

(تنبيه)

(قال في كشف القنون) جامع الفصولين في الفروع مجلد للشيخ (بدر الدين محمود)
 اسمعيل الشهير بابن قاضي سماوه) المحدث المتوفى سنة ٨٢٢ وهو كتاب مشهور متدا
 في أيدي المحكم والمفتين لكونه في المعاملات خاصة جمع فيه بين فصول العمد
 وفصول الاستروشي وأحاط وأجاد أوله الحمد لله الذي أدى إلى شأن الشريعة الخ ذكر
 انه جمع بينهما ولم يترك شيئا من مسائلهما عدا الاما تكرر منها وترك فرائض العمد
 لغنى عنه بالسراجي (يعني الفرائض لسراج الدين السجاوندي) وأبرز عبارتهما و
 اليهما ما تسر له من الخلاصة والحصكافي واطائف الاشارات وغيرها وأثبت ما سكت
 من النكت والفوائد وجعله أربعين فصلا قصار رحمه قريبا من ربع حجمهما وحصل
 الغنية عن الاصلين وذكر انه شرع في تاليفه في جمادى الاولى من شهر سنة ٨٢٢
 وختمه في صفر سنة ٨١٤ وله فيه مسائل وادراكات على الفقهاء الخ وقال فيه
 (أحكام الصغار مجلد أوله الحمد لله الذي بهرت حجة الخ للشيخ الامام محمد الدين أبي
 محمد بن محمود الاستروشي المحدث المتوفى سنة ٦٣٢ وهو صاحب الفصول المش
 وأستروشنه بضم الهمزة والراء المهملة وفتح الشين النجمة والنون اسم اقليم بمصر وال
 وفيه أيضا (آداب الاوصياء في الفروع للولاء علي بن أحمد بن محمد الخ إلى المحدث المحدث
 بالروم المتوفى سنة ٨٢١ أوله الحمد لله رب العالمين الخ بحجتها في قضائه بحصكافي المكم
 ورتبها على اثنين وثلاثين فصلا وهو من الكتب المعتبرة (٨) أحول وأما الحاشية
 المسماة باللائق الخ وفي الفوائد الخ خيرة وهي للامام فخر الدين الرمي وهي
 حاشية لطيفة مجردة عن سطر مؤلفها شيخ الاسلام الشيخ خير الدين وهي مجلد واحد
 وفي التعليقات السنية على الفوائد البهية بعد ان ذكر ترجمته السداسي فانها اشرك
 مع محمود بن اسراييل الشهير بابن قاضي سماونه مانصه هو الشيخ بدر الدين محمود بن
 اسراييل بن عبد العزيز الشهير بابن قاضي سماونه ولد في قلعة سب وونه من بلاد الروم
 حين كان أبوه قاضيا بها وأخذ في صباه من والده وحفظ القرآن وقرأ بقونية بمصر من
 العلوم وارتحل إلى الديار المصرية وقرأ هناك مع السيد الشريف وبرع في جميع
 العلوم وصنف لطائف الاشارات في الفقه وشرحه بالتسهيل وجاء مع الفصولين جمع
 فيه بين فصول العمد في فصول الاستروشي وعنقود الجواهر وشرح المقصود في
 الصرف وكي انه لما جاء لأمير يوريتير بروست هدية من مائة بين العلماء فذكر
 الشيخ الجبري عنده وهو الشيخ بدر الدين بن قاضي سماونه لاجل كفة فدعاه الأمير يور
 فكم الشيخ بينهما ورضي الكل بحكمه واعترف العلماء بفضله وأعطاه يورمالا خيلا
 ثم سافر إلى مصر ثم إلى حلب ثم دعاه أمير الجزيرة وأسلمه إلى يديه ثم جاء إلى درنة وكانت
 وفاته سنة ٨١٨ تقريبا كذا في الثقات النعمانية في طبقات علماء الدولة العثمانية

وفي الجزء الاول من شرح الاشياء الهية لله الله الاله على علي خطبة المصنف ان (جامع
 الفصولين) فصول الاستروشي وفصول الامم ادى لحدود بين اسرائيل من عبد العزيز بن بدر
 الدين الشهير بابن قاضي مساوية ولد بها بارض الروم حيث كان أبوه قاضي يابها وأميرا
 اذ عنوا به دخل مصر وتدارك الشرف في البحر جاني في القراءه على مبارك شاه
 المنبلي وعزل الآكل وبيع مع شدة ما اول دراية على الزياي ثم دخل القاهرة وتدارك
 الشرف في القراءه ونفع به ثم اختلج بالصوفية فالتصوف عن الشيخ الخلاطي
 وأمره بالترجعة ثم برار شاد المرديين فتوجه سفيل له وجاهة عند التهور ثم رجع الى
 مصر وحدثه شيخه ثم توجه الى الروم فلبى سلطان مرسي شلي ابن السلطان بالروم
 باريد جعله في يابها كاهن ا. عيسى لما تله له حديث الشيخ مع أهله بارنيق
 بينا في قس شهر العبد ر. م ثم خرج من الخديس وتوجه الى بلاد التمدن فقام ابن
 باريد السلطان ثم دخل روم ايرو. كرم به فاني به الى السلطان ثم مدانه يريد
 السلطنة فمعه. موحذه ولسانة والمرى صدر البني وله قصايف كثيرة ومنها
 لسانه الاشارات في اقامة شرح التمهيل صنفه وهو محبوب من بارنيق وعقد الجوهرة
 وشرح المصنوع من القلوب في تصرف يوفي سنة ثمان عشرة وثمانمائة

(كشف روض جامع الفصولين)

بقى • أدب القاضى • بف محمد بن الفضل • بز بزوى • بقى بقالى • بس بسوط • بجى
 اسديجاني • تق تهذيب القلاني • قح تحفة • تم تته • تز زيادات • ثت زيادات
 الزيادات • تسن تاسيس النظر • ث أبو الليث • جف جامع الفتاوى • جق جامع الفقه
 • حص جامع الصغرى • ج الجامع • جع الجامع الصغير • جن اجناس الناطقى • جنس
 تجندس • جر أبو جعفر • جق اجناس الفقه للنسقى • جز وجيز الهيوط • جتم جواهر
 نظام الدين • حم الحاكم • حو الحاوى • ح الايضاح • حصر المحصر • خ قاضى خان • خه
 خواهر زاده • خا خصال • خص كتاب الخلاص • خفى كرنى • ذ ذخيرة • ذى
 عليا ياذى • ذ فوائد الرستغنى • ذابو بكر الرازى • سلك السير الكبير • س زابو سليمان
 الجوزجاني • سقدا القاضى الامام على السقدي • سد السيد الامام ناصر الدين • شنى
 فصول الاستروشنى • شبه شامل البيهقى • شفى شرح الط • اوى • شيخ شمس الائمة
 السرخسى • شخه شرح خواهر زاده • ش رشيد الدين • شج شرح الجامع • شقى شرح
 القدورى • شفظ شرح قاضى ظهير • شصل شرح الاصل • شخ شرح الحيل • شبحى
 شرح الاسديجاني • شبن شيخ الاسلام برهان الدين • شمس شرح مختصر الجصاص
 • شلت شرح السير الكبير • شهد رشيد الدين والهداية • شلت شيخ الاسلام أبو بكر
 • شمع شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندى • شع شرح العصام • شكر شرح الكنز
 • شت شرح الزيادات • شن • شارح نجم الدين • شمع شرح المختصر • شطاح شرح
 الطحاوى • صذ صاحب الذخيرة • صر صدر الاسلام أبو اليسر • صدى الحاصل
 من شرح الطحاوى • صط صاحب الهيوط • ص الفتاوى الصغرى • صل الاصل
 • صفار أبو القاسم الصفار • صفى الصدر الشهيد • صغه اصول الفقه • صه خلاصه
 • صغه صاحب الاقضية • صغ فصول عماد الدين • صج المستخلص من الجامع
 • صق فصول الفقه • صم صاحب الايضاح وهو أبو الفضل الكرماني • ضلت
 بعض الكتب • ض بعض المشايخ • ضف بعض الفتاوى • ضص بعض الاصول
 • ضط بعض الشروط • ضم توضيح • ضخم موضع آخر • طى شرح الطحاوى • طغ
 شروط المخصاف • طبد شروط ابى النصر الديوبسى • طلم شروط ابى الجا كم • طلع
 شروط قاضى جلال • طلمس شروط الحاكم • طم ابى نصر احمد بن محمد السمرقندى • طع
 شروط الجاوانى • ط محيط دينارى • طه ظهير الدين المرقينانى • طه • طه • ع
 عتافى • عيت • كتاب الدماوى لاجد بن محمد السمرقندى • عجوا عجو به الفتاوى
 • غر غريب الرواية • فن غنيه • فل فوائد محمد بن مرسل الاستروشنى • فر فوائده
 بخارى • فد فتاوى دينارى • فقط فتاوى قاضى ظهير • فتص فتاوى صاحب الهيوط
 • فذى فتاوى عليا ياذى • فيم فوائد نظام الدين • فوف فتاوى • فم فوائد ابى حفص
 الكبير • فش فتاوى رشيد الدين • فص فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود

• فض فتاوى فضيلي • فقط فوائدها لظهير الدين • فتاوى فتاوى ظهير الدين • فض
 مختلفات القاضي أبي العاصم العامري • فتح فتاوى عتاني • فتاوى فتاوى ظهير
 الدين الحق • فقط فوائدها من صاحب الهيوط • فتاوى فتاوى شيخ الاسلام
 برهان الدين • فتح فتاوى أبي جعفر • في المختلفات القديمة للشايخ • فن فتاوى
 النسفي • فضل أبو الفضل الكرماني • فتاوى فتاوى أبي الليث • فتاوى مختلفات أبي
 الليث • فتم فوائدها من الاسلام • في كافي • فتاوى فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل
 • فتم فوائدها من بعض الأئمة • فروع الجامع • فتاوى فتاوى فاضل خان • فتاوى فتاوى
 ظهير الدين الولائي • فتاوى فتاوى نور الدين الزاهد • فتاوى فتاوى بعض المتأخرين
 • فتاوى فتاوى العلامة السمرقندي • فتاوى فتاوى ظهير الدين البخاري • في
 القدوري • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه بعض المشايخ • فتح فتاوى جلال الدين غردمي
 • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه • فتاوى فتاويه
 كتاب الشيوخ • كافي كبير الدين البرقواني • كافي كتاب الدعوى والبيانات لصاحب
 الهيوط • كافي أبي بكر البليسي • كافي كتاب الحيل • كافي كفاية البيهقي • كتاب الكتاب
 • كافي كتاب الفوائد • كافي كفاية • كافي • كتاب الاحكام • كافي كامل
 الفتاوى • كشف كشاف النوازل • كشف كشاف النوازل • كشف كشاف النوازل • كشف كشاف النوازل
 المرضياني • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 الاشادات • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 الاثمة النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 مختصر • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 الاثمة النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 لهما كم الشهيد • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 نعم نوادر ابن • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 النعماني • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 لاسيد الامام • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 القاهري • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل
 • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل • كافي كفاية النوازل

• (فهرست الجزء الاول من كتاب جامع الفصولين) •

صفحة

خطبة الكتاب	٢
الفصل الاول في القضاء وما يتصل به من عزل قاض أو وصي أو وكيل أو مأمور أو رسول وفيه نصب الوصي والمتولي	١٣
الفصل الثاني في القضاء في المجتهد وفيه دعوى القضاء بلاسمية القاضي ودعوى الفعل بلاسمية الفاعل	٢٧
الفصل الثالث في من يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح وفيه من يشترط حضرته ومن لا يشترط لسماع اندعوى وفيه ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم	٣٦
الفصل الرابع في قيام بعض أدل الحق عن البعض في الدعوى والخصومات	٤٧
الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى تفسير الماضي عليه	٥٣
الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط صحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع	٧٠
الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق به	٨٩
الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذي اليد وفي تاريخ الدعوى والشهادة	١٠٣
الفصل التاسع في الإشارة والتسوية والتعريف في الدعوى والشهادة	١١٧
الفصل العاشر في التناقض في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل به وفي آخره التناقض في النسب	١٢٣
الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به	١٥٩
الفصل الثاني عشر في ما يسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامح وفيه الشهادة على النفي	١٦٨
الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه	١٧٤
الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلوات ثم ادعاء لنفسه أو شهادته لغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته ومقاطعه ورجوعه	١٨٩
الفصل الخامس عشر في التحليف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين أو بيعة	١٩٣
الفصل السادس عشر في الاستحقاق واخره وما يتعلق به	٢٠٧
الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها التقود والى لا تتعين فيها	٢٢٦
الفصل الثامن عشر في بيع الوقف وأحكامه وشروطه وأقسامه	٢٣٤
الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة بغير قسدين المقرض والمستقرض	٢٤٧

٢٥١	الفصل العشرون في دهمى التسكاح والمهر والتفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به
٢٧٠	الفصل الحادى والعشرون فيما يسرى الى الولد من الحق والارض وما لا يسرى وما يسرى من احدىهما ^٢ لالا ^٢ تر
٢٧٢	الفصل الثانى والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به
٢٩٠	الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومعلقة
٢٠٩	الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي واحكامه
٢٢٤	الفصل الخامس والعشرون في الخيارات

• (تمت فهرست الجزء الاول من جامع الفصولين) •

• (فهرست الجزء الاول من كتاب جامع أحكام الصغار) •

صفحة		صفحة
٢	مقدمة الكتاب	١٥٤
٤	في مسائل اختيار الصبي	١٥٥
٦	في مسائل الطهارة	١٥٥
٩	مطلب حل الرضيع وأرضاعه في الصلاة ومطلب دفع المص في الصبي ومطلب حد البلوغ	١٦٢
١٠	في مسائل الصلاة ومطلب ليس للمعلم أن يضرب فوق الثنيات ومطلب اذنين الصبي ومطلب هرة الصغير	١٧٢
١١	في مسائل الزكاة	١٧٤
١٧	في مسائل الصوم	٢١٤
٢٢	في مسائل النكاح	٢٢١
٢٨	في مسائل المحضاة	٢٤٢
٩٨	في مسائل الطلاق	٢٥٠
١٠٠	في مسائل الاعتكاف	٢٥٥
١٢١	في مسائل الحدود	٢٧٠
١٣١	في مسائل السرقة	٢٧٤
١٣٤	في مسائل السير	٢٨١
١٣٦	في مسائل الكراهية	٢٩٨
١٤٣	في مسائل الاقيط	٣٤٨
١٤٩		٣٢١
		٣٢٧
		٣٣٩

• (تمت فهرست الجزء الاول من جامع أحكام الصغار) •

الجزء الأول من كتاب جامع الفصولين للإمام
الحق والممام المدقق الشيخ محمود بن
إسماعيل الشهير بابن قاضي
سماؤه الخنفى نفعا
الله به وبعلومه
آمين

كتاب جامع الفصولين ومعه الحاشية المجلدة المسماة باللائى الدرية في الفوائد
الخبرية وهذا الكتاب يكون مع الحاشية في الصلب و يفرق بينهما بمجدول وعلى
الهامش الكتاب المسمى جامع الصغار ويليه الكتاب المسمى آداب الاوصياء



• (الطبعة الاولى بالمطبع) •
• (سنة . . .) •



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي افاض علينا الشريعة وكرم من اتخذها اليه وسيلة وذريعه وجعلنا من
أمة خير خليقته ومن علينا باتباع طريقته محمد المبعوث الى كافة الانام وصلاته
عليه وعلى آله وصحبه الكرام (أما بعد) فان العبد الضعيف الذليل عجز عن
اسماعيل الشهير بابن قاضي معاوه عفا الله عن سقطاته ولا يؤاخذ به فواته
يقول لما طالعت في الفصولين الذين أحدهما للمحدثين محمود الاستروشي والاخر لعلماد
الدين أسكنهما الله فرديس الجنان وتعمدهما بالرحمة والرضوان أقيمتما من
أجل ما صدق في اقتاربي وأنفع ما أعد لفصل الخصومات والدعوى الا ان فيهما
من التكرار والتطويل ما لا يحتاج اليه بشئ من التأويل فجمعت بينهما ورفعت
بينهما ولم أترك شيئا من مسائلهما عدا الاما تكرر منهما الا عند الحاجة اليه جدا
وتركت فرائض العمادى لغنى عنه بالسراجى وأجزت عبارتهما على وجه
لا يحتاج الى الشرح وضمت اليهما ما تيسر لي من الخلاصة والكافي ولطائف
الاشارات وغيرها مما وضع في هذا المرام من المصنفات وأثبت ما نسخ لي من النكت
والقوائد على ما تقتضيه الاصول والقواعد فهذا مجموع أعدته لروحي ليصبر عند
المضائق روى وجعلته أربعة فصول يتضمن كل منها فروعه أصلا وجمعا
يتقارب من ربع حجمها وقوائدها أكثر مما فيها فجاء بحمد الله فريد عصره ووحيد
دهره وسميته جامع الفصولين وحصل به العناية عن الاصلين واتفق الشروع في
تأليفه في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وختم يوم السبت الثامن والعشرين

1) وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبسطها قرجاني

٢

وتقبض الخاتمة على ارجاني وثوقتي

لتوبتي وتعين علي عند انتهاء
نوبتي وأشهد أن محمدا رسوله
وعبداه الصادق وعيده ووعده
أوضح سبيل الهدى وبين نهجه
وأزال غلام الشك وسكن وهجه
فصلوات الله عليه وعلى آله
الزاهدين وأصحابه البررة
المجاهدين صلاة على التعاقب
والتوالي ندوم مدى الأيام
والليالي وبعد فان الناس في
أحوالهم مختلفون وفي طبائعهم
وآرائهم متباينون وعلى مقادير
هممهم يكدرحون وكل حزب
بماليهم فرحون شعر

كل بما عندهم مستبشر فرح
يرى السعادة فيما قال واعتقدا
فقوم يدح علماء وقدحه آخرون
وبعد يبره قوم وهم به فآخرون
وأشرف المعلوم علم الله
والاحكام وبيان الحلال والحرام
الذي رسمت به دما ثم الاسلام
وعلمت به شريعة محمد عليه
السلام ولا جيل شرف علم
الفقه وسيد فرائد دواعي
الحقائق الى طلبه وصكان
العلماء به أجل الانام منقبه
وأعلا هم درجة ومرتبه
وأفضلهم دينا وأمانه وأرجهم
حقا ووزانه بلغ الله الماضين
الى جنته وصان الباقيين مدى
بجنته ولا أخلى الدين ناله
أمثالهم ومن عليهم في تباخي
بمحسن أحوالهم في ما يقع
تفاصرت لاهله الله يقع تحريم
كل امرء ما جازنه وهمه وابتلاوا يقوم لا يرقبون في مؤمن الا ولادة ولا يرمون لبري محسنا ولا حمة وراعه هم في وقع تحريمه

من صفر ختم الله لنا بالخير والظفر سنة أربع عشرة قوتها غايه هجرية فصل القراع
منه في أقل من مئة عشرة أشهر بعنه وحوله اللهم اعنا على ذكرك وحسن عبادتك
وانه ربنا على أنفسنا وخلصنا من شرورها آمين يا رب العالمين ويا خير الناصرين
برحمتك يا أرحم الراحمين

الفصل الأول في مسائل القضاء والمحكمة وما يتصل به من عزل القاضي والوصي
والوكيل والأموال والرسول وفيه بيان ما يصبر به دار الاسلام دار حرب والمرتب
وفيه بيان حد الاجتهاد وفيه بيان ما يكون حكما من القاضي وفيه بيان نصب
أولي وأقيم والمتولى والوصي وفي أخره رجوع محمد رحمه الله تعالى عن أن يقول علم
القاضي كيدنة وفيه بعض ما يتعلق بالقضاء

الفصل الثاني في القضاء والمجتمعات وفيه دعوى القضاء بلا تسمية القاضي ودعوى
الفعل والشهادة عليه بلا تسمية القاهل وفيه ان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى
لأنه لم يكن منصوبا في منشوره وفيه يبطل الحكم بشهادة ابن القاضي للأجنبي وفيه
تعريف ضمان الخلاص وضمان العهدة وضمان الدرك

الفصل الثالث فيمن يصلح لخصمه الغير ومن لا يصلح وفيه يشترط حضرته لسماع الدعوى
ومن لا يشترط وفيه الرجوع على قن وهب منه وفيه ما يتعلق بنصب القاضي قبا
عن الغائب وفيه دعوى العبد والدعوى عليهم وفيه دعوى الصبيان والدعوى
عليهم وفي آخره ما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء

الفصل الرابع في قيام بعض أهل المحن عن البعض في الدعوى وفيه دعوى الدين ثم
دعوى المبرات ثم الدعوى على الورثة وفي آخره اثبات الدين على من في يده مال
الميت

الفصل الخامس في القضاء على الغائب وقضاء يتعدى الى غير المقضى عليه وفيه
بعض مسائل ما تدفع به الدعوى وفيه جبر الانسان على حق نفسه وفيه تفسير المخبر
وحكمه وفيه حكم قبية الخصم بعدما أقيمت عليه البينة او بعدما أقر قبل الحكم عليه
وفيه حيلة اثبات الدين على الغائب وفيه حيلة اثبات قبض الغائب الدين وفيه
حيلة اثبات حرمة امرأة الغائب عليه ثم حيلة اثبات العتق على غائب ثم حيلة اثبات
الرهن على غائب ثم تصرف في أموال المفقود والغائب وفيه مسألة الاعتذار

الفصل السادس في أنواع الدعاوى وشروط محتملها وفيه ما يسمع منها وما لا يسمع وفيه
تفسير ما له جل ومؤنة وفيه ظهور المتهود به بخلاف ما شهدوا وتظاهروا المدي بخلاف
ما ادعى وفيه الغاية تدخل في المغيا أم لا وفيه لا بد من ذكر الشرائط في كتاب
القاضي ولا يكتفى بأنه عده صحيح وفيه دعوى قرض المكمل في بلد غير بلد القرض
وفيه صحة بيع البر الغائب بلا علم وفيه طلب الهبة يوم اهلاك الغيب وفيه
دعوى الثمن واجازة البيع وفيه فساد البيع بفساد الثمن وفيه ان له أخذ عدد
ما أقرض ولو رخص او فلا وفيه ان مجرد أمر السلطان اكرام وفيه دعوى السعاية

كل امرء ما جازنه وهمه وابتلاوا يقوم لا يرقبون في مؤمن الا ولادة ولا يرمون لبري محسنا ولا حمة وراعه هم في وقع تحريمه

بغير موافقة الجنب لظهوره وهلم جرا الى ٤ أن ارتضى عوامن الدنيا ثدي عقيم وركبوا من الدهر ظهريهم ومارنوا الالبين

اليقيم

رمى الحد ثمان نسوة آل حرب

بمقدار سدين به سعودا

فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوههن البيض سودا

ولما قدمت همتهن بمحائرتهم مع

حسن آتتهن أردت أن أحرز جملة

من المسائل وأوردتها مجردة عن

المعاني والدلائل غريبة الوضع

والاساس قريبة الدرك والايناس

توفيا لاهله وذويه وتحريرا

لراغبين فيه بل تنشيطا لنفسى

على مطالعة الكتب ودراسة

الاسفار التي اندرست وأتت

عليها المحقق فانتقيت منها

أحكام الصغار والصغار

وأودعتها في هذه الاوراق

القصار وذكر كل مسألة

منها في جنسها تبيرا وتبيلا

واسأل الله التوفيق لأن أشرحها

وأفصل كل نوع منها تفصيلا

وسميت هذا المجموع جامع

الصغار وارجوان يكون وسيلة

لدفع الجوان والصغار ومعات

فيه عمل الطبيب للعبيب وما

توفيقى الاباء عليه توكلت

واليه أتب

• (مسائل أخبار الصبي) •

ذكر في التوازل صبي سمع

الحديث وهو لا يفهم ثم

جأزه أن يروي عن الحديث

من هذا وبين ما إذا قرئ

ي صلت وهو لا يفهم ثم

له أن يشهد والفرق

هذا الامر كالبالغ والبالغ اذا قرئ عليه صلت ولا يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد مسائل

الى السلطان وفيه دعوى الايمان والاعمال بسبب الاقرار وان الاقرار ماهو وفيه
دعوى الملك وانه في يده والتخليف على دعوى مجرد اليد وفيه انه لو ذكر في المحضر أو
الصك انه قبض الدار ولم يذكر فادعوا بما يمنع القبض يجوز وفيه شرائط صحة الشهادة
على الشراء وعلى الارث

الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه والشهادة عليه وما يدخل في دعوى العقار
وغیره تبعا وفيه ظهور المشهود به بخلاف ما شهد به وفيه ظهور المقرود عليه بخلاف
ما شرط وفيه ذكر الشاهد بما لا يحتاج اليه وتركه سواء وفيه قول الشاهد بطلان أو
تعمد وترجعت وما يدخل في دعوى العقار وغیره تبعا وفيه ما يحتاج فيه الى ذكر
الفاصل وما لا يحتاج اليه وما يصح ذكره جدا وما لا يصح وفيه تفسير أرض (مبان
دهى) وفيه لو ادعى محدودا وحده ولم يبين انه كرم أو دار أو أرض هل تصح دعواه
أم لا وفيه دعوى سكنى الدار ببيان حدود الدار وفيه حكم الغلط في بعض الحدود
والشاهد اذا زاد أو نقص في شهادته قبل القضاء بها وفيه الشاهد شهيدا بالدار ولم يذكر
البناء ثم ادعى المدعى عليه البناء ونحوه وفيه ان الحكم والشهادة بالام هل هو حكم
وشهادة بالولد وفيه القضاء بالاصل قضاء بالتبع وفيه لو ادخل دارا في بنائه تلزمه القيمة
وفيها سمع شهود الدفع وشهود السقاط الشفعة بلا تحديد وفيه دعوى دار مكتبت
حدودها في المحضر وكذا الشهادة به وكذا الشهادة بمال كتب في الصك

الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد وفيه ذكر التاريخ في الدعوى والشهادة
وفيها يصير ذايديا خذ بحكم وفيها ما يثبت به سبق التاريخ وما لا يثبت وفيه معرفة
الخارج من ذى اليد والشهادة على اليد المنقضية والتخليف فيه هل مجرد دعوى اليد
وفيها ان اليد على العقار هل تثبت بتصادقهما بالاقرار وفي آخره الشهادة على اليد
في العقار

الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة وفيه ما يشترط
بسانه لصحة المحاضر والصلوات وفيه انه يتصل في السجن ما لا يتصل في المحضر وفيه
اذا شهد أحد الشاهدين فقال الآخر أنا أشهد بنسب ما شهد هو يتقبل وفيه انه هل
تثبت المعرفة للشاهد بأخبار العدلين ان المقررة ثلاثة بنت فلان وفي آخره هل يشترط
كتابة معرفة الشهود المتعاضدين بوجههما او نسبهما في الوثائق ام لا

الفصل العاشر في التناقض في الدعاوى ودعوى الدفع وما يتصل به وفيه ان ذاليد يصير
خصما بمجرد دعوى التعصب عليه وفيه أقرانه لا دفع له ثم أتى بالدفع او قال لا بينة لي
ثم أقامها وفيه ان ذاليد يصير خصما بمجرد دعوى التعصب عليه وفيه قول القضاء
الثلاثة ان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك وفيه رواية ابن سماعة عن
محمد انه رجع عن ان يقول علم القاضي كينة وفيه كيفية تخليف ذى اليد على دعواه
الودعة وفيه الشهادة بالهبة والموهوب بيدهن وهب له شهادة بتسليم وكذا الاسكان
وفيها جود ما هذا النكاح فصح له وفيه ان بينة الا كراه اولى من بينة الطوع وفيه بعض

ولو جمع الاحاديث ولم يفرقهم معناها جازله ان يروى ذكر السيد الامام . الاجل ابو طالب محمد بن الحسين

الحسيني الديلمي رحمه الله في جامع الادلة في باب الاختصاص
لا خلاف في قبول رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثيرا من الصحابة كانت هذه حالتهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور لان طريق ظهور العلم بخبر الواحد الدليل الشرعي وهو انعقاد الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبقى ذلك على الاصل الدافع للعمل بالظن ولان النفس لا تنق بعد عقابا وقال بعض المتكلمين اذا كان مراهقا يميز ما يرويه قبلت روايته وادعى ان ذلك موجود في زمن الصحابة الصككنا قول لم يثبت والظاهر من ما دانهم خلافه وفي استحسان الذخيرة صغير او صغير قرا او مملوك اتي بجارية يديه لم يسخ ان تشتري منه قبل السؤال فان سأل عن حاله فقال انه ما ذون له في التجارة فانه يتدري فان كان الصبي عدلا فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو ان هذا الصغير اراد ان يهب ما اتي به لرجل او يتصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه ما ذون له في الهبة والصدقة قال القاضي يتدري ويبنى الحكم على ما يقع يتدري به عليه وان لم يقع يتدري به

مسائل النكاح واث أحد الزوجين وفيه ان بينة المخلع أولى وفيه ان المفهوم ليس بحجة وفيه لا تسمع بينة الايغاء بعد الصلح من انكار وفيه بعض مسائل الصلح وفيه بينة الاقرار بايغاء الدين لا تسمع وفيه ما تبطل به الشهادة وفيه بعض مسائل ترجيح احدى البيتين على الاخرى وفيه دعوى دفع الميراث وفيه انه لو لم يكن يوم الاقرار في مكان سمي وفيه الموت لا يدخل تحت الحكم وفيه لا عبرة للخط ولو اقرأه خطي وفيه بيان مدة المهل في دعوى الدفع وفيه قوله باع وسلم اقرار بالمالك وفي آخره التناقص في النسب وفيه الاقرار بالنكاح

الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتصل به وفي آخره تفسير العقار والضبعة وفيه الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول
الفصل الثاني عشر فيما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفيه تزوج المرأة بسماع موت زوجها او طلاقها ثم يجي خبر حياته والشهادة بالتسامع والشهرة والشهادة على النفي وفيه انه هل يجزى التحليف فيما تقبل فيه الشهادة بلا دعوى وفيه بيان مدة تازم الادب
الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه حكم مستغلات الاوقاف والولاية عليها وفيه دعوى الوقف من الموقوف عليه وتصرفه فيه باجارة او مهايأة ونحوها وفيه تبذ من التناقص وفيه الصلح من دعوى الوقفية او من دعوى في الوقف وفيه باع عقار او اتم ادعى انه وقف او قنا ثم ادعى انه حر وفيه الشهادة على الوقف بلا دعوى ودعوى الوقف بلا ذكر الواقف وفيه لا يحكم بالصلح وفيه لا يصبر المستأجر على اخذ قيمة ما بني وفيه نصب الوقف وحكمه وانه باي طريق سكن الوقف يجب ابرام المثل وفيه الثراء بمال الوقف للوقف واستبدال الوقف وفيه كتب القاضي شهادته على صلح بيع الواقف الوقف هل يكون ذلك قضاء منه يجوز البيع وفيه اعطاء القاضي قرائب الواقف المحتاجين بلا شرط الواقف ذلك وفيه اخذ الامام غلة المسجد والطلبة وقف المدارس وقت الغلة ثم ذهابهم ونصب القيم والوصي وهزله وفيه يشترط حضرة الصبي في نصب الوصي وفيه يصح تاييد الدار لله مسجد وكذا التقدوني آخره حكم التبديل

الفصل الرابع عشر من كتب شهادته في صلح ثم ادعاه نفسه او شهد لغير الاول وفيه ان الصك كتابة هل هي اقرار او اطلاق والفرق بينهما لا يعرف معناه ثم بيع المساكن وصورته ثم الامر بالكتابة هل هو اقرار وفيه قالت (من سه طلاق بنو يس فقال الزوج نيز بنو يس) يقع الطلاق الثلاث وفيه قال لا شهادة لي ثم شهد وقال المدعي لا بينة لي ثم اتي بالبينة وقال لا دفع لي ثم اتي بالدفع وفيه شهد ان لا وارث له فسمعه ثم شهد لغيره وقال انه وارث وفيه زاد في الشهادة وفيه شهد وادار للسدي ثم قالوا البناء للمدعي عليه او اتم المدعي بالبناء للمدعي عليه او اقام المدعي عليه بينة ان البناء له ثم ان البناء والاشجار هل لها حصص من الثمن ثم ذكر الشاهد شيئا لا يحتاج اليه ثم تبين بخلاف ما شهدوا وفيه بعض ما سبق في الفصل السادس من ظهور المدعي بخلاف ما ادعى او

على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحري ووقع تحريره

الله صادق اذا قال هذا المال
اليك هبة أو صدقة فاما اذا قال
هو مالي وقد اذن لي ابي ان
اتصدق به عليك او اهبه لك
لا ينبغي له ان يقبل وكان الشيخ
الاعام شمس الانعة المحمدي
وجه الله يقول الصبي اذا اتى بقالا
ينالوس استرى منه شيئا أخبره
ان أمه أمرته بذلك فان طلب
الصبي من وجهه لا بأس بأن
يبع به وان كان الزيد وما
يا كاه المديان عادة ينفذ في ان
لا يبيع منه هذه الحجلة في
استحسان الدخيرة وياتي شيء
منه في مسائل الكراهة ان
شاء الله تعالى

(في مسائل الطهارة) في
ذكر الصدوق الامام الاجل برهان
الدين رحمه الله تعالى في بيان
حكم الماء المستعمل من
المحيط اذا انزل الصبي يده في
الاناء على تده اقامة القرية هل
يغير الماء مستعملا لا ذكر
لهذا المسئلة في شيء من الكتب
وقد وصل إلينا ان هذه
المسئلة صادرة وائمة الفتوى
فاختلف فيها فتوى ائمة الشريعة
بحسب الاماكن من رتبة القاضي
الامام جمال الدين الري نعم وفي
تحالي رحمه الله والاشبه ان يغير
مستهلا اذا كان الصبي مائلا
لانه من أهل القرية ولذا صح
اسلامه ومحبته بآدمه حتى يؤمر
بالصلاة اذا بلغ سبعاً يضرب
عليها اذا بلغ عشرة وذكرفيه

مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو قال مال مولاي وقد شبه

ظهور المشهود به بخلاف ما شهدوا وفيه خطأ الشاهد في لا يكاف على بيانه وفيه
حقيقة ايجاب الضمان على الشاهد وفيه بيان موضع يحتاج فيه الشاهد أن يقول
هذا وارث فلان أو يحتاج وفيه شهدوا وقضى ثم برهن على البراءة وانكر المدعي
عليه وبالف بطلان ثم برهن على المال ورجسه في آخر فصل التحليف وفيه قال
الله هذا ليس هذا وارث فلان ثم قال هو وارثه او قال ليس المدعي هذا ثم قال هو المدعي
ثم انكر وارثا ههنا

الفصل الخامس عشر في التحليف ومعلقه وفيه انما يشترط الاحضار فيما اقرانه
في يده وفيه ان المدعي المأذون قبل يحلف وقيل لا ولا يحلف الصبي المحجور عليه
وفيها لا يترد الا في طاب الماوية في الشفعة وكذا في خيار الخيرة وفيه لو اقر ثم
انكر وفيه التهمة وجهه ما يصدق به من اوبى بينة ثم شرط صحة الحكم بالاكول وفيه لا يفتي
ان يحلف بقول من ان أصحابنا الثلاثة وفيه انكر خلاف ثم اقيمت عليه البينة

الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور ونحوه وفيه متى ينفع المبيع باستحقاق
المبيع وفيه صلح الساع مع المستحق وفيه استغناء باقرار المشتري وبشكله ثم
شرائط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بائعه ثم دعوى الرجوع بالثمن
عند الاستحقاق وفيه لا يشترط حذو رة المبيع لسماح بينة الاستحقاق للرجوع بالثمن
وفيها التوفيق لو كان ما حذر الا بشرط ذكره وفيه لو سلم انه لا غير يصير ولد هار قيقا
ويرجع بالثمن وفيه انه لا بد ان يبرهن على الحكم ولا يكفي ان يبرهن انه حصل قاضي
كذا وفيه ان العلم بكونه منه قالا يمنع الرجوع وفيه استحقاق من يدا المستعبر والمرتب
والاستأجر والمودع بعد هلاك المبيع وقبله ثم قوله (بدان شرط محي فروشم كه غارني
است) ثم دفع دعوى الاستحقاق وفيه بطلان الزعم بالحكم وفيه ابراء المشتري البائع
من مهدة الاستحقاق وفيه يقضى للمستحق وان كان تاريخ الغيبة اقل من تاريخ البائع
وفيها اقر المشتري المستحق عليه انهم شهدوا بزور هل يرجع على بائعه وفيه وصل العين
الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم رده على بائعه وفيه برهن البائع على الاستحقاق مع
انه اقرب يقع الحكم بينة لا باقرار المجاعة وفيه اعترف المدعي عليه بالمدعي بعد اقامة
البينة قبل الحكم وفيه يرجع الواهب اولا وفيه شري بتمن وعوض البائع عنه بتمنه
ثم استحق المبيع بما اذا الرجوع وفيه استحقاق بدل الصلح ومعلقه وفيه دفع العوض
في المهر وبيع المقايضة والاستحقاق فيه ثم الاستحقاق بعدما احدث المشتري في الدار
او في الارض بناء او رمة او زرع او مقبرة او وقفاً ثم حكم بناء احد الشر يكتن او ذراعتة
في ارض منتركة بالاذن ثم يكتن ما يؤخذ به الكفيل بالدرك عند استحقاق المبيع
ثم استحقاقه والبائع مات بلا وارث ثم الغرور ثم ضرر الامة مشتريها وقول القن اشترى
في قن وفيه يطلب من الموكل لو ظاب الوكيل معرفة استحقاق بدل العقود

الفصل السابع عشر في عقود بيعين فيما الثغور وما لا يتعين وفيه بيان العدد هل
يصلح ثلثا او لا يصلح وفي اي موضع يتعين وفي اي موضع لا يتعين وفيه حكم المثلي والقيمي

اذا جعل ثوبا واجرة وفيه انقطاع الثمن العددي ثم الاحكام التي يجري فيها التناثر
يجري الدراهم وعلى العكس ثم بحاجات القبضين وتباينهما وما ينوب احدهما القبضين
عن الآخر في عقد وضمان وامانة

الفصل الثامن عشر في مسائل بيع الوفاء وفيه العبرة للمقو لا المقصود وفيه البيع
المجاز لا يجوز في المنقول وفيه احكام الرهن والاجارة والشفعة

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهدة بمرقة فيما بين المستقرض والمقرض
وفيها بيان ان القول للقبض وفيه يكون القول للدفع في الدفع والا تخذ في دم اخذه
وفيها الاجازة بين بائع ومشتري وبين رهن ومقرض او غاصب ومنصوب منه وفيه هل
ينصب القاضي قضا في الواخت في المقرض وفيه صوت احدهما جازين او المثرجرين
ودفع المقتاح الى الموثر

الفصل العاشر في دعوى النكاح والمهر والنفقة والنفقة واجرة ما يتعاق به وفيه
اشارة الى ان ولاية القاضي على تزويج الصغار تتوقف على شيء وفيه ان النكاح
لا يثبت بمجرد التصديق والمهر وفيه انه لا ير لغير الاب والجد والقاضي ولاية
التصرف في مال الصغير وفيه لو شهد احد هبا باراء والاخر بهية يقبل وقيل لا والمهر
والنفقة واجرة ما يتعاق به وفيه الاتفاق في المعهدة الغير لترقيج نفسها ودعوى البقرة
بلا بان الصفة وفيه بعض التناقض في دعوى المهر وفيه ان يوم الموت لا يدخل تحت
الحكم ويوم القتل يدخل وفيه انه يصح الاشهاد على افرادها ان جميع ما في هذه النسخة
لا وفيه دعوى الزوج فساد النكاح والصلح من دعوى النكاح وما يتعاق بقبض
الولي مهر وولته وفيه بعث الى امرائه متاعا ثم ادعى انه مهر وفيه حد مبلغ الجماع
وفيها خروج الزوج بالمرأة الى اى بلد شاء والزوجة الصغيرة اذا زفت الى زوجها قبل قبض
المهر فالولي ردها الى بيته وفيه ان حق على امرائه ثم ظهر فساد نكاحها هل له ان يسترد
النفقة وفيه الاتفاق على معهدة الغير وما يتصل به وفيه دفع الزوج المجهل ولم تات
المرأة بالجهاز وفيه ظهور المرأة ثيبا وقدر زوجها على انها بكر وفيه نكوحه زوجت
بأخر وولدت منه وما يتصل به وفي آخره احكام المخلوة

الفصل الحادي والعشرون في ما يسرى من الحق الى الولد والارض وما لا يسرى وفيه
المالك لو قيل الشراء وان كان ثابتا له اولا الا انه لم يعتبر في حق شيء من الاملاك

الفصل الثاني والعشرون في الخلع وما يتصل به وفيه مقوله انة بعتك نسا ووهبتك
منك اعتاق وفيه كون الام احق بالولد وفيه الطلاق بشرط ابرأة الزوج عن المهر
وفيها حيلة ابراء الاب لو قيل زوج موكلته من شيء من المهر وفيه الاحتياط بحال
الصغير

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليدومة متاعه وفيه (حكي شرعي اولسون)
وفيها الفرق بين مادام وما كان وفادسيهما وقد طولنا الكلام فيه في فصل ما يصح
تعليقه وفيه معرفة اسماء البلدان والكورة والبلدة وفيه لوسع صوتها اجني فهو

في كرفا التواجر انه لا يبعد الوضوء لان فقه الصبي لا يوصف بالجنابة فيه حارة

الصبي لا يتعاضى النجاسة
غالبا ولو توضع به جاز لان الطهارة
أصل وفي النجاسة شئت وقال
عبد الصمد القلانسي ان كان مع
الصبي رقيب فالنماء طاهر وطاهر
وان كان مسيا في السكة فالنماء
مكروه كسور الدجاجة الخلاء
وهذا اذا لم يرد به القرية فاما اذا
أراد به القرية فقد ذكرنا ذلك في
الهيكل وفي فتاوى القاضى
الامام ظهير الدين الصغير اذا
جامع البالغة لا يغسل عليه
وعليها الغسل وعن أبي يوسف
ا بوجوب الغسل على من لم
يدرك قال القاضى ابو الميثم لم
يصح قوله عندى والصبي اذا
كانت لا تشبهى يجب الغسل
على القاعل اذا انزل وفي الهيكل
والخبر في الام ابن عشرين
جامع امراته البالغة فغسلها الغسل
لوجود السبب في حقها وهو
توازي المحشة عند توجيه الخطاب
ولا يغسل على الغلام لعدم الخطاب
الا انه يؤمر بالغسل فخلقا واعتادا
كما يؤمر بالصلاة فتخافوا شيئا
ولو كان الرجل بالة والمرأة صغيرة
يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل
ولا يغسل على عايتها والابلاج في
الامرأة التي لا يجامع مثلها
لا يوجب الغسل فكذلك كرفى
الاجنثى وفي شرح الشافى في
كتاب الحدود ان عليه الغسل
وان لم يستل وفي التبيين
الصبي اذا فقه في صلاته

في القياس وفي فتاوى القاضى

ظهر الذين وجه الله الصبي اذا
 اذا نسي أنه في الصلاة ففهمه
 قال شدا قال أبو حنيفة رحمه
 الله نفسه صلاته ولا يفسد
 وضوءه لان السنة وردت في
 اليقظان وهو ليس في معنى
 المستيقظ وقال الحاكم الكفيني
 والفقيه عبيد الواحد يفسد
 الوضوء والصلاة لو جرد
 الفهم في الصلاة وفي المحيط
 وفيه ما أيضا المقل اذا قام على
 ثدي أمه ثم امتصه ثلاث
 مرات ماهر وفي القبتيس صبي
 ارتضع من أمه ثم قام فأب
 ثياب الام ان كان مل فيه
 فهو نجس فان زاد على قدر
 الدرهم يمنع جواز الصلاة
 وروى عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى انه لا يمنع ما لم يفحش
 لانه لم يتغير من كل وجه فكانت
 نجاسته دون نجاسة البول
 بخلاف المرأة لانها متغيرة من
 كل وجه كذا ذكر في غريب
 الرواية لابي حنيفة رحمه الله وهو
 الصحيح وان كان أقل من مل
 فيه فليس بنجس اعتبارا بالبالغ
 وفي الملقط صبي بلغ السبي
 جلس على حجر المصلي وعليه
 نجاسة كثيرة لم تفسد صلاته
 ورايت في مواضع آخر الصبي
 اذا كان نوبه نجسا أو
 هو نجس وجلس على حجر المصلي
 وهو يستلم أو الحمام النجس
 اذا وقع على رأس المصلي وهو
 يصلي كذلك جازت صلاته

٨

فقهه في الصلاة قيل بأنه لا ينتقض وضوءه وتفسد صلاته وفي المحيط

جناية وفيه كشفها وجهها جناية وفيه بيان قاعدة كون السكوت اذا نسي حيلة المرأة
 التي تتزوج وتضاف ان لا يطهر زوجها الامور ثم الاحكام المعطوف بعضها على بعض
 بحرف الواو وبحرف أو وفيه حكم كلمة أو في النفي والاثبات وفيه ان البيان في العتق
 المبهم تعيين أو إيقاع مبتدأ
 الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وفيه ما ينقذ من التصرفات السابقة
 باجازه لاحقة ونكاح الفضولي وأنه لا يصح شاهدا في النكاح وان كان من يعتدله
 حاضرا ثم ان الاجازة بالفعل بما اذا تكون وفيه ان الفضولي في النكاح لا يملك نفسه
 ويملك في البيع وما يجانس وفيه سكوت المسالك ليس باجازه ثم بيع الفضولي ثم
 شراؤه ثم صلحه ثم خلع وفيه ما ينقذ من التصرفات بالاجازة وما لا ينقذ ثم ان الاجازة
 لا تلحق بالافعال

الفصل الخامس والعشرون في الخيارات الخيارات ثمانية لا يثبت في عقود لا تحتل
 الفسخ كفسخ ونحوه وأنه اقسام اولها خيار العينة في النكاح وما يجانس من خيار
 الحب ونحوه ثم خيار الخيرة ثم خيار العتق ثم الخيار بعدم الكفاية ثم خيار البسوخ
 وفيه مسألة اشفيح ونوع يثبت في عقود تحتل الفسخ كبيع ونحوه وأنه اقسام اولها
 خيار الشرط ثم خيار التعيين ثم خيار الرؤية وفيه التبرع من الذهب والفضة عين
 كسائر الاعيان ثم خيار العيب باحكامه منها شراء علة على انها بكر ومنها ترك الخصومة
 زمانا بعد معرفة العيب وفيه الزيادة هل تمنع من الرد بالعيب وفيه معرفة نقصان العيب
 ومنها ظهور المبيع بخلاف ما سمى ثم خيار الانقضاء في خيار الرؤية في الاستصناع ثم
 الخيار اثباته لانه المبيع أو بفوات بعضه ثم العيب الفاسخ واليسير ثم الصلح من
 العيب

الفصل السادس والعشرون فيما يبطل من العقد بالشرط وما لا يبطل وفيما يصح
 تعليقه واصافته وما لا يصح وفيه بيان ما يقبل التأقيت والغاية وما لا يقبل وفيه
 ان الغاية تدخل أولا وفيه تحريم الحلال وفي آخره حيلة من اراد ان يرضى انسانا
 بصفاته ولا يثبت ثم بعده جنس فيما يقطع الاضاقة وما لا يقطعها

الفصل السابع والعشرون في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمتولي والمأمور وفيه
 يتحمل منه الغبن ومن لا يتحمل منه وفيه اذا اضيف العقد الى الموكل لا ترجع
 الحقوق الى الوكيل وفيه ما يتعلق بمتولي الاوقاف وفيه الاستدانة على الوقف وفيه
 لورثة أخذ التركة لا تقسم ودفع الدين وفيه بيان ما يتعاقب فيه وما لا يتعاقب

الفصل الثامن والعشرون في التركة والورثة والدين وما يتعلق به وفيه بعض احكام
 الوصي وفيه أخذ الورثة كفن الميت من مال نفسه او قضاء دين الميت من مال نفسه
 او اتفاق على الصغير من مال نفسه او بحساب دين عليه وفيه اتفاق الكبير على الوارث
 الصغير من التركة ثم اثبات الورثة ثم هلاك التركة في قبض أحد الورثة ثم البراءة
 عن التركة او عن حقها ثم صلح أحد الورثة عن نصيبه ثم تبرع الاجنبي بقضاء نصيب أحد

التبرع

وكذا الجنب وانما جازت صلاته لان الذي على المصلي مستعمل له

وقد قرأنا على شيخنا من حاج الشريعة أن من سقع القراءة من الثامن أو الحنون ١٣ لا تلزمه الصلاة لأن السبب في سماع

تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالتميز ولو أخبر هذا الثامن بعد ما استيقظ أنه قرأ آية الصلاة لا تلزمه الصلاة وهو الصحيح وكذا إذا قرأ هذا ثم فاتته فأخبر بذلك فهو على هذا صبي ونصراني خرجا إلى مسيرة ثلاثة أيام فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فان النصراني يقصر الصلاة فيما بقي من سفره والصبي يتم لأن نية النصراني لما فرغ كانت صحيحة فصار مسافرا من وقت خروجه ونية الصبي كانت فاسدة لأنه ليس من أهل النية وفي فوائده القاضي لي على النسبي في الكافر إذا أسلم وهو مسافر بينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام يكون حكمه حكم المقيم يصلي أربع ركعات وكذلك الصبي يكون مسافرا بغيره ثم بلغ يعني كلاهما يصلي أربع ركعات وهو اختيار القاضي الإمام نحر الدين رحمه الله وهكذا أفنى في طريق الحج وقال بعض المشايخ الذي أسلم يصلي ركعتين والذي بلغ يصلي أربع ركعات وهو اختيار الصمد والشهد وقال بعضهم لا بل كلاهما يصلي ركعتين والمحاض إذا طهرت و بينهما وبين المقصد أقل من ثلاثة أيام فصل أربع ركعات في فوائده شيخ الإسلام

موافقة الدعوى لا يمكن وفيه ان ذكر الطوع قبل هو احتياط لا امر لازم وفيه لو أصر من من بيان السبب ومال إلى دعوى الأفراد لا تسع وفيه مسألة كساد الفطري في وانقطاع العدل وفيه تحليف غير القاضي لا يبرئ وكذا تحليف القاضي بلا مذهب المدعى وفيه أنه لو وقف على أولاده أو أولاد أولاده فالفتوى أن أولاد البنات لا يدخلون (الفصل الأول في القضاء وما يتصل به من عزل قاض أو وصي أو وكيل أو أمور أو رسول وفيه نصب الوصي والمتولي) *

بدأت أولا بما يصير به دار الإسلام دار حرب وما يصير به دار الحرب إسلاما للمعاجة إليه في زماننا وكاننا قال ح رضي الله عنه لا تصير دار حرب إلا بأجراء أحكام الشريعة فيها وانصالحا بدار الحرب بأن لا يكون بينها وبين دار الحرب بمصر للمسلمين وإن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمن على نفسه بالأمان الأول أي لا يبقى آمن إلا بأمان المشركون وعندهما بأجراء أحكام الشريعة تصير دار حرب اتصلت أو لا يبقى أحد بالأمان الأول أو لا إن دار الحرب تصير دار الإسلام بأجراء أحكام الإسلام فيها ولو بقي فيها كافر أصلي ولم تكن متصلة بدار الإسلام بأن كان بينهما مصر لاهل الحرب فكذلك حكمه اعتبارا لأحدهما بالآخر وله أن الحكم إذا ثبت بعلته فبقي شيء من أهله يبقى الحكم ببقائه فلما صارت البلدة دار الإسلام بأجراء أحكامه فبقي شيء من أحكامه وآثاره تبقى دار الإسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي ارشد من شاء من عباده إلى التمسك في الدين وحردهم عن حواشي الكسل إلى الانغمال في طاعته فنجردوا وكانوا خير المتبردين والصلوات والسلام على من بسيف شريعته أقام الدين وفتح الكفرة والمفسدين وعلى آله وأصحابه الذين اجتهدوا في اتباعه حتى صاروا أفضل المجتهدين ووجدوا في اقتفاء آثاره فهم أكمل المجتهدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير العاجز الحقير نجم الدين أبي القاسم وقف على ما كتبه شفي واستاذي ووالدي وقدوني إلى الله تعالى وما لاذي شيخ الإسلام ومعتقد الخلفاء العظام الشيخ خير الدين بخطه الشريف وأفاده بتحريره الشريف من الحواشي التي على جامع الفصولين التي هي بمنزلة العين للإنسان والافسان للعين وذلك لما فيها من الإبحاث التي له والتحريرات والنقول عن كتب المذهب المعتربات ورايت جمع شملها بعد التثبت واجبا وكونها في مجلد على جلد رأيا صائبا خشية عليها من الضياع أو أن ينقلها مدع سوء الابتداء أحببت أن أطبعها في هذه الأوراق ليكون ثوابها ذخيرة عند الله يوم التلاق ولشكركم تذكر لمن طالع ووصي فعماءه أن لا ينساني وأولادي وأهلي والمسلمين من صالح الدعا ومبتهيا باللائحة الدرية في الفوائد الخيرية فأسأل الله العظيم أن ينفع بها كل قلب سليم ليكون لفضلها شاهدا ولبركتها شاهدا وقد قال صلى الله عليه وسلم لما يعرف الفضل لأهل الفضل أهل الفضل وهما أنا والشرع في المقصود مستعدا لأمانته من الملائكة المعبود

(الفصل الأول في مسائل القضاء) *

برهان الدين رحمه الله تعالى (سئل) عن صبي وحائض وكافر خرجوا إلى سفر فلما بقي من المقصد أقل من مسيرة السفر

والكافر والحائض يقصران والله تعالى أعلم وفي الذخيرة صبي
خطب يوم الجمعة وله منشور
وصلى بالناس جائز في فتاوى
خوارزم وفي فتاوى القاضي
ظهيرا الدين رحمه الله ولو خطب
الصبي اختلف المشايخ فيه
والخلاف في صبي يسهل وفي
المتقي من محمد رحمه الله تعالى
في النصارى اذا استؤمرا فأسلم
ليس له ان يصلى بالناس وكذا
الصبي اذا استقضى ثم بلغ
يحتاج الى تقليد جديد وفي
العبدروايشان (وسئل) نخب
الاسلام برهان الدين رحمه الله
تعالى السلطان المولى اذا كان
صبياً فبلغ هل يبقى سلطاناً ام
يحتاج الى تقليد جديد (أجاب)
يحتاج الى تقليد جديد وذكر
في التبيين السقط لا يصلى
عليه بالاتفاق وفي غسله
اختلاف والاحتياط ان يغسل
ويدفن ملفوفاً بخرقه وذكر
في المتنقط وقال محمد ويسي
وفي الذخيرة اذا ولد ميتاً
لا يغسل ولا يصلى عليه وفي
مختصر المحاكم وفي شرح
الطحاوى اذا خرج أكثر
الولد حياً ثم مات يصلى عليه
والا فلا سواء خرج من جانب
الرأس او من جانب الرجل
وفي شرح أحمد بن رحمه الله تعالى
الاولد لا يخلصوا اما ان يولد حياً
او ميتاً فان ولد حياً يغسل ويصلى

وكل مصرفيه والاسلم من جهة الكفار يجوز فيه اقامة الحج والاعباد واخذ الخراج وتقليد
القضاء وتزويج الاباحى لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادعة ومخادعة
واما في بلاد عليها ولاية كفاً فيجزى المسلمين اقامة الحج والاعباد ويصير القاضي قاضياً
بتراضى المسلمين ويجب عليهم طاب والاسلم في دار الحرب يمنع وجوب ما يندرج
بالشبهات خلافاً للشافعى رحمه الله اذا احكامنا لا تجرى في دارهم وكذا عكسه فلو اسلمت
وقتل مستأمنة لا قود ولا دية عندنا ويقاد عند الشافعى رحمه الله ولو قتل أحد
المستأمنين الا حرمة تحب الدية لا القود عندنا ويقاد عند الشافعى رحمه الله وعلى هذا لو
شرب المسلم خراطة أو زناً أو قذف لا يلزمه المحذور خلافاً للشافعى رحمه الله سائر ان ثمة قتل
أحدهما صاحبه لا شيء عليه عند الحسن رحمه الله الا الكفارة لانه تبسح لهم فصار كواحد
منهم وعند م تحب الدية اذ له حكم نفسه فاعتبر حكم نفسه على عدة وكتبت في اط اسيرنا
هذه عدة عند محمد رحمه الله كن أسلم ثمة تقبب الكفارة في الخطا و امر ابدية في ماله وفي الخطأ
بكفارة أيضاً والعدة المقومة بدارنا لا تبطل بعرض ولم يقبل للشبهة ولهذا أقول هذا
التعليل يقتضى ان تحب الدية على من أسلم ثمة فقتل مستأمنة بخلاف ما مره تقليد
القضاء قيل يكره لقوله عليه السلام من ابتلى بالقضاء فكا نماذج بغير سكين وقيل رخص
لوهذا في نفسه عالم بالكتاب والسنة واجتهاد الراى ثم لم يجز للسلطان ان يقدد القضاء
من طلب وفي صه لا يباح طلب القضاء بحال عند أكثر العلماء ولو اعطى بلا طلب لم يحل
له الترويج عالم يحبر عليه وهذا عند علماء العراق وهو اختيار محمد رحمه الله حتى ضرب
أسواط الامتناع وقدم محمد رحمه الله نيفاً وسبعين يوماً لآبائه وقال مشايخ بلادنا لا بأس به
للمصالح كذا صه وفي هـ وينبغي أن يختار الاولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد خيره
حلاً وفي رصيته من هو اولى به منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين صه ولو قد
القضاء رجلاً وهو من أهله وقربه افضل منه فقد اساء ولم ياتم وكذا الوالى واما الخليفة
فليس لهم ان يولوا الخليفة الاقتضاهم (٢) وشرحه لوتعين واحد من اهل المدينة للقضاء
لما هو معتبه يفرض عليه طلب القضاء فلو امتنع وقلد جاهل او فاسق ياتم وكونه عالم
او مجتهد ليس بشرط والاجتهاد بذل الله ودليل المقصود بشرط كونه مجتهداً ان يعلم
من الكتاب والسنة قد وما يتعلق بالاحكام دون المواضع وجوب العلم بهما والابحاح
والقياس وقيل لو كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد والاول اصح وحديثه
محدث له فقه اوفيه له الحديث وقيل لا بد له من فريضة يعرف بها العرف شهد وقيل لو
كان عالماً في مسألة يعرف حقيقة ما ولا يخفى عليه دققة تناسق هو مجتهد في تلك المسئلة ثم
اجمع العلماء ان المفتى يجب ان يكون من اهل الاجتهاد اذ يبين احكام الشرع وانما
يمكنه ذلك لو علم الدلائل الشرعية الا ترى الى ما روى عن محمد رحمه الله انه قال لا يحل

(قوله فهو مجتهد في تلك المسئلة) اقول فيه تصريح بمجواز تجزئ الاجتهاد وهو الاصح
كما في كتب الاصول

وفي رواية الكرخي رحمه الله ولا يصلي عليه ولا يسمى ولا يرث ولا يورث ١٥ وعن محمد رحمه الله أنه يسمى وفي الهداية

واذا سمي صبي مع أحد أبويه
فكان لم يصلي عليه لأنه تبع
لأبائه إلا أن يقر بالاسلام وهو
يعقل لأنه صحيح اسلامه استحضارنا
أو يسلم أحد أبويه صلى عليه
لأنه يتبع خير الأبوين ديناً
وان لم يسب مع أحد أبويه
صلى عليه لأنه ظهرت تبعيته
لأبائه فحكم بالاسلامه كافي للقيط
والصبي أو المجنون إذا استشهد
يعقل عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما لا يغسل وهو معروف
وفي التبعين صبي حمل في سقط
على دابة فصلى عليه لا تجوز
صلاتهم كالبالغ والفتوى على
هذه الرواية وإن جاز في رواية
أخرى الصبي إذا غسل الميت
جاز ولا حق للنساء والصبيان
والمجانين في الصلاة على الميت
ذكره في شرح الطحاوي رحمه
الله تعالى وفي شرح المختصر
على فقهاء أمان في الصغار فلا نه
لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق
الولاية بهم وأما النساء فليست
من أهل ولاية هذه الصلاة
فلا يستدبرهن فيها ولا بأس
بأن يحمل الصغير رجل واحد
على يديه ويتداوونه على أيديهم
والمرأى في حق التكفين
كالرجل ولا بأس بتكفين
الصبي في ثوب واحد ويكره
تكفين الأنثى في ثوبين وكذا
المرأى ولا بأس بتكفين

لأحدان يقتي بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا متى حل له أن يقتي لو صوابه أكثر من خطائه
فلو لم يكن مجتهد لم يحل له أن يقتي إلا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء
ح للفتي في زماننا لو كانت المسألة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا
خلاف بينهم يقتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه ولو مجتهد أمقتي إذا اظهر أن الحق مع أصحابنا
ولا يعدوهم واجتهاده لا يداخ اجتهادهم ولا ينظر إلى من خالفهم ولا يقبل جهته لأنهم
عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وما ضل (أقول) هذا من حسن الاعتقاد والأخلاق
رحم الله أقدامهم ولا دليل أنهم اضبطوا حوزوا كثرة تبعاً بالأخبار والآثار من الشافعي
وما لك رضي الله عنهما ولم تكن الأحاديث مدونة في زمان أبي حنيفة رضي الله عنه
وصاحبه رضي الله عنهما مثل ما دونت بعدهم إذا الكتب الستة وأمثالها دونت
بعدهم وأيضاً رأى المجتهد لو خالف رأيهم لا كتاباً وسنة واجماعاً وصحابة وتابعياً قبل قتواه
في زمان الصحابة رضي الله عنهم كشرح مشي لا فيجب عليه أن يعمل برأيه لا برأي غيره إذ
يزعم أنه حق راجع على غيره فكيف يحل له العمل بغيره وقد ذكر في حيز يجب على المجتهد
العمل باجتهاده ويحرم عليه تقليد غيره ح ولو اختلف فيها أصحابنا رحمه الله فلو مع
ح رضي الله عنه أحد صاحبيه يأخذ بقوله الظهور والصواب فيهما ولو خالف ح صاحبه
فلو كان اختلافهم بحسب الزمان كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير
أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة يجتاز قولهما إلا جاع المتأخرين على ذلك وفيما عدا
ذلك قيل بخير المجتهدو يعمل بما أدى إليه اجتهاده وقيل يأخذ بقول ح رضي الله
عنه وقيل من سئل عن مشر مسائل مثلاً فيصيب في ثمانية لا في البقية فهو مجتهد وقيل
لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والمؤول والعلم
بمبادئ الناس وعرفهم ولو كانت المسألة في غير ظاهر الرواية فلو وافقت أصول أصحابنا
يعمل بها ولو لم يجد لها رواية عن أصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به ولو
اختلفوا اجتهدوا يقتي بما هو أصوب عنده (أقول) جعل أصحابنا رحمه الله عزلة الصافي
رضي الله عنه في لزوم التقليد وهذا مخالف للأصول ومذهب أصحابنا والله أعلم ولو كان
المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أئمة الناس عنده ويضيف الجواب إليه فلو كان
الأئمة عنده في مصر آخر يرجع إليه بكاب ولا يجازف خوفاً من الافتراء على الله تعالى
ح لو اتفق أصحابنا لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه إذا الحق لا يعدوهم أقول فيه نظر
لما روي في الفصل الثاني أن الحنفى لا ينبغي له أن يحكم بخلاف مذهبه إلا إذا كان

(قوله أقول جعل أصحابنا الخ) أقول الكلام في مجتهد المذهب لا المطلق وحيث
فليس مخالفاً كما نهي عليه شيخنا شيخ الإسلام الشيخ علي المقدسي (قوله أن
الحنفى لا ينبغي له أن يحكم الخ) أقول قالوا المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد
وبرهان ثم يستوجب التعزير قبل اجتهاده وبرهان أولى ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد
مبنى القهرى وتحكيم القلب لأن العاصم ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال إنما

الصبي في ثوبين لأن الكفن كسوة بعد الموت فيه تيميم بحالة الحياة ذكره في شرح الطحاوي وإذا اجتمعت جنازة الرجل

مسعود وابن عمر رضي الله عنهم واذا اجتمع الرجل والمرأة والمملوك كيف ما يوضع جاز على ظاهر الرواية وان كان عبدا وامراة فالجديلي الامام والمرأة خلقه وان كان صبي حرا ومملوكا ذكر في الخبر عن محمد بن عماره يقدم الصبي المحرم وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اعلى ظاهر الرواية في الرجل المحرم والمملوك كيف ما يوضع جاز الصبي اذا لم في صلاة الجنساة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشك في رد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي يواب السلام وينظر في الكراهة والله اعلم وفي فتاوى القاضي طاهر الدين رحمه الله تعالى واذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلوات عليه بخلاف حكم الميراث وهل للاختلاف سؤال في القبر روى الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يسئلون عن الميت في الاول فاما جواب الاطفال عن ذلك فعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف في ارجواهم فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى

مجتهدا ولو اختلفوا قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول ح رضي الله عنه وقال المتأخرون لو كان أحدهما جامع ح يؤخذ بقولهما ولو كان ح في جانب وهما في جانب يصح القاضي فيه ولو مجتهدا والافسحت في غيره فيه يأخذ بقوله كما في ولو كان في الأمر فقيهان اختلفا يأخذ بالصحيح ما أمده ولو تلاقى اتفاقا اثنان يأخذ بقولهما ولم يحز ليعني أن يأخذ بقول مالك والشافعي فيما خالف مذهبه وله أن يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه وينبغي للقاضي أن يشاور اهل الفقه في الحكم به لو سئل المفتي من شيء ولم يجد فيه الارأى نفسه وهو ما أدى اليه نظره ينظر لو كان السائل متفقا يسأل مسائل للعلم به أخبره برأيه ولو كان عاميا يسأل للعمل لا للعلم به يسأله هل وقع لك أو غيرك فلو قال نعم فعليه أن يفتيه ولو لم يقع ذلك لاحد فهو مخير والاختيار ان لا يفتيه فقد روى أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كان اذا سئل عن شيء يقول أو وقعت فلو قال نعم اجاب ولو قال لا قال غي يقع هذا اذا لم يجد الارأى أما لو وجد فيه نص رواية أو آية أو حديثا افتاء من كان وكيف كان وهذا القاضي ليست بشرط ايضا حتى يصلح الفاسق أن يكون قاضيا والعدالة شرط الاولوية في ظاهر الرواية وقيل شرط ائمة الايدي ولو قلده وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل وبه أخذ جماعة المشايخ ويجب على السلطان عزله اذا قيل ينزل وفي القاضي بتأخير الحكم يا ثم وعزل

تدقق في حكم مسألة خاصة قلده فيه وعمل به والافقوله قلدت ابا حنيفة تقليدا فيما اتى به من المسائل لا بالالتزام بالعمل به على الاجمال وهو لا يعرف صوره اليس حقيقة التقليد بل هو حقيقة تعليق التقليد بدار وعنده كانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تتميز في الوقائع فان ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المذهب بالمعنى بالارامه نفسه ذلك قولنا اونية شرعا بل الدليل اقتضى العمل بقول المذهب فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسالوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ اذا ثبت عنده قول المذهب وجب عليه به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ العامي في كل مسألة يقول مجتهد قوله اخف عليه وانما لا ادري ما يمنع من هذا من النقل او العقل وكون الانسان يتتبع ما هو الاخف على نفسه من قول مجتهد وسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن أمته كذا في فتح القدير لابن الهمام (قوله وله أن يأخذ بالخ) أقول لانه متفق عليه حيث نفذ القضاء فيه وهذا معني ما قالوا ان القضاء في المسئلة الخلافية الاجتهادية يصيرها وفاقية (قوله القاضي بتأخير الحكم يا ثم) أقول قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الله القرني وفي تبين الكثران القضاء واجب عليه بعد ظهور هذا الله حتى لو امتنع يا ثم ويستحق العزل ويبرز اه وفي شرح المجمع لابن مالك ان القضاء واجب على القاضي اذا اتى به من هذه البيئة حتى لو لم ير الوجوب على نفسه يكفر القاضي اذا لم يحكم بعد الدعوى العينة وهو محمول على ما اذا لم ير الوجوب على نفسه اه

فلم يصير المصل حاملا للعباسة فلما أخذ الطير وأدخله في كفه لا تجوز صلاته ٩ حامل للعباسة ولو صارت امرأة ومعهما

صبي يعني حاملا للصبي جازت صلاتها ولو كانت مسننة لأنها اشتغلت بمسألة ليس من أعمال الصلاة وفي عيون المسائل امرأة صلت ومعهما صبي ميت فإن كان لم يستهل فعلاتها فاسدة غسل أو لم يغسل لأن بالغسل اغمايطها والميت الذي كان حيا وكذلك إن استهل ولم يغسل فإن غسل فصلاتها تامة (مطلب حل الرضيع وأرضاعه في الصلاة)

وفي الهيطة إذا صلت ومعهما صبي ترصده أن مص الثدي ولم ينزل منه لبن لا تقصد صلاتها وإن نزل فسدت صلاتها وكذا لو صلت ووجهها قباها أو لمسها بشهوة فسدت صلاتها (مطلب دفع المصنف إلى الصبي)

وفي طهارات الهيطة قبيل نوع الاغتسال كره بعض مشايخنا رجهم الله دفع المصنف والأرجح الذي عليه القرآن إلى الصبيان وعامة مشايخنا لم يروا به بأسا لأنهم غير مخاطبين بالوضوء وفي التأخير تصحيح القرآن (مطلب حد البلوغ)

وأدنى السن الذي إذا باسغ الصبي واحتلم كان بالغاً تمام اثنتي عشرة سنة وأدنى السن الذي إذا بلغت الصغيرة وراث الدم كان حائضا تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل

الفرع بين من الدين المشترك ثم قوى نصيب الآخر له إن شارك القابض ثم أقرانه استوفى جميع تركته أبيهم من يد الوصي ثم ادعى عليه داراً أنهما من تركته أبيه (الفصل التاسع والعشرون) في أقرار أحد الورثة بالدين أو بالوصية أو بوارث آخر وفيه أحد الورثة لو أقر بدين أو أقر به اليئنة على أحدهم يؤخذ منه كل الدين أو حصته وفيه أقر أحدهم بالدين ثم شهد هو وآخر به هل يقبل وفيه بيع الوارث شيئا من التركة الهامة بالدين وفيه إقامة اليئنة على الخصم المقر وفيه إثبات الدين على وصي الصبي وفيه أقرار الوصي بدين الميت ثم أقرار أحد الورثة بالوصية وفيه امرأة ولدت بعد موت زوجها وفيه شرائط أقرار القسب

الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (١) النكاح الفاسد ٢ البيع وفيه انه يجب في الغصب قيمته يوم القتل ٣ الاجارة ٤ الرهن ٥ الهبة ٦ الشركة ٧ المضاربة ٨ المزارعة ٩ المعاملة ١٠ الصلح وفيه الصلح عن الوصية والوديعة والغصب وفيه صلح عن انكار ثم لم يدع عنه معنى يفسد الصلح وفيه الصلح من الدين والقرض وفيه بيع مال ليس عنده ثم عينه ثم الصلح عن بعض حقه ثم من دعوى النكاح ثم من دعوى الطلاق ثم من دعوى العارية والوديعة (١١) الكفالة الفاسدة وفيه جهالة المكفول له أو منه هل يمنع صحة الكفالة وفيه كفل بنفس غائب لا يعرف مكانه ثم الكفالة المؤقتة والمعلقة بشرط ثم الفاظ الكفالة ١٢ القرض الفاسد وفيه تغيير القدر بعد البيع وفيه ما يصبر القرض مقبوض المستقرض وما يجانس ثم أقرار المحجور عليه ٣ الكتابة الفاسدة وفي آخره ما يكون مضراً بالقبض والخمس وما لا يكون

(الفصل الحادي والثلاثون في الشيوخ) ١ بيع الشائع وفيه ما هو نصيبه بلا علم ٢ اجارة الشائع ٣ اجارة ٤ ابداعه ٥ قرضه ٦ مضاربه ٧ هبته ٨ التصديق به ٩ وقفه ١٠ دهنه ١١ غصبه ١٢ دعواه ١٣ استحقاقه (الفصل الثاني والثلاثون في بيع المصنوع) والرهن والمدفوع مزارعة أو معاملة وفيه بيع الزرع والثروة متعلقه أو لها بيع المصنوع وفيه تحرير الغاصب المصنوع ومتعلقه واجارته أياه وتزويجه المصنوعة ثم بيع المرهون والمستاجر وفيه الأقرار بالدار التي آجرها لآدمان واجارتهما ثمانية بعدما آجرها في المدة ثم اجارة المرهون ثم رهن المرهون وفيه ما يفسخ به الرهن والاجارة من قول وفعل وفيه آجرها مضافة إلى المبدع ثم آجرها قبيل مجيء أحد أو باعها أو وهبها هل يصح وفيه بيع المدفوع مزارعة أو معاملة ثم بيع زرع مشترك ثم حيلة تجوز بيعه ثم بيع الفصيل ثم بيع الأرض المزروعة قبل أن تثبت ثم جنس آخر من مسائل المزارعة وفيه غصب أرضاً أو زرعها وفيه بيان واضح يجب فيها الغلة على الزارع وإن لم يقد مزارعة وفيه أن الأقالمة لا تظهر في الغلة والثمرة ثم بيع الثمار ثم بيع برزخ ثم بيع العاكن ثم ما يدخل في بيع الكرم تبعاً بلا ذكر ثم بيع الكلا

(الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات) وفي تضمين الأمين وبرائة الضمين وفيه

٢ ين ل عليه كثر المشايخ وقال أبو نصر بن سلام بنت بلغته تسعين إذا رأته الدم وعادى بها ثلاثة

أيام ولم يكن نزوله من آفة يكون
والفتوى على ما قاله محمد بن
مقاتل رحمه الله تعالى

(في مسائل الصلاة) قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
مروا صبيانكم بالصلاة إذا
بلغوا سبعا واضر بهم عليها
إذا بلغوا عشرة وذكر والذي
وجهه الله تعالى في مسائل
القراءة في الصلاة وغير الصلاة
من صلاة الملتقط إذا بلغ
الصبى عشر سنين يضرب
لأجل الصلاة باليد لا بالخشب
ولا يجاوز الثلاث

(مطلب ليس للعلم أن يضرب
فوق الثلاث)

وكنا للمعلم ليس له أن يجاوز
الثلاث قال عليه الصلاة والسلام
لمرداس المعلم أياك أن تضرب
فوق الثلاث فأنك إذا ضربت
فوق الثلاث اقتص الله منك
(مطلب إذا أذن الصبي)

ذكر في الذخيرة وإذا أذن
صبي لا يعقل أو جهنون يعاد
لأن المقصود وهو الاصلاح
لا يحصل باذانهم لأن الناس
لا يعتبرون كلام غير العاقل
فهو وصوت الطير سواء ذكر
في المبسوط لشيخ الاسلام أبي
بكر صبي صلى الله عليه وهو
ابن أربع عشرة سنة ثم نام
فاحتلم فأنقته قبل أن يذهب
وقت العشاء لا يجزئه ما صلى
من الغرائض وعليه الإعادة
عندنا وعند الشافعي لا إعادة

١٠ حبصا ومنهم من قدره بسبع سنين وقدره أبو علي الدقاق بأثني عشر سنة

الأمر باتلاف مال الغير وفيه أن من يضمن بالأمر السلطان أو المولى ثم السعاية ثم
نصب العبيد وما يتبع به ثم الغصب من الصبيان ونصبهم والرد عليهم وجنايتهم
والجناية عليهم ثم الغصب من السكران والنائم والرد عليهم ما ثم التسبب والدلالة
ثم بيان الغصب وفيه وضع قلنسوة غيره على رأس نفسه ثم اتلاف الشرب ثم جناية
الدواب والجناية عليها ثم ما يجب بالجناية عليها ثم المسائل الاستثنائية كدفع شاة
الغير وقد أشرت على المالك وما يجانسه مما يثبت به الاذن دلالة ثم ما إذا جلس على
ثوب غيره فقام فحرق وما يتصل به ثم مسائل الماء إذا تم البذر والمجذاز ثم اتلاف
الشجرة والبناء والزرع ثم غصب العقار ثم افساد المركب وما يجانسه ثم ما غصب
وطواب في بلد آخر وفيه يجب في غير المثلى قيمته في بلد الغصب يوم الخصومة وفي
التي يجب قيمته يوم الغصب والتلف وما غصب الثعالب وفيه أن الأبرار من العين
المقصودة أبرار من الضمان وفيه إذا وضع الدين بين يدي الدائن لا يبرأ ما لم يضعه في
حجره ثم ما ينقطع به حق المالك عن المصوب وما لا ينقطع به وما هو مثلي وغير مثلي
وفيه أحرق كدسا غيره ثم ضمان أحد الشريكين بسبب العين المشتركة وفيه
الاتفاق بالاعيان المشتركة ثم ضمان المأمور ثم الدلال وفيه ضمان السوم على
الشراء ثم الوكلاء ثم المودع وفيه اختلاف شرط المودع وفيه أن ينهى عن الدفع إلى
من هو في عياله وأن ينهى عن السفر بالوديعة وفيه من يضمن المودع الوديعة بدفعه
إليه ومن لا يضمن وفيه ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق ومن يبرأ عن الضمان
بالعود إلى الوفاق ومن لا يبرأ وفيه ما يضمن به المودع وما لا يضمن وفيه نسي موضع
الوديعة ونام عنها وفيه طلب الوديعة وردها وفيه ما يملكه المستعير وما لا يملكه ثم
إعارة الدواب وما يتعلق به وفيه إكراه المودع على دفع الوديعة ثم استعمال الوديعة
وإتلافها ثم موت المودع بمجهلا ثم بخود الوديعة وما يتصل به وفيه نوم المستعير من
العارية ثم ود العارية وما يتصل به ثم ما يضمن به المستعير وما لا يضمن ثم عارية الامتعة
ثم إعاقة المرأة شيئا بلا إذن الزوج ثم ما يصدق فيه المستعير وما لا يصدق ثم ضمان المرتن
وفيه ما يجوز للمرتن وما لا يجوز وما يضمن به وما لا يضمن وفيه نقصان سعر الرهن
وإزيادته وفيه ما يصير به رهنا وما لا يصير ثم ضمان المستأجر وفيه إعاقة الدواب
ووجوب الضمان فيها وفيه أن المستأجر خالف ثم وافق يجب تمام الاجر وفيه
بقية أحكام من يبرأ بالعود إلى الوفاق وفيه بعث الدابة المستأجرة إلى السرح وفيه
رد المستأجرة وما يتصل به وفيه مؤنات الرد وفيه خالف في الطريق أو في الرقعة وفيه
خالف في الحمل أو في الركوب وفيه إعاقة الامتعة ووجوب الضمان فيها على المستأجر
ثم إعاقة العقار ووجوب الضمان فيها على المستأجر ثم ضمان الاجير المشترك والخاص
وأجرانهم ثم الراعي والبقار ثم خاف الراعي هلاك شاة فذبحها ثم الجحاش ثم الجحاش
ثم المسكاري ثم النسايج ثم الخياط ثم القصار ثم الصباغ وان حكل فعمل هو سبب
نقص المال أو تلفه فهو رد ففسخ الإجارة ثم الصانع ثم النجار والبناء ثم العلاف

قبل حولان المحول وقتلنا أدى الواجب قبل سبب الوجوب فلا يجوز قياسا ١١ على البالغ اذا أدى القاهر قبل الزوال

بخلاف المسافر لانه وجب بسبب الوجوب في حقه بدليل انه يلزمه القضاء وأما الصبي فوقت الصلاة ليس بسبب في حقه الوجوب بدليل انه لا يلزمه القضاء ثم فرق بين هذا وبين الصبية اذا حاضت في آخر الوقت حتى حكم به بلوغها لا تلزمها الصلاة وهما يجب على الصبي الصلاة اذا أدرك شيئا من الوقت وذلك لان المحيض لو طار على البلوغ اسقط الصلاة فاذا قارن البلوغ أولى ان يمنع الوجوب فاما ههنا فلم يقارن بلوغ الصبي ما يمنع الوجوب فوجب عليه الصلاة ذكر في الماتعة وللصغيرة الحرة ان تصلي بغير قناع والاحسن ان تصلي بقناع وفي الثعبيس وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه لا خطاب مع الصبا ذكره المحققين والاحسن ان تصلي بقناع لانها المتأثر بالصلاة لا تعود فتؤمر على وجه يجوز اذاؤها بعد البلوغ

(مطلب عبادة الصغرى)

وفي صلاة قناتى القاضى الامام غلبيير الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون عبادة ولا بأس بالنظر اليها ومسها والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل ذكر الحسن والحسين في

والوراق ثم الطبخ ثم الملاح ثم الاسسكاى ثم الحداد ثم الفصاد ونحوه ثم الجماعى والتياى ثم الطمان ثم المزارع والمعامل وفيه بحث الدابة الى السرح ثم المستبضع ثم النخاس ثم الجنين ثم الآبق ثم اللقطة (الفصل الرابع والثلاثون في الاحكام) اولها احكام السكوت ثم احكام الاشارة ثم احكام السكارى ثم الوكلاء يقبض ودية ودين وما يتصل به وفيه ما يستغنى فيه الوكيل وما لا يستغنى ثم ما يجبر به الوكيل وما لا يجبر ثم احكام الصبيان وفيه وقوع طلاق الصبي ومعرفة حد البلوغ وتفسير المراهق ثم احكام التعاطى بالبيع والافالة ثم الشكاح ثم الاجارة ثم احكام الدلائل ثم اجرة كتبة الوثائق ثم الاستثناء ثم الديون وفيه تأجيل الدين ثم الابرار منه ثم ما يكون ابراء وما لا يكون ثم هبة الدين ثم التبرع بقضاء دين غيره وفيه ما يجبر على قبوله وما لا يجبر ثم ما يكون قضاء دين وما لا يكون وفيه القول للثالث في جهة التملك وما يتصل به ثم احكام المزارعة والمعاملة اولها فسخها ثم موت أحد المتعاقدين ثم قسام أحدهما على زرع وشر ثم احكام العمارة في ملك الغير اولها ما يوجب الرجوع وما لا يوجب ثم العمارة في الاوقاف وفيه دعوى القسم والوصى الاتفاق على الوقف والصبي من ماله ومن مالهما وفيه الامر بالاتفاق وقضاء الديون وما يجانسه ثم احكام المرضى

(الفصل الخامس والثلاثون فيما يمنع الانسان عنه وما لا يمنع) وفيما يحل له وما لا يحل وانه أنواع ١ ما يحدث في الطريق العام أو الخاص وفيه تفسير ستة فرائض ٢ التصرف في العين المشتركة وبعض مسائل هذا النوع ذكر في فصل الضمانات ٣ تصرف الانسان في ملكه على وجه يتضرر به جاره وفيه معرفة حد القسيم وفيه ما يجبر الا على فعله وما لا يجبر ٤ في الاشجار المتدلية أغصانها الى ملك الغير وفي الرقاق والطريق وما يحدث فيها أهلها وفيه مسائل الانتفاع بالانفية ثم المتفرقات في هذا الفصل وفيه دار عمارة أراد ربها أن يخربها وفيه هدم بيته ولم يبن والجيران يتأذون به وفيه المرور الى نهره أو الى القرية في أرض غيره وفيه منع الغلة لغير أهل البادية لو ضرا أهلها ثم مسائل الاشجار وفيه شجرة التوت ونحوها لو كانت في المسجد أو المقابر وفيها الا كاراذا غرس في أرض الدهقان أو غرس الخادم في ملك المخدم

(الفصل السادس والثلاثون في مسائل الحيطان) وهي أنواع ١ في دعوى الحائط والنخس وفيه تفسير اتصال التبريع ٢ تصرف أحد الشريكين في الحائط المشترك ٣ في الحائط بين اثنين ولا أحدهما عليه خشبة أراد الآخر أن يضع خشبة عليه أو لا خشبة لا أحدهما عليه فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبة ٤ في حائط مشترك انهدم أو يخاف عليه الانهدام وفيه ما يتصل به من منزل ذي ثلاثة سفوف كل سقف لرجل ٥ في شراء الحائط والاقرار به والصلح عليه ٦ في المتفرقات ثم احكام الحائط المسائل

(الفصل السابع والثلاثون في معرفة مسمى الاسامى) نحو الذئب والجمز والقليل والكثير والطائفة واليه من ثم اسم البر ثم اسم الثوب وفيه ان هما ثم العرب لا تزيد على

صغرها وروى انه كان يأخذ بأحدهما فيجبره والصبي يصيح ذكر في الفصل الثامن من صلاة الذخيرة اذا اقتدى البالغ

بالصبي في التطوع هل يصير شارعا حتى يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير شارعا وقال بعضهم يصير

شارعا حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الأول وهو تنظيم اقتداء القاري بالأبي وفي التجنيس امامة الصبي للبالغين في السراويل يجوزها بعض المشايخ والختماء عندنا بمنزلة بما ورد في النهر لا يجوز لان نقل الاباح مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بي الاقوى على الاضعف مثل الاستغنى وجه الله لما جاز ايمان الصبي فلما اذا لا يجوز امامته لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما اذا قال هذا نهار وهذا يوم الجمعة وصلااته ايجاب وهو ليس من اهل الايجاب وفيه ايضا ولو صحت نكاح امراة تصلي ان خرج الابن فصلاته باسادة وان لم يخرج فصلاته باسادة لان في الوجه الاول صارت موضة والارضاع عمل كثير وفي الوجه الثاني لا ذكر في الملقط الصبي اذا تلى آية السجدة لا تجب عليه وتجب على من سمع ذلك وهكذا الكافر والمخالف وفي الذخيرة والصبي الذي يعلو اذا قرأ آية السجدة امر أن يسجد وان لم يسجد لا يكون عليه قضاء وفي التجنيس ولو تلى آية السجدة في نومه فسمع منه رجل تلازمه السجدة كما لو سمع

ثلاثة أذرع ثم اتم المتاع ثم الدابة ثم الجزء ثم الجزور ثم الحمل واسم البقر والحصان والناقة ثم البقرة والثور ثم النجيب والبهي ثم البغل ثم الشاة ثم الكباش ثم الدجاجة ثم الديك ثم الحمار والأتان ثم الخيل والفرس والبرذون والشهري (الفصل الثامن والثلاثون في الفاظ الكفر ما سبها او غير عالم) وفي الخطأ وحديث النفس بالكفر والرضا به وانه أنواع أولها في صفة الايمان ثم ما يقال في ذات الله تعالى وصفاته ثم ذكر المكان لله تعالى ثم ما يضاف الى فعل الله تعالى ثم فيها يقال في حكمة الله تعالى وغيره من المتفرقات ثم في تعليق ما يكون تجسده كقربا بالشرط ثم ما يعود الى الغيب ثم ما يعود الى الانبياء ثم رد ما أمر الله تعالى واهطاه ثم ما يعود الى الملائكة عليهم السلام ثم ما يتعلق بالقرآن وفيه ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم ثم ما يتعلق بالصلاة ثم النكاح والصوم ثم الطاعات ثم الاذكار ثم القيامة وما يتعلق بها ثم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم المحلل والمحرّم ثم العلم والعلماء والصلوات والابرار ثم في الخصومة الى الشريعة والقاضي ثم القائل لا تخربا كافر أو مشرك وما يتعلق به ثم غنى ما لا ينبغي أن يقتنى ثم التشبيه بالكفار وترجيح الكافر على المسلم وملازمة من أسلم ثم ضيافة الجوسى والنبروز ثم الخواجات لاقدامين من الحج والغزو والذبح لا جلود ثم المثلث والمجبرة والسجود لتغير الله تعالى ثم كلام الفسقة والجهان وفيه بعض مسائل الخمر ثم تعاليم الكفر وتلقينه والامر بالردة ثم المتفرقات وفيه جدد النكاح على ظن انه بطل هل يجب مهر آخر ثم الكرامات وفيه الميم بغفر الله تعالى ثم خاتمة هذا الفصل وفيها حكم ردة الزوجين

(الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات) وانها اجناس اولها الحرية وفيه تجزئ العتق وفيه ان الناس احرار الا في مسائل ثم ان الظاهر لا يصلح للاستحقاق ثم مالو انعقاد القن للبيع ثم ادعى انه حر ثم التناقض في دعوى الحرية ثم ان التناقض فيها لا ينجي لا يمنع الدعوى ثم اقامة العبد بينة على تحرير الغائب مراجعنا هذين في فصايم ما باتم وفيه ان القضاء بالحرية قضاء على كافة الناس وفيه صيرورة الولد حرا من زوجين رقيقين ادعى فعل نفسه واقام بينة على فعل وكيله أو بالعكس ما ثبتت فيه الاقصدا وفيه من لا تجوز اجازته ابتداء وتجوز انتهاه وفيه افساد العقد بعد صحته وعكسه ما يحكم فيه الحال وفيه اثبات حق التبديل والشهادة على اليد المنقضية

(الفصل الاربعون في الخلل في السجلات والمهاضر) وفيه ضمان قيمة يوم الابداع اذ لم يعرف قيمة يوم وجوده وفيه عدالى زماننا كفلوس وفيه ان الاقرار بالبيع قبل البيع باطل وفيه الشراء من المعلوم يدل على انه ملك المشتري وفيه محضر الشفعة وبيان أحكامها وفيه اذا كسد الثمن تلزم القيمة وفيه ان البيع بالتعاطي يعتبر في موضع لم يكن التسليم فيه بناء على العقد القاسد والافلا وفيه المصير شرط صحة القصاص في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ وفيه ان ذكر الاشارة لا بد منه وفيه قول القاضي حكمت بنبوت السجل بشرائطه لا يكفي وكذا قوله شهدوا على

ويعز ز ثم تقليد القضاء من الجائر يجوز كما من العادل اذا الجارية رضى الله عنهم تقلدوا
الاصل من معاوية بعد ما ظهر الخلاف له في رضى الله عنه والحق مع علي في توبته
وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجورده والتابعون تقلدوا من الحجاج مع انه كان افسق اهل
زمانه ويجوز تقلده من الباغي اذ كرفي (صل) لو استولى البغاة على مدينة أخذوها
ونصبوا قاضيا ثم أخذها اهل العدل فرغت قضاياه الى قاضي اهل العدل فانه ينفذ
منها ما هو موافق او يختلف فيه كما في سائر القضاة (بق) لو كان القاضي من اهل البغي
ايضا لا ينفذ القاضي العدل قضاياه (قضى) اشير الى انه ينفذ اذ قال هم كقاضي اهل
العدل والقاضي يصلح قاضيا في الاصح (ن) حكمه كحكم الحكم بمضيه لو وافق رأيه والا
ابطاله (قو) بمجرد استيلاء الباغي لا تنزل قضاة العدل وروى عن هزل الباغي لم حتى لو
انهم لم الباغي بعده لا تنفذ قضاياهم بعده ما لم يقلدهم السلطان العدل ثانيا اذ
الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة تجوز صلاة الجمعة خلف المتغلب الذي لا عهد له اي
لا منشور له من الخليفة لو كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء يحكم فيما بينهم يحكم
الولاية اذ به تثبت السلطنة فيتحقق الشرط ثم اهل البغي هم المخارجون على الامام الحق
بالحق بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من
المسلمين فلو نزعوا عليه اظلم ظلماتهم فليسوا بغاة وعليه ان يترك انظلم وينصفهم ولا
يأتي للناس ان يعينوا الامام عليهم اذ فيه امانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على
الامام ولو لم يكن خروجهم عليه لظلمه اياهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق
معنا فهم بغاة فعلى كل من يهوى على القتال نصر الامام على البغاة لانهم ملعونون بقوله
عليه الصلاة والسلام القشة نائمة فلعن الله من أيقظها فلو ترككم ويا الخروج ولم يعزموا
على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم اذ العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا
(قت) وفي (ثي) قال (ص) لولا على رضى الله عنه ما درينا القتال مع اهل القبيلة وكان
على وتابعوه من اهل العدل وخصه ومن تبعه بغاة وفي زماننا الحكم للغلبة ولا تدرى
العادلة والباغية فكاهم يطلبون الدنيا (صه) ليس لهم ان يولوا الخلافة الا افضلهم
وهذا في المخافة خاصة وعليه اجماع الامة كذا (صه) ومن أخذ القضاء برشوة
فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه (صه) وبه يفتى اذا الامام لو قبل برشوة
أخذها هو او فومره وعالم به لم يجوز تقليده كقضائه برشوة (ن) من أخذ القضاء برشوة
او بشفعة فهو كحكمهم لو رفع حكمه الى قاض آخر بمضيه لو وافق رأيه والا ابطاله (ط) ومن
أخذ برشوة لا ينفذ حكمه فلا حاجة الى نقضه ومن أخذ بشفعة فهو كمن تقلده بحق
القاضي لو ارتشى وحكمه نفذ حكمه فيما لم يرتش لا فيما ارتشى قال (ز) نفذ فيما وافق
(ض) بطل فيما اول اول اخذ (شيخ) ولو ارتشى ولده او بعض اهوانه فلو بأمره
ورضاه فهو كارتشائه فقضاؤه مردود ولو لا علمه نفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض
(عه) لو ارتشى فقصى او قضى ثم ارتشى او ارتشى ابنه او من لا تقبل شهادته لا ينفذ
حكمه لانه حينئذ عامل لنفسه اولادته ولو ارتشى فبعث الى الشافعي او الى آخر ليحكم

(في مسائل الزكاة)

ذكر القاضي الامام ابو جعفر
الاستروشي في بحاله الزكاة
لا تجب في مال الصبي عندنا
وعند الشافعي رحمه الله تعالى

كما يجب على البالغ ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي ولكن اذا أسلم

ولا خلاف ان نفقة زوجته
ونفقة والديه ونفقة عماليكه
تجب في ماله ولا خلاف انه اذا
كان للصبي ارض عشر او حراج
يجب عليه العشر او المخرج
لان العشر او المخرج يجب في
الارض والزر كالتجب في الذمة
واما صدقة الفطر قال ابو حنيفة
وابو يوسف والثاني رحمه
الله تعالى تجب في مال الصبي
وقال محمد بن زفر رحمه الله لا
تجب في مال الصبي ولا على الاب
اذا كان للصبي مال وان لم يكن
له مال تجب على الاب بالاتفاق
هذه التحلة في زكاة مجالس
القاضي أبي جعفر الاستروشي
ويأتي جنس هذا من بعد ان
شاء الله تعالى ذكر في الملتقط
اذا دفع الزكاة الى الصبيان
برسم العبيدي او الى بشر
يشره او يدفعه الى من يهدي
بأكورة او زجاجا لا يساوي شيئا
يجوز عن الزكاة الا اذا نص على
الدعوى وكذا صدقة
الفطر والصدقات المذكورة وفي
التخيرة لا يجوز ان يعطى من
الزكاة ولد غني اذا كان صغيرا
وان كان كبيرا فقيرا جاز الدفع
اليه هكذا ذكر الله تعالى
وجه الله وفي شرح الجامع
الصغير لبعض مشايخنا ان على
قول أبي حنيفة وجه الله يجوز
الدفع الى اولاد الغني اذا كانوا
فقرا صغارا كانت الاولاد

بينهم لم ينفذ حكم الثاني اذا لا اول عمل لنفسه لما ارشى ولو كتب الى الثاني ليحكم
بينهما واخذ اجر مثل الكتابة نفذ حكم المكتوب اليه كذا (ذ) عني ثم اصر فهو على
قضائه ولو قضى حال عساه فينفذ وتعلق القضاء والامارة بالشرط يجوز وكذا يجوز
اضافتهم الى المستقبل وكذا يجوز تاقيت القضاء برمان بان قال انت قاضي هذه
البلدة هذا الشهر او هذا اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تعييده بمكان حتى لو قيد
القاضي اذابة تالبيه بعدم معين يتعيده ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات او سماع
هـ ومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى ولو قال لا سمع خصومة فلان حتى
اوجع من سفرى لم يجز له سماعها حتى يرجع وتعلق التعميم بين اثنين بالشرط
لم يجز عند أبي يوسف وجهه الله وبه يفتى وعند محمد بن زفر وجهه الله جاز ولو قضى في حادثة
ثم قال له سمع خصومة فلان ثانيا يشهد من العلماء لا يفترض عليه ذلك ولو قلد السلطان
رجلا فناء بلدة لا يدخل فيه المواد والقري ما لم يذكر في منشوره السلطان ولو قلد
رجلين قضا ناحية ففقدى احدهما لم يجز كالوكيلين ولو قادهما على ان يفرد كل واحد
منهما بالقضاء ينبغي ان يجوز للقاضي لو استخاف بلاذن لم يجز ولو مرض او سافر ولو
باذن خليفته قاض من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال له الامام ول من
شئت واستبدل من شئت وللمأمور بقاء الجماعة ان يستخلف غيره بلاذن الامام والوصى
ان يفوض الى غيره بلاذن الموصى وتسامي في (ط) ولو لم يؤذن له في الاستخلاف
وحكم خليفة بمحضرة جاز كوكيل وكل غيره فباع بمحضرة الاول ولو حكم في غيبته ثم
أجاز والقاضي نفذ عندنا استحسانا وكذا لو أجاز حكم الحاكم في المجهلات كذا في (فقط)
السلطان لو قال لرجل جعلت قاضيا ليس له ان يستخلف الا اذا اذن له فيه صريحهما او
دلالة بان يقول له جعلت قاضي القضاء لان قاضي القضاء هو الذي يتصرف في القضاء
تقليدا وعز لا كذا (ذ) وأجاب النسي عن محضر انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي
مقدم من جهة قاض القضاء فلان وليس فيه ان قاضي القضاء مأذون بالاستخلاف
أقول يمكن التوفيق بينهما باعتبار الزمان ولو استخاف القاضي غيره وشرط عليه ان
لا يرتضى ولا يشرب الخمر ولا يمتثل أمر أحد صريح هذا التقليد ولو فعل شيئا من ذلك ينزل
ولا يبطل ما مضى من قضايه كذا (هـ) السلطان لو أمره بدينه على بلد أو أمره بنصب
القاضي جازا التقايد غير يق النياية من السلطان ولو قضى هو لا يتعدى في الصلاة ولو
صلى هو أو أمر غيره جاز ولو قال السلطان لرجل فلان (ولايت رادهم) لا يملك نصب
القاضي لان ذلك تفويض قبض الاموال ولو أمره على بلدة وجعل خراجها له وأطلق
له التصرف في الرعية كما تقتضيه الامارة فله ان يقلد وان يعزل قال الامام لوالى البلدة

(قوله ولو قلد السلطان رجلا الخ) قالت فعلى هذا لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى
بعدم سمع عشرة سنة لا سمع ويجب عليه عدم سماعها وصرح بمثله شيخنا في فوائده
والله تعالى اعلم كذا ذكره مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي

رجه الله كانت المسئلة واقعة
الفتوى فعلى قولهما لا شك انه
يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه
الله ان قيل لا يجوز فله وجه
وان قيل يجوز فله وجه ايضا
وفي فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله لودفع زكاة ماله الى
صبي فقير ان كان يعقل يجوز
وكذلك لودفع الى معتوه يجوز
والى مجنون لا يجوز وذكر
القاضى الامام غير الدين رحمه
الله ولو قبض الصبي وهو مراهق
جاز وكذا لو كان يعقل القبض
بان كان لا يؤمر به ولا يخدم
عنه ولودفع الى معتوه فقير جاز
ولودفع الزكاة الى مجنون أو
صغير لا يعقل فدفع الصغير الى
ابويه او وصيه قالوا لا يجوز كما
لوضع زكاته على دكان بفناء
فقير وقبضها فانه لا يجوز
والاب والوصى يقبضان الصدقة
للصبي والمجنون او من كان في
مياحه من الاقارب والا جازب
الذين يعولونه والماتع يقبض
للقيط ولودفع زكاة ماله الى
رجل وامره بالاداء فاطمى
الوكيل ولده نفسه الكبير
او الصغير او امراته وهم معا ويح
جاز ولا يملك لنفسه شيئا هذه
المجمل من فتاوى قاضى خان
ذكر في الذخيرة وان كان
الرجل يعمل صيدا بفعل
يكسره ويطعمه ويدهم فيه
ويحتسب بما ياكل منه ويكسره ومن زكاة ماله لا شك ان الكبير يجوز بطريق القيمة لوجوه

هره راجى ما دلت تقليد كن قضا را اوقال قل من شئت صح ولو قال كسى وا
تقليد كن اوقال قل اذا لا يصح كما لو قال لو كبله وكل من شئت صح لا لو قال وكل احدا
كذا (ذ) ومسئلة الوكالة من المبسوط فى كتاب الوكالة على خلاف ما ذكره هنا اهل
البلدة لوتيا يعوا على سلطنة احد يصير سلطانا بخلاف القاضى لضرورة فى الاول لافى
الثانى السلطان لو قلدرجلا قضاء بلدة ثم بعد ايام قلدا آخر ولم يتعرض لعزل الاول هل
ينزل بنصب الثانى ام لا قلت فليكن منه ما وجهه والاظهر انه لا ينزل وهو اختيار
(ص) السلطان لو قال اصي اذا دركست فاقض بين الناس او فصل بالناس او للسكاكرا اذا
اسلمت فصل بالناس او اقض بينهم جاز كذا (من) وفي (فتن) السلطان المولى لوصيه
قبله يحتاج الى تقليد جديد ليسى سلطانا (ح) عن محمد رحمه الله النصرانى لو استقر
فاسلم ليس له ان يصلى بالناس وكذا الصبي لو استقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد
وفي العبد اذا اتى رواية ثان (فن) اذا مات سلطان واتت الرعية على ابن صغير له
وجهه لود سلطانا ما حال الخطباء والقضاة وتقليدها باهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان
يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لهم فيقلدهم وهو بعد نفسه تبعا لابن السلطان
ويعظمه لشرفه ويكون السلطان فى الحقيقة هو الوالى المصر شرط لانه اذا القضاء فى
ظاهر الرواية لا فى رواية النوادر وكذا بمن مشايخنا اخذوا برواية النوادر للمجاجة
واكثرهم مال الى ظاهر الرواية ولو امر بالقسمة فى القرى جاز وفاقا اذا القسمة ثبتت من
أعمال القضاء وكذا الوصى فى القرى فى أمور صغير او فى الوقف أو فى نكاح الايتام
جاز كذا (ط) لانه ليس بقضاء ولا من أعمال القضاء (ط) هذا مشكل اذ القاضى
انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا ترى انه لو لم يؤمن له بذلك لم يجوز فكان من جملة القضاء
فى الجملة فينبغى ان يشترط له المصر (من) قال أبو يوسف رحمه الله قضاء الامير لو خرجوا
مع الامير الى موضع قلهم ان يقضوا لانهم قضاة الامير لا قضاة ارض معينة فان ما خرج
الحليفة فلقاضيه ان يقضى لا يخرج القاضى وحده لوللقاضى خصوصية فقام عند
خليفة فقاضى له او عليه قيل ينفذ حكمه وقيل لا (خفش) ادعى عليه فى بلدة دار فى
غير تلك البلدة نفذ القضاء وان لم تمكن الدار فى ولاية هذا القاضى اطلق الجواب وفصل
فى (قد) محدودى رادى كردار محدود ودر دولايتين قاضى ثبت حكم تواندى
واجاب تواند كرد لو كان فى ولاية من فاده يكون حكمه من القاضى والا لا يكون قوله
ثبت عندى حكم فى الصحيح وقيل لا بد ان يقول حكمى او قضيت او انفذت وكذا قوله
ظاهر عندى او صح او علمت فهذا كله حكم كذا (ط) وفي (سده) وكذا قوله
اشهدت عليه حكم (فش) قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى ان يبين ان الثبوت

(قوله وكثير من مشايخنا) اخذوا برواية النوادر للمجاجة قلت وى البرازية وبقى
برواية النوادر فى ان المصر لا يشترط لئلا نقض الله تعالى اهل حكمه كذا ذكره الغزى
(قوله ادعى عليه فى بلدة دار الخ) اقول قال الغزى رحمه الله تعالى قلت وقد صححه
فى الحنابلة وغيرها وفى الكثر عقارا لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه اه

ويحتسب بما ياكل منه ويكسره ومن زكاة ماله لا شك ان الكبير يجوز بطريق القيمة لوجوه

فما يدفعه اليه يبدد ويجوز
 واتمكن فعل قول أبي يوسف
 وجه الله يجوز بطريق القيمة
 ايضا وعلى قول محمد وجه الله
 لا يجوز ذكس قول أبي يوسف
 وجه الله في نواذر هشام وقال
 في الزادات فمن وجب عليه
 الزكاة فاشترى طعاما ودهن
 المساكين وقد ادهم وعشاهم
 لم يجز ذلك من الزكاة ولم يجز
 فيه خلافا قال الشيخ أبو عبد
 الله البحر جاني عندي ان هذا
 القول قول محمد وجه الله اما
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله يجوز فكأنه قاس
 الزكاة على صدقة الفطر فان
 في صدقة الفطر الاطعام جائز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله خلافا لمحمد وجه الله
 واذا فرض القاضي النفقة
 لذوي قرابته بفعل بطيهم
 تلك النفقة ينوي من زكاة
 ماله فعلى قول أبي حنيفة وجه
 الله يجوز خلافا لمحمد وجه الله
 وفي فتاوى القاضي ظهير الدين
 ويجب العشر في ارض الوقف
 وارض الصبي والمجنون
 والمكاتب والمائون المديون
 وفي ذككاه الهداية في
 آخر باب زكاة الزرع والثمار
 وفي ارض الصبي والمرأة
 التعالين ما في ارض الرجل
 يعني العشر المضاعف في
 العشرية والخراج الواحد في
 الخراجية لان الصلح جرى على

بطريق القيمة ايضا لما قلنا وما ياكله معه بطريق الاباحة

بالينة أو بالاقرار اذا لم يحكم بيئته بخالف الحكم باقرار (فتين) قوله درست سديني
 أن يكون على الاختلاف في قوله ثبت عندي (هه) قوله لا ادري لك
 حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود الى المدعي ليس
 بحكم كذا (فش) وقال وقيل انه حكم لان امره الزام وحكم ونص في (ذ) ان امر القاضي
 ليس بحكم اذ قال فيها قوله (ده) ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم وبذل على صحته
 ما ذكر في (طقه) انه لو وقف وقف على فقراء واحتاج بعض قرابته فاطفاء القاضي
 شيئا من الوقف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في
 المستقبل فله ذلك بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة اما لو قال حكمت أن لا يعطى
 غير قرابته نفذ حكمه فله هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم ولو في المصر قاضيان كل

(قوله فله هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم) اقول فدفع الخلاف بينهم في أن فعل
 القاضي هل يكون حكما قال في البحر الرائق واما فعله فعلى وجهين فالأول يمكن موصفا للحكم
 فليس بحكم قطعا وما كان فيما موصفا له أي محلا له فقد اختلفوا فيه وله صورتان اما اذا
 اذنته بالغلة عاقلة في تزويج نفسه فانزوجه فاقته وكيل عنها فعليه ليس بحكم كما في القاسمية
 ومنها تزويج الصغار الذين لا ولي لهم ومنها شرائه وبيعه مال اليتيم ومنها قسمة القاضي
 العقار الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى فحرم في التجنيس بانه حكم ولذا الزوج اليتيم من
 ابنه لم يجز ورده في دفع القدير في كتاب النكاح بانه ليس بحكم لانتفاء شرطه وهو الاوجه
 قال واللاحاق بالوكيل يكفي للنع يعني ان الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوجه من ابنه فكذا
 القاضي بمنزلة الوكيل اقول وكذا ما ذكره في التتمة من ان القاضي لو باع مال اليتيم من
 نفسه لا يجوز لان بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكمه انفسه لا يجوز اه خلاف
 الاوجه واللاحاق بالوكيل للنع مغن عن كونه حكما لان بيع الوكيل من نفسه باطل
 وكذا ما ذكره في الذخيرة من ان الامام اذا اشترى شيئا من الغنمة لنفسه لا يجوز شرائه
 وان كان للغانمين فيه منفعة ظاهرة لان الامام انما يبيع الغنائم على وجه الحكم بين
 المسلمين ولهذا لا تلزم العهدة عليه فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم
 الامام والقاضي لنفسه لا يجوز اه خلاف الاوجه وان كان لما كثر ذلك في كلام المتأخرين
 فالاولى ان يقال ان الحكم القولي يحتاج الى الدعوى والفعل لا كالتضاء الضمني
 لا يحتاج الى دعوى له وانما يحتاج القصد فيدخل الضمني تبعا لخصاله كلامهم من
 نقل ان فعل القاضي حكم صاحب التجنيس والتتمة والذخيرة كما اسلفناه وصرح به في
 بيوع المحيط والامام شمس الاثمة السرخسي وفي بيوع فتاوى قاضي خان وصرح به
 محمد في الاصل قال اذا حضر الورثة الى القاضي وطلبوا القسمة وبيدهم وارث طائب او صغير
 والتركة عقار قال ابو حنيفة لا قسم بينهم باقرارهم حتى يسموا بينة على الموت والمواريث
 وقال أبو يوسف ومحمد اقسام ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسام بينهم بقولهم ولا أقضي
 على القائب والصغير بقولهم لان صحة القاضي قضا منعه اه وهذا قاطع للشبه كلها فحين
 الرجوع الى الحق اه كلامه

شيخ الامام خواجه راجي
 قال لا يودي صدقة فطر عبيده
 من ماله يتي من مال الصغير
 وقد كثر في عهدنا من هذا
 من صوم الذخيرة واداء كان
 للوارث الصغير من ماله
 مال سوى المملوك فمندان
 من ذمة والي يوجب رجوعه
 الله يودي من عبيد الصغار من
 مال الصغار كما يودي من
 الله غير من ماله وعند محمد
 الله لا يودي من مال الصغير كما
 لا يودي من الله غير من ماله
 ولو لم يكن للصغير مال سوى
 العبد لا يجب على الاب ذمة
 فطر عتقه الصغير كذا ذكر
 محمد رحمه الله في الاصل وهذا
 الجواب لا يشك على قول
 ان ذمة والي يوجب رجوعه
 الله لان ذمة ماله ذمة ماله
 الصغير يجب باتباع ائمة
 والولاية جميعا حتى لا يجب
 على الاب صدقة الفطر من
 الصغير اذا كان الصغير مال
 لعدم المزية واداءه من ذمة
 ائمة هذا ايضا لا يجب
 على الاب فقتلته الله غير
 راجي يشك كل على قول
 رحمه الله ابو عبد الله
 صدقة الفطر من الله غير اذا كان
 للصغير مال وتقام ذمة
 من الذخيرة في هذا الموضع وفي
 الذخيرة اذا كان المجهون مال
 فمندان في ماله عندنا
 ذمة والي يوسف رحمه الله

اول المتولى من جهة الحاكم فلا ريب ان يكتب في الحاضر وهو الوصى من جهة الحاكم له
 ولا يثبت الوصى والمتولية لانه لو اقتصصر على قوله وهو الوصى من جهة الحاكم كما
 يوجب من حاكم يدين له ولا يثبت الوصى والمتولى فان القاضى لا يملك نصب
 الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوب عليه في
 مشوره فصار حكم نائب القاضى فانه لا يدين له ان يذكر ان القاضى ما ذون له
 بالائابة والاستخلاف فخر زامن هذا الوهم كذا في محاضر (شي) (من) قاضى سمرقند
 نصب وصي في وقت بخاري والمدعي عليه به سمرقند صبح الدعوى والسبيل (فس)
 ولو كان الموقوف عليه به سمرقند والمتولى والمدعي عليه به بخاري صحيح حكم قاضى بخاري
 بانه وقف على فلان ويقوم المتولى مقام الموقوف عليه ويصحب الى قاضى
 سمرقند ليس له الى المتولى وبعض مسائل نهى الوصى ينظر في آخر مسائل التركة
 وانورثة من هذا المجموع (في العزل) نهى عن عزل القاضى بالنسبة جائز وقال (ط) نحن
 ذمة يجرى به ذمة اقل هي وغيره ويحى في فصل ما يجوز تعلقه وما لا يجوز
 والاساطان عزل القاضى لريبة وان غير رية ولا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا ينسى
 العلم كذا (صه) اربع خصال لوحات بالقاضى ينزل ذهاب البصر والسمع والعقل
 والردة ولو عزل لا ينزل ماله يصل اليه كبر كوكالة فينفذ قضاءه قبل وصوله ومن ابي
 يوسف لا ينزل ولو لم يعزله ماله بقلده غيره ويقدم صيانة لمقوق الناس واعتبره بامام
 ائمة لونه روهذا الرعزل ما انما الوصل مع القابوصول كتاب اليه لا ينزل ماله يصل اليه
 عليه بالهزل ولا يورثه ابي يري ذمة في هذا ايضا موت الاساطان لا يوجب عزل القاضى
 خير لو مات الخليفة سنة واه ارقضاه فهم على حالهم وليس كوكالة ولو عزل الاساطان
 القاضى ينزل نائبه لا لو مات القاضى كذا قيل وينبغي ان لا ينزل النائب بعزل

(قوله ويصحب من ثل الوصى تنظر في آخر مسائل التركة) اقول في الفصل الثامن
 والعشرين (قوله اربع خصال الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزى رحمه الله تعالى صرح
 به في المراتبة اكر في الفصول العمادية القاضى اذا عيى ثم ابصر فهو على قضائه ولكن
 به اولا ذمة في حال عاه اه وفي الولو المجبة اذا رتد القاضى او فسق ثم صلح فهو على
 حاله لان امره امره مؤخر ولان الرتد انفسق ونفس الفسق لا يعمل الا ان ما قصي
 وحاله الرتد باطل بخلاف الحكم اذا رتد فانه يخرج والفرق مذ كور فيها ومذوق شيئا
 في بحر بين مسداوين ما ذكره (المص) والبرازي بان محل كلام البرزاي على اه
 ينزل عن تفاديه الله به ما بينهما ثم قال وفي الراجعات القسوى على اه لا ينزل بالردة
 قال الكفر لا يتا في ابتداء القضاء في الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج
 الى تعليم آخر فيه روايتان اه قال بوجه علمت ان ما في الخلاصة على خلاف المقتضى به
 وعلمت ان تغليد الكافر صحيح وان لم يصح فضاؤه على المسلم حال كفره وفي المخرجة اذا عيى
 القاضى ثم ابصر فهو على قضائه اه

توادره شام ان من جن في
صغره فلم يزل مجنونا حتى ولده
لم يكن عليه صدقة الفطر من
والده وقال الشيخ ابو عبد الله
المجرباني وعندي ان على قول
ابي حنيفة وابي يوسف وجهان
الله يارمه فطرته كما يارمه فطره
عبيده وعن محمد بن حمزة الله
لا يارمه فطرته قوله كما لا يارمه
فطرته عبيده والله اعلم

(في مسائل الصوم) هـ

ذكر الشيخ الامام الاجل
نجم الدين القسبي رحمه الله في
فتاويه سئل عن رضيع
مبطون يخاف عليه موته بهذا
الداء ولا طبر يزعم الاطباء
ان انتشاره اضر بهت هذا
الدواء يبرأ هذا الصغير وذلك
في شهر رمضان هل يباح لها
الاططار بهذا العذر قال نعم اذا
كان الاطباء بصراء بذلك وذكر
القاضي الامام ظهير الدين
رحمه الله ان هذا يجوز على
الطبيب المسلم دون الكافر
كسليم شرع في الصلاة بالنجم
فوعده كافر اعطاه الماء فانه
لا يقطع الصلاة لعل ضرره
افساد الصلاة هكذا في الصوم
وفي غيره القدر في الحال
والمرجع اذا خاف على ولده
افطاره فاستأوى لانه عليه
ذكر في الملتقط الصبي اذا بلغ
في يوم من رمضان فليس عليه

القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى انه لا يعزل بموت القاضي وعليه
كثير من مشايخنا (صه) بموت القاضي ان يعزل خائفا كذا (ط) ولو عزل السلطان
نائب القاضي لا يعزل القاضي والسلطان لو قلدر بسلامة فطرته هل له ان يقبله
بعد ولو قلده مشافهة ليس له ان يقبل بعد رده ولو قلده مغايبة فلو بيعت اليه مشافهة
او رسوله فرده فله قبوله بعد ما لم يعلم السلطان برده كوكيل وموصي له برسالة فلوردا
قلده ما قبوله ما لم يعلم الموكل والموصي القاضي قال عزات نفسي او اخرجت نفسي
عن القضاء او كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقبل لا يعزل القاضي
يعزل نفسه لانه نائب عن العامة فحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه وموصي
القاضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا يعزل الا بعلم القاضي كوكيل وفاض ولو اراد وصي ان
يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه وبمحضرة القاضي لو حكمافيا
لا ينبغي ان يخرج به فلو عزل اختلف فيه (فتين) شرطا الواقف ان يكون المتولي من
اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يول غيره بلا خيانة ولو ولده لم يصير متوليا قال لا
والله اعلم وباتي بحسنه في فصل الاوقاف وعزل الوكيل لم يجز بلا علمه اي وكالة كانت
وعزل الرسول يجوز بلا علمه وقبل لا ولو عزل الوكيل نفسه لم يجز بلا علم موكله والله اعلم
كتب اليه بعزله ينزل اذا علم بما فيه وكذا الوارسل رسولا به ولو قلده غير الوكيل
فقال ارسل فلان اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة ينزل والعزل المحكمي لا
يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله او اخرج ما امره ببيعته عن ملكه او رده عنه ينزل
وكيله علم اولاد وكذا الوكيل موكله مطبقا او اوتد ونحوه او كان مكابا فحجز او ما ذونا فحجز
او فارق ثم يكره او وكاله مخلص فخلعها بنفسه او ابانها وما ذكر في اللعاق قول
رحمه الله لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالة فلما سلم نفذت ولو قتل او محق
بطلت وكالته وقالوا رحمه الله تصرفاته نافذة فلا تطل وكالته الا بموته مرتدا او يحد
بلحاظه اقول فيه قل اذا المرتد اذا محق بدار الحرب ولم يحكم به المأكل حتى عاد مسلما صار
كأن لم يزل مسلما عند اي حنيفة رضي الله عنه ايضا ذكره في سير السكاك انه حر في مقهور
غير انه يرجي اسلامه فتوقفا فلما لم يجعل العارض كعدمه ولم يعمل السبب لموات او
محق وحكم بلحاظه استقر كفره فعمل السبب الخ وهذا يدل على عدم بطلان تصرفه بعد
اللحاق بل لا بد من الحكم به عنده ايضا فينبغي ان يكون حكم الموكل كذلك لا يبطر
توكيله بمجرد كفره عنده ايضا والله اعلم والمجنون المطبق ان يدوم شهرا من ابي يوسف
وعند محمد سنة وتعاين العزل بالشرط لم يجز كذا (فتن) وكذا في (ط) ان يجزئه
مطبقا اذ كثيره كسوته فقدره ح رضي الله عنه بشهر في قوس الصوم رده بالاكثر
من يوم وليه لسقوط الصلاة وقدره (س) رحمه الله باكثر السنة اذ حكم السكك وقدره

(قوله موصي القاضي لو عزل نفسه الخ) اقول وفي القنينة والوفال متول من جهة
الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول للقاضي فيخرج به هـ

قضا ذلك اليوم وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى ص ١٤٠ في الزواني والنصر في ما ذكره في يوم

قبل الزوال لا يجوز صومهما
 الكافر لفساد الاهلية
 في حقه ومن أبي يوسف رحمه
 الله ان صوم الصبي يجوز من
 القرض وقيل جوازه في الكافر
 كذلك اليه اشار في المنتقى ثم في
 ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا افاق في نهار
 رمضان قبل الزوال ولم يكن
 اكل شيئا فتوى الصوم جاز
 من القرض لان المجنون اذا لم
 يستوعب كان بمنزلة المرض
 والمرض لا ينافي وجوب الصوم
 بخلاف الصبي والمجنون
 الكفر لانها منافية للصوم ولو
 أسلم انتصر ان في غير رمضان
 قبل الزوال ونوى صوم التطوع
 كان صائغا عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى حتى لو اطر
 يلزمه القضاء بخلافه لفرجه
 الله وفي مختصر القدرى اذا
 بلغ الصبي أو أسلم الكافر في
 رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك
 اليوم وأمسك بقية يومهما
 وصام ما بعده ولم يقضيا ما
 مضى صبي ساخر فبلغ وبينه
 وبين المقصد أقل من مسيرة
 السفر هل يجب عليه الصوم
 ام يكون مسافرا ذكرنا حكمه
 في مسائل الصلاة والله اعلم ولا
 تقبل شهادة الصبي المراهق على
 هلال رمضان وتقبل شهادة العبد
 والمرأة في متفرقات صوم فتاوى
 القاضي غياث الدين رحمه الله
 تعالى الصبي اذا قصد صومه
 لا يقضى لانه يفتقر في ثلاث مشقة بخلاف الصلاة فله يؤمر بالاجادة لانه لا يفتقر مشقة في آخر باب

جملته ما قد يحول لانه غاية استحكامه ومقطعه كل العبادات لا عبادته اذ تعيب الزكاة لو
 اقل من الحول فلم يكن كونه فحشا وقوله وقد رآه بشهر في رواية كذا في (في) وغيره (في)
 الوكيل او الوصي لو رد وكالة او وصاية لا يخرج منها الا بعلم الموكل او الوصي والشرط
 علمه لا ضرته والوصي لو لم يقبل الوصاية في حياة الموصي ولم يرد وقيل بعد موته صار
 وصيا به لا لورده الا ان يقبضه القاضي وكتب في (ط) انه لو رده ثم قبله قبل ان يخرج
 القاضي برده يصير وصيا بخلافه لفرجه الله كذا في الكتب وكما قبض دينه ثم الدائن
 وهب من الغريم ولم يعلم به وكيله فقبضه هو ذلك في يده لا يضمن وللدافع ان ياتى بذهب
 الموكل ولو مات قن امر ببيعته او الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض ثمنه هو ذلك في يده
 ضمن ولم يرجع به على امره وكله بخصوصه ثم عزل حال غيبة الخصم فهذا على وجهين (١)
 ان يكون وكيل الطالب ففيه صح: زله (٢) كونه وكيل المطلوب فالوكله بلا التماس
 صح عزله ولو بالتماس لطالب فالوكله كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله
 على كل حال ولو كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او علم به ولم يرد لم يجز عزله بغيبة
 الطالب ويصح محضرته رضي به الطالب او لا وعزل العدل في باب الرهن لم يجز ولو محضرة
 المرتهن ما لم يرض به المرتهن هذا لو وكله بطلب الطالب امواله وكله بالتماس القاضي حال
 غيبة الطالب فعزله محضرة القاضي يصح ولو غاب الطالب وان عزل محضرة الطالب
 يصح ايضا ولو وكله بطلاق امرأته حين اراد السفر بالتماس المرأة ثم عزله بلا حضورها
 ورضاها قيل يملكه وهو الصحيح وقيل لا يملكه (موت الوكيل او الوصي او الموكل او
 المضارب) هذا كذا في جامعة الكتب ان الوكيل كاله تبطل بموت الموكل ولو ادعى مال الاجارة
 المفسوخة بموت المورع على وكيله بالاجارة قيل يجوز وهو الصحيح لانه ولو عزل بموته لكن
 الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا لا تنسخ بموت المورع كانهما من نفسهما واحدة
 لا يطلب الوكيل كذا هنا (فتم) الوكيل بائع الجائر لو باع خسات موكله لا ينزل وفي
 محاضر (فتى) على قياس مسألة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف (فتم) هذا لو مات
 الموكل فلو مات وكيله البائع او الشراء او ارباب او ارتد قيل تنتقل الحقوق الى موكله وقيل
 لا وقيل لو باع الوكيل خسات فحق قبض الثمن لورثته او وصيه وقيل لموكله (تعمده)
 شري وكيله شيئا خسات فلو وكله ببيع (ذ) حق الرد لو ارثه او وصيه ولو لم يكن فلو وكله
 على رواية (ت) وفي رواية اخرى القاضي ينصب وصيا فيرد (جمع) وكيل الوكيل
 ينزل بعزل الاول لا بموته وكتب في (ط) لا ينزل بعزل الاول ولا بموته (ذ) مات الوصي

(قوله وكيل الوكيل ينزل الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزالي رجل وكل رجلا ببيع شيء
 وشراؤه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجلا بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل
 الاسفل على وكالته ولو اخرج الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج الموكل كان اخرج
 جاز ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا اه فقد صحح عزل الوكيل لو وكيله وهو
 مخالف لما في الهداية من ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يفرق

ذكر القاضي الامام نهر الدين

في فتاويه اذا بيع الرجل باهله وولده الصغیر فالواحد يحرم عن الصغیر من كان اقرب اليه حتى لو اشجع والدواخ يحرم منه الولد دون الاخ وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله في الاصل والوصي الذي يجعل له ابوه يقضي المناسك ويروي الحجساروانه على وجهين الاول اذا كان صديقا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا لم يحرم عنه ابوه جائز ان كان يعقل الاداء بنفسه يقضي المناسك كما يفعل مثل ما يفعله البالغ ولو ترك هذا السبي بعض احوال الحج نحو الرمي وما شبهه لم يكن عليه شيء قال في الاصل أيضا وكل جواب هرفته في الصبي يحرم منه الاب فهو الجواب في الجهنون ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغیر وارتكب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه بسبب احرامه للصغیر شيء كذا في الذخيرة واذا بلغ الصبي أو أسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زفر بن يعقوب انه لا يجب الحج على قول أبي يوسف خلافا لفرجيه الله وروى عن أبي يوسف انه يجب فصار من أبي يوسف رحمه الله روايتان وقيل عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في هذا أيضا وكذلك اذا أصاب ما لا

ولاية المطالبة فيها باع من مال الصغير لو رثه الوصي أو وصيه فلم يكن نصيب له القاضي وصيا (صل) مات مصاروب والمسال عروض فولاية البيع لوصيه لا لرب المال لانها له في حياته فان قام مقامه بعد بخلاف عدل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا لم يكن للمالك والمسال فكأنهما شر يكان (قنيه) لو اتفق على معتدة الغيرة على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابتان تتزوج به فان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها انفق والا قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها منه أو لم تزوج لانها رشوة (خ) لانه لو علم انها تاني ان لم ينفق عليها لم ترض فكان ذلك بمنزلة الشرط كمن قرض يهدي للقرض شيئا لم يكن يهدي اليه قبل الاقراض كان حراما وهكذا القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدي اليه (ص) ويكون ذلك بمنزلة الشرط أقول بخلافه ماد كرفي (صه) لو اهدى بلا شرط ولكن يعلم يقينا انه يهديه عند السلطان فشا يخترجه من الله على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بالشرط وطمع قاضيا اليه بعده لا بأس به وما نزل من الكراهة فهو قورع والقاضي احضار الخصم وان لم يعلم المدعي على أو يطل لو قرى به أو لو بعد من المصير بحيث لو ابدى لا يبيت باهله يامر المدعي باقامة البينة فلا قام بحضور خصمه نواري الخصم في بيته لم يحضر المحرم عليه باعوان

بين قوله اصنع ما شئت فذلك عزله وبين قوله اهل براك فليماث زله والفرق ظاهر كذا قاله شيخنا في البحر من كتاب الوكالة واذا وكل باذن أو تفويض كان الثاني وكيلان عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته وينزلان بموت الاول اه وفي شرح الكنز للزياري فاذا فوض اليه وكل كان الثاني وكيلان عن الموكل حتى لم يكن الاول ان يعزله ولا ينزل بموته وينزلان بموت الموكل وهو نظير اختلاف القاضي حيث لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا ينزل القاضي الثاني بعزل الماضي الاول ولا بموته وينزلان بعزل الخليفة فما كان لا ينزلان بموته والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل بموته الذي ولا هو أو ولاه القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيلانه بموته لبطلان حقه اه (قوله قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع الخ) أقول قال القزوي وقيد في الخلاصة محل الخلاف بما اذا دفع الدراهم اليها اتفق على نفسها ما اذا كانت معه لا يرجع عليها بشئ اه وذكر في الخلاصة معزيا الى الفتاوى رجل انفق على مبتدة الغيرة على طمع ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ابتان تتزوج ان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها انفق زوجت نفسها اولاد كره المصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يرجع لو زوجت نفسها وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطمع اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع كذا قاله الصدر الكهيد قال المصنف رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها أو لم تزوجه لانه رشوة وهكذا اختار في المحيط اه

الحج الاظهار انه لا يجب عليه
 فان عليه فيها الكفارة فرقى
 بينه وبين الصبي والفرق ان
 احرام المجهنون قبيل ان يحسن
 كان صحيحا لا قوما بخلاف احرام
 الصبي وهذه المسائل في آخر
 الذخيرة وفي فتاوى القاضي
 الامام ظهير الدين رحمه الله
 الصبي اذا جمع الاب لا ينوب
 ذلك عن حجة الاسلام وتلزمه
 الاعادة وكذا العبد اذا جمع ثم
 اعتق تلزمه الاعادة وكذا
 الكافر بخلاف الفقير والفرق
 ان الفقير متى حصل هناك
 تثبت الاستطاعة فيثبت
 الوجوب بخلاف العبد فانه لم
 تثبت الاستطاعة لان للمولى
 ان يذمه وفي فتاوى قاضي خان
 لو احرم العبد قبيل العتق ثم
 جدد الاحرام بعد العتق وجب
 لا يحز به ذلك من حجة الاسلام
 بخلاف الصبي لان احرام
 الصبي لم يكن لازما لعل ذلك
 كان لم يكن ولا كذلك احرام
 العبد لانه من اهل الالتزام
 فلا يعتبر تجديد المراهق اذا
 احرم للحج او للعمرة لا يؤمر
 بالمضي وكذا لو افسدها لان
 المضي عليه لا يلقه مؤنة من
 جهة المال ولو تناول محظور
 احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد
 الصوم والحج لا يقضي لانه
 يلحقه في ذلك مشقة بخلاف
 الصلاة فانه لا يلحقه مشقة في آخر

٢٦ القنوي وفي النوادر والمبالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات

القاضي والنساء ليقتسوا داخل الدار وقيل يجوز ومن س رحمه الله تعالى ان كان
 يفعله قيل تقبل البيعة على المخرج المجرى شهد ان القاضي قضى له على فلان بكذا
 وقال القاضي لم اقص ترد شهادتهما وتقبل عند م رحمه الله (اقول) ينبغي ان يبقى بقول
 محمد يعني ظاهر في أكثر قضاة زماننا صلح الله شانهم و يؤيده ما ذكر في آخر كتاب القضاء
 من (هـ) انه لو قال القاضي قضيت على هذا برجم او بقطع فافعله وسعدك ان تفعله ومن
 محمد رحمه الله انه رجع عنه وقال لا نأخذ بقوله حتى نعلم ان الحجة لان قوله يحتمل الغلط
 وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لنفسه حال أكثر القضاة
 في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجة اليه قال الامام أبو منصور ولو كان عدلا لما يقبل
 قوله لعدم تهمة الخطأ والخيانة ولو صدق لا جاهلا يستغفر فان احسن يعني لو بين مشلا
 شرائط ثبوت الرجم والقطع كما هو معروف ويجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا
 او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يبين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة (شي) روى ابن
 سبابة عن محمد بن القاضي لا يقضي بعلمه قال ابن سبابة رجع الى هذا القول في آخر عمره
 وقال القاضي لا يقضي بعلمه وان استغادا لعلم في حالة القضاء حتى يشهد معه آخر قال لعل
 القاضي غلط فشرط مع علمه شهادة آخر ليصير علمه مع شهادة الآخر يعني شاهدين كذا
 في فصل التناقض من الفصول وفي (ح) لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالرجم او
 بالقطع او بالضرب فافعله وسعدك ان تعلمه الا عند مالك والشافعي وفي قول محمد في رواية
 وبه يفتي (صه) القاضي يكتب بعلمه الى القاضي فهو كقضاء بعلمه غير ان القاضي
 هنا يكتب بعلمه قبل القضاء بالاجماع الصبي المأذون بخلاف ادعى الوصي للصبي
 شيئا شرط حضرة الصبي لواه بيعة والا لولا ادعى على الصبي لا بشرط حضرته خصمان

(قوله ومن محمد انه رجع عنه الخ) اقول قال الامام العالم الفقيه الغزي قال شيخنا
 رحمه الله تعالى في بخره بعد ان نقل كلام المصنف فقد ثبت ان القنوي على ما رجع اليه
 محمد لکن رأيت بعد ذلك في شرح ادب القضاء للصدر الشهيد انه صح رجوع محمد الى قول
 الى حنية وأبي يوسف رواه هشام عنه اه والحاصل انه هو ومن شرح الصدر الشهيد
 ان الشخين قالوا لا يقبل اخباره عن اقراره بشيء لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمد
 وفيهما ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من
 روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صح رجوعه الى قولهما واما اذا اخبر القاضي باقراره من
 شيء يصح رجوعه عنه كما حكم لم يقبل بالاجماع وان اخبر من ثبوت الحق بالبيعة
 فقال قام بذلك بيعة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين اه ثم قال
 اعلم ان القاضي اذا قضى بشيء ينبغي ان يشهد على قضاة سواء كان بيعة او باقرار مطلقا
 الى آخر ما ذكره الصدر ولا بد من اشهاد عليه في محل ولا يثبت فلو اشهد على قضاة بعد
 ما خرج من المصر لم يسع الشاهد من الشهادة وان بينا لم يقبل كما ذكره المحصر في شرح
 الجامع الكبير اه كلامه

بغير احرار ثم احتلم بركة واحرم
من مكة اجزاء من حجة الاسلام
ولم يكن عليه لخصا ورة الميقات
بغير احرار شي لانه لم يكن من
اهل الحج ولا من اهل الاحرام
عند الها ورة قوا احرم قبل ان
يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف
بعرفة وبيع لم يجزه عن حجة
الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى
الميقات قبل ان يحرم فاحرم
بحجة الاسلام وبيع يجزيه عن
حجة الاسلام وكذلك لو لم يرجع
الى الميقات بعد الاحتلام
وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل
الوقوف بعرفة وبيع يجزيه عن
حجة الاسلام ولواته لم يجدد
الاحرام بعد البلوغ ومضى في
حجته لم يصح ذلك عن حجة
الاسلام ولو باغ الصبي فخرته
الوفاة واوصى بان يصح عنه
حجة الاسلام جازت وصيته
عندنا ويصح عنه وكذا
النصراني اذا اسلم قبل وقت
الحج واوصى بان يصح عنه
هذه الحجة في فتاوى فاضل خان
والمرأة لا تصح الا بغيره والمحرم
الزوج ومن لا يجوز له منا كبتها
على التابيد برضاع أو مصاهرة
فان كان محرما صديا لا يحتلم
لاصرة به وكذا المهنون الذي
لا يقيق اما المحر والعبد والمسلم
والدمي سواء في الحرمة قال
القدوري رحمه الله في شرحه
الا ان يكون مجوسيا يعتقد

تشا تمام القاضى فله حيسهما ويعزرها القامة محرمه الجاس ولو فعله أحدهما بصاحبه
لا يعزرها لم يطالب خصمه بيمينه المسديون لو خيف فراه او يحول من السجن الى سجن
الصوص ومدة الحبس شهران او ثلاثة وقيل أربعة وقيل ستة والصحيح انه مفوض الى
القاضي ولو تولى القاضي القصة لا يحل له اخذ الاجرة وكذا انه يحل له احرار المثل قال
المقضي عليه للقاضي اخذت الرشوة فله تعزيره ولو باغ القاضي على المصلح ياتم والقاضي
لو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافا ياتم اذ ليس بمجتهد فالخصومة يوم القيامة للدهي
عليه على القاضي وعلى المدهي هذه حجة (صه) (شهد) لور شاه لبسوى امره عند السلطان
لم يحل له الاخذ اذا اقيم بمعونة المسلمين يجب بلا مال فلا يحل اخذ المال عليه بمواصلة
ان يقول ذلك الرجل له استاجرني يوما الى الليل بدل معلوم فاستاجرني فيصبح ثم المستاجر
يخبر استعمله في ذلك العمل او في عمل آخر ولو رضى السلطان ان يقلده القضاء فالراشي
والمرتشي في النار (ح) ولو استاجر القاضي لليتيم او امير العسكر العسكر اجير ابغين
فاحش فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة لان جواز تصرفهما نظري ولا نظر
في الزيادة ولو ان القاضي او امير العسكر قال انا استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل
كان جميع الاجر في ماله كالماضي ان اخطأ في قضائه كان خطأؤه على المقضى له وان تعمد
المجور كان ذلك عليه

(الفصل الثاني في القضاء في المهتم فيه) وفيه دعوى القصاص بلاسمية القاضي ودعوى
العمل بلاسمية القاضل (ن) عن محمد كل شي اختلف فيما الفقهاء فقضى فيه القاضي
بشي من انفذ قضاؤه وليس لقاض آخر ابطاله ولم يذكروا فيه خلافا قال الفقيه وبه نأخذ (ط)
عن محمد رحمه الله انما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من احكام اهل
الاعصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال رضي الله اشاد الى ان بمجرد
خلاف بعض العلماء لا يصبر اهل محل اجتماد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا له الاجتهاد
الا ترى ان ابن عباس رضي الله عنه ما هو من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم لم يسم
يسوغوا له الاجتهاد في رواية النقد حتى انكر عليه ابو عبد المجدري لم يعتبر خلافا فيه حتى
لوة رضي قاض بجواز بيع درهم بدرهمين لم ينفذ قضاؤه (يه) لو ترك دعوى دار ثلاث
سنتين فقضى ببطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى ثلاث سنين بطل قضاؤه
لانه قول مهور وكذا (يه) ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس الخ يشير
الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة اهل محل مجتهد افيهم وفي بعض المواضع يشير الى
ان العبرة لاشتباه الدليل بالحقيقة الاختلاف والخصاف لم يعتبر الاختلاف بيننا وبين
الشافعي وانما اعتبر الخلاف بين المتقدمين وهم الصحابة ومن بعدهم من السلف كذا
(ط) والحاصل ان المعتبر هو الدليل لا القائل حتى اعتبر القضاء بشهادة رجل وامرأتين
في حدود قودوان لم يقع في محل مختلف فيه كذا (ط س ك) ثم اصحابنا لم يعتبروا خلافا
مالك والشافعي بل اعتبروا خلافا الجمهور (فو) اختلف فيه بين السلف كالخلاف فيه

(الفصل الثاني في القصاص في المهتم فيه)

اباحة منا كبتها فلا تسافر معه وكذا المسلم ان لم يكن مامونا لا تسافر معه وفي بيع

ولو عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا اعتق وايماء صبي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا بلغ وايماء اعراي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا هاجر يعني قبل الاسلام
واراد بالاعراي الكافر وبالجملة
الاسلام وذكرك فيه ايضا
وينبغي لولي من اكرم من
الصبيان ان يجرده ويغسله
ويابسسه ثم يبي ازارا وردا
ويغيبه ما يجتنب الهرم في
احرامه فان فعل شيئا من
محظورات الاحرام لاثني عليه
ولا على وليه لاجله لان الهى
عظيم مخاطب ولو افسده فلا
قضاء عليه وكذا اذا اصاب
صيدا في الحرم فلا ثني عليه
لانه حق الله تعالى والهي
غير مؤاخذ بحق الله تعالى
وهذا بخلاف العبد فان العبد
اذا حرم ثم تساول شيئا من
محظورات الاحرام فانه ينظر
ان كان مما يجوز فيه الصوم
يكفر بالصوم وان كان مما
لا يجوز فيه الصوم وانما يجوز
فيه الدم لا ضربا ولا طعام فانه
يكفر بذلك بعدا لعتق ولو فعل
في حالة الرق لا يجوز ولو فعل
عنه مولا او غيره بامره او بغير
امره لا يجوز والله اعلم

• (فمائل الكاح) •

ذو القعدة ربيع الاصل المصفر

بين الصحابة ثم اعلم ان القضاء في المجتهدين نافذ بالاجماع عند جميع العلماء لكن ينبغي ان يكون عالما بما وضع المخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق الروايات اما لو لم يعلم مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ حكمه روايتان عن اصحابنا فعلى رواية (ح س ك) لا ينفذوه على الروايات الاخرى فنقد فلا يقع التصرع من الفساد حينئذ فلو صالحا عن انكار وطلب المدعي بدل الصلح فقال المدعي عليه لا يلزمي اداؤه فساد الصلح فانه لا يصح الصلح عن انكار عند الشافعي رضي الله عنه فلو حكم عليه بهذه الصلح وادخل قول المخالف فنقد حكمه وفاقا كذا (طائفة) وفي (شعبي جف بن) القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه بخلاف مذهبه فنقد وله نقضه لا غيره كذا عن محمد رحمه الله وقال س ليس له نقض ما ليس لقديره نقضه ولو مجتهدا لحكم برأى غيره ناسيا قال ابو حنيفة رضي الله عنه فنقد وكذا عمده عنده في الصحيح ولم ينفذاه (لهم) وبقوله ما يفتي وقيل بقوله ومعهما الثلاثة كذا كتب في (طائفة) ولو لم يكن له رأى في المسئلة لحكم بفتيا فقيه حدث له رأى آخر لا يرد ما حكم به على برأيه في الآتي وهو قول محمد رحمه الله وهو الاظهر وقال س يرد حكمه ولو له رأى فقضى برأيه فحدث له رأى آخر لا يرد ما حكم به على برأيه في الآتي والاصل ان تبديل الرأى كالتساخ الذي يعمل به المجتهد في المستقبل لا في الماضي كذا (فقط) وفي (طائفة) حكم القاضي في المجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا فنقد وطاعتهم على أنه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب وهنا شرط آخر لنفاذ الحكم في المجتهد فيه وهو ان يصير الحكم حادثة ويجرى فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم (فطس) ثم حكمه في المجتهد قيسه بخلاف رأيه ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وذكر في بعضها انه لا ينفذ ولم يذكر خلافا والصحيح ان قيسه بخلافه أي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كما مر (جز) قضى بخلاف مذهبه فنقد حكمه عند س خلافا لهما ذكر (صدا) اختلاف الروايات في هذه المسئلة ثم قال ذكر الخلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم وفي بعضها في حل الاقدام على الحكم قال ورأيت في (ص ك) عن اصحابنا في نفاذ حكمه بخلاف رأيه روايتان وأبي بكر منهما وما يفعل قضاء زماننا من تقليدهم شافعي

(قوله ومعهما الثلاثة) اقول اى مع ابي يوسف ومحمد مالك والشافعى واحمد (قوله
ويعمل برأيه فى الآتى الخ) اقول يفيد انه يجوز له الانتقال من قلد فيد اولا ولو بعد
العمل والمذكور فى الاصول خلافه قال العلامة قاسم فى تصحيحه قال الاصوليون اجمع
لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار فى المذهب وقال الامام ابو
الحسن الخطيب فى كتاب الفتاوى المقتضى على مذهب اذا افنى يكون الشيء كذا على
مذهب امام ليس له ان يقلد غيره ويقتى بخلافه لانه محض تشبه وقال ايضا انه بالتزامه
مذهب امام يكلف به ما لم يظهر له غيره والمقاد لا يظهر له بخلاف المجتهد حيث يتقلد
من اماراة الى اماراة انتهى والله تعالى اعلم

الذهب

والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي يرقف ذلك على إجازة الولي فإن أجازا جازهما

الخيار اذا بلغا اذا كان المهر غير الالب والجد والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ ٢٩ اوباع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا باجازه

بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم احتقا جازتسكاحهما من غير اجازة ولا كذلك الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا بالاجازة ولو تزوج امرأة اوباع ماله ثم اذن له المولى فاجاز ذلك العقد جاز استحسانا في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان الصبي المراهق اذا زوج بغير اذن المولى امرأه ودخل بها فبأن المولى فرد نسكاحها فلو لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما المحدث فلم كان الصبا وأما العقر فلأنها انما زوجت نفسها منه مع علمها ان نسكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلان حقها وفي الملقط والى شير الاب والجد زوج الصغيرة من غير كف فادرصكت الصبية فاجازت لا يجوز وفي فوائد صاحب المحيط رحمه الله صدية زوجت نفسها عن كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالحق قد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية قاض فانه لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

المذهب في العين المضافة وبيع المديروا ماله لو كان المقلد من لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف فنفاذ حكم الشافعي على الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه ولو من يراه نفذا لحكم وفقا لا يرى ان السلب تقلدوا القضاء من الخلفاء العباسية ورواها حكموا به على رأيهم نافذوا ولو تخالفوا لا تباعهم في المسائل بحدهم ابن عباس رضي الله عنه كذا (ط) اقول اذا كان حكمه على الخلاف على تقدير ان يكون المقلد من لا يرى ذلك فصار كأنه حكم بنفسه فلا فائدة في التقليد حينئذ والله اعلم فان قيل فائدة ان لا ياتم رد بان التفويض والرضاه كفعله فلا فائدة في التقليد حينئذ فيرأه استراح عن تصديق المحسومة كما في سائر نوايه وفي (ذ) عن عبد الواحد الشيباني رحمه الله انه قال انما يجوز ما امر به عليه فضاة زمانا لو كان المقلد يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد فيه اما لو لم يره لم يجز وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض ولو لم يره وكان نصير المسئلة مجتهدا بوقوع الخلاف فيها نصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في مائها (لمن فقط) المهر من الاتفاق لا يوجب الفرق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف لو جاز من ايفاء المهر المهر ولو حنفا لا ينبغي له ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده عليه ولو حكم مخالفا لرأيه بلا اجتهاد فمن ابي حنيفة في جواز حكمه روايتان ولو كتب الى عالم يرى ذلك او امره ففرق بينهما ما نفذ لو لم ير شي الا امر ولا المأمور ولو كان الزوج غائبا فرقت المرأة امرها الى القاضي وبرهنت انه عاجز عن النفقة وطلبت التفرق وكان القاضي شافعيما وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفرقه اذ هو حكم في فصاين مختلفين التفرق بالهجر عن النفقة والحكم على الغائب وكل منهما مجتهد فيه وقال (غله) لم يجز اذا الحكم على الغائب انما يجوز عند الشافعي وينفذ في احدى الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به وهنالم يثبت وهو الهجر عن النفقة اذ المال غادورا مع من الجائر ان يصير الغائب غنيا ولم يعلم به الشاهد لغيرته قال الشاهد عجز في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لم يجز قضاؤه قنية (فج) ليس للقاضي ان يقضي بالفرقة بسبب الهجر عن النفقة واجاب هو مراد ائمن غاب عن امراته وتركها بالنفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب الهجر عن النفقة ينفذ قال وانما فرقت بين الجوابين اذا الخلاف بيننا وبين الشافعي في حل الاقدام على القضاء وهذا لا يحل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (ذ) غاب عن امراته غيبة منقطعة وزكها بالنفقة فكاتب القاضي الى عالم يرى التفرق يجزه عن النفقة ففرق قال السخدي ينفذ لو تحقق الهجر قبل له لو كان الزوج هناعقا واملالك هل يحقق الهجر قال نعم لو لم يكن من جنس النفقة اذ لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه كقضائه على الغائب قال (صد) فيه نظر

(قول) ولا يشترط ان يكون شفعوى المذهب الخ اقول هذا يرد قول صاحب البحر فيه وانما هرا في حق من يراه فراجع وتامل

لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

الله عنه اذا بلغت النساء نص
الحقاق فالعصبية أدنى ونص
الحقاق غاية الملوغ ويعتبر
الترتيب فيهم كما يشتر في
الميراث الا في فصلين أحدهما
اذا كان للمصنونة أب وابن
فالاولايتان من ههنا خلافا
لحمد رحمه الله وكذلك ابن
الابن وان سفل والثاني الاخ
مع الجدة سواء ههنا وعند
أبي حنيفة رحمه الله الجدة أولى
ثم أبوي الاولياء في باب انكاح
الصغار والصغار الأب ثم
الجدة أبوالأب وكذلك الاجداد
وان عدلوا ثم الاخ لأب وأم
ثم الاخ لأب ثم ابن الاخ لأب
وأم ثم ابن الاخ لأب ثم
أولادهم على هذا الترتيب ثم
العم لأب وأم ثم العم لأب ثم ابن
العم لأب وأم ثم ابن العم لأب
وكذلك أولادهم على هذا
الترتيب ثم عمة الأب لأب
وأم ثم عم الأب لأب وأولادهم
على هذا الترتيب ثم عم الجدة
لأب وأم ثم عم الجدة لأب وكذلك
أولادهم فان لم يكن واحداً من
ذكرت فولي العتاقة الرجل
والمرأة سواء لان كل واحد
منهما في وجوب الولاية
بالعتاقة كصاحبه وكذلك
أولادهم ثم ذوو الارحام
وأقرب ذوى الارحام في
تزوج الصغير والخنون ههنا في
حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم
اليتيم ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم

والصحيح ان نضاه لا يصح اذا لا يعرف عجزه حال غيبته لمجواز قدرته فيكون ترك الاتفاق
لا الهز منسفا لورفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز حكمه فالصحيح انه لا ينفذ ههنا
الحكم ليس في مجتهديه لما امر ان الهزل لم يثبت (ف) من حكم بالهزل لم يجز حكمه
قبل حبه كقصاص لو كان الزوج حاضر ابعده مدة ثم لو برهن على عجزه يقبل كذا فيه
وقيل فيه نوع تامل (من عده) للقاضي ان يبحث الشافعي يبطل نكاحا متدب شهادة
الفسقة والمعنى ان يفعل ذلك وهي مسئلة المحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح
بالولي لوطاقتها ثلاثا ثم تزوجها قبل الحل اذا حكم بعصته وان لا يقع الطلاق انما
بقول محذوقيل لم يجز وان كان لو بحث الى الشافعي لم يثبت بينهما ويحكم بالعصية لولم يأخذ
الا مروا ما مورثا وبهذا الحكم لم يظهر ان النكاح الا قول حرام أو فيه شبهة كذا
(ق) وفي (ذ) حكم بعصمة نكاح بلا شهود نفذ (ض) قالت امرأتني بفعل
ابن شوهره نسب وقال الرجل ابن زن منسب اختلعا في انعقاد ههنا النكاح ولو حكم
بالنكاح صار وفاقيا ولو قضى بجواز نكاح زنية لأب لابن أو لابن لأب لا ينعقد عند
سوجه الله اذا لم يأت به نص عليها في الكتاب وعند محمد رضي الله عنه ينعقد وما روى
عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً انه قال الحرام لا يحرم المحلل يوقد قول محمد فكان مجتهدا
فيه فنفذ حكمه كذا (ط) وفي (قضم) قضى بعصمة نكاح امرأة زنا بها أو بابنتها نفذ
عند محمد لا عند أبي يوسف (في) طلقها البتة وهو عن يراها باثنا وخاصها الى قاضي يراها
رجعيا وطلسها بعد الطلاق بشهوة قبل تفريق القاضي حكم بالرجعة وقد كان نوى
واحدة أو ثلاثا فانه لا يبعث المقام معها بحكمه ولا يحلها حكمه قال أبو الفضل ههنا
خلاف ما ذكر في الاستحسان قال وهذا لو لمسا بذلك فلو جازها له يحلها (ط) وقام
امرأته ولم يدخل بها فاقرها القاضي ههنا وحكم يحلها تة حكمه في مجتهديه ههنا
الحكم ينفذ وفاقا في حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو لمسا كذلك عند ح وم
وعند من لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضي ولو تزوج امرأة عشرة أيام فجاز
قاضي جاز وان تزوجها الى شهر يصح عند زفر ويبطل التوقيت فينفذ الحكم بجوازه
ولا يجوز المتعة صورته اقله اعتسعت بك كذا مدة بكذا بخلاف لفظ الزوج ههنا قوله
تزوجتك الى شهر أو الى عشرة أيام فان الحكم به ينفذ ولو حكم بردها بحكمه عيب عي
أو جنون أو فحوة نفذ لان عمر رضي الله عنه كان يقول بردها بعيب أو بخسة حكم برده
المرأة الزوج بواحد من هذه العيوب نفذ ايضا اذ يجوز الرد به عند محمد حكم بابطال
المهر بلا بينة أو اقرارا خذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر اذ
الظاهر سقوطه اما بإيفاء أو بإبراء لم يجز حكمه بان العين لا يؤجل لم يجز (ذ) راجع
امرأته بلا رضاها في حكم الشافعي يبطلان الرجعة اذا رضا شرط عنده قيل ينبغي ان
لا ينفذ حكمه (ص) نفذ الحكم في الخلع بانه قد خرج حكمه في سائر المجتهدين فان (خه)
ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم (في) ولو حكم ببطلان الطلاق قبل الزوج
أو بالسلم في الحيوان يجوز لا ولو حكم بان من طلق الحبلي ثلاثا أو قبل الدخول لا تطلق

بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت ٣١ لام ثم اولادهم ثم العمة والخال

والخالات وأولادهم على هذا الترتيب فإذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند أي حنيفة رجه الله الولاية لجد ثم بعده هؤلاء مولى الموالاة عند أي حنيفة رجه الله ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي إذا شرط تزويج الصغار والصغار في منشور وإذا لم يشترط فلا وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي عند أي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له نصبة فالقاضي ليس بولي فإذا زوجها القاضي ولم ياذن له السلطان ثم اذن له بذلك فجاز القاضي ذلك النكاح جاز استحسانا وذكري في بعض المواضع أنه لا يجوز والصحيح هو الأول وقال محمد رجه الله تعالى لا ولاية للام ومومها ولا لاحد من ذوى الارحام وقول أي يوسف رجه الله مضرب والأصح أنه مع أي حنيفة رجه الله وذكري في مجموع النوازل ان ولاية الاخت لاب وام مقدمة على ولاية الام في فتاوى القاضي ظاهر الدين وذكري في الذخيرة وأحاله الى مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب غيبة منقطعة وله بنت صغيرة زوجها اختها لاب وام أولاب والام حاضرة قال

(قوله) طلقها وهي حبلى أو حائض أو طلقها قبل الدخول أكثر من الواحدة فحكم بطلانها قاض كما هو مذهب البعض لم ينفذوا كذا الحكم بطلان طلاق من طلقها ثلاثا بكامة واحدة أو في طهر جامعها فيه لا ينفذ ولو حكم بطلان طلاق المكره نفذ (قوله) نفذا الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لاختلاف الصحابة فيه (ند) نفذا الحكم بإسقاط العدة (قوله) الزوج الثاني لو طلقها بعد الدخول فتزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الأول قبل مضي العدة فحكم بجهتها نفذ إذ لا يجتهد فيه مسأله وهو صريح قوله تعالى ما يلي ما يلي الذين آمنوا إذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وهو أيضا مذهب زفر (قوله) حكم بفسخ المهر على مهرها فنكح المهر عن ملكها ويرى الزوج عن المهر لانه قول مالك أقول مران أصحابنا لم يعتبروا بخلاف ما لا يخفى فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا رجه الله والله أعلم (قوله) عن مالك ماضى على المطلقة ستة أشهر ولم ترقها الدم يحكم بإسها حتى تمضي عدتها بعده بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضى الله عنه مثله فعلى هذا في عمدة المهر قبل ان تبلغ حد

(قوله) نفذا الحكم بإسقاط العدة أقول قال الشيخ محمد بن الغزالي الوجه في زماننا عدم نفاذه لان السلطان انما ولاء ليحكم بما صح من مذهب أي حنيفة رجه الله تعالى وليس هذا هو الصحيح من المذهب فقد بزم في الكثر والتغاية والوقاية والهداية وشروحه انه لا بد من العدة لان قول زفر في هذه المسئلة فاسد لانه يلزم عليه ابطال شرعية العدة وهو اختلاط الانساب كما بين في المطولات وقد نقل عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل وطئ الأول قبل العدة وان كان نكاحه صحيحا لانه لا يلزم من صحة النكاح وبقاءه حل الوطئ دائما كما لو وطئت المنكوحة بشبهة حيث لا يحل قرانها الزوجا حتى تعتد ولا يفسد به نكاحه لكن المشهور عن زفر هو الأول وهو الذي اقتصر عليه المصنف وهو الذي يفعله قصاصة زماننا لا كثر الله تعالى منهم طمع في أخذ الرشوة فيزوجون في ساعة الطلاق قبل الاستقبال ولا ينظرون الى ما نص عليه علماءنا من ان القاضي إذا ارتشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها على الأصح ومما مراد من قال بنفذ حكم القاضي في هذه المسئلة إرادته القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون كذا قرره شيخنا برهان الكركي في بعض فتاويه وأحال فيه على حالة حسنة وفي شرح الهداية للسكالك ذكر الخلاف في هذه المسئلة وهي نفاد قضاء القاضي بخلاف رأيه وذكرا أنه لا ينفذ عندهما سواء كان عامدا أو ناسيا والوجه في هذا الزمان انه يقتضى بقوله ما ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد دواما المقلد فأنما ولاء ليحكم بمذهب أي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه (قوله) فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا أقول قال في البحر والمحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا بخلافه أو أخرى لم يعتبروا به ويمكن ان يقال انهم اذا قالوا بالنفاذ في هذه المسئلة لاجل خلاف سابق على مالك والشافعي لا يخلافهم خاصة اه

ان لم يكن لها نصبة أولى من الاخت جاز النكاح قيل له لم تكن الام أولى من الاخت قال لان الاختين

أصحابنا ومن الاخت وبنات العمة وبنات الاخت وبنات العمة فاما الام والنساء اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند الام وعند محمد لا ولاية لمن وقد نصكرنا قبل هذا ان ولاية دوى الارحام على الخلاف فبأذ كر شيخ الاسلام ان النساء اللواتي من قبل الأب لمن ولاية التزوج عند عدم العصابات باجماع بين أصحابنا مستقيم في الاختلاف في العمة وبنات الأخ وبنات الأم لأنهن من جملة دوى الارحام بعض هذه المسائل كتب من شرح الطحاوي وبعضها من الذخيرة وبعضها من فتاوى القاضي ظهير الدين والومى لا يملك أن يكاح الصغير والصغير أوصى إليه الأب ذلك أو لم يوص لأن الموت قطع ولاية من أوصى إليه في أم الصغير وروى هشام عن الإمام أنه ان أوصى إليه الأب يجوز في فتاوى القاضي ظهير الدين ومن يتول صغيرا أو صغيرة لا يملك تزويجها والتجارية بين اثنين إذا جاءت بولد فادعياء بنت النسب منهما فينفرد كل واحد منهما بالتزويج وإذا اجتمع الصغير والصغيرة وليان ينفرد كل واحد منهما بالتزويج وقال مالك رضي الله عنه لا ينفرد أحد الوليين كأحد المعتقين هذه الجلة في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي شرح

الابن وهو خمس وخمسون سنة ولو ملكت ومضت ثلاثة أشهر بعد ستة أشهر وحكم به حاكم ينبغي ان ينفذ لاجتهاد فيه وهذا مما يحفظ اكثر وقوعه (ط) حكم بنصف الجهاذين طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المهر وتجهزت لم ينفذ اذ خالف الجمهور حررتا من عبيده ولم يعين فبات حكم بالقرعة نفذ لانه قول مالك والشافعي رجهما الله ان اول مران اصحابنا لم يعتبروا خلاف الشافعي فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا رجهما الله حكم بشهادة الابن لابييه او عكس نفذ عند من لا عند من رجه الله حكم بشهادة على شهادة فيمادون مسيرة سفر نفذ لانه قول من رجه الله حكم بشهادة على خما ابيه لا ينفذ ولو حكم بشهادة من شهدوا على تضيعة محترمة من غير ان تقرأ عليهم امضاء الآخر وكذا لو حكم بما في ديوانه وقد نسي وكذا لو حكم بشهادة من شهدوا على صلح لا يذكرون ما فيه الا انهم يعرفون خطهم وخطاتهم امضاء الآخر ولم يكن للاول ان ينفذ ولو حكم بشهادة وعين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضها انه لا ينفذ وبه يقتضى وفي قضية الجماع انه يتوقف على امضاء قاض آخر حكم في حد او قود بشهادة رجل وامرأتين نفذ للاختلاف فيه بل لمصولة في محل اشتباه الدليل فن اوصى او نصرا في استنقضى حكم فرغ الى قاض آخر فامضاء لم يحز امضاءه ولو اوصى حكم الا على نفذ اذ في اهلية شهادته خلاف ظاهر بل ولو رفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه ابطله اذ نفس الحكم مجتهد فيه ولو ان امرأة استقضيت جاز حكمها الا في حد او قود ولو حكمت في حد او قود فامضاء آخر نفذ قضى في قسامة بقتل لم ينفذ حكمه (ط) فرق بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع رد حكمه (ط) حكمكم لولد على اجني بشهادة الاجانب لم يحز ولو حكم بشهادة ولده لا اجني فرغ الى قاض آخر ابطله (نقطة) قضى بشهادة النساء في حد او قود نفذ اذ روى عن شرح وجوه من التابعين انهم يجوزوا ذلك كذا (فج) حكم في المسئلة الخمسة نفذ لا اختلاف فيها كذا (قش) وفي (طبد) حكم بجواز رهن المشاع نفذ (فقط) جرح على عسدي ستمحق الجرح فابطل الا جرحه جازا بطل الا في لا اختلاف في القضاء الاول وهذا الاختلاف في نفس القضاء اذ جرح الاول ليس بقضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه ينفذ قضاء الثاني (شعبى) جرح الاول لم يحز عند ج مختلف حكمه فيها اختلف فيه في محل آخر فانه يصير وفاقيا لوقوع الخلاف هنا في نفس القضاء انه يجوز اول (ن) حكم به ببيع تصيب الساكت من قن حرره احد الاخر يكتن معسر اقل قاض آخر ابطاله لا لرحمكم به ببيع المساء او بطلانه (سك) حكم بجواز بيع فسد بسبب اجل جهل نفذ اذ اذ وصم اليه وحمل الشئ نرى امساكه (قوله حكم في حد او قود بشهادة رجل وامرأتين نفذ) قلت وقد صرح الزيلعي بانه لا ينفذ ولو نفذ الف اه ذكره الغزى اقول قوله صرح الزيلعي الخاى في باب كتاب القاضى في شرح قوله واذا رفع اليه حكم قاض امضاء وقوله بانه لا ينفذ اذى الحكم يشاهدو بين وعدمه مسائل كثيرة

حكم يجوز بيع المذبر نفذ وفي الحكم يجوز بيع ام الولد روايتان واظهرهما انه لا ينفذ
(ج) انه يتوقف فلو امضاء الآخر نفذ ولو ابطله بطل وهذا الوجه الاقوى بل وبيع
المكاتب برضاه يصح في أظهر الروايتين حكم محل متروك التسمية عند الم ينفذ كذا (ص)
وفي (ط) نفذ من ح لا عند س حكم في ما دون في نوع انه لا يصير ما دون في الانواع
كأنها نفذ لا حكمه بطلان عفو المرأة عن دم العمد بناء على قول بعض الناس انه لاحق
لهن في القود حكم بجهة ضمان الخلاص والزمة تسليم الدار عند الاستحقاق لا ينفذ
ولو حكم في ضمان الخلاص أو الهدية يرجوع بثمن عند الاستحقاق نفذ من ح ضمان
الخلاص أن يضمن تسليم الدار واستخلاصها عند الاستحقاق وضمن العمد ضمان
الصك القديم عند التبايع وضمن الدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وهما
كل ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق (ص) حكم على الغائب وهو لا يرى
ذلك فلا ينفذ وقال محمد لا والفتوى على نفاذه (جف) حكم على غائب فرقع الى فاض
آخر وابطله لم يجز ابطاله (ج) قضايا القضاة ثلاثة أقسام (١) حكمه بخلاف نص
واجماع وهذا باطل فكل من القضية نقضه اذ ارفع اليه وليس لاحد أن يجيزه (٢)
حكمه فيما اختلف فيه فهو ينفذ وليس لاحد نقضه (٣) حكمه بشئ يتعين فيه الخلاف
بعد الحكم أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفي توقف على امضاء آخر فلو
امضاء يصير كأن القاضي الثاني حكم في مختلف فيه فليس لثالث نقضه فلو ابطله
الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه فلو حكم لامرأة فلو رفع الى قاض آخر فله أن يضمنه أو
يرده اذ الخلاف في نفس الحكم فيوقف بخلاف حكمه لامرأة بشهادة زوجها فانه ينفذ
اذا اختلف في المسئلة لا في الحكم من ليس للقاضي ان يحكم للغائب أو عليه بالخصم
عنه عندنا ولو حكم نفذ لانه مجتهد فيه فان قيل المجتهد فيه نفس الحكم فينبغي أن يتوقف
على امضاء آخر اذ الخلاف وقع في نفس الحكم قيل ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب

(قوله حكم يجوز بيع المذبر نفذ) اقول والوجه فيه ان المسئلة مختلفة فيها والموضع
موضع اشتباه فينفذ القضاء يجوز بيعه اهـ (قوله وفي الحكم يجوز بيع ام الولد الخ)
اقول وفي التاخر خاتمة نقلا عن الظهيرية واذا قضى القاضي يجوز بيع ام الولد
نفذ قضاء وفي قول أبي حنيفة وإبي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء على ان الاجماع
المتاخر لا يرفع الاختلاف المتقدم عندهما المسافيه من تضليل بعض الصحابة وعند محمد
يرفع والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد انه لا ينفذ القضاء اهـ (قوله والفتوى
على نفاذه) قلت وفي مجمع الفتاوى وفي المتن لا ينفذ وعليه الفتوى كذا للفرز
وسأني زيادة الكلام عليه بعد ثمان وروايات في الفصل الثامن في القضاء على الغائب
(قوله ليس للقاضي ان يحكم الخ) اقول وفي شرح الكنتل للزبلي ان نفاذ القضاء
يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المهني الكمال في شرح الهداية وفي مجمع
الفتاوى بالغزو الى المشتق ان القضاء على الغائب لا ينفذ ويهتق

(قوله حكم يجوز بيع المذبر نفذ) اقول والوجه فيه ان المسئلة مختلفة فيها والموضع
موضع اشتباه فينفذ القضاء يجوز بيعه اهـ (قوله وفي الحكم يجوز بيع ام الولد الخ)
اقول وفي التاخر خاتمة نقلا عن الظهيرية واذا قضى القاضي يجوز بيع ام الولد
نفذ قضاء وفي قول أبي حنيفة وإبي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء على ان الاجماع
المتاخر لا يرفع الاختلاف المتقدم عندهما المسافيه من تضليل بعض الصحابة وعند محمد
يرفع والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد انه لا ينفذ القضاء اهـ (قوله والفتوى
على نفاذه) قلت وفي مجمع الفتاوى وفي المتن لا ينفذ وعليه الفتوى كذا للفرز
وسأني زيادة الكلام عليه بعد ثمان وروايات في الفصل الثامن في القضاء على الغائب
(قوله ليس للقاضي ان يحكم الخ) اقول وفي شرح الكنتل للزبلي ان نفاذ القضاء
يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المهني الكمال في شرح الهداية وفي مجمع
الفتاوى بالغزو الى المشتق ان القضاء على الغائب لا ينفذ ويهتق

النسفي والقاضي الامام علي السعدي وقال من يخاري الى نفس غيبة منقطعة وان كان الاقرب جوالا سباحا لا يوقف على أثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه او كان مستغنيا في بلد لا يعرف فهو منزلة الغيبة المنقطعة ولو زوجها الاقرب حيث هو تسكنا موافقه والظاهر الجواز وان كان للمصفر وليسان احدهما اقرب والاخر ابعد فزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب ثم قاب الاقرب وتحوط الولاية الى الابد لا يجوز ذلك التكاح الذي باشره الابد الا باجازه منه بعد تحول الولاية اليه كذا ذكره في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى اذا تزوج الرجل أخته وأبوها حي فسات الاب قبل الاجازة وأجاز الاخ المزوج جاز ولو سكت ولم يجوز لا يجوز ومثله لو باع مال أبيه ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد لما عرف ان الملك البات اذا طرأ على الموقوف بطله والتكاح ولاية وليس بتخليك ذمكم في الذخيرة مثل شمس الاثمة الا وزجني رحمه الله تعالى

الحكم وهو ان اليقينة هل تصير حجة بلا خصم للحكم أم لا فلورآها القاضي حجة وحكم بها نفذ حكمه بشهادة محدود بقذف وفي (فقها) ان نفس الحكم يختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر ككون القاضي محدودا بقذف (ط) الحال له لو قدم قبل التوى يحيله الى قاض لا يرى براءة الاصيل حل للحيل ان يحلف ماله عليه حق لو كان من رأى الحيل ان الحوالة تبرئ الاصيل اذ على كل واحد منهما ان يتبع رأى نفسه في المتهدرات مالم يصرمه قضا عليه فلو قضي للمحال له بمطالبة حيله لا يسع الحيل ان يحلف على براءة نفسه اذا حكم في المتهدة فيسه اذ عدم البرائة مذهب زفر وقاسم بن معن فصار الحيل مقضيا عليه فلا يتبع رأى نفسه (ذ) نفذ حكمه في الرستاق اذا المصري ليس بشرط اعمد الحكم على رواية النوادر فصار حكمه في مختلف فيه فننقل هذا مشكلا وينبغي ان لا ينفذ على رواية النوادر اذ نفس الحكم مجتهد فيه وينبغي ان يتوقف على آخر حكم محدود بقذف (ضط) في ذكر الجحد في الدعوى بخلاف فلو حكم بلا ذكر الجحد فذلانه مجتهد فيه (ذ) لو حلفت وقالت كل شيء امامك الى ثلاثين سنة فهو في الفقراء صدقة فلا حيلة لها فيه كذا ذكر الخفاف وقال (ح) فيه شبهة اذا النذر المضاف لم يجز عند البعض فلورفع الى قاض وحكم بطلان هذا النذر بطل نذرها (توكيل ابن القاضي وما يتصل به) لو وكل المدعي من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجز حكمه للتوكيل وجاز عليه كمالو كان اصيلا لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي يتيم لم يجز حكمه له في امر اليتيم اذ قضا يحكم به لليتيم حق القبض يثبت للموصي فيه صير حكمه لا ينفذ وكل قاضيا بيسم او شرا او قبض جاز وكذا الوكيل بخصومة جاز حتى لو عزل عن القضاة يبقى وكلا وليس له ان يوكل غيره بلا اذن موكله حتى لو قال له موكله ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل القاضي وكلا لا يخاصم اليه جاز التوكيل لعموم اذنه الا انه لم يجز حكمه للتوكيل لان حكمه للتوكيل حكمه لنفسه من وجه لانه وكيله وكذا لو كان وكيل من لا تقبل شهادته له ولو وكل القاضي وكلا لليتيم جاز حكمه للتوكيل لانه نائب من اليتيم لاهن القاضي حتى لو تمقه عهده يرجع بها في مال اليتيم او وصى للقاضي بثلاث ماله وله وصى لم يجز حكمه شيء له لثالث الميث اذ له نصيب فيما يحكم به لليتيم ومثله كذا لو كان القاضي احد الورثة لانه قاض لنفسه موكلا لا يجوز ان يحكم عند دعوى الوصي فكذا عند دعوى وكيل الوصي وكذا لو كان الموصي له ابن القاضي او امراته الا ترى انه لا يصلح للشهادة فيما يدهي لليتيم فكذا لا يصلح للقضاء وكذا لو ادعى على الميت دين للقاضي اذ يهدد بحكمه محل حقه ولو وكلت امرأة القاضي وكلا بخصومة ثم بانت منه ومضت العدة فحكم لو كملها جاز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق قبل الحكم والمحصل ان المعتبر وقت الحكم وينبغي ان تنفي التهمة فيه هذه جملة (شيخ)

(دعوى الحكم بلاسمية القاضي)

متولى الوقف لو اجر الوقف او تصرف فيه تصرفا آخر وكتب في الصلح آجرو وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر انه متول من اي جهة لم يجز وكذا الوصي اذ يختلف حكمه باختلاف

الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ غائبا أو غاضلا وفي المأوى صغيرة ٣٥ زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر

لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له ورأيت في فوائد والدي رحمه الله ان اذن القاضي للصبي والمعتوه يجوز وان جرح الاب ذكر في باب الحجر من الاصل وهل يملك القاضي تزويج الصغير والصغيرة بدون رضی الاب حكى عن القاضي الامام فخر الدين الرضا بندي رحمه الله تعالى انه كان يقول ينبغي ان يملك قياسا على هذه المسئلة وولاية القاضي تضاهي ولاية الاب والشيخ الامام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل يثبت الخيار عند البلوغ الا في الاب والجحد واذا ثبت الخيار في تزويج القاضي لا يكون مضاهيا وفي الملتقط وعن محمد رحمه الله تعالى ان الام اذا رفعت أمر بنتها الى القاضي في التزويج وأبوها حي فرأى القاضي رقبته زوجها وان كره الاب وفي نكاح شرح الطحاوي رحمه الله تعالى الولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها حاملا كره كان للقاضي ان يزوجه لانه حصلها وفي ذلك أضرار بها ثم ان كان تزويج الصغير والصغيرة أباً أو جدا فلا

نصبه وتقليده اذ وصي الاب ووصي الجد ووصي الام والوصي من جهة القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولي قالو كتب انه متول من جهة المحاكم او وصي من جهة ولم يسم القاضي الذي ولا جاز اذ جهة التولية علمت ويعرف القاضي بالنظر الى تاريخ الصلح قالوا وفي هذا القياس لو احتجج الى كتابة المحكم في المجتهدات كوقف واجارة مشاع ونحوه قالو كتب وحكم بعهته قاض من قضاة المسلمين ولم يسم جاز قالو يحكم به قاض وكتبه الكاتب كذبا لاشك انه يهتان لن ذكر م ما يدل على انه لا باس به فانه قال لو خاف الواقف ان يطله قاض فانه يكتب في صلح الوقف وحكم به قاض اذا تصرف في الحقيقة توقع صحته وانما يبطل باطل القاضي وبتكاتبه هذا الكلام يمنع قاض آخر عن ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كذبا مبطلا لاحقاومعصما غير صحيح لسكن يمنع البطل من الابطال كذا (من) (شي) لو كان المتولي او الوصي من جهة المحاكم فلا وثق ان يكتب وهو الوصي من جهة محاكمه ولا يثبت الوصي والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة المحاكم لم يثبت ان يكون من محاكمه ولا يثبت الوصي والمتولي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولي الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في منشوره فصاركه ثم يثبت القاضي فان ثمة لا بد ان يذكر وان قلنا القاضي ما دون بالاثابة تحرزا عن هذا الوهم كذا في محاضر (ش) والذي جرى عليه الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين يحكم بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشي ولا يحصل به المقصود كذا عن (شيخ) اذا اقراره لا يصح حجة على قاض اراد ابطاله واذا لم يحكم به القاضي فافتراره كذب محض ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود ايضا كذا (خ) وفي (فتا) مثله وقالوا اختار بعض المتأخرين انه لو كتب في الصلح حكم بعهته هذا الوقف قاض من قضاة المسلمين ولم يسم جاز (فش) في كل موضع يكون الحكم سببا لثبوت الحكم يشترط فيه تسمية القاضي كافي المحرمة الثابتة بلعان وكافي طلاق بسبب العنة وقرقة بسبب الادراك لوزوجها غير الاب والجحد وكذا لوزوجت نفسها من غير كف وكقرقة بسبب الاباء عن الاسلام ففي هذه المواضع لا بد من تسمية القاضي اذ تقرق القاضي في هذه الصور بسبب ثبوت المحرمة لتوقع المحرمة على تقرقه فلا بد من تسمية القاضي ليصير معلوما اما الحكم بعهته الوقف فلا يشترط فيه تسمية القاضي بل يكفي بقوله حكم قاض بعهته من قضاة المسلمين اذا الحكم ليس بسبب ثبوت الوقفية وانما هو شرطا للزوم فالاحاصل انه بظن لو سببا فلا بد من تسميته اذا الحكم لا يثبت بلا ثبوت السبب وفي الجهول لا يتحقق السبب وكذا في الرجوع عند الاستحقاق لا بد من تسمية القاضي اذ سبب الرجوع الحكم فلا بد ان يكون الحكم من المعلوم وكذا لو برهن المدعي عليه ان قاضيا من القضاة حكم بان هذا الشاهد محدود بقذف لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا كذلك لو كان انقضاء شرط اذا الحكم يضاف الى السبب ولو برهن ولذا قلنا لو شهدا انه اول ائمة ولد خات الدار فانت حرو شهدا آخر ان على دخوله ثم وجعوا ضمن شاهد العين لا شاهد الدخول اذ شهدا على السبب والاخران على الشرط

خيارهما اذا بلغا وان كان غير الاب والجحد من الاولياء فاهما الخيار اذا بلغا

وفي المتن إذا كان للصغيرة والد اوجد ٣٦ لم يزوجها القاضي وان كان الابا والمجد فاسقاي ينبغي للقاضي أن يزوجها

الكف ذكره في الذخيرة ولو
زوجها فلها الخيار في أظهر
الروايتين من أبي حنيفة وهو
قول محمد وجهه ما الله تعالى
ولو كان الوصي وليا وزوج
الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار إذا بلغا ولو تزوج الصغير
أو الصغيرة بغير إذن الولي
وقوف على أجازة وليهما ولهما
الخيار إذا بلغا أن كان الخبز
غير الاب والمجد وفد من قبل
وفي الجامع الكبير لا يجمع
الاستروشي غير الاب والمجد
إذا زوج صبية من صبي
فقد كس قبل ادراك الزوجها
فانتسارت الفرفة ورفعت
أمرها إلى القاضي لا ينتظر
كبر الزوج وكان للقاضي أن
يفرق بينهما غير أنه كان له
والدا ووصي أحضره وأمره أن
يأتي بحجة الصغيرة أن كان له حجة
والأقرق بينهما بحضوره وولي
ولو بلغت وانتسارت نفسها
وزوجها فائت بشار في الجامع
إلى أنه لا يفرق بينهما ما لم
يحضر الغائب لأنه قضاء على
الغائب ويأتي بعده في
مسائل العنين والقاضي إذا
زوج الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار إذا بلغا في ظاهر الرواية
وروي خالد بن صبيح عن أبي
حنيفة وجهه ما الله تعالى أنه
لا خيار لهما وكما ثبت خيار
البلوغ للأنثى ثبت للذكور ثم على قول أبي حنيفة ومحمد وجهه ما الله تعالى لما ثبت

(ع) شهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى له ذاعلى هذا بالف أو يحق من
المحقوق أو قال شهد أن قاضيا من القضاة حكم له عليه به أو شهد أن قاضيا الصكوة
فعله ولم يسم القاضى فله لا تقبل هذه الشهادة ما لم يسموا القاضى وينسبوه إذا القضاء
عقد من العتود فاذا شهدوا بالعقد ولم يسموا العاقد لم يصرفه لو ما فلم يحز وليس هذا
في هذا الموضع خاصة بل في جميع الأفاعيل لو شهدا على فعل ولم يسميا فاعله لا تقبل
شهادتهما أقول هذا يقتضي تسمية القاضي سواء كان القضاة عسكيا أو شرطا لا يرى
إلى قوله يحق من المحقوق قد دخل فيه المحكم ببيع وغيره مع أن المحكم ليس بسبب
للبيع وأيضا القضاء عقد في الكل فلا بد من ذكر العاقد (ذ) ادعى بتهافت برهن خواليد
على المدعى أني شريته من وصيكت في صغرك ولم يسم الوصي هل تسمع دعواه وبينته
اختلافوا فيه وكذا لو برهن أن فلانا باعه مني باطلاق القاضي في صغرك ولم يسم القاضي
اختلافوا فيه وعلى هذا لو شهدا على وقف وتسليم الواقف إياه إلى المتولي ولم يسميا الواقف
والمتولي اختلافوا فيه فالخاص أن في دعوى الفاعل والشهادة على فعل هل يشترط
تسمية الفاعل فيه اختلاف المشايخ وأدلة الكتب فيها متعارضة ذكر م في كتاب
المحذور أن المدعى عليه لو برهن أن الشهود محمد ودون بقذف فلا بد من تسمية من
حدهم فهذه المسئلة وما ذكر (ع) دأيل على أن تسمية الفاعل بشرط وذكر م
وجه الله في (ت) لو ادعى أنه وارث فلان الميت وشهد أن قاضيا يملك كذا أشهدنا على
حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا ولم يشترط تسمية
ذلك القاضي (ص) ادعى أمة وشهد أن قاضيا يملك كذا حكم بهذه الأمانة له صحيح ولم يشترط
تسمية القاضي (ح) ادعى بتهافت يد رجل أنه لي اشتريته من وكيلك ولم يسم الوكيل
وشهدا على الثراء ولم يسميا الوكيل يسمع دعواه وشهادتهما جلة (ذ) قال وهذه المسائل
كلها تدل على أن تسمية الفاعل ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة فيتأمل عند
الفتوى

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح

وخصن يشترط حضوره ومن لا يشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل
الحكم المستاجر هل يصلح خصما مثلا ادعى عليه أنه استاجر الدابة قبل له أو أنها ملكه
اختلاف فيها المتأخرون فقيل أنه خصم لأنه يدعي ملكا المنفعة ومن يدعي الملك لنفسه في
شيء يقتصب خصما لمن يدعيه قال (ص) هذا القول أقرب إلى الأصواب وقيل لا ينتصب
خصما إلا إذا ادعى الفعل عليه بأن يقول خصم أمني أما بدون دعوى الفعل عليه بأن
قال مثلا استاجرته قبلك وسلبها إليك لا إلى لا ينتصب خصما وبه أفتى (ط) وقال (شيخ)
هو أصح إذا ادعى ملكا لعين كستير فلا يكون خصما والمخاضل أن المستاجر ليس
بخصم إن يدعي أجرة أو رهنا أو شرا أو اشتري يكون خصما للكل وكذا الموهوب له

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما ومن لا يصلح

والى

البلوغ للأنثى ثبت للذكور ثم على قول أبي حنيفة ومحمد وجهه ما الله تعالى لما ثبت

الخيار لها بالبلوغ في تزويج غير الأب والمجد فان اختار النكاح فهو ما ٣٧ على النكاح وان اختار الفقرة وقعت

الفرقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما وبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكرًا ولا يعتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرًا الا ان الزوج قد نكح بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحًا أو بوجدتها فعلًا يستدل به على الرضا وذلك نحو التمكن من الجماع أو طلب النفقة وما أشبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وانما يبطل خياره بصرح الرضا أو بما يدل عليه من قربان المرأة وتجهيزها أو تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل بالجهل وتفسير ذلك اذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهات بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار ان علمت وقد كونا تمام هذه المسئلة في فصل أقسام الخيارات من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ

فالى هذا القول مال (منه) كذا (ذقظ) وفي (من) بنى على طريق نافذ اوزرع ودفعه الى انسان فخاصه أهل الطريق فبرهن فواليسدان فلا نادفعه اليه ووكله به هل ينتصب خصمه لهم قلو كان يشكول ولا تعلم انه طريق الابينة فلا خصوصية بينهم ولولم يشكول فهو خصم (ذ) باع منه شيئا فادعى ثالث ان البائع أبرمه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصمًا فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعى الآن تقبل بينته كذا صرح خواهر زاده وفي (شعبي) أبر ثلاث دواب ثم المسالك أبر دابة من غير الاول وادار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجده المستاجر الدواب في أيديهم فلو باع به مذكورًا بعهده ولو بلا مذكورًا لم يستاجر أخذها فلو أخذها فالمشتري يصير الى مضي مدة الاجارة فيأخذها أو يفسخ البيع اذا لم يقود عليه تغير فيخير وفي الهبة والامارة والاجارة وان يسترد لو كانت الاجارة الاولى معروفة والا فله أن يبرهن على ذي اليد في الشراء والهبة لانه يدعي الملك لنفسه فهو خصم بخلاف المستعير والمستاجر وهي المسئلة الخمسة فلو أخذها ومضت مدة الاجارة فليس له وهو ياله أن يأخذها لا انتقاض قبض الهبة بقبض المستاجر منه والهبة لا تصح الا بقبض كذا (شصل) وقد صرح فيه ان المشتري يكون خصمًا للمستاجر كذا (فظ) وهو خلاف ما ذكر في (فص) ان المشتري ليس بخصم للمستاجر والمرتهن والمشتري شرا جازا هل يصلح خصمًا للمدعى قبل القبض بالاحضرة البائع اجاب (شين) وكثير من مشايخهم قد انه يشترط حضرة البائع وقيل لا يشترط فحصل فيه اختلاف المشايخ وفي دهوى المرهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وقاما

(قوله فصل فيه اختلاف) أقول قد تقر ان حكم البيع الجائر حكم الرهن لا يختلفان وقد قال في التاتارخانية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتاب الحمل رجل في يديه رهن والراهن غائب فاذا المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يجعل له بذلك ويحكم به رهنًا في يديه فالحيلة في ذلك ان يامر المرتهن رجلا فريسا حتى يدعى رقة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة على الرهن انه رهن عنده يسمع القاضي بينته على الرهن ويقضى بكونه رهنًا عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنبيه من الخصاص رحمه الله تعالى ان البينة على الرهن مقبولة وان كان الراهن غائبًا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع في المسئلة الخمسة قالوا وقد ذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن وفي بعضها لم يشترط والمشايخ قد اختلفوا فيها بعضهم قالوا لا يشترط حضرة الراهن وما ذكر في بعض المواضع في كتاب الرهن انه يشترط حضرة الراهن وقع غلطًا من الكاتب وجعل هذا القائل مسئلة الرهن نظير مسئلة الوديعة والاجارة والمضاربة فان صاحب اليد اذا قام بينة ان هذه العين وديعة عنده من جهة فلان أو مضاربة أو قصب أو اجارة فالقاضي يسمع بينته فهنا كذلك وبعض مشايخنا قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين

فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقد افتقرت بالفرقة باختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها

ثم اعتقت وهي صغيرة فاهما
 اختيار غيرها ان كانت صغيرة
 لا تصرف بحكم هذا الخيار
 فسخا واجازة ما لم تبلغ فمذايان
 تختار نفسها واجازة بان يختار
 زوجها لان هذا التصرف
 دائر بين النفع والضرر
 والصغير لم يؤهل لذلك وكذلك
 وليها لا يملك التصرف بهذا
 الخيار لان وليها قائم مقامها
 فاذا باءت غيرها القاضى خيار
 العتق ولا يغيرها خيار البلوغ
 وقوله ولا يغيرها خيار البلوغ
 محتمل لا يغيرها لانه ليس لها
 خيار البلوغ ويحتمل لا يغيرها
 خيار البلوغ مع ان خيار البلوغ
 ثابت لانه ثبت لها خيار
 العتق وخيار العتق يتقضم خيار
 البلوغ لانه اهم من خيار
 البلوغ منهم من قال بالاول
 وهو الصحيح وهذا لان العقد
 صدر عن هو كامل الولاية لان
 ولاية المولى على ماله ولاية
 كاملة لانها ولاية بسبب الملك
 ولا نقصان في الملك فكانت
 ولاية كاملة ولا يثبت خيار
 البلوغ كما في الاب والتجده هذه
 الجملة في الذخيرة وفي فوائد
 شيخ الاسلام برهان الدين
 صغيرة باغت وقد زوجها غير
 الابوانجد فاختارت نفسها
 وادعت عند القاضى هل
 يشترط ان تقول زوجي ائني
 او عي قال يشترط وهل يشترط

كذا (ذ) ويأتى به لو ادعى يتناهى ذى اليد انه اشتراه من فلان الغائب شراء جائزا
 وفواليد يدعيه نفسه فهو خصم كذا (ش) كذا لو ادعى عليه البيع البات او الرهن
 والمشتري شراء فاسد يصلح خصما للادعى اذا قبض المبيع وقبل القبض فالتخصم هو البائع
 وحده كذا (فش) وفي المبيع قبل قبضه لا تسمع بيعة المستحق ما لم يحضر البائع والمشتري
 اذا الملك للمشتري واليد للبائع فبطلان البيعة فصار كدهوى الرهن وبعد قبضه يشترط
 حضرة المشتري لا البائع والاخذ بالشبهة نظير الاستحقاق كذا (ذ) وفي (فش) للمستحق
 ولاية الدهوى على البائع وان لم يمكن المبيع في يده لانه فاصب والمشتري غاصب
 الغاصب ويصح الدهوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده لانه يدعى الفاعل
 وتسامه في آخر هذا الفصل ويأتى جنسه في فصل شرائط صحة الدهوى ان شاء الله وفي
 دهوى المستاجر يشترط حضرة العاقدين اذا الملك للمزجر وايد الملك المستاجر فيشترط حضرتهما
 كرهن ولو باع يدا فغصب منه قبل تسليمه فالتخصم هو المشتري لو نقدته او كان مؤجلا
 والا فالتخصم هو البائع كذا (فقط) وفي (فش) في ظاهر الرواية تسمع دعوى المشتري
 الاول على الثاني فيما يباعه البائع من آخر قبل تقدا الثمن اذا اصل ان من كان يدعى
 الملك لنفسه ودهوى يقول لا بل هو ملكي قد وايد خصمه اكن لا ياخذ العين من يده
 بلا تسليم ثمنه غصب اذا من يده مستاجر فلهوى ربه على غاصبه لم يجز ولا حضرة المستاجر
 اذا ليد له ودعوى المستاجر على الغاصب بلا حضرة المالك تسمع اذا ملك المنفعة له بعد
 الاجارة فله خصوصته بلا حضرة المالك (جمع) اعاده فوجدته في يد رجل يزعم انه له فهو

تقبل هذه البيعة وفي رواية أخرى القاضى لا يقبل هذه البيعة واليه مال شمس الائمة
 السرخسي رحمه الله تعالى كما لو اقام البيعة انما اوديعته في يده وقد اجاب بهذا في نظائره في
 السير الكبير العبد المهرون اذا امر ثم وقع في التهمة فوجدته المرتين قبل التهمة فاقام البيعة
 انه رهن عنده لفلان فاخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن اه (قوله ويأتى
 جنسه في فصل شرائط صحة الدهوى) اقول وسيأتى في الفصل السادس في شرائط صحة
 الدهوى ما انقذه باع دار غيره وسلم الى المشتري فادعاه المالك على البائع واراد اخذ المالك
 من البائع لا تصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تضمينه بغصب فغيره روايتان ولو
 اراد اجازة بيعه واخذ ثمنه تصح دعواه كذا (فش) وقوله فيه روايتان اقول الروايتان
 بناء على تصور الغصب في العقد وهدمه (قوله اذا اصل ان من كان يدعى الملك لنفسه
 الخ) اقول رجل ادعى بيتا في يد رجل وقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وهو في يدك بغير
 حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدهوى لانه لم يذ كر نقد الثمن ومن
 اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان ينفذ لا يكون له ان ياخذه من صاحب اليد الا ان
 يدعى الوكالة بالقبض من البائع كذا في الخانية وفيها أيضا ولو آخر ثم باع وسلم فجاء المستاجر
 وادعى الاجارة قبلت بيعة على المشتري وان كان الايجار ثابلا ان المشتري يدعى الملك
 لنفسه فمكان خصما لكل من يدعى حقا في ذلك العين اه تمامل

بكر فقالت اخسرت القرعة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة واذا اختلفا في الحال فقالت بلغت الآن وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيائها الا بالرضا صريحا أو دلالة توجب التحسين وغير ذلك والله اعلم ذكر في اقرار الجامع الا صغيره وفي دعوى قضاوى القاضى الامام نضر الدين رحمه الله رجل قال لامرأته تزوجتك وأما صبي وقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله الا أن القاضى لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجتها باذن وليك فان قال لا فيسأل له هل رضى وليك بعد ما تزوجت فان قال لا فيسأل له هل أبوت بعد البلوغ فان قال لا فيسأل له فخير الا أن فان قال لا فيسأل يفرق بينهما ويأتى في مسائل الاقرار ان شاء الله وفي نكاح شرح الطحاوى امه صغيره تزوجت بغير اذن المولى فاعتقها لا ينقذ العقد ويبطل على قول زفر رحمه الله تعالى وعندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها عصبه سوى المولى وان كان لها عصبه غير المولى فاذا أجازها زال العقد واذا أدركت فلهما خيار

نخصم ولو قال ذواليد أو دعويه من أعرته منه فليس بخصم والمودع أو الغاصب لو مقرا لا ينتصب خصما للشترى وينتصب خصما لو ادعى المودع والمغصوب منه حتى لو ادعى رجل أنه وارثه والمودع أو الغاصب مقرا بالمسأل ولكنه قال لا أدري مات فلان أو لا أو قال لا أدري أنت وارثه أو لا قبرهن على الموت أو الوراثه فيقبل هذا لو مقرا بالمال أو أنكر وادعى الملك نفسه فانه ينتصب خصما للمدعى الشراء كذا (ذقة) وفي (من ذن) المودع لا ينتصب خصما للشترى الا اذا قال المشتري انى اشتريته من فلان وأمرنى بقبضه منك فينتدب ينتصب خصما للمدعى (جمع) المقر بان ما فى يده لفلان لم يصير خصما للشترى لا تفاقه ما أنه لا غير ولو أنكر ذوا لبدانته لك الغائب قضى عليه وعلى ذلك الغائب ولو أقر ذوا لبدانته للغائب وصديق المشتري في شراؤه لا يؤمر بالتسليم أقول لو كان يد المقر يد عارية ينبغي أن يسمع عليه دعوى الضرر من الغائب المقر له عند من يجعل المستعير خصما فى الاستحقاق بالملك المطلق حتى يشترط فيه حضور المستعير مع المعتبر كما يجب فينبغى أن يسمع وقضى عليه موعلى الغائب بينة الشراء لان ما يدعى على الغائب سبب لما يدعى على المحاضر وهو يدعى ملك المنفعة فينتصب خصما من الغائب بخلاف الاجارة اذ لا يلزمه فيها تسليم المستاجر ولو حضر الملك بل له نقض بيعه في روايه ويتوقف فى الاصح فاسترقا الا ان يدعى الشراء قبل اجارته فينتدب فينبغى أن يسمع عليه أيضا (فش) شراء بخيار فاداء آخر يشترط بضرة البائع والمشتري عند ح رحمه الله والمشتري بالبيع الباطل لم يكن خصما للمستحق (ذ) شراء بميتة اودم او نحر او خنزير وقبضه لم يصير خصما للمستحق في شراؤه بميتة اودم ولو استحق المبيع من يد المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فبرهن البائع على التناج أو على وصوله اليه من جهة المستحق يبيع أو نحوه وان الحكم للمستحق باطل وليس لك الرجوع على هل تقبل هذه البينة بغية المستحق اختلف المشايخ فيه وهو شرط حضرته م رحمه الله لا (شيخ) رحمه الله كذا فى (نقطة) وفى (كهم) المختار ان حضرته شرط ولو نصب القاضى خصما من المستحق لسمع هذه البينة ايدفع مجالا الى المشتري حتى يسترد المبيع من المستحق لم يحجز (فش) قال آقاي (شيخ) بان هذه البينة تقبل بغية المستحق وآقاي (من) انها لا تقبل وكنت أكتب كما كتب (شيخ) اتباعا للاستاذ دون التليذ (ط) قيل على قياس قول م وس الاخر يشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول ح وس الاول لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه (فش) المشتري شراء فاسدا لو ادعى استردا لثمن بعه ان الملك وقع فاسدا وانكر البائع المبيع أو أقر يشترط حضرة المبيع اذ للشيخ حكم ابتداء المبيع وفيه يشترط كون المبيع موجودا مهما مقدور

(قوله بملك مطلق) أقول ذكره فى فصل الاستحقاق مطلقا ولم يقيده بالملك المطلق والذى يظهر انه ليس بقيد تامل (قوله اختلف المشايخ فيه) أقول يعنى ان كان المبيع موجودا أو يملكه ان كان معدوما وينبغى ان يكون ذلك على قول من لا يشترطها تامل

الإدراك لان العقد نفذ عليها في حالة الصغر وهي حرة الا اذا كان حيزا العقد باطل

يعتق حتى مات المولى فانه ينظر ان ٤ حل بضعها للوارث بطل العقد وان لم يحل بضعها للوارث توقف على اجازة

التسليم معلوما بخلاف ما لو حكم بحرية الاصل في القن فبرهن مثله على بائعه انه حر الاصل لا يشترط حضرة القن وله اخذ الثمن الموصى له يتنصب خصما للموصى له فيما بيده فلو حكم للاول بالثالث ولم يقبض شيئا هل يتنصب خصما فلو حاصمها الى القاضي الذي حكم للاول بالثالث يتنصب خصما لا لو حاصمها الى قاض آخر (ذ) الموصى له بعين خصم للمدعي ذلك العين بسبب الشراء من الموصى والغريم ليس بخصم للغريم قبض الغريم الاول شيء او لم يقبض والموصى له ليس بخصم للغريم وهذا الوجه ان موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بان لم يكن له وارث فهو خصم للغريم وبصير كوارث اذا سقاه قاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث والمودع او الغاصب او المديون ليس بخصم للموصى له لو كان الذي قبله المال مقرا بان المال للميت والخصم في ذلك وارثه او وصيه ولو قال من بيده المال هذا مالي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما ولو جعله القاضي خصما يفتى له بثلث ما في يد المدعي عليه والخصم في اثبات الوصاية عليه وارث او وصى له او غريم للميت عليه دين او بالعكس وقيل من له دين على الميت ليس بخصم ادعى بيتا في يد رجل بان فلانا الغائب اشترى امثلك لاجلي وانك كرهوا لي يد البيع تسمع الدعوى وكذا لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا كمن ادعى بيتا في يد رجل وقال شريته من فلان وفلان شراء منك (ح) قال من رحمه الله لو قال ذواليد قد كنت بعته من فلان الذي بزعمك انك وكلته بشرا لك وفلان غائب فلا خصومة بينهما وبين ذى اليد وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي بزعمك انك شريته منه وهو في يدي حتى يدفع الثمن او قال اودعنيته فلا خصومة بينهما وكذا بيت بين قوم يارث ادعى رجل انه شري من بعضهم نصيبه وهو غائب واقرت الورثة بنصيبه فيه فبرهن على الشراء لا تقبل ولو قالوا هو لنا واتكروا نصيب الغائب تقبل بينه المدعي جاء بصلة باسم غيره على رجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي الينة على ذلك فلو انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم تقبل بينه المدعي لا لو اقر وهو قول من رحمه الله ومن ح رحمه الله انه لا تقبل بينه ولو انكر المدعي عليه ادعى بيتا انه كان لفلان وانه باعه من فلان وانشفيه فقال ذواليد هو بيتي ولم يكن لفلان قط فبرهن المدعي على دعواه قال م رحمه الله اما على قولي وهو قياس قول ح فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري لو قبض البيت من البائع وحتى يحضر اجمعا ولم يقبضه وعند من رحمه الله ذواليد خصم ويقضى للشفيع ويدفعه اليه وياخذ الثمن منه وبضعه على يد عدل فيكون ذلك قضاء على البائع والمشتري ولو كان المشتري حاضرا منكر للشراء قال م افض بالبيت للشفيع واجعل المهددة على المشتري وادفع الثمن اليه جملة (فقط قيت) اخذ لقة ثم ضاغت منه فوجدتها في يد آخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة والفرق بينهما ان الثاني ولاية اخذ اللقطة كالاول بخلاف الوديعة اقول دل هذا على انه لو تعدى ثم ازال التعدى ثم هلكت يضمن لان بيده

الوارث كما اذا كانت موطوءة الاب او حرمة عليه برضاع او نحوه فان اجاز جازوا اذا ابطال بطل وكذا لو باعها المولى قبل الاجازة فان حل بضعها للمشتري بطل العقد وان لم يحل توقفه على اجازة المشتري هذا في الامة اما العبد في الاحوال كلها ينوقف على اجازة المشتري والوارث عبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم باعه المولى فاجاز المشتري النكاح جاز هذا وعنده فزوجه الله لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج هي امرأة بغير اذن ابيه فبات ابوه واجازا لم يجز النكاح ذكر في نكاح النجاشي رجل كاتب امة له صغيرة فقبلت جازت العكس كتابه لانها من اهل التصرف فلوز وجهها من انسان بغير اذن لا يجوز لانها التفت باحرار يداو ووضيت جاز لانها بحكم صحة الكتابة التفت بالعلقة هذا حكمها مادامت في الكتابة فلواتها ادت بدل الكتابة وفتت او اصةقها المولى بعد ذلك تنتقل الولاية الى المولى حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقوفا على اجازة مستانقة من المولى ولا يقال بان المولى هو للزوج والاجازة اليه فلا يحتاج الى اجازة فيه لانا نقول المولى حين زوجه لم يمكن له عليها ولاية تامة وممتد

العتق وتظير هذا اذا زوج

الرجل ابنة أخيه وهي صغيرة
وأخوه غائب فانه لا يجوز هذا
النكاح الآن يجيز الاخ
الغائب فان مات الاخ قبل
الاجازة لم يصح هذا النكاح
الا أن يجيزه المزوج وكذا في
مسئلتنا فان أجاز المولى ذلك
النكاح بعد العتق جازولها
الخيار اذا بلغت يعني خيار
البلوغ لان المزوج غير الاب
والجد وهي حرة صغيرة لا ولي
لها غير مولاه وهذا المسئلة
من أعجب المسائل فانها مهما
زادت من المولى بعد اذات
اليه قربا في حق النكاح حتى
يملك الاذن في حالة الرق ولا
يملك بعد العتق وكذلك المولى
يملك الزام النكاح عليها بعد

العتق لاجله وهذا عجيب وأعجب
من هذا انها لو رحت الى الرق
يبطل النكاح الذي باشره
المولى وان أجاز المولى الآن
هذا ثبت بالدليل والدليل
يعمل العايب ذكر في نكاح
الذخيرة واذا زوج الاب أو الجد
الصغيرة امرأة باكثر من مهر
مثلها أو زوج الصغيرة بأقل من
مهر مثلها ان كانت الزيادة
والنقصان بحيث يتغابن
الناس فيه يجوز بالاتفاق
وكذلك الجواب في غير الاب
والجد من الاوابا وما اذا كانت
الزيادة والنقصان فاحشا بحيث
لا يتغابن الناس في مثله ففي

استيد مالك لما من عدم الخصومة فبتعديه ظهر انه فاصب فلا يبرأ الا بما يبرأ به
الغاصب وفي (ط) يشترط في الشفعة قبل قبض المبيع حصرة البائع والمستري
للحكم بالشفعة اذا المالك لشترى واليد للبائع فصار كدعوى الرهن والمستاجر ولو استحق
العارية يئنة يشترط حصرة المهر والمستهبر وكذا في بعض المواضع في هذه المسئلة
اختلاف المشايخ وفي اشتراط حصرة المودع مع المودع اختلافاً المشايخ ايضا وفي
دعوى الضياع هل يشترط حصرة المزارعين قبل يشرط وقيل لا وفيه بل لو كان البذر
لهم يشترط لانهم مستأجرون للارض لا للرب الارض لاهم اجراء رب الارض (عده)
هذا الوادي مطلقا أما الوادي الغصب على رجل والارض في يد المزارع لا يشترط
حصرة المزارع واختلاف المشايخ في اشتراط حصرة فلهذا وان در دعوى تاجها الوادي
نكاح امرأة لها زوج يشترط حصرة الزوج انه امر ولو ادعى انه زوج بائنة البكر البالغة
من هذا امرها وأراد قبض مهرها وأقر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول يؤمر الزوج
بدفع المهر اليه ولا يشترط حصرة المرأة ويصح دعوى النكاح عليها بتزوج والد لها
بلا حصرة الوالد اذا دان يرجع في ما وهب لقن يقض له بغية مولاه لو ما ذر فالأول محبورا
عالم بحضر مولاه ولو قال لقن أنا محبور وقال الواهب لابل أنت ما ذر من صدق الواهب
بغية استعسانا أقول فيه نظر ولو برهن بالقن انه محبور وقال المدعي بل أنت ما ذر
وأقام بينة ترد بينته أقول لقن لا يخلو اما ان يكون مدعيا او منكر اولا بدان يكون له
اليين أو البينة لا مكان فرد قوله وبينته عضاف لقوله عليه الصلاة والسلام البينة

(قوله ولو ادعى انه زوج بائنة الخ) أقول انما أمر الزوج بدفع المهر اليه لان للاب
ولاية قبض مهر البكر البالغة قبل الدخول وقد أقر الزوج بالنكاح فيؤخذ بقراءه
وقوله وتصح دعوى النكاح عليها الخ لان حقوق القعد في باب النكاح لا تتعلق بالعاقدة
وانما تتعلق بالمعقولة فلو ادعى نكاحها بحضرة والد لها لا يحضرها الا تصح الا ان يكون
وكيلها عنها الا ترى الى قوله ولم يدع الدخول اذ لو ادعى الدخول انقطع ولاية القبض
ولما دعوى النكاح عليها وهي بالغة فلا تسع الا بحضورها لا تقطاع ولاية عليها بالبوغ
فلو ادعى عليه وهي غائبة انه زوج بها له في حال صغرها لا تسع لان البلوغ قائم للولاية
وفيد بالبالغة لان الصغيرة يؤمر الزوج بدفع مهرها اليه دخل بها ام لا والمحكم في دعوى
نكاح الصغيرة وليها تأمل (قوله وتصح دعوى النكاح عليها) أقول وقد نقلها في البحر
عن خزائن المفتين وانما سكتوا عن حكمه وهو الدعوى على والد لها بدون حضورها لانه
يرجع الى الدعوى على العايب وحكمه معلوم عندهم تأمل فلوك كانت صغيرة في صورة
العكس وادعى رجل نكاحها على الاب سياتي ان المختار انه يشترط حضرة الصبي عند
الدعوى وفصل قبله بين ثبوت الدين بباشرة الوصي فلا يشترط حضوره وبين ثبوت
الاباشرية فيشترط حضوره والذي يظهر في دعوى نكاح الصغيرة لزوم حضور وليها المزوج
لا حضورها تأمل

٦ بن ل الاب والجد قال أبو حنيفة صح النكاح ودمع المحل والزادة وقال أبو يوسف ومحمد رجمها

رسمها الله أن النكاح يجوز
وفي الجامع الصغير عنهما
أن النكاح لا يجوز وروى
الحسن بن زياد عن أبي يوسف
أن النكاح يجوز والتسمية
لا تجوز وذكر في الجامع
الصغير واختلاف المتأخرين
على قولهما قال بعضهم النكاح
جائز والمخط والزينة باطلان
وقال بعضهم أصل النكاح
فاسد وهو الهيم واجمعوا
على أن غير الأب وأجد لوزاد
أوثق من بحيث لا يتغابن
الناس فيه أنه لا يجوز النكاح
حتى لو أجاز بعد البلوغ لا يعمل
أجازته وفي الأصل واجمعوا
على أن الأب والمجد لوزوج
أمة ابنه الصغير باقل من مهر
المثل لا يجوز زوجه لملك الأب
تزوج عبداً ابنه الصغير ذكر
القاضي أبو جعفر الاستروشي
رحمته الله في باب ما يجوز فيه
أمر المكاتب والعبد والذي
من زيادته أن كل من ملك
الاعتاق يملك تزويج العبد لأن
الاعتاق تفويت الرق من
غير بدل كأن التزويج تعيب
الرق ومن لا يملك الاعتاق
لا يملك تزويج العبد بغير بدل
فصار النكاح بمعنى العتق
فكل من ملك العتق ملك
التزويج ومن لا فلا وفي فتاوى
قاضي خان الأب والمجد إذا
زوج الصغيرة باقل من مهر

منها في رواية عنهما المقداس وفي رواية العقدم وقوف على إجازة الصغيرة بعد

المدعي واليمين على من أنكز مع إمكان الموافقة فالظاهر عندي أنه ينبغي أن يصدق
القن مع يمينه لأنه ينكر الالذ والأصل في القن هو التجزؤ أيضاً الواجب إذا ترك ترك
بمخلاف القن فيجعل البينة للواهب واليمين على القن حملاً بالنقل والعقل والله أعلم هذا
لو كان القن حاضراً ومولاه غائباً أما العكس فلو كان الموهوب في يد القن لم يكن مولاه
حصماً ولو في يد مولاه فهو خصم ولو قال المولى أودعني هذه الامتعة فقلان ولا أدري
أوهبته له أولاً فبرهن المدعي على هبته فمولاه خصم إذا المولى يزعم أن ما في يده
ملكه فينتصب خصماً لمن يدعي أنه ملكه جملة (ط) وفي (ج) من غصب
مالاً وأودعه عند مولاه تسمع دعوى المالك على مولاه ولو كان القن غائباً وتوافقا
أن المال وصل إليه من جهة فقه بخلاف ما لو توافقا أن المال وصل إليه من جهة
قن المدعي أو توافقا أنه مودع من جهة الغائب أما ههنا فالمولى يزعم أن المال
أخذ من قن نفسه والمولى فيما يأخذه من قنه لا يتصور أن يكون مودعاً أو فاضلاً
بل يكون آخذاً على جهة التملك فيصير خصماً كما لو قال ذواليد المال مالك اشتريته
من فلان ولو قال ذواليد هذا المال أودعني قتي ولا أدري أهو لك أم لا وصدقه المدعي
أن قنه أودعه وبرهن أنه ماله يحكم له إذا المولى خصم لما مر هذا لو كان المال في يده
من جهة فقه أنه ماله لو كان من جهة قن المدعي ودبعة أو فاضلاً أو ديناً من قرض أو ثمن
مبيع ذكر من عنده المال أن من حصل المال من جهة هو قن المدعي وصدقه
المدعي لا يؤثر بدفع المال إلى المدعي عينا كان أو ديناً إذا القن هو الخصم فيما في يده هذا
لو أقربان المال من جهة قن المدعي ولم يقرب بالمالك للمدعي فلو أقربه مثلاً بأن قال هذا مالك
غصبه منك فقل صدقه المدعي ولا يصح براء القاضي على التسليم إلى المقر له
لأنهما لم اتصافا على وصوله من جهة الغائب فقد تصادقا على أنه ليس بخصم كما في
المسئلة الخمسة لو قال ذواليد أنه ودبعة فلان أو فاضلاً وصدقه المدعي لا يقتضيه خصماً
وفي (ذ) ما يخالف هذا حيث قال قن أودع عند رجل فليس بمولاه أخذه أطلق

(قوله فلولاه خصم) أقول فلولاه كانت الدعوى على السيد بجنائيه جنائيه العبد تسمع
ويكون خصماً لأن المدعي في ضمن ذلك يدعي عليه استحقاق دفعه أو فداء بجنائيه وهو
ينكر فتقبل بينته وإن لم تكن له بينة يحلف وهل يحلف على البت أو على نفي العلم مقتضى
قولهم إذا كانت اليمين على فعل الغير فهي على نفي العلم أنه يحلف على نفي العلم وهي واقعة
القن وفي الخاتمة ادعى على رجل أن عبده الصغير ألتف عليه شياً وأراد القاضي أن
يستخلف المولى كيف يستخلفه أي تخلفه بالله العظيم ما تعلم أن عبداً هذا استهلك كذا
أو بالله تعالى ليس له عليك شيء من هذا الوجه الذي يدعيه قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل مسائل أصحابنا في النوادر مضطربة في هذا الفصل في بعضها يخالف على
نفس الدعوى وفي بعضها يخالف بالله تعالى ماله عليك حق من الوجه الذي يدعي وقد
ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب

بعدمعتبرة قل ليس له الاخذ ما لم يحضر القن وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب القن
 اما لو علم انها كسبه او علم انها ماله افعى مال المولى فله اخذه كذا (شي) ويمكن التوفيق
 بينهما بان كلام (ذ) في حل الاخذ لا في البهر فلا يخالفه اذ يتصور به وازالوا اخذوا
 يحرم البهر على الدفع لو ابي ذواليد لا ترى ان القن يريم ان ياخذ من وديعة كانت لمديونه
 عند انسان ثم ليس للقاضي ان يحرم المودع على الدفع والمسئلة في الخصم (عده) امة
 اشترت سوا وابل مال اكتسبه من بيت المولى واودعته وحلا ضمن المودع لانه مال المولى
 (فقر) قن دفع مال مولا الى رجل واتر المولى يدفعه ليس له اخذه ولو دفع ذلك الرجل
 اليه لم يجوز ولو انكر المدي دفع القن اليه وادعى انه ماله كرهه من فله اخذه الا اذا برهن
 ذواليد ان قنك دفع الى فيندفع عنه الدعوى (شي) استفتي عن دفع هبة الى قنه
 تازديك فلان كس امانت تهادين يندبه بان كس دار وابق القن وطلب المولى هبته
 من المودع وتصادقا ان العين ملك المولى فعلى قياس ما في (ج) ينبغي ان لا يملك المطالبة
 لتصادقهما انه وصل اليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في (ذ) ينبغي ان يكون له
 المطالبة واجاب والدي ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن لا بداع فله المطالبة
 لا لو انكر كذا (شي) اقول لا يخالفه بين (ذج) بما مر من التوفيق (والله اعلم)
 (ذ) ادعى هبة في يد رجل وقال بعثتها اليك مع تلميذي لتصلها فانكر الرفاء كون
 الهبة له لا تصح هذه الدعوى اذا قران العمارة وصلت الى الرفاء من جهة الغير فالرفاء
 ليس بخصم دفع شيئا الى دلال لبيعه فبانه وغاب وادعاه الامر على المشتري واقرانه دفعه
 الى فلان ابيعه ولكنه انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدقته ان المأمور دفعه اليه
 لا يملك الدعوى لتصادقهما على وصوله اليه من جهة الغائب ولو برهن ذواليد انه شره
 من وكيله تندفع الدعوى الوكيل بالخلف من جهة الغائب واودع عند غيره ومات فذو
 اليد يكون خصما لكل من ادعاه الا ان يبرهن ان فلانا الغائب دفعه الى الميت الذي
 دفعه الى وغاب فيخرج من الخصومة والا لا اجعله وصيا الا في هذا وعلى قياس قول ح
 رحمه الله يصير وصيا في كل شيء كذا (ذ) اقول لو برهن انه وصل اليه من الغيب ينبغي
 ان يخرج من الخصومة وان لم يذ كر الدافع الى الميت على ما هو مقر في المسئلة الخمسة
 فلا وجه له للمصر بقوله الا ان يبرهن الخ (والله اعلم) (فقر) باع قنبا بقر فاراد رد القن
 بعيب لا يشترط حضرة القن الاخر وكذا لو اشترى قنين فاراد رد احدهما بعيب لا يشترط
 حضرة القن الاخر سوا رد بقضاء او برضا ويصح الرد وتو لم يكن المعيب حاضرا ايضا
 وهكذا لو استحق احدهما لا يشترط حضرة الاخر علق طلاق امرأته بتروجه عليها
 فبرهنت انه تزوج عليها فلا ية الغائبة عن المجلس هل سمع حال غيبة فلا ية فيه روايتان
 والا صح انما لا تقبل (ط) مات وترك اشياء يمكن نقلها او دينه محيط ولا وارث ولا
 وصي فالقاضي ينصب له وصيا لبيع له تركته ولا يشترط احضار التركة انصب الوصي
 وهل يشترط احضارها لا ثبات الدين قبل يشترط قبيل لا ادعى شيئا على صبي حجر عليه وله
 وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي كذا في كبريلا فصل (نط) لو وجب الدين بمباشرة هذا

النكاح بعهر المثل وفي متفرقات

نكاح المحيط للرجل ان تزوج
 أمنا بانه الصغير من صديقه
 الصغير وفي نوادر بشرع أبي
 يوسف رحمه الله الوصي زوج
 أمة الميتم من صديقه الميتم وكذا
 الأب وذ كرسد الاسلام أبو
 اليسر في باب نكاح العبد من
 الميسر الأب والوصي
 والقاضي يملكون تزويج أمة
 الصغير وكذلك المكاتب
 والشريك المفاوض يملكان
 تزويج الأمة لان تزويج الأمة
 تكسب وهو لا يملك كون
 التكسب ولا يملك كون تزويج
 العبد الا من يملك اعتاقه واما
 العبد الماذون له في التجارة
 والوصي الماذون والمضارب
 والشريك شركه كعتان
 لا يملكون تزويج الأمة من داني
 حنيفة ومحمد وجهما الله
 وعند أبي يوسف رحمه الله
 يملك كونه أبو يوسف يقيس
 النكاح على الاجازة وهما
 فرقا بين النكاح والاجازة
 والفرق يعرف في هذا الباب
 ايضا الأب والوصي هل يملك
 تزويج أمة الميتم من صديقه
 القياس نعم وفي الاستحسان
 لا في نكاح الفتاوى الصغيرى
 الصبي اذا تزوج أمته ثم بلغ
 فاجاز جاز لان هذا العقد مجبراً
 وقت وجوده وبمثله لوزوج
 عبده ثم بلغ فاجاز لا يجوز في
 باب الماذون في مجالس القاضي
 أبي جعفر الاستروشي القاضي لايملك تزويج العبد والأمة للغائب والمجنون والصبي وله ان

يكاتبه سداوان بيده سجاد كرم
لا رواية عن اصحابنا المتقدمين
فيه ولا عن اصحابنا المتأخرين
قال الفضلي رحمه الله على
قياس مسألة التصبر ينبغي ان
لا يجوز النكاح بلا خلاف وفي
فتاوى ابي الليث رحمه الله
غير الاب والجدا اذا زوج الصغيرة
من غير كف ثم ادركت
فجازت لا يجوز لان هذا
النكاح لم يكن موقفا لانه لم
يكن له عجز لان نكاح هؤلاء
من غيره كف لا يجوز ذكر
في الجامع الا صغيرا غير الاب
والجدا اذا زوج الصغيرة من غير
كف لا يقدر على مهرها ونفقتها
فاكثر مشايخنا قالوا ان النكاح
فاسد وقال بعضهم جائز
والصحيح الاول وقال الفقيه
ابو جعفر المندجاني رحمه الله
اذا كانت الصغيرة فقيرة
والزوج قادر على نفقتها جاز
النكاح وان كان لا يملك مقدار
مهر مثلها لان الصغيرة
مضطرة الى النكاح وان كانت
غنية لم يجز النكاح اذا كان
لا يملك مهر مثلها الا ان يكون
له شرف من وجه آخر يقابل
شرف المال ويزيد عليه نحو
العلم وشرف بيت النبوة فيجوز
النكاح وعلى هذا القول قالوا
بان الكبيرة اذا زوجت نفسها
من رجل لا يملك مقدار مهر
مثلها الا ان له شرفا من هذه

الوصي لا يشترط اصدار المصبي ولو وجب لا يباشرة كالاتى ونحوه يشترط احضاره
(بق) ادعى على مصبي محذور ما لا يهلكه أو نصب الوصي للمدعى الى بيعة حاضرة يشترط
حضرته المصبي لانه وثاقت بافعاله ويحتاج الشهود الى الاشارة ولو لم يكن يحضره معه ابوه
او وصيه لا يثبتهما يثبت وان لم يكن له اب او وصي وطلب المدعى ان ينصب له وصي
ينصب له القاضي وصيا له لكن يشترط حضرة المصبي لنصب الوصي وقال بعض المتأخرين
حضرة المصبي عند الدعاوى شرط سواء كان المصبي مدعى او مدعى عليه والصحيح انه
لا يشترط حضرة الاطفال الرضع كذا (ط) وفي (فش) لا يشترط حضرة المصبي
لنصب الوصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجوب المصبي وان يكون المصبي في
ولايته قال وهذا دليل على انه لا يشترط حضرة المصبي عند الدعاوى والقضاء ولو لم يكن
الاعتبار به يشترط حضرته عند الدعوى اقول دل على ان حضرته ليست بشرط لنصب
الوصي وهذا لا يدل على انه لا يشترط حضرته عند الدعوى اذ لا ملازمة بينهما لا مكان
نصب الوصي لمحافظة التركة وضبطها بالاشياء من الدعوى والله اعلم (ط ذ) ادعى ديننا
على الميت وله ورثة تصاريفه كفي حضرة الواحد برهن على افلاس المبرور لا يشترط
لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي
بحضرته ولا يطلقه بكفيل لو طلب الغرماء من القاضي بيع قن ماذون لديهم لا يبيعه
الا بحضرة مولاه فرق بين رقبته وكسبه فان كسبه يباع بغية المولى ولو شهدا على قن
ما ذون بغيره او با تلاف ودية او باقراره او شهدا ببيع او اجارة او شراء ومولاه غائب
تقبل ولو كان مكان الماذون محبورا والباقي بحاله تقبل عليه لا على المولى فيؤاخذ به بعد
عتقه ولو كان المولى حاضرا مع القن في الغصب والاتلاف يقضى على المولى وكذا في
اتلاف امانة وبضاعة يقضى على المولى عند من رحمه الله وندمهما يقضى على القن
لا على مولاه فيؤاخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولاه حضرا او غاب ادعى على
آخرانه قنهم قن له قنهم كذا برهن عليه مع غيبة القن تقبل لو كان القن ميتا او
صغيرا لا يعبر عن نفسه والا فلا الا بحضرة القن ادعى انه فقاعين برذونه وقبضه محسنا
وبرهن تقبل ولو كان برذونه غائبا والوصي الماذون كقن ماذون تقبل الشهادة عليه
بما هو من ضمان التجارة ولو كان من اذن له غائبا جله (ذ) وفي (فش) المصبي الماذون
لو ادعى على آخره ما لا يشترط حضرة وصيه وكذا قن ادعى على آخره ما لا يشترط
حضرة مولاه اذ يد القن معتبرة (ذ) ادعى برحا في دابة او خرقة في ثوب لا يشترط احضار
الدابة والثوب لسماع البيعة اذ المدعى في الحقيقة الجزاء الفاسد منها للمضارب يبيع
قن المضاربة اذا ركب دين سواء حضر رب المال او غاب اذله التصرف ولو استحق مال
المضاربة فلو فيه ربح فالمضارب خصم بقدر حصته ولا يشترط حضرة رب المال في هذا
القدر ولو لا ربح فالمضارب رب المال لا المضارب شري الدار وكالة وقبضه الشفيع أخذه
مع غيبة الموكل او وكيله ولو لم يقبضه لا يأخذه الا بحضرة الموكل او وكيله وبحضرة البائع او
وكيله قال تعالى هذا الواستحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للحكم

الجماع الأصغر وذ كرى في الذخيرة أن القدرة على التفتة من شرائط الكفاءة ٥٥ إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح

للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على التفتة لانه لا تفتة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر والله أعلم ذ كرى في الهداية ومن زوج ابنته وهي صغيرة هذا الزوج ابنه وهو صغير أمه فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الأعراس من الكفاءة لمصلحة تفوقها ومنه ما هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين صغير الأب والمجد اذا زوج صغيرة من رجل كان جده معتق قوم أو لم يكن مسلماني الأصل وإنما صار مسلما وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة وأجارت النكاح لم يجز لأن هذا نكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف ولا تفتة الاجازة وكذا لو تعددت الكفاءة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الأب والمجد وذ كرى في الذخيرة وأما له إلى فتاوى أهل مصر فقد رجل زوج أخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاعة للمهر وقبل أن يولد النكاح وهو في جازلان الصغير بعد غنيافي المهر بغناه الأب ولا يعد غنيافي التفتة بغناه الأب لأن العادة أن لا يامتنحون المهر من الأبناء ولا يمتثلون التفتة وفي فتاوى الفضلى مثل عن العم اذا زوج الصغيرة من صبي صغير لا مال له ولا يه مال كبير ولا صغيرة مال كبير هل يكون هذا كفتوالها

به للسحق لقيام الوكيل مقامه كما بينا شهدا على فائب انه طلق امرأته هذه ثلاثا لا تقبل ولو كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل وكذا الشهادة انه اعتق أمته وهي غائبة تقبل إذا المرأة والأمة لو حضرا وكذا الشهادة لم ياتفت الى تكذيبها وكل من لا ياتفت الى تكذيبه النسوة ولا يسأل به حضر أو لا ادعى من مبيع لم يقبض بشرط حضرة المبيع عند الدعوى ليثبت البيع عند القاضي إذا لم يبيع لم يتم بعد عدم قبضه وفي من المقبوض لم يلزم احضار المبيع لانه في الحقيقة دعوى الدين كذا (فئ) وفيها المشتري لو ادعى تسليم المبيع لا تسمع ما لم يحضر الثمن لو لم يؤجل فإذا حضر يجبر البائع على احضار المبيع وكذا لو ادعى تسليم الثمن المستاجر محتجا باننا فسخنا الاجارة لا تسمع حتى يحضر مال الاجارة يعني لو مقبوضا وكذا لو ادعى رد الرهن من الرهن لا يجبر على احضار الرهن ما لم يحضر الراهن قدر الدين وفيها احضار التركة قيس بشرط لا ثبات الدين لكن اذا ثبت ليس له هذا البتة الا با ثبات التركة ولا تثبت الا بالاحضار لانه شرط في اثبات النقل ويكتفى احضار قدر الدين لمحصل الغرض دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبتة عليه تقبل بغية العاقلة كذا من (شيخ) دعوى الدية على العاقلة بغية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه من محاضر (بغ) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم ينظر ثمة وذ كرى في المحاضر والجلالات ما هو رواية للمعنى عن (شيخ) وحاصل صورة المحضر ادعى هذا على هذا انه قتل أباه هذا خطأ ووجب دية القتل على هذا وعلى عاقلة وهي عشرة آلاف درهم فضا وألف دينار أحر جيدا ومائة من الأبل ووجب على هذا وعلى عاقلة اداء هذه الدية الى هذا هكذا ذكر المتقدمون قال حماد الدين في فصوله وزاد آئة زمانا في صورة كتابة هذا المحضر مد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة (فئ) فصب قنابره من عليه آخر انه قنه فقصي له ثم المنصوب منه برهن على فاصبه ان القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبته متى يسمع في حق الضمان الا يرى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المنصوب منه على المقضى له ان هذا القن ملكي تقبل وكذا لو برهن عليه ان القن ملكي غصبه مني فلان تقبل (صل) دعوى الغصب على غير ذي اليد تقبل لا دعوى الملك (ج) فصب شاهة قد بها حتى لم يقطع حتى الملك فاستعقت يرا الغاصب اذا استحق من الغصب وتسامه باقى مسائل الاستحقاق وهذا يخالف ما مر في (فئصل) كذا ذكره حماد الدين في فصوله اقول نعم يمكن الموافقة بان كلام (ج) فيما اذا

(قوله فعلى قياس ما كتبناه من محاضر (بغ) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع) اقول وهي في آخر الفصل الرابع من هذه ايضا (قوله دعوى الغصب على غير ذي اليد تقبل الخ) اقول وفي البرازية ذكر السرخسي رحمه الله تعالى ان دعوى الغصب على غير ذي اليد مقبولة ودعوى الملك لا

الصغيرة من صبي صغير لا مال له ولا يه مال كبير ولا صغيرة مال كبير هل يكون هذا كفتوالها

كفوا لانه بعد قنينا بغناه
 آية ولم يفصل بين المهر والنقعة
 قال صاحب الذخيرة رحمه الله
 وقول من قال انه كف لها أعجب
 الي نادى رجل زوج ابنته الصغيرة
 من رجل على غن انه مصلح
 لا يشرب الخمر فوجده الاب
 شريها مدمنا وكبرت الابنة
 وقالت لا أرضى بالنكاح ان
 لم يغير أبوها بشرب الخمر
 وكان غالب أهل بيته صالحين
 فالتكاح باطل اي يطل وهذه
 المسألة بالاتفاق والمسألة
 المختلفة بين أي حنفية وصاحبيه
 رحمهم الله تعالى فيما اذا علم
 الاب ان الزوج ليس بكف
 لها ومع هذا زوجها منه على علمه
 انه ليس بكف علم انه تامل قايمة
 التامل وعرف هذا العقد
 مصلحة في حقها اما هنا ظنه
 كفوا فالظاهر انه لا يتامل نظيره
 السكران اذا قصر في مهر ابنته
 لا يجوز والمصاحي لو فعل ذلك
 يجوز لان الظاهر من حال
 السكران انه لا يتامل ومن حال
 الصاحي انه يتامل وفي فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين السكران
 اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر
 في مهر مثلها قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لا يجوز اما الصاحي لو فعل ذلك
 يجوز عند أي حنفية رحمه الله
 تعالى خلافا لهما والسكران
 ليس من اهل الرأي والمشورة
 فلا ينفذ مقدمه على الصغيرة باقل من مهر مثاها وان زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبيه

لم يثبت انه ملك المصوب منه فلا يخافه والله أعلم (فيما يحدث بعد الدعوى) ادعى دارا
 فبرهن المدعي عليه انه كان ملكا لي بعتهم من فلان منذ شهر وسلمته ثم اودعنيه وضاب فلو
 صدقه المدعي او علم به القاضي تندفع الخصومة والا فلا وعلم القاضي فوق نه سديني
 المدعي فلو لم يتعرض للبيع من فلان وقال اودعنيه فلان تندفع الخصومة اقول ينبغي ان
 يستوى التعرض للبيع وعدمه في ان لا تقبل البينة اذ بينة البيع لم تقبل لما فيه من الحكم
 على الغائب وفي بيعة الايداع حكم للغائب وهو لا يجوز ايضا فان قيل بيعة الايداع تعتبر
 في دفع الخصومة وقصر اليد لا في اثبات الملك للغائب يقال فلتكن بيعة البيع كذلك
 فتعتبر في دفع الخصومة وقصر اليد لا في اثبات البيع واذا لم تقبل بيعة على البيع
 والايداع من فلان يحكم عليه فلو حضر الغائب بعد ما حكم للمدعي فبرهن ان الدار
 ملكه مساله القاضي من أي وجه يحكمه فلو لم يبين شيئا قبل بيعة هو لو قال ملكه بشرا من
 ذي اليد لا تقبل بيعة على ذلك اذا حكمكم بالملك المطلق على ذي اليد حكمكم على من تلقى
 الملك من جهته هذا لو حضر بعد الحكم اما لو حضر قبله فلو برهن على الملك المطلق صار
 الغائب مع المدعي كخارجين ادعى ما ملكه كما مطلقا ولو ادعى الشراء من ذي اليد منذ شهر
 وبرهن عليه تقبل بيعة في دفع بيعة المدعي على المدعي عليه لما بين انها قامت على غير
 خصم ويقال للمدعي اعد بيعة على الحاضر اذ بطلت بيعة الاولي هذا اذا ادعى المدعي
 ما كان مطلقا اما لو ادعى انه شراء من ذي اليد منذ سنة ولم يقبضه وقال ذواليد بعتهم من فلان
 منذ شهر وسلمته ثم اودعنيه وضاب فلو صدقه المدعي او علم به القاضي فلا خصومة بينهما
 والا يقضى ببيعة المدعي ثم لو حضر الغائب لاسمع دعواه لو ادعى كازعم ذواليد اما لو
 ادعى ملكه مطلقا او الشراء من ذي اليد قبل شراء المدعي سمع فلو حضر قبل الحكم
 فبرهن على ما قال ذواليد سمع في حق دفع بيعة المدعي على ذي اليد اقيامها على غير
 الخصم فالمدعي يعيد بيعة على الحاضر فلو اعاد كان هو اولى والا فلا يقضى له بشي ولو
 حضر قبل الحكم ولم يعد البيعة على ما قال ذواليد الا انه صدق ذواليد فيما قال لا تندفع
 خصومة المدعي عن ذي اليد على ما ادعى هذا كله لو باع قبل الدعوى اما لو باع بعد
 الدعوى بان ادعى ثم قاما من عند القاضي ومكانا ما تم تقدما الى القاضي فبرهن المدعي
 انه له فقال ذواليد انه كان لي بعتهم من فلان بعد ما قننا من عند القاضي او وبتته منه وسلمته
 ثم اودعنيه وضاب فلو صدقه المدعي او علم به القاضي او برهن ذواليد على اقرار المدعي
 بذلك تندفع الخصومة والا فلا وكذا الرافق المدعي شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي
 فباعه فهو على هذه الوجوه وهذا بخلاف ما لو اقام المدعي شاهدين قبل ان يحكم قاما من
 عند القاضي وباعه الى آخر فان الخصومة لا تندفع ولو صدقه المدعي او علم به القاضي
 ولو اقر بالدار لغيره بعد ما اقام شاهدا واحدا او شاهدين قبل الحكم بطل اقراره ولا تندفع
 به الدعوى فلو جاء المدعي بالشاهد الاخر او ظهرت عدالة الشاهدين والدار في يد المقر
 بعد القاضي يحكم على اقراره في حق الدعوى واقامة البينة اما هل يجوز بيع المدعي
 عليه بعد الدعوى قبل اقامة البينة او بعد اقامتها قبل الحكم ذكر (في ط) ايضا ادعى

دارا يريد آخر فطوبى بالبينة فقاما من عند القاضي قبل إقامة البينة أو بعد إقامة شاهد واحد فباع ذواليد الدار من رجل قبيلة شيخ حتى لو برهن المدعي على المدعي عليه بعده وقد علم القاضي بالبيع أو أقربه المدعي فلا خصومة بينهما ولو كان الدار يبيع المدعي عليه ولو أقام المدعي شاهدين فعلا ولم يقض القاضي بينهما بشهادتهما فقاما من عنده فباعه لا يصح بيعه حتى لو تقدم إلى القاضي بعده فله أن يحكم بتلك البينة على المدعي عليه وإن أقربه المدعي أو علم به القاضي فارق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين في ظاهر الرواية ومن س رحمه الله أنه سوى بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وأبطل بيع المدعي عليه وهيته في القصاين (كهم) تحاصم رجلان في سلعة ولم يقدمه إلى القاضي حتى باعها المدعي عليه جاز وبعد التقديم إلى القاضي لا يجوز إلا إذا علم أنه ترك الخصومة قبل بيعها بعد التقديم إلى القاضي قبل إقامة البينة فأردعها المشتري أيا هو برهن عليه لا تقبل ولو باعها بمحض من القاضي أو أقر المدعي بالبيع فلا خصومة بينهما ولو باع بعد إقامة البينة بمحض من القاضي لم يجز بيعه وهو خصم أقول بعد التقديم قبل إقامة البينة لو باع بمحض من القاضي ينبغي أن لا يجوز فيكون خصما على ما قال من أن يبيعه بعد التقديم لا يجوز (م) برهن عليه المدعي فباعه المدعي عليه أو وهبه قبل الحكم قال لا أجر بيعة ولا هبة قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل وفيه بيعه قبل البينة يجوز ولو برهن ثم باع فلو قدرت على المشتري إبطال البيع ولو لم أقدر عليه وهذلت البينة خبرت المدعي لو شاء لخدم البائع قيمته ولو شاء وقف الأمر حتى يقدم المشتري (فش) ثم أضافت حكمته رجل وبرهن فقبل الحكم المستحق رد المشتري القن على بائعه بعيب بقضاء شرائطه لا يندفع عنه دعوى المدعي لأنه لما برهن عليه صار خصما فلم يجز له إخراج القن من ملكه ولو أن المستحق لم يبرهن والباقي بحاله تندفع الخصومة عن المشتري فلم يصح خصما بعد لان أكثر ما في الباب أن البائع غاصب والمشتري غاصب الغاصب وغاصب الغاصب يبرأ بالرد على الغاصب الأول لو ثبت رده ببيته كذا هنا وفيه ادعى فقبل البينة دفعه ذواليد إلى آخر فقال للمدعي هو ملك فلان ودفعته إليه فادع عليه لا يجبر المدعي عليه على احضاره إذ يجرد الدعوى بدون إقامة البينة لم يصح خصما فلم يتعلق به حق المدعي ولو أقام شاهدا واحدا لا يملك الدفع إلى غيره إذ صار خصما وفيه لو ادعى وقال ذواليد بيمينه من فلان وكان ملكي وهو محبوس في يدي بيمينه وبرهن لا يسمع لأنه لما أقربانه كان ملكي فظهر أنه خصم فلا يمكنه إخراج نفسه من أن يكون خصما

(الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق من البعض في الدعوى والخصومات)

(ذج) باعه نصف الفن وأودعه نصفه فاستحق نصفه فالمشتري ليس بخصم لو برهن على ما كان من البائع إذ يبيع كل بائع بالغ ينصرف إلى ملك نفسه فظهر أن المستحق هو

(الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق من البعض في الدعوى والخصومات)

لا يجوز عند الكل ورأيت في فوائد صاحب المحيط الأب إذا وكل رجلا بزواج ابنته الصغيرة فزوجه الوكيل من غير كفه هل يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز لزواج الأب لا رواية لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز ذكر في نكاح الفتاوى الصغيرة القاضي إذا زوج الصغيرة من ابنه كان باطلا ورأيت في فتاوى الفضلي القاضي إذا زوج بنته صغيرة من ابنه أن جعل إلى القاضي تزويج الصغير ينظر إن كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلاف بين علمائنا وإن كان الابن كبيرا جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز عندهما وفي واقعات الناطق القاضي إذا زوج البنت من نفسه لا يجوز نكاحه القاضي إذا زوج الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحا غير ولي لأن القاضي رعية في حقها وإنما الحق للذي فوقه وهو الوالي والوالي في حق نفسه رعية أيضا وكذلك الخليفة في حق نفسه رعية أيضا وفي بعض الفتاوى وفي فتاوى القاضي الامام طاهر الدين إذا زوج غير الأب والمجد الصغير أو الصغيرة فلا احتياط إن يقدرون من مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لجواز أن يكون في التسمية نقصان لا يصح الأول

و بهما الثاني هو المثل وهكذا ذكر المثل في التفسير وزاد معنى آخر وقال ولا نكاح الزوج لو كان حافيا بطلاق امرأة تزوجها

تلقظان تزوج امرأة أو تلقظ كل امرأة تزوجها ينفق ٤٨ النكاح مهر المثل وإن كان المزوج أباً أو جداً كذلك عند أبي يوسف

الوديعة والمودع ليس بخصم ولو شري نصفه من رجل ثم أودعه نصفه آخر كان خصماً
للدي لشيوخ المستحق إذا كل من البائع والمودع تصرف في نصفه الشائع الذي في يده
ولا سبيل إلى ترجيح أحدهما بالاستحقاق فشاخ إلا أنه لا يقضي بنصف الوديعة إذا
لا خصم فيه ويقضى عليه بنصف ما شراه وهو الربع ويرجع المشتري على بائعه بنصف
الثلث إذا استحق نصف المبيع وهو ربع الثمن ويوفى الربع الآخر إلى أن يحضر
الغائب (في) من س رجه الله ادعى بينهما فقال نصفه لي ونصفه لفلان وقال ذو اليد
نصفه لي ونصفه لفلان فبرهن المدعي أن له نصفه يقضى له بالنصف ويكون النصف
الباقى بين ذي اليد وبين من أخوله بالتصف نصفين ادعى صدقة أو هبة أو رهناً من
رجل إلى أحدهما فغائب والدار بيد الحاضر وأهل الغائب وهم مقرون بتصيب الغائب
فبرهن على ذلك رعي أو قبض لم يجز في قياس قول ح رجه الله وقال س رجه الله
أقضى بنصفه فبرهنه قوم في الصدقة والهبة فإذا قدم الغائب قضيت عليه وأما الرهن
فلا يقضى على الحاضر بشئ حتى يقدم الغائب فإذا قدم كلف أن يبرهن بحضورهما
(ط) برهن أنه شري بينهما نفراً أو يدهم وبهضهم غائب والحاضر مقر للغائب بنصيبه
جأحد للمبيع لا يحكم إلا على الحاضر في حصته عند ح وس رجهما الله ويرعى أصله أن
الحاضر لا ينتصب خصماً عن الغائب في مثله فلا يكون الحكم على الحاضر حكماً على
الغائب إلا ترى أن البائع لو واحد أو المشتري حاضر وغائب فالحاضر لا ينتصب خصماً
عن الغائب وس رجه الله ففرق بينهما بأن المشتري لو توحيد وتثنى البائع لا يتهدى
الحكم على الغائب بخلاف مكسه والفرق أن البائع لو تثنى فحق البائع غير متصل بحق
الآخر إذا الصفة متميزة لا يرى أنهما لو طالما رجا لا يبيع فقبل نصيب أحدهما
فله ذلك فلا ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب وأما لو تثنى المشتري فحق الحاضر
متصل بحق الغائب إلا ترى أنه لو باع من اثنين فقبل أحدهما لم يصح فإذن ينتصب
الحاضر خصماً عن الغائب هذا إذا أقر الحاضر بنصيب الغائب أما لو جحد فيقض
بالبيت كله للمدعي أما نصيب الحاضر فظاهر وأما نصيب الغائب فلا لأن ذا اليد ينتصب
خصماً في نصيب الغائب حيث جعل ملكه فيه والمدعي ينتصب خصماً عن الغائب
في إثبات الملك له في نصيبه إذا لا يتوصل إلى إثبات ملكه على الحاضر في نصيب
الغائب إلا بإثبات الملك للغائب ثم بإثبات الشراء عليه (ن) عن م ر ح فبرهن
برهن على رجل أنه باعه هو وفلان الغائب فتابكذاً يقضى على الحاضر بنصف غنه لا على
الغائب إلا أن يحضر ويعيدها إلى يده فبرهنه ولو كان قد ضمن كل منهما ما على الآخر من
الثلث جازية قضى عليهما ولا حاجة إلى إعادة البيعة على الغائب أقول على قياس قول
ح ر ح ينبغي أن يكون كذلك وأما على قياس س ر ح فينبغي أن يقضى عليهما
في الأول أيضاً ما برهن أنه لا فرق له في تعدد الشاري ولما يلو (ط) برهن عليه أني وفلان

(قوله نصفه آخر) أقول بالرفع فاعل أودعه

وتحدد وجهه ما الله تعالى للوجه
الأول وعند أبي حنيفة رجه
الله تعالى للوجه الثاني رجل
زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير
لرجل صغيراً أمه وقيل أبو الابن
يغير أم الابن ثم مات أبو الصغيرة
قبل إجازة الزوج بطل النكاح
لأن أبا الصغيرة كان يملك فسخ
هذا النكاح الموقوف فكان
موته قبل الفسخ بمنزلة الفسخ
كالمرأة إذا زوجت نفسها من
رجل غائب وقبل عن الغائب
فصلو لي كان للمرأة أن تفسخ
النكاح وموتها قبل قبول النكاح
يكون فسخاً كذا هنا كذا ذكر
في فتاوى القاضي الإمام شرف
الدين وهكذا ذكر القاضي
الإمام ظاهر الدين هذه المسألة
في فتاواه ثم قال وكان ظاهر الدين
المرخيناني رحمه الله يقول
لا يبطل النكاح بموت الأب
لأن موته يقرر النكاح كالمشترى
بالحيار إذا مات في مدة الخيار يقرر
أبى ح لأنه يبطل وكذلك إذا
مات أحد الزوجين قبل الدخول
والخلاوة يقرر النكاح ولا يبطل
والمسئلة منصوص عليها في
المنتقى أنه لا يبطل النكاح ذكر
في فتاوى أبي الليث رحمه الله
إذا زوج ابنته الصغيرة من رجل
غائب وقبل عن الغائب أبوه
فمات أبو الصغيرة قبل أن
يجوز لابن النكاح بطل النكاح
وفي نوادر ابن سماعة عن أبي

يوسف رجه الله إذا تزوج ابنته الصغيرة من غائب ثم مات الأب ثم إجازة الزوج النكاح جائز فهذا الغائب

وينظر في متفرقات نكاح المييط -
رجل زوج وليته فردت النكاح
فادعى الزوج انها صغيرة وادعت
هي انها بالغة فالتقوا قولها
ان مكانت مراقة والبينة
بينهما ايضا كذا ذكره في
فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله وذكروا فيها ايضا سئل
شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء
ابن حزة السعدي رحمه الله عن
ابى الصغيرة اذا تزوجها من صغيرة
وقبل ابوه له وكبر الصغير
و بينهما قضية منقطة فوذكران
التزويج بشهادة الغيبة هل
يجوز للقاضى ان يبعث الى
شافى المذهب ليطلب هذا
النكاح بهذا السبب قال نعم
والقاضى الحق ان يفعل ذلك
بتفقه اخذ بهذا المذهب
وان لم يكن مذهبه قال القاضى
الامام بديع الدين رحمه الله
وعندى ان هذا قول ابى حنيفة
رحمه الله بناء على ان القاضى
اذا قضى بخلاف مذهبه نفذ
عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا
لهمما وفي فتاوى القاضى الامام
نفر الدين صبي تزوج بالغة
وغاب فلما حضر تزوجت المرأة
بزوج آخر وقد كان الصبي اجاز
ذلك النكاح بعد بلوغه فان
كانت المرأة تزوجت بزوج آخر
قبل اجازة الصبي جاز النكاح
الناسى لانها تملك الفسخ قبل
اجازة الصغير وان كان النكاح
مهر المثل او بما يتعاقبان الناس

الغائب اشترى بانهذا منه بكذا او نقدنا منه فعلى قياس قول ح وح يحكم للحاضر بنصفه
فاذا قدم الغائب كلف اعادة البيعة على قياس قول س وح يحكم بكاه الحاضر والغائب
ويُدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي عند ثقة ولا يقسم حتى يحضر الغائب فلو جحد
الغائب الشرا بطل نصيبه فيه وجاز نصيب الحاضر وهذا بخلاف وذكروا المسئلة في
(س) وقال تقبل في حق الحاضر لا في حق الغائب ولم يذكر خلاف (س) عن س وح
قال فواليد هو لى ولفلان بنير او شوقال المدعى هو لى والغائب غيره من سميت به غير ارث
غير من المدعى ان نصفه له يقضى له بر بعه اذا انصف الذى هو فى يد الحاضر هو بين
المدعى وبين من زعم انه شريكه نصفان ولو قال المدعى نصفه لمن سميت به ونصفه لى غير من
يقضى له بالنصف ولو قال فواليد نصفه لفلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا أدري لمن
هو فقال المدعى نصفه لمن ذكره كما قلت والنصف الاخر لى وبرهن لا تقبل حتى يحضر
فلان الغائب الدافع وفيه عن س وح يسده دار باع نصفه من رجل غير مقسوم
واشده له بالقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استحق رجل نصف الدار فهو خصم
للمشتريين جميعا ياخذ من كل واحد نصف ما يسده و بايها تفر فهو خصم ياخذ منه
نصف ما يسده ولو اجاز بيع الاول لم اجعل بينه وبين المستحق خصومة ولو باع نصفه من
رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والبايع ياخذ من كل واحد
منهما نصف ما يسده ولو قال البائع انا سلم اليك ما يسدى من الدار وهو النصف غير
مقسوم جاز ذلك ولا خصومة بينهم وبين المشتري وكذا لو كان هذا فى كرى من طعام
فى يد رجل فباع منهما كرا او دفعه فاستحق رجل نصفه فانه خصم للبائع والمشتري
وعن س وح لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف
فان خصم فيه البائع لا المشتري ويقضى للمدعى على البائع بنصف الدار وقال للبائع سلم
المشتري نصف الدار كذا فى (فس) دارهما ادعى رجل نصفه على أحدهما يكون مدعىا
ربعه وهو نصف ما يسده اذ فى يده النصف فلو كان مدعىا بالنصف الذى يسده يكون مدعىا
لنصف المعين وهو لم يدع النصف المعين أقول على هذا فيصار فى الفرع الثاني من
مسائل (س) وهو ان يقول المدعى نصفه لمن سميت به ونصفه لى الخ ينبغي ان يكون مدعىا
ربعه فينبغى ان يقضى له بر بعه لا بنصفه بعين هذا التعايل مع انه قال يقضى بنصفه
(فس) ادعى ما بينهما ان الدار التى بيدكم ملكي فبرهن على أحدهما فلو كان الدار بيد
أحدهما بارث يكون المحكم عليه حكمه الى الغائب اذا كان ورثة ينتصب خصما عن
البيعة ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون قضا بما فى
يد الحاضر على أحدهما الحاضر ولو بيدهما او بيد أحدهما بشرا لا يكون المحكم على
أحدهما حكما على الآخر (س) دار بيدهما ادعى رجل نصفه مشاعا واقتسماه بهد
الدهوى أو قبله وفاب أحدهما فخصم المدعى الحاضر ويده نصف مقسوم فشهدوا ان
هذا النصف الذى بيد الحاضر للمدعى وقد ادعى نصفه مشاعا فشهدا بطلان ان شهدوا
باكثر مما ادعاه (قسط) شرب لتفر فتصب السلطان نصيب أحدهم وأخرجه من الشرب

فيه لا يجوز النكاح الثاني

لا يتعابن الناس فيه والصبي
ابا وجد فكذلك لانهما
على كل النكاح عليه مهر
كثير فتوقف عقد الصغير على
اجازتهما فيه فكذا الاجازة بعد
البلوغ فان لم يكن للصغير اب
او جد جاز النكاح الثاني من
لارأه لان عقد الصغير على هذا
الوجه لم يتوقف فلا تلحقه
الاجازة وفي فتاوى القاضى
ظاهر الدين صغيرة زوجها
وايها من كف ثم قال است
انا بولى لا يصدق لكن ينظر
ان كانت ولايته ظاهرة جاز
النكاح والا فلا والولى اذا اقر
على وليته بالنكاح لا يجوز
هناكى حنيقة رجه الله تعالى
وكذا المولى اذا اقر على عبده
بالنكاح لا يجوز عنده خلافا
لهم ولو اقر على امته بالنكاح
جازا جساما ثم اذ لم يجز عنده
ينصب القاضى خصما عن
الصغير حتى يذكر قيم الزوج
البينة على المنكر كذا ذكرى
فتاوى القاضى الامام ظهير
الدين وذكرا القاضى الامام
نجر الدين في فتاويه ولى الصغير
والصغيرة اذا قال زوجت
الصغير لم يصدق الا
بينة او بتصديق الصغير بعد
البلوغ عنداى حنيقة رجه الله
وكذلك مولى العبد اذا اقر
بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل
الرجل وقال صاحبها يصدقني
ومولى الامة يصدق بالاجماع

لانه كان موثوقا فنفذ باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير

قال هو من الوسط فيكون الشر ببينهم على قدر انصباهم كما كان وكذا دار لغر غير
مقبوم فنصب السلطان نصيب أحدهم وقال لا تعصب الا نصيبه قال هو بينهم جميعا
كما في الشر ب (دعوى الدين) (ح) برهن ان له ولقلا ان الغائب على هذا الفاعل كماله
بنصفه فقدم الغائب فلا ياخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وله ان ياخذ من شريكه
نصف ما اخذ باقراره بشركة (ذ) عليه دين لم يطلب أحدهم حقه بغية البقية يجبر
المديون على الدفع (ح) له دين عايم ما يبرهن على أحدهما والا فخر ثابت قال ح ر ح
اقضى بالمال على الحاضر وقال من ر ح اقضى به عليهما لو كانا شريكين فيما عليهما
وذكر هذه المسئلة في (ط) قال وقال ح ر ح اقضى بالمال عليهما كذا (قصة) قال (ز)
هذا الجواب لا يستقيم على أصل ح ر ح اذا الحاضر لا يتصب خصما عن الغائب عنده في
جنس هذه المسائل قال وفي (ح) قال ح ر ح اقضى على الحاضر بنصف المال وقال
من اقضى عايمهما بجميع المال قال رجه الله أعلم ان عهدا ذكر هذه المسائل في (دس)
على غلط واحد ان عند ح الحكم للحاضر وعلى الحاضر يقتصر عليه وذكرا (قصة)
في بعض هذه المسائل ان الحكم على قول أى حنيقة يقتصر على الحاضر وذكرا في بعضها
انه يتعدى الى الغائب وتارة ذكر قول أى يوسف مع أى حنيقة رجه الله تعالى وتارة
ذكر قوله بخلاف قوله وكان من أى ح روايتان في النصول كلها سواء كان أحد
الشر كاهمدها أو مدعى عليه وكذا من م ر و روايتان وأما الفرق فلا وجه له أقول
يحق أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على
الغائب والله أعلم (قصة) وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه أو الحاضر كفيلا عن
الغائب أو كان الأصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فهذا حكمه كله سواء ويتصب
الحاضر خصما عن الغائب كذا (قصة) قال (ز) لو كفل كل منهما عن الآخر يتصب
الحاضر خصما عن الغائب اذا ما يدعيه على الكفيل من ما ثبت على المكفول عنه
اذ ثبت له حتى الرجوع به فيه فتكون خصما عن الغائب لا لولا امره اذا ما يدعيه على
الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب الا ترى انه لا يرجع به على الغائب فلا
يتصب خصما عنه وقوله أو كان الأصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فيه نظر لانه
يجوز ان يكون المال على الأصل دون الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف ما لو
كان الأصل على الغائب والحاضر كفيلا عنه اذ لم يجوز ان يكون المال على
الكفيل لا على الأصل فكان من ضرورة ويوجب المال على الكفيل وجوبه على

(قوله في جنس هذه المسائل الخ) أقول ادعى عليه مالا مقدرا بسبب حساب جرى
بينهما لا يصح لان الحساب لا يصلح به الوجود المال كذا في الخلاصة والبراز يقول كثير
من الكتب أقول ولو كان بدل الدعوى اقرارا بان قال له على الف بسبب حساب جرى
بينى وبينه على قول أى حنيقة يلزمه وصل أم فصل وعلى قولهما يصدق ان وصل كسالة
على الف من ثمن هب لم أقبضه او من ثمن خرا وخنز بر تأمل والله تعالى اعلم

الاصيل فينصب المحاضر خصما عن الغائب ومن جنته عن محمد وجه الله فمن باع
منهما بالف على ان كل واحد منهما كفيلا عن الاخر فبرهن على أحدهما ان له عليه
وهي فلان الغائب ائقوا كل منهما كفيلا من الاخر بامر فانه يحكم على المحاضر بالف
نصفه اصاله ونصفه كفاية فلو حضر الغائب قبل اخذ الالف لم يكن للمبايع ان يأخذ من
حضر الا خمسة اثة الاصلية اذا الحكم على كفيله حكم عليه وان حكم على المكفول عنه
ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه ألف فكيف بامر فبرهن على الاصيل ان لي عليك
كذا وفلان كفله بامر كى يعرض على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو تقي
الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعيد البيعة ولو برهن على الكفيل أولا
بقية الاصيل وأثبت كفايته بامر ثبت المال عليه وعلى الغائب وينصب الكفيل
خصما عن الاصيل اما الاصيل فلا ينصب خصما عن الكفيل (ط) برهن ان له وفلان
الغائب عليه الا ان من ثمن قن باطه قال ح يقضي بنصيب المحاضر لا الغائب حتى لو
حضر كاف إعادة البيعة وقال من يقضي بنصيبهما فلا حاجة الى إعادة البيعة لو حضر قال
وذ كر (مقتضاه) بعده ما يدل على رجوع من الى قول ابي حنيفة وذكر ان محمد
وجه الله مع ح في ظاهر الرواية والاصل ان أحد من يتي الدين خصم من الاخر في
الارث وفي باقي غيره عند من لا عند ح وقال م قول ح قياس وقول من استحسن
وم مع ح كذا (ح) ثم على قول من وم الغائب لو صدق المحاضر بخير شاركة في قبض
أو تابع المطلوب بنصيبه والله أعلم وباتي بعض مسائل دعوى الدين في آخر أنواع الدعاوى
وبعضها في آخر ما سمع فيه الشهادة بدون الدعوى (دعوى الارث) (ط) ادعى يتادنا
لنفسه ولا خيرة الغيب وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البيعة في ثبوت
البيت للميت اذا ادعى الورثة خصم من الميت فيما استحق له وعليه الأبرى انه لو ادعى على
الميت دين بمحضرة أحدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم دين على رجل للميت
و برهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الى المحاضر الا نصيبه مما عا غير
مقوم ثم قال لا يؤخذ بنصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال ح لا يؤخذ واجمعوا على
ان ذا اليد لو قرأ لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في العتارو اما النقلي فلا شك انه على
قواهما يؤخذ منه ويوضع عند عدل واختافوا على قول ابي ح قيل يوضع عند عدل
وقيل لا يؤخذ واجمعوا على انه لا يؤخذ لو قرأ ثم في فصل العتارو لو حضر الغائب قيل
يحتاج الى إعادة البيعة وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى الدين ارثا في غيب بنصيب
المحاضر والغائب هذا الوادعى بعضهم بغية البعض اما لو طلب بعضهم التهمة بغية
البعض هل يسمع ذكر في (ج) ان أحدهم لو طالب نصيبه والباقى غيب لا يقسم
ولو برهن اذا التهمة في معنى القضاء وانه عليك فلابد من مقضى له ومقضى عليه

(قوله لو ادعى على الميت دين بمحضرة أحدهم الخ) أقول وكذلك بمحضرة أحد الاوصيا
كما في التاتارخانية من كتاب الوقف في الفصل الحادي عشر

اقراره والخصم ان الخلاف
فيم اذا اقر في صدقهما قبلها
وانه يحكم المصح اقرارهما
ولو انكر العبد بعد العتق
او قبله لم يصح عليه اقرار
المولى وذكر في المبسوط الاب
والمجدوساثر الاولياء فيه على
السوى وعلى هذا الاختلاف
اذا وكل رجل بالانكاح وجعل
او امرأة فقال الوكيل ذو جنة
لا يصدق عند ابي حنيفة رحمه
الله الا ان يصدق الموكل
او تقوم عليه البيعة وصدقه
يصدق من غير بيعة الاب
والوصى اذا كاتب عبد اليتيم
يصح ولو اقر بالكنية لا يصح
والوصى لو استدان لاجل
اليتيم يصح ولو اقر بالاستدانة
لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق
اما لو اقر بالنكاح على موكله
او على وليته او على عبده لا يصح
عند خلافا لهما في الاسرار اذا
زوج وليته فردت النكاح فقال
الزوج والولي انها صغيرة
وردها باطل وقالت هي انا
كبيرة وردى صحيح فان كانت
مراقة قال قول قولها في مجموع
النوازل ومتفرقات نكاح المبط
ذكر في الفتاوى المسغرى
ليس لسائر الاولياء سوى الاب
والمجدولانية قبض مهر الصغيرة
لان هذا تصرف في مال الصغير
وليس اغيرهما ولا يتصرف
في مال الصغير والمرأة اذا كانت
صغيرة جدا لا يحتمل ان يبيع الاب على دفعها للزوج
لكن يجبر الزوج على دفع المهر

تجب النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي مختصر القسري ولو كانت صغيرة لا يتبع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة قلها النفقة في ماله ولا في المرأة اذا كانت تطيق الرجال ويجمع منها ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة قبل الدخول بها ما لم يسلم الزوج المهر في الفتاوى الصغرى ولو كان الزوج صغيرا زوجته ابوه جارية صغيرة زوجها ابوها او امرأة كبيرة زوجها ابوها باذنها او وليها فلا اب ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي وكذا مهر الكبيرة ان كانت بكر او هي تقبض ان كانت ثيبا لان المهر انما يجب بنفس العقد والعقد قد صح وان طالبت النفقة وقد قبضت للمهر اتفق عليها من مال الغلام فرق بين هذا وبين ما اذا كان كبيرا والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر من ادب القاضي والاب اذا زوج الصغيرة حتى جاز النكاح متى يدخل بها الزوج قيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل اذا كانت مهيبة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والا فلا في فتاوى القاضي ظهير الدين و ينظر تفسير بلوغها ايضا في باب طلب المهر من ادب القاضي امرأة زوجت ابنتها

وعملت ومثلث فلوقاب احدهم وحضرا ثمان واهرا انه ارأينا وهو ميراث بيننا وبين اخينا الغائب وطلبنا له سبعة او طلبها احدهم قال ح لا يقسم بينهما حتى يبرهننا على ما ادعي او فلا يقسم ويشهد انه فعل ذلك باقرارهما واجمعوا على ان بعض الدار لو كان بيد الغائب او بيده ودعه لا يقسم حتى يبرهنوا على ذلك واجمعوا على ان الموروث لو منقول لا يقسم بلاينة واجمعوا انهم لو ادعوا الشركة بشر او طلبوا القسمة يقسم باقرارهم بلاينة لو كان الكل حضورا واذ كان منقول الارث والمقار والمقول المشتركين بسبب شرا او هبة او صدقة او غيرها يقسم بين الشركاء باقرارهم بلاينة على أصل السبب وعن ح ان العقار المشتري لا يقسم بلاينة كعقار الارث عنده والمشاركة بغير ارث اذا يقسم لولا غائب والا فلا حتى يحضر الغائب اذ الحضور ليسوا بخصم عن الغائب سواء كان الغائب واحدا او اكثر انظارا لمخاتبة من باب دعوى المالك بسبب (الدعوى هي الورثة) (ج) مات وترك دارا وثلاثة بنين فغائب ابنان وبقي ابن واحد والدار بيد نصيبه له ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كله فلوا دعي كله ملكا مرسلا او ادعى الشرا من ابيهم يحكم له بالدار كله اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الخصومة توجهت الى الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او صدقاه في الارث نفذ الحكم عليهم ولو قال الدار لنا شريتنا او ورثنا من رجل آخر قلها ما أخذ ثلثي الدار لظهور ان الحاضر ايكن خصما عنهما فلم يحجز الحكم عليهما ويقال لادعي عند الابينة فلوا عاده حكم له والا فلا ولو لم يكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين وديعة عند آخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا اذ الحاضر خصم في نصيبه الذي بيده فقط فيحكم عليه به (ط) برهن على احد الورثة ان الميت خصم شيئا به نصيبه الحاضر وبعضه بيد وكيل الغائب والحاضر مقر بانه ميراث لهم قال م اقضي على هذا الحاضر بدفع ما بيده ولا آخذ ما بيد وكيل الغائب ولو كان كله بيد الحاضر قضيت عليه بدفع كله ولو قدم الغائب وقال كان هذا في يد اخ لنا من غير الوالد لا يقبل دونه فالحاصل ان احد الورثة خصم عن الميت في حين هو في يد هذا الوارث لا في عين ليس في يده حتى لو ادعى عينا من التركة على وارث ليس ذلك العين في يده لا تسع وفي دعوى الدين ينتصب احد الورثة خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة انتهى وقد طرحت هنا مسائل اقرار احد الورثة بالدين وما يتعلق به لما كتب بعضها في فصل اقرار احد الورثة بالدين وبعضها في فصل مسائل

(قوله والدار غير مقسومة) أقول فلوك كانت مقسومة وفي يد كل حصته التي أقرت له بالقسمة لا يحكم على من لم يكن حاضرا الآن الا ان لم يكن خصما عنه فيما في يده كما سيذكره قريبا تأمل (قوله اذ الخصومة الخ) أقول فلوا دعي بعضهم على بعض شراء الدار من الاب وهي في يد البعض المدعي عليه هل ينتصب خصما عن الكل الظاهر منه نعم لانها في يد هذا المدعي عليه الارث وان كان مذهب الشرا فدخل تحت قولهم اذا كانت العين في يد المدعي عليه يصير خصما عن الكل والكل وهي واقعة الفتوى تأمل

من الزوج فان كانت الام
وصية لم يكن لها ان تطلب
المهر من الزوج لانه يرى بدفع
المهر الى الام وان لم تكن
وصية كان لها ان تأخذ المهر
من زوجها ثم يرجع الزوج بذلك
الى الام لان الام اذا لم تكن
وصية لم يكن لها حق القبض
ولا التصرف في مالها وكان
الدفع اليها كالدفع الى الاجنبي
وكذا الجواب فيما سوى الاب
والجد والوصى والقاضي لان
غير هؤلاء لا يملك التصرف في
مال الصغير لا يملك قبض
صداقها وان كان عاقدا بحكم

الولاية والوكالة في فتاوى قاضي
خان والذخيرة موقفها أيضا
صغيرة تزوجت فذهبت الى
زوجها قبل قبض الصداق
كان له حق امساكها قبل
النكاح ان يردها الى منزله
و يمنعها من الزوج حتى يدفع
الزوج مهرها الى من له حق
القبض لان منيع النكاح
بالصداق حق المرأة فلا يبطل
ذلك بابطال الصغيرة وفي مرفنا
كان له مطالبة مستمرا مثلها
وكذا الرجل اذا تزوج ابنة اخيه
وهي صغيرة وسلمها الى الزوج
قبل قبض الصداق كان له ان
يمنعها من الزوج لان الم لا يملك
تسليمها الى الزوج قبل قبض
الصداق فلا يصح تسليم ولو
فعل الاب مثل ذلك هل له ان
يمنعها من الزوج ينبغي ان لا يملك
منعها لان تسليم الاب صحيح ان كانت تطبق الرجال وفي باب طلب المهر من ادب القاضي

التركة والدين (ق) لو ثبت الدين باقرار الورثة فغاب بعضهم او غصب بعض التركة
يؤخذ كل الدين من هذا الباقي والمحاضر (ط) وذا دار اقباع احدهما نصيبه من رجل
فبرهن رجل انه داره وورثته من ابيه قال م الحكم على المشتري حكم على البائع والحكم على
الاخ حكم على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا عن ابيه وفيه شري فنافط لب البائع
ثمة فبرهن المشتري انه احواله به على فلان الغائب فغض لزمه المال بينة المحوالة عليه
وفيه داواهما بارت او غيره فغاب احدهما فبرهن رجل على المحاضر انه شري من الغائب
نصفه لا يقبل اذا خصم عنه اما غير الارث فظاهر وكذا الارث اذا ادعى الورثة بنصيب
خمس من البقية فيسأدى على الميت وهنسا دعى على الغائب لا على الميت فلا خصم
بخلاف ما لو برهن انه شرا من المورث حيث يحكم على المحاضر والغائب اذا ادعى الورثة
بنصيب خمس من الميت وعن بقية الورثة فيسأدى على الميت فتقبل كافي الدين على
الميت (سك) وهب في مرض موته جميع ماله أو وصى به فسات ثم ادعى رجل ديناهل
الميت قيل تسمع بينته على من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما عنه وتسمع عليه
بينته فظهر ان في اثبات الدين على من بيده مال الميت اختلاف المتأخر

*) الفصل الخامس في القصاص على الغائب والقضاء الذي يتعدى
الى غير المقضى عليه (هـ)

وقيه مسائل المفقود والتصرف في اموال الغائبين (بق) القاضي لو حكم على وكيل الغائب
وعلى وصي الميت بحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في
السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه (شخ) الحكم على
الغائب لم يجز عند ناسواء كان غائبا عن المجلس حاضر في البلد او غائبا عن البلد (فقط)
ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيل ولا وقضى على الغائب بلا خصم
عنه ففي نفاذ حكمه روايات (ص) الفتوى على نفاذه وفي مفقود (خه) لا ينبغي
للقاضي ان ينصب وصي ولا من الغائب وان يقضى على الغائب اما الوقيل وقضى على
الغائب تغذيا لاجماع (شهد) قال من القاضي ينصب من الغائب خصما ويحكم عليه
(خه) لا ينبغي للقاضي ان يحكم للغائب بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا الوكيل
وكل وكيل وانفذ المحصورة بينهم جاز عليه الفتوى (ص) قوله وانفذ المحصورة بينهم
دليل على ان التوكيل لا ينفذ ما لم يخصم ويقضى فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم

*) الفصل الخامس في القصاص على الغائب والقضاء الذي يتعدى
الى غير المقضى عليه (حـ)

(قوله اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم) أقول وفي معنى الحكم لا طرا بل في القسم
الثاني في ذكر الدعاوى وانما هي في الفصل الاول في الدعوى العريضة ما فيه الكفاية
فراجع ان شئت وسياتي في ما طريق اثبات الوكالة بحيث لو انكسروا كله لا يجمع
انكاره وياتي في ما ايضا حيل اثبات المحرمة على الغائب

الاب اذا زوج ابنته وهي
 منه المهر ووطئها زوجا فلا اب
 ان يطالب بمهرها و ياخذ من
 زوجها ثيبا كانت او بكرا
 مادامت صغيرة ما لم تبلغ مبالغ
 النساء ولان الاب ولي الصغيرة
 بكرا كانت او ثيبا الا ترى انه
 يملك التصرف في مالها الاب
 اذا اقرب قبض المهر وهي
 صغيرة هل يصح لاشك انه
 يصح حتى لا يطالب الزوج به
 ويصنع هو وللصغيرة وقد ذكرنا
 في خلع الصغيرة ان الحمله قد
 ان يقر قبض الصداق فعلم
 ان اقرار الاب بقبض الصداق
 جائز وفي فتاوى القاضى الامام
 تفر الدين رجل زوج ابنته
 الصغيرة فادركت وقد دخل
 بها الزوج وطلبت مهرها من
 زوجها فقال الزوج دفعت الى
 ابيك مال صغيرك وصدقه الاب
 لا يصح اخراجه الاب عليها لانه
 لا يملك قبض الصداق في هذه
 الحالة فلا يملك الاقرار به ولما
 ان تاخذ المهر من زوجها ولا
 يرجع الزوج بذلك على الاب
 لان الزوج اقرب قبض الاب
 في وقت كان الاب ولاية بهن
 الصداق فلا يرجع عليه
 كالوكيل بقبض الدين اذا امر
 بقبض الدين وصدقه المديون
 وكذا الطالب ولو كان الاب
 حين اخذ المهر من زوجها قال
 آخذ منك على ان ابرئك من
 ابنتي والمسألة بحالها كان لاراء

صغيرة وهي تحت غسل الجماع دفعها أبوها من غير ان ياخذ

وما لم يقض القاضى لا يصح (خ) قدمه الى القاضى وقال ان لاني على هذا الف واني
 قائب وانا اخاف ان يتوارى هذا بفعله القاضى وكيل لا يبيعه وغيل بينة الابن على المال
 وحكم به فرفع القاضى آخر فان الشافى لا يجبر حكم الاول اذ بينه الابن لم تقم بحسب على
 الغائب حتى يكون ذلك حكما على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود فان
 القاضى يجعل ابن المفقود وكذا في طلب حقوقه اذا المفقود كبت والقاضى نوع ولاية في
 ماله (ح) ادعى على الغائب ديناً بحضور رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فامر
 المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن المدعى بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو
 ادعى ديناً على ميت بحضور رجل يدعى انه وصي الميت وافر المدعى عليه بالوصاية كذا في
 آخره في الدعوى من (ش) (ما) القاضى لو علم ان الحضرة من خصم لا يسمع الخصومة
 والحكم على المدعى بالخصم وتفسير المستمر ان ينصب القاضى وكيلاً عن الغائب ليس
 الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل من انتفى في بيته بعد ما نادى أمين القاضى
 على باب داره ثلاثة أيام (بق) الحكم على المدعى بحضور رجل يدعى ان تكون هذه المسألة
 على روايتين اذ حاصله الحكم على الغائب وفي رواية ان من اصحابنا كذا (ن) يبقى بان
 الحكم على الغائب لا ينفذ كذا لا يطرأ الى عدم مذهب اصحابنا كذا (ط) وفي (خ)
 المشتري بخيار اذ اراد الرد في المدة فاختفى البائع فطالب المشتري من القاضى ان ينصب
 خصماً عن البائع ليرده عليه قيل ينصب نظير المشتري وقيل لا لانه لم يشرى ولم ياخذ منه
 وكيل مع احتمال خيته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فاذا لم ينصب وطالب المشتري من
 القاضى الاعذار فمن م فيه روايتان يعضد في رواية فيه حيث منادى بانادى على باب البائع
 ان القاضى يقول ان خصمك فلان بر يد الرعية فان حصرت والا تقبض البيع فلا
 ينقضه القاضى بلا اهدار وفي رواية لا يهدر القاضى ايضا (ف) سوكتد خورده كه اكر نيج
 روز راين كرىاسه ارا نجب بدا من رنسانم قام اتي كدا كنون خيسدن وانمي بايد
 دني داند بقاضى برداشت قاضى يكي وانصب كردو كر باس نبض كرد قال برواية
 حسن اذا بو حنيقة لا تطاق (ز) كفل بنفسه على انه لو لم يواف به غدا دينه على
 الكفيل فغاب الطالب في القدر لم يجده الكفيل حتى مضى العذر لزمه المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضى فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكة ول منه يبرأ وهو
 بخلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات من ابي بوء فبقال (ث) لو فسل به
 قاض فلو لم ان الخصم تعيب لذلك فهو حسن (ق) قال له مديونه لو لم ادن مالك

(دوله اذ حاصله الحكم على الغائب) انول قال شيخ الاسلام الغرى قلت وفي جمع الفتاوى
 وفي المنتقى انه لو قضى على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى وفي الدرر والنور في خيار
 العيب في مسألة ظهور عيب مبيع الغائب الخ قال اقصى ما في السباب انها فضاء
 على الغائب من غير خصم لكنه ينفذ في اظهر الروايتين من اصحابنا اه نقلنا من
 الخلاصة

الديون كان للديون أن يرجع
ذلك على الوكيل وفيها
أيضا امرأة أقرت أنها مدركة
ووهبت مهرها من زوجها
قالوا ينتظر إلى قدّها فإن كان
قدّها في المدركات صح
أمرها حتى لو قالت بعد ذلك
ما أنا مدركة لا يقبل قولها
وإن لم يكن قدّها في المدركات
لا يصح أقرارها وينبغي للقاضي
أن يحتمل في ذلك ويسألها
عن سنّها ويقول لها إذا
عرفت ذلك كما قالوا في غلام امر
بالبلوغ أن القاضي يسأله عن
وجهه ويحتمل في ذلك ذكر في
العدة ولا في الصغيرة أن
طالب زوجها بالمهر وإن لم يكن
الاستفاد منها ولا بشرط احضار
المرأة مجلس المطالبة بل يسلم
بعد ذلك بخلاف البيع فإنه
يشترط احضار المبيع وذكر
الخصاف وجه الله تعالى أنه يؤمر
الأب أن يجعل البنت مهية
للتسليم ثم يقبض المهر وكان أبو
يوسف وجه الله تعالى يقول ولا
يستوثق من الأب بكفيل وفي
باب طلب المهر من أدب القاضي
الأب إذا دفع الصغيرة إلى زوجها
وهي لا تطيق الرجال وذهبت
إلى منزل الزوج ثم رجعت إلى
منزل أبيها قال الأب لا أدفعها
حتى تصير بحال يحتمل الرجال
والزوج يقول دفعتها إلى وصار
في منزل فلان فلا يسلك منعها مني

اليوم فكذلك اتوا رى الطالب فنصب عنه القاضي وكيلا يطلب المديون أقبض منه
المال ثلاثين فقبض وحكم به ألا تنقل من لم يجز كذا (قضى) وهذا قولهم ولو
خص قول من روح (قضى) القاضي ينصب من الغائب وكيلا ويقبض من المديون
فيبروه يقضى كذا (ط) وفيه الأصل أن المحكم للغائب وعليه لم يجز إلا خصم عنه حاضر
أما فصدى وهو يتوكيل الغائب أمامه وأما حكمى وهو وإن يكون المدعى على الغائب
سبب المايدى على المحاضر لا محالة أو شرط له على ما ذكره بعض المشايخ منهم (بزر)
وعند عامتهم تشترط السببية فقط (قضى) يجوز بأحد من أن ثلاثة أحدها وكيل المحاضر
حقيقة أو حكما والثاني كون المدعى على المحاضر والغائب شواو واحد أو ما يدعى على
الغائب سبب المايدى على المحاضر لا محالة والثالث كون المدعى شيئين بينهما سببية
لا محالة كما في هذه الصور يحكم على الغائب سوى (خه) بين الشئ والشئين فشرط
السببية لا تنصب المحاضر خصما من الغائب في القصدين وذكر عامه المشايخ أن السببية
تستترط فبالو كان المدعى شيئا واحدا وهو الأشبه والأقرب إلى الحق هذه في السببية
لا محالة أما لو كان المدعى شيئين وما يدعى على الغائب قد يكون سببا وقد لا يكون
أن يكونه مما ينقل عنه محال فينظر لو كان نفس ما يدعى على الغائب سبب المايدى
على المحاضر يحكم في حق المحاضر لا الغائب حتى لو حضر وانكر يحتاج إلى إعادة البينة
ولا ينصب المحاضر خصما من الغائب في هذه الصورة لأنه جعل خصما منه في موضع
لا ينقل المدعى على الغائب عن المدعى على المحاضر ضرورة ولا ضرورة فيما ينقل فيعمل
بالحقيقة ولو كان المدعى عليهم شيئين والمدعى على الغائب سبب المايدى على المحاضر
بأمره أرا البقاء إلى وقت الدعوى لا يحكم في حق المحاضر ولا في حق الغائب أما الأول وهو
كون المحاضر وكيلا من الغائب فظاهر وأما الأصل الثاني فبيان في مسائل منها ادعى
دارا أنه شراء من فلان الغائب وهو يملكه وقال ذواليد هل لي ذرهن المدعى يحكم على
المحاضر والغائب إذا ادعى شيئا واحدا وهو الدار والمدعى على الغائب وهو الشراء منه
سبب لثبوت ما يدعى على المحاضر إذا أثاره من المال سبب لا محالة قال عماد الدين في
فصوله وهذا عجوبة ذكر في (ص) لو صدقه ذواليد في ذلك فالقاضي لا يأمر ذواليد
بالتسليم إلى المدعى للثبوت على الغائب بالشراء بأقراره وهي عجيبة أقول لأعجب فيه
لأنه بأقراره يصير مودعا المودع ليس بخصم وهو مشهور لأعجب فيه ولكن لو غر المدعى
عن البينة في صورة الانكار بغيره أن لا يحلف ذواليد إذا لا فائدة في تكوله كافي
المحدود فإن قيل لو ادعى على المودع أنه شراء من مودعه ينبغي أن نسج إذا المدعى عليهما
واحد بينهما سببية لا محالة كما لو قال ذواليد هل لي ذرهن فلهذا حقيقة أمر بدين خصما
وهي أن المدعى عليه ينبغي أن يكون خصما للمحاضر حتى لو لم يذكر الغائب تكون
الخصومة بينهما مودعة فذواليد لو ادعى أنه له فهو خصم بخلاف المودع حتى لو برهن
الخارج أنه له لا تقبل إذا المودع أمين ليس بخصم بخلاف ما لو ادعى ذواليد أنه له فهو
خصم ولكن الكلام في ذكر الغائب والخصومة عنه فافترقا ومنها ادعى عليه أنه كفل

كان للأب ذلك في قوائمه صاحب الهيأه إذا تزوج ابنته الصغيرة مهر مجهول ثم أراد الأب أن يؤجل

المهر شهر الايجوز ولو زوجها
يحصل لها العقد بهذا الاختلاف
التاجيل هكذا قال بعض
المشايخ واجاب صاحب المحيط
بان على قول أبي حنيفة يصح
هذا التاجيل ذكره
في الفتاوى الاب اذا زوج الصغير
امراً وضمن عنه المهر وقيلت
المرأة الضمان وادى الاب المهر
كان متطوعاً استحسننا الا اذا
شهد عند الاداء له ادى ليرجع
فيه نكلاً يكون متطوعاً ويرجع
في ماله وان ضمن عنه هذا ان
كان الاداء والضمان جميعاً في
الحقة حال صغر الابن اما اذا
ضمن في حال الحقة وادى في
المرض او ضمن في صحته ومات
فاخذت المرأة من ماله عند ابي
حنيفة ومعه درهما الله لا يكون
متبرعاً بل يكون محسباً من
ميراث الابن وقال أبو يوسف
رحمه الله هو متبرع لا يرجع هو
ولا ورثته بعده وانه على الابن
بشيء وذكر هذه المسئلة على
الاستقصاء في نكاح الذخيرة
وفي باب طلب المهر من ادب
القاضي وأعمال يرجع بدون
الشرط بحكم العرف والعادة فان
في العادة ان الآباء يتحملون المهر
عن الابناء الصغار وهو نظير ما لو
اتفق على ابنة الصغير في طعامه
وكسوته من مال نفسه فانه
لا يرجع في مال الصغير الا اذا
شرط الرجوع وقت الاتفاق
وانما لا يرجع بحكم العرف والعادة كذا هنا وهذا بخلاف ما لو اشترى لابنه الصغير شيئاً آخر سوى

عن فلان بما ينوب له عليه فاقرب كفايته وانكر الحق فبرهن انه ذاب له عليه كذا بحكم
عليهما وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى ومنها ادعى شفعة في دار فقال ذواليد الدار لي
يا شريفة فبرهن المدعي ان ذاليد شراؤه من فلان بكذا وهو يملكه بحكم عليهما بالشراء
واما الاصل الثالث فبنيته في مسائل منها شهد اهل بيته بحق فقال هما قنان لفلان فبرهن
المدعي ان فلان حرهما يشب العتق في حق الغائب والمحاضر والمدعي شيان المال
والعتق على الغائب وهما سبب لما يدعيه على المحاضر لا محالة اذ ولاية الشهادة لا تنفك
عن العتق بحال فصارا كشيء واحد من حيث المعنى وهذه من حيل اثبات العتق على
الغائب ومنها قال القاذي انا فن وعلى حد العبد وقال المقذوف لا بل حررك مولاي
وعليك حد الاحرار فبرهن بحكم بالعتق في حق المحاضر والغائب حتى لو حضر وانكر
العتق لا يثبت الي انكاره ولو ادعى شيئين أحدهما على المحاضر والتعريض على الغائب
لسببية بينهما لا محالة ومنها برهن أحد الرايين على القاتل ان الغائب عفي عن نصيبه
وانقلب نصيبه ما لا يحكم في حق الغائب والمحاضر ومنها ادعت عليه امرأته كفل بغيرها
عن زوجها لوطاقتها ثلثاً وانه طلقها ثلثاً فاقتر المدي عليه بال كفاية وانكر العلم
بوقوع الثلاث فبرهنه انه طلقها ثلثاً بحكم لها بالمهر على المحاضر وبوقوع الثلاث على
الغائب فالمدعي به شيان بينهما سببية قال (ص) فيه نظر اذ المدعي على الغائب وهو
الفرقة شرط المدعي على المحاضر لا سببه وفي مثله لا ينتصب المحاضر خصماً من
الغائب من دعامة المشايخ فينبغي ان يقضى بالمهر على المحاضر لا بالفرقة على الغائب
وأما لو كان المدعي شيئاً والمدعي على الغائب قد يكون سبباً وفيدلاً يكون فيبائه في
مستثنى احدهما برهنت على وكيل الزوج بنقلها انه ابانها بحكم بقصر يد الوكيل عنها
لا بالابانة على الغائب حتى لو حضر احتاجت الى اعادة البينة اذ المدعي على الغائب وهو
الطلاق ليس بسبب لما يدعي على المحاضر وهو قصر يده لا محالة اذ الطلاق متى تحقق
قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيلاً بنقلها قبل الابانة وقد يوجب بان وكل به
قبل الابانة فكان المدعي على الغائب سبباً من وجه لاهن وجه فيحكم بقصر اليد لا بالابانة
علاهما أقول هنا وجه آخر وهو ان الوكيل بقتل العيين ليس بخصم لانه أمين محض
كودع فاقياس ان لا تسع عليه البينة أصلاً الا انه جعل خصماً في قصر يده استحسننا
فقبلت البينة في حقه فقط لانها ادعت شيئين قصر اليد والابانة فقبلت بينهما على
الاول بحضور من يدعي اليد على الثاني لغية الزوج وكذا الامر في هذا الجنس
وثانيهما برهن القن على وكيله بولاه بنقله انه حرره يقبل في قصر يده لا في العتق كذا
(قو) وفي (مح) وكله بنقل امرأته أو قنه أو باجارتها فبرهن على الطلاق والعتق أو وكله
بقبض داره فبرهن ذواليد على الشراء من موكله ففي هذه الصور توقف الى حضور
موكله ولا يدفع الى وكيله ولو وكله بقبض دينه فبرهن على الايفاء الى موكله يقبل عند
حرج بخلاف العين وتوقف عندهما في الكل العين والدين سواء فان قيل المدعي على
الغائب وهو الايفاء ليس بسبب لما يدعيه على المحاضر وهو قصر يده لا محالة اذ الايفاء

الطعام والكسوة وتقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف ان الالباء

يتصلون الثمن عن الابناء ولو كان مكان الاب وصى او غيره من الاولياء وضمن المهر عن الصغير وادى من ماله رجوع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف في الاوصياء والاولياء انهم يتصلون المهور عن الصغير واما اذا حصل الضمان في مرض الموت فهذا باطل لانه قصد بهذا الضمان ابطال النفع الى الورث والمريض محجور عن ذلك فلا يصح وكذا كل دين ضمنه عن وارثه او وارثه في مرض موته فذلك باطل هذه الجملة في الذخيرة والله اعلم وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع وفي مختصر القدوري واذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمرأة محجورة في مطالبة المهر من زوجها او وليها وفي باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوي الاب اذا زوج الصغير امرأة فلا امرأة ان تطلب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب بالامضاء صريحا بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطلب الوكيل بالمهر مالم يضمن وان ادى الاب من مال نفسه ان يشهد وحتي الاداء انه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد

متى تحقق فلا موجب قصير الوكيل بان لم يكن وكيل لا يقبض دينه قبل الايقاع وقد موجب بان وكله قبل الايقاع فكان المدعي على الغائب سببا من وجهه لا من وجهه فينبغي عند حرج أيضا ان يحكم بقصريده لا بالايقاع لهما على ما في الوكالة بنقل المرأة اقول ان الوكيل يقبض الدين وكيل بالمبادلة اذا الدين يقبض بمثله فعاد اليه الحقوق اصاله فكانه وكله بخصومه كوكيل ياخذ الشفعة فصوره كصور موكله فالحكم على الحاضر على الغائب حكما فلا يشك كل على قول حرج والحق ان قوله ما أقوى وهو رواية عنه كذا (ص) وغيره اما لو كان المدعي شيئين ونفس المدعي على الغائب لا يكون سببا الا باعتبار البقاء فيبانه في مسائل منها شري أمنا فادعي المشتري ان البائع زوجها من فلان الغائب قبل الثراء فبرهن ابردها لا تقبل أصلا اذ المدعي شيان النكاح على الغائب والرد على الحاضر ولا سببية بينهما الا بالبقاء مجوزا للطلاق ولو برهن على البقاء لا تقبل أيضا اذ البقاء تبع للابتداء وياتي باتم من هذا (قد) تقبل في حق الرد لا النكاح ومنها المشتري شراء فاسدا برهن انه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بينته أصلا اذ نفس البيع ليس بسبب لبطلان حق الاسترداد لمجور فيسحق البيع فيعود حق البائع في الاسترداد ومنها ادعي شفعة بمجور فقال المشتري الدار التي بيدك ليست لك انما هي اقلان فبرهن الشفعة انه شراها من فلان لا تقبل أصلا اذ المدعي شيان الشفعة على الحاضر والبيع على الغائب ولا سببية بينهما الا بالبقاء فانه لو شراها ثم أزالها عن ملكه بوجه فلا تثبت له الشفعة ولو برهن على البقاء لا تقبل أيضا لما مر (ب) الانسان يصير خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه كما يصير خصما عنه في اثبات سبب حقه لانه كما لا يمكنه اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكنه ايضا الا باثبات شرطه كما لو ادعي القاذف انه قن فلان وبرهن المقدوف ان فلانا سوره يقبل وان كان تحرير الغائب شرط محله اقول وقد مر ان تحريره بسبب محله ودينه ما مناة (خص) قال لامرأته لو طلق فلان زوجته فانت طالق فبرهنت امرأة الخالف عليه ان فلانا طلق امرأته لا تقبل اذ في ذلك ابتداء القضاء على الغائب واقتضى بعض المتأخرين بالطلاق والاول اصح فان قيل ليس انه لو قال لامرأته لو دخل فلان داره فانت طالق فبرهنت انه دخل الدار حكم بطلانها قلنا ليس ذلك قضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق الغائب بخلاف مسألة (خص) لان ذلك قضاء على الغائب بابطال النكاح والمحصل انه لو برهن على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فلم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل ولو فيه ابطال حق الغائب من طلاق او هتك او بيع او نحوه أفتى بعض المتأخرين انه تقبل ويحكم على الحاضر والغائب وبه اخذ (من) والاصح انه لا تقبل وما يفعله الناس من انهم اذا أرادوا اثبات شي على الغائب من طلاق او وقف او بيع او نحوه يجعلون ما يربطون اثباته شرط الوكالة الحاضر ثم يدعون تجزئ الوكالة لوجود الشرط من الغائب ويبرهنون على وجود الشرط من الغائب قول بعض المتأخرين والاصح ان هذه البيضة لا تقبل كما ذكر في (جص) اذ في قبولها ابطال حق الغائب كذا (ط) وفي (ح) شري

القياس ان يرجع على ابنه
 الاستحسان لا يرجع لتعارف
 الناس و رأيت في بعض
 المواضع الوصي اذا زوج امرأة
 لليتيم فالوصي يطالب بالمهر ضمن
 باللفظ صريحاً او لم يضمن وان
 أدى من مال نفسه يرجع في مال
 اليتيم والاب لو زوج امرأة
 لابنه الكبير وضمن المهر فان
 كان بامر يرجع عليه يعني اذا
 كان الضمان بامر وان لم يكن
 بامر لا يرجع والامر بالنكاح
 لا يكون أمراً بالضمان والامر
 بالنكاح يكون أمراً بالضمان
 وفي فوائد صاحب المحيط الاخ
 اذا زوج أخته الصغيرة وضمن
 لها المهر من زوجها لا يصح
 الضمان لانه ليس بغير الاب
 والحد ولاية التصرف في المال
 بدون إذن القاضي الاب اذا
 زوج ابنته من انسان وطلبوا
 منه ان يقرب قبض ثمن من
 الصداق او يهب شيئا من
 الصداق فالأقراد بالقبض
 باطل لان أهل المجلس
 يعرفون انه كذب حقيقة واما
 الهبة فان كانت الابنة كبيرة
 فالاب يقول اه بياذن البنت
 كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها
 ويقول اذا انكرت الاذن بالهبة
 ورجعت عليك فانما ضمان لك
 عنها ويكون هذا الضمان صحيحاً
 لكونه مضافاً الى سبب الوجوب
 كذا ذكر في الذخيرة وفي
 فتاوى القاضى الامام فخر

يتناقل الشفع الثغرة فبرهن المشتري انه شراء فلان وان فلانا وكاه بشرائه منذ
 سنة لا قبل هذه البيعة لاني لو قبلتها ألزمت البيع على الغائب أقول ظاهره يوهم انه لو
 سمع البيعة وثبتت وكالته لا تدفع عنه الخصومة وليس كذلك لو لم يسم المبيع فان وكيل
 الشراء خصم في الشفعة ما لم يسم المبيع الى موكله قالوا فاعلى قياس هذه المسئلة لو ادعى
 داراً فاجاب ذواليد بانه وكيل فلان في الشراء لا تدفع الخصومة (د) قال ذواليد للدي
 انك بعت هذا من فلان الغائب اشار في (ج) انه لا تقبل (نط) تقبل وتدفع الخصومة
 كما لو برهن على امرائه ببيع من فلان او على اقراءه انه ملك فلان الغائب (غب) لا يلزم
 الغائب الشراء في هذه الصورة الا ان يبرهن ان المدعى باعه من فلان وسلمه وان ذاليد
 شراء من فلان فاجعل البيع للغائب لازماً واجعله أيضاً بائناً (كعم) مثل سدرج
 من ادعى يتناقل من ثم برهن ذواليد بان المدعى باعه من فلان قال أبطل حجة الطالب
 ولا ألزم الغائب الشراء (فسر) أراد وكيل البيع اثبات وكالته بحيث لو أنكر موكله
 لا يسمع انكاره فله وجهان أحدهما ان يسم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل
 بقبضه وببینه فسله الى فيقول ذواليد لا أعلم وكالته فيبرهن فيامر القاضي بتسليمه اليه
 فيدعيه والثاني ان يقول هذا فلان أبيه منسك فاذا باعه وقبض منه يقول المشتري
 لا قبض المبيع لاني أخاف ان ينكر المالك وكالته لو عساهم لك المبيع في يدي او نقص
 فيضمنني فيبرهن الوكيل انه وكيله بذلك ويجبره على القبض وثبت بالبيعة ولاية الجبر
 هي القبض وهنا وجه آخر وهو ان يبيع ويقول اني فضولي فلا اسم المبيع فيبرهن
 المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل البيع (نقط) برهن المشتري
 ان له زوجاً غائباً لا يسمع وقد مر مع خلافه في مسألة (ج) وطعن أبو حازم على ما قال
 م ر ج وقال المدعى على الغائب سبب لما يدعى في المحاضر فيجب ان تقبل هذه البيعة

(قوله مثل (س) رحمه الله تعالى عن ادعى يتناقل من الخ) أقول واقعة الفتوى
 ادعى داراً اثناع عشر فلان فقال ذواليد اشتريته من زيد ولم يبرهن على الشراء وبرهن
 المدعى على الاث عشر فحضر زيد واتهم كرا البيع وادعى انه أطار موبرهن على ذلك فسا الحكم
 والذي يظهر جواز دعواه وقبول بيئته لانه لم يجعل بائناً بالبرهان فلم يكن مقضياً كما يعلم
 مما هنا تأمل (قوله أراد وكيل البيع الخ) أقول ويتأني ذلك في وكيل الشراء كما اذا
 ادعى انه وكيل عن فلان بشراء هذا العبد له فاضاف الوكيل الشراء للموكل وكذلك
 البائع بان قال الوكيل بعه من زيد موكل بكذا فقال بعه منه فقال الوكيل قبلته له
 وانه يتوقف في هذه الحالة كما سيأتي في تصرفات الفضولي فلما أراد اثبات الوكالة بحيث
 لو أنكر الموكل لا يسمع بمشع البائع من التسليم ويقول انتم فضولي ووقع الشراء
 متوقفاً على اجازة فلان ولا أسلمت خوفاً ان يهلك المبيع في يديك فيقيم بيعة على ذلك
 وهي واقعة الفتوى تأمل (قوله وهو ان يبيع) أقول اي من غير ان يقول اني
 وكيل فانه اذا قال ذلك لا يسمع قوله اني فضولي لتناقضه تأمل

الضمان على نفسه لم يصح
 الهبة والابراء الا ان تغير المرأة
 اذا كانت بائنة وشرط الضمان
 باطل لانه لو كفل عن المرأة
 وقال اكرزن وضانه وديتانه
 من ضامن برشوي رافع زن
 يستأند فيطال ان الكفالة ظاهر
 كرجل قال لا سحر ان اخذ فلان
 ماله عليه فانما ضمان بذلك
 وان اراد الكفالة للمرأة فقال
 اكرزن اذ تو طلب كندهن
 ضامن ودا صكه ان مال
 خوش بدمن فهذا صكه فالة
 للمرأة وهي غائبة فلا يصح
 في قول أي حنيفة وعجم
 وجهما الله الا ان يقبلها حاضر
 في المجلس والحيلة لهذا اذا
 كانت ككيرة ان يقول
 الوكيل او الولي ان المرأة
 امرتني بالهبة والامراة فان
 انكرت ذلك وانخذت
 منك بغير حق فانما ضامن لك
 بذلك فيصح هذا الضمان
 هذا اذا كانت ككيرة فان
 كانت صغيرة قالوا فالحيلة في ان
 لا يكون الزوج مطالبا
 بالاجماع ان يقول الاب وقت
 عقد النكاح بالقارسية دختر
 خوش فلانة را بتورني دادم
 بدو هزار درهم براتكه يا نصر
 دم ترا بدو فانه يصح ذلك
 ويصح هذا الكلام للاستثناء
 كانه قال زوجت ابنتي بالني
 درهم الان خسمائة فيصح ذلك
 عند السكك وكذلك الوكيل
 و... له اخرى ان يشتري ابوا الصغيرة من زوجها بعد النكاح
 هر ضامن قليل القيمة بمقدار ما

قياسا على مسائل عدتها المسائل الثلاث التي مر ذكرها في بيان الاصل الثاني ادها
 دعوى الشراء من الغائب وثانيتها الكفالة وثالثتها الشفعة وقال ومنها ادعى على رجل
 انه كفل عنه فلان الغائب بكذا وادعى الكفيل اداء ذلك المال الى الطالب وانكر
 المطلوب الاداء فبرهن عليه الكفيل والطالب غائب تقبل ويحكم على الغائب والحاضر
 (قس) طالب الدائن كفيلا بدينه فبرهن عليه الكفيل ان المدينون اداءه تقبل ويتعصب
 الكفيل خصما من المدينون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا قال (نخ) كان خالي محمد بن
 الفضل لا يحب عن هذا الطعن وكان يقول يجب ان تقبل بينة المشتري ومنهم من اجاب
 عنه بان المشتري ولو ادعى على الغائب ما هو سبب لا يدعى على الحاضر من الرد يجب الا
 ان الحاضر في مثل هذا اهل انما يتعصب خصما من الغائب من حيث الحكم لو كان بين
 الحاضر والغائب اتصال حتى يصير الحاضر بذلك الاتصال عتازا من الناس فيجعل خصما
 من الغائب صيانة لحقوق الناس اما اذا لم يكن بينهما اتصال فانه لا يجعل الحاضر خصما
 عن الغائب من حيث الحكم الا يرى ان من باع بعبا فاسد افاد ادا لا سترداد فبرهن
 المشتري انه باعه من فلان الغائب لا يقبل ولا يجعل البائع خصما من الغائب ولو كان
 المدعى على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر من ابطال حقه اذ لا اتصال بين البائع
 والغائب بسبب ما يمكن انكار بيعه وانكار واحد من عرض الناس سواء وكذا
 لو اراد الموكل ان ياخذ عينه من وكيله فبرهن الوكيل انه باعه من فلان الغائب لم تقبل
 ولم يجعل الوكيل خصما من الغائب في الانكار ولو كان ما يدعى عليه سببا لا يدعى
 على الحاضر اذ لا اتصال بين الوكيل والغائب وكذا الواهب لو اراد الرجوع فبرهن
 الموهوب له على بيعه من فلان لا تقبل لما مر وفيما نحن فيه لا اتصال بين البائع وبين
 الزوج اذ لا يخلو اما ان يدعى المشتري ان باعته زوجها او بائع بائنه او يدعى ان لها زوجا
 ولا يدكر من زوجها فلوا دعى ان باعته زوجها يصير البائع خصما من الغائب للاتصال
 لا لو ادعى ان بائع بائنه زوجها اذ ليس بين بائنه وبين زوجها اتصال بسبب وكذا لو
 ادعى ان لها زوجا ولم يبين من زوجها اذ لا اتصال بين بائنه زوجها فينتصب خصما
 ويحتمل ان غيره زوجها فلا يصير خصما يشك وكذا نقول في مسألة الوكيل والبيع
 الفاسد بخلاف مسألة الكفالة للاتصال فيما اقول مر ان المشتري لو ادعى ان بائنه زوجها
 لا يصير البائع خصما فيشكل هذا الجواب بملك فيكون هذا ايا آخر وشكل ايضا
 بما مر في بيان الاصل الثالث من مسألة دعوى رقية الشهود اذ لا اتصال بين مولاهم
 وبين المدعى عليه مع انه جعل خصما عنه في الانكار وقبل عليه بينة العتق اقول
 قد اضطربت آراؤهم وبياناتهم في مسائل الحكم على الغائب وله ولم يصف ولم يتقل عنهم
 اصل قوى ظاهر تبني عليه القروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتامل
 في الوقائع ويحتمل ما لا حظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا او فسادا مثلا
 لو طلق امرأته عند المدعى دول فغائب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يصح من
 احضاره عن ان تسافر اليه هي او وكيلها اليه مدعا ان لا يرضى احد بالوكالة

يريد ان يحط عن مهر الصغيرة فيصير ٢٠ الاب مستوفيا قلث من مهرها بشمن العرفن هذه الجملة في فتاوى قاضي خان

وذ كرفي الذخيرة والجملة ان
يباشر العقد على ما وراء القدر
الملتزم هبة فلا يحتاج الى
المهنة او يحيل الزوج بعض
المسداق على ابى الصغيرة
ويتفرع منه اذا نكح ابى
الصغيرة ام لا من الزوج وذكر
صدر الاسلام ابو اليسرى
باب المخلع من طلاق الاصل
ولو كان المختال عليه مثل
المهمل في الملاة ينبغي ان يصح
ايضا وذكر المحاكم في شروطه
في فصل خلع الصغيرة حيلة
اخرى وهي ان يقر الاب بقبض
مسداقها ونفقة مسدتها ثم
يطلقها الزوج طلاقا باثنا وهذا
حكم مختص بالاب بخلاف
سائر الاولياء لان الاب يصح
اقراره بقبض مسداقها ويرأى
الزوج في الظاهر ولا يعمل
اقرار غيره به وطء الصغيرة
التي لا تشتهى لا يوجب حرمة
المصاهرة في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وطهائلك
اليمين او بغيره من شوق ابو
يوسف بوجوب حرمة المصاهرة
وتكاملوا في حد المشتاهة حكمي
عن محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى انها اذا كانت بنت
سبع سنين او اكثر فهي مشتاهة
من غير تفصيل وان كانت
بنت خمس سنين او دونه لم
تكن مشتاهة وان كانت بنت
ست سنين او سبع او ثمان

وكذا المديون لو غاب عن البلد او نحو ذلك في مثل هذه المواضع لو برهن
على الغائب بحيث اطع ان قلب القاضي وقلب على غلته انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه
فينبغي ان يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للفتى ان يفتي بجوازه دفعا للخرج والضرورات
وصيانة للحقوقي من الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب الى جوازه الشافعي ومالك والحنبل
حنبل وفيه روايتان من اصحابنا والاحوط ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه
يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه فينصب الاول له ثم الاولى والله اعلم (فش) لو
برهنت على زوجها انك قلت تاودرنك كاح منى هرزنى كه بهكمتم ازم من سه طلاق
وتزوجت فلانة هذه على تطلق لثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا الوادعت فلانة انى
زوجت نفسي منه لتسكون الشهادة بعد دعوى النكاح عن يثبت النكاح عليها ولو
كانت فلانة غائبة عن مجلس القضاء والباقي بحاله لا تقبل البيعة اذ يثبت نكاح
الغائبة ولا خصم عنها والحاصل انها لو ادعت تعليق طلاق نفسها بنكاح غيرها
وبرهنت انه تزوج فلانة ففي قبول هذه البيعة روايتان والصحيح انها لا تقبل اذ نكاح
فلانة ثم ما طلاقها فلا ينتصب لخصمها في اثبات الشرط اقول قوله والحاصل الخ يوهم انه
حاصل ما قبله وليس كذلك لان حاصل ما قبله تعليق طلاق الاجنبية بتزويجها على
امرأته والحاصل المذكور تعليق طلاق امرأته بتزويج غيرها فبيد ما مخالفة فالمدعية
في الاول اجنبية من نكاح الغائبة وطلاقها في الثاني تدعى طلاق نفسها فلو زاده
وقال توازم من سه طلاق والباقي بحاله لكان الحاصل المذكور حاصل ما قبله ويمكن ان
لفظ توتركت سهوا من الكاتب ثم قال (فش) والصحيح من الجواب فيما لو كان
ثبوت الحكم على الغائب شرطا للدعى على الحاضر ينظر لولم يتضرر به الغائب

(قوله في مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب الخ) اقول لم يدكر فيما عندي من الكتب
هذا الغيبة المهور لذلك وقد قال في البحر في شرح قوله وفرض لزوجة الغائب ولم يقيد
فيما عندي من الكتب بشئ الا في الفتاوى الصبرية فانه قال ايجاب النفقة في مال
الغائب بشرط ان تكون مدقرا اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل
احصاءه ومراجعته اه اقول وقد صرح بها في التاترخانية فلا عن فتاوى (اهو) ولا
خصوص لمسئلة النفقة بل كل ما ذكر فيه الغائب كمسئلة المهر وغيرها وذلك مستفاد
من تعليلهم بالحاجة والضرورة وقد قال في المبسوط انما قسمها بين ابا حنيفة في الميراث
عند حضور جماعة منهم لتعذر اشتراط حضورهم عند التهمة بطريق العادة وقال قبل
هذا فان الورثة يكترون وقبلها يحضرون فلو لم يقبل القاضي البيعة ولم يقسمها لمكان
غائب او صغير ادى الى الضرر والضرر مدفوع اه واقول الحاجة منتفية عند امكان
حضور الغائب ومراجعته والحكم بوجهه فاي داع للحكم عايبه في حال غيبته مع تبسر
مراجعته واضاره ولو جاز في حدود ذلك مجاز وهو في بيته وبلده وهذا مما يجب القطع
به تأمل

الله في ايمان الفتاوى المشايخ شكري في السبع والثمان والغالب انها ٦١ لا تشتهى ما لم تبلغ تسع سنين قال الصدر

الشهيد في كتاب التفقات
وعليه الفتوى وحكي عن شيخ
الاسلام الشيخ الامام محمد بن
الفضل انه كان يقول ينبغي
للفتي ان يقتي في السبع
والثمان انها لا تحرم الا اذا بلغ
السائل انها حيلة ضيقة فيفتي
يفتي بالحرمه وفي الفتاوى
سئل الفقيه ابو بكر عن قبل
امراه ابنه وهي بنت خمس سنين
او بنت ست سنين عن شهوة
لا تحرم على ابنه لانها غير مستهانة
وان اشتهاها هذا فلا ينظر الى
ذلك قيل له فان كبرت حتى
خرجت عن حد الشهوة
والمسالة بحالها قال تحرم لان
الكبرية تحت الحرمة وان
كبرت ولا كذلك الصغيرة
جدا وسئل محمد بن سلمة عن
امراه ادخلت ذكر صبي في
فرجها والصبي ليس من اهل
الجماع قال ثبت حرمة المصاهرة
ويأتي بهذا وهذا وقال بعضهم
الصغيرة اذا لم تكن حيلة ضيقة
وهي بنت ست أو سبع
لا تكون مستهانة الى اثني عشرة
سنة وعن ابي يوسف رحمه
الله ان كانت بنت خمس سنين
ويشتهى منها فهي مستهانة ولا
توفيت فيه عن ابي حنيفة
رحمه الله وعنه في رواية
وطئها ولم يفضها ثبت حرمة
المصاهرة وان اقضاها لا ثبت
حرمة المصاهرة وعن أبي

كذلك في الدار وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لودا اثر ابيه نفع وضرر وهنا يتضرر بثبوت
نكاحها فلا تصير المدعية خصما عنها كذا (قس) في مسألة الكفالة بالمهر من
مسائل بيان الاصل الثالث انه قال (صد) فيه نظرا اذا المدعي على الغائب شرطا وفي
مسألة لا يصير الحاضر خصما عن الغائب الى قوله فينبغي ان يقضي بالمهر على الحاضر
لا بالفرقة على الغائب فعلى قياس ما قال (صد) ينبغي ان يقضى هنا ايضا بطلاق
المدعية لا بنكاح الغائبة أقول فالخاص ان المدعي على الغائب اذا كان شرطا
لما يدعي على الحاضر قيل ينتصب الحاضر خصما عن الغائب مطلقا وهو قول بعض
المشايخ وقيل لا ينتصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ وقيل ينتصب فيما لا يتضرر
به الغائب لا فيما يتضرر به وقيل فيما يتضرر يقضى على الحاضر لا على الغائب
أقول هذا بعيد اذ الحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع
بدون الاصل وأقول فالاولى ان ينتصب الحاضر خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن
اثبات حقه على الحاضر الا باثبات ذلك على الغائب سواء كان سببا أو شرطا اذ الحكم
على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب
مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للحقوق ورعاية للاصول وادع
الفتوى ادعى عليه اني شريت هذه الدار من فلان الغائب وهو يملكها وتقدمت الثمن
وفلان الاخر الغائب الذي كان مشتريا لهذه الدار شرعا جازيا اجاز شرائي وقال فواليد
الدار لي ينبغي ان تسمع اذ المدعي على الحاضر وهو ذواليد وهو الغائبين واحده وهو
الشراء وما يدعي عليه ما سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر لا بحالة فيصير خصما
فكان ادعى الشراء من رجلين فأجاز له المشتري شراء جازيا لو كانت سببا لثبوت حقه
تسمع وفاقا لو شرطا تسمع عند بعضهم كما (ذ) الخاد ج و ذواليد ادعى شراء من
واحد وقار ج الخاد ج سبق فقال فواليد هذا الدار حين شراء الخاد ج كان وهما من
جهة بائعنا في يد فلان وأبطل شراءه فلم يصح وصح شرائي لانه وقع بمذوق الرهن اجاب
فجهم الدين رحمه الله انه لا يكون دفعا اذ لا حق لذي اليد في ذلك الرهن والمرتب لم يدع
الرهن فكيف يصح دعوى الرهن كذا (ذ) ومسألة من ادعى على المودع أو الغاصب
انه شراء من المالك أو ورثته قدمت في فصل من يصلح خصما (ط) فاب المكفول
عنه فادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي تكفلت بها عن فلان من ثمن خمر وقال

(قوله فالخاص ان المدعي على الغائب الخ) أقول قال الزياهي في التبيين ومن
المتأخرين من قال في الشرط ايضا يقبل ايضا مطلقا كما في السبب منهم على البردوي
(قوله الحكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى) أقول تقدم انه يفتي بعدم
نفاذه فلا يتصرف الى هدم مذهب أصحابنا (قوله وتقدمت الثمن وفلان الاخر الغائب
الخ) أقول الاخر الغائب كان اشترى من فلان الاول شرعا جازيا فوقف بيعه على
اجازة فافهم

يوسف في النوادر اذا وطئ جارية وهي بنت خمس سنين في الدار وماتت ولا يدري انها هل كانت تشتهى حرمة عليه امها

صطاء بن جزة السعدي من
الاجنبية من شهوة يوجب
حرمة المصاهرة ولا يشترط
شهوتها ويصح في اشتها
أحدهما ولا يشترط أيضا أن
يكونا بالغين فتقع المحرمية
بين المراهق والمراهقة إذا
وجد الاشتها من أحدهما
ووجد الاشتها هو الاشتها
بالقلب ولا يشترط انتشار
الاشتهاء في طلاق مجموع
الدوازل صغيرة فزعت في
المنام فهربت إلى فراش
والدها عريانة فانتشر لها
أبوها وهي بنت ثمان سنين
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
ابن الفصل رحمه الله أخشى أن
يحرم والدتها على أبيها وشل
ثمدين مقاتل الرازي إذا رأت
الدم وهي بنت ست سنين
لا شك بأنه لا يكون حرجا
وان كانت بنت تسعين سنين
لا شك بأنه يصح أيضا
وانما أشك فيها بين الست
والتسع وان كان لا يوطأها
لا تثبت المحرمية بوطئها
هذهما وعند أبي يوسف
رحمه الله تثبت وأن كانت
بستة وذكر شمس الأثر
السرخسي في كتاب الحدود
أن الصغيرة إذا سلمت من
الجماع تثبت حرمة المصاهرة
والأقلا وتفسير السلامة
الأيض بغير مساكها مسلحا

وأما قوله أخذت المرأة قضيب

الطالب لا يل من ثمنه بقا لقول الطالب فلورهن عليه الكفيل لا يقبل ولا يتصحب
الطالب خصمه فيه بخلاف ما لو كان المصلوب حاضرا ورهن على الطالب إن الألف
التي تدعيه عليه ثمن شرجيت يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا
على ما نقل قبل من (فش) حيث قال لو طالب الدائن كفيله يدينه فبرهن الكفيل
على أدائه المديون الغائب يقبل ويتصحب الكفيل خصما عن المديون إذا لا يمكنه دفع
الدائن إلا بهذا فكذا نقول هنا والله أعلم ومسئلة من ادعى ديننا مشتركا بآوت أو غيره
بغية شريكه مرت في فصل قيام بعض أهل الحق من البعض وكذا مسألة الشراء من
نفر بعضهم غيب (ذ) ادعى أني وطلانا الغائب أوتينا هذه الدار من ذي اليد ثم
أنه استولى عليها فبرهن عليه على قول حرج لا تقبل لافي حق الغائب ولا في حق
الحاضر أما الغائب فظاهر وأما في نصيب الحاضر فلا ثم يصير رهن المشاع وهو لم يجز ولو
بما لا يقسم (فش) ادعى نكاحها فبرهنت أنها امرأة فلان الغائب لا تندفع
دعوى المدعي كن ادعى قنأ فبرهن ذواليد أنه مالك فلان لا تندفع منه المحصومة كذا
هذا أقول ينبغي أن تندفع عنه المحصومة في مسألة القن كما في المسئلة الخمسة ثم قال
(فش) فلورهن المدعي أنها امرأة يحكم له بها فاقراوها بنكاح الغائب لا يدفع بينة
المدعي وهل يعتبر هذا الاقرار في حق سقوط اليمين منها على قول من يرى التحليف في
النكاح قيل يصح هذا الاقرار ولكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنها اليمين وقيل
لا يصح ولا يدفع عنها اليمين قالوا المرأة الغائب أن زوجها قد طلق أو أخبرها به
واحد عدل فلها أن تنزع رجها آخر بعد اعدة (ذ) شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج
لا المرأة وكذا متى الامانة الزوجية والامة لو حكمتا الشهود لا يلتفت إلى قولهما
ومن لا يلتفت إلى تكذيبه الشهود لا بألى حضرا ولا (فش) تزوجها فشهد جماعة
بحضرتها عند القاضي أنها منكوبة فلا الغائب لا تقبل هذه الشهادة لعدم الخصم
عن الغائب في اثبات النكاح ولا تثبت المحسولة لعدم ثبوت نكاح الغائب برهنت
على ذى اليد أنها معتقة فلان الغائب حر وهو عسكها وهذا استرقى بغير حق تقبل
اذ ادعى قصيردا الحاضر عنها وهو لا يملكها الا بذلك فيصير خصما فيحكم به فقها وبصر
يده أقول فعلى هذا البرهنت أنها امرأة فلان الغائب ينبغي أن تندفع دعوى المدعي
نكاحها بعين هذا التعليل وقد مر خلافا من قبل بأسطر وكذا الوادي الورثة على كلام
انوارنا من أيننا فبرهن القن أنه قن فلان آخر وأنه حرره تقبل ويصير خصما عن
الغائب في اثبات المالك له إقلا كشرط هتفه فيصير خصما في اثبات التحرير وفيه
ادعى على قن أنه مملوك فبرهن القن أنه مملوك فلان الغائب تندفع دعوى المدعي كما لو

(قوله أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل) أقول ذكر الشيخ الفرق بين ما في الفصل
العاشر فراجع (قوله ادعى نكاحها الخ) أقول دعوى النكاح والمهر والجهاز
بأقوى الفصل العشرين

الامام نضر الدين رحمه الله تعالى وبعضها في فتاوى القاضى الامام ظهير الدين وفى طلاق فوائد صاحب المحيط الصي اذا كان ابن تسع سنين من امرأة شهوة ثبتت حرمة المصاهرة قال وذكر فى موضع آخر الصي العاقل اذا من امرأة شهوة ثبتت حرمة المصاهرة قال وكذلك المحنون امرأة مع ابنتها مشتهاة نامتا فى فراش فرد الرجل يده الى امراته ليبرها الى فراشه ليلاهما فاصابت يد الرجل بنت المرأة فقرصها باصبعه على ظن انها امراته فان وقعت يده على البنت وهو يشتهيها حرمت عليه امراته وان كان يظن انها امراته لوجود المص من شهوة فى فتاوى القاضى ظهير الدين ذكر فى الهداية الصي المراهق فى التحليل كالبالغ لوجود الدخول فى نكاح صحيح وذكر فى الجامع الصغير كلام لم يبلغ ومثله يجامع بر يده اذا كان يتحرك ويشتهي اذا جامع امراته وجب عليه القبل ويحلها للزوج الاول وفى حيل العيون المطلقة ثلاثا اذا نكحت ان يظهر امرها فى التحليل تهب لبعض من تتق به عن غلوك فيشترى بذلك مراها فتزوج به شاهدين فيدخل الغلام بها ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح ثم تبعت المملوك الى بلد آخر فلا يظهر

برهن ذواليدان ما فى يده ودية تندفع المحسومة كذا هذا لانه ثبت ان يده على نفسه نية من الغائب اقول هذا يؤيد ما قلت انقائه ينبغي ان تندفع عنه المحسومة فى مسألة اقرن الخ اذ هنا ايضا برهن على انه ملك فلان ولم يرد عليه فينبغي ان ينفذ احكاما والله اعلم (عبت) فن برهن على ذى اليد انه فلان الغائب وانه حرره وبرهن ذواليدانه فن فلان آحر اودعه اياه او اجره او رهنه لا يحكم بعقده ولو زعم ذواليدانه فن فلان الغائب اودعه اياه وقال القن كنت قد ساله حررتى او قال كنت فناء لاني آخر حررتى لا يصدق بخلاف قوله انا حر الاصل فانه يصدق لانه فى دعوى التحرر برأى برقية رادى زوالها فلا يصدق الا بصحة وفى دعوى ربه الاصل انكر الرق فاقول المنكر لا يرى ان فلانا لو حضر وادعى انه قنم وقال انا حر الاصل صدق القن ولو قال انا حر الاصل وبرهن ذواليدانه فن فلان اودعه قضيت بكونه فناء فلان ودفعته الى ذى اليد حتى لو حضر الغائب وانكر كون القن له لزمه بخلاف ما لو ادعى قن ايد رجل وبرهن ذواليدانه ودية فلان وانذفت المحسومة لا يصير القن مقضيا به فلان حتى لو حضر وانكر كون القن له لا يلزمه القن والفرق ينظر فى (عبت) وفيه وكلهما ما يقبض دينة فغاب الموكل واحد الوكيلين فادعى الوكيل الاخر فافترى ان يدينه ويخذه وكالته فبرهن الوكيل ان الدائن وكله وفلانا الغائب يقبض دينة يحكم بوكالته ما حتى لو حضر الغائب لا يكلف إعادة البينة وكذا لو جحد الفريم المال والتوكيل فبرهن عليهما الزم كسبل الحاضر يحكم على الفريم بالدين وبوكالته ما اذا التوكيل بمحسومة فى الدين والدين توكيل بالقبض اقول هذا التعليل لا يناسب الصورة المذكورة اذ الكلام الظاهر فى التوكيل بقبض دينة كما هو مصرح فلا حاجة الى اثباته اذ ما قلوعكس وقال اذا التوكيل بالقبض توكيل بمحسومة لكان انبى لانه وكل بالقبض ثم خاصم وبرهن فاحتجج الى اثبات كونه وكيل بمحسومة فان التوكيل بالقبض يستلزمه وان كان هذا فى الدين لا فى العين وايضا هذا عند حرج لا عند سوم ورجح لا التوكيل بالقبض ليس بتوكيل بمحسومة عندهما اذا قبض بخلاف المحسومة ثم مال لا يقبض الحاضر شيه فى الفصلين حتى يحضر الوكيل الاخر فرق بين المحسومة والقبض فقال فى الوكيلين بالمحسومة والقبض لا ينفرد أحدهما بالقبض وينفرد بالمحسومة ولو برهن الحاضر ان فلانا وكله وفلانا معه وأجاز ما صنع كل منهما وأجاز قبض كل منهما على حدة فانه يحكم بوكالته الحاضر لا الغائب حتى لو حضر الغائب يكلف إعادة البينة واستوضح لافرق فقال لو وكله ما يقبض الدين ولم يجز ما صنع كل منهما قبل أحدهما الا آخر لم يصروكيلا من قبل ولو أجاز ما صنع كل منهما

(قوله آخر برقية وادعى زوالها الخ) اقول يؤخذ منه جواب وافية الفتوى فى امرأة أقرت بالرقية فلان الغائب وادعت انه أعتقها وملك نفسه ما وخطبها رجل وتقدمت به الى القاضى ليرزوجها منه هل يجيب الى ذلك أم لا الجواب لا يجيبها لانه ادعى زوال الرق فلا يصدق عليه

ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح ثم تبعت المملوك الى بلد آخر فلا يظهر

بها الثاني سواء كان بالغاً أو غير بالغ مجنوناً كان أو غير مجنون إذا كان يجامع مثلها وفي فوائده خمس الآلة أنه مقدور بعشر سنين وفيها أيضاً صغيرة لا توطأ حرمات الثلاث فوطئها الزوج انشأ في فاضلها فهذا الوطئ لا يجعلها وفي فتاوى القاضى الإمام غفر الدين رحمه الله الزوج الهال إذا وطئ المرأة فافضلها لا تفصل للزوج الأول وفي الملتقى إذا دخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع لا يتعلق به التحليل ولا النكاح ذكر في العدة في خلوة الصبي يجب كمال المهر وإحالة إلى الجماع الصغير ذكر القاضى الإمام غفر الدين في فصل الخلوة من نكاح فتاويه ولا يصح خلوة الغلام الذى لا يجامع مثله ولا خلوة الصغيرة التى لا يجامع مثلهما والزواج إذا خلا بأمراته ومعها صبي لا ينعقد لا يمنع صحة الخلوة وإن كان صبياً يعقل بأن أمكنه أن يبرحها يكون بينهما لا تصح الخلوة من غير فصل والمجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معهما مجنون أو مغمى عليه لا تصح الخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع امرأة الصبي إذا وجدت الصبي محبوباً للقاضى يفرق بينهما بغير مهر ولا ينظر بلوغ الصبي بخلاف ما إذا وجدت امرأة الصبي

وأجاز قبض كل منهما قبل أحدهما إلا أن يصير وكيلاً وكذا الوصيان حتى لو مات وترك ورثة ود يناله وعليه فادعى أحدان الميت أو وصى إليه وإلى فلان الغائب ويحده الورثة والغريم فبرهن الحاضر على ذلك يحكم بوصايتهم ولو أجاز الميت ما صنع كل منهما لا يصير الحاضر خصماً عن الغائب فيحكم بوصاية الحاضر فقط (ص) الخصم شرط لقبول البينة لو أراد المدعى أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً أملاً لو أراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يستلزم حضرة الخصم ولا يحتاج القاضى إلى نصب الوكيل ونظيره لو شراه غائب قبل قبضه غيبة منقطعة بإزالة القاضى ببيع المبيع وإيقاع الثمن البائع وفي طريقة (ن) يأمره القاضى بإقامة البينة فلو برهن يحكم ببيع المبيع وبوفى الثمن (هـ) وكذا لو استأجر أبلاً إلى مكة ذاهباً وجائياً ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انفسخت الإجارة فلا مستأجر أن يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى مكة ودفع الأمر إلى القاضى قرأ أن يبيع الدابة ويدفع بعض الأجر إلى المستأجر جاز (عبت) ثمراه غائب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضى ببيع المبيع وإيقاع الثمن لو كان المبيع منقولاً لا لوعقاراً فعلى هذا الورع من المدينون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الأمر إلى القاضى حتى يبيع الرهن بدينه ينفى أن يجوز كما في هاتين المسألتين (ب) المدعى عليه لو أقر ثم غاب يحكم عليه بأقراره بالإجماع فلو حضر فانكر فبرهن عليه ثم غاب يحكم عليه عند أبي يوسف رحمه الله لا عند م رحمه (خ) غاب المدعى عليه بعدما برهن عليه أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بها وقال س رحمه يحكم وهذا أرفق بالناس ولو غاب الموكل بعدما برهن عليه ثم حضر وكيله أو غاب الوكيل بعدما برهن عليه ثم حضر موكله يحكم عليه بتلك البينة وكذا يحكم على الوارث بينة قامت على مورثه ولو كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب القاضى وكيلاً لطلب الخصم ويحكم عليه بتلك البينة وهكذا لو برهن على أحد الورثة فغاب يحكم به على الوارث الآخر وكذا لو برهن على نائب الصبي فيباع الصبي يحكم على الصبي بتلك البينة ومن توجه عليه الحكم فاختفى لا يحكم عليه عند ح وقال م رحمه ينادى على بابه ثلاثة أيام فلو خرج والاحكام عليه ولو لم يخرج لكنه غاب لا يحكم عليه حيلة أثبات الدين على الغائب أن يكفل للمدعى بكل ماله على الغائب ويحيره المدعى في المجلس فيسدى المدعى على

(قوله فرفع المرتهن الأمر إلى القاضى حتى يبيع الرهن الخ) أقول للمرتهن ببيع الرهن بإجازة المحاكم وأخذ دينه إذا كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته كما في البرازية من الرهن قال مولانا الشيخ محمد بن الغزى لم أجدهما ذكره البرازى في منية المفتى ولعله أراد منية المفتى أو الفقهها وفي منية المفتى غاب الراهن وخاف المرتهن هلاك الرهن المنقول رفع إلى القاضى حتى يبيعه ويدفع الثمن إلى المرتهن ذكره في كتاب الرهن انتهى ما ذكره الغزى

الكفيل ما لا مقدار بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة وينكر دينه
 فيبرهن المدعي دينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره
 بكفالاته ثم يرى المدعي الكفيل فيثبت الدين على الغائب لانتصاب الكفيل خصما
 عنه اذ المدعي على المحاضر لا يثبت الا بثبوت الدين على الغائب في مثله يصير المحاضر
 خصما من الغائب وهذا لو كانت الكفالة بكل ماله على الغائب اما اذا لم تكن بان
 ادعي ان له على فلان الغائب كذا وهذا المحاضر كفيل به فيبرهن فحكم القاضي على
 الكفيل لم يكر ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعي الكفالة بامر الغائب اموال كفل بكل
 ماله على الغائب فالحكم على الكفيل بماله عين حكم على الغائب سواء ادعي الكفالة
 بامر او لا وقد مر في اول الفصل شي منه كذا (خص) وكذا في (ج) وقال المحوالة فيه
 كالكفالة وقال وهو - ذالو كانت المحصورة في المحوالة والكفالة بين الطالب والكفيل
 اموال كانت بين الكفيل والمكفول منه بان قال الكفيل لمن كفل منه كفلت فلان
 بدينك بامرنا واديت ولي الرجوع عليك او قال الهتال عليه للمعيل احتملت منك بامرنا
 واديت ولي الرجوع عليك فيبرهن بحكم عليه بضمنان وعلى الغائب بقبض حقه وكذا
 لو اقر بالامر وانكر الاداء فيبرهن فحكم عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى
 انكاره بعده (ص) كفل بامر فلان بماله له او قضى به له عليه او ذاب له عليه فغاب
 الا مرفعه من المكفول له ان له على الغائب اموال قال للقاضي اقضي به على الغائب حتى
 يلزم الكفيل لا يحكم حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو كفل بكل ماله عليه فيبرهن
 الطالب ان له عليه الغائب ولو كان المكفول منه قائما ثم في الفصل الاول وهو ما كفل
 بماله او قضى له به او ذاب لو اقر الكفيل بدينه على المكفول عنه واني ان يدفع مخافة
 ان يجهد الغائب ليحير (ذ) قال له لك على فلان الف درهم وانا كفيل به لك يجب المال
 عليه لا على فلان (حيلة اثبات الحرمة على الغائب) اذا حرمها عند شهود فغاب وارادت
 ان تتزوج بان لا يمكنها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس القضاء لكون النكاح
 مبرورا ولا يمكنها احضاره لبلد المسافة فغيب حيلتان احدهما بطريق دعوى كفالة المهر

(قوله اموال كانت بين الكفيل الخ) اقول او وكيل الكفيل وهي واقعة الفتوى
 (قوله ففيه حيلتان احدهما الى آخره) اقول وسياتي في الفصل العشرين في دعوى
 النكاح ادعي نكاحها وقال ان زوجك طلقك واما تزوجتك فانكرت الطلاق فيبرهن
 المدعي على طلاق الاول لا يقبل لتلايحه على الغائب فلو حضر وبرهن على ماله
 يقبل ثم ينظر لو برهن على التزوج بعد دعي الغيبة يثبت النكاح اهو في البرازية خلافة
 قال فيها ادعي عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فافتت بزوجة
 الغائب وانكرت طلاقه فيبرهن عليها بالطلاق يقضي بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى
 اعادة البينة اذا حضر الغائب اه وهو مبني على ما ذكر من ان الشرط كالسبب وقد
 علم ضعفه

فأدركت قبل ادراك زوجها فاختارت ٢٢ الفرقة وورثت أمرها إلى القاضي لا ينتظر كبر الزوج وكان للقاضي أن

يفرق بينهما غير أنه كان له والد أو وصي أحضره وأمره بأن ياتي بالحجة للصغيران كان له حجة والافرق بينهما بحضرة وليه هذا اذا كان زوجها صبيًا فان ادركت الصغيرة وزوجها كبير فائت وقدم زوجها غير الأب والجدة واختارت نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال ضيعة الزوج أشار في الجامع إلى أنه لا يفرق بينهما ما لم يكن منه خصم أو وكيل لأنه قضاء على الغائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها ووجدت تزوجها مجبرًا بالأب يفرق القاضي بينهما بخصومة الأب حتى تبلغ احتمال أنها ترضى بعد البلوغ وعندها لو ورث الصغير بعد اشتراء موته وأطاع وليه على عيب كان منه البائع كان للولي أن يخاصم البائع في العيب ولا ينتظر بلوغه وكذلك إذا كان للصغير خصام للولي أن يستوفيه الحال وكذلك إذا كان للصغير شفعة للولي أن يأخذها الحال ولا ينتظر بلوغه وإن كان احتمال الرضى بعد البلوغ ثابتًا في هذه الفصول والفرق أن الفرقة لا تستحق لقوات حتمها في قضاء وطرها وهي في صغرهما بعزل من قضاء وطرها بخلاف الفصول الأخر

لأن الحق ثابت في الحال والصغير يتصرف بتأخير الحق

على حاضر وقد مرت في أوائل هذا الفصل وحيلة أخرى في إثبات هذه المحرمة أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة ملقًا بوقوع الفرقة وتدعى بوقوع الفرقة وتطالب به بالاداء وتبرهن على ما ذكره بحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان قلنا بوجوب جسدان في تصانيف المتقدمين ولكنه ينبغي للقاضي أن يبحث عما في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ولأنه ولو صرح في الظاهر لكان للشناعة فيه بحال لو حضر الغائب أقول يرد في هذه الحيلة ما ورد في الحيلة الأولى من النظر (ص) أورد ذلك النظر فيها أيضا ثم قال ولكن مع هذا الوجهكم بالمحرمة فخذ حكمه باختلاف المشايخ فيه و (برز) جعلوا المحاضر حكاما في الغائب في مثله وقر قبل (حيلة اثبات العتق على الغائب) وقد مرت في هذا الفصل (حيلة اثبات الرهن على الغائب) ذكر في (جف) أن المرتهن لو أراد أن يحكم به القاضي يقيم رجلا يدعى رقبته الرهن فيبرهن ذوا ليدانه رهن عنده فيحكم به القاضي وذكر في (ذ) أن فيه روايتين لا تقبل البيضة في رواية أذ فيه حكم على الغائب وتقبل في رواية لأنه لما رهن عنده فقد استعطفه فإذا تعدى عليه المحقة إلا بآثار المالك للراهن صار خصمه في ذلك كما في الوديعة ونحوها (ح) برهن أنه ارتهنه من فلان الغائب وقبضه ثم أعاده إياه وبرهن ذوا ليدانه شراء من يزعم المرتهن أنه رهنه تقبل بيضة المرتهن فيأخذه ولو قال المشتري أنا اتقض البيع لا يتقض القاضي حتى يحضر الغائب وكذا لو ادعى الاستيفاء مكان الرهن ولو برهن أنه شراء من فلان قبل شراء ذي اليد فانه خصم يحكم له به ويتقض البيع الثاني فلولا يشهد شهود على قبض البائع الثمن فالقاضي يأخذ منه منه ويكون عنده للبائع ويسلم المبيع إلى (حم) غاب الراهن فيبرهن المرتهن أنه ارتهنه من قبل فلان وإن هذا غصبه متى أواخرته أراجعه منه يدفع إليه (التصرف في أموال الغائب والمفقود) (جن) قضى بالبيضة فغاب المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضى له حتى يحضر الغائب إلا في نفقة المرأة والأولاد الصغار والوالدين كذا عن (م ر ح ص) وكذا لو مات وله ورثة غيب ومال في المصير بيد المقرين به للمقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه حتى يحضر ورثته أو يحضر المقضى عليه لو غابا قال ما ذكره هنا أيضا الف ما ذكر في الأصل أن القاضي يقضى بنفقة لامرأة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرا بنكاح ووديعة فيحتاج إلى الفرق وفي طريقة (برز) قال للقاضي هذه الدابة وديعة أو لقطعة أو هذا الحق أبق ودفعه من مسرة سرف والمساكين غائب فخر في الاتفاق لا رجوع عليه فالقاضي يطلب البيضة ولو أقامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا المرأة الغائب فإن القاضي يكفها

(قوله وكذا امرأة الغائب الخ) أقول (شم قم) إذا اعتدت زوجة المفقر بعد انقطاع أقرانه أو بعد مضي مدة على قول الآخر من فلها أن تزج قبل القضاء (ث) إذا بلغت المرأة مدة الإياس فأنها تعتد بالأشهر ولا يحتاج فيه إلى القضاء (ط) فقدت الأمه مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها القاحشة فالقاضي أن يؤاخرها من امرأة نفقة وليس له تزويجها كذا في القنية

لا تثبت الا بهذا القرض والله

أعلم وفي فتاوى القاضى الامام
نعم الدين غلام ابن اربع عشرة
سنة اذا لم يصل الى امرأته وله
امرأة أخرى يجامعها ويجامع
الحارة كان للمرأة ان تخصمه
ويؤجل ستة وثمانين سنة في
فصل تكبر والمهر رجل تزوج
صغيرة تزوجها وليها ودخل
بها ثم بلغت فاختارت نفسها
ففرق بينهما ثم تزوجها
في العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها فعليه مهر كامل عند ابي
حنيفة وابي يوسف وجهها
الله وعليه عدة مستقبله وعلى
هذا رجل تزوج صغيرة ودخل
بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم
تزوجها في العدة قبلت
واختارت نفسها وفرق بينهما
كان عليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبله وذكر في هذا
الفصل أيضا غلام ابن اربع
عشرة سنة جامع امرأة وهي
ناقة لا تدري فان حكانت ثيبا
ليس عليه مهر ولا عقروا
كانت بكر او افضتها عليه
مهرها وكذا الجنون وفي باب
نكاح أهل الذمة من المبسوط
الصبي اذا تزوجت من صبي
من أهل الذمة تزوجها وليها
يجوز النكاح ويثبت له
الخيار اذا بلغا اذا كان الزوج
غير الاب والجد هذا في حنيفة
ومحمد وجهه ما لله كما في حق
المسلمين وذكر في هذا الباب

اقامة البينة على النكاح وعلى ان تزوج مال ودية عند حاضره فلو اقامت فرض لها
الثقة وكذا اقر بيده فبرهن آخره شراء من فلان الغائب يحكم بالملك للمأخوذ بالشراء
على الغائب حتى لو حضر لا ياتى الى اذكاره وقد مر غير مرة اقول ينبغي ان يحمل هذا
على ان ذا اليد يديه لنفسه اما لو ادعى انه ودية او غصب او فحشو و برهن تسدفع
المقصود منه وهذا قد مر غير مرة فلا ينصب خصما وفوله وقد مر غير مرة يؤيد ما قلنا
المذكور هذا الا المطلق (جس) باع دابة ولا يوقف على المشتري فلما حكم ان ياذن له في
بيعها فاحتسب من ثمنه لوم من نفسه ولو اذن له ان يثاجرها و يعلقها من اجرها جاز
(فح) للقاضى ولاية ايداع مال غائب ومفقود (جس) للقاضى اقراض مال الغائب وله
بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف
الانكسار فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا (قص) واحاله الى (من) الامة المقصودة لو كان
مالها قابضا للقاضى لا يبيعها انما يبيع مال المفقود (من) سئل فحكم الدين عن امير
وهب امة من خادمه فاختبرته انها تاجر قتل في غير فاخذت وتداولتها الايدي حتى
وفيت بيده هذا الامير والموهوب له الا ان لا يجد ورثة القاتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت
ولو امسكها يخاف القتلة هل للقاضى بيعها من ذى اليد نيابة عن الغائب حتى لو ظهر
المالك كان له على ذى اليد اعادة ما قال نعم له ذلك (مفتح) القاضى لا يملك تزويج امة
الغائب والجنون وقهر ما وله ان يكاتبهما ويبيعهما (قد) لا يملك تزويج امه الغائب
وان لم يكن له مال وفيه للقاضى بيع قن المفقود او ما له لو كان المالك قابضا لمفقود
(فن) المفسد المحبوس بسبب الدين يملك ايتار بعض الغسر ما على البعض الا اذا غاب
غيبه منقطة بحيث يندى قسم القاضى ماله يدينهم بالحصة وهذه المسئلة دليل على ان للقاضى
ان يقضى دين الغائب (ضك) حبس المديون وغاب الطالب فقال المديون انا
اودى المال فاقاضى ان شاء اخذ ماله ووضع منه عدل وان شاء اخذ منه كفيلا ثقة

(قوله للقاضى ولاية ايداع مال غائب الخ) اقول وفي الخاتمة من كتاب الدهوى والبيانات
في فصل من يجوز قضاء القاضى له ومن لا يجوز ما نصه ومن هذا الجنس مسئلة ذكرها
في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب والقاضى ان يبعث مال الغائب الى الغائب
اذا خاف الهلاك وله ان ياخذ مال اليتيم من والده ان كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه
على يد عدل الى ان يبالغ اليقيم اه (قوله وله بيع منقوله) اقول بتأييده بالمنقول ربما
يفيد انه لا يجوز له ذلك في العقار لكن في القنية بعد ان علم به لامة (قع حك) والقاضى
يبيع عبد المفقود وارضا اذا كان ينقص بعض الايام (ط) ما خيف عليه ان يفسد من مال
المفقود فلقاضى بيعه لانه اقرب الى الحفظ وفي جامع الدرر للقاضى بيع مال المفقود
والايسر من المتاع والرفيق والعقار اذا خاف هابا الفساد وليس له ان يبيعها لمكان
ثقة هابا لهما ومتى باعها خوفا الضياع فصارت دراهم او دنائير يعطى الثمن منها
بطريقه (قوله للقاضى ان يقضى دين الغائب) اقول قد تقدم ما يخالفه تأمل

ايضا اذا عقد النكاح على صبي من أهل الذمة تزوجها وليها فاسلم أحدهما وهر

يعقل الاسلام يصح اسلامه
الاسلام يعرض عليه الاسلام
فان اسلم يتركان على النكاح
وار لم يسلم يفرق بينهما
وذ كر أبو زيد في الاسراف
مسئلة تزويج غير الاب والمجد
ان امرأة المجنون اذا اسلمت
وهما كافران يعرض الاسلام على
ابى المجنون فان اسلم والا يفرق
بينهما وامرأة الصبي الذي
لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض
الاسلام على ابى الصبي لان
لصبا غايه وذ كر فقر الاسلام
الزردوى رحمه الله في باب
الأمور المعترضة من أصول
اللقمان اسلام المجنون لا يصح
واسلام المعتوه العاقل والصبي
العاقل يصح ولو اسلمت امرأة
المجنون يعرض الاسلام على
وليه ويصير مسلما تبعا لابييه
وكذا يصير مردا تبعا لمامم
قال رحمه الله والصغير في أول
حاله مثل المجنون يعنى اذا كان
هديم العقل والتمييز فاما اذا
عقل فهو والمعتوه سواء فخير ان
بين المجنون والصغير فقاوه
ان في المجنون اذا اسلمت امرأته
يعرض الاسلام على ابيه أو
أمه في الحال ولا يؤخر وفي
الصغير يؤخر لانه محدود
فوجب تأخيرها الى غاية العقل
والمعتوه كالصبي العاقل وفي
فتاوى القاضى ظهير الدين
مسلم تزويج صبيتهما ابوان
مسلمان فادتم لم تبين الصغيرة
من زوجها وان لم يصبدا والحرب يات

عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى ثم ان كان الاخر عقل

بنفسه وهذا يدل على ان للقاضى ولاية قبض ديون الغائب من مديونه (عده) الوديعه
لو كانت شيئا من الصوف وريها غائب وخيف فسادها يرفع الى القاضى ليبيعهها
وذ كر (ح) في (بق) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا
لا يبيع القاضى مروضه يدينه عند ح رحمه الله ولا يبيعهها وأما العقار فلا يبيعه
عند ح رحمه الله وصحت ذاك ولهما في الظاهر وعنه ما ان له بيعه كعروضه وعلى هذا
المخلاف بيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان (خر) مات ولا يعلم له
وارث فباع القاضى داره جاز ولو لم يوضع الوارث جازو يكون خطأ الا ترى انه لو باع
الا بى يجوز وفيه له بيع منقول المفقود ولا يذبحى له ان يبيع عقاره ولو باع جاز
والوصى لو باع عقار الكبير الغائب لم يميز (مع) السلطان اذا طفر بعبدا بى فهو
بالتخييار ان شاء أمسكه وأنفق عليه من بيت المال فيكون دينه على صاحبه
أو فى ثمنه وان شاء باعه والاولى أن لا يجهل ببيعه فان طال امساكه فبقت ذ
بيعه ولا يؤخر بخلاف الضال حيث يؤخره لان اجارة العبد الا بى تعرض له على الا باق
بخلاف الضال (قنية) للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقينى والعقار اذا
خيف عليها الفساد وليس له بيعها بالنفقة عياها وموتى باعها بخوف الضياع فصارت
دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعه بالنفقة وان فعل تغدو لو باعها
لقضاء دينه جازو كذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين (مح) لا يقضى على المفقود بدين
لقرينه (صر) ليس للقاضى ان يرضى فى مال المفقود ولا عليه بشئ من أحكام الموتى حتى
يبرهن على موته (من) لو المفقود نصيب فى دار مقسومة على عدة لا يذبحى لاحد ان
يتصرف فيه بلا اذن القاضى وللقاضى ان يوافق له لو خيف ان يخرّب لو لم يسكنه احد
ويحفظ أجره للمفقود قاضى قسمته نصيب كرتا مال غائبي راقباله وهذا هل يجوز
اجاب بى من شايح زماننا انه يجوز مطلقا ولا يذبحى ان يجوز لو كانت القنية منقطعة (قنم)
سئل (شين) عن غصب شيئا للغائب هل للقاضى قبضه منه اجاب له ذلك ولو كان هذا فى
مال المفقود فله الاخذ بالطريق الاولى فانه ذ كر فى (بق) ان للقاضى بسطة يد فى مال
المفقود ما ليس له فى مال الغائب وذ كر (شيخ) فى (سك) القاضى لو أخذ ودية المفقود
عن مبيعه ووضعها عند ثقة لا بأس به (قنم) سئل مولانا عن مواساها ما فغاب
احدهما فادفع الشريك الاخر كلها الى الراعى فهلكت هل يضمن نصيب شريكه

(قوله مواساها فغاب احدهما فادفع الشريك الاخر كلها الخ) أقول الوجه في ذلك
انه لما تركها فى يد شريكه صار شريكه مودعها وللودع الحفظ بيد اجيره وأما لو تركها فى
الاجراء لا يصير مودعها فيحتاج الى الرفع الى القاضى لينصب قيا وفيه ايماء الى انه
لو حفظها بنفسه من غير دفع فى صورة الترك فى الاجراء يضمن حصته شر يكة لانه وضع
يده على مال الغير بغير اذنه فيكون ضامنا فافهم ذلك تستخرج منه احكاما كثيرة فى
المشترك والله تعالى اعلم

و داود عليه السلام اثم اذ نذالاً ثم لم يرد له من زوجها وكذلك ٢٩

اجاب انه يضمن اذ يمكنه مقلها بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصرا ولم يتركها بيد يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب فيها ليحفظ كذا الجواب وهذا تنصيص منه على ان للقاضي نصب قيم ليحفظ مال الغائب (فت) رجل مات في البادية فاصاحبه ان يبيع حماره ومطاعه ويحمل الثمن الى اهله (عده) للقاضي ان ينصب من المفقود وصيا لطلب ديونه من غرمائه ولا ينصب عن الغائب (بقي) ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يحجز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي في مال الغائب غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قيل نعم وقيل لا (فت) مات الغريم وأوصى الى رجل بذا رجل يدعي دينه على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت ليخاصم الغريم ليصل الى حقه (فتل) للقاضي نصب الوصي لو كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جده وصيا ووارثه غائب مدة الف مائة (ثم) زوج للميتة قال للقاضي انها ابرأتني من مهرها او وهبتها لي وان الرثبة غيب فانصب فيما لا برهن فنصب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة المنقطعة لا في غيرها (فر) المدعي ابرأ المدعي عليه عند القاضي او برهن عليه المدعي عليه بحضور المدعي غائب المدعي فطالب المدعي عاينه من القاضي كذا بالبراءة كما سمع فانه يجيبه ويكتب (مر) غاب البائع فوجد المشتري عيبا فثبت عند القاضي الشراء والعيب فوضعه القاضي عند أمين فهلك في يده وحضر البائع ليس للشئ نرى ان ياخذ الثمن منه لانه هلك على المشتري لان اخذ القاضي لم يكن قبولا للبيع لانه لو فعل ذلك كان حكما على الغائب بل كان دفعا له عند أمين القاضي حتى اذا حضر البائع وطالب المشتري الرد رد عليه وانما لم يترك في يد المشتري لئلا يقع من المشتري فيه ما يمنع الرد فكان هلاكه في يد أمين القاضي هلاكاً على المشتري (شي) هذا القول يرضى عليه بالرد واما لو قضى بالرد على البائع حال غيبته فانه يهلك عليه لانه حكم على الغائب

(قوله ولو تركها الخ) أقول اشار به الى أنه يبرأ بدفعها لاجيره لما تقر في المودع ان له الدفع لاجير المودع مسانحة ومشاهدة فهو مودع اذا تركها الشريك في يده واذا لم يتركها في يده فليس مودعا له فيضمن حصة الغائب بوضع يده عليها بخلاف ان القاضي فطر بغير خلاصه ورفع الامر الى القاضي لينصب فيه او شمل ذلك نفس الشريك فله اقامته ولا ضمان عليه بعده فانهم والله تعالى أعلم (قوله رجل مات الخ) أقول في آثار خانية وفي التجنيس للناسرى واذا مات المفقود بالبادية فاصاحبه الخ وما هنا أولى لشموله المفقود وغيره (قوله للقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا الخ) أقول وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود كحفظ حقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن الغائب ويمكن أن يجعل كلامنا في على ما اذا كان مكانه معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسبب ما يؤيده وقد تقدم ما يزيد ايضا

صديقة نصرانية تحت مسلم فميس أبوها وبقيت الام نصرانية لم تبين من زوجها ولو تبين أبوها بانث ولا مهر لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة فبانت ولم تصف الاسلام بانث وهكذا ان تزوج نصرانية قبلت ولم تعرف النصرانية ولا دينها لمهرها وينبغي للرجل اذا زفت اليه امرأته ان لا يغشها حتى يسألها عن الاسلام فان وصفت او وصف فلو علمت والا بانث والسبيل في ذلك ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل أنت على هذا وذا كرشخ الاسلام المعروف بخواتم زاده رحمه الله انها اذا بانث فاقلة ولم تعرف الاسلام ولم تصفه انها تكون مرتدة وتبين من زوجها ولم يذكر محمد رحمه الله انها اذا بانث وعرفت الاسلام وعقائه ولم تصف بان قالت انا لعقل الاسلام واقدر على الوصف ولا أصف انها هل تبين من زوجها ويجب ان تبين بلا خلاف بين المشايخ لانها تركت ما جعل ركنا للاسلام من غير هذر وهو الاقرار باللسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اذ المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصديق بالقلب اما اذا قالت انا لعقل الاسلام ولكن لا اقدر على الوصف هل تبين من زوجها لم يذكر محمد في الكتاب واختلف المشايخ منهم من قال بانها تبين من زوجها

وقال بعضهم لا تبين من
على لسانه فإنه لا يحكم برده
استحسانا واعتبرا لسكران هذا
وان كان معصية فحكمها
الجزء من الوصف وذكر
السيد الامام أبو شجاع رحمه
الله في أمول الفقه الاسلام
قوبان ظاهر وهو بالميلاد من
المسلمين والنشوبينهم على
طريقتهم شهادة وعبادة وما من
لا يوافق عليه الا باستيفاف
الضام بل ذكره فاذا وصفه
بجميع صفاته التي لا بد من
وجودها فلا لوهية من علم كان
مسلم على الحقيقة فان لم يعلم
شيئا منها فهو كافر قال محمد بن
الحسن رحمه الله في المرأة اذا
بلغت فاستوصفت فلم تصف
انها تبين من زوجها وان
كناح كمنابحة نكاحها بناء
على ظاهر الاسلام وكذلك
من آمن برسالة محمد عليه
السلام ثم لم يعرفه ولم يدري
محمد وفاته لا يكون مؤمنا
وذكر الكشاف في باب جل
الحجاء اثر من الجامع الصغير في
اثنا المسئلة من قال لا اله الا
الله ولا يعلم صفة الاسلام
لا يكون مسلما حتى يصف
الاسلام وكيف صفة الاسلام
كذلك ما في آخر سير هذا الكتاب
اذا بلغ الصبي حاقلا ولم يصف
الاسلام يكون مرندا ولا يقتل
كالكره على الاسلام اذا سلم ثم
ارتد هجرته ولا يقتل في

وهو ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا (من) استقضى (حرف) شافعي مذهب بامر
قاضي حكم كره على الغائب بتلقين فقيه حنفى مذهب بتقليد كره دست ابن حنبل
دست بود يافى فلا درست في بود واما قوله أكر قاضي ديكر اين حكم وانصا كند بعده
معلوم شودش كه شافعي مذهب بتقليد كره است تواند انصا كردن باجتهاد خود
فلا درست في بود انصا ندى واما قوله فبى نصب كره اندنا املاك غائب را فرد
شد و قام او دزد زده استحق اين قيمه را كه رادعوى كرد درست في بود تا خصم حاضرى
شهود والله أعلم أقول حكم شافعي مذهب بامر قاض بتقليد حنفى ينبغي أن يكون فيه
اختلاف اذ غاية أن يكون كأن الحنفى حكم بخلاف رأيه وفيه اختلاف على ما مر

*) الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط مجتها
وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع

اعلم ان الدعوى لا تخلو اما ان تقع في دين او عين فلو وقعت في عين فلا تخلو اما ان تكون
مقاررا او منقولا والمنقول اما هالك او قائم والمنقول القائم ان أمكن احضاره بمجلس
الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضار المدعى بمجلس الحكم
ليشير اليه المدعى والشهود ولتقطع الشركة بين المدعى وبين غيره (فمن) وفي دعوى
احضار المدعى بمجلس الحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره بمجلس الحكم لاقيم
البينة عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذاليلو كان
مقر الا يلزمه الاحضار لانه ياخذ من المقر الامر بالاحضار انما يصح لو ذكر اما لو كان
وديعه منده لا يصح الامر بالاحضار اذ الواجب فيه التولية لا نقلها فلو أنكر ذواليد
الاحضار يكون محقا ادعى عينا في يده وأراد احضاره بمجلس الحكم فأنكر المدعى عليه
كونه في يده فبرهن المدعى انه كان بيد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بنسبة هل تقبل
ويجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت واقعة القتوى وينبغي ان تقبل
اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فيبقى ولا يزول بشك قال (مح)
ومن النقل ما لا يمكن احضاره عند القاضي كسيرة برو قطيع غنم فالقاضي يخبر فيه حضر
ذلك الموضع أو يثبت خليفة ثوما ذونا بالاستخلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جبل
ولا يسمع باب مجلس القاضي فانه يخرج الى بابيه أو يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود
بحضرة (في) لو انه ذوقله كرهى فالحاكم يخبر حضر أو يثبت امين او ذكر (فمن) هذا
انما يستقيم لو كان العبد المدعى في المصرا مالو كان خارج المصركيف يحكم والمصر
شرط مجواز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من أعوانه لسمع
الدعوى والبينة ويقضى ثم يبعث ذلك بمضى حكمه (فمن) المدعى لوله جل وموتة
لم يجبر المدعى عليه على احضاره وتفسير المحل والموتة كونه محال يحمل الى مجلس

*) الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط مجتها
وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع

بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك
انسان فان اخبره بذلك ثقة
يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح
وان كان الخبر بعد النكاح
وهما كبيران فالاحوط ان
يفارقها روى ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه امر
بالمفارقة صبوية أرضها قوم
كثير من أهل قرية اقلهم أو
أكثرهم لا يدري من أرضها
وادادوا احد من تلك القرية ان
يتزوجها قال أبو القاسم
الصغار اذا لم تظهر له علامة ولا
شهادة بذلك احد كان في سعة
من نكاحها رجل زنا بامرأة
فولدت منه فارضعت بهذا
اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الرافى
ولا لاحد من آباءه واولاده
نكاح هذه الصبية ولو وطئ
امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج
صبية فارضعتها أم الموطوءة
بانت الصبية لانها صارت
أخت الموطوءة والموطوءة في
عنفه فيبطل نكاح الصبية
ومن زنا بامرأة حوت عليه
أما من الرضاة وابنتها من
الرضاة في العجوبة الفتاوى
وفي فوائد. ظهر الدين الرافى
وفي شرح الطحاوى وحليلة
ابن حرام سواء كان الابن من
جهة النسب او من جهة
الرضاع وحليلة من كوحته
وموطوءة حراما كان او
سلالا وفي فتاوى قاضى خان

القاضى باسراجا فهاذا بماله حل ومؤنة وذكرا بعده بورقين ان ما لا يمكن دفعه بيد
واحدة فهو بماله حل ومؤنة (ج) قيل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وشعبه فهو
بماله حل ومؤنة لا ما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف
سعره في البلدان فهو بماله حل ومؤنة لا ما اتفق اقول هذا لا يستقيم في التراب ونحوه
لانه بماله حل ومؤنة بلا شك مع ان سعره متفق في البلدان (فش) ادعى مائة فقير
مراو كذا من قطن أو ورق من - فرجل وقال فاعره باحضاره لا برهن عليه لا يؤمر
بأحضاره اذا لم يخبر لا يخبر فيسأله بماله حل ومؤنة ولكن يرسل اليه نائبه ليرى ثم يحكم
عنه هذا في القاضى فلو كان العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه
بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل
يحتاج الى ذكر الاثوثة والذكورة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد منه ومن بيان السن
وهذا على اصل ح ر ح مستقيم لان عنده الحكم بقيمة ائها لك بناء على الحكم بمالك
الهالك لبقاء حق المالك عند في الهالك فانه قال يصح الصلح عن الهالك على أكثر
من قيمته فلو لم يكن الهالك ملكه لم يجوز هذا الصلح لانه حينئذ يجب له القيمة وهو دين في
الذمة والصلح عن الدين على أكثر من جنسه لم يجوز واذا كان المحكم بالقيمة بناء على
الحكم بمالك الهالك لا بد من بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحكم بما اذا
يحكم وهذا القائل يقول مع ذكر الاثوثة والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول
فرس او حمار ونحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لانها مجهولة فالخاصل ان ظاهر
مذهب ح ر ح ان حق المالك قائم في الهالك وينتقل الى القيمة بقيضها او بحكم
القاضى ونظائر مذهبهما ان حق المالك ينقطع بنفس الهالك وقد ذكر في (ض) خلاف ذلك (ض)
الى ذكر الاثوثة والذكورة اذا فرض في دعوى الهالك قيمته
والمدعى والشهود يستغنون عن ذلك ببيان القيمة لا يرى ان من ادعى على آخر ما لا
وشهد الله به فبالهما القاضى السبب فقال استهلك دابة قال قاضى يقبل ذلك عنهما ما
مر (فقط) ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكرا قيمة الكل جملة ولم يذكر
قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكتفى بالاجمال
وهو الصحيح اذا المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط له دعواه بيان القيمة
فلو ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة بحضورها ولو قال انها
هالكة فبين قيمة الكل جملة تجمع دعواه وفي (ج) لو ادعى انه غصب منه ولم
يذكر قيمتها تجمع دعواه ويؤمر برد الامة ولو هالكة فاقول في قدر القيمة لا غاصب
فلا يصح دعوى الغصب ببيان القيمة فلا تبيح اذ بين قيمة الكل جملة أولى
وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى سرقة ليعلم ان امرئ كان نصابا

(قوله فيشترط بيان القدر والجنس والنوع والصفة الخ) أقول سواء كان مثليا او قيميا
اذا وفي الاول ثبت المثل في الذمة دينا وفي الثاني ثبت القيمة كذلك

الرضاع الطارى على النكاح بوثقة السابق بيانه اذا تزوج

على زوجها لانها صادت من
 أمهات نسائه هكذا قرأت
 المسئلة في باب نكاح أهل
 الحرب من سيرة الكبير وفي
 الذخيرة اذا احتسبان لرجل
 امرأتان وجامتا منه فارضت
 كل واحدة منهما مغيرا فقد
 صار الخويلد لاب فان كانت
 احدهما أنثى لا يحل النكاح
 بينهما وان كانا بنتين لا يحل
 اتحج بينهما امرأة ولدت من زوج
 وأرضعت ولدها ثم ييس ثم در
 لما ابن بعد ذلك فارضت حديدا
 كان لهذا الصبي ان يتزوج بابنة
 هذا الرجل من غير هذه المرأة
 وليس هذا من القهل وكذلك
 اذا تزوج امرأة لم تلد منه قط
 ثم نزل لها المين فان هذا المين
 من هذه المرأة دون زوجها
 حتى لو أرضعت صبية لا تحرم
 على أولاد هذا الزوج من غير هذه
 المرأة هذه الجملة من الذخيرة
 ما درشير برادر نسي رابعا
 خواستن وان كان لا يجوز ان
 يتزوج الرجل ام اخيه من
 النسب لان ثم اغتالا يجوز
 لمعني هو معدوم هنا لانها ان
 كانت ام اخيه لا يسه واه في
 امه وان كانت ام اخيه لاب
 فهي موطوءة ابيه وان كانت
 ام اخيه لام فهي امه اما هنا
 هذه اجنبية فيجوز نكاحها
 كذا ذكر صدر الاسلام في
 شرح الاصل وفيه ايضا
 خواهر شيردخبر نسي واروياد خواستن لان هذه اخت ابنته من الرضاة وخواهر

في غير هذا لا يشترط ولا يشترط كمال لون والشبهة في الدابة حتى لو ادعى جارا
 وذ كرشته وبرهن على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا فاتفق المدعى وشهوده
 ان هذا هو الذي ادعاه فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود انه
 مشقوق الاذن وهذا الجمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا ان يقضى للمدعى ولا
 تختلف به شهادتهم كذا (فقط) وفي (عبث) ادعى قناتر كيا وبين صفاته وطلب
 احضاره ليرهن فاحضر قناتر فبعض صفاته بعض ما وصفه فقال المدعى هذا
 ملكي وبرهن يقبل قال وهذا الجواب مستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا
 ملكي ولم يزده عليه فقسيم دعواه ويجعل كانه ادعاه ابتداء فاما لو قال هذا هو اقرن الذي
 ادعيت له او لا تسمع للتنازع اقول هذا بخلاف ما قبله فظهر ان فيه اختلافا ولو كان
 ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب وتختلف به الشهادة (فش) ادعى زنديجيا ملوله كذا
 فبرهن انه ملكه بحضرة زنديجيا سمع لكن يذرع فلو نقص في الذرع او زاد لا تقبل
 بينته لظهور كذبه او الوصف في الاشارة لغوي البيوع والاعمان اما في باب الشهادة
 اذا شهدوا بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا لا تقبل كما لو ادعى دابة وقال هذه الدابة
 التي سخر اربع سنين ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها الزيد او انقص لا تقبل لظهور
 كذبهم كذا هنا اقول ذكر في اواسط فصل تحديد العقار في مسألة الشهادة بملكية ارض
 من (ذ) ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه الحكم بالشهادة ولا ذكره سواء
 فظهر ان في باب الشهادة اختلافا في الغاء الوصف وفيه ادعى حديد او ذكر ان وزنه كذا
 والمحدد محضر مجلس الحكم فوزن فزاد على قدر المذكر او نقص تصح الدعوى
 والمحكم اوجبت الشهادة عليه اذا الوزن في المشار اليه اعرفا لتفاوت لا يمنع صحة
 الدعوى فان قبل بالوزن وصف وقدر فالس الوصف لغوي البيوع لافي الشهادة فيبين
 كلاميه منافاة اقول يمكن التوفيق بان الشهود لم يظهروا كذبهم هنا اذ لم يذكروا انهم
 شهدوا بالوزن الذي ادعاه المدعى بخلاف ما مر فظهر ان كذب هنا في الدعوى لافي
 الشهادة وثمة فيهما فلا منافاة ويمكن ان يكون في مثله روايتان فاحذثه بروايتوهنا
 برواية اخرى ويدل عليه ما قلنا آغا من (ذ) من ان ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه ولا
 ذكره سواء فلا اشكال غير ما قلت آغا من ان الشهادة تختلف بالكذب فينبغي ان لا تقبل
 (عده) لو ذكر في دعوى الارض انها ثمانية نخسة مكاييل بطرو بين حدودها
 واما اب وانما في البذر اختلف فيه المتأخرون وكذا لو ادعى دار او ذكر ان فيها
 كذا بيتا فاذا هو انقص اختار غوايه (خ) ادعى محدودا ذكر حدوده واصاب وقال
 في تعريفه وفيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار حيا نالانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريفه ليس فيه شجر ولا
 حائط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى بطل دعواه ولو ادعى ارضا
 وحدده وقال هو عشر دريات ارض او عشر اجربة وكان اكثر او اقل لا تبطل دعواه وكذا
 لو قال يذرفيه نخسة مكاييل وانما في تعريفه لا يتحدد لا تبطل دعواه لانه خلاف محقق

اولى فان الجارية اذا كانت
بين اثنين جاءت بولد فلهما
ولا احد المولين بنت فتزوجها
المولى الا آخر فان النكاح
حائز وبنت ذلك المولى تكون
اختا من النسب لا بنته من
النسب وذو كرا اللامشي في
واقعانه ولا باس بان يتزوج
الرجل المرأة التي ارضعت
ابنته لانه لا باس بذلك من
النسب وكذلك لا باس بان
يتزوج ابنتها المرضعة وفي
النسب ان لا يجوز هذا وهو
ان يتزوج اخت ابنته لاجل
النسب بل لانها يريشه وقد
وطئ امها وذلك معدوم هنا
وفيها ايضا ولو ان امرأتين
لاحداهما بنون وللأخرى
بنات فارضعت ام البنات ابنا
من الأخرى فانما تحرم بناتها
على الابن الذي ارضعته
بعينه دون اخوته لان اخوته
مع بناتها لم يحتموا على ثدي
واحد فلم تثبت الاخوة بينهم
وبين بناتها ولو ارضعت ام
البنين واحدة من بنات
الأخرى حرمت تلك الابنة
على بني المرضعة لانها اخت
لهم وغيرهم من بناتها تحل لهم
وفي فتاوى قاضي خان اذا فطم
الصبي في الحولين وتعود الصبي
واكتفى بالطعام فارضعت لانه ثبت
حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية
اذا ارضع في مدة الرضاع تثبت
الحرمة وكما يحصل الرضاع

التوفيق وهو غير محتاج اليه ولو ادعى عينا غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه
ثوبا او قنالا بدوى قياما وهلا كما فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم
يسين قيمته اشار في صامه الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه
رهن عنده ثوبا وهو ينكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه امة
وبرهن يسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه لو ذكر القيمة وهذا هو تاويل ما ذكر
في الكتاب وقال الفقيه الأعشى رحمه الله تاويل ما ذكر في الكتاب ان الشهود شهدوا
على اقرار المدعى عليه بالغصب فثبت غصب القن باقراره في حق الحبس والحكم
جميعا وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والبينة تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق
م رحمه الله في الكتاب يدل عليه مومعني الحبس أن يحبس حتى يحضره ليعيد البينة
على مينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر مالوقد ارضعته ثم يقضى عليه بقيمته كذا
(نخل) قال (بز) اذا كانت المسئلة مختلفة فينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان
القيمة فلو كلفه ولم يبين تسمع دعواه وكتب في (لط) ولو لم يكن حاضرا ذكر قيمته
ولو قال غصبته ولا أدري قيمته يسمع اذا مالالك قد يحفلها فيتضرر بتسكافه كذا في (في)
ولو ادعى عقارا فلا بد من ذكر القيمة فيها المدعى ثم من ذكر الهبة ثم السكة ثم يحكم
حدوده فلو كتب لزيق دار فلان او كتب دار فلان فعندنا كلا اللفظين سواء قاله
(وسط) قال جماعة من أهل الشروط لا يكتب دار فلان اذا لم يدخل في الحدود
قلنا ليس كذلك اذا لم يغاية وهي لا تدخل تحت الغيا أقول كل من القول يدخل
الغاية ومن القول يمدم دخولها لا يستقيم على إطلاقه فان الغاية قد تدخل وقد
لا تدخل في هذا الباب والله أعلم بالصواب فلهذا الى المبحث فلو ذكر حدين لا يكفي في
ظاهر الرواية ولو ذكر الثلاثة كفاه ويحصل الحمد الرابع بازاء الحمد الثالث حتى
ينتهي الى مبدأ الاقل وكل جواب عرفته في الدعوى فهو الجواب في الشهادة ومسائل
تحديد العقارات في فصل على حدة ولو ادعى كليا يذ كرجسه كبر أو شعير ونوعه
كسقية أو بركة ونحوه كسقية أو بركة أو ربيعة أو ربيعة وصفته انه جيد أو بدى أو وسط
ويذكر معها كندم سرخيسه أو سيده ويذكر قدره بكل اذا التقدر في البر الكيل
أقول ينبغي أن يكون هذا في المبادلة بحسنه وأما في نحو السلم فيجوز بيانه وزناوبه يقتي
ويذكر كرجس كذا التفاوت القفران ويذكر كرجسب الوجوب لان أحكام الديون
تختلف باختلاف أسبابها فانه لو كان بسبب السلم محتاج فيه الى بيان محل الايقاع
نحو رهن النزاع ولم يجز الاستبدال به قبل قبضه ولو كان ممن مبيع جاز الاستبدال به قبل
قبضه ولا يشترط فيه بيان محل الايقاع ولو كان من قرض لا يلزم التأجيل فيه (فش)
ادعى دخنا أو ذرة وذكر انه دخن اجر نقي وسط لا بد أن يذكر انه من بني أو ربيعي ونوع
يقال له جهلك فلا بد من التعيين ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس
رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزن او انتقاده في المجلس
حتى يصح عند ح رحمه الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه افتى (مز)

يحصل بالاحتقان ومدة
الرضاع عندنا في حنفية مقدرة
بثلاثين شهرا اذا ارتضع في
هذه المدة ثبتت الحرمة قطم
على راس المحولين اولم يقطم
ولو ارتضع بعد حولين ونصف
لا ثبتت الحرمة قطم اولم يقطم
وعندنا في يوسف ومحمد
والشافعي رحمه الله وقت
مقدرة حولين ان ارتضع في
الحولين ثبتت الحرمة قطم
اولم يقطم وبعد حولين لا ثبتت
قطم اولم يقطم وقال زفر رحمه
الله وقته ثلاث سنين واجمعوا
على ان مدة الرضاع في انعقاد
اجرة الرضاع على الاب
مقدرة بحولين حتى ان
المطلقة اذا طالت به بعد
الحولين باجرة الرضاع فابى
الاب ان يعطى لا يحجر ويحجر
في الحولين هذه النجاسة
فتاوى القاضى الامام ظهير
الدين المرأة اذا كانت صغيرة
فان كانت مثلها توطن وتصلح
للجماع فلهما النفقة وان
كانت مثلها لا توطن ولا تصلح
للجماع فلا نفقة لها عندنا
حتى تصير الى المحالة التي
تطبق للجماع سواء كانت
في بيت الزوج أو في بيت الاب
فرق بين نفقة الزوجة ونفقة
المسلوك والفرق يعرف في
الذخيرة وان كانت المرأة
تصلح للجماع والزوج لا يطبق
فلهما النفقة اذا لم تكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس ههنا انما كانت لمعني من

بصفة الدعوى وغيره لم يقتوا بصحتها اذ لا سلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا الخواص وفي
دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح يصح الدعوى وفقا وعلى هذا في كل سبب له
شرائط كثيرة لا بد من عدها اهمة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفى بقوله بسبب كذا
صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح مثل (شئ) عن كتاب
فاض كتب فيه كفل عنه بامره كفاية صحيحة أي كفى هذا أم لا قال في جنس هذه المسائل
اختلاف ذكر في بعضها انه يكفي وفي بعضها انه لا يكفي كما في السلم والنفقة يقتضى ذلك
اذ في المسئلة المختلف في صحتها لو ذكر انها صحيحة بمقتضى ما اشتهر ذلك المذهب فاللذان
ان يبين في قول كفل له من فلان وقيل هو في المجلس أو بين ان الكفل والمكفل له
حنفيا فيصح على مذهبهما ويذكر في القرض ان المقرض انقرضه عن مال نفسه
لمحو اقرضه وكالة فيكون مغيرا ومعه بر الا يملك المطالبة بالاداء ويذكر فيه أيضا
فيضه وصرقه الى حاجته ليسير ذلك دينه عليه بالاجماع لان عند س رحمه الله
القرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرقه الى حاجته (مصر) لا يشترط
في القرض بيان محل الايفاء ويتعين محل العقد (من) اقرضه طعاما في بلد
الطعام فيه رخيص ثم التقي في بلد الطعام فيه غالي فطالبه ببيعته فليس له ذلك ولكن
يؤمر بالمطلوب حتى يوفى له كي يوفيه في بلد اقرضه فيه (قطر) اقرضه مكيلا
فوقع الجلاء فانتقل اهل البلد الى بلد آخر فطالبه ببيعته فالمستقرض تسلم في بلد
القرض وقيمة البدين مختلفة قبل يلزمه قيمة بلد اقرضه على قول م رحمه الله وفيه
يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد فبقيمة ايضاً اخذها ادعى برائتها لا يسلم في اي
مكان يطالبه اشترى (حفظ) الى انه يطالبه بتسليمه في مكان البيع اذ لا لوباع براوله
بر من نوع واحد في مكان واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر وقال بعت منك كذا
من البر جازا للبيع وان علم المشتري مكانه يغير اخذ في ذلك المكان أو تركه فهذا اشارة
الى انه ليس له مطالبة بتسليمه في غير ذلك المكان ذكر (ش) لا بد في دعوى دين البر
من بيان السبب فانه لو لم يسلم فله مطالبة في مكان هيناء ولو بغصب او قرض او عن
مبيع يتعين مكان الغصب والقرض والبيع للايفاء (شئ) وفي بيع العين هل يتعين
مكان العقد للتسليم اشير الى انه يتعين لان س وم قال في السلم يتعين مكان العقد
للتسليم وقاسا على بيع العين وتاويله لو كان العين حاضرا يتعين مكان العقد للتسليم
اذ في بيع العين يتعين مكان العين للتسليم ولا يتعين مكان العقد حتى لو باع في المصر برا
في السواد يتعين مكان البر اقول فيهما من التاويل بحث اذ لا يصح حينئذ قياسهما
السلم على بيع العين قياسهما يقتضى ان يتعين مكان العقد عندهما في البيع ولو
كان العين غائبا والتاويل يقتضى خلافه فيلزم ان يطال التاويل او يكون المغير
عليه غائبا كالسلم (شئ) والاجرة في الاجارة لو لم اجل وموثة لا بد من تعيين محل
الايفاء عند ح خلافا لما وكذا الوجه في ثمن في البيع لا يلزم من تعيين محل الايفاء
وكذا في القسمة ولو وقع في أحد النصيبين مكيل كذا (بغ) و ذكر الامام جلال

جهة الزوج فلا يسقط حقها في النفقة كالزوجة نفسها من المهر ولو كانا ٧٥ صغيرين لا يطبقان الجماع لا نفقة لها

الدين دعوى المثليات لا تصح الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانه
يختلف باختلاف موضع الغصب في المطالبة (ج) يذكر في دعوى غصب القسدي
سوى الدراهم والدنانير مكان الغصب ايعلم هل له ولاية المطالبة (عده) في دعوى
الوديعة لا بد من ذكر بلد الايداع سواء له حمل ومثونه او لا وفي دعوى الغصب لو لم يكن
له حمل ومثونه لا يشترط بيان مكان الغصب وفي غصب غير المثل واهلا كه ينبغي ان
بين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك في اخذ قيمته يوم غصبه او يوم
اهلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اي اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب اهلاك الاهيان
لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاهيان فان منها ما هو مثلي
ومنها ما هو قيمي ومن جنسه مسائل في فصل التصرفات الفاسدة في جنس القرض
(دعوى العكيلي بالوزن) ادعى براوشعرا بامانة وبين وصفه قيل يصح وقيل لا يصح
ويقتضى بله يسأل المدعي عن دعواه فلو قرضا واهلا كالا يقتضى بالهبة لانه مضمون بمشركه
ولو سلم او بيع من يبر في ذمته يقتضى بالهبة كذا (ذ) اقول هذا يثريد ويوافق ما مر
من قولي هذا في المبادلة بجنسه (خاطه) ما ثبت كيله بنص لو سلم فيه وزنا فغيره روايتان
واستفتيت ائمة بخاري عن باع مائة من من البر لا على وجه السلم وله برقي ملكه هل يجوز
بيع البر عينا لا بطريق السلم بالوزن اجاب ظهير الدين ان فيه اختلاف المشايخ فعلى هذا
لو ادعى براسبب البيع من ان يفتى ان يكون فيه اختلاف المشايخ (عده) دعوى البر
بوزن قيل يصح وقيل لا وفي الذرة والمج يعتبر العرف اما الاشياء الستة فالمقدر هو
الكيل في الاربعه منها وهي بروشعير وتمر وبلع وفي الذهب والفضة المقدر هو الوزن (ذ)
ثم لو ادعاهما مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام بينة على اقرار المدعي عليه ببر
اوشعير ولم يذكر الصفة في الاقراريات قريبا فثبت بينة في حق الجمبر على البيان لافي
حق الجمبر على الاداء ولو ادعى الدقيق بغير لم يجز للتفاوت لانه كباسه بكبس ومتى ذكر
الوزن حتى صحت دعواه لا بد من ان يذكر شكك اردا وشسته ويذكر ويخته او نايخته
ويذكر كونه جيسدا او وسطا او ردي ولو ادعى وزنا فانه لا يصح لو بين الجنس بانه ذهب او
فضة فلو مضى بيا قول كذا دينار او يذكر نوعه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب
وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او ردي او وسط وانما يحتاج الى ذكر الصفة لو كان في
البلد نفود مختلفة لالوف في البلد قد واحد وعند ذكر البخاري والنيسابوري لاجابة
الى ذكر كونه احمرا ولا بد من ذكر الجود عند عامة المشايخ وذكرك النسي لو ذكر احمرا
خالصا ولم يذكر الجيد كفاه وفيل يجب ذكر انه من ضرب اي وال وقيل لا ولو ذكر
كذا دينار بخاري او منقاد اي سره كره فلا حاجة الى ذكر الجيسد وهو الصحيح ولو في
البلد نفود مختلفة والكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض اي لا فضل جاز
البيع ويعطى المشتري البائع اي تقدر شاء الا ان في الدعوى لا بد من تعيين احداهما وان
لم يكن الذهب مضروبا لا يذكر في الدعوى كذا دينار او انما يذكر كذا مثقالا ولو في

حتى تصير المرأة الى المحاسة
الى تطبيق الجماع لان المنع
جاء لغنى من جهتها والحاصل
في جنس هذه المسائل انه
ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح
للجماع لا نفقة لها سواء كان
الزوج يطبق الجماع او لا يطبق
وان كانت تصلح للجماع تسقط
النفقة سواء كان الزوج يطبق
الجماع او لا وعن هذا قلنا
ان الجواب اذا تزوج امرأة
صغيرة لا تصلح للجماع
لا يفرض لها النفقة ولو تزوج
امرأة تصلح للجماع يفرض
لها النفقة ولو تزوج رجل ابنة
وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل
امرأة كبيرة بفاته بولد لم يلزمه
الولد لاستحالة الاحبال من
الطغسل قال ولا ترد المرأة
النفقة التي كان ابو الزوج
يتفق عليها من ابنته لان
الجبل لا يمنع وجوب النفقة حتى
لواقرت انها زنت فجلت يكون
عليه النفقة ايضا لان الجبل
من الزنا ان كان يمنع من
الوطئ لا يمنع من دواهي
الوطئ وكذلك من الزنا فيها
دون القسر جوهذا كاف
لوجوب النفقة قال ولو اقرت
انها حين تزوجت كانت
حلي ودفعت نفقة ستة اشهر
لانها اقرت بشئ من بفساد
النكاح وانه اقرار على الزوج
واقرت انه لا نفقة لها في مدة
الجبل وانه اقرار على نفسها فتصدق في حق نفسها

ولا تصدق في حق الزوج وقد احدث ٧٦ نفقة ستة أشهر فتردد ذلك في الذخيرة واذا طلق امرأته وهي صغيرة لم تقض

بعد وقد دخل بها ومثلها
يجماع فعدتها ثلاثة أشهر على
ما صرف في كتاب الطلاق
وينفق عليها ما دامت في العدة
وهذا اذا لم تكن المرأة
مراقة فإذا كانت مراقة
فعدتها لا تنقضي بثلاثة
أشهر بل يتوقف في حالها
إلى أن يظهر أنها هل حبلت
بذلك الوقت أم لا ينبغي
أن يدرها بها النفقة ما لم يظهر
فراغ رحمها ولو أنها حاضت
في هذه الأشهر الثلاثة
تستأنف العدة بالحيض
ويكون لها النفقة حتى تنقضي
عدتها لما ذكرنا والصغيرة إذا
أدركت فاحتات نفسها قلها
النفقة والسكنى وكذلك
الفرقة بسبب العنة وبسبب
هدم الكفاءة هذه الجملة في
نفقات الذخيرة (مسائل
الرضاع) الأصل في إرضاع
الولد الصغير قوله تعالى
والوالدات برضعن أولادهن
حوالين كاملين لمن أودأن يتم
الرضاعة يختلف أهل العلم في
هذه الآية قال بعضهم هذا
بمجرد خبر أن الوالدات كذا
يقولن وليس فيه إيجاب
الارضاع على الأمهات وقال
بعضهم فيه إيجاب الارضاع
على الأمهات وأن كان بصيغة
المخبر كقوله تعالى والمطافات
يترنن بأنفسهن ثلاثة قروء

إلى بلد نفقة مختلفة والكل في الرواج سواء كعطر نفقة وعدلية في ديارنا في الزمن الأول
لم يجز البيع بلا بيانه أقول ينبغي أن يحمل هذا على أن الكل سواء في الغلبة ومختلفة
في المسألة والأقوي قد مر قبيل هذا أنه لو استوى الكل في الرواج ولا فضل للبعض
على البعض جازا البيع وقال وكذا الدعوى لا تصح بلا بيانه ولو اختلفت النفقة بين الزوج
والأخر فضل جازا العقد وينصرف إلى الزوج ويصير ذلك كلفوظ في الدعوى فلا
حاجة إلى البيان إلا إذا مضى زمان طويل من وقت العقد إلى وقت الخصومة بحيث
لا يعلم الزوج وقت العقد فينتد لا بد من بيان الزوج وقت العقد ولو ادعى بسبب
القرض والأهلال لا بد من بيان الصفة على كل حال ولو فيه غش يذ كر ذلك ويقول
الله توهي أو الله هتني أو تنحوه (قت) ولو في البلد نفقة وأحدها الزوج لم تصح الدعوى
مالم يبين وكذا الواقف عشرة دنائير جرو في البلد نفقة جرم تصح مالم يبين بخلاف البيع
فانه ينصرف إلى الزوج أقول ينبغي أن يصح إقراره في حق الجبر على البيان لأنه أقل
جهالة من إقراره بحق وهو يصح ويجبر على البيان وهذا أولى وقد مر في (ذ) قبيل هذا
أن بينة الإقرار بر بلا بيان وصفه تجوز في حق الجبر على البيان (هذه) في دعوى
القطارفة والعدلى والفلوس لا بد من بيان السبب بخلاف سائر الدعاوى من دعوى
الأمالة والاميان والسكلى والوزنى والذهب والفضة فانه لا يحتاج إلى ذكر السبب
ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف القطارفة والعدلى والفلوس لأنه يجوز أن يكون
بسبب البيع ولم يقبض القطارفة حتى كسدت فيفسد البيع قال رحمه الله لم يشترط لال
الدين في دعوى غير القطارفة والعدلى والفلوس بيان السبب لعمته في هذا المختصر
وذكر في موضع آخر لو ادعى على آخر قد بر أو غيره من الوزنى وطالبه بالمثل لا يصح بلا
بيان السبب لاحتمال أن السبب الموجب هو الغصب وأنه يختلف باختلاف مكان
الغصب كذا في محاضر (شئ) وفي (هذه) ادعى عشرة دنائير حراما صفة جيدة ولم يقل
رايحة يسمع وهل يشترط في دعوى الدنائير أن يقول دهني أو دهني أو دهني قيسل
يشترط وكذا في النقرة وقيل لا يشترط ولو ادعى نقرة مضروبة يذ كر نوعها وهو
ما يضاف إليه ويذ كر صفتها وقدرها أنه كذا درهم ووزن سبعة قانوزن الدراهم
يختلف باختلاف البلدان والذي في ديارنا وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها وزن
سبعة مثاقيل ذهب ولو كانت غير مضروبة لو كانت خالية عن الغش يذ كر كذا فضة
خاصة ويذ كر نوعها نقرة كايحة أو نقرة طمغاخي ويذ كر صفتها أنها جيدة أو وسطا أو
ودينة وقيل لو ذ كر طمغاخي يغني عن ذكر الجودة ولا يكفي قوله يضاء ما لم يقل أنها

(قوله والكل في الرواج سواء كعطر نفقة) أقول درهم غطري في منسوب إلى الغطريف بن
عطاء الكندي وإلى خراسان من جهة الرشيد ضرب بخاري درهم من الذهب والفضة
والحميد والرماس والنحاس والمسلك (قوله وكذا في النقرة) أقول النقرة القطعة
المذابة من الذهب والفضة قاموس

الاجرة باذاع ما يجب عليه من
الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز
لها أخذ الاجرة من الزوج
بسبب افعال داخل البيت لان
أفعال داخل البيت واجبة
عليها دينا واما الكلام في
ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر
فقد ابي حنيفة رضي الله عنه
ثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين
شهرا وعندهما الى حواين
وقد ذكرناه في مسائل الرضاع
واما الكلام في استحقاق
الاجر قال شمس الاثمة المحمدي
رحمه الله هو على هذا الخلاف
حتى ان من طلق امرأته
فارضعت بعد الحواين ومطلبت
الاجر فعند أبي حنيفة رحمه الله
تستحق الاجر الى تمام ثلاثين
شهرا وعند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله لا تستحق الاجر فيما
وراء الحواين وأما كثر المشايخ
على ان مدة الرضاع في حق
استحقاق الاجرة على الاب
مقدرة بحواين عند الكل
حتى لا تستحق المطلقة أجرة
الرضاع بعد الحواين بالاجماع
وتستحق في الحواين بالاجماع
قال أصحابنا رحمه الله
لا تخبر الام على ارضاع ولدها
لان الارضاع بمنزلة النفقة
ونفقة الاولاد تصب على الآباء
لا على الامهات فكذلك الارضاع
فان كان الصبي لا يأخذ لبن
غيرها ولا يؤخذ من بضعه
هل تخبر الام على الارضاع في

طعام جيسة أو كليجة لترفع الجهاالة ولو ادعى دراهم خالصة الغش فلا يتعامل بها وزنا
يذكر نوعها وقدرها ووصفها ولو تعامل بها عدد ما يذكر عدد ما ولو ادعى مائة عدلية
فخصها وهي منقطعة عن أيدي الناس وقت الدعوى ينبغي ان يدعى قيمتها اذ حكم المثل
كذلك وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف ذكر في أنواع الضمانات ولا بد من بيان
السبب في هذه الصورة لانها لو كانت ثمننا قبل الانقطاع قبل القبض يفسد البيع عند
سرح ويجب على المشتري رد المبيع لو قاتلها والابرء منه لو منالها والافقحة ولو بسبب
قرض أو نكاح أو غصب فيجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم هل له ولاية الدعوى
أم لا (مح) اقرض داني فلوس وعدد الفلوس عشرة دنانير أو أكثر فغزت الفلوس فصارت
سبعة دنانير أو رخصت فصارت ثمانية عشر دنانير فانه يأخذ عدما أعطى لا الزيادة (فقط)
لو ادعى عن باقلوعة باقاعة تسمع الدعوى بحضوره عند الاشارة اليه وحيدته يستغنى عن
ذكر الاوصاف والوزن والنوع ولو دينا قلوى أو انه فلا بد من بيان قدره ونوعه
وصفته فيقول اودى طائفي اعدل يا طائفي سيدا او حامدي او القرى او السكري على
حسب أنواعه ثم يذكر انه جيبه او وسطا او ردى ولو بعد انقطاعه وهو ان لا يوجد في
سوق يباع فيه ولو لم يوجد في البيوت فالقاضي يقول له ماذا تريد الا ان عين العنب أو قيمته
فلو قال عين العنب فالقاضي لا يسمع دعواه ولو قال قيمته يأمره ببيان سبب الوجوب اذ
العنب لو كان ثمن مبيع يتفسخ البيع بانقطاعه قبل قبضه ولو بسبب قرض أو سلم أو
اهلاك فبالانقطاع لا يقطع عن ذمته فصح طلب قيمته في الحال ان لم ينتظروا انه كذا عن
(نله) قالوا فيه نظرقانه قال في السلم يصح طلب قيمته وليس كذلك اذ لم يطلب رأس ماله

(قوله اقرض داني فلوس وعدد الفلوس عشرة دنانير) قلت وفي البرازية يسمونها بالمنتقى
غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرها وقال الثاني
ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة
والخلاصة بالعزو الى المنتقى وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل وهكذا ذكر الاسيحياني
قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورته فيما اذا باع مائة فلس بدرهم وقولهم عن المنتقى
يلزمه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فقوله يوم البيع عائد الى
البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرض وفي البرازية والاجارة كالبيع والدين على هذا
وفي النكاح يلزمه قيمة ذلك الدراهم وان كان نقده من الثمن دون بعض فسد في الباقي
كذا في البحر الرائق وفي جمع الفتاوى اشترى بدرهم نقدا لم ينقده حتى تغير الثمن
ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة ومحيط رخص
العدا الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ لا يبرهنا هذا وبطلان العقد عليه والدين
على هذا ولو كان يروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد و ليس له الا ذلك وبه يقتضي الامام
وقتي الامام قاضي ظهير على انه يطالب بالدراهم التي يوم البيع يعني بذلك العيار ولا
يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا ولا انقطاع والكساد سواء اه

ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله لا تخبر وروى عن أبي حنيفة تراي يوسف رحمه الله في التوادير انها يجوز ذكر

شمس الأئمة السرخسي رحمه
 خلاف وهكذا ذكر في شرح
 القدوري وهذا لأنها لو لم يجبر
 والولد لا يأخذ ابن غيرها أدى
 إلى تلف الولد وهي ممنوعة
 عن الاتلاف وقال الضحاك
 ولو لم يكن للصبي الولد مال
 أجبرت الأم على الارضاع
 وهو الصحيح لأنها ذات يسار
 في اللبن قياس هذا ما قال
 أصحابنا فمن غاب وليس
 له مال وترك امرأة وصغيرا
 وللرأة مال فامرأة تجبر هي
 الاتفاق على الصبي ثم هي
 ترجع عليه كذا هذا ثم ارضاع
 الصغيران كان يوجد من
 رضعه انما يجب على الاب
 اذا لم يكن للصغير مال اما اذا
 كان له مال تكون مؤونة
 الرضاع في مال الصغير وكذلك
 نفقة الصبي بعد القطام اذا كان
 له مال يكون في ماله ولا يجب على
 الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة
 الزوجات فان المرأة اذا كانت
 موسرة تكون نفقتها على الزوج
 والفرق يعرف في الصغيرة
 فان كان للصغيرة ارادة او
 ثياب واحتيج الى ذلك لنفقة
 كان للاب ان يبيع ذلك كله
 ويتفق عليه لأنه متى بهذه
 الاشياء ونفقة الصبي تكون
 في ماله اذا كان ضيفا فان كان
 مال الصغير غائبا يؤمر الاب
 ان يتفق من ماله على ان يرجع
 في مال الولد اذا حضر ماله
 واكن ان اشهد به في ذلك فله ان يرجع في الحكم وان اتفق بغير اشهاد امكن على نية الرجوع

لا قيمة المسلم فيه لانه اعتياض عنه قبل قبضه وهو لا يجوز وقال العنبر او كان عن مبيع
 ينفخ البيع الخ وليس كذلك لان (خه) ذكر من اشترى شيئا بقبضه من وطب في الدمة
 وهو منقطع او كان فائضا فاقطع او ان الرطب لا يتقضى البيع بخلاف مالو شرابا بدراهم
 او فلولس فاقطع ما قبل القبض يتقضى البيع عند حرج ووجه مروح في رواية والفرق
 ان الدراهم تنقطع لا الى غاية معلومة والرطب ينقطع الى غاية معلومة فيكون في ابقاء
 المعتد فائدة الا يرى ان العصير المبيع لو قضم رقبيل قبضه لا ينفخ البيع اذا انخر
 يكون الى غاية معلومة ولو مات المبيع قبل قبضه ينفخ البيع والفرق عامر كذا (ذ)
 وفي (فقط) ادعى انه شري منه الف من من العنبر الطائفي الا جرحين كان في ملكه
 وطالبه بأصله وقت انقطاعه فان كان في ملك المدعي عليه يوم الخصومة هذا القدر من
 العنبر يأمره القاضي بتسليمه فلو لم يكن بيده شيء لا يسمع طلب العنبر لانه لو هلك
 المبيع قبل قبضه يباعا با او خيارا بة مساوية او بفعل البائع او بفعل المبيع يبطل
 البيع ولو بفعل المشتري يصير به قابضا ولو بفعل اجنبي ينخر المشتري فسخ البيع او
 اجاز وضمن المالك ويدفع مثل هذه المسئلة وهو انه شري برامعينا واهلكه البائع قبل
 قبضه فاجاب القنطري انه يضمن مثله وهذا خطأ لا يكاد يصح لمسلم من الرواية (ش)
 اهلكه متبا طار ياله فاراد ان يضمنه في الشتاء ويوجد جنس ذلك العنبر لكن لا يوصف
 كونه طريا لا يضمنه قيمته وياخذ مثله وان لم يكن طريا لانه اقرب الى المثل فلو اراد ان
 ياخذ الطري بماله الى ان يصير او انه (ذ) ادعى نوعين من العنبر با ادعى الف من من
 العنبر العلافي والورخني المحلوا الوسط لا بد ان يقول من العلافي كذا ومن الورخني
 كذا اذ يدونه لا يدري القاضي باي تدريقه من كل نوع (شي) فعلى قياس هذه
 المسئلة لو باع الف من من العنبر الطائفي والحامدي ولم يبين تدرك كل نوع منهما ينبغي
 ان لا يجوز لما فيه من الجهالة المتضمنة الى النزاع (جف) ادعى كذا كذا عنيا طائفي لم يجز
 ما لم يقل أجزأ أو أبيض وكذا في عنبر الحرقاني لم يجز ما لم يقل أبيض أو أجزأ قال الامام
 ناصر الدين دلي في هذا الشرط نظر ادعى وقرر مان او مسفر رجل لا بد من ذكر الوزن
 لتفاوت الوفرو يذكر معه الصغرو والكبر والحلاوة والحوضه ثم يؤمر بالا حضار وقيل
 ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار ادعى انه باع مشتركا بيني وبينه
 فاجزته فله ان يسلم نصف الثمن الى لم تجز هذه الدعوى ما لم يذكر ان هذا العين كان قائما
 بينا المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة فانه لو كسد وقتها
 لا تعمل الاجازة ولا بد من ذكر قبض البائع عنه من المشتري اذا الاجازة في الانتهاء كاذن
 ابتداءه والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري ويسأل القاضي المدعي ان
 العين كان مشتركا بينكما شر كتمالك او صدق فلو قال شر كتمالك لا بد من ذكر هذه الشروط
 ولو قال شر كتمالك لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة لان العقد نفذ حال وجوده
 ولكن يشترط قبض الثمن وفي دعوى الرهن وشبهه لو كانت الدعوى بسبب البيع
 يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه ولو بسبب هلاك او قرض او غيبة لا يحتاج الى

الاحضار وفي دعوى الديباج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح انه يشترط وذكر في (جف) انه في دعوى الديباج والجوهر يشترط ذكر الوزن فقد قال البصراء بالجواهر ان الجوهرين المتقين صورة لوزنهما وتفاوت قيمتهما اذا لا تقل اصيل ولا يتسع ثقبه مرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لولم يكن حاضر اقلو كان عينا حاضر الا يشترط ذكر اوصافه ادعى صدم من كالم يحجز الابدان سببه اذ سلم الخبر وافر اضنه لم يحجزه ندح وجه الله لا وزنا ولا عددا وفي اتلافه تحجب قسمة ولو بين انه من المبيع تصح الدعوى لكن ينبغي ان يدكر في الدعوى السكك المتخذ من دقيق البر المسلول او غير المغسول وينبغي ان يذكر ان وجهه ابيض او زعفر ويبنى ان يذكر ان على وجهه سحابة ابيض او اسود وفي دعوى القطن لا بد من ذكر القطن البخاري او الشاشي ومن ذكر انه يحصل من كذا متاعه كذا من المتاع قبل هذا ليس بشرط وبه يبقى ادعى كذا من متاعه كذا لا بد من ذكر انه جيد او وسط او ردي ومن ذكر انه حناء تركية او حناء مسودة او كوفية لترفع الجهالة وفي دعوى التوتياء ينبغي ان يذكر كوكوفية او نا كوفية ولم يحجزه منه للجهالة ادعى كذا عددا من الابرة او المسئلة فلو عينا فلا بد من الاحضار وبه يستغنى عن ذكر الصفة ولو دينسا فلا بد من بيان السبب اذ لا يجب في النعمة بالاتلاف لانه من القبي وكذا لا يجب بالقرض اذ فرضه ما لم يحجز وانما يجب بالسلم والتمنية فينفذ بمحتاج الى بيان نوع وصفه فمال للجهالة وفي دعوى لحم من الجنين او من محل آخر بهينه لا بد من ذكر السبب اذ لم يحجز سلمه عند ح رحمه الله ويجوز بسبب اتلافه فليل يضمن بقيمة وقيل بخله ويجوز بسبب التمنية فتصح دعواه لو بين اوصافه وموضعه بما على ان الكيل والوزن يصلح ثبوتها مشكل اذا المعنى الذي لا يصح به السلم بين الفصيلين ولو ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ما هو او ثمن محدود ولم يحجزه تقبل لانه دين كذا (قش) وفي (ذ) تقبل وهو الاصح وكذا لو ادعى مال الاجارة المفسوخة لم يجب تحديد المستاجر لانه دعوى الدين حقيقة كذا (فقط) فعلى قياس هذا في مسئلة وقعت وهي ادعى على آخرانه استاجر المدي لم يقطع من سماء كل شهر يكذا وقد حفظ مدة كذا فلزمه الاجرة ولم يحضر العين ينبغي ان تصح الدعوى لانه ايضا دعوى الدين حقيقة ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لا بد من احضار المبيع مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى ثمن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة ادعى عليه انه شري هذا الدين من فلان وانت اية المسالك اجرت البيع فادفع الى العين ولم يذكر لافضولي اسم ابيه وجده هل يصح ذكر في (ذ) هذه المسئلة مطلقا وقال لا تسع وصورتها ادعى دارا بدير جل فقال ذواليد اشترى من فلان وانت اجرت البيع لا يندفع به دعوى المدي (قش) وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر قابض المال لانه يدعى على الساعي بسبب سعيه فاذا اخذ منه المال سعى هذا فالمال على الساعي ايا كان الاخذ فيصح الدعوى ولكن في محضر دعوى السعاية لا بد ان يفسر السعاية لانه هل يجب الضمان عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن حينئذ وتفصيله ذكر في فصل الضمانات ولو ادعى

ينفق على ولده التسرع والقاضي لا يطلع الا على الظاهر اما الله تعالى فطلع على الضمائر والظواهر فكان له ان يرجع ان كان قصده على الاتفاق المرحوع فاما اذا لم يكن للمسي مال فالنفقة على والده لا يشاركه احد في ذلك ودوى من ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب والام اثلاثا الا ان في ظاهر الرواية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع فكما لا يشارك الاب في مؤونة الارضاع اختلف كذا في النفقة فان كان الاب معسرا والام مومنة امرت ان تنفق من مالها على الولد ويكون دينها على الاب اذا ايسر ترجع عليه لان نفقة الولد الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسها فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه اذا ايسر كما اذا أدت بامر ولو كانت الام مومنة والصغير جده مومر تور الام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤثر الجدة ذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة من مالها وهي اقرب الى الصغير رجل له صغير وامه في نكاحه وطلبت من زوجها اجرة الارضاع لا تسحق وان استاجرها الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبة على

الزوج فالواجبنا عليه اجرة الارضاع يجتمع اجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا اذا لم يكن

للصغير مال فان كان له مال
اجتمع اجرة الارضاع وتنفقة
النكاح في مال واحد وان
كانت الام معتدة عن طلاق
رجعي لا تستحق اجرة الارضاع
ايضا لان النكاح لم يزل وان
كانت معتدة عن طلاق بائن
او عن ثلاث هل تستحق الاجرة
على الارضاع فيه روايتان فلو
صاححت المرأة زوجها من
اجرة الارضاع على شيء ان كان
الصالح حال قيام النكاح او في
العدة عن طلاق رجعي لا يجوز
وان كان الصالح في العدة عن
طلاق بائن او ثلاث جاز على
احدى الروايتين ثم اذا لم تحب
اجرة الارضاع حال قيام
النكاح وفي العدة عن طلاق
رجعي وفي العدة عن طلاق
بائن او ثلاث على احدى
الروايتين كان لها ان تمتنع
من الارضاع ولا يجبر على
الارضاع ولكن بالشرايط التي
ذكرناها قبل هذا واذا لم يصبر ولم
يكن للصبي مال كان على الاب
ان يكرى ظن انرضعه عند
الام ولا ينزع من الام لان
الامة اجتمعت على ان الحجر
لها لكن لا يجب على الظن ان
تمكث في بيت الام اذا لم يشترط
ذلك عليها عند العقد وكان
الولد يستغنى عن الظن في تلك
الحالة بل لها ان ترضع
وتعود الى منزلها وان لم يشترط
عند العقد ان ترضع عند الام
كان لها ان تحصل الصبي الى منزلها او تقول ان رجوعه وترضعه عند فناء الدار فلو شرط

تقرض اجرة الارضاع في ماله لا تنفقاء ما ذكرنا من المعنى وهو

الضمان على الام انه امره اذ لا تأخذ منه كذا تصح الدعوى على الام لو سلطانا والا فلا
لان امر السلطان اكرامه فانه يعاقبه لو لم يمثل واما امر غير السلطان فليس باكرامه فكان
يجرد امره الامر بماله كماله الا امره فوضعت الامور لا الامر اخول ينبغي ان يكون امر
المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه على ما ذكر في فصل الضمانات وكذا ذكر
فيه انه يضمن من امر قن ضيره باتلاف مال رجل فليتامل ادعى الضمان على المأمور
صح لو كان امره غير سلطان لا للسلطانا ويجرد امر السلطان قيل اكرامه وقيل لا فخص
جدا واتلفه فانقطع ثم ادعى جده لم يزل لانه بالانقطاع لم يبق دفع الجدة واجبا عليه ولو كان
الجدة مثليا قلنا ان يدعى فيه يوم المخصوصة كذا (فش) ادعى مالين وبين صفة أحدهما
لا صفة الآخر او نوعه وبرهن لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا يقضى القاضي
بمال يئسه لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها (جف) وفي (فش) يقضى
بمال بين نوعه وصفته والفساد بسبب الجهالة في أحدهما لا يتعدى الى الآخر (ذ)
وفي دعوى القميم اذا بين نوعه وصفته وصفته لا يدان يذ كر مردانه يازنانه
خرديا كلان (ذ) ادعى طاحونة وحدها وذكرا دواتها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم
يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات
القائمة والاول اصح (فش) ادعى ادوات خراس خاتمة مركبة مع أصله ينبغي ان يذ كر
قد ورد عن العرصة لتصير معلومة ويذ كر ما فيها من المركبات ايضا واقعة التقوى سكي
رؤى دعوى كرد وبين حدود الكرم وقال جميع ما في هذا الحدود ومن السكنيات
ما لي ولم يسم السكنيات هل تصح الدعوى ينبغي ان لا تصح ما لم يبين السكنيات
وبصفتها ويعرفها لانه لم يدع الحدود وانما يدعى ما فيه فلا بد من البيان وفي دعوى
الدين على الميت لو كتب توفي بلا ادائه وخاف من التركة يده هذا الوارث ما يبي تسمع
هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة يفتي لكن انما يامر القاضي الوارث باداء
الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان
اعيان التركة في يده بما يحصل به الاعلام كذا (ط) وفي (طهم) وفي دعوى
الدين على الميت يكفي حضور وصيه او الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته
فلو وصيا يقول انه اوصى الى هذا فيجب عليه الاداء من تركته التي في يده ولو ادعى
الدين بسبب الودانة لا بد من بيان كل ورثته من (من) ادعى على آخر عينا يده وقال

(قوله مردانه يازنانه خرديا كلان) اخول (مردانه) أي قيص الرجل (يا) بمعنى أو (زنانه)
يعني قيص المرأة (خرد) أي صغير (كلان) أي كبير (قوله يوبه يفتي) أقول وبالحجالة أنه
على الخفاء على المادعي فلو لم تسمع دعواه لوقع المخرج وهو مدفوع وأما لو انكر الوارث
وصولها اليه فقد انكر تسليمها على الغريم وعليه عيب بما تسلمه فلزمتها العين بناء عليه
لانه تخلف على ما بشاره والاول محتمل للخفاء عليه وهذا يخلف على نفي العلم لانه محتمل
انه ترك شيئا ولا يعلم به تامل

عند المقتدان يكون القدر عند الام غيبته يُلزمها الوفا بذلك الشرطان قالت ٨١ الام انا اوضح الواجب تلك الاجرة

ففي كل موضع نستحق هي اجرة الارض باع كافي العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احدى الروايتين او بعد انقضاء العدة على الروايات كلها كانت هي اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما يرصه غيرها حيث لا تكون هي اولى والفرق في الذخيرة ولوان وجلاء اولاد صغار بعضهم رضيع وبعضهم طيم وامهم زوجته وليس للاولاد مال بخاصته امهم في نفقتهم فالقاضي يقرض لهم النفقة على الاب ماداموا صغار فان شكت الام تضيقه وتقتيره في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمع شكها ويتاوىد دفع بعض نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها تخذ نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم وتعتهم لا يقبل قوله عليها لانها امينة ودعوى الخيانة على الامين لا تسمع من غير حجة فان سال من القاضي ان يسال من جبر انما سال عنها احتياطا وانما يسال من بداخلها لانه ادعى بها لما كان كان كالقاضي الزوج زجرها القاضي ومنعها من ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت المنازعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع النفقة الى فقيد فبها اليها ما باحا ومساء ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرها ان ينفق على الاولاد فان صارت

كان هذا ملثا في مات وترك ميراثا في ولعنان وهذا الورثة الا انه لم يبين حصصه نفسه فبرهن يسمع دعواه ولو كان اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لايمن ببيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال هذا ميراث لي وبجماعة سواي وحصتي كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة تجوز ان تكون حصته انقص مما سمي ادعى شيئا من تركه ابيه انه اشتراه منه في مرضه وانكره بقية الورثة فيسئل لا تصح هذه الدعوى اذا المريض قد يكون مرض موت وقد لا يكون ويبيع المريض مرض الموت من وادته وصية له بالعين عند ح رحمه الله تعالى قال يبيع من وادته لم يجز ولو بثل قيمته الا بالاجازة فكان هذا دعوى الوصية على أحد التقديرين فلم يجز بشك وقيل يصح لان تصرف المريض مع وادته منه قد يوصف الهبة حتى لو اجازته بقية الورثة نفذا لم يطلان يعارض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فما لم يعلم انه مرض الموت كان لتصرف حكم الهبة فتصح الدعوى ادعى على آخر ان وصي باع منك اقشيت هكذا وكذا في حال صغري بكذا ومات ولم ياخذ منها فادفعه الي فقد قيل لا تصح هذه الدعوى اذ حق القبض لو ادته او وصيه وعلى قول (ض) في وكيل البيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق قبضه لموكله ينبغي ان ينتقل فتساق القبض الى البائع ويصح دعواه وقد مرجح في آخر مسائل القضاء باع دار غيره وسلمها الى المشتري فادعاه المالك على البائع لو اراد الاخذ الدار لا يصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تضمينه بنصب فيه روايتان ولو اراد اجازة بيعه واخذ منه تصح دعواه كذا (ذفس) وفي (ط) اجازة المالك تصح لو اجازته قبل الخصومة حتى لو خاصم الغاصب وطلب من القاضي ان يحكم له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول ح رحمه الله لا تصح اجازته كذا ذكر (شخه) وذكر (شخ) ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية (قد) لا تصح (ط) ادعى دارا يبيد آخر انه غصبه منه فقال ذواليد هو كان لي وقتته على كذا لو اراد المدعى تحليفه بخلاف عند م رحمه الله خلافا لهما بناء على ان غصب الدار يتحقق عند م خلافا لهما ويفي بقول م دفعا للبيعة كذا (ط) ويحتمل ان يكون مراده انه يبقى بقول م في غصب العقار انه يتحقق وعلى هذا ينبغي ان يكون في المسألة الاولى لو اراد تضمين البائع يفتى بان له ذلك ويحتمل ان مراده انه يبقى بقول م في المسألة الاخيرة وهي مسألة التحليف لا في غيرها يدل على هذا قوله دفعا للبيعة ولانه لو لم يفت بقول م ولم يحلف الغاصب الواقف فدهى لا يكون لمدعى الغصب بيعة فيفوت ملكه لانه متى لم يحلفه تحليفه لا يمكنه تحليف المتولى ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غيرها من الصور بوضوح ما ذكر في (ط) في المسألة الاخيرة لو اراد تحليفه لياخذ العين منه لا يحلف وفاقا لادار صارت مستهلكة بصيرورتها وفقا (فس) غصب قنابر من آخر انه له وقضى له به ثم برهن المصوب منه على الغاصب انه له لا يقبل ادعى المالك لا تصح

(قوله ولو اراد تضمينه بنصب الخ) أقول بناء على تصور الغصب في العقار وعدمه

النفقات من الذخيرة فيعد هذا ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم زيادة يتغابن الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفا يتهم فانه يكون عفو الاله لا يمكن التمسك منه وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانه يطرح عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم ففرق بين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا يجب الا على الموسر فلهذا الصلح انما وقع على من لا يملك للقرىب فلا يصح اما نفقة الاولاد فواجبة على الاب وان كان معسرا فالصلح انما وقع عما هو حق الاولاد فصح رجل له اولاد صغار لا مال له ولا مال للصغار ايضا هل تفرض النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يفرض عليه فيكسب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعسرة فان ابي ان يكسب وينفق عليهم بحسب على ذلك ويجوز بخلاف سائر الديون فان الوالد بن وان علوا لا يجبران بدون الاولاد والفرق في الذخيرة وان كان الاب عاجزا عن الكسب لمسا به من الزمانة او كان مقعدا يتكفف الناس وينفق عليهم هكذا ذكر في نفقات الخصاص ومن المتأخرين من قال تكون نفقة الاولاد في هذه الصور في بيت المال لانه اذا كان بهذه

الاهل ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك قضيت مني يسمع دعواه في حق الضمان ألا ترى ان دعواه الضمان على الغاصب الاول يصح وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غصب نصف الدار شائعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعي عليه قيل يشترط ان غصب نصفه شائعا لا يكون الا يكون كله بيده وقيل غصب نصفه شائعا يتصور بان يكون الدار بيدهما فغصبه من أحدهما يكون غصبا لنصفه شائعا كذا (طج) وفي (ذ) ادعى ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار ولم يذ كر ان جميعه في يده وكذا لم يشهدوا ان جميعه في يده تصح ذكر (ش) ان غصب نصف الشيء شائعا قيل يتصور وقيل لا ادعى دارا بيده انه له يحتاج المدعي الى اقامة البينة انه في يد المدعي عليه وان أقر أنه بيده اذا ادعاه مطلقا او ادعاه بسبب الشراء من ذي اليد واقروا اليد انه في يده وانكر الشراء منه لا يحتاج المدعي الى اقامة البينة على اليد كذا (فش) والفرق ان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره وهنا يدعى عليه القليل وهو كما يكون من ذي اليد يكون من غيره فان لم تثبت اليد باقراره لا يمنع صحة الدعوى اما في دعوى الملك المطلق المدعي يطلب من القاضي ازالة يده والازالة لا تكون الا من ذي اليد وبافسار ذي اليد لا يثبت كونه في يده ادعى عليه انه شق في أرضه نهر او ساق فيسه الماء الى أرضه لا بد وان يسمى الأرض التي شق فيها النهر وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الأرض او من الجانب الايسر ويبين طول النهر وعرضه كذا (ذ) وفي (خ) يبين عرضه أيضا ما ذا بين ذلك فلو اقر المدعي عليه بذلك لزمه والا حلفه بالله ما احسنت في أرضه النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى انه بنى في أرضه بناء لا يسمع حتى يبين الأرض ويصف البناء وطوله وعرضه وانه من الخشب او المدر وكذا لو ادعى فرس شجر في أرضه فهو على ما ذكر فلو بين ذلك فان اقر المدعي عليه أمر برفع البناء والشجر والحلف بالله ما بنيت وما عرسته في أرضه فلو نكل أمر برفعهما اقول لو بين الأرض ولم يكن فيها بناء غير ما ذكر ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر الخشب والمدر بل لا يحتاج الى ذكر طوله وعرضه اذا التميز الحاصل يكفي للامر برفعه لو اثبت (خ) شهد انه نقض حائط فلان فلو بينا حدوده وطوله وعرضه جازت شهادتهم ما وان لم يذ كر اقيمت لانه يدين حده وطوله وعرضه يعرف القاضي فثبت بسؤاله أهله قال وعندي انه لا بد ان يذ كر انه من مدر او خشب ويبين موضع اذنين حائط المدر وحائط الخشب اختلاف فاحش ولو ادعى مسيل ماء في دار لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر او ماء الوضوء وينبغي ان يبين موضع المسيل انه في مقدم البيت او في مؤخره ولو ادعى طريقا في دار لا بد ان يبين

(قوله ادعى دارا بيده انه له يحتاج المدعي الى اقامة البينة) اقول ثبوت اليد بالبينة او العلم في العقارات هو لجهة القضاء بالملك بالبينة لانه الدعوى كما هو ظاهر المتون فلو كان لها لم يحلف قبله كما لا يخفى كذا في البصر من كتاب الدعوى وتسامه فيه

الحالة تكون نفقة في بيت المال فكذلك نفقة الاولاد الصغار وذكر الخصاص ٨٣ رحمة الله في باب ادب القاضي في هذه

الصورة ان القاضي يفرض
النفقة على الاب وبامر المرأة
بالاستدانة على الزوج سواء
انتمت المرأة ذلك من القاضي
او لم تنس فاذا ايسر وقدر عليه
طالبته المرأة بما استدانت
وكذلك لو كان الاب واجدا
للنفقة لكنه امتنع عن النفقة
على الصغير يفرض القاضي
على الاب نفقة الاولاد وبامرها
ان تستدين عليه وتنفق على
الصغير لترجع على الاب بذلك
وكذلك ان فرض القاضي
النفقة على الاب فغاب الاب
وتركهم بلا نفقة فاستدانت
بامر القاضي وانفقت عليهم
فانها ترجع على الاب بذلك لان
الاتفاق على الصغير بامر القاضي
كالانفاق عليه بامر الاب
وكذلك هذا المحكم في مؤنة
الرضاع اذا كان الاب معسرا
فالقاضي بامر المرأة بالاستدانة
فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار
الذي أمرها القاضي بالاستدانة
لمساقتها فان لم تكن المرأة
استدانت بعد الفرض لكنهم
كانوا ياكلون من مسئلة الناس
لم يرجع على الاب بشئ لانهم
اذا سألوا وأعطوا صار ذلك
ماسكاهم فوق الاستغناء
لهم فارتفعت الحاجة
فسقطت النفقة عن الاب فان
كانوا أعطوا نصف الكفاية
سقط نصف النفقة عن الاب

بين طوله ومرضه وموضعه من الدار كذا (ذ) وفي (فش) ينبغي ان يكون لفظ
الدعوى في الوديعة ان لي هذه كذا قيمته كذا فامر له ليحضره لا يبرهن على انه ملكي لو
كان منكرا ولو مقر فامر بالتخليص حتى ارفع ولا يقول فامر بالرد اذا الواجب في الردائع
التخليص لا الرد وانما يؤمر بالاحضار او منكرا لا لمقر او في دعوى الوديعة المصعودة
لا بد ان يقول او كانت قاذرة فعليه ردها ولو هالكه فعليه رد مثلها او يمتن بها بعد الجحود اذا
الهلاك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو هالكه ينبغي ان يذكر من جهته اذا استهلك
قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع واما بعد الجحود فيوجب ضمانه وضمان
المستهلك وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهولا لا بد ان يبين قيمته يوم موته
اذا الواجب عليه قيمته يوم موته وفي دعوى مال المضاربة بموت المضارب مجهولا لا بد من
ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد او عرض لانه او عرضا فله ولاية دعوى قيمته العرض
وفي دعوى مال الشراكة بموته مجهولا لا بد من ذكر انهما مات مجهولا مال الشراكة ام
للمشترى بمال الشركة اذا مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشركة مضمون
بالقيمة وقد مر ان المودع يلزم بالتخليص لا الرد وكذا في سائر الامانات التي يكون مؤونة
ودها اصل ردها تصح دعوى التخليص لا الرد والتسليم كما في المضاربة والشراكة والمستاجر
بعد القراخ عن استعماله وفي العارية والغصب يطالبه بالرد لانه على الغاصب والمستعير
ولو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح يصح على قول من يرى مؤونة رده على
مرتته لا على قول من يراها على رهنه وفي دعوى الاكراه على بيع وتسلم ينبغي ان
يقول بعته مكرها وسلبته مكرها وفي حق قبضته فاقبضته واوقبضته منه يذكر وجبست منه
مكرها ويبرهن على كل ذلك اما الوادعي انه ملكي وفي يده بغير حق لا يسمع اذ يبيع المكره
بغير الملك بقبضه فالاسترداد بسبب فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيها الوادعي
فساد البيع يستفسر عن سبب فساده مجوازا ان يظن الصحيح فاسدا وفي دعوى البيع
مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالوادعي السعاية فلا حاجة الى تعيين العوان وقال
(ص) لا بد من تعيين العوان والاول اصح ادعى انه ملكي وفي يدي بغير حق يصح
ولو لم يذكر يوم غصبه وهكذا الوادعي انه غصب مني هذا ولم يقل انه ملكي يصح فلو
برهن على الغصب ياخذ به ولا يصرح بغير خصم في حق اقامة البينة على الملك
حتى لو برهن المدعي عليه بعد ذلك انه ملكه يتقبل ادعى مالا بكفالة لا بد من بيان المسال

(قوله ادعى مالا بكفالة الخ) اقول هل يشترط في دعوى الكفالة تسمية المكفول عنه
وهو مما يتهم به وقد سئلت عنه وقد قال في الخانية رجل ادعى على رجل كفالة بنفس
رجل واقام البينة فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا يعرفه جازت شهادتهم اهذ كره
في الدعوى وفي التاخر خانية من كتاب الكفالة في الفصل الخامس عشر م واذا شهد
شاهدان على شهادة شاهدين في الكفالة وقال نحن لا نعرف الكفيل ولا المكفول
عنه ولكن أشهدنا فلان وفلان على شهادتهم ما ان فلان ابن فلان القلاني كفل لهذا

وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وهو على هذا القياس فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد

الحكم كما في نفقة الزوجات وأما الذكور من الأولاد إذا باعوا أحد الكسب ٨٥ ولم يبلغوا في أنفسهم فأراد الأب أن

يسلمهم في عمل ليكتسبوا
ونفقة عليهم من ذلك فله ذلك
وصك ذلك لو أراد الأب أن
يؤجره في عمل أو خدمة فذلك
له وأما إذا كان الولد من
الأم فليس للأب أن
يؤجره في عمل أو خدمة لأن
المستاجر مخلو بها وذلك منهي
عنه في الشرع ثم في الذكور
إذا سلمهم في عمل واكتسبوا
أموالاً ياخذ الأب كسبهم
وينفق عليهم وما فضل يحفظ
ذلك عليهم إلى وقت بلوغهم
كسائر أموالهم فإن كان
الأب ميسراً لا يؤمن على ذلك
فالقاضي يخرج من يده ويجعله
في يد أمين وهذا لا يختص بهذا
المال بل هذا هو الحكم في
جميع أموال الصبيان وإذا
جاءت الأمومة المشتركة بولد
فأدعياء المولى نفقة الولد
عليهما وعلى الولد إذا كبر نفقة
كل واحد منهما والله أعلم هذه
المجلة في نفقات الذخيرة في
النوع الأول من فصل نفقات
ذوي الأرحام وفي فتاوى
القاضي الإمام فخر الدين امرأة
مالة ما زوجها ولها أولاد صغار
فاقرت أنها قبضت خمسة أشهر
نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت
قبضت عشرين درهما ونفقة
مثلهم في مثل تلك المدة مائة
درهم ذكر في المنتقى أن هذا
على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها

فكان دعوى الأقرار في طرف الاستحقاق فلا تسع كذا (ط ذ) وفي (بق) المدعى لو
قال للقاضي إن المدعى عليه أقر أنه لي قره يتسلمه ولم يدع أنه ملكي قال عامة المشايخ
تسع هذه الدعوى وكذا (ج) خبره ترك قوله ولم يدع أنه ملكي ورفى (ذ) قال عامة
المشايخ رجحهم الله لا تسع هذه الدعوى (ش) على قول من يقول من المشايخ أن الأقرار
عليك الحال ينبغي أن تصح دعوى الملك بسبب الأقرار (قه) قيل الأقرار أخبارها
سبق وقيل عليك الحال استدلالاً بما لو أقر رجل فرد أقراه ثم قبل لا يصح ولو كان أخباراً
صح وكذا الملك الثابت بالأقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة حتى لا يملك المقر له
مطالبة ذلك من المقر ولو كان أخباراً كان مضطراً عليه إذا استهلكه واستدل للقول
بما لو أقر بنصف داره مشاعاً صح ولو كان عليك لا يصح ضد ح ر ح أقول وعندهما
أيضاً كذلك ذكر ح لأخراج خبر الحنفى كالأئمة الثلاثة لا يبرأجهما والمرأة لو أقرت
بالزوجة يصح ولو كان عليك لم يصح إلا بحضور من الشهود والمرضى لو أقر بدين يستغرق
كل ماله صح ولو كان عليك لا يصح قال (شيخ) في (شع) استدلال بمثلين أحدهما
المرضى الذي عليه دين لو أقر بكل ماله لا جني صح ولا يتوقف على إجازة أو موافقة ولو كان
عليك لم ينفذ إلا بقدر ثلثه عندهم الإجازة كذا في القصولين أقول لم يكن إذ كردين
المرضى فائدة فإن صحة أقراره لا جني لا يتوقف على إجازة أو موافقة سواء كان عليه دين
أولاً بل ذ كردينه يضره بوجوب أقراره فإن دينه مضمون على ما أقر به بل المناسب أن
يقال المريض الذي ليس عليه دين لو أقر بغيره كان له سهو من الكاتب والثانية القن
الماضون لو أقر لرجل بعين في يده صح أقراره ولو كان الأقرار عليك كان تبرعاً من القن
فلا يصح (ج) المسلم لو أقر بخمس رجل صح حتى يؤمر بتسليمه ولو كان عليك لا يصح وكذا
لو أقر لآخر بعين لا يملك المقر صح حتى لو ملكه المقر يوم من الدهر يؤمر بتسليمه إلى المقر له
ولو كان عليك لا يصح لأنه عليك ما ليس بملك له ادعى الفاقرة ثم أنكرا أقراه قيل
يختلف على أقراره وقيل لا وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم أن الأقرار هل هو سبب
للملك هكذا ذكر هذه الجملة في (خ) وفيه بيده عن فاقرة لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا
سبب من أسباب الملك قال ابن الفضل صح أقراره حكماً ولا يحل للمقر له ولو أراد المقر بهذا
الأقرار عليك مبتدأ قال لا يملكه إذا أقرار أخباراً لا عليك فكذلك لا يصح دعوى المال بسبب
الأقرار لا يصح دعوى التمسك أيضاً بسبب الأقرار (خ) ادعى شيئا يداخرو قال هو
ملكى وهذا حدث به عليه بالحق قالوا ليس هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو
قال هو ملكى كان يدي وهذا حدث الخ أقول على قياس ما في جملة (فس) قيل
دعوى الأعيان من أنه لو ادعى أنه ملكى وفي يدك بغير حق يصح ولو لم يذكروم غصبه
ينبغي أن يصح هنا أيضاً دعواه والله أعلم وكذا لو قال هو ملكى وكان يدي إلى أن

(قوله على ما أقره) أقول ذكر في الفصل الأول (بت ص) في كتاب أقرار المريض
أقول هذا ساقط من بعض النسخ فتأمل

قبضت عشرين درهما وإن قالت بعد أقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فأنما يرجع

على ايهم بنفقة مثلهم امرأة
رضيعا كان ام لا وعلى ما في
بطن من الرقة قال عليها ان
تد المهر الذي اخذت ولا نفقة
عليها للولد وايست لها نفقتها
مادامت في العدة ارا اذعت
على زوجها انه لم يتفق على
ولدها الصغير قالوا ان كان
القاضي فرض عليه نفقة الولد
او فرض الزوج على نفسه
قادت المرأة ذلك بعد مضي مدة
وانكر الزوج جحده والاذلا
صغير له اب معسر وجدا ب
الاب معسر وللصغير مال غائب
يؤمر المجهول بالتفريق عليه
ويكون ذلك دينه على الاب
ثم يرجع الاب بذلك في مال
الصغير وان لم يكن للصغير مال
كان ذلك دينه على الاب وان
كان الاب زنا وليس للصغير
مال يقضى بالنفقة على الجسد
ولا يرجع الجسد على احد
وكذا لو كان للمعسر ام معسرة
او جدة معسرة واب معسر امت
بان تنفق على الصغير ويكون
ذلك دينه على الاب ان لم يكن
الاب زنا فان كان زنا لا شيء
عليه هذه الجملة في فتاوى
الامام نضر الدين رحمه الله وفي
القدوري ونفقة الصغير واجبة
على ابيه وان خالفه في دينه كما
يجب نفقة الزوجة على الزوج
وان خالفه في دينه وفي فتاوى
قاضي خان الفقير لا يجبر على
نفقة احد الا على اربعة الولد
الصغير والبنات السالعات ايكارا

اخذت من زوجها على ان ابرائه من نفقتها ونفقة ولدها

اخذت هذا يد عليه بالحق يكون هذا دعوى غصبه برهن انه كان يدي وهذا اخذه
منه هل يؤمر برده كفي (عده) عقار بيده احدث آخر يد عليه لا يصير به ذايده ولو علم
به القاضي بامر برده ولو ادعى انك احدثت اليده عليه وكان يدي فاتبكر يحلف ولو
برهن انه بيده منذ عشر سنين وهذا احدث يد عليه يؤمر برده اليه لكن لا يصير المدي
عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعد انه ملكه تقبل واوشهدوا انه كان بيده منذ عشر
سنين او لم يذكروا المدة لا تقبل وعن سرح انها تقبل ولو شهدوا على اقرار
المدي عليه انه كان بيده اعمس يؤمر برده وكذا لو شهدوا انه اخذه من المدي (فس)
دعوى التضمن بقبض بجهة السوم لا يصح ما لم يدعي ثمة لان في التضمن بلا بيان ثمة
خلافه (مطاه) كتب في دعوى الوقف ونفقة فلان وسيله ولم يذكروا كون الدار فارغا هل
يوجب خلالا لم يذكروا سرح في ملك الوقف ذلك والطاوي والمخاض يكتفون لان
شغل الدار يمنع جواز الوقف على قول من يجعل التسليم شرط فلا بد من ذكره للقصر
وفي موضع آخر منه لو ذكر في الحاضر والصكوك قبض هذا الدار ولم يقل فارغا يمنع
القبض جاز اذا علق ينصرف الى السكامل ولا قبض مع المسانع والاوتن ان يذكروا
والمخاض كان يكتب كذلك وقال سرح ويذكر لا قبض تاريخا في الاجارة اذا لا جرائما
يجب بالقبض وفي موضع آخر وفي دعوى الارتهان والقبض لا بد ان يذكروا فراغ الدار
عن المسانع حال قبضه حتى يصح القبض كافي الجهة وفراغه عند قبضه شرط شهدا على
اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدا على معاينة قبضه كان سرح يقول أولا لا تقبل
ثم رجع وقال تقبل وهو قوله ما ادعى حينما يد آخر شراء لا يحلوا ما ان يدعى الشراء من
ذي اليد او من غيره فلو ادعى من ذي اليد يحتاج الى اثبات العقد فقط ولو ادعى من
غيره لا يحكم حتى يثبت معه احد الاشياء الثلاثة احدى اثبات المالك لباته وقت العقد
والثاني اثبات المالك لنفسه في الحال والثالث اثبات التبييض والتسليم ويحتاج الى اثبات
الثمن فيسبب الى في الشراء من ذي اليد او غيره ولا بد من اتفاق الدعوى والشهادة واو
شهدا حدهما بالبيع وآخرهما رايه تقبل كذا (شحي) وفي (بص) لا تقبل بينه الشراء
من الغائب الا بالثبوت اربعة اشياء اثبات باعه بان يقولوا باع وهو يملكه وامامك
مشتريه بان يقولوا هو المشتري اشتراه من فلان وامام قبضه بان يقولوا اشتراه منه وقبضه
(فضه) لو شهدا بشرايه وتقدمت ولم يثبت هذا باحدهما في الاشياء لا يقضى بالملك بخلاف
ان البائع ليس بمالك ويباع مال الغير بلا تسليم ليس بمصيبة (نقط) ادعى دارا ورثة
من ابيه وآخر ادعى شراء من الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه
منه وهو يملكه قالوا لو كان الدار في يد يدعي الشراء او مدعى الارث فالتشهاد جائز
لانها على مجرد البيع وانما لم تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري او الوارث املوا كانت
فالتشهاد بالبيع كالتشهاد بالبيع وملك (خ) طلب ارثه فادعى انه عم الميت يشترط
لحتمه ان يبين انه عمه لا يبيعه وامه او لايه او لامه وبث شرط قوله هو وارثه لا وارث له
غيره ولا بد لثبوت شهوده ان يثبتوا الميت ووارثه حتى ياتقيا الى اب واحد ويقولوا هو

كان لا نفقة يرا ولا ذمة صار وحدهم لم تفرض النفقة على الجدة لان النفقة ٨٧ لا تجب على الجد حال قيام الاب ولكن

يؤمر الجد بالانفاق صيانة لولد
الولد ويكون ذلك ديناً على
والد الصغار ان كان والد الصغار
امره بذلك هكذا ذكره في
القدوري فلم يجعل النفقة على
الجد حال عسرة الاب والصحيح
من المذهب ان الاب الفقير
يلحق بالميت في حق استيفاء
النفقة على الجد وما ذكر في
القدوري قول الحسن ابن
الصالح هكذا ذكر في شرح
ادب القاضى للخصاف قال
وان كان الاب زنيا قاضى
بنفقة الصغار على الجد
ولا يرجع على احد بالاتفاق
لان نفقة الاب في هذه الحالة
على الجد فكذا نفقة الصغار
روى عن ابي يوسف رحمه الله
في صغيره والد محتاج وهو
زمن فرضت نفقة على قرابته
من قبل ابيه دون امه فكل
من يجبر على نفقة الاب يجبر على
نفقة الغلام فان لم يمكن له
قرابة من قبل ابيه
قضيت بالنفقة على ابيه
وامرت قرابة الام بالانفاق
فيه يكون ذلك ديناً على
الاب وهذا لان قرابة الام
لا يجوز ان تجب عليهم نفقة
الولد لما عرف ان الاب لا يشارك
غيره في نفقة الصغار فاذا لم
يكن للاب قرابة لم يبق هنك
وجه سوى ان يقضى بالنفقة
على قرابة الام ويكون ذلك
ديناً على الاب كي لا يشارك الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة الاب فما يلزمهم نفقة الاب

وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجد اذا شهدوا انه جد الميت اب ابيه لا بد ان
يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره ولو شهدوا به او شهدوا انه اخو الميت لابيهم وامه اولا بيه
ووارثه لا نفقة له وارثا غيره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء (فش) ادعى انه
ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكروا نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه
بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضى فيشترط اليان يعلم ادعى انى اخوه لابيهم
وامه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لانه
ذكر م في (كن) برهن انه اخوه لابيهم وامه تقبل ولم يشترط ذكر الجد (شخ)
في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكروا اسم ابيه
وجده (ج) ادعى دارا او غيره ادعى ان ابيه فشهدا لا تقبل الا اذا شهدا بسبب الملك
لادعى بان شهدا بذلك موثقه وقت موته بان قالامات ابوه وهو ملكه او بيده وقت موته
بان قالامات ابوه وهو ساكن هذه الدار او بجرا الارث بان قالامات ابوه وتركه ادثاله
(فضه) لو شهدا انه كان لابيهم او كان في يده ولم يذكروا عليه قال س د ح تقبل وقال
لا وهو قول س د ح اولا وكذا لو شهدا انه كان لابيهم مات فيه فعلى هذا الخلاف اذ
موته فيه لا يدل على قيام يده عليه عند موته ولو شهدا انه لابيهم ولم يذكروا عليه لا تقبل وفاقا
وهو الاصح وقيل هو على الخلاف واما لو زادوا وقالوا انه تركه ادثاله او شهدا انه كان في يده
ايه يوم موته ولم يذكروا تقبل (جج) كان لا يحكم لوارثه عند ح د ح مالم يشهدا
على الجمر نصا او على ملكه او يده عند موته (شي) برهن انه ملكى وقع في ذمته من
تركة ابي لا بد من ذكر ان القسمة براض او بقضاء (فش) ادعى الارث وقال من
برادرتو ام مادر فيدري وبرهن ان اباك اقرباى ابني تقبل ويرث اثبوت نسبه بنبوت
اقرار ابيه ادعى انى وارث فلان لاني ابن اخيه لاب وام وبرهن فالتقاضى يسأل شهوده
يجهى حتى دعه كدهى وارث است فقالوا نعمنا من المورث قال انه وارثى لا تقبل
هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه جل النسب على الغير لكن لو اقر الميت
انه وارثى وله ابن فثبت ابنه ثم مات المقر فامقر له ياخذ المال بحكم الوصية لان اقراره
هذا وصيته هو غليلك عند موته وعند موته لا وارث له فتعمل الوصية في حقه حتى لو
قال هو قريبي ومات المقر فترك امرأته فانها تأخذ الربع والباقي ياخذ المقر له ذكر م
في (ح) الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يثبت
باعترافه ما حكم بوقوعه وولا زوجية فالمدعى خصم لو انكر المدعى عليه
وتقبل بيئته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع ولو عا لا يثبت باعترافهما كاخوة فهو خصم
لو ادعى مقام ذلك والا فلا (صح) ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعى حقا من

(قوله ادعى انى اخوه لابيهم وامه الخ) اقول سئلت من ادعى ان الميت ابن ابن اخته
شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم اب الميت ولا اسم ام ابيه ولا اسم ابيه فما جبت
بعدم القبول لما ذكر

نفسا فان يلزمهم نفقة الغلام
يستقيم اذا لم يكن في قرابة الام
من يكون محرما للصغير ولا
يكون اهلا للارث لان شرط
وجوب النفقة في غير قرابة
الولاد الهرمية واهلية الارث
فاما اذا كان في قرابة الام من
كان محرما للصغير وهو اهل
للارث فيجب عليه النفقة ويلحق
الاب المعسر بالميت والاصل
في نفقة ذوى الارحام قوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
والمراد هو الوارث الذي يكون
ذو رحم محرما وهو قول عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه
وهكذا كان يقرأ به انس
اصحابنا رحمهم الله حتى لا تجب
النفقة على ابن العم وان كان
وارثا لانه ليس بمحرم للصغير
والمراد من الوارث المذکور
في هذه الآية كونه اهلا
للارث لا كونه وارثا حقيقة
وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله
حتى اذا اجتمع الخال وابن العم
فالنفقة على الخال دون ابن
العم عند علمائنا وان كان الميراث
لا ينال العم لان الخال ذو رحم محرما
وهو اهل الارث وابن العم وان
كان وارثا ليس بمحرم للصغير
والحاصل ان هذه النفقة
لا يجب الا على ذى رحم
محرما وهو اهل الارث سواء كان
وارثا في هذه الحالة او لم يكن
وعند الاستواء في الهرمية
واهلية الارث يترجح من كان
وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان له من

لكون نفقة ولدمجارية مجرى نفقة وهذا الجواب لغيا

ارث او نفقة او حق تر بقاء حريته في اللقيط وما شبيهه الا في الزوجين والابوين والولد
وولاء المعتق والمولاة فانه تقبل بينته وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت لحق نفسه في ذلك
كله (فش) ادعى ان لي على احد بن محمد بن احمد كذا درهم او هو هذا فشهد شهوده ان
هذا احد بن محمد بن احمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذا المدعى وشهوده ليسوا
بعضهم في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه ثم قال وعلى قياس
مسئلة اخرى وهي انه لو ادعى ان لي على فلان دينسا وانته مات وانت وارثه وارثه واسم
ابيك كذا واسم جدك كذا وبرهن تقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هنا كذلك
اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تغني عن ثبوت نسبه اذا الحق يثبت عليه
بالاشارة وان لم يثبت نسبه واما ثمة فلا يمكن ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه اذا المال
على الميت فلا ينتقل الى المدعى عليه الا بكونه وارثا فافتقر والله اعلم ادعى على آخر
خمسة مائة درهم بسبب انه وكرو خطا فأنكر به سنة رد محضر هذه الدعوى اذ
الاختلاف ثابت في ان موجب الخطا على العاقلة ابتداء او على الجاني فقتل نفسه
عاقلة وكذا الخلق وان الجاني هل هو من جملة العاقلة ام لا فلا تستقيم دعوى
مطالبته بجميع الموجب بل عليه انهما لو حكما رجلا في دعوى قتل الخطا لا ينفذ حكمه

(قوله فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب) اقول القيد بجميع يدل على انه
يستقيم دعوى ما يخصه حيث قلنا بانه كواحد من العاقلة وهو الصحيح كما نص عليه في
المخانيف وغيرها وسياتي في الفصل الاربعين ان دعوى القتل الخطا على القاتل تسع
بغية العاقلة فلا يوجب ذلك خلافا له وهل تسع على العاقلة بغية القاتل ويلزمه
الذي يظهر من مباحثها في حقيقة لان القاتل هو المباشرا فادا كان غائبا لا يدري
ما جوابه عن نفسه لا سيما على قول من يقول ان موجب الخطا على القاتل وقدم في
الفصل الثالث دعوى القتل الخطا على القاتل تسع والدية عليه تقبل كذا عن شين
دعوى الدية على العاقلة بغية القاتل هل تسع فعلى قياس ما كتبنا في محاضر (بغ) في
آخر الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان لا تسع دعواه كل الدية عليهم بنظر رقة
وذكر في المحاضر والمجالات ما هو رواية للعكس من شين وحاصل صورة المحضر ادعى
هذا على هذا انه قتل اباه هذا خطأ ووجب دية القتل لهذا على هذا وعلى عاقلة هو
عشرة آلاف درهم فضة او الف دينار احر جيدا او مائة من الابل وواجب على هذا وعلى
عاقلة اداه هذه الدية الى هذا هكذا ذكر المتقدمون قال عماد الدين في فصوله وزاد
اثة زماننا في صورة كتابة هذا المحضر بعد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات
في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة وفي الفصل الرابع من آخر هذا الكتاب (شين) دعوى
القتل الخطا على القاتل تسع بغية العاقلة فلا يوجب ذلك خلافا وفي التاتارخانية
فلو اقرا القاتل بين يدي القاضي ان ولي القاتل هذا أقام البينة عند فلان القاضي بان
القتل خطأ وتضي ذلك القاضي فان هذا القاضي يقبل اقراره ويقضي بالدية على

ساواهما في الهرمية والم هو
 الوارث فتكون النفقة عليه
 فلو كان الم معسرا فالنفقة على
 العمة والمخالة اثلاثا على قدر
 ميراثهما ويجعل الم كالميت ثم
 الاصل في نفقته من سوى
 الوالدين والمولودين من ذوى
 الرحم المحرم انه ينقسم على
 قدر الميراث لان الله تعالى
 اوجب النفقة باسم الوارث
 فقال وعلى الوارث مثل
 ذلك فاذا وجب باسم الوارث
 فيجب التقدير به ولهذا قلنا
 اذا اوصى لورثة فلان وله
 بنون وبنات كانت الوصية
 لهم على قدر الميراث ولو اوصى
 لولد فلان كان له كوالاثنى
 فيه على السواء فعلى هذا
 يخرج جندس هذه المسائل
 واذا كان للصغير ام وعم او ام
 واخ لاب وام واخ لاب وام
 كل واحد منهما مومس فالنفقة
 عليهما على قدر الميراث
 وكذلك الرضاع عليهما اثلاثا
 وان كان الم فقيرا والام
 مومرة فالرضاع والنفقة على
 الام لما ذكرنا ان المعسر
 كالمعسوم في حق ايجاب
 النفقة على المومس وان كان له
 ام واخ لاب وام واخ لاب وهم
 اغنياء فالنفقة على الاخ والام
 اثلاثا بحسب الميراث لان الم
 ليس بوارث في هذه الحالة
 فترجع الاخ على الم لكونه
 وارثا حقيقة واذا كان الفقير

عليهما اذ فيه الدية على العاقلة ولم يوجد منهم التكليم ولو كان عدا فحكمه عليهما
 كذا ذكره (بخ) والله اعلم

الفصل السابع في تحديد العقار ودهواه وما يتعلق به

(طيس) في دعوى العقار لا بد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم الهلة ثم السكة فيبدأ أولا
 بذكر السكة ثم الهلة اختيار القول م ر ح فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالانحص
 فالانحص وقيل يبدأ بالانحص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة
 كذا وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجسد فيبدأ به هو
 اقرب فيترقى الى الابعد وقول م ر ح احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل
 النسب جهة عليه اذا لام اسمها فان اجد في الدنيا كثيرا فان عرف والاترقى الى الانحص
 فيقول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الجسد (ط) اختلاف اهل الشروط في
 البداية باعم او باخص واهل القلم بالخيار يبدأ به ما شاء قال جماعة من اهل
 الشروط ينبغي ان يذكر في الحد دار فلان ولا يذكر لزيق دار فلان وعندنا
 كلاهما سواء (طعم) يكتب في الحد ينتهي الى كذا او يلاصق كذا او لزيق
 كذا ولا يكتب احد حدوده كذا وقال ح ر ح لو كتب احد حدوده دجلة او الطريق او
 المسجد فالبيع باثر ولا يدخل الحد وفي البيع اذ قصد الناس به اظهار ما يقع عليه
 البيع لكن س ر ح قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاخرنا ينتهي او
 لزيق او يلاصق فخرنا عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع
 هي الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع المنتهي اليه فقد جعل حدا وهو داخل
 في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في البيع فالمنتهي الى الدار لا يدخل تحت
 البيع ولكن عند ذكر قواني الحدود يدخل في البيع وفاقا (ذ) لو كتب احد حدوده
 دار فلان لا يكتب شراء حدوده اذا لم يدخل ولو كتب احد حدوده ينتهي الى دار فلان
 او يلاصقه يكتب شراء حدوده وذكر (حم) كان م ر ح يكتب يلى دار فلان وما
 ذكرناه احسن انما يلى الشئ قد يكون بينهما فرجة وليس يلى يبنى عن الملاصقة قال
 عليه السلام ليلينى منكم اولوا الاحلام والنهى وقد علم انه لم يرد به الملاصقة (قضى) بعد
 العاقلة وهذا مشكل عندى فان هذا قضاء على العاقلة ولا يرضى بالدية على العاقلة
 باقرار القاتل وانه لا يجوز وفي الكبرى وهذا يقتضى ولو حكم القاتل رجلا مع الولي فحكم
 الحكم بالقتل خطأ لا يظهر حكمه في حق العاقلة اه فتقرر من هذه النقول انها مع
 الدعوى على القاتل ويقضى بالدية عليه وعلى عاقلة وهذا ظاهر على قول من اوجب
 اشداء على القاتل وعاقلة تحمل عنه واما العاقلة فتدفع الدعوى فيما يجب عليهم
 من الدية لوجوب المدعى عليهم والذي يظهر في وجهه ان القاتل اصل فانتصب خصما
 من نفسه وعنهم والعاقلة ليست كذلك فتأمل

الفصل الرابع في تحديد العقار ودهواه وما يتعلق به

الرجل على الاخ من الاب والام
 كالمعدوم لا تصير الاخوة ورثة
 فيتعذر الا يحاسب عليهم حال
 قيام الابن فيجعل كالمعدوم
 وبعد الميراث بين الاخ لاب
 وام وبين الاخ لام اسداسا
 فكذا النفقة ولو كان مكان
 الابن بنت فنفقة الاب على
 الاخ لاب وام خاصة واما نفقة
 الصغير على الم لاب وام خاصة
 لان الاب الميسر في حق النفقة
 جعل كالمعدوم وبعد الاب
 ميراث الولد لام لاب وام خاصة
 فكذا نفقة الولد يجب على
 الم لاب وام ولو كان مكان
 الاخوة اخوات متفرقات فان
 كان الولد ذكرا فنفقة الاب
 على الاخوات انجاسا لان
 احدا من الاخوات لا يرث مع
 الابن فلا بد ان يجعل الابن
 كالمعدوم لتكن النفقة
 على الاخوات وبعد الابن
 ميراث الاب بين الاخوات
 انجاسا ثلاثة اشخاص للاخت
 لاب وام وخمسة للاخت لاب
 وخمسة للاخت لام فرضا وردا
 فالنفقة عليهم بحسب ذلك
 ونفقة الولد على الاخت لاب
 وام خاصة لان الاب الميسر
 جعل كالمعدوم وعند
 عدم الوالد ميراث الولد لامة
 لاب وام خاصة عند فالفنفقة
 تكون عليها أيضا والاصل
 في ايجاب نفقة من سوى
 الوالدين والمولودين من ذوى
 الارحام انه اذا اجتمع المومنون والميسرون من قرابته ينظر الى الميسر فان كان الميسر

٩٠ والاخ من الام اسداسا لان الابن الصغير يجعل كالمعدوم وما لم يجعل الابن

ذ كرا محدود يقول بمحدوده وحقوقه لانه لو لم يذ كرا الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل
 فيتعطل عليه الانتفاع فلا يفيد استحقاق الدار ولا ينبغي ان يذ كرها بغيره ومسبل مائه
 لانه لو كان باب الدار والميراث على طريق العامة يصير مدعي ذلك الموضع ملكية نفسه
 وهو لم يجزاذ طريق العامة لا يملكه احد (شئ) قالت لو باع دارا بطريق مجازة فلا فخر
 روح لانه يتناول طريق العامة فلما يتناول طريق الخاص وهو ما يتطرق فيه صاحبه
 دون غيره فاشترطه في العقد لا يفيد كذا (شئ) فعلى هذا ينبغي ان يجوز ذ كره في
 الدعوى اقول ليس في طريق العامة ما يختص بشخص دون شخص فلا يستقيم قوله وهو
 ما يتطرق فيه صاحبه دون غيره الا اذا حل على حالة المروء (قضى) وما يذ كره في دعوى
 العقاد من قوله بحقوقه ومراقبه حقوقه عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاؤا ومراقبه مد
 س روح عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق (ط) قال الشاهد
 بالغارسية ابن مدعي عليه ابن محدود را باهم مدعها وحقوقها دي فروخت باين
 مدعي ولم يقل بيمه مدعها وحقوقها فاشهادة تصح اذ معنى قوله بمحدوده تصح مع حدوده
 اذا لم يدخل تحت البيع ولو شهدوا بيمه مدعها وحقوقها تصح الشهادة كذا (فن) قالوا
 والصحيح من الجواب ان يقال لو ذ كره في المحدثين او ينتهي او نحوه تصح الشهادة ولو
 ذ كره ارفلان او الطريق او المسجد لا تصح الشهادة (ط) لا يكتفى بذ كرا المحدثين ويكتفى
 بثلاثة فيجعل الرابع بازا اذا اثبت حتى ينتهي الى مبدأ المحدث الاول والشهادة كالدعوى
 فيما من الاحكام (فن) كتب في المحدث الرابع لزيق الزقيقة او الرقاق واليهما المدخل
 او الباب لا يكفي لكثرة الاذقة فلا بد ان ينسبها الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شئ
 يقول زقيقة بها اي بالهله او القرية او الناحية ليقع به نوع معرفة اقول دل هذا على انه
 لا يكفي ذ كرا الثلاثة ويحتمل ان يكون عرضه من قوله لا يصح كفى فلا بد ان يبين
 الرابع لا بد من كذا وهذا لا يدل على ان يبين الرابع لا بد منه اذ بين قولنا بيان الرابع
 لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يبين الا بكذا فرق بين فلا دالة حينئذ والله اعلم بقرضه
 واقول ايضا بالمحدود الثلاثة تغير تلك الزقيقة من سائر الاذقة فلا تضر الكثرة وايضا
 في قوله بها اي بالهله الخ تنظر اذا المعرفة المحاصلة بذ كرا الهله او القرية تصح بل بدون
 ذ كرها اذ من المعلوم ان الزقيقة لا تكون الا بالهله او القرية فذ كرها وهمه سواء
 (فقط) لو كان المحدث الرابع ملك رجلين لكل منهما أرض على حدة فذ كره في المحدث الرابع
 لزيق ملك فلان ولم يذ كرا الآخر يصح وكذا لو كان الرابع لزيق أرض ومسجد فذ كرا
 الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح في النصين اذا جعل المحدث الرابع كله لزيق
 ملك فلان فاذا لم يكن كله ملك فلان فدهوا لم يتناول هذا المحدود فلا يصح كذا لو غلط في
 احدا لاو بعة بخلاف سكونه عن الرابع (خ) شهدا بمحدود ثلاثة وقال لا نعرف

(قوله اذ من المعلوم ان الزقيقة الخ) اقول يمنع ان الزقيقة بالزاي لا تكون الا بالهله او القرية مجوازا ان تكون مقابلهما او يقربها ونحو ذلك

كالاخوة والاخوات مع الاب

يجعل هذا الميراث كالميراث ثم ينقل الى المومنين فوجب النفقة عليهم على قدر موارد يهتمون ان كان هذا الميراث لا يجوز كل الميراث كالاخوة مع الاخوة والاخوات لا يلحق هو بالميت بل يعتبر هويما ويقسم الميراث بينهم على سهامهم ثم تجب كل النفقة على المومنين ولكن على السهام التي كانت تصيبهم من الميراث بيان هذا الاصل ينظر في آخر الفصل الثالث من نفقات الذخيرة وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين صغير له ام مومنة وله اخوان مومنان اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقته على الام والاخ لاب وام اسد اسد السدس على الام ونحوها الاسد اسد على الاخ لاب وام اعتبارا بالميراث صغير له ام مومنة واخ مومن لاب وام وجد مومر ابوالاب قال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على الجدة صغير مات ابوه وله ام وجد ابوالاب كانت نفقته عليهم ما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجدة وهي من المسائل التي ليس الجدة فيها كالاخ فانه لو كان الاب حيا سيكون كل النفقة عليه والمسائل التي ليس الجدة فيها كالاخ كتبت في المنفقات صغيره خال مومر وابن مومر كانت نفقته على الخال

الرابع يجوز شهادتهم الا لو غلبنا في الرابع احد حدوده او كلها متصل بذلك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل لا يحتاج ولو متصلا بذلك المدعي - لم يحتاج وقيل لو كان المدعي ارضا فذلك ولو يتا او منزل او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بذلك المدعي عليه لا يقبل في الاراضي ولو يذ كر الفاصل ويقبل في كرم ودار وبيت ومنزل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بذلك المدعي يقبل ولو لم يذ كر الفاصل في الاراضي ايضا ولو ذكر الفاصل وحكم بالمدعي هل يدخل الفاصل في الحكم في (قش) اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب صك الشراء احد حدوده او البائع والفاصل جدار وهما فالجدار الفاصل لمن يكون في فوائده اشارة الى انه للشري ولو كان المدعي ارضا و ذكر وان الفاصل شجرة لا يكفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي به والفاصل يجب ان يكون محيطا بكل المدعي به حتى يصير معلوما (قش) الشجرة والمسنة يصلح فاصلا (هذه) المقبرة لو كانت ربوة تصلح حدا والافلا (ط) لو ذكر في الحد لز يق ارض الوقف لا يكفي وينبغي ان يذ كر انها وقف على الفقراء او على مسجد كذا ونحوه اقول ينبغي ان يكون هذا وما يتلوه من جنسه على قدر عدم المعرفة الابه والافه وتضييق بالضرورة (ش) جعل احد الحدود ارض الوقف على صالح كذا ولم يذ كر انه في يد من لا تصح ولو ذكر ارض الوقف على مسجد كذا يجوز ويكون كذا كذا واقف وقيل لا يثبت التعريف كذا كذا واقف ما لم يذ كر انه في يد من (هذه) لو كان الحد ارض وقف لا بد ان يذ كر المصروف وكذا في (قش) وقال حتى يكون بيان المصروف معرفا كافيا ذكر اسم الاب والجد في غير الوقف ملك الارض (جف) و ذكر اسم جده ملك الحد شرط وكذا ذكر جده الواقف لو كان الحد وقفا (غاذ) ولو ذكر لز يق ملك ورثة فلان لا يكفي اذ الورثة مجهولون منهم فوفرض وعصبة وفورحم فقلت جهالة قاحلة الا يرى ان الشهادة بان هذا وارث فلان لا تقبل لجهالة في الوارث (قش) لو ذكر لز يق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ التعريف يذ كر الاسم والنسب وقيل يصح ذكره حدا لانه من اسباب التعريف (هذه) لو كتب لز يق ارض ورثة فلان قبل القصة قبل تصح وقيل لا (ش) كتب لز يق دار من تركه فلان يصح حدا (ذ) كتب لز يق ارض ميان ديهي لا يكفي كذا ذكره (ش) وقال لان ارض ميان ديهي قد تكون لا غائب وقد تكون ارضا تر كها ملكه على اهل

(قوله و ذكر والنج) اقول في الخلاصة والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسنة فتصلح فاصلا في البرازية والشجرة لا تصلح الا اذا احاطت بكل المدعي اه فيه علمت ان ما في (قش) الشجرة تصلح فاصلا اي اذا احاطت بدله عليه قوله نعم سابق اذا ذكر وان الفاصل شجرة لا تنبغي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي الخ تامل واقول ومثل الشجرة البثروعين المساء وهي واقعة الفتوى تامل فتكون على الخلاف المذكور

لأنه مخرج ونفقة المخرج يجب
 الخصال إذا كان للمخرج ابن
 وبنت فالنفقة عليهما نصفان
 لأن في نفقة الآباء والأولاد
 يعتبر أصل القرابة ولا يعتبر
 الأرض وهم المستوفيان في أصل
 القرابة نفقة الصغير يجب على
 الجدة ولا يجب نفقة أمه على
 الجدة لأنه إذا وجبت نفقة ذى
 رحم محرم لا يجبر المتفق على
 نفقة من يخدمه إلا الولدان
 الولد يجبر على نفقة من يخدم
 الوالد الأب إذا كان معسرا وله
 أولاد صغار يحاويع وابن كبير
 موسر يجبر الابن الكبير على
 نفقة والده وأولاده الصغار ولا
 يجبر على نفقة زوجة الأب ولا
 على أم ولده إلا أن يكون بالأب
 هالة يحتاج إلى أن يخدمه
 فتكون نفقة الخادم على الابن
 شرط هنا حاجة الأب بالخدمة
 لنفقة خادمه ولم يشترط في
 بعض المواضع إذا كان لرجل
 ابنان أحدهما موسر مكثر
 والآخر متوسط الحال فالنفقة
 عليهما على المكثر كزوج على
 المتوسط أفضل وذكر في
 المتوسط يكون بينهما على
 السواء صبي وورث من أمه مالا
 وله أب معسر يحتاج فنفقة
 الأب على الولد الصغير وكذا
 إذا كان للأب أولاد من امرأة
 أخرى تكون نفقة هذه الأولاد
 على مال هذا الصبي الذي ورث
 من أمه لأن الأب إذا كان
 معسرا التفت بالأموال فاذا كان ميتا تكون نفقتهم على أخيهم فكذا هنا إذا كان

القرية بالخراج وقد يكون أرضا ترك لرجل دواب القرية من وقت الفتح فهو ميان ديهي
 أيضا فهذا القيد ولا يحصل التعمير يف أقول فيه نظر لأن أرض ميان ديهي لو كان
 معروفا في نفسه ينبغي أن يحصل به التعمير يف والجهالة في مالكة وفي جهة تركه لا تضر
 التعمير يف كما لو كان الرجل معروفا مشهورا باسمه أو بلقبه لا يابيه وجده يكتفي بذلك
 ما اشتهر به وجهالة أبيه هو جده لا تضر التعمير يف بل ذكره وعده سواء لعدم معرفة
 الناس به وفيه لوجعل أحد جده أو جده أيضا لا يدري مالكة لا يكفي عالم يقل هو في يد
 فلان حتى تحصل المعرفة أقول لو كانت الأرض معروفة ينبغي أن لا يحتاج إلى ذكر
 صاحب اليد لم يحصل التعمير من يدره ولو جعل أحد الجدة أو جده أرض المملوكة يصح ولو لم
 يذكر أنه في يده من لأن أرض المملوكة في يد السلطان بواسطة يد نائبه (عده)
 المختار أنه لو ذكر اسم ذى اليد يكفي لو كان المجد أرضا لا يدري مالكة ولو قال لزيد أرض
 المملوكة يذ كر اسم أمير المملوكة ونسبه لو كان الأمير اثنين (ط) لوجعل المحدث طريق
 العامة لا يشترط فيه كراهه طريق القرية أو البلدة لأن ذكر المجد لا علام ما ينتهي إليه
 الحدود وقد حصل العلم حيث انتهى إلى الطريق أقول هذا يؤيد ما مر في آتيا من النظر
 في مسألة أرض ميان ديهي إذا لعلام ثمة أيضا حاصل وان لم يذ كر جهة المسالك وجهة
 تركه (ط) الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه إلى بيان طوله وعرضه الأهل قول (مخ)
 فإنه قال بين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية
 عن حرج وظاهر المذهب أنه يصلح حدا والخندق كنه (ف) عند حرج سود
 المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لأنه يز يد وينقص وربما يحجب السور ولا يبقى
 وصي يترك السلوك في هذا الطريق وأجرا المساء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا
 واختار (ز) قوله ما أقول في قول حرج نظر لأن تبديل دار فلان أسرع من
 تبديل السور ونحوه مادة ومع هذا إذا صلح دار فلان حدا فينبغي أن يصلح السور بالأولى
 (ذ) ولو حد بانه لزيد أرض فلان ولفلان في هذه القرية التي فيها المصلحة أرض كثيرة
 متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو قال لزيد دار فلان ولم يذ كر اسم الجدة
 لا يصح ذكر الاسم والنسب في الرجل انما يحتاج إليه لو لم يكن مشهورا مالا دار فلان
 من تحديده ولو مشهورا عند حرج وتما حده يذ كر جده صاحب الحد وعندهما
 التحديد ليس بشرط في الدار المعروفة كدار عمرو بن الحرث بالكوفة فعلى هذا لو ذكر
 لزيد دار فلان ولم يذ كر اسمه ونسبه وهو معروف يكفيها إذا الحاجة اليها لعلام ذلك
 الرجل وهذا مما يحتفظ جدا كذا (ص) أقول في قول حرج نظر إذا غرض من ذكر
 الاسم والجدة هو التعمير يف فاذا كان مشهورا معروفا ينبغي أن لا يحتاج إلى ذكر اسمه
 وجده (ذ) ذكر كنية صاحب الحد أو فلان أو ذ كر ابن فلان لا يكفي إلا إذا كان

(قوله الطريق يصلح حدا) أقول وفي الخلاصة والطريق يصلح حدا ولا يشترط بيان
 الطول والعرض في المختار انتهى

على اولاد اولاده لان في باب

التفقة يتبر الاقرب قال اقرب ولا يعتبر الارث في الاولاد هذه الجملة في شرح نفقات الخصاص ورأيت في كتاب الخصال اذا كان للصغير مال وامذوو محارم معاسير لا يجب للرعي ان يعطيهم التفقة الا بامر القاضي بخير امره يضمن وفي نوادر ابن شجاع لو كان هذا المعسر هو الموصى يعطى نفقته بغير اذن القاضي وفيه ايضا من كان بينهما ولا فاختلافهما في الدين لا يمنع وجوب التفقة ومن كان بينهما قرابة بالاولاد فاختلافهما في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع الاستفتاء من رجل قاب وله صبي صغير وامرأة معسرة واب موسر هل يجب نفقة الصغير على جده رأيت في كتاب الخصال اذا فقد ابو الصغير ولا مال لا تقود حكمه في نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات اللامشي والرجل والمرأة يجبران على نفقة كل ذي رحم محرم كالاخوة والاخوات والاهام والعمات والاخوال والخالات ونحوهم ويشترط للرجوب في صغارهم الفقر خاصة وفي الاناث الكفاية كذلك وفي الذكور الكفاية يشترط الفقر والزمانة وعدم المحرفة وفي مفقود خواهر زاده الاب يستحق النفقة بمجرد الحاجة والابن البالغ يستحق بشيش الزمانة والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفة والاول اقبس

صاحب الحمد معروف فاشهد وربك كشرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى شهدا بان احد حدوده لزيق شط الوادي ثم اقر المدعي ان بين شط الوادي وبين الارض المدعاة طريق العامة بطلت الشهادة لا يظهر ذلك باخبار رجل من المسلمين اما لو ظهر ذلك للقاضي بما هو طريق حصول العلم سوى اقراره بطلت الشهادة في قدر الطريق وتقبل فيما سواه وقيل لا تقبل لاختلاف المشهود به وكذا لو ظهر في الارض المدعاة طريق العامة فهو على هذا التفصيل (فن) قال اخذت على صكك كتب في اصلك احد حدوده لزيق ارض فلان والفاصل بينهما ذقية مقلت هذا فاسد لانه بالفاصل لا يكون لزيق ارض فلان ويجب ان يكتب لزيق ذقية مقلت هكذا لو وقع مثله في الدعوى بفسده قال (شيخ) يشترط في شراء القرية الخاصة ان يذ كر حدود المستثنيات من المساجد والمقابر والمحياض العامة ونحوها وان يذ كر مقاديرها طولا وعرضا وكان يرد لها ضرر والحجرات والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقة بلا تحديد وتقدر وكان ابو شجاع لا يشترط ذلك لان هذه الجملة لا تنفي الى المنازعة لا ناما رايانا قرية اشترى بث فردت بعيب سعة المساجد والطرق والمقابر ومسائل اصحابنا روح تدل على هذا اذا قالوا لو باع كذا شاة من هذا القطيع لم يجز لان هذه الجملة مفضية الى التراجع ولو باع كذا قفيرا من صبرة جاز اذ هذه الجملة لا تنفي الى التراجع (ذ) قيل يشترط تحديد المستثنيات كقبرة وطريق ونحوه وقيل لا وقيل لو كانت المذبة مثلا لا يحتاج الى تحديد ها وان لم تكن تلا يحتاج (فقط) لا بد من تحديد المستثنى بحيث يتميز وما يكتبون في زماننا في تحديده ان حدوده الارضية لزيق اراضي دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح اذ لا يتميز ويكتب في تحديده نهر اقرب هذا المستثنى او اقدقا وشجرا او شرا بحيث يتميز وما يكتب في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به على فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار اذا المبيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التبيين ولو ذ كر حدوده الثلاثة لا الرابع والرابع متصل بملك المدعي عليه لافاصل بينهما او قال الحد الرابع ملك المدعي عليه ولم يذ كر الفاصل قال (ظه) تصح هذه الدعوى اذ السكوت عن الرابع لا يمنع صحة الدعوى وهذا التعليل اشارة الى ان مدعي القرية لو ذ كر حدودها الارضية وقال من المستثنيات ارض فلان حدوده الارضية لزيق اراضي دخلت تحت هذه الدعوى لا تصح هذه الدعوى اذ جعل قوله الحد الرابع ارض المدعي عليه بمنزلة سكوتة قال روح قلت لو ارض الاراضي المدعاة او المبيعة لو محيطة بارض مستثناة فكيف تعرف المستثناة قال تعرف بمسافة تحيط بها لو كانت المسافة علامة او بنهر او بنهر يقرب منها ولا تعرف بمساحة حتى ان المستثنى لو كان حوضا او طريقا يعرف بمساحة كذا (فقط) وفي (ذ) بين حدوده ولم يبين انه كرم او ارض او دار وشهدا كذلك قيل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع لو بين المصر والحلة والموضع وقيل ذ كر المصر والقرية والحلة ليس بلازم وقال حماد الدين في فصوله وما سبق في اول هذا الفصل من اختلافات اهل الشروط في البداية اجماع منهم على شرطية البيان اقول ما سبق لم يبدل

يستحق بشيش الزمانة والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفة والاول اقبس

والأخ يشق بشلثة أشياء
الصغير في شرط لوجوب النفقة
الفرع خاصة ورأيت في أصول
الفقه والزمان تكون في ستة
أشياء أن يكون أمي أو ذاهب
اليد أو ذاهب الرجل من جانب
ذاهب اليد والرجل من جانب
واحد أو أنرس أو مفلوج أو لا
يحير المعسر على نفقة أحد
إلا على نفقة الزوج أو الولد الصغير
والمعسر من قبل له الصدقة كذا
قد كثر في واقعات الملامشي وإن
كان وجلا لا يحترف ويعمل
وليس له مال يجمع أجبر على نفقة
الوالدين والعكس في هذا
الفصل على الاستقصاء في أدب
القاضي وفي الباب الأول من
زكاة الجوامع الصغير نصاب
بحرمان الصدقة ووجوب صدقة
القطر والاضحية ونفقة
الإقارب وأسد وهو أن يملك
قدرا المائتين وإن لم يكن ناعيا
وفي الجوامع الصغير لقاضي
خان إذا كان الصغير خال وعم
وهما موسران فالنفقة على
العم لأنه أقرب من حيث
الحكم وهذا الاستواء في
الدرجة يعتبر الوارث بمنزلة
الأقرب ولو كانت له عمه وخالة
وإن هم كان على الحالة الثالث
وعلى العمة الثلثان ولا شيء
على ابن العم لأنه ليس من أهل
الوجوب فيكون بمنزلة الميت
وفي مجموع التوازل خال وموسر
وإن هم معسر فالأب والابن
والعم والنفقة على الخال وفي الفتاوى الصغرى من له أخ وابن بنت أو بنت بنت فالنفقة

على إجماعهم بموازان يكون الاختلاف بين فرفة شرطوا البيان ولئن سلم أن الاختلاف
في البداية دوى عن الكل يجوز أن يختلفوا فيها على تقدير ذلك كروا يلزم منه شرطية
الذ كرمند الكل فلا دليل على الإجماع (فش) ادعى عشر دبرات أرض وحد النسخ
لا الواحدة لو كانت هذه الواحدة في وسط النسخ يقبل ويقضى بالجملة لا لو على طرف (جف)
ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا يصح إذا السكنى نقل فلا يجد (فش) وإن كان
السكنى نقليا لكن لما اتصل بالأرض اتصالا لا يبدى كان تعريفا تعريفا للأرض
اذ في سائر التقلبات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احضاره فيستغنى بالإشارة إليه عن
الحدا ما السكنى فنقله لا يمكن لأنه مركب في البناء تركيب قراوقا الحق بما لا يمكن نقله
اصلا (مظنه) شري هو بيت لا سفله يجد السفلى لا العلوا إذا السفلى مبيع من وجهه من
حيث أن قرار العلوه عليه فلا بد من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد العلوا إذا العلوه صرف
بتحديد السفلى ولأن السفلى أصل والعلو تبع فتعديد الأصل أولى قال (طى) هذا إذا لم
يكن حول العلوه حرة فلو كانت فينبغي أن يحدد العلوا لأنه هو المبيع فلا بد من إعلانه وهو
محدد وقد أمكن أقول القرض هو العلم به فينبغي أن يجوز ما بينهما كان إذا علم بكل
منهما ولو كن الكلام في الأول به ثم قال قال م ر ح ويذكر شراء محدوده كلها
وطعن فيه بعض الناس على م ر ح اذ ليس للعلو حد فكذا ان للعلو حد إلا أنه اكتفى
بتحديد السفلى (ذ) الشاهد لو غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ترك أحد الحدود والفرق
أن المشهود به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد أنى غلطت فيه
إما لو ادعاه المدعى عليه لا يسمع ولا تقبل بيته لأن دعوى فاطما الشاهد من المدعى عليه
إنما تذكر به دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى
قد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط به مدعى مناقضا أقول يمكن أن
يجيب المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط به مدعى مناقضا فينبغي أن
يفصل وأيضا يمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى فلابد من تناقضهما قال أو نقول
تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود أن يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره
الشاهد أو يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك نفي
والشهادة على النفي لا تقبل أقول لو قل بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى
ينبغي أن تقبل بيته عليه من حيث إنيابة أن بعض حدوده كذا فينتفى ما ذكره

(قوله أقول يمكن أن يجيب الخ) أقول فاعل يجيب ضمير مستتر وارجع إلى المدعى عليه
والمدعى مفعوله وأقول هذا الجواب لا يرفع التصديق بأن المدعى بهذه الحدود وادعائه
أنه أنكر كون المدعى للمدعى لأن المدعى ليس بهذه الصفة بل فيه تصديق بأن الحدود بها
فإن قوله أن هذا الشاوة إليه فليتأمل وقوله ويمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى الظاهر
أن وضع المسئلة فيما إذا وافق تحديد المدعى لتحديد الشاهد اذ يخالفه لا تقبل
الشهادة من أمهاتها فلا حاجة إلى دعوى المدعى عليه كما هو ظاهر فتأمل

لا بد وام اذا كانوا ميا سيرة نفقة
 الاب المصير على اولاد البنات
 يستوى فيهما الذكرو والانثى
 ولا مزية للذكر في الاولاد
 وانما يعتبر القرب حتى لو كان
 له ابنة وابن ابن فالتفقة على
 البنت التفقة على الم والمعة
 اثلاثا وان كان الميراث كله
 للم ولا يجبر على نفقة احد من
 الرجال الا بوجبة زمانة غير الوالد
 والمحدون مالا ونفقة نفوي
 الارحام الباقين لا تفرض
 الا اذا كان بهم زمانة واما
 نفقة الوالدين تفرض اذا كانوا
 معسرين وان كانوا اصحاء
 الاب اذا طاب من الابن النفقة
 فقال انا فقيرا يضافان القاضي
 لا يجبر الابن على النفقة الا ان
 يعلم انه يطيق ذلك فان قال
 الاب انه يكتسب ما يقدر ان
 يتفق منه على فان القاضي
 يتفرق في كسب الابن فان كان
 فيه فضل من قوته اجبر الابن
 على ان يتفق على الاب من
 فضل ذلك وان لم يكن في
 الكسب فضل فلا ينفق عليه في
 المحكم لكن يؤمر بيانة ابن
 لا يضيع والده وقال بعض
 العلماء يؤمر ان يحصل الاب
 واحد من عياله ويتفق عليه
 من كسبه هذه الجملة من
 الفتاوى الصغرى ذكر
 شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله
 تعالى في شرح كتاب المفقود
 القاضي يتفق من مال المفقود
 على كل من يتفق النفقة حال حضره المفقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة

المدعي ضما فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسألة ذكرنا في فصل
 التناقض انه ادعى دارا محدودة فأجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان
 المدعي غلط في بعض حدوده لم تسمح لان جوابه اقرا رآته بهذه الحدود وهذا اذا جاب
 بانه ملكي اما لو جاب بقوله ليس هذا لكان ولم يزد عليه بمكة الرفع بعد بخط الحدود
 كذا حكى عن (طه) انه اتقن المدعي عليه الدفع بخط الحدود اقول دل هذا على ان
 المدعي عليه لو برهن على الغلط يقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق
 ما قالت من انه ينبغي ان يكون على التقصيل والله اعلم ومن (شيخ) ان الشاهد لو اخطأ
 في بعض الحدود ثم تدارك واحد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء
 تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق ان يقول كان صاحب الحد
 فلانا الا انه باع داره من فلان آخر وما علمنا به أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا
 انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا آخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فاقه - م هذا اذا ترك
 الشاهد احدا الحدود أو غلط فيه فلو ترك المدعي احدا الحدود أو غلط فيه فكم
 كالشاهد جلة (طه) وفي (فش) لو غلط الشاهد في الحد الرابع ثم ذكر وعلى وجه الصواب
 فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا تقبل للتناقض (خ) قال ذواليد هذا غير ما
 ادعيت اخطأت في الحد لا بلغت اليه الا اذا توافقا على الخط فيثبت تناقض الخصومة
 ولو ادعى بعد الحكم خطأ المدعي في الحد الرابع لا سمح وكذا قبل الحكم بعد ما جاب
 المدعي انه ملكي لا سمح دعوى الخطأ في الحد الرابع استفتي عن ادعى كرماء بين
 حدوده وازدجها روم بعضي يوسسته رزهر بن أحمد بن يوسف است ايشان يوسسته
 رزهر بن أحمد بن هر يوسسته انطهم عيتن دعوى كرده وكواهان بران كواهى دادند
 وقاضى حكم كردان حكم در حق اين رزكه در دست مدعى عليه است درست باشد
 يانى جون بعض حدود واطفا كفته اند اجابوا جميعا في والله اعلم كراين مدعى بعدا
 زين حكم خواهر كه اين رزرا كه بدست اين مدعى عليه است بليد مدعى
 عليه في كويده اين رزهر عيتن بدين حدود كه نود دعوى كرده نيست قول مدعى عليه
 باشد يانى اجابوا جميعا باشد (فش) ادعاء وذكرا ان احد حدوده دار عمر و ثم ادعاء
 ناسا فذ كر هذا الحد دار زيد لا يقبل ولو صدقه المدعى عليه انه غلط اولاد الحدود
 بهذا الحد غير الحدود بالحد الاول (ذ) شهدا بملكية ارض وحداء وقالوا هو مقدار خمسة
 مكاييل بذروا المدعى يدهى ذلك واصابوا في الحد في المقدار فظهر انه يسع فيه ثلاثة
 مكاييل بذر قبل تردوهوا الاظهر والاشبه بالفقه وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج اليه
 فصار ذكره وهدمه سواء ونص في السير الكبير ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج
 اليه للمحكم بالمشهود به ولا ذكره سواء وقيل لو شهدا بحضرة الارض وأشار اليه تقبل
 ويلغوز كر الوصف وهو قدر البذر ولو شهدا بغية الارض لا تثبت بشهادتهما
 ملكية ارض يسع فيه خمسة مكاييل بذر جلة (طه) اقول قدر في اوائل فصل
 انواع الدعاوى في مسألة الردنجي من (ش) ان الوصف في الاشارة لغوي في البيع

على كل من يتفق النفقة حال حضره المفقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة

والاولاد الصغار والكبار من حال حضرته الا يقضاه القاضي كالاخ والاخت وقبرهما ولا ينبغي للقاضي ان يبيع عقار المفقود ولا مالا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف الثمن الى نفقة الاقارب فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لمحتاجهم الى النفقة اجعوا انه لو كان عقارا لا يكون لهم حق البيع لمحااجة النفقة سواء كان القريب اباً او غيره وان كان ماله منقولا ليس من جنس نفقتهم كالمخادم وغيره اجعوا على انه ليس لتغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة لمحااجة النفقة وقالوا ليس له ذلك واجعوا على انه ليس للاب ولا يبيع المنقول حال حضرة الابن والام كسائر الاقارب في هذا واجعوا على ان للاب ان يبيع عقارا لصغيره ومنقوله في نفقة نفسه وفي الهداية واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه فلو باع ابوه مشاعه في نفقته جاز عندنا في حنيفة رحمه الله استفسنا وان باع العقار لم يجز وعندنا لا يجوز ذلك كله لانه لا ولاية له لا في بيعها ولا في شرائها

والاشنان اما في باب الشهادة فلو شهد ابو صف فظهر خلافه لا تقبل الخ وهذا يخالف القولين الاخيرين فظهر ان في باب الشهادة اختلافا وقد مر جنسه في فصل الدعاوى من مسائل الخطأ من (خ) فلا نعيدها ثم قال (صطه) هذا الذي ذكرنا في الدعاوى اما لو شري أرضا بين حدودها وذكر انها كذا جريبا او قال جندني تخمير من برد فوجدته انقص جريبا جاز البيع بلا خيار اذا لم يبيع علم وذكر الجريب والبذر وقع زائدا (د) شري بستانا وشرط انه عشرة اجرة فاكل ثمره سنين ثم وجدته تسعة اجرة لا يرد ولا يرجع بنى على قول خ ر ح وقال م ر ح يقوم الارض ناقصا ولا نقصان فيرجع بفضل ما بينهما (طه) شري أرضا على انه عشرون جريبا وفيه عشرون نخلة فزاد الجريب والنخل على عدد سمي فهو للشري بثمن سمي اذا جريب حكرز ع في الدار والنخل كبناء في الدار حتى يدخل في البيع بلاذ كرو زيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا الخيار (ضف) شري كرما على انه جريب واحد فوجدته انقص من الجريب لا ينقص البيع بخلاف الزرع في الدار والشوب اذ جهت انكما كركم كركم آيد ثوب ودار خواتن دابا كركم آيد جريب فخواتن دولكن الاعتماد على ان الجريب والزرع سواء لانه يسمى كرما ايضا وان نقص من الجريب (ذ) استاجر أرضا على انها عشرة اجرة بكذا فوجدته تسعة اجرة او خمسة عشر جريبا فعليه اجرة سمي ولو قال كل جريب بدرهم فعليه لكل جريب درهم (قت) من م ر ح تزوجها على قراح على انه عشرة اجرة فاذا هو خمسة اجرة فلو شات اخذت القراح ولا شيء لها ولو شات اخذت فقيمة عشرة اجرة مثل هذا القراح (ط) الشاهدان لو زادا في الشهادة قبل المحكم بها او بعده وقالوا ههنا وهما خبرتهم من قبل وكذا لو جازا بعد يوم وقالوا شككنا في كذا وكذا منها او قالوا رجعنا عن شهادتنا في كذا او غلطنا او نسيتنا فلو عرفهما القاضي بصلاح قبلت شهادتهما فيما بنى واولم يعرفهما لا تقبل للثمة ولو قال الشاهد تعمدت ولم اغلط ثم بدا لي ان ارجع عن ذلك لم تقبل شهادته فيما بنى ولا في غير ذلك حتى يحدت توبه ويعاقبه القاضي شهد له بكل المحاثات ثم المدعي افرق قال استانه اين دكان مدعي عليه كرده است بطات الشهادة اذا المحاثات اسم للعرضة مع البناء والبناء داخل في الشهادة اصلا قال لا تدرار يبيع من البناء المدعي عليه كذاب للشهود وكذا لو ادعى المدعي عليه بعض البناء او كل البناء لنفسه بعد الحكم بكل المحاثات للمدعي لا تسع دعواه وان لم يشهدوا بالبناء مقصودا اذا المحاثات اسم للجملة قصار المدعي عليه محكوما عليه في الكل منه ودخلا في الدار لو شهدا بالارض وسكتا عن البناء تسع دعواه البناء ادصار محكوما عليه في البناء تبعا فصحيح دعواه مقصودا ولو شهدا بهما لا تسع دعوى المدعي عليه البناء الا ان يدعي ثلثي المالك من جهة المدعي ادصاره قضيا عليه بالبناء مقصودا وكذا لو ادعى أرضا فيه اشجار فهو على تفصيل ما مر وهذه المسألة تبدل على انه لو قال بعث منك أرض هذه الدار وبناتها يصير البناء مبيعا مقصودا حتى لو هلك قبل القبض بالآفة مساوية سقط حصته كما في حق الحكم (ح) شهدا بمال او بدار ثم رجع عن بعض المال

والدار قال م ر ح لو كان عدلا ورجع في مكانه وقال او همت يقبل استعسانا لو لم يكن
فيه كذاب من المشهود له (نه) عن م ر ح شهد له بدار ثم قال قبل المحكم البناء للمدعي
عليه لا للمدعي لو قاله قبل ان يتفرقا عن مجلس المحكم تقبل شهادتهما استعسانا ما لم يطل
ذلك ولو قاما وطال ذلك تبطل شهادتهما (نع) عن م ر ح شهد له بدار ووجه الحكم له ثم
قالا لا تدري لمن البناء فاني لا اضمنهما قبة البناء كانهما قال لا قد شككنا في شهادتهما ولو
قالا ليس البناء للمدعي اضمنهما قبة البناء لثبوتها عليه (تب) عن م ر ح شهد له
بدار فقال قبل المحكم انما شهدنا بالعرضة اقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا
ولو قاله بعد المحكم اضمنهما قبة البناء جملة (ط خ) شهد له بدار فقال قبل المحكم البناء
للمدعي هاهنا لا للمدعي يحكم له بدار ولا يبناء له دخول البناء بهما قال بيان قبل المحكم كنعين
المتمثل ولو قاله بعد المحكم ضمنهما قبة البناء اقول يمكن الفرق بان البناء لما حكم به كما حكم
بالدار صاد كانه صرح به في الشهادة ضمننا بالرجوع بعد المحكم وسيجي ما يشي الى
خلافه هذا لو شهد له بدار ولم يذكر البناء فرجعا عن البعض ولم يذكر انهما لو شهد له
بدار وبناء وصرحا بالبناء له ثم قال لا البناء للمدعي عليه هل تقبل شهادتهما ومثلهما وقع وهو
انما شهدا ان هذا الكرم مع جميع اشجاره وزراحيته للمدعي ثم قال قبل المحكم بعض
هذه الاشجار للمدعي عليه وعيناه هل تقبل شهادتهما ذكر في (ش) مسألة تدل على
انها لا تقبل اذ قال ادعي انا ما هاهنا ولداهما وشهدا بهما ثم رجعا في ولداهما لا تقبل
شهادتهما في الاثنان لان هذا تفسير لا لنفسهما وشهادة القاسي ترد وهذا اذا رجع
الشهود فلو قال المدعي الاشجار للمدعي عليه ذكر في (قش) ادعي ان الارض واشجاره
لي وشهدا كذلك ثم المدعي قال الاشجار كانت لذي اليد لا يحكم له بالارض لانه كذب
شهوده وقال ولوا دعي الام والولد وشهدا بهما وحكم ثم ادعي المدعي عليه الولد لا يسمع
ولو قضى له بالولد بالتبعية ثم ادعي المدعي عليه الولد يسمع عند س خلافا لمحمد ر ح
استفتي عن ادعي عرضة الكرم سوى اشجاره وزراحيته وشهدا ان هذا الهدود له
ولم يستنبا اشجاره وزراحيته هل تقبل شهادتهما اجيب لا ومثله في (قش) وقال
لانهما شهدا بالزيادة على ما يدعيه المدعي اذ لم يذكر الاستثناء اقول هذا وما يتلوه اشارة
الى انه جعل التبع كالمصرح (ح) شهد له بدار فخبركم له ثم قال لا البناء لذي اليد انما
شهدنا له بدار لا يبناء قال شهادتهما على الدار شهادة على البناء فيضمنان قبة البناء
للمدعي عليه وينبغي للقاضي اذا شهدا بالدار ان يسألهما عن البناء فلو ما تقبل ان يسألهما
يحكم بالبناء فلو حكم به ثم رهن المحكوم عليه ان البناء له لم اقبل ذلك منه ولو رهن على
ارض فيه زر ع فحكم له ثم رهن ذوا اليد انه زرعه يبذره تقبل بخلاف البناء ولو شهدا
بارض فيه زر ع فحكم له وقال لا تدري لمن الزرع فلو لم يعلم الزارع فالزرع تبسح الارض
ولو رهن ذوا اليد انه زرعه ولم يشهدا على غير ذلك يحبس الزرع له (ط) شهد له بدار
وذكر ان بناءه اولا فاقضى له بهما ثم قال المدعي ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه اوقاه
بعد الشهادة قبل المحكم فانه كذاب منه لشهوده فتبطل شهادتهما في الارض والبناء

نعتنذ بصمن وفي هبة فتاوى
كان في المصير واحتاج اليه
لنقره وعدمه كل بغير شيء وان
كان في فلاة من الارض
واحتاج اليه لانعدام الطعام
معه وله مال كل بالقيمة اقوله
عليه السلام الاب احق بحال
ولده اذا احتاج اليه بالمعروف
والمعروف ان يتناول بغير شيء
ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان
ذات ثروة والله اعلم

(مسائل المحضنة)

أحق الناس بمحضنة الصغير
حال قيام النكاح او بعد الفرقة
الام فان ماتت الام أو تزوجت
قام الام فان ماتت أو تزوجت
قام الاب فان ماتت أو تزوجت
فالأخت لاب وأم فان ماتت
أو تزوجت فالأخت لام فان
ماتت أو تزوجت فابنة
الأخت لاب وأم فان ماتت أو
تزوجت فابنة الأخت لام لم
تختلف الرواية في ترتيب هذه
الجملة انما اختلفت الرواية
بعد هذا في المحالة والأخت
لاب في رواية كتاب النكاح
الأخت لاب أولى من المحالة
وفي رواية كتاب الطلاق
المحالة أولى من الأخت لاب
وبنات الأخوات أولى من
بنات الأخوة وبنات الأخت
لاب وأم أولى من المحالات في
قولهم واختلفت الرواية في
بنات الأخت لاب مع المحالة
والصحيح ان المحالة أولى وأولى
المحالات المحالة لاب وأم ثم المحالة لام ثم المحالة لاب وبنات الأخوة أولى من البنات

ولو قال البناء للمدعي عليه فهو ذاك كذا (قضى) أقول لو قال المدعي بعد
الشهادة قبل المحكم ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه ينبغي ان لا يكون كذا بالأيضا
على ما مر في (خ) من ان شهوده لو قالوا بعد الثالث شهادة قبل المحكم البناء للمدعي عليه
للمدعي الخ لا يكون كذا بانهم لشهادتهم اذ ينبغي ان يكون كل من القولين كذا بالاذ
كل منهما يستلزم الاخر فينبغي ان يتعدا حكما ويؤيده ما ذكر في (قش) وهو شهد له
بدا ثم ظهر ان سكناه الذي يدل على يقضي بيمين المدعي قبل لا اذا استثنى السكني في
السموي والشهادة وقيل لا يقضي به للمدعي لو اقربا السكني لذي اليد لما كذب بينته واما
لو لم يقر وبرهن المدعي عليه ان السكني له يقضي به للمدعي لا للمدعي عليه لان بينة
الخارج أولى من بينة ذي اليد ووجه التأييد ان اقرار المدعي بالسكني جعل كذا
وفي (صل) يصير البناء مذكرة في الشهادة مقصودا في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي
بعد ذلك بالبناء للمدعي عليه كان كذا بالشهود وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر
البناء في الشهادة وحكم له بالبناء والدار ثم اقر بالبناء للمدعي عليه لا يكون كذا بالشهود
لدخول البناء تبعا فلم يكن اقراره به كذا بالث - هوده أقول فعلى هذا لو قال شهوده بعد
المحكم البناء للمدعي عليه لا للمدعي ولم يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان لا يضموا قيمة البناء
لدخوله تبعا فلا يكون اقرارهم به كذا بالانفسهم يعني ما ذكر في اقرار المدعي وقدر
خلافه في (خ) وذكر سيف الدين رحمه الله في شرحه ان على قول من رح لو اقر المدعي
بالبناء وبالشجر للمدعي عليه يبطل القضاء في الوجهين وكذا لا تسمع دعوى المدعي عليه
البناء وبالشجر في الوجهين أقول فعلى هذا لو قال شهوده قبل المحكم البناء للمدعي عليه
لا للمدعي ولم يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان يكون كذا بالانفسهم فينبغي ان لا يحكم
بشيء للمدعي وقدر خلافه من ح فيظهر من اقوالهم ان فيه اختلافا جعل بعضهم ذكر
الدار كذا كذا البناء صرح بجعله حكمه حكم تصرفهم اعتبر الاحتمال فلم يجعل
افراد المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء للمدعي عليه كذا بالوالله اعلم قال هذا الواقف المقضي
له فلو لم يقر وبرهن المقضي عليه ان البناء له فعلى رواية (قضى) لا تسمع دعواه ولا بينته
ذكر البناء في الشهادة ولا وعلى رواية (صل) لا تسمع دعواه ولا بينته لو ذكر البناء
في الشهادة ولا تسمع أقول بشكل مما مر من مسألة السكني في (قش) اذ ينبغي ان
يقضي بالبناء للمدعي لا للمدعي عليه ولو برهن لما مر من ان بينة الخارج أولى فعلى ذلك
لا معنى لسماع بينة المدعي عليه قال وفي (ي) شهد له بدا فليس كذا قال المدعي عليه
البناء لي وبرهن فلو كان شهود المدعي حضورا يسألهم القاضي عن البناء فلو قالوا البناء
للمدعي مع الدار لا يلتفت الى قول المدعي عليه وان قالوا لا تدري لمن البناء انما شهدنا ان
الارض للمدعي فليس ذلك با كذا بانهم لشهادتهم ويقضي للمدعي عليه بالبناء لو برهن
و يؤمر به دمه وتسليم الارض الى المدعي ولو لم يبرهن على البناء قضى عليه بالارض
بشهادة شهود المدعي وتبعه البناء فلو برهن المدعي عليه بعد ان البناء له اخذته
القاضي لم يقض على المدعي عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي قال وهذه الرواية توافق

للامتصاف بالولد في الحضنة
 واهل الذمة في الحضنة
 اهل الاسلام ولاحق للترتبة
 وانما يبطل حق الحضنة
 لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا
 تزوجت باجنبي فان تزوجت
 بذي رحم محرم من الصغير
 كالجدة اذا كان زوجها جده
 الصغير او الام اذا تزوجت بعم
 الصغير لا يبطل حقها والنساء
 احق في الحضنة مما يستغن
 الصغير فان استغنى بان
 يكون يا كل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده وفي رواية
 ويستغنى وحده قالاب بالعلام
 اولى والام بالمجارية حتى تحيض
 وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حد
 الشهوة ومن لا ولاد لها من
 النساء لا يبقى لها حق الحضنة
 بعد الاستغناء في الغلام
 والمجارية وبعدما استغنى الغلام
 وباعت المجارية فالعصبة اولى
 يقدم الاقرب فالاقرب ولاحق
 لابن العم في حضنة المجارية ولو
 اختلف الزوجان في سن الولد
 فقالت الام هو ابن ست سنين
 وانا احق به ساكه وقال الولد
 هو ابن سبع سنين وانا احق به
 فان القاضي لا يخلف احدهما
 ولكن ينظر الى الصبي ان واه
 يستغنى عن الوالد بان كان
 يا كل وحده ويلبس وحده
 ويشرب وحده يدفعه الى الاب
 والا فلا واذا خلع الرجل امرأته
 وله منها ابنة احدى عشر سنة

روايات الشهادات ولو شهد بالدار ثم مات او غاب فلما اراد ان يقضى للمدعي بالدار
 بينائه قال المدعي عليه انا أبرهن ان البناء لي لم تقبل ويقضى للمدعي بالدار بينائه لانهما
 لما شهدا بالدار شهدا بالبناء الا ان بيننا تمسك لم يدري لمن البناء فيكون على مامر (ذ)
 ادعى على آخر عرصه كرم يارث وبرهن بقضى بالعرصة ثم اختلفا في الاشهاد والسكنى
 ولا بينة قبل القول للقضى له وقيل للقضى عليه (ط) المدعي عليه الدار لو قال انا بنيت
 بناءه والمدعي يعلم ذلك وطلب يمينه لا يخاف المدعي بخوار ان يمينه المدعي عليه
 للمدعي بامر حتى لو قال بينته لنفسه بلا امر المدعي بخلافه القاضي (قد) المدعي عليه
 الدار لو قال بناء ابن خاتمه من كرده ام اذ نهر خوش شتن راد مدعي استثنان كرده است
 واز قاضي سو كندى ملبد كه ترا علم نيست كه ابن عمارت من كرده ام اذ نهر خوش شتن را
 قال لا يخافه القاضي اقول هذا خلاف ما قبله والحق عندى هو ما قبله والله اعلم
 (فح) ادعى كرم ما ولم يذكر البناء صريحاً وقضى له ثم برهن المدعي عليه انى انشأت
 البناء تقبل ويؤمر برفعه اقول من خلافه في الدار ويمكن ان يعمل بان البناء اذا لم يذ كرفي
 الشهادة يدخل تبعا ويحكم به للمدعي بناء على الظاهر فيصير المدعي بمنزلة ذى اليد
 حق البناء فيبقى محتملاً فينبغي ان تسمع فيه بينة المدعي عليه كما مر في المختار ج وذى اليد
 فاندفع بهذا مامر في مسألة السكنى من (فح) من ان بينة المختار ج اولى اذ لا بينة للخارج
 على السكنى حقيقة فانه يدخل بالتبعية لا بالشهادة وفيه قال ذواليد افي زدت في
 العمارات فالمدعي يدعى الدار سوى عمارات المدعي عليه وبين ذلك ولو كان الشهود
 لا يعرفون العمارة اتخذ ثبوتهم المدعي من القاضي ليامر المدعي عليه بان يفتح الباب
 ليدخل المدعي والشهود ويرون الزوائد فلو ادى ان يفتح الباب لم يهمل لا يجبر على ذلك
 فالوجه ان يدعى العرصه وبرهن عليها فاذا حكم له بها يدخلون الدار ويشهدون بالباقي
 فيها علموا انه قدغى واو قال ذواليد امنعك عن الدخول اذا البنا مملوكى ليس له ذلك
 (ط) شهد به الدار ولم يذ كرا البناء فمات او غاب فادعى آخر بناء لنفسه وبرهن بقضى
 بالارض مدعى شهد به الدار ويقضى للمدعي بالبناء نصفين فلوبرهن المدعي عليه ان
 البناء له لا تقبل سواء برهن قبل الحكم او برهن بعده واو قال شهد المدعي لاندري لمن
 البناء حكم بالارض له وبان البناء خاصة للمدعي البناء وكذا ارض فيه اشجار فهو بمنزلة الدار
 لو لم يفرع ويحكم بالارض للمدعي ويتبعه الشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالشجر
 وكذا الوشـهـدـهـاـلـهـ بختام اوسيف ولم يذ كرافصا وحليمة يحكم بالخاتم وفصه وبالسيف
 وحليمة للمدعي من غير ان يكون الفص والحليمة مشهودا بهما حتى لو برهن المدعي عليه
 ان البناء او الشجر او الفص او الحليمة له تقبل قبل الحكم وبعدة شهد به بامه فحكم له
 بها ثم غاب او ماتا فظهر للامة ولد في يد المدعي عليه لم ير شاهـدـاء اخذه المدعي وكذا
 لو كان الولد ظاهرا وشهدا بامه ولم يذ كرا الولد يحكم له بامه وبولد فلوبرهن ذواليد ان
 الولد له لا تقبل اقول ينبغى ان يكون هذا على الاختلاف في البناء فتقبل على قياس
 البعض قال فلوسضرا وقال لا يمكن الولد للمدعي وانما كان للمدعي عليه لا يحكم بالولد

تصحبها الى نفسها وان كانت تخرج من بيتها في كل وقت وتترك ابنت ضائعة كان للامان

تأخذ البنت لان للاب ولاية
 الرواية انفسا الزمان فاذا بلغت
 احدى عشر سنة فقد بلغت حد
 الشهوة في قوتهم صغيرة لمساب
 معسروهم موسرة ارادت الامة
 ان ترى الولد سالما بحمانا ولا
 تمنع الولد عن الام والام تاتي
 ذلك وطالب الاب بالاجرة
 ونفقة الولد اختلافوا فيه والصحيح
 ان يقال للام اما ان تمسك
 الولد بغير ابرواما ان تدفعه الى
 العممة فاذا امتعت الام من
 امسك الولد وليس لها زوج
 اختلافوا فيه قال الفقهاء ابو
 جعفر والفقهاء ابو الليث رجحوا
 الله تغيير الام على امسك الولد
 وقال مشايخنا رجحوا الله
 لا تغيير اذا بلغت الجارية مبالغ
 النساء ان كانت بكرا كان
 للاب ان يضعها الى نفسه وان
 كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا
 لم تكن مأمونة على نفسها
 والاعلام اذا عقل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب
 ان يضعه الى نفسه الا اذا لم
 يكن مأمونا فكان له ان يضم
 وليس عليه نفقة الا ان
 يتطوع هذه الجملة من فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين رحمه
 الله في فصل الحضنة ذكر
 في الذخيرة لو كان للصغير
 اخوة لاخير فاصلهم اولى فان
 كانوا سواها كبرهم سنا واذا
 ماتت الام حتى وصلت الحضنة
 الى ام الام ليس لها ان تنقل
 الى مصرها وان كان العقد ثم انشاها

المدعى عليه ولو كانا حاضرين وسالهما القاضي عن الولد قبل الحكم فقالا هو لمدعى عليه
 أو لا تدري لمن هو لا يحكم في الولد بشئ ويحكم بالامة لمدعى ولا يشبه الولد في هذا الوجه
 البناء اذا البناء موصول بالدار فقد أشار الى ان شهود المدعى في مسألة الدار ولو قالوا في
 وقت الشهادة لا تدري لمن البناء يحكم بالبناء للمدعى الدار (فش) برهن على ملكية
 انان يتبعها ولدها يقضى له بها ولو قضى بالام يدخل الولد تبعها وفيصلو كان الولد في يد
 غير المدعى عليه فاذا قضى بالام للمدعى لا يقضى بالولد حتى يبرهن بحضرة من في يده
 الولد انه مملوك هذا المدعى ولد في ملكه من هذه الامة ولو برهن على نخلة في يد رجل
 وعمرها في يد آخر قضى له بالثمرة كالنخلة ولا يشبه الولد اذا الولد جازان يكون مضميا عليه
 في الجملة في شرط حضرة مجواز ان يدعى الولد انه سراما الثمر فلا يصلح ان يكون مضميا
 عليه بمحال (فصح) شري امة فولدت عنه ثم استحققت بالينة يتبعها الولد لا لو اقر بها
 والفرق انه بالينة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يراجعون فيما بينهم بخلاف
 الاقرار فان الباعة لا يراجعون فيما بينهم ثم في فصل البينة هل يشترط القضاء بالولد
 قبل لانه تبع للاصل فيدخل في الحكم تبعها ومن مخرج ما يدل على خلافه اذا قال اذا
 قضى بالاصول المستحق ولم يعلم بالزوائد لم تدخل الزوائد وكذا لو كانت الزوائد في يد آخر
 غائب لم تدخل الزوائد في الحكم لانفصالها عن الاصل قال رحمه الله وفي هذا التعليل
 اشارة الى ان الحكم بالينة القابعة على النتائج يجب ان تكون كذلك اقول دل ايضا على
 ان مسألة الثمرة ينبغي ان تكون كسئلة الرلد لا يدخل في الحكم لانفصاله (فش)
 ادعى عرسه كرم او عرسه دار يدخل البناء والاشجار بهما ولو لم يستثنهما صريحا وكذا
 لو ادعى بالفارسية ابن خاله مائة منسك ولو ادعى العرسه بدنانها وشهدا بالعرصة
 لاخير يحكم له بالعرصة وبالبناء تبعها ولو شهدا بالعرصة واستثنيا البناء يقضى له
 بالعرصة لاغير واجاب (شين) من قاض قضى بالعرصة انه لا يدخل البناء والشعر تبعها
 قال والمسألة في الاقرار وذكر في الشهادات انه لو قضى له بالارض يدخل البناء
 والشعر تبعها كذا (ختم) وفي (ط) ايضا الملك الثابت بالاقرار يحمل على الملك المحدث
 ولا يظهر في حق الزوائد بخلاف البينة على الملك المطلق حيث يحمل على الملك من
 الاصل ويظهر في حق الزوائد كما مر الفرق في مسألة امة لها ولد الحكم بامة حكم بولدها
 وكذا الحيوان اذا الحكم بجهة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة فاصرة
 وهذا لو كان الولد بيد المدعى عليه فلو في ملك الاخر بان بامه هل يدخل في الحكم اختلاف
 فيه المشايخ هذا في الحكم اما في البيع فهل يدخل الولد تبعها بان شري بقرة لها ولد ولم
 يذكر الولد وقت البيع قبل يدخل الولد لورضيها والا فلا وقيل لا يدخل مطلقا بلا ذكر
 وهو الصحيح وفي بيع الاثنان لا يدخل ولورضيها وقال بعض الفقهاء وكذا الايل
 والضان وفي القرس هل يقياس قول ح رج لا يدخل وعلى قياس قوله ما يدخل
 لورضيها ولو شري امة صريانة يدخل ثياب مثلها في البيع لانها لا تباع عريانة

في الجامع الصغير وليس لام
الولد اذا اعتقها مولاها ان
تخرج بالولد من المصير الذي
فيه ابوه هذه الجملة في الذخيرة
وذكر السيد الامام ابو
القاسم في كتاب الخلاص
صغيرة لاسام واخت وابنا
الحق ولم ترغب في ذلك ذات
رحم محرم منها استوجبة
من مالها حتى يحفظها وكان
ابو جعفر يقول اذا استعت
الوالدة ولا زوج لها فانهما
على ان تمسكها وتنفق عليها
من مال الصبية قال القاسم
وبه نأخذ ورايت في موضع
ثقة الام احق بالجار به حتى
تبلغ حد الشهوة واختلاف في
حد الشهوة والصحيح بنت تسع
سنين وذكر في الجامع الصغير
وهذا في حق الام والجدتين
قاما في حق غيرهن كن اولي
بها حتى استغنت وفي الملتقط
الحالة اذا عينت للتربية
فايت اجبرت عليها وفيه ايضا
اذا كان الغلام والجارية عند
الام فليس لها ان تمنع الاب
من تعاها واما وان صار الى
الاب فليس له ان يمنع الام
من تعاها واما والنظر اليهما
وفي فتاوى القاضى الامام فخر
الدين رحمه الله ذكر انحصار
في كتاب النفقات الام احق
بالغلام حتى يبلغ سبع سنين
او ثمان سنين وذكر ابو بكر
الرازي رحمه الله ان الام احق

عامة بخلاف الجار اذا باع مريا فالتدخل البرذعة الا بالذكر الا اذا كان الجار مع
البرذعة وقت البيع فينثني تدخل (ط) شهدا ان جميع ما في قرية فلان من الدود
والارضين وغيرها التي هي معروفة بفلان ميراث من جهة لهذا المدعى لا وارث له غيره
تجاوز شهادتهما لو عرف احد دودها والا فلا ان شهدا بالجهول وقيل لو لم يعرف احد دودها
لا تحمل لهما الشهادة ولو عرفا الا انهما لم يشهدا بها لا تقبل شهادتهما وهو الا صوب
اقول ينبغي ان تحمل شهادتهما وتقبل في أصل المالك لو تصادق الخصمان على أن
المشهود به هو المتنازع فيه يطلب من المدعى شهودا لم يدور ليرفع النزاع في الحدا أيضا
على ما سيجي في آخر هذا الفصل شهدا أن داره في داره هذا أنه لم يجد أمن أي
موضع هي قالته شهادة باطلة شهدا أنه غصب داره هذا وأدخله في بناءه قضيت عليه
بالقيمة (ح) ادعى دارا وبين حده وموضعه ومجده واليد وكان ذلك عند القاضي
فلما قام من حده جاء المدعى بشهود وشهدوا على المدعى عليه أنه به ما قام
من عند القاضي أقر من ساعته ان الدار التي موضعها كذا التي في يده للمدعى قالوا واما
نحن فلا نعرف الدار ولكننا أقرب هذا ولم يحده في اقراره فانه جائز وقضى للمدعى كذا
(خ) وفي (فس) ادعى دارا انه ملكي فبرهن ذوا اليد أن المدعى أقر أن هذا الهدود ملكي
لكن الشهود لم يحدهم تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم يشهدوا بالمالك وانما يشهدوا
بالاقرار به وهذا يحصل الدفع وجهها لتمام المحمد لا تمنع قبول شهادتهم باقراره وجنسه
وقع وصورة برهن المشتري ان الشفيع قال له به مني وهو سلم الشفعة الا أنهم شهدوا
بمقالته ولم يذكر الحدود ولا عرفوها ينبغي ان تقبل هذه البينة اذ شهدوا باقراره انه
سلم الشفعة في هذا الهدود (فس) قال المدعى ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح
الدهوى والشهادة وكذا لو شهدا أن المال الذي كتب في هذا الصك عليه تقبل والمعنى
فيه انه أشار الى المعلوم وفيه شهدا على كنه هذا اللفظ كنه محدود ملك ابن مذهب است لكن
ما حدودني وانيم امامي وانيم كنه دست ابن مدعى عليه بناحق است لا تقبل وفيه
القاضي يعرف حدوده ولا يعرفها شهوده فشهدوا أن هذا الدار ملك المدعى لا تقبل اذ
القاضي انما يقضي بالمالك للمدعى بشهادتهم والقاضي انما يعرف حدوده ولا يعرف
المالك للمدعى الا بشهادتهم فشهدا بهم بالمالك بلا ذكر الحدود لا تقبل ادول ان عرض هو
الخير عند القاضي فينبغي أن يصح حكمه بحسب ما عرفت ولو شهدا بذلك المتنازع فيه

(قوله الا اذا كان الجار مع البرذعة الخ) أقول وفي البحر والبرذعة والا كاف لا يدخلان
من غير شرط سواء كان موكفا أو لا وهو الظاهر كما في الخنسية وفي الظهير بقباع جارا
موكفا يدخل الا كاف والبرذعة في البيع وان كان غير موكف فكذلك هو المختار
لكن اذا دخل أي برذعة وكاف يدخل فالجواب فيه كالجواب في ثياب الجارية اه
بمعنى برذعة مثله وكاف مثله

به الى تسع سنين واما الجارية بنفسه الا استغنت ان تحبس ومن محمده الله ان الام اولي

بها الى ان تبلغ حد الشهادة
 نفسه الا اذا لم تكن مأمونة
 على ما ذكرنا وان كانت نيبا
 عفوفا على اوليس لها أب ولا
 جد لكن لها أخ أو هم ليس له
 ولاية الضم الى نفسه بخلاف
 الأب والجدة المرأة اذا أرادت
 ان تنتقل بالصبي من مصر الى
 قرية وقع اصل النكاح فيها
 لها ذلك وذكر الله تعالى في
 القساوي انه ليس لها ان
 تنتقل بالصبي من مصر الى
 القرية بمسأل وليس لها ان
 تخرج بالصبي الى دار الحرب
 وان كان اصل النكاح
 فيها وذكر الله تعالى في قساويه
 وانها ان تنقله الى بعض نواحي
 مصر وان كان الأب لا يمكنه
 الرجوع من دياره في يومه
 الى وطنه قبل اليوم وفي
 المنتقى ابن سماعة عن ابي
 يوسف رحمه الله رجل تزوج
 امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم
 ان هذا الرجل اخرج ولده
 الصغير الى الكوفة وطلقها
 بخاصته في ولدها وارادت
 ردها اليه قال ان كان الزوج
 اخرجها اليها بامرها فليس عليه
 ان يردها ويقال لها اذهبي اليه
 وخذيه وان اخرجها بغير امرها
 فعليه ان يبعيها اليها ابن
 سماعة عن ابي يوسف رحمه
 الله في رجل خرج مع المرأة
 وولدها من البصرة الى الكوفة
 ثم ردها الى البصرة ثم طلقها

اذا بلغت الجارية ان كانت نيبا ليس للأب ان يضمها الى

والنحسان تصادقها في أن المشهود به والمتنازع فيه ينبغي أن تقبل الشهادة في أصل
 الدار وان لم يذكرا الحدود له دم الجبهة المقضية الى النزاع في أصل الدار ولو وقع النزاع
 في حدوده بعد الحكم بانه ذلك أمر آخر تسمع فيه الخصومة برأيه كما أن الجارين لو تنازعا
 في حدود داريهما لا في أصاليهما يسلم لكل منهما أصل داره وتسمع الخصومة في الحدود والله
 أعلم (فقط) شهدا بداره ولا تعرف حدوده اذا مشينا اليه لكن لا تعرف اسماء الحدود فان
 القاضي يقبل ذلك منهما اذا هدلا ويستمع مع المدعي والمدعي عليه وامينين له ليقف
 الشهود على الحد ويحضرة أميني القاضي فاوقفاهما عليها فقالا هذه حدود دار شهدنا
 به لهذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان انهما اوقفاهما وشهدا باسماء الحدود
 فحقيقة قضى بالدار وكذا القرية والمخاتوت وجميع الضياعات ولشهادة ان الدار التي
 في يده كذا في محلة كذا التي تلاصق دار فلان ابن فلان القلا في هي في يده هذا المدعي عليه
 لهذا المدعي ولكن لا تعرف حدودها فقال المدعي للقاضي انا آتيك بشهود آخرين
 يعرفون حدودها واتي بهم فشهدوا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ ان القاضي
 يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كافي المسألة الاولى وذكر في بعضها انه لا يقبل اذا الشهادة
 الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها
 وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت هذه المسئلة في (مظه) وقال اختلفت
 الروايات في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان تحمل الشهادة طالبا يكون على هذا
 الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والعقار في السواد فالظاهر أن الشهود
 لا يعرفون حدود المبيع لكن يرجعون ذكر الحدود فيشاهدون على تلك الحدود
 المذكورة في البيع ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة وفيه لو قالنا شهد أن الدار التي في
 كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا ملك هذا المدعي ولكن لا نعلم اسماء الجيران
 فقال المدعي انا آتي بشهود يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ شهود الملك لم
 يشهدوا الا بحد واحد وشهود الحد لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عند معاينة
 الدار اذا المعرفة حصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فتقبل أقول ينبغي أن يكون هذا على
 الرواية الاخرى لا على القول الاظهر وفيه مشهورا بملكية محدوده شهد آخران بالحدود
 تقبل شهادة القرية وكذا الشهود على الاسم والنسب ولا يعرفانه وشهد آخران ان
 فلا نأصلي ذلك الاسم والنسب تقبل شهادة القرية يقين (فش) ادعى ضيعة وذكر
 حدودها وشهد ان الضيعة التي حدودها كذا ملك المدعي لكن لا تدري بأي موضع
 هي تسمع هذه الشهادة ويؤمر المدعي باقامة البيعة أن الضيعة التي شهدوا بها في موضع
 كذا فلو برهن يقضي بها له (هذه) ادعى دارا فقال له القاضي هل تعرف حدوده قال
 لا ثم اعادوا بين حدوده لا تسمع ولو قال لأعرف اسماء الجيران ثم ذكر في المرة الثانية
 يسمع وجهه وهو الشهادة على اليد في العنار وغيره كتب في آخر فصل دعوى الخارج
 مع ذي اليد

*) الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد وفي تاريخ الدعوى والشهادة *

(في) اعلم ان الرجلين اذا ادعيا ميناو برهننا قبلنا بملكا مطلقا وارثا او شرا وكل قسم ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون المدعى في يد ثالث او في يدهما او في يد احدهما وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان لا يورثا او ارثا تاريخا او ارثا وتاريخا احدهما سبق او ارثا احدهما لا الاخر وجه ذلك ستة وثلاثون فصلا اما لو ادعيا ميناو اهل العين في يد ثالث ولم يورثا او ارثا تاريخا او ارثا واحد او برهننا بقضى بينهما الاستواء في النجدة وان ارثا وتاريخا احدهما سبق يقضى للسبق لانه اثبت الملك لنفسه في زمان لا ينزعه فيه غيره فيقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده لقبره الا اذا تلقى الملك منه ومن ينزعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به ولو ارثا احدهما لا الاخر فعند ح ر ح لا صبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخرا عنه بفعل مقادير رعاية الاحتمالين وعند س ر ح للورث لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورث خ يثبت للعمال يمينان في ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند م ر ح انه يقضى لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولذا يرجع الباهة بعضهم على بعض ويستحق الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدهما فكانت الجواب لانه لم يترجح احدهما على الاخر باليد ولم يخط حاله عن الاخر باليد وان كان في يد احدهما فارخا سواء اولم يورثا فهو للخارج لان يدينه اكثر ثباتا وان ارثا واحدهما سبق فهو لاسبقهما الماروهن م ر ح انه رجع من هذا القول وقال لا تقبل بدنة ذى اليد على الوقت ولا على غيره لان البيتين قامت على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيقضى للخارج

*) الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد *

(قوله وجه ذلك ستة وثلاثون فصلا) اقول قال في البحر بعد نقله ما هنا عن العمادية اقول ان هذا التقسيم ليس بخاصر والصواب ان يقال الخ ثم قال صارت نجسها ثمانية عشر فراجع ان شئت (قوله اما لو ادعيا ميناو مطلقا الخ) اقول وفي البحر ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باهية ادمك الواقف ذكره في باب دعوى الرجلين (قوله وان كان في يد احدهما فان ارثا سواء الخ) اقول هذه المسئلة المنقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعيا تلقى الملك من رجلين والدار في يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء ارثا اولم يورثا اولم ارثا احدهما ولم يورث الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق اه وعمل هذه الحاشية في دعوى الملك بسبب وسند كره فيه

فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن ووجود النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين تفاوت اما اذا تفا وبأب حيث يمكن الوالد ان يطاع على ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذا الجواب في القرينين ولو اختلفت من قريه مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظرا للصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير حيث يتخلق باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك واذا وقعت الفقرة بين الزوجين وبينهما ولد فاددت ان تنتقل بولدها من مصر الى قريتها ان كان يحال يمكن للزوج ان يزور ولده وينظر في امره ويبيت في اهلها قلها ان تنتقل بالولد والا فلا هذا هو القاصل بين المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق به هذا الاصل مسائل منها هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شهادات الهيئات الشاهد اذا دعى الى الشهادة وهو في الرستاق هل يجب عليه المحضوران كان يحال لو حضر مجلس المحكم يمكنه الرجوع الى اهلته في يومه يجب عليه المحضرون والا فلا ومنها ما ذكر في فصل الدعوى وتبهر الباب من ادب القاضي من الهيئات المدعى عليه

اذا كان بعيدا من مصر لا يغديه القاضي وان كان قريبا يغديه والقاصل بين القريب والبعيد

انه اذا كان بحيث لو ابتكر من منزله فهذا قريب وان كان يحتاج الى أن يبيت في الطريق فهذا بعيد ومنها المضارب فينتق من مال نفسه في المصفر ومن مال المضاربة في السفر فان خرج الى قرية فان كان بحيث يمكنه ان يعود الى أهله في يومه ويتهنى عندهم فان نفقته لا تصحكون في مال المضاربة وان كان لا يمكنه ان يعود الى أهله في اليوم يكون في مال المضاربة ذكر هذه المسئلة في شهادات المحيط وذكر في نهكاح فتاوى الديتاري حنترنا وسيدنا واجهاز ساخت ودخل صحت وهرجيري نيام دي كردومات قبل التسليم قال لا يكون ميراثا و يكون للصغيرة ولو كانت كبيرة فتحتاج الى التسليم لانها اذا كانت صغيرة ينوب بعض الاب عنها (عثنيان صغيران) قال اب احدهما لاب الآخر فحضر من الشهود روجت ابنتي هذه من ابنتك هذا وقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كانت فلا ما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا وهو نظير ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح وتظير ما ايضا ما قال في المخلع اذا قال الرجل اشتريت نفسي فقلت المرأيت قال اكثر أهل العلم لا يقع المخلع والختار انه يقع في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضى ظهير الدين وجه الله و مستقرات

ولما ان الينتم مع التار يخ تتضمن معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت قبضته غيره بعده لا يكون الا بالتالي منه فصارت بينة ذى اليد كالتاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انها لا تصح الا بعد اثبات التالى من قبله وبينته على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في أيديهما فمما صاحب الوقت الاول أولى عندهما ومنه تكون بينهما فان ادخ أحدهما الا لاخر فعند سرح يقضى للورخ لان بينته أقدم من المطلق كما لو ادعى رجلان شرا من واحد وأدخ أحدهما الا لاخر كان المورخ أولى وعند سرح وم يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذى اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التالى من جهته مجوز ان شهدت الخارج لو وقتوا كان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا تقبل مع الشك والاحتمال وان ادعى كل واحد منهما الاوثر من أبيه فلو كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا او ارخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحق وان ارخا واحدهما سبق فهو لاسية هما عند سرح وسرح وكان سرح يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الاوثر والملك المطلق ثم رجح الى ما قلنا وقال م سرح في رواية أبي حفص كما قاله أبو حنيفة سرح وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ في الاوثر فيقضى بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لانهما لا يدعيان الملك لأنفسهما ابتداء بل لمورثيهما ثم يجرانه الى أنفسهما ولا تاريخ للملك المورثين فصار كالوحد المورثان وبرهنا على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما القول ينبغي ان يكون حكم هذا كحكم دعوى الشراء من اثنين لان المورثين كبائعين في تالي الملك منهما فن لم يعتبر التار يخ في الشراء من البائعين ينبغي ان لا يعتبر التار يخ في الاوثر ايضا فبرد الاشكال على من خالف فيشكل التخصيص الا بالحاصل على الروايتين والحاصل ان في اعتبار تاريخ التالى من البائعين اختلاف الروايات على ما سيجي في هذه كذا الاوثر فلا فرق بينهما في الحكم فلا اشكال حيث قلنا وان ادخ أحدهما الا لاخر فعند سرح يقضى بينهما نصفين اجزاء لانهما ادعيا تالي الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للورخ عند سرح ولو كان العين في أيديهما فمما كذا الجواب واذا كان العين في يد احدهما ولم يؤرخا او ارخا سواء يقضى للخارج وان ارخا واحدهما سبق فهو لاسبقهما وعند سرح للخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان ادخ أحدهما الا لاخر فهو للخارج اجزاء وقيل عند سرح للورخ وان ادعيا الشراء من واحد ولم يؤرخا

(قوله فيشكل التخصيص) أقول اى التخليص (قوله واذا كان العين في يد أحدهما الخ) أقول او ادخا وتاريخ الخارج سبق وان ادخا وتاريخ ذى اليد سبق فهو له والحاصل انه للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد كما سيأتي ووضع المسئلة في تالي الاوثر من اثنين (قوله وان ادعيا الشراء من واحد الخ) أقول وسياتي في آخر هذا الفصل لو اجتمع هبة مع قبض وصدقة مع قبض فهما كاجتماع شرايين به به لم حكم دعوى الوفاء مع الهبة

أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجّة وإن أرخا وأحدهما سبق
بقضى لاسبقيهما اتفاقا بخلاف مالو ادعى الشراء من رجلين لاثنتين ما يثبتان الملك
لبائعهما ما ولا تاريخ الملك البائعين فتاريخه للملك لا يعتد به وصار كأنهما حضرا أو برهنا
على الملك بل تاريخه فيكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على أن الملك مسكان لهذا
الرجل وإنما اختلفا في التلقا منه وهذا الرجل أثبت التلقا لنفسه في وقت لا ينافيه
فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده إلا إذا تلقا منه وهو لا يتلقا منه وإن
أرخ أحدهما إلا أن خوفه للورخ اتفاقا لأنه أثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينافيه فيه
غيره فيقضى له به حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالو ادعى الشراء من رجلين
ووقت أحدهما إلا أن خوفه يقضى بينهما نصفين لأن كل واحد منهما مائة خصم عن
بائعه في اثبات الملك له وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملكه للبائع ولعل ملك البائع
الآخر سبق فلهذا قضينا بينهما وهذا اتفاقا على أن الملك لبائع واحد فاحتاج كل منهما
إلى اثبات سبب الانتقال إليه لا إلى اثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق من وقت
شهوده أسبق فكان هو بالمدعى أحق وإن كان العين في أيديهما فهو بينهما إلا إذا أرخا
وأحدهما أسبق فيخذه يقضى لاسبقيهما وإن كان في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء
أرخ أو لم يورخ إلا إذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج كذا (في) وفي (ذ)
يقضى في الملك المطلق بينة الخارج لا بينة ذي اليد هذا لو لم يذكرا تاريخا أو استويا
فيه ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى ذلك التاريخ عبرة عند ح في الملك المطلق وهو
قول س ر ح آخره قول م أولا وعلى قول س ر ح أولاهه وقول محمد رحمه الله
آخره عبرة للتسار يخ في الملك المطلق فيقضى للخارج (فقط) ولو برهن الخارج
وذو اليد على النكاح مطلقا بل تاريخ يخ يقضى بينة ذي اليد فلو قضى للخارج في
النكاح بينة ثم برهن ذو اليد هل يقضى بينة اختلاف فيه المشايخ رحمهم
الله وفي مطلق الملك فيسوى النكاح لا يقبل بينة ذي اليد على الملك بعد
ما قضى عليه وفاقا هذا أرخا في الملك المطلق وأحدهما سبق أما لو أرخ أحدهما
فقط فلي قول ح ر ح يقضى للخارج والمحكم به للورخ رواية عنه وهذه الرواية

واقعة الفتوى ادعى ذو يد هبة من والده وادعى آخره قفامته وأرخ الأول لا الثاني والمحكم
العمل بينة ذي اليد المورخ كامل (قوله وإن أرخ أحدهما لا إلا خوفه للورخ اتفاقا)
أقول أي وهما خارجان والبائع واحد وسيأتي في الورقة التي تلي هذه ولو أرخ أحدهما
فدو اليد أولى إذ وقت الساكت يحتمل فلا يقضى قبضه بالملك ولو كان المبيع في يد
بائعه ولا أحد المدعين تاريخ فالورخ أولى إذا لم أرخ في وقته فراجعناه أذهوقيد
فيما هنا ولكن قوله فيما يأتي وإن كان العين في أيديهما وقوله بعده وإن كان في يد
أحدهما شاهدان وضع ما هنا فيما إذا كان المبيع في يد ثالث ويستعرض
المصنف لهما ما قلناه والمفروض في الكل أن البائع واحد فتمام

في حال صفرها وأقام على ذلك
بينته وأقامت المرأة بينة أن
الولي ذو جهامته بعد البلوغ
غير رضاها فالبينة بينة الرجل
وإن لم يكن لها بينة فالقول قول
المرأة وقيل القول قول الزوج
والأول أصح والبيع على هذا
القياس حتى لو باع مال ولده
ووقع الاختلاف بين الابن
وبين المشتري فقال المشتري كان
البيع قبل البلوغ وقال الابن
لا بل كان بعد البلوغ فالقول
قول الابن على أصح القوانين
والبينة بينة المشتري وجنس
هذه المسائل منذ كور في
متفرقات كتابنا هذا مثل شيخ
الإسلام عطاء بن حزم السعدي
عن قال لا تخز زوجت ابنتي
فلا تة من ابنك فلان بكذا
وقال لا تخز قبيلتها لابني ولم يقل
لابني فلان وله ابنان
هل ينقذ النكاح قال لا
والحاصل أنه لو قال زوجت
ابنتي من ابنك وله بنت واحدة
وقال لا تخز قبيلت لابني وله ابن
واحد صح لعدم الاشتباه ولو
كان له ابنان وسمى الزوج البنت
والابن وأطلق الآخره اقتصر
على قوله قبلت صح أيضا أما
إذا لم يقتصر على قوله قبلت بل
زاد وقال قبلت لابني ولم يسم
الابن في الابتداء لا يصح في
فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله

(في مسائل الطلاق)

من نسا نكحهم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر الى ان قال واللاي
لم يحضن والاقامة في حق الحيض
خاصة حتى يتعدوا الاستبراء
في حقها بالشهر وهو بالحيض
لا بالطهر ثم ان كان الطلاق
في اول الشهر يعتبر الشهور
بالاهلة وان كان في وسطه فيالا
يام في حق التفرق وفي حق
العدة كذلك عند أي حنيقة
رجعه الله ومنه ما يكمل
الاول بالخير والمتوسعان
بالاهلة وهي مسئلة الاجارات
ويقع طلاق كل زوج اذا كان
بالعاقا فلا ولا يقع طلاق الصبي
والجنون والناثم اقله عليه
الصلاة والسلام كل طلاق جائز
الا طلاق الصبي والجنون هذه
الجملة في الهداية وفي النخبة
طلاق الصبي غير واقع وكذلك
طلاق المعتوه والجنون وقيل
في المحل القاصل بين المعتوه
والجنون والعاقل ان العاقل
من يستقيم كلامه واقواله
وغیره نادر والجنون ضده
والمعتوه من يختلط كلامه
واقواله فيكون هذا غالبا وذاك
خاليا فكأناسواء وفي المحل
القاصل بين الجنون والمعتوه
والعاقل اقوال تنظر في طلاق
الذخير وكذلك طلاق النائم
غير واقع واذا طلق النائم امراته
في حالة النوم فخير بذلك
بعنا لانبياء فقال اجرت ذلك
العلاق لا يبع مع شيء ولو قال أدفع

اشارة الى ان التار يخ في الملك المطلق حالة الانفراد معتبر عنده ولكن الصحيح وهو
المشهور من مذهبه انه غير معتبر (هد) في مطلق الملك لو اخرج احدهما فقط يقضى
لخارج عنده ح وم وعند س رح وهو رواية عن ح رح يحكم للتورخ سواء
اخرج الخارج او ذواليد بالخارج ان الخارج مع ذى اليد ولو ادهيا مالا كامطلقا فالتخرج
اولى في كل الص والاذ ابرهن ذواليد على النتائج او سبق تار يخ ذى اليد وفيه وكذلك
كل سبب للملك لا يتكرر لانه في معنى النتائج كلبد وطلب لبن ولو كان يتكرر فمضى به
للخارج وهو كبناء وقرس اقول على هذا ينبغي ان يقضى للخارج في دعوى الشراء لانه
مما يتكرر ولو قال في دعوى الخراج عني منذ شهر فقال المدعي عليه اني ابرهن انه
ملكى وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكره
المدعي من التار يخ تاريخ خفية الخمار من يده لا تاريخ ملكه ودعواه في الملك المطلق حال
عن التار يخ فتاريخ ذى اليد وحده لا يعتبر عند ح رح في الملك المطلق كذا (ذ) وفي
(جنم) برهن الخمار ج انه له منذ سنتين وبرهن ذواليد انه يده منذ ثلاث سنين فهو
للخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك وعن ح رح انه لذى اليد هذا في دعوى الخمار ج
مع ذى اليد ملكا مطلقا ولو ادعى النتائج يحكم بينة ذى اليد وكذا لو ادعى ذواليد نتائج
والخمار ج ملكا مطلقا وهذا الوجه لم يؤرخا فلو ارخا حكم لذى اليد ايضا الا اذا خالف سنة
لوقت ذى اليد ووافق لوقت الخمار ج فينتزح حكم للخارج ولو خالف سنة للوقتين لغت
البينتان عند عامة المشايخ وبرك في يد ذى اليد على ما كان (شمن) كذا في رواية وهو
بينهما نصفان في رواية (هد) لو اشكل سنة فهو بينهما (مت) لو اشكل سنة انما يقضى
بينهم الو كان في يد ثالث احوالو كان في يد احدهما يقضى به لذى اليد (شهد) التار يخ
في النتائج لقوله على كل حال ارخا وهما سواء او احدهما سبق او اخرج احدهما فقط
اذا الغرض من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه لتترجح بينته واثبات
زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى اولية الملك اقول فان قيل هذا ينافي
ما ر في الخمار ج وذى اليد حيث قال اذا خالف سنة لوقت ذى اليد ووافق لوقت
الخمار ج يحكم للخارج فاعتبر التاريخ ولا يحكم به لذى اليد وينافي ايضا مسألة
الخمار جين لانهما اذا وقتا النتائج يحكم لمن وافق سنة تار يخه فاعتبر التاريخ ولا
يحكم بينهما كما لو لم يؤرخا يقال لا منافاة لانه حكم كذلك لظهور كذب بينة احدهما
بعد الموافقة لا لاعتبار تار يخه فكأنه يبرهن على النتائج الا احدهما ولو لكنه
لا يخلو من الموازنة فانه اعتبار في الجملة والامساك بظهر كذب الآخر لكن الغرض معلوم
فلا اشكال (شهد) برهن الخمار ج على النتائج فلو لم يؤرخا او ارخا سواء او اخرج
احدهما لا الآخر فهو بينهما لقوله المرجع ولو ارخا واحدهما سبق فلو وافق سنة لاحدهما

(قوله فتاريخ ذى اليد وحده لا يعتبر الخ) اقول انظر في السادس عشر مجلد كلامي
المسئلة اوسع من هذا

فهو له ظاهر وكذب الاخر ولو خالفهما واشكل فهو بينهما لانهم ثبت الوقت فكان ما لم يورخا وقيل فيها خالفهما ابطلت البيتان اظهر كذبهما فلا يرضى لهما (بس) برهن على ذي اليد انه له منذ عشر سنين فنظر المحاكم في سنة فاذا هو ثلاث سنين لا تسمع دعواه لان سنة كذب شهوده هذا اذ لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا اما لو ادعى عليه فعلا بان ادعى ذواليد نتاجا وادعى المخارج انه له فصبه منه ذواليد او اجره او اماره او اودعه اي من ذي اليد فبرهننا فهو الخارج (شي) بمائل النتائج ما هو في معنى النتائج كغزل فالت هولي غزله وقصبت منه مني وقالت صاحبة اليد هولي غزله فبرهننا حكم بيننا الخارجة لما من دعوى الفعل كذا (شي) والمحصل ان بينة ذي اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على مطلق الملك او على النتائج اذ لم يدع المخارج عليه فعلا كرهن وقصب ونحوه اما لو ادعى المخارج فعلا مع ذلك فينتهه أولى كذا (ذ) وفي (بس) دابة يسده فبرهن آخراته انه اجرها من ذي اليد او امارها او رهنها منه وبرهن ذواليد انها له تجت عنه يقضى بها لذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والا ترضى لنحو اعادة او اجارة والنتائج اسبق من نحو رهن او اعادة وهذا بخلاف ما في (ذ) وفيها برهن المخارج على نتائج حكم له بها ثم برهن ذواليد على نتائج يحكمكم له بخلاف ما لو برهن المخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذواليد على الملك المطلق لا تقبل (خل) يسد بكرشاة برهن زبدانها له ولدت في ملكه وحكم له بها ثم برهن هرواتها له ولدت في ملكه يؤمرز يد باعادة البينة اذ الاولى قامت على غير عمره فلم تكن حجة على هرو فلو اعادة ما فهو أولى لانه ذواليد وان لم يعد فهي لعمره والمدعى فاذا قضى له ثم برهن زبد على النتائج حكم له بها فبرهن على شيء لو برهن عليه في الابتداء كان احق به فكذا في الانتهاء اقول فعلى هذا لو برهن بكر على النتائج بعد الحكم لعمره ينبغي ان يحكم بكر لما رلاه ذواليد الاول فلو برهن بكر على النتائج بعد الحكم الثاني لزيد ينبغي ان يحكم بكر ايضا لان زيدا خارج بالنسبة الى بكر وان كان زيدا يزد بالنسبة الى هرو وسيجي تايد في (فش) والله اعلم (ذ) لو اعادة المقضى له بالنتائج بينته حكم له وان لم يعد حتى قضى للمدعى ثم اعادة قبل يقبل وبينته قضى الحكم وقيل لا

(قوله برهن المخارج على نتائج حكم له بها ثم برهن ذواليد على النتائج حكم له به) اقول يستدل به هذا على جواب واحدة الفتوى ادعى ناظر وقف على ناظر وقف آخران الارض التي يسدك وحددها بجهة الوقف الذي انتمتكم عليه لا للوقف الذي يسدك فقام ذواليد البينة انها للوقف الذي هو متكم عليه وعجز المدعى عن البينة فحكم لوقف ذي اليد ثم برهن المخارج على ذي اليد انه يقبل ويحكم به بالوقف ووجه الانخذ ان بينة المخارج على النتائج وان كانت مثبتة له الملك ولم اعتبار حكمها تبطل فكيف لا تبطل بينة ذي اليد فيما لم يثبت بالملك المطلق وان حكم بها القاضي لان يده كافية مع عدمها اي البينة فوجودها غير ملزم ولا حاجة فيها للحكم مع كونه قضاء ترك بظاها اليد تامل

ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قعت ذلك يقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه اوقعت الطلاق الذي اوقعت فلان يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الذخيرة وفي الفصل الاول من فتاوى القاضي الامام الاجل نضر الدين وفي او اخبار التعليق من طلاق فتاوى القاضي الامام نضر الدين صي قال ان شريفت فكل امرأة تزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البائع ادى حرامت برهن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فقصم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمه ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادقا عليه وذلك السبب باطل وبما يتصل بهذه المسألة ما ذكر في الذخيرة اذا جرى بين الرجل والمرأة خلع غير صحيح فآله رجل باذن جدائي كرهت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمه واقراره بحقه عليه وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى مثل فجمع الدين عن خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال تو بر من حرامى بدان خلع هل تحرم عليه قال نعم لانه انجراتها الا ان عليه حرام بدلات الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بالغ ما بالغ لانها لا يصدق في حقها وذك

في العدة اذا قال الزوج باذن خلع
الطلاق باقراره وهذا اذا لم
يسبق خلع أصلا فلا يسبق خلع
فاسد فقال ذلك بناء على ان
الخلع صحيح قال طهبر الدين
المرصفي رحمه الله تعالى
لا يقع وقال فحيم الدين النسفي
يقع ولو أضاف الى ذلك الخلع
بدان خلع لا يصح عند
الكحل وروايت في فوائد صدر
الاسلام طاهر بن محمود وجه
انه ذن لفظي كفت شوي كفت
ابن كفر است وحرمت ميان
ثابت شد باین لفظ ثم تبين
ان ذلك اللفظ ليس بكفر حكى
عن نجم الدين النسفي رحمه الله
انها لا تحرم وفي طلاق
فتاوى القاضي الامام فخر
الدين امرأة قالت لزوجها من
وكيل موهبة فقال هستي فقال
طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج
بالفارسية تو بر من حرام كشتي
باراجه ابا بودقة فقام اراد
الزوج ان يراجعها قالوا يستل
من نيتة ان قال نيت به
التوكيل بالطلاق ولم ينو
العددين بواحدة وهذا
المجواب انما يصح على قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله
اما على قول ابي حنيفة رحمه
الله قالوا لا يقع شيء بناء على ان
الوكيل اذا خالف امر الموكل
لا يصح عمل الوكيل وعليه
الفتوى كذا ذكر هذه المسئلة
في فصل الطلاق الذي يكون
من الوكيل والمرأة وفي طلاق الذميرة اذا جعل الرجل امرأته

(خ) المقتضى عليه بتناج او ملك مطلق لو برهن على التناج او على التلق من المدعي تقبل
(ج) المستحق عليه لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او التناج
(هـ) ادعى ذواليد تناجا ايضا ولم يبرهن حتى يحكم به المدعي بالتناج ثم يبرهن
المدعي عليه على التناج لا ينتقض الحكم الاول (بس) برهن ان قاضي بلدة كذا
قضى له بشهادة شهود شهدوا انه له وبرهن ذواليد انه له ولد في ملكه يقضى به
اصحاب القضاء (خ) برهن الخارج ان هذه امته ولدت هذا القن في ملكي وبرهن
ذواليد على مثله يحكم به المدعي لانها ادعى في الامتلاك ما لا يقضي به المدعي
ثم يثبت القن تبعا (فش) ادعى انه ملكه فقال ذواليد او دعني به فلان ولم يبرهن
على الايداع حتى قضى له ادعى ثم جاء المودع وبرهن على التناج ومدعى الملك المطلق
برهن على التناج ايضا يحكم للمدعي لا للمودع اذ المدعي ذواليد وبرهن على التناج فهو
له ويده في الحال ثابتة بالحكم والمودع لم يبرهن على انه كان المودع ليثبت يد السابق
ليصير المودع ذا اليد بواسطة يده ودعه فلذا يقضى له حتى لو برهن المودع اني اودعته
يقضى بالتناج للمودع فظهر ان الحكم الاول للمدعي بطلاق الملك كان حكما على ضير
نقصه ولم يكن نافذا وهذه المسئلة تدل على ان دعوى التناج بعد دعوى مطلق الملك
صح (خل) برهن كل من الخارج وذو اليد على تناج في ملك بائنه حكم لذى اليد
اذ كل منهما خصم عن بائنه فكان بائنه محضرا او ادعى ملكا بتناج فانه يحكم
لذى اليد كذا (ذ) برهن انه له ولد في ملكه وبرهن ذواليد انه له ولد في ملكه
بائنه حكم به لذى اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه ويده يد المتلقي منه فكانت محضرا
وبرهن على التناج والمدعي في يده يحكم له به كذا هذا الواو ادعى الملك بتناج فلو
ادعى الخارج وذواليد بسبب نحو شرا او ارث وشبهه فلا يخلو اما ان يدعى تلقى الملك من
جهة واحدة من جهة اثنين فلو ادعى اياه من جهة واحدة وبرهنا حكم به بهذا السبب الذي

(قوله ادعى ذواليد تناجا ايضا الخ) أقول قال الشيخ زين في معر في شرح قوله ولو برهن
الخارج على ملك مورخ وتاد يخفى ايد اسبق او برهن على التناج الخ اطلق في قوله
ولو برهنا فعمل ما اذا برهن الخارج نقطة على التناج وقضى له ثم يبرهن ذواليد فانه يقضى
له ويصل القضاء الاول كما في خزائن الاكمل ثم نقل (ما) عن العدة المرموز فيها (عد)
وأقول الظاهر ان ما في الخزانة هو الرابع كما يشهد له الاقتصار عليه في العمادية
والبرازية وغيرهما فاذا ردته في المسئلة ان شئت والله تعالى أعلم (قوله فكان
بائنه محضرا الخ) أقول دل هذا على ان بائع البائع كذلك وكذلك واهب البائع
و بائع بائع البائع وان كثر وقد اقيمت بذلك في واقعة الفتوى ادعى خارجا كذا على
ذو يد انه ملكه فادعى ذواليد انه اكد يشه اشترى من فلان وفلان اتبته من فلان وهو
ابن فرسه ولد في ملكه نامل (قوله فلو ادعى الخارج وذواليد بسبب الى قوله بهذا
السبب) أقول اي يحكم لذى اليد بسبب هذا السبب

أهل التملك وانما الاشكال
في المحنون والصبي الذين لا
يعقلان لانهما ليسا من أهل
التملك فينبغي ان لا يصح
جعل الامر بينهما لان
جعل الامر باليد عليك الا ترى
انه لا يصح سائر التملكات
منه ما فكذا هذا النوع من
الملك والوجه في ذلك ان
التقويض الى الصبي والمحنون
ان كان لا يصح باعتبار التملك
يصح باعتبار التعليق لان
في التقويض تعليقا معني
مكانه قال لامرأته ان قال
لك هذا الصبي او هذا المحنون
انت طالق طالق طالق ولو
صرح بذلك ثم قال ذلك الصبي او
ذلك المحنون لما انت طالق ليس
انها تطلق كذا هنا ويقتصر على
المجلس لانه تعليق في ضمن
الملك يقتضي جوابا الى المجلس
الا ترى انه لو قال لها ان قال لك
هذا المحنون في هذا المجلس انت
طالق فانت طالق فانه يصح
ويقتصر على المجلس كذا هنا
قال رحمه الله تعالى ومن هذا
التعليل استخرجنا جواب مسألة
صارت واقعة الفتوى وصورتها
اذا قال لامرأته وهي صغيرة
امر بك بسلك ونوى الطلاق
فطلقت صح وقوع الطلاق لان
تقدير كلامه كانه قال ان طلقت
نفسك فانت طالق ولو صرح
بذلك وطلعت نفسها ليس
انها تطلق كذا هنا وفي فتاوى

اليد لم يورخا او ادرخا سوا فلورخا وتاريخ أحدهما سبق فهو أولى ولو ادرخ أحدهما
فدو اليد أولى اذ وقت السالك محتمل فلا ينتقض قبضه بشك ولو كان المبيع في يد
بائعه ولا أحد المدعين تاريخ فالمرح أولى اذ لا مزاحم في وقته استفتي عن برهن انه شراء
من زيد وادعى ذواليد شراء من زيد بذلك ولم يبرهن حتى قضى به للمدعى ثم المقضى
عليه برهن على الشراء من زيد هل تقبل ينبغي ان تقبل لانه لو برهن عليه في الابتداء
قبل بيته فكذا في الانتهاء وصار كما لو ادعى الشئ وقدر اقول ينبغي ان يكون
فيه خلاف على ما في (ذ) و ينبغي ان لا تقبل بينه على ما في (عده خ) قال
(ثي) وهما الدين في فصولهما ذكر في الهداية او اتعيا المالك بسبب نحو الشراء من
واحد وارخ أحدهما الاخر يقضى للزوج اذا اتفقا ان المالك لا يتلقى الا من جهته فاذا
انبت أحدهما تاريخ يحتاجكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره ولم يذكر فيه ان المبيع في
يدهما او في يد أحدهما او في يد غيره هما وهذا خلاف ما ذكر في (ذ) انه لو ادرخ
أحدهما الاخر فزنا اليد أولى اقول ذكر في الهداية قبيل ما نقله بورقة بالتقريب
ما يوافق ما ذكر في (ذ) ويخالف ما جلا عليه كلام الهداية والمراد بما نقله فقير
ما جلا عليه يعرف بالتأمل في الهداية وشروحا حيث قال ولو لم يذكر تاريخ يحتاج
أحدهما قبض فهو أولى الى قوله وكذا لو ذكر الاخر وقتا لم يحصل ان ما نقله محمول
على تفصيل مرتبه بورقة ولكنه يفهم الاطلاق من ظاهره ويمكن ان يراد به
الاطلاق تعرضا للرواية الاخرى والله اعلم (س) اجعوا ان الخمار ج وذا اليد
لواثبات الشراء من واحد وارخ أحدهما الاخر فذو التاريخ أولى (ف) ف
ذو اليد أولى (قت) ذو اليد أولى اذ تاريخ الخمار ج في حقه مخبره والقبض في حق
ذو اليد معان وهو دليل على سبق صدقه والمعاينة أقوى من الخبر الا اذا رخصا وتاريخ
الخمار ج سبق يحكم للخارج (ت) برهنا على الشراء من واحد والمبيع في يد البائع
وارخ أحدهما الاخر فذو التاريخ أولى ولو ادرخ أحدهما الاخر لكان شهدا
على معاينة القبض فالتشهود له بمعاينة القبض أولى ولو شهدا باقرار البائع بالقبض فذو
التاريخ أولى هذا اذا كان المبيع في يد البائع فلو كان في يد أحدهما وارخ الخارج فذو
اليد أولى اذ له يد معان ولا يخبر وليس الخبر كالبيان ولو كان المبيع في يد بائعه
فبرهن أحدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن الآخر على الشراء وانه قبضه
منذ شهر ايام فذو الوقت الاول أولى ولو كان المبيع في يد من برهن على قبضه منذ
شهر ايام باخذه الاخر منه اذ بيته انبت سبق يد هو لو برهن من ليس بيده انه قبضه
منذ شهر وبرهن ذواليد على قبضه بلا توقيت او برهن على الشراء ولم يذكر شهوده
القبض فالمبيع له اذ بيده في الحال بدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري
انه قبل قبض الخارج او بعده فانت اليك ان ترج ذواليد بيده القائمة في الحال ولو كان
المبيع في يد بائعه ولم يوقم الشراء او برهن أحدهما على قبضه منذ شهر والاخر على قبضه
ولم يوقم فذو الوقت أولى اذ القبض امر حادث فيحكم بحلوته من وقت القضاء به الا ان

الامام غير الدين المغيرة المسئلة اذا كانت تحت زوج واراد ابوها من الاسلام لم تبين من

زوجها فان محققا بهادار
ماتت في دار الاسلام مسلمة أو
مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها
نصرانية صغيرة تحت مسلم
فجس أبوها وأميها نصرانية
قد ماتت أو هي حية لم تبين
الصغيرة من زوجها ولو نجس
الابوان بانت من زوجها وان
لم يقا بهادار الحرب مسلم
تزوج نصرانية صغيرة لها
ابوان نصرانيان فبانت
الصغيرة وهي لا تعقل
النصرانية ولا دينان الا ديان
ولا تصف بانت من زوجها
وكذا الصغيرة المسلمة بالاسلام
الابوين اذا بلغت وهي لا تعرف
الاسلام ولا تصف تبين من
زوجها كأنها ارتدت ولهذا
اختار الاقبياء والصلحاء
استبصار المرأة وهو حسن
لكن ينبغي ان يكون
الاستبصار على وجه
الاستفهام بتفسير الوصف
عليها وقد ذكرنا هذه المسائل
في مسائل النكاح والصبي
الذي يعقل يصح ارتداده
ويوجب الفرقة في قول أبي
حنيفة ومحمد وجمهورهم والله وكذا
ارتداد الصبية التي تعقل اذا
بانح الصبي طالا وهو لا يصف
الاسلام يكون مرتدا لانه
لا يقتل كما لمكره على الاسلام
اذا اسلم ثم ارتد تصح رده ولا
يقتل صبي نصراني زوجته
أبوه نصرانية فاسلمت المرأة
لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل

يظهر قدم الاثر في كل هذه الفصول لو وقتا لشرع الوقت احدهما سبق فلا سبق اولى
اذا لا اثر صار مشتركا بالاشراء صاحبه قبله فلم يجز شراؤه ولا قبضه (فش) الخارج
وذو اليد لواءه من واحد وذو اليد اولى كافي الشراء هذا اذا ادعى الخارج
وذو اليد تلقى الملك من جهة واحد فلو ادعى من جهة اثنين يحكم بالخارج الا اذا سبق
تاريخ ذي اليد بخلاف مالو ادعى من واحد فانه يقضى ثمة لذى اليد الا اذا سبق تاريخ
الخارج وقال عباد الدين في فصوله والفرق في الهداية ولو كان تاريخ احدهما سبق
فهو اولى حكمه لو حضر البائعين وبرضا وارضا واحدهما سبق تاريخها والمبيع في يد
احدهما يحكم للاسبق كذا هنا اذ كل من المشتريين خصم عن ياتمه أقول ذكر
مسئلة الاثنين في الهداية حيث قال وان أقام كل واحد منهما بيعة على الشراء من آخر
ولم يصرح ثمة في صورة الاثنين بمسئلة الخارج بوجدى اليد صريح والفرق المذكور ثمة
غير الفرق المطلوب هنا بل ما يفهم من اختلافهما في كونهما فان صاحب
الهداية أشار ثمة الى انه لا عبرة بسبق التاريخ في صورة الاثنين بخلاف ما هنا (كف)
ولو برضا على الشراء من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات الكتب هنا
ذكر في الهداية يشي الى انه لا عبرة بسبق التاريخ في (بس) ما يدل على ان الاسبق
أولى ذل لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من واحد وارضا واحدهما سبق تاريخها
فالاسبق اولى أقول فلا وجه لاجل الفرق على الهداية فالفرق ما ذكر في (فش)
وهو انهما لو ادعىا تلقى الملك من اثنين فكل منهما يحتاج الى اثبات الملك للبائعه
وكان البائعين حضر او الدار في يد احدهما وادعىا ملكا مطلقا وبرضا بالخارج
فكذا هنا وأما لو ادعىا تلقى الملك من واحد فكل منهما لا يحتاج الى اثبات ملك
بائعه لثبوت ملكه بتصادمهما وانما يحتاج كل منهما الى اثبات الالة قال الى نفسه
بسبب الشراء وذو اليد بيئته اثبت كذا الشراء من والحكم بالا كذا اولى اذا عذر
الجمع وأقول لو ادعىا من اثنين وارضا احدهما الا اثر ينبغي ان يحكم للأورخ عند

(قوله ولو برضا على الشراء من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات الخ)
أقول والعملة تجمع المسائلين أي مسئلة الخارجين ومسئلة الخارج وذو اليد
والحاصل ان صاحب الهداية اشار الى عدم اعتبار التاريخ في الثانية وصرح
بعدم اعتبار التاريخ في الاولى بقوله وكان البائعين حضر او ادعىا ملكا مطلقا وبرضا
يحكم بالخارج يجرى على صورة الخارج وذو اليد فتنبه وكن على بصيرة فتم خلطت
مسائل الباب على كثير والله تعالى الموفق للصواب وفي التا تاريخانية في نوع آخر من
هذا الفصل في دعوى الخارج مع ذي اليد الملك بالسبب من جهة غيرهما وان ادعىا تلقى
الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج بخلاف ما اذا ادعىا تلقى من واحد ولم يورضا
او حاضرا في السوي اراخ احدهما دون الاثر حيث يقضى لذى اليد وهذا موافق
ما اشار اليه في الهداية تأمل

س ر ح والخارج عندهما كما اختلفوا في الملك المطلق إذا لامر في دعوى التلق من الاثنى يؤول الى حكم دعوى الملك المطلق كما يعرف من الفرق واقول يتراعى الى ان الاصوب هو ان لا يعتبر سبق التار في صورة التلق من اثنى اذا تار بغير لا يتداهم الباتعين فتاوى المشتري للملك لا يعتد به مع تعدد البائع فصار كما فيهما حصر او برهنا على مطلق الملك بالتار بغير فعله هذا لا يلزم ان يحكم للتورخ على قول ابي يوسف ايضا فلا يراد الاعتراض السابق (بد) لو ادعى الشراء من اثنى وادعى ملك الباتعين يعتبر بالاجماع ولو ادعى الخارج وذواليدان من اثنى فالخارج اولى كان الشراء كذا (فحش) وفي (بد) ادعى ذواليدان من ابيه وادعى الخارج مثله وبرهنا يصححكم للخارج عند الكل ولو ادعى اثنى واحد منهما سبق حكم للاسبق عند ح وس وعند محمد رحمه الله حكم للخارج ولو ادعى اثنى واحد منهما فهو للخارج (ذ) الخارج وذواليد لو ادعى الشراء من اثنى وادعى اثنى تار بغير واحد منهما جهالة بان برهن انه شراء من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد انه شراء من بكر منذ سنة واكثر ولا يحفظون الفصل حكم الخارج وكذا لو برهن ذواليد انه شراء من بكر منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة حكم للخارج وهذا اذا ادعى الملك بسبب فلو ادعى احدهما الملك بسبب والاخره مطلقا بان ادعى الخارج حاكمه مطلقا مؤدخا بسنة وادعى ذواليد حاكمه بسبب الشراء من بكر منذ سنتين وهو عليه حكم للخارج لان ذواليد خصم عن بانه في اثبات المثل له ليمكنه الجور الى نفسه فكان بانه حضر وبرهن على مطلق الملك لنفسه والبيع بيده اذ يد المشتري يد بانه في التقدير ولو كان كذلك يقضى للخارج كذا هنا وهكذا لو برهن الخارج على الملك بسبب مؤدخا بسنتين وبرهن ذواليد انه ملكه مطلقا مؤدخا بثلاث سنين فهو للخارج ايضا اذا ادعى الخارج خصم عن بانه على ما عرفنا انه حضر وبرهن على مطلق الملك وبرهن ذواليد على مطلق الملك فهو للخارج كذا هنا اقول على ما عرفنا (كف فحش) من ان الاسبق اولى في التلق من اثنى ينبغي ان يكون الاسبق اولى ههنا ايضا فينبغي ان يكون فيهر وايتان والله اعلم ثم لو برهن المدعى والمدعى عليه على ما ادعى من هذه الوجوه وادعى الا ان احدهما ذكر تار بغير معلوم او ذكر الا تار بغير مقدم لكن لم يبين التار بغير برهن انه شراء من بكر منذ شهر وبرهن الاخر انه شراء من بكر ذلك قبل شراؤه هل يثبت السبق بهذا القدر ذكر في (فحش) انه يشبهه السابق فانه قال لو ادعى الشراء من واحد وبرهن الخارج ان شراؤه اسبق ولم يورخ ذواليد فهذا من الخارج يكفي للسبق اقول على هذا فامر في (ذ) من انه لو برهن انه شراء من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد انه شراء من بكر منذ سنة واكثر ينبغي ان يثبت به السابق ويحكم لمدى اليد على رواية اعتبار السابق في صورة التلق من اثنى (فحش) في دعوى النكاح (قوله في صورة التلق من اثنى) اقول يعني سواء كانا خارجين او احدهما خارجا والآخر دايدا

النكاح هذه الجملة في طلاق فتساوى قاضي خان فيبيل فصل اللعان وذ كرهجه الله في فصل الخلع من طلاق فتاويه واذا خلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صدقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لاهل الاب ولاهلي الصغيرة كمالو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبضت الصغيرة يقع كمالو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البذل الى مال نفسها او ضمنت يتم الخلع كمالو كان الخلع مع الأجنبية وان لم تصف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتبر من زوجها هل صدقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وصفت

الصغيرة وكذا لا يخلع فعل الو كبل فيه روايتان رواية بصح التوكيل ويتم الخلع

يقول الوكيل كما يتم الخلع
الطلاق كما لو كان الخلع من
الاجنبي قال وذكرا الخصاص
في الخلع ان الاب اذا خاع
ابنته الصغيرة على صداقتها
ان علم الاب ان الخلع غير لها
بان كانت لا تحسن العشرة مع
الزوج نفالها على صداقتها
على قول مالك رحمه الله يستط
الصداق من الزوج فان قضى
القاضي بذلك نعت قضاؤه
لانه قضى في موضع الاجتهاد
وان خاع الاب على ابنته
الصغيرة لا يصح لانه تعليق
للطلاق بالقبول فلا يصح كما
لا يصح من الصغير ولا يتوقف
خلع الصغير على اجازة الاب
هذه الجملة في فتاوى
القاضي الامام فخر الدين
ودأيت في كشف الغوامض
للنقبة في جعفران الاب اذا
خاع ابنته الصغيرة على قول
محمد بن سنان الطلاق وانع
يقول الاب وان لم يضمن
الخلع ولا يجب الخلع عليها ولا
صلى ايها وذكرا عنه قول
آمران الخلع واقع بقبول الاب
والخلع عليه واجب وان لم
يضمن وفي باب الخلع من الميسرة
ولو طلق الصبية بمال يكون
وجعيا وفي الامة يكون باثنا
لان الطلاق على مال في حق
الامة صحيح ولا كنه مؤجل وفي
حق الصبية غير مال وذكرا نجيم
الدين في المشاوع الصبية اذا
اختلعت من زوجها الكبير فان

قال أحدهما تركا من يشترى يده است يمين قد يسنده باشد جون تاريخ معين ذ كر
فكندرا كر برهمن لفظ كواه كذا فند يحكم لها (فظا) أن الخادج وذاليد
ادعيا الشراء من واحد ولم يؤرخا فقال أحدهما ببيع من يشترى ببيع توبوده است
و برهن على هذا فهو أولى من الآخر (فد) لا يثبت السبق بهذا القدر ولا في البيع
ولا في النكاح مالم يقولوا ان مقدمه كان في رجب سنة كذا وعقد الاخر كان في شعبان
تلك السنة ثم قال مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون السبق يثبت بهذا القدر ولا بيان
واسكنوا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد من بيان التاريخ ونحن على ذلك أقول الا صوب
مندي أن يثبت السبق بهذا القدر اذا الغرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي
فيه (م) ادعى حينئذ انه له شراء من زيد بتاريخ كذا فبرهن ذوا اليد ان زيد اذ لك اقر قبل
شرائك ان هذا العين ملك أخيه وصداقه أخوه وأنا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الا قرار
يجوز ويكفيه قبل شرائك (ذ) عين بيد ثالث فادعاه رجلان فبرهن كل منهما انه ورثه
من أبيه فلولم يؤرخا أو ادعيا سوا فهو بينهما نصفان ولو كان تاريخ أحدهما اقدم فهو
لأقدمهما على قول حرج آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله آخر هو بينهما على قول
مرج آخر وهو قول سرج أولا أقول الا صوب مندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى
التلقي من اثنين مالم يؤرخ مالك من انتقل المالك من جهته لان المتلقي من جهتهما
كانهما حضرا وادعيا بالتاريخ (شهي) لو ادعيا المالك وورثهما يعتبر سبق التاريخ
وفاقا (ذ) هذا لو ادعيا ولو ادعيا أحدهما لا الاخر قبل هو للورخ عند أبي حنيفة وس
وقيل هو بينهما نصفان عند حرج وعلى قول سرج هو للورخ وعلى قول مرج هو للغير
الورخ وقيل هو بينهما وفاقا وقال حرج أولا هو للورخ ثم رجع عنه وقال لا عبرة بالتاريخ
في تلقي المالك من اثنين اذا ادعيا أحدهما اذ ادعيا ملكا لا ملك من يتلقى من جهته فكان
المتلقي من جهتهما ادعيا المالك وادعيا أحدهما وثمة يقضى بينهما ورثة باعتبار التاريخ
كذا هاتهما هذا لو ادعيا اثنان اثنين فلو ادعيا الشراء من اثنين والدار بيد ثالث فلولم
يؤرخا أو ادعيا سوا فهو بينهما ولو ادعيا أحدهما سبق فهو على ما مر من الاختلاف في
الادعيا ولو ادعيا أحدهما لا الاخر فهو كما مر في الادعيا كذا (ذ) وفي (هد) برهن الخادجان
على الشراء من اثنين وأدعيا أحدهما لا الاخر فهو بينهما بخلاف ما لو برهننا على الشراء
من واحد فانه للورخ ولو برهن الخادجان على الشراء من واحد فلولم يؤرخا أو ادعيا سوا
فهو بينهما ويخير كل منهما اخذ نصفه بنصف الثمن او ترك فلو قضى بينهما فاني أحدهما
ليس للاخر الا نصفه الا أن ياتي أحدهما قبل الحكم فلا الاخر اخذ كله بكل الثمن (ند)
أقر بالبائع لأحدهما لا يعتبر لانه شهادة على قول نفسه لو ادعيا الخادجان الشراء من
واحد على ثالث وبرهننا فلهما سوا ولو ادعيا أحدهما لا الاخر فلولم يؤرخا أو ادعيا سوا
شهاد البائع بالمالك لشترية والعين في يد غيره بان قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو
قال كان ملكا لي فبعته منه فلو كان المدعي الشراء منه لا يقبل لانه شهادة على قول
نفسه هذا لو ادعيا الخادجان ملكا بسبب فلو ادعيا ملكا مطلقا ولم يؤرخا أو ادعيا سوا

الصداق يصح المخلع ويقع
الطلاق سواء كان العاقد
ابا أو اجنيا واذا بلغت ترجع
بالصداق على الأب ولا ترجع
على الزوج قال شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله وقال
بعضهم ترجع على الزوج اذا
بلغت ثم الزوج يرجع على
الأب وان لم يضمن الخصال
الصداق لا شئ له لا يستطاع
الصداق لانها صغيرة وهل
تقع البتونة ان قبلت الصغيرة
هقد المخلع وكانت تعقل بان
تعبر مع الطلاق اتفاقا وان
لم تقبل الصغيرة هقد المخلع
هل تقع البتونة ان كان
المخلع اجنيا ولم يضمن
لا تقع البتونة بالاتفاق وهل
يتوقف على اجازتها بعد
البلوغ تصح كالمواثيق قال
بعضهم لا يتوقف ونص
المصنف على هذا في شروطه
وان كان العاقد ابا ولم يضمن
هل يقع الطلاق فيه روايتان في
رواية يقع وفي رواية لا يقع ومن
في حيل الاصل انه لا يقع ما لم
يضمن الأب الدرك للزوج بقر
تمام هذا في الذخيرة وقد
كنت مسائل خلع الصغيرة على
الاستقصاء في كتاب الفصول
ومخلع الصغيرة حيل منها
ضمن المهر وحيلة اخرى ان
يحيل الزوج الصداق على
الأب حتى تخرج فتمت الزوج
منه ويجب ذلك للصغيرة على

فهي بينهما ولو أرخا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما فادخا على قول ح د وهو قول
ابي يوسف ر ج آخره قول م د ح اوله وعلى قول م ر ج اوله وهو قول م د ح
آخره يقضي بينهما ولا عبرة للتاريخ وبه اخذ (ض) وفي (ح) يقضي لاسبقهما تاريخا
بلا خلاف وبه اخذ (ض) وجه عدم العبرة للتاريخ عند م د ح على تلك الرواية هو ان
دعوى المثلث المطلق دعوى اولية المثلث من حيث الحكم كدعوى التنازع والتسار يخفى
دعوى التنازع لقوة على كل حال ارجاسوا او مختلفين او لم يؤرخا او ارخا احدهما فقط
كذا (شهد) وفي (قد) ولو كان العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
منهما مدعيهما في يد صاحبه مدعى عليه فبما في يده فلو ارخا احدهما الا آخره فهو
بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبر التاريخ فيه وعلى القول الذي
يعتبره فيه فهو للثوري عند م ر ج ولغيره للثوري عند م د ح ادعيهما بيده آخره من
احدهما انه شراء من زيد وبرهن الاخر انه ارثه من زيد ولم يؤرخا او ارخا سوا قال شراء
اولى ولو ارخا احدهما الا آخره فالثوري ر ج اولى ولو ارخا واحدهما اقدم فهو اولى ولو كان
العين في يد احدهما فهو اولى الا اذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى احدهما
هبة وقبض من زيد وادعى الاخر شراء من زيد ولم يؤرخا او ارخا سوا قال شراء اولى وكذا
في جميع ما مر في الرهن ولو كان العين بيدهما فهو بينهما الا ان يؤرخا واحدهما اقدم
فهو لا اقدم والصدقة مع الشراء كالمهبة مع الشراء ولو اجتمعت الهيئتان في حكمه حكم
ما اجتمع الشرائن والحكم فيه ان المدعى لو كان بيدهما فبرهنه على الثراء من واحد ولم
يؤرخا او ارخا سوا فهو بينهما ولو ارخا احدهما الا آخره فالثوري ر ج اولى ولو ارخا واحدهما
اسبق فهو اولى ولو في يد احدهما فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد ادعي الشراء من
واحد وادعى حكمه ما قول قوله فالثوري ر ج اولى مخالف لما مر في (ح) من ان العين لو كان
بيدهما فهو بينهما الا اذا أرخا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما ونظري في توجيه القولين
ان كل واحد من صاحبي اليد يذوي يد في نصفه خارج في النصف الاخر في حكمهما حكم ذي
اليد مع الخارج وقد مر ان الخارج وذا اليد لو ارخا احدهما الا آخره فالثوري ر ج اولى في رواية
فيصالح مايم القول المذكور هنا وذا اليد او في رواية فيصالح مايم القول السكافي
فلاستقام القولان على الروايتين والله اعلم ولو اجتمع الرهن والمهبة أو الصدقة فالرهن اولى
عند استواء الحجته فلو ترجح احدهما بالتاريخ أو بسبقه أو باليد فهو له ولو اجتمع الهبة مع
القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرائن ولو اجتمع نكاح وهبة أو رهن وصدقة
فالنكاح اولى اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل باليدين لو استوتا بان تكون

(قوله والصدقة مع القبض الخ) اقول دخل في الصدقة دعوى الوقف (قوله اقول لو
اجتمع نكاح وهبة الخ) اقول قال مولانا الشيخ محمد الغزي قد كتب شيخنا رحمه الله تعالى
في حاشيته على هذا الكتاب انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا في امة احدهما ادعى انها
ملكه بالهبة وآخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما مر به في

من الهيل والغالب ان يكون
الملاة ينبغي ان يصح ايضا
كذا ذكره صدر الاسلام ابو
اليسر في باب الخلع من الميسوط
وذكر المحاكم في شروطه
حيلة اخرى وهي ان يقر الاب
بقبض صداقها ونفقة عذتها
ثم يطلقها الزوج طلاقا بائنا
قال هذا حكم يختص بالاب
بخلاف سائر الاولياء لان الاب
يصح اقراره بقبض صداقها
ويسير الزوج في الظاهر
ولا يعمل افراد غيره ولو اراد ان
يكتب في هذا كتابا يكتب افراد
الزوج بالطلاق البائن ويكتب
اقرار الاب بقبض صداقها
ونفقة عذتها كذا ذكر
الحاكم في الشروط وفي فتاوى
القاضي الامام ظهير الدين رحمه
الله في فصل النسب الصغيرة اذا
طلعت بعد الدخول بها ثم
ولدت ان اقرت بانقضاء عذتها
بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت اسنة
اشهر فصاعدا لا يثبت النسب
وان كان لاقل من ستة اشهر
يثبت والطلاق البائن والرجعي
سواء بخلاف الآية المدة
اذا ولدت يثبت نسب ولدها
في الطلاق الى شيئين اقرت
بانقضاء العدة ولم تقرأ الفرق
ان الآية اذا ولدت تبين انها
لم تكن آيسة بل كانت من
ذوات الاقرار والجواب في
ذوات الاقرار ما قلنا ولا
كذلك الصغيرة لانها بالولادة

منكوحه لذاهبه للآخر بان يهب امته المنكوحه فيبني ان لا تبطل بيعة ائمة حدوا
عن تكذيب المؤمن وجماله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع
النكاح والله اعلم وفي كل هذه الصور ولو ارجا واحدهما اقدم فهو اولى ولو كان العين بيد
احدهما في المسئلة المذمومة فهو اولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج اسبق فهو
للخارج ولو كان بيدهما فهو بينهما الا اذا سبق احدهما تاريخا فهو له ولكن هذا في
الشراء والهبة والصدقة يستقيم اذا الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة والصدقة على ما عليه
الفتوى اما في الرهن فلا يستقيم اذا الشيوخ الطاري يفسد فيبني ان يقضي بالكل
للمدعي الشراء فيها اذا جتمع رهن وشراء لان مدعي الرهن اثبت رهنه فاسد بالشيوخ فزاد
بيته فصار كأن مدعي الشراء انفرد باقامة البيعة وهكذا جعل (خه) الهبة مع الشراء
قال انما يصح ان يقضي بينهما لو كان المدعي مما لا يحتمل القسمة اما المحتمل فيقضي بكماله
لمدعي الشراء لما روي في الرهن ثم قال والصحيح في الهبة ان يقضي بينهما احتل القسمة
اولا اذا الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة والصدقة في الصحيح ويفسد الرهن كذا (ذ) اقول
النكاح من جملة الصور المذمومة فلا يستقيم فيه أيضا لانه لا يقبل القسمة فان قيل يمكن
المجموع بينهما بان تكون منكوحه لذاهبه لا غير مثلا اقول هذا ممكن ولكنه غير
ما ذكره والكلام في ما ذكره من ان يكون المدعي بينهما بعضه لذاهبه وبعضه للآخر
وفيه هذا الوادعي تأتي المالك من جهة واحد بسببين مختلفين فلو ادعى من جهة اثنين
بسببين مختلفين بان ادعى احدهما هبة والاخر شراء لو كان العين في يد ثالث او بيدهما
او بيد احدهما في كونه كحكم مالو ادعى مالكهما معا فاذ كل منهما اثبت المالك المطلق
لمالكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المالكين ادعى مالكهما معا فاذ ثبت المالك المطلق
كل موضع ذكرنا في دعوى المالك المطلق انه يقضي بينهما ما فكذا هنا كذا (ذ) وفي
(بس) عين بيده برهن آخر انه شراء من زيد وبرهن آخر ان يكر او هبه فهو بينهما ولو
برهن على التلق من واحد فاشراء اولى اذ تصادقا على انه لواحد فبني النزاع في السبق
فالشراء اسبق لانه لما يتبين سبق احدهما جعله كأنهما معا ولو تقارن كان
الكتاب يعني الكثر فانه قال والشراء والمهر سواء قال وكذا قال في الهبط والشراء اولى
من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف هما سواء لمجدان المهر صلة من وجه الخ فقد
أطلق النكاح وأراد المهر وعما يدل على ما ذكرناه ان العمدادى بعد ما ذكر ان
النكاح اولى قال ثم ان كانت العين في يد احدهما يقضي بها بينهما نصفين الا ان يورخا
وتاريخ احدهما اسبق فيقضي له اه فكيف يتوهم ما قل ان الكلام في المنكوحه
بعد قوله تكون بينهما نصفين فبما اذا كانت في أيديهما فاشراء الكلام ازال اللبس
واوضح كل تخمين وحس وحكم بغلط الجامع فقال الله تعالى عنه وينبغي انهما لو تنازعا
في الامة ادعى احدهما انها ملكه والاخر انها منكوحته وهما من رجل واحد
وبرهنا ولا مرجح ان يشبه اعدم المناقاة فتكون ملكا له منكوحه لا غير كما يحتمل الجامع
ولم أره صريحا اه كلام القرني

ذكرناه مع أخواته في مسائل
الآباء في متصرفات كتاب
الفصول وفي باب نبوت النسب
من فتاوى رشيد الدين صبي ابن
هشربن تزوج امرأة وجاءت
بولد لا يثبت النسب لأن ادعى
مدة البلوغ اثنا عشر سنة
رجل تزوج امرأة وجاءت بولد
فاختلفا فقال الزوج تزوجتك
منذ شهر وقالت لا بل منذ سنة
فالولد ثابت النسب من الزوج
فإن تصادقا على أنه تزوجها
منذ شهر لم يثبت النسب
منه فإن أقامت البينة على تزوجه
أيها منذ سنة قبلت وهذا
الجواب صحيح مستقيم فيها إذا
أقام الولد البينة بعدما كبرا ما
إذا كان في أيام البينة حال صغر
الولد فقد اختلف فيه المشايخ
قال بعضهم لا تقبل البينة
مالم ينصب القاضي خصما
من الصغير لأن النسب
حق الصغير فينصب عنه
خصما لتكون البينة قائمة
من هو خصم وقال بعضهم
لا حاجة إلى هذا التكليف
والقاضي يسمع البينة من غير
أن ينصب عنه خصما بناء على
أن الشهادة على النسب تقبل
حسبة بدون الدعوى وهذا فعل
قد اختلف فيه المشايخ بعضهم
قال تقبل وبعضهم قال لا تقبل
رجل زوج ابنة وهو صغير
لا يتأتى من مثله وقاع ولا
أحبال فجاءت بولد لا يلزمه الولد
ولا يرد ما اتفق أبو الزوج عليها من ابنة وإن أقرت أنها تزوجت ردت على الزوج نفقة سنة

الشراء أسرع نفاذا من الهبة لأنها لا تصح إلا قبض والبيع يصح بدونه (هد) ادعى
الشراء من رجل وادعى الآخر هبة وقبض من غيره والثالث ادعى من أبيه والرابع صدقة
وقبض من آخر فهو بينهم أربعة أصناف استواء الحجج إذ تلقوا المال من ملكهم فكانت بينهم
حضر وأبو برهنوا على الملك المطلق (مح) برهن كل منهما أنه ارتبته وقبضه فلو كان
الرهن بيد الرهن لم يحكم به لواحد منهما فقياسا فلورهن أحدهما أنه أول وأورخا فهو
لأولهما أو قنوا لو كان بيد أحدهما فهو أولى إلا أن يبرهن الآخر أنه أول (معرفة الخارج
من ذي اليد وما يتعلق به) بعض مسائل اليد في دعوى الأعيان في أواخر فصل أنواع
الدعوى (قش) ادعى كل منهما أنه في يده فلورهن أحدهما تقبل ويكون الآخر
خارجا ولو لا بينة لهما لا يحلف واحد منهما إذ لم يثبت كون أحدهما خصما للآخر إذ
يصير خصما باليد ولم تثبت يد واحد منهما أو لو برهن أحدهما على اليد وحكم يده ثم
برهن على الملك لا تقبل إذ بينة ذي اليد على الملك لا تقبل (خ) ادعى كل منهما أنه وفي
يده ذكر مرق في (صل) أن على كل منهما بينة والأقاليين إذ كل منهما مقر بتوجه
الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلورهن أحدهما حكم له باليد ويصير مدعى
عليه والآخر مدعى ولو برهننا جعل المدعى في يدهما التساوي مما في إثبات اليد وفيه
دعوى الملك في المقار لا تسمع إلا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد ولو
نأذره ذلك الغير في اليد يجعل مذهب اليد مقصودا ومدعى الملك تبع اليد (قش) ادعى
دارا فقال ذواليد كان لك بعت من أبي ومات أبي فورثته أنا منه يورث بسلبه إلى المدعى
لأنه صدق في المالك كذا لو قال كان لك بعت من فلان وأنا شر بتمنه يورث بسلبه إلى
المدعى إلا إذا قال المدعى عليه لي بينة حاضرة فلا يورث بسلبه إليه إلى الجاهل الثاني وفي
فصل التناقض من (ش) ادعى هبة فقال ذواليداني شر بتمنه من هذا المدعى ينزع من
يده حتى يبرهن على الشراء وهذا قياس وبه اتفق (نظ) وفي الاستقصان يترك في يده
ثلاثة أيام ويكفل حتى يبرهن على الشراء (ش) أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته
من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لأنه وإن كان ذابدهم الحكم المحال لكنه لما أقر
بقبضه منه فقد أقر أن ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من
المدعى لأنه كان ملكي فلو كذب المدعى في الأحذ منه لا يورث بالتسليم إلى المدعى لأنه رد
اقراره ويبرهن على ذي اليد ولو صدقه يورث بسلبه إلى المدعى فيصير المدعى ذابدهم فيحلف
أو يبرهن الآخر فيه فينصب أرضا وزرعا فادعى رجل أنها في يده فلو برهن
على غصبه وأحداث يده يكون هو ذابدهم والزراع خارجا ولو لم يثبت أحداث يده فالزراع
ذواليد والمدعى هو الخارج (عه) بيده مقار حدث عليه الآخر يده لا يصير به ذابدهم فلو
(قوله غصب أرضا وزرعا فادعى رجل أنها في يده) أقول قال في شرح الوقاية لصدر
الشريعة في كتاب أحياء الموات وإن كان يعني لأحد صاحبي أرض ومن غرس أو
طين ملقى في مسناة بين نهرين رجل والأرض التي لا آخر فصاحب السفل هو صاحب
الأرض يعني والآخر خارج

اشهر مقدار مدة الحمل هي في
 ابنك من زنا لم يثبت نسبه منه
 وان قالت هو ابنك من نكاح
 يثبت نسبه بهما هذه الجملة
 في فتاوى القاضى ظهير الدين
 رحمه الله تعالى وفي الهداية
 واذا مات الصغير عن امراته
 وبها جيل فعدها ان تضع
 جملها بالا يتفان حدث الحمل
 بعد الموت فعدها اربعة اشهر
 وعشر ولا يثبت نسب الولد في
 الوجهين لان الصبي لا ماله
 فلا يتصور منه المثلوق
 والنكاح يقام مقامه في
 موضع التصور وعند ابي يوسف
 رحمه الله عدتها اشهر
 وان كان الحمل حادثا فعدها
 اشهر حتى تولد قال ابو الحسن
 العدة تنقض بجملة ما ظاهرا
 كان عند الموت او غير ظاهر
 والذي لا تنقض به العدة هو
 الحادث وهذا صحيح قال ابو
 الحسن والتي عدتها الحيض
 اذا جات بعد الطلاق جلا
 حادثا فعدها ان تضع جملها
 وان كان لاكثر من سنتين اذا
 علم انها حبلى بعد لزوم العدة
 في الحيط وجل تزوج صغيره
 بجماع مثلها ولم تبلغ الحيض
 فدخل بها ثم طلقها تطليقة
 رجعية فقالت بعد شهر انا
 حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل
 من سنتين من وقت الطلاق
 اولا اكثر من سنتين من وقت
 الطلاق اولا قل من ستة اشهر

يد امرأة قال رجل للزوجة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو

ادعى عليه انك احدثت اليد وكان يبيد فانكر بحلف (كهم) ادعى انه له فامر المدي
 عليه انه كان بيد المدي بغير حق قيل هو اقرار له باليد وبه يفتى وقيل ليس باقرار له باليد
 الا ان يقر انه كان بيد المدي بحق (ص) ادعى منقولا فامر المدي عليه انه يبيده يقبل
 اقراره لاني العقاد حتى يبرهن فلو انكر اليسد ولم يكن للمدي بينة بحلف (خ) انكر
 المدي عليه كون العقار بيده بحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر به ثور
 بترك التعرض فلو برهن المدي به اقراره باليد انه له لا تقبل بينة المدي على الملك
 ما لم يبرهن انه في يد المدي عليه فلو لم يبرهن على يد المدي عليه وبرهن على الملك بعد
 اقرار المدي عليه باليد وقضى به للمدي لا ينقذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضى انه
 في يده (ط) انما يشترط الشهادة بان العقار بيد المدي عليه لتوجه الحكم وسماح
 البينة اما لو انكر من الابتداء كونه بيده بحلف (مطله) لا بد من معرفة القاضى كون
 العقار بيد المدي عليه في ذلك الموضع المدي انه يبيده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين
 غيره بان المدي عليه في غير العقار يتصب خصما بذاته من غير امر آخر وفي العقار
 لا يتصب خصما الا باعتبار بيده فسلم تثبت عند القاضى يد ولا يجزم له خصما ولو شهدا
 بملكية الدار للمدي ولم يشهدا انه بيد المدي عليه تقبل عند م روح لافي ظاهر الرواية
 ولو شهدا بالدار للمدي لا بيد المدي عليه وشهدا خزان بيد المدي عليه يقبل كلاهما
 اذا الحاجة الى شهادة بيده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا
 الحكمين بشهادة قري او فريقين ثم اذا شهدا بيده بهما القاضى اعن سماح
 شهدا بيده او عن معانة لانهم اقراره انه يبيده وظنانه بطلق لهما الشهادة
 وقد اشتبته على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل يثبت يده حكما فسلم يذ كرا
 انهما ما يبيده لا تقبل ولا يختص هذا بهذه المحادثة بل في غيرها كذلك حتى لو شهدا
 ببيع وتسلم تسالهما القاضى اشهدا على اقرارا للبائع او على معانة البيع والتسلم
 والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسلم شهادة بالمالك للبائع والشهادة على اقرار
 البائع ليست بشهادة بالمالك للبائع اقول الشهادة على المعانة قد تكون في غير ملك
 البائع بان يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهادة على معانة البيع والتسلم شهادة
 بالمالك للبائع على الاطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالمالك بناء على معانة اليد
 والتصرف فرق بين يعرف بالتأمل فلا يماس عليه (ضك) تنازعا في اليسد فاراد
 أحدهما تحاييف الآخر ينبغي أن يحلف لانه يظهر بنكوله يده في حق السا كل فيؤمر
 النا كل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد (هد) الراكب أولى باليد من المتعلق

(قوله وفي العقار لا يتصب خصما الخ) اقول هذا اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى
 العصب او الشرا فالا (قوله وهذه تشبهه) اقول وفي نسخة أخرى وقد اشتبته (قوله
 فان الشهادة بالبيع الخ) اقول في نسخة بمعانة البيع (قوله لا تكون شهادة بالمالك
 للبائع) اقول في نسخة ليست بشهادة بالمالك للبائع

بأنقضاء عدتها بثلاثة اشهر ثم ولدت لاقبل من ستة اشهر ثبت نسب ولدها عنه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا ثبت وقديناه من قبل وان لم تقروا دعوت انما حاصل فان كان الطلاق باثنا ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا ثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحمل ولم تقربا نقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله هذا ولو اقترت بأنقضاء العدة بثلاثة اشهر صراء الصغيرة اذا مات وترك امرأة حاملا فحدث الحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا لو طلق والمستحل للحمل في طلاق فتاوى قاضي خان وذ كرهم الدين النسفي رحمه الله في فتاويه اختلف مشايخنا رحمهم الله في اطلاق اصحاب العدة على الصغيرة اكثر مشايخنا لا يطلقون لفظه الا اصحاب لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع السؤال عنها عدت بايدائين ثم اذا صك كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكم فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها

بتمامه لان تصرف الراكب اظهر وكذا لراكب اولى من رديفه بخلاف راكبي السرج فان الدابة بينهما لا استوائهما في التصرف ولا يس الثوب اولى من المتعلق بكمه والجالس على البساط ليس اولى من المتعلق به فهو بينهما وكذا الثوب في بدرجل وطرفه في يداخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس الحجة فلا يوجب زيادة الاستحقاق

الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة

(في) الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعا للاحتفال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان مجلس المحكم واحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بجهة المحضر وينبغي ان يكتب على هذا الذي احضر معه لانه يدونه يوهم انه احضره وادعى على غيره وكذا عند ذكر الخصم من في اثناء المحضر لا بد من ذكره في كتاب المدعي هذا والمدعي عليه هذا وكذا لو ذكر الخصمان في المحضر او السجل باسمهما واشير اليهما بان يكتب مثلا وقضيت ل محمد هذا على احمد هذا لا بد ان يذكر المدعي والمدعي عليه فيكتب وقضيت ل محمد هذا المدعي على احمد هذا المدعي عليه واذا كتب عند ذكر شهادة الشهود وشاروا الى المتداعيين هذين لا يفتى بجهة اذا الاشارة المعتبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها ولعلمهم اشاروا الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي وأشاروا الى المدعي عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه وذلك اشارة الى المتداعيين ولكن اقل معتبرة فلا بد من بيان ذلك بابلج الوجوه ومن هذا قالوا لو كتب في صلح الاجارة الطويلة اجر فلان من فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض لا يفتى بجهة الصلح وكذا لو كتب بين المتعاقدين مكان بينهما لا يفتى بجهة الصلح لجواز ان الاشجار كانت مستأجرة باعها من المؤجر ثم استأجر الارض وعلى هذا التقدير لا تصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض بعد ما جرت المبايعة الصحيحة في الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ما جرت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما متعاقدان وينبغي ان يكتب اجر الارض منه بعد ما باع المؤجر الاشجار منه (طج) هذا هو الاصل في جنس هذه الدائل في البيع والشراء والاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء وتقا بضاعة لا يكتفي به الا بشرط البيان والتصريح ولو كتب في المحضر احضر المدعي شهوده وسألت الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بجهة المحضر والسجل وكذا لو كتب ذلك في كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الكتاب وهكذا في (ط) فانه قال لو كتب وشهدوا على وفق الدعوى لا يصح اذا الشهادة على وفق الدعوى ان يدعيه الشاهد لنفسه كما يدعيه المدعي لنفسه اقول الغرض بالوفق عرفا ان تبني الشهادة على

الفصل التاسع في الاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة

رجل تزوج صغيرة بنيت عشر سنين ونخل بها وقال لم ادخل بها ثم فارقها قال ابو القاسم احب

الى ان تعد ثلاثة اشهر لاحتمال
الامام نضر الدين رحمه الله
صغيرة بلغت ثمانين يوما
ثم انقطع حتى مضت ستة
اشهر ثم مالتها زوجها كان
عليها الاعتداد بثلاثة اشهر
لان الدم اذا لم يسقر ثلاثة ايام
لا يحسب ونحوه فثبتت من
ذوات الاشهر المعتدة الصغيرة
اذا بلغت في خلال العدة فانها
تستقبل العدة بثلاث حيض
مبتوتة كانت او رجعية وكذا
الائيسة اذا اعتدت ببعض
الشهور ثم حاضت او حبلت
تستقبل العدة في الحيض
بثلاث حيض وفي الحمل بوضع
الحمل امة صغيرة مالتها زوجها
رجعيا فان تعد بشهوره في
ان بلغت في العدة وحاضت
تنقلب عدتها الى حيضتين
فان اعتدها المولى في العدة
تصير عدتها ثلاث حيض ونحو
ما تزوجها المطلق في العدة
ثلاثة ايام اربعة اشهر وعشر
المعتدة اذا كانت صغيرة كان
لها ان تخرج من البيت الا اذا
كان العاقل رجعا فلا تخرج
الا باذن الزوج والكتابة
بمئة الصغيرة في ذلك فان
كانت المعتدة عاقله فنة
او مكاتبه او ام ولد كان لها ان
تخرج اذا لم يزوجها المولى بيتا
فان يزوجها المولى بيتا لا تخرج
الا اذا انزجها المولى والمعتدة
عن نكاح فاسد تخرج ولا
احدادها كما لا يجب عليها عدة

ما ادعاه ليثبت به المدعي به لا ما ذكر في يده ان يصح نحوه قوله شهدوا علي وفق اندعوى
بناء على المتعارف لان الغرض معلوم مرفقا فلا اشتباه ولا فساد قال ومن المشايخ من فرق
بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر فاقى بجهة كتاب القاضي والسجل وبفساد
المحضر لان كتاب القاضي يرد من الامصار فلورددناه يتخرج المدعي اقول على هذا لو ورد
المحضر من الامصار ينبغي ان يصح ايضا بين هذه العلة قال ودليل صحة الفرق بين
المحضر والسجل ما ذكر في (ت) برهن انه وارث فلان الميت لا يحكم بوراثته مالم
يبنوا سبب الوراثه ولو اقام بينة وشهدوا ان قاضي بلد كذا شهدنا على حكمه ان هذا
وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندري باي سبب حكم فاقى القاضي الثاني بمجمله
وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة وموافقة الشرع وحكم كذا في السجل وكتاب
القاضي ولو كتب في السجل موجزا ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به المحوادث
الشرعية وانما ازل الحكمية لا يفتي بجهة السجل مالم يبين الامر على وجهه وقيل يفتي
بصحة والواي كتب في محضر الدعوى شهدوا عقيب دعوى المدعي هذا وكذا يكتب
عقيب الجواب بالانكار من المدعي عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبيل الدعوى او على
المحصر المقرر اذا الشهادة على المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة (ذ) وعندى ان كل
ذلك ليس بشرط (فت) لا بد ان يدكر شهود كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار
وبعد الاستشهاد من المدعي ليخرج من حد الخلاف اذا الشهادة يبنون طلب المدعي
الشهادة لا تسمع عند الطحاوي (فش) ينبغي ان يقول المدعي في دعواه ان مدعي
حق منست ومثلث منست ولا يكتفي بقوله حق منست ومثلث من وكذا في جانب المدعي
عليه وكذا في الشهادة وبعض المشايخ اكتبوا بقوله حق منست ومثلث من ولو قال حق
ومثلث منست كفي وقافا وكذا في امثاله قال المسدعي مثلث منست ولم يقل وحق منست

(فوقه قال ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل) اقول قال مولانا شيخ الاسلام
الغزالي قلت وفي الخلاصة وهو المختار وفي الخلاصة ولا يكتفي بما يكتب في السجلات
ثبت عندي على الوجه الذي ثبت به المحوادث الشرعية وما لم يذكر على الوجه لا يفتي
بجهة السجل وكذا لا يكتفي بقوله وشهدوا بالشهد وعلى موافقة الدعوى وكذا الامام
النسفي في نسخة حكاية شمس الائمة المحلاني مع قاضي عنده ورد في المحاضر والسجلات
بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكتفي بقوله وشهدوا على موافقة
الدعوى والمدعي يقول المدعي به ما سكي والشاهد يقول المدعي به ما سكي المدعي يكون
بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب ان يكتفي به في السجلات لان السجل يرد من مصر
الى آخر فيكون في التدارك خرج اما في المحاضر فيمكن التدارك وفي الفتاوى السراجية
اذا ذكر في السجلات الشهود شهدوا على موافقة الدعوى ولم تفسر الشهادة لم يصح الا اذا
كان القاضي عالما بما اقول وهذا القول بالتفصيل ثالث الاقوال كما لا يخفى اه
ما قاله الغزالي

نعتد من نكاح فاسد ونحب
على الامة والمسكينة البلوغ
قارة يكون بالسن وقارة يكون
بالعلامة فالعلامة في الجارية
الحبس والاحتلام والحبس
وأدنى المدة تسع سنين وهو
العتار والعلامة في العلام
الاحتلام والاحبال وأدنى
المدة اثنا عشر سنين أو ما السن
لذا دخل العلام في التاسعة
مضروفي الجارية اذا دخلت في
السابعة عشر وفي بعض الروايات
عن أبي يوسف رحمه الله أنه
اعتبر نبات الشعر وهو قول
مالك رحمه الله تعالى وعن أبي
يوسف ومحمد رحمه الله اذا بلغ
العلام والجارية خمس عشر
سنة فقد باعوا كره صدر
الاسلام أبو اليسر رحمه الله
تعالى في باب العدة والفتوى
في زماننا يجب ان تكون على
قولهما لقصر اعمارهم هل
زماننا في آخر اقرار فتاوى
المتأني رحمه الله وسبع اقرار
الصبي يلوغ إذا كان ابن
ثلاث عشر سنة امرأة اقترنت بها
مسددة ووهبت مهرها ثم
قالت لم أكن مسددة فان
كان قدما فسد المدركات
صح اقرارها وان لم يكن قدما
فسد المدركات لا يصح اقرارها
وينبغي للقاضي ان يحتاط في
ذلك ويسألها عن سنها ويقول
لها بما اذا مضت ذلك كما قالوا
في غلام اقربا بلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك في فتاوى

قبل يشترط ان يقول حق منست وقيل لا الا يرى انه لو انكر يخلف بالله ما هو ملكه
فيكتفي به (خ) فلا تشهد ان هذا وقال بالقارسية ان آ ن مدعي است لا يكتفي به ما لم
يصرحا بالملك اذ الشئ ينسب الى الانسان بالاجارة كما ينسب اليه بالملك فلا بد من
التصريح بالملك لقطع الاحتمال (ش) فلا تشهد كه ابن غلام آ ن فلا تست فهذا
كقولهما ملك فلان است للقاضي ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله هذا انه الملك ولو
استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك شهدا كه ابن مدعي ملك ابن مدعيست ولم يقلوا
دروست ابن مدعي عليه بناحق است اختلاف فيه المشايخ زوجه م الله والصحيح انه لو
طالب المدعي الحكم بالملك تقبل هذه البينة ولو طالب التسليم لا يحكم بها ما لم يقلوا
دروست ابن بناحق است وهل يشترط ان يقولوا واجب است بر ابن مدعي عليه كره
دست كونه كندا اختلافوا فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط أن يذ كر شهد
أحدهما ثم قال الآخر أشهد بمثل ما شهد صاحبي تقبل وفيه تفاصيل واقرار وتسامه
في (مق) وفي (بس) قال له يا زاني فقال آخر هو كما قلت جدا اذ الشافي وصفه
بمثل ما وصفه الاول وهذا يدل على ان أحد الشاهدين لو شهد فقال الآخر أشهد بمثل
ما شهد به هذا من أوله الى آخره يجب أن تقبل بلا ريب (هذه) المدعي قرا
نسخة الدعوى فقال الشاهدان شهدا ادعاء عليه أو قال المدعي بيده بغير حق
تقبل وبالقارسية لو ادعى دارا وقرأ رجل من النسخة فقال الشهود ما همضين كواهي
مى وهم تقبل (فش) كتب شهادتهما في نسخة وهما أحيان وقرأ غير الشاهدان في
النسخة فقالا ما همضين كواهي مى وهم كهدى اندرين نسخة خواند بر ابن مدعي
را بر ابن مدعي عليه تقبل ولو قال ما همضين كواهي مى وهم كهدى اندرين نسخة است
لا يكتفي هذا القدر ما لم يشير الى المدعي والمدعي عليه أقول لو كانا مذكورين
في النسخة مع شرائط العصة ينبغي أن يكتفي ذلك القدر اذا لشارة اليهم اعد كورة
في النسخة حينئذ فقولهما ما همضين كواهي مى وهم كهدى اندرين نسخة است يتضمن
الاشارة اليهم اعد هذا القدر يكتفي قال ثم لو كانت الشهادة على المحاضر يحتاج
الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهد عليه ولو على غائب أو
ميت فسماء ونسبه الى أبيه فقط لا تقبل حتى ينسب به الى جده ولو ذكر اسم واسم
أبيه وصناعته لا يكتفي الا اذا كانت صناعته صناعة يعرف بها الاحالة فينثني كفي
ولو ذكر اسم واسم أبيه وقبيلته وعرقته ولم يكن في محله آخر بهذا الاسم وهذه
المعرفة يكتفي ولو كان مثله آخر لا يكتفي حتى يذ كر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا (بق)
وفي (شي) لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة
الى ذكر اسم جده أو كراهيه فذكر جده أولى وأما الغائب فلا بد من ذكر جده عند حرج
وهو الصحيح وكذا في التعدد لا بد من ذكر جده صاحب الحد وكذا في تعريف الخصامين
لا بد من ذكر الحد والفتوى على قول ح رج كذا في محاضر (شي) وفي (ضط) لو ذكر

في غلام اقربا بلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك في فتاوى

قاضي حان وقد ذكرنا في مسائل
سئل عن قوم اصلحوا وفيهم
مراهم على شيء وأقر المراهق
عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض
الورثة بعد ذلك انه لم يمكن
بالعالم يصح هذا الصلح قال
أقول قول الصبي بالبلوغ بشرط
ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لان أقل من ذلك نادر ونعينه
ثم حكى عن القاضي محمود
الهرقندي وجه الله ان مراهما
أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى
كانت له أو عليه فقال القاضي
بما إذا بلغت فسكت فقال لا
يلعن البيان فقال بالاحتمام
فقال القاضي وماذا رأيت بعد
ما استيقظت فقال الما فقال
أي ما كان الما مختلف فقال
المنى وما المنى فقال أب مراد
كذو زفر زفر زفر زفر فقال
على من احتملت على ابن أو على
بنت أو على أتان فقال على ابن
واستحق الغلام فقال القاضي
لا بد من الاستقصاء فقد يلقن
السلام الاقرار بالبلوغ من
غير حقيقة وحدث منه ومن
غيره ان يكون له علم بحقيقة
قال شيخ الاسلام وهذا من
باب الاحتياط وانما يقبل
قوله مع التفسير وكذا الجارية
إذا أقرت بالحيض وقد كتبت
مسائل ما يتعلق بمعرفة
البلوغ في متفرقات كتاب
الفصول على الاستقصاء المرأة
إذا جاءت بولد ففساه الزوج
ولا من القاضي بينهما ولم يقطع

اسم واسم ابيه ونفسه او صناعته ولم يذكر الجدة قبل وشرط التعريف ذكر ثلاثة
اشياء فعل هذا لود كلقبه واسمه واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي أقول الغرض
التعريف لا تكثير الحروف فينبغي ان يكفي ذكر ما حصل به التعريف فلو كان معروفا
بلقبه وجده فينبغي ان يكفي ذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف فلو حكم
بدون ذكر الجدة فلا ينعقد فيه (ج) ذكر م ر ج في كثير من المواضع فلان ابن فلان
الفلاني ولو حصل التعريف باسمه واسمه ولقبه فلا حاجة الى الجدة وان لم يحصل به ذكر
ابيه وجده لا يكتفي به ولو كان يعرف باسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف
الا بذكر اللقب بان يشاركه في المهر غيره في ذلك الاسم والنسب كما في أحد بن محمد بن
عمر فهذا لا يقع التعريف (شي) في تعريف الفتن سئل السعدي عن محضر في أوله ووزبه
ابن عبد الله الهندي ادعى الى آخره فاجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع بها
الاعلام ويجب ان يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان اذا المعنى يعرف بمولاه وان كان
مولاه معتقاً أيضاً لا بد ان يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم
ينسب الى مولاه لا بأس به اذا المولى الثالث بمنزلة الجدة في النسب فيجوز الاقتصاص عليه
كذا في محاضر (شي) وفي (هد) ذكر القبيلة والقبيلة كذا كذا في التعريف ولو قال
فلان ابن فلان التميمي لم يجز حتى ينسب الى نفسه الخاصة اذا التعريف لا يتم بالنسبة
الى قوم لا يحدون وفيصل القراغاني نسبة عامة والاوزجندی خاصة وقيل الهرقندي
والبخاري عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى الهلة الكبيرة عامة (طهم)
المدينة والقريية والكورة ليست بسبب التعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها
أقول فيه نظر لانه قد تقع المعرفة بالاضافة الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان
يعرف القرية بمدينته لا بنسبه مثلاً يعرف بالهرقندي والحاصل ان المعتبر هو
حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بأي شيء كان (جنس آخر مما يتعلق بالتعريف)
(مطلقاً) لو أخبر شاهدان عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان تكفي هذه الشهادة
على الاسم والنسب عندهما وله القوي الا يرى انهما لو شهدا عند القاضي
يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة باخبارهما بالطريق الاولى
فان عرفها باسمها ونسبها عدلان يفي للعدين ان يشهدا الفرع على شهادتهما كما هو
طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
ويشهدا باصل الحق امالة فيجوز ذلك شوقاً (فس) قال اسمي واسم أبي وجدي كذا
وسمع الاخر لا يصير شاهداً هذا القدر ولو أخبره اثنان حل له ان يشهد على امه ونسبه
مطلقاً ولا يقول شهدا عندي بكذا وكذا اب واب في المواضع التي حل له الشهادة فيها
بالتسامع جاء رجلان عند الصكك وقد أقرت امرأة قالانا تعرفها هذا ليس بشيء لان
هذا القدر ليس بشيء اذا التعريف انما يكون بذكر الاسم والنسب فلو قالانا فلانة
بنت فلان ابن فلان يكون تعريفاً (في قو) شهدا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة

فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعي عليه بأنه الوالد لا تقبل شهادتهم ولو قالوا اتجهنا بنا
الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري ان هذه المرأة هل هي تلك أم لا صحت
شهادتهم على المسماة فكان على المدعي إقامة البينة ان هذه هي بخلاف الاول اذا قروا
في الاول بالجهالة فطلبت شهادتهم كذا (ط) أقول قد أقروا في الثاني بالجهالة أيضا
فبهذا القدر لا يحصل الفرق وكان الفرق بان يحمل الاول على الشهادة اصاله والثاني
على الشهادة فحمل الجاهل في الثاني لا في الاول (بق) لو اداد الرجل ان يعرف المرأة
التي يريد أن يشهد عليها أو لمسا بوكالة أو بامر من الأمور ينبغي ان يدخل عليها ومعهما
جماعة من النساء ممن يثق بهن ذلك الرجل فيسألن أهذه فلانة بنت فلان ابن
فلان فان قلن نعم تركها أيها ثم نظر اليها بحضرة نسوة آخر فيضع بها مثل تلك
كذلك ينردا اليها مراراً مرين أو ثلاثة فإذا وقع معرفتها في قلبه بقول نسوة رجال
ومن أمكنه يشهد عليها كذا (ط) أقول المعتبر به هو حصول المعرفة فينبغي ان يحمل له
الشهادة اذا حصل له المعرفة ولو في المرة الاولى وفيه تميز الواحد يكفي كفا في التركي
والترجم والاثنان أحوط وأقوى بعضهم بان التحمل لا يصح بدون رؤية وجهها (فش)
لو أخبرت امرأة انها فلانة بنت فلان لا يحمل للشاهد ان يشهد بها عن نفسها لان تعرف
المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها اوجاداً لا يثبت بها فلانة بنت فلان
ابن فلان حل له الشهادة وفقاً لاذ في فظ الشهادة من التاكيد ماله في فافظ الخبر

(قوله لو أخبرت امرأة انها فلانة بنت فلان) أقول قال مولانا شيخ الاسلام الغزالي قلت
وبه صرح في الفوائد الزينية وعزاه الى البرازيه وفي البرازيه من كتاب الشهادات وسئل
ابن مقاتل عن سمع اقرارها بصوت من وراء الحجاب وشهد عندها انها فلانة بنت فلان
قال لا يجوز ان يشهد على اقرارها وقال في الغنية ان رأى شخصها فاقربت وشهد عنده
اثنان انها فلانة بنت فلان يجوز ويكتفي برؤية الشخص ولا حاجة الى رؤية الوجه اه
كلام الغزالي (قوله ولو عرفها رجلاً) أقول فان ولانا العلامة الغزالي وفي الفتاوى
العتابية وقبل في نعر فيها قول أبيها وابنها وزوجها من المشايخ من قال اذا كان
الشهادة لا يصح تعريف من لا يصلح شاهد لها فالتاوية قال في لسان الحكماء واختار
النسفي الاول يعني تعريف من لا يصلح شاهد اسواء كان الاشهادها أو علمها أو عدمه في
التاوية الثانية عن النسفي وفي البرازيه من كتاب القضاء من بحث كتاب القاضي ا
القاضي كتب الكاتب بمضرة امرأة واراد في حليلتها ترك مريض في الخفية حتى يكون
القاضي هو الذي يكتب الحلية أو غير الكاتب لانه ان حلالها لا يكتب لا يحيا القاضي
بدا من أن ينظر اليها فيكون فيه قنار رجلين وفيما ذكرنا يكتب في رجل واحد وكان
اولى ويشترط رؤية وجهها في التعريف وهي تشترط شهادة الزائدة على ما بين في انهما
فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان فلا
وشهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه ليس اه ما نقله الغزالي

نا كذا النسب ولا سبيل الى
قطعه بعد ذلك في دعوى
المبسوط في باب دعوة الولد
من المنكح كاح الصحيح قال
الفقيه أبو الليث رحمه الله
ليس عن أصحابنا في هذه
المسئلة رواية الا في هذا
الموضع خاصة ان النسب لا
ينقطع بغيره لان المانع عالم يلزم
القاضي الولد لأمه وأدوات
ولد الملعنة وترك مالا أولم
يسترك ثم ادعى الاب فانه لا
يمدق لان الولد لأمه مات فقد
استغنى عن ثبوت النسب
(في مسائل الاعتاق) كل من
ملك شخصاً لا يجوز نكاحه
على التام بسبب المقربة
كالأخت والأخت والمخال
يمتنع عليه صغيراً كان المالك
أو كبيراً فلا كان أو مجنوناً
وقال الشافعي رحمه الله لا يعتق
الامن له ولاد والمسالمة معروفة
في صفاق فتاوى القاضي فغير
الدين رحمه الله تعالى ثم لا فرق
بين ان يكون المالك بسبب
الثراء أو بسبب العفة أو الارث
أما الصغير اذا كان مافواه
في النجاسة اذا اشترى اباء او ذ
رهم محرم سواء هل يصح شراؤه
اختلاف مشايخنا وجهه سم الله
تعالى فيه بالصحيح ان يصح
شراؤه ويعتق عليه في ميسرط
صدر الاسلام رجل قال لأمته
هذه الوصية اذا خدعت ابني
أوابتي هذه حتى يستقنيا
ثم تنازع ابنت وصبي الام

عن التجارة وان كانا صغيرين
ما قلنا وان كانا كبيرين
فتزوجت الابنة وبقي الابن
تخدمهما جميعا لان شرط العتق
خدمتهما حتى يستغنيا ولا
تعق عند استغناء أحدهما
وكذا لو كانا صغيرين فأدرك
أحدهما فتخدمهما جميعا حتى
يدرك الآخر وان مات أحدهما
قبل ذلك بطلت الوصية لانهما
كانت متعلقة بخدمتهما وقد
وقع الياس من ذلك في فتاوى
القاضي الامام نضر الدين
والقاضي الامام ظهير الدين
رحمهما الله ولا يجوز متى الصبي
والجنون والناثم لانه ابطال
للك فلا يصح كالأطلاق ولو
قال أعتقت عبدي هذا وأنا
صبي أو مجنون وعرف منه
الجنون لا يصح لانه أفرطت في
بطل فكان ذلك انكسارا
للإعتاق وكذلك الإطلاق لانه
أسند الى حالة معهودة منافية
لحصة تصرفه فلا يعتبر ولو قال
الصبي اذا احتلمت فعبدي
مرا وقال المعتوه اذا فقت فعبدي
مرا هذا كلام باطل لانه ليس
من أهل العبيد ولا من أهل
الإعتاق بخلاف ما اذا قال
أصعب البائع عبدي لو كسر
أفعل كذا ففعل ذلك وهو
معتوه يعتق عما يملكه لانه يعتق
كما بذلك الكلام السابق
فكان في معنى من ورث قريبه
وهو معتوه في آخر الباب الثاني
من ألق الأمل واذا كانت تجارية بين مسلم حر وذمي حر ومكاتب وعبد عجمي بولد

لانه عين بالله تعالى معنى ولو كان يلفظ الخبر انما يجوز عند حرج لو أخبر جماعة
لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما لو أخبر عدلان انها بنت فلان ابن فلان فحل
له الشهادة على النسب ويصح تعريف من لا يصلح شاهد الماسواه كانت الشهادة لها أو
عليها وقيل لا يصح فيها الماسا واختار النسب الأول لان هذا خبر لا شهادة ولذا لم يشترط
لفظ الشهادة وفي الخبر الحاجة الى من يثق به كذا (ط) وذ كرو شيئا الدين وتعريف
الابن والاب والزوج يجوز اذ شهادة هؤلاء عليها معتبرة تصح التعريف أيضا لعدم
التهمة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا (جف) تعريفها ان يشهد
على معرفتها عدلان او رجل وامرأتان وهل تصح الشهادة على المرأة المتقبة بعض
مشايخنا قالوا تصح عند التعريف وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب
وشهد عندها ثمان انها فلانة وذ كرا نسبها لم يجز ان يشهد عليها أطلق الجواب إطلاقا
وذال (ت) لم يجز ان يشهد عايم الا اذا مأي شخصها حال اقرارها فحينئذ يجوز ان يشهد
على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها (جص) حسرت عن وجهها وقالت أنا
فلانة بنت فلان ابن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
انهما فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد ان فلانة ماتت فحينئذ
يحتاج الشهود الى شهادة عدلين ينسبها (طافه) جرى بينهما بيع أو عقد آخر أو شهدا
عليه جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما واسمهما وانسبهما
كان هلال وأبو زيد لا يكتبان ذلك وغيرهما من أصحابنا يكتبون للاحتياط قال
(ط) وعندى ان الأمة قد بين لومعروفين عند الناس لا حاجة الى كتابة ذلك ولو كانا غير
معروفين فلا بد منه لانه يحتاج الى أداء الشهادة بحضور منه فلا بد من معرفته بوجهه
ليمكنه أداء الشهادة عليه وعند غيبته أو موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من
معرفة اسمه ونسبه أقول لقائل ان يقول لزم من تقريره ان المعرفة بالوجه أو بالنسب لا بد
من الاداء الشهادة وهو غير مطلوب ولا يلزم منه ان يشترط كتابة المعرفة وهو المطلوب
ويمكن ان يجاب بان يجعل كلامه على كتاب يعمل به بلا إعادة البينة ككتاب القاضي
فلا بد فيه من البيان بالوجه لقطع الاحتمالات الفاسدة فيشترط ان يكتب فيه
ما يحتاج اليه لاداء الشهادة فليزم ان يشترط كتابة المعرفة في نحو كتاب القاضي وهو
المطلوب ولكن ظاهر كلامه الاطلاق فلا يخفى لو من الاشكال قال ولا يجوز الاعتقاد
على ان خبر المتعاقدين باسمهما ونسبهما العايم واسمها ونسبها باسم غيرهما
و بنسب غيرهما ير يدان ان يزورا على الشهود ليخرج المبيع من يد مالكه فلو اعتمدا
على قولهما فقد تزورا بهما وبطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس
فانهم سمعوا لفظ الشراء والبيع والافرار والتفويض من دجلين لا يعرفون ما ثم اذا
استشهدوا بعد موت صاحب المبيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك
فيجب ان يحترز عن مثل ذلك حذرا من المجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم
الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند حرج

الدعوى وهو الملك الا ان
القضاء بالولد للمسلم اولى لان
فيه زيادة نظر للولد وهو الاسلام
والحرية وان لم يكن فيهم مسلم
حري قضى به للذي ولا يقضى
به للكاتيب ولا للعبد وان كانا
سمايين وان كان في القضاء
لهما نوع نظر للصغير كافي
القضاء من الذي نوع نظر
للصغير ولكن النظر في القضاء
به من الذي ابلغ لانه يصبر حرا
حقيقة ثم اذا عطل يحصل
الاسلام لنفسه فيحصل له
الثقة ان جيسا ولو قضينا به
للكاتب أو العبد يحصل
الاسلام حكماء لكن لا يحصل
له الحرية ولا يقدو على تحصيله
فقضى به للذي الحر ولو لم يكن
فيهم ذي يقضى به للكاتيب ثم
اذا صارت التجارية أم ولد
لا حدم ضمن قيمة انصباء
شركائه وحقرا انصباهم وكذا
الباقون يضمنون حقرا انصباهم
لانهم اقربا بالوطء وبتقاصون
الا ان العبد لا يؤخذ بالعقار الا
بعد العتاق لانه ليس من ضمان
التجارة ولا يؤخذ العبد قبل
العتاق الا بضمن التجارة اذا
كان ما ذونا له في التجارة وهذا
اذا اقرانه وطئها بالنكاح لان
العبد لا يؤخذ بالمهر الا بعد
العتاق أما اذا اقرانه وطئها
بسبب الشراء يضمن العسر
ينظر جنس هذه المسائل في
باب أمهات الاولاد من هتاق
الميسوط وفي فتاوى خاخي رجل استولد تجارية ولده نصبر أم ولده ويحرم قيمته ولا يشرم

وعنده ما شهدا قريباين كاف كافي سائر الحقوق أقول يحصل للقاضي العلم بالنسب
بشهادة عدلين فينبغي ان يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهم وهذا من
النوادرو قال لو تخلف المخرج في احضار جماعة شرطها حرج فينبغي ان يشهد عدلان على
شهادتهم ما عدوا لا غير من على النسب حتى لو احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على
شهادتهم ما عدوا لا غير من على النسب ما في الكتاب بعبارة أشهدوا عليه أقول فيه نظر لان كثرة
الفرع لا تعتبر مع كون الاصل عدلين لان حضور الفرع وان كثرت حضوره الاصل فكان
العدلين شهدا فقط فلا يوجد شرط علم الشهود بالنسب عند حرج حيث قد

(الفصل العاشر في التناقض في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل
به وفي آخره التناقض في النسب) *

(ت) التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه (قبح) من أقربه من لغيره فكما لا يملك ان
يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة أو بوصاية (ش) وصي أقرب به له ثم ادعاء
للصغير لا يسمع (هـ) ابرأه من جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو بوصاية يسمع ولو
ادعى عليه ما لا يثبت فلو مات مورثه قبل ابرأه لا يسمع دعواه وان ابرأه بموت مورثه
من ابرأه (ح) ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انه ثقلان وقفه عليه تسمع كالدعوى لنفسه ثم
ادعاء لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى انه له لا تسمع كالدعوى لغيره ثم لنفسه
(ل) مصت هذه الاستعانة والاستيلاء والاستيلاء من المدعى عليه أو غيره وكذا
الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيرها يمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه
ولغيره أقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للبائش فظاهر واما كونها اقرارا بالملك
لذي اليد ففيه روايتان كما يأتي في واسط هذا الفصل واظهاره عندي ان مجرد ذلك ليس
باقرار لذی اليد اذ قد يفعل ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك لذی اليد فلا
يدان عيز بالقرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا فينبغي
ان تسمع دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل
المخصوصه انه سبقت منه مساومة أو استعانة أو استيلاء أو غيرها عزل من الوكالة لانه
لوفعله عند التقاضي اعزله والموكل على دفعه ولو شرط ان اقراره عليه لا يجوز (قد)
ادعاء وكالة لغيره من ذواليد انك استبعتني تبطل دعواه لا دعوى موكله ولو ادعى
المتولى لغيره المدعى عليه انك استبعتني وتوبعتني فادعاءه استبعتني ملك منست
لا يصح هذا الدفع لان اقرارا للمتولى على الوقف لا يصح أقول كما لا يصح اقرارا على الوقف

(الفصل العاشر في التناقض في الدعوى الخ) *

(قوله وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيرها) أقول كلاسترهان وهي
واقعة افتوى لانه اقرارا بانه لا ملك له فيه اذا التخص لا يرتفع ملك نفسه وكلاقسام
وهي واقعة العتوى أيضا وانظر ما قد كتبه في الحاشية بعد تأمل

الميسوط وفي فتاوى خاخي رجل استولد تجارية ولده نصبر أم ولده ويحرم قيمته ولا يشرم

عمرها واذا تزوج الرجل جارية
 واذا اراد الرجل ان يطا جاريته
 ولا يصير أم ولد له لو ولدته فانه
 يبيعها من ولده الصغير ثم
 يتزوجها ذكرا في الباب التاسع
 من كتاب الاصل غلام صغير
 في يد انسان ولا يبرهن نفسه
 فعلى هذا عهدي فاقول قوله
 فان أدرك الغلام وولد أنا حر
 لا يغبل قوله الا اذا أقام البينة
 لانه الا ان صار مدينا بال
 يده عن نفسه فيكون القول
 قول صاحب اليمين
 وعلى الصغير ائبنة بخلاف
 ما اذا يمكن ادعى ذوا اليد في حال
 صهرانه عبده وكبروقا أنا حر
 اصل وذوا يد يقول هو
 عهدي فاقول قول العبد
 لانه لم يعرف نبوت يده
 الحر عايشه بل يدعى حرانه في
 يده وهو يشكر فيكون القول
 قوله مع اليمين فان حدث ان
 الصغير يبرهن نفسه بين
 ادعاء الذي في يده فقال أنا حر
 فاقول قوله لان الذي يدعيه
 انه صديدي انه في يده وهو
 يشكر فيكون القول قوله
 بخلاف الفصل الاول لانه لا يول
 له فيكون القول فيه قوله من
 حر في يده من حيث الظاهر
 كاشوب فكذلك لو قال الغلام
 انا لقيط حر فانه ادعى انه حر
 الاصل لان الاقيط حر وفي
 فتاوى قاضي خان لو كان الغلام
 يبرأ فقال المدي الذي هو في
 يده هو عدي وقال الغلام انا ع

لا يصح الاقرار على الغير فيبني ان يدعيه وهو لا يبرهن ان يطل دعواه ما اذا
 الاقرار يصح في حقهما وان لا يصح في حق غيره فافك انما يطلب في دعواه ما يبرهنهما
 فلا تسحب من ادعاءه وكذا يصح لانه وكذا في غير مجلس القاضى (ب) استاجر قويا
 اياه سنة اربعة ادعى ان لانه الصغيرة قوله ذكر (خ) ماله الاستعارة وقال هو عدي
 الرادى التي تكون الاستعارة اقرارا بان لا مال له تعبر ولا تكون اقرارا بالمال العبر (ش)
 ونسب من اقراره بان لا مال له فيه لا يمنع ادعاءه لغيره نيابة (د) ماله الاستعارة
 و يمتنع عن أي يوسف كذا (ش) ادعاءه لنفسه ثم انه يبرهن كاله تسحب اذ لا منافاة بين
 الدعوى اذ وكيل الخصومة قد يضيف المال الى نفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو
 ادعاءه بربوك كاله ثم انسه لا يمنع ان مادوم اكم لا يضيفه الى غيره عند الخصومة
 فيذكر ان له كذا لو كان له لار ان يبرهن كاله بخصومة فيه لا يمنع اذ وكيل
 الخصومة من جهة لا يضيفه لغيره ثم يبرهن كاله بخصومة بين الدعوى بين وجه
 لا يمكن ان يكون (د) في حق الخصم كمين (ب) وله ادعى له بوكاله ثم قال انه باع
 من فلان ووكلى المشتري بخره ردة انه يبرهن اعمى ويحكم لو كان الاخر اذا وفق بين
 الدعوى بتوفيق محكم لو عاين ذلك بجرناه واه الثانية وتاويل هذا لو شهد شهوده
 بالمال بالسر ما وثقه او بالمال المطلق فلا يقبل (د) ادعى تعبر نيابة ثم انفسه لا تسحب
 لان يرفق بان قال كان له ثم سرية منه فبرهن على ذلك في ذلك تقبل (ب) ادعى
 اتفاق حدث جاء به باسمه ثم يبرهن ان ذلك المال بعينه لفلان وهو وكفى بخصومته تقبل
 لسائر الزواكيل في قاضي يضيف المال الى نفسه (خ) اقرار وكيل ان الدين لفلان الاخر
 وصحته اثنان في مع وحى القبض الاول فلوا دى الى الاول يبرأ (ج) من يبرر جمل
 يقول دوليس الى وهناك من يدهي يكون اقرارا بالمال المدي حتى لو ادعاء لنفسه
 لا تقبل (فقط) والحاصل ان قول ذى اليد ليس هذا في عند وجود المنازع اقرارا بالمال
 له في رواية لافي رواية وعند عدم المنازع لا يصح نفيه حتى لو ادعاء احد وقال ذوا اليد هو
 الى مع دعوى ذى اليد اتفاقا لروايات روا دعى دارا فبرهن ذوا اليد ان المدعى اقرارا
 دعواه انه ليس في اوفال انه ما كان لي تبطل بينة المدعى اقول هذا اوانى بالدفع قبل
 الحكم اذ لو اتى به بعد الحكم فيه ارجح به في ان لا يدفع المدعى على ما ياتي في اواخر
 هذا الفصل في (ف) من اسما لالتوفيق وار الشك يمنع الحكم ولا يرفقه قال وكذا لو
 ادعى اقرارا بربن ان هو اقرارا بربن تدعى المدعى وفي دعوى الدار لو قال ذوا اليد
 ان المدي يدور اقرارا بربل هذا لا لاحق الى الدار اوليس لي حق في الدار ولم يكن
 هناك احمية حية لا يمنع من الدعوى بدها ادعى يبنى ان لا يفرق بين قوله انه ليس لي

اقراره او قال انه ما كان لي اقول ولو زاد وادعى هو لفلان او قال اقرارا بربل
 الى اقراره كان له تبطل بينة المدعى على كل حال لان العلة في الاول جهة المقر له على قول
 من العلة كما ياتي به وهو نفوذ نسبا اذ ائبته بقوله هو لفلان تأمل

ذكر في مناقب المدعي ونظر في

بدهي يقول هو عهدي فاهته
شجاء آخر واقام البينة انه مبدع
قبات يشتمو بغض له وبطل
اعتناق الاول المستلثان في
عتناق قساري قاضي خان
ذكر في آخر باب المدبرة من
عتناق الاصل اذا امر انسان
هديا ليدبر عبده فذره جاز
لا انصبي من اهل التصرفات
عندنا اذا كان عاقلا خلافا
للمناقض رحمه الله وفي واقعات
الامام في رجل كاتب عبده
غير ابيه قتل يجوز لانه لو ادرك في
الجوارح يجمع حتى يصح اصابه
وجوبه في الجارات فيكذا اذا
اذن له في قبول عقد الكتاب
وان كان عذرا لا يعقل ايجز
لا بد ليس من اهل التصرف
ولو اداه رجل عنه لا يعتق
لان الكتابة لم تنقد أصلا في
المسوط رجل كاتب عبده يبي
نفسه وأولاده السغار فهو جائز
لا له ادراكه بقبول العقد على
نفسه وهما هم فان عجز رد في الرق
وكان ذلك رد الأولاد أيضا
لكونهم اسم به عاله الولد الكبير
لا يبيع الاب في ولاية الموالاة
والصغير يبيع والولد الكبير
يبيع الاب في ولاية العتاقة
كالصغير ونظام هذا ينظر في
باب الموالاة فيبين كتاب
المكاتب من عتاق الاصل
ذكر في باب مكاتبه الوصي
من المسوط الوصي بمالك كتابة

وبين قوله ليس له حق فيه او يحويه بينه في ان يبداه كما ولم يجعل كذا في مسامرو يؤيد
الاتحاد ما ذكر في (خ) ان ذا اليد لو برهن ان المدعي قد كان اقرب قبل هذا ان لا حق له في
الدار لا يندفع به المدعي لان قول الانسار لاحق اليه وليس هذا الى ولم يكن هناك احد
يدعي لا يمنع من الدعوى بعده اقول جعل حكم قول لاحق وقوله ليس هذا الى واحد را
بمخلاف ما تقدم فعلى هذا يستوى المدعي وذو اليد في انه لا يصح في المالك عند عدم
المنافع (فش) اقرانه لا ملث له فيه ثم ادعا ان نفسه تتبطل ولو اقرانه ملث فلا يجوز ادعاء
لا تقبل لانه يبطل ملث الغير بمخلاف الاول قال هو ساد الدين في فصوله في قد تبين هذا
البحث وتخصيه لولم لا بد ليس هذا الى اوليس ملكي او لاحق في فقيه او ما كان له
فحرم ولا منافع ثم ادعاء له يدعوا له فاقول له في التناقض لم يمنع لان اقراره
هذا لم يثبت حلالا اذا اقرار له ببول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال الحق
على احد ولو كان اذ اليد منافع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية لا في رواية
لكن القاضي يسأل ذا البداهة ملث المدعي فلو اقر به امره بشئ له اليه ولو انكر برهن
المدعي فلو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في (شخ) ان قول ليس له او ما ذكرناه يمنع
من الدعوى بعده لا تناقض وانما يمنع ذا اليد في ما اقر به اليه ببول ما ادعاه في
اقرار ذي اليد من ان الاقرار له ببول باطل والتناقض انما يمنع الح ينافي في اقرار
المدعي ايضا فينبغي ان يتداه كذا والظاهر ان في اقرار المدعي خلافا فصيح عنه ما
في (نقط فش) فان احدهما مخالف لآخر وبوجه في ان الخلاف واضح في اقرار المدعي
قبل النزاع واما لوقاله مع وجود النزاع فينبغي ان تبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد
يعني ان اقرار ذي اليد مع وجود المنافع خلافا ومع عدم المنافع لا يبطل دعواه وفاقا
وافرق ان ذا اليد اذا اقر قبل النزاع بملك اقراره ان اليد دليل الملك فبني المسالك ملكه
من نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز ادعاء في ذي اليد ملكه فاقا لو اقر ذوا يد عند
النزاع قبل انه اقرار للمدعي دلالة اقر منه النزاع وعلى انه تنظر الى انه ملكه بدليل
اليد والملك لا يفتي بمجرد النفي وكذا لو اقر غير ذي اليد قبل النزاع قبل انه تنظر الى
جهالة المقر له ولا نزاع ان يكون قرينة لتعيين المقر له وقيل هو اقرار به اذى اليه بقرينه
اليد ولو اقر غير ذي اليد عند النزاع فينبغي ان ينفذ اقراره وفاقا لانه في من نفسه ملث غيره
ظاهر وهذا حق ظاهر وصرف الى انه اقرار به اذى اليه بقرينه فاقا بقرينه في النزاع وهذا
ما ورد على الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاء الوقت والمقام ونحو
للمدعي الصواب ومسهل الصواب (خ) قال المدعي لا دعوى قبل زيد او لا دعوى في
قبله بطل دعواه عليه الا في حادثة بدهي وبقال برئت من دعواي في هذه الدار لا يبقى له
حق فيه وكذا لو قال برئت من هذا القن او خرجت من هذا القن بطل دعواه وكذا لو قال
ابرأ لكم من هذا القن يبقى القن ودية عنده ويرأ من ضمانه ودية عنده في فصل
الضمانات وكتب في مسائل الابرأ في احكام الدين من نفسه في الاحكامات (ص) قال
مالي في بدخلار دا ولاحق ولم ينسبه الى دستاق ولا غريبة ثم ادعى ان له قبله حقا بالرى

مداينهم بالاه لانه تكسب وهو ملكا تكسب فان كاتب ثم وهب المال لم

حنيفة ومحمد ورجعهما الله خلافا
لأبي يوسف ورجع الله والفرق
يعرف في هذا الباب وحاصل
الفرق ان في البيع حقوق
العقد ترجع الى العاقد وفي
الكتابة ترجع الى من وقع
الاعتد فلها هذا الافتراق والوصي
يتبعض بدل الكتابة لغير
اليتيم من القبض لاجلهم حتى
لو وصى به اليتيم يكون حق
القبض له وان اقر قبض بدل
الكتابة صدق اذا كان المال
في يده اما اذا قال كنت كاتبته
وادى الى بدل الكتابة لا يصدق
وان كاتب الوصي ثم ادرك
اليتيم ولا يرضى بالكتابة
لا يلتفت اليه ولا يجوز لاحد
الوصيين ان يكتب عبد اليتيم
الا برضا الآخر ولا يملك الوصي
اقتناق العبد في مال ولا يبيع
نفسه منه بحال وكذا الاب لانه
اضرار محض وذكر في باب ولاية
المكاتب من كتاب الولاء والوصي
ان يكتب عبد باذن الاب او
الوصي وليس للصبي ان يمتق
عبد في مال لا باذن الاب ولا
باذن الوصي ولا يعتبر اذ هما
والصبي ان يقبل ولا من يواليه
باذن ابيه او وصيه ويكون
ناثيا ذمما في القبول لانهما
يملكان قبول الولاء عليه
لانهما يملكان الزام ولان اتفاقية
عليه بالكتابة فملكه كان
الزامه عليه بعد الموالاة فان
اسلم الصبي على يد رجل يواليه لا يصح ما قدونا كان او غير ما دون لانه ليس بعقد تجارة

في قرية لا تقبل بيئته قال المدعي لا بينة لي ثم برهن هل تقبل فيه روايتان (مق) تقبل لو
وفق ولو لم يمدعي عليه لا دفع لي ثم انى بدفع قيل هو على هاتين الروايتين وقيل لا يصح
دفعه وقفا اذ معناه ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى قيل فلان ثم ادعى لا تسمع
كذا هنا والاول اصبوب اذ الدفع يحصل بالبيئته على الدفع لا بدعوى الدفع فتدفع له لا دفع لي
غيره فتدفع له لا دعوى اقول الظاهر ان قوله لا دفع لي يريد به ليس لي وجه الدفع فينبغي ان
تسمع دعواه لو كان ما ينبغي والا فلا كما لو اقرانه فن ثم ادعى الحر به (فقط) لو قال لا دفع
لي ثم جاء به فقد قيل هو على خلاف فيما لو قال لا بينة لي وحلف خصمه ثم برهن تقبل
عند حرج لا عند مرجح وكذا لو قال كل بيئته اتي بها فهي زور ثم اتي او قال كل شهادة
يشهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهد افعلى هذا الخلاف (نخ) اقرانه له فكنت قد
ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على شرائه منه بلا تارة يخ قبل لا مكان التوفيق بان يشتره
بعد ما اقرانه له ولان البيئته على التمسك بهم تقيدها بالمال ليعال ولد الا يتبعه الزوائد وكذا
لو اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه بلا تارة يخ جاز ولو اقرانه له لاحق في نفسه فكنت
حينما ثم برهن على شرائه منه فلو شهد انه شرائه بعد اقراره قبل والا فلا وكذا لو اقرانه
كان له لاحق في نفسه ثم برهن انه شرائه منه فلو شهد هذا بشرائه بعد اقراره جاز والا فلا
واقول اقره وان قوله لاحق في نفسه ومال البراء فلا يكرز له حق بسبب الشراء ولا بغيره
الا اذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذ يتأتى فيه ما مر من امكان التوفيق وان البيئته
على المهر الخ ويتضح الجواب للتأمل القان وفيه اقرانه لاحق له قبل فلان ثم ادعى
فنايذه انه غصبه منه لا يصدق الا ان يبرهن على غصبه بعد اقراره اذ البراءة ثبتت
بقي فلا يبطل حكمها الا بيقين بخلاف ما لو اقر المدعي عليه ان جميع ما في يدي من
قليل و... تير لفلان فثبت ابا ما فخر فلان لياخذ ما في يده فقال ملكك هذا بعد
اقرارى صدق ليده في الحال واحتمال الصلة وتعام الفرق بين المسائل ينظر في الجامع
(شي) مروى رافى خدمت (م) كره بشوى داد بعده دعوى ميلاند كه اين زن در نكاح
من بوده است ومن طلاق نداده ام يفسخى ان لا تسمع للتفاض (ذ) ادعى مالاً بشركة
في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه تسمع لاني عكسه لان مال الشركة قد يصير ديناً

(قوله قال المدعي لا بينة لي ثم برهن الخ) اقول ومباراة القول نقلا عن العمادية قوله
قال لا بينة لي واستضاف ثم اقام البيئته هل تقبل فيه روايتان وفي المتن تقبل ان وفق
اه (قوله ويتضح الجواب الخ) اقول قد تقرر ان البراء العام يمنع الدعوى الا بحق
حادث لان كل فرد من افرادهم موصى عليه فاذا ادعى الشراء مطلقا بعد ان نص على انه
لاحق له فيه فيما مضى كان مدعيه ماضى مطلقا وقد نفاه بقوله لاحق لي فيه فلا
سبيل لقوله تأمل (قوله ادعى مالاً بشركة في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه الخ)
اقول وفي البرازية ادعى على زيدانه دفعه مالاً لا يدفعه الى غيره وحلفه ثم ادعى على
خالد وزعم ان دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين

بجوده والدين لا يصبر شركة (عبث) ادعى ملكا مطالبا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب
 حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي سمع وهكذا الادعاء مطالبا بالنتائج ولو
 ادعى الملك بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطالبا لا سمع
 دعواه ولا تقبل بينته (ح) ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطالبا وشهدا به لا سمع
 دعواه في عامة الروايات ولا تقبل بينته قال وكان جدي نسب الاثمة يقول لا تقبل
 بينته وان كان لا تبطل دعواه حتى لو قال ادعت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب
 سمع دعواه وتقبل بينته (ذ) ادعاه مطالبا فقال المدعى عليه في دفعه انه كان ادعاه
 بسبب فقال المدعى انا ادعيه الا ان بذلك السبب وترك دعوى الملك المطلق سمع
 دعواه ثانيا ويطلب الدفع (ظه) ادعاه بسبب ثم ادعاه مطالبا سمع دعواه لا بينته
 على الملك المطلق (فش) سمع دعواه وتقبل بينته ايضا ويحمل على المقيّد السابق
 والفتوى على انه لا يسمع للتناقض وفيه استأجر ثم ادعاه ملكا مطالبا حتى لم يصح ثم ادعى
 الملك بسبب تقبل لو اخرج على تناخره (عبث) ولو ادعى النتائج ثم ادعاه بسبب على ذلك
 الرجل فعلى قياس ما لو ادعى النتائج وشهدوا بالملك بسبب ينبغي ان لا تصح دعواه
 (جف) اقرب على بشرا او ادعت ثم برهن على الملك المطلق لا تقبل (ط) اقره عند غير
 القاضي انه ملكي بشرا من فلان او ياد من فلان ثم ادعاه من ادعاه ملكا مطالبا لا سمع
 دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بشرا من فلان (ذ) لو لم يكن له بينة واراد تحليفه بالله
 تعالى ما اقررت قبل هذا انك شريته من فلان ينبغي ان يحلف قياسا على ما ذكر في (ذ)
 انه لو ادعى دار فقال المدعى عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعتمني واراد تحليف
 المدعى فله ذلك ولو برهن تقبل وتندفع دعواه وهذا لو ادعى أولا بسبب في دعوى
 صحيحة فلو لم يصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطالبا ذكر في (ذ) ادعى أولا بسبب الشراء
 فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى
 بل كان في يد غيره ثم المدعى دعاه في محاسن آخر على ذي اليد ملكا مطالبا فقد قيل سمع
 وقد قيل لا سمع وهو الاصح اذا اقرره بالشراء لم يفسد ولو فسده دعواه هذا لو ادعى الشراء
 أولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك
 القاضي ملكا مطالبا هل يسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشايخ كما لو ادعى
 شرا مع قبض وشهدا بالملك مطلقا يختلف فيه المشايخ وهذا لان دعوى الشراء مع
 القبض دعوى مطلق الملك على قول (ص) فكأنه ادعاه أولا مطالبا عند دم فتسمع
 دعواه ثانيا عند دم لعدم التناقض على قولهم وسياتي تفريغ هذا الاصل الخ هذا كله لو
 ادعى الشراء من معلوم اما الوادعاه من مجهول بان قال شريته من رجل لا أعرفه او قال
 لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد وفي القصاصي غاب له ثوب من المقصرة فادعاه على أحد
 تلاميذه انصار ثم ادعاه على آخر سمع ولا تناقض بينهما لما ذكرنا ان الحال متى كان
 مما يشبه يعني كما حكينا عن محمد رحمه الله تعالى في مسألة الجارية والمنديل (قوله)

عقد الولاء عليه لا تصدق
 الولاية وايد كراهه هل يملك
 ذلك باذن ابيه المسلم وينبغي
 ان يملك هذه الجملة في باب ولأه
 المكاتب من كتاب الولاء
 الاب يجر ولأه ابنته لنفسه والى
 مواليه والجد لا يجر مثل ان
 يكون الجدة معتق فالقوم وابن
 ابنته معتقا لقوم آخرين
 لم يجر الجدة ولا مولد ابنته الى
 نفسه ولا الى مواليه الذين
 اعتقوه بل ولا ولد من اعتقه
 وهذه من المسائل التي ليس
 الجدة فيها كالأب وينظر في
 المتفرقات والله اعلم (في مسائل
 الايمان) ذكر القاضي نهر
 الدين في كتاب الطلاق في
 مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
 رجل حلف ان لا يتزوج امرأة
 فتزوج صبية حنت في يمينه
 ولو حلف لا يكلم امرأة فكلم
 صبية لا يحنت وذكر رحمه الله
 تعالى في الباب الثاني من
 ايمان قداويه ولو حلف لا يتزوج
 امرأة فتزوج صبية حنت في
 يمينه وعن محمد رحمه الله في
 رواية لا يحنت والمرأة في النكاح
 لا تتناول الصغيرة وذكر في
 هذا الباب أيضا لو حلف
 لا يشتري امرأة فاشتري جارية
 صغيرة لا يكون حائشا بخلاف
 ما لو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج
 صغيرة كان حائشا لان النكاح
 لا يكون الا في المرأة فلا يند
 ذكر المرأة وكان ذكرها

وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فاستبرأ كمرأة ولو

حلف لا يشترى بارية فاشترى
 وذكر في النوع الاول من
 الفصل الثالث عشر من ايمان
 الذخيرة واحاله الى المشتري اذا
 حلف لا يكلم امرأه فحكم صبيحة
 فقد حكى عن بعض المشايخ انه
 بحث قال فكانت هذه
 المسألة على ما اذا حلف
 لا يتزوج امرأة فتزوج صبيحة فان
 هناك بحث في عينة وذكر
 في الفصل الثامن من ايمان
 الذخيرة اذا حلف لا يكلم
 هذه الصبيحة بما معها
 ما صارت امرأة فبحث وذكر
 في هذا الفصل ايضا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي فحكمه بعد
 ما شاخ فبحث في عينة واوحلف
 لا يكلم صبيها فحكمه شيئا
 لا بحث وفي فتاوى القاضي
 الامام فخر الدين رحمه الله رجل
 قال لابنه ان تركتك نعد
 مع فلان فامرأته كذا فان
 كان الابن بالغ الالة يدعى
 منه بالفعل فنهى بالقول
 يكون بارا وان كان الابن
 صغيرا كان شرط به المنع
 بالقول والفعل جميعا وذكر
 ايضا اذا حلف بطريق امرأته
 انه لا يدع فلانة على هذه
 القنطرة فنهى بالقول يكون
 بارا الالة لا يملك المنع بالفعل
 وفيها ايضا اذا حلف لا ياكل
 من مال ابنته وبنتها جيب من
 خل قال عصام ان كان الابن
 كبيرا بقاسم ثم ياكل نصيبه

شريته من رجل ثم ادعاه مطلقا سمع كذا (ط) وفي (فق) ادعى دارا بية أو شرا من
 أبيه ثم ادعاه ارباعه سمع لا يمكن توفيقه بيان يقول شريته وعزت عن ابنته فودعه
 ظاهر اولو ادعى اولادها ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض ونعذر توفيقه استأجر دارا
 ثم برهن على انموجرانته املكى لان أبي شراء لا جلي في صغرى سمع ولا يمنع هذا التناقض
 لما فيه من الخفاء فان الاب يستقل بالشراء الصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به
 أقول فان قيل لو برهن على انه له من غير أن يوفق ينبغي أن يسمع على ما مر فيل هذا في
 (ج) فيما لو ادعاه زمكث ثم ادعى شراءه الى آخره من أنه يسمع لا مكان التوفيق فكذا
 هذا الجواب بان دعوى المالك المطلق دعوى المالك من الاصل فيتحقق التناقض لو لم يوفق
 بخلاف دعوى الشراء فاقترقا فان وهذا كما لو اختلفت ثم برهن على الطلاق ثلاثا وانها
 ان تتردد بدل الحاح ولو كانت متناقضة لاستقلال زوجها بتطبيقها ابلاغها وكذا الزوج
 قد سمع امرأته يراها وافر الاخ انه وادعاه ثم برهن انه كان مطلقا ثلاثا يقبل فلا يخ
 ان يرجع على الزوج جيب احد وكذا زوجة قاست ورثته زوجها الميراث وقد اقرروا
 بزوجه ثم برهنوا على نهائيتها في صحته تقبل وكذا مكاتب ادى بدله ثم برهن على تحرير
 مولاه قبل الكتابة كذا (م) وفي (ص) شري ثوبا في جراب أو منديل فلما نشره قال
 هذا الذي لم أعرفه تقبل بيته (ذ) قال (ص) في هذه المسائل بخلاف ذلك وفي (ص)
 مسئلة تنهر قوههم قدم بادة واستأجر دارا فقبل له ذادار ابيك مات وترك ميراثا لك
 فادعاه المستأجر وقال ما كنت أعلم به لا يسمع للتناقض أقول ينبغي أن يسمع فيه وفي
 امثاله اذا تناقض انما يمنع لو لم يوفق أو لم يمكن توفيقه أما اذا ووفق فينبغي أن يسمع اد
 لا تناقض حيثما حقه ما لو لم يكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف المشايخ ونص
 في (ن) وغيره على ان الامكان في جيب ذكرانه لو ادعى عليه ما لا فقال ليس لك او
 ما كان لك على شيء فبرهن المدعي وهو برهن على فضائه او امرأته تقبل عندنا لا مكان
 التوفيق لا عند ذور التناقض (هـ) ذكر هذه المسئلة وقال دللت على ان امكان التوفيق
 يكفي وشروط (خ) التوفيق في الكل ولو زاد ولا أعرفك والباقي بحاله لا تقبل في ظاهر

يذبح في الخ) أقول انه امرأته لا يدع فيه على قتل صريح فيدسمها وقد ظفرت به في البحر
 الراني في باب الاستدعاء في شرح قوله لا للحرية والنسب والطلاق حيث قال وفي
 الميوس ندم بادة واشترى او استأجر دارا ثم ادعاه قال ابنته دارا بية مات وزكها ميراثا
 وكان لم يعرفه وقت الاستدعاء لا يقبل والغبرل اصح اه ذكره الغزي أقول قوله أقول الخ
 لا يقبل على عدم اطلاعه بل هو انما يدع منه ما هو الاصح وتدلله واقول قوله واشترى
 يدل على انه لو فاسم فهو كذلك وهي واحدة الفتوى فاسم كرم ما ثم اطلع على ان الجميع
 لو ادعى غرسه بيده مات وتركه له ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القس فوسياى ما هو اهل فليعلم
 واظهار ان قوله عدم الدية ليس بقيد بل لانه خالصا محل الخفاء واذا كان مقبلا لا يخفى غالبا
 يؤيد ما قدمه من قوله شراءه أي في صغرى فتأمل

الرواية وعن اصحابنا انه يقبل ويأتي بنفسه في هذا الفصل بعد اربعة اوراق ذكر شيخ الاسلام في موضع انه اذا لم يكن التوفيق بين الدعوتين يصح ولا يردوان كان المدعي لا يدعي التوفيق وذكر شيخ الاسلام ايضا في موضع آخر كل موضع يصح بالتوفيق فلا بد من دعوى التوفيق ولكن ذكر مخرج في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يذكره في البعض قال وفي الكل يشترط وعلى هذا القسمة والشهادات والبيوع (فمن قسم تركة بين ورثة او قبل تولية لوقف او وصاية في تركة بعد العلم والتعيين بان هذا تركة او وقف ثم ادعاه لنفسه لا يسمع ادعى دار ايده فاجاب المدعي عليه انه ملكي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم تسمع لان جوابه اقرار انه بهذه الحدود كذا (ج) وذكر (ق) هذا الواجب بما رآه ملكي اما الواجب بقوله ليس هذا ملكك ولم يرد عليه يمكنه الدفع بعده خطأ المحمد حكاية عن (خله) انه اتفق المدعي عليه الدفع بخط المحمد هذا لو ادعى المدعي عليه خطأ المحمد اما لو ادعى ان البناء او الشجرة له فلو ادعاه بعد الحكم بينه وبين المدعي لاشك انه لا تسمع لانه قضى عليه وبينه المقضى عليه لا تقبل سواء ادعى المدعي البناء والعروة او ادعى بلفظ الدار فانه ذكر في (ج) يستحق البناء والولد باستحقاق الدار والامة وكذا يستحق الشجر والشجر والارض ولا تقبل بينة المقضى عليه

(قوله قسم تركة بين ورثة الخ) اقول سيأتي في الفصل الثامن والعشرين وفيه يعني المنتقى دفع يعني الوصي جميع تركة الميت الى وافته واشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق من تركة والده قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركة والده ولم يقبضها قال اقبل بينته واقضى بها له اذ ايت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لايه الم اقبل بينته واقضى له بالدين اه وفي البراقية لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكره ولا تسمع دعواه وان اقرها بالتركة امره بالرد عليه وفيها ولو قال تركت حقي من الميراث او برئت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه اه وفي الخانية في الوصايا من تصرفات الوصي اشهد اليقيم على نفسه بعد البلوغ انه قبض من الوصي جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبضت بينته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفاه جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه ديننا على رجل تسمع دعواه اه وقول قاضي خان اشهد اليقيم على نفسه انه قبض تركة والده اقول ذكر الطرسوسي في شرح فوائده المنظومة قالت انتقض قولهم ان النكرة في سياق النفي ثم لان قوله لم يبق حقي نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا تصح دعواه بعد ذلك لتناقضه والمتناقض لا تسمع دعواه ولا بينته اه اقول انما اعتقره له لانه محل الخفاء لكونه لا يحيط علمه بما ترك والده بل قد يخفى عليه ذلك فينبغي التناقض تأمل

ياكل فهو نصب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحدا الشر يكون في المكسب والموزون متفرد بالقسمة اذا كان اجنبيا فالاب اولى ذكر في ايمان التوازل والجماع في الفتاوى خلاف لا يلبس صديقه من عزل فلا تفتام الخالف لها صديقه ودخلوا في ملائمة ان اصحاب من تلك الملازمة صلى صديقه ما يكون ليسا حنث وذكر بعد هذا بورقة الصبي للماذون له اذا انكر لا يمين عليه لانه لا يحنث قال الفقيه قال على ما في كتاب الافراد الصبي الماذون له يحلف وبه تاخذ الا ترى انه يقضى بالنكول والصبي ينصكل ويصح اقراره وفي كفارة اليمين اذا اعداهم وعشاهم وفيهم صبي فطم لا يجوز له ان يظلم مسكينا آخر في فتاوى قاضي خان وفي ايمان الملتقط قالت امرأة اكر من اشب ابن كودك را دام بخاتم امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد وامسكته ولم تمسكه الخالفة الا انها ارضعت حديث ويجوز اعتناق العبد الصغير في كفارة اليمين والظهار ولا يجوز اعتناق العبد المجنون في اواخر الساب الاول من ايمان الاصل ذكر في باب الخلف على الترويج من ايمان مختصر العكر حتى رجل قال والله لا أزوج ابقي الصغيرة او ابني الصغير ثم امر رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز قال هو حائث

وكذلك تزويج مبدعوا متزوج كذلك ١٣. العتق والصدقة والهبة والطلاق والكتابة ولو حلف لا تزوج ابنته كبر

فامر رجلا فزوجه ثم بلغ الابن
فاجاز او زوجه رجل فاجاز
الاب يعني ورضي الاب لم يحنث
وهذا لا يشبه الصغير وقال
هشام عن محمد رجهما الله في
نواذره في رجل حلف بطلاق
امرأته ثلاثا ان لا يزوج ابنته
صغيرة فزوجه رجل من اهله
او غريب والاب حاضر ذلك
الموضع حيث تزوجت الا انه
ساكت ثم قال بعد ما وقعت
عقدة النكاح وهو في ذلك
الجلس قد اجرت النكاح فزعم
محمد رجه الله تعالى انه لا يحنث
لان الذي زوج غيره واجاز هو
وكذلك على امته وذكر في
باب الرجل يحلف على فعل من
من الافعال فيقع على تحريمه
وفاسده من ايمان مختصر
الكرخي اذا قال والله لا بيعن
هذا الصبي والصبي حر قال هذا
على القساذ ابا عبيد فاسدا
برفي يمينه وذكر في باب المحلف
على الخدمة من ايمان المختصر
اذا قال والله لا يخدمني خادم
لقلان وليس له نية في قلام
ولا جارية فانه يحنث في أي
ذلك خدعه لان كل واحد
منهم الخادم والصغير الذي
يخدم والكبير في ذلك سواء
اذا حلف لا يضرب ولده فامر
غيره فضربه لم يحنث الاب وفي
العبد يحنث وفي المرأة قيل
بانها نظير الوالد وقيل بانها نظير
العبد ونظر في الفصل الثالث والعشرين من ايمان الذخيرة اذا حلف لا يكلم صبي او غلاما

ان البناء والشجرة بخلاف الزرع والثمر وكذا ذكر في الزرع في (ص) اقول هل ما ذكر
ان الدفع بهذا الحكم لا يسمع وكذا الوادي قبل الحكم لا تقبل بينته لانه بينة ذي اليد مع
الخارج وهذا كله على رواية (قصة) وعلى رواية (صل) لو لم يذ كر البناء في الشهادة
تسمع من المدعي عليه دعوى البناء وبينته والا فلا ادعى نصف دار ثم ادعى كله قيل
لا تسمع ولو على العكس قبل والصواب انه تقبل في الوجهين جميعا كذا (قضا) وفي (قش)
ادعى نصفه ثم كله قيل لا تسمع لان دعوى نصفه اقراراته لا ملأه في كله فيصير متناقضا
بدعوى كله بخلاف عكسه وفيه ادعى ثلثه ثم ثلثيه تسمع ولو ادعى ثلثه وقال لاحق لي
فيما وراء ثلثه ثم ادعى ثلثيه لا تسمع لمتناقض اقول بين مائتي النصف والثلث
منافاة فينبغي ان يحمله على الروايتين (ز) قال المدعي عليه الدار ان نصفه وديعة بيدي
من جهة فلان القاب قيل تبطل دعوى المدعي في كله وقيل لا بل تبطل في نصفه واليه
انصرف في (ج) وفي (ح) لو لم يبرهن على الوديعة حتى يبرهن المدعي على كله ثم يبرهن
ذواليد على ما ادعاه من ان نصفه وديعة بطلت بينة المدعي في نصفه فاذا بطلت في هذا
النصف بطلت في نصفه الاخر قال روح وفيه نظر او دعه نصف دار لم يقسم او نصف فن
ثم باع منه النصف الاخر فبرهن رجل ان نصفه له فبرهن ذواليد على الشراء والوديعة
تندفع المخصوصة حتى يحضر بائعه اذا المدعي لو استحق نصفه يظهر ان البائع كان شريكا
للمدعي فانصرف بيده الى نصيبه والمشتري ليس بمخصم في نصفه الا انه مودع فيه
ادعى تباعا فبرهن ذواليد انك اقررت انك شريته ممن فلان فهو دفع (تشر) ادعاه
فبرهن ذواليد انه وديعة فلا خصومة بينهما ما لانه يظهر انه ليس بمخصم ولو لم يبرهن على
انه وديعة فهو خصم وقال ابن ابي ليلى لا خصومة بينهما وان لم يبرهن ذواليد وقال ابن
شبرمة لا تندفع عنه المخصوصة ولو يبرهن وقال مروح لا بد ان يحيل الايداع الى رجل
معروف الاسم والنسب ويبرهن على ذلك وقال من روح لو كان الرجل معروفا بالحيل
لا تقبل بينته على الايداع وقال حروح تقبل بينته على معروف ومجهول باي صفة
كان المودع لا يباينه انه ليس بمخصم وهذه المسئلة خمسة لما قيل من خمسة اقوال كما مروى
دواوة في الكتب (عبت) برهن انه له فقال ذواليد او دعه نية فلان اوقال آجرويه او
ارثته او قصيته منه اوقال اخذت هذه الارض من راحة من فلان او هذا الكرم من فلان
منه لا تندفع عنه المخصوصة ما لم يبرهن ثم هذه البينة انما تقبل بشرطين احدهما مختلف
فيه والاخر متفق عليه اما الاول فعدالة ذي اليد وان لا يكون معروفا باحتيال ونزوير
فهذا شرط عند من روح خلافا لما واما الثاني فان يدعي الايداع من معروف وشهد
شهوده كذلك والمعرفة ثلاث انواع معرفة بالوجه والاسم والنسب ومعرفة بالاسم
والنسب لا الوجه ومعرفة بالوجه لا الاسم والنسب فلو عرف شهوده المودع باسمه ونسبه

(قوله عالم يبرهن الخ) اقول او يعترف بما قاله ذواليد كما يعلم بما ياتي من قوله لو شهدوا
باقراء المدعي انه لقلان ولم يزدوا عليه وذواليد يقول فلان او دعه نية الخ

وقالوا نعرفه بوجهه تقبل وتندفع الخصومة ولو قالوا نعرفه بأسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر
 م روح هذا الفصل واختلاف فيه المشايخ قيل تندفع وقيل لا ولو قال أودعني رجل لأعرفه
 وقال شهوده أودعته فلان نعرفه بوجهه وأسمه ونسبه ذكر الخصم فانه لا تقبل ولا تندفع
 الخصومة وكذا لو قال أودعته فلان لرجل معروف وقال شهوده أودعته رجل لا نعرفه
 لا تقبل ولو قالوا أودعته رجل نعرفه بوجهه وأسمه ونسبه ولكن لا نشهده لا تندفع
 الخصومة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا لا ندري لمن هو تندفع
 الخصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه افلان ولم يزيدوا عليه وخو اليه يقول فلان
 اودعني لم يذكره م روح ويجب ان تندفع عنه الخصومة اذ ثبت وصوله الى ذي اليد
 من فلان فظاهر باقرار المدعي ان خصومة المدعي كانت مع فلان وبعد له لو تحول ملك
 الرقبة الى ذي اليد تحول الخصومة اليه والا فلا أقول كذا ذكره في فصول عماد الدين
 رحمه الله وذكر (شئ) المسئلة كذا لا غير انه لم يذكر م روح ولم يعلل بالتعليل المذكور
 بل سئل به مسئلة أخرى وذكر فيها انه لم يذكره م روح وهي لو شهدوا باقرار المدعي انه
 افلان الا ان ذا اليد لم يقل اودعني فلان لم يذكره م روح ويجب ان تندفع الخصومة
 كذا ذكره الاستروشنى والله بما مر من انه ثبت وصوله الى ذي اليد من فلان الخ وفي
 كل منهما نظر لانهما ذكرنا انه ظهر باقرار المدعي ان خصومته كانت مع فلان وليس
 كذلك لانه ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومة له مع فلان ايضا لانه اقر به له قال ولو اقر
 المدعي انه كان بيد فلان ولا ادري دفعه الى هذا ام لا وقال ذو اليد دفعه الى فلان فلا
 خصومة بينهما وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعه اليه والمدعي لا يعرف الدافع فلا
 خصومة بينهما وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه دفعه الى ذي اليد لرجل لا نعرفه فلا
 خصومة ولو شهدوا انه فلان ولم يشهدوا ان فلانا اودعته اياه لا تقبل ولو برهن المدعي
 ان ذا اليد اداه لنفسه لم تقبل من ذي اليد بعده بينة الا يداع أصلا هذا كله لو ادعى
 ملكا مطلقا او برب ولكن لم يدع فعلا على ذي اليد اما لو ادعى فعلا عليه بان ادعى
 انه له اودعته من ذي اليد او أسره أو دهنه أو غصبه منه وبرهن فلورهن ذو اليد على اقرار
 المدعي بايداع فلان لا تندفع المدعي لا لورهن على ايداع فلان وقال ذو اليد انه افلان
 اودعني وبرهن لا تندفع الخصومة واذا لم تندفع وقضى به للمدعي فالو حضر الغائب
 وبرهن عنه انه له يقضى له اذ لم يصرم مقضيا عليه اذ تبين ان المحكم كان على غير خصم
 (بق) ادعى انه له غصبه منه ذو اليد فاقروا باليد لا بنه الصغر لا تندفع عنه الخصومة
 وايمين لانه ادعى عليه فعلا (خ) ادعى انه له وفي يده ذي اليد فغصب فبرهن ذو اليد انه
 وديعة فلان قيل تندفع الخصومة لانه لم يدع فعلا على ذي اليد وقيل لا تندفع وهو
 الصحيح (د) من انتصب خصما لرجل يدعوى الفعل عليه لورهن على ايداع الغائب
 لا يسمع ولو برهن على اقرار المدعي بايداع فلان تسمع وتندفع الخصومة (ف) ادعى
 غصبا على ذي اليد فبرهن على المالك لا على الغصب فيجوز دعوى الفعل وهو الغصب
 عليه من غير اقامة البينة لا يتمكن المدعي عليه من دعوى الايداع كذا (ف) يحفظ

الى ان يبلغ تسع عشرة سنة ثم
 من تسع عشرة شاب الى أربع
 وثلاثين ثم من أربع وثلاثين
 كهل الى احدى وخمسين ثم من
 احدى وخمسين شيخا الى آخر عمره
 وفي الشرح ان اللام اسم مان لم
 يبلغ حدا البلوغ فاذا بلغ صار
 شابا وفي وعام هذا ينظر في
 آخر ايمان الذخيرة وفي ايمان
 الفتاوى الصغرى ذكر في
 ايمان الذخيرة رجل اتهم
 بصبي فقال يا فارسية اكر من
 باديا او ما حضا ماى كره ام
 فامراته كذا وقد كان قبلك
 طلقت امراته ذكره في فصل
 الحسين على الافعال حلف
 بطلاق امراته لم يلق قط
 ثم ذكر انه لا طلاق حال صغره
 به غير طلقت امراته في المنتدب
 في الفتاوى في طلاقه وفيه
 أيضا لو حلف لا يشتري فلان
 ثوبا فامره فلان ان يشتري لابن
 له صغير ثوبا فاشترى لا يحنث
 وكذلك لو امر ان يشتري له عبده
 ثوبا فاشترى لا يحنث وفي فتاوى
 الذبي أيضا لو حلف ابصلي
 بالجماعة فام الحالف صديا
 بعقل الصلاة قد صلي
 بالجماعة ذكره في المنتقى في
 ايمان صاحب الهيظ (في
 مسائل الحدود) رجل زنا
 بصديقة يجمع مثلها او بمنونة
 يجب عليه الحد ولو وطئ
 حارية صغيرة بنت خمس سنين
 قال ابو حنيفة رحمه الله اذا

سلبت ايمانه الحد وفي جنابات الفتاوى الصغرى الصبي اذا زنا بصديقة وانزال

بكرتها لاخذ عليه المهر مستكرهة فكذلك وان كانت مطلوعة لا يجب المهر لوجهين احدهما ان رضاها معتبر في اسقاط حقها والثاني انه لو ضمن يرجع ولي الصبي عليها كن امر صبياشي ومثله خرم يرجع وايه على الآخر فلا يفيد التحسين وفي فوائد القاضى الامام محمد الدين الصبي اذا زنى بصبيته يجب المهر في ماله لانه مؤاخذ بافعاله وهذا اذا كان مهر مثلها اقل من خمسمائة اما اذا بلغ خمسمائة فانه يجب على عاقلة لانه بمنزلة الجنابة وقد صار اكثر من نصف عشر الدية وانما لا يحتمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية والصبي اذا دعت صبيها الى نفسها فاذهب عذرتها فعليه المهر والحرة اذا دعت صبيها فزنى بها لا يفجن مهرها وان كانت امة يضمن لان امر الامة لا يصح بعض هذه المسائل في جنائيات الفتاوى الصغرى وبعضها في فوائد صاحب المحيط رجل قال لامرأته زنت وانت مستكرهة او صغيرة لا حد لا قاذف رجل ما جن سقى ابنه صغيرا خرا يهزر ولا يجب الحد المستلтан في فتاوى القاضى ظهير الدين رحمه الله تعالى وفي فوائد صاحب المحيط صبي تزوج امرأته غير اذن الولى ودخل بها فلم يحرز الولى النكاح لا يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل الاتزام بخلاف العبد

هذا فانه سيلة في دفع دعوى الايداع (قش) ادعى انه شرا من ذى اليد وقد ثبته فبرهن ذواليدانه ودية فلان لا تندفع لانه ادعى على ذى اليد فعلا وهو وجوب تسليم المبيع اقول فيه تسامح لان الفعل هو التسليم لا وجوبه ولكن مثله منحل في عباراتهم وايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والا يلزم ان يكون خصما ولو برهن على نحو الودية في دعوى الملك المطلق لانه يدعى عليه التسليم هذا لو ادعى الشراء بلا قبض فلو ادعى الشراء مع قبض وشهدا كذلك والمسالمة بها اهل تندفع ذكر ابي الميثم عن القضاة الثلاثة ابي حازم وابي سعيد البرذعي وابي ماهر الدياس ان الخصومة تندفع لان دعوى الشراء مع قبضه دعوى مطلق الملك الا يرى ان اعلانه لم يكن شرعا لصفة البينة حتى لو قال لغيره بعت منك قنابا كذا او سلمته تقبل بيته ولو كان القن مجعولا وقال غيره من مشايخنا لا تندفع اذا لم يعمل المذكور وهو الشراء بتي معتبرا فلم تصدر دعوى مطلق الملك ولذا لا يحكم للدعى بالزوائد المنفصلة ولا يرجع الباعة بعضهم على بعض ولو جعل بمنزلة دعوى مطلق الملك كان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدعى ان ذاليد رهنه منه او أجره او وهبه له او تصدق به عليه وانه قبضه وبرهن ذواليد ان فلانا اودعه لا تندفع هذه الخصومة وهو الصحيح والظاهر من المذهب ولو ادعى انه شرا من ذى اليد وقبضه او ادعى ملكا مطلقا فصدقه ذواليد ثم برهن انه ودية فلان تندفع عنه الخصومة اقول هذا يستقيم في الملك المطلق لا في الشراء لانه ادعى عليه فعلا لو انكره ذواليد وبرهن عليه المدعى يؤمر ذواليد بتسليم المبيع ولا تندفع خصومته ولو برهن على الايداع كما مر فينبغي ان يكون كذلك اذا اقرب به ذواليد بالطريق الاولى لان اقراره اظهر في حقه من البينة فلا يستقيم الا عند من يجعل الشراء مع القبض كالمثل مطلق قال ولولم يبرهن يؤمر بتسليمه الى المدعى فلو حضر الغائب لا يقضى له الا بالبينة ولو ادعى ان فلانا ودية فلان ثم قال هو للمدعى تندفع لو برهن على الايداع والا فلا يؤمر بدفعه الى المدعى فلو حضر الغائب يؤمر المدعى بتسليمه الى المودع ثم يبرهن عليه المدعى لان ذاليد بدأ بحق المودع وانما سلم الى المدعى بغية المودع فاذا حضر ابريدفعه اليه ولو صدقه المدعى في الودية لا يتعرض له حتى يحضر الغائب كما لو ثبت بيته وكذا لو علم القاضى بجملة (ذ) وفي (هبت) والاصل عندنا ان من اقرب عين لغائب ثم محاضر وصدقه المحاضر في اقراره لا ياخذ المحاضر فلو حضر المقر له بالودية وصدقه المقر في الايداع اخذ العين حتى يبرهن المدعى انه له ولو علم القاضى ان الدار لا يدفعا زنى يد آخر فخاصمه زيد الى هذا القاضى فبرهن ذواليد ان فلانا اودعه فيه فلا خصومة حتى يحضر الغائب (شع) لان علم القاضى كبينة ولو برهن المدعى كان الحكم هذا ولو قال ذواليد انه للمدعى الا انه اودعني فلان تندفع الخصومة لو برهن والا فلا (قش) لا تندفع الخصومة اذا صدقه كذا (ش) اقول فعلى اطلاقه يقتضى ان لا تندفع ولو برهن على الايداع وفيه نظر (هبت) ولو علم القاضى ان فلانا غصبه من زيد واودعه ذاليد اخذ من يده ودفعه الى زيد بخلاف ما لو علم ايداع فلان لا غصبه من زيد ثم ان محمدا رحمه الله تعالى اعتبر علم

موتزو مع مجنونة أو صبيحة
فدخل بها لا يصير محصنا بذلك
الدخول ويحكم بالزواج أمه
الصبي أو المجنون إذا تزوج امرأة
بتزويج الولي ودخل بها ثم بلغ
الصبي وأفاق المجنون غزفي
لا يقام عليه الرجم الآن
يدخل بامرأته بعد البلوغ ثم
برزني المرأة البالغة للعالة إذا
أدعت صبياً أو مجنونا إلى نفسها
حتى وطئها لا حد على واحد
منهما عند عامة العلماء وقال
زفر والشافعي رجهما الله
يجب على المرأة واجعوا على
أن الرجل البالغ العاقل إذا
زنى بصبيبة يجامع مثلاً أو
مجنونة يجب الحد عليه وكذا
لو زنى بنتاً يجب الحد والفرق
يعرف في المبسوط وإذا زنى
بصغيرة لا يجامع مثلاً وأفضاها
فإن كان أفضاء يستسك البول
فلا حد عليه بالاختلاف لأنها
ليست بعمل للوطء مطلقاً
ويجب الاعتقال بنقص
الأيلاج وعليه ثلث الدية
وإن كان أفضاها لا يستسك
البول لا يجب الحد أيضاً
ويجب كل الدية وهل يجب
كل المهر قال أبو حنيفة وأبو
يوسف رجهما الله لا يجب
وقال محمد يجب ولو وطئ
الصغيرة ولم يفضها يجب الحد
عليه ولو جامع صغيرة وأفضاها
لا يجب حرمة المصاهرة ومن
قدنى هذا الذي جامع هذه
الصبيبة بالزنا لا يجب عليه الحد لأنه زنا من وجهه لا وطئ مرام هذه الجهة في المبسوط ولو

القاضي هنا حتى قال لو علم القاضي أن فلا يقصبه من زيد يأخذه ويدفعه إلى زيد وهذا
رواية الأصول وروى ابن عسامة عنه أن القاضي لا يقضي بعلمه وقد مر في الفصل الأول
أقول ينبغي أن يقتضى به في غير كتاب القاضي لمعنى ظاهر في أكثر قضاة الزمان أصلح الله
شافى وشأنهم ورأيت في هيون المذهب أنه لو قال فاض مدل عالم حكمت على هذا بالرحم
أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعدك أن تفعل إلا عند مالك والشافعي في قول ومحمد في
رواية وبه يقتضى (فش) ادعى ذواليدوديه ولم يمكنه إثباتها حتى حكم للمدعى تفذ حكمه
ثم لو برهن على الأيداع لا يقبل فلو قدم القائب فهو على حجة ولو لم يبرهن ذواليد على
لا يداع حتى صار خصماً فبرهن المدعى ثم قبل المحكم برهن ذواليد على الأيداع قبل
لأنه ظاهر أنه ليس بخصم قبل أن يتجه المحكم (ذ) ادعى ذواليدوديه من زيد فقال
المدعى كان زيد أودعه منك ثم ملكك منك يخاف ذواليد بالله تعالى ما ملكك منك
فلو حلف فليس بخصم ولا انفهم ولو برهن المدعى أن زيد أملكك من ذى اليد ببيع أو
غيره يصير ذواليد خصماً ولو ادعى المدعى عليه ودية ولم يبرهن فطلب المدعى عيونه أن
زيد أودعه مدله القاضي بالله تعالى لقد أودعه وحلف على البت لا على العلم ولو علم
فعل الغير لأن تمامه به وهو القبول ولو طلب المدعى عليه عيونه المدعى يحلف على العلم
لأنه عيونه على فعل الغير ولا يعلق به شيء أقول الظاهر أنه لا وجه لتعليق ذى اليد على
الأيداع فإن غاية أن يصير خصماً ينكوله وذلك حاصل قبل تحليفه لأنه لما لم يبرهن
على الأيداع صار خصماً حلف أولاً إلا إذا جعل المذكور على أن المدعى يدعى تلقى الملك
من المودع فإن فيه الحلف كما سيجي به بأسطر فيما نقل من (ج) وأصل الاعتراض
من قبل التوارد ويؤيد ما ذكر في (فش) إذا طلب المدعى عيونه ذى اليد أنه ودية
ليس له ذلك لأنه جعل نفسه مدعياً في أنه ودية ولا يمين على المدعى ولو حلف لا تندفع
منه الخصومة ولو أودع ذواليد تحليف المدعى على علم الأيداع فله ذلك لأن المدعى منكر
للايداع فيحلف لأنه لو أقر تبطل دعواه فإذا أنكر يحلف (د) أوصى له بعين فادعاه
فبرهن ذواليد أنه ودية الموصى أو قال غصبته منه فلا خصومة حتى يحصر وارثه أو
وصيه لاتفاقهما أنه وصل إليه من الميت كما لو ادعى الشراء من يدعى ذواليد الأيداع
منه فصار كدعوى الشراء والأيداع من واحد فانه تندفع الخصومة ولو ادعاه الوارث
فقال ذواليد أودعني مورثك لا تندفع والفرق في (ذ) أقول الظاهر أن قوله برهن
فواليد وقع اتفاقاً لا قصداً فإن مجرد قول ذى اليد أنه ودية الموصى لك ينبغي أن يكفي
في دفعه من غير حاجة إلى بينة ويدل عليه تياسر على الشراء فإن حكمه كما قلت قال لو
قال أودعني فلان يعني غير الموصى فهو خصم الآن يبرهن على ما قال لأنه انتصب
خصماً بظاهر اليد في مجرد دعواه الودية لا يخرج عن الخصومة وقيل لا تندفع عنه
الخصومة في هذه الصورة ولو برهن وتيسر على ما ادعاه أنه شراء من زيد وهو عليك

(قوله ينبغي أن يقتضى به) أقول أي بأنه لا يقضى بعلمه

ففي بصرية يحتاج مثلها ولم
لا يجب لان الحمد قد وجب
وانه يثنى وجوب الضمان
وكانت واقعة الفتوى ولو
على صغيرة لا يشترط مثلها
لا يكون هذا الوطئ زنا طبعها
ولا وطئ الاحلال ولا حراما يعني
مثل هذا الوطئ في اهل
الحلال والحرام ولهذا لم يوجب
ابو حنيفة وعمره وجهما الله
بذلك الوطئ مكرمة المصاهرة
وايكن اوجبا عقرا لانه ارش
تلك الحناية اذا لم يقضها وهذا
لان شرط وجوب الحمد هو
الهل المشتري لان الفعل
فعل اقتضاء الكهنة فلا يتعمل
الاقى محل مشتهى ذكره ابو
زيد في خزانة الهدى في باب
الحمد وفي تصحيح فوائده
صاحب الهيكل الحمد والضمان
لا يثبت ان الا في مسئلتين اذا
زنا بغيره بغيره لانسان يجب
الحمد وتقصان البكاره والثانية
اذا شرب نهر الذي يجب الحمد
وقهنا الحمد والله اعلم
* (في مسائل السرقة) *

ذكر في الاصل ولو سرق حرا
صغيرا لا يقطع لانه ليس بمال
ولو كان عليه على يباغ مالا
كثير لا يقطع ايضا لانه تباع
فليس فلا يجب القطع بسرقة
ما هو تابع له وان كان يحلم
ان عليه حليا بخلاف ما اذا
سرق ثوبا خلقا على جانبه
دواهم مصرورة تباع مالا كثيرا
الثوب لا يساوي عشرة دواهم ان كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع لان قصده سرقة

بعضها يجب الحمد وهذا ظاهر وهل يجب مهر المثل ينبغي ان

وبرهن ذواليد ان بكر اودعه لا تندفع منه الخصومة لان المدعى يدعي تاتي الملك من
الغائب ولم يدع الملك المطلق فلا تندفع فلهنا يجب ان يكون كذلك كذا (ذ) اقول ينبغي
ان تندفع الخصومة في المقيس عليه لان دليل الخصومة وهو ان ذاليد احوال اليد التي غيره
اوانه اثبت ان يده ليست بيد خصومة الى آخره يدل على انه تندفع الخصومة سواء
ادعى ملكا مطلقا او شرا من الغائب قال انه ليس بملك للمدعى عليه ثم ادعى انه وديعة
تسمع ولو قال انه في يدي ولم يزده من المدعى على انه ثم برهن ذواليد على الابداع
لا تسمع ولو قال اولا هو في يدي الا انه وديعة يسمع (فش) ادعى ملكا مطلقا وبرهن
ذواليد على الوديعة او نحوها ثم ادعى المدعى ان ذاليد غصبه منه تسمع وتندفع به بينة
ذاليد سواء ادعى الغصب في ذلك المجلس او في مجلس آخر كذا في (فقط) وقال لان
دعوى الملك المطلق لا يثنى دعوى الغصب عليه (فش) ولو ادعى شرا من زيد وقال
ذواليد اودعني زيد ذلك او غصبته او سرقته منه تندفع الخصومة بلا بينة لا تغاها لانه
للغير فلو قال مدعى الشراء اني شريته من المودع وامرني بقبضه منك لا تندفع الخصومة
برهن ذواليد على الرهن فبرهن المدعى انه قال في غير مجلس القضاء انه ملكي يصير
خصما لانه سبق منه ما يمنع صحة دعوى الرهن (ج) لو ادعى شرا من يدعي ذواليد
الايداع منه تندفع عنه الخصومة بلا بينة لو حلف ذواليد على الايداع فلو نكل صار
خصما ولو قال حين التعايف ما اودعني ولكن غصبته منه وحلف على ذلك لا يعتبر
بينه للتناقض فيكون خصما (ذ) برهن انه ثوب غصبه من زيد وقال ذواليد
اودعني زيد ذلك تندفع عنه الخصومة بلا بينة لا تغاها لانه ان اليد لزيد وهذا بخلاف ما لو
قال انه ثوب سرقه من زيد وقال ذواليد اودعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة منه استقصانا
ادعى هينا وقال غصب مني او اخذ فبرهن ذواليد على وصوله من الغائب تندفع بالايجاع
اقول مرقبل هذا بوردقة في (خ) انه ادعى انه له وفي يده غصب فبرهن ذواليد على
الوديعة لا تندفع في الصحيح فلا يدين الفرق او القول بالخلاف هنا ايضا ويمكن الفرق
بانه لما جعل ثمة يده طرفا للغصب دل على دعوى الغصب عليه بخلاف هذا ولو قال المدعى
سرق مني فكذلك عند مرجع وعندهم لا تندفع ولو ادعى الشراء من زيد وقال ذواليد
انني ابتعته من زيد ايضا فهو خصم لانه لما زعم ان يده يده ملكا اقربانه خصم وكذا لو
قال وهبني او تصدق به علي او ورثته عنه ولو قال ذواليد اداك فلان اسكنني فيها وشهدا
به او باقر ان الغائب انه اسكن ذاليد فيه وقال لم تردعه اليه ولكن علمنا ان الدار كانت
بيده هذا الذي بيده اليوم يومئذ تندفع الخصومة اذا الشهاده بالاسكان والدار بيد
الساكن شهادة بالتسليم كما ان الشهادة بالهبة والدار بيد الموهوب له يوم الهبة شهادة
بهية وتسليم ادعى دارا انه شرا من الغائب شرا جازا فقال ذواليد اودعني ذلك
الغائب ينبغي ان تندفع بلا بينة لا تغاها على ان اليد للغير (فتم) الاقرار بالهبة
اقرار بهية صحيحة لا صالحة الهبة فيكون اقرارا بهية وقبض لان قبض الهبة بمنزلة
القبول والاقرار بالعقد اقرار بركي العقد والصحيح انه ليس باقرار بهية صحيحة (فتم)

فقصوده الدراهم بخلاف
الصبي فان الصبي هو المقصود
بالانخذ على كل حال لانه
لو كان المقصود هو المحلى لاخذ
دونه ولو مرقى صبدا صغيرا
ان كان ما قلا لا يقطع بلا
خلاف يعني اذا كان بحال
يعبر عن نفسه ولو مرقى فلا ما
صغير الا يعقل ولا يعبر عن
نفسه قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله يقطع وقال ابو
يوسف رحمه الله لا يقطع
استحسانا وفي باب الاقرار
بالسرقة من المبسوط واذا اقر
الرجل بالسرقة قسم المجنون
او الصبي او مع اخرس لا يقطع
لان هذه السرقة غير موجبة
للقطع في حق هؤلاء والسرقة
واحدة فلا تنه قد موجهة
للقطع في حق الاخر بخلاف
الصبي الباسع اذا زنى بصبيته
او مجنونة يجب الحد على
الرجل لان ثم الفعل من الرجل
دون المرأة والاشبه في فصل
الرجل بخلاف ما نحن فيه فان
الفعل منهما جميعا ذكر في
سرقة العيون قوم مرقوا
وفيهم صبي او مجنون لا قطع
عليهم عندنا حنيفة ومحمد
وزفر رحمهم الله وقال ابو
يوسف رحمه الله ان كان الصبي
هو الذي اخرج المتاع لا قطع
عليهم وان اخرج الكبير قطع
وكذلك قطاع الطريق اذا
كان فيه صبي او مجنون او
معتوه او اخرس درى الحد عنهم جميعا في قول أبي ج رحمه الله تعالى

انبت وكالة عامة وحكمها القاضي وباع عقارا الموكل به عاجزا فادعى آخر انه شراء من
الموكل وقواله يدعي قول شريته شراء عاجزا من وكيله فيقبل تندفع بلاينة لثبوت ان يده
ليست بخصومة كما في الوديعة والشراء من واحد وقيل لا تندفع بلاينة قياسا على
البيع البات اقول فيه قطار لانه لوهم انها تندفع بالبيعة في البيع البات وليس كذلك حتى
لو ارجا وتاخر المدعي اسبق بحكم به للدي كما في دعوى الخراج وذى اليد قال الوادي
انه شراء من فلان وانت غصبته مني وادعى ذواليد انى شريته من فلان ذلك بيع عاجزا
فبرهن لا تندفع قال لو وقع الدعوى في عين هالك فبرهن المدعي عليه انه كان وديعة او
رهنا او مضاربة او شراكة على ما مر من الوجوه لا تقبل بينته اذ الدعوى تقع في الدين
ومحل الذمة بخلاف العين اقول الدين هنا يثبت بنسائه على العين فينبغي ان ياخذ حكمه
في الخصومة وعدمه اقال ثم اذا قضى بقيمة للادعي فلو حضر العايب وصدق المدعي عليه
فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على
العايب بما ضمن فلا يرجع المستعير والعايب والسارق وجنسه ياتي في فصل
الاستحقاق هذا الوصديق الغائب انه وصل اليه من جهته فان كذبه الغائب فلا رجوع
ما لم يبرهن على ما ادعاه من اجارة ورهن وشكوه لانه يدعي لنفسه يدنا على الغائب بسبب
عمل عمل له وهو ينكر (ج) ادعى قيمة عين هالك في يده انما تندفع الخصومة
باثبات الايداع من المدعي لا باثبات الايداع من غيره بخلاف العين ولو ادعى قنا على
من ابقى من يده فبرهن المدعي عليه على هذه الوجوه بخلافه كجواب في الموت فلو عاد
من الاياق في وديعة ورهن واجارة ومضاربة وشركة فهو مدعي هالك الغائب وفي سرقة
وخصب وعارية تعود على هالك من كان بيده لان الضمان يقتصر عليه (قش) رهن
البائع او المشتري ان البائع حرره قبل البيع تقبل اذ التناقض يتحمل في العتق اقول
انما يتحمل التناقض بناء على الحفظ وذا يفرق في المشتري لا البائع لانه يستبد بالعتق
فالاولى ان يحمل هذا على مذهب س و م اذ الدعوى ليست بشروط عندهما في
عتق العبد فتقبل بينة البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض وقيل لو برهن
المشتري انه حرره بائنه لا تقبل فيعتق على المشتري وعند س و م تقبل (قنية)
بائع امة ثم ادعى تحريرا قبل البيع لا تسمع ولو برهن تقبل بيته ولو ادعى المشتري ان
البائع حرره قبل البيع تسمع دعواه ويثبت اقول هذا يؤيد ما قلناه انما فيه سالت من
زوجها مالا فبما لم اتم ادعت انه كان مطلقا ثلاثا لا تسمع ولا تقبل بينتها ولو قالت

(قوله اقول هذا يؤيد الخ) اقول فرق ابن نجيم بين ما باع حاصلا ان الموجد منها مجرد
سؤال الطلاق وبه صارت مقرة بتمرة الزوجية فبذرها الطلاق قبله تصير متناقضة
وفي الاختلاف تريد استرجاع ما دفعت من بدل الخلع فعني لا حياء حقها ولا يخفى ما فيه
واقول رجعا يفرق بان دعواها الطلاق بعد سؤال الطلاق اظهر في التناقض من دعوى
الطلاق بعد الاختلاع فتأمل

(في مسائل السير) هذا كرم من ص ١٢٦ ان نجد كعب الى ابن عباس رضي الله عنهما هل للعبد في المظن نصيب

وهل كن النساء يحضرن في الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يوجب للصبي سهم في المظن ومن سهم ذوى القرى في نصيب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انه لاحق للعبد في المظن وانه يرضخ له وان النساء كن يحضرن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين البحر حتى ويرضخ لمن ولاحق للصبي في المظن حتى يحتلم وكتب اليه في سهم ذوى القرى ان عمر رضي الله عنه عرض علينا ان نزوج من النجس ايماء وان تقضى به من من مننا فابنا ذلك عليه الا ان يسلم لنا فاني ذلك علينا وهذا تقول الا ان الصبي يرضخ له العبد لما روى انهم كانوا يجعلون الصبيان من جملة النجس حتى يبلغوا مسلم دخل دارا للحرب يامان فاشترى صبي او صبية منهم واشتق ثم استولى عليها المسلمون بعد ما نشأ كافرين وخرج المسلم الى دار الاسلام فانهما يكونان قيا للمسلمين لانه ان نفذت فقههما احرا ن فيمكن ان بالاستيلاء وان لم ينفذت فقههما يصعب صوم فيمكن ان بالاستيلاء واذا سلم الحرب في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله اولاد صغار وكبار فاولاد الصغار وما في يد من المتاع لا يكون قيا واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن في يده من متاعه يكون قيا ويرى

ما علمت الطلاق لا تصدق وفيه نظر لانه مما يخفى فلا يمنع فيه التناقص ولذا لو اختلعت مال ثم برهنت على انه طلقها ثلاثا قبل الخلع تقبل وكذا المكاتب والعبد (قن) لو ادعى احد المتعاقدين تحرير راعى صاحبه لا تسمع لانه ليس بخصم فيه الا ان يدعى لنفسه حقا (فش) الاستشراء والاستيجار اقرار بالملك الذي اليد (ص) الاقدام على الاستشراء والاستيجار والاستيجار اقرار بالملك في رواية لا في رواية وهو الصحيح (ت) الصحيح هو انه اقرار والاقدام على الاستشراء والاستيجار والاستيجار اقرار بالملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن ذوا اليد على ان المدعى فعل معه شيئا من ذلك تدفع دعوى المدعى ولو وفق المدعى وقال وكان ملكي امكنه قبضه مني ولم يدفعه الي فلماذا اشترته منه لا تسمع للتناقص بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستشراء من غير المدعى عليه في كونه اقرارا انه لا ملك للمدعى كالا استشراء من المدعى عليه حتى لو برهن عليه يكون دفع ما يدل عليه ما مر في اول هذا الفصل بكونه اقرارا بعدم الملك للمدعى ونحوه كالا استشراء في كون كل منهما من غير المدعى عليه وكذا الاستيجار اقول ينبغي ان يكون الاستيلاء من غير المدعى عليه وكذا الاستيجار ونحوه كالا استشراء في كون كل منها اقرارا بعدم الملك للمدعى ويدل عليه ما مر في اول هذا الفصل في دعوى الكرم لو برهن المدعى عليه ان المدعى اشترى نفسه مني ليعمل في الكرم او اخذ الارض مزارعة او قال لي ابن خاتمه راجع اجاره ده تا بكبرم او قال ابن ذرارة من ياب درزي ده تدفع ويكون اقرارا بانه لا ملك للمدعى فيه (فش) اقراره ان كان في هذه الارض ثم ادعى الملك لا تسمع الا اذا رفق ويقول كدور بودم ثم اشترى مني اماد دعوى الملك المطلق فلا تسمع منه (من) استاجر دارا ثم ادعاه آخر فاستاجر المستاجر منه ايضا وقال ايها حضر اخذ الاجر فلو حضر جميعا كان الاجر للاول ولا يكون استيجاره من الآخر اقرارا بان الدار له قال له ادفع الى هذا الدار اسكنه او قال اعطى هذا الثوب البسة او هذا الفرس اركبه فاني ان يدفع ثم ادعاه السائل لنفسه يسمع ولو قال اسكني هذه الدار او اعرفني هذا ثم ادعاه لنفسه لا تسمع فقد جعل الاستعارة اقرارا بالملك للاستعارة منه اقول بطلان دعواه بجهة ل ان يكون يجعل الاستعارة اقرارا بانه لا ملك له فيه لا يجعلها اقرارا بانه للاستعارة منه فلا

(قوله الاقدام على الاستشراء والاستيجار والاستيجار اقرار بالملك الخ) اقول وفي الاقضية رجل ساوم رجلا بولجارية او ثمة نخلة او فخل في ارض في يد غيره ثم ادعى ان الامة او النخلة او الارض له نسمع ويقضى له بالامة والنخلة والارض دون الولد والثرمة والفخل كذا في حاوي الزاهدي اقول وجهه انه لا يلزم من عدم ملك هذا عدم ملك هذا لانه يتصور ان يكون هذا الشخص وهذا الشخص تامل (قوله الصحيح هو انه اقرارا الخ) اقول والحاصل ان هذه الاشياء اقرارا بنفي ملكه هو باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه لنفسه متفقا وفي كونها اقرارا بالملك الذي اليد اختلافا فمن يقول انه اقرار به لا تسمع دعواه لغيره ومن لا يقول به يقول تسمع دعواه له والله تعالى اعلم

يصح استدلاله ولو وضع المسألة في بطلان دعواه لغيره لصح الاستدلال به على جعل الاستعارة اقراراً بأنه لا يستعاريه (ص) ساكن داراً اقراره كان يدفع الاجر الى زيد ثم قال الدار لي فالقول به ولا يكون اقراراً بأنه لزيد وذلك لثبوت ما في اقراره اقول الصحيح عندى انه اقرار بأنه لا ملك له فيه وان لم يكن اقراراً بأنه لزيد فينبغي أن تصح دعواه لغيره لان نفسه للتناقض (قش) ادعى انه فاراد ذو اليد ابطال دعواه فقال للمدعي بمحضرة الشهود خذ ودعيه الى القضاة فخذ المدعي بطل دعواه لان قبول الوديعه اقراراً انه لا ملك له وقيل ينبغي أن لا تبطل دعواه لان قبول الوديعه يدل على عدم الملك دلالة وقد ادعى صريحاً انه ملكه والدلالة لا تعتبر مع التصرع بخلافها (ش) مردى ردعي شرفي كريدوا وكيلي كريدوا مهر داري كرد ثم ادعى القرينة انفسه لا تسمع وتقدم هذه الاعمال اقراراً بأنه لا ملك له اقول لو استولى عليه سائتغلب وعجز عن غناصته في وقت الغصب مخوفه فتسبب بعمل من اعمالها الضرورة دعت اليه فينبغي أن تسمع دعواه اذ القرينة تدل على انه ليس باء راروسيجي في (عده) ما يعضده (ذ) دلالات كريديع برآمد يابرياً مد فادعاء الدلال انفسه ملكاً مطلقاً لوقال الدلال للمشتري اشتره ولم يرد عليه فسمع دعواه ولو قال اشتره فانه ملكه لا تسمع (قش) قال له اشتره هذه الداولك فشره ثم ادعى القائل وقال يشس ازانكه تو خريده من خريده ام صح دعواه لانه لم يقل يجور فلان فيكون اقراراً بذلك فلان واذا لم يحسن باء ما يجوز أن يكون ملكه ويقول له تجر ازاران يشتري داراً فقال الرجل اكردين خانه دعوى خواهي كرا كنون كن فقال ذلك الرجل اين خانه را در دست تو دوست تر دارم ازان كه دوست دى لا تبطل به دعواه نحو ازان يكون معناه دوست تو دوست تر دارم كه چون دعوى كنم رود تو توانم گرفتن اقول المحاصل من جملة ما حران المدعي لو صدر عنه ما يدل على ان المدعي ملك المدعي عليه تبطل دعواه انفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعي عليه تبطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا بملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار بوجه عدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقراراً بالملك واقول فعلى هذا لو غصب رجل عياله وخاف ثلثه فحضر عن وصوله اليه في ذلك الوقت الابحيلة الاستيداع او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفى بما مر فينبغي ان يسمع ولو اشهد على المالك والشراء فينبغي أن تسمع بالاولى والله اعلم وبؤيده ما ذكره في (هده) استفتي (صح نضك) عن اكره على البيع ثم ساوم المشتري هل يكون اجازة لذلك البيع فتأمل اياماً وقال ما وجدته فيه نصاً والدلائل فيه متعارضة فان الشفيع اذا ساوم المشتري يكون تسامياً لا شفيعاً فهذا يقتضي كونه اجازة اذا المساومة تقرير ملك المساوم منه ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سواء فهذا يقتضي عدم الاجازة فلم يجب هذه الفتوى اقول دل هذا على أن العمل بالدليل يجوز (ح) ساومه فخلا في ارض بيده ثم برهن على الارض يقتضي له بالارض ويكون الثقل لمن كانت الارض بيده برهن على عين وبرهن المدعي عليه انك بعته من فلان الغائب

لا يكونون في الاتهم صاروا مسلمين تبعاً له وأما متاعه الذي في يده فلا تهم لم يتولوا على نفسه لكونه مسلماً فلا يكونون مسئولين على ما في يده واذا آمن الصبي قوماً من أهل الحرب ان كان مأذوناً به بالقتال يصح عندنا ولا يصح عند الشافعي رحمه الله كما في سائر التصرفات وان كان مجبوراً وهو عاقل يصح عند محمد رحمه الله دون غير موأمان الذي لا يصح واما ان العبد لم يجور لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله يصح واما ان العبد المأذون له بالقتال يصح بخلاف واما ان المرأة طائر وكذا امان المقعد والزمن أيضاً جائز واذا ارتد الابوان وبحقاً بولدهما الصغيرين والحرب ثم احتوى اسماون فالولد في لانه صار مرتداً تبعاً لهما والصغير المرتد يسترى وأما اذا بقيت الام في دار الاسلام مسلمة لا يكون الولد في الان الولد يبق مسلماً تبعاً لاهه وكذلك لو ماتت الام مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد في لانها لما ماتت مسلمة يبق اسلامها حكماً وكذلك لو كانت الام ذمية نصرانية وقد بقيت في دار الاسلام لا يكون الولد في لان الولد وان صار مرتداً تبعاً لاهه ولكن يبق ذمياً تبعاً لاهه وكذلك لو كان الاب ذمياً

الحرب والولد ههنا فانه يكون
 المرتدين في دار الحرب ولد ثم ولد
 لولد هما ولد ثم ظهر المسلمون
 هاجم يكون الاولاد كلهم ذيا
 ولا يكون ولدهما قيا ويحبر
 ولدهما على الاسلام ولا يحبر
 ولد ولدهما الا ان الولد يكون
 مرتدا باذنه او بوجه اذا كان في
 دار الحرب كما يكون مسلما
 باسلام ابيه فيحبر على الاسلام
 كالا بوبن واما ولد الولد لا يكون
 مرتدا لانه لا يكون تبعا للجد في
 الاوتداد كما لا يكون تبعا له في
 الاسلام لانه لو كان تبعا له لكان
 تابعا لجد الجد فيؤدي الى مالا
 ينتهي ويكون الناس مسلمين
 باسلام آدم عليه السلام فاذا لم
 يكن تابعا لجد صار حكمه حكم
 سائر اهل الحرب وسائر اهل
 الحرب لا يحبرون على الاسلام
 واذا ارتد القلام المراهق من
 الاسلام صحته رده عند ابي
 حنيفة ومحمد ردهما الله وعند
 ابي يوسف رحمه الله لا يصح
 وهما مثلان احدهما في
 الاسلام والثانية في الردة ثم
 اذا ارتد الصبي المراهق فاذا
 ادرك كافرا لا يقتل ولكن
 يحبس وكذا من اكره على
 الاسلام وهو بالغ ثم ارتد
 لا يقتل ولكن يحبس واما
 اسلام الصبي العاقل يصح
 عندنا بلا خلاف بين اصحابنا
 في احكام الدنيا والاخرة
 جميعا وعند الشافعي رحمه الله
 تعالى لا يحكم باسلامه وجه قول اصحابنا رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه

أشار في (ج ت) الى أنه لا تندفع و ذكر (قط) تندفع كما لو برهن على اقراره
 ببيعة من فلان او على اقراره انه ملك فلان فعلى هذا الراي على صحت ديننا بحضرة
 وارثه وبين عينا و مال هذا من التركة قبرهن وارثه ان الميت باع هذا العين من فلان
 في حياته تندفع كذا (ذ) وذكر (ش) ادعى عينا قبرهن ذوا اليد انك بعت من
 فلان وانا شريته منه تندفع ولو لا بيته فله ان يحلف المدعي (ح) ادعاه ولا بيته
 فكل ذوا اليد يحكم به لادعي فقال ذوا اليد اني كنت شريته منه قبل ان يوصيه فانه
 يحكم له ولا يكون نكوله كذا بالاشهاد والاشراء اقول فان قيل هذا يصح على قول
 ح ر ح لا على قوله ارجو سما الله اذا التمسك بذكر عندنا واقراره عندنا ما قد ابد
 بالحكم فينبغي ان لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كما لو اقر صريحا الا اذا
 حل على الحكم بذكره فانه لا ينعقد في رواية ضعيفة لانها شرط طهر من العين ثلاثا
 في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على
 هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول ح ر ح ايضا بخلاف بان كون التمسك بذكر
 اقراره لا يخلو من شبهة مما هو تكفي في ان لا يكون اكذبا بالمسلم حلالا على الصلاح في
 حقه (ذ) اراد رده بعيب قبرهن باثباته ان المشتري اقرانه باعه من زيد ليس للمشتري
 رده كان زيد حاضرا او غائبا فري ينفذ ويمنع الوبرهن ان المشتري باعه من زيد وهو غائب
 لا يسمع والمشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب ان يسمع في الثاني ايضا قياسا على
 مسألة صورته ادعاه قبرهن ذوا اليد باعه من زيد وقبل بيته ولو برهن الباع ان
 المشتري باعه من زيد وهو حاضرا لكانهما جدا البيع لا يرد المشتري الاول حيث ان
 جهودهما بمنزلة الاقالمة لان جهودهما عند النكاح فسخ له فلا يرد بالعيب (فص) ادعى
 ملكا مطلقا فقال ذوا اليد اني شريته من زيد وانت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذ
 الانسان قد يميز بين بيع ورجل فلا يكون الهيزم الكافلا يكون هذا اقرارا بانه ملك المدعي
 اقول ينبغي ان يسمع لانه لو لم يسمع لادعي لا تصح دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا تصح
 دعواه على التقديرين وايضا في تعليقه المذكور ونظرا لانه لا يفيد دعواه فليتامل ادعاه
 فقال ذوا اليد شريته منك فقال المدعي اقلناه او قال انك اقررتما شريته فهذا دفع
 صحيح ادعى ملكا مطلقا وبرهن قبرهن ذوا اليد انك شريته مني ثم اقلناه لا يندفع اذ كل
 منهما ادعى ملكا مطلقا فينبغي الخارج ج أولى وقيل ينبغي ان تقبل بيته ذى اليد ونسائه
 في (د) الخارج وذوا اليد ادعيا شراء من واحد فقال ذوا اليد والخارج اني شريته بعد
 ما فسختما البيع الذي بينكما تندفع دعوى الاثر لو برهن لانه يتنصب خصما عن
 الغائب في اثبات القسمة اذ لا يمكنه اثبات الشراء من الغائب الا بعد القسمة واذا ثبت
 القسمة صح البيع في العقار قبل قبضه وفي المنقول بشرط القبض بعد قبضه لجهة
 البيع كذا اهل (ش) برهن على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم قبرهن
 ذوا اليد ان البيع مكان وهما تاريخك عند فلان ولم يرض بشرائك بخارج شرقي
 اكونه بعد ذلك الرهن لا يصح هذا الدفع اذ لا حق لذي اليد في ذلك الرهن اذ المرتهن لم

اسلامه وكان يقترب لاسلامه في
صغره وبقول سيد قسكم الى
الاسلام طرأ غلاما ما بلغت
اوان حلي والدمى فيه هو انه
عرف الاسلام واهـ ترف به
فوجب ان يصح منه دليله ما اذا
كان ابن خمس عشرة سنة ولا
يلزم على الصبي الذي لا يعقل
لانه لا يعرف الاسلام وينظر
تمام هذا في باب احكام المرتدين
من المشركين في باب
ما اصاب من الغنمة مما كان
المشركون اصابوه واذا سبي
الصبي من اهل الحرب واخرج
الى دار الاسلام دون ابويه ثم
مات قبل ان يعقل الاسلام
صلى عليه لانه لو لم يكن معه
ابواه ولا احدهما كان تبعا
لدار فيكون مسلما بالدار
فيصلى عليه وان كان معه
ابواه او احدهما فمات
لا يصلى عليه لانه تابع لابويه
في الدين قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل مولود يولد على
الفطرة الا ان ابويه يهودانه
ومجسانه حتى يعرّب عنه
باسانه اما اشكرا واما كفورا
انحسر ان الصبي تبعا لما
ويجب الخساراج في ارض
الصبيان والنسوان والمجانين
لانهم مرضى الله عنه وظف
الخساراج في جميع الارضي
و يؤخذ من ارض الصبي
التعلي العشرة ضا عفا وكذا
من ارض المرأة التغلبية لان

يدع الرهن فكيف تصح دعوى الرهن كذا (ذ) اقول ما يدعى على الغائب سبب
لم يدعى على الحاضر فيبغى ان تصح دعوى الرهن على ذلك الاصل كدعوى عتيق
الشاهد على ما مر في فصل القضاء على الغائب وحديث الاتصال بين الغائب والحاضر
منطوقه كثبت الظرف في فصل القضاء على الغائب مع ان كلامي على الاصل المشهور
لا على اصل الاتصال وذكر (ش) هذه المسئلة كذلك وعلى بانه لما اقر بفك الرهن
فقد اقر بنفاذ البيع اذا البيع كان صحيحا برعا فديه وامتناع التفاضل الحق المرتين فلا
بطل الرهن بقذا البيع السابق في حق الكل كذا (ز) اقول هذا التعليل لا يتم عندهم
بحق المرتين ففتح البيع به قال ولم يرض بشرائك وهذا اشار الى انه فسغه او تعرض
انه فسغه فلا تغاد بعد الفسخ واقعه القوي ادعى انه شراء من زيد شراء جائزا وقبضه
فقال ذواليدان زيد اذ لك باعه من بكر ببيع جائزا قبل بيعه منك ثم باعه منك بلا اجازة
بكر ثم بعده باعه من بكر ذلك ببيع صحيحا باثنا وانا نشر يته منه ينبغي ان يصح الدفع لان
ذاليد خصم من باعه في اثبات الملك له لتكسبه من اثبات الشراء منه فكأنه حضر
فادعى عليه المدعى فاجابه ان شرائي بالبيع الجائز كان قبل شرائك ولم يجوز شرائك
لانه كان في يدي فبده شريته بالبيع البات وان قال لا يصح هذا الدفع فله وجه
(ش) برهنا على الشراء من واحد وتنادي بحدى اليد اسبق فقال الخارج شراؤك في
التاريخ السابق كان تلحقة والاخر ينكر فله تحليفه لان مؤرخ السابق لو اقرانه كان
تلحقة اخذ منه العين ذواليد في التاريخ فاذا انكر فله تحليفه اقول هذا الاصل
لا يطرد كافي دعوى المحمد والتمسك بالحق ونحوها كالأقول السكفيل المال فصار
او من نكر او نحوه ليس له ان يحلف الطالب مع انه لو اقر سقط المال ونحوه كثير وايضا
ينبغي ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قوله اذا التكلول بذل منه فلا حلف عنده
فيما لا يجوز فيه البذل وان صح الادراء وتغير التلحقة انا تواضعنا ان يظهر البيع عند
الناس لكن لا يكون قصدا منه بالبيع حقيقة (كحم) ادعى انه شراء من زيد
وارخ وبرهن ذواليد ان زيدا ذلك اقر قبل شرائك انه علمت أخيه فلان وصدقه
أخوه وانا نشر يته من المقره ولم يؤرخ الاقرار يجوز ويصح فيه قبل شرائك (ذ)
ادعى دارا فقال له ذواليد اني شريته من وصييك في صدرك ولم يسم الوصي اوقال
ار زيدا باعه مني باطلاق القاضي في صدرك ولم يسم القاضي هل تسدفع اختلاف
فيه المشايخ ولو سمى الوصي والقاضي تسدفع وفاقا (ش) لو برهن ذواليد على
اقرار الوصي انه باعه بوصاية قالوا لا تقبل الا ان يشهد انه كان وصيا من جهة مورثه
او من جهة القاضي لانا لو عايناه اقراره به وصي لا تثبت الوصاية باقراره (قص)
ادعى دارا وقال انه ملكي باعه أي منك حال بلوغى وقال ذواليد حال صدرك قال قول
للمدعى كذا (ذ) وقال لو برهنا تقبل بينة ذى اليد لانها هي المثبتة وفيه ادعى
من فائق خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على انشاء ثمنه لا يصح
(قوله ادعى من الخ) اقول يعلم به جواب حادثة القوي ادعى عليه كفالة ثمن بغير

العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية ومن ارض المسلمة في الروايات

أجمع فكذا يؤخذ من الصبي
الرجال ولا تؤلف على الصبيان
والنساء هكذا فصل رضى
الله عنه وإذا قال الأمير من
قتل قتيلا فله عليه فقتل صديقا
لم يبلغ الحلم فليس له مائة وإن
قتل مريضا أو جرح بجراحه عليه
سواء كان يستطيع القتال
أو لا يستطيع لأنه مباح القتل
في الوجهين عن الضمالة قال
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا جئت سرية قال لا تقتلوا
وليد أولادنا ولا الشيخ الكبير
والوليد المولود لثقة وكل آدمي
مولود وله كن هذا اللفظ
يستعمل بالصغار عادة وهذا
الجواب في الصبيان إذا كانوا
لا يصلحون للقتال ولا يقدر
على الصياح عند التقاء
الصغين ولا يكونون رؤساء
الجيش فاما إذا كانوا كذلك
فيقتلون وفي سير فتاوى قاضي
خان الامام ظهير الدين مسلم
دخل دار الحرب بأمان ففأ
رجل من أهل الحرب بآمه
أو عته أو حالته أو أم ولده قد
قهرها ببيعها من المسلم
المستامن لا يشتريها منه لأن
الحرب إذا ملكها بالقهر فقد صار
حرة مسلم دخل في دار الحرب
بأمان فاشتري من أحدهم
أبنة أو ابنته تطوعا تسكنا
فيه أو كتر مشاجنة على أن
البيع باطل وقال أبو الحسن
الكرخي أن كانوا يرون جواز
البيع فالبيع جائز والأقاييس باطل

للتناقض أقول ينبغي أن يسمع في روايته عن من روح يبا على ما ذكر في مسائل
شئ من (هـ) وفي غيره من أنه لو أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد صيما
فاؤددها فبرهن البائع أنه بريء من كل عيب لم تقبل للتناقض إذا أبرأه بالبيع محال
وقد أنكر البيع وعن من روح تقبل لا يمكن التوفيق بأن باعها وكيله ولم يعلم به
فكذا هنا وأقول بل ينبغي أن تقبل بينه في هذه المسئلة وفي الأولى عندنا فافا خلافا
لغير روح لانه صار مكذبا شرعا بينة المدعى فلحق أنكاره بالعدم فصار كافي الكفالة من
أن رجلا لو برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كغيب عنه بامر الخ يرجع الكفيل على
الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار مكذبا شرعا في أنكاره فلحق بالعدم ويمكن
الفرق بأن الحكم بأدائه ثمة حكم بالرجوع أيضا فلا حاجة إلى إقامة البينة ثانيا على
كفالة لثبوتها أولا وهذا الحكم بالبراءة ليس بحكم بالبراءة ولا يفاء فلا بد من الدعوى
فيبطله التناقض فافرقا ويمكن أن يرد الفرق بأن أنكاره لما لحق بالعدم لما لا يتحقق
التناقض لعدم أنكاره البيع والبراءة فينبغي أن تصح الدعوى لعدم التناقض على
أصل من (هـ) أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع إقالة يسمع هذا
الدفع ولم يدع الإقالة ولكن ادعى إيفاء الثمن أو البراءة اختلف فيهما المتأخرون أقول
هذا يؤيد ما قلت آنفا في مسئلتى أنكار البائع والمشتري من أن بينة الإيفاء والبراءة
ينبغي أن تسمع في وقوله لم يدع الإقالة يوافق هذه المسئلة وقوله ولكن ادعى إيفاء
الثمن الخ لا يوافق هذه المسئلة لأنهما وضعت في أن المسئلة ينسب البيع وهذا لا يلائم
دعوى إيفاء الثمن وإن أمكن التوفيق بتكافيل هو أوفق بما من مسئلة دعوى

فأنكر الكفالة فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على إبراءه منها لا يسمع للتناقض وهو
ظاهر تامل وفي الفصول العمادية على المشتري ثمن العبد المبيع فقال المدعى عليه
ما اشتريت العبد منك فطافا قام المدعى بينة على العقد فقال المدعى عليه أنى وفيت
الثمن وأقام البينة لا تقبل للتناقض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم بالصواب (قوله
ينبغي أن تقبل الخ) أقول لابن نجيم حاشية له عليه كلام ينبغي تأمله (قوله ولو أنكر
الكفالة الخ) أقول ومثله لو ادعى عليه دين فادعى أنه حال به على فلان الغائب فأنكر
الحالة فقام عليها البينة برجح المدعى الدين المنكر لها على فلان لانه صار مكذبا شرعا
وقد لحق أنكاره بالعدم وفي الحاشية رجل عليه دين ففاء الطالب بقاضي دينه فقال
المطلوب قد أحلتك به على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم تقبل
الحالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو الصحيح وإن أقام المطلوب
بينة على ما ادعى ذكر في الاملا أن القاضي يقبل البينة ويؤخر الأمر حتى يحضر الغائب
فانه خصم مع الطالب فإذا قدم الغائب فأنكر الحالة أمر المطلوب بأعادة البينة في
وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وإن لم يكن للمطلوب بينة على ذلك وطلب المطلوب
عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فإن نكل الطالب برى المطلوب من الدين

البيعت وان كان المشتري الشراء (ج) ادعى شراءه فقال ذواليدلم ابيع او قال لا يبيع بيننا
 او قال لم يجر بيننا يبيع فلما برهن المدعى على الشراء برهن ذواليد ان المدعى رد عليه
 المبيع تقبل بيئته و يقتض البيع وهذا كما لو قال ليس اولى بكن له على شيء قط فلما
 برهن عليه برهن هو على قضائه او ابرائه تقبل ولو قال لم يكن بيدي وبيننا معاملة في شيء
 لا تقبل منه اخرج في الدين وقال سرح تقبل لو وفقى بان قال لم يكن بيننا معاملة
 الا ان شهودي معوا منه انه ابراني ولو اتى بغيره المبيع فبرهن المدعى على الشراء فوجد
 عينا فبرهن البائع انه برئ من كل عيب لا تقبل وعن سرح وجه الله انها تقبل ولو قال
 لا تكاح بيني وبينك فلما برهنت على التكاح برهن هو على الخلع تقبل بيئته ولو قال لم
 يكن بيننا تكاح قط او قال لم اتروجه قط والباقي بحاله ينبغي ان يكون هذا ومثله
 العيب سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة من العيب لان البراءة من
 العيب اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضي سبق التكاح فيحقق التناقض ادعى انه نفسه
 فقام المدعى عليه ان ادن فلان الغائب لو برهن يندفع المدعى وان لم يبرهن قبلت عليه
 بينة المدعى فان حضر الغائب لا سيدل له على القن حتى يبرهن وقد مر في فصل
 القضاء على الغائب (هـ) ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على تسليمه او اخذ
 منه طوعا تندفع وكذا لو ادعى الهبة مكرها فبرهن الموهوب له على اخذ العوض طوعا
 تندفع ادعى البيع مكرها فقال ذواليد انه ساومه مني بعد موافقة اجازة منه للبيع هل
 تندفع استقضى (فضلك) عن هذه المسئلة فتردد وجوز الاحتياطين وقد كتبت قوله
 قبل هذا ورقة وقد مر في (ث) ان استباعة المدعى اقرار حتى لو وفق المدعى باي
 استبعته لانه كان في ماكي قبضه مني لا يسمع توفيقه (مش) وفي دهموي البيع
 مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالا حجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل
 لا بد من تعيين العوان والاول اصح برهن على اقراره بشيء طوعا وبرهن المدعى عليه انه
 باكره فيبينة الا كراه اولى بالقبول لانها تثبت خلاف الظاهر ادعى شراء من ذى اليد
 وقال في آخر دهمواه واقر به ذواليد فقال ذواليد اقررت مكرها لا تندفع والا افراد
 بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طوعا ادعى على الكفيل مالا فقال الاصيل
 المال غير واجب على لاني اقروا مكرها فقد قيل لا يسمع هذا الدفع اذا المدعى لم يدع
 على الاصيل وقد قيل يسمع لو كفل بامر لان ضرر الدهموي على الاصيل الا يرى ان
 المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه قبل ان يبيعه
 هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم تكن الدعوى على البائع (فش) كفل
 بثن او بمهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع او التكاح لا يقبل لان اقدامه
 على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد
 ولو برهن على ايقاع الاصيل او على ابرائه تقبل لانه تقر بالوجوب السابق (خ) كفل
 عنه بالغ لم يجل يدعيه فبرهن الكفيل ان الالف المدعاة ثمن نحر لا تقبل وفيه لو قال
 الكفيل الالف المدعاة ثمن نحر او نحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على

المشتري فذلك منه فبرهنه
 بالقهر وقال اكثرهم يكون حرا
 والصحيح ان البائع اذا كان يرى
 جواز البيع ملكه مطلقا لان
 المشتري اخذ قهر الما باعه
 البائع قهر افي ملكه بالقهر وان كان
 البائع لا يرى جوازه فالجواب
 على التفصيل ان اشتراؤه ذهب
 به كرهام ملكه لانه ابتداء قهرا
 على الحرب في دار الحرب فبذلك
 وان ذهب به وهو طائع لم
 يملكه لانه لم يوجد القهر في دار
 الحرب في فتاوى القاضى ظهير
 الدين رحمه الله وذكر في النوع
 السادس من سير فتاويه سئل
 نعم الدين رحمه الله عن صبي
 حكمه باسلامه تبعا لابيويه ثم
 وصغله الاسلام بعد البلوغ
 فقال الا نعرفت الاسلام
 هل يكون هذا دليلا انه لم يكن
 مسلما بعد البلوغ قال لانه اذا
 لم يقرانه كان يعتقد خلاف
 هذا تعين قوله الا نعرفته
 لعرفان الاسلام بتقاصيله
 اذا سلم الرجل وله ولد ابن
 صغير ابوه ميت او حي لا يصير
 ولدا بانه مسلما باسلامه والمجد
 ليس فيه كالا بوهى من المسائل
 التي ليس الجحد فيها كالا ب
 وينظر في المتفرقات ذكر في
 متفرقات تفسير النخيرة واحالة
 الى العيون اهل الشرك اذا
 استولوا على اهل الحرب من
 اهل الكتاب فحبوا سبايا
 صفرا بغير آياتهم فالصبيان على دين اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا

لا يخلون الى الشرك بالنسبة
الحرب فمدخل اباؤهم دار
الاسلام واسلوا فابناؤهم
صاروا مسلمين بالاسلام آباؤهم
وان لم يخرجوا الى دار
الاسلام ولو دخل حرب دار
الاسلام فمات سي ابنه
لا يصير الابن مسلما بالدار ومن
دخل دار الحرب بامان وسرق
صبيا وترجعه الى دار الاسلام
فالمسي لم ولو اشترى هناك
صبيا فانرجه الى دار الاسلام
فهو على دينه ولو ان حربيا
دخل دارا بامان وله عبد
صغير فاسلم فالعبد كافر ما لم
يسلم هذه النجاة في متفرقات
سير النخبة ص ١٠١ سي وسي
معهم ابواه أو أحدهما فمات
لا يصلي عليه الا اذا كان
أقرب بالاسلام وهو يعقل
الاسلام واذا لم يسلم
أحدهما فمات يصلي عليه
اعلم ان الولد الصغير يصير تبعا
للابوين أو لأحدهما في الدين
فان انعدم ما يصير تبعا لصاحب
اليدين عدت اليدين تبعا
تبعا للدار لانه تعذر اعتباره
أحد في الدين فلا بد من
اعتباره تبعا فظن انه غير ان
التبعية في الابوين أقوى فاذا
انعدم ما قلنا التبعية في حق
صاحب اليد أقوى اذا ثبت
هذا فاذا كان معه أحد أبويه
يعتبر تبعا لهما الا لدار فيكون
كافر تبعا لهما وان لم يكن

اقرار المكفول له وهو يجب ولا يقبل وليس له أن يجادل الطالب ولو أمر به الطالب
هنا القاضي يرى الاصيل والكفيل جميعا أقول لا يقال لما برئ باقراره ينبغي أن تقبل
بينة اقراره لان البينة تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالاه متناقض لان كماله
اقرار بصحتها ولو اداه الكفيل فادار الرجوع على الاصيل والطالب فاثبت فبرهن
الاصيل على ان المال كان قسارا أو من مائة أو نحوها لا تقبل ويؤمر بادائه الى الكفيل
ويقال له اطلب خصمك ونصحه (عده) الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا
كان المدعي عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعي قال ابا مبطل يسمع أقول
برده على ما رقبيل هذا باسطر في (ذ) من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه
فان اجيب بان البائع مدعي عليه معنى برهان الوارث الاخر كذلك فلا وجه لاستثنائه
(عده) جعل أمر امرأته بيدها على انه لو يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق
نفقاتها متى شئت فحسب ذلك الوقت فادعت ان تعلق نفقاتها نفقاتا في وصول النفقة
في ذلك الوقت فبرهنت انه اقراره لم يصل اليها نفقتها قبل وتندفع دعواه ولو برهنت انه
اقراره لم يدفع اليها نفقتها لا قبل بحوازيان وكيله دفع اليها وقبل قبل في الوجهين
لان دفع وكيله كدفعه الا يرى انه لو حلف بيمينين فلا حاجة فامر بغير دفعها وبرهنت
برهنت على طلاق ثلاث وبرهن الزوج انها اقربت بعد الطلقات الثلاث انها اعتدت
وتزوجت بآخر ودخل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجته وهي امرأته اليوم فتدفع
هذا ليس بدفع والمصحح انه دفع صحيح برهن على نكاحها فبرهنت انه خالفها تندفع
لو لم يؤقنا وقت أحدهما فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع اسبق لا تندفع فبرهنت بما ولو
ادعي نكاحها وهي تدعي اقراره بحرمتها تندفع وكذا لو ادعت نكاحها وهو يدعي الخلع
فهذا دفع ولو ادعي نكاحها وادعت انها منكوبة فلان الغائب لا تندفع ومرفى فصل
القضاء على الغائب (كم) لا تندفع الا ان يكون نكاح الغائب معروفا ولو
ادعي نكاحها فقالت نكحت اخي قبل لا تسمع يستأخذ ح وح ويأتي جنسه
في دعوى النكاح (فح) تزوجها فشهد جماعة بحضورها عند القاضي ان هذه
المرأة منكوبة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت النكاح لولا لعدم الخصم
عن الغائب (عده) اذ ادتزوجها فشهدا عندها وهذا القاضي ان لها زوجا فتزوجها
هو لا يفرق بينهما (عده) انكر نكاحها فبرهنت فدعي الخلع تسمع اذ يثبت
انه زوجها منه ابوه وهو لا يعلم (فصل) لا تسمع اذ الزوج مناتق لان انكر النكاح
اولا فلا تسمع دعواه الخلع (فح) اتعت المهر على ورثة زوجها واتعت ورثته
الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع ولو ادعت ورثة الاباء والاباء بحاله قيل
نسمع وقيل لا (مق) قيل نسمع وقيل لو قالوا امرأته عن المهر لا تسمع للتناقض ولو
قالوا امرأته عن دعوى المهر يسمع ولا تناقض وذكر (عده) مثل هذا التفصيل
في انكار الدين ثم دعوى الابراء (فقط) شهدا ثمان انه مات وهذه امرأته
وأخوانه طلقها قبل موته قال (بف) بينة الزوجية اولى وقال (سعد)

اليده عند انعدام الابوين
ويستوي فسادنا اذا كان
الصبي عاقلا او غير عاقل لانه
قبيل البلوغ تبسح لابي به في
الدين ما لم يصف الاسلام
وقوله في الكتاب وهو يعقل
الاسلام يدل على أن الصبي
العاقل اذا سلم يصح وهذا
مذهبنا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام
وهذا يدل على أن من يقول
لا اله الا الله لا يكون مسلما
حتى يعلم صفة الايمان وكذا
اذا اشترى حارية واستوصفها
الاسلام فلم تعلم لا تكون
مؤمنة وصفة الايمان
ما ذكر في حديث جبريل
عليه السلام ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر واليبحث بعد
الموت والقدر خيره وشره من
الله هكذا ذكر الكشاف
هذه الجملة في باب سجل الجنائز
من الجامع الصغير

(في مسائل الكراهية)
الصبي او المعتوه اذا اخبر
بنجاسة النساء لا تمت النجاسة
بقوله لانه اقله عقله قد يكذب
فلا يترجح صدقه على كذبه
واهذا لم يقبل خبر الصبي
والمعتوه في الاحكام فان احدا
من الصبيان والمعتوهين لم يرو
عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حديثا ولكن مع هذا
ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رايه فان وقع عنده انه صادق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

بينه اطلاق اولي وقيل لو كانت المرأة تدعى عتدين يقتي باولوية بينة الزوجية والا
قبولوية بينة الطلاق وقيل لو انكروا نكاحها اصلا لم يكن هذا دفعاً لدعواها ولو لم
ينكروا اصل النكاح وانما انكروا ارتها بان قالوا لم تكن زوجته عند موته اولاً تره
بالزوجية او نحوه فهذا دفع اقول يقتي باولوية بينة الطلاق لان شهود بقاء الزوجية
شهدوا باستصحاب المحال والآنرا ثبت الزوال كما ذكر في (فتى) ان بينة المخلع اولي
من بينة النكاح ولو ادعت النكاح في المحال لان المخلع ابدى يكون بعد النكاح ولان
بينة النكاح بناء على عتديق باستصحاب المحال فبينه المخلع تكون بطلان لان بينة
الابراء اولي من بينة ان له عليه كذا في المحال كما يأتي بعد وقتين في (فتى) انه لو
ادعى اني شريته من ابيك وبرهن فواليسل انه ملك ابيه الى موته فبينة الشراء اولي
(ط جف) بكر بالغة زوجها ابوها برضاها وقبض مهرها ومات فادعت المهر على زوجها
فبرهن ان اباهما قبضه بولاية الابوة تنقطع الخصومة (فتى) لو قالت الورثة ان ابانا
حرمها على نفسه قبل موته بستين فقالتان زوجها اقرب في مرض موته اني حلال عليه
فهذا دفع ولو انكروا نكاحها فبرهنت عليه فقالوا ان ابانا طاقها ومضت هتت ما قبل
موته قال (سعد) هذا دفع وقال (بف) لا وقيل لو انكروا النكاح اصلا لا يكون دفعاً
والا فادعى ارتها وقال كانت في نكاحي الى يوم موتها فبرهن درتها انك قلت قبل
هذا كرا من مردة زن من بودي ميراث بردي قيل تندفع و يكون قوله هذا اقرارا بانها
ليست امراته وقيل لا تندفع ولا يكون قوله هذا اقرارا بعدم الزوجية كما قال ان كان
فلان في الدار لذهبت اليه لا يكون اقرارا ان فلانا ليس في الدار لانه حاله على أن ما ذكر
ثم مفهوم كلامه وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة ولو قالوا انك قلت كانت
امراة الا اني طلقها لا تندفع لان الزوج أثبت نكاحها بالبينة يوم الموت وما انفسه
الورثة لا ينافي ذلك بخوازانة طلقها ثم تزوجها (ط) برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا
وبرهنت انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه وليست بامرأته فهذا
دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل يشدفع (ذ) ادعى انها أمة
وقصم بأمته ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت أمة فلان وقدرها وانما تزوجها فهو
دفع (ذفس) ادعى ديناً فبرهن مدينه اني أحلتك به على فلان يقبل لانه ادعى تاخير

(قوله وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة الخ) اقول قال العلامة الغزي
قلت مراد المص ان المفهوم في كلام الناس ليس بحجة في ظاهرها رواية وقد صرح بمثله
العمادى في فصوله وفي القوائد الزينية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في
ظاهر المذهب كالدلة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
الظاهر من المذهب كما في الدعوى من الظهيرية وامامه مفهوم الرواية فحجة كافي غاية
البيان من الحجج اه كلام الغزي (قوله ادعى ديناً فبرهن الخ) اقول اطلق ذلك فاقد
انه لا فرق في البرهان بين ان يكون بعد السكوت او الانكار وهل له بعد ان يتبع
ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رايه فان وقع عنده انه صادق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

وهذا اذا كانا بعتان اما اذا

١٤٤

كانا بعتان لا يلتفت الى قولهما في استحقاق المسوط

مسي ما قل في يده شيء يبيعه
لا يقبض لغيره ان يشتره منه
ما لم يساله عنه لما اذا تبعه
لان الصبي لا يملك البيع الا
باذن الولى فان قال اذن لي
أبي يحكم فيه رأيي على كل حال
فان وقع منه انه صادق
اشتراه منه والا فلا وهذا في
البيع اما في الهبة اذا كان
يحب ذلك المال فان قال هو
لا في اذن لي في الهبة يقبل منه
اذا وقع منه انه صادق
وان قال هو لا اذن لي في الهبة
لا يجوز له ان يقبله لانه لا يملك
ذلك باذن الاب وفي القدوري
ويجوز ان يقبل في الهدية
والاذن قول العبد والجارية
والصبي وفي الهدية ولو كان
الخبير بنجاسة الماء فمسا
لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه
ولا يجب القصرى ولكن يستحب
بمخلاف القاسق لان خبر
القاسق يستوي فيه الصدق
والكذب فيجب فيه القصرى
طالب الترجيح اما الكذب في
خير الكافر فظاهر وقد ذكرنا
بعض مسائل اخبار الصبي في
اول هذا المجموع وفي استحقاق
المسوط واذا مات الرجل بين
النساء وليس فيهن زوجته
لا يباح لهن ان يفسانه كفى
حالة الحياة فان كانت فيهن
جارية صغيرة لا تشتهى بغيرها
الفصل حتى نفسه لان

الصغيرة التي لا تشتهى يباح لها ان تمس جميع اعضاء الرجل الاجنبى في حال حياته

درهم

المطالبة واسقاطها من نفسه ولا يمكنه اثباته الا بان يصير خصما عن المال عليه ولو لا
بدنه له على المحالة فله ان يحلف المدعى على المحصول بالله بان ما يدعيه حق عليه فلو
ادعى ما لا على كقيل فبرهن الكفيل ان الاصيل احالته على فلان وانه قبل ينبغي
ان يقبل قياسا على هذه المسئلة وقياسا على ما ابرهن ان الاصيل اداه (ش) المدعى
عليه ادعى ايقاء ثم قال فلان حواله كردم دادرسا نيد است قيسل لا يسمع للتناقص
اذا المحالة غير الايقاء وقيل يسمع لان ايقاء الحال عليه ايقاء الخيل الا يرى انه لو حلف
ايضا ينعى حقه فاحاله واخذ من المال عليه بروكدا لو حلف لا يعطيه حقه راءداه
من احاله عليه حثت ولو ادعى الايقاء ثم قال فلان كسر تيو دادا بر من يقبل ولا
تناقص كافي مسئلة الامر باليد وقد مرت (خ) ادعى خمسة دنانير قال خصمه اوفيتكها
فشهدا انه دفع اليه خمسة دنانير الا ان لا تدرى من اى مال دفعها من هذا الدين او من
آخر يقبل ويبرأ (ش) هو الصحيح وقيل لا يقبل (خ) برهن على مال ثم قال انى
استوفيت من هذا المال كذا وقال بالفارسية جندني يافقه بدم بطالت بينتسه اقول
ولو ظهر من البينة ان المال عليه الا ان او بعد مدة الاستيفاء حصلت بينته لا كذاب
والا فينبغى ان لا تبطل بينته لا مكان التوفيق و يؤيده ما في (فش) انه برهن على مال
وبرهن خصمه على ايقاء بمضه لا تبطل دعواه قياسا لانهم شهدوا بما عاينوا ولم
يعرفوا ايقاء شي من الذين فعل لهم الشهادة وصار كما لو ادعى الفاروس شهدا بخمس مائة
فقال المدعى كان لي عليه ألف فاوفى بخمس مائة تقبل بينته وتكذب المدعى شهوده
يرفع بتوفيق المدعى (خ) برهن على ثلاث مائة درهم وحكم له ثم اقران عليه مائة

المال عليه فقتضى قوله يصير خصما عن المال عليه ان له ذلك ولا يضرا نكاره
لانه صار مكذبا شرعا بالبدنة فليق انكاره بالعدم كافي مسئلة الكفيل المتقدم ذكرها
وهو ظاهر فامل وذ كثر في الخائفة وكثير من الكتب انه اى فلان الغائب اذا انكر
المحالة امر المطلوب باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وقد كتبنا في
المحاشية قبل هذه الورقة بوردة عبارة الخائفة باسرها فراجع ان شئت (قوله كما
لو ادعى الفاروس شهدا بخمس مائة) اقول ادعى على رجل بخمس مائة فشهد له اثهوه
بالف وقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت الفاقة بضمت منه خمسمائة فوصل
الكلام ام لم يصل فشهادته بخمس مائة كما تقرر ولو قال لم يكن لي الا خمسمائة بطلت
شهادته الخائفة وفي الظهيرية فان كان دينا فشهدوا باقل مما ادعاه المدعى فهو ما اذا
ادعى ألفا وخمسمائة فشهدوا بخمسمائة يقضى بخمسمائة من غير توفيق وادعى
ألفا فشهدا خمسمائة بالف والا ترضى بخمسمائة لا يقضى بشي في قول ابي حنيفة لان
نفسه اتفاق الشاهدين في المشهود به لفظا شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثم اتفق
الشاهدان على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليست بشرط فتقبل
شهادتهما على خمسمائة

فكذلك بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا لا يشتهى فلا يباس للنسوان ان ١٤٠ يغسلنه كما في حال الحيضة لانه لا حرمة

لصورته ولا لسائر بدنه وكذا اذا ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لواحد منهم ان يغسلها وان كان فيهم صغير لا يشتهى يغسلونه الغسل حتى يغسل لها بينا لان له ان يمس جميع أعضائها حالة الحياة فكذلك بعد الوفاة وفي كراهية الهداية الصغيرة اذا كانت لا تشتهى يباح مسحها والنظر اليها لا بعدام خوف الفتنة ويكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحديد لان التحريم لما ثبت في حق الذكور فكذلك لا يباح للبس لا يباح الا لباس وصار نظير الحرام لما حرم شر بها حرم سقيها اقصى وقت الختان اثنا عشرة سنة وأول وقته قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا علم له به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد فيه شيء واحتلف المشايخ فيه قال بعضهم أول وقته اذا بلغ سبع سنين وقال بعضهم تسع سنين وبعضهم عشر سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي بحال يطيق الم الختان يمتن والا فلا وانه من جملة السنن وفي العيون غلام خنثى فلم تقطع الجملدة كلها فان قطع أكبر من النصف يكون خنثا ما وان كان نصف او دونه لا يكون خنثا وفي صلاة التوازل صبي لم يمتن ولا يمكن ان يمد جملده الا بشديد وحشقة ظاهرة

درهم لهذا المدعي عليه قال (صف) تسقط عنه المسائتان وقال غيره من المشايخ لم تسقط (فن) ادعى عليه اربعة اشياء مماها فانكر فحلف ثم قال المدعي كنت اخذت الاثنين من الاربعة وبرهن على الاثنين تقبل (فمن) ادعى الايقاف وشهدا بهذا اللفظ أين مدعى عليه راجز ابن مقدار أدنى ثبت لا تقبل لانه في الحقيقة شهادة على النفي ادعى دينافاقر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو تغرقا عن هذا المجلس ثم قال أوفيته وبرهن على الايقاف بعد ما قرع تقبل اعدم التناقض ولو ادعى الايقاف قبل اقراره لا يقبل (فقط) ادعى اتفاقا فقال خصمه

(قوله ادعى دينافاقر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين الخ) أقول أمالقه فشمع ما اذا طال الفصل أو لم يطال والعلة تقتضي أنه ولو كان متصلا فتأمل مع ما يأتي قر يبا من قوله ولو ادعى الايقاف أو الأبراء وأنكر الخ اللهم الا أن يقال لما تقر في كتاب الاقرار ان الاشتباه شرط صحة الاتصال وهذا بعينه استغنى عن التصريح به في الفرع الثاني يدل على ذلك قوله في الاول ثم قال أوفيته يعني أنه قد لي يفسد او معنى قوله ولو ادعى الايقاف أي موصولا مع الاقرار ويدل على ذلك ما في التمارن خاتمة نقلا عن البيهقي ولو ان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى عليه صدف قد كان لك على ألف درهم لكنني قد قضيتكها أمس وقال المدعى ما قضيت شيئا فدفع الالف اليه أو صالح على خمسة مائة ثم شهد الشهود للمدعى عليه انه دفع اليه الالف بالامس كان له أن يرجع عليه بما أعطاه والصلح باطل وفيها أيضا نقلا عن الظهيرية ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر فصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه أقام البينة على القضاء أو الأبراء لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح قدا عن اليمين التي كانت عليه وان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الأبراء يبطل وفيها منها قبله اذا ادعى المدينون القضاء وأنكر رب الدين ذلك وحلف ثم ان المدينون صالح رب الدين عن ذلك على شيء ثم أقام البينة انه كان قد قضاه الدين هل تسمع بينته اختلف المشايخ وجههم الله تعالى وذكر في كتاب الصلح مسائل تدل على القبول وصورتها رجل استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت يد المستعير وانكر رب الدابة الاعادة وصالحه المستعير على مال جاز قال أقام المستعير بعد ذلك البينة على العارية وقال انها نفقت فبطلت بينته ولو أراد استعلاف الميرغله ذلك وعندي أن الجواب في مسألة الدين على التقصيل ان صاحب الحق من الدين لا يقبل منه دعوى انقضائه لمكان التناقض قال (قوله ثم قال أوفيته) أقول فربما لانه لو قال أوفاه على فلان سبعا ولم أعلم وبرئت بسبب ذلك يقبل مطلقا لانه مكان الحلفاء فالتناقض فيه مما يعني يعلم هذا مما تقدم أوائل الفصل من أركان القبول في مثله أصح فليتأمل (قوله وبرهن على الايقاف بعد ما قرع) أقول التفرع متعلق بالايقاف لا ببرهن ففطن (قوله ولو ادعى الخ) أقول عبارة العمادية التي هي أصله ادعى دينافاقر به وادعى الايقاف أو الأبراء فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين اه وهو مما يدل على ما بحثنا فتأمل

خلاف ما يمكن الاحتتان فلا
 سلم وقال اهل البصرة
 لا يطبق المختار يترك وفي
 فوائد الرستغني اختار الصبي
 ثم طالت جلسته ان صارت
 بحال تستر حشفته تقطع وما لا
 فلا ولا بأس بالخضاب للجارية
 الكبيرة والصغيرة واما الصبي
 فلا ينبغي ان يخطب يده ولا
 رجله كالرجل في استئمان
 الذخيرة اختار المشايخ في
 التسليم صلى الصبيان قال
 بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول
 الحسن وقال بعضهم التسليم
 عليهم افضل وهو قول شريح
 وقال الفقيه ابو الليث نصر
 ابن محمد السمرقندي رضي الله
 عنه وبه نأخذ وقد روى عن
 ابي بن مالك رضي الله عنه
 انه قال كنت مع الصبيان اذ
 جاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وسلم علينا وفي هبة فاوى
 القاضي طاهر الدين رحمه الله
 ادا اهدى الصغير شيئا من
 المأكولات روى عن محمد
 رحمه الله انه يسبح لوالديه
 وشبه ذلك بضيافة المأذون
 واكثر مما يجحدى على انه
 لا يباح وفي كراهية التبريس
 اذا اهدى اقوا كره الى الصبي
 الصغير يحمل للاب والام الاكل
 اذا اريد بذلك بر الاب والام
 لكن اهدى الى الصغير
 استغفار الهدية بحجوات الذي
 يلعب به الصبيان يوم العيد
 يزك كل مسأري من ابن عمر رضي

يسلم عليه ويترك وكذا الشيخ الضعيف من اهل الجوس اذا

اديته في سوق سمرقند وعجز عن البينة ثم قال اديته في قرية كذا وبرهن يقبل اذا التوفيق
 يمكن وهو ما يدل على ان امكان التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق (مق) ادعى
 ادعى دينه سمرقند ثم برهن على ادائه بخاري كان تناقضا الا اذا وفق (فص) صالح
 عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء والابراء لو صالح عن انكار لا سمع بينته لان هذا
 الصلح افتداه من العين فلا ينقض وكذا لو اقر يدين ولم يدع الايفاء والابراء لو صالح ثم
 ادعى الايفاء والابراء لا تقبل ولرادى الايفاء والابراء وانكار فلم يقدر فصالح
 ثم برهن على الابراء والايفاء يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداه عن العين
 اذ لا يميز على المدعى عليه في هذا الوجه في بطل الصلح (صه) ادعى ما لا فصالح ثم ظهر ان
 لا شيء عليه بطل الصلح (فقط) ادعى داوا فانس كذا في يد فصالحه على الفه على ان يسلم
 الدار الذي اليد ثم برهن ذواليد على صلح قبل هذا الصلح امضيت الصلح الاول وابطلت
 الثاني كذا (ح) وقال كل صلح بعد صلح فالتسا في باطل ولو شره ثم شره اطل الاول ونفذ
 الثاني ولو صالح ثم اشترى اجرت الشراء وابطلت الصلح اقول في الصلح الذي هو معنى
 البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كافي الشراء بخلاف الصلح عن شعور دعوى الرق
 واصله ان الشراء الثاني فسخ للاول اقتضاء والعق لا يقبل الفسخ فافترقا وعرف بهذا
 مسائل كثيرة والله اعلم (ذ) انكر دينه فاقامه بمحكم بينة او صالح ثم برهن ان المدعى
 اقر قبل الصلح او المحكم انه لم يكن له عليه شيء بطل الصلح والمحكم ولو لم يقض القاضي
 عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا يقضى عليه شيء (فقط) ادعى ثوبا فانس كذا فصالح
 ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فتداه بيمينته
 ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا اقره
 انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح بحجوات ان يملكه بعد اقراره قبل
 الصلح اقول فيلي هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح والمحكم فيما في (ذ) من مسألة الذين اذا
 اقر قبلهما وايضا ينبغي ان تقبل بينة اقرار المدعى قبل الصلح فيبطل الصلح وان جاز
 ان يملك الثوب بعد اقراره قبل الصلح لماسيجي بعدا سطر فيا ذكر (ش) ان الاصل
 ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يؤخر المسقط واوردت على مسألة (شي) في الدين نظرا

(قوله ولو شره ثم شره الخ) اقول اطلعه المصنف وقيد في القنية بان يكون الثاني
 اكثر ثمة من الاول او اقل او يجنس آخر والا لا وفي القوائد ان بينة كل مدة اعيد ووجد
 فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل والنكاح بعد النكاح كذلك والحجوة بعد
 الحجوة مع ما في التنقيح الا في مسائل الشراء بعد الشراء صحيح قال اطلعه في جامع
 الفصولين وقيد في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمة من الاول او اقل او يجنس آخر والا
 فلا النسانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التعر ب بخلاف الحجوة فانها تفل فلا
 يحتمل ان كافي التنقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فسخ للاولى
 كافي البرازية كذا ذكره العلامة الغزالي

وهذا اذ لم يكن على سبيل المقامرة فاما اذا كان فهذا الصنع حرام الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده فهذا على وجهين اما ان كان في المصير واحتاج لفقره او كان في المغارة واحتاج لادم الطعام معه وله مال ففي الوجه الاول كل تغير شئ وفي الوجه الثاني كل بالقيمة وقد ذكرنا في مسائل النفقات من هذا الكتاب في كتاب النكاح وفي واقعات الناطق ولا يباس بنقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار رجل كنى ابنته الصغرى باني بكر وغيره كره ذلك بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن ابن اسمه بكر فيكون هو اباه والصحيح انه لا يباس به فان الناس يريدون به التفاؤل انه سيصير ابا في ثانی الحال لا التحقيق للحال لا يباس بكى الصبيان اذا كان لدا واصاب الصبيان لانه مداواة ودفع المصعب الى الصبيان هل يكره ذكرنا في مسائل الطهارات في بيع قوائد صاحب المحيط الاب او الام اذا امر ولده الصغیر لينقل الماء من الخوض الى منزل ابيه ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ملكا للصبي حتى لا يحل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المائية باطل وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا

في اواخره هذا الفصل في (ذ) حيث قال كما يصح الدفع الى قوله برهن انه اقرب قبل المحكم انه ليس له عليه شئ الخ مظهر بما قررناه ان في قبول بيعة مثل هذا الاقرار قولين ولكل منهما وجه قال فان كان القاضي علم ان المدعى اقرب قبل المصلح ان الثوب ليس له يبطل المصلح وصلى القاضي باقراره قبل المصلح كاترا به بعد المصلح اقول البيعة كعاشية القاضي اذا اصاب ان الثابت ببيان كثابت ببيان كاذ كرفي اوائل الفصل العشرين فينبغي ان يكون علمه بالبيعة كعلمه بغيره في المحكم والاحتمال المذكور هو ان تمامه به اقراره قبل المصلح يتحقق في علم القاضي باقراره ايضا فينبغي ان يتعد احكاما (ذ) برهن ان المدعى اقرب باسقاط دينه فقد قيل لا تسمع مرفق مسائل شرائط صحة الدعوى ادعى عشرة دنانير فقال خصمه تو اقرار كرده كه براخرد ودينار خواستني نيست لا تدفع اذا المطالبة ليست من لوازم الدين فان مؤجله دين ولا مطالبة في الحساب وذكر (ش) وبرهن المدعى عليه كنه كفته كه مرازين مال بخريج دينار دني بدينار برهن كه كمراتزوين بخريج دينار نيست يسمع ولو ادعى مالا او عينا برهن خصمه انك اقررت ان لا دعوى ولا خصومة لي عليك تسمع ويدفع دعواه وان احتمل ان يدعى عليه بسبب به اقراره لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يؤثر المسقط اذا السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل الحكم بالاول او لم يتصل اول فان قيل لا يشك كل باقراره قبل المصلح لان المصلح فريضة تاجر الموجب بثمة يجاب بان المصلح عن الانكار لا يدل على وجود الموجب فضلا عن تاخره فالاولى ان يحصل على الروايتين على ما قررناه (خ) قال ابراني المدعى عن هذه الدعوى يستل المدعى الك بيعة على المال فلوبرهن بحلف المدعى على البراءة وان لم يبرهن بحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال فلوحلف المدعى عليه ترك ولو شك يحلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة اقرار بالمسأل عند المتأخرين لا عند مشايخنا المتقدمين وهو الاصح قال (طه) ينبغي ان يحلف المدعى أولا على البراءة لانه يدعى عليه بطلان دعواه وبما يشك فتنقطع الخصومة (ذ) ادعى شيافيرهن خصمه انك ابرأتني عن الدعوى كاه في ستة اذ تسمع ادعى مالا فاقر لكنه برهن على سبب لا يصلح للوجوب كما در شرعية ترفع الخصومة ولولا بيعة لادعى بحلف المدعى عليه قال (ح) هذا قولهما وعند ابي حنيفة وجه الله تعالى يلزمه المال ولا يصدق في انه ممن مية ويحرم ولو برهن انه ممن نجر لا يقبل عند سرح اذ المسلم قد يلزمه ممن نجر عنده بان يوكل ذميا بشرائهما وعندهما تدفع الدعوى ولولا بيعة له خصمه مام في نحو القسار (ني) ادعى مائة دينار وبرهن خصمه كه تو اقرار كرده كه من باين مدعى عليه اسم ارمم صد دينار في ولكن بزوط كرمم صم هذا الدفع ومثله ادعى عشرين دينار فقال خصمه تو من اكنتم مردا ده ولكن بزوط كرفني ازمن واين بيت ديناريدان سبب دعوى كن وبرهن على اقرار المدعى بذلك صم الدفع وهذا اذا صار البردين عليه بان لم يبق في يده اما لو كان باقيا في يده حتى اخذ منه خطا بالمسأل يصح ويكون بيعا للبر من القبايض بذلك المسال الا يرى انه ذكر في (طه) له على آخر بر او فلوس وشري ما عليه بدراهم او

فلاب يه بمر ملك الابل ويصير
 يكون محرز المستاجر كذا هذا
 وذكر في المحاوي اذا ملا الصبي
 الكوز من ماء المحوض ثم
 اهرق ذلك الكوز في المحوض
 لا يجعل لاحد ان يشرب الماء
 من ذلك المحوض حسنة
 الصغير قبل ان يجري عليه القلم
 للصبي لا لابي له لقوله تعالى
 وان ليس للانسان الا ما سعى
 وهذا قول عامة شافعيين وقال
 بعضهم الانسان يتقنع به لم
 ولده به سده منه لما روى عن
 انس بن مالك انه قال من جملة
 ما يتقنع به المرء به سده منه ان
 يترك ولدا عليه القرآن والعلم
 فيكون لو الله ابر ذلك من غير
 ان يتقنع من ابر الولد شي ذكر
 في باب دعوى الاب والوصي
 من قتاوي وشيخ الدين صبي
 يحصل المال ويدفع الى ابيه
 والام تنفق على الصبي وتا كل
 معه قليلا لصحة قيمة او لثقتين
 من غير زيادة لا يكره وان كانت
 الام عاجزة والصبي يقدر على
 الكسب مقدار ما يكفي له
 وللام فلها حق في مال الصبي
 فتاكل ولولم تكن الام محتاجة
 الى ما لها وليكن خاضعة لما لها
 بمال الولد واشترت الطعام
 واكلمت مع الصغير ان اكلت
 ما زاد على حصتها لا يجوز لانها
 اكلت مال اليتيم في آداب الملقط
 الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم
 يكن صبيها فحكمه حكم
 الرجال وان كان صبيها فحكمه حكم

بدنانير وتفرق قبل نقد الثمن بطل العقد وهذا نص يجب حفظه والناس منه قائلون فان
 عادتهم ان من له على آخر او شعير او نحوه ياخذ من عليه عند غلاء السعر خطا ذهب او
 فضة من ذلك ويضمنه كندم رايهم كرهوه وناسد للفقير عن دين يدين (فشر) اقر بمال
 لرجل وكتب في الكتاب اقرارا صحيا ثم ادعى انه دفع الى الدراهم وامرني بالاقرار بالذهب
 وادعى الذهب بناء على هذا الا يسمع نواه هذا لانه وجوع مسئل (شين) عن اقرار آخر
 بكرير اقرارا مطلقا ثم ادعى فساد اقراره وفساد الخط فساد السلم والمقر له يدعى بطلان ابر
 بناء على ما تلقى الاقرار هل يسمع دعوى المدعي عليه اجاب لا والله أعلم ادعى اني دفعت
 اليك عشرة دراهم فرضا فقال نعم دفعت الي ولكن امرتني ان ادفعها الى فلان ودفعتها
 اليه برهن وهذا دفع صحيح (ذ) ادعى قيمة امة مستهلكة فبرهن خصمه ان الام حية
 رايها في يامدة كذا لا يكون دفعا ولو جاب بالام حية كان دفعا ادعى انه اخذ منه مالا
 كذا وكذا ووصفه بما يعرف به فبرهن خصمه ان المدعي اقر ان هذا المال المفسر
 اخذ منه فلان الاخر لا تندفع اذ لا منافاة بينهما المجاوز ان فلانا اخذه ثم رده عليه ثم
 اخذه المدعي عليه ادعى قد رامن البراه اخذه من زرعي الذي كان لي في ارض كذا ولم
 يثبت دعواه حتى ادعى هذا البر على هذا الوجه على آخر ينبغي ان تسمع اذ لا منافاة
 لمجوازه اخذ البر من زرعه فلان ثم اخذه منه فلان الاخر ادعى قد رامن دهن ووصفه
 فقال خصمه اهديت المدعي هو ضاعن هذا الدهن كذا درهما لا تندفع ما لم يبين سبب
 وجوب الدهن لانه لو كان مسلما يجوز اخذ العوض وكذا لو كان صبيها لانه يصير يبيع
 النقلي قبل قبضه فلا بد من البيان انه كره فبرهن المدعي انك استهلتني منذ عشرة ايام
 وقال خصمه ابرائي منذ شهرين يوما لا تصح دعوى الابراء لتاخر تاريخ الاستهلاك من
 تاريخ الابراء (فقط) برهن انه ابرائي عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر لي
 بمال بعد ابرائي فلو قال المدعي عليه ابرائي وقيمت الابراء وقال صدقته فيه لا يصح هذا

(قوله ادعى انه اخذ منه مالا كذا وكذا الخ) اقول قال العلامة الغزي قلت وفي
 البرازي ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه الى غيره وحوطه ثم ادعاه على خاله
 وزعم ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوي من اثنين
 لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد اه كذا قاله الغزي اقول وفرع البرازي غير هذا الفرع
 وهذا ظاهر ونقله هنا بقوله قلت وبما يفهم انها فرع واحد اختلف النقل فيه فليس
 كذلك فتنبيه (قوله ينبغي ان تسمع اذ لا منافاة الخ) اقول هكذا كره العمادى
 والظاهر انه بطريق البحث اه قاله الغزي اقول الظاهر انه استبعد الحكم بما نقله عن
 البرازي يقول يتنبه لما صدره البرازي في فرعه بقوله ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه
 الى غيره وحوطه ولما صدره العمادى بقوله ادعى قد رامن البراه اخذه الخ ولقول
 البرازي وزعم ان دعواه على زيد كان ظنا فانه يمنع التوفيق الذي ذكر في فرع العمادى
 تأمل

لا باس به وهذا الم يؤثر بالنقاب
رد السلام من فروض الكفاية
فاذا سلم على قوم فرد السلام
بعضهم فان كان الذين حصل
الرد منهم مكافئين يسقط عن
الباقين قياسا على سائر فروض
الكفاية واما اذا حصل الرد من
الصدى ان كان الصبي لا يعقل
لاشك انه لا يسقط الرد عن
الباقين وان كان هذا الصبي
عن يعقل الجواب هل يسقط
عن الباقين اختلاف المشايخ
فيه قال بعضهم يسقط ومنهم
من قال لا يسقط وعمام هذا
ينظر في كتاب الكسب الشيخ
الاسلام انى بكر روجه الله في
بيان فروض الكفاية وقد
كثرت فروض الكفاية في
موضع على حدة والله اعلم

(في مسائل اللقيط)

اللقيط اسم للولد الذي يوجد
على قارصة الطريق او في
المهارة او على باب المسجد
لا يعرف ابوه ولا امه واللقط
الاخذ يسمى به باعتباره ما له انه
يلقط ويرفع اللقيط افضل من
تركه بخلاف اللقطة فان تركها
افضل من رفعها فان غلب على
خلقه ضياع اللقيط فواجب
عليه رفعه ثم اللقيط طهر ونفثته
من بيت المال والماتعة تبرع
في الاتفاق عليه لعدم الولاية
الا ان يامر القاضي فيكون
دينا عليه لعدم الولاية واذا
ابى الملقط ان يتفق على اللقيط

الدفع يعنى دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء برئ بالدفع
المسال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرند بالرد بعد قبوله سئل (شسين) عن ادعى مالا براهن
خصمه انك اقروا بالبراءة فبرهن المدعى انك اقروا بهذا المال بعد اقرارى بالبراءة
هل تندفع دعوى المدعى عليه اجاب لا ولو برهن انك اقروا به بعد دعواك اقرارى
بالبراءة يقبل والفرق انه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقرا في هذه الحسالة فكان
دعواه اقراره بالمسال سابقا على اقراره بالبراءة فبقي الاقراوات يعتبر الاخير بخلاف ما لو
قال بعد دعواك اقرارى بالبراءة لانه لا يقتضى الاقرار بها ونظيرها ادعى دار ثناع
أبيه فبرهن خصمه ان أباه اقراه ملكي فبرهن المدعى ان خصمه بعد اقرارى له اقراه
ملكى أى هل تندفع ينبى ان يكون على تفصيل مر اقول في قوله مقر في هذه الحالة الى
قوله يعتبر الاخير نظر لان دعوى امراره بالمسال انما يعتبر سابقا على اقراره بالبراءة ولم
تكن قرينة تدل على التاخر وهما قرينة وهى قوله بعد اقرارى الخ لانه ينبى ان اقراره
بالمسال متأخر ويؤيده ما مر في (فقط) من مسالة الابراء فلا وجه لما ذكره فالاولى ان
يفرق بانه لما اقرا بالبراءة ثبت سقوط المسال من ذمته فاقرا للمدعى عليه بعده بهذا
المسال لغو وكذب فلا يعتبر (فقط) انه كرا لوديعه فبرهن المدعى على ايداعه فادعى خصمه
الحلال او الرد ولو قال في انكاره ليس لك هل شئ معهم هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو
قال لم يودع أصلا لا يسمع اعدم الامكان (ذ) ادعى انه اخذ منه بغير حق وهالك عنده
وبرهن خصمه انى اخذ منه بحق لانه ملكي يندفع المدعى لانه يدعى الضمان فدفعته البينة
ولو باقيا في يده فبرهننا على ما ادعىا تقبل بينة لا آخر ايضا تصادقهما انه كان بيد المدعى
فيكون المدعى ذايد حقيقة والاخر خارجا في بينة اولى (خفش) ادعى انه اخذ منه
هذه الدراهم بغير حق فبرهن خصمه انه اخذها بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج زكدا
لو برهننا به هذا كها على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن انى اخذها بحق لاني بعت
منه هكذا وقد اخذت منه تندفع المحسومة لانه اثبت المبايعه اقول المسألة الاولى
تخالف رواية (ذ) وجعل المدعى منه ذايد وهما خارجا والصواب عندي ما ذكره (ذ) لما
مر من تصادقهما والعبرة للمعنى لا للصورة وقد مر في معرفة الخار ج وذى اليد في (فش)
ما يوافق (ذ) والله اعلم (من ذ) الوكيل يقبض المسال لو برهن على وكالة موكله بها

(قوله الوكيل يقبض المسال لو برهن الخ) قلت نص عبارة القنية في باب الدفع ادعى
عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للمحال واقام ذوا اليد بينة انه مات
منذ عشر سنين سمع وقال هرا كما قل لا تسمع قال روجه الله تعالى والصواب جواب
المحافظ فينبى ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهى في
ما في الشهادات والدعوى والله تعالى اعلم ونقلها صاحب الفوائد في بحره هكذا قال
وهى مما يستثنى من قواعده يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول ابيه من اه ذكره
الغزى واقول اذا كان الموت مستقيضا لم به كل كبير وصغير وكل عالم وجاهل لا يقضى

وسال القاضي ان يقبل منه واقام البينة انه لقيط فنبضه القاضي ووضعه على يده

وبل واخره ان ينفق عليه على
القاضي ان يرد عليه بالقاضي
بالتحيا وان شاء رده عليه وان
شاء لم يرد عليه وكذلك
القاضي في الفرع الاول ان
شاء قبضه منه وان شاء لم
يقبضه فان لم يقبضه القاضي
منه يامر بالانفاق عليه
ليكون دينه على المقيط ولم
يذكر في الكتاب انه اذا امره
القاضي ان ينفق عليه ولم ينفق
على ان يكون ذلك دينه عليه
ما حكمه قال بعضهم يصير دينه
على المقيط من غير شرط
الرجوع وقال بعضهم اذا امره
ان ينفق عليه فانفق يكون
متطوعا الا اذا انفق عليه على
ان يكون ذلك دينه عليه فان
التقطه رجل لم يكن لغيره ان
يخذله منه لانه ثبت له حق
المحفظ بسبق يده فاذا جاء آخر
واستقرعه منه فانه يدفع الى
الاول فان ادعى مدع انه ابنه
فاقول قوله مدعي اذا لم يدع
الملتقط نفسه ثم قيل ان دعواه
يهم في حق نفسه دون
ابطال حق الملتقط وقيل
يبنى عليه بطلان يده واذا
كبر المقيط فادعاه رجل
فذلك ما به لانه صار في يد
نفسه وان ادعاه اثنان ووصف
احدهما علامة في جسده
فهو ولي به ولو سبق دعوة
احدهما فهو ابنه ولو وجد مع
المقيط مال فوضعه القاضي
على يد رجل او على يد الملتقط

ان يكون ذلك دينه على المقيط ثم ان الذي التقطه سال

ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض يصح الدفع (فتر)
المدعي عليه جاء بخط البراء فقال المدعي كنت صبيما وقت البراء فاقول له لانه
استدع الى حالته معهودة منافية للضمنان (ذ) ادعى وصية وانكرها الوارث فبرهن
الموصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما ينبغي
اعمال الموصي او موصي ثم رجع ولم يعلم بها وادعاه فانكره فاذا اخبر ادعى الرجوع والتناقص
لا يضر في مثله ولو برهن على جحد الموصي الوصية تقبل على رواية كون الجحد رجوعا
لا على رواية انه ليس برجوع ولو برهن على اقرار المدعي ان شهوده فسقة او على اقراره
انه استأجرهم او على اقرارهم انهم لم يحضروا في مجلس كان هذا الامر فيه يكون مبعولا
لشهود المدعي (عده) برهن ان المدعي قال انه بطل في الدعوى او شهودي كذبوا
ليس لي عليه شيء صح الدفع ولو قال انا برهن ان المدعي قال بدروغ كواها ان ارم لا يسمع
ذلك منه دعوى الدفع من المدعي عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن في الشاهد
او في الدعوى يصح وفي دعوى انه قاتلوا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال الارض
التي بيدي ليست بهذه الحدود لا يصح هذا الدفع (خ) برهن انه له قبر من خصمه ان
شهوده ادعوه تبطل بينه المدعي (مش) ادعى داءا في شر يسميه من ابيك وبرهن
ذو اليد انه لما ثاب اليه الى يوم موته ومات وترك ميراثا لا تقبل بينته لانهم شهدوا
باستحباب الحال والمدعي اثبت الزوال ادعاه ميراثا من ابيه فقال خواليد كان ملكا
اقلان الا خبروا به مني لا يسمع لان الدار لو كان بيد بائعه وبرهن انه ملكي لا تندفع
دعوى المدعي فكذا من يتلقى المثلث منه ادعى ارضا فبرهن المدعي عليه ان مورثه امر
ان المدعي ليس له او هو ملك المدعي عليه ارض على اقرار الوارث قبل موت مورثه او بعده
انه لم يكن لابي له او على اقراره ان اياه مات والدار ليست له كان كله دفعا ولو شهدوا ان
الوارث اقرانه ليس لابي له كان دفعا ولو شهدوا ان الوارث اقرانه ليس لابي له لانه
وهبه لي او باعه مني في صحته ثم لو برهن المدعي عليه ان مورث المدعي اقرانه ملكي
فهذا دفع ولو لم يقبل وانا اقرانه ليس لابي له وقيل لو لم يقبل لا يكون دفعا والاول اصح لانه
الاقرار بدون تصديق المقر له اكنه يبطل بتكذيبه ادعاه ارضا من ابيه فبرهن خصمه
ان اباك باعه من فلان في صحته وانا شريته من فلان قيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال

القاضي بما يندفع به وليس ذلك الا للتيقن بكذب المدعي بما يخالفه فتأمل وارجع
الى التواريخ التي تضمنت كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر وفي الفوائد الزينية يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوا الجبهة والفصول وما فيها
فروع الا في الولوا الجبهة فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة التروجة التي معها لدفعه
تقبل بينها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي الغنية من باب الدفع
في الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان
ثبتت وفي مسائل خزائنه الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع

التوفيق وقيل يصح وهو الاصح ادعى ديناً بكفالة أو اذ عام وارث المدعى فبرهن خصمه ان الاصيل اداء اليك أو الى مورثك أو برهن أن مورثه انخرجني من الكفالة أو برهن انك انخرجتني منها بعد موت اينك يندفع المدعى ادعى ديناً بارت فبرهن خصمه ان اباك أو حال به فلانا ودفعته اليه موصدة فلان يندفع لان المتهال يصير وكيلاً بقض الدين والوكيل يقبض الدين أو الامين اذا اقربا لقبض يصح على الموكل ويبرأ المقر يم ادعى ادعى عن أبيه فبرهن خصمه ان اباك أو قرآن هذا وديعة فلان يندفع المدعى الا اذا وفق الوارث وقال كان في يدك وديعة فلان لكن شراء أي من فلان وتوفي في ملكه الى موته يقبل أقول على ما مر قبيل هذا في قوله برهن خصمه ان اباك باعه الخ ينبغي أن يكون هنا خلاف أيضاً مما لا يحتمل التوفيق كما عملت في نسخة وان لم يوفق بل ينبغي أن لا يقبل التوفيق فيصح الدفع كالأدعي هو وابوه الشراء عن يد مدعي ذواليد الا يداع منه (من) اثبت بنوة العم بذهبي كالأدعي الى الجسد فبرهن خصمه انه اقربانه فلان ابن فلان آخر يندفع المدعى وكذا يندفع لو برهن انه ادعى على آخرانه ابن عمه وكذا كراسم ابيه وجده وحكم بنسبهم من ذلك الرجل ولو برهن ان ابا الميت فلان فبرهن ما اثبت المدعى لا يندفع المدعى اذا البيعتان للاثبات لا للنفي ولانه ليس بمخصص في اثبات اسم الجرح فلا يقبل على الاثبات ولا على النفي أقول ينبغي أن يكون فيه تفصيل على ما سيجي في (جف) من مسألة بنوة عم الميت الخ ولو يقال انها تقبل في الدفع لافي اثبات النسب فله وجه يؤيده ما ذكر في (فس) أيضاً لو برهن انه ابن عم فلان لا تحترق في حق الدفع لافي النسب كما قلنا برهنوا ان القاتل فلان لاوليننا يقبل في دفع الدية عنهم لافي ثبوت القتل من فلان دعوى كرده برادرزاده فلان ميت وارث كفت كفتو كفته بغير أنهم موثق ينبغي ان لا يكون تناقضاً كذا قيل لا مكان التوفيق بان كانت بنتهم الميت امرأة أخى الميت فالولد ولد عم الميت وابن أخيه أقول قد ثبت ان مكان التوفيق

(قوله كعاقلة برهنوا ان القاتل فلان لاوليننا يقبل في دفع الدية الخ) أقول وفي التواريخ وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن جعفر الله تعالى يقول اذا وجد قاتل في محلة وادعى اولياؤه عليهم واقام اهل المحلة يمينه انه قتله فلان من غير محلتهم او جاء برميح حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن عن الدية فان ادعى اولياؤه الدم القتل على رجل بعينه واقاموا البيعة على ذلك واقام المدعى عليه البيعة ان فلانا قتله رجل آخر قال لا قبل هـ هذه البيعة هذا كله اذا وجد القاتل وبه اثر القتل نحو الجرح والضرب اما اذا وجد ميتاً وليس به اثر القتل كالجرح وغيره لا شيء فيه اه أقول ومثل المحلة القرية قاتل (قوله دعوى كرده) أقول معناه ادعى ان الميت ابن أخيه وارثه فاجاب المدعى عليه بقوله انت قلت انه ولد ولد عمك هل يكون تناقضاً قال ينبغي ان لا يكون تناقضاً الخ نقول بغيره عم أي ولد ولد عم وقوله اولاد برادرزاده ابن الاخ فاذا كانت بنت عم الميت امرأة أخى الميت فولد عمها اولاد أخيه وولد لعمه

جاء عليه وهذا احكام ثلاثة
أحدها ان المال الذي وجد
مع المقيط يكون له والثاني
ان نفقته تكون من ذلك المال
والثالث ان المنفق اذا قال
انفق عليه كذا فهو مصدق
في نفقة مثله لانه أمين والقول
قول الأمين وليس هذا كما
اذا اتفق عليه من مال نفسه
ليرجع عليه ثم قال انفق
عليه كذا وكذا فانه لا يصدق
الا بيمينه لانه اذا احتج بال
الضمان على المقيط وهذا
ارادني الضمان فافترقا ولو
ادعى الملقط ان المقيط عليه
ان لم يقر بان له لقيط قال قول
قوله لان الصغير لا يملك فهو
وسائر الاموال سواء فان كان
في يده فهو ملكه مظهراً
فيكون القول قوله فاما اذا
اقرأه لقيط لا يصح دعواه
لانه ثبت حرية مظهراً ولو
بلغ الملقط واقربانه عبد فلان
ان لم يجر عليه حكم الاحرار من
قبول شهادته او ضرب فاذنه
ونحو ذلك يصح اقراره وان
جرى عليه من احكام الاحرار
شي لا يصح وان ادعت امرأة
المقيط انها ابنها لا تصدق الا
بالبيعة وليس هذا كالرجل
لان المرأة ادعت النسب على
غيرها وافراده على غيرها
لا يجوز لان النسب الى
الاباء واما الرجل فقد اقر على
نفسه في مكان القول قوله
وذكر من ابي نصر محمد بن سلام انه احتج في هذه المسألة فقال لان المرأة لا تملك الفصل

فلا تملك الوصل ايضا والرجل
 هذا ليس مني فانه لا ينقطع
 النسب فيما بينهما باللعان
 ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع
 نسبه باللعان وحكي ان اميرا
 بسمرقند يقال له اسحق بن
 احمد كانت له مناصرة في داره
 فاحتج واحب هذه المسألة في
 هذه النسبة فاجبه فقال لمن
 هذه النسبة فقيل له قال ابو
 نصر محمد بن سلام فبعث اليه
 باربعة آلاف درهم وليس
 على الذي التقط اللقيط
 ورياء عقل ولا ميراث لانه لم
 يهروليا بالترية والالتقاط
 فهو وصائر الناس سواء واللقيط
 اذا ادرك فهو في شهادته
 وجناته والجنسية عليه
 وحدوده كالحرم المسلم لانه حر
 ويحد فانف اللقيط في نفسه
 ولا يحد فانف امه ثم اللقيط اذا
 وجد في مصر من امصار المسلمين
 يحكم باسلامه سواء كان
 الواجد مسلما او ذميا ولو
 وجد في بيعة او كنيسة او قرية
 من قرى اهل الذمة فيحكم بكونه
 ذميا سواء كان الواجد مسلما
 او كافرا هذا في رواية وفي رواية
 اخرى اعتبر الواجد دون
 المكان وقال ان كان الواجد
 مسلما يحكم بكونه مسلما
 في أي مكان وجد وان كان
 الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا
 في أي مكان وجد ثم في كل
 موضع حكمنا بكونه مسلما
 يجري عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل صلى عليه وفي كل موضع

قيل يكنى وقيل لا يكنى واكتفى به في بعض المواضع لافي بعضها ويحتمل ان يكون ذلك
 بناء على اتقوا بين والاصوب عندى ان التناقض ان كان ظاهرا كسلب واجحاب
 والتوفيق خفيا ينبغي ان لا يكنى اما كان التوفيق والا ينبغي ان يكنى الامكان ويعتده
 ما في أوائل هذا الفصل من (خه) حيث قال أقرانه له فكث الخ والله أعلم (جم)
 برهن على أنه ابن عم الميت وذلك بالنسب فبرهن خصمه ان جده الميت فلان غير ما بينه
 المدعى لو لم يقض بالاول لا يقضى بشئ للتعارض ولو قضى بالاول لا يقضى بالثاني كما أنه
 تطابق امرأته يوم التحريم كوفقة في هذه السنة وتحرير فقه يوم انصر في هذه السنة أقول
 لو برهن بعد الحكم ان قاضيا آخر حكم قبله بما ذكر خصمه من النسب ينبغي ان يبطل
 الحكم الثاني اسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عمه لا يسمو امه فبرهن الدافع انه ابن عمه
 لانه لا يسمو قبل الحكم بالاول يندفع وكذا لو برهن ان الميت امرأته ابن عمي لا يسمو
 (من) ادعاء اربعة من جده ابي امه فقال انا محمد واسم أمي حرة وأبوها زيد بن بكر بن سعد
 فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عائشة بنت علي بن الحسن قبل يندفع كمن ادعى
 عينا اربعة من أبيه ثم ادعاء اربعة من أمه واختاره (ستدسر) وقيل لا يندفع وبه أفتي
 (مخلة) وقال (مخلة) هو الصواب عندنا وعلى عماد الدين في قوله بان يندفع لو قيات اما
 ان تقبل على اثبات اسم جده المدعى وانه ليس بخصم فيه أو لم يسم ما ادعاه من الارث وهي
 على الثاني لا تقبل (شي) فصار كالأول ادعى انه اقترضه ألف درهم في يوم كذا في مكان كذا
 فبرهن خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان آخر فبرهن ذلك المكان فانه لا يقبل فكذا
 هذا أقول برهن على ان المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه فتقبل البيعة
 على زعمه لا على اثبات اسم جده في نفس الامر وهو مدر مثله في مسئلة النسب فيبطل هذا من
 (فش) فلا اشكال لانه ادعى ان زعمه كذا ولم يدع ان اسم جده كذا ويثبت ما فرق
 ولئن سلم فقد مر جواز مثله قبيله في (جف) حيث قال فبرهن خصمه ان جده الميت فلان
 غير ما بينه الخ فكذا هذا وأورد الاستروشن رحمه الله هذا التعليل في مسئلة أخرى

(قوله يندفع كمن ادعى عينا اربعة من أبيه ثم ادعاء اربعة من أمه الخ) أقول لا ينبغي عر ذي
 فهم ما بينهما من الفرق اذ كونه ورثة عن أبيه يناق كونه ورثة عن أمه بخلاف الغلط
 في الاسم واذا تعدد الاسم في معنى واحد فلا يبرهن به قبله انه ابن عائشة بنت علي
 ابن الحسن لم يخرج به عن كونه ادعاء اربعة من جده ابي امه فتأمل (قوله وقال ضد
 هو الصواب عندنا) أقول يدل على ان القول الاول على خلافه (قوله برهن على ان
 المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه الخ) أقول لا يصح الخصومة في مثله
 وهو اثبات زعمه فالبيعة انما هي لاثبات اسم جده وليس بخصم فيه فلم يقبل بخلاف ما مر
 في (فش) لانه انما برهن على انه ابن عم فلان آخر وهو خصم فيه لتحويل اربعة من
 اه كذا ابن عم

يحكم بكونه كافرا يقتضي جميع احكام الكفار في نفسه حتى لو مات قبل ان ١٥٣ ينقل لا يصل عليه ولو وجد في موضع

فيه مسلمون وكفار يحكم بكونه مسلما استصحابا ولا يجوز نزوح الملتقط لانعدام سبب الولاية من القرابة والملك والسيادة ولا يجوز تصرفه في مال اليتيم باعتباره بالام ويجوز ان يقبض له الهبة لانه تقع محض ولهذا كما الصغير بنفسه اذا كان عا لا لملك الام ومصرها واصلها في صناعة ويؤاخره وهذه دراية القدروري في مختصره ذكر في كراهية الجامع الصغير لا يجوز ان يراجع رهو الاصح ذكر في كراهية الهداية ومن كان في يده لقيط لا اب له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة والله اعلم واصل هذا ان التصرف على الصغار اتراع ثلاثة نوع هو من باب الولاية لا يملكه الا من هو ولي كالانكاح والشراء والبيع لاموال القنية لان الولي هو الذي قام مقامه بامانة الشرع دفعا لحاجته ونزع آخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء ما لا بد للصغير منه ويبيعه واجارة الصغار وذلك جائز عن يعوله ويتفق عليه كالاخ والعم والملتقط اذا كان في حجرهم واذا ملك هؤلاء هذا النوع فانولى اولى به الا انه لا يشترط في حق الولي ان يكون الصبي

لا في هذه المسئلة فلا يرد عليه المثل في الاول مما قلت وتلك المسئلة هذه ادعى ديني لايه الميت على ابن القاسم بن محمد فقال خذوه والدا القاسم احمد لا يدفع المدعى على ما اختاره (مز) لما من التعديل باب البيعة لولا بليت اما ان تقبل الخ فببواب عنه بالشق الثاني لا الاول مما قلت لانه ادعى انه اسم جده احمد ولم يدع انه زعم كذا والاصوب عندي ان البيعة تقبل في الدفع لا في اثبات النسب على الغائب كقائمة القن والمرأة بيعة على العتيق والمطلق على وكيل النقل ويؤيد ما ذكر في (م) امرته محتاجة فحاست معه ليغرض لها القاضي الفقه عليه فبرهن الم على رجل انه أخوه وهذا أولى بالحققة عليهم ما وانكرت المرأة ذلك فالتعاضى يبري الم من الفقه ويحول المال تثبت فرضها على الاخ بخلاف ما اذا ثبت السبب من رجل لا أبول البيعة من الرجل أن الاثر ابره (فح) ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسر جده احمد بن عبد الله لا تبطل الدعوى بخوار ان يكون بجده اسماء اول فعل في هذا دعوى (جف) قبله بصحة تقريرا حيث قال برهن على أنه ابن عم الميت الخ ينبغي ان تبطل الدعوى طائفا والمحال ينبغي ان قدما حكما فظهر ان فيه اختلافا قال وهذا اذا ادعى على غائب بالاسم والنسب ولو ادعى على حاضر فالغلط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى أتول هـ رايته الى ان الغلط في اسم الغائب يمنع لان مثل هذا التقرير يقتضي ان يكون حكم الغائب مخالفا لمع الخاضر والا فلا يبي هذا الكلام وجه فدل ان فيه اختلافا والله اعلم (م) ادعى ارثا وقال لا وارث له ثم يبري ثم ادعى ان ممي وارثا آخر سمع دعواه الارث اد المناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى اولا كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فعد ادعى انقص من الاول فتسمع (فح) ادعى ارثا قل لا وارث له فبري فادعى خذوه ان لك اخا وقد قلت لا وارث له فبري امي (مز) ان المدعى لو اقرب به يدفع أقول على ما مر قبله في (فت) من أن المناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى الخ ينبغي أن لا يدفع هنا أيضا قال أما لو أراد المدعى عليه اثباته عليه لا سمع وفي كتاب الجنائيات انه يسمع كذا (ذ) والمذكور في كتاب الجنائيات ان البيعة يجوز ان تقبل على شيء في حق

(قوله ادعى ديني لايه الميت الخ) اتول ان في هذه المسئلة ومسئلة العاتلة ريدان دفع الوجوب عنهما فقب بخلاف ما تقدم فانه ليس المقصود منه دفع وجوب من الدافع فلم يقبل كذا ذكره ابن نجيم (قوله اتول فعل في هذا فصار في جف قبله بصحة تقريرا الخ) اقول بينهما فرق لان في مسئلة (جف) يخرج عن ان يكون ابن عم وهذا لم يخرج عن كونه مدعى عليه كذا قاله ابن نجيم (قوله اقول هذا يشير الى ان الغلط في اسم الغائب يمنع الخ) اقول ان بين الغائب والحاضر فرقا فان في الغائب لا تبطل الدعوى اذا وفق بان بجده اسمين وفي الحاضر لا يحتاج الى التوفيق كذا قاله ايضا الشيخ زين ابن نجيم

الاصابة ظنرا للصبي فملك
بالعقل والولاية والجبر وصار
بمصلحة الاتفاق قال ولا يجوز
للمتقط ان يؤجر ولا يجوز للام
ان تؤجر ابناً اذا كان في حجرها
ولا يجوز للم لان الام تلك
اتلاف منافع في استخدامه
فاولي ان تلك اتلافها يعرض
ولا كذلك الملتقط والم ومانى
شي منه في مسائل الاجارات
ان شاء الله تعالى وفي النزاع
الملتقط اذا امر بختان الصبي
فهلك ضمن لانه ليس له هذه
الولاية والله اعلم

(في مسائل الاياق)

اذا كان العبد الاثني ملك
الصبي فرده رجل من مسيرة
ثلاثة ايام فصاعداً يجب الجمل
في مال الصبي لان المنفعة حصلت
له فصار كما اذا جعل له احد باجر
ويطيه الاب او الوصي من
ماله والوصي اذا جاء بالعبد
الاثني لليتيم فلا جعل له لان
الرد عليه وكذلك الذي
يعول اليتيم لان الرد عليه
ايضاً وكذلك لورد السلطان عبد
الصبي والبالغ لا يجب الجمل
لانه فعل ما هو واجب عليه
والابن اذا رد اياه لايه
لا يستحق الجمل والاب اذا كان هو
الارد يستحق الجمل اذا كان
الابن كبيراً شوش المسئلة في
الكتب وهذا هو الصحيح لان
خدمة الاب راجعة على الابن

ابطال جهة الخصم لافي حق ثبوت ذلك الشيء كما قلنا برهنوا على ورتة القتل ان قاتله
فلان وفيه ادعى دارا اربعة اشهر في حقه لم يكن لايك فيه حق ثم ادعى انهم اشراء
من اب المدعى او ادعى ان اباه اقرب له يسمع لانه لم يكن لايه بعد ما اشراء ولو قال لم يكن
لايك قط او لم يكن لايك في نفسه حق قط لا يسمع دعواه الشراء للتناقض ويسمع دعواه
اقرار ابيه له ادم التناقض (فش) ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وتدهى المهر
في تركته فبرهن وورثته ان مورثات في صغر تلك السنة لا تقبل لانهم يشهدون الموت
والموت لا يدخل تحت المحكم ويثبت التسكاح والمهر في تركته ادعى انه قتل اباه يوم
كذا فبرهن خصمه ان اباه كان ميتاً في ذلك اليوم لا تقبل بينة موته ادعى دارا اربعة اشهر
ايها مات ولا وارث له غيرهما ثم ظهر له وارث آخر صم دعواهما في حصتهما اذ لا حق
لهما في الزيادة (فش) ادعى اربعة دارا اربعة اشهر برهنوا ثم ظهر ان احدهم ليس
بابن لليت وانما كان ابن ابيه وتصادقوا على ذلك تبطل بينتهم ودعواهم ثم البنون
الثلاثة قتلوا فقاموا بينة غير الاولى على انهم ورثوا الدار عن ابيهم ولا وارث غير هؤلاء الثلاثة
تقبل دعواهم وبينتهم (فش) ادعى دارا من اخيه فقال خصمه اني شر يته من ابن

(قوله كعاقلة الخ) أقول عبارة قاضي خان و ذكر مسألة ثم قال وهذه من جنس
المسائل التي تقبل الشهادة فيها الدفع المخصوصة من نفسه وان كان مشتتاً حقاً لغيره ومنها
اذا وجد القاتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتله رجل آخر من محلة اخرى واقاموا البينة
من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان البينة
مقبولة فان ادعى اولياء القاتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابرؤ لم يكن للاولياء
عليه ولا على اهل المحلة شيء وجوزت هذه البينة وان ائتموا الدية لغيرهم اها أقول قوله
هبتها كعاقلة علم وقول قاضي خان فادعى اهل المحلة خاص ولا يخفى وجوب التخصيص
فانه اذا ثبت القتل الخطأ على القاتل بالبينة ووجبت الدية على العاقلة لا تقبل بينتهم
ان القاتل فلان غير مصادمة بينتهم ابينة الاولياء مع اشتغال بينتهم على التني الصريح
بكونه لم يقتل وانما قتل فلان غيره بخلافه في مسألة المحلة ونحوها فان الحكم الثابت
فيها يخالف للقياس اذ لا يلزم من الوجود في المحلة كون القاتل من اهلها بل يجوز ان
يكون من غيرهم بخلاف ما اذا ثبت القتل الخطأ على شخص مباشرة وحده بالبينة فانه
ينافي بثبوتة على غيره وحده مباشرة تامل ذلك (قوله كعاقلة الخ) قلتمو يؤخذ من
هذا جواب حادثة القمري وهي ان قتيلاً وجد في محلة فادعى وليه القتل عليه فقاموا
البينة ان زيداً من بلد كذا اقر بقتله هل تسدق عنهم القسامة والقاضي يدفع عنهم
الظاهر نعم والله تعالى اعلم كذا في المسئلة القمري (قوله ادعى انه قتل اباه الخ) أقول
ذكر في البحر في جنس هذه المسئلة قيد احسن وهو عدم شهرة موته أما لو اشتهر موته بين
الناس كسلطان مثلاً اشتهر موته سنة خمس عشرة فادعى وليه على رجل انه قتله منذ
خمس وعشر بن سنة فانه يندفع فراجع وتامل

انك لان اناك ترك ايتا فامس لك الارث هل يسمع هذا الدفع فعلى قياس ما لو برهن
ان له وارثا آخر ينبغي ان يكون على الاختلاف ولو قيل يسمع هنا وقا فاقوله وجهه فتأمل
(ذ) برهن انه مات وترك هذا ميراثا لامي وماتت امي وتركته لى وحكم له وبرهن خصمه
ان امك التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات اولا قيل تندفع وقيل لا
لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا تثبت بينة خصمه بموت فلان قبل موت فلان
اقول على هذا فيسافر في (فش) من مسألة التزوج في رجب الخ ينبغي ان يكون فيه
خلاف وكذا فيما يليها من مسألة دعوى قتل ابيه يوم كذا الخ ينبغي ان يكون فيه
خلاف لو برهن خصمه ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم (فش) ادعاء ارثا عن ابيده فقال
خصمه شر يته من ابيك في تاريخ كذا فقال المدعى ان امي ماتت قبل هذا التاريخ بسنة
ينبغي ان لا يسمع قول المدعى لان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم اقول ينبغي ان
يكون فيه وفي امثاله خلاف على ما مر في (ذ) ادعاء ارثا عن ابيه وبرهن فبرهن
خصمه ان اياه اقر انه ما لكي يسمع الدفع فلو برهن المدعى انك اقرت انه ملك ابي يسمع
ايضا وقد عارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا تعارض فلو اخرج المدعى عليه اقرار
المورث ولم يؤثر المدعى اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى ولو قال المستقرض
اقرت بالمسأل ولكن ما اخذته بحلف المقرض انه ما اقرها فلا اذا اقر اقرارا هازلا لا يوجب
المسأل وهو يدعى انه اقرها زلا والمقرض ينكر فيحلف جاء بخط فيه اقرار بالمسأل فقال المقر
اقرت به كاذبا وطلبت منه الخط فقال لي موكلتي بيا رنا خط تبودهم وشهد ان المدعى
قال هكذا لا تندفع ما لم تشهد ان المدعى اقر كه ابن خط در دست من باطل است ادعى
ما لا سبب فانه كافر فاجر بخط اقراره فقال من اقرار كرهه امر لكن رزنا كرهته
أم لا يسمع لانه انكار بعد اقرارا (شحيح) انكر ما لا فقال المدعى انه كتب لي به خطا
فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة
تدل على ان كاتبهما واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى حاله ما لو قال هذا خطي وانا
كتبت له ولكن ليس على هذا المال وثمة اقول قوله ولا شيء عليه كذا (جف) ثم قال

(قوله وبرهن خصمه ان امك التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات ولا
الخ) اقول وفي النجاشي من كتاب البراقي من الدعوى ولو برهن المطلوب ان فلانة
ماتت قبل فلان يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر لما تقرران زمان الموت لا يدخل
تحت القضاء قيل النزاع لم يقع في الموت لغيره فصار كالورثة تنازعوا في تقدم موت
المورث من المورث الاخر قبله او بعده كالميراث مع الابن مع الابن اذا تنازع في تقدم موت ابيه
قبل الجدة او بعده اه (قوله فقال لي موكلتي الخ) اقول الذي يظهر ان معنى ذلك آتيك
به او الخط لا يلزمك او يحود لك من الالفاظ التي ليست بصريحة بخلو ذمة المدعى عليه
من المسأل كقوله ليس لي عليه شيء والخط بالاقرار باطل او ليس لي عليه شيء ويحوز ذلك
من الالفاظ تأمل

واذا دامه آتية مع ابنه ان
كان صغيرا رضى بما لا يستحق الا
جدا واحدا لانه لم يرد الا شخصا
واحدا وان كان غلاما قارب
الحلم ابقى مع امه يستحق جعلين
لانه وشخصين رجل ابي له عبد
فوجه لابنه الصغير يجوز اذا كان
الابن في عياله لانه لا يحتاج الى
النسليم فان حق القبط فيما
وجهه لابنه الصغير لا بوقبضه
فان لم لان القبط لا يبطل بالاباق
مادام الا ببق في دار الاسلام
والعلامه بمنزلة القبط بخلاف
ما اذا باع من ابنه الصغير فانه
لا يجوز لان قبض الاب لا ينوب
من قبض البيع لان قبض
البيع قبض ضمان وقبض
الاب قبض امانة فان العبد اذا
هلك بعد التسليم يتقرر على
المشتري الثمن ولو هلك قبله
لا يتقرر الثمن وقبض الامانة
دون قبض الضمان فلا ينوب
ذلك من قبض الضمان ونظام
هذا ينظر في كتاب الاباق من
شرح صدر الاسلام ابي البسر
والله اعلم
(في مسائل القسب والضمان
وفي ودعة الملتصقة)
الصبي المغصوب اذا وقع في
الماء وغرق يضمن الغاصب
بخلاف صبي الوديعة وفي
قصب لعدة ولو قصب عبدا
صغيرا فالصبي لا يغرم النقصان
وفي فتاوى ابي بكر محمد بن
الفضل رجه الله لو قصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ صحيحا ولا

فملاو يكون بمنزلة ما اذا دفع
 كان الغاصب استهلك الغصب
 حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى
 الصبي ان كان الصبي ماذوناه
 في التجارة صح ويرى من ضمانه
 وان لم يكن ماذوناه لا يبرأ لان
 دفع القيمة يتضمن معنى التملك
 وهذا ذكر المسئلة في عامة
 الفتاوى وذكر ابو زيد في
 مسالة النكاح فيبرولي من
 كتاب الاسراء ان الصبي اذا
 استوفى دينه لا يصح ولو غصب
 من عبده صح ورشيا ثم رده عليه
 يرى من ضمانه في بيعه بالجماع
 في الفتاوى وفي فوائد صاحب
 الهيكل رجل امر صبيبا بستره
 مال انسان يضمن الصبي ثم
 يرجع على الآمر وفي جنائيات
 فتاوى قاضي خان قبيل فصل
 اطلاق الجنتين ولو امر صبيبا بشئ
 فلهقه غرم كان لولي الصبي ان
 يرجع على الآمر وفي فوائد صاحب
 صبي الى قتاد وقال اقصدني
 قصده قصدا معادافات من
 ذلك السب يجب دية على عاقله
 القصاد وكذا العبد يجب قصته
 على عاقله القصاد وفي كتاب
 القوائد صبي اخذ دابة انسان
 ولم يحولها من مكانه اثم أرسلها
 حتى ضاعت قال القاضي
 الامام نضر الدين يضمن وبه
 أفنى وقال صاحب الهيكل لا
 يضمن ما لم يحولها فاقاله القاضي
 الامام نضر الدين قول أبي
 يوسف وجه الله وما قاله صاحب
 الهيكل قول محمد بن جعفر الله تعالى وفي

(شر) وذكروا في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم اؤوبه الطلاق لا يصدق فكذا الاقرار وتأويل ما نقول ان لو كتب لا على الرسم (ذ) كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو اقرار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بعد دونه بعد اقراره على ما سياتي في (فس) حيث قال لم يبطل الحكم المجاز يشك ودليل صحة هذا ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذلك الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يومان الدهر وان لم يسمع الدفع بعد الحكم لغت كتابته هذا (فقط) متقدمون ما يتخا جوزوا دفع الدفع وبعض متأخر بهم على ان الدفع يصح لا دفع الدفع وقيل دفع الدفع يصح ما لم يظهر احتمال وتلبس (فس) حكم له بمال ثم رفعه الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو اتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلما احتل هذا لم يبطل الحكم المجاز يشك ولو برهن قبل الحكم تقبل ولا يحكم اذا الشك يمنع الحكم ولا يدفعه ادعى البراءة واسهله يومين فلم يات بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار انه تقبل ويبطل الحكم (ذ) لو قال المدعى عليه في دفع يمهله القاضي الى المجلس الثاني (قضه) لايهله على وجه يبطل به حق المدعى وانما يمهله ثلاثة ايام وما اشبه ذلك (فس) لو قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويحكم عليه ولو بين وجهه لدفع امكن قال بيتي فائمة من البلدة فكذا الجواب وكذا لو بين دفعها فاسد الجواب كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بيتي حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني وفيه لو ادعى ايغا دين فان قال بيتي في البلدة يمهله الى مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه (ذ) لو ادعى رامة من دين وقال لي بينة في المصر يؤجله ثلاثة ايام (شي) ادعى عينا فقال ذواليد شريته من هذا المدعى يتزع من يده قياسا حتى يبرهن على الشراء وبه اُفتي (قله) وترك في يده ثلاثة ايام استخسانا ووكفل وعليه المديون اذا ادعى الايغا يؤمر بالاداء ثم يؤمر بآيات الايغا (فس) لو ثبت عليه حق فقال لي حجة فلم يفسر لا يقبل ولو فسر وهو عما يقطع به يساله عن البينة لو قال نعم يساله عن الحاضرة لو قال نعم يؤجله يومين او ثلاثة (فقط) لو ادعى النكاح فدفعه دعوى طلاق او اقراره او اقرار بصرمة المصاهرة او برصاع ادعى رجوعا في حصة فدفعه دعوى التعويض او الزيادة المتصلة او انه ذور رحم محرم من الواهب ادعى شراء دار من فلان فدفعه ان يدعى ذواليد شراء من فلان ذلك برهن انه شراء من فلان يوم كذا سنة كذا فبرهن ذواليد ان فلانا ذلك اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة انه ملك أخيه فلان وصدقه أخوه وانما شريته من أخيه المقر له اتفقت أجوبة المفتين على صحة هذا

الدفع ثم استفتوا بعد ان المدهى لو طلب من ذى اليد بيان وقت ذلك الاقرار به متى
كان وفي اى شهر كان هل يكلف عليه اتفقت اجوبتهم ايضا انه لا يكلف لانه بين مدة
بقدر الحاجة حيث قال قبل شرائك او قبل تاريخه ادعى دابة ملكا مطلقا او بالنتاج
وبرهن فدفعه ان يدعى ذوا اليد نتاجها ادعاء مطلقا فقال ذوا اليد ان المدعى اقرا ان ذاليد
شرا من فلان وانه اقربا به لا ملك له فيه هل يدفع في (خ) مسالة تدل على انه لا يدفع
وهى ادعاء فقال ذوا اليد اودعني فلان وقال المدعى ما اودعه فلان ولكنه وهبه او باعه
منك يحلف ذوا اليد انه لم يهبه ولم يبعه منك بعد ايداعه فان تكلف فهو خصم للمدعى وهذا
دل على ان المدعى لو اقرا ان المدعى عليه شراى المدعى من فلان لم يكن اقرارا منه بانه
لا ملك له فيه (قش) ادعى دارا ادثاله ولا خيسه فقال المدعى عليه انك اقروا ان ائني
باعتك وسلم وهذا اقرارا به ملك بالاخ فلا يصح منك دعوى الا دث قبل لا تدفع لانه لم
يقرا ان ائني باع ببيع جائر الكن اقربا ببيع فقط ومن اقرا ان فلانا باعه ثم ادعى انه ملكه
يسمع الا اذا اقرا انه باع ببيع جائر اخي فتنفذ لا تسمع دعواه بعده وقيل لو قال باع والد ائني يده
وقت البيع او قال باع وسلم فهذا يكتفى لانه مما يدل على الملك (فقط) برهن انه له فدفعه
دعوى ايداع اودعني او اجارة فاذا برهن تدفع لانه حال اليد الى غيره فلو اراد المدعى
دفعه يدعى عليه فعل الغصب ويبرهن عليه فتدفع دعوى ذى اليد ولو ادعى ارضا
بعصوبة قد دفعه ان يدعى ذوا اليد اقرارا المدعى انه من ذوى الارحام ولكن هذا الدفع انما
يصح اذا كان قبل المحكم بالصوبة لالو كان بعده ولو طلبت المرأة التفريق بعد مضي
الاجل بسبب العنة فالدفع دعوى اقرارا بها بعهوله اليها او دعوى اختيارها للمقام معه
ولو ادعى الشركة وتسليم رأس المال فدفعه ان يدعى العنة وتسليم رأس المال اليه قال
انا وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارضه ولو قال انا لست بوارث له ثم ادعى ارضه وبين
الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد منى ثم قال هو
منى يصح لانه بالاقرار بانه ابني تعاقى حق المقر وحق المقر له اما حق المقر له فانه يثبت
نسبه من رجل معين حتى يتقن كونه من الرنا فاذا قال ليس هذا الولد منى لا يملك ابطال
حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح اقول هذا يستقيم فيما اقرا ولا بانه ابني ثم نقاه وهى
المسالة الثانية ولا يستقيم فيما باني أولا ثم اقر وكلا منافيه ولم يستقم فيه اذ لم يطل بالتقن
حق الولد لعدم حقه لانه لم يقر بنسبه حينئذ فالاولى ان يعمل بان التناقض لا يمنع في مثله
قال ولو قال هذا الولد منى ثم قال ليس بولدى لا يصح التقن لان النسب اذا ثبت لا يتقن
بنفيه وهذا اذا صدقه الابن اما بعد تصديقه فلا يثبت النسب لانه اقرارا على الغير بانه
جزئى لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبت البتة لان اقرار الاب لم يبطل بعدم
تصديق الابن ولو انكر الاب اقراره فبرهن الابن انه اقرا ابني يقبل والاقرار بانه ابني
مقبول لانه اقرارا على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرارا على الغير
ولو ادعى ان ابني فلان وصدقه فلان وثبت نسبه ثم ادعى ان ابني فلان آخر لا يسمع لانه
يتضمن ابطال حق المقر له الاول وكذا لو قال ان ابني فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى اني

كرد هل يضمن الصبي قال نعم
يضمن وفي فوائد انقبه ائني
بغير وجه الله لو وضع سكيننا
في يد صبي فقتل نفسه لا يضمن
ولو عثر به حتى مات يضمن وفي
فوائد ائني حفص الكبير رحمه
الله صبي قائم على سطح او حائط
صاح به رجل ففرغ الصبي
فوقع ومات بغرم الصالح ديتة
وذلك على عاقلته وكذلك لو
كان على الطريق فمرت دابة
فصاح بها رجل فوطئت الدابة
يضمن الصالح ديتة وهو على
عاقلته وهكذا المسئلة في مجموع
النوازل وباني بعد هذا شئ منه
بخلافه وفي فوائد ائني حفص
ايضا صبي بال على السطح فخرج
البول من الميزاب واصاب ثوب
رجل فانسده بغرم الصبي في ماله
فان لم يكن له مال يكون ديتا
عليه يؤخذ به اذا اسرو في
النوازل ولو رعى صبي سهما
فاصاب من امرأة لاضمان على
والده وانما يجب في ماله وان لم
يكن له مال فتطرة الى حيسرة
قال وانما لو جب في ماله لانه
لا يرى للجهنم عاقلة ويقول العاقلة
للعرب لانهم لا يتناصرون وفي
العيون لو ادخل صبيا او ناعما
او مفعى عليه في داره فسقط
اليه قال محمد رحمه الله يضمن
في الصبي والمفعى عليه ولا
يضمن في النائم وفي مسائل
الضمان من فتاوى الديتارى
وبدين محمد بنون وباركه
قال ديتارى وبراقتوى لارم

تم من يارو محمد بنون ديتارى ابن محمد را كرك خودد

سود والله أعلم وفي خريب
فاما الفرق والقتل والمحرق
اذا قتله قاتل يضمن وقد مر شيء
منه في أول الفصل ولو غصب
مكاتباً صغيراً أو كبيراً لا يضمن
وفي باب غصب المدر والعمد
والجناية في ذلك من جنائيات
الجماع الصغير جمل غصب
مساكنات في يد يحمي أو غفارة
لا شيء عليه وان مات من صامقة
أو نبتة حية فعل عاقلة الغاصب
دينه وقال زفر رحمه الله تعالى
لا يجب وهو قول الشافعي
رحمه الله تعالى هما قاسا على
ما اذا مات يحمي أو غفارة ولنا
أنه تسبب بقتله لأن هذه
الأسباب يترتبها عادة والولي
يحفظ الصبي من هذه الأوقات
فيكون الغاصب بإزالة اليد
المحافظة والتقريب من هذه
الأسباب والنقل إلى المسبحة
ومكان الصواعق سبباً للملاكمة
وهو مقدر في هذا التسبب
فيضمن بخلاف ما اذا مات
يحمي أو غفارة لأن المنية لا
مدفع لها تدرك في كل مكان
حتى قالوا لنقله إلى موضع يغلب
فيه الحي والامراض يكون
ضامناً وإن غرق في ماء أو
استرق أو سقط من سطح أو ما
أشبه ذلك فهي من الصواعق
وذكر السيد الامام أبو القاسم
رحمه الله في كتاب الخلاص لو
بعت ضلماً صغيراً غير اذن
أهله إلى بائع فارتقى فوق
بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن وفي ديوان الواقع ما سبق في باب ما يوجب الدية

ابن فلان آخر لم يصح اقراره الثاني اذ ثبت للأول حق التصديق فلو صححنا اقراره الثاني
ينقض إلى ابطال حق التصديق لا لا شرعاً لأنه لم يجز وصاؤه كمن ادعى أنه مولى فلان ولم
يصدقه فلان ثم ادعى أنه مولى فلان آخر فانه لم يجز لماسر من ابطال الحق كذا هنا أقول
ذكر في (هـ) وغيره أنه لو قال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه أبداً وان جحد المقر له
اذا النسب المقر له لا يحتمل النقص وهذا عند حرم الله وقال هو ابن المقر لو جحد المقر له لان
الاقرار بالنسب يحتمل النقص الا يرى ان الأكره لا يبطل ما لا يحتمل النقص مع أنه يبطل
الاقرار بما لا يحتمل النقص فعرف ان الاقرار به يحتمل النقص فيرتد برده فاقول فعلى
هذا لو قال ان ابني فلان ومكذبه فلان ثم ادعى اني ابن فلان آخر ينبغي ان يكون على
خلافه (فس) له أب معروف فقال أما ابن فلان آخر لا يسمع لانه لا يقدر على تحويل
النسب ولو جهل نسبه فبرهن اني ابنه تقبل فلو برهن المقر له انك ابن فلان الآخر تقبل
في دفع بينة الابن لا في اثبات نسبه من فلان لانه لا خصم عنه اما بطلان بينة الابن فلا لانه
بينته المقر له ثبت لفلان حق التصديق ولو صدق فلان ثبت نسبه من ولوا دعي ارضا
وقال من براد لزاد مادري ويدري وبرهن ان أباك أقرباني ابنه تقبل ويثبت استحقاق
الارث لان اقرار الاب اذا ثبت ثبت النسب وفيه ادعى اني أخوه لايه وأمه وشهدا
ولم يذكر اسم الام أو اسم الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل تقبل لانه ذكر محمد
رحمه الله من ادعى أنه أخوه لايه وأمه وبرهن تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال (شيخ)
يشترط ذكر الجدة في دعوى بنوة الم ليحصل التعريف ولا يشترط ذكر الجدة وغيره في
دعوى الاخوة وفيه ادعى بنوة الم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي
بدون ذكر الجدة ولو ادعى ان ثبانه ابن أخيه فبرهن بالقاضي يسأل شهوده بجرمي
دانيد كه وي وارث است فقالوا سمعنا من المورث يقول انه وارث لا تقبل هذه الشهادة
اذ لا يثبت اذنه باقرار الميت ثم حمل النسب على الغير لكن لو أقرانه وارثي وله ابن فمات
ثم مات المقر ولا وارث له فكل المسائل للمقر له بحكم الوصية لان قوله ذلك وصية حتى لو
قال هو قريبي ومات المقر وترك امرأة قالها الربع والباقي للمقر له أقر رجل له ابن ان فلانا
أخي لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه ثم مات المقر فجميع ماله للمقر له
لرضا بان يأخذ هو ماله فصار كوصي له بجميع المال وليس شرط صرف المال إلى
المقر له ان يصح كون اقراره في حال عدم الوارث ولكن في اي حال أقر ومات ولم يبق له
وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروف النسب فقال المقر هو ابن أخي او ابن عمي
ومات ولا وارث له فكذا الجواب لماسر من رضا فيصير في معنى الوصية وقد مر وبعض
مسائل التناقض كنت في فصل النكاح (هـ) أقر بنسب مجهول بولده مثله مثله
او بالدين او زوج او مولى او اقرب بهم غير الولد صح للمراجعة الاصلية ولا يحتمل النسب

(قوله ادعى بنوة الم ولم يذكر الجدة) أقول قد تقدم في اواخر الفصل السادس ما يتعلق
بشي من ذلك فراجع

على الغير (كفا) وفي الجلب انما يثبت نسبه لو جهل في مولده والافلا (فخ) وقيل انما يثبت لو اتحدت اوتحالا لاختلغا ككون المولى تركيا وصيده هندية (هد) ولا بد من ان لا يقر بنسبه من الغير والافهوعلى تفصيل ثم ولو تنازعا في انه مجهول النسب لم اجد فيه رواية فاقول ينبغي ان يكون القول للقر له لانه ينكر ان يكون له أب غير المقر ويحتمل ان يكون القول بان ينكر نسبه من المولى لان الظاهر ان للعبد نسبا مع رواق في مولده كما يشير اليه في كتاب العتق من السكاف ونحوه والله أعلم (هد) ولا بد من تصديقهم لانهم يابدين أنفسهم اذا الكلام فيهم يعبر من نفسه فتوقف نفاذ الاقرار على تصديقهم وصح اقرارها بولد لو صدقها زوجها اذا تحقق له أو شهدت قايلا لان شهادتها تقبل في الولادة ولو لم تكن منكوبة ولا متدة يثبت بمجرد اقرارها اذا الزام على أحد وقيل لا الا بجهة وصح تصديقهم بعدم موت المقر لبقاء المصلحة ولو اقر بنسكاح رجل غسانت فصدقها بطل عند أي حنيفة لزوال النكاح بالسكينة وجوزاه اذا الموت لا يبطل الا اقرارها لو اقر الرجل بنكاح امرأة فصدقته المرأة وقيل الاصح ان الخلاف فيما لو اقر الرجل بنسكاح ولها ما ان النكاح باق في الجملة وله انه قائم به ما قبل موت أحدهما كذا كتبنا في تاليفنا للمسمى بلطائف الاسادات

في اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(ط) لو ادعاه بسبب كسر اواث ونحوه وبرهن على مطلق المالك لا تقبل وهذا الوادعي الشراء من معروف بان يقول شر يثمن فلان ابن فلان الفلاني اما لو ادعاه من مجهول بان يقول شر يثمن محمد او من أحد فبرهن على المالك المطلق يقبل لانه أكثر ما فيه انه آخر المالك لباثمه وهو لم يجز لانه أقر بمجهول وهو باطل وكأنت لم يذكر الشراء وهناك تقبل البينة على المالك المطلق كذا هنا وكذا ذكر في (فش) وقال قيل لا تقبل في المجهول أيضا لانهم شهدوا بما أكثر مما يدعيه أولاه لما ادعى الشراء أقرانه ملكه بسبب لا مطلقا فلا تقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهد بذلك بسبب تقبل كشهادتهما باقل مما ادعاه اخش هذا على ما حدث قبضي هنا للفاضل ان يسأل المدعي المدعى المالك بهذا السبب الذي شهد به أو بسبب آخر فلو قال ادعيه بهذا السبب تقبل البينة ويحكم له بالمالك بهذا السبب ولو ذكر شيئا آخر اقال لا ادعيه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما ولو ادعى شراء مع قبض وشهد بذلك مطلقا لاختلاف فيه على حسب ما مر في فصل التناقض فقبل تقبل

في اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(قوله لو ادعاه بسبب كسر اواث ونحوه وبرهن الخ) اقول وفي الفصل التاسع والثلاثين ادعي فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله فراجع ان دعيه

رغبة والتوبة وان كان الصبي لم يقبل ندي غيرها وهو يعلم بذلك فالأثم على الام وعابها

وأبو يوسف وزفر والشافعي رجعهم الله لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم صبي على حائط فصاح به رجس فقال لا تقع فوقه لا يضمن ولو قال تقع فوقه يضمن وفي ديات العميون ولو جذب صبيا من يد أبيه والاب بمسكه حتى مات قال محمد وقال أبو حنيفة رجعهما الله دية الصبي على الذي جذبه ويرث أبوه فان جذبه الرجل وجذبه أبوه حتى مات فالدية عليهما جميعا ولا يرث أبوه منه وفي ديات النوازل والجمامع والقتاوي عن نصري صبي مات في الماء أو سقط من سطح غسانت قال أما ابن سبيع سنين أو نحوه فانه يحفظ نفسه وان كان لا بعقل غسانت في شيء من ذلك فعلى الوالدين الكفارة وان كان في حجر أحدهما فالكفارة على الذي في حجره خاصة وعن أبي بكر الاسكاف في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط أو وقع في نار قال لا ادى على الوالدين شيئا وقال أبو نصر عليهما الكفارة وقال أبو القاسم عليهما الاستغفار والتوبة قال الفقيهون به ناخذ وقال نصير اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والوالد يقبل ندي غيرها فلم يجعل الاب للصبي ظمرا حتى مات من الجوع فالاب آثم وعليه عتق

حتى رتبة هذه الجهة في ديانات
صبيان في مكتب في زمان البرد
قال المعلم لواحد خذ هذه
القمطة وسديها هذه الكوة
فعمل فصاعت لا يضمن المعلم
ولا الساد في جنائيات القتاوى
الصغرى قال اصبي مجبور
اصعد هذه الشجرة وانفض لي
ثمارها فعدو سقط ثعبان الية
على عاقبتها اذ ماتت وكذا الوأمره
بجعل شئ أو كسر مطلب من
غير اذن وليه فتلقي الصبي ولولم
يقبل له انفض في ثمارها ولكن
قال اصعد هذه الشجرة أو قال
له اصعد وانفض لنفسك فسقط
ومات اختلاف المشايخ وجههم
الله في وجوب الضمان والمختار
في المستلزم الضمان ذكر في
التوازل رجل مرفى قرية بوقد
من قصب وقد أوقد الصبيان
نارا في المسكة فالتواشيا منها
في القصب فاحدنه فدخل
الحجار تحت سطح فوقه حطب
فارتفعت النار الى الحطب
فاخذته والقوا ذلك الحطب من
السطح فاحترق الحجار فان
كان الحطب الذي ألقى على
الحجار توقد مع القصب فلقى
النار وملق الحطب بضمان
جيمع لان الحجار احترق بفعلهما
وهكذا ذكر المسألة في غصب
الجنيس ذكر الفقيه أبو اليت
في فتاويه قصار وضع الثوب
على النجبل في الحسانوت
وأعد ابن أخيه للفظ وقاب
القصار فدخل ابن أخيه الحانوت

لان دعوى الشراء مع قبض دعوى ملك مطلق الا يرى انه لا يشترط اجهة هذه الدعوى
اهلها حتى ان من قال لغيره بمثل ثمنك فكذا وسلمته صح دعواه ولو كان القن مجهولا
وقيل لا تقبل لان دعوى الشراء معتبر في نفسه هذا الا يرى انه لا يحكم له بالزوائد كذا
(ط) وفي (قش) ادعاء مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بطلاق ترد شهادتهما في طاق لانهما
لما شهدا بسبب جعل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالطلاق بعده ولو
شهدا بطلاق ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهما شهدا بسبب ما شهدا به أولا فتقبل ولو
ادعى نتاجا فشهدا بطلاق تقبل لافي عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولية للملك على
سبيل الاحتمال وشهادة النتاج شهادة أولية للملك على التيقن فتقدم شهادتا كثرهما
ادعاء فترد وهذه المسألة تدل على انه لو ادعى نتاجا ثم مطلقا تقبل لا لو ادعى مطلقا ثم
نتاجا (ط) ادعى نتاجا وشهدا بسبب ترد (قش) لو ادعى مطلقا وشهدا بطلاق
والآخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحكم ملك حادث فلا يكون له الزوائد (خ) لا تقبل
الشهادة (قش) فلو شهدا أحدهما ان فلانا باع منه وشهد الآخر ان فلانا أقر بالبيع
منه تقبل لان لفظ الانشاء والاخبار فيه واحد القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى
من لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عما
لا يكاف الشاهد بانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وفيه لو ادعى
ملكه مؤثرا وشهدا بطلاق بالاتارخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤرخ والاخر بطلاق
الملك فلو ادعى ملكه مؤثرا ترد الشهادة ولو ادعى المطلق تقبل ويقتضى بملك مؤرخ ولو
ادعى شراء مؤثرا أو بضم مؤثرا وشهدا بالاتارخ أو على العكس مرفى فصل الحار ج
وذى اليد (ط) ادعى انه له وقبضه ذوا اليد بغير حق وأرخ وشهدا بقبض مطلق لا تقبل

(قوله القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة الخ) أقول وفي البرازية بعد
ما ذكرناه من التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر اصله في الجامع الصغير اختلاف في لون
الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لانه كالكسوت عن ذكر اللون وفي القصب لو اختلفا في
لون الدابة يمنع اجماعا وفي الحانويه شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا واختلفا
في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على القصب
بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلفان في القصب فاما شاهد كل واحد منهما على ثوب آخر اه
وفيها بعده في دعوى استهلاك الدواب قال الفقيه أبو بكر البليخي وحينئذ ينبغي ان يذكر
الذكر والانات فان لم يذكر ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يفتى بشئ وان بينوا
ذلك جازت شهادتهما ولا يحتاج الى بيان اللون لان المناقش يختلف بالذكورة والانوثة
لا باللون اه هذا وقوله انه سال عن ما لا يكاف فاستوى ذكره الخ يفيد جوابا بطلانه
الفتوى شهدا على شريك في فرس انه باع وسلم حصته لاجني وملكته عنده بعد دعوى
المدعى ذلك فصالحهما القاضي عن لون الدابة واسم المشتري فقال لا اندري انه لا ترد
شهادتهما بذلك تأمل

كان المحاثوث الاسفل بحال
لودخله انسان يغيب عن صيته
الموضع الذي كان فيه الثوب
ينظر ان كان الصبي الذي اقعه
القصار وضعه الى القصار ابوه
او امه او وصيه او لم يكن له
احد من هؤلاء ولكن القصار
ضعه الى نفسه فالضمان على
الصبي لانه ضيع بترك الحفظ
الواجب عليه ولا ضمان على
القصار لان له ان يحفظ الثوب
بيد ذلك الصبي ولا يضمن
القصار بترك الثياب عند
الصبي قال القاضي الامام فخر
الدين رحمه الله تعالى في
فتاويه وهذا الجواب انما
يستقيم اذا كان الصبي ماذونا
له لان الصبي الماذون له يؤخذ
بضممان تصحيح الوديعة ما
اذا كان محمورا فانه لا يؤخذ
بإستئلاك الوديعة وتصحيحها
كما يدل سارقا على الوديعة او
رأى انسانا ياخذ الوديعة
وهو يقدر على منعه فلم يمنعه
لا يضمن اذا كان محمورا فان
كان هذا الصبي ماذونا له كان
الضمان على الصبي ولا يجب
على القصار وان لم يكن الصبي
منضمما من جهة ماذكرنا ولم
يكن في عيال القصار ولا تلميذا
له ولا اجيرا الا ان القصار
أخذ بيده واقعه حافضا
للماثوث فالضمان على القصار
لانما استغفط من ليس في

لان الشهادة بقبض مطلق بلا تاريخ تحمل على الحال والمدعى يدعى الفعل في الماضي
والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كالأدعي قتله منذ شهر وشهدا بقتله في الحال
وكذا لو ادعى قبضاً مطلقاً وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما را الا اذا وفق وقال أردت
بالمطلق قبضاً من ذلك الوقت فتقبل وقيل تقبل فيه بلا توفيق لان المطلق أكثر وأقوى
من المؤرخ فشهدا باقتل عمادته ولو ادعى انه له منذ سنة وشهدا انه له منذ عشر سنين
لا تقبل وفي عكسه تقبل لانهم شهدا باقتل عمادته ولو ادعى شراءه بتاريخ وشهدا به
بلا تاريخ أو عكس قيل تقبل وقيل لا (فش) ادعى قبضه بغير حق وشهدا به تقبل
ويحمل القبض على القبض قبل الحال كما مر سواء كان في الدهوى أو الشهادة فلو ادعى
المدعى لا الشاهد أو عكس ترد شهادته باختلاف الوقت في الفعل على كما مر بخلاف البيع
فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاء ارثاً من أبيه وبرهن على ملك مورثه
فشهدا أحدهما بطلاق والاخر بسبب يحكم لمورثه بملك بسبب ويحمل مطلق الشاهد
الاخر على المقيد ادعى شراءه أول أمس فشهدا بشراؤه في أمس تقبل ومثله في النكاح
لا تقبل لان البيع قول بهادويكر روياتي في فصل النكاح أقول مر في أوائل فصل
التناقض في لواحق المسائل الخمسة في (فش) ان الشراء فعل ويظهر التوفيق بينهما
بادنى تأمل وفيه ادعى نكاحاً بلا تاريخ وشهدا بتاريخ لا تقبل وفي عكسه تقبل أقول على
قياس ما مر في القبض من حله على الحال ينبغى ان لا تقبل في عكسه أيضاً لما مر من
الماضي والحال (عبت) تحمل الشهادة على ملك بسبب واراد ان يشهد بطلاق
لم يذ كر هذا الفصل في الكتب واختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسببه ذلك ادعى
ديناً بسبب قرض أو نحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا كما في عن ادعاء بسبب
وشهدا بطلاق (خ) والهدى انها تقبل أقول الفرق بين الهين والدين ان الهين تحتسمل
الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق بزوائده والمالك بالسبب بخلافه فيصير المدعى
بالسبب كذبا لشهوده بالمالك المطلق بخلاف الدين فانه لا تحتسمل الزوائد فلا كذاب
(خ) ولو ادعى ديناً ولم يدين السبب فشهدا بالسبب تقبل (ط) ادعى ألفاً وقال جسمائه
مئة ثمن فن شراهمني وخمسائة منه ثمن متاع شراهمني وشهدا بخمسائة مطلقاً تقبل
في جسمائة وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب
لو شهدا به مطلقاً تقبل ولا بشرط ذكر جسمائه (ظ) ولو ادعى انها منكوحته ولم
يدع التزوج وشهدا انه تزوجها او ادعى انه تزوجها وشهدا انها منكوحته تقبل
اذ النكاح بسبب متعين اصيرورة المرأة زوجة فاستوى ذكره وتركه ولو ادعى ملكاً في
الحال وشهدا انه كان ملكه تقبل لانها تثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم
ببعضه ما لم يوجد المزيل أقول هذا حمل بالأسعصاب وهو عمل بالظاهر والظاهر يصلح
للدفع لا للاستحقاق كما هو مقرر في محله وكلامنا في الاستحقاق فينبغى ان لا تقبل شهادته
فيه ولكن فيه مرجع فينبغى ان تقبل دفعا للمخرج (قنية) لو ادعى على آخر ديناً على مورثه
فشهدا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد انه مات وهو عليه وفيه لو شهدا على

منها اليه فلا ضمان على
الصبي فلا يترك المحقق لما
كان الموضع الذي دغل فيه
بحيث يرى الثوب وبعض
مسائل وجوب الضمان للصبي
وعليه يأتي في مسائل الجنائيات
ذكر في غصب المنتقى وجعل
غصب صبي أحرقته في بده
رجل خطأ قال فلا ولياء الصبي
ان يبعوا عاقلة أيهما شأوا فان
اتبعوا عاقلة الغاصب رجعوا
على عاقلة القاتل وان قتل
الصبي نفسه فديته على عاقلة
الغاصب ولا يرجعون بها على
عاقلة الصبي ولو قتل رجل عبدا
كان اولياء الصبي بالخيار ان
شأوا قتلوا القاتل وان شأوا
اتبعوا عاقلة الغاصب بديته
وترجع عاقلة الغاصب بها في
مال القاتل ولو ان الصبي قتل
في يد الغاصب رجلا ثم رده
على أبيه ضمن عاقلة دية قتله
لم يكن لهم ان يرجعوا بها على
الغاصب قال وكان ينبغي ان
لا يضمن الغاصب شيئا عما
وصفنا في الصبي المحرول كما
تركنا القياس فيه في كل شيء
أني على نفسه أو على شيء من يديه
أو جرحه من الوجوه ما خلا الموت
أو أمر ينزل به من السماء ليس
من أفعال الناس وجل أمر صديا
أن يقتل نفسه فقتل قالدية على
عاقلة الأمر وكذا الأمر عبدا أن
يقتل نفسه صبي فاذن له أمر
صبي ان يخرق ثوبا ففعل يضمن
الذي خرق ويرجع به على الذي أمره

واحد منهما اما القصار فلا يحمق يضمن في ضياله وأما

أقراره يضمن فقال المشهور عليه أنه شهد ان ان هذا القدر على الآن فقال لا تندري أهو
عليك الآن أم لا لا تقبل شهادتهما (مشر) لو شهدا أنه كان ملكه فكانت شهادتهما
أنه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول أمروا ملك وفي وانيد على هذا الوادعي
دينا وشهدا أنه كان له عليه كذا أو قال لا اوراين قدر رزمة ابن بودينغي ان تقبل كما في
العين وفي (ط) ما يدل على قبولهما فانه قال لو أقر يدين عند رجلين ثم شهدا ان عند
الشاهد يدين أنه قضى دينه فشهدا أقراره يشهدان أنه كان عليه ولا يشهدان أنه عليه
وفيه وكذا لو شهدا أحدهما أنه ملكه والاخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما
لاتفاقهما أنه في الحال معنى لما رو كذا الشهادة على الشكاح والاقرار به فانه ذكر في
(فس) ادعت نكاحه فتشهدا أحدهما أنها امرأته والاخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا
لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها امرأته والاخر أنه أقر أنها كانت امرأته لان الشهادة بأقراره
بنكاح كان شهادة بأقراره بنكاح حالي لان ما ثبت يبقى قال فعلى هذا الوادعي ملكها
مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه ولم يتعرض للملك في الحال أو شهدا أنه شرا من فلان
ولم يتعرض للملك في الحال بان لم يقولوا هو ملكه في الحال تقبل ولكن ينبغي لا يقضي
ان يسأل شهوده هل تعلمون أنه خرج من ملككم وكذا الوادعي انها امرأتى او منكوحى
وشهدا أنه كان تزوجها ولم يتعرض للحال تقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا على
الماضي اما لو شهدا في الماضي بان ادعى دارا يد رجل فتشهدا أنه كان بيد المدعي
لا تقبل ولا يضمن بشئ للمدعي في ظاهر الرواية لانهما شهدا بيده في الماضي وقد عرف
المخروج من يديه بين بخلاف ما لو شهدا بما في الماضي وعن من رجع أنه تقبل ولو
شهدا بأقرار المدعي علمه أنه كان بيد المدعي تقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا به
في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا أنه له قيل تقبل وقيل لا وهو الأصح وكذا لو
ادعى أنه كان له وشهدا أنه كان له لا تقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال
اذ لا فائدة للادعى في الاسناد مع قيام ما كره في الحال بخلاف الشاهد يدين لو اسناد ملكه
الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال اذ لهم فائدة سوى النفي في الحال
وهي ان يشهدا بما ينامن ملكه يبين ولا يشهدا ببقاء الملك في الحال لانهما لا يعرفان
بقائه الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتز عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم
ثبته بخلاف المالك لانه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا ادعى مائة فقبر بر
بسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعي عليه أقران له عليه مائة فقبر ولم يزد اقبل تقبل لانه
اختلاف في سبب الدين وانه لا يمنع قبول الشهادة وقيل لا تقبل وهو الأصح لانهم لم
يذكر اقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما لا يمنع قبولها لو لم يختلف الدين
باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدال قبل القبض لم يجز في
السلم وجاز في دين البر بلا سلم فلم يشهدا بدين يدينه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
القرض وشهدا أنه أقر ولم يذكر بسبب القرض تقبل (مح) لو ادعى ديننا وشهدا بأقراره
(قوله لو ادعى ديننا وشهدا بأقراره الخ) أقول أي بان قالنا نشهد باه اقراره بكذا ولم يقول ديننا

غصب المتن رجل جاء إلى
امرأة رجل أو ابنته وهي
صغيرة فغصبها وأخرجها من
منزل أبيها وأزواجها قال
أحبسه أبدا حتى ياتي بها أو اعلم
أنها قد ماتت وفي غصب فتاوى
قاضى القضاة نجر الدين رجل
بعث غلاما صغيرا في حاجته
فغير اذن أهل الغلام فرأى
الغلام غلاما يلعبون فأتته
اليوم وارتقى سطح بيت فوقع
ومات ضمن الذي بعثه في
حاجته لانه صار قاصبا
بالاستعمال مثل شيخ الاسلام
الامام أبو الفضل الكرماني
رحمه الله من رجل قال لصبي
اذهب الى هذا المحوض
واثتلى بماء فذهب فغرق
قال على المرسل الذي قصلى
عاقبته قال لانه لا يكون ادنى
حالا ما ذكر في المضاربة لو
دفع الى صبي مالا مضاربة وهو
غير ما ذون له فذهب ليتصرف
فهلك في الطريق فيجب الدية
على حاقلة وبالمال والله اعلم
بالصواب

• (في مسائل الوديعة) •

ذكر في جنابات الجامع الصغير
في باب غصب المدبر والعبد
والجنانية في ذلك صبي محجور
عليه وهو يعقل أو دعي عبدا
فقتله كان على حاقلة القيمة
وان أودع طعنا ما فأكله
لا يضمن وقال أبو يوسف
والشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم

بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على اقراره كإقامة البينة على السبب (ثي) أفي
(شبن) بانه لا تقبل (ط) ادعى دينا وشهد أحدهما بالمال والآخر باقراره بالمال تقبل
وكذا (عده) أيضا (خ) تقبل عند من رج (فش) مثل هذه الشهادة لا تقبل في العين
لان حكم المطلق ان يستحق بذواته والمالك بالاقرار بخلافه أقول الفرق بين العين
والدين ان الدين لا يحتمل الزوائد فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين (فش) ادعى
قرضا وشهدا باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب (س) ولو شهد أحدهما بالقرض
والآخر باقراره بالقرض تقبل (فش) ادعى درهما قرضا وشهدا بهذا المقتل له داد
ثبت لا يثبت القرض اذا القرض كما هو داد ثبت فكذا الوديعة داد ثبت وقيل
ثبت القرض لانه داد ثبت أيضا أقول فيه نظرو لو قال داد ثبت بسبب القرض تقبل
ولو ادعى قرضا وشهدا ان المدعى دفع اليه كذا ولم يقل ولا قبض المدعى عليه يثبت
قبضه كشهادة يبيع شهادة بشراء قال قول قول ذي اليد في قبضته أمانة فلا بد من يثبته
على القرض ولو ادعى الاداء وشهدا أحدهما انه اداها والاخر ان الدائن أخر قبضه
لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والآخر شهد بالقول (ط) شهد أحدهما انه اقرضه
والآخر انه اقرضه ثم قضاه يثبت القرض لا القضاء (معي) شهدا بالف فقال أحدهما
قضاء منه خمسمائة يثبت الالف لا القضاء الا ان يشهد معه آخرون يذبحى ان علم ذلك
ان لا يشهدا بالالف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة (فقط) الشهادة بعقد تام بالفعل
كرهن وهبة وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند من رج وفي البيع
والاجارة والصلح والخلع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعقد
والآخر باقراره به لا يضر وكذا القرض ولو كان عامه بقبض ولو شهد أحدهما باقراره
اليوم بالف والآخر باقراره امس بالالف تقبل (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان او
مكان او انشاء او افراد بان شهد أحدهما على انشاء والآخر على افراد كان هذا
الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعلي كجنانية وغصب أو في قول ملحق
بالفعل كشكاح لضمه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف
في قول محض كبيع وملاقاة قراره ابراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض
لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول
المقرض أقرضتلك فصار كطلاق وتحرير ويبيع ولو شهد ابرهن واختلغا في زمانه أو مكانه

(قوله كإقامة البينة على السبب) أقول فيعمل على الدين (قوله وشهد أحدهما
بالمال) أقول اي بان له كذا (قوله والآخر باقراره بالمال يقبل وكذلك) أقول
في الاول لو شهدا باقراره بالمال لان فيه اختلاف الشاهدين ومع هذا قبل فكيف مع
اتفاقهما وهو ترجيح لما في دفع تامل (قوله أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض الخ)
أقول ومثله في التامنيقوسياتي عن منه ان القرض ملحق بالفعل فقد اختلف فيه
والظاهر ترجيح ما في ص وخ تامل

والشافعي رحمه الله

وسله اليه فاستهلكه وهذا
القاضي الامام فخر الدين رحمه
الله في شرحه للجامع الصغير
وذكر شيخ الاسلام برهان
الدين رحمه الله في هذا الباب
ايضا من جنسيات الهداية
هذه المسألة وقال قال محمد رحمه
الله في أصل الجامع الصغير
صحي قد عقل وفي الجامع
الكبير وضع المسألة في صحي ابن
اثني عشرة سنة وهذا يدل على
ان خبر العاقل يضمن بالاتفاق
لان التسليط غير معتبر وقوله
معتبر فاذكره في الهداية في
خبر العاقل يخالف ما ذكر
الامام فخر الدين رحمه الله تعالى
وفي مختلف الرواية وضع المسألة
في مطلق المال غير مقيد
بالطام ذمهم وشيخ الاسلام
عليه السلام في رجه الله في
المبصول والاختلاف في الصحي
الذي يعقل اما الذي لا يعقل
فلا ضمان عليه بالاجماع وفي
وديعته شرح الطحاوي من
اودع عنده صبي مالا فهلك في
يده فلا ضمان عليه بالاجماع
وان استهلك الصبي فانه ينظر
ان كان ماذون له في التجارة
ضمن بالاجماع وان كان
محبوبا عليه ولكن قبل
الوديعة باذن وليه ضمن
بالاجماع وان قبل بغير اذن
وليّه ولا ضمان عليه عندنا
حنيفة ومحمد وجمعا لله لافي
الحال ولا بعد الادراك وقال
ابو يوسف رحمه الله يضمن الحال

اذا كان عاقل فان لم يكن لا يضمن في قولهم هكذا

وهما شهد ان على معاينة القبض تقبل وكذا شراء هبة ومدة قفلا القبض قد يكون
ضربة ولو شهدا باقرار واحد او متصدق او راى بالقبض تقبل (صه) الاختلاف
لا يخلو عن وجوه ثلاثة اما في زمان او مكان او انشاء او افراد وكل منها لا يخلو عن أربعة
او وجه اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول او في عكسه اما الفعل كغصب
فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة واما القول الهض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها
مطلقا واما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع واما عكسه كنكاح فيمنع (صك)
والحق القرض بالفعل فان قوله اقرضتك قول والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالحق
به حله واما النكاح فقوله يلحق بالفعل وهو احضار الشهود لانه لا بد من الشهود
لاعتقاد النكاح فحضور الشهود فعل يقع بعده النكاح فالحق بفعل الاحضار بالعكس
(جف) شهدا برهن ولم يعلم اقد والدين لم يجز (صق) شهدا ببيع او اجارة او مطلق او
عق على مال واختلاف في قدر البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى
مهر المثل وقالا لا تقبل في النكاح ايضا (ح) ادعى تزوجها وشهدا أحدهما بنكاحها
بالف والاخر بنكاحها بالدين والزوج يدعي ألفا واثنان او يقول لم أسم شي أصح
النكاح في قول ح ومن راح استحسنانا ادعى ببيعها وشهدا انه اقر بالبيع واختلاف في
زمان ومكان تقبل (بس) ادعى شراء وشهدا أحدهما به والاخر انه اقر به تقبل لان
نقطة الشراء يصلح للأفراد ولا ابتداء فقد اتفقا على أمر واحد (ص) سكت شاهد البيع
عن بيان الوقت والمكان فساله القاضي فقال لا أعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم
يكفيا حفظ ذلك (ج) ليس الاختلاف بين الشاهدين كاختلاف بين الدعوى والشهادة
لان شهادة كل منهما ينبغي ان تطابق الاخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما
المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو
ادعى الغصب وشهدا أحدهما بالغصب والاخر انه اقر به لا تقبل ولو شهدا انه اقر
بالغصب تقبل (لط) شهدا ببيع والاخر باقراره به تقبل لانه قول فلا يرد الا اذا
كانت صيغة الانشاء بخلاف صيغة الاخبار كقذف وشبهه وآخر باقراره ولو شهدا ببيع
فغصب وآخر باقراره رد لانه فعل (بس) البائع لو انكره عليه عند فشدها به شرهوه به
هذا العيب وشهدا آخر انه اقر به لم يجز لانما شهدا باقرارين مختلفين اقول على ما مر من ان
احدهما لو شهد ببيع وآخر باقراره به تقبل ينبغي ان تقبل هنا ايضا قال كذا (خ)
وقال وهذا كما لو ادعى عينا انه له فشدها به ملكه وآخر ان ذاليد اقر بانه ملكه لا تقبل
(نقطة) ادعى رهنه فشدها بمعاينة القبض وشهدا ان الراهن اقر بقبض المهر من لا
تقبل اذ الرهن في هذا كغصب (فس) ادعى ببيع بشرط الوفاء فانكر ذواليد فشدها به

(قوله شهدا ببيع او اجارة او مطلق الخ) اقول وفي البرازية وفي الاقضية شهدا على
البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وهكذا لو بين احدهما وسكت
الاخر اه

وان جنى عليه فمادون النفس
كان اوشه في مال الصبي في
قولهم جميعا ولو اودع عنده صبي
محمور عليه مالا فبلغ الصبي
واستهلك يضمن وكذا لو اودع
عنده صبي محمور عليه مالا واذن
له الولي فاستهلك بعد الاذن يضمن
بالا اتفاق ذكره المحاكم الشهيد
في عدة الادلة في مسألة ابداع
الصبي وذكر في الهداية وعلى
هذا الخلاف الاقراض والاعارة
وفي مجالس القاضى أبي جعفر
الاشترى وشي رحمه الله اقراض
الصبي الماذون له واستقرضه
جائز وهو كالبائع في هذا وان
كان محمورا فانه لا يصح اقراضه
ولا استقرضه قل اقراضه
انسان فادام عينه باقيا كان
لصاحب المال ان يسترده عندهم
جميعا فاما اذا انفقه أو تلفه
فلا ضمان عليه عندهما خلافا
لأبي يوسف فان عنده اذا انفقه
أو تلفه كان له ان يرجع عليه
بضمان ذلك وان هلك المال
اقترض في يده بنفسه لا ضمان
عليه بخلاف بينهم ومسئلة
استقرض الصبي المحمور عليه
والعبد المحمور عليه كتبت في
مسائل الحبر من هذا الكتاب
وفي ناسخ النظار في الفقه
وفي هذا الخلاف اذا باع من
صبي محمور عليه شيئا وسلمه اليه
واستهلكه الصبي لا ضمان
عليه عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن وعلى هذا الخلاف ابداع عند صبي

بائع بشرط الوفاء آخرانه اقر المشتري انه شري بشرط الوفاء تقبل لان في البيع لفظ
الانشاء ولفظ الاقرار واحد ادعى مال اجارة قصفت بموت المؤجروش هدا باقرار المؤجر
يقبل الاجرة تقبل وان لم يذ كر اهتد الاجارة ولو شهدا أحدهما ان المدعى بيد المدعى
عليه والاخر انه اقر انه بيده لا تقبل ادعى الوديعة وشهدا ان المودع اقر بالايداع تقبل
كافي الغصب وكذا العارية ولو شهدا بايداعه وآخرانه اقر بايداعه فعلى قياس القرض
ينبغي ان تقبل وعلى قياس الغصب ينبغي ان لا تقبل (ص) ادعى نكاحا وشهدا
باقرارها بنكاح تقبل كافي الغصب ولو شهدا أحدهما بنكاح والاخر باقرار به
لا تقبل كغصب (فس) ادعت مهورا بعد طلاق وادعى الزوج انها وجهته وبرهن فشهدا
أحدهما بجهة والاخر ببراءة تقبل لثبوت الموافقة لان جهة الدين حكمها السقوط وكذا
حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المشهود به اذا لا براه اسقاط والجهة تليق فان
وبالدين لو وجهه الكفيل يرجع على الاصيل لا لو ابرأه وكذا المديون اذا قضى دينه ثم
وجهه منه يرجع لا لو ابرأه ثبت ان حكمها مختلف (ط) ادعى قناو برهن على اقرار ذي
اليدين له تقبل اعتبار الاقرار الثابت بالبينة بالثابت عيانا وكذا لو شهدا ان ذا اليد اقر
بالقن له وآخرانه اقر بان المدعى اودعه قبلت شهادتهما ولو شهدا انه اقر به له وآخرانه
أقر بان المدعى دفعه اليه لا تقبل وكذا لو شهدا انه اقر بان المدعى دفعه اليه لا تقبل ولم
يجعل الاقرار بالدفع اقرارا بالملك للدافع وجعل الاقرار بالايداع اقرارا بالملك للمودع
وتسامه في (ط) ولو شهدا ان ذا اليد اقر به له وآخرانه اقر بشراة من المدعى وقال المدعى
اقر ذواليد بمسألة الشاهدان الا اني لم ابعه منه تقبل بينته لا تفاقهما في المنة صود وهو
اقراره ان القن للمدعى دون اثبات الشراء وشرط لقبول هذه الشهادة ان يقول المدعى
ان ذا اليد اقر بالامر من جميعا الا اني لم ابعه منه حتى لو قال المدعى ان ذا اليد اقر باحد
الامر من الاخر لا تقبل هذه الشهادة لانه كذب احدهما عليه ولو شهدا انه اقر به له
وأخرانه اقر به استاجر من المدعى اوارته منه او غصبه منه تقبل وهذا كله اذا قال
المدعى اقر ذواليد بمسألة الشاهدان الا اني لم ابعه ولم اجره ولم ارهنه ولم يغصبه مني ولم
اودعه الى آخر ما ذكرنا كيلا يصير مكذبا لاحد شاهديه ادعت طلاقا وشهدا به اوشهد
أحدهما به والاخر باقراره به تقبل ادعت خلعا وشهدا باقرار الزوج به تقبل (ص)
شهدا ان فجة المنصوب كذا وشهدا الاخر ان غاصبه اقر به لا تقبل (ط) ادعى انه سلم ثوبا
الى صباغ فبغده فشهد بدفعه اليه ليصبغه اجر وشهد الاخر بدفعه اليه ليصبغه اصفر

(قوله ادعى نكاحا وشهدا باقرارها بنكاح الخ) اقول وقد قدم في البيع ان لفظ
الانشاء فيه ولفظ الاقرار واحد وانه قول محض وان النكاح قول ملحق بالفعل فظاهر
الفرق (قوله اوشهدا أحدهما به والاخر باقراره به لا تقبل) اقول ومن باب اولي اذا
شهدا باقراره به لان اختلاف الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة
لعدم اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة لفظا كما تقدم

رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن وعلى هذا الخلاف ابداع عند صبي

فمجرد عليه الا انه لا يضمن في الحال عندهما ١٦٦ ويضمن هذا الحق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال وذكروا

شيخ الاسلام أبو بكر في شرح
الأصل في أيداع الصبي المحجور
عليه أجمعوا أنه لو ترك الحفظ
لا يضمن بأن دل سارقا على
الوديعة ولو باع من عبد محجور
عليه طعاما فاستهلكه لا يضمن
في الحال ويضمن بعد التناق
والأيداع عند عبد صغير
كالأيداع عند صبي في المحكم
والأيداع عند العبد المدبر وأم
الولد كالأيداع عند عبد محجور
عليه والعبد المحجور وعليه
والصبي المحجور عليه إذا قبل
الوديعة بأذن الولي والمولى
واستهلكها يضمنان في الحال
بالإجماع هذه الجملة في وديعة
شرح شيخ الاسلام أبي بكر وذكر
أيضا إذا استهلك الوديعة في
عيال المودع لا يضمن المودع
ويضمن المستهلك صغيرا كان
أو كبيرا أو عبدا أو محجورا عليه
ونصحه رفي وديعة الفتاوى
الصغرى الصبي الذي في عيال
المودع إذا استهلك الوديعة أو
سقطها يضمن وهي من اشكالات
أيداع الصبي وفي باب وديعة
الصبي والعبد المحجور عليه من
الجامع الكبير صبي ابن أختي
عشرة سنة بعقل البيع والشراء
محجور عليه أو دمه رجل ألف
درهم فادرك ومات ولم يدرك
ما حال الوديعة وله مال
كثير فلا ضمان عليه في ماله
الا ان يشهد الشهود أنه أدرك
وهي في يده فيثبت تصير الوديعة ديناق ماله اذا لم يدرك ما صحت واعتبره كالصبي وان كان

لا تقبل لاختلاف المشهود به وكذا لو جردت الثوب فادعاه انصباغ ولو شهد انه أقران له
عليه القاضيه أخر انه أودعه العاتق ل هذا الوادعي عليه القاضيه مطلقا ولم يتعرض
السبب اما الوادعي اخطأ بين فقد كذب أحد شاهديه ولو لم يشهد بأقراره ولكن شهد
أحدهما ان له عليه القاضيه الا أخر ان له عنده القاضيه لا تقبل شهدا سرية بقره
واختلاف في لونها تقبل عند حرج لا عندهما وأجمعوا ان هذا الاختلاف في النصب
يمنع قبول الشهادة وكذا لو اختلف في الذكورة والانثوية لا تقبل إجماعا (قش) ادعى
الاتلاف وشهدا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبض مني كذا درهمين بغير حق وشهدا انه
قبضه بجهة الرضا تقبل ولو ادعى النصب وشهدا بقبضه بجهة الرضا لا تقبل اد النصب
قبض بذا دن وانقبض بجهة الرضا قبض بأذن ولو ادعى انه قبض به منه وشهدا انه ملك
المدعي وفي يده بغير حق لا تقبل لا على الملك لانهم لم يقولوا غصب به عنه ولا على النصب
لانهم شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق ولا من جهة المدعي بأن
غصبه من غير المدعي لأمته أقول هكذا حال في القصولين وفيه نظروا الا قرب ان يذكروا
تعليل الملك في النصب وتعليل النصب في الملك وفيه نظرا أيضا لان قولهم انه ملك
المدعي قريبة على انه بيده من جهة المدعي فالأولى ان يعلم بان المدعي فعل النصب
ولم يبرهن عليه فبرهن لاهل المدعي فلم يقبل للاختلاف وهذا غاية ما تيسر ان يقال لها
وفيه نظرا أيضا لان هذا الاختلاف ينبغي ان لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدا باقلا عما
ادعى لان في دعوى النصب منه دعوى انه بيده بغير حق معنى مع زيادة دعوى العمل
فينبغي ان تقبل مع ان عدم القبول في امثاله يفضي الى اخرج والتضييق وتضييع
كثير من الحقوق وامرنا يسر لا به سر والخرج مدفوع شرعا لما ظهر بالبينة للقاضي
انه له وبيده بغير حق وهو يطلبه ينبغي ان يحكم له به الا ان يأتي الخصم بدفع صحيح قال
ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا وجبالا رد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبضه
قبضا وجبالا رد تقبل في اصل العيب فيجب رد ولو شهدا انه اقر بقبضه ينبغي ان
تقبل قياسا على النصب ادعى عشرة اقزة بروشهدا انه قال ابن مدعي هو تفسير كنتم
بدين صفت برمن مرشده است لا يثبت قبض المدعي عليه بجواز انه ارسل اليه ولم
يقبض فلا يكون هذا شهادة على القبض ادعى انه اهلك الشئ كذا وعليه ديمنا وشهدا
انه باع وسلم له لان تقبل لانه اهلك ولو ذكرا به الاتساع لا تكون شهادتها هلاك
ادعى الشراء وشهدا احدهما ببيع وشهدا الاخر كذا ببيع ازومه غش طلب كرد تقبل
لان طلب الثمن اقرار منه بالبيع ادعى دينارا وشهدا انه دفع اليه دينارا لا تقبل
اذا القبض لو ثبت بناء على دعوته يثبت الايداع والقبض بجهة الوديعة لا يوجب

(قوله لا تقبل اذا القبض لو ثبت الخ) أقول قال الامة الغزي ينبغي ان يقبل لانه مع
الوجود اوت مضبوط على القاضيه فطابقت الشهادة المدعى والله اعلم اه

المعتوه المأذون له وينظر في وديعة قاله خبره ولو ان عبداً محجوراً عليه أو دمه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يدين الوديعة فالوديعة دين في ماله وان مات وهو صنف لا شيء على مولاه الا ان تعرف الوديعة بعينها فغير دها على صاحبها وان أذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال وفي وديعة واقعات الناطق اذا ودع عبداً محجوراً عليه مالا ثم أذن له المولى ثم مات العبد وترك مالا وعليه ديون ان كانت الوديعة رآها في يده الا ان فهو اسوة العرماء والا فلا شيء له وكذا الواو دعه صدياً محجوراً عليه مالا ثم أذن له ابوه في التجارة ثم مات فكذلك كرفي باب ما يكون فيه المولى خصماً من عبده وما لا يكون من متفرقات ابواب الجميع اذا كان للعبد وديعة عند رجل أو غصب منه الف درهم أو مائة درهم قرض أو دين من من مبيع فاقتر الذي عنده المال انه الذي دفع اليه المال عنده هذا الرجل وصده المولى فان القاضي لا يأمر الذي قبله المال بدفع المال الى المولى

الضمان (ب) ادعى قتله وشهده وآثر انه اقرب به ترد اذا اقرار يتكرو لا القتل ولو ادعى قضاة دينه وشهداته اقر باستيفائه تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر باقراره به ترد كما في الغصب هكذا (خ) وفي (ط) ادعى شرا منه فشهدا بشرائه من وكيله ترد وكذا الوشهادة ان فلان باع وهذا المسمى عليه اجاز بيعه ولو ادعى سرا بجهة وشهدا بافظ البيت قيل ترد وقيل تقبل وهو الاظهر والاشبه بعرفنا اذا لبيت والدار في مرفنا واحد يقال خانه فلان حكما يقال سراى فلان (ش) ادعى سرا بجهة وشهدا بافظ خانه لا تقبل اذا المسمى سرا بجهة وشهدا بجهة ويدعى سامعة مرة وهذا صحيح فيما اذا وقع الدعوى والشهادة بالعريضة أما الواقعة بالفارسية نعمان لان اسم خانه بالفارسية ينطاق على سرا بجهة بخلاف العربية كذا في محاضر (ش) وفي (ص) شهدا شاهدى الوكالة انه وكله بخصوصه مع فلان في دار سماء وشهدا الاخر انه وكله بخصوصه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعا عليه اذا الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لا فيما تفرع من احدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها والاخر بوكالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة ولو شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزل تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهدا احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهدا الاخر انه وكله بطلاقها او طلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها (ص) ادعى كفالة فشهدا باقراره بها او شهدا احدهما بها والاخر باقراره بها تقبل (شهي) ولو شهدا احدهما بكفالة والاخر بمحوالة تقبل في الكفالة لا بها اقل وهذا ان اللفظان جملا كلفظة واحدة الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة شرط ان لا يبرأ كفالة (ط) شهدا احدهما بكفالة بهذا اللفظ كذا هي مبدءهم فلان جنين كفت كما كرفلان سرماه وامال فسلار ندهم من صمان كردم من مال واحد هذا الاخر كرفلان جنين كفت كرفلان مال راضمان كردم ارفلان مرفلان واتا سرماه ترد لان احدهما شهد بضممان منخر والآخر بضممان معلو وبينهما معارضة (ف) ادعت ارضا وشهدا احدهما انه ملكها لان ذو جهاد دفعه اليها عوضا عن الدسيمنان وشهد

(قوله ادعى قتله الخ) اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار تقبل كما هو ظاهر وقد صرح به في التا تاريخا نية من الهي ط قال بعد ان رمز المحيط وصور المسئلة واذا شهدا احدهما على اقراره انه قتله عمدا بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله عمدا بالسيف فقال ولي التمثيل انه اقر بما قالوا ولكنه والله ما قتله الا بالسيف او قال صدقا جميعا ولكنه والله ما قتله الا بالسيف فهذا كله سواء يقتض من القاتل اه فتدبره هذا وقد صرح ايضا في شرح الغزي بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل اه (قوله ولو شهدا احدهما بالاداء والاخر باقراره بها الخ) اقول قال في القنية بعلامة بز اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد اشهادتهما بلفظ موافق تقبل والله سبحانه وتعالى اعلم

هنا كان اودينا لان العبد هو المخصم فيما في يده هذا اذا اقر ان المال وصل اليه من جهة

عبد ولم يقر يكون ذلك ملكا المقره ١٦٨ وكذلك لو اقر بكونه ملكا له بان قال هذا ما لك غصبه منك صيدك ودفعه الى

وصدقه بذلك صاحب المال لا يجبره القاضي على التسليم الى المقر له لانه اقرانه ماله لكنهما تصادقا على انه وصل اليه من جهة الغائب فقد تصادقا على انه ليس بخصم كما اذا ادعى عينا في يد انسان فادعى ان فلانا اودعه او غصبه من فلان وصدقه في ذلك لا يتصب خصما كذا هنا وذكروا في المبسوط عبد اودع عبدا لثمان وديعة وغاب وليس لمولاه ان يأخذها سواء كان العبد ما ذوقه ارحم به وادع عليه لان العبد ادعى له يد حكمية فلا يكون لمولاه ان يأخذ من المودع ما لم يحضر العبد وذكروا في وديعة الدخيرة وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب العبد اما اذا علم اسما كسب العبد فله ولى حقه الاخذ وكذا اذا علم المولى انها ماله كان له ان يأخذها وفي وديعة الدخامة اشترت سوارين من ذهب بمال اكتسبه من بيت المولى واودعت رجلا فهلك ضمن المودع لانها مال المولى وفي باب الدعوى والشهادة في العبد المأفون له من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى عبد دفع مال المولى الى رجل فباعه المالك بستره منه وقد اقر المولى ان عبد دفع اليك ليس له ان يأخذ منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد معتبرة والواجب على الاخذ الرد على

الاخر انما اتلفه لار زوجها ادراه ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالمالك يشترط به فكلما شهدا انه اقرانه ملكها وقيل ترد لانه لما شهدا احدهما انه دفعه صرضا شهد بالصدق وشهد الاخر باقراره بالمالك فاختلف المشهود به امد لو شهدا احدهما ان زوجها دفعه صرضا والاخر باقراره انه دفعه صرضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهدا احدهما بالبيع والاخر بانراه به ادعى عقار فشهدا احدهما بان هذا العقار ملكه والاخر بان هذه الضيعة ملكه لا تقبل اذا لعقار اسم للعرصة المبنية والضيعة اسم للعرصة لا غير فكانت ادعى عقار او شهدا بستان فانها ترد ولو ذكر الحدود كما كانت اسكن لما كان العقار غير البستان ترد وقيل تقبل في المسئلة الاولى لانه يجوز اطلاق اسم الضيعة على العقار ادعى ان مولاي اعطني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية لاصح وهي دائمة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهما شهدا انه حر شهدا بنفس الحرية اقول فيه نظر لانه لا يندفع به ما من دليل الرد قال والامة لرادعت ان فلا باءة تقضي وشهدا انها حرة تقبل اد الدعوى ليس شرطا هنا اقول فعلى هذا ينبغي ان يكون الخلاف المذكور في القس على قول حرج اما على قولهما فينبغي ان تقبل في القن في رواية واحدة كما في الامة اذا الدعوى ليس بشرط في القن ايضا عند ما كامة ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قبل ترد وقيل تقبل لانهما شهدا باقل مما ادعاه ادعى انك قبضت من مالي جمل لا يغير حقي وذكروا في حقه وشيئة وشهدا ان هذا الذي هو نواليد قبض جمل من فلان غير المدعى تقبل حتى يجبر على الادعاء لانه ادعى انك قبضت من مالي ولم يقبل قبضت متى فاضافة الشهود قبضه من غير المدعى لا يكون فاقضاهما بترويح الاب لا يقبل من اليه القبول تقبل اذا التكاك معاوضة فتكون الشهادة بالاجاب شهادة بالقبول وكذلك لو شهدا احدهما ان ابن ثجوست ابن زن را وشهد الاخر انه اس باؤن خود را بان داد تقبل وكذلك لو شهدا احدهما انه باعه منه وشهد الاخر ان هذا امره منه وتكون الشهادة بالشرع شهادة بالبيع

● (الفصل الثاني عشر فيما سمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

الشهادة بعق الامة وبالإطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامة وان يشترط حضور الزوج والمولى (طع) بحضور المرأة ايشير اليها الشهود (ذ) لو ائبرهما عدل ان زوجها مات او طلقها ثلثا فافها التزوج ولو ائبرها فاسق تحرت وفي اخبار العدل بؤته انما يعتمد على خبره لو قال عاينته ميتا او شهدت جنازته لا لو قال اخبرني بخبره وباقى تمامه ولو شهدا عندهما بطلاقها والزوج حاضر ليس لما ذلك ولكن لا يمكن زوجها وكذلك لو سمعت انه طلقها وانكر زوجها وحلف فردها عليه القاضي لم يسعها المقام معه

● (الفصل الثاني عشر فيما سمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

وينبغي

ولا يجوز لان يد العبد معتبرة والواجب على الاخذ الرد على

من قبض منه وان أنكر دفع العبد اليه وادعى المولى انه ملكي فان ١٦٩ أقام البينة انه ملكي يقبض منه الا اذا أقام

المدعي عليه بينة ان عبدا
دفع الى خفية ثم يندفع دعوى
المالك عنه مندة بكي مال
دعوى غصب مكره
ونحوها من دعوى دأدونه
قائب شدخدا وبومال
مرحواجه بئده دعوى هي
كذلك بئده تومال من بكر
صهايت وتبواداده تومن
ده ونحوها من مقرأست كه
مالك مدعي ليت ويندفعه من عين
اده لبيت سمح الدعوى وان
كان العبد قائما بخلاف ما اذا
توافقا على ان المال وصل
اليه من جهة عبد المدعي لانه
ثم توافقا انه مودع من جهة
القائب اما هنا المولى يزعم
ان المال اخذ من عبده نفسه
والمولى فيما اخذه من عبده
لا يتصور ان يكون مودعا او
غاصبا بل يكون اخذا على
جهة المالك فانصب خصما
كما اذا قال ذواليد هذا المال
مالنا اشتريته من فلان ولو قال
ذواليد هذا المال اودعني
عبدي فلان ولا ادري اهلوك
اولا وصدقه المدعي ان عبده
اودعها يا باوقام المدعي بئده
انه ماله يقضي له ويدفع المال
اليه ان ما اخذه المولى من
عبده يكون اهل وجه المالك
فانصب خصما الاب والوصي
والقاضي على كون ايداع مال
الصغير ينظر في ود بئده

وينبغي ان تقتدى بما لها لو تهرب واذ اهر بت فلها التزوج بان خرد يانه لا قضاء (فن) نفي
اليها زوجها فقتزوجت ثم اخبرها آخر ان زوجها حي فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها
تصديق الخبر الثاني ولا يطل نسكاح الثاني وسعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول
عدلا واكبر رأيها صدقه لا يفرق بينها وبين الثاني (من) لو اخبرها واحد بعوت زوجها
او برده او بتطليقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخر حل له ان يشهد لانه من
باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والفسخ (ص) والاخبار عند دوى المرأة
كالاخبار عندها (بن) لو اخبرها به عدل او كان غير عدل فانها تكذب من زوجها
بطلاق ولا تدعى انه كتابه ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس بالتزوج (ح) لو
اخبارها كيتسكام رجل في حقه بكذا لم لا يصدق في القضاء انه لم يرد به عتقه او
بايانه امراته وهو يعرف ذلك الرجل او لا يعرفه قال م ربح لو اخبره به عدلان ينبغي ان
يحتد فيه ويطلبه اشدا لطلب حتى ينظر في امره ولو اخبره واحد عدل واكبر رأيها صدقه
فالاولى ان يطلبه وان لم يطلبه رجوت ان يكون في سعة ولو اخبره من لا يدري صدقه
ولا كذبه فليس عليه طلبه (ط) ولو شهدا انه ابان امراته فلانة فقالت لم يطاقي وقال
التزوج ليس اسمها فلانة وشهدا ان اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما ويمانه حتى
الامة فلو شهدا انه حررها وان اسمها كذا وقالت لم يحرق في القاضى يحكم بعتقها
والشهادة بحرمة المصاهرة والا يلا والظهار بدون الدعوى تقبل بشرط حضور المشهود
عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الا يلا والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى
قيل ترد وقيل تقبل لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه
الدعوى كطلاق وعتق امة والشهادة بعق القن لا تقبل عند ح رج بدون دعواه خلافا
لها (فش) ان خلاف ح في الشهادة بالعتق المحاصل من جهة مولاة اما لو شهدا انه
حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا اذا الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية امة والشهادة
بحرية امة شهادة بحرمة الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل بحسبة كما في الطلاق
والعتاق للامة (شجع) الصحيح ان دعوى القن شرط عند ح رج في حرية الاصل ايضا
واتفاق لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لاني حرية الاصل ولا في العتق العارض (ط)
لا يخالف على عتق القن حسبه بعد دون الدعوى وفاقا وفي عتق الامة والطلاق بدون
الدعوى قيل يخالف وقيل لا فيتم ان عند القن وشهادة هلال ومضان بدون الدعوى
تقبل عندهما وينبغي ان تشترط الدعوى عند ح رج وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل
لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فش) شهادة هلال
رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلاف المشايخ لانه اجتمع
فيه حق الله تعالى وحق العبد فقاسه بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر
(عده) في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كسائر الاخبار وان وفي هلال
الفطر ينبغي ان تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعتق القن والوقف عنده (فصط)
ينبغي ان لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتق الامة والطلاق عند الكل وصق

الصبي في الماء لا ضمان عليه افرق ١٧٠ بين هذا وبين النصب والفرق ان الوديعة امانة فلا يضمن بالهلاك ولا كذلك

النصب المودع اذا وضع الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن هو ولو هلك اذا كان يعقل ويضبط المحقق ولا يشترط ان يكون في عياله والمحاصل ان في المرأة والولد الصغير لا يشترط المساكنة والنفقة حتى انه لو دفع الوديعة الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لا يضمن لان تدبيره الى الاب وان لم يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير قادرا على المحقق وكذلك لو دفع الى امرأته وهي تسكن في محلة أخرى ولا يتفق على ساقلا ضمان عليه ولو هلك كذا في الهيئ وكذا لو بعث الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله وان كان الابن مدركا كان في عياله لا يضمن القاضي اذا قبض أموال اليتامى أو اودع ومات مجهلا ياتي في مسائل أدب القاضي أن شاء الله تعالى والله اعلم

(في مسائل العارية)

ذكر في التنازل ليس لوالد الصغير ان يعير متاعا وله الصغير فرق بينهما بين المأذون له فان له ان يعير والفرق ان اعارة المأذون له من توابع العبارة فاما اعارة الاب مال الصغير فليس من توابع العبارة في مال الصغير في عارية التمييز وذكر في باب المعارة من يبيع شرح الطحاوي ان الاب والصبي يملكان بيع

القن هتد هما وعلى قول ج رح ينبغي ان يشترط كافي حتى القن وهل يشترط حكم الحما كم اثبوت الرضائية لم يذكره في الكتاب ويغني عن ان لا يشترط حكمه بل يكفي ان يامر الناس بالصوم بالخروج الى المصلى للعيد (فصل ط) لم تجز الشهادة بالتسامع والشهرة على الاملاك واسبابها كبيع وهبة وصدق وشجر والشهادة بتسامع وشهرة في أشياء منها النسب حتى لو سمع من الناس ان هذا فلان ابن فلان القلان وسعه ان يشهد به ولو لم يعاين الولادة على فرائد وطريق معرفة النسب ان يسمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب هتد ج رح وصندهما لو أخبر به عدلان يكفي وقد مر في فصل الاشارة ان الفتوى على قولهما ومنها التكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجة وسعه ان يشهد انها زوجة وان لم يعاين العقد (ممن) شهدا بنكاح فسالهما القاضي هل حضرتم في العقد فقالا لا فتشهادتكما تقبل لانه يجعل لهما الشهادة بالنكاح بتسامع أو بتأتم على انهما رأياهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهم المساق لا لم يعاين العقد تبيين للقاضي انهما شهدا بتسامع ولو شهدا وقالنا سمعنا لا تقبل فكذا هذا (فقط) شهدا بنسب أو نكاح وقالنا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفي (هذه) اشارة الى ان القبول اعم على ما ياتي ومنها القضاء حتى لو رأى رجلا قضى له رجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي هذه الولاية وسعه ان يشهد ان قاضي بلد كذا قضى لفلان بكذا وان لم يعاين تقليد الامام اياه ومنها الموت لو سمع من الناس انه مات أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموت وسعه ان يشهد بموته وان لم يعاينه وعن م رح اذا أخبرك واحد بذل بالموت يسمعك ان تشهد به وأما في النسب فلا يسمعك ان تشهد به حتى تشهد عندك عدلان وهذا عندهما وعلى قول ج رح على ما يقع في الغالب كذا روى عن ج رح انه لا يحصل ان يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة والجواب في النكاح والقضاء كجواب في النسب وفرقوا بجيد بين هذه الثلاثة وبين الموت فاعتقوا بخبر الواحد في الموت دون هذه الثلاثة والفرق ان الموت تدقيق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا بانه لا تسمع الشهادة باخباره ضاعت الحقوق بخلاف الثلاثة لان الغالب فيها ان تكون بين الجماعة أقول الغالب ان الموت يكون بين الجماعة أيضا أقول هذا التعليل يدل على أن لا تبطل الشفعة لو لم يشهد على طلب المواثبة فانه قد يتفق انه يسمع البيع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت الشفعة بدون هذا الاشهاد ضاعت الحقوق ولزم المخرج (فقط) والعجيب ان الموت كنكاح وصيره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت وبين الثلاثة وانما يختلف الجواب لاختلاف الموضع وموضوع مسألة الموت انه أخبر واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر عدلا في الثلاثة ايضا حل له ان يشهد ثم في الثلاثة اذ

(قوله وقد مر في فصل الاشارة) أقول أي الفصل التاسع في أو آخره

قال اليتيم وفي متفرقات هاربة الذخيرة للاب ان يعبر ولده هل له ان يعبر ١٧١ مال ولده اختلاف المشايخ فيقال

بعضهم له ذلك وبعضهم على انه ليس له ذلك في اول وكالة شمس الا ثمة المحلواني رحمه الله تعالى وفي فوائد صاحب المحيط ذكر شمس الاثنية في كتاب الو كالة للاب ان يعبر ولده الصغير وليس له ان يعبر ماله قال وتاويل هذا اذا كان ذلك في تعليم الحرفة بان دفعه الى استاذ ليعلمه الحرفة ويخدم استاذة اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز وفي طارئة الفتاوى الصغرى صبي استعار من صبي شيئا كاتوم والفاص ونحوه فاعطاه مولى مستعار لغير الدافع فهلك في يد الصبي ان كان الدافع ماذونا له لا شيء على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونا له صحح الدفع منه فكان الملاك حاصلا بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني ايضا لما قلنا وان كان الصبي الدافع مجبور عليه يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالانخذ ايضا لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب ذكرك في العدة ولو استعار الوصي دابة من رجل ليعمل بها من احوال اليتيم تجاوز الحد الذي ذكره حتى صار غاصبا وعصفت الدابة فالضمان في مال اليتيم ورايت في آ خرباب مكتوبة الوصي من هيار صدر الاسلام

ثبت الشهادة عندهما خبر عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا (خذ) وبه خذ (ص ش) وفي الموت لما ثبت الشهادة بخبر الواحد بالاجماع لا يجب فيه لفظ الشهادة بل يكفي بمجرد الاخبار (عده) ولا يجب ان يتلفظ الخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد هذا القاضي فيتلفظ بلفظ الشهاد وفي الثلاثة التي شرط فيها عدلان ينبغي ان يشهد فيها عدلان عنده بلفظ الشهادة حتى يجوز له الشهادة بالتسامع (ط) لو شهد ابوته فان اطلاقها تقبل ويحمل على سبب يطلق له ما الشهادة وهو الشهادة او المعايينة ولو قال اسمعنا من الناس ولم نعلم موته فلم يكن موته مشهورا لا تقبل وقالوا لم يشهدوا قبل وقيل لا والشهادة لا تثبت بقولهما سمعنا من الناس اذا السماع قد يكون من واحد غير عدل او من جماعة غير عدول (فقط) الشهادة الشرعية ان يشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من خبر استشهد ويقع في قلبه ان الامر كذلك (ط) لو قالان شهدان فلان مات اخبرنا به من شهد موته من يوثق به قيل تقبل في الاصح كذا (عده) وقيل لا تقبل كن راى حينما بيده يتصرف فيه تصرف المالك حل له الشهادة بذلك الذي اليد ولو شهد عند القاضي انه ملكه لا تارايانه بيده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل كذا هذا فدعونا على روايه انه يجوز ان تقبل (ح) لو قالان شهدان مات باقر بنية ولم ناتها تقبل قال وكذا لو قال دفناه وشهدنا جنازته تقبل لانه لا يدفن ولا يوضع على الجنازة الا الميت فكانت شهادة بموته وهما مسألة عجبية لا رواية لها وهي انه لو لم يعلمين الموت الا واحد او شهد عند القاضي لا يقضى به وحده قالوا يخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد بموته وشهدان معا يقضى ولو جاء خبر موت رجل من ارض اخرى وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسع احدا ان يشهد بموته الا من شهد موته او سمعه من شهد موته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذبا وهند بعد المسافة يغيب ذلك فلا يعتمد عليه حتى يخبره ثقة من معايينة المجلة في (ط) وفي (سك) انما يعتمد على خبره لو لم يكن متها فيه بان لم يمكن من ورثته ولا موصى له والا فلا يعتمد على خبره لانه يجبره نفعه الى نفسه فيكون

(قوله لو قالان شهدان فلان مات اخبرنا به الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزالي وفي البرازية ولو شهد ابوته وقال اخبرنا بذلك من ثقي به فالاصح انه تقبل الشهادة كذا ذكر المحصاف ايضا وفيه ما احتسلاف المشايخ رضي الله تعالى عنهم وكذا لو قال شهدنا دفنه او جنازته والموت كالقتل اه قلت وفي البحر الراتق قال وفي البرازية قال والموت كالقتل وله له والقتل كالقتل كما في خلاصة المفتين والخزانة مظهر ان الشهادة على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلا لانه مشكك لترتب القصاص عاينها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما يندري بالشبهة ولم أر من اوضحه الى الآن وقد ظهر لي ان التشبيه انما هو في خاص وهو جوازها عند المرأة اذا اذنت بقتل كونه للتزوج وان كان السبب في مخالعه وكذا نعارض الخبرين مندها بقتله وحياته اه كلام الغزالي

ابي اليعرب رحمه الله تعالى في انشاء المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو اخذ دابة انسان فاستعملها

حقيقة وحكم فلا يجب أن يضمن اليتيم كما في الغاصب وفي متفرقات غريبة الذخيرة استعار رجل من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المجهور عليه ذلك الشيء إلى غيره غريبة قضاع ضمن الصبي الدافع وكذلك المدفوع إليه لأن الأول غاصب وكذا الثاني وفي فتاوى أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله وجل استعار ذهابا وقلده صبيًا فسرق فهذا هل وجهين أما أن يكون الصبي مضطربًا فقام عليه أولا يضبط في الوجه الأول لا يضمن لأنه لم يضيع وفي الوجه الثاني يضمن لأنه ضيع ومن استعار دابة فردها مع عبده أو أجيره لم يضمن والمراد بالأجير أن يكون مسانده أو مشاهرة لأن المدفع إن يحفظه لمن في عياله فكذا للمستعير لأن العين أمانة بخلاف ما إذا كان الأجير مياومة لأنه ليس في عياله وكذا إذا ردها مع عبده أو أجيره لأن المالك راض به وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الأصح وإن ردها مع اجني ضمن في آخر غريبة الهداية ولورد العارضة على يد ابنه الصغير أن كان قادرًا على التحفظ لا يضمن وإن لم يكن ضمن وإن كان كبيرًا أن كان في عياله لا يضمن وإن لم يكن يضمن حكمًا في الوديعة والله أعلم بالصواب (في مسائل الهبة)

منهما كفاسق (طعم) شهد بموته دل أو امرأة عدلة يسعه أن يشهد بموته (فش) تجوز الشهادة بالسامع إذا سمع من الحدود في القذف أو من نسوان أو عبيد لو كانوا أصدقاء ظاهرا ولا حاجة ليجوز إذا شهد السامع إلى أن يسمع عن هاهل الشهادة ولو سمع من الصبيان لم يجز له أن يشهد لأنه لا يعتمد على قوله وهذا في حق صبي كلامه لا يعتبر أما لو كان الصبي عيرا فيجوز له أن يشهد إذا أخبره مثل هذا الصبي وفيه أنما تجوز الشهادة بموته بسماع لو كان الرجل معروفا مشهورا بأن كان عائلا أو من العسالم أما لو كان تاجر أو من هومثله لا تجوز الشهادة به إلا ببيان كذا ذكره (ش) ولا يظفر بهذه الرواية في غير فتاواهم وفيه ولو شهد رجل بموته وآخر بحياته فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما أيهما كان ولو كانا عدلين تأخذ بقول من يخبر بموته لأنه يثبت العارض (ط) شهادة الدخول بسماع تقبل لأنه يتعلق به أحكام معروفة من نسب ومهر وعقد وتواحصان بخلاف الزنا حيث لم تجز الشهادة بسماع لأن الزنا فاحشة والشهادة بالمهر بسماع تقبل فإنه ذكر في (ح) عن م روح قوم من رجاء ومن بيت رجل فآخروا من في الخارج أن فلانة تزوجت على كذا من المهر وسع للخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين شهدوه يقولون أن المهر كذا لا تقبل (ند) عن م روح أن الشهادة بالمهر بسماع لم تجز والشهادة بالوقف بشرائطه هل تحل بشهرة وسماع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قيل تحل وقيل لا وقيل تحل على أصل الوقف لا على شرائطه وهو الأصح إذ يشترط أصله لا شرائطه ولو شهدا بالوقف وصرحا بالسامع تقبل والشهادة بعق لا تحل عندنا بشهرة وسماع بخلاف الشافعي والشهادة بولا لا تحل بشهرة عند ح روح مالم يبين تحرير مولا وهو قول س روح الأول وعلى قوله الأخير تحل وقول م روح مضطرب (ح) المتفق كالولاء اختلافا (سك) شهادة الردة بسماع لا تقبل وشهادة المالك بسماع لم تجز عندنا إلا في فصل واحد ذكر في (بق) وفي (ط) شهد أن أباه مات وتركه ميراثا إلا أنهم لم يدركا الميت لا تقبل لأنهما شهدا بمات الميت بسماع فلم تجز (فصل في الشهادة على النفي) الشهادة لو قامت على الإثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نفع عنده أو هذه دابته نعت عنده ولم تزل ملكا له هل تقبل اختلف فيه المشايخ والأصح قبولها كذا (فو) وفي (ص) شهد أنه اقترض يوم كذا أو وضع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي عليه أنه لم يكن في ذلك اليوم في مكان كذا إلا ولأنه كان في مكان كذا لا تقبل لأنها قامت على النفي لأن قولهما كان في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتا صوفا إذا تعرض نفي ما قامت عليه البيضة الأولى (سك) شهدا عليه أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى فيما نعت امرأته وهو يقول وصات يقول قول النصارى يقبل البيضة وتقع الفرقة ولو قالوا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غيره ترد الشهادة ولا تقع الفرقة ولو شهدا بخلق أو طلاق بلا استثناء بأن قالنا شهدا أنه خالع بلا استثناء أو خالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وتطلق ولو قالنا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما إلا

الدين فإن كانا سواء يكره هكذا
ذكر في بعض المواضع وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس
به إذا لم يرد الاضرار بالأخر
وذكر في بعض المواضع أن
كان التفضيل بسبب زيادة بره
فلا بأس بذلك وإن كان في البر
سواء لا ينبغي له أن يفعل ذلك
وإن كان في ولد فاسق لا ينبغي
له أن يعطيه أكثر من قوته
كيلا يصير معينا له على المعصية
وفي العيون وإذا كان له ابن
وبنت أراد أن يبرهما فالأفضل
أن يجعل للذكر مثل حظ
الأنثى عند محمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله يجعل
بينهما سواء وهو المختار لأن
الأثر وردت به وإن وهب ماله
للابن كما جاز في القضاء وهو
أثم نص عليه محمد رحمه الله
وقد صح أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في مثل هذه
الصور ذاتي الله قال محمد رحمه
الله في الأصل كل شيء ووجه
لابنه الصغير واشهد عليه وذلك
الشيء معلوم في نفسه فهو جازر
والقبض منه أن يعلم ما وهبه له
ويشهد عليه والاشهاد ليس
بشرط لازم فإن الهبة تتم بالأعلام
لكن ذكر الاشهاد على وجه
الاحتياط فحذر عن جود باقي
الورثة بعد موته وإذا أرسل
عبده في حاجة ثم وهبه لابنه
الصغير صحته الهبة ولو لم يرجع
العبد حتى مات الوالد فله بعد الولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو وهب عبدا آبقه

أن يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البذل أو غير مفيد يثبت يكون القول قولها
وهذه المسئلة مما تقبل فيه الشهادة على النقي (فت) لو آمن الامام أهل مدينة فاختلطوا
بأهل مدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم أنهم لم يكونوا وقت الامان
فيها تقبل الشهادة (ج) قال قتي حرو لم اجد العام فقال جعت فشهد أنه ضحى العام
بكوفة لم يعتق وقال مروح يعتق وذكر (ص) قول سروح مع حروح ولم يذكر
مروح قول سروح فيها وقيل هذه المسئلة بناء على مسئلة اشتراط الدعوى في شهادة عتق
الغن أقول فعلى هذا لو وضعت المسئلة في الامسة ينبغي أن تعتق وفاقا لادعاء العتق
لا تشترط (ب) الشرط يجوز إثباته بيمينه ولو كان نفيها كما لو قال لعنه ان لم أدخل
الدار اليوم فانتحر فبرهن الغن أنه لم يدخله يعتق قيل فعلى هذا الوجه لو جعل أمرها سيدها
أن ضرر بها بغير جنابة ثم ضرر بها وقال من ينها بجنابة وبرهنت أنه ضرر بها بغير جنابة
ينبغي أن تقبل بيمينها وإن قامت بيمينه على النقي لقيامها على الشرط كما سيجي في مسائل
الامر باليد (ص) خلاف أن لم تجز صهرتي في هذه الآية فأمر أني كذا فشهد أنه خلاف
كذا ولم يجزه صهرته في تلك الآية وطلقت امرأته تقبل لأنما على النقي صورة وعلى اثبات
الطلاق حقيقة والعبارة لا تصدق للصورة كما لو شهد أنه لم يمس واستثنى وشهد آخر أنه
مس ولم يستثن تقبل بيمينه اثبات الاسلام ولو فيها نفي اذ ضررها اثبات اسلامه (ق) ف
ادعى أنها امرأته فقالت اني مطلقة ثلاثا لانه قال اكر فلان ردي بكذا وان فاشايت
بني بكرديك توني ارم فانت حائض ثلثا ومضى ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت على ذلك
تدفع الخصومة ولو برهن المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذ كر الا لجل تقبل لان (ش) مخ
قال تقبل على الشرط ولو كان نفيها (صل) الوارث لو كان يوجب بغيره كجد وجدته وأخ
وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهدا انهما لا يعلمان وارثا غيره
لان ارث الاخ والاخت يتعلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولادة لم يثبت هذا
الشرط بنص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره يقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى
لانهم ما جازوا فلا طريق لهم إلى معرفة نفي الولد وانما العرف فان مراد الناس به لا يعلم له
وارثا غيره وهذه شهادة على النقي قبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو نفيها وهذا
كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب باحد فلو شهد أنه وارثه
ولم يقول لا وارث له غيره أولا تعلم تسليم القاضي زمانا رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم
يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يتوثق ولا يكفل عند ح في المسائلين يعني فيما
قال لا وارث له غير موفيقا لالانعلم هو الاصح من مذهبه وعندهما يكفل في المسائلين
ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند سروح وأما
احد الزوجين لو أثبت الورثة بيمينه ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند ح وم يحكم لهما
بأكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف والزوجة الربع وعند سروح يحكم لهما
بأقل النصيبين له الربع ولها الثلث (ط) لو شرط على الظئر الارض ما عتقها فارضعته
بأن يشاء فلا ير لها ولو اختلفا فالقول لهما مع عينا استحسنانا ولو برهن أهل الصبي على

العبد حتى مات الوالد فله بعد الولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو وهب عبدا آبقه

من ابنه الصغير فإدام مرددا
 الهبة ذكر المسألة في الجوامع
 بخلاف ما إذا باع عبدا آبقا من
 ابنه الصغير حيث لا يجوز وقد
 ذكرنا الفرق بينهما في مسائل
 الأباقي من هذا الكتاب وفي
 المنتقى من أبي يوسف رحمه
 الله لو تصدق بعبد آبق على
 ابنه الصغير لا يجوز وروى
 المعلى عن أبي يوسف أنه يجوز
 بفصل عن أبي يوسف في المسألة
 روايتان وإذا كان العبد في
 يد رجل وديته موهبة صاحبه
 من ابنه الصغير يجوز ويجعل
 الاب قابضا لابنه بيد مودعه
 ولو وهب عبدا في يد رجل آخر
 بنصب لورثته أو بشراء
 فسد الوهب البيوع بشرط
 اختيار المشتري لا يجوز ولا يصير
 الاب قابضا لابنه الصغير
 يتبعض هو لا وفي فتاوى أبي
 الثالث رحمه الله تعالى رجل
 وهب دار لابنه الصغير والدار
 مشغولة بمساع الوهاب جاز
 وروى عن أبي حنيفة رحمه الله
 ان الوهاب إذا كان في الدار
 وكان فيها مساع الوهاب
 لا يجوز وفي المنتقى عن محمد
 رحمه الله رجل وهب دار لابنه
 الصغير وفيها ساكن باجر قال
 لا يجوز ولو كان غير باجر أو كان
 الساكن هو الوهاب جاز لأن
 يد الساكن نائبة عن الموهوب
 بصفة اللزوم فيمنع القبض فيمنع
 تمام الهبة بخلاف ما إذا كان
 غير باجر وبخلاف ما إذا كان الساكن

ما دهموا فلا جرمها وتاويل المسألة أن يشهد أنها رخصته بدين شاة لا بدين نفسها أما
 لو اكتفيا بقولهما ما أَرْضَعته بدين نفسه لا تقبل شهادتهما لقيامهما على الشيء مقصودا
 بخلاف الأول لأن الشيء قد دخل في ضمن الإثبات ولو برهننا فينة الظن أولى

*(الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه) *

(ط) انقضاء بالوقف قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية
 أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخرانها ملكه لا تسمع دعواه بفعل كقضاء بغيره
 الأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخرانه ملكه يسمع بفعل كقضاء بالملك (فش)
 الدعوى في الوقف على المتولى يجوز ما القاضى لو امر رجلا بأن يؤسر دار الوقف مشاهرة
 فهو ليس بخصم لأنه مكمل القاضى بالاستقلال وليس بماذون في الخصومة فلم تجز
 خصومته إلا إذا أذنه القاضى بخصومته والمأذون في الاستقلال ليس بمتمول والمتولى من
 يلى التصرف في الوقف وكذلك تجز الدعوى على كاره الوقف وغير الوقف وكذا على غلة
 دار الوقف وضيق الوقف إذا ثبت أنه كاره أو غلة داران ومتول ذوا يد ولو برهن على
 الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج ولو برهن المتولى بعبده على الوقف
 لا يسمع لأن المتولى صار مضافا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من جهته وعند من رح
 تقبل بيعة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك كمن ادعى قنا وقال
 ذوا اليد وملكى وحررته فإنه يقضى ببيعة ذي اليد وقالوا بقوله ما يقضى وقضى ما ادعى
 ملك كافى دايد متول يقول وقفه زيد على مسجد كذا وحكم به للذعى فلو ادعى متول
 آخر على هذا المدعى أنه وقف على مسجد كذا من جهة بكر تقبل إذا المقضى عليه هو زيد

*(الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه) *

(قوله وقيل لا حتى الخ) أقول هو الصحيح المقتضى به صرح به في العراق البدرية (قوله
 وليس بماذون في الخصومة) أقول أى في دعوى الدار (قوله والمأذون في الاستقلال
 ليس بمتمول الخ) أقول فيه علم أن المجابى على الوقف ليس بخصم للذعى أمام من ادعى من
 المستغلين الأبناء فهو خصم كالموكيل بقبض الدين أقول وسيد كرى الفصل الرابع
 والثلاثين في أحكام الوكلاء وكه يقبض دين غيره من على الأبناء يقبل وليس الدين
 كمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يوقف في السكك الدين والعين سواء ثم
 روى بعد أسطر وقال وتأويل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه جعل الاجرة
 لموكله وبرهن يوقف ولا يحكم بقبض اجرة حتى يحضر القسائب أقول ما في ضرب موافق قولهما
 ورواية الحسن منه لا قول أبي حنيفة المشهور وأدوكيل بعض الغلة وكيل بقبض الدين
 وقولهما أيضا رواية الحسن من أبي حنيفة تأمل (قوله أغلة داران) أقول أى مستغنى
 غلة الوقف لفظ فارسي (قوله ولو برهن المتولى) أقول أى الذى تولى بعده (قوله
 ويقوله ما يقضى) أقول أى يقول أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

الواقف لا يطلق الواقف (فقط) أرض بيده وأرض أخرى بيده آخر فادعي رجل
 إن هاتين الأرضين وقف عليهما جده على أولاده واسفاده أيداما تناسلا واحدا
 الرجلان غائب وبرهن المدعي على الحاضر لوشهدا أنهما ملك الواقف وقفهما جميعا
 وتقا واحدا وذكر شرط الواقف حكم على الحاضر بكون الأرضين وقفا إذا حضر
 هذا يصير خصما عن الغائب فصار كالحاضر ولو شهدا أنه وقف وقفين متفرقين
 بقضي بوقفية ما في يد الحاضرة فقط قال ر ح وفي المسئلة تنوع أشكال أقول فقد ذكر
 في الأصل ويذني أن يحكم بوقفية ما في يد الحاضر في الوجهين جميعا لأنها مضمومة بأحد
 الو رثتها إذا لم يصير خصما عن البقية إذا كان العين بيده حتى لو ادعى عينا
 من التركة على وارث ليس العين بيده لا يسمع وفي مسئلة واحدة الأرضين بيد الغائب
 فكيف يقضي بوقفتهما على الحاضر والمسئلة في (فتن) بني مسجدا أو اتخذ
 أرضه مقبرة أو بني خانقا فادعاه رجل والباقي غائب فقي قضى على بعض أهل المسجد فقد
 قضى على جميع أهل المسجد وأما الخان فلا حتى يحضر بانيه لأنه لا بد للخان من أن
 يوكل أحدا يوم يأموره كذا (ند) وفي (جس) ادعى كرم فاقروا باليد أنه وقف الكرم
 بشرائطه ولا يئنه للمدعي فله تحليفه ليأخذ القيمة لو نكل لا يأخذ الكرم (ذ) ادعى دارا
 فقال ذوالسيد أنه وقف على الفقراء وأما قههم صح اقراره ويكون وقف ولو أراد المدعي
 تحليفه ليأخذ الدار لو نكل لا يحلفه وفاقا إذا عين صار مستهلكا يصبر ورثه وفاقا ولو أراد
 تحليفه ليأخذ ذاك القيمة فعلى قياس قول ر ح و س لا يحلفه بهذا قراره بالوقف لانهما
 لا يضمنان قيمة العقار على قياس قول ر ح يحلفه وان نكل يأخذ منه قيمة ويقضي بقول
 ر ح كيلا يمتثل بهذه الحيلة لدفع الدين عن نفسه وعلى هذا لو أقر الدار لابنه الصغير فقد
 ذكر في مسائل الاستحلاف وقفه في صحته فادعي آخر أنه له وأقر به ورثته لا يطل
 الوقف وضمنوا قيمته من تركة الميت وأوانصكر واقفه تحليفهم لا أخذ القيمة أما لو أراد
 تحليفهم ليأخذ الوقف فلا عين له عليهم كذا (جس فقط) وقف على فقراء استولى عليه ظالم
 لا يمكن أخذه منه فادعي الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باعه من هذا الظالم وسلمه وهو
 ينكر فلهم تحليفه لا لهم ادعوا عليه معنى لأقر به لزمه فإذا أنكر يحلف فإذا نكل قضى عليه

(قوله أرض بيده وأرض أخرى بيد آخر إلى قوله لا بد للخان من أن يوكل كل أحد يقوم
 بأمره) أقول أعلم أن هذا الحكم الذي هو تعدى القضاء إلى الغائب منسوب إلى الفقيه أبي
 جعفر كما صرح به في الاستعاف وقد ذكر أنه مشكل وقد أشار البرازي وصاحب الذخيرة
 والمواقف إلى ضعفه ومخالفته للقواعد أيضا أن يذهبوا فاحتملت أن تكون بالمبرات
 وأن تكون بالشراء وقد صرح المؤلف في الفصل الرابع أن أحد المالكيين بالشراء
 لا ينتصب خصما عن الآخر في الشيء الواحد حتى يقضي على الحاضر بالنصف فقط
 فكيف بالشئين أعني الضيعتين فتعين تضعيف ما قاله الفقيه أبو جعفر وإن يمسكون
 المذهب بخلافه فلا يفظد كره الشيخ زين ابن نجيم

لابنه الصغير دارا وهو ساكن
 فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو
 رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 وعنه أيضا رجل تصدق بأرض
 وقد زرعتها على ولده الصغير
 جازوان كان الزرع لغير الأب
 باجارة لا يجوز وروى المحسن
 ابن زياد عن أبي حنيفة
 رحمه الله في رجل تصدق
 بداره على ابنه الصغير وله فيها
 متاع وهو ساكنها أو كان فيها
 ساكن بغير أجر ولم يفرغها
 جازت الصدقة وإن كانت في
 يد رجل باجارة لم تجز الصدقة
 وقيل جوابه في الصدقة فيها
 إذا كان فيها ساكن بغير أجر وبغير
 أجر يوافق جوابه في الهبة
 وجوابه في الصدقة فيها إذا كان
 هو الساكن أو كان فيها متاعه
 يخالف جوابه في الهبة فقد روينا
 عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة أنها
 إذا كان الواهب في الدار وكان
 فيها متاع الواهب إن الهبة
 لا يجوز وسئل الفقيه أبو جعفر
 عن امرأة وهبت مهرها الذي
 لها على زوجها لابنه الصغير
 وسئل الأب قال أنا في هذه
 المسألة واقف ويحتل الجواز
 كن كان عنده عبد رجل ودعته
 فابن العبد ووهبه مولاه ابن
 المودع فانه يجوز وسئل مرة أخرى
 عن هذه المسئلة فقال لا يجوز قال
 الفقيه أبو الليث وبه تأخذوني
 فولد شيخ الإسلام برهان الدين
 امرأة باعت كرمها من زوجها

وأما بالثمن لابنها الصغير طريق الانعام والصلوات الابن يكون الثمن كله للمرأة ولا

يكون ميراثا عن الابن ولو قال
قبول ولو اتخذه لولده الصغير
ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولد
آثر ليس له ذلك الا ان بين
وقت الاتخاذ امارية له لان
المعتبر في الباب التعارف وفي
العرف براديه البر والصلة
لكن الامارة تحمله فاذا بين
صح والافلا وكذلك لو اتخذه
لنكته ثيابا ثم ابقى فاراد ان
يدفع الى غيره ولو اراد الاحتياط
بين امارية حتى لو ابقى
اكدته الدفع الى تلميذ آخر
كتبت هذه الجملة من الذخيرة
البرهانية وما في شيء منها في
الاجارات وفي حصة الملتقط لو
وهب دار لابنه الصغير ثم
اشترى بها دارا اخرى فالثانية
لابنه الصغير ايضا ولو دفع الى
ابنه عملا لا تصرف فيه الابن
يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التقليد ولو غرس كرما وقال
اعرس هذا الكرما باسم ابني
الصغير فلان لا يكون حصة ولو
قال جعلته باسم ابني فلان
فهذه امة قواني لم يرد الهبة
يصدق ولو لم يجعله لابني
فهذا لا شك انه هبة هذه الجملة
في الملتقط وفي اول هبة الذخيرة
مثل شحم الدين النسفي رحمه الله
عن من قال ابن زمين ينام فلان
ورزنيك فارسيده خوذ كردم
فاجاب انه لا يصير لابنه بهذا
القدر ثم قال وجدت في الزبادات
عن محمد رحمه الله تعالى انه لو
كان لرجل ابن صغير او كبير معنوه

بقيته وصعدوا البرهنة اذا الفتوى في نصب عقار الوقف بالضممان نظر الوقف كما ان
الفتوى في نصب منافع الوقف بالضممان نظر الوقف فيشترى بقيته عقارا آخر فيكون
على سبيل الوقف الاول لانه يدل الاول كذا (جس) وهذا يدل على ان دعوى الوقف
من الموقوف عليه يصح (فقط) ارض بيده زعمها املكه فبرهن قوم انه وقفه عليهم حكم
بالوقف فيؤخذ منه وهذا صريح ان دعوى الموقوف عليه يصح (فقط) ادعى الموقوف
عليه انه وقف عليه لو ادعى باذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح
انه لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه
جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وفيه ان مستحق
غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما له كالمستولي ولو كان الوقف على رجل معين
فيل يجوز ان يكون هذا المستولي بغير اطلاق القاضي اذا لم يحدده ويقتضى بانه لا يصح
لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف ولو نصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف
عليهم خصومة بلا اذن القاضي (هذه) لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه (قو) تجمع
وبالاول يقتضي والموقوف عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال (جس) لو كان الاجراء
لوقف عليه بان كان الوقف لا يترجم وغيره لا يشاركه في الغلة فيشترى ويجوز وهذا في
الدور والحوانيت واما الاراضي فلو شرط الواقف تقديم العشر والمخراج وسائر المئون
فليس للموقوف عليه ان يترجمها ولو لم يشترطه يجب ان يجوز ويكون المخرج والمؤنة عليه
وهو نظير ما روي عن أبي يوسف رحمه الله انه لو كان الموقوف عليه متعديا فقاموا واخذ
كل منهم ارضا فزوجه بنفسه قال س رحمه الله ان كانت الارض عشرة جازمها ياتهم
ولو كانت خرجية لم يجوز كذا (فقط) وفي (فقط) ادعى انه وقف فأنكر ذواليسد
فصالحه في مال لم يجوز اذا الصلح كبيع وليس للمتولي بيعه واستبداله ولو دفع المتولي شيئا
الى ذى اليسد واخذ الدار للوقف يجوز ان يكون له بينة على اثبات الوقف والموقوف
عليه لو عدل ذلك لم يجوز لانه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز اذا الموقوف عليه
فعله لياخذ الدار اما الفضولي فلو فعله من ماله لا يستخلاص الوقف فيدفع ماله ولا ياخذ
الدار (جس) شري دارا فتخذه مسجدا ثم ادعى رجل فصالحه بانى المسجد او رجل من
بين أظهرهم المسجد فهو يجوز ادعى دارا فحكم له بها ثم ادعى المتولي ان العرصه وقف
وبرهن فلو كان المدعى ادعى الدار بنائه لا تقبل بينة المتولي والا فالعرصة وقف والبناء
للمدعى لانه اسقط العرصه لا البناء فلا يبطل فيه ملك المدعى بلا حجة (قص) ادعى

(قوله ادعى انه وقف فأنكر ذواليسد فصالحه الخ) أقول في التاخر خاتمة نقلا عن
الفتاوى العتبية ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انهم منه وشهد آخرون انها من
الطريق فالمسجد أولى لانه أخص ويجعل ذلك مسجدا اه وقد اقيمت اخذ من هذه
لو شهدوا على بقعة متصلة بالطريق انهم منه وشهد آخرون انها وقف على كذا فالوقف
أولى لانه أخص ويجعل وقفه على الجهة المذكورة والله تعالى أعلم

ضبعة انها ملكه باصلها وبذاتها وقضى له ثم اقر ان اصلها وقف والبناء لمصلحة بطل
الحكم والدعوى قال (صط) ينبغي ان يسأل القاضى انها وقف من جهة وقفها
بعد ما حكم لك او وقف من جهة غيرك او قال من جهتي لم يبطل الحكم او قال من جهة
غيري يبطل ادعى انها ملكي ورثتها من ابي ثم ادعى ان ابي وقفها على لا تسمع للتناقض
وكذا لو ادعى الوقف أولا ثم ادعى ان ثمة لا تقبل الا اذا وفق وقال وقف ابي لكن لم
يلزم عند (ح) رحمه الله فسات ابي فبذلك تقبل كذا (قش) وفيما ادعاها لنفسه ثم
ادعى انها وقف لا تسمع والمبيع من الجواب انه لو ادعى الوقف بسبب التولية يسمع
لا مكان التوفيق اذ في العادة يضاف اليه باعتباره تصرفا مخصوصة فلا تناقض
كوكيل ادعى لنفسه ثم تغيره تقبل باعها ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على
لا تسمع وليس له تخليف الماشري اما لو برهن تقبل حكمه والشهادة بحرية الامة تقبل
بلا دعوى ادعى الماشري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينتقض البيع
ولو لم يقل البائع انها وقف على ذلك كرفي (قن) انه لا يصح هذه الدعوى أصلا أقول
على ما مرنا لو برهن تقبل كما في حرية الامة ينبغي ان تقبل هنا ايضا لو برهن أقول بانها
تقبل في هذه الضرورة لان المدعى ليس بمشترى ولا مستحق للوقف فهو اجنبي بالنسبة الى
دعوى الوقف بخلاف ما لو كان متوليا او مستحقا فيه وما ذكره هو وجه للاصح لانه
لا يتوقف سماع البينة على صحة الدعوى في الوقف وفيه خلاف معروف يتأمل ما مر
قريبا قال والمتولى لو ادعى صح ولو لم يكن ثمة متوليا ينصب القاضى متوليا ويثبت
الوقفية ويسترد الثمن كذا (عده) وفي (فقط) باعها فادعى انه وقفها قيل لا يخالف
خصمه اذ التخليف يعتمد عند صحة الدعوى ولم يصح للتناقض ولو برهن قيل ترد للتناقض
وقيل تقبل اذ التناقض يمنع صحة الدعوى والدعوى ليس بشرط لبينة الوقف اذ الوقف
حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا تجب فيه الدعوى كدينة الطلاق وعقوبة الامة
الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا وبصرف جميع
(قوله ادعى المشتري على بائعه الخ) أقول قال في التاخرانية ناقلا عن النجاشي ادعى
مشتري ارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهما مني ايها البائع بغير حق قال
ليس له هذه الخاصة انما ذاك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
فيخاصمه ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من
بائعه وفيها ايضا ناقلا عن النسفية مثل من اشترى من آخر ارضا وقبضها ثم ادعى على
البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس له شيعة وقبضت الثمن مني
بغير حق فعليك ان ترد الثمن على هل له الخاصة وهل له ان يحلف بالله تعالى ما تعلم
ان الارض التي بعتهما مني ارض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على قال لا ولا يصح
المخصوصة الا للمتولى والوجه في ذلك ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن له متول
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا ثبت الوقف ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن
المؤدى الى البائع

للقليل وان من قال لابنه ان
مال ترا كرم او قال بذا ثم توكر
دم او ان توكر دم او كلام
يعبري بغيره انه تملك من الابن
وفي المنتقى رجل وهب او
تصدق بدار على ابنين له
احدهما صغير والاخر كبير
قال ان قبض الكبير جازت
الهيئة والصدق لهما جميعا وفي
هيئة الجماع في الفتوى اذا
وهب داره من ابنين له احدهما
صغير والاخر كبير قال محمد
ابن سلمة رحمه الله الهيئة قاسدة
قال الفقهاء ولا اشكال ان
عندنا في حنفية وجماعة لا يجوز
كما لو كانا كبيرين وعندهما لا
يجوز هذا بخلاف ما لو وهب من
كبير بن وسلم اليهما وذكرفي
النجاشي انه لا يجوز عندنا كل
وفي فوائد بعض الاغلة رجل
دفع نجسة دنانير الى أم بنته
الصغيرة وقال اجعلها على ما جهازا
ثم اراد الابن ان يرجع واخذ
تلك الدنانير اذ هي صاحب
المهبط انه ليس له ذلك لانه هبة
اصغيرة وقال غيره من الفقهاء
له ذلك لانه توكر كما لو قال
اشترى جهازا قال صاحب كتاب
الاحكام في الفقه كتبت الى
ظاهر الدين المرقيني في رجل
له ارض مزروعة بذرة في يد
مزارع وهب ارب الارض من وند
الصغير مع حصته من الزرع هل
يصح وهل يفتقر الحال بين ما اذا
رضى المزارع بالهبة وبين ما اذا
لم يرض قال لا يصح الهبة وفي هبة دنانير هذا اللفظ

مردی زرخو یثن به سر سر خود
دم را بن مرد مرد حکم این مسئله
چه باشد اجاب امکر این
دادن در ردیدل به بود
باشد زرمات سر سر خود و لا شی
لورده و شرط فاسد و هذا الشرط
لا یعمل الیه و فی هیه قنای
القاضی ظهیر الدین اذا ذهب
للمغیر هیه ففرض الاب او
الموصی الواهب من مال الصغیر
لا یجوز لانه تبرع فاذا بطل
التقویض کان الواهب علی
رجوعه و فی قنای رشید الدین
زوج ام الصغیر زرع فی أرض
الصغیر لاجل الصغیر یمکن
هیه و یمیر الصغیر قابضا
لاتصال البذر بملکة و هو الأرض
وکذا الزرع اجنبي فی أرض
الصغیر لاجله فاذا أقام الموصی
بینة علی انه زرع لاجله
بأقراره لانه زرع لاجله کان
للموصی ان یمسک ذلك رجل
وهو عبد اصغیر افشبت ای
صار شابا و صار عبدا طویلا
یرجع فیه لال الزیادة فی
البدن منع الرجوع وان کان
تقص الیه و فی قنای القاضی
ظهیر الدین و فیها ایضا الرکال
علی عیدین و هو الصغیر فذهب
صاحب العید العبد للصغیر
فقبل الموصی و قبض یسقط
الدین فان رجع الواهب بعد
ذلك يعود الدین و فیها ایضا
صی له علی مملوک و صیه دین
وهو الرعی المملوک للموصی
بأنه یصل دینه فلو اراد الموصی ان یرجع فی هیه روی هشام

المنه الی الفقراء اذا البینة قبلت بحق الفقراء فلا یظهر حکمها الا فی حقهم وقیل ینبغی
ان یفصل الجواب لو کان الوقف علی قوم باعیانهم لا تقبل البینة بلا دعوی وفاقا ولو
علی مسجد أو علی فقراء تقبل عندهما لا عند ح وجه الله و ذکر (بس) هذا التفصیل
وقال هکذا فصل الامام الفضل وهو المختار (فش) قال بعضهم لم یجوز بیع الوقف لو
مسیحلا محکوما ولا یصح باع ثم ادعی انها کانة ملک فلان تسع ولو باع فذا ثم ادعی
انه کان حر الا تسع فبعضهم قاس مسئلة الوقف علی هذا ولو باع أمة ثم ادعی انه حرها
قبل ان یباعها تسع ولو شهد اهل بیاتها بحدیرها قبل بیعها تعتق ویبطل البیع لالو
عبد اما لم یدع العبد ولو حر فذا ثم ادعی ثم ادعی تحریرها بینه قبل بیعه و طلبه منه تسع لانه
دعوی الدین حقیقة لانه یدعی ان بیع المحرم یجزأ فبعضه دین علیه لاثن (ن) برهن
من باعه انه موقفه قبل البیع تقبل ویبطل البیع و لیس للمشری حدیس المبیع یجتنه ولولا
بینة له فاقول للمشری و فیہ لور من المشری انه کان وقفا علی حکم الا یقبل لانه
ساع فی نقض ماتم من جهته ولانه لیس یخصم فی دعوی الوقف عن الموقوف علیه
واقول فهو لیس یخصم فی اثبات الوقف لانه لیس یمتول ولا یمتقی وساع فی نقض
ماتم به و حکونه عما لا یجفی لا مدخل له هنا اذ العلة لیس التناقض حتی یحتاج
للتوفیق بذلك ولا یجفی ان هذا علی الاختلاف السابق اقول الوقف فعل غیر
المشری وهو مستقل به فهو عما یجفی فینبغی ان تقبل کما فی طلاق وعتاق وقوله لیس
یخصم الخ لا یسر لان المشری یرید الثمن فهو خصم تسع دعواه کما فی القهر یر برهن
المتولی علی المشری ان الدار وقف کذا فان اراد المشری ان یرجع یجتنه علی بائنه فقال
بائنه کان كذلك لکن لما مات الواقف وقع ورثته الامر الی القاضی فحکم ببطلان الوقف
فوقع الدار فی صی من الارث وبرهن فینبغی ان یصح ویندفع به دعوی الوقف ویبقى فی
ید المشری متولی ادعی انه وقف علی کذا ولم یدکر الواقف قبل تسع وقیل لا مال یدکر
الواقف عند ح و وجه ما الله اذ الوقف عندهما حدیس أصل الملك علی ملک الواقف فلا
یدمن ذکره لئلا یكون اثباتا لا مجهول (فقط) الشهادة بالوقف بلا بیان واقف تقبل
وقوله باع ثم ادعی انها کانة ملک فلان تسع) اقول فی القادر خاتمة ادعی رجل انه
باع دارا بعد ما وقف باختلاف المشایخ فیه والاصح انها لا تسع دعواه کما لو ادعی انه باعه
وهو اخره فتمام فانه مخالف لما هذا ثم راجعت نسخة صحیحة فرائدها تسع فالحقها حرف
النق و الله الموفق (قوله واقول فهو لیس یخصم الی قوله علی الاختلاف السابق)
اقول هی حاشیة محالها بعد قوله الاتی کما فی التحریر (قوله فحکم ببطلان الوقف الخ)
اقول وی البرازیة من الدعوی فی المتفرقات ادعی علیه وقف ضیعه وبرهن وقال المدعی
عیه هو لم یسلم الی المتولی وقد حکم ببطلان هذا الوقف فلان ابن فلان الخ لم وبرهن
لا یصح الدفع لان بینة المدعی اثبتت صحة الوقف بالتسليم و غیره لاقتضائه وجود
الشروط و بینة المدعی علیه تنفییه وقوله قضی بالبطلان لا یتیم ولا یدمن ذکره کیفیه
الوقف لانه بما یكون موصی به ولم یدکره فی الحضر اه

الفصل في الكتاب أيضا الآية
 أحدهما جازله قبض الهبة
 عليه وهذا الشرط يقتضي أن
 لا يصح قبض هؤلاء إذا كان
 الأب حاضرا وذ كر في الجهد
 أيضا أنه لا يملك القبض على
 الصغير إذا كان الأب حيا ولم
 يفصل بين ما إذا كان الصغير
 في حيا له أو لم يكن فظاهر
 ما أمارة يقتضي أن لا يصح
 وذ كر في الام إذا وهبت له
 عبدا واشهدت له في ذلك وابوه
 ميت جاز قبضها وهذا الشرط
 يقتضي أن لا يصح في هبة
 كتاب الاحكام وأحاله إلى
 الجامع في التناوي صبي
 في جرحه وهب له هبة قبضها
 الم وله وصى الأب لا يصح
 وذ كر في الصغيرة التي يجمع
 مثلها وهي في عيال الزوج
 أنه ان قبضت هي أو قبض
 الزوج جاز وهذا الاطلاق
 يقتضي أن يصح القبض من
 الزوج حال حضرة الأب في
 المشايخ من سوى بين الزوج
 والأب والمجد والام والاخ
 الذي يعول الصغير وقالوا
 يصح القبض من هؤلاء على
 الصغير وان كان الأب
 حاضرا وما ذكر من الشروط
 وقع اتفاقا في الكتب وإليه
 مال غير الاسلام على البردوي
 رحمه الله تعالى ومنهم من فرق
 بين الزوج وغيره وقال يصح
 قبض الهبة من الزوج عليها
 حال حضرة الأب ولا يصح قبض غير حال حضرة الأب

ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم

بالوقف ولو شهد بأمواله ولم يعرف حصته أجزبه القاضى بان يسمى حصته بالقول قوله
 فيها أسماء ويحكم بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما أقرب له لزمه إلى
 أن تثبت الزيادة عند القاضى فيحكم بما يثبت عنده منه ولو شهد أنه أقرانه وقف جميع
 حصته وهو الثالث فاذا هو أكثر يصير جميع حصته وقفا لا ترى أن أصحابنا قالوا لو قال
 أو وصيت له ثلث مالي وهو ألف فاذا هو أكثر فله الثالث كله ما لم يبلغ ولا ترى أنه لو
 قال أو وصيت له بمحض من هذا الدار وهي الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذلك الوقف
 كذا (ذ) وقال البيهقي في مخالف الوصية حتى لو قال له بيع جميع نصيبي من هذا الدار
 وهو الثالث فاذا هو نصفه فالبيع على الثلث (جف) باع خمسة أسهم من عشرين سهما
 التي هي نصيبه من هذا الدار فاذا نصيبه سبعة أسهم فخمسة أسهم للشري والسهمان
 للبائع ولو تنص من خمسة أسهم فاشترى بالخيار أن شاء أخذ حصته من الثمن أو ترك ولو
 بيده ضيعة وأدعى آخرها أو وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والتضام المأخوذ
 وطالب الحكم به ليس للقاضى أن يقضى بالصلح لأنه انما يحكم بالحجة وهي البينة والاقراء
 لا الصلح إذا لم يجر للقاء في أن يقضى بوقفيته به (فسد) فخصب وقفا فنقص فما أخذ بنقصه
 المحاثون لم يجز للقاضى أن يقضى بوقفيته به (فسد) فخصب وقفا فنقص فما أخذ بنقصه
 يحرف إلى رتبته لا إلى أهله الوقف لأنه يدل الرقبة وحقه في الغلة لا في الرقبة
 ولو زاد فاصحبه فيه شيئا ولو كان مما ليس بمال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو
 كان مالا قائما كغرس وبناء أو ربا فاعه الا اذا أضرب بالوقف قبض من القيم أو القاضى قيمته
 من غلة الوقف ان كانت والا يؤبر الوقف ويعطى من أجرته كذا (فص) وفي (جس)
 بنى المستاجر فيه فزاد غيره في الغلة ليأخذه فلو أجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر
 فلامتولى فسخ الاجارة لانها في المشاهرة تمت عند رأس كل شهر ثم بعد الفسخ يؤمر
 الباقي برفع بنائه لو لم يضر ولو أضرب له رفعه لانه وان كان ملكه ليس له ان يضر
 بالوقف ثم ان كان رفعه يضر بالوقف فان رضى المستاجر ان يأخذ المتولى بناءه بالوقف
 بقيته متروعا أو مبيعا أيهما كان أقل فالقيم ان يأخذه بأقل القيمتين لأجل الوقف

(قوله فله القيم ان يأخذه) أقول هل له ذلك جبر ام برضى الباني قال في الجارة
 لكن لا يملكها الا بوجوب جبر ام برضى المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع واما اذا
 كانت لا تنقص فلا بد من رضائه اه فصرح بقوله لا يملكها الا بوجوب جبر الا اذا كانت
 الارض تنقص الجبر عند النقص وقد قال في الفصل الرابع والثلاثين في هذه المسئلة ولو
 اصطلموا على ان يجعل ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل القيمتين متروعا أو مبيعا فيصح
 انتهى ووعا يفهم ظاهرا اشتراط الرضى اذا الصلح لا يكون الا عن تراض فاما ان يفرق
 بينه وبين المالك فاتهم صرحوا في باب الاجارة اذا أضرب القلع يملك البناء والغرس جبرا
 على المستاجر اذا انقضت مدة الاجارة ولا وجه له في هذه المسئلة واما ان يجعل على الوقوع
 الاتفاق وهو ظاهر في قوله ولو اصطلموا الا في قوله هنا ولو لم يرض لا يجبر بل صريح في

ولم يرض لا يجبر اذا التملك بغير رضاه لم يجز فيكون جوه من غيره ويبقى البناء الى ان
يتخلص ملكه ولا يمنع البناء صحة الاجارة من ضمير هاذلا بدلباني على ذلك البناء حتى
لا يملك رفعه وفيه حانوت وقف عمارته لا تخر ابي صاحب العماره ان يخرجه باجر مثله
فلو كانت العماره لورفعت يستاجر بها سكن كثير مما استاجر كلف رفع العماره ويؤجر
من غيره اذا التمس ان عن اجر المثل لم يجز الا عن ضرورة ولو كانت لورفعت لا يستاجر
باصك كثير ترك يده (ن) سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء ملك وكان صاحب
الملك قد استاجر الأرض باجر مثله يومئذ تبدل المتولى بعد زمان وزاد اجر مثله
فاني مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجسد يد لا يرضى اذا باجره المثل الا ان هل
للمتولى ذلك قال نعم (ذ) استاجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة هي اجر مثلها
حتى جازت الاجارة فصرخت اجرتها لا تفسخ ولو غفلت لا تفسخ في رواية لان اجر
المثل يعتبر وقت العقد وتفسخ في رواية ويجوز رد المثل الى وقت الفسخ لزمه
معارضته فعمل على اختلاف الروايتين وقد فهمناه سابقا في قوله في الاشياء والنظائر
وفي بعض الكتب للناظر ملكه فقد اطلق في قوله بملكه باقل القيمتين فعمل الرضا
وهذه ولو اشترط الرضى لما كان مختصا بهذا اذ كل شيء يقول يملك بالرضى ضرر ولم يصرفها
فائدة بتقييده بصورة الضرر فلو كان كذلك كان قيسدهم بلا ضرر باطلا قال في البحر وفي
القنية من الوقف بني في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم
على دفع قيمته للباني اه ومثله في الحاوي للرازي لصاحب القنية وهو مخرج في البحر
وعدم اشتراط الرضى فافهم والله تعالى اعلم وفي التاتارخانية نقلا عن الذخيرة استاجر
ارضاهم وقوفة وبني فيها حانوتا وسكنها فارقا راد غيره ان يزيد في القلة فيخرج من بالحسانوت
ينظر ان كان اجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك ينظر
ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف رفعه ان شاء وان كان رفع البناء يضر بالوقف ليس له
ان يرفعه دفعا للضرر من الوقف فبعد ذلك المسئلة على وجهين ان كان المستاجر يرضى
ان يملك القيم بناء للوقف بقيمته مبنيا او مستزوعا لهما كان اقل يملك القيم ذلك وان
كان لا يرضى لا يملك وهذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى فاما اذا كان باذن المتولى كان
البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما اتفق وفي المختار فان كان رفع البناء يضر
بالارض واني المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر المتولى بل يترى صاحب
البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ في الوالدية وان لم يرض به المستاجر لا يملك القيم
لانه يملك بغير رضى المسالك فلا يجوز في ان يخلص ماله (قوله) ولم يرض لا يجبر
الح) اقول في الاشياء والنظائر وان لم يكن يعني الباني متوليا فان كان يعي البناء
باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف وان لنفسه او اطلق رفعه
لولا يضر فان اضر فهو المضيع لانه فليترى الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر
ملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع عبال الوقف اه

واذ هذه الجملة في الذخيرة وفي هبة القناوي القنبري

إذا كان المستعير في عيال الحمد
 عياله هل يجوز اختالف المشايخ
 فيه والفتوى على أنه يجوز
 والام والاخ والعم والاحمي
 ومن في مثل حالهم لا يملكون
 القبط إذا لم يكن في عيالهم
 ورأيت في المخططات القديمة
 ومن وهب ليتيم شيئا قالوا
 بالخيار أن شاء قبل وأن شاء
 لم يقبل ذكر في فتاوى
 سمرقندي بأن رجل قدم
 من السفر وجاء بهدايا إلى منزل
 عبده وقال له اقسم هذه
 الأشياء بين أولادك وبين
 امرأتك وبين نفسك إن كان
 المهدي قائما يرجع في البيان
 اليه وإن لم يصح فاصطغ
 للنساء خاصة فهو لانسأوما
 يصلح للصغار من النساء فهو
 لمن وما يصلح للصغار من الرجال
 فهو لهم وما يصلح للرجال خاصة
 فهو لهم وما يصلح للرجال والمرأة
 جميعا ينظر فيه إلى المهدي إن
 كان من أقارب الرجل أو من
 معارفه فإنه وإن كان من أقارب
 المرأة ومن معارفها فإذا
 التوصل إلى المعروف والعادة
 ولو اتخذ دولة الختان فاهدي
 الناس هذا أو وضعوا بين يدي
 الولد فهذا على وجهين أما أن
 يقول هذا الولد أولم يقبل
 وأجاب في الوجهين واحد
 أن كانت الهدية تصلح للصبيان
 مثل ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمله الصبيان فالهدية
 للمسي اعتبارا للعرف والعادة وإن كانت الهدية تصلح للابوين

المسعى الأول ثم فيما بعده لورضي المستأجر الأول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يكن
 نسخ العقد بأن يصح أن فيها زرع فاني وقت زيادته لم المسعى الأول وبعد الزيادة
 يجب أجره مثلها وزيادة الأجرة تعتبر لو زاد ثلث عند السكك حتى لو زاد ادا واحدة تعتبر
 هذه الزيادة (جمع) لو أجره بأجره مثله ثم زاد أجره مثله لا يفسخ ولو أجره بأقل وجب الأول
 ولو زاد آخره المتولى أن يخرج الأول إلا أن يستأجره الأول بأجر مثله بني المستأجر باذن
 المتولى فلما مضت المدة زاد آخره في الأجرة للمستقبل فرضى صاحب السكك بالزيادة فهو
 أولى (فو) المتولى لو أسكن رجلا دار الوقف بلا أجر فيسأل لاشئ على الساكن وعامة
 المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء أعدت الدار لغيره أولا صيانة للوقف عن الظلمة
 وقطعا للأطماع الفاسدة وبه يقى وكذا لو سكن دار الوقف بلا إذن الواقف والقيم يلزمه
 أجر المثل بالغاما بلوغ وكذا قالوا في وقف رهن حتى لم يجوز لو سكنه المرنه من يجب أجر مثله
 وكذا قالوا في متول باع وقف ففسكه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على
 المشتري قضا البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغة أولا (مق) والالقي بمذهب
 اصحابنا أن لا يلزم الأجر في الرهن والبيع ولو أعد للغة أجره القيم بأقل من أجر مثله قدر
 ما لا يتغابن فيسه حتى لم يجوز ففسكه المستأجر لزمه أجر مثله بالغاما بلوغ على ما اختاره
 المتأخرون وكذا لو أجره أجارة فاسدة (لط) لم تضمنه منافع الغصب اى في ظاهر الرواية
 ويقى ضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد للغة يعنى يجب أجر المثل خ غصب وقفا
 فأجره يجب المسعى على المستأجر وأجره الغاصب (فظو) المتولى لو أجره بدون أجر مثله
 يلزمه تمامه وكذا الأب لو أجره نزل الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس

(فوله أجره القيم بأقل الخ) أقول أى بما لا يتغابن الناس في مثله كما في البحر وهو معنى
 ما هنا (فوله لزمه أجر مثله الخ) أقول يعنى لزم المستأجر هكذا أنه عليه فخر المتأخرين
 قاسم في قساواه وغيره في غير هذا كره الغزى (فوله يلزمه تمام أجر مثله الخ) أقول أى
 يلزم المستأجر لا المتولى كما نية عليه شيئا في بحر وصرح به غيره ذكره الغزى وقال أيضا
 قلت قال مولانا في بحر واعلم أن اجارة الوقف لا تجوز إلا بأجر المثل أو أكثر ولو أجره الناظر
 بدون أجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل قال وقد وقع في الخلاصة
 عبارة أوهمت أن الناظر يضمن تمام أجر المثل فقال متولى الوقف أجره بدون أجر المثل
 يلزمه تمام أجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع إلى المستأجر يدل
 عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى ارض الوقف أجره بأجر
 المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اه وقال في
 الذخيرة وإذا أجره القيم دارا بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة
 لو سلمها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلوغ على ما اختاره المتأخرون اه وقد اوضح
 في مجمع الفتاوى عن ذلك حيث قال وفي كتاب الفضلى رحمه الله تعالى وصى أو متول أجر
 منزل اليتيم أو نزل الوقف بدون أجر المثل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكك

فان كان من اقرباء الاب او
معارفه فهو للاب وان كان من
اقرباء الام او معارفها فهو للام
والحاصل ان التعويل في مثل
هذا على العرف والعادة حتى
لو وجد سبب او وجه يستدل به
على غير ما قلنا يعقد على ذلك
وكذلك لو اتخذت لولادة ابنته
الى بيت زوجها فاهدى اقرباء
الزوج او اقرباء المرأة وهذا
كله اذا لم يقل المهدى اهديت
للاب او للام في المسألة الاولى
لزوج وللمرأة في المسألة الثانية
ونعذر الرجوع الى قول المهدى
اما اذا لم يتعدر فالقول قول
المهدى في الساب الاول من
الواقعات فلو اهدى للصغير شي
من المأكولات هل يباح
لوالديه ان يأكل منه روى عن
محمد وجه الله انه يباح واكثر
مشايخ بخاري على انه لا يباح
وفي كراهية فتاوى مهر قنديان
اذا اهدى القواكه الى الصبي
الصغير جعل للاب والام الاكل
اذا اراد بذلك بر الوالدين لكن
اهدى للصغير استصغار
الهدي واذ احتاج الاب الى
مال ولده فان كان في المهر
واحتياج لفقره كل غير شئ
وان كان في المغازة واحتياج
لانعدام الطعام معه ولده مال
أكل بالقيمة وقد ذكرنا
المستثنى في مسائل الكراهية
من هذا الوجه ومع وفي هبة
المحقق صبي اهدى وقال اني

لكل منها ولا يهبط (قصط) شري يبتاوسكنه ثم ظهر انه وقف اوله لصغير يجب اجر
مسألة مثل بعض المتقنين زرع في وقف بلا اذن المتولي يدين دارنده سزاغلة واجب
شود باغلة زمين خيانتكمه وداست دران موضع سهيلك باجرهاريل قال نسكا كندك
وقف را کدام بهتر است سزاغلة باغلة زمين برداشت آن طلب كيتند وقال بعضهم
ينبغي ان يجب الثلث او الربع على عرف ذلك الموضع (من) متولى الوقف لو شري على
الوقف دار الوقف اختلاف فيه المشايخ فيسئل: انفق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز
بيعه وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يلزم بها الرقف كالما كسيرا ولم
يوجد هنا (طعم) لو اراد المتولى ان يشتري ضيعة بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه
الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقيس ليجوز القاضى ثم اتفقوا على انه لم يجز
ويضمن المتولى لوقفه لانه يجوز على الوقف شرا ما يكون فيه عمارة الوقف وز يانه لغائه
واما ما يكون وقفاً على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول الا يرى ان
غائه تصرف الى عمارة نفسه وما نضل بصرف الى عمارة الوقف الاول (قنية) اجتمع من
مال المسجد شي فقيل ليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه
ويضمن وقيل يجوز استعساها به افي محمد بن سلمة وجه الله (ص) لو خر ب الوقف يجوز
تحويله الى مكان آخر (سك) استبدال الوقف باطل الا في رواية عن من روح

فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكره هنا انه يجب على اصول علمائنا ان يصبر غاصبا ولا يلزمه
الاجر قال وذ كرا المخصاف رحمه الله تعالى في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ولا يلزمه
اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة القاسدة فقيل له اتفقى بما ذكره المخصاف رحمه الله
تعالى قال نعم وذ كر بعد هذا انه يلزم المستاجر المثل وذ كر قيل هذا اذا اجره من لا يملكه
الصغير بدون اجر المثل روى المخصاف رحمه الله تعالى عن اصحابنا انه يلزم المستاجر اجر
المثل والله تعالى اعلم وانما اكثرنا في تحرير هذه المسألة لما رأينا من افتاء بعض علماء
زماننا بوجوب اجر المثل على المتولى ظنا منه ان الضمير في قوله يلزمه يعود الى الله والله
تعالى اعلم (قوله استبدال الوقف باطل الخ) اقول مسألة وهي ان الواقف اذا شرط انه
لا يباع هذا الوقف ولا يستبدل به كما هو المتعارف في كتب الاوقاف فهل يجوز للقاضي
ان يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال أم لا قال الطرسوسي في اتفع الوسائل أما
تخرجها على ما تفتاه عن هلال فظاهر بل بالطريق الاولى ان لا يجوز ان يستبدل به
بعد ذلك لان هلالا قال لا يجوز الاستبدال الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشترطه فلا يجوز
فينبغي بالطريق الاولى اذا نص على أن لا يستبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى
ما قلنا من بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف فالظاهر انه يجوز الاستبدال
للقاضي اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على أن لا يستبدل به وذلك
لان ابا يوسف رحمه الله تعالى هلال في جواز الاستبدال بعله تصح ان يخرج الجواب هنا
عليها وهي ان الضرورة قد تدعو الى الاستبدال لان الاراضى وبها لا يخرج من الغلة

ادخل اليك بهذه الهدية يجعل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب وفي باب العوض من

هبة صدر الاسلام أبي العبر
الموهوب له فكل واحد منهما
ان يرجع في املك وفي متفرقات
هبة الذخيرة الاب ادا وهب
عبد الابنه الصغبر ثم مات العبد
ثم استحق العبد رجل وضمن
الاب فالاب لا يرجع على كل
حال وان ضمن الابن بعد
البيع ان جلد الابن به بهنا
لا يرجع بائنه على الاب ان
لم يجد درج صبي او معتوه
وهب له اخوة قبض له أبوه و
وصيه جاز وعق بخلاف
الشرا في بيع الذخيرة ويأتي
بعد هذا في مسائل البيوع ان
شاه الله تعالى فلو وهب لابنه
الكبير فلا بد من القبض ولا ينفذ
الصغير يصح فيكون الاب قابضا
له بكونه في يده وكذا لو كان
عبد مودع أو مستعير أو محو
ذلك ويؤدبه كيد ولو كان
عبد غاصب أو مرتين أو مشترى
شرا فاسدا الميز لانه ليس في
يده ذكر في الخصائل وفي
الكافي وكل شيء وهبه لابنه
الصغير وأشهد عليه وذلك
الشيء معلوم فهو حائر والقبض
معه ان يعلم ما وهبه له وبشهاد
عليه والاشهاد ايسر بشرط
لازم فان الهبة تتم بالاعلام
لكن ذكر الاشهاد احتياطا
تحرز من جود باقي الورثة بعد
موته والله أعلم
(في مسائل البيوع)
الصبي المحبور عليه الذي يهمل
البيع والشراء يهمل بيعه وشراؤه

وقبل يجوز استبداله ما لم يكن محبلا (خ) يجوز لوجوزه الواقف (فصل) قيم الوصف لوباع

ما يفضل عن مؤنها وكذا ما يهودى الى انه لا يصل شيء الى الموقوف عليهم هذه سادة
الاصحاب لا يوجب فلو واقف اذا شرط في الوقف أن لا يستبدل بالوقف حتى رأى الحاكم
المصلحة للوقف في الاستبدال فاجتمع معناه الواقف ورأى الحاكم والمصلحة بينهما
ظاهرة فترجع الاصل وهو رأى الحاكم ونماه ينظر في ثوابه تعالى اعلم وقد اختلف
الامة في خان في موضع جوزه للقاضي بالشرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه
وفي موضع منع منه ولو صارت الارض بحال لا يتفع بها والمعتد انه يجوز للقاضي
شرط ان يخرج من الانتفاع بالكمية وان لا يكون هناك ربح للوقف بغيره وان
لا يكون البيع نفع فاحش وشرط في الاسعار أن يكون المستبدل قاضي المحنة
المفسر بذي العلم والعمل لا يحصل التطرق الى ابطال اوقاف المسلمين
كما هو الحال في زماننا اه قال شيخنا في محره بعد نقله لما ذكرناه ينبغي ان يراعى شرط
آخر في زماننا وهو ان يستبدل بمقار لا بالدراهم والدنانير فاننا قد شاهدنا انظارا يكونها
وقل ان يشتري بها بدل ثم قال شيخنا فان قلت كيف نرد هذا الشرط والمنقول السابق
من قاضي حار يرد فلتسأل في السراجية مثل من سأل عن استبدال الوقف ما صورته
وهل هو على قول أبي حنيفة واصحابه اجاب الاستبدال اذا نعين بان مكان الموقوف
لا يتفع به وكان ثم من يرضى فيه ويعطى بدله أرضا او دارا فربيع يعود نفعه على
جهة الرقب فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربح
ولكن يرضى به شخص في استبداله ان أعطى مكانه بدلا كثيرا منه في سقع أحسن من
سقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه ولا يجوز اه فقد عين العصار
لله بدل فدل على منع الاستبدال بالدراهم والدنانير وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار
أخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة
الموقوفة وهي عكسه لا يجوز ان كانت المملوكة أكثر مساحة ودية وأجرة لاحتمال
خرابها في أدون الختامين لدنائتها وقلة الرغبات فيها اه كذا ذكره الغري وعلى باحتمال
الخراب احترام اهل البلد من الذين لا يمتثلان الخراب فانه جائز كما هو نص هلال وغيره
والسقم الناحية والناحية الجانبة كافي العاموس وهو يم البلدين والهلين ولا ينبغي ان
المراد به ولم أحسن ونحو اى قلة ورغبة ولا عبرة بالفضلية معهما في البلدين وفي محلتين
لاحتتمال خراب وبهذا يدفع التذاع في كلامهم فان هلالا والخصاف وقال
اصحاب الاودف صرحوا بجوازه في أى بلد شاء فوجب المصير الى ان الشرط ان يكون
أنفع من حيث القلة ودوام المنفعة لانهما المقصودان للواقف لا الفضلية وبهذا يتبين
جهل من منع استبدال عقار القديس بعقار الدار والملة لعدم فهمه معنى الخيرية
والاعسافية تامل (قوله يجوز لوجوزه الواقف الخ) أقول وفي البحر الرائق لمولا تازين
ابن مجيم وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف ان الشرط والوقف

الوقف بامر القاضي ودرأه جاز كذا روى عن س (رح) (عده) الواقف لو اقر الى الوقف
 رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف ولو لم يمكن من قبله واستل (ح) عن وقف تعذر
 استغلاله هل له ولي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم قيل له لو لم تعطل ولكن
 يوجد بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل أولا وكذا لم يجوز
 الاستبدال به (ح) من م (رح) لو تعطل فلا قاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس
 ذلك الا للقاضي (ذ) لوضعه فارض الوقف عن الاستغلال ويوجد بثمنه أرض هو
 أكثر ريعا منه فلا يقيم أن يبيعه ويشتري بثمنه أرضا هو أكثر ريعا منه (عده) شرط أن
 يستبدل بأرض أخرى اذا شاء أو شرط أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وفيها مكانه جاز
 الشرط عند س (رح) عند م جاز الوقف وبطل الشرط ولو لم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير
 وفيها مكانه قال س جاز الوقف وبطل الشرط وقال م (رح) بطل (مجمع) عن م في مسجد
 حقيق لا يعرف من بناء لاهل الهة يبيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر (ج) اذا لم يشترط
 الاستبدال أشار في السير الى انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة ولو شرط
 الاستبدال ولم يذكركم أرضا ولا دارا فباع الأرض الاولى كان له ان يستبدلها بجنس
 العقارات ما شاء من دار أو أرض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال في بلد كان له ان يستبدلها
 بأي بلد شاء (ت) اجمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصره اذا استغنى عنه
 (فقط) بيع بناء الوقف جائز بعد الهدم لا قبله وكذا الشجر المثمر الموقوف جائز بيعه بعد
 القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جائز بيعه قبل القطع وبعده باع ما وقف فكتب
 القاضي شهادته على ذلك البيع لم يكن ذلك حكما بفسخ البيع (مظه) وقف على
 فقراء فاحتاج بعض قرابته ورفع الامر الى القاضي فاصطأهم منه لم يكن حكما ولكنه
 بمنزلة الفتوى فله أن يرجع في المسئلة قبل بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة
 واما لو قال حكمت ان لا يعطى غير قرابته قيل نفذ حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده
 فاستحقاق الغلة يعتبر يوم الوقف او يوم حدوث الغلة فعلى قول عامة المشايخ يعتبر
 يوم حدوث الغلة فالوجود من ولده يوم الوقف ومن ولد بعد سواه في الاستحقاق اذا
 كان موجودا يوم حدوث الغلة وهكذا لو وقف على فقراء قرابته فمن كان فقيرا يوم

صحيحة وان يملك الاستبدال اما بدون الشرط أشار انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا
 رأى المصلحة في ذلك ولو شرط أن يبيعه أو يشتري بثمنه أرضا أخرى ولم يزد صرح استحيانا
 وصارت الثانية وفقا بشرائط الاولى ولا يحتاج الى اية اقفاها اه (قوله) فلا قاضي ان
 يبيعه الخ) أقول واذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل يعني المحكوم لزومه لو ارث
 الواقف فباع صحيح لان ذلك يكون حكما يطلان الوقف فبوزيعة ولو أطلق القاضي
 البيع لغيره أي لغير الوارث لا أي لا يصح بيعه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك الوارث
 الواقف وبيع مال الغير لا يجوز بغير ما يقتضيه شرعي هكذا ذكره في مجمع الفتاوى اه كذا
 في منقح الفقار شرح تنوير الابصار

اجازة الوصي أو القاضي في
 فصل البيع الموقوف من
 فتاوى قاضي خان وفي باب
 المصراة من بيع شرح
 الطحاوي الصبي المجهور عليه
 اذا باع ماله أو اشتري أو تزوج
 امرأة أو زوج أمته أو كاتب
 عبده أو عقد عقدا يجوز عليه لو
 فعله وليه في حالة الصغر فاذا
 فعله الصبي بنفسه توقف على
 اجازة واپيه في حال صغره
 ولو بلغ الصبي قبل ان يهره
 الولي فاجازه بنفسه جاز ولا
 يجوز له نفس البلوغ والادراك
 من غير اجازة بعده وكذلك
 الصبي لو وكل وكيله بعقد من
 العقود ففعل الوكيل قبل
 الادراك أو بعده توقف على
 اجازته الا التوكيل بالشراء
 فانه ينفذ على الوكيل ولا
 يتوقف الا اذا أجاز ذلك
 التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى
 الوكيل بعد ذلك يكون الشراء
 له دون الوكيل فتكون اجازته
 الوكالة بعد الادراك بمنزلة
 التوكيل ابتداء ولو أن الصبي
 طلق امرأته أو خالها أو اعتق
 عبده على مال أو بغير مال أو
 وهب ماله أو تصدق به أو زوج
 عبده امرأة أو باع له بمسألة
 فاحشة أو اشتري شيئا كثيرا
 من قيمته قدر ما لا يتغابن الناس
 في مثله أو غير ذلك من العقود
 مما لو فعله واپيه في حال صغره
 لا يجوز عليه فهذه العقود كلها
 باطلة لا تصرف وان اجازها الصبي بعد البلوغ لا يجوز

لان هذه الموقوفة لا يجوز لها حالة الادراك مما يصلح لابتداء العقد فيصح على جهة الانشاء لاهل جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ او تمت ذلك اطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح للابتداء وينظر تمام هذا في باب المصراة من بيع شرح الطحاوي ذكر في آخر الفصل انه ادس عشر من بيع الذخيرة الصبي لما اذن له اذا اشترى قريبه ممن وعق عليه والاب والوصي اذا اشترى قريب الصبي او المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه وينفذ على الاب والوصي وان اشترى للمعتوه امة كان استولدها بالنكاح تلم الاب نياسا وفي الاستفسان يجوز على المعتوه والاصح هو الاول ان لا يجوز هذا صبي او معتوه وهب له اخوه فقبض له ابوه او وصيه جازوه تق عليه بخلاف الشراء فان وهب له نصفه استحسن ايضا ان اجيزه وامتنعه عليه لكن لا يقض من الصبي بل يسي العبد في نصيب الشريك وايضا في الثلث الاخير من وكالة المنتقى وفي متفرقات بيع الذخيرة صبي باع او اشترى وقال ابا بالغ ثم قال بعد ذلك لم اكن بالعاق فان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلفظ الى جوده ولا يؤقت له وقت ووقته اثنا عشر سنة كذا ذكره في الساب الاول من بيع الواهبات وهاهنا دقيقة

العقد لا تتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد

حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده او كان غنيا قبله (فحس) وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان وبقى بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر (شي) وفي (عده) امام المصنف رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت المصداق فان كان الامام وقت المصداق يوم في المسجد يستحق قصار كبريته وموت قاض في خلال السنة (فص) امام المسجد يصرف اليه غلة الوقف وقت الادراك فاخذ الامام غلته وقت الادراك فذهب لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة كما في قاض اخذ زقته غلات ويحل للامام اكل الحصة لو وقف بها وكذا المحرم في طلبة العلم في المدارس (فصط) وقف لامام ومؤذن فلم يستوفيا حتى ماتا فانه سقط لانه في بني الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كاجر قولو للامام وقف في يد المتاجر فلم ياخذ الاجرة حتى مات ينظر لو آجره المتولي يسقط لالو آجره الامام (ذ)

(فقره) وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزي قات وفي ارفع الوسائل اه تقدم على عدم دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد والاولاد والعتب والنسل والجنس حيث قال آل واهل واولاد كذا عتب * نسل وجنس كذا ذويه حصروا فلا دخول لاولاد البنات فضل * فهاذ كرت فقد تم الذي ذكرنا

ثم قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادي واولاد اولادي واولاد اولاد اولادي ان اولاد البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل اصحابنا برذلك ولو ذكر عشر بطون على ظاهر الرواية فان تعليل ظاهر الرواية فيما نقلناه من المحيط هو انه جعل العلة المسانعة من دخولهم كونهم من ذرية من ابيهم دون امهاتهم فعلى هذا لو ذكر خمسة بطون او اكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية المتوفى وصايا القساوي الصغرى وذكر خمس الاثثة ونحوها زاده ان ولد البنات لا يدخل في الوصية وكذا في الوقف في ظاهر الرواية وفي رواية الخصاص من محمد يدخل لكن الرواية منصوصة في الوقف غير ان الوصايا والوقف واحد والقوى على ظاهر الرواية وصام والقصد دورى لا يدخل ولد البنات وذكر الخصاص من محمد عن ابي حنيفة انه يدخل وفي قساوي ابي الليث في الوقف لا يدخل وعليه الفتوى اه وفي التولوية والجنس والمضمرات الفتوى على ظاهر الرواية من عدم الدخول في الوقف والوصية وبه كان يفتي شيخنا صاحب البحر الرائق والله تعالى اعلم وفي التولوية رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابداما تناسلوا وله اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص انهم يدخلون وفيه كفي ظاهر الرواية انهم لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية واولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام اه والله تعالى اعلم اه كلام الغزي

مات الواقف ثم مات القيم فلولوصى الواقف الى غيره فوصيه بمنزله ولولم يوص الى غيره
فولاية نصب القيم الى القاضى ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف
واهل بيته من يصلح لذلك ولواقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا فوض اليه
على سبيل المسموم وفي محل آخر وللقاضى عزل قيم نصبه الواقف لو خسر الوقف و ذكر
(ش) القاضى لا يملك نصب وصى وقيم مع بقا وصى الميت وقيمه الا عند ظهور الحيافة
منهما (ص) اذا مات المتولى والواقف حى فنصب القيم الى الواقف لا الى القاضى فلو كان
الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضى فلولم يوص الى احده قال اى الى القاضى كذا
(قط) وقال و ذكر م رح في السير انه الى القاضى (ذ) الواقف اذا شرط الولاية لرجل
كانت الولاية للواقف ايضا وله عزل من شرط ولايته ونصب غيره (فهم) وقف وجعل له
متوليا او شرط كون المتولى من اولاده او اولاد اولاده هل للقاضى ان يولى غيره وهل يصير
متوليا لوقفه اجاب لا (قسط) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله تيمما في حياته
وبعد مماته فحينئذ يصير وصيا وعند م رح التسليم الى القيم شرط اهنة الوقف فلا
يكون القيم كوكيل فلا ينزل بموته الوقف على معلوم من يحصى عددهم لو نصبوا متوليا
بلاذن القاضى لم يجز وهو المختار وما اتفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه لما اجر
الوقف وانه ليس بمثل صادف صا فكون الغلة له فلا يضمن كذا (فهم) وهذا على
ظاهر الرواية والفتوى على ان منافع الوقف تضمن في النصب كما مر (فقط) المختار ان
اهل المسجد اذا نصبوا متوليا بالامر القاضى او نصب ارباب الوقف بلا امر القاضى لم يجز
(عده) قيل الاولى ان يرفع الامر الى القاضى وقال المتأخرون الاولى ان لا يرفعوا والاصح
انه لم يجز نصبهم المتولى ولا بد من القضاء ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم بخلاف
نصب الوصى حيث يشترط حضرة الوصى استغنى انه هيا موصيا لبناء مدرسة وقبل ان
يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بخصته قيل
لا يصح هذا الوقف لانه وقف قبل وجود الموقوف عليه وقيل يصح وهو الصحيح فانه
ذكر في (ن) وقف أرضه على اولاد فلان وجعل آخره للفقراء و ليس لفلان اولاد جاز
الوقف وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان اولاد يصرف ما يحدث من الغلة الى اولاد
فلان فكذا هنا بالطريق الاولى وتصرف الغلة الى الفقراء فاذا بنى المدرسة يصرف
اليها في المستقبل وبيان الاولوية ان بعض المدرسة بل ما هو اصل فيها موجود
وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الاولاد (عده) جعل شيئا من
المسجد طريقا او من الطريق مسجد اجاز وارض الوقف لو كان يحجب المسجد يجوز ان

قوله وهذا على ظاهر الرواية والفتوى (اقول) وبظاهر الرواية ابقى المصنف الوالد الشيخ
خير الدين والعلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزى اعني بان اولاد البنات لا يدخلون
في الوقف على الاولاد في الرواية المعتمدة كما وقف عليه في فتاوى الوالدوراية بخط الغزى
رحمهما الله تعالى (قوله) جعل شيئا من المسجد طريقا او من الطريق مسجد اجاز (اقول)

يكون بحال لا يخلط مثله
ذكر هذه الدققة في قصة
قتاوى الفضلى وما يتعلق
بمعرفة البلوغ فذكرناه في
مسائل الطلاق من هذا
الكتاب ذكر في الملتقط
امراة اشترت ضيعة لولدها
الصغير من مالها لا يجوز
استحسانا على الصبي وليس
لها ان تمتع من دفع الضيعة
اليه و ذكر في الذخيرة
والجنين امراة اشترت
ضيعة لولدها الصغير من
مالها وقع الشراء للام لانها
لان ملك الشراء للولد وتكون
الضيعة للولد لانها تصير واهية
والام تملك ذلك ويقع قبضها
عنه امراة جاءت بالف درهم
الى رجل وقالت اشتر به هذه
الالف هذه الدار لابنى الصغير
هذا وأبو الصغير حى فاشترى
الرجل الدار وأجاز والد الصغير
فكانت الدار للشترى والاحازة
باطلة ذكرها في المنتقى قال
في الذخيرة ناويل هذه المسألة
اذا اضاف ذلك الرجل العقد
الى نفسه وفي قتاوى قاضى
خان في فصل البيع الموقوف
رجل باع ثوبا لغيره بغير امره
من ابن صغير ماذون لنفسه
او من صيد ماذون له في التجارة
وعليه دين اولاد دين عليه
ثم اخبر رب الثوب انه باع
ثوبه بكذا ولم يبين من باعه
فاجاز المسالك قال محمد رحمه
الله لا يجوز ذلك الا في صيد الذي عليه دين لان الفضولى

لو كان وكيلًا بالبيع لا يجوز
 ضيعة لولدها الصغير بماله
 صلى أن لا يرجع بالنكح على
 الولد جازا مستحسنا وتكون
 مشتركة لنفسها ثم تصير هبة
 منها للصغير امرأة قالت لزوجها
 وبينهما ولد صغير اشتريت
 منك دارك هذه لابنتنا بكذا
 فقال الأب بعها جازا لأن الأب
 لما قبل البيع فقد جازها
 لها ثم صغير فبوزو لو كانت الدار
 مشتركة بين الأب والأجنبي
 فقالت المرأة لما اشتريت هذه
 الدار منك لابنتي بماله فقالا
 بعنا جازا لأن الأب لما جاز
 شراءه جاز الدار فقد اذن لها
 في شراءه الدار امرأة باعت متاع
 زوجها بدمية فزعت أنها
 وصية ولزوجها اولاد صغار ثم
 قالت المرأة بعد مدة لم يكن
 وصية قال الشيخ الإمام أبو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لا تصدق المرأة على المشتري
 وبيعها موقوف إلى بلوغ الصغار
 فإن صدقوها بعد البلوغ أنها
 كانت وصية جاز ببيعها وإن
 كذبوها بطل البيع فإن كان
 المشتري غرس في الأرض
 المشتراة لا يرجع المشتري على
 المرأة هذا إذا ادعت المرأة
 أنها لم تكن وصية وتنت
 البيع فإن ادعى صبي غير بالغ
 أنها باهت ولم تكن وصية
 وقت البيع يسمع دعوى
 الصبي إذا كان ماذونا في
 الجارة أو في الخصومة كالتقاضي

يزيد منها في المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والمخاوي ولو كان ملك رجل وضاق
 المسجد على أهله تؤخذ أرضه بغيره كرها وصح من هر رضي الله عنه وكثير من الصحابة
 رضي الله عنهم أنهم أخذوا أرضين بكرة من أصحابها وزادوا في المسجد المحرام (قد)
 مسجد جامع واسع جعل المتولى بعضه حائطا للمسجد لم يجز (ط) لو لم يكن للمسجد
 أوقاف واحتاج المسجد إلى العمارة لا بأس بأن يؤجر جاتب من المسجد وذكرك (ش) لو
 جعل الطريق مسجدًا يجوز لا لوجعل المسجد طريقًا لأنه يجوز الصلاة في الطريق بقا
 جعله مسجدًا ولا يجوز للمزور في المسجد فلم يجز جعله طريقًا ولم يجز جعل المسجد مقبرة
 (نصط) التقاضي لو أذن لقوم أن يجعلوا أرضًا من الكورة في مسجدهم ويزيدوا فيه أو
 يتخذوا حوائط موقوفة على مسجدهم لوقفت الكورة هتوة ولا يضر بالمسألة يجوز أمره
 لا لوقفت صلبًا لأن أرض الكورة تبقى (كهم) المسجد الذي يتخذ في جانب من
 الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو دفع حائطه على طريقه كان
 قبله (فجوز) وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجدًا على أنه بالخيار جاز
 المسجد وبطل الشرط (نصط) قال في محنته وهبت صخر من دينار المسجد كذا لا يكون
 وصية ولو قال له المريض لم يكن وصية أيضًا ولو سلم إلى المتولى لو كان في محنته يكون
 ملكًا من جميع المال ولو في مرضه لو كان يخرج من الثلث فكذلك والاف كهم كوصية
 (حو) أوصى بعمارة مسجد كذا ومرتبه جاز قال وفقت دارى على مسجد كذا ولم يزد
 عليه وسلم صلت الشراء إلى المتولى ثم استأجر الدار من المتولى فلو سلم الصلح بدون
 الدار بطل الوقف لعدم شرطه وهو التسليم إلى المتولى عند م د ح ولو سلم الدار إليه
 صح وافي (ضط) على نول س د ح أنه يصح بالتسليم فإن قال لم اشترط المتأيد
 ولم اجعل آخره للفقراء يكون عليك المسجد فيتم بأقبض وأثبت الملك على هذا الوجه

قال العلامة الغزى قالت وإن جعل شيء من الطريق مسجدًا صح كعكسه قال شارحه
 الزيلعي معناه إذا بنى قوم مسجدًا واحتاجوا إلى مكان لينسج فادخلوا شيا من الطريق
 في المسجد وكان ذلك لا يضر بأصحاب الطريق جاز وكذا إذا ضاق المسجد على الناس
 ويحبونه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها لما روى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 لما ضاق المسجد المحرام أخذوا أرضين بعكسهم من أصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد
 المحرام وقوله كعكسه أي كما جاز عكسه وهو ما إذا جعل في المسجد عمارة تعارف أهل
 الأمصار في الجوامع وجاز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والنجس
 والنفساء المسافر في موضعه وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب اه وهذا يوافق
 ما نقله المصنف من العدة انتهى كلام الغزى (قوله) ولو سلم إلى المتولى لو كان في محنته
 (الح) أقول وفي الخلاصة رجل في يده أرض أقر في محنته أنها وقف صدقة موقوفة ولم يزد
 على ذلك جاز إقراره وهي وقف وقوله هذه الأرض وقف إقرار بالوقف وقوله أرضي هذه
 صدقة موقوفة ابتداء وقف تراعى شرائط الوقف فيه كذا في الخلاصة

فقد رما باع على الرواية التي

تضمن القاصب العقار بالبيع والتسليم امرأة باعت مال ولدها الصغير بغير أمر القاضي ولم تكن وصية اختافوا في ذلك قال بعضهم للولد ان يطل اليهم وقال بعضهم ليس له ذلك قبل البلوغ هذه الجملة في يوسع فتاوى قاضي خان وذ كر صاحب الهيض في يوسع الزيادات في باب بيع الوالد والوصي الاب اذا باع عقارا لصغير من اجني بمثل القيمة او بغير يسير فالمسألة على ثلاثة اوجه اما ان يكون الاب محمودا عند الناس او مستورا الحال او كان فاسدا في الوجه الاول والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان ينقض لان للاب شفعة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او انقضت عليك وذلك نفقة مثلك في تلك المدة يقبل قوله هذا الفرع من فتاوى قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار ولا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض وهو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضع قيمته وان باع ماسوى العقار من المنقولات فكذلك الجواب الا اذا كان مفسدا في جوارحه روايتان

في رواية يجوز يؤخذ الثمن منه بوضع على يدي عدل

يصح فان المتولي لو اشترى من حلة الوقف دارا للمسجد يصح وكذا من اعطى دراهم في عمارة المسجد أو في مصباحه يصح بطريق الهبة وان لم يصح بطريق الوقف (خ) اوصى في وصيته بداره على مصالح مسجد كذا من دهن وحصير وعمارة تكون وصية برفقة لا بثمنه حتى لو باعه المتولي باع القاضي جاز كذا قال بعض المتأخرين قال ولا تظة الوصية كتابته عن الوقف وقال (صط) ينبغي ان تكون وصية بثمنه فلا يكون للقاضي ولاية بيع الدار وسئل (صط) عن اوصى بشئ لعمارة المسجد في أي شئ يصرف قال عمارة في بنياته دون تزويجه قيل له ما حكم المنارة قال ذلك من بناء المسجد فيجوز ان يبني به المنارة وقال لو قال وقت عشرين دينار على مسجد كذا لم يجز لانه منقول ووقفه لم يجز الا في المتعارف استحسانا كسلاح وهدوم وفاس ونحوها فتعقل اكرم اجريك دينارا است سبيل كردم وله عشرة دنانير فلونوى الصدقة يتصدق بدنانير ولو لم ينو فلا شئ عليه (فو) قال ارضى هذه السبيل ولم يزده عليه فلو كان هذا الرجل من قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والا ينظر لو اراد به الوقف فهو وقف ولو اراد به الصدقة فهو صدقة يتصدق بعينه او بجهته

الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلث ثم ادعاه لنفسه او شهده به الغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته وفعله ورجوعه

ذكر م ر ح في (جغ) شراءه فشهد رجل على ذلك وحنم فهو ليس بتسليم بيبه انه اذا شهد بالشراء الى كتبت الشهادة في صلث الشراء وحنم على الصلث ثم ادعاه صبح دهواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بانه للبايع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته ببيع اقرارا بانه للبايع والشهادة بالبيع لا تدل على صحته ونفاذه لان له ان يقول اما كتبت شهادتي لادى ان في هذا العقد ضرر اأم لا اذا العقد ورد على ملكي

(قوله عن اوصى بشئ لعمارة المسجد الخ) أقول وقف مالا لبناء القنطرة واصلاح الشوارع او لبناء السقاية او لمص القبور او لشراء الا كفا للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمسجد بخران العادة بالناس في دون الاول كما في البرازية (قوله لو قال وقت عشرين دينار الخ) أقول اذا وقف الدراهم او الدنانير او الطعام او ما يكال او ما يوزن يجوز ويدفع النقد وحنم غير النقد كالمكيل والموزون بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل الى ما وقف عليه ولو وقف كذا من الخنطة على ان يقرض من لا يذره ثم يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك ابدأ على هذا الوجه من الذين لا يذروهم يجوز وقف ثورا على أهل قرية لا لزاء على يقرهم لا يجوز ولو جعل فرسه في الجهاد وفي السبيل على ان يمسه مادام حيا يصح كذا في البرازية

الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلث ثم ادعاه لنفسه او شهده به الغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته وفعله ورجوعه

صيانة المال الصغير وفي رواية
 قيمته وعليه القتوى والوصى
 اذا باع عقارا لیتيم من اجنبي
 يمثل قيمته يجوز والمسألة
 معروفة قال شمس الائمة
 المحلواني هذا جواب السلف
 اما جواب المتأخرين انه انما
 يجوز باحدى الشرأين الثلاثة
 اما ان يرغب المشتري فيه
 بضعف قيمته او كان للصغير
 حاجة الى ثمنها او على الميت
 دين لا وفاء له وعليه القتوى
 ينظر تمام هذه المسائل في
 الفتاوى الصغرى وفي فتاوى
 فاضى خان وفي فتاوى رشيد
 الدين وبيع الوصى عروض
 الیتيم يجوز من غير حديث هذه
 العوارض وفي دعوى الدفع
 من الذخيرة الوصى بمثل البيع
 عروض الصغير من غير حاجة
 ولا بمثل بيع عقاره الا الحاجة
 وباني شئ منه في مسائل الدعوى
 وفي شرح الطحاوى وحكم بيع
 الوصى في بيع مال الیتيم وفي
 الشراء للیتيم من الاجنبي حكم
 الاب والجد ومخالفهما في البيع
 من نفسه مال الیتيم وفي الشراء
 مال نفسه للیتيم وفي الحاصل
 من شرح الطحاوى بيع الاب
 والوصى والمضارب بغير سير
 يجوز وبغير فاحش لا يجوز ثم
 الحاصل في بيع الاب والوصى
 مال الیتيم على ما عليه القتوى
 ان الاب اذا باع عقارا للصغير
 يمثل الائمة او بغير سير يجوز
 ان كان الاب...

لا يجوز فيه ما لا ان يكون خير الصغير وذلك بان يبيع بضعه

فان كان فيه ضرر ودمته والابخرته ولمسا مكنه هذا التوفيق لم يكن متناقضا قالوا لو ذكر
 ما يوجب صحته او نقاذه بان كتب باع وهو يملكه او باعه بعبا باقا وهو كتب شهد
 بذلك تبطل دعواه وشهادته لغيره الا اذا كتب الشهاده على اقراره مما به فينشد
 لا تبطل دعواه كذا (شيخ) ولو شهد بالبيع عند القاضي ثم ادعاه لا تسمع دعواه قضى
 بشهادته او لم يقض فعلى هذا فرق بينا كتب الشهاده في الصلح وبين ما شهد عند
 القاضي وتفسير الختم ان الشاهد اذا كتب اسمه في الصلح جعل اسمه تحت دصاص
 مكنو باو وضع عليه نقش حاتم حذر امن التزوير وهذا العرف كان في زمانهم ولم يبق
 في زماننا (ممن) احدا الورقة لو باع كرامان التركة قبل القسمة فكذب اخر من الورقة
 شهد بذلك او شهد بما فيه فهو اقرار بانه للبائع فلو قال بعد لم اجز بالبيع او لم اعرف انه
 اقرار بانه للبائع اختلف فيه المشايخ كما حرروا طائفتين او ابرأ بالعريية وهو لم يعرف لغة
 العرب قيل يصح مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يصح في تصرف يستوى فيه الجحد والمزل
 ولا يعتبر قوله لم اعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستويان فيه كبيع فان بيع المازل
 لا يصح والهازل من يتلفظ بعقد لا يقصد حكمه او يتلفظ بكلمة لا يعرف معناها فلو
 قال بعتو يقول لم اقصد به الملك فصدقه المشتري لا يثبت الملك لا تقاها على عدم
 التملك اذا التملك انما يوجد براض ولم يوجد قال واذا كتب في صلح البيع شهد بذلك
 انما كان اقرارا بانه لا ملك له لان معناه كراهه شديرا ان يعنى بما في الصلح والمكتوب في
 الصلح باع ما هو يملكه ويبيع ما يملكه جازر او انما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع
 الصحيح فيها هو جازر وصحيح ولو كتب بعشدي لم يكن اقرارا به للبائع ولو كتب اشهد عليه
 او اشهدني عليه فهو اقرارا بها في عليه كناية عن البيع الجازر المكتوب حتى لو
 كتب اشهدني لا غير لم يكن اقرارا به ولو كتب في صلح بعشدي لم يكن له حق الدعوى
 اذا الباء للاتصاق والاتصاق يكون للوجود ولو قال لا ترا كتب شهادتي في هذا الصلح
 فكذب المأمور شهد بذلك لم يكن اقرارا من الاقرار بانه للبائع كما لو قال له اكتب طلاق
 امرأتى فكذب فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه لو قال للصكالة اكتب صلح الاجارة
 باسم فلان لهذا الدار لم يكن اقرارا باجارة اذا العرف جرى بينهم بامرون يكتب الصكولة
 قبل العقد (عنه) قال له اكتب فلان خط افراد بالف على يكون افراد او يحل
 للصكالات ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال له اكتب خط بيع هذه الدار فهو افراد
 بالبيع كتب او لا وهكذا لو قال له اكتب طلاق امرأتى فهو اقرار بطلاقها فلو قال له
 ثانيا للتقاضي فهو اقرار بطليقه واحدة فقط قال للصكالة اكتب طلاق امرأتى
 تطلق كتب او لا (قط) مردى باذن خلع كردو يد كان صلح تويس آمدون كفت
 كه هر سه طلاق بنويس صكالة شوى را كفت هم بنين هست شوى كفت
 هر سه بنويس يقع الثلاث بحكم الافراد (ممن) لو باع دارة من اينما الصغير ثم باع
 من اجنبي صح لو بقيت له ولو باعه من اينما البائع وكتب الصلح واشهد ثم باعه من غيره
 وكتب الصلح واشهد هذا الاول وقد كتبوا في صلح الا بن تشهد بذلك لا يصح

في وصايا القسوى الصغرى وفي بيع ماله من اليتيم بمثله الاب فضولي باع مال اليتيم ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع جاز في باب دعوى الاب والوصى من قسوى رشيد الدين وفي بيع قسوى القاضى غير الله بن الاب اذا باع ماله من ولده الصغرى لا يصير قابضا لولده بنفس العقد حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة يهلكه في الوالد ولو اشترى الاب مال اليتيم لنفسه لا يبرأ من الثمن حتى ينصب القاضى وكيله للصغير فيأخذ الثمن من الاب ثم يؤمر الوكيل بالرد على الاب ولو باع ماله من ولده الصغير فقال يستعبدى هذا بالف درهم من ابني اجاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت الاب او الوصى اذا باع ماله من اليتيم فرائى القاضى نقض البيع اصل للصغير كان له نقضه الاب او الوصى اذا باع مال اليتيم من اجني ثم بلغ الصغير حقوقه فقد ترجع الى الاب والوصى ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه ثم بلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد على الوالد هذه الجملة من قسوى قاضى خان وفي آخر الباب الثانى من بيعه انجماع فرق بين ما اذا اشترى الصغير من غيره وبين ما اذا باع مال نفسه من الصغير وقال اذا باع مال نفسه

في دعوى المال ولم يوجد هنا اقول فيه نظر لان مشكركم موجب التعزير بخلاف مع انه ليس بمال (ط) شهد ابدار قسما القاضى انه دار بك شئنه است يادوه سقيه فاذا شئنه فقال لا يكف شئنه فاذا به ضمه بك شئنه وبعضه دوشئنه قيل تقبل شهادتهما لجواز كونه بك شئنه وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضهم دوشئنه قال (صط) على قياس ما لو شهد ابدية وقال لاساله فاذا هي جهار ساله لا تقبل شهادتهما ولم يقل احدهم قبواها لجواز كونها ساله وقت تحمل الشهادة والا ن صارت جهار ساله ينبغي ان لا تقبل شهادتهما في مسألة الدار ايضا (قش) لو وقف الشاهد وقال حين تحملنا الشهادة كان سنا كذا والا ن زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كما تقبل في مسألة الدار لما قالوا حين رأينا كذا فشهدنا بناء عليه اقول على قياس مسألة الدار ينبغي ان تقبل في الدابة وان لم يوفقا كقضاء ما كان التوفيق حجة وفيه القاضى لوسال الشهود قبل الدعوى من لون الدابة فقالوا كذا ثم شهدوا عند الدعوى على خلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد بيانه فكان ذهكركه وتركه سواء وفيه ادعى ان هذا الفن ملكي فشذبه وزاد الله ابقى من يد المدعى تقبل الشهادة بالملك ولا عبرة للزيادة اذ لا تعلق لها بالقضاء بالملك المطلق (شك) ذكر م وجه الله ان امرأة اسير او مفعودا اذا طلبت من القاضى ان يامر غريم المفعود ومودعه باتفاق عليهما من مال زوجها فلو قال غريمه ومودعه اني شهدت نكاحها ولا أدري انه طلقها ام لا ولم يقل انها امرأته اليوم فرض انها القاضى تفرقة لان ما صرف ثبوته فالاصل فيه البقاء حتى يوجد المزيل وكذا لو قال شهدت نكاحها وهي امرأته اليوم غير ان الاسير لو جاء برهن على انه طلقها ثلاثا قبل الاسير في الاول وهو قول المودع لا أدري طلقها ام لا الخ لا يضمن الغريم والمودع وفي الوجه الثاني وهو قوله وهي امرأته اليوم ان كان لا يعلم ان الاسير طلقها لا يضمن ايضا من قبل ان قوله وهي امرأته اليوم زيادة لا يحتاج اليها لان اقراره باصل النكاح كان بامر القاضى وما لا يحتاج اليه في الشهادة قد ذكره وتركه سواء وتظهيره مات فاصت امرأة انها امرأت الميت وان ذكر الولد نكاحها فبرهن ماتت وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرهما وحكم ابا بادر واهل بيته ثم برهن الولد انه طلقها في حصة فتضمن المرأة لا الشاهد وان شهد انه ماتت وهي امرأته لان قوله ماتت وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانهم ما لوقالا كانت امرأته كفى للحكم بالارث قد ذكر هذه الزيادة وتركهها سواء فلوا زعمت هذه الزيادة لم يجب عليهم ما شئ لانها شهدت بنكاح كان ولم يظهر كذبها بل صدقها ما الولد حيث برهن على الطلاق كذا هنا ولو اقر الغريم والمودع انه كان طالما بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم ضمن لانه لو بين ذلك فالقاضي لا يامر باتفاق فاتفق الوديعه فضمن وهذا اصل مذهبى تضمن الشاهد من انهما متى ذكر اشيا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا ومتى ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمننا حتى ان مولى المولات لومات فادعى رجل ارثه بسبب الولاء فشهد ان له ولاد المولات وانه وارثه لانه لم له وارثا غيره فحكم له بدارته فاتفقوا وهو معسر

فبرهن آخر انه نقض ولا الاول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه ولا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني وتخير الثاني ضمن الشاهدين الاولين او المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فبالحكم به تعلق وبيانه في مسألة الولاء قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره ام لا يدمنه الحكم له بالارث لانهم ما لوشهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضعنا بخلاف شهادة النكاح المنة مدة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد وورثته في الولاء دون النكاح اذ لا ولي لارثته هل كل حال بل قد يجب بغيره فاما المرافعة وهي وارثته على كل حال ولا يجب بغيرها اقول المرافعة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثته على كل حال فينبغي ان يشترط فيها قولها ما ووارثته ايضا ولا فرق حينئذ (ج) شهدا انه اقترضه عام اول الف درهم فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي اراه قبل شهادتهما يوم فحكم بالبراءة وبرد المال لم يضمننا اذ لم يظهر كذبهما لانه كان التوفيق مجوازا بينهما ما عينا القرض عام اول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يتعرضا للحال وبمثله لو لم يشهدا بقرض وشهدا انه له عليه الف درهم والمسألة بخلافها فانهما يضمنان ويخير المدعي عليه ضمن المدعي او الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول لانه لم يثبتا المسألة في الحال بل اخبرا عن شيء مضى فلم يظهر كذبهما ووضح روح هذه المسألة مثله الطلاق ان المدعي عليه لو انكر المال وحلف ثم شهدا بقراره لم يثبتا لانهما لم يثبتا عليه الايجاب ولو حلفا في الحال حث فوضح الفرق ادعى دارا وشهدا به وحكم له به ثم الحكم له اقرارا بالبناء للمحكوم عليه لم يطل الحكم بالارض للمدعي وبمثله لو شهدا بارض وبناء للمدعي نصا والباقي بحاله يطل الحكم بالارض للمدعي ويدفع جميع الدار الى المدعي عليه اذ البناء في الاول دخل تبعا فلم يكن الاقرار بالبناء كذا ما مشهود وفي الثاني دخل البناء مقصودا فكان الاقرارا كذا ما تركت بعض مسائل هذا الفصل لانه ذكر بعضها في فصل انواع الدعاوى وبعضها في فصل تحديد العقار

الفصل الخامس عشر في التعليف وما يتعلق به

وقيم ما يصدق فيه بين اوبينه (اعلم) ان التعليف يجري في الدعاوى الصحيحة دون الفاسدة لو انكر المدعي عليه وقال المدعي لاشهد على او قال مشهودي غيب او مرضي حلف شخصه اما لو قال لي يئدة حاضرة في المصرو طلب بينه لا يحلف عند حوجه الله (ذ) حلف وأشار باصبعه الى آخر بالله ماله على كذا صدق ديانة لا قضاء وانما يحلف

الفصل الخامس عشر في التعليف ومعلقة

(قوله غيب) اقول بضم الغين وتشديد الياء مع فائب وهو قياس وبقعتين كخدم كافي المغرب وكتب آخر من كتب اللغة

للصغير ثم بلغ فالحقوق الى الاب وفي الزيادات في الباب الحمادي عشر لو باع مال احد الابنين من الاخر ثم باعها فاعهدة عليهم ما وفي زيادات القاضي ابي جعفر وجه الله القاضي اذا باع مال احد اليتيمين من الاخر وكذلك الاب والوصي لو فعل لا يجوز بالاتفاق وباني شيء منه بعد هذا وكور شيد الدين في قضاويه ان القاضي في بيع مال احد الصغيرين من الاخر مثل الوصي لا يجوز بيعه بخلاف الاب والحاصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال احد اليتيمين من الاخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يفتش الغيب وفي قضاوي القاضي فخر الدين لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم وكذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى مال اليتيم من الوصي او باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جازوان كاز وصيا من جهة هذا القاضي ورايت في المنتقى مسألة شراء القاضي مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز ذكر في موضع آخر ان شراء القاضي مال اليتيم بمنزلة شراء الوصي ان رفع الى قاض آخر نظره فيه ان كان خير اليتيم اجازة والارادة وفي زيادات ابي جعفر الاستروشي القاضي

لا يملك بيع ماله من الصغير
 ما بين الناس فاما ما بينه
 وبين الناس فهو كغيره
 اذا التهمة فيه وفي حق اولاده
 سواء واذا لم يملك البيع من
 اولاده فلا يملك من نفسه
 وذهب في بيعه الفتاوى
 الصغرى قال أبو العباس الناطق
 في الاحناس اما ما ذكر محمد رحمه
 الله في السير الكبير من عدم
 جواز البيع اذا باع القاضي
 مال اليتيم من نفسه محمول على
 قوله اما على قول أبي حنيفة
 رحمه الله ينبغي ان يجوز كما
 يجوز في الوصي ذكر في اختلاف
 زفر ويحرم رجوعهما الله رجل
 هو وصي لابن أخيه الصغير
 فاشترى من ابنه الصغير لابن
 أخيه يجوز وقال أبو يوسف
 رحمه الله لو اشترى من ابن أخيه
 لابنه نظر فيه القاضي فان
 كان نظرا لابن الأخ انفعه والا
 ابطاله الاب اذا اشترى الطعام
 للصغير من مال نفسه كان
 متبرعا وان كان للصغير مال
 في الفتاوى الصغرى وفي
 يوسع فتاوى قاضي خان رجل
 اشترى لولده الصغير ثوبا
 او خادما او قسدا لثمن من مال
 نفسه لا يرجع بالثمن على ولده
 الا ان يشهد انه اشتراه لولده
 ليرجع عليه وان لم يتقد
 الثمن حتى مات يؤخذ الثمن
 من تركته لانه دين عليه ثم
 لا يرجع بقية الورثة بذلك على
 هذا الولد ان كان الميت لم يشهد انه اشتراه ليرجع ولو اشترى

في غير قود النفس فيما جاز الحكم بشكوله لا فيما لم يجز الحكم بشكوله ثم لو وقع الدعوى
 على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقتك او قصبته مني يحلف بتاتا
 ولو وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم لم حتى لو ادعى على وارث ان
 اباك اتلفه او سرقة او غصبه مني يحلف على العلم وهذا مذهبنا قال (ح) هذا الاصل
 مستقيم ان التحليف على فعل الغير يكون على العلم الا في الرديا لعيب يعني ان المشتري
 لو ادعى ان القن سارق او آبق وانبت اباقه او سرقة في يده نفسه وادعى اباقه او سرقة في
 يد البائع يحلف البائع على البتات بالله ما آبق او ما سرق في يديك وهذا التحليف على فعل
 الغير وهذا ان البائع ضمن تسليم المبيع سليما قال التحليف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيكون
 على البتات وزاد البردوي على هذا الاصل حرفا وهو ان التحليف على فعل نفسه على
 البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فيفتنذ يحلف بتاتا ونحو ج
 على هذا فصل الرديا لعيب لانه مما يتصل به لان تسليم القن سليما يجب على البائع
 (ذ) ادعى انه شراء من زيد فقال ذواليسد اودعني مزيد ذلك دفع المخصوصة برهن أولا
 فلو لم يبرهن وطلب المدعى عينه ان زيد اودعه اياه يحلف بتاتا بالله لقد اودعه اياه ولا
 يحلف على العلم ولو فعل الغير لان تمامه به وهو القبول ولو طلب المدعى عليه عين
 المدعى يحلف على العلم بالله ما تعلم ايداعه لانه عين على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ونما
 في فصل التناقص والدفع (ختم) الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن
 بدينه امر بدفع المال الى المرتهن فلو ادعى الراهن هلاك الرهن وانعكس المرتهن حلف
 بتاتا ولو وضعه على يد عدل فاختلغا في هلاكه حلف المرتهن على العلم (ط) في كل
 موضع يجب العين بتا خلفه القاضي على العلم لا يعتبر شكوله ولو وجب على العلم خلفه
 بتاسقط الحلف اذا ثبت أقوى ولو نكل يقضى عليه وقيل هذا الفرع مشكل (جغ)
 و رثنا فادعاه رجل ولا بينة يحلف على العلم ولو ملكه بهيمة او شرا فادعاه آخر يحلف
 بتا لان الوارث خلف عن الميت والنيابة لا تجري في العين كي يحلف بتا كورثه ولا
 كذلك المشتري او الموهوب له لانه اصل بنفسيه لا نائب عن غيره ولان الوارث لا يقف
 على حقيقة الحال ان ما ورثه مورثه ام لا اذا لانسان قد يكون في يده مال غيره فهو
 مجهول ولا يدري وادعاه انه له أولا فلا يقدرا ان يحلف بتا فيجب ان يحلف على العلم بخلاف
 البهائم والشرا اذا لانسان لا يملك الا مال نفسه فالظاهر انه له فيحلف بتا (ط ذ) انما
 يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث واقربه المدعى او برهن عليه والا يحلف

(قوله ولو نكل يقضى عليه) أقول وجه ذلك ان الحلف على البت في موضع الحلف
 على العلم مسقط عنه الحلف فلا يكلف الى العين ثانيا فكان القضاء بعد النكول قضاء
 بعد نكول عن عين معتبرة مسقطه للواجب عليه منها بخلاف عكسه فانه يكون بعد
 نكول من عين غير مسقطه الحلف منه فلا يعتبر نكوله فلا يقضى عليه اذا نكل
 عن ماله لا يعتبر عينا مسقطا غير معتبر فافهم والله تعالى اعلم

على الولد في الاستحسان
لا يرجع وإن قل حين نقد
الثمن نقده لا يرجع على الولد
كان له أن يرجع على الولد في
فتاوى قاضي خان وروايت في
وصايا المتنبي إذا اشترى الأب
للصغير شياؤه نقد الثمن من
ماله ينوي أن يرجع به ولم يشهد
على ذلك لم يقض له القاضي
بالرجوع وروعه فيها بينه
وبين الله تعالى أن يرجع به
عليه وقد مر شيء منه في مسائل
النسكاح وقد قررنا تمام هذه
المسائل في تصرفات الأب
والوصي من كتاب الفصول
ذكر في الذخيرة وإذا باع الأب
أو الوصي شيئا من مال الصغير
وشرط الخيار لنفسه فهو
جائز فإن بلغ الصبي في مدة
الخيار ثم البيع وبطل الخيار
في قول أبي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله في ظاهر
الرواية يستقل الخيار إلى
الصبي لأن أجاز البيع في مدة
الخيار جاز وأن رد بطل ثم على
قول محمد رحمه الله لو ثبت
الخيار للصبي ليس للوصي أن
يجيزوه أن يفسخ ويجوز أن
يثبت حق الفسخ للإنسان
ولا يثبت له ولاية الإجازة
كالقضوي إذا باع مال غيره
كان له أن يفسخ قبل إجازة
المالك ولا يكون له أن يجيز
ولو اشترى الأب أو الوصي
بدين في الذمة وشرط الخيار
ثم بلغ الصبي جاز له قد علم ما والوصي خيار الإجازة والفسخ

بنا وكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم ولو ادعى الوارث ديناً أو عيناً لمورثه
يحلف خصمه بنا كذا (بق) وفي (خ) قال المذني عليه ورثته من أبيه حلف على العلم
فله تحليف المذني بالله ما تعلم أنه وصل إلى من أبي فلان فان حلف فيحلف المذني عليه
بنا ولو نكل المذني يحلف المذني عليه على العلم ما تعلم أنه ملك المذني (ط) ادعى على
ميت ما لا فله أن يحلف الورثة كلهم على علمهم ولا يكتفي بعين أحدهم ولو ادعى الورثة
ما لا فليت على رجل وحلف أحدهم المذني عليه عند القاضي كفي وليس لبقية الورثة
أن يحلفوا إذا انبأ به لا تجزى في التحلف وتجزى في الاستحلاف وهو نظير ما لو ادعى أحد
شريكي مفاوضة أو فدان حقاً من الشراكة على رجل وحلف المذني عليه ليس للآخر
تحليفه وبمثله لو ادعى رجل حقاً من شركتهما ما حلف أحدهما فله تحليف الآخر
ولو ادعى جماعة شرا على رجل وحلف أحدهم فلبقية المشتركين أن يحلفوا بخلاف الورثة
(ج) ولو وقع الدعوى على فعل المذني عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال لو
شريت أو استأجرت أو استقرضت مني أو نحو ذلك فله تحليف بنا وقد قيل التحليف على فعل
الغير إنما يكون على العلم إذا قال المحلف لا علم لي به أما لو قال لي علم به يحلف بنا لا ترى أن
المودع إذا قال قبض المودع يحلف المودع بنا وكذا وكيل البيع لو باع وسلم إلى المشتري
ثم أقر الوكيل أن موكله قبض عنه وانكره موكله يحلف وكيله بتألف قبض موكله فيسبراً
المشتري وهذا التحليف على فعل الغير ولكن الوكيل إذا ادعى أنه علم به يحلف بتأثير
المسئلة على وجوده أما أن يدعي المذني ديناً أو ملكاً في عين أو حقة في عين وكل منهما على
وجه من أمان يدعيه ملكاً طلقاً أو بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف
على المحصل ما له قبلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا الوادعي ملكاً في عين حاضر أو حقة في
عين حاضر ثم ادعاه طلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على المحصل ما هذا الغلان ولا شيء منه
ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض أو شراء أو ادعى ملكاً بسبب بيع أو
هبة أو ادعى غصباً أو ودعة أو مارية يحلف على المحصل في ظاهر الرواية لا على السبب
بالله ما استقرضت ما خصيت ما أودعت ما شئت من نفسه ما بعته منه وعن سرح أنه
يحلف على السبب في هذه الصور وذكر (مش) هذه الرواية مطلقاً ولم ينسبها إلى أبي
يوسف روح وذكر (ع) رواية أخرى من سرح أن المذني عليه لو أنكر السبب
يحلف على السبب ولو قال ليس على ما يدعيه يحلف على المحصل وقال (ز) ينبغي أن
يفرض إلى القاضي يحلفه على السبب أو على المحصل كيف ما رأى من المصلحة وذكر
المخالف في دعوى الدفعة إذا لم تكن حاضرة يحلفه بالله ما له هذا المال الذي ادعاه في
يدك ودفعته ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لأنه متى أتلفه أو دل أنساناً عليه لم يكن في
يده فيكون عليه قيمته فلا يكتفي بقوله في يدك بل يضم إليه ولا له قبلك حق منه
احتياطاً وهذا يستقيم على ظاهر الرواية لأنه يحلف على المحصل ولو ادعى أني أودعت
هذلك كذا قال أودعت مع فلان آخر فلا أرده كله إليك يحلف المذني عليه بالله أن رد
الكل إليه ليس بواجب عليك فإذا حلف تدفع خصوصته ولو ادعى عرضاً بما ينقل

ونعمام هذا ينظر في الذخيرة
الخيار فباع الصبي في المدة ثم
أجاز نفسه لهما إلا أن تكون
الأجازة برضا الصغير بعد
البلوغ في فتاوى القاضي ظهير
الدين وفي فتاوى قاضي خان
لو أمر الوصي رجلا بأن يشتري
له شيئا من مال اليتيم فاشترى
الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى
الوصي مال اليتيم لنفسه جاز
في قول أبي حنيفة رحمه الله إذا
كان خير اليتيم وتفسير الخيرية
في غير العقار أن يبيع مال
نفسه من اليتيم ما يساوي
خمسة عشر مائة وان يشتري
لنفسه ما يساوي عشرة وخمسة
عشر وعند البعض أن يشتري
لنفسه بضعف القيمة وإن يبيع
لليتيم بنصف القيمة وصبي باع
عقار اليتيم ومصلحة اليتيم
في بيعه إلا أنه يبيع لينفق منه
على نفسه قالوا يجوز البيع
ويضمن الثمن لليتيم إذا انفق
الثمن على نفسه متغلب
استولى على ضياع اليتيم
فاسترده الوصي من المتغلب
ولم يمكن للوصي بدنة على
ذلك ويضاف أن يأخذ
المتغلب بعد ذلك ويعتد
بما كان له من اليد فإراد الوصي
أن يبيع العقار خوفا من
المتغلب قالوا يجوز بيعه وإن
لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه
الوصي لا يملك إفراض مال
اليتيم والقاضي يملك واختلفوا
في الأبوال أصح إن الأب بمنزلة الوصي وأبواب الوصي

فإن كان حاضر المجلس المحكم يحلف ما هو ذا ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء
منه ولو غابا عن المجلس فإن أقر المدعي عليه أنه يبيعه وإنكره صكونه ملكا له يكافه
إحضاره للإشارة في الدعوى فلو أنكر كونه يبيعه يقول المدعي سمعوا نسيبه إلى جنبه
وسمعتهم وهل بشرط بيان القيمة فيه اختلاف ثم إذا سمع جميع ذلك حتى سمعت دعواه
ولا بينة يحلف ما لهذا من هذه الامتالي ذكرها ولا شيء منها ولا هي عليك ولا قبلك
ولا قيمتها التي سماها وهي كذا ولا شيء منها ولو ادعى شراءه ودوين حده وثمنه وإنكر
المدعي عليه يحلف على الخاص بل كما هو جواب ظاهر الرواية بالله ما بينسك ما يبيع قائم
الساعة فسادا ولو ادعت نكاحا أو ادعاء فلا حلف عند حرج خلافا لهما وكذا
لو ادعى مولي ولي صديقه أنه زوجها إياه وأنكر المولى يحلف عندهما إذا النكول اقرار
مندهما وأقرار المولى على وليته بالنكاح يصح عندهما وكذا لو كان الدهوي في لرضا
بالنكاح أو في الأمر بالنكاح يحلف عندهما إلا عنده إذا النكول بذل عنده وكل ما يجري
فيه البذل فالنكول فيه جاز والبذل لا يجري في النكاح فلم يحز فيه المهر ولو ادعى عليه
أنه تزوج بنته الصغيرة لا يمين عندهما أيضا بخلاف الصبية لأن اقرار المولى على
وايته بالبالة بالنكاح لم يحز أجماعا بخلاف الصبية عندهما ولكن تحلف الكبيرة
على العلم لأنه على فعل الغير ولو ادعى عليه أنه تزوج أمتهم يحلف المولى عندهما ولو
كبيرة لأن اقرار المولى على أمة بالنكاح يصح عندهما ثم على قول حرج إذا لم

(قوله لأن اقرار المولى على أمة بالنكاح يصح عندهما) أقول قال شيخ الإسلام
الغزي قيد الصفة بكونها عندهما لمسا في الجمع وشروحه واللفظ لابن مالك وأقرار المولى
والوكيل ومولى العبد بالنكاح غير نافذ قال ابن مالك يعني إذا أقر مولى الصغير أو الصغيرة
بترتيبها وأقر وكيل رجل أو امرأة بنكاحهما وأقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ
أقرارهم عليه في الحال عند أبي حنيفة إلا بدنة أو تصديق حتى لو لم يوجد بدنة على نكاح
الصغير أو الصغيرة يكون أقراره موقفا على بلوغهما إذا بلغا وصداق بدنة والا فلا وقالوا
ينفذ في الحال بلا بدنة قيد بانه لا يملك مولى الأمانة لو قال زوجت أمتي من فلان بصدق
اتفاقا كما في الحقائق فإن قلت أنت كذا الصغير والصغيرة قصير معتبر فكيف تقام البدنة
عليه قلت ينصب القاضي نعماء عنهما لهما أن المقر بالنكاح لو أنشأ النكاح عليهما
ينفذ فينفذ أقراره عليهما كما ينفذ أقرار الوكيل بالبيع وأقرار المولى والوصي يبيع
ماله ما وله إن للنكاح علامة شرعا وهي الشهود وعلامة عادة وهي الإعلام فلا يصح
في أقراره بدون العلامة بخلاف الأقرار بالبيع لأن حضور الشهود ليس بشرط فيه
انتهى ذكره الغزي اتفاقا بقوله عندهما وإن كان اقرار المولى على أمة بالنكاح
صح اتفاقا كما صرح به في شرح الجمع لما إن الأقرار بذل عنده وعندهما اقرار
والفتوى على قولهما في أنه يحلف في الأشياء الستة كما في شرح الكتر لزيادي وغيره اهـ
كلام الزبلي

نفسه بمال اليتيم لا يجوز
والاب لو فعل جاز لان الاب
لو باع مال الصغير من نفسه
مثل الضيق جاز والوصي لا يملك
البيع من نفسه الا ان يكون
خير اليتيم وذ كرشه من الائمة
السرعة في رجه الله تعالى ان
الاب بمقتضى الوصي ليس له ان
يقضى دين نفسه بمال اليتيم
فيحتمل ان يكون في المسئلة
رواية ثان وذ كرفي المنتقى
عن محمد رجه الله ليس للوصي
ان يستقرض مال اليتيم في
قول ابي حنيفة رجه الله تعالى
واما انا اؤي لو فعل ذلك وله
وفاء بالدين لا بأس به ولو جعل
الاب مال ابنه الصغير صداقا
لامرأة نفسه لا يجوز هذه الجملة
في بيوع فتاوى قاضي خان رجه
الله وذكر رجه الله ايضا في
قضاء الجماع الصغير ان الاب
لو اخذ مال ولده الصغير قرضا
جاز روايت في شهادات المنتقى
ليس للقاضي ان يستقرض
مال اليتيم والغائب لنفسه
وروي هشام قال تذا كرنا
عند محمد رجه الله اي ذلك
افضل دفع القاضي مال
الايام بضمان او ودعة
فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن
ابي ليلى وابا يوسف رجه الله
كانوا يرون انه يدفع بضمان
وكذلك قول محمد رجه الله تعالى
اذا كان الذي يضمن مقرافي
الحيا والمات وليس للقاضي
ان يستقرض لنفسه ذلك واقراض الاب والوصي

يحلف ولو قالت المرأة للقاضي لا يمكنني التزوج لانه زوجي وانكر يقول له القاضي قل
لما ان كنت امراتي فانت طالق فيختص لو كانت امراته ولا يلزمه شيء لانه لم يصرمقرا
بالنكاح ولا يحلف عندهما ايضا في رجعة وفي ايلاء ورق وولا ونسب وامومة ولد
وعندهما يحلف ويقولها ما يعني وهذا كله اذا لم يدع المدي يدعوى هذه الاشياء مالا
اما لو ادعى بان ادعت طلاقا ومهر او نكاحا ونفقة يحلف وفاقا وكذا لو ادعى ارضا
بسبب اخوة وانكر الاخر اخوته ثم عندهما لو حلف في الاشياء السبعة يحلفه على
الحاصل ولو ادعى اجارة نحو عمار او قن او ادعى مزارعة ارض او معاملة تخل وانكر
خصمه حلف على الحاصل ما بينك وبين هذا اجارة قائة تامة لازمة اليوم في هذا العين
المدعاة ولاله قبلك حق باجارة وصفها ادعت على زوجها انه جعل امرها بيدها وانها
اختارت نفسها وانكره الزوج فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينكر الامر والاختيار
جميعا وفيه لا يحلف على الحاصل وفاقا ولا يحلف ما هي بائن منك الساعة من الوجه
الذي ادعت لان عند بعضهم الواقع بلفظ الامر باليد رحي فلو حلفناه على البائن رجا
ناول قول هذا القائل فيحلف على السبب ولكن يحتمل فيه للزوج فيحلف بالله ما قلت
لها منذ تزوجتها امرئ بيديك وما تعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الامر
بحوزانه تزوجها بعدما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر ولا يمكنها الحلف على ذلك اقول
لا حاجة في التحليف في هذا الوجه الى قوله وما تعلم انها اختارت الخ بل يكفي قوله ما قلت
الى قوله امرئ بيديك اذا الاختيار بعد ثبوت الامر فلما حلف على انه لم يقله حصل القرض
قال ولو اقربه وادعى نكاحها بعده لم يصدق ويلزمه الطلاق فيحلف على وجهه مرا قول
فيه نظر لانه بعد ما اقربه ولزمه الطلاق لا وجه لتحليفه قال ولو اقرب بالامر وانكر اختيارها
يحلف الزوج ايضا لانها لا تصدق انها اختارت لانها اخبرت عما لا تملك انشاء لاها
لا تملك الاختيار بعد قيامها من المجلس فلا يقبل قولها ويحلف الزوج ما تعلم اختيارها
نفسها في مجلس الامر الذي ادعت ولو اقرب بالاختيار وانكر الامر يحلف ما جمعت امرها
بيدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس اذا الامر لو ثبت كان لازما على الزوج وكذا لو
ادعت ان الزوج حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يفعل كذا وقد فعل فهو على تفصيل مر ولو
انكر الزوج الامر ينحلف لانها ادعت البينونة به ليق وجود الشرط والزوج ينكر
فيعتبر بالوادعت البينونة بسبب الخبر وحقه يحلف الزوج وفاقا ويحلف ما هي بائنة
منك ثلاث تملينات ادعى شرافان ذكر قدوة قد تحلف خصمه ما هذا ملك المدي
ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعث وان لم يد كره قدوته يقال له احضر
ثمنه فاذا احضر يحلفه القاضي ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا القن من الوجه الذي
ادعى وان شامدله ما بينك وبين هذا شرافا ثم الساعة وانما اصل ان دعوى الشراف مع
تقد الثمن دعوى المبيع مذكاة طلاقا وليس بدعوى العقد ولهذا يصح مع جهالة الثمن
فيحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع دعوى الثمن معني وليس
بدعوى المستدولذا يصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (صبت) باع قنا

القناوي استقرض الاب
لا يئنه الصخر يجوز وكذلك لو
اقر بالاستقراض جاز وقد
ذكرنا تمام هذه المسائل في
فصل تصرفات الاب والوصي
من كتاب الفصول مثل شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله
تعالى قاضي يكي راوصي
كرهها لها كره بود برصي نفقه
كرهه ورس اذان ديكر قام كرهو
برصي نفقه كرهه كرهه
قواند كرهه طالب كرهه بعدان
يلوغ اجاب في وهل يملك
الوصي ان يستقرض على
الصغير ينبغي ان يكون
تقدير المتولي في الاستدانة على
الوقف وقديتاء في الفصول
ودايت في بعض الفوائد
الوصي اذا استدان النفقة او
الكسوة لاجل الصغير وورهن
به شيئا لليتيم جاز لان في الرهن
قضاء الدين وهو يملك ذلك
وهكذا ذكر المسألة في الهداية
وينظر في رهن هذا الكتاب
وكذا الاب لو استقرض وانفق
على اليتيم لا يرجع عليه بعد
البلوغ وفي وصايا اقرب
الرواية من مجموع التوازل
اذا استقرض الوصي من مال
اليتيم واشهد على ذلك انه
باعتد قرضاً ثم هلك فانه
لا يضمن الا اذا حركه عن
موضعه ومسألة رهن الاب
والوصي تاتي في مسائل الرهن

ان شاء الله تعالى وفي فتاوى قاضي خان رجل ابتاع مال

فادعاه آخره لم يصب به منه البائع لو اراد اخذ القيمة يحلف البائع لا الواراد اخذ
اليمين لان دعوى اليه من على غير ذي اليد لا تسمع ادعى الشراء وقال خصمه ما بعته
منه شيئاً فحلف على الحاصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه بيمين سمعاه
ولا يحلف ما بعته وهذا ظاهر الرواية ولو ادعى البيع وقال خصمه ما شريته فلو ادعى
المدعي انه سلم المبيع الى المدعي عليه ولم يقبض منه يحلف ماله قبلك هذا ولا تجنه ولا
يحلف ما شريته بيمين ادعاه وهذا ايضا ظاهر الرواية ويحلف على اليمين والثمن جميعاً
كما لو ادعى الشراء ولو ادعى انه باع ولم يسلم ولم يقبض منه يحلف ما هذا لك بهذا البيع
الذي يدعي بهذا الثمن المسمى وهذا ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى كفالة عمال او بعرض
حلف على الحاصل ولكن انما يحلف لو ادعى كفالة صحبة متجزة او معلقة بشرط
متعارف وذلك ان الكفالة كانت باذنه او ذكر اجازته الكفالة في مجلس الكفالة
اما بدون ذلك فلم يكن مدعياً كفالة صحبة ولا يترتب عليه التحليف واذا حلف يحلف
ماله قبلك هذا الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها يذ كر سبب هذه الكفالة التي
يدعيها لا يتناول كفالة أخرى وكذا لو كانت كفالة بعرض يحلف ماله قبلك هذا
بسبب هذه الكفالة وفي الكفالة بالنفس يقول بالله ماله قبلك تسلم نفس فلان بسبب
هذه الكفالة التي يدعيها ادعى عليه مالا فانكراً فاصطالحا على ان يحلف المدعي عليه
وهو بريء من المال يحلف المدعي عليه بطل الصلح والمدعي على دعواه لو برهن اخذ
ولا يحلفه القاضي لو لم يكن الخاف الاول عند القاضي اذا لم يبرهن عند القاضي لا يعتبر
اذا لم يبرهن بمقامه للخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان الخلف
الاول من القاضي لا يحلفه ثانياً وكذا الواسطحة ان المدعي لو حلف فادعى عليه ضمان
للمال وحلف بطل الصلح ولا شيء على المدعي عليه (نخل) كما ان النكول عند غير
القاضي لا يعتبر فكذا التحليف (صك) المدعي لو قال ان حلف المدعي عليه فانا
بريء او قال فدعواي باطله لا تبطل دعواه ولو عليه دين وثقل فادعى تحليفه ينبغي
للمدعي عليه ان يسأل القاضي ان المدعي يدعي حاله او نسيته فلو قال حاله لا يحلف ماله
عليه هذه الدراهم التي يدعيها او يسه ذلك وقال بعضهم لو حلف انه ليس له قبله شيء
فلو كان يثوبه ان يذهب بحقه اد جوا ان لا يأس به عرض اليمين على المدعي عليه ثلاث
مرات ليس يلزم في ظاهر الرواية حتى لو حكم بنكوله مرة أولى ثم حكم به وهو الصحيح
وبه اخذ عامة المشايخ وقيل لا يتخذ حكمه ولو عرض اليمين عليه ثلاث مرات فليان
يحلف وحكم عليه ثم قال انا احلف لا يلف في اليه ولو قال انا احلف قبل الحكم عليه يقبل
منه ذلك وقيل يشترط كون الحكم على فرد النكول وقيل لا يشترط فان استعمل المدعي
عليه من القاضي برهين او ثلاثة ايام بعد ما عرض عليه اليمين ثلاث مرات وتكل في كل
مرة فلا يأس بان يمهله ولو لم يمهله وحكم جاز ولو عرض عليه اليمين ثلاثاً ولم يقبل لا يحلف
ولكن سكت في كل مرة يحكم عليه وكذا حكم لو امتنع عن جواب المدعي عليه بسكون
فالقاضي يمهله ناكلاً والنكول نوحان فبقي وهو ان يقول لا احلف وحكمي وهو

ان

من الاول وهكذا هذا في
الاجارة والوقف الاب والوصي
اذا اجلا او امرا ما هو واجب
للوصي بعقدهما جازعند اني
حقيقة محذرهما الله خلافا
لاي يوصف رحمه الله وان لم
يكن واجبا بعقدهما لا يجوز
بالاجماع وهكذا اذا قبل
الحوالة على شخص دون المكيل
في الملاء ان وجب بعقدهما
فعلى الخلاف وان لم يكن واجبا
لا يصح في قولهم الوصي اذا باع مال
اليتم لاجل يجوز في قتاوي
الديناري الاب او الوصي اذا باع
مال اليتم على انه بالخيار ثلاثة
ايام فبلغ الصبي في مدة الخيار
قال ابو يوسف رحمه الله يتم
البيع ويطل الخيار ومن
محدث رحمه الله فيه ثلاث روايات
في رواية يكون الخيار للقيم ان
شاء نقض البيع وان شاء اجاز
في مدة الخيار بعد انقضائها
ويكون هذا خيارا والاجازة
لا خيارا الشرط وفي رواية يتقل
خيارا الشرط مؤقتا بالايام
الثلاثة كما كان في رواية وفي
رواية يبيح الخيار للاب ان
نقض البيع في المدة او اجاز
جاز وان لم يضع شيئا حتى مضت
المدة تم البيع في قتاوي قاضي
خازون كرحمة الله في باب
الصرف من يبيع عتقاويه رجل
في يده دنائير فقال اشهدوا اني
اشتريت هذه الدنانير من
ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدراهم كان ذلك

ان يمنع عن اليمين وانما يجعل الامتناع من اليمين نكرا لا حكما لو عرف انه ليس في
لسانه آفة تمنعه عن اليمين او في افه ما يمنع سماع كلام القاضي ووثقنا عن ابيه فادعاه
رجل انه له اودعه الميت يحلف ذو اليد الوارث على العلم فلو نكح كل قام يتسليم الى
المدعي فلو ساد فادعاه آخر على المدعي عليه مثل ما ادعاه الاول واراد تحليفه ليس له ذلك
قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى القن اما لو كان بيده من
تركة شيء سواء يحلف الثاني لانه يصح اقراره الثاني فكذا حلفه وهذا لان المدعي يدعي
تجهيل الوديعة على الميت وتجهيل الوديعة سبب الضمان فكان دعوى الدين على الميت
واقرا الوارث يدين على الميت اذا كان بيده شيء من التركة يصح فيه حلف وادان كل
يقضي عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب يحلف الثاني لو كان بيده شيء من التركة
سوى القن والا فلا ولو ادعى على قن حرمالا او حقا فله المدعي احضاره وتحليفه سواء
كان دينيا واخذ به في الحال كدين الاتلاف ونحوه اود ينشأ واخذ به بعد العتق لاني
الحال كدين المهر والكفالة ولو مات دونها لم يكره حكم القن المجهور (عبت) الصبي
التاجر او القن التاجر يحلف ويحكم عليه بنكوله قال وفي القن المجهور لو كان المدعي
مالا يؤاخذ به في الحال فله ولا يمنع من احضاره مجلس المحكم في الماذون كذلك ولو
ادعى على صبي جبر فلو لم تكن له بينة لم يكن له حق احضاره لعدم الغائبة لانه لو اقر
لا يصح ولا يتوجه عليه اليمين ولو له بينة والمدعي دين بسبب الاتلاف فهل يشترط
احضاره في فصل من يصلح خصما وقيل لا يحلف الصبي الماذون حتى يدرك وقيل
يحلف ويحكم بنكوله ومن م د ح ان الصبي لو حلف ثم ادرك لا يحلف وهذا يدل
على ان يمينه يعتبر ادعى مسلم على ذي نحر ابعينها صرح ولوانكر يحلف لانه لو اقر يصح
فحليفه فييدلوا ادعى عليه اتلاف نحر لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه فحليفه لم يقدح ويجوز
الاقتداء عن اليمين بدراهم وكذا يجوز الصلح من اليمين على دراهم حتى لا يحلف بعده اذ
الاقتداء والصلح من اليمين صلح عن الانكار وبعد الصلح عن الانكار لا يسمع دعوى المدعي
فيما وقع الصلح منه اراد تحليفه فبرهن المدعي عليه ان المدعي حلفني على هذه الدعوى
عند قاضي باد كذا تقبل ولو لم تكن له بينة فله تحليف المدعي لانه يدعي ايفا حقه
في اليمين ولو ادعى المدعي عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه انه لم يبرئني منها
اذ المدعي يدعوا واستحق الجواب على المدعي عليه والجواب اما اقرارا وانكارا وقوله
أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب حلفك ثم ادع عليه ما شئت
وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذا الاتلاف فانه يحلف لان دعوى البراءة عن المال

(قوله الصبي التاجر الخ) اقول في البرازية والصبي الماذون يحلف كالبائع قال نصير
لا يحلف الماذون لانه لا يثبت ولا يلزمه الدين الا باقرارا او بينة وعلمنا ان على انه يحلف وبه
ناخذ اه وفي قاضي خان ادعى رجل على صبي مائة دينار شيئا فانه كره اخلفه وفي تحليفه
ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه القوي اه

بإطلا لانه العاقد فيعتبر قبضه
 يسوع التواظي عن أبي بكر في
 امرأة ماتت عن أولادها غار
 وترك كرمها ودارها وأوصت
 إلى أختها فباع الوالد الضيقة
 وأنفق بعض ثمنها على نفسه
 واشترى ببعضه ضيقة لنفسه
 ولا يرعى الوصي بذلك فان كان
 الموالد مستورا أو محجورا ووصى
 المرأة فداصل جميع أمور المرأة
 فيبيع الاب جائزا وما اشترى من
 الضيقة وأشهد على انه اشترى
 لنفسه دون الولد فهو له وإن
 عليه دين وإن كان الرجل
 مقسدا متهم كالا يجوز بيعه
 وهكذا ذكر المسألة في يسوع
 فتاوى الجاهل ذكري يسوع
 مجموع التواظي سئل فجم الدين
 النفسى عن بيع الاب عقارا لابن
 الصغير بالغين القاضى فقال
 لا يجوز قبيل له فان باع وسلم ثم
 خاصم هو بنفسه ان يبيعه
 وقع هكذا أو اراد الاسترداد
 فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع
 بفن المثل وكتب ذلك في
 الأصل وأشهد على ذلك لم يستقم
 دعواه للقاضى قال فجم الدين
 وعرض على جواب الآفة من
 بخارى وهم الشيخ الامام
 الاجل فخر الآفة محمد بن عبد
 القهار حكى والقاضى الامام
 أبو جعفر عمر الدرخسرى
 وغيرهما على الاطلاق ان للاب
 دعوى ذلك وقال ذلك محمول
 على انه اطلق البيع ولم يقيد
 بذلك الاقرار ووفق هذا الدعوى انى يعت ولم أعلم

اقرار بوجوبه والاقرار بجواب ودعوى الابرا مسقط فيرتب عليه العين ومنهم من قال
 الصحيح انه يحلف على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التكليف واليه
 مال (مح) وعليه أكثر من زماننا ادعى المشتري على وكيل الشفعة ان موكاه مسلم
 الشفعة لا يحلف وكيله لانه لو حلف يحلف نيابة عن موكاه والنيابة لا تجري في العين
 كوكيل يقبض دين اذا ادعى الغريم ان موكاه أبراه لا يحلف الوكيل ويدفع اليه
 الدين ثم هو على خصومه مع الموكل هذا اذا ادعى المشتري تسليم موكاه فلو ادعى تسليم
 وكيله فلو ادعى تسليمه في غير مجلس المحكم لا يحلف لانه لا أقرب له لا يلزمه لان سام
 الوكيل الشفعة في غير مجلس المحكم لا يصح ولو ادعى تسليمه في مجلس المحكم يحلف
 عندهما لان تسليمه فيه يصح عندهما فادعى فعلا أو أقرب له لزمه فلو أنكر يحلف والخبرة
 بخيار البازغ في حق اختيارها لنفسها اعتزلة الشفيع في طلب الشفعة فانها كما بلغت
 بجميع أو بس ينبغي لها أن تختار لنفسها كما أن الشفيع اذا بلغه الخبر ينبغي له أن
 يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها لنفسها لو كان عندها من يصلح لذلك والا فخرج
 إلى الناس وتختار ما يات وتشهد ولو لم تختار في بيتها وخرجت إلى الناس بطول خيارها
 والاشهاد ليس بشرط لاختيارها لنفسها لكن شرط الاشهاد لتثبت اختيارها ببينة
 فيسقط عنها العين والتكليف على اختيارها وتطير تخليف الشفيع على طلب شفعته فلو
 قالت للقاضى قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة صدقت
 مع العين ولو قالت بلغت أمر وطابت الفرقة لا تصدق وتحتاج إلى البينة وهكذا
 الشفيع لو قال طلبت حين علمت صدق لا لو قال علمت أمر وطلبت فعليه البينة وهذا
 لانهم اذا اطلبوا الاختيار إلى وقت ماضى فحكميا ما لا يمكن ان استئنافه في الحال
 ومن حكمي ما لا يمكن استئنافه في الحال لا يصدق فيه بلا بينة واذ لم يضيق الاختيار
 والطلب إلى وقت ماضى بل اطلقا الكلام اطلاقا فقد حكميا ما يمكن ان استئنافه في الحال
 لانما جعل التجارة كأنها بلغت الآن واختارت نفسها الآن والشفيع علم بالشراء
 الآن وطالب الشفعة الآن فلهذا صدق اذا اطلقا أقول اذا اطلق عند القاضى ولا أحد
 غيره يصدق على ما مرع انه علم بيقين انه علم في الماضي فقد حكمي ما لا يمكن استئنافه
 فينبغي أن لا يصدق بلا بينة وأيضا قوله صدقت مع العين يدل على أنها لا تجعل كأنها
 بلغت الآن واختارت نفسها الآن والامساك لفت لانها تملك استئنافه على ما عرفنا
 قيل قوله لا يصدق فيه بلا بينة الخ يقتضى وجوب البينة في طلب الموائبة اذا كان في
 طلب الموائبة حيث قال علمت أمر وطلبت وهو طلب الموائبة فيكون في وجوب
 البينة في طلب الموائبة رواية يسان يجب في رواية لاني رواية أقول لا يلزم ذلك لانه لما
 أضاف الطلب إلى وقت ماضى وجب فيه طلب الموائبة وطلب الاشهاد حجة في إيجاب
 البينة يحتمل أن يكون بالنسبة إلى طلب الاشهاد لا بالنسبة إلى طلب الموائبة فلا يلزم
 ما قلناه فظاهر محاسن من قوله والاشهاد ليس بشرط إلى تطير تخليف الشفيع الخ
 يقتضى أن يجري التكليف في الاطلاق والاضافة إلى الماضي دفعا للخرج ادعت على

عن هذا المشتري إذا علم في هذا المشتري وهو كرم حتى أدرك الثمر والعنب ثم استرده البائع بقضاء هل للمشتري أن يجلس لنفسه قدر حصة الأكارل له أو يطالب بأجرة العمل فقال لا ويسترد كما - لأن المنافع لا تنقسم إلا بالعقد وهو ما كان أكارل عمل لنفسه ورأيت جواب مجد الأئمة رحمه الله أنه يستحق أجرة المثل لعمله ولا يعرف لهذا وجها وأنا أقول أكثر ما في الباب أن هذا العقد وقع فاسدا وفي العقد الفاسد إذا اتصل به القبض وتصرف المشتري في المشتري منع ذلك استرداد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي بالرد هنا لامتناع المشتري عن دفع القيمة فإذا قضى عليه بالرد لامتناعه عن دفع القيمة صار راضيا بالرد فخرج العقد من الأصل كالأقالة كذا ذكرني مجموع النوازل ويظهر في آخر بيوع الجامع في الفتاوى أيضا ذكر في بيوع العدة إذا باع الأب مال ابنه الصغير ثم ادعى أن فيه عيبا لا يبيع ورأيت في موضع آخر إذا حصل بيع الأب بغير فاحش فالقاضي ينصب نائباً عن الصغير حتى يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا يسمع دعوى الأب ورأيت في موضع آخر لو

زوجها نفقة العدة لا يحلف على الحاصل مالها عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى إذا نفقة للبتوة عند الشافعي فربما يتأول قوله فيحلف على السبب ما هي معتدة عندك من الورث الذي تدعى ولو اختلف بمهرها وأنكر الزوج فالقول قوله ويحلف على السبب عند س ر ح ويحلف على الحاصل في ظاهر الرواية ولو أقر الواهب أن الموهوب له قبض الهبة في المجلس أو بعده بامر ثم قال بعده أنه لم يقبض وهكذا أقرت به كاذبا وسأل القاضي أن يحلف الموهوب له بالله لقد قبضته بحكم هذه الهبة التي تدعى فعندهما لا يحلفه إذا التحلف ينزب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقص وعلى قياس قول س ر ح يحلفه وعلى هذا الخلاف لو أقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى أنه لم يقبضه وطلب من القاضي تحليف البائع بالله لقد سلمته إلى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه والبائع لو أقر بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه أو أقر البائع بالبيع ثم أنكر وقال أقرت كاذبا وأراد تحليف المشتري والدائن لو أقر بقبض دينه وأشهد عليه ثم أنكر قبضه وأراد تحليف المدين والمقردين لو أنكر الدين وقال أقرت به كاذبا وأراد عيّن المقر بالكل على خلاف مروى يقول س ر ح المعتاد فيهما بين الناس أن البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض المبيع للأشهاد وإن لم يقبضه وهكذا المستقرض يكتب أولا خط الإقرار ويشهد عليه قبل قبض المال طاعة فلم يمنع التناقص صحة الدعوى والتحليف بطل حقوق الناس (ح) الشافعي ر ح مع س ر ح في التحليف فيها اختلف فيه يفرض ذلك إلى رأي القاضي والمفتي ولو أقر البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى التبعة وطلب عيّن المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف وقال إذا البائع لم يناقض لأنه لم يوجد منه إلا فرد بيع مطلقا والبيع قد يكون جدا وقد يكون تبعة فتصح الدعوى والتحليف ويحلف ما شرطت كون هذا البيع تبعة قول س ر ح أربعة أشياء يحلف القاضي الخصم فيها قبل أن يسأله المدعى أحدها الشفيع إذا طلب المحكم بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالزراء وإن لم يطلبه المشتري وهو قول ابن أبي ليلى وعند س ر ح وم لا يحلفه أقول هذا يدل على أن الأشهاد في الشفعة على طالب المواثبة ليس بشرط لازم وثانيها البكر إذا باعت وطلبت التفریق من القاضي يحلفها لقد اخترت الفرقة حين بلغت وإن لم يدهم الزوج وثالثها المشتري لو أراد رد ما يبيع يحلفه القاضي أنه لم يرض بالبيع ولا مرضه على البيع منذرآه ورابعها المرأة لو سألت القاضي أن يفرض لها النفقة في مال زوجها الغائب يحلفها ما أمالك نفقتك حين خرج ويجب أن تكون مسألة النفقة عندهم وثالثا ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح إقراره لابن له إذا دار في يده واليد دليل المالك فكان مقرأ على نفسه فيصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما أنا شفيعها لأن إقرار الأب بالشفعة على ابنه لم يجوز فلا يفيد التحليف وهذا من جهة الميل في الخصومات ولو أراد الشفيع أن يبرهن على الشراء كان الأب خصمها قيامه مقام الابن ولو كان الابن كبيرا كان خصمها فصح كذلك هذا ولو ادعى عيبا وأراد

فبين فاحش فان كانت قبته
 المدعى عليه لابل كانت قبته
 نجسين فانه يحكم الحماكم اذالم
 تكن المدة قد رما تبدل فيه
 الاسعار وان كانت مدة تبدل
 فيها الاسعار فالتول قول
 المشتري وان اقام بيته فالبينة
 المذنبه لاز ياد اولي هذا كرفي
 العدة اذا باع مال ولده الصغير
 وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك
 استرداده لاستيفاء الثمن بخلاف
 تسليم الصغيرة في النكاح ذكر
 في آخر يوع بمجموع التوازل
 الاب اذا اذن لابنيه في التجارة
 فاشترى أحدهما من صاحبه
 جازلان الاب يملك العقد بينهما
 ولو اذن الوصي ثم باع
 أحدهما من صاحبه لا يجوز
 وكذا الاب اذا اذن لابنيه في
 التجارة ثم امر رجلا بان يشتري
 من أحدهما لالا نرفاه لا
 يصح اذا كان هو المعبر عنهما
 واذا صبر عن أحدهما والاخر
 فقد بنفسه جازو الاب لو اشترى
 بنفسه مال أحدهما أصاحبه
 يملك الاب المباشرة ولم يملك
 التقويض ذكر في يوع غريب
 الرواية الوصي والوكيل
 والمأذون اذا اشترى واحد منهم
 عبدا بالقدرة هم قبته ثلاثة
 آلاف ليس له ان يرد بالعيب
 لان فيه ضررا فلو كان له خيار
 شرط له أن يرد في فوائده صاحب
 المحيط الوصي اذا اشترى شيئا
 للصغير ثم أقال هل تصح اقالته
 ان كان في الاقالة نظر للصغير جازو الا فلا قال وليس في هذه

التعليف فقال ذواليد هو لفلان لا يتدفع عنه المهرن بخلاف ما لو قال هو لابني
 الصغير والفرق ان اقراره للعائث توقف عمله على تصديق العائث فلا يملك العين بمجرد
 اقراره فلا يتدفع عنه المهرن وأما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فملكه
 الصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعدة لغيره فلا يقيده بعباية لانه انكول هو كقرار
 وفي موضع آخر لو قال ذواليد هذا لابني الصغير أو قال لفلان يحلف فلو نكل حكم له ثم
 يتظر بلوغ الصبي في مسألة الصبي فان صدق المدعى في دعواه فلا مراض وان كذبه
 تؤخذ العين من يده وتندفع الى الصبي ويضمن الاب للمدعى قبعة العين وبعض المشايخ
 فرقوا بين افراد الصبي وبين اقرار العائث كما مرو بعضهم سووا بينهما وقالوا يحلف في
 الفصلين كما مردوه بالخيلة واستدلوا بمسئلة الوقف لو ادعى دارا فقال ذواليد انه وقف على
 كذا جازا اقراره بصير وقفا ولكن لا تدفع المهرن من ذى اليد فيحلف فان نكل
 ضمن قبعة الدار للمدعى ولو برهن ذواليد على الوقفية لا يتدفع عنه المهرن ولا تدفع
 خصومة المدعى لانه صار وقفا قبل أن يبرهن فصار وجود البينة وعدها سوا ويحلف
 الوصي لو كان وارثا لخصمة اقراره في نصيبه ولو لم يكن وارثا لا يحلف لان اقراره لم يجز
 أصلا لا اقراره على الغير (لم يبق فاش بس) الاب اذ الوصي أو المولى أو القيم فيما
 يدعى عليهم أو على الصبي خصم في حق سماع البينة لافي حق المهرن لان اقرارهم على
 الصبي والوقف لا يصح (قف سر) الوكيل يبيع أو خصومة في رد تعيب يحلف بخلاف
 الوصي اذا لو كسل نائب عن موكله ولو أقر موكله صح وكذا نائبه الشاهد لو أنكر
 الشهادة لا يحلف والمدعى عليه لو قال كذب الشاهد أو اذ تعليف المدعى مانع لانه
 كاذب لا يحلفه وكذا لو قال المدعى عليه اين شاهد مقرأ دست بشي اذ كواهي كه اين
 أي المحدود ملك منست يادعوى كره است اين را بر من بش اذ كواهي وأراد تعليف
 الشاهد أو المدعى لا يحلف وليس للمدعى عليه تعليف المدعى ان ما ياخذ به يحكي ولو
 أحاد شيئا أو أجره أو أودعه فبرهن آخرانه له قال من رح لا يحكم له بشي حتى يحلف
 ما بعت ولا وهبت ولا أذنت فيهما ولا هو خارج من ملكك الحال وقيل هذا قول
 من رح خاصة والصحيح انه قول الكل فلو حلف وحكم بالمال للمدعى فقبل قبضه
 هلك في يده بخبر المدعى ضمن الدافع أو القابض فلو ضمن الدافع لا يرجع على احد ولو
 ضمن القابض لو كان القابض مودعا أو مستاجرا أو مرتبنا رجوع عا ضمن على الدافع فلا
 يرجع المستعير لانه حامل لنفسه ادعى قنساو برهن وادعى ذواليد انه شراء من آخر
 والمدعى سلم الى المبيع فالمدعى يحلف لانه ادعى عليه معنى لو اقره لزمه قبل انكر يحلف
 ويحلف على الحاصل ما هذا الذي اليد غريم الميت لو ادعى ايقاع دينه للميت يحلف وورثته
 على العلم ما تعلمون ان اباكم قبضه ولا شيامنه ولا يرى اليه منه أقول قوله ولا يرى الخ
 لا حاجة اليه لانه يدعى الايقاع لا البراءة فلا وجه لذكره في التعليف القاضي لو حلف
 المدعى عليه بطلاق فنكل لا يحكم عليه لانه نكل عما نهى شرعا وكذا لو حلفه بخلاف
 (قوله القاضي لو حلف المدعى عليه بطلاق فنكل لا يحكم عليه الخ) أقول قال القزى

ثم قال بالله كنه ابن سو كندوست خوردي فنسكل من هذا اليمين لا يحكم عليه اذ حقه
تخليفه مرة وحلف مرة ادعى شيئا من عروض ودراهم ودنانير وضياع وانكر كاه
قال القاضي يجمع الكل ويحلفه مينا واحدة شراء وبضه ثم ادعى آخر شراء من البائع قبل
شراؤه يحلف المدهى عليه على العلم بالله ما تعلم انه شراء منه قبلك الا ان يتعرض ويقول
قد اشتري الرجل شيئا ثم ينقض البيوع بالاقالة او غير ما قال القاضي يحلفه ما تعلم ان بينهما
بعضا قالا السابعة حلة (ما) وفيه اقرغسات ثم قال وورثته انه اقر كاذبا لم يجز اقراره
والمقر له عالم به ليس ثم تخليفه لان وقت الاقرار حق الورثة امكن من لقاء الماقر فصح
الاقرار وحيث تعلق حقهم لم يتعاقب اصاصار حقا للمقر له فليس لهم ولا به تخليفه حتى يذهب
(ص) اقر ومات فقال وورثته انه اقر تخليفه يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا
(خ) ادعى على وارث وانخرج صكبا باقراره مودته بالمسال فادعى وارثه ان المقر له وداقراره
وطالب بين المدهى فله تخليفه ولو ادعى انه اقر تخليفه قال بعضهم له تخليفه ولو ادعى انه اقر
كاذبا لا يقبل ذلك منه ادعى مالا فانكر ثم ادعى في مجالس آخر انك استمعت مني فصرته به
قيده في خزانة المفتين يقول الا كتر حيث قال لم يجزه ا كثر مشايخنا وان مست اليه
الضرورة يبقى ان الرأي فيه للقاضي اتباع البعض ومثله في منية المفتي وزاد في الخزانة
فلو حلفه القاضي بالاطلاق فنسكل وقضى بالمسال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر اه
فظاهره كما قال شيخنا انه مفرع على قول الاكثر من انه لا تخليف به ما فلا اعتبار بنكوله
هنا وما وأما من قال بالتخليف بهما فية تبرئ كوله ويقضى به لان التخليف بهما لرجاء
النسكول فيقضى به والا فلا فائدة قال ونظائر كلام الشارح خلافة وفي كلام المصنف هنا
ما يشعر عاذ كرهناه فانه عليه بقوله لانه تكل عما هي عنه شرعا فامل اه كلام الغزي
(قوله وفيه اقرغسات الخ) أقول في البرازية مات المقر وادعى ورثته انه كان اقر تخليفه
يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كد الجاب الزعفراني لانهم ادعوا عليه اقرارا
لواقر به صحيح فان أنكر حلف وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في تعليق بعض
الضاريين انه يحلف الوارث على العلم قال وسمعت من والدي وثقة أيضا انه لا يحلف
وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوارث اه وفي شرح الوفاية تصدر
الشريعة ما يرجع ما ذكر في تعليق بعض البخاريين فراجع ان شئت وقد كتبت على
هامش هذه الورقة في الصفحة الاثنية فاه لم ذلك وقد اختاره في متن تنوير الابصار
(قوله ولو ادعى انه اقر كاذبا الخ) أقول قال العلامة الغزي قلت وفي شرح الوفاية تصدر
النريعة ومن المسائل المشبهة الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت اليه لكنه يبقى على قول أبي يوسف ان المقر له
يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان
حق الورثة لم يكن ثابتا من الاقرار الاصح التخليف لان الورثة ادعوا امر اخفيها لو اقر
به المقر لم يمه فاذا أنكر فليس يحلف وان كان الدعوى على ورثة المقر فاليمين عليهم بانعلم اما
لا نعلم انه كان كاذبا اه

الدار وهذا البيوع كانت الغالان

• قرا فانكر المال والاستحالة قيل يحلف على المال لانه يصير بالاستحالة مقرا والاقرار حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما المدعي بينه والا يرى انه لو ادعى عليه الاستيلاء والاقرار او حقا بسبب الخط وانكر كونه خطا لا يحلف على ذلك له عليه دين فاقرب به ثم انكر اقراره قيل يحلف على الاقرار وقيل يحلف على نفس الحق ومع حنيفة في فصل الدعوى (ط) بينة عتيق القن لا تقبل بدون الدعوى عند ح وج خلافا لهما وبين عتيق الامة وطلاق المرأة تقبل بدون الدعوى ولا يحلف على عتيق العبد حنيفة بدون الدعوى وفاقا وهـ ل يحلف على عتيق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى قيل يحلف وقيل لا فيتمام عند الفتوى (ن ز) ادعى أنك وصي فلان او وكيله ولي عليه كذا فانكر وصايته او وكالته لا يحلف (ط) لو برهن المدعي انه وصي فلان او وكيله تقبل فقد جده له خصما في حق سماع البيعة دون الاستحالة ولو ادعى عينا في يده كل واحد يدعي انه شراؤه من ذي اليد واقرا فواليدانه باعه من أحدهما بعينه وليس للآخر تخليفه انه لم يبعه مني وكذا لو لم يقر ولكنه حلف لأحدهما فنكحل وحكم به لا يحلف الا لآخر لانه لما اقرا ونكحل نزع المالك من يده وكذا لو ادعى امرأة فقال كل منهما تزوجتها فاقرت لأحدهما وانكرت للآخر لا يحلف له وفاقا وكذا لو لم يقر ولكن حلفت لأحدهما فنكحت لا تحلف للآخر وكذا لو ادعى أحدهما الشراء من ذي اليد والآخر انه ارتنه منه يعني من ذي اليد فاقر بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وكذا لو ادعى أحدهما الجارة والآخر شراؤه فاقر بالجارة وانكر الشراء لا يحلف للمشتري ويقال لا يشتري تر بص الى مضي مدة الاجارة وفك الرهن وكذا لو ادعى أحدهما صدقة وقبضا والآخر شراؤه فاقر بأحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى الجارة او رهنا فاقر لأحدهما او نكحل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى الشراء لو اراد رد العيب وموكله فائب فقال البائع رضي موكله بعينه لا يحلف وكيله على رضي موكله وكذا بالغة زوجها واياها فادعى الزوج رضاها وانكرت لا تحلف وكذا الزوج جاهد رجل آخر ثم ادعت امره فانكر لا يحلف وكذا الوادعي انه زوجه ابنة له صغيرة وانكر الاب لا يحلف الاب وكذا المصانع والمستصنع لو اختلفا في انه صنع كما أمرا ولا لا يحلف أحد ولو ادعى المشتري شيئا فادعى البائع براءة يحلف المشتري وفاقا ولو لم يدع البراءة لا يحلف المشتري عند ح وج خلافا لهما ولو ادعى المشتري عيبا باطنا في الامة ولا بينة له يحلف البائع عند سدح لا عندهما جملة (نم ز) وفي (ح) المستحق عليه ان يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا نزع من ملكه بوجه من الوجوه من تفصيله في فصل الاستحقاق (ط) ادعى مالاً بحكم الشركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن دفعته اليك فانكر المدعي الدفع ينظر لو انكر المدعي عليه الشركة وكون المسأل في يده أصلاً بان قال لا شركة بيننا قط وما قبضت منك شيأ بحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبض ولو قال المدعي عليه موقت الانكار ليس في يدي شيء من الشركة يحلف المدعي وهذا لان التصليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح في الوجه

ابن له صغير عبداً وقبضه لنفسه واشهد على ذلك ثم وجد به عيباً فأراد ان يردده لنفسه على ابنه ثم يردده لابنه على يائه فليس له ذلك ولكن القاضي يجعل له خصماً يردده عليه ثم يردد الاب على يائه الذي اشترى منه لابنه وكذا لو كان الاب باع من ابنه الصغير عبداً قد اشتراه من اجنبي وقبضه لابنه من نفسه ثم وجد به عيباً واراد رده على نفسه لابنه في فصل العيوب من الذخيرة ايضاً الوكيل في البيع اذا لم يكن من اهل وجوب العهدة بان كان عبداً او وصياً بمجور واعليه كان الرضاى الموكل بسبب العيب فان كان من اهل وجوب العهدة عليه فأت الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصياً كان الرد الى الموكل في فصل الرد بالعيب من فتاوى قاضي خان الا باقى في حالة الصغر قبل ان ياكل وحده ويشرب وحده ليس بعيب هذا هو لفظ القنوري وبعد ذلك هو عيب مادام صغيراً فاذا بلغ فهو عيب آخر سوى الذي كان حتى لو اتي او سرق في يده البائع قبل البلوغ ثم فعل عند المشتري بعد البلوغ لم يكن له ان يردده وفي المنتقى اذا اشترى عبداً يعقل البيع واشرأه فالباقي والبول في الفرائض منه عيب وكذلك السرقة فتقيدها المسألة بالذي لا يعقل البيع واشرأه دليل على انه اذا كان لا يعقل البيع

آخر من المقتضى مثل ما ذكر
 القدوري ومن مشايخنا من
 قال انما تكون هذه الاشياء
 هي اذا كان الصغير عجزا اما
 اذا كان صغيرا جدا فانها
 لا تكون هي اذا كان ابن
 خمس سنين فاقوله اما اذا
 كان ابن سنة أو سنتين فليس ذلك
 بعيب فاما المجنون فهو عيب
 في حالة الصغير والكبير حتى
 لو جن في بدا البائع قبل البلوغ
 ثم جن عند المشتري بعد البلوغ
 فله الرد وتكلم المشايخ في
 مقدار ما يكون عيبا من المجنون
 قال بعضهم المجنون وان كان
 ساعة عيب وقال بعضهم ان
 كان اكثر من يوم وليته فهو
 عيب واما يوم وليته فادونه
 فليس بعيب وقال بعضهم
 المطبق عيب وغير المطبق ليس
 بعيب وتام هذا ينظر في فصل
 العيوب من بيوع الذخيرة
 البرهانية ذكر في آخر باب
 العيوب من الجماع الصغير
 اشترى ثوبا قطعه لبياسا الولد
 الصغير وخاطه ثم وجد به عيبا
 لا يرجع بنقصان العيب لانه
 صادر واهب له بالقطع مسلما اليه
 قبل الخياطة فلم يكن الرد معتبرا
 قبل هل المبة ولو كان الولد
 كبير يرجع بنقصان العيب
 لانه لم يصير مسلما اليه الا بعد
 الخياطة فكان الرد معتبرا
 قبل هل المبة والصبي الماذون
 والعبد الماذون على كان البيع

الاول للتناقص وصحت في الثاني لعدم التناقض لانه يمكنه ان يقول ليس في يدي شيء من
 مال الشركة لاني دفعت اليك ولو انكر البائع قبض ثمنه او انكر المقرض قبض ماله
 يحلف ولو ادعى المضارب او الشر يك دفع المال او انكر ربح المال او الشر يك القبض
 يحلف المضارب او الشر يك الذي كان المال في يده اذا اقول للامير مع المير اما المال
 وضمون على المشتري والمستقرض فعلى الضمين بينة لا يمين ثم لو حلف البائع انه لم يقبض
 ثمنه فقال المشتري انا ابرهن على الايقاع لا يصبر على ادائه ثمنه بل يعمل ثلاثة ايام لو ادعى
 حضور شهوده اما لو قال شهودي غيب فلا يعمل (فحس) لو حلف ربح المال والمودع
 والشر يك لا تركه مال تذكره لا يمتد والمحال ان القول في كل امانة للامير مع
 يمينه وكذا البينة بينته والضمين تقبل بينته لا يمينه على الايقاع وفيه القاضي لو حلف بغير
 طلب المدعى ثم طلب المدعى تحليفه فله ان يحلفه ثانيا وفيه ادعى دارا فانكر المدعى
 عليه فحلفه القاضي ثم علم القاضي انه كاذب المدعى لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحشته
 ولو ظهر باقرار المدعى عليه ظهر كذبه في يمينه فيمنث وأصله ان المدين ان اذا حلف ان لا
 دين عليه ثم برهن عليه المدعى فعند مدح لا يظهر كذبه في يمينه اذا البينة حجة من حيث
 الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه فيمنث واقتوى في مسألة الدين انه لو ادعى بلا
 سبب حلف ثم برهن يظهر كذبه ولو ادعى بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على

(قوله واقتوى في مسألة الدين الخ) اقول في مسألة الدين فدل انه في الدين على
 مائس عليه في مسألة الدار لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحشته ولو باقراره يظهر حشته
 وبه يظهر ان الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الدين لا الدين والالزم عقوبة كل
 من حلف ثم اقيمت عليه البينة والمصرح به خلافة تامل (قوله واقتوى الخ)
 اقول وهو يدل على انه لو ادعى ايقاعه وانكر خصمه حلف فاقم عليه البينة انه يعاقب
 وقد سئل عنها لكن ما سنه كتبه قريه من كلام الزياي المطلق يقتضي خلافة
 فتامل (قوله حلف ثم برهن يظهر كذبه) اقول وفي شرح البكر للزياي قال بعد
 ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المتكبر باقامة البينة والصواب
 انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهدا زورا ولا يثبت في يمينه انه انما كان
 لعان على الف درهم فادعى عليه فأنكر حلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه الف
 وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر له وقد علمت مما هنأ ان وجهه
 كلام محمد ان البينة حجة من حيث الظاهر واعلم ان ظاهرا قول الزياي ان الصواب انه
 لا يظهر كذبه الخ انه القول المعتمد في المذهب وما في هذا الكتاب من قوله واقتوى في
 مسألة الدين الخ يقتضي ان المعتمد التفصيل ولعل الفتوى آكد ذلك ان جعل كلام
 الزياي ومن حذا حذوه على صورة السبب هذا وقد نصوا جميعا في باب التعليق انه لو
 اختلفت معها في وجود الشرط فالقول قوله الا اذا برهنت وعللوا بانها تورث دعواها
 بالحق ولم ينظروا الى ان البينة حجة من حيث الظاهر ولم يذكروا خلافا في المسئلة ولا

والشرا بالهبات الفاحشة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي

بيع الملتصقا ذكر في باب
 باع مال نفسه من الوصي فهو
 مكسب ببيع الوصي بنفسه ولو
 باع الصبي المأفون له من
 الأجنبي ينعين فاحشر جازعند
 أبي حنيفة رحمه الله وذكر
 أيضا الوصي إذا أمره إنسان أن
 يشتري له شيئا من اليتيم فاشترى
 له لا يجوز بخلاف ما إذا اشترى
 نفسه على قول أبي حنيفة رحمه
 الله والفرق أنه إذا اشترى
 لنفسه فحقوق العدم من جانب
 اليتيم راجعة إلى اليتيم ومن
 جانبه واجبة إليه فلا يؤدي إلى
 التصاد وإذا اشترى لغيره
 فحقوق العدم من جانب اليتيم
 واجبة إليه ومن جانب الآخر
 كذلك فتؤدي إلى التضاد وفي
 فتاوى القاضى الإمام فخر
 الدين رحمه الله رجل باع جارية
 من ولده الصغير أو وهبها له ثم
 اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء
 وإذا ملك الرجل جارية يبيع أو
 هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح
 من دم عمدا أو خلع أو كتابة على
 جارية أو أعتق عبده على جارية
 أو ورث جارية يجب الاستبراء
 في هذه المواضع بكم كانت
 الجارية أو ثيبا ملكها من صغير
 أو كبير أو امرأة أو عنين في
 فتاوى القاضى فظهر الدين
 والجارية إذا كانت صغيرة أو
 آيسة يستبرأ بها شهر واحد ولو
 اشترى هي جارية ثم احتلم
 فعليه الاستبراء في فتاوى

القاضى فظهر الدين ذكر في بيع ودوى الارحام من بيع

السبب لا يظهر كذبه بخوارانه وجسد القرض ثم وجد الابراء أو الايفاء (قن جف)
 حلف بطلاق أو عتق ماله عليه شيء فشهدا عليه يدين والزمه القاضى وهو ينكر قال
 س ر - يحتث وقال م ر ح لا فى لا أدري أنه صادق لأن البيعة حجة من حيث
 الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه كذا ذكر م ر ح وفي (ج) قال امرأة طالق أن كان لفلان
 عليه شيء فشهدا أن فلانا اقترضه كذا قبل عينه وحكم بالمال لم يحتث ولو شهدا أن
 افلان عليه كذا وحكم بالمال حثت لأنه جعل شرط حثته وجوب شيء من المال عليه
 وقت اليمين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت اليمين بخلاف ما لو شهدا
 أن المال عليه وفيه ادعى نكاحها فقبله دفع اليمين هنا على قولهما أن تزوج فلا
 يختلف لأنها لو نكحت لا يحكم عليها لأنها لو اقترعت به - دما تزوجت لم يحجز اقترادها وكذا
 لو اقترت بنكاح لغائب قيل صح اقترادها لكن يمال بالثبوت كدبيب ويندفع عنها اليمين
 وفيه - ل لا يصح اقترادها فلا يندفع عنها اليمين كذا (قش) لا يمين في الحدود سواء كان
 خاص حق الله تعالى كعبد الزنا والسرقة وأتجر أو دائر بين حق الله تعالى وبين حق
 العبد كعبد الله ذنوب حتى لو أنكر القاذى لا يختلف إذا التغلب فيه حق الله تعالى عندنا
 فالحق بخالص حقه تعالى والسارق يختلف لأجل المال إذا أراد المالك أخذ المال
 لا القطع فيقال حيث ددع ذكر المرقه وادع تناول مالك فيكون للشعاع عليه يمين وفي
 خود النفس والطرف يختلف إلا أنه يقضى في الطرف بالقطع عند ح ر ح وبالمال
 عندهما ولا يقضى في النفس بالنسبة عند ح ر ح ولكن يحبس حتى يبرأ ويحكم
 وعندهما يقضى بالدية (ط) ادعى أنه قال له يا منافق أو يا كافرا ادعى أنه ضربه
 أو أظلمه أو نحوه مما يوجب التعزير يختلف المدعى عليه إذا التعزير يخص حق العبد وإذا
 ملك العبد عقوه ولم يمع الصغير وجوبه ومن عليه لو كان صاحب الحق منه أقامه يعنى
 لم يخص الإمام بأقامته فإن الزوج يوجب امرأته فلورأى أحدا يفعل ذلك فله أن يمنعه
 و يضربه لو لم يترجم بالمنع باللسان ولو كان حقه تعالى لا تعكس هذه الأحكام واليمين
 يحرق في حقوق العباد سواء كان عقوبة أو مالا ولو حلف لشيء عليه ولو نكل يعزى
 إذا التعزير يثبت بالشبهات ويختلف فيه على المحاصل لأن تخليفه على السبب يضر
 المدعى عليه بخوارانه فعنه إلا أن المدعى أبرأه وفي منه فية ضرر المدعى عليه في تخليفه
 على السبب وقد مر أنه لا يختلف عند ح ر ح في الأشياء السبعة واحدها النكاح وصورته
 أنكره أو وهى نكاحا قال ح ر ح لا يخاف وقال لا يختلف فلونكل حكم بنكاح وثانيتها
 الرجعة وصورته ادعى على امرأته رجعة ففي العدة ثبت الرجعة بقوله وإن كذبت
 لأنه ادعى أنها يملك استثنائه لئلا يجعل كنهه راجعها للعالم وبعد العدة لو صدقه

نفسه ولا والفرق أن المتنازع فيه هنا الدين والشهادة لا بانه لا اشترط بخلاف ما في باب
 التعليق فإن المتنازع فيه وجود الشرط كما هو ظاهر يؤيد ذلك قوله هنا وحكم بالمال
 ولو كان المتنازع فيه الشرط فلا تراعى في قبول البيعة فانه

الأصل لا ينبغي للرجل أن يفرق بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ٢٠٧ ولا في الصدقة إذا كان صغيرا وكذا

كل عمل كين ذوى رحم محرم اجتماعا في ملكه يكره التفريق بينهما ملكا والأصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة ورأى صلى الله عليه وسلم امرأة والمه في بعض السبب يا فقيل أنه بيع ولدها فأمر برؤسها عليها ووهب صلى الله عليه وسلم غلامين صغيرين أخوين ثم قال له ما فعل الغلامان فقيل بعت أحدهما فقيل أدرك أدرك وروى ارداد وروى باع مع هذا جازع الكراهة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز في قرابة الولاء ويحوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وأما يكره هذا التفريق إذا كانا صغيرين أو أحدهما صغير ثم المنع منوط بالقرابة المحرمة للزواج حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان أحدهما في ملكه والآخر في ملك غيره لا بأس ببيع واحد منهما وكذا لو كان ملكا لرجل وابنه محلول لابن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل أن يفرق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما ملكه

المرأة ثبت الرجعة بتصادقهما ولو كذبته ولا بينة فعلى قولهما يختلف لأهل قوله وكذا لو ادعت المرأة أنه راجعها وكذبها زوجها فعلى خلاف مروياتها التي في الأيلاء وصورتها إلى ثم قال فثبت وانكرت فلا ودعاها في مدة الإيلاء يثبت التي بقوله ولو بعد مضي مدة فإن صدقته يثبت التي بتصادقهما ولو كذبته ولا بينة له أو ادعت أنه فاء إليها في المدة أو بعدها وانكر الزوج فالتحليف على خلاف مروياتها الرق وصورته ادعى على مجهول الحال أنه منه وانكر ما ادعاه ولم تكن له بينة أو ادعى مجهول الحال على رجل أنه عبده وانكر المولى ذلك فالتحليف على خلاف مروياتها السبب وصورته مجهول النسب ادعى على آخر أنه أبوه أو ابنه وانكر المدعى عليه فهو على خلاف مروياتها أمومية الولد وصورتها أن تدعى أم الزلذاتها ولدت من سيدها وانكر المولى ذلك وليس لها بينة وطالبت بمن المولى فهو على الخلاف وسابعا المولا وصورته أن يدعى أنه مولا الأسفل أو الأعلى فعلى خلاف مرثم هذا الخلاف بين حرج وبينهما في الأشياء السبعة لو لم يدع ما لا يسبب هذه الأشياء فإن ادعى ما لا يسببها فالتحليف مجرى وفاقا إذا فرض دعوى المال وفيه يختلف وفاقا له (ج) كبل باع ثم المشتري رده عليه بهيب لا يحدث مثله يحكم بينة أو تنكول أو بأقراره أنه رده على موكله وكذا لو رده بينة أو ينكول بهيب يحدث مثله في تلك المدة (ج) كذا (هـ) ادعى كل واحد منهما أنه في يده ولا بينة وأراد أحدهما تحليف الآخر بالله ما تعلم أنه في يدي قيل يحام وقيل لا وقد روي فصل الخارج وروى اليد

(الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به)

(ذ) أن الاستحقاق نوعان مطلق للمالك كعتق ومحوه وناقض للمالك كالاستحقاق بالمالك فالناقض لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية والمبطل يوجب في كل الروايات ثم أنهما يتفقان من وجه ويتخلفان من وجه فوجه الاتفاق أنهما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء مستحقا لهما حتى أن واحدا منهما لم يبرهن على المستحق بالمالك المطلق لا يقبل وجه الاختلاف أن الناقض إذا رد فان كل واحد من الباعين لا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يرجع عليه ورجع على الكفيل وان لم يرجع على بائعه وان لم يرجع عليه ورجع على الكفيل وان لم يرجع على المستحق منه (ج) الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على البائع بثمنه لأنه يظهر أن البائع باع ملك غيره وحديث ومن حقه أن لا يرجع على بائعه لأنه باع ملك نفسه ثم استحق بسبب حدث عند المشتري ألا يرى أنه لو شري شيئا فكث عند سنة ثم برهن آخر أنه مندهر فانه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو شري ثوبا فخاطه في صافيه من آخره القميص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بثمنه إذا لم يبيع لم يستحق والمستحق لم يبيع إذا لم يبيع كبراس والمخدوق قصير ولأنه لما خاطه قبضه لم يحجز

(الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به)

ولمن أولاده لأن المالك معتبر في ذلك ولو اشتراها

جميعا لنفسه ثم واحد باحدهما
 مستحق لاياس به كدفع احدهما
 بالجنسية ويبيعه بالدين ورده
 بالعيب ولو كان له من كل واحد
 منهما شقص لم اكره له ان يبيع
 من احدهما دون الاخر لان
 التفرقة ثابتة قبل ذلك وانما
 يكره التفريق عند امكان
 بيعهما الا عند عدم ذلك حتى لو
 دبر احدهما او استولاهما
 والاخرى صغيرة لا يكره بيع
 الصغيرة وان كان احدهما له
 والاخرى له بما دون له وعليه
 دين او ملكا تبه لاياس بالتفريق
 بينهما وان كان احدهما عبد
 مضاربة فلا ياس بان يبيع
 المضارب ما عنده واذا اجتمع
 اخوان في ملك رجل لا ينبغي له
 ان يبيع احدهما من ابن له
 صغير في عياله لان فيه تفريق
 الملك والحرم هذا القدر ثم
 الكراهة فيما اذا كانا صغيرين
 او احدهما صغير والاخر كبير
 على ما مر فان كانا كبيرين فلا
 ياس بالتفريق بينهما واذا دخل
 المحرم دار الاسلام بغلامين
 صغيرين اخوين بامان فاراد ان
 يبيع احدهما فلا ياس بشرائه
 منه وان كان فيه تفرق لان لو
 لم يشتره عاديه الى دار الحرب
 فيكثر به سواد اهل الحرب ولو
 كان اشتراهما المحرم في دار
 الاسلام كره له ان يشتري
 احدهما ويبيعه السلطان على
 ان يبيعهما جملة وفي قوائد

ان يملكه احدا لا بسبب حادث بعد النسيئة اما بشرى عن خاطه او باقراره وقال يرجع
 على البائع بثمنه اقول هذا يشتر بان الاقرار يصير بينا للملك وهذا قول ضعيف قال
 وكذا حكم برشره فطعنه ثم استحق الدقيق وكذا لو بشرى بمخافشواه فبرهن آخر ان المشوى
 له لم يرجع المشتري على بائعه لانه لما شواه لم يجز ان يملكه احدا لا بسبب حادث بعد الشئ
 الا يرى ان الغاصب يملكه بشبهه ولا يأخذ المالك فلما جاز هذا المستحق ان يأخذ
 منه ثبت ان حقه وجب بعد الشئ ففي هذه الوجوه لو برهن المستحق ان اللحم والبر
 او الثوب كان له يقضى على المشتري بالقيمة في القبي وبالمثل في المثل للمستحق ثم يرجع
 المشتري على بائعه بثمنه لانه استحق الاصل وكذا لو قصب بمخافشواه او برافطه
 او ثوبا فطعنه فاستحق لم يبرأ فاصابه لانه استحق منه فغير ما غصب ولو برهن
 المستحق ان اللحم كان له او البر او الثوب يبرأ الغاصب ومن قصب ثوبا فطعنه ولم يخطه
 او ثوبا فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق منه عين
 ما غصب ولو بشرى ثوبا فذبحها وسلمها فبرهن رجل ان رأسه وأطرافه وكلها كلها
 له فحكم له بها يرجع المشتري على بائعه بالثمن لانه استحق اصل الثاة الا يرى ان من
 غصبها وذبحها وسلمها لم يطل به حق المالك هن الثاة بخلاف ما اذا قطع ثوبا وخاطه
 او طين برأ لان ثمة يقطع حق المالك حيث قضى له انما قضى بملك حادث لا بملك
 قديم وهذا الملك القديم باق فبرجع المشتري بثمنه ولو برهن رجل ان جلدها له
 وآثر ان اراس له وآثر ان اللحم له فالمشتري لا يرجع على بائعه لانه لا يثبت لاحد حق
 في الجلود والاطراف واللحم الا بسبب حادث فبستحق الحادث وفي الفصل الاول يستحق
 الاصل (ح) المستحق لو برهن على المشتري ان المبيع له ولم يوفت رجوع المشتري
 على بائعه بثمنه ولو وفقت باقل من مدة الشراء يقضى به للمدعى ولا يرجع المشتري بثمنه
 (ذ) استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الاجازة لانه نقضه في ظاهر الرواية ذكر
 (س في) ان البيع متى ينفسخ قبل اذ قبض المستحق وقيل بنفس المحكم والصحيح انه
 لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بثمنه فاذا رجع ينفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد
 ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح (ح) الصحيح ان البياعات لا تنفسخ
 بالا استحقاق ما لم يرجع كل واحد على بائعه بالقضاء (ت) هن ح وح انه لا ينفسخ ما لم
 يأخذ العين بقضاء اذا اخذ بقضاء دليل القسح فينفسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعده
 وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الاصح ولو استحق فاراد المشتري نقض البيع

(قوله استحقاق المبيع يوجب توقف العقد الخ) اقول فيه نظر لما صرح به في الاشياء
 والنظائر لشيئنا من أن من شروط توقف عقد الفضولي على الاجازة ان يبيعه لما ملكه
 لانفسه والبائع هنا باع لنفسه كما لا يخفى اه ذكره الغزالي اقول والذي يظاهر ان ما في
 الاشياء والنظائر مخرج على غير ظاهر الرواية واذا تأملت الفروع وجدت بها شاهدا لما
 قلته وبه يحصل الجواب تأمل

الدين وغيره من أئمة سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك والمعنى فيه ان في جواز هذا البيع اتلاف مال اليتيم ومنافعه لان الملك باق للصغير والمنافع من ملكه يستحقها الصغير والوصي لا يملك ذلك ذكر في بيع شرح الطحاوي في باب المصراة ولا بأس للوصي ان يجبر على اليتيم ولا ضمان عليه اذا أصيب في ذلك قال وبالحجالة في هذا ان تقول ثبوت الولاية على الصغير والصغيرة لاغير في أحد أمرين أما في المناكح وأما في المصالح أما ولاية المناكح فقد ذكرناها في مسائل النكاح وأما ولاية المصالح فإلى الأب ان كان حياً وان كان ميتاً فإلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان مات الأب ولم يوص إلى أحد أو مات وصيه ولم يوص إلى أحد فالولاية إلى الجد أبي الأب فان مات الجد فإلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي فلهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولم ولاية الاجازة في النفس والمال جميعاً وفي الأقوال والعقارات فان كان بيعهم واجادتهم مثل القبة أو باكر أو باقل قدر ما يتغابن الناس فيه جاز وان كان أقل قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة

بلا قضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البينة على التنازع من البائع أو على التلقي من المشتري ثابت الا اذا حكم القاضي فيسلم المميز فيفسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت الاستحقاق ببينة أو لو ثبت باقرار المشتري أو بنكوله أو باقرار وكبه بخصوصة أو بنكوله فلا يرجع اذا لا قرار ليس بحجة في حق غيره كذا (د) وفي (ت) شراداً فاستحق باقرار المشتري أو بنكوله لا يرجع بثمنه على بائعه ولو برهن المشتري ان الدار ملك المشتري ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما قدم على الشراء فقد أفرأه على ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضاً يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلو ادعى البائع برهن على اقراره لبايع انه ملك المشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت ولو لا بينة له فله تحاييل البائع بالله ما هو ادعى لانه لو أقر له (فقط) لو استحق شاهدان وعدلتهما المشهود وعليه قال أبو يوسف أسأل عن الشاهدين فان عدل لا يرجع المشهود وعليه بثمنه على بائعه وان لم يعدل لا يقضى على المشهود وعليه لتعدله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه كإقرار (ذ) ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وانكر بائعه المبيع فبرهن المشتري على البيع تقبل فبرجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسماع البينة وقيل لا وبه أئني (ظ) بل لو ذكر شية البند وصفته وقدر ثمنه كفى وعلى هذا ان لو ادعى البائع فادعى حريته على المشتري الاخير ورجع البعض على البعض قيداً يشترط حضرة القن عند الرجوع بثمنه وقيل لا بل لو شهدا ان القن الذي برهن على حريته باعه هذا من هذا كفى ثم لبائعه هذا ان يرجع على بائعه بثمنه وان زعم انه لا يرجع له الرجوع لانكاره البيع لانه ما حكم عليه ببينة الحق زعمه بالعدم أقول على هذا لو ادعى عليه ما لا فقال ليس أو ما كان لك على شيء قط ولا أدرك غيرهن وهو برهن على قضاء أو ابراء ينبغي أن تقبل بينة المدعى عليه وكذا لو أنكر البيع فبرهن عليه انما يشترط فوجدها فبرهن البائع انه برى من كل عيب ينبغي ان تقبل بينة البائع ما لم يبرهن أن الحكم عليه بالبينة يلحق زعمه بالعدم على انهم صرحوا بانها لا تقبل والحاصل انه ينبغي أن يتقدم الحكم فيها وإثباتا قال ولو ابرأ البائع المشتري عن ثمنه أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع شيء على بائعه وكذا بنية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعذر القضاء على الذي ابرأه المشتري كذا (فش) وفي (فصط) لا يرجع المشتري الاخير على بائعه لو جرد الابراء وهل يرجع بائعه على بائعه اختلف فيه المتأخرون قيل يرجع وقيل لا (فش) المشتري لو رجع على بائعه وصالح البائع على شيء قليل فالبائع ان يرجع على بائعه بثمنه وكذا لو ابرأ المشتري عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فالبائع ان يرجع على بائعه أيضاً اذا المسامحة اجتماع البديل والمبدل في ملك واحد ولم يوجدها زال المبدل عن ملكه ولو حكم للمشتري فصالح المشتري اي اخذ المشتري بعض ثمنه من المشتري ويدفع المبيع إلى المشتري ليس له أن يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع (بس) شراء فادعاء آخر فقبل ان يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع اليه شيئاً

ان كان على المعروف جاز على
فيه تغذ عليهم ولا يجوز عليهما
واذا ادرك الصغير والصغيرة
في مدة الاجازة ان وقعت
الاجازة على انفسهما فلهما
تخييرا بطل الاجازة او الممن
عليهما وان وقعت على ملكهما
فليس لهما اختيار الا بطل وليس
لهما دفع البيع والشراء الذي
تغذ عليهما في حالة الصغير
وللاب ان يسافر مال الصغير
والصغيرة وله ان يدفع مضاربة
الى غيره وله ان يدفع بضاعة
وله ان يوكل بالبيع والشراء
والاستيعار وله ان يودع وله ان
يأخذ له في التجارة ان كان يعقل
البيع والشراء وله ان يكاتب
عبدا وان يزوج امته وليس له
تزوج عبده وليس له ان يصير
ماله عيانا وفي الاستعسان له
ذلك وله ان يرهن ماله بدين
الصغير ودين نفسه ايضا فان
هلك يضمن مقدار ما صار
مودعا من ذلك دين نفسه وله ان
يجعل ماله مضاربة عند نفسه
وينبغي ان يشهد على ذلك في
الابتداء ولو لم يشهد يحصل له
الرخص فيها بينه وبينه ولكن
القاضي لا يصدق وكذا اذا
شاركه ورأس ماله اقل من
مال الصغير فان اشهد به
الرخص على ما شرط وان لم يشهد
يجعل له فيها بينه وبين الله
تعالى وانما يمكن القاضي
لا يصدق ويحصل الرخص على
قد برأس ماله وكذلك هذا كله في الوهي هذه الجملة في بيع

وأما المبيع صح فلا يرجع على بائعه بما دفع له فعه برضا والاسحقاق لم يثبت فلو
أنته وحكم له ودفع اليه شيئا وأما المبيع يصير هذا من المبيع من المستحق فينبغي
ان يثبت له الرجوع بئنه على بائعه (ح) شراء قاضي آخر نصفه فشرائه منه لا يرجع على
بائعه بشئ الا ان يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصفه (قش) شراء قاضي آخر
فشرائه منه أيضا ثم استحقه ثالث بينه وحكم له رجوع المشتري على كلا البائعين بالثلثين
لو جود الشراء منهما ولو استحق فأراد ان يرجع بئنه على بائعه فأنكر البيع بائعه ثم
ادعاء المشتري بعد أيام على ابن البائع انك بئنه مني وأراد ان يرجع عليه يسع دعواه
اذ لا منافاة بينهما بما تجوزانه ثم من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذ كر التوفيق
لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالثلثين وان كان
الصحيح أحد البيعين اذ الرجوع بالثلثين عند الاستحقاق يعتمد وجود صورة الشراء لا صحته
(ح) داربيده ادعى آخر نصفه فصالحه على ألف قاضي آخر نصفه فصالحه على ألف ثم
استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلامهما يقول بقي نصبي ولو استحق
ثلاثة أرباعه يرجع عليهم ما بنصف ما أخذوا (بس) شري منه أمه غصبت وهو يعلم ان
بائعه غاصب فأولدها فولد هارقي لعدم القبول له ولكن يرجع بالثلثين على البائع
اذا علم بالاستحقاق لا يمنع رجوعه على بائعه عند الاستحقاق (قد) شراء مالسا يانه ليس
لبائعه ثم استحق يرجع بئنه فلو برهن بائعه ان المشتري أقر بعد الشراء انه للمشتري
لا يبطال حق رجوعه بئنه (جف) لو قال بائعه بدان شرط في فرد شم كه غارة يستعير يد
أن لا يرجع عليه بئنه لو استحق فاستحق فله الرجوع (قش) تداولته الايدي فاستحق

(قوله داربيده ادعى آخر نصفه فصالحه الخ) أقول قدم في الفصل الرابع من بيده
دارباع نصفه من رجل غير مقسوم وأشهد له بالقبض وباع النصف الآخر من آخر ثم
استحق رجل نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعا يأخذ من كل واحد نصف ما بيده
وبأيهما ظفر فهو خصم يأخذ منه نصف ما بيده ولو أجاز بيع الاول ثم أجزله بينه وبين
المشتري خصومة ولو باع نصفه من رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعي خصم
للمشتري والبائع وبأخذ من كل منهما نصف ما بيده ونسأله فيه وهو عما يناسب ذكره
هنا (قوله قش تداولته الايدي الخ) أقول سئلت من رجل باع حصه في فرس له
وسلمها للمشتري فباع المشتري تلك الحصه وسلمها لآخر ثم تداولتها الايدي
ونتجبت هي ونتج نتاجها وتفرق النتاج في ايدي البائعه وهالك الفرس الاصلية
فما الحكم فاجبت للبائع الاول ان يضمن كل من تسلم الفرس أو سلمها من بائعه
أو مشتريه لو جود التعدد فاذا ضمن الاول قيمة حصه فيها انتفى جواز تعرضه فيها
لغيره ثم حقه في الاولاد باق فبأخذ ما رجعه ثم او يضمن من تعدد فيهما بالتسليم
أو التسليم وما نتج عنده مما في يده بالشراء وهالك من غير تعدل يضمن وهذه الاحكام
ما عرفت من أشياء من قولهم ان المسالك اذا ضمن الغاصب المقتوب ملكه الغاصب

تصرف الوصي والاب في مال الصغير فظهر الرمح ثم قال كنت مضار بالايكون له من الرمح شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاة متى لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيحمل له الرمح وان لم يشهد عليه ويا في شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي متفرقات فوائد صاحب المحيط الوصي اذا استقرض من مال الصغير وتصرف وروح ثم انفق على الصغير مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعا وليس له ان يأخذ بحساب ماله لانه صار ضامنا فلا يخرج العهدة عالم برفع الامر الى القاضي او الى منصوب القاضي كالمتمولي وفي فوائد صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولده الصغير وضمن الثمن لا يصح لان حق قبض الثمن للاب بحكم العقد ولو صح الضمان صار ضامنا لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق للاب بولاية الابوة لا مباشرة النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا تتعلق بالعاقد فكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب وفي وصايا التوازل وصي باع ضيعة لثني من مفلح قال ان كان هذا بيع رغبة أجل القاضي المشتري

فارجع بعضهم على بعض بتمنه بحكم فانه ذكر البيع احدا الباعه يحتاج الى اقامة البيعة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البيعة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بتلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والابان كانت عند قاض آخر وهذه الاثباته يحتاج الى اثباتها (ذ) استحق من المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعه حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا اعادة البيعة ولا يرجع كل منهم عالم يرجع عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع على بائعه او على كفيله بالدرك عالم يرجع عليه ومالم يبرهن على الاستحقاق لا يلزم البائع دفع ثمنه ولو اراه سجل الاستحقاق فاقرب بالاستحقاق وقبل السجل ووعدان يدفع ثمنه ثم ابا يجبر على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكن وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه وبجبر الوعد لا يلزمه شيء ولو وجد بائعه بغير قندوا ظهر سجل قاضي بخاري او برهن انه سجل قاضي بخاري لم يجز لقاضي سمرقند ان يعمل به ويقضي برجوعه بتمنه مالم يبرهن ان قاضي بخاري حكم على المستحق عليه بالمبيع وان رجعه من يده وهذا لان الخط يشبه الخط فشرط بينة الحكم والاتراج عن يده اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف لابي يوسف رحمه الله تعالى كافي الكتاب الحكمي فان قوله آخر ان شهادته انه كتابه تكفي ولا يشترط علمه بما في الكتاب ولو استحق وهو لم يدفع ثمنه او بعضه يجبر على دفعه بخلاف ما لو وجد المشتري حيا حيث لا يجبر على دفعه لانه في فصل البيع لو دفع يسترد ثانيا لا محالة وفي الاستحقاق لا يسترد ثانيا لا محالة لانه وان القاضي لا يحكم ببيعه المستحق او يجبر المستحق البيع وكذا لو شري دارا وقبضه ثم علم ان البائع باعه من غيره لا يسترد ثمنه من بائعه مالم يضر ج الدار من يده بعض هذه الجملة من (ط) وبعضها من (فح) وفي (ذ) شري زيد قسما من خالده فباعه من بكر ثم شراه منه زيد فاستحق رجوع زيد على بائعه الاول وهو خالد كذا في (فر) وهذا انما يستتم على رواية

وان الشريك له تعد بالتسليم للمشتري منه بغير اذن شريكه والمشتري ايضا تعد بالتسليم وان زواجا المتعصب امانة اذا هلكت بلا تعد لا تضمن وانه اذا حدثت يد التعدي على زواجا المتعصب كانت مضمونة على تلك اليد المتعدية فتأمل قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح قوله فصل في بيع المتعصب وضمن قيمته ملكه في الجواب عما تمسك به الشافعي رحمه الله تعالى والجواب عما تالان رضاه قد وجد بطلب القيمة منه ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب موجب رد العين عند القدرة ولرد القيمة عند العجز بطريق الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت للملك به لاغصيب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بما بالغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والركيب لانه تباع اذا اكتسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف او الذي فيه الخيار حيث ثلاث به الزيادة المنفصلة ايضا لانه سبب موضوع للملك فيستد من كل وجه انتهى (قوله ولو استحق وهو) اقول أي للمشتري ووضع المسئلة ان المبيع لم يخرج من يده فامل

ثلاثة ايام فان امكنه اداء
من ابى يوسف رحمه الله في
رجل باع عبدا من ابنه
الصغير بـ مائة درهم
الا بـ فعتقه جائز من نفسه ولا
يجوز من ابنه الصغير لان
البائع قاسد وهو في يده ولو
اشترى من ابنه الصغير عبدا
وهو في يده فمات العبد فهو
من مال الابن حتى يامر الوالد
بجعل بيعته بمنزلة عبده وديعه
اشترى وينظر في وصايا الجاهل
في الفتاوى ومجموع الفتاوى
وذكر فيه ايضا لو اشترى
الوصي غلاما فـ لـ اشترى
لنفسه بـ وقال اليتيم
اشترى له لـ قال بـ فان الرجوع
لليتم وان قوى المال ضمن
الوصي ولو اتجر الوصي
في مال اليتيم ورجع فـ لـ
اخذته مضاربة وفي الرجوع خاصة
قال لا يصدق والرجع لليتم وان
قوى المال لم يضمن ويأتي شيء
منه في مسائل المضاربة
والوصايا ان شاء الله تعالى
وفي وصايا المنتفى ايضا وصي
اشترى لنفسه بمال اليتيم
خادمه فان كان الثمن خيرا
لليتم اخذ منه وان كان الخادم
خيرا لليتم انخرشاه لنفسه
ذكر هذه المسئلة في انشاء
مسئلة الوصي وكذا اذا اخذ ارض
اليتم فزارعة وتذكر المسئلة
في مسائل المزارعة من هذا
الكتاب ان شاء الله تعالى وفي
اول دعوى الدخيرة الوصي اذا باع مال الصغير ومات فـ لـ

ان الحكم المستحق بوجوب انفساخ البياعات كلها تخرج ببيع زيد وشراؤه ثانيا من
البين وصار كانه لم يبيع من قبله اما على ظاهر الرواية وهو ان الحكم له لا يوجب
انفساخها فيبقى ببيع زيد وشراؤه ثانيا على خالد فليس له الرجوع على خالد ولو لم يكن
يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم يرجع هو على خالد اقول فيه نظر لان ظاهر
الرواية لا يمنع الرجوع الا يرى ان له الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم
بالاستحقاق حكم على كل الباعة فينبغي ان يخصر زيد بين ان يرجع على خالد او على
بكر اذ هو كل منهما بائعه قال وقيل يجب ان يكون الجواب في الرد يجب كجواب
الاستحقاق وقيل يجب في العيب ان لا يرد على خالد ولا على بكر اما على بكر فلا يرد
لانه يلزم الدوراء على خالد فلان هذا المالك لم يستقدمه فعلى قياس هذا لا يرجع زيد
على بكرى الاستحقاق لانه لا يفيد اقول فعلى قياس هذا ينبغي ان لا يرجع زيد على خالد
ايضا لو استحق من يد المستاجر او المودع او الغاصب لا يرجع المالك على بائعه بثمنه
اشير اليه في (ن) حيث دلل امة في يد زيد قال بكر لمجد هذه الامة بعثها منك وسلمتها اليك
وقد خصها منك زيد وصدقه محمد بكر ان ياخذ ثمنه من محمد فلو استحقه رجل من زيد
ليس لمجد ان يرجع على بكر بثمنه لان في زعم بكر ومجد ان زيد اغاصب وانه لا يتعصب
حصلا المستحق في اثبات الاستحقاق عليه في حقهما فلا يرجع عليه كذا (ط) لو ادعى
فعل على ذي اليد بان قال هذا لي فصدقه مني يتعصب هو خصما فيكون للثو حرق
الرجوع على بائعه (ذ) استاجر دابة فاستحقها آخر ولم يصدقها انه مستاجر فالمؤجر لا يرجع
على بائعه (فس) لو استحق من المودع او الغاصب فـ للمالك ان يدعى على المستحق اذ
الغاصب والمودع لا يصلح خصما فبطل القضاء (غز) اخذ دارا بشقة فبني ثم استحق من
الشقيق رجوع الشقيق على المشتري بثمنه لا بقيمة بناءه لاخذ به برأيه (قط) ارض شرياء
او ورثاه فادخلها فبني احدها فاني نصيبه فاستحق نصيبه لا يرجع على شريكه بقيمة
البناء والاصل ان القسمة لو كانت مما يجبر عليها الا في كسبة جنس واحد فلا يثبت فيها
حكم الغرور فلا رجوع عند الاستحقاق ولو حصلت بتراضيهما ولو كانت مما لا يجبر كقسمة
في جنسين فالغرور يثبت فيها (وقط) عارية هلكت فاستحققت فضعن المستعير قيمتها لا
يرجع على المعير ولو لم يمتد العين في يد المرتهن او المودع او المستاجر ثم استحققت ببينة
خدمته هيتهافله ان يرجع على الراهن والمودع (منع) وهب ما غصب او باع
او تصدق به او اجر او رهن او اودع او اعاد فـ لك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب بله
والتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستاجر والمودع والمرتهن
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق
منه (مش) ادعى المستحق على المشتري واحده بلا حكم فقال المشتري لبائعه المستحق
اخذته مني بلا حكم فادخله الى فدفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق انه له مع
(قوله ويرجع المشتري بثمنه) اقول خص الثمن اذ لا يرجع عليه بما ضمن من القيمة

يكن له وصي أو وارث ينصب
القاضي وصيا ويأتي في مسائل
الدعوى وفي باب دعوى الأب
والوصي من فتاوى رشيد
الدين الوصي إذا باع ومات
فبلغ الابن قولاً به بعض الثمن
من المشتري والمطالبة منه
لورث الوصي دون اليتيم الذي
باعه كروشد الدين في باب
ما يكون جواباً لدعوى المدهي
وما لا يكون باع دارة من ابنه
أما غيره ثم باع من الأجنبي يصح
إذا كان بمثل القيمة وفي وكالة
أباه في الفتاوى في مسائل
ابن سماعة ولو قال بعث وأنا
وصي وقال المشتري لا بل بعد
ما باعته ، فاقول قول البائع
بخلاف ما إذا قال البائع بعته
قبل أن اشتريته وقال المشتري
لا بل بعدما اشتريته فاقول قول
المشتري وذكر في آخر وكالة
الجامع الصغير مكاتب أو عبد
أو دمي زوج ابنته الصغيرة وهي
حرة ، سلمه بجزء وكذا لو باع أو
اشتري لها وكذا المرتد إذا مات
على دينه والحري المستامن
لا يجوز بيع واحد منهما ولا
سراؤه ولا نسكاحه على ولده
الصغير وتماه ينظر في الجامع
الصغير ذكر في كتاب الغرر من
الذخيرة هشام سالت محمد عن
غلام لم يبلغ الحلم لم يباعه إنسان
وأقر أنه مملوك له وهو يهر من
نفسه ثم استحق بالحرية وغاب
البائع ولا يدري أين هو أيرجع
المشتري على الغلام بالغرر قال لا وفيه أيضاً قال هشام سالت محمد

غيبه المشتري صح لا نفسخ البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما فبقى على ما كان البائع
ولم يصح الاستحقاق المستحق لو أخذ العين من يد المشتري بالأحكام فكيف يرجع
المشتري على بائعه بثمنه قالوا جده إن يدعي المشتري عليه أنك قبضته مني بالأحكام وكان
ملكى وقد هلك في يدك فادلى فتمسك به فغيره من الاتحانه له ف يرجع المشتري على بائعه
بثمنه ولو استحق فأراد المشتري أن يرجع بثمنه فقال بائعه لي دفعه ولم يبر وجهه أو بينه
وقال بيني غائبة عن البلدة أو بين دفعاً فاسد لا يلتفت إليه ويحكم عليه ولو بين دفعاً
مصححاً وقال بيني حاضرة في البلدة فيمهل إلى الجلس الثاني استحق إذا أراد الرجوع بثمنه
فغيره من بائعه على نتائج أو على تلقيه من المستحق يبيع أو نحوه ولا يستمرط حضرة المستحق
لجميع البينة مرقى فصل من يصلح خصماً برهن المستحق أنه نكح عنده فبرهن خصمه أنك
أقرت أني اشتريت من فلان يدفع المستحق لأنه أثبت تناقضه استحق فأراد ثمنه من
بائعه فبرهن بائعه بحضرة المستحق أنه أقر قبيل دعواه أنه لفلان آخر أو أنه أقر أنه كان
لأبي ورثته منه يتقبل ويصير متناقضاً في دعوى الملك لنفسه فظهر بطلان الحكم له
استحق بملك مطلق فطالب ثمنه فبرهن بائعه أنه نكح على ما كان بائعي يتقبل كذا بحضرة
المستحق ولو غاب بائع البائع لأنه يقتضيه خصماً من بائعه ، أقول يذ في أن لا يستمرط
حضرة المستحق أيضاً كما تقدم قال ولو برهن المستحق بعنده على النتائج لا يتقبل أن
البينتين إذا وجدتا على النتائج تقبل بينة ذي اليد فظهر بها أن ذليده والبائع الأول
ذبيته أولى أقول لو استحق بتناج فطلب ثمنه فبرهن بائعه أنه نكح عنده أو عند بائعي

(قوله لا نفسخ البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما) أقول لأن طلب أداء الثمن قد صح
للبائع والحال هذه ومقتضى هذه العلامة أنه لو لم يل فادلى إلى الثمن لا يقبل برهان البائع
على المستحق مع غيبه المشتري وذلك لأن الاستحقاق وإن صح لا يوجب فسخ العقد قبل
هو باق حتى لو أجاز المستحق بعدما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وفي
ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الأصح كما قدمه قبل بوقتين فكيف به غير صحيح
وقوله بالأحكام احتراز عما إذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فإنه لا يصح
مع غيبه المشتري لعدم انفساخ البيع بالأحكام تحقيق بل على ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم
يفسخ وعلى ما ذكره (ت) من محمده أنه لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء إذا أخذ بقضاء
دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحتمل الإجازة بعده كما قدمه وبه دأبنا في جواب حادثة
الفتوى استحق بحكم واحد المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بائعه ولم يفسخ فادعى
البائع على المستحق مع غيبه المشتري الثاني أو النتائج عند بائعه ويظهر أنه لا يقبل
لعدم انفساخ البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صحح أيضاً من أنه لا يفسخ حتى يرجع
المشتري على بائعه بالثمن تأمل (قوله مرقى فصل من يصلح خصماً) أقول قدم فيه
اختلاف وكلاماً كثيراً وترجيحاً لعدم اشتراط حضرة واختياراً لا اشتراطاً بها ثم قال وهذا
القول أي عدم الاشتراط أظهر وأشبه فراجع وتأمل

يقول رجل اشترى من صبي
فنه ياخذها وولدها رقيق
والنسب ثابت وكذلك ان
اشترها من صبي مجبور عليه
كذا ذكر في كتاب الترهيد
من الذخيرة وهل يرجع المشتري
على الله في الهبة ورجوعه بالثمن
هذه المسئلة من فروع مسئلة
ايداع الصبي وفطره ذكرها
هي اشترى جارية ثم احتلم فعليه
الاستبراء من فتاوى القاضي
ظاهر الدين رحمه الله تعالى
والله أعلم

(في مسائل الاجارات)
اذا اجبر الاب او الجد او وصيهما
الصبي في عمل من الاعمال وهو
حائر لان له ولاية استعمال
الصغير من غير عوض بطريق
التهديب والرياسة فمع العوض
اولى ولا ولاية له مع قيام ولاية
الاب ووصي الاب مقدم على
الجد وقد ذكرنا ترتيبه في
مسائل البيوع ولا يجوز اجارة
غيرهما اذا كان له منهم احد لانه
لا ولاية لاحد على الصغير حال
قسام واحد منهم فان لم يكن
واحد من هؤلاء فاجره دورهم
محرم من الصغير ان كان الصغير
في حجره جاز به طريق التهديب
والرياسة لانه يملك تاديبه فملك
اجارته وان كان في حجر ذي رحم
محرم فاجره محرم آخره
اعرب من الذي كان الصغير في
حجره يجوز ان يكون في حجر الم
قاجره امه جاز هذا في يوسف
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله لا يجوز والذي هو

ينبغي ان تسمع بينه ويطل الحكم بالاستحقاق بالنتاج لما مر من انه ظهر ان ذا اليد هو
البائع الاول فبينته اولى وقد مر في فصل المخارج وذو اليد هذا وعكسه (ط) استحق
جاره وطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمشتري من مدة كم غاب عنك هذا المخار فقال منذ
سنة فبرهن البائع انه كان في ملكي منذ سنتين لا تدفع المخصوصة (هـ) قال المستحق
غابت الدابة عنى منذ سنة وقبل الحكم بها للمشتري برهن البائع انها ملكه منذ عشر سنين
يقضى بها المستحق لانه ادعى قيمتها الا الملك والبائع ادعى الملك ودعواه هي المشتري
لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ عشر سنين فبرهن البائع ان التاريخ
لا يعتبر حالة الافراد عند حرج فبقي دعوى الملك المطلق فحكم للمستحق اقول يقضى
بها للمؤرخ عند سرح لانه يرجع المؤرخ حالة الافراد و ينبغي ان يفتى بقول سرح
رح لانه ارفق وأظهر والله أعلم ادعاء قبل ان يبرهن ويقضى له برهن البائع على المدعى
انه نجح في ملكي مع لانه تقرير ملكه وبيعه قال المستحق للمشتري بعد الحكم خذ الثمن
الذي اذ طيت البائع مني فاخذه فعلى الرواية التي تنسخ البياعات بالحكم المستحق يصير
قاضي يادين بائعه تبرأ فصح وعلى الرواية الثانية لو أدى قبل رجوع المشتري على بائعه
لم يكن قاضي يادينه فله ان يسترده اذ الدين لم يوجب بعد على بائعه قبل الرجوع ولم
ينسخ البيع السابق بمجرد الحكم المستحق فانه ظاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه من
بائعه ثم المستحق دفع الثمن اليه ليس له ان يسترده باتفاق الروايات اذا بيع ينسخ
برجوع المشتري على بائعه هذه الجملة به ضمها من ط و هـ ضمها من (فـ) استحق فاداد
ان يرجع على بائعه فقال بائعه انه نتج في ملكي وعجز عن اثباته حتى اخذ منه الثمن
فاداد ان يرجع على بائعه فانسك بائعه البيع فبرهن مدعى النتاج انه باع عنى له ان
يرجع لانه اساحكم عايه واخذ منه الثمن التحو دعواه النتاج يا ادم اقول قد قدمنا
الكلام عليه قبل بوقرة ونصف تقر يا في (ط) حيث التحق زعمه بالدم (ص) رجح
المشتري على بائعه بحكم بئنه ثم برهن البائع انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عايه ولو برهن
على التالى من المستحق على المشتري لا تقبل عند حرج ويشترط اقامته على المستحق
ولو برهن على المستحق ليس له ان يلزم المشتري وهذا ظاهر اما لو رجح المشتري على
البائع لم يكن له يقض عايه بالرد حتى برهن البائع على التالى فلو برهن على المستحق يقبل
وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه لو ادى البائع تسليمه وهذا ظاهر ولو برهن على
المشتري يجب ان تقبل لانه لو برهن على المستحق كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعها
كذا في الفصل الاول عند سرح في قوله الاخر وهو قول مروح ويجب ان

(قوله وينبغي ان يفتى) اقول قدم في الفصل الثامن ان الصحيح
المشهور من مذهب أبي حنيفة انه أي تاريخ ذي اليد وحده غير متبرقته (قوله)
ليس له ان يلزم المشتري الخ) اقول أي لكونه رجح بالثمن فانسخ العقد على احد
الاقوال المتقدمة

يقتضي به لانه اظهر (ت) شراء قباضه من آخر فاستحق بدينه من الآخر فبرهن هو ان
الاستحقاق باعه من البائع الاول والبائع الاول باعه من بائعه يقبل لانه خصم فيه اذ
الاستحقاق لم يوجب انفساخ العقود فاحتاج هو الى تقرير ملك البائع الاول والثاني
انقر بملكه فينتصب خصمها ولو لم يبرهن ولكنه خصم بائعه في الثمن وحكم له به ثم
برهن بائعه ان الاستحقاق باعه من الاول وهو باعه منه واشتد المبيع فله ان يلزمه المشتري
عند من وم اذا حكم بالفسخ لم ينفذ باطنا وعند حرج ليس له ذلك ولو رجع
البائع الآخر على الاول بغيره بعد ما رجع عليه مشتريه ثم برهن الاول فاختد المبيع فللأول
ان يلزم الثاني وايسر الثاني ان يلزم مشتريه لانه ما رجع على الاول رضي به فسخ جري
بينه وبين مشتريه عندها وعند حرج ليس للأول ان يلزم الثاني لفساده عنده فظاهر
وباطنا (جف) استحققت ارض فاختد المشتري منها من بائعه فظهر فساد الحكم ليس
للمشتري ان يسترد الارض للتقابل فلو لم يترادوا ولكن حكم به للمشتري وفسخ البيع فظهر
فساد الحكم فظهر فساد الفسخ ايضا (فس) شراء فقال ان استحقاق في ارات البائع
من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشروط لا يصح ولانه تغير حكم الشرع والمصلحة فيه
ان يقر المشتري ان بائعي قبل بيعه مني شراء مني فلا يرجع حيث تدعي به لانه لا يفسد
لانه يلزم الدور باقراره (ذ) استحققت طاب ثمنه من بائعه فقال ان المبيع لي وشهد ابرور
فقال المشتري انا شهدته لك وانهما شهود ابرور والمشتري ان يرجع بقبضه على بائعه مع
هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع شراء فاستحق ثم وصل اليه يوما من
الدهر لا يؤمر بتسليمه الى البائع لانه وان جعل مغرا بالملك للبائع لكنه مقتضى الشراء
وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فينفسخ الاقرار ولو اقر نصا انه للبائع والباقى بحاله
يؤمر بتسليمه الى البائع لان اقراره لم يبطل كذا (ص) وفي (ق) المرجوع عليه
عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن المرجوع عليه على الاستحقاق كان له
ان يرجع على بائعه اذا حكمه وقع بينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه الاستحقاق
لجعله المرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالمال له يقضى له
باقراره لا بينة اذ البينة انما تقبل على المنكر لا على المقر (هبت) اعتدلت فيه الشايع
فقبل يقضى له باقراره وقيل بالبينة اذ المدعي حين برهن كان خصمه منكرا واستحق
المدعي الحكم بالبينة فلا يبطل هذا الاستحقاق باقرار المدعي عليه والاول اظهر واقرب
الى الصواب شراء قوهبه لا آخر ثم الموهوب له باعه من آخر فاستحق لا يرجع بالمشتري

(قوله استحققت طاب ثمنه من بائعه فقال ان المبيع لي الخ) أقول قال الرازي في كتاب
القسم من حاويه (فجم) استحق بعض نصيب أسد الورثة بعينه بعد الفسخ بينه وقضاه
فقال أخذ المدعي ظمنا بغير حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بذى وكذا المشتري اذا
استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن اه وهو مخالف لما
هذا ونجمه من تلجم الاثمة الحكمى قدام

فيتملق بالعاقد وليس له ان
ينفقها عليه لانها مال للصغير
وليس له ان يبيع الاب والجد
ووصيهما ولا ان يتصرف في
مال الصغير وكذلك اذا وهب
للصغير شئ فللذى الصغير في
جدة ان يقبضه ولكن لا ينفق
على الصغير لما قلنا وعن محمد
رحمه الله يستحسن ان ينفق
عليه ما لا يفسده منه لان في تأخير
ذلك ضرر ابا الصغير وفي وصايا
المتنبي احمد الوصيين يؤجر
الميتيم في قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله ولا يؤجر عبده وقال
محمد رحمه الله يؤجر عبده مولد الاب
والجد ووصيهما اجاره رقيق
الصغير ودوايه وعقاره وسائر
أمواله لانهم يملكون البيع
فهاكون الاجارة وليس له ان
هو لا من كان الصغير في جرة
ولا في اجارة أموال الصغير من
العروض والعقار والحيوان
 وغيره الا انه ليس له ان يبيع هؤلاء
ولا ان يتصرف في مال الصغير
وعن محمد رحمه الله انه قال
واستحسن ان يؤجر وعبده لانه
ظهرت ولا يهتم في نفس الصغير
نظره فكذلك اظهر ولا يهتم في
ماله نظر الله قال ومحمد ذلك
استحسن ان ينفقوا عليه ما لا بد
منه فان لم يكن ابا الصغير
حاشا لم يكن لمن هو في جرة ان
يسلمه الى حائل لان المتصرف
للصبي مقيدا بالنظر وفي هذا ضرر
لانه من خسائس المحرف
ودناه المالك سبب تضييع شرف المناصب وخسة المحرف يبقى

ما رواه ونسوة ثارها لانهما
 ابوالاب او وصيهما الصغير ثم
 بلغ الصغير في المدة فهو بالخيار
 ان شاء مضي على الاجارة وان
 شاء فمضى لان في ابقاء الاجارة
 ضرر في حقه عمل ابو حنيفة
 رحمه الله قال ارايت لو تنفعه
 فولي القضاء اكنتم تتركه
 فيخدم الناس وقد آجره ابوه فهذا
 في بيع جدا فرق بين نفسه وماله
 حتى ان الاب او الجد او وصيهما
 اذا اجد اراد الصغير او عبده سنين
 معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن
 للصغير ان يفسخ الاجارة
 والفرق يعرف في اجارات
 الاصل والذخيرة والضي اذا
 آجر نفسه ثم بلغ لا يكون له ان
 يفسخ الاجارة والعبد الضرور
 عليه اذا آجر نفسه للخدمة سنة
 فاستحق في نصف السنة فلا يكون
 للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون
 اجرا ماضي للمالك واجرا ماضي
 للعبد وان آجره المولى ثم مات
 في نصف السنة كان للعبد ان
 يفسخ الاجارة فيما بقي وان
 شاء مضي فان آجره الاجارة
 والمولى كان آجره باجره محالة
 او استعمل الاجرة بعد الاجارة
 كان جميع الاجرة للمولى وان لم
 يستعمل الاجرة واختار ابيد
 المضي على الاجارة فاجرا ماضي
 للمولى واجرا ماضي للعبد الا ان
 المولى هو الذي يتولى قبض
 جميع الاجرة وليس للعبد ان يفسخها
 بعد اختياره المضي عليها

الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه رجع عليه
 شراء فوهبه فاستحق من الموهوب له يرجع الواهب على بائعه لان يد الموهوب له يد
 واهبه في الابتداء اذ الملك انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له اولا حتى يصير قابضا
 لما كره ولو شرا فوهبه الموهوب له لا أثر فاستحق لا يرجع احدا من اذ الهبة
 الثانية لو انفسخت فالاولى لم تنفخ كذا (فس) وفي (ح) بخلافه فانه ذكر هذه
 الصورة وقال يرجع المشتري على بائعه من قبل ان المبيع قد استحق وهذا لا يشبه المبيع
 لانه علة لا يرجع حتى يرجع عليه بثمنه شري امة فغيره بامر ثم لا يروى بها للمشتري
 فالولد فاستحق واخذ عقرها وقيمة ولدها فان الواطئ لا يرجع على البائع بشئ لانه
 شراها لغيره اقول ينبغي ان يرجع لا حره قال والمشتري لو اولد الامه فسات الولد فاستحق
 لا يجب على المستولد بشئ من قيمة الولد لانه قبل الاستحقاق كزوائد الغصب (ح)
 المستحق عليه فحايب المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه
 بوجه من الوجوه فلو قال قد كنت بعته ولكني شرهته من فلان منذ سنة وشهادته يصح
 استحقاقه ولو قال اهوله بملكه منذ سنة لم يقض له حتى يشهد انه شرهته من فلان ولو قال
 المستحق بعدما عرض عليه اليه بعته من رجل لا عرفه ثم شرهته منه وشهد انه له
 شرهته منذ سنة اولم يتولا شراؤه وقال اهوله بملكه منذ سنة فاقضى له من قبل انه لم يقر
 لاحد وقره شرهته من رجل لا عرفه بعتره عالم بقره لاحد وكذا لو قال شرهته من فلان
 ابن فلان التميمي فلا يكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب القاضي الى القاضي
 ثم لو حاد انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه لا لونسكل (فقط) شراؤه ولم يتقابضا
 حتى ادعى دعواه المدعي بقره بالمبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له
 فاستحقاقهما الحاكم بخلاف البائع ونسكل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا اداه سلم
 المبيع الى المدعي ولو حاد المشتري ونسكل البائع فعلى البائع جميع قيمة المبيع الا ان
 يجبر المستحق المبيع ويرضى بثمنه (قد) شراؤه بدها هم ودفع دنائير عوضا من
 الدراهم ثم استحق المبيع يرجع على بائعه بدنا تير ولو اعطى عوض الدراهم عوضا يرجع
 بالدراهم لان بيع العروض صح وان لم يصح البيع الاول بخلاف الدنا تير لتبين انه لم
 يكن عليه دراهم فلم يصرفا ايضا اذ القبض شرط من الجمان بين في الصرف (مش)
 تزوجهما بمائة دينار ودفع اليها مائة دينار كرها فاستحق المكرم ترجع على
 زوجها بمائة دينار (ج) ادعاء فصالحه على دار عن انكار وبنى المدعي فاستحق يرجع
 المدعي في دعواه فلو لا يثبت له وحاد خصمه فلا يرجع بشئ ولو برهن او حلفه فنسكل
 واحدا من المدعى فانه ان يرجع عليه بقيمة بناءه لظهور ان الاثر غرضه بملكه فكان
 كبايع اقول فان قيل الغرور بقلية كنهه متحقق في صورة حلفه فيبني ان يرجع ثمة ايضا
 يجب بان الصلح لقائمة فكان القليل لم يكن فلا غرور قال ولو كان المدعي دارا فصالحه
 على دارا آخر فبني كل منهما في دار يسده فاستحق دار بدل الصلح يرجع في دعواه كما مر الا
 انه هنا لو برهن المدعي او حلفه فنسكل يرجع عليه بقيمة بناءه وبقيمة الدار المدعاة

فوائد صاحب المحيط اذا اجز
 الاب او الجدة او القاضى الصغير
 في عمل من الاعمال فهو جائز
 قال بعض المشايخ هذا اذا اجزه
 باجر المثل اما اذا اجزه باقل منه
 لا يجوز وافتى صاحب المحيط انه
 يجوز وان كان باقل من احوال المثل
 وفي الفتاوى الوصى اذا استاجر
 نفسه او عبده لايتم لا يجوز وان
 استاجر الوصى نفس اليتيم او عبده
 اليتيم لنفسه جاز في قياس قول
 ابي حنيفة واني يوسف وجهها
 الله اذا كان ياجر ليس فيها
 عين مقدار ما لا يتغابن الناس
 فيه اما الاب اذا اجر نفسه
 للصغير او اجر ماله للصغير او
 استاجر الصغير لنفسه لاشك في
 جواز هذه الاجارة لانه يملك
 شراء مال الصغير لنفسه وان
 لم يمكن ذلك انفع للصغير
 ولو استاجر الاب ابنه البالغ
 فعمل الابن لا اجر له لان خدمة
 الاب مستحقة على الابن فالاجارة
 وقعت على ما هو مستحق عليه
 بدون الاجارة وان استاجر
 الابن الاب لخدمة لم يجز ولكن
 لو عمل فله الاجر لان الابن مأمور
 بتوفير ابيه وفي استخدامهما ياء
 ازدرائه وفي المسئلتين لا فرق
 بين ان يكون احدهما مالا
 او نصيبا قال القدوري رحمه الله
 احد الوصيين يملك ان يواجر
 النبي في قول ابي حنيفة رحمه
 الله ولا يواجر عبده ولو كان وصي

لا يدارسند حرج لان من اصله ان من شري دارا فاسدا او بنا فيه صار الدار
 مستهلكا ولا ياخذ البائع فياخذ قيمته اقول لو صار مستهلكا ببنائه ينبغي ان ياخذ
 المستحق قيمته لا عينه اذا تعاضد عاكث المصوب باستهلاكه فالاولى ان يعمل بانه ساط
 على بنائه كبيعته فبطل به حق البائع في القسح كافي به بخلاف المستحق فانه لم يسلطه
 فياخذ هذه قال وعندهما انه ان ينقض بناءه وياخذ الدار اذا دار المبيع به فاسدا لا يصير
 مستهلكا بالبناء فيه هذا لو استحق دار بديل الصلح فلو استحق الدار المدعاة فلا يرجع بقيمة
 بنائه على المدعى لزعمه انه بنى في ملك نفسه وانه غير مغرور ولكنه يرجع على المدعى
 بقيمة دار بديل الصلح وياخذ عينه عندهما لا عند حرج لما ركذا (ج) وهذه المسائل تدل
 على ان من شري دارا فاسدا او بنى فيه فاقبى يرجع المشتري بقيمة البناء على بائعه
 كافي البيع الصحيح وهذا التحق الغرور (د) استحق ونقض بناء المشتري يرجع
 بقيمة بنائه على بائعه كذا في عامة الكتب وذكر في الجامع ان المشتري يخير في بنائه
 المنقوض ان شاء أمسكه ولا يرجع على بائعه بنقصان النقص وان شاء تركه النقص على
 بائعه ورجع عليه بقيمة البناء مبنيا وبهض شايخنا قالوا لو امسك النقص فله ان يرجع
 بنقصان النقص (شعبى) المستحق لو نقض بناء المشتري فلو سلم النقص الى بائعه
 ورجع بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا ولم يسلم لا يرجع الا بالثمن (خ) شري ارضا فبنى
 او زرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بائعه ويسلم بناءه وقرحه وشجره
 اليه ف يرجع بقيمة مبنيا فانما يوم سلم اليه فلو بنى المشتري بناء قيمته عشرة آلاف
 مثلا وسكن فيه زمانا حتى خلو البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق يرجع على بائعه
 بقيمة البناء يوم سلم البناء الى البائع وكذا لو زادت قيمة ما أنفق فيه يوم الاستحقاق
 يرجع عليه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان أنفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن
 نقضه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حصص وطين ولو كان البائع غائبا والمستحق
 أخذ المشتري بهدم بنائه فقال المشتري غربي بائى وهو غائب قال حرج لا يلتفت
 الى قول المشتري فيؤمر بهدمه ويدفع الدار الى المستحق فلو حضر البائع بعد هدمه
 لا يرجع المشتري على البائع بقيمة بنائه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائما سلم اليه
 فهدمه البائع وأخذ النقص وأما لو هدمه فلا شيء على البائع وهذا خلاف ما عرف
 (شعبى) وفي (جص) على البائع قيمة الشجر ثابتا في الاستحقاق ولو استأجر ارضا
 وقرس فضت المدة فعلى المؤجر قيمة الشجر مقلوبا (فع) المشتري يرجع على وكيل البائع
 بقيمة البناء بقيمة ولد المغرور (ظ) لو بنى دارا ثم شري ارضا فاستحق لم يرجع بقيمة
 بنائه ولو شري دارا فخر فيه بئر أو نقي بالوعة او رم من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع بشئ
 منها اذا الحكم يوجب الرجوع بقيمة لا بنفقة حتى لو كتبت في الصلح فأنفق المشتري
 فيه او رم فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئرا او طواه ارجع بقيمة المبنى لا بقيمة الحفر
 فلو شرط افسد البيع كذا (طحم) وفي (فقط) واقعة شري دارا فبنى فاستحق بجميع
 ما فيه من البناء يرجع بثمنه لا بقيمة بنائه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري

فعل ذلك ينبغي ان يجوز كافي
 ان يجوز عليه اذا ابر نفسه فان
 عمل وسلم من العمل
 يجب الاجر المسمى استحصانا
 وان هلك من العمل فان كان
 الصبي محجورا عليه فعلى عاقلة
 المستاجر دية وعليه فيما عمل قبل
 الهلاك وان كان عبدا محجورا
 عليه فعلى المستاجر دية ولا اجر
 عليه فيما عمل له العبد لان المستاجر
 صار عاصبا للعبد بالاستعمال
 فاذا ضمن ملكه من ذلك الوقت
 فصار متقاعا لملكه بخلاف
 المحرولانه لا يضمن بالانصب
 وانما يضمن بالجنابة وضمان
 الجنابة لا يفيد الملك فلهذا افرقا
 الرضى او المتولى اذا ابر منزل
 اليتيم والوقف بدون اجر المثل يلزم
 المستاجر اجر المثل ام يصير عاصبا
 بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد
 ابن الفضل في فتاويه انه يجب
 ان يكون فاهسيا على اصول
 علماء ائراجهم الله قال وذكر
 الخصاص في كتابه ان المستاجر
 لا يكون عاصبا بل يلزمه اجر
 المثل والقاضي الامام ركن
 الاسلام على السعدى رحمه الله
 كان يقضى بقول الخصم حتى
 حكى عنه انه قال لو نصب انسان
 دار ووقف او دار صبي يجب اجر
 المثل واذا كان قتيلا في الغصب
 هكذا غلطت في هذا والقوى
 على انه يجب اجر المثل في هذه
 الصورة بالغام بالغ الا اذا انتقص
 المنزل بسكنى المستاجر وكان
 ضمان النقصان انفع للقيم والوقف او نقتصر بها الزاوية وكان

لا يجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق
 الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بنائه عالم
 يسله الى البائع (نع) ولوعرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالة
 فبني فاستحق لم يكن مغرورا ولم يبعه لم انه يبيع بامره ولكن البائع قال انه امرني ببيعه
 فشراه فبني ثم استحقه مالكم وانكر الامر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بثمانه
 وبقيمة بنائه ثمحق الغرور محكم ما لو شري امة عن ية قول امرني مالكمها يبيعها فاولدها
 المشتري ثم انكر مالكمها الامر بالبيع فالولد حر بقيمة ويرجع المشتري باثني والقيمة
 على بائعه على ما ياتي والولد البنا محجوران محجور واحد في الغرور كذا (شج) وفي
 (خ) زرع فاستحق الارض قال من زرع ثمر المشتري بقطع الزرع ولو كان البائع
 غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ فلو اضر الزرع بالارض فاستحق ان يضمنه نقصان
 الارض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بثمانه ولو كرى المشتري نهرا او حفرا ساقية
 وطر على النهر فطره بر جمع بثمانه وبقيمة ما احسنه من بناء القنطرة ولا يرجع بما
 اتفق في الكرى والحفر ولا في مسناة جعلها من التراب ولو جعلها من اجر او نصب او لبن
 او شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة وهو قائم ثم يور البائع بقلعه شراء فبني فاستحق
 نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع على بائعه بثمانه ونصف قيمة البناء
 لانه مغرور في النصف ولو استحق نصفه المصين فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة
 وجمع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله ان يرد البناء ولا يرجع
 بشئ من قيمة البناء (جف) شري دارا فاستحق عرصتها ونقص البناء فقال المشتري
 انما بنيتها فارجع على بائعي وقال بائعه بثمانه بثمانه مبنية فالقول لا بائع (غر) شري نصفه مشاها
 فاستحق نصفه قبل القيمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القيمة فالمبيع نصف
 الباقي وهو الربع (فش) المشتري لو يرجع على بائعه بثمانه وبقيمة بنائه فبائعه هل يرجع
 على بائعه بهما صندح وح او لا يرجع الا بثمانه وحده وهنדהما يرجع بهما (ط) شري
 كرم فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فانه شري ان يرد الاشجار
 على البائع ويسترد جميع الثمن لانه لو لم يرد يتضرر لانه يؤمر بالقلم كذا (ذ) قال
 وبثله لو شري حمارا برذعه فاستحق الحمار ولا البرذعة ليمر للمشتري ان يرد البرذعة
 ويرجع بكل ثمنه بل يرجع بمحصة الحمار وحده من الثمن وان فرق انه يؤمر بقطع الشجر
 فيصير حطبا ويخرج من حد الانتفاع الذي شره لاجله وهذا عيب فاحش فيثبت له
 حق الرد بخلاف البرذعة لانها لا تخرج من حد انتفاع شرائها لاجله (فصط) سئل
 بعضهم عن شري ارض فيه اشجار حتى دخت بلا ذكر فاستحق الاشجار هل لها حصصة
 من الثمن قال لا كافي ثوب فن وقتة وبرثة حمار فان ما يدخل تبعالا حصته له من الثمن
 وقال واحد منهم لهذه المسألة رواية انه يرجع المشتري بمحصة الاشجار ووفرقي بينهما وبين
 البرزعة وانوب اذا الاشجار مركبة في الارض بخلاف الثياب فالبرزعة هنا اقل فكانه
 استحق بعض الارض وكذا البائع لو اراد ان يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت

ثياب مثله بخلاف الشجر أقول في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له خاصة على ما ينبغي في (فح) والله أعلم (جف) شري أمة ما بها ثياب يباع مثلاً فيما استحق ثوب منها أو وجد منه عيباً لا يرجع المشتري على بانه بشئ لأنه دخل في البيع تبعاً لا تصد أو هذا الوهم يذكر الثياب والشجر في البيع حتى دخلت تبعاً بالوذكر كذا كانا بين من قصد الاتية ما حتى لو فات قبل القبض بالفتة مما وية تسقط حصته من الثمن كذا (فقط) وفي (خ) شري دار مع بناء فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يخبر المشتري أخذ الأرض بخصته أو ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بخصته ولا خيار له والثمن كالبنا مولد احتراقاً أو قلعاً ما ظالم قبل القبض يأخذهما بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالخصه بخلاف الاستحقاق والملاكة بعد القبض هو على المشتري كذا في (خ) وهذا بخلاف ما في (فقط) وفي (فح) باع دار على أن فيه عشرة أبيات فتقص من العشرة جاز ويخبر كافي أرض نقصت نخلة ولو استحق بعضها أو تلفها لم يباع أخذ الباقي بخصته أن شاء (خ) له دار وبنائه لا تربع أحدهما باذن الآخر بثمن واحد فاحترق بعض البناء قبل قبضه خير ترك أو أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء صحها وهي قيمة الأرض فإصاب البناء فهو لرب البناء وما أصاب الأرض فهو لرب الأرض ولو هلك كل البناء خير ترك أو أخذ الأرض بخصته من الثمن ولا شئ لرب البناء وهذا كما استحق البناء ومئة بطرح حصته البناء من الثمن كذا هذا والشجر كالبناء وواقعة شري دار أو قبضه فاهدم بنائه أو هدمه المشتري أو الاجنبي فاستحق العرصة قال (فقط) المشتري يرجع بحصة العرصة من الثمن لا بكاه (شجبي) الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بلا ذكر كبناء وشجر في الأرض وأطراف في الحيوان وجودة في الكيلى والوزن (فح) شري بيتاً إذا سقفين وقبضه تخرب السقف الأعلى ثم استحق الأسفل يرجع بحصة الأسفل لا بحصة الأعلى وإن لم يذكر البناء في الثمن لأن البناء وإن كان تبعاً لكن لما قبض صار مقصوداً وصار له حصته من الثمن ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التحريم فالمستحق يضمنه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بانه بهكس كل الثمن (مطله) استحق نصف الدار شائعاً أو ثلثه أو نحو ويخبر المشتري هذا تارد الباقي ويرجع بكل ثلثه أو أمثل الباقي ويرجع بثمن المستحق فلو استحق منه وضع بعينه لو كان قبل القبض فهو خير كذا كرو لو كان بعد قبضه فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق وقيل له أن يرد الكل ويرجع بالثمن (عن) شري كرم فاستحق نصفه فله أن يرد الباقي لو لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره (شجبي) استحق بعض المبيع فلو لم يغير إلا بضرد كدار وكرم وأرض وزوجي

(قوله) أو أخذ الأرض بخصته من الثمن (الح) أقول يبقى بأن يتسم الثمن على قيمتها فأصاب البناء ويرجع به ولم يبين اعتبار القيمة هل هو وقت البيع أو وقت القبض أو وقت الاستحقاق ويجب أن يكون وقت البيع تأمل

أنه ينسحق في نقصانه وإلى أجز المثل فأيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في النخبة وفي فتاوى القاضى الامام نجر الدين وفي فتاوى القاضى الامام طهير الدين وذكر الامام نجر الدين أيضاً رجل غصب أرضاً وقفها وأرضاً للصغير قال بعضهم بضمن الغاصب أجز المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو أن هذا الناصب أجز من غيره هذه الأرض المقصوبة كان على المستاجر للناصب الأجر المسمى وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط إذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت للصغير يجب أجز المثل صيانة للوقف وللصغير وفي وقف التجديد والفتوى في غصب العقار والدور والوقوف بالضمأن كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمأن وفي آخر الفصل الثامن من اجارات النخبة وهكذا تقول فمن سكن دار صغيراً وحاطت صغيراً وانتهى معد للاستغلال انه يجب أجز المثل الا اذا انتقص بسبب سكنه وضمان النقصان أنفع في حق الصغير فينبذ يجب ضمان النقصان الوصى اذا أجز أرض اليقيم اجارة طويلة بمائة ثلاث سنين لا يجوز وهكذا أبو الصغير والمتولى لأن الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مال الاجارة بمائة السنين

لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا تصح وان استاجر ارضا لليتيم او الوقف بمال اليتيم او الوقف في السنة الاخيرة يفسد الاستيجار باكثر من اجر المثل فلا يصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خير اليتيم والوقف فعلى قول من يجعل الاجارة الطويلة عتدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عتودا يصح فيها كون خير اليتيم ولا يصح وبما سواه فالظاهر هو الفساد في السكل الوصى اذا اجر ارضا لليتيم واستاجرها وصى آخر ليتيم آخر لا تصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون سوا في حق الآخر فلا تغلب هذه الاجارة من الضرر باحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف ان يجعل اجر السنين كلها مقدارا لجر المثل ثم ان الوصى ومتولى الوقف يرى المستاجر من اجر السنين الاولى فيصح ذلك منه عند أي حنيفة ومحمد هذه الجملة في فتاوى قاضي خان ورأيت في مختصر العصام اذا اجر الوصى دار اليتيم مدة طويلة جاز وذكروا في وقف الفتاوى ان اجارة دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الواقف ان لا تجار اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشرط تسكها واديه واختار انه بقي

خف ومصر اعي باب وقف يتخير المشتري والا فلا (فطس) ككثيرين لان منفعة الدار تتعلق بعضها ببعض ومنفعة النوب لا تتعلق بمنفعة نوب آخر (شهي) لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفة قبل تمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره يتخير كما مر من الفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا في الباقي يتخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كثر بين اثنين استحق احدهما او كيلي او وزني استحق بعضه اذ لا يضر تبعضه فالشترى ياخذ الباقي بحصته بلا خيار (خ) شري ارضا فاستحق بعضها المعين لطريق العامة او للقبيرة لا يفسد البيع فيها في كجمع بين ثن ومذموم ولظاهر بعضها مسجدا في ذكر في (ح) لو كان مسجد جماعة ففسد البيع ولو كان مسجدا خاصا لم يفسد وفي (تم) لو جمع بين داره وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق من يد المشتري رد الدار وامسكه بحصته لو احتاط الطريق بالدار ولو كان مجرا ياخذ انداد بحصته بلا خيار ولو جهل حد الطريق ففسد البيع (خ) باع ضيعة بوكالة فظهر بعضها وقف والمشتري ان يرد الباقي على الوكيل ثم الوكيل يرد على وكيل بيعة لا لورد على الوكيل باقراره وهو الراد بالعيب سواء ثم هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كما لو جمع بين حرقه والاصح انه لا يفسد اذا وقف باقي على ملكه فهو كدبر لا كبر (ج) شري دارا فبني فاستحق نصف الدار بيعة يؤمر المشتري بنقض بنائه لعدم اذن شريكه ثم يتخير المشتري ان شاء ياخذ بنقض بنائه ولا يرجع بشئ لانه لما رضى بالنقض ابرا البائع عن الزيادة وان شاء ترك نقضه لسانه ورجع عليه بقيمة بنائه مبنيا ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا والمسألة بينهما ان يؤمر المشتري بنقض بنائه كما مر ثم اذا ظفر باحد بائعيه رجع عليه بنصف قيمة بنائه مبنيا وسلم نقضه البسول وحضر الاخر حكمه كالاول ولو كان البائع واحدا والمشتري اثنين وغاب احدهما والمستحق واحد فالمشتري المحاضر ان يضع البائع نصف قيمة البناء وترك نقضه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء فلزم يقبض شيئا منه حتى حضر المشتري الاخر فله ان يختار ذلك ايضا فلواختار وحكم له بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشاركه الاخر وواقعة شري كرم فبني وغرس فاستحق ثلث الكرم شائعا هل يجبر المشتري على تفريغ كل الارض اجيب بانه يقسم الارض بينهما فساو وقع في نصيب المستحق يؤمر بقلعه ثم يرجع على بائعه كما مر في البناء هذا لو بني في ارض شراء ولو كان في يد رجل ارض فبني فيه او غرس فاستحق نصفه او ثلثه هل يجبر على تفريغ كل الارض فيه - انه مسئلة بناء احد الشريكين في ارض مشترك بغیر اذن شريكه وحكمها ما ذكر في (ص) ان لشريكة ان ينقض البناء اذ له ولاية المنقض في نصيبه والتميز غير ممكن وكذا العرس (هن) ومن مخرج في ارض بينهما بني احدهما فيه وقال الاخر ارفع بناءك قال افسحه بينهما فساو

وقع من البناء في نصيب من لم يبين يرفعه او يرضيه بقبضته (ذ) شري سكني في دكان وقف

(قوله شري سكني في دكان وقف الخ) اقول في البرازية في السادس في العيب اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مكيبا واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له الرد اه وفي البرازية ايضا اشترى سكني دار وقف فانه كرا المتولى اذنه بالسكني و امره بالرفع ان كان البيع بشرط القرار رده على البائع والا فلا يرجع بالثمن ولا بالتقصان وعن هذا قلنا بني في ملك النير ثم باعه من آخر والمشتري عاين في أرض الغير فاستحق رب الأرض موصته لا يرجع المشتري على البائع بشئ اذ لم يبيع بشرط القرار كما مر في الوقف آنفا ذكره في السادس عشر من كتاب الدعوى في الاستحقاق وفي العيب من الخلاصة ولو اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مكيبا واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرداه ومنه نقل البرازي عرفا بحرف وفي الخاتمة في فصل العيوب رجل باع سكني له في حانوت اخبره واشترى ان اجرة الحانوت كذا فظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يردا السكني بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في الحانوت اه وذكر ايضا في الخاتمة في الفصل المذكور شري سكني حانوت في موضعين ايضا تتعلق به وفي الخاتمة في فصل الاستحقاق من كتاب البيوع مستاجر حانوت باع كردار الحانوت الذي في يده وسمى المكدار اشتريه وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان المكدار له وحال بين المشتري وبين المبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان المكدار من الآلة التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن المكدار من آلات عمل المستاجر لكنه في لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالبنا المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع لان القول فيه قول صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيضة فان كان كفل لهذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما ضمن عند الاستحقاق اه ومثله في الولو الجمية من الاستحقاق من كتاب البيوع (قوله شري سكني الخ) اقول اخذ منه بعض المتأخرين جواز الخلو في الحوانيت وفيه نظر تامل (قوله شري سكني) اقول المراد به متاع السكني وهو المكدار لا المعنى المصدري وهو من سكن يسكن تامل وفي القنية (نج) له حق القرار في أرض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو راء ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد (عج) (كب) له ذلك (اسنع) يثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها

عدم المجواز في غير الضياع
يقتى بعدم المجواز في ازاو على
السنة الا اذا كانت المصلحة في
المجواز وهذا أمر مختلف
باختلاف الزمان والمواضع
وذ كرفي الجامع الاصغر الوصي
اذا اجد دار البيت باجرة المثل ثم
زيد لا تنقض الاجارة ولو زادت
الاجرة لدار الوقف هل ينسخ
فيه اختلاف المشايخ هل ما عرف
في كتاب الوقف ذكر الحانوت في
شروطه ابراء الاب والوصي
والمتولى للمستاجر من الاجرة صح
فيما يشروه وخمسون للوقف
والصغر ويبرأ المستاجر في
القضاء ولا يبرأ منه وبين
الله تعالى وذ كرفيه ايضا الاب
والوصي اذا ناقضا الاجارة يجوز
وكذلك الوكيل بالاجارة اذا
ناقص صح الا اذا اذرع المستاجر
لان الفسخ لا يصح في هذه الحالة
اذهى تبني لومضت المدة فكيف
تضخ والمدة قاعة والوكيل
بالبيع لا يملك الفسخ بعد القبض
والوكيل بالاستيجار ان كانت
الدار مسلمة الى المستاجر لا يصح
وان لم تسلم اليه وهي في يد
الوكيل صح نسخه ذ كرفي مير
الديون القاضى اذا استاجر
أجير البيت او أمين القاضى
استاجر اجير البيت باكثر من
أجر المثل لا لا يتعاقب الناس
فيه فعمل الاجير وانقضت
المدة فالز يادة باطلة ولا يجب على
المستاجر من مال نفسه شئ من
الزيادة ولو حال استاجرت وانا لم املكه لا ينبغي فالا يركب

لا يلزمه العهد ولا يتعلق به
حقوق العقد ولا يلزمه الخصومة
لان الخصومة لولزمت القاضي
لم يحزمه كما فيها هو خصم فيه
ولواس تاجر الوصى والمتولى
يا كثر من أجرة المثل بغبن فاحش
فلاجر على الوصى والمتولى
ومسئلة المتولى في وقف الماتقط
الوصى اذا أنفق من مال اليتيم
على باب القاضي في خصومة
كانت له صغبر أو عليه ما أنفق
على وجه الاجارة باجر المثل لا
يضمن وما كان على وجه الرشوة
يضمن في اجارات الجامع في
الفتاوى وفي فتاوى قاضى خان
ويأتى نفي منه في مسائل الوصايا
ذكر القاضى الامام نضر الدين
في فصل الاجارة الفاسدة من
اجارات فتاوى به رجل استاجر
وجلا ليعلم غلامه أو ولد مشعرا
أو أديا أو خطا أو حسابا أو حرفة
من الخياطة ونحوها ان بين لذلك
وقتا معلوما ستة أشهر وما أشبه
ذلك جاز ويحب المسمى تعلم
أو لم تعلم في تلك المدة اذا سلم
الاستاذ نفسه لذلك وان لم يبين
لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة
حتى لو تعلم يستحق أجر المثل وان
لم يعلم لا يجب شئ ولو شرط على
الاستاذ ان يحذقه لا تصح الاجارة
لان المحذقة ليس لها غاية
معلومة وذ كر في الاصل في
باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين
المدة فيه روايتان والاصح انه
يجوز وذ كر فيها ايضا رجل دفع

فقال المتولي ما اذنت له بالسكنى فامر بالرفع فالوشر اء بشرط ان يقر اذنت له الرجوع على بائعه
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا تقصاته ارض بينهما فزرعه اء هما وندت فترا ضيا على
ان يعطيه الا اجر مثل نصف البذر ليكون الزرع بينهما يجوز ولم يجز قبل ان يندت ولو
طلب الا اجر ثلثه في قسمت الارض فيقع الزرع ما وقع في نصيب شريكه ويضمن
تقصان نصيب شريكه لو نقص الارض بزرعه شري فبني فاستحق الدار فكفيل الدرك
يؤخذ بقيمة البناء كضمن في رواية لا في ظاهر الرواية (طاه) لان قيمة البناء ليست عن
الدرك في شيء لانه لا يلزم البائع بسبب القصور فصار كعيب ولا يضمن بسببه الكفيل ولو
استحق بعض المبيع والمشتري فسخ العقد في الكل فكفيله يضمن قدر ثمن المستحق لانعام
الضمن (شس) ضمن الثمن للمشتري عند التمسك به لا يظهر والاستحقاق جاز لكن
لو اخذه المستحق من يده بجهنم فامر ايرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع
بعض المبيع والكتاب يرجع عليه ويتضمنه الناضي فيتمسك به المستحق فيجوز للمشتري باخذ
ثمنه من بائعه او كفيله ثم الكفيل ايرجع لو كفيل بلا امر لكن البائع بعد الاستحقاق
والحكم عليه يرجع هو على بائعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بائعه لو ابرأ بائعه من
ثمنه قبل البائع ان يرجع على بائعه (فقط) قبض البائع ثمنه من كفيله وغاب الكفيل
فاستحق المبيع ليس للمشتري طلب الثمن من بائعه مالم يحضر الكفيل (طاه) استحق
فاراد المشتري ان يرجع بثمنه وندمات بائعه ولا واد ثله فالقاضي ينصب عنه وصيا
ليرجع المشتري عليه (ذ) ظهر المبيع حرا وندمات بائعه ولم يترك شيئا ولا واد ثا ولا وصيا
غير ان بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصي الميت
يرجع على بائع الميت (بس) اخبرته امه انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ثم استحققت
فانه يقضى بها وبالولد له حتى الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها حرة فينفذ يكون
الولد حرا وعلى ابيه قيمته في ماله حالا وقت الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المنع وقد
وجد من الاب لا الولد ولا ولا المستحق على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة ليس على
الاب شيء من قيمته اذا الولد لو كان مملوكا حقيقة لم يمكن مضمونا كما في ولد الغصب فقصر
المسلوك اولى ان لا يكون مضمونا ولو لاينة للزوج على انه تزوجها على انها حرة فطلب
عمن المستحق على علم حلقته لانه يدعي عليه مالا اخر به يلزمه فاذا انكر بحلف ولو اولدها
على هبة او صدقة او شرا او وصية اخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا المرعوب للغرور ملك
مطابق للاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنه وقيمة الولد لا بعقر
هندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عند الشافعي

بالاختيار وتسقط قدميته اه ما في القنية والمحاوي للزاهدي فقه وله لوباع حق قراره فيها
جازلا يدل على الاخذ الذي كبناء من بعض المتأخرين لان المراد بحق القرار هو المسعى
بالكر دارو هو ان يحدث في أرض الوقف بناء او غرسا او كيسا بالتقارب كامل في البرازية
اولا شفعة في الكردار اي البناء وهي بخوارزم حق القرار لانه نقلي اه

رجسه الله ليحقق الغرور وليكننا نقول مجرد الغرور لا يفي لاثبات حق الرجوع فان من
 اخبر ان هذا الطريق آمن فسلكه فذهب ماله لا يرجع على الخبير فيثبت الرجوع في
 المعاوضة لان صفقة السلامة تصير مستحقة فاما التبرع فلا تصير صفقة السلامة مستحقة
 ولذا لا يثبت له حق الرجوع باعيب ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاستحققت
 يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وبقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن
 عند حرج وعندهما يرجع بقيمة الولد ايضا ونظيره ان المشتري الثاني لو وجد هيا وقد
 تعذرده بعيب حرج فخرج على بائعه بنقص العيب فبائعه لا يرجع به على بائعه عند
 حرج خلافا لهما اشراهما فخرهما فخرها فاولدت فاستحققت لا يرجع على بائعه بقيمة الولد
 كذا (قش) اشتري امة فوهب احدهما نصيبه من شريكه فاولدها فاستحققت فاستحق
 بائعه او عقرها بقيمة الولد فيرجع الاب بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بائعه فلا
 يرجع بالنصف الاخر لانه لم يتلكه من جهة بطريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب
 بشئ من قيمة الولد لانه متبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع والاستحقاق
 على الموهوب له استحقاق على الواهب ولم يفرم الواهب شيئا من قيمة الولد ليرجع به على
 البائع وروى من ابيه فاولدها فاستحققت بصير الولد حرا بقتسه للغرور ويرجع بالثمن
 وبقيمة الولد على بائعه ورثه الا يرى انه لا يرد لها بالعيب ولو شرها عالمسا بان البائع
 غصبها او تزوج امرأة اخبرته انها حرة عالمسا بها كاذبة فاولدها فاولد رقيق لعدم الغرور
 لعلمه ولانه رضى برق مائة لعلمه ولو شرها عالمسا بانها اغيرة فسال البائع ان ماله كذا
 وكنتي يديها اومات واوصى الى فاولدها ثم جاء ماله كذا وانكر الوكالة والوصية
 ياخذ اتمته لانه لم يثبت اذنه وياخذ عقرها وقيمة ولدها للغرور والمشتري يرجع بالثمن
 وبقيمة الولد على البائع لانه لم يسلم له ما التزم ولو شرها له وكسبه فاستحققت
 فاستحققت اخذها وعقرها وقيمة ولدها من المشتري ويرجع من ثمنها وقيمة الولد على البائع
 والوكيل هو الذي يلخصه في نفسه اذ البائع التزم صفة السلامة للوكيل الا يرى ان
 الخصومة في العيب للوكيل دون ماله ولو شره واخذ بربه اتمته لمساواة لصداف ثمرها لانه
 فاستحققت فاستحققت رجوع الاب بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة بجملة (بس) وفي
 (جر) رهن قنار غاب واقرن مقرانه غن ثم تبين انه حرج فلا يرجع المرتهن فاستحققت
 القن ولو كان شره ابرجع ماله من عليه ثم يرجع القن به على بائعه (جص) قال يداشتري
 فاناقن فشره فاذا هو حرج فلو كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على القن شيء
 ولو كان البائع لا يدري ابنه ويرجع المشتري على القن ثم يرجع هو على بائعه (ج) وكذا
 الوكيل لو غاب ولا يدري مكانه يطالب من الموكل (جص) ولو قال له اجنبي اشتدقانه
 قن والباقى بحاله لا يرجع على الاجنبي بحال قال بايع رافقي فاني اذنت له في التجارة
 فبايعه فله حقه دين فاستحق القن قارب الدين ان يرجع عليه بقيته (ط) مسئلة قول القن
 اشترى علي فحوم مرقى (جص) وقال ومن سرح ان المشتري لا يرجع على القن
 بثمنه بحال كما على اجنبي قال له ثم قال ومن جنسه وفع يكي كوسغنيان خريدان وجلاب

كل شهر ودهما للولي فهو جائز
 وتكون هذه اجارة للاغلام ذكر
 في العدة ولودفع ابنه الى رجل
 ليعلم حرفة كذا حتى يعمل الصبي
 في ستة اشهر فهذا فاسد واذا
 عمل يجب اجر المثل وكذا لو قال
 الاب امسك ولدي وانفق عليه
 شهر حتى امطيت كذا لا يصح
 ويرجع عليه بما انفق ولو
 دفع اولاده الى استاذ ليعلمه
 عملا ولم يشترط احدهما الاجر
 على الاستاذ او على المولى فلما
 علم العمل اختلقا فطلب
 الاستاذ اجره من المولى وطلب
 المولى اجرة العبد او الولد من
 الاستاذ قالوا رجوع في ذلك
 الى الشرف والاعادة ان الاجر
 على من يكون فبعكم العرف
 قال شمس الاثثة البرخسي رحمه
 الله كان الشيخ الامام يقول عرف
 ديارنا في الاعمال التي يفسد
 المتعلم فيها بعض ما يكون متقوما
 حتى يتعلم نحو هل ثقب الجواهر
 وما شبه ذلك فا كان من جنس
 ذلك يكون الاجر على الولي ان
 كان مسمى وان لم يكن مسمى فاجر
 المثل عليه للاستاذ وما لم يكن
 من جنس هذا يجب الاجر على
 الامتاذ هذه الجملة في فصل
 الاجارة القاسدة من فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين وفي
 اجارات فتاوى الديتاري بهذا
 المقتضى روي بان سيده داعاه او
 ودكه من برامان وجامه بدرهم
 كارها من يكن رابر بتردمه
 منارزم دوسال كاردى كبرديجب عليه اجر المثل وذكر فيها بهذا

حکوه بردارد فواندمانی قال فی
مکر کواندمی سیرنا این شبه
نی امرزم و صرا مرزدا یکه امرخته
است واجب سود و قال ایضا
سرناسیده دارد ادنا بیشه امرزد
و مرزد کرد و ایا شد سو افعیل
ذلک الایا و لا استکسانا و اگر
قدت غیر دمر لان مال سیر یکیرد
و اگر ان ترکه کیرد او حساب
بسم محسوب باشد خان که
اندو زمان کامیر سراسر است
و سئل شیخ الاسلام برهان
الدین رحمه الله تعالی مادوار
سیده مکی را مرد کرد نا فار سیده
و ادو چهار سال سال سه
امر زادن نار سیده و ابراه
استاد من امر دواجب سود
ما فی احاب رحمه الله تعالی
اگر گفته باشد که چهار سال
کار تو کیسد سود والله اعلم
هكذا رایت فی فوائد شیخ
الاسلام نظام الدین رحمه الله
و فی فوائده صاحب المحیط صبی
ما قل آبر تفسه من رجل بادن
آیه لیعلمه مرقه مینة فی سنین
علی ان یعمل هذا الصبی لعلیه
السنة الثالثة ثلاثة دنایر فعمل
الصبی فی السنة الثالثة أربعة
أشهر و امتنع عن العمل هل
لیعلم ان یرجع علی الصبی بما
یخص من ثلاثة دنایر بقیة
المدة اجاب له ذلک والله اعلم
و فی فوائده صاحب المحیط بهذا
اللفظ یکی سیزدن دنایر مرست

و غیره مفلس بدو آمد و جلاب فرو رفت و مفلس از جلاب دیگر خواست که کوسفتند
نرخ جلاب اول جلاب دوم را گفت که بفروش باین که مروید کوست فروخت جلاب
اول کوسفتند و نمرتند نمرتند به حساب زردن و باز جلاب دوم دانست که نمرتند مفلس است
هواست تار جوع کند بر جلاب اول بحکم فروز که از سود فافتق المقتیون انه لا یرجع
استدلالا بمسئله ذکرها سرح علی طریق الاستشهاد فی (حش) و هی ما مر الا ان (قش)
صالح علی ارض فظهر انه مشاع بین المدعی عایسه و بین غیره صبح الصلح فی ملکة حتی لو
کان الدین المدعی به عشرة و استحق نصف الارض یدعی نصف العشرة و لا یصح الصلح
فی ملکات غیر و لو استحق کل الارض یرجع بجمع الدعی فاذا استحق نصفه یرجع بقدره
هیره بایض بالکل (بسر) صالح علی قن فاستحق نصفه بخیر فی رد مایفی و صار علی
دعواه او امسک مایفی و کان علی نصف دعواه لان استحقاق البیض یوجب العیب فیما
بقی ادا لم یقصر ن الاعیان المجتمة عیب فیتقیر و لو صالح من دینه علی قن بعینه جاز
یکان بیعا و لو مات فی ید المدیون قبل قبضه یرجع الطالب الی اصل حقه و هو الدین و کذا
کل شیء بعینه و لا یبطله اقترافه ما قبل قبضه اقول و کذا ما یبطله اقترافه ما قبل قبضه
فانه یرجع فیسه الی اصل حقه بالاولی فلا وجه للتخصیص قال و لو صالحه من الدنانیر
علی دراهم و قبضها فاستحق بمسئله التفرق یرجع بالدنانیر لانه صرف فی استحقاق بدله
و رجع الی اصل حقه و هو لو کان علیه الف مؤجلة فقبضها قبل المهل جاز فلو استحققت
لم یرجع بمثلها الی المهل و کذا لو باعه بها قنا او صالحه بها علی قن فاستحق او ظهر حرا او
وجد به عییا فرده بحکم لم یرجع بها الی المهل ثم یرجع الی اصل حقه لا انتقاض
الاستیفاء و لو صالح من دراهم علی کربرجاز فلو استحق الکرا و وجد عییا فرده و رجع
الی دراهمه و لو صالح من مائة درهم علی خمسین درهم فاستحق بدل الصلح یرجع
بخمسین لا بمائة لان الخمسین لم تکن عوضا و انما هو استیفاء بعض و ابراه بعض
و الاستحقاق یوجب نقض الاستیفاء لا نقض الایراء فالحاصل ان الصلح لو وقع علی وجه
الایراء لا علی وجه المعاوضة بان صالح علی بعض دینه فعند الاستحقاق یرجع بمثل بدل
الصلح و لو وقع الصلح علی وجه المعاوضة (قا) بان صالح علی خلاف جنس حقه فعند
الاستحقاق یرجع الی اصل حقه و هذا لو استحق بدل الصلح فلو استحق المصالح عنه مذکر
فی (قش) لو صالح عن الدار المدیة فاستحق الدار المدعی علیه یاخذ من المدعی ما دفعه
الیها اما لو کان المدعی علیه مقرافظا هر لانه یصیر مشتریا فیرجع اذا استحق و اما لو کان
منکرا یرجع ایضا اذا الصلح جواز علی زعم المدعی و زعمه انه باعه فاذا استحق یرجع و اما لو
لودفع المدعی شیئا الی ذی الیسد و اخذ الدار منه فاستحق الدار لا یرجع الدافع بمادفع
اذا المدعی بزعم فی اخذ حتی وانما ادفع المسال لقطع خصومته فلا یصیر المدعی مشتریا
فلا یرجع اقول هذا مبادله فی زعم ذی الیسد فیصیر المدعی مشتریا فینبغی ان یرجع
(قوله) اقول هذا مبادله فی زعم ذی الیسد) اقول انه لیس مبادله فی زعم المدعی فلا یرجع

والحاصل ان هذا وما تقدمه في كل منهما مبادلة في زعم أحدهما الا في زعم الآخر فينبغي ان يتخذ احدهما كجواز الصلح لا يقتصر على زعم المدعى (بس) لا بد من معرفة استحقاق بدل العقود واستحقاق بدل المخلع يوجب الرجوع بقيمة واستحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين المبيع قائما وبقيته هالكا واستحقاق الاجرة يوجب الرجوع بأجر المثل الذي هو قيمة المنفعة اقول ينبغي ان يكون المراد بالاجرة هنا والعين التي لا المثل في شئ فوجب قيمة المنفعة لا قيمة البدل كما في المقايضة اذا استحق أحد البدين وهالك البدل الاخر يوجب قيمة المثل لا قيمة الماسحق لانه ما مضى البيع وأما المثل فينبغي ان يجب فيه

بما دفعه اذ لا يمكنه المطالبة بما يخالف زعمه فلذا لم يعتبر ما في زعم المدعى عليه والله تعالى أعلم كذا للرحوم الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى (قوله واستحقاق بدل المخلع يوجب الرجوع بعينه) اقول وأما استحقاق بدل الكتابة فلم ادر من صرح به لكن قال في اللؤلؤ الحية الكتابة معاوضة مال بمال ليس بمال وكان حكم المهر اه فعلم به انه اذا استحق بدله القمي فوجب قيمته وفي المثل هذا وقد ذكر في البحر في باب العتق على جعل في شرح قوله ولو علق عتقه بأدائه صار ما ذونا انه يخالف المسكا في أحد عشر مسألة ثم قال الحادية عشر لو اكتسب العبد مالا قبل ان يعلى السيد فاداه بعد ذلك هل هو حق وان كان السيد يرجع بمثله بخلاف الكتابة لا يعتق بأدائه لانه مال المولى الا ان يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير احق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه وقد نقله من فتح القدير وفي البحر أيضا في شرح قوله حرمه بعد على ما رقبيل حتى اشار المصنف الى انه يعتق بالقبول ولو كان المالك ماسكا لا غير فلو اعطاه على عبده مثلا فاستحق لا ينسخ فان كان بغير عينه فعلى العبد مثله في المثل والوسط في القمي وان كان معينا رجع على العبد بقيمة نفسه عندهما وقال محمد بقيمة المستحق وعلى هذا الخلاف اه اه اه قبل التسليم وكذا على هذا الاختلاف لو رده بعيب اه فاذا علمت ان في كل من سبق على جعل والكتابة معاوضة مال بمال ليس بمال علمت ان حكمهما في استحقاق البدل واحد فاية الامر انه في المسكا ان عجز رد الى الرق وان أدى حتى ولا نقول انه قد عتق بالاداء والعتق اذا تقرر لا يمكن نقضه لانه باستحقاقه انقض الاستيفاء فكانه لم يكن قتيلا لم يعتق له دم الاداء متبادل (قوله لا تنقاض البيع وقوله فيما سبق قريبا واستحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين قائما صلح) اقول يدل بطلان ما عليه المقايض اغيره وسلمه له ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني انه يرجع بعين المبيع على المشتري منه لا تنقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذه منه يرجع هو بما دفع لياثمه من الثمن وتجمع دوى مالك المبيع على المشتري بغيره بآثمه لدهواه المالك لنفسه وكل من ادعى المالك لنفسه يتصحب خصمه بالمدعى وهي واقعة الحال في مقايضتهم بينهم وتقابضا وباع احدهما ما في يده لرجل وسلمه له واستحق بدله من يده من غيرهم ارفق اصرح بالنقل غير ما هنا ومثله في كثير من الكتب وارجو ان انظر

بكريدا كرد و صرف جنبين
شا كرد و استاذ جري بد هدر
صورت شد امر دوا حب شر و الله
اعلم وفي فتاوى القاضى الامام
نظر الدين من له ولاية اجارة
المغير اذا استاجر استاذ اليه علم
الصغير عدا في تلك السنة فلما
مضى نصف السنة ولم يعلمه كان
للاستاجر ان يفسخ الاجارة وفي
اجارات الملتقط ولودفع ابنه
المغير ان استاذ يعلم حرفة
كداني اربعة سنين و شرط على
الاب انه ان حبسه عنه قبل
اربعة سنين فلا استاذ عليه
مائة درهم فحسبه بعد ثلاث
سنين لا يطالبه بالمائة ولكن
باجرة مثل عمله استجار والمعلم
اتابع القرآن يجوز في زماننا
ويحبر أبو الصبي على اعطاه
الاجرة ورواية الاصل من
أصحابنا انه لا يجوز رأيت في
بعض الكتب ولا يجوز ان
يستاجر رجلا يعلم ولده القرآن
أو الفقه أو الفرائض أو يؤمهم
في رمضان أو يؤذن لهم وهذا
عندنا وعند الشافعي رحمه الله
يجوز وكثير من مشايخنا وافقوا
الثاني في جواز هذه الاجارة
مثل نصير ابن يحيى وعصام ابن
يوسف وغيرهما وروى عن أبي
نصر بن سلام انه أقر بتسليم
باب والد الصبي لاجل الاجر
ذكر في العدة لو امتنع أبو الصبي
من اداء الوخيفة الى المعلم يحبر
على المواسم جون فهو كونه وفتح

لا تتعين دراهم ودنانير في المعاوضات ولو عينت وعند الشافعي تتعين اذا العقد عقد ثلث
والعين قابل للثلاث فصحت الاضافة اليه ولا فرق عنده بين المبيع والتمن في حق
الاحكام وانما التميز بينهما باستعمال حرف الباء فدخل عليه حرف الباء فهو الثمن
ونحن نقول قضية العقد في جانب المبيع ثبوت المالك في العين فكان الوجود شرطاً للعقد
وقضية في جانب الثمن وجوب الثمن في الذمة لانه لا وجود له الا بوجوده ووجوبه
بالعقد فكان الوجود حكماً للعقد من هذا الوجه فلو تعينت بتغير قضية العقد فيصير
الحكم شرطاً وهذا لا يجوز وغير المثل مبيع ابد لانه لا يتعين والعكس كيلي والوزني
والعددي المتقارب بين مبيع وثمان فان قويات باحدا النعدين فهي مبيعة لترجع معنى
الثنية في النعدين وان قويات بخبر النعدين والفلس بان قويات بعين فان كان الكيلي
أو الوزني أو العددي المتقارب متعيناً فهو مبيع أيضاً ولو غير معين فان استعمل استعمال
الايمان فهو ثمن نحو ان يقول اشتريت منك هذا الثمن بكذا برا وبصف ولواء فتعمل
استعمال المبيع كان سلباً كقوله اشتريت منك كذا برا بهذا الثمن فلا يصح الاستعمال
والفلس كدراهم في انها لا تتعين بالتعيين وقال الكرخي تتعين الدراهم والدنانير في
العقد الا السلم وانما ساقله اسئلة ذكرها م رحمه الله وهي لو قال ان بعثتني بهذا
المكرو هذا الالف فهي صدقة بباعه بما قال يتصدق بالكر لا بالالف قال الكرخي
لوم تتعين الدراهم في العقد لما وجب التصديق بشئ اذا لم يوجد بهض الشرط والمجزأ
لا يلزم بوجود بعض الشرط كقوله ان بعته بدين فيباعه باحدهما وأجيب بان الشرط
هو الاشارة اليه في العقد والشروط اعلام فيمتنع بقدر المنصوص عليه والمنصوص هو
الاشارة لا غير فاما تعينه في العدة فانه شئ زائد على الشرط جملة (ح) ولما ثبت عدم
تعيينها في العقد وقال اصحابنا لو تصادقا ولم يكن النقص عندهما او كان فهلك واستحق
فان تقرر ما اذ ياقبل التفرق جاز خلافاً لفرقنا الشافعي وكذا لو غصب من زيد الف
درهم وغصب آخر من زيد مائة دينار والغاصبان تصادقا الدراهم والدنانير وأجازة
المالك جاز وصادقاً عليه كل منهما مائة دينار ومائة كل منهما مائة درهم مع ان الأصل ان
المالك لا ينعقد اذا كان المالك في البدلين لو احدى كما في شراء رب المال شيئا من مال المضاربة
بدرهما صار رأس المال هروضا ولم يكن فيه مرجح ولكنه ان عدها اذا العقد هتالم ينسقد
على دراهم الغصب ودنانيره وانما العقد على متلهم مائة دينار في الذمة فوق البيع على مالين
لرجائين وهما المأخذان فنفذ الأبري ان زيد المبيع بدينه ما وأخذ دراهم مائة دينار
وهو مدكل منهما من مال نفسه مما عاقه قبل التفرق صح فظهر ان العقد على المثل الا ان
كل منهما اقضى ما في ذمته بما غصب فاحتج الى الاجازة فصار زيد مقرضاً لكل منهما
ما غصبه حتى لا يملك استرداد النقود بخلاف ما لو كان مكان الدراهم والدنانير قن وامة
والمالة بحالها حيث تبطل الاجازة اذا العقد يتعلق بعين الغصب لان ما عدا النقود
يتعين في العقد فاذا كان المالك واحداً لم ينعقد لعدم الغائبة حتى لو كان مكان الامة
مائة دينار والمالة بحالها صحت الاجازة اذا لقن وان تعين في العقد فالدنانير لم تتعين

جواب المشايخ اما على جواب
الكتاب لا أجر عليها لانها صادرة
خاصة به والفتوى على جواب
المشايخ وقال القاضي الامام
نفر الدين جاز للام ان تسكن
دار ولدها الصغير وان كان لها
زوج ولا يجب عليها أجر المثل
وفي آخر الفصل الثامن من
اجارات الذخيرة رجل اقعد صبيا
مع رجل يعمل معه فاقضاه هذا
الرجل الكسوة ثم بدا للصبي ان
لا يعمل معه قال ان أعطاه
حصصه يا سا والصبي هو الذي
تكلف خياطته لم يكن للرجل
على الكسوة سبيل لان الصبي
ملكه بخياطته فانقطع عنه حق
الدفع وقد ذكرنا في مسائل
العارية لو اتخذت لبيته ثيابا
فانقضى التلميذ فاذا ان يدفع الى
غيره ليس له ذلك الا ان يبين وقت
الاتخاذ انها عارية وجعل استاجر
ظفر الترضع ولده مستقار وضعته
شهر اثم مات الاب فقالت جهة
الصغير لظفر ارضع عبيته حتى
يعطيك الاجر فارضعته شهرا
بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير
مال حين استاجر الاب الظفر
كانت الاجرة عليه من ماله
فاذا مات بطلت الاجارة فاذا
قالت العمة ما قالت بموت
الاب ولم تكن العمة وصية كان
ذلك استيجارا من العمة فيكون
الاجر عليها وان كانت العمة
وصية من جهة الاب يرجع
بذلك على الصغير اذا استفاد الصغير مالا وان كان للصغير مال

حين استأجرها الاب لا تبطل
ثم أصاب إصبعه بالاكيف
الحكم فيه قال القاضي الامام
ظهر الدين في فتاويه مثل والذي
من هذه المسئلة فأجاب قيل ابر
ما بقي في مال الصغير وأجر ما
مضى على الاب وفي اجارة الظئر
ان لم يشترط عليها لارضاع في
منزل الاب فله الخيار ان شاءت
ارضعت في منزل الاب وان
شاءت في منزلها وان شرط عليها
الارضاع في منزل الاب ارضعته
في منزل الاب استأجر ظئرا
لترضع ولده سنة بمائة على انه
ان مات الصبي قبل السنة
قالدراهم تكون كلها للظئر
فسدت الاجارة لانه شرط بخلاف
مقتضى العقد استأجر ظئرا
شهر فطعامه مائة الشهر ارب
الظئر ارضاعه باجر المثل قيل
هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا
كان لها زوج ولم يافن لها في
ذلك كان للزوج ان يمنحها
وان خيف الملاك على الصغير
وقامه ينظر في اجارات الدخيرة
وليس على الظئر ان تعمل لا بوي
الصغير شيئا وهيها فصل الصغير
والقيام بمصاحبه واصلاح دهنه
وطعامه ولا يجب عليها ثمن
شي من ذلك ولو ضاع الصبي من
يدها او وقع غيبات او سرق شيء
من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان
على الظئر وليس للظئر ولا للارضاع
ان يفسخ هذه الاجارة الا بذكر
كافي سائر الاجارات والعذر
لاهل الصبي ان لا ياخذ منها او يتقايها لان المقصود لا يحصل

وانما انعقد بمناه ادينافي الدمة فلم ينسحب على ابن لو احدث بل وقع بمالين لرجلين الا يرى
ان مالك القن لو باعه على هذا الوجه ينقل لانه باع منه بدنانير في ذمة المشتري فاذا باعه
غيره ينسحب وقوفه في اجازته فاذا اجازته فغذ وصار القن ماسكا لمشتريه وهما يه مثل ثالث
الدنانير والمحاصل ان الاجارة في محو في جانب غاصب القن اجارة للبيع وفي جانب
الدقة اجارة نقد الثمن (ت) قال له اشترى بهذا الالف امة واداهم الدراهم ولم يسلها الى
الوكيل حتى سرق او صر فيها الى حاجته ثم شري الوكيل امة بالالف لزمت الموكل
والاصل ان التقدين لم يتعين في الوكيل قبل التسليم وفاقا اذا الوكيل امة وسيلة الى الشراء
وهما لم يتعينا في الشراء قبل التسليم وكذا فيها ووسيلة الى الشراء واما بعد التسليم الى
الوكيل فهل يتعين ان يختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعين حتى تبطل الوكالة
بلا كهم ما يتعين بما في الشراء قبل التسليم فكذلك فيها ووسيلة الى الشراء ولان يد
الوكيل يد امانة واما يتعين ان في الامانات وعاءهم على انهم لم يتعينا وقائدة النقد
والتسليم على قول عامة المشايخ ان احدهما توفت بقاء او كالة ببقاء النقد فان
العرف ظاهر بين الناس ان الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل يريد شراء حال قيام النقد
في يد الوكيل والشافي قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل في غير
دفعه اليه امره بان يستوفي دينه بما نقد ثم ما نقد لوصح لاستيفاء ما وجب للوكيل على
الموكل صلح الامر بالاستيفاء ولو لم يصلح بطل الامر بالاستيفاء ويبقى الامر بالشراء على حاله
ويصير وجود النقد زعمه سواء كان امره بشراء او لم ينقله شيئا ولو سرق من يد الوكيل لم
يضمن لانه ائمن فيما قبض قبل الشراء فلو شري الوكيل بعده امة بالالف فنقد عليه لانه لم يبق
وكيلا بعده هلاك تلك الدراهم لتعاقب الوكالة بتلك الدراهم المنقودة عند بعض المشايخ
ولتوفت بقاء الوكالة ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ اقول على هذا الاثر قل دم
تعيها بعد التسليم عند عامة المشايخ قال ويستوي علم الوكيل بهلاك تلك الدراهم او لم
يعلم لان بطلان الوكالة بهلاكها امر حكمي فيستوي فيها العلم وعدمه (مسط) دفع اليه
الفا و امره ان يشري له به امة فهلك نصفه في يد الوكيل وبقي نصفه فشري الوكيل امة
بالالف فهي له اذا الوكيل بطلت بقدر ما هلك وبقيت بقدر ما بقي فيبقى وكيلا بشراء امة
بخمسمائة ووكيل الشراء بخمسمائة اذا شري بالالف فنقد على الوكيل كذا هذا ولو
شراها بخمسمائة فان ساوت خمسمائة فهي للوكيل وان ساوت ألفا او أقل قدر ما يغب
فيه فهي موكله لانه لما امر بشراها بالالف فقد بين ان مقصوده امة قيمتها ألف فقد حصل
مقصوده ولو دفع اليه ألفا ليشري له شيئا بعينه فهلكت الدراهم ثم شراها فهو للوكيل
لما رولوها لكت في يده بعد الشراء فهو لموكله ويرجع عنها على موكله ولو اختلفا في الهلاك
(قوله اقول على هذا الاثر قلخ) اقول اي لا اثر لقولهم انها لا تمنع بعد التسليم واقول
قديقال ثمره جواز اخذها من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند عامة المشايخ
ومنع عند بعضهم قائل (قوله ولو اختلفا في الهلاك قلخ) اقول المترتب عليه كونه
للكيل او للموكل قائل

وكذا اذا مرضت لان البين

بفسد بسائر انواع المرض
وكذا اذا كانت سارقة لانه
يلحقه زيادة ضرر وكذلك اذا
كانت فاجرة بينة الفجور وكذا
اذا ارادوا سفرا وابت من
الخروج معهم وكذلك اذا
كانت سبعة الخلق بذية الاسان
ونعام هذا ينظر في الذخيرة
وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج
من المنزل الذي فيه الصبي زمانا
كثيرا او ما اشبه ذلك فلهم
منعها وما لا يضر فليس لهم
منعها عنه لم حاجتها الى ذلك
وبصر ذلك القدر مستثنى من
الاجارة كاقوات الصلاة
ونحوها ومعنى قوله وكل
ما يضر معنى كل ما يضر بالصبي
لا محالة اما ما كان فيه وهم
الضرر فليس لهم منعها عنه
الا ترى انها لا تمنع من تمكين
الزوج في منزل مع ان فيه وهم
الضرر ولو استاجر امرأته لترضع
ولده منها فارضعت ذكر
القدر وروى وشي من الائمة
المرخي رحمه الله انه
لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها
ديانة قال الله تعالى والوالدات
برضعن اولادهن وان كانت
لا تحبر على ذلك كما لو استاجرها
على كنس البيت وغسل
التياب والطبخ والخبز وان
استاجرها بعد الطلاق فان
كان الطلاق رجعي فمكذلك
لعدم انقطاع ملك النكاح
وان كان الطلاق بائن فمكذلك

قبل الشراء او بعده فالقول للآمر مع يمينه ولو هلكت في يده بعد الشراء ورجع بها
على الأمر فهلكت المأخوذ ثانيا في يده لو كبل لم يرجع بعده على الأمر وكذا لو قبضها
لو كبل من يده الموكل ابتداء بعد الشراء فهلكت في يده لم يرجع بها على الأمر ويذهب عنها
من مال نفسه والمخاض ان ما تعد به الشراء يهلك على الوكيل وما تعد قبل الشراء اذا
هالك يهلك على الموكل اذا المقبوض قبل الشراء امانة في يده الوكيل لانه قبضه لانفسه
اذ لا حق له على الموكل وما قبضه بعد الشراء مضمون عليه لانه قبضه لنفسه لاستيفائه ما
وجب على الموكل بمقتضى الشراء والمستوفى مضمون على المستوفى (ج) أمره بشراء أمة بالف
فشرأها ولم يقبضها ولم يدفع الثمن الى البائع حتى أعطى الأمر الوكيل ان يضمن لينقذه
ثم الوكيل اتلف الثمن وهو معسر فللبائع ان يمنع امته الى أن يأخذ الثمن وليس
للبائع ان يأخذ الأمر بآمن اذا الحقوق ترجع الى الوكيل لا الى موكله وليس للوكيل
سبيل على أمره لانه استوفى حقه به وجوبه فان نقض الأمر الثمن مع أنه ليس عليه أخذ
الامة وليس للبائع ان ياتي لان الثمن وان وجب على الوكيل للبائع الا ان الامة ملكت
الأمر واحتسبت عند البائع بالثمن فكان الأمر مضطرا في قضاءه فهو كغيره من الرهن
فانه لو أراد قضاء دين المستعير بغير المرتن على القول لكون المستعير مضطرا الى القضاء
كذا هذا ثم يرجع الأمر على الوكيل بالثمن فان لم ينقد الأمر الثمن فالقاضي يبيع الامة
بأثمان لورضى الأمر والبائع بالإجماع ولو لم يترضا أو لم يرض الأمر فكذا الجواب
عند من وم وعند ح رحمه الله لا يبيع الا برضا الأمر بناء على ان لا تناهى ان يبيع
مال المدين في دينه بلا رضا عندهم الا عنده فان قيل الامة لا امر حقيقة ولم يلزمه
الثمن فكيف تباع بدين ليس على الأمر بلا رضا فانما الثمن متعلق بها حتى احتسبت
به ويسقط الثمن بها كما قلنا نعتد بالاستيفاء من الموكل لانه غير عائد من الوكيل
لانه معسر لزم الاستيفاء من ماله بها فلو بيعت بفضل الثمن الثاني للأمر ونقصاته على
الوكيل لا على الأمر (ج) أمره بدينه بان يشتري له بدينه قننا بغير يمينه فشرأه فهو له
عند ح رحمه الله والأمر عندهم لان عقد الشراء لا يتعاق بعين الدراهم عينا او
دينا لا يرى ان من شري شيأ بدراهم له على البائع بصدقا ان الدين لم يكن لم يبطر
الشراء فسدتوى التقييد والاطلاق كما لو عين البائع او القن وله ان التمس بدينه في
الوكالة لا لو عيننا لا يرى انه لو وكله بشرأه قن بهذه الالاف فهالك الاثر عند الوكيل
تبطر الوكالة فكذلك الدين ولهذا الوقيد الوكالة بدينه تستط الدين تبطر الوكالة واذا عين
كان هذا قوكيلا بغايك الدين من الدين عليه أول وهذا يدل على ان النقد يتعين في
الوكالة بعد قبضه عند ح رحمه الله ويمكن ان يستدل على عدم تعينه فيها بما اذا لو كبل لو
شري بمثل ثلاث الدراهم في ذمته فهو للموكل ولو هلكت بعد الشراء يرجع على الموكل
بمثلها فهذا آية عدم تعينه فيها والجواب عن ما استدلاله به اعلم انه على الوكالة فيما اذا
هلكت قبل الشراء لانها غير لازمة والموكل لم يرض بكون الثمن دينا في ذمته فلو بقيت
الوكالة يلزم ذلك وهو لم يرض به (ص) قال له اشترى أمة بهذا الالف وأشار الى دنانير

وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز وروى عن

أني حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز
 فإذا تزوجها بعد ذلك قبل
 انقضاء مدة الاجارة لا رواية
 لهذه المسئلة وسئل ظهير الدين
 امر غينسا في ضمنها قال لا تبطل
 الاجارة لان المحكم لا يثبت
 بوجه القائدة ما يني توهم
 الفسادة وحنسا وهم الفسادة
 ثابت بان يظاقتها بعد ذلك
 هذا الذي ذكرناه اذا استاجر
 امرأته لا رضاع ولده منها على
 ان يكون الاجرة على الاب فان
 كان له غير مال فاستاجر الاب
 امرأته على ارضاع ولده منها
 روى ابن رستم عن محمد بنهما
 الله انه يصح الاجارة ويكون لها
 الاجرة بعض المشايخ اخذوا
 بهذه الرواية وهذا لان الارضاع
 بمنزلة النفقة وان كان للصغير
 مال لا يجب نفقته على والديه
 فكان لها الاجرة من مال الصغير
 وان استاجرها لا رضاع ولده
 من صغيرها جاز وان استاجر
 خادمها لا رضاع ولده منها
 لا يجوز وان استاجر مكاتبها جاز
 ولا بأس للمسئلة ان ترضع ولد
 الكافر باجر واذا استاجر غلاما ظهر
 انها كافرة او مجنونة او زانية او
 حقا كان له ان يفسخ الاجارة ولو
 اجرت المرأة نفسها من قوم
 آخرين ترضع لهم صبيا ولا يعلم
 اهلها الاولون بذلك فارضعت
 بحيث فرقت فانها قد اشتملنا
 قد خانت ولها الاجر كاملا على
 الحرية لانها احصت مقصود
 التفرقة ولا تصدق بشيء منه كذا ذكره في المبسوط

وان استاجرها بقضاء العدة لا رضاع ولده منها جاز

يتعلق التوكيل بدنا غير حتى لو شري بغيرهم فهي للوكيل وهل يتعين النقدان في العقود
 القاسدة للرقيقه رواية ان في رواية ينقطع حق المشتري في استرداد دينه ما اذا بيع
 القاسد مبادلة من كل وجه وفاسد المبادلات يلحق بجائزها فهو ما سوى المحل من الاحكام
 وفي البيع الجائز متى وجب رد الثمن بحكم الانفساخ للعقد لا يجب رد دين ما قبض
 فكذا قاسده وفي رواية لا ينقطع وعلى البائع رد دينه باقيا القبض به بسبب فاسد القبض
 بسبب فاسد معصية والاصل في المعاصي ردّها من كل وجه وهو يتحقق برد العين (شي)
 يتعين النقدان في بيع فاسد من الاصل لا فيما ينتقض بعد العدة والاول كظهور المبيع حرا
 او ام ولد فتعين فيه الثمن في الرد لان لهذا القبض حكم الغصب فتعين والثاني كهلاك
 المبيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين في روايته وهو الاصح وفي تعيينه في فساد العرف
 لعدم القبض روايتان والصحح تعيينه كذا (مس) وتعيينا في قبض شيء من دين مشترك
 حتى لو قبض أحدهما نصيبه يؤثر برده نصه على شريكه سواء كان المقبوض مثل حقهما
 أو جوده أو أوردى واستشهد م (رح في ج) فقال الا يرى ان رجلا لو ادعى على آخر ألفا
 فآخذها فامر المدعي انه لم يكن له على خصمه حتى فعلى المدعي رد دين ما قبضه مادام قائما
 لانه ملكه قاسدا فلو لم يرد حتى وهبه القايض من رجل أو قضى دينه لا صلب لصاحبه
 على الموهوب له والتعريم (حقيق) القن المبيع بثياب معروفة لو أعطى أجود ثم هلك القن
 قبل قبضه فلا اخذ من دفعه ولو حال حول على الف قبضته مهراتم طاقها قبل دخوله
 فعليها رد مثل نصه لانه عندنا خلافا لفرقة النقاد فتعين في العقد عندنا فزلا عندنا
 فكذا الرد لا يسقط عنها زكاة الا ان عندنا لانه لم يمتدح في العقد عندنا فلم يصل اليه
 من المهر فكان ديننا حادثا بعد الوجب فلم يسقط به الزكاة وعندنا فزلا عندنا فزلا عندنا
 نصف الا ان في النقود فتعين في النذر بالصدقة عندنا فزلا عندنا فزلا عندنا فزلا عندنا
 الدرهم على هذا الفقير فنصدق بغيرهم آخر على فقير آخر جاز عندنا خلافا لفرقة لانه متقرب
 بفعله والوقت والدرهم والفقير لاقر به فيه وانما القر به فعله فمما فيه قرينة تلزمه ومالا
 فلا كالونذر بصلاة في ارض فحسبت ولو قال ان اشترى بهذه الدراهم شيئا فوهذه الدراهم
 صدقة فشري بها شيئا الزمها التصديق بها شرائه بها وبعد شرائه بها بقيت على ملكه لانها
 لم تتعين في البيع وله دفع غيرها كذا (خ) وذكر (شيخ) يتعين النقدان في التبرعات
 كهيئة وصدقة والنقود فتعين في الشركات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
 لكونها امانة وقبل التسليم لا تتعين (ج) الكيل او الوزن لو بيع وقبض قال لا قاله والرد
 بعيب يوجب ان رد دين ما قبض ورد عليه العقد وكذا لو كان مسلما فيه قبل الا قاله يجب
 رد دين ما قبضه رب السلم لا ضمير وكذا لو كان راس المال قنا ورد القن بعيب بقضاء يجب
 على رب السلم رد دين ما قبض وكذا لو كان المبيع بين اثنين او السلم بين اثنين فاذا قبض
 احدهما حصته فاشترى بكم ان يشاركه في عينه وقدر وهذا لو كان الكيل او الوزن مسلما
 فيه او مبيعا فان كان ثمانا باع قنابكر برثم تقابلا يلزمه رد مثل البر لا عينه وان فرق ان
 القدرى اذا كان ثمانا يكون بمنزلة الدينون الا يرى انه يجوز بيعه ممن عليه قبل قبضه ولا

لترضع ولده جاز ويحب الآخر
لانه ليس عاين ارضاع ولده
لا شرا ولا عرفا ومن سوي
الاب والمجد والوصي والقاضي
اذا استأجر غلثا لليتيم كان
اجنبيا كسائر الاجانب واذا لم
يكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له
فاجر ارضاعه يكون على أقاربه
بقدريهم انهم لان اجر الرضاع
عزلة النفقة ولا يجب على من
لا يجب عليه النفقة أجره
المختار على الاب أم على الصبي
أقرب صاحب الهيض ان كان
للصبي مال فهي في ماله وان لم
يكن له مال فعلى الاب كالنفقة
والله سبحانه وتعالى أعلم
(في مسائل القسمة)

واذا اختلف الشركاء على القسمة
واقسموا جازالا اذا كان فيهم صغير
فحينئذ لا بد من أمر القاضي
بالقسمة لانه لا ولاية لهم عليه
في قسمة الهدية واذا حضر
وارثان واقاما ينسقه على الوفاة
ومدد الورثة والدار في أيديهم
ومعههم وارث فائت قسم
القاضي بطالب الحاضرين
وينصب وكيل يقبض نصيب
الغائب وكذا لو كان مكان
الغائب صبي يقسم وينصب
وصيا يقبض نصيبه ولا بد من
اقامة البيعة على موته عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يقسمها باعترافهم
وان كانوا وسعين لم يقسم في
شيء أحدهم وان كان العقار
في يد الوارث الغائب أرش منه لم يقسم وكذا لو كان في يد

كذلك اذا كان مبيعا أو مسلما فية ثم في الاثمان يلزمه رد مثله لا عينه اذا الفسخ انما
يلاقى الثمن الذي وقع في الذمة دون العين تزوجها على كبر برغير عينه فقضاها كراثم
طافها قبل دخوله قلها ومثل نصه مع قيام ما قبضته بعينه اذا الكيل والوزن لا يتعينان
كالثمن لان اوصافهما اثنان واعيانهما ماسلع ولوزن وجهها على ثوب هروى فاعطاها مرويا ثم
طافها قبل دخوله ليس لها ان ترد الا نصف ما قبضته لتبين الثياب ثم الاموال ثلاثة ثمن
محض كنفدين وقسم يصلح ثمن او مبيعا كسكيل ووزن فن حيث انه يتفق باعياها فهي
مبيعة ومن حيث انها تصلح ثمن او قبة لثانها فهي ثمن فان من ألتف برضيه يلزمه مثله ولو لم
يكن ذمته له لما ضمن مثله فالعاقد لو ادخل حرف الباء في يده يصير مبيعا وقسم هو سلة
محضة لكنه قد يلحق بالثمن في بعض الاحكام بادخال حرف الباء عليه كتياب لا تصلح قيمة
اصلا حتى لو التف ثوبا لا يلزمه ثوب مثله في كل موضع يكون الكيل ثمننا يجوز الاستبدال
به قبل قبضه ولم يجز الاقالة عليه بعد هلاك المبيع ولا يجب رد عينه عند الفسخ وفي كل
موضع كان مبيعا لم يجز الاستبدال قبل قبضه ويجب رد عينه عند الفسخ وفي كل موضع
كان الثياب ثمننا لم يجز الاستبدال قبل قبضه ويجب رد عينه عند قبضه ولو هلك المبيع
تجوز الاقالة عليه وهو مسئله الظالم (فس) لو جعل الكيل او الوزن ثمننا بان جعل العنب
مثلا ثمننا فاقطع يفسد المبيع (ط) قوله بانه يفسد باقطاعه ليس بصحيح فان من شري
شيئا بفسد يرد طيب في الذمة فاقطع أو انه لا ينقض البيع ولو جعل الكيل او الوزن ثمننا في
الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع ثوبا بكر في الذمة فانه بشرط بيان محل
ايفائه عند رجوع وهو الصحيح وعندهما تبين محل العقد الايفاء كذا (شعخ) وفي
(في) ما يصلح ثمننا يصلح أجره (هد) وما لا يصلح ثمننا يصلح أجره أيضا كالايمان فهذا لا ينفى
صلاحية غيره (ذ) الاصل ان ما يصلح ثمننا يصلح أجره وما لا يصلح ثمننا يصلح أجره الا المنفعة
فانها تصلح أجره اذا اختلف الجنس ولا تصلح ثمننا واعتبر الاجارة بالبيع لانها بيع كسائر
البيعات الا ان سائر هار د على العين والاجارة على المنافع واقترا في المنفعة اذا الثمن يجب
ان يملك بنفس البيع ولا خيار فيه والمنفعة لا يملك بنفس العقد لانها معدومة واما الاجرة
فلا يجب ان يملك بنفس العقد فكانت الاجارة كالحايج فان المنفعة تصلح مهورا لانه
لا يجب ان يملك المهر بنفس العقد لان تسمية قن الغير مهر تصح واقعة يكي وافر
ذكرت بنكاهه اشتن عيني راهر ماه بيكر دسته كاقدم وصوف واوصافش همه كفت

(قوله ولو جعل الكيل والوزن ثمننا الخ) أقول وقد تقدم في أول الفصل في صورة
استعمالها استعمال الاثمان فحوان يقول اشترى ثوبا مثلك هذا الثمن بكذا بر او بصفه
وهو يدل على اشتراط الوصف به صرح في منع العقار وغيره والله تعالى أعلم (قوله
يكرا من) أقول معناه استأجر رجلا لحراسة عين كل شهر بكذا من الورق الموصوف
بالاوصاف المشهورة في السلم صح

في يد الوارث الغائب أرش منه لم يقسم وكذا لو كان في يد

مودعه وكذا اذا كان في يد
 يده من غير خصم حاضر
 عنهما وأمين الخصم ليس
 بخصم منه فيما يستحق عليه
 ولا فرق في هذا الفصل بين
 إقامة البينة وعدمها هذا الفصل
 وقول محمد رحمه الله في الأصل
 لم يقسم حتى تقام البينة مراده
 اذا حضر وكيل الغائب ووصي
 الصغير فان حضر وارث واحد
 لم يقسم وان اقام البينة لانه
 لا بد من حضور خصمين لان
 الواحد لا يصلح مناصما ومخاصما
 بخلاف ما اذا كان المحاضر
 اثنين على ما بيناه في الجملة في
 الهداية وذكر في الذخيرة قلو
 حضر وارث كبير ومعه صغير
 وطالب القسمة من القاضى
 وادان يقسم بينة على الميراث
 قال القاضى ينصب وصيا على
 الصغير ويسمع البينة عليه
 ويقسم الدار فرق بين هذا وبين
 ما اذا كان الصغير غائبا
 قال القاضى لا ينصب خصما عنه
 ولا يسمع البينة من المحاضر
 والفرق عرف في الذخيرة واذا
 كان بعض الورثة حاضرا
 والبعض غائبا والدار كذا او
 بعضها في يد الغائب ومطالب
 المحاضر القسمة من القاضى
 واقام البينة على الميراث فان
 كان المحاضر واحدا لا تقبل
 بينته ولا تقسم الدار وعن ابي
 يوسف وجه الله تعالى ان
 القاضى ينصب من الغائب
 وكذا لو سمع البينة عليه واذا حضر اثنان وباقي المسئلة بحاله

مع اذا العروص تصلح اجرة ولان الكفد مثلي فعلى هذا ايضا ينبغي ان تصح الاجارة ثم اذا
 كانت الاجرة عروضا او ثيابا يشترط فيه جميع شرائط السلم خلافا لوقفا اذا الاجرة نظير
 السلم فيه يوضعه ان وجوب الثياب دينيا في الذمة عرف بالشرع بخلاف القياس وانما
 جاء الشرع به بخلاف السلم قد شرط فيه جميع شرائط السلم ولو كانت الاجرة حبوبا لم
 يجز الا عند لانه لا يجب دينيا في الذمة بدلا عما هو مال جملة (ذ) وفي (ضك) الدنانير تجري
 بجري الدراهم في سبعة اشياء احدها لو امتنع عن قضاء دينه الدراهم فوقع دنانيره في
 يد القاضى فله ان يصرفها بدراهم ليقضى غرضه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير والدراهم
 يعني عند حرج وثانها لو كانت المضاربة دراها فسات رب المال او عمل المضارب وفي
 يده دنانير ليس للمضارب ان يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير بدراهم ولو كان في
 يده مال آخر من العروص او القدرى فله ان يتصرف فيه حتى يحوله الى رأس المال ولو
 باع المتاع بدنانير رأس له ان يشتري بها غير الدراهم وثالثها لو كان رأس المال دراها فبدا
 المضارب بشيء ما اكبر الى او وزنى لزم المضارب دون المضارب ولو شرأ بدنانير فهو على
 المضاربة كذا (ضك) غير ان ذكركم هذا على قوله ما لم يذكر قول حرج فانه قال
 فالقياس ان يكون مشتريا بالنقود لانه شري بغير مال المضاربة ولو كان سوما
 استغنى ان يجده على المضاربة فكذلك لو كان دنانير فشري بدراهم فصرفها فتعقد
 الدراهم ولا يشبهها غيرهما لانها مضاف الى المحكم في المضاربة والشركة جعل كجذس
 واحد ولهذا لو كان رأس المال دراها فصرفها على دنانير وبالعكس فصار كسودمع
 بيع وصحاح مع مكسرة والراعي باعه بدراهم ثم شرأ بقبول قبض ثمنه بكيلى او وزنى
 او عرض وعرفه لبيعة من الثمن الاول جاز ولو شرأ بدنانير هي اقل قيمة منه لم يجز
 وخامسها شرأ به شرأ دراها فبساها بائى عشر ثم شرأ بدنانير لا يبيعه مرا بحة لانه
 يحتاج الى ان يحط من الدينار بيه وهو درهما في قول حرج ولا يدرك ذلك الا
 بالحد والآخر ولو شرأ بغيره من الدرهم او الروض بانه مرا بحة على الثمن الثاني كانه
 بالاحط والسادس لو اخبر ان القيسع انه شرأ بالف درهم فسلم شفعته فتبين انه شرأ
 بدنانير قيمتها ألف درهم او اكثر بثلث شفعته لا لو شرأ بمال آخر ولو شرأ بقبول قيمته
 ألف درهم او اكثر بثلثه لا الاول لانه يأخذها بالقيمة وفي الاول بالمثل والسادس

(قوله اذا العروص تصلح اجرة) أول والى البرازية في أول كتاب الاجارات قال الجريدى
 في علم الاجر بيدان المزدور على غالب نقد البلد وان اختلفت الغاية فسدت كفاي
 البيع وان كليا او وزنيا او عدديا متقاربا بشرط بيان القدر والقيمة ومكان الاستيفاء
 ثم السلم لا يحتاج الى بيان الاجل لانه يصلح دينيا في الذمة وان علم جاز وفي العروص
 كالثياب يشترط القدر والوصف والاجل لان الثياب لا تثبت دينيا في الذمة الا سلما
 وفي هذا كله اذا كان ميتا لا شارة تكفى وان حيوانا لا يجوز الا ان يكون متعينا وان
 متعتان من جنس واحد كسكى دار بدار لا يجوز وان خلاف جنسه يجوز اه

لو اكره على بيع قته بالف درهم فباعه بخمسين دينارا فقتها ألف درهم بصير مكرها لولا
 بعه بقدرى او عرض (صك) التقدان جنس واحد هنداين اى ليلي مطلقا وعندها في
 بعض الاحكام كز كاتوقية متلف وارش جنابة وكذا الشتر كة لو كان مال أحدهما
 دراهم ومال الآخر دنانير (ذ) قال م رح استاجر بيتا بدواهم فاجره باكثر مما استأجره
 به لم يجوز ولم يطب له الفضل ولو آجره بدنانير جاز وان كانت أكثر منه قيمة ولم يجعلها هنا
 كشي واحد وهذا لان بعضهم قالوا جاز له ان يستفضل على الاجارة بمثل ذلك الجنس فلما
 اختلف فيه وجب ادنى علة وهو اختلاف الجنس من حيث الحقيقة بنى الحكم عليه
 (في تجانس القبضين وتباينهما وما ينوب أحدهما عن الآخر وما لا ينوب) (ج) كل
 شيء مضمون في يده بقبضته لو شراه من مالكه يقع الشراء والقبض معا ولم يحتج الى قبض
 جديد وايس لباثعه منه منه الى قبض عنه وكل شيء مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من
 قبض جديد والباثع منه منه لم يجدد قبضه وأما الغبة فانها تقع والقبض معا في الوجوه
 كلها والاصل ان القبضين لو تجانسا يعنى لو كانا مضمونين أو غير مضمونين ناب أحدهما
 عن الآخر فلو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه أقوى القبضين فيثوب عن
 الاضعف والمضمون بغيره ينوب عن غير المضمون لانه المضمون والمضمون بغيره الرهن
 فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين فالراهن لو باع الرهن من مرتبه لا ينوب قبض
 الرهن عن قبض البيع ولو واهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون
 بغيره وهو الثمن فلو شراه ولم يقبضه حتى وهبه من يائه فهو اقاله ولو أجزر منه من مرتبه
 صح ولا يصير قابضا ما لم يجدد قبضا لا لاجارة بخلاف ما لو اعاره منه حيث يصير قابضا وان
 لم يجدد حتى لو هلك قبل ان يستعمله بعد الاجارة يهلك أمانة حكما لو هلك في حالة
 الاستعمال وفي الاجارة لو هلك قبل ان يجدد يهلك هلاك الرهن القبض بطريق
 المساواة لم يكن قبضا للبيع فللبايع اخذه من المشتري بعد البيع للثمن فلو فارة بالبايع
 قبل ان يطلب اخذ الثوب منه فهو ذارضى منه بقبضه فليس له ان يسترده كذا (من)
 وهذا يتشكل على اصل مر أن ما هو مضمون بقبضته يقع الشراء والقبض معا الخ اذ
 المتبوض على سوم الشراء لو سعى ثمنه فهو مضمون بقبضته فبغنى أن يكون كذلك (عن)
 غصب قذا قيمته ألف فازدادت حتى بلغت ألفين ثم شراه غاصبه شراه فاسدا فلو وصل
 الغاصب الى ألفين بعد الشراء فعليه ألفان ولو لم يصل اليه حتى مات فعليه ألف لان زيادة

(قوله ولو أجزر منه من مرتبه صح) أقول استشكل هذا بعض الافاضل بان قال ان
 العيز في الاجارة أمانة في يد المستاجر فكأن ينبغي ان ينوب قبض الرهن عنها واجيب
 منه بان المعقود عليه هو المنفعة وهي مقبوضة بالاجرة فهي مضمونة بنفسها ومن ثم
 صرح العمادى ان الاجارة كالشراء وقد صرح المصنف في هذا الفصل بان الاجارة
 اعتبرت بالبيع لانها بيع كسائر البياعات الا ان سائر ما يرد على العين والاجارة على
 المنافع فتأمل

منضيا والاخر مدعى عليه
 وأحد الورثة يتقصب خصما من
 الميت وعن باقي الورثة قال والذي
 ذكرنا من الجواب فيما اذا كان
 بعض الورثة غائبا وشي من
 الدار في يده حضر واحد من
 السكار وأقام البيئة على الميراث
 وطلب من القاضي القسمة
 لا تسمع بيئته ولا يقسم بين
 الورثة ولو حضر اثنان أو
 ثلاثة تسمع البيئة ويقسم ولا
 يحتاج الى نصب الوصى عن
 الصغير لجهة القسمة وكذلك
 اذا كان بعض الورثة غائبا
 وقد حضر اثنان من الورثة
 فالقاضي يسمع بيئتهما ويقسم
 الدار ولا يحتاج الى نصب
 الوصى عن الغائب لجهة
 القسمة هذه الجملة في الذخيرة
 وفي الذخيرة أيضا واحاله الى
 فتاوى ابي الميث رحمه الله
 تعالى ضبعة بين خمسة من
 الورثة واحد منهم صغير
 واثنان غائبان واثنان
 حاضران فاشترى رجل نصيب
 أحد الحاضرين وطالب شريكه
 الحاضر بالقسمة : هذا القاضي
 واخبرنا بالقصة فالقاضي يأمر
 شريكه بالقسمة ويجعل وكيله
 من الغائب والصغير واذ قسم
 الشر كاهما بينهما وفيهم شريك
 غائب او صغير ليس له وصي
 لا تصح القسمة وان فعلوا ذلك
 يأمر القاضي بحمت القسمة فان
 قدم الغائب وأجاز قسمة ثم جاز
 وكذا اذا بلغ الصغير وأجاز لان هذا عقد له يجوز حال وقوعه

فإن الغائب يجيز وكذا أبو
 وذووه يتوقف فإن مات الغائب
 أو الوصي فجاز وراثته صلت
 إجازة الوارث عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رجعها الله تعالى
 وعند محمد رجعها الله بطلان العدة
 ثم انما تعمل الإجازة من
 الغائب أو من وارثه أو من
 الوصي أو من الصبي بعد البلوغ
 إذا كان ما وقع عليه العدة
 قائما وقت الإجازة فاما إذا
 هلك فلا كالبيع الموقوف على
 الإجازة وكما ثبتت الإجازة
 بانول صريحها ثبتت الإجازة
 دلالة في العمل كما في البيع المخص
 هذه الجملة في الذخيرة وإذا قسم
 الورثة التركة فيما بينهم ومعه
 وارث غائب وعزلوا نصيب
 الغائب فإن كانت القسمة بغير
 قضاء فلا بد من أن ينقض
 القسمة وإن كانت العدة بقضاء
 فليس للذي حضر أن ينقض
 القسمة وإن كان مكان الوارث
 الغائب موصى له بالثلث
 وهو غائب والمسألة بحالها
 فإن كانت العدة بغير قضاء
 فله أن ينقض القسمة وإن كانت
 بقضاء فليس له أن ينقض
 القسمة كالوارث وهو الأصح
 وإذا لم يكن على الميت دين
 ولكن مات بعد ورثته قبل
 العدة وعليه دين أو كان له
 وارث غائب أو صغير فاقسم
 ورثة الميت الأول فاعلم
 الميت الثاني أن ينقض القسمة
 وكذا الوارث الغائب والصغير إذا كبر له أن ينقض القسمة

الغيب وديعة (من) سئل عن أ كاد له هتان في كرم شراء منه ثم باعه من آخر في مجلس
 العقد هل يجوز أن يجيب لا لولم يقبضه قيل له لم يكن الكرم في قبضه قال قبضه أمانة فلم
 ينب عن قبض الضمان (خ) أودعه القاشم أقرضه عنه قال ح ربح لا يخرج الالف من
 الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده إليه لا يضمن وكذا كل
 أمانة وكذا لو قال المودع لربها أئذن لي أن أشتري بالوديعة شيئا أو بيعه لأنه أمين

في (الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه) *

(فن) البيع الذي يتعارفه أهل زماننا احتياالا للربا وسهوه ببيع الوفاء هو رهن في
 الحقيقة لا يملكه ولا ينتفع به إلا بإذن مالكه وهو ضمان لمسا كل من ثمره وأتلف
 من ثمره ويسقط الدين بهلاكه لو يفي ولا يضمن الزيادة وللبائع استرداده إذا قضى
 دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وإن
 سميا بالبيع وإن كان عرفهما الرهن والاستيثاق بالدين إذا العاقد يقول لكل أحد بعد
 هذا العقد رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول أرتبتم ملكي فلان والعبرة في
 التصرفات للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني فإن الجمالة بشرط أن لا يبرأ كفالة
 والكفالة بشرط البراءة حواله وهبة المحرقة نفسها بحضرة التسهوه مع تسمية المهر
 نكاح والاستصناع انفساد إذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة قال السيد الامام
 قلت للامام أبي الحسن الماتريدي قد قسنى هذا البيع بين الناس وفيه مقسدة
 عظيمة وفوتواك انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن نجتمع الآفة ونتفق على هذا
 ونظائره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس من خالفنا قليلا
 نفسه وليقيم دليله وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع نصف كرمه من آخر ببيع الوفاء
 وخرج هو في الصيف إلى كرمه بأهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الغلات فأخذ
 البائع نصفها المشتري نصفها هل للبائع إذا تقاى لا يبيع وأعطاه من ما شراه أن يطالبه
 بما حله من الغلات قال لو أخذه بغير رضى البائع فلا يبيع أن يطالبه به لا لو أخذه برضاه

في (الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه) *

(قوله في بيع الوفاء الخ) أقول وفيه جواهر افتاوى في الباب الأول بيع الوفاء أن يقول
 بعث منك على أن تبعه مني متى جئت بالثلث قال رضي الله تعالى عنه هذا البيع باطل
 وهو رهن وحكمه حكم الرهن هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر الامام محمد بن الفضل
 البخاري ذلك وأقيل ببيع فاسد يوجب الملك إذا اتصل به القبض والاول أصح اه
 كلامه والله تعالى أعلم وذكره في جواهر الفتاوى في الباب الرابع وفيه أنه لا فرق
 عندنا بين الرهن وبينه في حكم من الأحكام وذكر ما هنا أيضا (قوله والاستصناع
 الفاسد الخ) أقول وإجارة المكمل والموزون اقراض والهبة بشرط العوض إذا اتصل
 بها القبض ببيع عندنا خلافا لغيرنا الشافعي اه من الجواهر

وبكون ذلك هبة منه وقال ولا بد من التفصيل فيه فإن رب الأكرام هو الذي نقله إلى كرمه فيقتل الأخذ برضاه وبغير رضاه فأما لو شري كله وقبضه وأخذ غلته والأخذ بغير رضا البائع وهو في الحقيقة رهن وليس للرهن أن ياكل غلة الرهن فإذا أكلها ضمنها فاقترنا بالرضا على الاتفاق لذلك أقول غرضهما من التبايع هو أخذ غلته والاتفاق به فيكون الأخذ برضاه سواء باع كله أو بعضه فيبني أن لا يضمن وفاقا وسئل عن باع بيع وفاء بباعه المشتري من آخر ببيعاً باتا وسئل عن باعه بيع وفاء فتقايضا فاستأجره من المشتري هل يلزمه الأجر قال لا لأنه رهن والراهن لو استأجر الرهن من مرتبه لم يلزمه الأجر وسئل عن باعه ببيعاً وفاء بباعه المشتري من آخر ببيعاً باتا ولو سلم وغاب هل للبائع الأول أن يخاصم المشتري الثاني ليأخذه منه قال نعم وإن كان حتى المحبس للرهن لكن يد المشتري الثاني غير محقة والبائع الأول مالك وله طلب ملكه من أخذه بغير حق ثم للرهن أن يأخذه منه ويحبسه متى حضر وكذا لو مات البائع الأول والمشتري الأول والآخر فلو رثة البائع الأول أن يأخذه من ورثة المشتري الآخر ولمذه الورثة طلب ما أخذه البائع من الثمن ولو رثة المشتري الأول أن تأخذ المبيع من ورثة البائع الأول فيحبسونه بدين مودتهم إلى أن يقضوا دينه جملة (فن) وفي (من) قال الذي اتفق مشايخنا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لا ثم ما تعلقا بلفظ البيع بلاذ كشرط فيه والعبرة للمفوض دون المقصود فإن من روج امرأه على نية أن يطلقها بعدما جامعها صح العقد أقول أن الانتفاع به مقصود كما أن الاستيثاق به مقصود فلا وجه لجملة رهنه مع رضاه بالانتفاع فعلى هذا لا يكون رهنه لا لفظاً ولا فرضاً قال النسفي مستفت بعت حائناً بابل بمائة ثم طلب المشتري إعادة المبيع ورد الثمن وهو يقول بعته ببيع الوفاء وأنا أقول له بعته بابل فاجاب أن أقول قولك فقال السائل لو حلفني على ذلك هل يسعني أن ادافع وكان نيتي أن أخذ الحائنة منه وأرد الثمن إليه بعد

(قوله ويكون ذلك هبة منه) أقول فعليه تشترط شروط الهبة ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الرائد وهو إطلاق وإباحة والإباحة تقبل الرجوع صريح به في مخرج العقار في باب التصرف في الرهن وتقبل التبدل بالشرط والمختر صريح به فيه أيضاً صريح به الزباني وغيره فيرجع الرجوع عن الشرط قبل الأكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع فيها كما هو متفق فثبت صريح في جواهر الفتاوى (قوله أقول غرضهما من التبايع هو أخذ غلته والاتفاق به) أقول الطائفة التفصيل لما قدمه أن يكون هبة فتشترط شروطها وعند الاشتراك يقع أخذ الغلة بالصيغة يحصل التسليم بخلاف ما إذا شرط كله فتأمل (قوله بلاذ كشرط فيه) أقول الواقع في بلادنا كشرط فيه وقدم قريياً أن غرضهما الرهن والاستيثاق ولذلك يقول المشتري أوتيت ملك فلان والبائع يقول رهنيت ملكي فلانا فلا يخصني ما في كلام النسفي من النقد لا سيما قوله فيما يأتي من الجواب أن البائع يفعل ذلك اختياراً والاجبة بالخ

فقسام الوصي مع الصغير وأعماله حصته وأصل حصته الصغير فهو جائز حتى لو هلك حصته الصغير لا يكون للوصي أن يرجع على الكبير ذكر في قصة الذخيرة الأصل أن من ملك بيع شيء ملك قدمته لأن في القصة فيه ما أقراداً ومن ملك بيع شيء ملك أقراده ضرورة إذا عرفت هذا أقول الأب يقاسم مال ولده الصغير عتقاً أو كان أو منقولاً بغير يسير ولا يملك بغير فاحش لأنه يملك بيع مال ولده الصغير عتقاً أو كان أو منقولاً بغير يسير ولا يملك بغير فاحش فكذا الصمة ووصي الأب في ذلك بمنزلة الأب والمجد أبي الأب حال عدم الأب وأما وصي الأم يقاسم مال ولدها الصغير ما سوى العقار من تر كماله إذا لم يكن للصغير أحد من سيمنا ولا يقاسم ماله من غير تر كماله المنقول والعقار في ذلك سواء وكل جواب عرفته في وصي الأم فهو الجواب في وصي الأخ والم وابن الم يقاسم ما يورث الصغير من ماله ما سوى العقار ولا يقاسم ما يورث الصغير من غيرهم العقار والمنقول فيه على السواء لأنه لا ولاية له ولا على الصغير كالأب لا ولاية للأم هكذا ذكر في الذخيرة فوذ كرشنج الإسلام أبو بكر في شرح الأصل الوصي نوحان وصي قوي ووصي ضعيف فالقوي وصي الأب ووصيه ووصي الجد منه دم

الاب ووصى القاضي
 الوصي الضعيف على الصغير
 في كم الوصي القوي على الكبير
 الغائب يمنع منقولات الصغير
 ما ورث من امه او جده لانه قائم
 مقام الام والاب والابن وهم ولاية
 الحفظ دون التصرفات قال
 وانما يملك الوصي الضعيف
 هذا القدر من التصرف ضد
 عدم الوصي القوي اما حال
 وجود الوصي القوي لا يملك
 التصرف في مال الصغير أصلا
 وفي هذه الصورة ليس للوصي
 الضعيف سوى القيام على
 مصالح وصيه كتنفيذ الوصية
 وقضاء الدين ونحوهما وبيان
 مراتب الاوصياء يأتي في مسائل
 الوصايا وذكروا في الذخيرة ولا
 يجوز قسمة المملوك على أبيه الحر
 ولا يجوز قسمة المملوك على القبط
 كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمة
 الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز
 بيع مال أحدهما من الآخر
 بخلاف الاب فانه اذا قام
 حال اولاده الصغار بينهم يجوز
 كما لو باع مال بعض اولاده
 اختار من البعض والحيلة في
 ادراك الوصي ان يبيع حصه
 أحد الصغيرين مشاعا من
 وجل ثم يقاسم مع المشتري
 حصه الصغير الذي لم يبيع نصيبه
 ثم يشتري حصه الصغير الذي
 باع نصيبه لذلك الصغير وانما
 جازت هذه القسمة لانها جرت
 بين اثنين بين المشتري والوصي
 والوصي اذا قام فالأشتر كابنه

زمان وكان قصد المشتري ذلك ايضا كما هو المعروف الا في لا فسد اليوم على ان انقد
 الثمن اجاب انما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب هذا العقد لا عبرة لذلك ولم
 يذ كر عند العقد سوى الايجاب والقبول ولك ان يختلف انك بعته بعبارة فاذل هذا ان
 العبرة باللفظ وقد منع بلفظ البيع لا الهن فاصتبار به بعبارة الى الان انه يشك بان
 المبيع اذا احتاج الى العداوة فالبايع يهونه فيؤدي خواجه ايضا والجواب انه يفعل ذلك
 اختيارا والاجب مراعاة لوامع لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع بآنا
 والمشتري حق طلب الثمن لا غير فان انتقص المبيع بان كان دارا فله ان لا يجبر على رد الثمن
 لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنا او دابة فهناك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على
 الاخر (خ) الصحيح ان يبيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم لو ذكر اشروط
 الصيغ في البيع فسد البيع ولو لم يذ كراه فيه وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلفظنا
 بلفظ الجواز وعندهما هذا البيع غير لازم فكذلك يعني يفسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم
 ذكر الشرط على وجه العدة جازا لبيع ولزم الوفاء بالوعد اذا لمواعيد قد تكون لازمة
 فيجعل لازما حاجة الداس (س) لو شرط الجبنة في البيع فسد البيع ولو تراضعا قبل البيع
 ثم تباعا بلاذ كر شرط جازا لبيع عند ح ر ح الا اذا تراضعا فانهم ما تباعا على تلك
 المواضعة وكذا التراضعا انقضاء قبل البيع ثم عدا بلا شرط الوفاء فانه قد جاز ولا عبرة

(قوله والجواب الخ) أقول هذا لا يدفع الاشكال فان الظاهر ان الشخص لا يعمر
 الاملاك ولا يورث الانحراج ملكه ويحكم به عمله لغیره متبرعا تادروا حكمه كامل
 (قوله لو ذكر البيع بلا شرط الخ) أقول ذكر في الحاوي الزايدى ما لفظه فصل
 فيما يتعلق ببيع الوفاء القوي على ان البيع اذا اطلق ولم يذ كره فيه الوفاء الا ان
 المشتري وكل بعد العقد وكذا لا يفصح مع البائع عند ادائه مثل الثمن فهو يبيع ط
 لا رهن اذا كان البيع بمثل الثمن أو بعين يسير وان كان بعين فاحش فهو رهن لكن
 بشرط نبح شرط احسن او وان يعلم البائع بالعين وقت البيع فاما اذا ظن وقت
 البيع بعشرين ان قيمته عشرون وهو يساوي اربعين فهو بيع بات لا انما فيجعل
 البيع بنقصان فاحش رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البيع البات مع علمه بالعين
 الفاسد واذا لم يعلم فظاهر حاله لا ينفى ذلك وقال نبح والبيع بمثل الثمن ليسكن
 وضع للمشتري على أصل المال ربما كان وضع على مائة دينار عشر بن ربها ثم
 اشترى منه دارا بمائة وعشرين وانه ثمن مثلها فهو رهن لا يبيع بات قال رحمه الله تعالى
 قال هذا بخلاف من المشايخ والصدور فلم يذكروا عليه أحد وكذا اذا لم يوكّل باقالة البيع
 لكن عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل ثمنه فانه يفتح معه البيع فهو
 على هذا التقصيل ان كان بعين فاحش قرهن والافعدة بر باصلي قوله عليه الصلاة
 السلام رحمه الله أمرا قال نادما ببعته وساعده المتعبون فيه نبح لو باع عمارة له في ارض
 وقف بنقصان فاحش فهو رهن فاسد اه

كان للصغير منفعة ظاهرة
و يجوز لأب أن يقاسم مالا
مشترا كائنه وبين الصغير وأن لم
يكن فيه منفعة ظاهرة هكذا
ذكر في الذخيرة وذ كرتنج
الاسلام ابو بكر وجهه الله في
شرح الاصل اذا قسم الوصي
التركه وعزل لكل واحد
نصيبه هنا اربع مسائل
احدها ان تكون الورثة
كاهم صغار ليس فيهم كبير فقسم
الرصي وعزل حصة كل واحد
منهم فانه لا تجوز هذه القسمة
حتى لو هلك نصيب احدهم
بعدا القسمة فانه يهلك على
الشركة وما بقي بقي على
الشركة لان الوصي تولي القسمة
من الجائدين وانه لا يجوز لان
القسمة في معنى البيع والشراء
فيعتبر بالشراء ولو اشترى مال
أحد الصغيرين للصغير الآخر
لا يجوز لانه ولي الشراء من
الجائدين والاب لو فعل ذلك
يجوز على ما فرنا والحيلة في
ذلك ما يدنا انه يبيع الوصي
حصة أحد الصغيرين مشاعا
من رجل اذا كان الوارث اثنين
ثم يقاسم مع المشتري حصة
الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم
يشترى حصة الصغير الذي
باع نصيبه هذا اذا كان الصغير
اثنين وهما الوارث لا غيرهما
اذا كان الوارث ثلاثة وهم
صغار والحيلة أحد الامرين
اما ان يبيع حصة الصغيرين من رجل مشاعا ولا يبيع

للمواضعة السابقة (صل) لو كان الشرط في البيع قابلا لانه لو كان المفسد في صلب العقد
صح الخذف في المجلس لا بعده وكذا يبيع جسد في سقف لونه في المجلس جائز به
(فتين) تباع بلا ذك شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط اللحق يلحق
باصل العقد عند ح (محض) الشرط القاسد اذا لم يلحق بالعقد يلحق عند ح (محض)
لا عنده ما (قسط) وهل يشترط الا لحاق في مجلس العقد لجهة الالتحاق اختلف فيه
المشايخ والاصح انه لا يشترط (في) شرطه ما قاسدا قبل العقد ثم عقد المبيع على العقد
ويطـل لو غارنا (فتنر) بعض مشايخ زماننا قالوا الشرط لو لم يكن في العقد جعلناه بيعا
صح في حق المشتري حتى ينتفع بالمبيع كما ان املا كه وجهناه رهننا حتى اتيه اثم حتى
لم يجوز ويحبر المشتري على قبول الثمن ورد المبيع على بائنه لان هذا البيع مركب من
كهبة بشرط عوض وهبة في المرض وكثير من الاحكام يكون له حكمان وانما ساجدناه
كذلك لحاجة الناس اليه حذرنا عن الربا خصوصا في ديارنا فانهم يبلغ اعتادوا في هذا
الباب الدين والاجارة الطويلة ولم يمكنهم في الكرم والاجارة في الكرم لا تصح لما عرف
و يضاوى اعتادوا الاجارة الطويلة ولم يمكنهم ذلك الا بعد شراء الاشجار وهذا الشرط
وفاء فاضطروا الى ما قلنا وما ضاق على الناس اتسع حكمه (غر) هل ح (محض) لا يكون
البيع تلجئة حتى تقول في البيع بعثك هذا تلجئة بكذا (فصح) مردى ما كي خريد بشرط
انك هروقت كه ابن ياتع بازوبد مشتري يبيع بازدهد تايداني شرط كه جون بها بازدهد
ولا يبيع بينهما ثم المشتري باعه من آخرى ما تا قبل ينفذ البيع الثاني فليس للبائع الاول
استرداده كبيع المشتري شراء فاسدا وقيل المشتري لا يملك بيعه وعليه الفتوى فلم يجوز
الثاني والفتوى على ان بيع الوفاء فاسد وتفرع عليه احكام البيع القاسد الا ان المشتري
لو باعه من آخر قبل البائع الاول اخذه كباعه المشتري من المكره من آخر وزائد المبيع وفاء
كزوائد المبيع فاسدا فيضمنه وفاء ويضمنها بالتعدي لا بدونه كزوائد العصب واقوى
(شين) ومشايخ زمانه ان المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمنها بالتعدي مردى
خريد به يبيع وفاء وغلة ابن رزوديك آمد يدش از انك غلة برد ارد بائع وسيم بازمي دهد
هل يحبر المشتري على اخذه قال منهاج يحبر وقال همدان لا وقال بدر يحبر بشرط ان
حصة كدشته از برزید همدان كرهة بر حال بود وصال اول غلة برد است و غلة سال دوم

(قوله مردى ملكي خريد الخ) اقول معناه رجل شري ماسكا بشرط ان رد الثمن عليه برد
المبيع له ولا يكون بينهما بيع ثم باعه المشتري من آخرى ما تا قبل ينفذ وقيل لا وعليه
الفتوى (قوله بائع سيم بازمي دهد الخ) اقول يعني بعد ان خرجت الغلة اتيه بالثمن
ومطلب منه استرداد المبيع بغلته (قوله وقال بدر يحبر بشرط الخ) اقول يعني يحبر
على لفظائه من الغلة بحساب ما مضى من المدة (قوله وا كرهة بر حال بود الخ) اقول
معناه انه اذا دفع الغلة في السنة الاولى في المسئلة المذكورة ودخل في الثانية تلتان
لا يحبر ايضا

لان القسمة بمرتبة بين اثنين في حصة الصغير الذي لم يبيع وهو ما المشتري والرصى ثم يشتري حصة كل واحد من الصغيرين مفرقا ولا يكفيه ان يبيع حصة واحد من الصغار ثم يقاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتولاها الرصى لا الصغيران لا يجوز والوجه الا ان من الحيلة ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشتري حصة كل واحد من الصغار مفرقا من المشتري والمسألة الثانية ان تكون الورثة صغارا وكبارا والصغير غير وفي هذه الصورة لا يجوز قسمة ايضا لان الكبار اذا كانوا اضيافا فلا ية القسمة على الكبار في العروض كما كان له ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في العروض على الكبار صار كأن الكل صغارا واذا كان الكل صغارا فاقاسم لم يجز لانه تولي القسمة من الجانبين فكذا هذا وما قسمة في العقار فباطلة على الكبار لانه لا يلي بيع العقار على الكبار حال قسمة فكذا لا يلي القسمة والثالثة اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور ودفع اليهم وهزل نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب واحد من الصغار جاز لان القسمة لم تجز بين الصغير والصغير حتى يكون الرصى متوليا للقسمة من

تزدك امدوا الباقي بحاله اجاب هذا لا يجبر اكرار سال دوم ثلثي سنة كذا سنة بود واجاب كما اجاب في المسألة الاولى وارقلة برحال باشد ومبيع مستغل بود يا خانه بود هي كاه كه بود تو اندك سيم دهد اجابوا جميعا تو اندوه واختار (ختم) لو فسخ البيع الجائر بعد مضي بعض السنة قبل المشتري ان ياخذ من الغلة بالحصة فيقسم الغلة على اتى عشر جزءا فياخذ حصة ماضى سوا ما ظهرت الغلة اولا وقيل لو ظهرت الغلة عند الفسخ فالجزم كما قيل والا فلا تنقسم الغلة لانها اذا لم تظهر ففي اى شئ يبقى حقه قال وقال والذي رحمه الله تعالى يبقى العدة في قدره ظهرت الغلة اولا اذا التفصيل يضر بالثراء لانه لو شري في الخريف وقضى الثمن في الربيع يغوت حقه اصله لا قبل له جون رزنام كرقه باشد عقد حكومة باقى سايد قال يقضى قال نفدان جنان داريم له قام بود ففروشد ميدان وقت كوسال يكدر ومعامه سود قيل له مبروه دهنوز بدليل بنامه بود وعقد بروى بنوده جراتو اند طلب كردن قال جواب وقت كمن عقد وابقدران دره الباقى داوم اذ برأى نظر انسان قيل له واكر سالها غلة برده باشندوا كنون درميان سال فسخ كنيد حكم همين بود اجاب بود فسد بائع سيم بازى دهد بيش آذاتك مشتري غلة برداره هل يجبر على الاقالة ام لا قال لا بابل غلة برندارند (فصح) سئل عما دو بدروم ناهج خريده يبيع وفاء مردريس از اقاله يبيع اين مبيع ميراث سدة يانى اجابوا ان ورثته يقومون مقامه في احكام الوفاء واما قوله مخر يده يبيع وفاء محمد ودر ايد يكري فروخت يبيع باثباته يبيع وفاء بالنحس يدين تصرفات نافذ باشد يانى اجابوا جميعا فى وسكر انبساى يبيع وفاء يادو خدائش با قه سمعوا وية هالك شديفة هالك برد خيرة راجير كسد بر اقات يانى اجاب عما دو يخبر بالاثع خوا د بختر بن مانده خوا د غرضه بكبر دو محضه واجابا يجبر على الاقالة ولا يضمن واما قولهم ان المشتري لو ائلف البناء او الشجر هل يضمن قال عما دو ضمن وقال بدر لا (فهم) سئل مولا نالوانة قص المبيع فى يد المشتري شرا جاز اما حكمه اجاب بخير البائع اخذ بجميع الثمن او تركه وقال بعضهم له ان يمسك حصة النقصان من الثمن بالثمن الثمن ما بلغ ويستردان زادة ثمة النقصان على الثمن وقال مولا نالا يكاد يصح هذا لان هذا للنظر ولا نظار في هذا البتة (صع) فتوى ائمة فزمانا ان حكمه حكم الرهن قد سقط حصة النقصان من مال الوفاء بان يقسم مال الوفاء على قسمة الباقى والى مالك فيسقط اليه مالك الباقي كما فى الرهن وكذا لو ائلف المشتري حصة نقصان بنائه او شجره يضمن

(قوله واكر قلة برحال باشد الخ) ادول معناه لو جاءه بالثمن قبل استواء قلة الكرم او كان المبيع دارا فالبائع يقدر على ان يذمته حتى يدفع له الثمن فى جوابهم جميعا انه وهذا التفصيل انما يكون على غير مذهب القائل بانه ردن فى جميع احكامه تامل والله تعالى اعلم (قوله ويسترد) اقول اى البائع المبيع بحالنا اى بفرضه قال فى البرازية فى هذه المسألة وان زاد على الثمن استرد المبيع بحالنا

فيمتدحون وسئل (شين) خانه رهن راناودان بتمادويان بسبب ديوار اقنا وضمان نقصان برمرتبن باشد ياني اجاب في وما قوله اكر يسع جائز بوزنه باشد والمساله بجماله مشتري ضامن نقصان شد ياني اجاب في سئل عما دونهما ج و بدور خنر بده بوفاء خصم بود مرد صوي تغيب بائع ياني اجاب بدربود واجاب ياني حضرة بائع ياني اجاب ويستترط حضرة البائع عند كسبر من المشايخ (فصح) خراج المبيع جائز اعلی البائع مر فاو ذكاة مال الوفاء هل البائع لانه ملكه بقبضه وعلى المشتري ايضا لانه يعمده مالا موضوعا له عند البائع اريد بانه عليه وادس هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد اذا لدرهم لا تتمين في العقود والقسوخ كذا (شين) وسئل باع داره جائزا فاستاجر منه من مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجب اجر المثل اجاب لا لانه لو شري قنا فاجر منه بائعه قبل قبضه لم يجب الا بمر و اذا كان في البيع البات كذلك فسا طنت في البيع الجائز ولو اختلفا في كون الاجازة قبل القبض قبل ينبغي بان يكون القول للمشتري لانه يدعي صحة العقد والآخر يدعي الفساد والقول لمن يدعي صحته هكذا قيل في ان القن منقول ويبيعه قبل قبضه لم يجوز فكذا اجارته (فصح) كل ما جاز ببيعه قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا وبيع العقار جائز قبل قبضه وكذا اجارته (ط) لم تجز اجارته في الاصح وبه يقتضي اذا المبيع في الاجارة هي المنفعة وهي في حكم المنقول (فصل) طعن فيه بانه لو آجر المستاجر قبل قبضه يجوز ولو كان كما قال لم يجوز (شين) شرادار جائزا وقبضه فاجر منه بائعه مدته معلومة وسيله الى بائعه فدفع البائع مال الوفاء الى المشتري قبل مضي مدة الاجارة تمسوخ الاجارة (فقر) على قول من جعل بيع الوفاء فاسد الوقبضه وآجره من غيره فله الاجرة لانه لو قبض وآجره فله الاجرة فهذا أولى ولو آجره من مالكم لم يجوز اذ الرد على مالكم يجب عليه وقد رد عليه والمحكم في البيع الفاسد ان المستحق يجهة لا يقع الا عن تلك الجهة وان اوقفه الموضع

(قوله خانه رهن) الخ اقول أي اذا لم يضع له ميرا با فانه سدم بسبب ذلك لا يضمن سواء كان رهنا أو ببيعاً جائزاً (قوله خنر بده بوفاء الخ) ادول معناه هل يتنصب المشتري خصماً للمدعي المالك في غيبة البائع أم لا اجاب بدو نعم واجاب عما دونهما ج لا يكون خصماً اه (قوله لو شري قنا فاجر منه بائعه الخ) وفي البرازيقة وان اجر المبيع وقام من البائع فن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب ثمن ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الا بمر ومن اجاز به جاز الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجرة وان اجره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبد اشتراه قبل القبض انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فسا طنت في الجائز اه (قوله اذا المبيع في الاجارة هي المنفعة الخ) اقول قال شيخ الاسلام القرني قلت وفي البحر الرائق ان المقصود في الاجارة المنفعة وهما كها غير نادرو هو الصحيح كذا في القوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي اه كلامه

اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة لان القسمة بين الكبار والصغار وان جرت بين اثنين فالقسمة فيما بين الصغار وجدت من الواحد فم تجز القسمة في حق الصغار واذا لم تجز في حق الصغار لا تجوز في حق الكبار لان من حكم القسمة انها منى جازت غير حتى بعض الشركاء من البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة واما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار جله غير موزنة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة لانها جرت بين اثنين بين الكبير والصغير والوصي والقسمة بين الصغار لا تجوز لان الوصي تولى القسمة من الجانبين ففسدت الثانية وبقيت الاولى صحيحة وذكر في الذخيرة وان كان فيهم صغير وكبير حاضر وكبير غائب فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير وقاسم الكبير المحاضر فعلى قول ابي حنيفة رجه الله تعالى جازت قسمة في العقار والعروض وعلى قولهما تجوز في العقار ولا تجوز في العروض كما في البيع واذا قسم الوصيان المال فاحذا حدهما نصيب بعض الورثة واخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا قاب أحدهما قسمايم الآخر الورثة لا يجوز

عليه في العقار والعروض جاز
لان وصى القاضى بمالك بيع مال
الصغير اى شئ كان فكذلك ايمالك
القسمه وهذا اذا جعله القاضى
وصيا في كل شئ فاما اذا جعله
وصيا في النفقة او حفظ شئ
بمنه لم تجز قسمته لانه لا يملك
بيع ماله اذا فوض اليه القاضى
امر اخاصا فكذلك الايمالك القسمة
وهذا بخلاف وصى الاب اذا
وصى اليه في نوع يصير وصيا
في الانواع كلها والقاضى لو جعل
وصيا في نوع لا يصير وصيا في
الانواع كلها المذلل والموزون
اذا كان بين حاضر وغائب او
بين بالغ وصبي فاخذ البالغ او
الحاضر نصيبه فانما تنفذ قسمته
من غير خصم بشرط سلامة
نصيب الصغير والغائب حتى
لو هلك ما بقي قبل ان يصل الي
الغائب كان المالك عليهما
حكي ذلك من كتاب القسمة
دنه الحجة مذكورة في قصة
الذخيرة الهريسية ذكر في
وصايا المتنقي ترك ابنا صغيرا
وابنا كبيرا وترك ألف درهم
فاتفق الكبير على الصغير
نجمائة درهم من الالف
نفقة مثله وليس بوصى قال هو
مطوع ولو كان الميت ترك طامعا
او ثوبا طامعا الكبير الصغير
او ابله الشوب فليس باليتيم
استحسن على ان لا يكون
على الكبير ضمان في شئ من
ثلاثة كفي الاصل الاورث الكبير اذا اتفق على الصغير

بجهة أخرى وهذا على القول بفساده وأما على قول من أجاز له تصحيح الاجارة من البائع
وغیره فله أجره وغلة الكرم على ما شرطوا ولم يضى بعض المدة فإلى البائع بثمنه يجب
المشتري على قبض ثمنه والوفاء بما شرط ويوجب الاجر بحصة ماء مضى من المدة والمشتري
نقص البيع في كل حال اذا لم يغير لازم فلا يملك كل منهما نقضه ولو شري كرماء على أن
يكون له من ثمره نصفه أو ثلثه فنقص البيع قبل ادراك الثمر ولو نزع الثمر وصار له
قيمة تقسم قيمة الثمر على المدة فلا يشتري على البائع حصة ماء مضى من المدة فالويل يخرج
الثمر أصلا ليس له ان يأخذ من البائع شيئا ولم يضى بعض السنة فكذلك فيه وقد مر
ان فيه خلافا وفيه لو أدركت الغلة وأخذها المشتري ليس له نقص البيع وطالب الثمن
حتى تتم السنة من وقت البيع الا اذا أراد ان يأخذ منه نصيب ما مضى ويترك عليه
نصيب ما بقي من المدة فله ذلك ولو ترك الغلة على البائع فله أخذ حقه ولو بيع كرم يجذب
هذا الكرم فالشقة للبائع لا للمشتري (فك) لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكيمهما حكم
الرهن والراهن حق الشقة وان كان في يد المرتهن ووافقة كرم بينهما باع أحدهما
نصيبه من شريكه يباع جائزا ثم باعه من آخر با تا حتى توقف على اجازة شريكه المشتري
وفاء على شريكه حق الشقة أجاب جل المتقين في بادئنا ان له الشقة وأجبت ليس
له ذلك بعدما ألحقت في الفتوى وأجاز شريكه فانه لا بد من هذا الاحتياق ليصير مسئلة
فانه لا شقة في البيع الموقوف الابدال فإذ اعترض بعضهم بأنه عليك ان توافقهم في
الجواب بان لا تعرض للاجازة وكتبت بأشد جوارح بيع لازم شود اجازت مشتري ببيع
وفاء بطريق وبكره ما ن قضى البائع مال الوفاء قلت له من هذا جاء الغلط فان المبيع وفاء
اذا باع البائع با تا حتى توقف على اجازة المشتري وفاء فقهى البائع ثمن مشتري الوفاء
وافقة مع ذلك العدة بقضاء الثمن لا يصير البيع الموقوف جائزا الا أنه انعقد وقفا
على اجازة المشتري فلا يجوز الا باجازته وهذه إحدى ما يخاف فيه البيع الجائر الرهن
أقول هذا يصح على قول من جعل الوفاء فاسدا وأما على قول من جعله رهنا وقوله لانه
انعقد وقفا الخ يقتضى أن لا يجوز بيع الرهن الا باجازة الراهن لا بقضاء الدين وليس
كذلك قال ثم عرفت على الرواية فمروت بموافقة فذكرى قول السلف (قت) مثل
نحو يده يبيع جائز رضا دافعه اسم واجازت كرد ودر شقة است باطل شود باي أجاب شود
بخلاف المستاجر كذا اجازت كند بيع واجازت باطل في شود لان له ملك النفقة والآخر
ملك الرقبة (فشين) باع أرضا ببيعها جائزا وفيه زرع وشرط الزرع في البيع ودفعه الى

(قوله وأما على قول من أجاز له) أقول وعلى قول من جعله رهنا ولو أجره من البائع
لا يلزمه الاجرة ولو أجره من غيره بغير اذنه كان كاجارة المنصوب وفيه الاجرة للاجر
وملكه ملكه كاخيشا فيجب عليه الاتفاق به وان أجره له باذنه يجب ان يبطل الرهن
وتكون الاجرة للراهن كفاي حقيقة الرهن كامل (قوله شود) أقول اى يبطل البيع
والشقة معناه باع المرهون فاخذ بالشقة

يعني ما اتفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان اتفق على الصغير بمات وترك اثنين كبير وصغير فصرف الكبير بعض الشركة الى حوالج الصغير يضمن لانه لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب ما يكون اقرارا من المدعي عليه من فتاوى دسديد الدين وفي وصايا شرح الطحاوي أحد الورثة اذا قبض جميع الشركة فهلك في يده من غير جنسية او جنسية فان كان على الميت دين او في الورثة صغير لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصص السابقين اذا ادعى أحد المتقاسمين ديناً في الشركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا تناقض لان الدين يتعلق بالمعنى والقسمة تصادف الصورة ولو ادعى عيناً باي سبب ممكن لا يسمع دعواه للتناقض فان الاقدام على القسمة اعتراف بكون المقسوم مشتركاً ولو ادعى أحدهم وصية لابنه الصغير بالثلث بعد القسمة لا تصح دعواه لما يفيد لانه ساع في نقض مات من جهته وهو القسمة لكان لا يطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطل في طلبه الابن بعد البلوغ وهذا بخلاف ما اذا ورث ثلاثة دارا ومات أحدهم عن ابن فانتسبها ثم ادعى الابن انه اشترى نصيب

المشتري فتعاضدا البيع قبل البائع ان يمسك قدوة قيمة الزرع من الثمن لو كان الثمن من جنس قيمة الزرع وان لم يكن فثمنه من جنس قيمة الزرع له ان يطالب به بقيمة الزرع ثم قال كذا أفق والذي وجعل البيع في الزرع فاسدا حيث أوجب القيمة ووجه الفساد انه صفقة في صفقة ثم قال افاد وقال ان البيع في الزرع والثمن يكون بينهما فسادا با تاوله ان يمسك حصة قيمة الزرع من الثمن وليس للمشتري طلب ذلك القدر وسئل (شين) عن قوائم تقطع من خلاف هل تدخل في البيع الجائز بلاذ كرا جاب لا تدخل لانها كنمو ولو حدثت بعد الشراء فهي للمشتري قيل له فلو امتنع المشتري أن يصرف شيئا من ذلك الى الكرم هل يجبر على صرفه جاب يجبر على صرفه فيه قد راجعنا له لانه وان كان كرم لانه انما يصرف اليه الفاضل صرفا وهذا في قوائم تكن موجودة وقت البيع أما الموجودة وقتها وكرها البائع في المبيع فلا يجبر على الصرف اليه لانه صار ملكه حيث صار له قسط من الثمن فلو صرف فيه منها قل ان يرفعه عند الفسخ فلو باع كرما ودروى ذفاك كشت كه هر سال بدر وندلا يدخل الذفاك بلاذ كر لانه كنمو قال (شين) باع كرما بعا جازا فاضي بعض المدة ونرج الثمن ثم باعه من المشتري جازا بيا ما تاو لم يذ كر الثمن فالشركة للبائع لا للمشتري ولو شرا جازا فاجره من غيره ثم البائع باعه من غيره في أول الشهر مثلا والمشتري جازا الجازة في نصف الشهر فاجره نصف الشهر للمشتري جازا واصله ان الفسخ اذا كان من المشتري في شراء الوفاء لم يكن هذا ولا يظهر في حق المستاجر لانه ليس بمضطر فيه لانه كبيع والبيع ليس بعذر لو لم يكن على البائع دين وهنا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فبقي الاجازة واذا بقيت والعاقد هو المشتري كانت الاجرة له وعلى هذا اجرة ما بقي من المدة بعد الاجازة تكون للمشتري شرا جازا ولو فسخه البائع فان كانت الاجرة مدة متعارفة لم يظهر في حق المستاجر ولو كانت مدة غير متعارفة فان اجرة شهرين لا تبقى الاجرة لانا لو قلنا بانها لا تنفسخ بغيره فالحش الضرر بخلاف تعارف المدة اقله الضرر ولو طالب المشتري البائع بثمنه فدفع يجب أن لا يفسخ البيع في حق المستاجر اذله أن يمنع عن أداء الثمن ما لم يفسخ الاجارة لانه ليس بعذر ولو باعه جازا ثم باعه منه با تا ثم تعاضدا البات لم يمسك الجازا لان تعاضدهما كبيع جديد حتى لو كان فسخا مطلقا في حق الكل لعاد الجازا ولو باعه جازا ثم باعه من غيره با تا حتى توقف على اجازة المشتري جازا فاضي ثمنه او فسخا لانه لا يفسخ البات فلا بد من تجديد البيع بخلاف الرهن فان الرهن لو باعه من غير المرتهن حتى توقف ففرض الدين او ابراه المرتهن ففسخ البيع ولو باعه من غيره با تا وقال المشتري به جازا بيا تا وهذا غلط فسخه فاحذره فاجازة ولا يحتاج التجديد والبيع الجازا يفسخ بالخيار بين المشتري وبين ثمنه بالا قبض ولو ابي المشتري عن قبض ثمنه هل يجبر على يفسخ بالا قبول اجاب لا ولو قبض بعض الثمن يفسخ بخصته والمشتري شرا جازا الوقال للبائع بين تبومائه امر خواء كردد كن وخواء بفروش توا زمان وازم لا يفسخ البيع ودر بيع جازا خواءه يا بائع كفت كه بس شتن ماه فسخ كرديم درست با شديا لي اجاب في وسئل

القيمة لان القيمة قد تمت بوضاه
 الهداية ذكر في قيمة الملتقط
 اهل قرية غرمهم السلطان
 ان كانت الغرامة لتخصين
 أموالهم فعلى قدر املاكهم
 وان كان لتخصين الرؤس فعلى
 عدد الرؤس ولا يدخل النساء
 والصبيان وفي فوائد أبي
 حفص الكبير البخاري رحمه الله
 تعالى سئل عن رجل مات غائبا
 عن بلد وترك مالا وترك بنين
 وبنات صغارا وكبارا يريدون
 المسحوقهم غير اوصياء الميت
 قال لا يستطيعون المسحوق الا ان
 ياتوا القاضي فينصب لاصغار
 وصيا فاذا نصب لهم وصيا قدموا
 وان كان الكبار غيبا والمحضور
 يريدون المسحوق لا يستطيعون
 حتى ياتوا القاضي فينصب
 لاصغار وصيا والكبار الغيب
 وكذا فاذا قدموا ذلك قسموا
 وفي الفتاوى صبي اقرانه بالغ
 وقاسم الوصي ثم ادعى انه غير
 بالغ فان كان مراهقا جازت
 قسمته ولم يقبل قوله انه كان
 غير بالغ وان لم يكن مراهقا
 وبطلان ان مثله لا يجوز
 قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ
 وهذه المسئلة يتبين ان بعد اثني
 عشرة سنة يشترط آخر
 لجهة الاقرار وهو ان لا يكون
 محال لا يجوز مثله في قيمة فتاوى
 الفضلي وقد ذكرناه في الطلاق
 والبيع وفي قيمة فتاوى
 آية الله قندي رجل مات وترك
 ايراته صاحب واولاد وقيمة الميراث

رج باع جاثرا ثم باعه من غيره باثنا دفع المشتري باثنا مال الوفاء الى مشتريه جاثرا هل
 للبائع ان يطلب منه ويقول له دفعته اليه بغير امرى اجاب لا هذا الوفاء يؤد الثمن الى
 البائع اما لو اداه ثم قضى مال الوفاء بلا امر البائع ليس له المبيع هل له ان يرجع به على
 البائع قال بعضهم ينبغي ان يكون متبرعا فلا يرجع بخلاف معبر الرهن اذا الرهن ثمة
 ورد على ماله فاضطر في استقلال ملكه ولا كذلك هنا (ق) المؤجر باع المستاجر من
 اجنبي ثم المشتري دفع ثمنه الى المستاجر بجهة مال الاجارة فهو متبرع لو كان المؤجر حاضرا
 والا فلا لانه مضطر في الاداء لخص ملكه كغير الرهن وعند حضوره ليس بمضطر فيه
 لانه يمكنه ان يدفع الثمن الى المؤجر اية قضى مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه (عده)
 باعه باذن المستاجر ادى المشتري مال الاجارة الى مستاجره بغير امر المؤجر ليس له المبيع
 يكون متبرعا بخلاف معبر الرهن ولو باعه وفاقه باعه من غيره باثنا فباعه المشتري
 باثنا بضم او كاهما جازا المشتري شرا جاثرا البيع البات لا ينفذ بيع المشتري فان المشتري
 من الغاصب لو باع ثم اجاز ما ملكه البيع الاول لا ينفذ بضمه ولو باعه جاثرا ثم من
 غيره باثنا ثم باعه من آخر فاقه ما اجازا المشتري شرا جاثرا فذلك كافي الرهن ولو وجد
 البائع المشتري شرا جاثرا في بلد آخر وقد طلب الثمن بعد الفسخ فله ذلك كافي الرهن
 لو كان له حمل ووثنة واخذته في بلد آخر فله ان يطالبه بدينه ولو باع ارض غير جاثرا فلو
 باعه له فهو كوكيل ولو باعه بامر نفسه وصرف الثمن الى مصلحة نفسه فهو كمتبرع
 ولو جمع في البيع الجاثر بين الدقار والمنقول الذي لا يجوز البيع الجاثر فيه بان لم يكن
 تبع العقار حتى فسد البيع فيه هل يفسد في العقار اجاب لا يفسد في العقار ويبني بها
 جاثرا وهذا اشارة الى ان البيع الجاثر لم يحجز في المنقول وقيل الوصي يملك بيع عقار الصبي
 بيع جاثرا وقيل لا يملكه والشرط في البيع الجاثر صريحا بفسد العقد فالمشتري لو
 باعه من غيره هل يجوز اجاب يكون كالمو باع المشتري من المكره على معنى ان للبائع
 حق الفسخ وكذا الوفاء يمكن الشرط في البيع صريحا وكان الشرط لاحقا وكذلك عند
 رج على قياس قوله لانه عنده لا يفسد باصل العقد قبل له ولو قال بعثت جاثرا او بيع
 الوفاء هل يفسد اجاب لا ورجسه ولو باعه جاثرا واحال بثمنه لغيره على المشتري
 فاستحق المبيع فلا محالة ان يطالبه بالساق لو كانت المحوالة مطابقة لا لو مفيدة قوله ان
 يرجع على بائعه لادائه بامر وهى له ان يرجع على المتهال با ادى في الجامع اشارة الى ان
 له ذلك وسئل در بيع جاثر يكي ضمان مضاف كه اگر بيع را فسخ كند
 خواه بدان بائع خواه بدين را وخواهد از كفيل قبول كردن كفالة بدين وجه اجازت
 بيع باشد بائع اجاب باشد كرضمان شرط كرده باشد در عقد والا في سئل در بيع
 جاثر باین لفظ كفالة كرد كه هرگاه كه مطالبه متوجه شود بدينه را اختيار بود در

(قوله لم يحجز في المنقول) اصول وفي التوازل جواز الوفاء في المنقول ايضا بزيادة بعد ان
 ذكر ما ذكره هنا تأمل

لتقع الغنمة عن هلم وفي الوجه
 الثاني لا لان فيه تاخير او متى
 قسم اي قدر يوقف قال
 ابو حنيفة وجه الله يوقف
 للعمل نصيب أربعة بنين
 وقال محمد وجه الله يوقف ميراث
 ابنين وهو رواية عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى يوقف ميراث
 ابن واحد وعلية التقوى وفي
 قصة المنتقى دار بين وورثة
 صغار وكبار فاقسموا بغير
 اخن القاضى ولا وصى ثم باع
 الكبار حصتهم وحصصة الصغير
 معه ثم رفع الى القاضى فابطل
 البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك
 القصة لا يجوز من قبل ان ابطال
 القاضى بيع الكبير ابطال
 للقصة وذكروا وصايا النوازل
 نصير عن بشر بن الوليد فبين
 ترك وورثة صغارا وكبارا يبيع
 الكبار ان ياكلوا وتقبل هديتهم
 وعن عيسى ابن ابا اذ مات
 وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا
 للكبير ان ياكل من المال بقدر
 نصيبه مما ياكل ويوزن ويسكن
 الدار وان كان لليت شياء كثيرة
 لا يسه ان يذبح شيئا ياكل
 وعن بشر بن الوليد لو كان عليه
 دين ألف درهم وترك مالا كثيرا
 يبيع للوارث ان ياكل ويطا
 الحارفة اذا كان في غير موفاء
 بالدين قال نعم وما رأيت أحدا
 يمنع من ذلك في وصايا
 النوازل

مطالبة درست يذيانى اجاب يوزن مثل كفل بمال فباع الثريم من المكفول له يبع
 جائزا بذلك المال هل يبرأ الكفيل اجاب يبرأ قيل له ولو تغلسه صاهل نعوذ الكفالة
 اجاب لا وهذا يدل على ان مال الوفاء ليس بنائب في ذمة البائع مادام يبيع الوفاء بما ييسر
 ولو باعه جائزا ثم باعه من غيره جائزا باجازه المشتري الاول ثم المشتري الثاني قال أخاف
 أن يتوهم في على البائع فضعه المشتري الاول لا يصح الا اذا كان الضمان مضافا الى
 ما به المدفع كفى الاجنبى (فص) الكفالة بمال الوفاء تصح مضافا لافى المال
 اذا المال يجب على البائع بعد المدفع لافى المال (عده) مثل يكي خانه خريد اذ يكي بوفاء
 ويدل اجازة كرهت بعد ان قبض وديكرى مال ووفاء را كفيل بشده مضافا الى المدفع يدل
 اجازة راني بعض از بن مال بائع بمشترى داد كفيل مى كريد كه اين از بهاوى است
 ومشتري مى كريد از اجازت دائره است وعهده دفع شده است ومال واجب شده قول
 قول كه بود اجاب يرجع الى البائع ولو تعذر بيان اومات فالقول للطالب والاخذ
 ولو ادعى شراء جائزا وذواليدشراه باقيا من واحد وادعى سبق بيع الوفاء فصالح المشتري
 يبات على بدل ويجوز قال لو صالح عن انكار يقضى ان يجوز ويلزم لانه يمكن تجميعه لان
 ذواليد يدفعه لدفع العين وهو يقبضه على ظن انه يقضى دين غيره بلا امره ولو صالح على
 اقرار يقضى ان لا يلزم بدل الصلح لانه لو كان على مال نفسه يصير كرشوة لاجازة البيع
 ولو شرط أن يكون بدل الصلح من الثمن الذى على البائع يصير هذا وعدا فلا يلزم (فص)
 شراء ودفع ثمنه فقال له غيره قبالة ابن مبيع بنامه نستفاد دفع الى مالا لدفع القبالة اليك
 ففعل لم يقبل من استرد آدماء دفع لانه يصير مشتريا بالكافة منه او يصير مصاحما معه
 بهذا المال من حق او ملك كان له في المبيع وايا كان هو المدفع ثم باعه جائزا ولم يقبض
 ثمنه بائع كواند كه فى حضور مشتري ابن بيع رافض كنند وفي رضاه شترى يكي ديكر فرود
 وشدا اجاب بنى (شين) خانه دهوى كرد كه از فلان خريد هم به بيع جائزان كين مرد
 وبرهن وذواليد دفع مى كويد كه من بيدش از توازه جان كس خريد هم به بيع جائز
 وبرهن ووارث ميت دعوى خانه مى كند وبيع جائز ذى اليد را منكر است هل يكاف
 ذواليد اعادة البيعة على البيع الجائز او يكتفى ببينة اقامه اعند دعوى المدعى الآخر
 اجاب يكاف ان كان القاضى دفع دعوى المدعى لانه لم يجعل المشتري شراء جائزا خصما
 (ثم) باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينزل بموته الوكيل وأما قوله يكي دعوى ابن
 خانه مى كند بملكيت وخر يده در خانه است ووارث بر جای برابن وكيل كواه مى
 ارد كه خانه درست عن تسليم كز مدعى را برابن وكيل ولايت دعوى باشد باى
 اجاب بنى چون ذواليد دى نباشد ولا تسمع بيئته (فتم) باعه جائزا ولم يقبض ثمنه حتى
 مضى بعض المدة هل للبائع حبس شئ من الغلة بقدر ما لم ياخذ الثمن لم يكتب جوابه
 (فص) باعه جائزا واحتاج الى العمارة ففعل بامر القاضى على ان يرجع له الرجوع
 واقعة باعه كرمه وفامحتى استحق المشتري كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون

(في مسائل الشفعة) قال محمد وجه الله تعالى في الاصل الصغير والكبير

رضعت لأقل من ستة أشهر
منذ وقع الشراء فله الشفعة
وان جاءته ستة أشهر فصاعد
منذ وقع الشراء فله لا شفعة
له الا ان يكون أبوه قد مات
قبل البيع وورثه الجمل فيثبت
يستحق الشفعة وان جاءت
بالولد ستة أشهر فصاعدا ثم
اذا وجدت الشفعة للصغير
فالذي يقوم بالطلب والاخذ
من قام مقامه شرعا في استيفاء
حقونه وهو أبوه ثم وصي أبيه
ثم جده أبو أبيه ثم وصي الجد
ثم وصي نفعه القاصي فان لم
يكن له أحد من هؤلاء فهو
على شفعته اذا ادرك فاذا ادرك
وندبعت له خيار البيع
والشفعة فاحترار رد الشكاح او
طالب الشفعة فليهما كارأولا
هو قويم على الثاني والخيرة
في ذلك ان يقول طلبتهما
الشفعة والخيار واذا كان
أحد من هؤلاء فترك طالب
الشفعة مع الامكان بطلت
الشفعة حتى لو بلغ الصغير
لا يكون له حق الاخذ وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال محمد
لا تبطل الشفعة وعلى هذا
الخلاف تسليم الشفعة اذا سلم
الاب أو الوصي ومن بعدهما
شفعة الصغير مع تسامحه عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى حتى لو بلغ الوصي
لا يكون له ان يأخذ بالشفعة وتسليم الاب والوصي

المشتري مع الغلة او نحوه ياخذ كل الغلة او ما شرطه بعد البيع ينبغي ان يكون له
المشروط خصوصا على قول حرج ان الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عنده
فكانه شرط وقت العقد عنده والمتبايعان وفاة كرمال وفاء وام قد اركى صلح كند
قبل التفاسخ ينبغي ان لا يصح هذا الصلح اذا لم يمسك بالبيع على البايع بعد الفسخ فلا
دين على البايع فلم يجز الصلح وأما على قول من يجعل بيع الوفاء وهذا فلا شك انه يصح
الصلح والضمان (شين) باءه جائز او بدل اجازة كردد خيا انك معه ود است في بيع
الوفاء في هذه الصورة حكم الرهن لا غير ولم يجز المشتري ان يقتنع بهذا المبيع كرهن لان
اقداهما على الاجارة بعد البيع دليل على انه ما اراد به الرهن لا البيع باع أرضه وفاء
فزرعه المشتري ثم أدى البايع مال الوفاء الى المشتري حتى انفسخ البيع والزرع يقل هل
يجوز المشتري على تغريغ الارض او يترك في يده باجر مثله اجاب به ضمه به باجر لو أدى
البايع ثمنه بصلب المشتري يجبر على تغريغ الارض او يترك في يده باجر مثله ولو
قبل انه يترك في يده باجر مثله في الوجهين فله وجه (ذ) استأجر أرضا فزرعه ثم نفاسها
والزرع يقل هل تترك الارض في يد المستأجر باجر مثله الى حصاده ام يؤمر بقلعه قيل
لا يترك اذا المستأجر رضي بيطلان حقه في الزرع حيث قدم على الفسخ باختياره وقيل
يترك دل عليه - مثله صورته سادف أرضه مزادعة فزرع في آخر السنة ليس لرب الارض
قائه فيترك باجر مثل نصف الارض حكما الى حصاده صيانة لحق الزراع وقد رضي الزراع
هنا بيطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة ومع ذلك ترك باجر المثل وفي
هذا الفصل ايضا لو مضت مدة الاجارة وقد فرس المستأجر فيه شجرة او الفصح انه يؤمر
المستأجر بقاءه الا ان يجب على المؤجر تهيئة الشجرة مقلوعة بخلاف الزرع فانه يترك باجر
مثله الى الادراك اذا الرزح له نهاية بخلاف الفرس ولو استأجر أرضا فزرع ثم شره هو
وآخر حتى انفسخت الاجارة يترك الزرع الى حصاده باجر مثل نصف الارض لشره
باع كرمه وفاء فاضي مدة فتناسا قبل تمام المدة ثم اقره المشتري من الثمر حصة
الماضي قد عرفه الخلاف ثم على قول من يقول بان للمشتري حصة من الغلة وان لم يخرج
لوصالح البايع المشتري مما يخصه من الثمر بعد الفسخ قبل ان ينمراو بعدما اقر ولكن
لم تصر له قيمة هل يصح هذا الصلح اجاب اثمة زمانسا وان لم يمتد على جوابهم انه لا يصح
الصلح وله وجه ظاهر وفي (ح) ما يدل على انه يجوز وصونه او وصي له بغلة فخله كذا سنة
والجمل يخرج من ثمنه وليس فيه ثم فصالح الموصي له الورثة من نصيبه على دواهم
وفيضا لثمنهم الغلة وبراءهم منها ولم يثمر الفحل تلك السنين او آخرها كثر مما اعطوه
بطل الصلح قياسا اد الغلة محبة ولا يعلم ان يكون ام لا ولا كفى استحسن ان اجبر الصلح انما
هو رجل يرى من وصيته على مال كذا (صل) وفي (قد) دريع وتوكيل ان كرا باع ثوبه
(قوله ياخذ كل الغلة الخ) اقول حرف الاستفهام فيه محذوف يعني ياخذ كل الغلة
او ما شرطه طاهه الجواب ينبغي الخ

مجلس القضاء أو في غير مجلس
القضاء بخلاف تسليم الوكيل
في غير مجلس القضاء عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى إذا
اشترى دار لابنه الصغير والاب
شفيعها كان للاب ان يأخذها
بالشفعة عندنا كما لو اشترى
الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف
يقول قالوا يقول اشترى
واخذت بالشفعة ولو كان
مكان الاب وصي ذكره من
الائمة السرخسي رحمه الله تعالى
هذه المسألة في أول باب تسليم
الشفعة ولم يشبع في الجواب
وذكر الصدوق الشهيد في
وافعائه وشوش الجواب
والجواب المشجع انه ان كان
في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة
منفعة للصغير بان وقع شراء
الدار بغيب يسير بان كان ذمة
الدار مثلاً عشرة وخداشراها
الوصي باحد عشر فان الغيب
المسير يتحمل من الوصي في
تصرفه مع الجانب وبأخذ
الوصي بالشفعة يرتفع ذلك
الغيب فاذا كانت الحالة هذه
كان اخذ الوصي بالشفعة
منتفعاً في حق الصغير فكان
للوصي ان يأخذ الدار بالشفعة
على قياس قول أبي حنيفة
واحدي الروايةين عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى كما في
شراء الوصي شيان من مال الصغير
لنفسه وان امكن في اخذ
الوصي هذه الدار بالشفعة منتفعاً
في حق الصغير بان وقع الشراء

را كويديت باز كبر كه خر بچ نشده شترى والرام تواند کردن بتم گرفتن بافی اجاب
فی چون زیاده از يك ماه گذشته باشد اگر كم از يك ماه بود تواند الزام کردن زیرا كه بیع
حالی مطابق اقیاده است بحق غله بزنی وکیل انكاه وکیل ذكری تكه غله بردارد قیله
چون غله برداشت این محدود درست دنی بجه حکم مانند قال بحکم رهن تاسیم او بدهد وافی
بصرف در يك حال حکم بیع فاسد دارد ناجون سیم بدهد بیع فسخ کنند در يك حال حکم
بیع جائز وارد در حق انزال ودر حق انكاه باقم درختان فی تواند او کنند ودر يك حال
حکم رهن دارد تا باقم تصرف فی تواند کردن فی رضا مشتری ودر همین صورت بیع
و قوکیل اگر مشتری را حاجت شود بخریدن این محدود تواند خریدن یا فی قیاس تواند
لانه بیع فاسد کذا فی البدایة و قیاس لانه رهن من وجهه و اگر از درختان این زرد در عمارة
همین زنکار برده باشد لا یضمن و واقعه باعه جائز افصحه آخر من مشتری و بخر
المشتری من أخذه هل للمشتری أخذه بائعه یضمنه قبل فسخ البیع واسترداد المبیع فعلى
قیاس فغصب الرهن ینبغی أن لا یكون له طالب فنه بل أولى المأمر ان مال الوفاء لیس
یشاہ فی ذمة البائع مادام البیع قائماً (قدشین مطا) لو غصب الرهن لیس للرهن ان
یطلب دینه من الراهن (من) وضع الرهن عند عدل فغاب العدل و اودعه من فی
عیاله فلم یضمن أخذ دینه من الراهن قبل حضور العدل لو كان المودع مقرراً بالابداع
وان لم یبع لم یضمن للرهن ولو ادعی ذوالیة لیس للرهن أخذ دینه من الراهن لانه
بانكاره توی واقعه زنی خرید به بیع و فاء بصد دینار و خر بده ببناء و شجر این دور
اتلف کرد بلامر بائعه و قیمة متلف دور و اتلاف صد دینار است این قیمة بان صد
دینار مال و فاء که در وقت باقم است مقاصه شود و بیع فسخ شود یا فی اجاب قد مر ان
الدینین لو تخانسا تقع المقاصاة اقول قوله فسخ شود یا فی بدل علی ان الکلام فیما قبل
الفسخ و قد مر ان مال الوفاء لا یشیت فی ذمة البائع مالم یفسخ (ذ) للمودع علی رب الودیعة
دین یحاکمها لم تقع المقاصاة مالم یجتمعا علیه و بعد ما اجتمع لا یصیر قصاصاً یضاماً لم
یاخذها من أهله ولو كانت فی یدیه لا یحتاج الی شی غیر ذلك ومتی صار دینا صادراً
قصاصاً وحکم المقصوب لو كان قائماً فی ید رب الدین وحکم الودیعة سواء هذه المسئلة
تدل علی القصاص فی الواقعة ولیکن بین هذه المسئلة و بین مسئلة الواقعة تفاوت لان فی
مسئلة الذخيرة الودیعة من جنس الدین و فی الواقعة القیمة لیست من جنس الدین لان
قیمة المتلف لیست الدنایر علی التعین بل قد تكون دراهم أيضاً فینبغی أن لا تقع
المقاصاة مالم یقاصا (بد) دین لهما فالتلف أحدهما مالا للادیون حتی صار دینه قصاصاً
فلشر یکنه ان یرجع علیه هذا بدل علی ان الدین لو اتلف مال المادیون حتی لزم قیمة
یصیر قصاصاً بدینه (فقط) له علیه مائة درهم لا یصرف و سلم ولم دیونه علیه مائة
دینار قرض او غصب لا تقع المقاصاة بدینهما مالم یقاصا فاذا قصاصا یصیر قصاصاً
عن عشرة دنایر و ینبغی لرب الدین تسعون دینار فانه لم ان دین الدراهم لا یصیر قصاصاً
بدین الدنایر بدون المقاصاة (فمن) غصب منه دینارا و غصب رب الدینار تفرقة

في حق الصغير بان وقع الشراء

للموصى الشفعة بالاتفاق
 القيمة بالاتفاق ومضى كان
 الوصى ولاية الاخذ فيقول
 اشترى وطابت الشفعة ثم
 يرفع الامر الى القاضي حتى
 يذهب عنه عن الصغير فياخذ
 الرضى منه بالشفعة وسلم الثمن
 اليه ثم القيم وسلم الثمن الى
 الوصى في فتاوى الامام ابي
 الفتح رحمه الله تعالى وفي
 الفتاوى عن الفقيه ابي بكر
 اشترى لابنه الصغير دارا والاب
 شفيعها لا ياخذ بالشفعة
 ما لم يدرك الابن او ينصب
 الحاكم خصما عنه قال الفقيه
 ابو الفتح رحمه الله تعالى هذا
 الجواب في الوصى اما الاب
 فياخذ ومن شدد الوصى
 يشهد على طالب الشفعة ثم
 يترك حتى يلع الصبي ولو كان
 الصبي شفيعا دارا شراها
 الوصى لا يشهد ولا يطلب
 الشفعة حتى يلع الصبي اشترى
 الاب دارا وابنه الصغير شفيعها
 فلم يطلب الاب الشفعة للصغير
 حتى يلع الصغير فليس للذى
 يلع ان ياخذها بالشفعة ولو باع
 الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
 شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة
 للصغير لا تبطل شفعة الصغير
 حتى لو يلع الصغير كان له ان
 ياخذها ذكر هذه المسئلة في
 الاثني عشر من رحمه الله
 تعالى في باب تسليم الشفعة
 وهكذا ذكر القدر في

كما لا يكون للموصى ان يشتري شيئا من مال اليتيم لنفسه بثل

الغاصب فتقاصا يجوز ولو قصب ثوبه فتقاصا يجوز ايضا لان بيع الثوب بدارهم في
 الذمة يجوز ولو ذلك الثوب وتقرر قيمته بينهم ما فتقاصا الدينار بقيمة الثوب يجوز وهذه
 المسئلة تدل على ان رب الدين لو اتلف مال مديونه لا يصير قيمته قصاصا بدينه لو لم تكن
 القيمة من جنس دينه ما لم يتقاصا فالتقاص ان رب الدين لو اتلف مال مديونه فلو
 تخانسا يصير قصاصا بدينه وان لم يتقاصا ولم يخانسا لم يصير قصاصا ما لم يتقاصا (من)
 اختلاف المتبايعان فقال المشتري شريته بئانا وقال البائع ثمنه وفاء فالقول للبائع اذا
 اشترى يدعي زوال عينه عنه وهو يذكرك في صدق (جف) انقول في هذه المسئلة هذا
 قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا الا اذا ادعى تغير
 السعر (قد) تغير السعر هل يمنع ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم نعم والنقصان
 الكثير هو ما يتغابن فيه الناس ويغير فيه يوم البيع لما مر ان تغير السعر يمنع ان يجعل
 الحال حكما (شين) ادعى البائع وفاء والمشتري بئانا او عكسا فالقول لمدعي البائع قال
 وكنت اقبى في الابداء ان القول لمدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان اعترضني هكذا
 اجابوا فوافقتهم (ثم) ملكي خير يد بقاء ديار باع بجارة واذ معلوم شد كه يش ازين
 بكسي دلكر فر وختمه بود است يجب الاجرة او لا اجاب لا لان قبض البائع مستحق بجهة
 اخرى فلا يقع من جهة الاجارة كمن لو باعه فاسدا ثم استاجر لا تصح الاجارة لان قبض
 البائع مستحق بجهة الاسترداد لرفع الفساد فلا يقع من الاجارة فالرواية في تلك المسئلة
 تذكر رواية في هذه المسئلة باعه وفاء ثم باعه من آخر ديها بخبره اول داد لم يجوز البيع
 الثاني ذكرتم ان ابنه ارضا بناسد وواقعة اخرى في مرض موته انه كان باع في صحته كرمه
 من فلان الاجني ببيعا جارا وقبض ثمنه ولم يخرج الثمن من ثمن ماله هل يصح اقراره
 في كل الثمن بالنصف في الورثة اجاب اكثر اهل الافتاء في زماننا وان لم يعتمد على
 جوابه انه يصح اقراره وان لم يصدقه وزعموا انه اقرار المريض بدين الاجني فيصح

(قوله اختلاف المتبايعان الخ) اقول فلو تعارضت بينتهما اذ كر صاحب البيت
 بينة مدعي الوفاء هل له في التنازعانية بانه خلاف الظاهر في البياعات معنى والبيئة
 لا نبات ماله وخلاف الظاهر وكذلك ذكر في التنازعانية قال فيها واذا ادعى احدهما بيع
 الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يعتبر بهذا كما قال البعض او يباع فاسدا كما قال بعضهم
 فان اعتبر ببيع فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر بهذا كانت البيئة
 بينة البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن كان القول
 قول من يشكر البيع به وكذا في كثير من الكتب فظهر به بقوله هنا كنت اقبى
 الخ ان المعتمد في المذهب ان القول لمدعي البائع وان البيئة بينة مدعي الوفاء
 منهما فاعلم ذلك وقد ذكر هذه المسئلة في جواهر الفتاوى في الباب الرابع والسادس
 من البيوع والثالث من الهوى وذكر فيها اختلافات كثيرة واختلاف فتوى وتصحيح
 ولكن عليك بما في الخاتمة فان قاضي خان من اهل التصحيح والترجيح والله تعالى الموفق

من كل ماله على ما عليه رواية القدرى وغيره واجيب انه لا يصح بلا تصديقهم
وليس الامر كما زعموا بل هذا اقرار المريض باستيفاء دين ثبت له في مرضه كما لو اقر في
مرضه ببيع بان ثم قبض ثمنه يعتبر من ثلثه وهذا الماسبق في اثناء هذا المجموع من
مسائل يدل على ان بيع الوفاء ليس برهن محض وان ثمن الوفاء ليس بدين محض
في ذمة البائع ومنها انه لو كان ديننا كان المبيع رهنا فلا يملك المشتري منافعها
ويملكها ومنها انه لو كان ديننا لما جاز البيع وفاق قبل قبض الثمن لانه يصير رهنا بلا
دين وهو لا يجوز ومنها لو كفل بدين فشرى الطالب به عقارا للمدين وفاق تبطل الكفالة
ثم لا تعود بقسطنطينية الوفاء ومنها انه لو باع وفاق لم يقبض ثمنه لا يمكن من بيعه
من آخر قبل فسخه اقول الرهن كذلك ومنها ان زكاة مال الوفاء يجب على البائع
اقول قد مر في اول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام فمضى
هذا الا يتم له التمسك بما ذكرنا لا يقال ينبغي ان يجوز اقراره في الشكل بلا تصديق
الورثة لانه دين ثبت له في الحصة لانه اقرانه باعه في صحته وكل دين في صحته يجوز اقراره
في مرضه باستيفائه من كل ماله لانا نقول ليس كذلك بل هو دين ثبت في مرضه فانهما
لا يصدقان في الاسناد الى الحصة رعاية لحق الورثة فيثبت البيع في الحال لا فيما مضى
واقعة ادعى شراها تاتا ثم ادعاه وفاق لا تسمع دعواه الثانية لانه لا يمكن توقيفه واقعه
مشتري الوفاء كره الارض ليزعه فقبل زرعه اعطاء البائع ثمنه بلا طلب المشتري
انفسخ البيع ولا يمكن البائع المشتري من الزراعة وهل يجب للمشتري اجرة مثل البقر
والعمل على البائع اولاه في قياس مسألة الزراعة ينبغي ان يجب وقيل لو كان الارض
هذا للاستغلال بالخدمة كما هو المعتاد في بلادنا فلو قيل بانه ليس للبائع منع المشتري من
الزراعة اعتبارا بما اوجبه المشتري الارض سنة فادى اليه البائع ثمنه قبل مضى السنة حتى
انفسخ البيع لا يظهر هذا الفسخ في حق المستاجر والفرق انه حجة تعاق بالمبيع حق
غيرهما وهو المستاجر ولا كذلك هنا واقعة باعه وفاق قبض ثمنه ثم باعه من آخر وفاق
قبل الفسخ وقبض منه ثمنه ايضا ثم باعه من ثالث كذلك ثم قضى عن الاول والثاني لا
الثالث حتى باعه من غيره باتاهل يتوقف نفاذه على اجازة هذا المشتري بالوفاء بالثالث
ام لا اجبت نعم لانه لو باعه ثانيا او ثالثا باقوا قضى عن الاول لم يعد البائع ناقضا لم
يخبره المشتري وفاق فساظنك بالجائز

(الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم قندين المقرض والمستقرض)

(قوله ومنها ان زكاة مال الوفاء يجب على البائع) اقول أي ولو كان ديننا محض الما
وجب عليه

(الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم قندين المقرض والمستقرض)

فلم يطلب الوصي شفيعه فاليتيم
على شفيعته اذا بلغ وفي نوادر
هشام قال قالت لعمري رحمه الله
تعالى ما تقول في رجل اشترى دارا
لنفسه او باع دارا له والصغير
شفيعها فلم يطلب الوصي
الشفعة قال اليتيم على شفيعته اذا
باع وفي نوادر هشام قال قالت
لعمري ما تقول في رجل اشترى دارا
وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب
الشفعة قال أما في قياس قول
ابي حنيفة فلا شفعة للصغير
وأما في الوصي فهو على شفيعته
ويجب ان يكون الجواب في شراء
الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
شفيعها على التفصيل ان لم يكن
للوصي في هذا الاخذ ضرر بان وقع
شراء الاب الدار بمثل القيمة و
ما كثره قد ارمأ يتعاجل الناس
فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا
بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ
ضرر بان وقع شراء الاب ما كثر
من القيمة مقدار ما لا يتعاجل فيه
كان له الشفعة اذا بلغ وذكروا
شمس الاثمة المرخسى رحمه الله
تعالى في باب تسليم الشفعة
وجل اشترى دارا ما كثر من
قيمتها وصغير شفيعها فلم يطلب
شفعتها لا يصح تسليمه عندهم
جميعا هو الصحيح ويبقى الصبي
على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون
الجواب في الوصي اذا اشترى
دارا لنفسه والصغير شفيعها فلم
يطلب حتى بلغ الصبي على
لتفصيل ايضا ان كان للصغير في
الاخذ بالشفعة منفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابي حنيفة

الروايتين عن ابي يوسف وجهما فيه منفعة ظاهرة جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فكان الوصي متمكنا من الاخذ وكان سكوته مبطلا لشفعته وان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة ظاهرة كان له الشفعة اذا بلغ بالاتفاق لان الوصي لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون سكوته تسليا ولو كان الوصي باع الدار وبقى المسئلة بحاله فالصغير على شفيعته اذا باع بالاتفاق كما في الاب اذا قال الاب او الوصي اشترت هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك اشتريته بخمسائة فصدقه فانه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم الدينة على الشراء بخمسائة هذه الجملة في شفعة الذخيرة وذكر في الفتاوى الصغرى اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فارسل اليه المشتري رسولاً صديقا وصداقا فاسقا او كتب اليه كتابا فسكت ولم يطلب كان تسليا وان اخبره فضولي من تلقاء نفسه فسكت ولم يطلب كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط العدد او التسليم وهما الاورايين في شفعة المشتري اذا اخبر الشفيع بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في شفعة الخبير والخبر كالاختلاف فيما اذا اخبر المولى بخيانة عبده فاشفعه وفي شفعة المداية واذا

(فصل) استأجره ليحفظ له هذا السكن كل شهر بكذا وقبل الاجير ومضت مدة فظهر ان السكن لغير المستأجر ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى لانه لما استحق السكن تبين ان المستأجر غاصب والاجير غاصب الغاصب والمخلف يجب عليه والاجارة على عمل يجب عليه لم يجز كما لو استأجر المشتري بانه يحفظ له المبيع قبل قبضه فانه لم يجز وكذا لو استأجر الراهن مرته لم يحفظ رهته لم يجز اذا لم يحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستأجر او المودع لم يحفظ الوديعة حيث يجوز لانه متبرع فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان السكن مضمون فالحكم كالمكر وأما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب يجب الاجر (فشين) غصب عينا واستأجر من يحفظه يجب الاجر (نم) هذا يشكل بما مر في تفسير عدم وجوب الاجر من تقرر الغصب ولان للمالك ان يرضيه والاجر مع الضمان لا يجتمعان (صم) يحتاج في صدرى ان الاجر والضمان لا يجتمعان لو احدثوهنا استحق للاجر غير المستحق للضمان اقول اذا ضمن مالكه مسئلة الى وقت قبضه فلا اجر عن حفظ ملكه فلا وجه لما ذكره (صم) وفي (فصل) غصب دابة واجرها من رجل يلزمه الاجر وان كان المستأجر غاصب الغاصب اذا اجرا غاصبا يجب بمقابله الانتفاع وقد وجد فيجب الاجر وأما في مسألة السكن فالاجر انما يجب للحفظ وهو يجب عليه فلا يجب الاجر كذا (فصل) وقيل يمكن ان يقال في مسألة بدل الاجارة المعهودة انه يجب الاجر وان ظهر ان العين لم تكن ملك المستقرض كما اجاب (شين) مطلقا وخصوصا لو لم يعلم المقرض به كما اجاب بعضهم على ما مر هذه المسئلة التي ذكرها (صط) في مسألة غصب الدابة واجارتها اذا اجرة المعهودة انما يجب في مقابلة منفعة القرض معنى الا يرى انهم لا يقدمون على مثل هذا الاستئجار من غير سابقة القرض والمعهود كغيره وخصوصا فيما هو عقد نظري راعى فيه نظر الجانبين وما ذكرناه واحد في الشبهات في حل بدل الاجارة المرسومة وان افتوا بجعلها (ذى) بل اجارة معهودة حلال وطيب ست (فشين) غصبه او استعاره فاستأجره ليعظه ثم ان المسائل استأجر هذا المستأجر ايضا لحفظ هذا العين تصح الاجارة الثانية وتفتح الاولى فيصير مستردا (فصل) هلك المستأجر دلي حقه فقل الاجير هلك بعد تمام السنة فعليه اجر السنة وقال المستأجر هلك بعد شهر واحد فاقول للمستأجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه اقول فان قيل الاصل ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدق الاجير على الاصل المذكور ظاهر يصلح لادفع لالاسحقاق وفرض الاجير اخذ الاجر فلا يصلح له (قد) دفع الى مقرره ههههه واستأجره لمخطفه فاضت المدة فبأن المقرض بالمشط فطلب اجر ما مضى (فصل) لانه متبرع فيه) اقول التبرع انما هو في قبول الايداع منه وبعد دفعه لحفظ واجب عليه اذ لو لم يكن واجبا لما ضمن بتركه والامر بخلافه اه ذكره القرظي اقول هو متبرع ابتداء وانتهى لانه في كل وقت يسبيل يمكنه الرد عليه من غير ضرر يلحقه بذلك بخلاف البائع والمترين ووجوب المحفظ لا ينافي التبرع به فتأمل

وقال مستقرضه المستاجر ليس هذا مشطى فالقول للمستاجر في الاجرة الاقلزمه الاجرة لانه
يشكر حفظ عينه وجوب الاجرة عليه. فاقول لاقرض في عين المشط فيبرأ بتسليمه بعينه
اذا القابض اعم لم به اقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصرفته وتعيينه وهذا
يشكل بما لو اراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا
المشتري مع انه قابض فالمحقق ان يفصل بان اقول لك في تعيينه اذا وجد التملك والا
فلا قابض كنعين المعصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف في وزن الزق من البيع
الفاقد قال ح ربح نظيره جعل امر امراته بيدها ولم يوصل اليها كسوتها ودينار
لها عليه الى شهر فضى شهر فاختلغا في الوصول فالقول للزوج في صيرورة الامر بيدها
والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين وفيه لوقال المستاجر دفعت المدفوع اليك من
راس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع ولومات الدافع ثم
وقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لا علم
لهم ولو كتب المقرض صكاً ودفعه الى مقرضه ودفع اليه مشطاً ليحفظه باجرة فجعل
المقرض صك المقرض في المشط وحفظه ما هل يجب الاجرة وهل يضمن المشط قال
يجب الاجر ولا يضمن لانه ما استعمله في امر نفسه لان صك المقرض في هذه الصورة ملث
المستقرض ولهذا اخذه بعد ادائه قرضه فلا يصير فاعبدا وهذا لان المستقرض هو
يعطى ثمن الكافور واجرة الكاتب العين التي يستاجر مقرضه على حفظه لو كان بما
لا قيمة له لم يلزمه الاجر كذا (ضف) ادعى انه استاجر المدعي لحفظ عين سماء ووصفه وبين
المدة والاجرة. يرانه لم يحضر العين ينبغي ان تصح دعواه لانه دعوى الدين حقيقة مرمع
جنه في فصل الدعاوى اتى بالمسال مستقرضه فاختفى مقرضه فالقاضي لو نصب قضا
عن المقرض بطالب المستقرض ليقبض المسال ويضخ الاجارة فلا شك ان قضاءه ينفذ
لكونه مجتهد فيه لكن الكلام في انه هل يجيبه الى ذلك (ذ) كفل بنفسه على انه ان لم
يواف به فدا فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغد فالكفيل رفع الامر الى
القاضي فنصب وكيله عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ كذا (ت) وقال لو فعله
القاضي عالمسا بان الخصم غيب لذلك فهو حسن ومثله في فصل القضاء على الغائب
كتب صك المقرض واستاجر المقرض كما هو المأمور وكان كل ذلك قبل قبض المسال
ثم المقرض دفع اليه به من المسمى لا كما وضعت المدة والمقرض م ر بكل ذلك هل يجب
الاجرة كاملة ام بحصة ما دفع من المسمى في مسائل بيع الرقاع ما يدل على وجوب الاجرة
كاملة وصورتها باع كرمه وقام ولم يقبض ثمنه حتى مضت مدة هل للبائع ان يحبس شيئا
من الغلة بقدر ما لم يقبض من الثمن اشار الى انه ليس له ذلك ولا يقاس مسألة الأصل
على ما لو قضى نصف المقرض مثلاً ومضت بعده مدة فلا قلزم الاجرة كاملة لمضت بعد
قضاء النصف هل ما قيل لانه تنفذ الاجارة ثمة في النصف من الاجرة بواسطة الاداء
ولا كذلك هنا لا يرى انه في بيع الوفاء لو باع ولم يقبض ثمنه لا يتمكن من بيعه ثانياً
من غيره الا باجزة المشتري او بفسخ البيع امانه باع الكل وقام وقبض ثمنه ثم ادى

او رجل وامرأتان عن ابي حنيفة
في رواية محمد رحمه الله تعالى
وفي رواية الحسن عنه حتى
يخبره رجلان عدلان والاول
اشهر وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى يجب ان
يشهد اذا اخبره واحد من كان
او عبداً صبياً كان او امرأة اذا
كان المخبر حقاً كالاختلاف في
عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف
المولى اذا اخبر بحضرة عبده
فاعتقه واليه اذا اخبرت
بالتسكاح فسكت والذي اسلم
في دار المحرّب اذا اخبر بالشرائع
وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى
الاب لنفسه داراً وولده الصغير
شفيعها فليس للصبي اذا بلغ ان
ياخذها بالشفعة ولو باع الاب
داره وولده الصغير شفيعها
كان للصغير ان ياخذها بالشفعة
اذا بلغ ورايت في شفعة المنتقى
رجل اشترى داراً لابنه الصغير
وفيضا ثم اختلف هو والشفيع
في الثمن قال محمد رحمه الله تعالى
لا يحلف الوالدان الشفعة
ليست من البيع انما هي شئ
حدث بعد البيع والوكيل انما
يعينه في البيع فعلى الوكيل يمين
وفيها ايضا صبي طلب شفعة
فحلف له القاضي وصيا فسكت
الوصي من طلب الشفعة شهراً
قال تبطل شفعة الصبي وفي شفعة
الجماع في الفتاوى اذا بيعت
الدار باكثر من ثمن المثل فبينا
فاحشاً والشفيع صبي لا تمتد
الشفعة حتى ان الاب او الوصي اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الجماع

الأصغر الوصي إذا باع دار اليتيم
 فلا وصي الشفعة والله أعلم
 (في مسائل المضاربة)
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في
 الأصل روى عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه أنه أعطى مال يقيم
 مضاربة قال ولا أدري كيف كان
 الشرط بينهما فعمل به في العراق
 وكان يأتي الحجاز وكان يتابع
 عمر بن الخطاب المضاربة
 مشروعة وأفاد أن القاضي له
 ولاية دفع مال اليتيم مضاربة لأن
 تصرف نافع في حقه وذكر
 أيضا عن إبراهيم قال في الوصي
 بعد في مال اليتيم مضاربة وإن
 شاء أبضعه وإن شاء أنجز به أي
 ذلك كان خيرا لليتيم فعل أفاد
 أن الوصي يملك دفع مال اليتيم
 مضاربة وبضاعة ويمالك أن
 ينجز به بنفسه لأن كل ذلك
 تصرف نافع في حق اليتيم أي
 ذلك كان خيرا له فعمل وذكر
 أن عثمان رضي الله تعالى عنه
 كان يعطي من مال اليتيم
 مقارضة والمقارضة هي
 المضاربة بلغة أهل الحجاز مشتقة
 من القرض وهو القطع لأنه
 يحتاج فيها إلى قطع المسافة أو
 إلى طائفة من المسال وتلحقه إلى
 المضاربة ومن على رضي الله
 تعالى عنه أنه كان يعطي مال
 اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه
 الله تعالى في الأصل وللوصي
 أن ينجز في مال اليتيم وأن يدفعه
 مضاربة وإن يعمل به مضاربة
 وإن يضر وشاركه وإذا لم يشهد

نصف الثمن إلى المشتري يتمكن من بيع نصف المبيع بالإجازة لم أر أنه يفسخ البيع في
 النصف بقبض نصف الثمن بخلاف ما لو باع ولم يقبض الثمن كذا نقل ولوما إلى
 ما مر من أن هذه الإجازة المرسومة إنما يجب فيها الإجازة بقبض نصف الثمن فمكأنه لم
 يبقى بعض الموقوف عليه في الإجازة من ثمنه الأول بقبض بعضه المستأجر فلم يجب بقبضه
 بعض الموقوف عليه في الإجازة من ثمنه الأول بقبض بعضه المستأجر فلم يجب بقبضه الإجازة
 لا بعد هذا القول منه بل هو رفق بالناس وصي أو متول استقرض لأجل يقيم ووقف
 وبذل إجازة موهود كردندار ووقف وإن مال يقيم تواند زداندن أجاب بعض أئمة زماننا
 وإن لم يخدمه في جوابه م تواند دلولو وكلمه مقداري زادي بديري سر امرض يكن وبدل
 إجازة يكن نافع برتو واجب شود من از عهد بيرون انم اين وكيل جناتك فرمود
 كرد و مدني كشت اين وكيل آفنج مرد حفظ داده و اذا م وكل تواند گرفتن بديني
 ان لا يكون له ذلك اذا توكيل بالاستقرض لا يصح فالوكيل لم يستقرض لنفسه ثم
 مقرض اياه مال وفوله آفنج برتو واجب آيد من از عهد بيرون انم بخرده و داستقرضا
 منه واستأجر استقرضهما في حفظ عين هو لهما ثم مات أحد المستأجرين هل تنفسخ
 الإجازة في حق الآخر ذكر (نم) لو اجرامنه دواضات أحد الموقوفين بطات الإجازة في
 حقه لاني حق المكي وكذا لو استأجر امته مات أحدهما كذا (ط) وقال وكذا لو مات أحد
 المكر بين بطل الكراء في نصيبه لاني نصيب الآخر ولو استأجر منه ما داره ما ثم دفع
 مقتاده إلى أحدهما وقبل انفسخت الإجازة في نصيبه اذا دفع والقبول ففسخ دلالة وهي
 كاصح يح في انفساخ الإجازة والعهدة في المسائل كلها أن طروا لثبوع لا يمنع صحة
 الإجازة وفاقاه واقعة دفع اليه مالا وأمره بأن يدفعه إلى فلان فرضا ويعقد له الإجازة
 المرسومة فاقرضه الوكيل واستأجر الموقوف الوكيل ليحفظ عينه يدفعه إليه فمات
 الوكيل ينبغي أن لا تنفسخ الإجازة لأمره من عقده الإجازة باقي وهو الموكل اذا توكيل
 بالإجازة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو المحفظ والتوكيل بقبول الإجازة يصح
 (صغ) واقعة المقرض والمستقرض عقد الإجازة مرسومة في دكان الصكالك وأمره
 المستقرض بكتب الوثيقة بالمقرض بدل الإجازة وترك المقرض العين المستأجر على
 حفظه بعد دفعه فكذا الكاتب يكتب ما هيته بوصفه فثبت مدة ولم يكتب والعين
 عنده هل يجب الإجازة تلك المدة أقيمت يجب اذا لم يوط على الأجير وهو المقرض مطلق
 المحفظ له حفظه بكل من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب حيث ترك عنده كيف وأنه يعلم
 المستأجر رضاها واقعة المقرض دفع العين المستأجر على حفظه إلى من ليس في عياله
 وأمره بحفظه فحفظه زمانا هل يجب لتلك المدة أقيمت بالوجوب اذا الرواية أن الأجير
 على العمل اذا لم يشترط عليه أن يعمل بنفسه فله أن يأمر غيره به وهذا لم يشترط على
 المقرض ذلك فله حفظه من شاء ولا يقال إن العين ودبعة في يد المقرض وليس للودع أن
 يودع إلى من ليس في عياله لانا نقول هذا الأيداع ضمنى لا قصدي والضمانيات تخالف
 القصديات على ما عرف

(الفصل العشرون في دعوى النكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهار وما يتعلق به)

(قوله) الفتوى على قوله ما في الاستدلال في دعوى النكاح (كجم) ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر يحلف بالله ما وطئها فلو نكل يقرى بالمهر لا النكاح عند حرج وعند من وم يحلف بالله ما تزوجها (فمن) لو لم يقل الزوج اني اعطيت لها المهر لا يمنع ذلك صحة دعوى النكاح لانه يدعى ملك النكاح وينع صحة دعوى طاعتها اذا الطاعة انما تجب عليها اذا اتخذت المهر فيجب ان نقول يست يمان داذه ام (ذ) لو ادعى النكاح بمحض من الشهود لا بد ان يذكر سماع الشهود كلام المتعاندين اذا العلماء اختلفوا في ان سماع الشهود كلامهم ماهر هو شرط والا صح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى (فقط) الخارج مع ذي اليد ولو برهنه على النكاح بلا قار يخفى لذي اليد بخلاف المالك المطاق فلو قضى له ارج بيئته ثم برهن ذواليد فله يقرى بيئته ذي اليد اختلف فيه المشايخ والمفتي عليه بالملك المطاق لو برهن على المالك المطاق لا يقبل وفاقا (ط) لو قضى بها للخارج بيئته ثم برهن ذواليد فله لا يقضى لذي اليد في هذه الصورة وقيل يقضى له لان يده دليل على سبق نكاحه فصار كذا لو برهن بتاريخ سابق صريحا (ص) على قول من يسمع بيئته ذي اليد لو برهن بالخارج بعده على انه تزوجها قبل ذي اليد يقضى للخارج ولو برهن على نكاح امرأة ليست ببدأ أحد وقضى له ثم برهن آخر على مثله لم يحكم له الا بتاريخ سابق والخارج مع ذي اليد لو برهن كل منهما انها امراته مطلقا ولم يذكر انه تزوجها قبل يحكم للخارج لا لذي اليد ولو ذكر كل منهما انه تزوجها يحكم لذي اليد وهذا القائل قاسه على دعوى المالك فان الخارج مع ذي اليد ولو برهنه على ملك مطاق يحكم للخارج ولو برهنه على الثراء من واحد يحكم لذي اليد وقيل يحكم لذي اليد مطلقا ليقن السبب في دعوى المرأة وهو التزوج فكانه ذكر بخلاف ملك العين (ج) شهد انها امراته وحل له قيل لا تقبل ما لم يشهدا على العقد وقيل أشارم روح الى انها تقبل فانه قال لو قال المشهود عليهما اني تزوجتهما وشهدا انهما نكحته او قال هي امرأتى دوى منه الحد سوى بين الامرين فدل انهما واحد فقبل كذا (كغو) وفي (ط) ادعى انه تزوجها وشهدا انها منكوحة او ادعى انها منكوحة وشهدا انها تزوجها تقبل اذا النكاح سبب متعين لكون المرأة منكوحة فاستوى ذكره وتركه (فمن) ادعى نكاحها مطلقا لا بتاريخ وشهدا انه تزوجها في شهر كذا لا تقبل لا كذاب المدعى شهوده وفي حكمه تقبل اقول هذا على مذهب دعوى مالك العين وهذا لان الشهادة بالنكاح المطلق شهادة بانها منكوحة في الحال لان حدوثه متعين فيضاف الى اقرب الاوقات بخلاف مطاق المالك فانقرا قال ولو ادعى تزوجها اول من أمس وشهدا بتزويجها أمس

(الفصل الحادي عشر في دعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة

ودعوى الجهار وما يتعلق به)

مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فاعلم يشهد الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من الرجع وفي بيوع شرح الطحاوي ولا بأس بالوصي ان يتجرع مال اليتيم ولا ضمان عليه ان اصاب في ذلك وفي باب المصراة من بيوعه والاب ان يسافر بمال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع مباحة وله ان يوكل بالبيع والتمراء والاجارة والاستيجار وله ان يودع وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك عند الابتداء ولو لم يشهد يجعل له الرجع فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق وكذا اذا شاركه ورأس ماله أقل من مال الصغير فان أشهد يكون الرجع بينهما على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق ويجعل الرجع على قدر رأس مالهما وكذلك هنا كله في الوصي وذ كوفي موضع آخر من بيوع شرح الطحاوي ولو تصرف الاب والوصي في مال اليتيم فظهر الرجع ثم قال كنت مضار بالايكون له من الرجع شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى يجعل له الرجع

وان لم يشهد عليه وقدر أكثر هذه المسائل في مسائل البيوع

ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر
أوباقل أوبا كثر فهو جائز لأنه
تصرف نافع وكذا الوصي لأنه
بمنزلة الأب ولا يقال بأن هذا
منزلة بيع منفعة لصبي وأنه
لا يملك بيع ماله لصبي بمنزلة
التيمة على قول الكل وباقل
من جهة على الخلاف فكذا
لا يملك بيع منفعة لانا قول
هذا ليس ببيع منفعة بل هو
اشراء وأنه يملك اشراء غيره
في ماله فلا يملك اشراء
نفسه وهو أنفع كان أولى وفي
وصايا غريب الرواية ومجموع
التوازل اذا ربح الوصي في مال
اليتم فقال أخذته مضاربة ولى
في الربح حصته قال لا يصدق
والربح لليتم وان قوى المال
ليضمن وقيل مرفى البيع قال
ولأخذ الأب مال ابنه الصغير
مضاربة بالنصف من وجهه
على أن يعمل فيه الأب للابن
وعلى فيه الأب وربح فالربح بين
أب المال والأب نصفان
ولأنه لا يضمن من ذلك لأنه أخذ
المال مضاربة لنفسه حيث
شرط عمل نفسه لا يمكن
فصد أن يكون الربح المأصل
فيه لا ينفقه وهذا قصده باطل
لأنه لا يستحق الربح إلا بمال
أو عمل وقد عدم ولو كان مثله
يباع ويشترى فأخذ الأب
على أن يشتري به التمام
ويبيع والربح نصفان
فالمضاربة جائزة والربح بين
أب المال والابن نصفان لأنه تصرف نافع في حقه وكذا

لا تقبل بخلاف الشراء فإن العبد يكره فقبل فيه أقول فإن قيل التزوج قول
يكره أيضا فيذبحي أن يكون حكمه كالشراء يقال التزوج قول ملحق بالبيع لأنهما يحضر
الشهود أولا ثم ينكح فأحضار الشهود فعل ملحق به فلو قال المسمى أين زن مننت
أن الاختلاف فيه يمنع القبول فكذا قول ملحق به قالوا لو قال المسمى أين زن مننت
وشهد بذلك فقال القاضي المسمى متى تزوجت أو لشهوده متى تزوجها فاستأنت المسمى
وشهوده لا يحتل به دعواه (ط) امرأة بيده ادعى آخر نكاحها فاقترت للمدعي فبرهنها بلا
تاريخ قيل يحكم للخارج بحكم الاقرار وقيل يحكم للمدعي اليد فلو لم يقر به برهن المخارج
على نكاح مؤرخ وبرهن ذوا اليد على أنها امرأته ومنكوحته فيبينة المخارج أولى كفاي
دعوى المالك ولو برهن ذوا اليد أنه تزوجها فيبينة ذى اليد أولى وإن لم يؤرخ لأن يده
دليل سبق النكاح صك ذاع عنهم وبعضهم قالوا يبنية ذى اليد أولى مطلقا
إذا نسبته من في باب النكاح فكانه ذكر ولو برهن المخارج على نكاح مؤرخ
و برهن على اقرار ذى اليد أن نكاح ذى اليد كان في وقت كذا وهو بعد تاريخ
المخارج كان يبنية المخارج أولى وتدفع بها يبنية ذى اليد إلا اذا وفق ذوا اليد وقال
تزوجتم أقبل المخارج ثم جددت العقد بعد ذلك العقد فيبينة لا تدفع يبنية ذى اليد
ادعيان نكاحها وهي ليست في يد أحدهما فبرهنها بلا تاريخ ولم تقر لأحد هاتين
فماقرت البيتين ثم برهن أحدهما أنها اقترت له بالنكاح حكمه كما لو اقترت لأحد هاتين
بنكاح عينا تابعة لما برهننا ولو ادعى نكاح امرأة ليست بيد أحدهما فاقترت لأحد هاتين
فهى المقر له فلو برهن الآخر بعد على النكاح فذوا البينة أولى فلو اقترت لأحد هاتين
برهننا فلو وقتا فالأول أولى وإن لم يوقتا فنزكت يبنية أولى ولو لم تترك يبنية ما وزكيتا
قيل هى المقر له سابقا وهو الأقبس وقيل لا يحكم لأحد منهما ما ولو ادعى نكاح امرأة فوجد
ولست في يد أحدهما فبرهن أحدهما على النكاح وبرهن الآخر على النكاح وعلى
أنها اقترت به لا ترجع يبنية مدعى الاقرار إذا لا خرائت يبنية نكاحها وبه ثبت
اقرارها له به فاستوثق البيتين في اثبات الاقرار وقبل ترجع يبنية الاقرار إذا ثبت يبنية
كتابت عينا فلو عاينا اقرارها لأحد هاتين فبرهننا يبرج المقر له وما يقول بأن الآخر
ثبت اقرارها بنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهما اثبت اقرارها قصدا
كذا (ط) أقول بطلت البيتان بالتها تر فيبيني أن يبطل ما ثبت بهما وهو الاقرار بخلاف
ما لو برهننا على النكاح ثم برهن أحدهما على اقرارها فإن اقرارها ثبت هذا يبنية لم تبطل
فيصير الثابت بها كتابت عينا بخلاف ما نحن فيه فافترقا (ط) ادعى نكاحها فأنكرت
واقترت به رجل حاضر وصدقها المقر له فإن برهن المدعى يحتاج المقر له الى البينة على
هذا المدعى بحضور هذه المرأة فلو برهن المقر له بعد ما برهن المدعى يبرج المقر له للبينة
والاقرار (ذ) برهن على نكاح امرأة تقول ان لى زو جاني باد كذا وسمته أولا فانه يحكم له
بها واقرارها غيره لا يمنع من الحكم يبنية المدعى ادعى نكاحها فأنكرت ولكن لم تقر غيره ثم
اقرت لهذا المدعى يسمع اقرارها ولو اقترت لا نخرى لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى

ولو تزجها ثم انكحرت النكاح وتزوجت بآخر وقدمات شهد الاول ليس له ان
يخاصها اذا انحصرت في تحليف يقصده ثم كحل هو اقرار ولو اقرت صر بمحاشية النكاح الاول
بعد ما تزوجت بالثاني لم يجوز اقرارها وان كان الاول ان يحلف الثاني على العلم فان نكل
صادق اقراره لان نكاحه فالا نكح المرافة على البتات والمخاض ان لو ادعى نكاح
امرأة هي في نكاح الغير ولا بينة له ادعى يستحلف الزوج والمرأة ويبدأ بيمين الزوج على
العلم فان حلف انتطع المنصومة وان نكل تحلف المرأة بان كانت هي للدهي
او صحت انه نكحها فانكره ثم اقر حازو كذا الوادي فانكرت ثم اقرت وايس انكار الزوج
النكاح كادعائه القسح وتسامه في (ذ) فنزوج حرة فادعاه ان مولاه لم ياذن به وقالت
اذن له يفرق بينهما ما لا يراده بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة
لو دخل بها ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا الوفا لا أدري اذن لي
(قوله ويلزمه الساعة لو دخل بها) اقول وحكم الدخول في النكاح الموقوف
كالدخول في النكاح القاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الاقل من المسمى ومن
مهر المثل كذا في البصر وتسامه فيه وفي الجوهرة وغيرهما ان نكاح القن بلا اذن سيده
موقوف وفيها في باب النفقة اذا لم ياذن المولى في النكاح ولا نفقة لها لان النكاح فاسد
ولا نفقة في النكاح القاسد ومثله في غيرها والوجه في الفرع المذكور ان دعواه عدم
الاذن اقرار منه بفساد النكاح والاذن اقراره على المقر غير متهم بغير فرق بينهما
مؤاخذة بزمه ولا يتعدى اليها في ابطال المهر وزومه الساعة ونفقة العدة لعدم
مريان اقراره بالفساد في حقها بل هو على حكم الصحة التي هي الاصل اذ لم يهرحالا لو
دخل بها ونفقة العدة ونصفه لو لم يدخل بها كما ذكره لو لم يكن ادعائه عدم الاذن اقرارا
على السيد حتى تقول لا يتعدى اليه بل هو اقرار السيد فانه بعدم الاذن الذي هو مدعى
العبد لو كان في الواقع كذلك لا يلزم السيد شيء مما يلزمه معه وحاصله ان اقدامه على
التزوج يمنع تصديقه في ابطال المهر وغيره مما هو متعلق بها بادعائه عدم الاذن لما
انه خلاف الظاهر وهذه دعوى يجري فيها ما يجري في الدعوى فلا يعارض هذا
الفرع بمسألة بعض الناس بقوله اقول فيه اشكال من وجوه ستة الاول قوله لا قراره
بفساد النكاح غير ظاهر فان المقرر في باب نكاح الرقيق بخير اذن مولاه انه موقوف
على اجازة المولى لانه فاسد الثاني كان ينبغي ان يراجع المولى فان اجازة جاز وترتب
عليه مقتضاه وان رده بطل الثالث اذا فرق بينهما ما بعد الدخول كان ينبغي ان لا يجب
المهر حال الان العبد ملك المولى وهو لم ياذن بل كان ينبغي ان لا يجب أصلا قال علماءنا
رحمهم الله تعالى وقع النكاح على امرأة فاقضها عليه المهر كما لو فعل العبد ولا يجب
المهر كما لو اوجب عليه المهر ولا يجب المهر وان ادعى شبهة بان قال تزوجتها او قال
كانت امرأة فاشتريتها فانكر المولى والمرأة يدرا المهر ثم ان كانت المرأة مكرهة
يؤاخذ بالمهر حال الانه ضمان مقعد الا ان العدة لم يثبت لانكارها وان مطاوعة

حكما بطريق النيابة فصاود دفعه كدفع الصغير وشرطه

كشروطه و يشترط التخليق
مع المضاربة كانت المضاربة
فاسدة لانه يحل بالتخليق واذا
فسدت فاجرة مثل عمل المضارب
في مال الاين يؤديه الاب لان
العمل ونوعه وفي فتاوى
الامام ظهير الدين ولو شرط رب
المال حمل نفسه مع المضارب
لا تجوز المضاربة وسواء كان
المالك حائذا او غير حائذ اذا
شرط عمله مع المضارب لا يصح
المضاربة وذلك كالأب أو الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشرط عمله الصغير مع المضارب
لا تجوز المضاربة فإذا لم يكن
العاقده مالكا وشرط عمله مع
المضارب فإذا كان العاقده من
يجوز ان يأخذ المال مضاربة
بنفسه وذلك كالأب أو الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشرط عمله نفسه مع المضارب
يجزى من الربح مجازت المضاربة
وان كان العاقده من لا يجوز
ان يأخذ المال مضاربة فشرط
حمل نفسه مع المضارب ففسد
المضاربة وذلك كالأب أو الوصي
اذا دفع المال مضاربة وشرط
عمله مع المضارب فان شرط
المأذون له عمل ماله فان لم
يتمكن عليه دين فالمضاربة
فاسدة وان كان عليه دين
جازت المضاربة عندا في حنيفة
رحمه الله تعالى بناء على
الاختلاف المعروف وذكر
السيد الامام الاجل أبو القاسم
رحمه الله تعالى في وصايا الملة فقال أبو نصير لا يرى لوصي في هذا

أولا ولو ادعى نكاحها وشهدا به هذا المأخذ من هر دو وزن وشوى دانسته أنهم لا يقبل
وكذا لو قال ايشان جنان مجه سنده اند كه زبان يهوى باشد لا تقبل ولو شهدا
كه اين زن وليست وشهدا لا آخره اين زن وى بوده است يقبل ولو ادعى انها كانت
امراته وشهدا انها امراته او قال كانت امراته لا تقبل كفاي دهوى العين و مر جند
في فصل اختلاف الشاهدين ولو برهنا على نكاحها لا يترجح أحدهما على الآخر الا
بأحدهما ان ابا بقرارها أو بينه على اقرارها أو يكونها في يد أحدهما أو بدخول أحدهما
بها الا ان يبرهن الآخر انه تزوجها قبله هكذا لو كانت في بيت أحدهما فهو أولى
فكانها في يده بخلاف عين في يده وبرهن الخارج فانه أولى لان ذا اليد مقدمة على
وليس بدخول وكذا دخول أحدهما فانها تكون به في يده ولو برهن الآخر على نكاح قبله

لا يؤخذ بالمهر المالح لانه لو أخذ منه مالاً لولا أن يرجع عليها لانها استعملت به
الغير بلا اذن فلا سقياء في الحال لا يقيد كالمجنون وقع على امرأة قوطتها ان مكرهه
وجب حالاً لانه ضمان اتلاف وان مطاوعة لانه لو وجب له مكان لولى المجنون أن
يرجع عليه لانها صادرة مستعملة للمجنون هذا ان ادعى نكاحا وانكرت ولو صدقته
لا يؤخذ بالمهر حالاً مكرهه أو مطاوعة لان العقد يثبت بتصادفهما فكان ضمان
عقد لا ضمان اتلاف وذكر القاضي رحمه الله تعالى المراه في تزوج بامرأة بلا اذن
والده ودخل بها وبلغ الاب فرد نكاحه لا يجب التحمد كالمعقولة لان المرأة لما زوجت
نفسها امنه مع العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت بطلان حقه اه كذا في البرازية
وان كان التفر ين قبل الدخول فيدعى ان لا يجب شيء أصلاً كما هو الظاهر الرابع ان
ان قوله ولا يصديق في ابطال المهر لم يثبت في ذمته لان ثبوته موقوف على اجازة المولى
انتهاء أو اذنه ابتداء ولم يثبت ذلك ولا يقبل قول المرأة في ذلك لمافيها من نفوذ قولها
على المولى وتول الغير الى غيره بغير ولاية شرعية غير نافذة الخامس قوله ولمنافقة العدة
هذا لا يناسب قوله لا قراره بفساد النكاح لان المنقول كفاي جامع الفصولين وغيره
ان لانفقة في النكاح القاسد ولا في المدة منه اه السادس لا يظهر وجوب المهر
المسمى بناء على قوله لان المقرر في النكاح القاسد ان الواجب فيه بعد الدخول والاقول
من المسمى ومن مهر المثل وأقول أيضاً قالوا في باب نكاح الرقيق أو نكح بغير اذن فان
لم يدخل فلا حكم له فلا يخلو اما ان يفرق بينهما المولى أو يجرى النكاح فان فرق بينهما فلا
مهر عليه حتى يمتق لانه دين لم يظهر في حق المولى فصار كدين اقرب العبد وان أجاز
المولى بعده فالقياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كفاي النكاح
القاسد اذا جده صحها وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب
باعتبار العقد وحينئذ يجب به عقد واحد مهران وانه ممنوع كذا في المحيط وغيره انتهى
فهذا قيد خلاف ما ذكر في جامع الفصولين وغيره فيحتاج الى الجواب اه وقد
علمت الجواب فتأمل فان المذكور خارج عما نحن فيه اذا تاملناه والله تعالى أعلم

يزرع ارض الوصف ولودفع
لصبي مالا مضاربة وهو قسير
ماذون له فذهب ليتصرف
فهل في الطريق يحب الدية
على عاقلة رب المال في مضاربة
الاصل وقد كتب في مسائل
الضمان من فوائد في الفضل
الكرمانى رحمه الله

(في مسائل المزارعة)

ذهب عن شيخ الاسلام على
الاصحح ان وجه الله تعالى
في شرح كتاب الوديعه في اثمائه
مسئلة ايداع الصبي مقبضا
عليه لاني حنيفة ومحمد رجهما
الله تعالى ان من دفع الى
صبي ارضا مزارعة على ان البذر
من قبل الصبي فكانت
المزارعة فاسدة والزرع كله
للصبي ولا يضمن نقصان
الزراعة لان النقصان حصل
بفساد طرب الارض ذكر محمد
رحمه الله في باب مزارعة الصبي
والعبد من مزارعة المبسوط
واذا دفع الحر الى الصبي المحجور
عليه او الى العبد المحجور
عليه ارضا وبذر مزارعة
بالنصف سنة هذ مقررهما
فخرج الررع وسلم العامل من
العمل فالحاجج بينهما صلى
ما شرطا لانه اذا سلم العبد
او الصبي صار هذا العقد في
ما قبلته نافعاً محضاً في حقهما
فينفذ استحقاقا ولو مات العبد
في عمل الزرع بعد ما استقصى
الزرع فصاحب الارض
بسبب العمل اولاً بسببه لانه لما

فهي ان برهن لتبين ان الاخر غصبها ولو برهننا بلا سبق تاريخ فالمرأة تسئل فهي لمن اقترت
له ولم تقر لاحدهما ولا كانت في بيت احدهما ولا دخل بها احدهما يفرق بينهما وبينهما
اذ لا ترجح لاحدهما ولو لا احدهما يبدوا فترت للاخر فهي لذي اليد لان اقرارها لا يطل
حق الاخر عن السعدى رحمه الله لو تنازعا وبرهننا فهو على وجهه فلو كانت في يدهما
اولا يلاحدهما وارخا سواء اولم يؤثر الا يتركهما الاحدهما لانهما استويا في النجبة
ولو ارضا سواء ولا يلاحدهما ايدهما فهي له لترجحه باليد ولو ارضا احدهما الا الاخر فالمرأة
اولى لان فكاح المودع ظاهر من وقت التاريخ لا الاخر ولو ارضا احدهما السابق فهي
للسبق ولو لا احدهما يبدوا للاخر نادر فيقول اولى اذ كل منهما ما يتاقي المالك من جهة
واحدة فبيده تدل على سبق ماله فلو اقترت لاحدهما ولا تخبرنا بغيره فيقول له
الاقرار كيد وكذا الوارخا سواء واقترت لاحدهما فهي له ويفرق بينهما وبين الاخر ولو لم
تقر لاحدهما لفرق بينهما وبينهما لا استويا فلو كان قبل الدخول لا يحكم على احد
الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمها العدة كذا (فو) وفي (ط) برهننا على النكاح فلو كانت
في بيت احدهما او دخل بها فهي له اذ دخوله ونقلها الى بيته دليل مسبق بقده الا اذا
سبق تاريخ الاخر فينتدب سقطة اعتبار دليل السبق عند التصريح بالسبق ولو لم تكن في
بيت احدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالاولى ولو لم يوقتا او وقتا سواء فنزكيت بينته
اولى ولو زكيتا تسئل المرأة فلو لم تقر لاحدهما لفرق بينهما وبينهما ولو اقترت لاحدهما
بالتقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ بينة الاخر وهذا لان العبد باليد يتبين متعذر فسقلا
وبقي تصادق احدهما معها فيثبت النكاح بينهما بصادقتهما وهذا كله في اذا تنازعا
حال حياة المرأة او ما بعد موتها فعلى وجهه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فلو ارضا فهي لمن
سبق تاريخه ولو لم يؤثر ارضا سواء فهي له ما يجب على كل منهما نصف المهر وورثانها
ارث زوج واحد والفرق بين حياتها وموتها ان الغرض في حياتها هو المرأة وهي لا تقبل
الشركة بينهما والعرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان ولدت شئت
نسبه منهما وورثت من كل منهما ارث ابن كامل اذ اليدوة لا تنجز اجلة (قش) وفي (فن)
ادعى انها امرأته وحل له رقات كانت امرأته وان كان طلقها ونزحت بهذا الثاني وهي في
يده ويدهى الثاني انه تزوجها او ينكر نكاح الاول ويطلقه فعليه اقامة بيعة الطلاق فلو
لا بينة لها وحلف الاول على الطلاق يفرق بينهما وبين الزوج الثاني (هذه) ادعى نكاحها
فقال من منكم وحة ذي بوزم لكنه غاب فانبروني بموته فترجعت بهذا به عني فهي
للدهى اما لو قالت من زني ابن مدعى دوم لكن بيش اذن اول بوزم فهي للثاني ولو

(قوله من منكوبة) اي كنت منكوبة المدعى الخ (قوله اما لو قالت من زني الخ)
معناه انا امرأة المدعى الثاني لكن قبل الا ان كنت امرأة المدعى الاول فهي للثاني
والفرق بينهما في الوجه الاول اقترت للاول وذكر زوجها لا ينعقد معه نكاح الثاني
فكانت للاول ولا كذلك في الوجه الثاني لانه لا يلزم من كونها كانت زوجة للاول

والبذر ضمان القيمة سواء هلك

دفع اليه يذروا وارضاه عمل له
 فصار خاضعا له والعبد يضع
 بالعصب سوا مات بالعمل
 الذي استعمله فيه او غيره
 والمخارج يكون كله لصاحب
 الارض طيب له لانه لما
 ضمن فجه العبد ملكه
 بالضم من وقت الاستعمال
 فبين انه انما حصل كسب
 هذه فيكون له او قال بان
 الدفع والشرط لم يصح بقي
 المخارج على ملكه وان مات
 قبل الصبي المهر من عمل
 المارة به ذما استعمله الارز
 فالزوج بينهما على ما شرط
 طيب لهما لان هذا تصرف
 نافع في حق الصبي وتصرفات
 الصبي المجهور عليه ما هو منها
 نافع محض ينفذ على عاقلة
 صاحب الارض ديه الصبي
 لان نصيبه وان لم يتحقق لكن
 قد تسبب لتلافيه على معنى انه
 لولا استعماله في هذا المدة
 لمسا مات فينزل قاتلة ذرا
 فان التسبب على التالف ينزل
 منزلة المباشرة اما كان متعديا
 فيه في حق وجوب الضمان
 على ما عرف في كتاب الديات
 ولو مات تحت انفه لم يضمن
 لانه لا تسبب في حقه ونصيبه
 من الزوج لو رتبته لانه لا يملك
 كسبه باداء الضمان به
 وكذلك المحرك في المعاملة في
 الشجر قال ولو كان البذر من
 العبد والصبي كان المخارج
 له كامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره

ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها قاضي جند ولم يذكرا القاضي ولا نسبه لا يصح
 الدعوى وينبغي ان يذکر هل للصغيرة ولي أم لا وهل لقاضي جند ولاية تزويج الصغير
 وفيها يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى ان اياه مات يوم كذا وحكم به ثم
 ادعت امرأة على هذا الميثانته تزوجها بعد هذا التاريخ ببيع وبيع ونكاح ويوم القتل
 يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى انه قتل اياه يوم كذا وحكم به ثم ادعت بعد هذا التاريخ
 بيوم ان اياه تزوجها الا تسع (شي) ادعت نكاحه في ربيع كذا وادعت المهر في تركته
 والورثة برهنوا ان مورثهم مات في صفر لا قبل بقتلهم لانهم اثبتوا الموت والموت
 لا يدخل تحت الحكم (فقط) قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وهما يدعيان
 النكاح فهي لزبد عند من رجع الله وبه يبقى وعند من رجع هي لعمرو امرأة في دار رجل
 يدعي انها امراته وخارج يدعيها وهي تصدق بالقول لرب الدار فقد صرح ان اليه
 ثبتت على امره بمحفظ الدار كما في المتاع برهن انه تزوجها وبرهنت على رجل منكراته
 تزوجها فابينة بيده الرجل قال لامرأته فلان تزوجك قبلي وطلقتك ثم تزوجتك وانكرت
 المرأة الطلاق لا يفرق بينهما فلو حضر الغائب حكم له بها لو ادعى النكاح ولو أنكرت
 نكاح الاول لم يصدق عليها وهي للثاني ولو صدق الاول الثاني في النكاح والطلاق
 وانكرت المرأة الطلاق تطلق ادعت نكاحه وانكر اخذت بعضهم انه يحلف بالله
 ما هي بزوجتي فان كانت زوجتي فهي طالق بائن اذا لم ينحصر في النكاح عند هذا
 وبه يبقى والله يحلف بالله وبالطلاق أيضا يجوز كذبه في يمينه فتبقى معاقبة لاذات زوج
 ولا مطلقه (خ) برهن على نكاحها وبرهنت ان اختها امرأة المدعي وهو ينكر يقضي
 بنكاح الحاضرة للمدعي لا بنكاح الغائبة عند من رجع وكذا البرهنت الحاضرة ان
 المدعي آخر بنكاح الغائبة فالأية توقف القاضي ولا يحكم بنكاح الحاضرة استصحبنا برهن
 على نكاحها وبرهنت انه تزوجها او بينتها فالحكم ما مر في الاخت عند من رجع ولو
 برهنت انه تزوجها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة ففرق بين الحاضرة وبين المدعي
 ولا يقضي بنكاح الغائبة قالت تزوجت هذا المس ثم قالت تزوجت هذا منذ سنة فهي
 لذي الامر ولو شهدا باقرارهما ما جعلا وهي تحت يد من رجع أسأل الشهود بايها
 بدأت واقضي به ولو قالت تزوجت ما جعلا ذامس وهذا منذ سنة فهي لذي الامر
 (فش) ادعى انها امرأتى لان اباها تزوجها مني برضاها فشهدا بهذه العبارة كهجون
 بدروي رابن في دارين داختر ردا داشت ابن نكاح بذر را قيل ترد لانها شهادة برضاها
 بنكاح وليس بشهادة بنكاح لانهم لم يقولوا نكحها بمشهدنا وقيل تقبل لانها شهادة
 بنكاح وبرضاها برهن انها مدخولته بنكاح منذ أربع سنين وبرهن الاتحانها مدخولته
 منذ خمس سنين وانها اقربت له به وانها في يده قال ساني أولى لانه اثبت سبق نكاحه

انها لا يصح نكاحها للثاني لاحتمال المفارقة بوجه شرعي ثم تجدد بنكاح الثاني عليها
 والله تعالى أعلم

عليه لا تصح اذا كان البذر من قبلهما لان شيئا من الخارج لو صار لرب الارض انما صار بشرطهما وبشرطهما لا يصح ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض لان هذا استهلاك بتدليله فاذا عتق العبد رجع عليه رب الارض باجر مثل ارضه ولا يرجع على الصبي بشئ اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد والصبي لومات العبد والصبي لا يضمن رب الارض شيئا لانهما عملا لانفسهما فلا يتحقق فيه الغصب ولا التسبب على التلف ولهذا قالوا من قال لصبي او عبد محجور عليه اصعد هذه الشجرة وانفض الثمرة لا كل او قال اتا كل فصعد فسقط يضمن قيمة العبد ودية الصبي لانه استعمله في عمل نفسه ولو قال لتاكل انت لا يضمن لان الصبي والعبد همل لنفسه فلا يصير الا امره مستحلا باياهما وان كانت الارض لم تخرج شيئا لم يلزم رب الارض ضمان بذورهما ولا غيره لانهما يعملان لانفسهما فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والصبي الماذون له والعبد الماذون له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة فلوزارعه العبد او الصبي انسا فم يزوج عني حبر عليه المولى او المولى فحيثما كان للمولى البالغ أن يجتمع من المضي على المزارعة كان المولى العبد والمولى الصبي

وأثبت كونها في يده وأثبت اقرارها والسكل مرجع ولو تزوجها لادعي آخر انها امرأتى فقال ذواليد كانت امرأتى لكن طلقها منذ سنتين وانكر المدعي طلقها فهي للمدعي تصادقهما على النكاح لا الطلاق ولو قال طلقها لكن تزوجتها بعده وانكر ذواليد القروج الثاني فهي لذى اليد ثبوت نكاحه من حيث الظاهر ولو أنكر المدعي طلقها وبرهن ذواليد انه طلقها منذ سنتين وحكم بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق اذا طلق من ذلك الوقت ثبت بالبينة فتمتع برالعدة من وقت الطلاق ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلقك وانك تزوجت فأنكرت الطلاق فبرهن المدعي على طلاق الاول لا يقبل الا لا يحكم على الغائب فلو حضر وبرهن على طلاقه يقبل ثم ينظر لو برهن على الزوج بعد مضي العدة ثبت النكاح ادعى نكاحها بتزويج أيها حال صغرهما وشهدا انه قال زوجت بنتي الكبرى المسماة كذا من فلان لكن لا تعرف بنته بوجهها تقبل شهادتهما على النكاح ثم يزعم المدعي ان يبرهن ان بنته الكبرى المسماة بكذا هذه ليحكم عليها بنكاح فلو قالت ان بنته الكبرى وصديق المدعي يحكم بنكاحها ولو شهدا انه زوج بنته منه ولا تعرفها بوجهها فلو لم يكن له الابنت واحدة تقبل لزوال الجهالة ولو شهدا انه زوج بنته عاتق وليس له من هذا الاسم الا واحدة ولا يعرفها بالشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بنته التي بهذا الاسم هي هذه البالغة ولو برهن على رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتهما تقبل بينهما لانها ثبتت الفعل وهو الاباء أقول ينبغي ان تقبل بينة الزوج لانه ثبت حدوث الملاك ولهذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة خلافا لفرجه والله تعالى لانها تنكر حدوث الملاك فالإيق ان يكون المذكور مذهب زفر ما ذكر يكون القول له والبينة للارادة عندنا ولا وجه قال ادعت نكاحها فأنكر ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانهما في الابتداء لو تصادقا كه ما زن وشو يتم يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشراء منه فأنكر ثم تصادقا عليه يثبت البيع اذا وجد التقابض اذا البيع ينعقد بهما ط دون النكاح أقول قوله ثم تصادقا على ان النكاح كان يدل على سبق النكاح ينبغي ان يحكم بينهما بنكاح والمحال ان النكاح لا ينعقد بمجرد التصديق بالاسبق عقد بخلاف البيع ادعى نكاح امرأة ذات زوج واقام شاهدا واحدا يحال بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى الخيول ويحلى سبيلها الى ان يحضر الزوج ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسبه وبرهننا تقبل بينة الفساد لانه يثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج تثبت حرة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد سقط نفقة

(قوله ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلقك الخ) وفي البرازية في الثاني عشر في دعوى النكاح ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضي بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب هـ وهو خلاف ما ذكرنا

منه وحينئذ لم يكن للجزء البالغ
بنفسه ان كان البذر من قبله له
ان يمنع وان كان البذر من
قبل العامل ليس له ان يمنع
لانه لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك
العقد بحجر المولى على عبده
وكذا الصبي المحر بحجر عايله
أبوه أو وصيه وكذا المعاملة
هذا اذا جرح على العبد المأذون له
والصبي المأذون له فلو لم يحجر
عايله ولكنه نهاه أو نهى
مزارعه عن العمل بعد العقد
أو نهى عن العقد قبل العقد
كان نهيه باطلا ولهما ان يعقدا
ويحلا لان هذا جرح خاص وورود
على اذن عام فلا يعمل لان
الدليل اطلاق يكون قائما
حينئذ ولا يعمل الجرح بقيام
دليل الاطلاق قال واذا اشترى
الصبي التاجر ارضا ثم جرح عايله
أبوه فدفعها الى رجل بالنصف
بزرعها يذره وعمله فعمل على
ذلك فالخارج للعامل وعاليه
نقصان الارض وان لم يكن
في الارض نقصان كان الخارج
بينهما على الشرط استقصانا
لما ذكرنا ان تصرف الصبي
اذا لم يكن فيه نقصان يعود
تأقعا محض ولو كان البذر من
قبل الدافع كان الخارج للعامل
وعليه فخر البذر في الوجهين
يعنى سواء كان في الارض
نقصان أو لم يكن ويغرم نقصان
الارض مع ضمان البذر ان
كان فيه نقصان وكذلك لو لم
تخرج الارض شيئا لان الضرر هنا اظهر وهو اتلاف مال الصبي

ان يمنع من المضى لم يكن للمولى والمولى ان يمنع ثم اذا باشر المحر

العقد اذا القاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيف ما كان اذا القاسد ينفي حمل
الوطء لا يثبت النسب ادعى نكاح امرأته بعد آخر تقول ان الذي اليد فصالحها المدعى عن
دهواه على مال يصح ويكون خلعا لو كان بلفظة البراءة (هد) ادعى نكاحها وهي
تنكر فصالحته على مال ليرك دهواه جاز خلعا في جانبه بناء على زعمه وبذلك لا لبس بالمدفع
الخمسومة في جانبها لو ادعت نكاحه فصالحها على مال لم يحجزه واقعة ادعى نكاحها
فاختلعت مع انكار هل يصح الخلع وهل لها ان ترجع بما دفعت سامر في الصلح من انه
سالم في زعمه الخ يشتر الى انه يجوز وقال بعضهم ينفى ان لا يصح الخلع اذا النكاح لم يثبت
فكيف يصح الخلع ولها ان ترجع بما دفعت لا خذه بغير حق بخلاف الصلح اذا الصلح من
دعوى النكاح يجوز بخلاف الخلع (فحس) ادعى نكاحها وانكرت وقد تزوجت بآخر
فاختلعت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى تجديد العقد ولا الى العدة من المدعى ولم يصح
هذا الخلع لسامر واقدامها على الاختلاع وان جعل كاترا ونكاح ولا يصح في
حق الزوج فبطل الخلع ولان اقدامها على الخلع انما يصير اقرارا بنكاح لو لم تصرح
بخلافه وهما صرحتا بانكار النكاح فلا حكم للدلالة مع الصريح (قد) مردى زن ديكري
وادعوى كرد صلح صكر دند على ان تختلع من المدعى لم يحجز هذا الصلح (بس) ادعى
نكاحها فانكرت فصالحها على مائة على ان تقر بذلك فاقرت جازا اقرارها ولو لم المال
وهذا الاقرار كانشاء النكاح اذا اقرار المأذون بالعوض فليكن مبتدأ فان من قال لا آخر
أقر لي بهذا الاقن حتى أعطيتك مائة كان بيعا حتى لو قال الى المصدا لم يحجز فاذا جعل هذا
الاقرار كانشاء النكاح فلو كان عنده شهود صح النكاح ديانة وقضاء والا فلا وهو الصحيح
وهذا كما لو حكم بنكاح بشهود وضرورة فحكمه ظاهر او باطنا عند ح ويحصل كانشاء
النكاح (كبحم) ادعى نكاحها فانكرت وأقرولها فصالحها على مائة على ان تقر
بالنكاح صح فلو وجد بينة على أصل النكاح الاول لا يرجع في المسألة لانها كزيادة في
المهر ولو ادعت على زوجها ملاقاة على مال فانكرت فصالحته على مائة على ان يقر بالطلاق
جاز ولو وجدت بينة على الطلاق الاول على مال فله ان تسترد بدل الصلح (قد) برهن على
نكاحها ولم تظهر عدالة الشهود حل لها ان تتزوج بآخر (فص) في هذه الصورة لو قال
المدعى كواه ديكرا ثم هل يحل لها التزوج بآخر لو أمهل القاضي المدعى اياما فالحال تمضي
تلك الايام لا يحل لها ذلك (نقط) انكرت نكاحه فبرهن عليه لا نفقة لها ومن هذه
المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل (دعوى المهر) (قد) ادعت مهر المثل ثم
ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي
بعد نكاح بلا تسمية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا تقبل (ن) ماتت فادعت امرأته على
ورثته مهرها تصدق الى مهر مثلها قال (ث) لو بنى بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة

(قوله مات فادعت امرأته على ورثته مهرها الخ) وفي فتاوى قاضي خان من الوصايا
واداء المهر فان ادعت المرأة مقداره مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح

الرجهين ثم الخارج يكون كله
للعامل لان دفع الشيء لم يصح
فصار غاصبا ارضه وبذره
فيضمن ثمنه بذره ونقصان
ارضه ان كان هذه المجهلة في
مزارعة المسوط وفي مزارعة
فتساوى القاضى الامام
ظهر الدين رحمه الله تعالى
الصبي الماذون له اذا دفع او
اخذ الخيل معاملة بشرائها
فذلك جائز وكذا العبد الماذون
له فان جبر عليه المولى او الولى
فالمعاملة على حالف سواء كان
الحرف قبل العمل او بعده وفي
متفرقات مزارعة فتاويه واذا
مات الرجل وترك اولاداً صغيراً
وكباراً وامراً والاولاد الكبار
من هذه المرأة او من امرأة اخرى
لهذا الميت فعمل الاولاد عمل
المرأة وذرعوها في ارض مشتركة
او في ارض الغير بالا كارة كما هو
المعتاد بين الناس وهؤلاء الاولاد
كلهم في عيال للمرأة يتعاقدوا
احوالهم وهم يرزعون
ويجمعون الغلات تكون
مشاركة بين المرأة والاولاد
تكون خاصة للزراعين فهذه
المسئلة كانت واقعة الفتوى
فاتفت الاجوبة انهم ان زرعوها
من بذرة مشترك بينهم باذن
الباقين ان كانوا كباراً او باذن
الوصي ان كان البعض صغيراً
كانت الغلات كلها على
الشركة وان زرعوها بذرة انفسهم
كانت الغلات للزراعين ولم
يذكر في فتاويه انهم اذا زرعوها من بذرة مشترك بينهم بشراف

في التجهيل به والقول للورثة فيه والقول للمرأة فيما زاد عليه ذكرها (ن) وهل بان
النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل بهما
وقيل لو صرحت بانكار قبض وقالت لم قبض شيئاً فالقول قولها اذا النكاح دليل محكم
على وجوب كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقرير ذلك الواجب والبناء
بها ليس بدليل محكم على قبض بعضه لانه قد ينفي بها قبل تجهيل شيء من المهر فيكون
القول لها وهذه المسئلة تؤيد ما ذكره (نقط) انها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها
وبرهننت على اقرار الزوج به لا يسمع اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه
وكذبها الظاهر واستدل بمساقى (جمع) انها لو سلمت نفسها ثم اختلفا في المهر يقال
لها لا بد لك ان تقرى قبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر انها لا تسلم
نفسها الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر انها قبضت الدسيمان وهو من الصدق (فت)
ادعت الغامن مهرها على ورثة زوجها تصدق الي تمام مهر مثلها عند خ لان
مهر المثل يحكم عنده من شهد له فله القول (عده) ادعت مهرها على وارث الزوج
وانكر وارثه بوقف فدره مهر مثلها ويقول القاضى لو ادعت مهرها كذا لم اعلى من
ذلك لو قال لا قال كان كذا دون ما قاله في المرة الاولى الى ان ينتهى الى مقدار مهر مثلها
(بس) ورثها لو ادعت على ورثة الزوج المهر قائلاً لا يقضى بمهر المثل عند (ح) لو تقدم
العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر مثلها اما لو لم يتقدم العهد يقضى
بمهر المثل عنده ايضاً (صر) لا في حنيقة رضى الله عنه ما ريفته في مسئلة اختلاف ورثة
الزوجين في المهر الا ان يختلفا بعد تقدم الموت لانه لا يمكن القضاء بمهر المثل في موت
تقدم اذا المهر يختلف باختلاف الازمنة وهذا ليس بشئ لانه اذا لم يعلن القضاء بمهر
المثل لا يشهد الظاهر لاحد فالقول يكون لورثتهم لكونهم مدعى عليهم كافي سائر
الدعاوى اقول قوله وهذا ليس بشئ الخ لوجه له لانه هو مراد القائل بهينه لان مراده
ان التقدم حكمه كما قال واما غير المتقدم فيمكن فيه بحكم مهر المثل فطريق ح
تصح في المتقدم لا في غيره فلا وجه لقوله وهذا ليس بشئ قال والاصح انه لا خلاف
هنا انما الخلاف فيمن تزوج بالاسمية المهر فانه لو مات أحدهما يقضى بمهر المثل ولو
مات الا يقضى بشئ عند ح وعندهما يقضى بمهر المثل (فس) ايها ثلاثة خطوط
المهر فادعت المهور الثلاثة على ورثة الزوج ليس لها الا الواحد اذا السبب واحد وهو

ظاهراً معروفاً ويكون النكاح شاهداً لما قال الفقيه ابو الليث اذا كان الزوج بى بها فانه
يمنع مقداره ما جرت العادة بتجهيله ويكون القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون
القول قول المرأة فيما زاد على المثل الى تمام مهر مثلها اه كلامه الغزى وهو عين ما هنا
(قوله بعد موت زوجها) اقول قال الغزى في متنه تنوير الابصار وموت أحدهما
كعبائهما في الحكم قال في شرحه نخ الغزى اى الجواب فيه كالجواب في حال حياتهما
حال قيام النكاح في الاصل والقدر لان مهر المثل لا يسقط اعتباراً بموت أحدهما

الوصي والباقي كيف الحكم
يكن الخارج لهم وفي القسوى
الوصي اذا اخذ ارضا اليتيم
مزادة ان كان البذر من جهة
اليتيم لا يجوز ان كان من جهة
الوصي يجوز لانه لما جعل البذر
على نفسه يصير مستأجر ارض
اليتيم ببعض الخارج ولما جاز
الوصي ارض اليتيم من نفسه
يجوز ولو جعل البذر على اليتيم
يصير آجر انفسه من اليتيم وانه
لا يجوز روايت في فوائدنا
حفظ الكبير وجه الله تعالى
مثل من ايتام لهم وصي ولهم
ارض هل للوصي ان ياخذ
ارضهم مزادة قال نعم ياخذها
مزادة كما ياخذها غيره ويشهد
هذه عقد المزادة انه ياخذها
مزادة وروايت في وصايا المشتق
بهذا اللفظ ولان وصي اليتيم
زرع بذرا اليتيم واشهد عند
الزرع انه ضامن للبذر وانه
استأجر الارض من نفسه فان
كان ذلك خيرا لليتيم فاني اجعل
الزرع لليتيم وهو كوصي
اشترى من مال اليتيم خادما
فان كان اثنين خيرا لليتيم اجرة
وان كان الخادم خيرا لليتيم لم
اجزأه لنفسه ولو استقرض
بذرا اليتيم وزرع في ارض نفسه
فالزرع للوصي والقول قوله اما
اذا زرع بذرا اليتيم في ارض
اليتيم لم يصدق انه بذره لنفسه
وفد ذكرنا هذه المسائل على
سبيل الاستقصاء في فصل
تصرفات الارب والوصي من كتاب الفصول

فيه وينبغي ان يكون الزادتين لانهم ان قصوا بغير ارضها

نكاح هذه المرأة واختلاف الاشهاد لا يوجب التعدد كما لو ادعى ثنتين او ثلاثة اثمان
بسبب بيع هذا منه لا يجب الاثن واحد وان احتمل انه باع ثم شري ثم باع ومع هذا
لا يعتبر هذا الاحتمال وكذا النكاح قالت نكحتني بكذا فقرة وقال نكحتك بكذا اذ يشار
ينبت النكاح ويجب مهر المثل لانهما اتفقا على النكاح واختلقتا في المسمى فيثبت
النكاح ومهر المثل واحتمل المشايخ انه ما يتخالفان ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل
ثم يثبت الثمان ادعت مهر المثل وقالت تزوجتني على شيء صح الدعوى اذا لشي مجهول
فكانت لم يسم شيئا ادعت المهر المسمى في التركة وهو مائة ثم ادعت ان زوجها زادها
مائة اخرى لا تصح دعوى الثاني لانها لما قالت كان الزوج بمائة فقد اقرت ان كل المهر
مائة فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة لم ياصل العقد فظهر ان المائة الاولى لم تكن
كل المهر بل كانت بعض المهر فتناقص وقال بعضهم تصح دعواها لانها ادعت المائة
بحكم زمن العقد والمائة الاخرى بحكم انه زاد في الزمان الماضي قالوا وبصفة زيادة المهر
تبين ان طريق صفة الزيادة في الزمن ليس من حيث يفسخ العقد الاول اذا النكاح
لا يقبل الفسخ وقد صحمت فيه الزيادة في المهر والطريق الصحيح فيه انما صح لانه تغير
العقد من صفة الى صفة والبيع يقبل التغير كمالو باع بعبا تات ثم شرط الخيا وفي
المجلس صح وتغير صفة العقد لا اصله ادعت مهر في تركه الزوج فانكر الورثة
النكاح وبرهنت على كليم ما ثبت ولو برهن الورثة انها ابرأت الزوج عن المهر قبل
موته او خالفها لا يقبل التناقص كما لو ادعى ردا يجب فانكر البيع فبرهن المشتري
فادعى البائع البراءة عن العيب لا تسع دعواه وقيل الصحيح انه تسع دعواه البراءة
كما لو ادعى القاتل انكر ثم قال قضيت او ابرأتني يجوز كذا هذا القول اقول ينبغي ان
تسمع في دعوى النكاح ايضا بل اولى اذ النكاح لغیر الورثة فيمكن التوفيق بعدم
الوقوف عليه فينبغي ان تسمع كما في فصل التناقص في (عده) انها لو ادعت
انه تزوجها بمهر كذا فانكر الزوج فبرهنت فادعى الخلع سمع لانه يجب حمل انه
زوجها منه ابوه وهو لا يعلم كذا هذا بل اولى قال ولو صدقها الورثة في النكاح وانكروا
هذا القدر من المهر واثبتت بيينة ثم برهن الورثة انها ابرأت الزوج في حياته او بعد موته
تقبل ادعى على ختمته مهر اذ قال صاحبته هي على دينار ولم يبرهن فادعى الختن ان بنتك
ابرا تتي او صاحبته منه في حياتها هي دينار لا تقبل بيئته لانه اقر بوجوده على نفسه
ولو قال صاحبته من الدعوى لم يكن اقرارا فتقبل بيئته الا براه لا مكان التوفيق بان
يقول ابرأتني في حياته لا يمكن لما ادعيته ثانيا صاحبته عن دعواه ادعى براءة المهر
فصالت عدة دلتى مرتين فلم يبرهنت على العقد الثاني بمهر كذا تقبل وثبتت البراءة من
مهر واحد (خ) ادعت مهرها فقال الزوج مرة ارفقتها وقال مرة اذيت الى ايها لم
تتناقض الادعاء الى الاب وهو يقبض للبنت كاداء اليها (فم) زوج بنته البكر وقد
خلابها الزوج وقبض الاب المستبان فردده الى الزوج فطلقها فلا يخلو انه آما دفع اليه
في صغرها او بعد بلوغها وفي الخالين لما حق الخصومة مع الاب بقدر الاستيمان وفي

الصبي شيامن غيره باذن ابيه
لا يجوز ذكر شيخ الاسلام
برهان الدين رحمه الله تعالى في
وهن الهدايا وقيل للاب ان
يرهن بدين عليه عبدا لابنه ذلك
الايداع وهذا الصغير لانه نظري
حق الصبي منه لان قيام الرهن
بمقتضى ابلغ خيفة الترامعة ولو
هالك يهلك مضمونا والوديعة
امانة والوصي بمنزلة الاب في
هذا السبب لما بيناه وروى
عن ابي يوسف وزفر رحمه الله
تعالى انه لا يجوز ذلك منهما
وهو القياس اعتبارا بحقيقة
الايمان كذا ذكر في الهداية
وهكذا ذكره من الاثمة
المرحوم رحمه الله تعالى في
مسألة رهن الوصي متاع اليتيم
في وجه رواية ابي يوسف رحمه
الله تعالى في باب رهن الوصي
والوالد من كتاب الرهن وسوى
بين الاب والوصي في قضائهما
دين أنفسهما من مال الصغير
فكذلك لا يكون لهما ان يرهناء
وذكر صدر الاسلام رحمه الله
تعالى لو قضى الوصي دين نفسه
من مال اليتيم لا يجوز والاب
لو فعل ذلك جاز لان قضاء الاب
دين نفسه من مال الصغير
بمنزلة بيع مال الصبي من
نفسه والاب يملك ذلك مثل
الفهم والوصي لا يملك الا اذا
كان خير اليتيم قال الصدر
الشهد حسام الدين رحمه الله
تعالى في الفتاوى الصغيرى
فيعمل على ان في المسألة روايتين ثم على ظاهر الرواية

مهر مثلها المخصوصة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى الاب بعد موطنها فرده
الاب الى الزوج بحق المخصوصة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى الاب في حالة ليس
له ولاية القبض أقول فيه نظر لما قلناه بين ما ذكره بين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل
والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور لا يخلو من الركائز والمحقق ان يجعل الصغير
مدارا للحكم (خ) زوجها أمها وقبضت مهرها قبلت وطلبت مهرها من الزوج فلو
كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك ابراء الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية
فلبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه
اليها كدفعه الى اجني وكذا الجواب فيما سوي الجحد والاب والقاضي لان غيرهم
لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقد الحكم الولاية أقول
ينبغي ان يرجع به الزوج على الام فاعمالا هالك كالدفع برضاها فيصير امانة كما لو دفعه الى
اجني (عده) بلغة ومطابت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته الى أهلك في صغر
وصدقة الاب لم يجوز اقرار الاب على البنت ولها أخذ من الزوج وليس للزوج ان يرجع
على الاب الا اذا قال الاب هذا لاخذ أخذت منك على ان ابرأتك من مهر بنتي ثم أنكرت
البنت فله ان يرجع على الاب اذا رجعت عليه البنت كذا (خ) وفي (قش) ادعى الزوج
انها وهبتى المهر فبرهن فشهدا أحدهما انها ابرأته والاخر انها وهبته تقبل للموافقة
لان حكم هبة الدين سقوطه وكذا حكم البراءة فويل لا تقبل لاختلاف المشهود به اذ
البراءة اسقاط والهبية تمليك فان الدائن لو ابرأ الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهبه
يرجع بمادفع وكذا المدين لو قضى ثم ابرأ الدائن لا يرجع ولو وهبه يرجع بمادفع

(قوله أقول فيه نظرا) هذا انما يتأتى على قول من ادار الحكم على الصغير وأما من
اداره على البكارة والثبوت كالبرازي وغيره حيث جعل للاب ولاية قبض مهر البكر
مطلقا لا لليب البالغة فهو صحيح غاية ان قوله ولو دفع بعد موطنها محمول على البالغة
تأمل (قوله ودفعه اليها كدفعه الى اجني الخ) والاموال التي تدفع الى ولي المرأة من
المهر المجهل تكون لها لو صرف واياها الى جهازها خلاص من الضمان والا فهو دين لها
تطالب به أيها شاءت الا ان تكون المرأة في تصرف واياها تلك الاموال الى مصالحها
بأذنها وان جهاز الذي اشترى لها الاب من مال نفسه في حال صغرها او بعد ما كبرت وسلمه
اليها كان لها ولا رجوع للاب عليها جامع الفتاوى نقلا عن قاضي خان والولي هنا ليس
على اطلاقه والمراد بالولي الاب والجدة مثله فافهم (قوله أقول ينبغي الخ) سياتي قريبا
في دعوى النفقة برز (ج) خطيب بقة وبعث اليها بهدايا ولم ير زوجها منه الاب قالوا
ما بعث مهر او هو قائم او هالك يسترده اها نظر ذلك يتجه الاطلاق (قوله لم يجوز الخ)
لم من قوله لم يجوز اقرار الاب على البنت ان الوصي كذلك فلو قال الوصي بعد بلوغ
الصغيرة قبضت مهرك من زوجك وأنفقته عليك في صغر ك وكذبته فلها أخذ من
الزوج بجهوى واقعة الفترى هذا وقوله الا اذا قال الاب عند لاخذ الى قوله فله ان يرجع

اذا جاز الرهن يصير المرتهن
للوصي لانه قضى دينه بماله
كذا ذكر في الهداية وذكر في
الفتاوى الصغرى واحاله الى
الجامع الاصغر اذا رهن متاع
ولده الصغير بدين نفسه وقيمة
الرهن اكثر من الدين فهناك
هند المرتهن قائم بما يضمن الاب
مقدار الدين لا ما زاد ولو كان
وصيا ضمن الهبة لان للاب
ان يبيع مال ولله بخلاف
الوصي وفي الملتقط اذا رهن
متاع ولده الصغير بدين نفسه
فهناك ضمن قدر الدين لا الصغير
ولو كان وصيا ضمن القيمة
وفي متفرقات رهن الهيوط ان
الاب والوصي يضمنان مقدار
الدين اذا كانت القيمة اكثر
من الدين لانه فيما زاد من مال
الصغير ولهما هذه الولايتان
في بعض الشروح وان استدان
الوصي على نفسه ورهن متاعا
للتييم في ذلك جاز ودوى من
ابى يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز كذلك لوباعه في دينه
بعد ما رهنه منه يجوز يضمن
مثل الدين للتييم وكذلك لو
هناك الرهن في يد المرتهن
يضمن مثل دينه لما قلنا وكذا
الوالد في هذا وذكر في الهداية
في هذه المسئلة وكذلك لوسطا
المرتهن على بيعه لانه لو قيل
بالبيع ودها يملكه قالوا اصل
هذه المسئلة البيع فان الاب
او الوصى اذا باع مال اليتيم

في يهرم نفسه جاز و تقع المتأصية ويضمنه للوصي عندهما

ومات فادعت امرأته المسمى فقالت ورثته نعم ان لك مهورا ولا نعلم قدره يجبرون على
البيان كن ادعى على الورثة ديننا فافروا يا اصل الدين يجبرون على البيان وان افروا
بدين يجبرون ايضا ومعنى الجبر ان يجسوا حتى يقرروا بمقدار المهر اقسام الورثة
مقام الزوج ولا يقبل قول الزوج اذا اتى بشئ مستنكر كذا هذا (من) قال الزوج
وهبت مهر ابى العمة وقال ورثتها وهبته في مرض موتها قال قول الزوج (لط) واعتمد
على ان القول لورثتها لانه دين مختلف في سقوطه واضافة للحادث الى اعراب الاوقات
(دعوى النقرة بلا بيان الوصف يجوز بسبب المهر) تزوجها بمائة نقرة ولم يبين
الصفة صح العقد فلا دعت مائة درهم مهورا ينصرف الى الوسط كتزوج على وصيف
ينصرف الى وصيف وسط وقال بعضهم لو كان مهر مثلها مائة نقرة جيدة يجب ذلك
ولو ردية يجب ذلك ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جيدة وعقد على نجسين نقرة مطلقة
يجب نجسون نقرة جيدة ولو كان مهر مثلها نجسين نقرة جيدة وعقد على مائة مطلقة
يجب مائة نقرة جيدة اذا الزيادة تكون من جنس المزدحم عليه اذا التسمية لو كانت مجهولة
في الاصل تقدر بعهر المثل فاذا جهل وصف التسمية تقدر بوصف مهر المثل ادعى عشرة
دنانير مجهلا لئنه فقال الزوج ج انجه بوده است دازم هذا ليس بجواب للدي لانه يدعى
عليه القدر امكن القاضي يقول للزوج برهن على ما اديت فاذا برهن لا بد ان يبين قدر

على الاب اذا رجعت عليه فيه دليل على عدم صحة ابراء الاب من مهر بنته وهو مصرح
به ففائدة ابراء الاب الرجوع عليه اذا رجعت لانه غرضه من ذلك اتمام (قوله فقالت
ورثته نعم ان لك مهورا ولا نعلم قدره يجبرون على البيان الخ) أقول وبه علم الحكم في واقعة
الحال كرم مشترك نصفه مائة ونصفه وقف اكل المائة جميع ثمرته مدة سنين وادعى
الناظر حصة الوقف فقالت ورثته نعم انه اكل الكل ولا نعلم قدره يجبرون على البيان
وبذلك اقيمت (قوله قال الزوج وهبت مهرها في العصة وقال ورثتها وهبته في مرض
موتها قال قول الزوج الخ) قال القرني رحمه الله تعالى قالت وفي الخاتمة رجل مات وترك
مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة وان المورث وهبها له في صحته ومقبضه
منه وبقيت الورثة قالوا ان ذلك كان في المرض فالقول به يكون قول من يدعى الهبة في
المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الهبة كذا ذكره في الجامع الصغير
وذكر النسفي في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج ورثتها في مهرها الذي كان
عليه فادعى الزوج انها وهبته منه في صحته او ادعى الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها
قال القول به يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
واسد تحقاق الورثة دعوى ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا انه يخالف رواية الجامع
الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا واختلما
في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في اضافة
الحوادث ان تجعل الى اعراب الاوقات اه كلام القرني

البيع نظرا الى ما قبله من حيث وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابنه صغير او عبده تابع لادب عليه جاز لان الاب لو فور شفقة نزل منزلة شخصين واقعت عباره مقام عبارتين في هذا العقد كما في بيعة مال صغير من نفسه مقبولى طر في العقد ولو ارثه الوصى من نفسه او من هذين او رهن عياله بحق القيم عليه من اليتيم لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طر في العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر الشفقة فلا يعدل عن الحقيقة في حقه المحاق بالاب والرهن من ابنه وعبده الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وأبيه وعبده الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليه بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه مضمون فيهم ولا تهمه في الرهن لان له حكما واحدا ولو استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه فله رهن به من ماله لليتيم جاز لان الاستدانة حادثة للحاجة والرهن يقع ايقاعا للحق فيجوز كذلك وان جبر لليتيم فادب من اورد من لان الاولى له التجارة شميرا لمال اليتيم فلا يجد بدامن الارتهان والرهن لانه ايقاع واستيفاء واذا رهن الاب متاعا بانه صغير فادب الابن ليس للابن ان يسترده حتى يقضى الدين لوقوعه لازما من

المودى لتصح الشهادة وكذا الوادى من مبيع فقال آتجه بوده استدازم كذا (قش) وفي (خ) بعث الى امرأته متاعا وبعث اليه ابوها متاعا فقال الزوج ما بعثته كان مهر اصدق مع عينته فلو حلف فللمرأة رد المتاع لوقائعها والارده مثله لو مثالا لانها لم ترض بكون مهر او رجع ببقية المهر ولو نيا لا ترجع على الزوج ببقية المهر اقول ينبغي ان يكون لها رد مائة مائة هي ذلك لترجع ببقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها ارده فائما ورد قيمته هالك كما اتصل الى حقه اقال واما ما بعثته ابوها اقلو كان هالك لا يرجع على الزوج بشئ ولو فائما وبعث الاب من مال نفسه فله اخذه من الزوج لانه هبة لغير ذي الرحم المحرم ولو بعثه من مال بنته البساقه برضاها لا ترجع فيه لانه هبة احد الزوجين لا رجوع فيه اقول ينبغي ان يكون للاب الرجوع فيها بعينه من ماله ولو هالك لانه به على سبيل العوض عن الهبة فلما لم يحصل غرضه ينفى ان يجوز رجوعه (دعوى النفقة) تزوج كبيرة ومطلبت النفقة وحى في بيت الاب بعد فلهما ذلك لو لم يطلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقه ولا يبطل حقها وبه يبقى وفيصل لان نفقة لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المجهل فلهما النفقة ولو امتنعت بغير حق ككون المهر مؤجلا فلا نفقة لها وكذا الجواب في الصغيرة في جامع مثالا والا فلا نفقة لها حتى نصير بحال تطبق الجامع سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب (ط) نصلى للجامع بتسع سنين وفي الصحيح تعتبر الطائفة (بق) ولو ايت ان نقول معه الى ما يريد من البلدان وفدا وقاما اجهل فلا نفقة لها لانها بماله في هذا المنع فنشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر هذا اذا لم يدخل بها ولو دخل بها فكذا الجواب عند حرج وعندهما لا نفقة لهما سواء اوقاها المهر او لا وهذا بناء على ان للدخول بها ان تمنع نفسها المهر عند حرج لا عندهما فكانت محقة في هذا المنع عندهما (حش) هذا الخلاف فيما اذا دخل بها برضاها وهي بالغة اما لو دخل بها وهي كارهة او صغيرة او مجنونة لا يسقط حقها

(قوله ولو امتنعت عن الانتقال الخ) قال العلامة الغزى قال الكمال في شرح الهداية واذا اوقاها مهرها او كان مؤجلا نقلها حيث شاء من بلاد الله تعالى وكذا اذا وليها برضاها عندهما وقيل لا يخرجها الى بلاد غير بلادها لان الغريب يؤذى واختاره الفقيه ابن الليث قال ظهير الدين المرغيناني الاخذ بحسب كتاب الله تعالى اولى اسكنوهن من حيث سكنتم واقى كثير من المشايخ بقول الفقيه لان النص مقيد بعدم المضادة بقوله تعالى ولا تضاروهن بعد اسكنوهن والنقل الى غير اديها مضادة فيكون قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم مالا مضادة فيه وهو ما يكون من جوانب مصرها واطرافها والقرى القريبة التي لا تبلغ مدة سفر فيجوز نقلها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر وقال بعض المشايخ اذا اوقاها المجهل والمؤجل وكان رجلا مامونا نقلها اه كلام الغزى

رهنه لنفسه قضاء الاب يرجع به في مال الاب لانه مضطربه لم حاجته الى احياها ملكه به فاشبهه معير الرهن وكذلك اذا دلت قبيل ان يقتكه لان الاب يهرق اضياده بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه يدين على نفسه ويدين على الصغير جاز فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك المهر ابو الاب اذا لم يكن الاب او وصي الاب ولو رهن الوصي متناع اليتيم في دين استدانه عليه وتبين المرتن ثم استعاد الرصي لم حاجة اليتيم فضاغ في رد الوصي فانه يخرج من الرهن ذلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ والمال دين على الوصي وهما هو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متد في هذه الاستعارة اذ هي لم حاجة الصبي ولو استعاد الحاجة نفسه ضمن للصبي لانه متعد اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو نصبه الرصي بعد ما رهنه فاستعمله لم حاجة نفسه حتى هلك عنده فالرصي ضمان لنفسه لانه متد في حق المرتن بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضي به الدين ان كان قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اداها الى المرتن ولا يرجع

في منع نفسها الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها او في مهرها او لا لقساد الناس قيل له هل له ان يخرجها من البدار الى القرية او بالعكس قال ذلك ليس يسافر وان راجعها الى بلد آخر سفر كذا (ذ) وفي (جس) والفتوى على ان ان يسافر بها اذا وافها المهر لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (عده) ليس احرارها الى بلد آخر ولو او في مهرها كذا اختار والفقهاء (خ) لاخذ بقوله تعالى اولي من الاخذ يقول الفقهاء قال تعالى اسكنوهن الاية (خ) لو زفت صغيرة الى بيت زوجه قبل قبض المهر كان لمن له حق اما كها قبل النكاح ان يرداها الى منزلته ويعتدها منه حتى يدفع مهرها الى من له حق قبضه وكذا الزوج ج بنت اخيه وهي صبية وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر فله منه ما منه اذا لم يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض المهر فلم يصح تسليمه (و) الاب لردفع الصبي الى الزوج وهي لا تصلح للجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال لا ادفعها حتى تصلح للجماع فلا ذب ذلك ولا نفقة في نكاح فاسد ولا في العدة منه (ذ) لو اتفق على امراته مدة قسبين فساد نكاحه بان شهدا انها اخته رضا و فرقا بينهما فله ان يرجعها بما عاتق في لو اتفق بفرض القاضي لانه تبين انها انذرت به غير حق اما لو اتفق بلا فرض لم يرجع بشي (ج) لو فرضها القاضي واخذتها واكلفت في بيت زوجه

(قوله اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها الخ) قيد بالسفر لا يجوز نقلها الى قرية او بلدة قريبة من بلدها لعموم تحقق السفر ذكره ابن مالك في شرح المجموع وقيد في التاخر خاتمة بما اذا كانت القرية قريبة فربما يمكنه ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في الكافي ولكن ينقلها الى القرى ابن ابي لا لا تحقق القرية به وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية وفي التاخر خاتمة واذا اراد الزوج ان يذهب بامرأته الى بلدة اخرى فان كان نزوحها في تلك البلدة فله ذلك لانها متراضة على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة وقال الاكل في قري مصر القرية لا تحقق القرية وقال في الكافي وفي قري مصر القرية ا ما دون مدة السفر لا تحقق القرية وفي التاخر خاتمة وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد غربة اه وقال صدر الشريعة به وله السفر بها بعد اداها في ظاهر الرواية اداها ما بين تجهيله او قد رما يجهل ما لها وقيل لا وبه اذنى الفقهاء ابو الليث وله ذلك في ما دون مدته اي نقلها في ما دون مدة السفر اه مولانا الشيخ محمد الغزي دلت وفي شرح المجموع لاي ملك نقل عن ملقي البحار ثم قال وهذا القول يعني النقل الى قرية او بلدة قريبة لا يتحقق فيها السفر اقرب للتحقيق به يبقى ومثله في شرح المجموع لمصنفه اه مولانا الشيخ محمد الغزي (قوله لو فرضها القاضي واخذتها الخ) وفي الجواهر وجعل فرض عليه نفقة امرأته بعد ما خرجت من الدار فكسب عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة

بلاذنه يرجع إليها لولا كانت في بيته بأباحتها انفق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ورضيت به فله ان يرجع بما انفق زوجت نفسها منه اولا وقيل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال انفق عليك بشرط ان تتزوجي في والا فارجع عليك بما انفق ولا يرجع لو لم بشرط الرجوع والا صح انه يرجع لو لم يتزوج لالتزامه بوجوبه سواء بشرط الرجوع اولا هذا لو انفق بشرط التزوج اما لو انفق بلا شرط ولكن علم عرفا انه ينفق بشرط التزوج قيل يرجع وهو الاشبه اذا لم يعرف كشرع وما وقيل الصحيح انه لا يرجع (عده) الاصح انه لا يرجع قال (فله) الاصح انه يرجع زوجته اولا لانه رشوة وهذا لو دفع المهر ادم اليها انفق على نفسها المهر اكلت معه لا يرجع (جف) اعطى معتدة غيره نفقة الرجوع نفسها منه بعد العدة تزوجت بغيره فله اخذ ما دفع ولا يشك ان يرجع في القرض لاني الهبة بعد التالف وهذه الصرورة تقتضي القرض والهبة غير ان القول قول الدافع في انه قرض فلو ادعت الهبة يحلف الدافع فان تكفل فلا شيء له ولو حلف وقال نويت به القرض فلو تزوجت نفسها مني احتسبت من مهرها يصدق وتوهمي برد ما قبضته (ذ) قال اعلم في كرمي هذا هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجها منه قيل يجب اجر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا في الوعد بلا شرط الاب وكان علم انما انه يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا تزوجني حتى افعل مملكت كذا فاني (ح) خطب بنته وبعث اليها بهدايا ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهر او هوقا ثم او هالك ليس بترده وكذا كل ما بعث هدية وهوقا ثم واما المتلف فلا شيء له فيه قالت لزوجها انفق على عيالي من مهرى فاتفق فقالت لا احتسب من مهرى لانك استقدمتهم بحاسب من المهر ما انفق عليهم بالمعروف (عده) عمل لامرأته نفقة ستة اشهر فما تمت ليس له ان يرجع كرجوع في الهبة تقطع بالموت وهذا قول من رجح به يفتي ولو هلك في يدها لم يرجع بالاجماع (فتين) ذني داشت درجاي نفقة ايك ساله فرستاد بازان زن را بختا نه خود ادر فد نفقة كردش از كدشتن سال ليس از نفقة داده را تواند كه له طلبد ياني اجاب في اذا اجملة لا تطالبه (دعوى الجهاز) (ذ) رج بنته وجهازها فتفرعهم ابو هان الجها زا طارة منها ولم يهبه فانول للزوج وعلى الاب البينة اذا الظاهر يشهد للزوج اذا اظهر انه اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التملك الى بيته والزوج اطعمها بالخبز والادام على ما كان المهود قبيل القرض من غير ان يتكلم بشي فقد سقط القرض عنه بالا طعام لان الحاكم اعسا فرض ما كان واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو الواجب عليه لا يتحقق شي آخر اه فتأمل مع ما هنا ويمكن ان يقال في القرض المذكور هنا لما عمل لها فحصل باجته على الذبح المحض لاستيفائها حقها بالدرهم وقدرع الجواهر لما لم يعمل لها كانت مسنة وفيه بالا طعام واليه يشير قوله لا يتحقق شي آخر تنبه (قوله اذا اظهر انه اذا جهز بنته الخ) وهو المختار للفتوى كما في التجنيس والذخيرة وغيرهما اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع اليها تمليك لا عارية كما في ديارنا وسياتي قريبا

بعض تركه الميت عند قريم
 يسبيل من ايقاع حق بعض
 الفرما دون البعض قال واذا
 اوتين الوصى يدين للميت على
 وجل جازلانه من باب الاستيفاء
 والوصى يسبيل من ذلك وكذلك
 لو اتجر اليتيم باذن الوصى فله
 وارثين قال وان كانت الورثة
 كلهم كبارا لم يكن للوصى ان
 يرهن من متاعهم شيئا وهذا على
 وجوه اما ان تكون الورثة
 كلهم صغارا او كلهم كبارا
 او بعضهم صغارا وبعضهم
 كبارا او الكبار غيبا وحضورا
 والرهن يدين على الميت او
 يدين استدان عليهم او يدين
 استدان على التركة في شراء
 طعام الرقيق وكسوتهم وما
 يجري مجرى مجراء اما اذا كانت
 الورثة صغارا جاز في الاحوال
 كلها اعم ولا يته عليهم وان
 كانوا كبارا ان كانوا حضورا
 لا يجوز في الاحوال كله الفقد
 الولاية اصل وان كانوا غيبا
 ان كان يدين على الميت جاز ولم
 يذكر انه هل يملك ان يرهن
 يدين عليهم والصحيح انه
 لا يملك لانه تصرف على
 الغائب ولا ولاية له على
 الغائب ولو كانوا صغارا وكبارا
 ان كان الكبار حضورا ملك
 يدين على الميت عند اى حنيقة
 رحمه الله تعالى لان المذهب
 منسده ان الولاية متى ثبتت
 في بعض التركة ثبتت في
 الكل وعندهم لا يصح لانه لا ولاية له على الكبار ومتي لم

من غرما ثم يجوز ان في الرهن ايقاع من وجهه والوصى لا يكون

والبيضة الصحيحة فيه ان يشهد عند التسليم الى بنته اني اعطيت هذه الاشياء بنتي عارية او
 يكتب نسخة معلومة وتشهد البيضة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملكي والدي
 عارية عنه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط بحجوا زانه شرها الها في صهرها
 فبهذا الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط ان يشتري ما في هذه النسخة ثم تبريه بنته
 من الثمن ومن السعدي رحمه الله ان القول للاب اذا ليد استعبدت من قبله فهو اعرف
 ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعار يقدانها حمل على الادنى (جش) والفتوى
 انه لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك لجهاز العارية كافي ديارنا فالقول للزوج ولو
 كان العرف مشتركا فالقول للاب (مق) القول للزوج مع يمينه على علمه (خ) ان كان
 الاب من الاشراف لا يقبل قوله وان كان من لا يجهز البنات مثله قبل قوله (فم) كان
 كتب نسخة الجهاز وافر الاب ان هذه الاشياء ملك البنت لكن الشهو دلم يروا هذه
 الاشياء جلة واحدا بعد واحد لم يجوز لهم ان يشهدوا بانها ملكها اقول ظاهر ما مر انه
 يكتب نسخة وتشهد الابنة على ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي الخ يشهد الى انه
 يجوز لهم الشهادة (نقط) تزوجها وبعث اليها بما ديا وعوضته وزفت اليه فتغارفا فقال
 ما بعثته كله عارية فالقول له في متاعه لانه ينسكرا التملك ولها اخذ ما بعثته لانها
 زعمت انه عوض للهبة فلما لم يكن هبة لم يكن ذلك عوضا فكل منهما اخذ ما دفع (خ)
 لو صرحت حين بعثته انه عوض فمكذلك ولو لم تصرح به لم يكن انونه كان هبة وبطلت
 نيتها (ش) لو استهلك ما بعثته الزوج اليها فانكر الهبة فهو حلف ينبغي ان يجوز له
 التضمن لان حكم العارية كذلك وكذلك الواتلف الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها
 التضمن (ذ) بعثت الى امرأة ابنة ثيابا ثم ادعى انها عارية صدق (فم) بعثت الى اهل
 زوجته اشياء عند زفافها من ادبياس فلبسها فزفت اليه اراد ان ياخذ منها الديساج ليس
 له ذلك لو بعث اليها على وجه التملك (ث) ماتت فاتخذت والدتها ما تمسك به من زوج
 الميعة بقرة الى صهرتها التذبح وتنفقها ففعلت وطلب الزوج قبضة البقرة فان اتفقا على
 شرط الرجوع برجع لولا اتفقا على انه لم يذكرا القيمة لانها فعات باذنه بلا شرط القيمة
 ولو اختلفا فيه فالقول لام الميعة لانها تنسكرا شرط الضمان (خ) ينبغي ان يصدق الزوج
 لان الام تدعى الاذن بلا شرط عوض وهو ينسكرا فالقول له كن دفع الى آخر دراهم فانفقها
 فقال ربا اقرضتكها فقال القايض وهبني فالقول لربها (فم) فخر فقال الزوجك
 بنتي واجهزها جهازا عظيما فتزوج ودفع الدسيمان الى ابيا ثم ابوها لم يجهزها لاروايه
 فيه واقتوا بان الزوج يطالب ابا المرأة بالجهيز فان جهز لا يسترد ما زاد على دسيمان

(قوله ينبغي ان يصدق الزوج الخ) اقول في مسئلة دفع الدراهم القايض متلك
 والدافع ملك والقول قول المملك في جهة التملك واما الام فليست مملكة وانما هي
 ماذون لها بالذبح والاعطام فهي تنسكرا التملك وهو يدعيه وفي مسئلة الدراهم
 اتفقا على حصول التملك كامل (قوله واقتوا بان الزوج يطالب ابا المرأة الخ) قلت

ولو كان الكبار غيبا صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع وان كان يدين عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء كان الكبار حاضرا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانته عليهم باطلة فكان الرهن في حقهم باطلا ومتى بطل في حق الكبار بطل في حق الصغار لمكان الشيوع وكذلك يدين استدانته على الصغار ولا تتبع الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن يدين استدانته في نفقة الرقيق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الرهن يدين على الميت سواء لان هذه استدانته وقعت للميت معنى لما فيها من صيانة تركته ولو رهن الوارث الكبير شيئا من منافع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم المقر بم في ذلك ابطال الرهن وبيع له في دينه لان فيه تخصيص غريم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص غريم الميت لتعلق حق الكل بذلك فلا يملك تخصيص غريم نفسه اولى فان قضى الوارث دينه جاز الرهن واذا لم يكن دين غريم الوارث الكبير شيئا من منافع

مثلها وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهاز او اربعة فالزوج يطالب بهذا القدر والا يسترد ما زاد على سيمان مثلها وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهاز وان زاد على سيمان مثلها (فقط) الصحيح انه لا يرجع شيء على أي المرأة اذا المال في باب النكاح ليس يفرض أصلى (فقط) دفع اليها السيمان زن جهازا يادرد هل يجبره في ذلك قيل اندو خورد سيمان جهازا تو اند طلبيد يعرف واكر يدرد ختر جهازا نكند فلزوج طلب ما دفع من السيمان وقيل لا يجبر كما هو جواب الكتاب بواقعة تزوجها على انها بكر وهي ثيب هل له ان يرجع عليها بما زاد على سيمان مثلها فعلى قياس ما ر في (فضم) ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على انها بكر على زيادة مهر مثلها وهي ثيب لا يجب الزيادة لانه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل به وينبغي ان يكون له الرجوع بما زاد على سيمان مثلها غير انه ذكر في (فقط) انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى ان الزيادة تجب (عده) تزوجها على انها بكر وهي ثيب فالمر لا يزم

وعمل مطابقا لآبائها بالجهاز ما لم يسكرت الزوج اما اذا سكرت زما نا فلا قال في البرازية وله هذا انما اذا لم يذكر في العقد السيمان وزفت اليه بلا جهازا وسكرت الزوج اياها لا يقدر من دعوى الجهاز بعده لانه لما كان محملا وسكرت زما نا يصلح للاختيار دل ان افترض لم يكن الجهاز اه كلامه والله تعالى اعلم فري أقول قال في البحر نقلا عن المستفي بالله رجس زفت اليه امراته بلا جهازا فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدناير والدواهم واذا كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث يعني اذا لم يجز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكرت بعد الزفاف طويلا ليس له في الاستصان استردادها وهليه الفتوى اه (قوله) وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير الخ) قامت وفي الفوائد الناجية قال بعد ان علم بعلامة فب د على فتوى أبي اليسر يلزم لكل درهم من الصدقات خمسة دراهم وبه يقتضى ثم رقم بق ح وقال سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة وبعث اليها ثلاث آلاف درهم لا وها غني بعثها الى الزوج بلا جهازا هل لزوجها ان يطالب آباها بجهازا بمقدار ثلاثة آلاف درهم قال نعم وبه أفتى جمال الدين الرافعي موني قلت وبه يقتضى انتهى كذا المولانا شيخ الاسلام الغزي (قوله) تزوجها على انها بكر وهي ثيب الخ) أقول ولو اختلفا فادعت انه وجدها بكر او ادعى انه وجدها ثيبا لم أجده في كلامهم في هذا الجمل وانما وجدته في ايمان البرازية في الثالث في المتفرقات قال حلف لا يجد امراته بكر ا فالقول له فيه ولا يحنث ولا يملك لها اقامة البينة على ذلك الا اذا أقروا ونكل عن الحلف عند الحاكم فراجعته وتامل وأقول وكون القول قوله في مسألة البينة لا يدل على ان القول قوله في غيرها بل ينبغي ان يكون القول قولها لان الاصل البتة الا اذا كان فيه الزام الزوج بزيادة ما يدعيه فلا يملك قولها في حقه الا اذا أقروا ونكل تامل راجع باب العتق تعلم المسئلة منه (قوله) فالمر لا يزم أقول

بمال اتفق على نفسه ان كان الوارث صغيرا فعلى ذلك

الرمي جائز ولا يشكل لو دث
وصار ثم ادينا في مال الميت
وليس له مال غير ما رهن
بالنفقة فالرهن جائز والرهان
ضامن لقيته وهذا على وجهين
اما ان يظهر في التركة دين
كان حقا او حدث دين لم يكن
حقيقة بناء على سبب وجد
في حال الحياة ان ظهر دين
في التركة فان كان الميت باع
عبد من التركة وقبض ثمنه
واكله ثم استحق العبد
بعدموته ورجع المشتري بثمنه
في التركة وقدره من الوارث
شيئا من اعيان التركة يدين
النفقة او نحو ذلك بطل الرهن
لانه عند الاستحقاق تبين ان
ما اخذ من الميت من الثمن
أخذ به بغير حق فبين ان
الافسان واجب في التركة
من وقت القبض السابق
فتبين ان الوارث رهن عينامن
اعيان التركة وفيها دين لغريم
آخرو لو حدث دين بناء على
سبب باشره الميت وهو مسئلة
الرد بالعيب فانه لم يتبين ان
الدين كان واجبا قبل الموت
ولكن استحق المشتري
الرجوع بالثمن عند الرد
بالعيب في التركة غير اننا
أسندناه الى السبب السابق
لاتتقاض ملكه في البيع
بطريق الفسخ من لاصل وفي
هذه الصورة لا يتبين ان الرهن
باطل لبرائه من الدين حقيقة
لكن يجب نقضه لاسناد الدين الى سببه السابق وتتمام

(بس) نفي اليها بموت زوجها فامسدت وتزوجت بآخر ثم جاء الاول حيا فمسخ روح
الولد الاول سوا مولدت لاقل من ستة شهورا ولا قل من ستين اولا كثر لانه صاحب
الفراس الصحيح والثاني صاحب الفراس الفاسد فصارت زوج امته فولدت بثبت نسبه
من الزوج الاول وان ادعاه وانفسه واء على ان الاول لو كان حاضرا او متغييا فختما
فالولد الاول وفاقا وان نفي الاول والاخر الولدان فغاه أحدهما فهو الاول على كل حال
ولا أحد ولا لعان وعن ح روح انه رجع عنه وقال يثبت نسبه من الثاني وقال من روح
لو ولدت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول والاخر الثاني سواء ادعياه او
نفيه وقال م روح لو ولدت لاقل من ستين منذ دخل بها الثاني فهو الاول ولو ولدت لا كثر
من ستين فهو الثاني (بس) قول م اصح وبه نأخذ ولو سبقت المرأة فتزوجها رجل من
اهل الحرب فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ادعت الطلاق وتزوجت بآخر والزوج غائب فكبرت
الاول جاحدا لذلك (من) زوج بنة الصغيرة فبات الاب والزوج غائب فكبرت
البنت وتزوجت بآخر فخصر الغائب وادعاه فانكرت ولا ينسب فقضى بها الثاني
فولدت منه بنتا والزوج الاول ابن من اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه
البنت ان كان في صغر الابن لم يجوز لان زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على
فراسه فهي بنته واما لو كبر الابن وزوج البنت بنفسه فبني ان يجوز لان افراد الاب
لم ينفذ على غيره وهو كمن اقر محرمة قن ثم شراه صح شراؤه ولزمه ثمنه ثم يعتق عليه
(شين) زوج الصغيرة ابوها من صغير قبل هذه ابوه فبات الابوان قبلها ولم يعلمها
بالنكاح وتزوجت المراقبا ثم ولدت منه ثم الاول علم به وادعى النكاح ولم يمكنه اثباته
فأراد ان يتزوج ولدها ولده هل يجوز اجاب لا (فش) تزوجت بآخر فحال غيبة زوجها
فولدت منه فلودفع الاول زكاته الى هذا الولد لم يجوز عند ح روح لانه ولد الاول عنده

ولا خيار له عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى له الخيار قال في الروض لو شرطت
البكارة يعني في الزوجة فوجدهت ثيبا وادعت ذهابها عنده صدقت بيمينها يعني لدفع
الغنيخ أو ادعت اقتضاضه يعني لها فانكرت فاقالة ول قوله يعني بيمينه لتشطير المهر ان كان
شطرها أكثر من مهر نيب وقولها بيمينها دفع القسح اه وهذا مبني عندنا على ان
المخلوة الصغيرة لا يتعز بها المهر فتعز ولان القول قوله عندنا عدم الحنث والزيادة
في المهر على قول من يلزم بها ونسأ في غير ذلك تأمل وفي الواقعات تزوجها على انها بكر
فدخل بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب بكما لان البكارة لا تصير مستحقة بالنكاح
وذكر في فتاوى قاضي خان نحوه ما رواه الى أي القاسم الصفار وفي القنية نحوه بمرقم فجم
الاعنة البخاري وفي القنية بمرقم برهان صاحب الهيكل تزوجها بازيد من مهرها
على انها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة وها في العمادية الى الفوائد المجموعة من
صاحب الهيكل وعلمه بانه قابل الزيادة بما هو مرغوب ودية فلا يجب ما قيل به
وتمامه في شرح النظم الوهابي والله تعالى اعلم

شيثا من مال اليتيم في نفقة اليتيم
ثم استحق شي كان باعده
الميت فزجج المشتري في مال
الميت بالثمن فالرهن لا يجوز
لان هذا الميزل دين على الميت
ولورثا باعه الميت بعيب جاز
وهو الوصي اذا استدان النفقة
او الكسوة لاجل الصغير
ورهن به شيئا لليتيم جاز لان في
الرهن قضاء الدين وهو يملك
ذلك في فوائد بعض المشايخ
وفي مختلفات الفقهاء ابي الميت
رحمه الله الوصي اذا رهن مال
الصغير يدين استدانته عليه
لا يجوز ولورثته يدين استدانته
لنفسه يجوز وفي فوائد شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله
آمالى مثل من رهن هند غيره
معهما واجاز لولده ان يتعلم
منهما القرآن ويقرأ منه فذهب
الصبي به الى المعلم ونسبه عنده
وضاع هل يضمن الصبي
اجاب لا لانه ابداع الصبي
وكان شيخ الاسلام علاء الدين
على انه يضمن ولا يكون هذا
ابداعا للصبي ويكون بمنزلة
ما اذا تلقى صبي هو في عياله
لان تركه هناك استعمال
وتضييع بخلاف ما اذا هلك
في حالة الاستعمال ومثل شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه
الله الوصي هل يملك بيع عقار
الصغير بما جازا ام لا اجاب
بلى وكان شيخ الاسلام علاء
الدين وغيره من ائمة سمرقند
على انه لا يملك وهذا كرهنا في مسائل البيع اذا كان العدل

ونفقته عليه وفيه زنى بامرأة غيره فولدت فدفع الزوج ذكاته الى هذا الولد لم يجوز لانه ولد
الزوج وفاقا والزاني لو دفع ذكاته الى ولد الزنية لم يولد المزية فلو سار زوج معروف يجوز لانه ولد الزوج
ولو لم يكن للزنية زوج لم يجوز الزاني دفع ذكاته اليه (ص) تزوج بامرأة غيره جاهلا به ودخل
بها تحت العدة لا لو طأها بنكاح الغير حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتضى (خ) تزوج
امرأة غيره ووطأها الا بعد عند حرج ولو لم يدع الحمل (ح) احكام الخلوة (د) (شعب) اجمع
المخلفاء ارشدون رضى الله عنهم على ان من اغلق على امراته بابا وارضى بها بايلزمه كمال
المهر والعدة دخل بها الا (فسد) هلم الزوج بالنكاح شرط صحة الخلوة (ذ) الخلوة
كالوطء في بعض الاحكام لا في بعضها اما الاحكام التي فيها الخلوة كالوطء فتؤكده كل
الاسمى لوصي في العدة والاقتران كدمهر المثل وثبوت النسب وجوب العدة وجوب
النفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها مادامت معتدة وحرمة نكاح اربع
سواد وحرمة نكاح امة عليها على قياس قول حرج في حرمة نكاح الامة على الحرمة في
العدة عن بائن ورعاية وقت الطلاق في حقها واما الاحكام التي ليست الخلوة فيها
كوطء فلا حصان حتى لا يصير المحصنين بالخلوة وحرمة البنات لا تحرم البنات مع
خلوة بامها والاحلال للزوج الاول والرجعة حتى لا تصح الرجعة بعد الطلاق ولو بلغ
الرجعي والارث حتى لو مات وهي في عدة الخلوة لا تراثا واما وقوع الطلاق في هذه العدة
فقد قيل لا يقع وقد قيل يقع وهو اقرب الى الصواب اذا الاحكام لها اختلفت في هذا
الباب يجب القول بوجوه احتياطا (فسد) قال لما بعد عدة الخلوة ترايك طلاقا ودو
طلاقا منه طلاق يقع الثلاث (ح) الخلوة توجب حرمة المصاهرة عند حرج
لا عندهما ولو غلبا بامرأة ثم قال لا امراته انت على كظها ام تلك المرأة لم يكن غلبا (ب) (س)

(قوله اما الاحكام الخ) وقد نظم ذلك الطرسوسى في ابيات

وقد اقيمت خلوة النكاح * في صور تانيك بالانصاح
مقام نفس المهر حتى كملوا * جميع مهرها كما قد تقبلوا
كذلك مهر المثل في الميسم * وحرمة الاخت عليه فاستقم
كذا اعتبار زمن الطلاق * وتجب السكنى مع الاتفاق
هكذا ثبوت نسب الصغير * وتجب العسدة عن تحرير
ويحرم الاربع والاماء * وتم هذا النظم والاملاء *
ولم يقيوها مقام الوطء في * ستة احكام تجب فاقطف
احصائه وحرمة البنات * وعدم التورث في الحالات
ثم وفي جمع التقاريق ذكر * بانها تراث كذلك قد سطر
وحالها لعلها الاول قل * كذلك رجعة فعنه لا تحلل
كذا اذا طلق أخرى وهي في * وقت اعتدادها فخذوها كتف
قبل بان ذا الطلاق لا يقع * وعكسه هو الصواب المستمع

في باب الرهن عبد المحجور عليه
وضعه بغير إذن مولاه جاز
بيعه أيضا ولا تلحق العدة
وكذلك الصبي المحر الذي
يعقل فهو على هذا ولو كان
العقل صغيرا لا يعقل او كبيرا
لا يعقل ففعل الرهن على
يديه لم يجز ولم يكن رهنا ولم
يكن قبضه قبضا فان كبر
وقبل قبض الرهن جاز به
وقامه ينظر في الباب الاول
من رهن المذموم وجنس هذا
ما في مسائل الوكالة ان شاء
الله تعالى

• (في مسائل الصلح) •

واذا كان لصبي دارا وعبد
قاده رجل فيه دهرى
فصاحبه أبوه على شيء من
مال الصغير فهذا على وجهين
ان كان للدهي بنته على دعواه
وكان ما اعطاه الاب من مال
الصبي مثل حق المدعي او
أكثر منه فبمقدار ما يتغابن
الناس فيه جاز لانه بمنزلة
البيع ويجوز بيع الاب بمقدار
فيمته او بزيادة قليلة لا يتغابن
الناس فيها ولو صالح على مال
نفسه فحينئذ يصح قليلا كان
او كثيرا وان لم يكن للدهي
بنته لا يجوز ان يصالح الا ان
يصالح من مال نفسه ولو كان
للصبي دين على رجل فصاحبه
الاب على مال قليل فان لم يكن
له بنته والاخر متكررا لغير جاز
صلحه وان كان الدين ظاهرا
بالبينة او بالاقراء فان صاحبه على عاياة يتغابن الناس فيها

ولو خدلا بالبكر زوجها فاساق فان أباهما يزوجهها كالبكر ولا نسألكما كانت (بق)
امتعت لمهرها بعد الخلوة فقال الزوج ليس لها ذلك لاني خلوت بها وقالت خلوت به
ولكني لم أمكنه من نفسي حتى أقبض مهرى فالقول قولها اذا الخلوة جعلت كوطء في حق
تا كذا المهر وجوب العدة استحسانا بالاثرة فيما رواه ذلك من الاحكام لا يجعل الخلوة
كوطء اقول هذا يخالف ما في (ذ) وفي (فقط) بكر او ثيب زوجها وليها فلا
الزوج بها رضاهما هل يكون اجازة لاروايه فيه قال رح وعندى انه اجازة (فقط) انه
اجازة اذا الخلوة مع الاجنبية حرام وقال بعضهم ليس باجازة والخلوة الصحيحة في النكاح
الفاصل لا توجب العدة اذا الخلوة جعلت كوطء لا يمكن من الوطء ولا يمكن هنا للحرمة
والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح هل توجب العدة فهي ضربان فكل خلوة يمكن بها
من الوطء حقيقة الا انه ممنوع لحق الشرع فهي توجب العدة كما لو كان أحدهما صائغا
أو محرما أو كانت حائضا وكل خلوة لا يمكن معها الوطء ككون أحدهما مريضاً مدنفا
أو صغيرا فانها لا توجب العدة والخلوة بالرقا توجب العدة لانه يمكن من الوطء
بالعتق وكذلك الخلوة المحبوب والعين توجب العدة لانه يمكن من الوطء بالصبي وغيره
بالعتق وغيره

• (الفصل الحادى والعشرون فيما يشرى الى الولد من الحق
والارض وما لا يشرى وما يشرى لأحدهما لا الآخر) •

أمة مسلم أجزها العبد وبيد ادهم فوجهها المسلم فابرجها الى دار الاسلام فلما أسكنها القديم
أخذها بقميتها يوم قبضها الموهوب له فلو قطع يدها في يد الموهوب له وأخذ الموهوب له
ارثها فلما أسكنها أخذها بقميتها يوم القبض بحكم الهبة ولا يطرح شيئا من قميتها بسبب
اليدوي سلم الارش للموهوب له ولا يسيل هابه لاسالك القديم ولو ولدت في يد الموهوب له
فأسكنها يأخذها بقميتها او يأخذها معها ولدها فقد سري حق الاخذ الى ولدها لا الى الارش
وحق الرجوع في الهبة لم يسر الى الولد ولا الى الارش وحق الاسترداد في البيع الفاسد
يسري الى الولد والارش وهذا لان حق الرجوع في الهبة ولو ثبت في عين الموهوب الا انه
حق لا قرار له لبطلانه بزوال الموهوب من ملك الموهوب له سواء زال بصنعه كبيع
ونحوه أو بغير صنعه كلاكه في يده فلم يسر الى الولد ولا الى الارش لان ما لا قرار له
وجوده وصنعه سواء في حق الاحكام الا يرى ان وكيل الشراء لو شري قريب نفسه
لا يعتق ولو شري زوجته لا يفسد النكاح وان ثبت الملك للشري أو لاثم ينقل منه الى
موكله لكن لمسلم يكن قرار الملك الوكيل لم يمتنع في حق شيء من الاحكام كذا هنا وكذا
حق الفقير في قدر الزكاة في الساعة بعد المحول لمسلم يكن له قرار اذا ملك ملكه نقله الى
(قوله والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح الخ) قال في البصر والمذهب وجوب العدة
مطلقا لانه نص محمد في الجامع الصغير اه

• (الفصل الحادى والعشرون • لم يكتب رجه الله تعالى فيه نيا) •

بما قد اصاب جاز صالحة على نفسه ويضمن للدين مقدار الدين عند أي حنيفة ومحمد رجحه الله عند أي يوسف رجحه الله لا يجوز والحد والوصي في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الورثة صغارا وكبارا وكان دعواهم في دار فصالح الوصي بمقدار ما يتعاب الناس فيه جاز عند أي حنيفة رجحه الله تعالى في نصيب الصغير والكبار جميعا ومنعهما لا يجوز في نصيب الكبار الا برضاهم فهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كبارا لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا قسما جاز صلح الوصي في العروض ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غيره هؤلاء مثل وصي الام والاخ والعم على ابي ولا عنه لانه لا ولاية لهم بيعا وشرا الا ان يكون ذلك في غير العقار فيتمتع به لان لهم ولاية في غير العقار بيعا وشرا وانما يكون لهم هذا القدر اذ لم يكن له واحد مما ذكرنا لما اذا كان قسلا يجوز له هذا القدر ايضا وقد قررناه في مسائل القسمة ولو كانت الورثة كلهم صغارا فادعى رجل في دراهم دعوى فصالحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للدعي بنته لا يجوز المصلح وان كان له بنته

فمن آثر لم يسر الى الولد فكذلك الواهب في الرجوع لم يسر لعدم قراره وأما حق البائع في الاسترداد لنفسه حق مستقر في العين لا يقدر المشتري على نقل حقه الى غيره حال قيام العين ولو أزاله عن ملكه أو هلك في يده لا يبطل حقه في الاسترداد أصلا فان المشتري يخرم نفسه في الاحوال كلها وأخذ القيمة كالحق في العين ولذا سميت بقاءه لقيام مقام العين فصار حق البائع أقوى من حق الواهب فيسرى حق البائع الى الولد والارث لتظهر غلبة حق البائع على حق الواهب وأما حق المولى في الاسير فهو فوق حق الواهب في الهبة دون حق البائع في المبيع فاسداً لما كونه فوق حق الواهب فان حقه في الاسير لا يبطل بزواله عن ملك المثلث من جهة تملكه وتصنعه حتى كان له ان يأخذ الاسير من المشتري الثاني ونحوه ويطلب بزواله عن ملكه كتابان اسيراً ثانياً وحق الواهب يطل بزوال ملك الموهوب له على كل حال فحق الماسور منه فوق حق الواهب بهذا الوجه وأما كونه دون حق البائع فان حقه في الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري سواء زال بصنعه أو بدونه وحق الماسور منه يطل بزوال الاسير عن ملكه بلا صنعه واختياره فهو ذاعرادنا بان الحق في الاسير فوق حق الواهب دون حق البائع فنقول لو كان الحق في الاسير كحق البائع اسرى الى الولد والارث ولو كان كحق الواهب لم يسر أصلاً فلما كان بينهما الحق فحق البائع في حق الولد والحق فحق الواهب في حق الارث فقلنا يسر اية الى الولد دون الارث عملاً بالشبهين وانما عملنا على هذا ولم نعمل على العكس لاننا قلنا بدم السراية الى الولد مع انه جزء الاسير للزم القول بعدم السراية الى الارث بالطريق الاولى اذا الارث ليس بجزء حقيقة من الاسير بل هو دراهم أو دنائير فيقتضي تعطيل العمل بالشبهين بخلاف العكس وجواب الامر كجواب من جنى جناية موجبة للال فان حق ولي الجناية يسرى الى الولد لا الى الارث حتى ان الجاني لو كان أمة فولدت واختار المولى دفعها مع ولدها ولو قطعت يدها وأخذ المولى ارثه ثم اختار الدفع دفعها بالارث (ط) يدفعها بلا ولد فرق بينه وبين ما أتت ما لا فولدت فانها تباع مع ولدها بالدين فقد سرى الدين الى ولد حدث بعد الدين والجناية لم تسر الى الولد والفرق الصحيح ان يقال ان ولدها بعد الجناية انما لم يدخل في جنايته لانها حين ولدت لم يكن لولي الجناية في الامة الجناية لملك ولا حق مستقر وانما يسرى الى الولد اما الملك أو الحق المستقر في العين اما عدم الملك فلا اشكال اذا الامة بنفس الجناية قبل الدفع لم تصر ملكاً لولي الجناية لان مالها يغير بين دفع وقضاء فهو كخيار البائع يمنع زوال ملكه ولذا نفذت تصرفات المولى فيها بعد الجناية بقاها عدم الحق المستقر فلا استقراء في العين انما ثبت اذا صار مالاً ممنوعاً عن التصرف في رقبته أو منفعة وادعى المولى هنا ممنوعاً عنه لانه بملك يبيعها واجرتهما فلو كان حق ولي الجناية غير مستقر فلم يسر الى الولد وصار كحق الغير في قدر الزكاة وأما الدين فحق مستقر في الامة حتى يصير المولى ممنوعاً من بيعها وهبتها فسرى الى الولد فكان كحق كتابته وتبديلها كان حقها مستقراً في الرقبة يسرى

جاز عقداً ما لا يتعاب الناس فيه ولم يذكر في الكتاب ان البينة

قامت عند القاضي او عند
من ذلك لانه ظاهر حق المدعى في
المدعى ولو عرف الاب والوصى
ابنه شهدوا يشهدون على
ذلك لو لم يصالح فصالح من غير
ان يشهدوا عند القاضي هل
يصح هذا الصلح اختلف
مشايخنا في هذا ذكره
شهاب بن حكيم انه كان يقول
اذا ادعى رجل على صبي او على
ميت دعوى وعرف الوصي
ذلك باقرار الميت او شهادة
شهود شهدوا عنده كان له ان
يقضي الدين وذكركم خلف
ابن ايوب انه كان يقول ان
ثبت عنده بالاقرار يقضي
وان كان بالشهادة فلا يقضي
وروي عن عيسى بن امان انه
لا يقضي في الوجهين فكذلك
هذه المسئلة وذكر في كتاب
الاستحسان ما يؤيد قول خلف
فانه قال اذا قرر رجل عند رجل
اني قد اخذت من ابيك
شيئا فلا بد ان ياخذ منه ذلك
الشيء كما اذا عاين ولو شهد عنده
الشهود ان هذا قد اخذ من
ابيك شيئا لا يجوز للابن ان
ياخذ منه ما لم يقض القاضي
وكذا الوصيان الولي رجلا قتل
ورثه حل له قتله وان شهد
عنده الشهود لا يحل له قتله ما لم
يقض القاضي به فكذا هذا
والاصح في مسئلة الصلح ان
الاب او الوصي لو عرف صدق
الشهود وعدم الاتهمة فيها قالوا
او عرف انهم شهدوا ولو شهدوا

الى الولد وكذا حق الاخصية يسرى الى الولد لا لصحق مستقر في العين حتى صار المال
ممنوعا من الانتفاع بها بخلاف حلف وركوب وان لم يصر ممنوعا من بيعه بخلاف
القصاص حيث لا يسرى الى الولد اذا استحق بالقصاص الروح لا الرقبة والولد يتولد من
الرقبة لا الروح ولذا لم يستحق الولد اذا وجب القود في بطنها ولد بخلاف الدين فانه يتعلق
برقبته والولد يتولد من الرقبة فمضى الى الولد ولم يدخل كسبها في الجنابة اذ الولد لم يدخل
فكسبها أولى الا يرى ان التدبير يسرى الى الولد لا الى الكسب فالا يسرى الى الولد
فلا ان لا يسرى الى الكسب أولى ودخل الارش فانه يدفعها مع الارش بخلاف الولد
وكما ان الولد حدث بعد الجنابة وهو منفصل عنها وقت الدفع فكذا الارش والفرق ان
الارش وان كان منفصلا حقيقة وقت الدفع متصل بها معنى اذا الارش حلف من
الفاثت فقام مقامه ولو كان الفاثت قائما يجب دفعه مع الاصل فكذا خلفه وأما الولد
فمنفصل عن الاصل حقيقة وحكما لان الولد المنفصل ليس بخلف عن المتصل به اقبل
الانفصال بل هو عينه والثاني لا يجوز ان يكون خلفا عن نفسه ولما لم يثبت اتصاله وقت
الدفع لاحقيقة ولا حكما لم يجب دفعه مع الاصل أقول هذا الفرق مشكل بغير قبيل
(ط) من قوله لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء من الاسير للزم القول بعدم
السراية الى الارش الخ لانه يظهر من هذا الفرق ان العمل ثمة على العكس يجوز بل
هو أولى قال وقياس مسألة الارش من مسئلته انه لو دفعت وفي بطنها ولد فلا جرم يستحق
الولد معها وكان كمال الزكاة بعدما وجب فيما الزكاة ولو ولدت ولدا لا يسرى الى الولد ولو
قطع شيء منها وجب البديل تسرى الزكاة الى البديل فكذا هذا وروي ان حكم الجنابة
يسرى الى الولد وأشار م رحمه الله ان حق الجنى عليه يسرى الى ولد الجنابة

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به

الخلع طلاق بائن عندنا به وورد الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم وقال الشافعي في حق من لا يتنقص به عددا الطلاق عنده وهو
قول ابن عباس رضي الله عنه ولو قضى بكونه فمخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر لو كان بلفظ
البيع والشراء هل لابن عباس فيه قول قيل لا وهو طلاق بائن وفاقا وذكر بعضهم
خلافه في كل موضع عدم فيه افضلية الدلاق كذا (ذ) وفي (ص) من غير غيره من
الصحابة رضي الله عنهم اجمعين انه لا ينفذ بعادون الثلاث وانه من جملة الكتابات حتى
لا يقيم به الطلاق الا بالامية او بدلالة الحال ونصح فيه نية ذلك لا التفتين كما في سائر
الكتابات ولو قال لم اتوبه اطلاق فلا يذ كريد لا صدق ديانة وقضاء لان انفلاها
انواع يكون عن الثياب وعن الخيرات وعن النكاح واپس ثمة شيء بين احد الانواع
فلا يتعين ولو كان بالمان قال خالعتك على ألف درهم ثم قال لم آمن به الطلاق لا يصدق

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به

يصح صلحه بغيره الصلح بقصد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بعدول ولا ٢٧٤ يشهدون ولو شهدوا يتأمل في شهادتهم

لا يصح صلحه قال ولا يجوز صلح
الام على الصبي وكذلك الاخ
والعم ووصي الاخ والعم والام
الا في العروض والحيوان لان
لهؤلاء ولاية الحفظ والعروض
والحيوان محتاجة الى الحفظ
بخلاف العقار وانما يجوز صلح
هؤلاء اذا لم يكن أب أو وصيه
أو جده أو أبيه أو وصيه أو
وصي القاضى وقدر والجدا أبو
الأب محبوب بالأب مادام
الأب حيا فاذا مات فحسوات
الولاية اليه هذه الجملة في صلح
المبسوط وكتبته من الشرح
المتفرقة واذا كان في الورثة
صغار وكبار فصالح الوصي
الكبار والصغار من دعواهم
على دراهم وقبضها الكبار
وانفقوا على الصغار حصتهم لم
يجز ذلك على الصغار لانه ليس
لهم ولا يتلقبض على الصغار
والصغار ان يرجعوا بحصتهم
على الوصي ويرجع الوصي على
الكبار لانهم قبضوه على وجه
الاستيفاء فكان مضمونا
عليهم في باب صلح الوالد
والوصي من المبسوط وفي
مبسوط السيد الامام أبي
شجاع واذا صالح الأب
أو الوصي من الدين على مال
آخر فهو بمنزلة الشراء ان
كان بقيته أو أقل ما يتعابن
الناس فيه يجوز ذكرفيه
ومهاية الأب على الولد تصح
دارا فالتحذاهم مسجد اثماد في

لان اخذ المال وطلبه عين الاختلاع من النكاح كذا (ذ) وفي (ص) قال خالعك
على كذا وهو مال معلوم لا تطلق ما لم تقبل ويصدق في ترك النية ديانة فقط ولو قال
خالعك ونوى الطلاق فقبلت لا يستقط شئ من المهر اذا الطلاق وقع بقوله لا بقوله ما
اقول هذا اشار به الى انهما تطلق هنا وان لم تقبل (ذ) قال لها بعثك لا تطلق ما لم
تقبل اشتريت ولو قال خالعك ونوى الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وفاقم الخلع
قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية (فصط)
قال لامرأته ترا فر و ختم ولم تنل من غيري لو نوى الطلاق يقع والا فلا ولو قال لقنه وهبت
لك نفسك او بعثت منك نفسك حتى قبل او لا ونوى او لا لان بيع نفس القن منه احتاق
وكذا هبته ولو قال بعثت منك نفسك بكذا لا يعتق ما لم يقبل كذا عيه ما لو قال سرتو
فرو ختم بكذا فلا تطلق بلا قبولها (ت) والخلع والطلاق على مال من جانبه عين وتعلق
للطلاق بقبولها ومن جانبها ما وضعت حتى لو حابها او باع طلاقها منها ثم رجع او قام عن
المجلس قبل قبولها فقبلت في المجلس او كانت فائبة فقبضها فقبلت في مجلس عليها صح
لانه تعليق فلا يبطل بالقيام عن المجلس فتغرد به ولا يصح رجوعه فبقي معلقا بشرط
القبول فاذا قبلت صح ولو بدلت فقالت اختلعت نفسي منك بكذا او شريت طلاق منك
بكذا فقبل قبوله رجعت او قامت عن المجلس بطل وكذا لو غابا قبلته فقبل بطل لما مر
انه مبادلة من جانبها فلا تغرد به وهذا شرط العقد فيصح الرجوع عنه ويبطل بقيام عن
المجلس ولاية وقفه على ما وراء المجلس ولم تصح اضافته ايضا الى زمان بخلاف جانبه
وكل حكم ذكرناه في الخلع من جانبها ففي البيع والنكاح والكتابة من الجانبين كذلك
لان هذه العقود مبادلة من الجانبين والخلع من جانبها يبطل بقيامها من المجلس
وبقيامه ايضا (شت) الخلع من جانبه عين فلا يبطل بقيامه من المجلس وكذا المولي لو
قال لقنه بعثت منك بكذا لم يبطل خياره ان لم يقيم المولى فلم يكن للمولى ولا للزوج رجوع
عنه اقول ينبغي ان يكون رجوع المولى لانه مبادلة كما في الكتابة بل اولى قال وبه له لو
قالت شريت طلاق منك بكذا او قال القن شريت نفسي منك بكذا فلهما الرجوع قبل
قبول الزوج والمولى ويبطل الخيار بقيامهما واكمل من المتعاقدين رجوع قبل قبول
صاحبه في نحو الاجارة والكتابة ويبطل بقيام خيار صاحبه والاصل فيه ان من اراد
الرجوع عن خطابه فلا يبطل خطابه بقيامه ومن لا رجوع له لا يبطل بقيامه واصله
قوله لامرأته اختاري أو امرك بيذك لمسا لم يكن له الرجوع عن كلامه فولا لم يبطل
بقيامه اذا اقيم دليل الاعراض وصريحه لم يعمل فكيف دليله (ت) الخلع والطلاق
على مال من جانبه عين على معنى التعليك فكانه قال ان قبلت فانت طالق فيقتصر على
المجلس لو حاضرة وعلى مجلس العلم لو غائبة (حصل) قال خالعك على كذا بشرط
قبولها في المجلس لانه يبطل ملكه ما يطلب منها وكان في معنى البيع ويعتبر فيه معنى
البيع ويعتبر فيه المجلس فكذا هنا وهذا لانه يخاطبها بهذا الكلام وجوابه يطلب في
مجلس الخطاب فان قبلت فيه صح الخلع والا فلا وكذا المرأة لو قالت اختلعتني على كذا

وفي الباب الاول من صلح الاصل رجل اشترى دارا فالتحذاهم مسجد اثماد في

وكذلك لو باع الدار او وهبها
من ابن له صغير او غيره او
غيره اهن حالها ثم صالح منها
مع المدعي جائز لان البائع
او الواهب يبقى خصما في
الباب بعد البيع والهبة
و ينظر ثمانية في باب دعوى
الصالح من قساوى رشيد الدين
رحمه الله امرأة المتوفى اذا
صالحته مع ابني الميت أحدهما
صغير والاخر كبير من الميراث
وعن جميع الدعاوى والاخر
البائع قبل عن نفسه بالاصالة
ومن أخيه بالاذن المحكمى
وظاهر ان للمصالحه خبر في حق
الصغير نعم ذلك لا بد من
بيان السترة كما هو في
التركة نقودا وديونا فان كان
دينا يصير ديناً مائناً للدين
وان كان نقداً لا بد من قبض
بدل الصلح في الجاهل والله تعالى
أعلم

(في مسائل الوكالة)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في
وكالة الاصل الاب اذا وكل
وكيلاً لا يبيع ضياع الصبي
ومات الاب بطلت الوكالة
ذكر في وكالة الجاهل الصغير
رجل وكل عبد المحجور اعليه
يعقل البيع والشراء يبيع
عبد له فباع جازو كانت امواله
على الاثر وقال الشافعي رحمه
الله لا يجوز بيع الصبي المحجور
هائمه وان كان مائلاً ثم اذا

هم ضدنا يلزم العهدة على الموكل كافي الرسول والقاضي

او ملقني او قال الزوج ملقنتك على كذا بشرط الجواب في المجلس ولو قال خالعتك على
كذا ليس له الرجوع لانه بمن فلا يحتمل الرجوع ولا يبطل بقيامه بخلاف قولها اختلعت
على كذا فانه يصح رجوعها ويبطل بقيامها لانه في جانبها تمام لا بمن كذا فيه ويشكل
بانه لما كان عينا في جانبه يتبعي ان لا يبطل بقيامها حتى لو قبالت في مجلس آخر صح
ويجاب بانه خالطها بكلام فغوا به يطلب في مجلسه فان قبالت مضموا لافلا وبانه تعليق
في معنى الغليك فيقتصر على المجلس والحاصل ان الخلع من جانبه يبطل بقيامها
لا بقيامه ومن جانبها يبطل بقيام كل منهما (فحين) قالت سرخيزم فقال زوجها فزوجته
لم يحجز الخلع قالت عند قسمة الزوج من سرخيزم اي فلان برودشوى براخبر كن فذهب
فقبل ان يصيره رجعت ولم يعلم به الزوج ولا الرسول حتى اخبر الرسول الزوج مما قالت
اولا فقبل الزوج فقبولها باطل لانه رجوعها قبل قبول الزوج جعلم اولاه هذا لو
باشرت الخلع بنفسها ثم ارسلت فلوقالت لرجل اخا غنى من زوجي به كذا وقالت
لزوجها الخلع فقبولها باطل لانه رجوعها قبل قبول الزوج جعلم اولاه هذا لو
لا يعلم بتول الامر بنفسها ولا كنها وكت غيرها فصار كعزل الوكيل فلم يحجز بل اعلمه
بخلاف الرسول اقول هذا عزل في ضمن رجوعها فهو عزل حكمي فينبغي ان يصح بلا علمه
كلا ولو كل بيع ثم باع بنفسه فان وكيله ينزل وان لم يعلم به وتعليق الخلع بالشروط يصح منه
لانها ثم الخلع لو هلك بالشروط بان قال ان دخلت الدار فدخلتك على كذا فيعتبر قبولا
بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأته كل امرأة تزوجها فقد بيعت مطلقا فانك بكذا
فالتقبل اليها بعد التزوج حتى لو قبالت بعد التزوج او قالت شريت مطلقا تطلق لالو
قبالت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج بشرط القبول بعد مو
شرط الخيار للمرأة جاز عند حرج لا عندهما وخيار الزوج لم يحجز وفا قوله ان الخلع من
جانبه بمن وهى لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهى تقبله (فتم) خالعا
وقالت ان لم اؤد ابذل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا ولم تؤد فهذا كخلع بشرط الخيار
ومر حكمه قال لها سرخيزم واكرني دادمت سه طلاق قايدي كره ارا كسى غنى كرد
اجاب (شين) تطلقا كره فخر دقالت لزوجها من التزوج سر في وياني من سرخيزم فقال
الزوج اكرت ازم من هيج نيست من فروختم اجاب تطلق لو اراد به الهجاة (عده)
قالت لزوجها اكرت ازم من سير شده خوشتن خريزم وقال الزوج فروختم لو كره على وجه
الهجاة بان يرى بينهما ما يوجب ذلك كان خلعاً صحيحاً ولو اراد به التعليق لم يصح ما لم
يقبل الزوج جازي سير شده ام (صك) اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع
وبطل الشرط اذا الخلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الام احق بالولد حق الولد فلا تملك

(قوله على ان تترك الولد عند الزوج الخ) قال مولانا الشيخ محمد الغزى وبه صرح مولانا
في بحر معز ياقى كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد بن الحسن لوانتقلت
على ان تترك ولدها عند الزوج فخلع جائز والشرط باطل لان حق الولد ان يكون
عند امه ما كان اليها محتاجا زاد في المبسوط فليس لها ان تبطل بالشرط اه كلام الغزى

إذا صق يلزمه تلك العهدة
 لأن المانع في حق الصبي حقه
 وحقه لا يزول بالبلوغ وفي
 العبد حق المولى وقد زال بالعق
 وان كانا ماذونا لهما في
 التجارة جاز تصرفهما والعهدة
 عليهما أو يرجعان بذلك على
 الموكل كذا ذكر القاضي
 الأمام نغرا الدين في شرح الجامع
 الصغير وفي وكالة الهداية
 وعن أبي يوسف رحمه الله قال
 ان المشتري اذا لم يعلم بحال
 البائع ثم علم انه صبي او عبده
 خيار الفسخ لانه دخل في العقد
 على ان حقوقه تتعلق بالعاقبة
 فاذا ظهر خلافه تغير كما اذا عثر
 على عيب وفي وكالة الذخيرة
 اذا وكل صبيا ببيع عبده او
 وكله بان يشتري له شيئا فباع
 واشترى جاز اذا كان يعقل
 ذلك فلا عهدة على الصبي
 وانما العهدة على الامر وكذا ان
 لو وكل صبي بالخصومة جاز بعد
 أن يكون الصبي بحيث يعقل
 ما يقول وما يقال وهذه
 المسألة في المحاصل على وجهين
 اما ان صبيته او صبي
 غيره فان وكل صبيته جاز ولا
 يستعمر احدا وان وكل صبي
 غيره فان كان ماذونا له في
 التجارة لا يستامر عليه وان
 كان محجورا عليه يستامر عليه
 فان أذن وليه جاز له ان يوكله
 وهذا لان استعمال صبي الغير
 بغير اذن الولي لا يجوز وبأذنه
 يجوز قالوا وهذه المسألة رواية ابن اللابان بغير ولد وقد اتفق

الام اباطاله (ن) اختلفت بهرهما ونفقة عدها وعلى ان تسلك الولد سنتين بنفقة
 فامسكتها اما ثم وارت نفسها بقية المدة فلزوج ان يرجع عليها بقية نفقة الولد في مدة
 لم تسلك الولد فيها لانها امتنعت من ايقاع بدل الخلع فلزمها بقية بدل الخلع كما لو امتنعت
 على قن ووارث القن لزمها بقية (من) اختلفت على ان ابرأته من نفقة ولدها وهو
 رضيع صح الخلع قال لا نرطاق امرأتى بشرط أن لا تخرج شيئا من البيت ففعل الزوج
 بقول انك اخرجت والمرأة تقول لم اخرج فالتقول للزوج كاختلافهما في الخنث (عده)
 قالت لزوجه خويشتن خريدم بدانك شجره رايد ارم يك سال وز حتهاي خانه ترا فقال
 الزوج فروختم اكر بر اين بائي فهذا فارسية كلمة على ويكتفي بالقبول في المجلس ولو قال
 اكر بدین شرطها بردي بشرط الاداء في مجلس الخلع وامسك الولد تلك المدة ولم تطلق
 بعد المدة وفي (من) مسئلة ذكرناها في فصل ما يبطل من العقود بالشرط (قد) قالت
 سرخریدم فقال بدان شرط که هر چه نیست از اندک و سیار عن رسائی فروختم ابن زن
 بعض قیاشات و سائید و بعضی را فی قال تا آنچه از ان و بست همه ز ساند لا یصح الخلع
 وهذا موافق لقول المروزي في ثلاث المسئلة وعلى قياس ما ذكره نجم الدين في ثلاث المسئلة
 ينبغي ان تعلق وتخير المرأة على تسليم القیاشات اختصما فقال توارشهری مروی را
 طلاق ممکن و گفت که من سرخریدم تو فروختی شوی گفت فروختم بشرط آنکه که
 اگر دو ماه را پسایم ثم قال لا تطلق في الحال لانه طاق الخلع فلا بد لها من قبول آخر بعد
 وجود الشرط حتى لو قالت بعده من خريدم تطلق (ذ) قال لها ان طلاق بدان شرط که
 فلان چیز من وهو طلقت لو قبلت في المجلس (مصل) قال لها انت طالق ان أعطيتني
 ألف درهم او قال ان جئتني بالف درهم فانه يقتصر على المجلس فان ادت في المجلس
 طلقت والا فلا وهذا لان قوله لا امرأه ان جئتني بالف أو ان أعطيتني ألفا قالت طالق
 طلب تعليق ألف منها بازاء الطلاق وطلب اعطاء ألف ولا دليل على انه يطلب
 فيما وراء المجلس وهو الطالب لئلا فيقتصر على المجلس بخلاف قوله اذا أعطيتني ألفا
 او متى فانه لا يقتصر على المجلس لان متى عبارة عن الوقت فكان هذا وقوله في اي وقت

(قوله وعلى ان تسلك الولد سنتين الخ) قال الغزي وفي القنية خا لهما بشرط ان تسلك
 هذين الولدين شهرين بنفقة ثم ما وكسوتهما فزوجت وذهبت الى قرية أخرى فانفق
 أبوهما عليه ما يرجع عليهما بقية ما انفق عليهم ما في ثلاث المدة لا بما انفق ط مثله مع
 اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها
 برجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة الولد سنة مع ولو اختلفت نفسها من زوجها بمهرها
 ونفقة ولدها شهرين وهي معسر فلا تقدر على نفقة ولدها فلها ان تطالب الزوج
 بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد منه بدین له عليها كما اذا كان
 له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد قال رحمه الله تعالى وعليه
 الاعتماد لا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط اه كلام القنية اه

ذات ثم ان عماره الله تعالى
 ج وزبيع الصبي المحجور عليه
 وشراؤه لم يعير ولم يجوز بيعه
 وشراؤه لنفسه لان بيعه وشراؤه
 لنفسه مستردان بين النفع
 والضار وما يبيعه وشراؤه لغيره
 على وجه لا يلزمه العهدة
 نفع محض لان فيه تهيج
 عبادته والصبي العاقل من
 اهل التصرفات النافذة المفضة
 كقبول الهبة وغير ذلك وانما
 لا يلزمه العهدة لان فيه ضررا
 للصغير هذا اذا كان الصبي
 محجورا عليه فان كان ماذونا
 له في التجارة فان كان وكلا
 بالبيع بمن حال او مؤجل
 فباع جاز بيعه ولزمته العهدة
 وان كان وكلا بالشراء اما
 ان يكون بمن حال او بمن
 مؤجل فان كان بمن مؤجل
 لا يلزمه العهدة قياسا
 واستحسانا وتكون العهدة
 على الامر حتى ان البائع
 يطالب الامر بالثمن دون الصبي
 لان ما يلزمه من العهدة في هذه
 الصورة ضمان كفارة لاضمان
 بمن لان ضمان الثمن لا يفيد
 الملك للضامن في المشتري
 وانما هذا يلتزم مالا في ذمته
 ويستوجب بذلك مثله على
 موكله وما هذا معنى الكفالة
 والصبي الماذون له يلزمه ضمان
 الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة
 وان وكله بالشراء بمن حال
 فقياس ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ضمان

اعطيتني سواء وكذا اذا عني متى عندهما وعند
 المراسية هنا الوقت فهو كذا لانه لو جعل كان لبطل الكلام بقياس من المجلس ولو جعل
 كذا لم يطل بالقيام عن المجلس ولا يبطل بشك ثم لو جاءت بالف في المسائل اجمع فيجب
 الزوج في القبول ومعنى النجس ان ينزل قاتلا بالتولية وتطلق قبل او لا وعند زفر لا يجبر
 قال وهذا بخلاف قوله ان كمتي فان طالق او ان كمت فلانا الخ فانه لا يقتصر على
 المجلس لانه تعليق الطلاق بشرط محض فكان يمينه محضا وفي الايمان لا يطلب الشرط
 في المجلس بخلاف ما مر فانه معاوضة كذا (صل) فعلى قياس هذه المسائل لو قالت
 اشتريت نفسي منك بكذا فقال بعث اذا اعطيتني او قال فزوجتني بعث
 لا تطلق ما لم تدفع البذل في المجلس او في غيره ولو قالت اشتريت نفسي بكذا فقال بعث
 اذا اعطيتني او قال فزوجتني بعث (صل) وسيد تطلق لو دفعته في المجلس والا فلا ولو كان البذل
 مشروطا من جانب الزوج فقالت اشتريت نفسي منك بكذا اذا اعطيتني او قالت
 خريدم جود اين مقدار مال بمن وسيد ان اعطاها البذل في المجلس ينبغي ان يصح المخلع
 كذا في البيع لو قال فزوجتني جود بها بمن وسيد ان اعطاء الثمن في المجلس صح البيع
 استحسانا (صل) قال انت طالق على ان تعطيني الفاه هذا وقوله على الف سواء
 ويشترط القبول لا الاعطاء في المجلس فتطلق بقبولها ويلزمها المال ولو كان للمرأة
 عليه الف يتقاصان اذا لاق لزمها ولو نص على الاعطاء وفي قوله ان او اذا اعطيتني
 لا يقع مثل هذه المقاصصة اذا طلق معاق باعطاء الف فلم يقع قبله فلا تقع المقاصصة
 ح قال لها بعد المخلع انت طالق على الف لا تطلق الا بقبولها وان لم يلزمها المال ولو
 قبلت ومن هذا استخرجت جواب مسألة وقعت مردى ربا زن دوا برخر يدو فروخت
 شده درخت خريدو فروخت دوم زن گفت كه يك طلاق بيش نمائند است اين را نيز
 بده تا سه طلاق شوم بر تو شوي گفت كه ده دينار عن ده طلاق ديكره وهدم زن گفت
 بديرفتم سوي گفت من بديم شرط دادم تطلق ثلاثا ولا يجب المال (ص) لو خالعه على
 مال معلوم ولم يذ كر المهر فقبلت سقط المهر عند حرج خلافا لهما (فقط) يلزمها البذل
 واما المهر فلو دخل بها وقبلت مهرها يلزمها البذل فقط ولا يرجع احدهما على
 صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها وقبلت مهرها عند حرج لا يرجع الزوج عليها الا
 بالبذل ومندهما يرجع عليهما بالبذل ونصف المهر ولو لم تقبض المهر عند حرج لا يرجع
 المرأة بشئ من المهر ومندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر ولو خالعه على مهرها فلو
 دخل بها وقبلت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها ولو لم تقبض سقط عنه كل المهر ولا
 يتبع احدهما الا خبر بشئ ولو لم يدخل بها وقبلت مهرها وهو الف ورجع الزوج بها
 على المرأة استحسانا ولو لم تقبض يرجع عليها بنصف ما في قياسا وفي الاستحسان سقط المهر
 عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ (ص) قال خلعتك فقبلت تطلق ويرأهن المهر لو عليه
 مهر والا يلزمها رد ما دفع اليها من المهر اذا المال مذ كر وعرفا يذ كر الخلع (كجم) قالت
 سر خريدم وقال فروختم بقطيعة المهر الذي على الزوج وتسقط نفقة المهر اذا المخلع

حيث الحكم والاعتبار فانه
يجب به بالثمن حتى يستوفي من
الموكل كما لو اشترى لنفسه ثم
باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن
مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن
لا يملك المشتري لامن حيث
الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه
لا يملك حصة بذلك وان كان
ضمان كقوله من حيث المعنى قال
وابواب في العبد اذا وكل ببيع
او شراء على التفصيل الذي ذكرنا
في الصبي ان كان العبد محجورا
عليه جازيه وشراؤه ولا يلزمه
العهدة وان كان ماثونا له وكان
وكيلا ببيع يلزمه العهدة على
كل حال وان كان وكيلا بالشراء
ان وكله بثمن مؤجل لا يلزمه
العهدة قياسا واستحسانا وان
وكله بثمن حال يلزمه العهدة
استحسانا والجواب في المكاتب
نظير الجواب في العبد الماذون
له وفي المنتقى بشر عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في
رجل امر عبد محجور عليه
او صبي محجور عليه ان يشتري
له متاعا فاشترى فان كان نقد
الامر الثمن جاز وان كان لم
يتقد الثمن وكان غائبا او
حاضرا فقال انا انقد المال وقد
رضيت بالشراء وانا امرته به
فالبائع بالخيار ان شاء الزمة
بالبيع واخذ بالمال وان شاء
قال لا حاجة لي الى ان يكون
المال طيما اذا لم يكن على
من اشترأ شيئا واذا وكل محجورا ان كان لا يعقل البيع والشراء

في العرف هذا ولا يسترد ما اعطاه من المهر لان ما اعطى من المهر ليس من بدل المخلع في
عرف زماننا (عده) قال ذو الشين خري يدى اذن قالت خريدم وقال فرو ختم تبين وتزد
ما قبضته من المهر وهو المختار ولو لم تقبض برى اذا المخلع للبراءة (مق) قال بعته منك
نفسك ولم يذمك مما لا تقالت شريت تطابق على المهر فترده اليه لو قبضته والا برى
(فطس) كما رو قال ولو لم تقبضه برى ولا يلزمها شيء ثم في لفظ المخلع هل يبرأ من دين سوى
المهر في ظاهر الرواية لا يبرأ وعن جرح انه يبرأ وكذا المبسرة والمخلع بلفظ البيع
والشراء الصحيح انه على هذا (ص) في المخلع بلفظ البيع والشراء لا يبرأ من دين سوى المهر
في ظاهر الرواية وعن جرح انه يبرأ (ذ) لو لم يذمك خري شيئا في المخلع فعن جرح روايتان
والاصح هو البراءة هذا اذا لم يذم المال اما لو خلعه بما لم يبرأ من المهر يبرأ من دين المهر
لا يذمهما ولو بارها بما لم يبرأ من المهر يبرأ من المهر عند أبي جرح وبه اخذ من ترك قياسه
في المخلع ولو طلقها بما لم يبرأ من المهر لا يبرأ من المهر عندهما وهو ظاهر قول جرح ولو كان
المخلع بلفظ البيع والشراء اما بالعريضة او بالفاوضة فعلى قوله ما الجواب كالمخلع
واختلف على قول جرح قيل كالمخلع وقيل لا يبرأ من المهر الا بالذكرة كقولهما وما هو
الصحيح كذا (فقط) وفي (ص) فالجواب ان صريح المطلق بالمعنى من المال
هل يوجب براءة كل منهما من المهر اختلف فيه المشايخ رأوا كثرهم على انه لا يوجب
وبه يغني ولا يبرأ من نفقة العدة وفاقا في كل ما ذكرنا الا بالشرط وكذا لا يبرأ من
نفقة الولد وأجر الرضاع والنفقة المفروضة هل تسقط ذكر (نهي) لو اجتمع عليه
نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط النفقة عنه وفاقا (ذ) قالت ذو الشين خريدم برى حتى
كه مرارتي لا يبرأ من نفقة العدة لانها لم تلزمه في الحال (فح) اختلفت على
كل حق يجب للنساء على الرجال قبل المخلع وبعده ولم تذكر المهر ونفقة العدة يكفي
ويبرأ من المهر ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل المخلع ونفقة العدة يجب بعده (فتم)
خالعهما قبل دخوله ولم يكن لها مهر رسمي تسقط المهر بلا ذكر (صل) خلعهما
بمال مطلق فبرأته من النفقة لم يحجز الا براء بخلاف البراءة المشروطة في المخلع لانه لما
وجب لها النفقة في هذه الحالة صارت هذه الحالة وحالة النكاح سواء والبراءة من
النفقة في حالة النكاح لم يحجز كذا هذا (خل) ابراء نفقة النكاح لم يحجز وبراءة نفقة عده
المخلع والطلاق قبل لم يحجز وقيل يجوز وهو الاشبه ولو شرط البراءة عن السكنى لم يحجز الشرط
اذا السكنى في بيت الزوج في العدة حق الله تعالى (فو) قال ابرئني من كل حق حتى

(قوله) لو اجتمع عليه نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط الخ) اقول لا يختص معهما بكونه
خالعهما بل اذا طلقها او ابراءها تسقط المفروض كافي الخاتمة عن الخصاص وهو يفيد
عدم الفرق بين الطلاق البائن والرجعي وبطل عليه اطلاق الوقاية وغيرها المكن ذكر
في جواهر الفسأوى عن بعض المشايخ بانها لا تسقط بالرجعي قال وعليه الفتوى والله
تعالى اعلم كذا للفرز

لا يجوز ان كان يعقل البيع
بما فيه الا انه لا يلزمه العهدة
واذا وكل صبيلا يعقل او وكل
جنونا لا يعقل البيع ثم افاق
هل يصبر وكيف لا من غير تحديد
الوكالة لم يذ كر محمد رحمه الله
هذه المسئلة في كتاب الوكالة
وذ كر في كتاب الرهن اذا كان
العدل صغيرا او كبيرا لا يعقل
وساذه في البيع ثم كر وعقل
جاء وقال الفقيه ابو جعفر رحمه
الله ما ذ كر في العدل الصغير
رواية في الوكيل بالبيع
المفرد انه يصبر وكيف لا اذا افاق
قال الفقيه هذا وقد روي انه
لا يصبر وكيف لا لا بتحديد الوكالة
فعلى ما ذ كر الفقيه هذا تكون
مسئلة الوكيل بالبيع المفرد
ومسئلة العدل على روايتين
وذ كر شمس الاثمة السرخسي
رحمه الله تعالى ان ما ذ كر في
كتاب الرهن ومسئلة العدل
قولما لما على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يجوز بيعه
اذا افاق فعلى ما ذ كر شمس
الاثمة السرخسي رحمه الله
مسئلة الوكيل بالبيع المفرد
يكون على الخلاف ايضا هذه
الجملة في الفصل الرابع من
وكالة الذخيرة وفي وكالة شرح
الطه اوى الوكيل بالبيع اذا
باع من نفسه او ابن له صغير او
عبد له غير مدين لا يجوز وكذا
من امره الموكل بالبيع من هؤلاء
او اجاز له ما صنع لان في هذه
المسئلة يكون الواحد بائعا ومشتريا او مقضيا

أطلق فقالت ابرأ أنت من كل خلق يجب للنساء على الأزواج فقال في فوره طلقك واحدة
وهي مدخولة تبين لانه طلاق بعوض وهو الابراء ولو خالعهما بعهر عايسه فلتاها منه ان عليه
بقية المهر فظهر عدمه يلزمه سارد المهر كالو باع شيئا بدين له عليه فقصا دقا ان لا دين
عليه وهذا ضعيف اذا بيع بلا مال لم يجز والاصل في مفارقة الأزواج ان يكون بلا
مال فالصحيح ان يقال انه خالعهما على طمع ما نص عليه فلا تطلق بجانا وكذا لو قال خالعتك
على متاعك الذي بيدك وهذا ان لم يعلم الزوج اما لو علم ان لاه مهر عليه والمسئلة بجانا
صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا وكذا لو قال بعنتك طلاق بعهرك وهو يعلم انه لاه مهر عليه
فاشترت تطلق رجعا بجانا واطعة امهرها ثلاثمائة وورثت مائة وخالع قبل دخوله
على المهر المسمى وهو ثلاثمائة وما قبضت من المهر هل يرجع عليه بمائة قيل لو لم يعلم
الزوج بالمائة يرجع ها بمائة لا لو علم ولو تزوجها بمسمى ثم اباها ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر
فاختلعت على مهرها يبرأ من الثاني لا الاول وكذا لو قالت بالفارسية نحو يشتق خريدم
از كى بين خريدم بمهرها وبعدها كى كى امرست لا يبرأ من المهر الاول كذا (ذ)
وفي (عده) خريدم من از كى بين خريدم بمهرها قولها بكابين خريدم تعصا اللفظ وكذا
قولها بعد من خريدم بمهرها قولها بنفقة عدة خريدم (فص) اباها خالعهما على
مهرها لم يسقط المهر لانه لم يعلم لمسا بمذا الخلع شيئا وكذا لو اريدت خالعهما (فصط) نكحها
فاسد اقوالها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع مسكنا بهن الا ان المخلع
وضع له ذنا وقيل لا يسقط اذا خلع لفسالانه انما يصح في التسكاح القائم وكذا لو
اباها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف (فو) اختلعت على كبرى او وزنى
وير قدره وجنسه يسد عنه الزوج كما في بيع ونكاح ولو اختلعت على دابة او ثوب لم يجز
لتمش الجاهالة فيتعذر ايجابه فيلزمها رد ما أخذته من المهر (ضح) لوسمى في الخلع
ماهر مال لا يتعلق وجوده بزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خالع على ما في بيتها
او يدها من المتاع او على ما في خيلها من الثرا وعلى ما في بطون غنمها من الولد فلو كان
هناك ما سمت فلما تزوج ذلك ولو لم يكن ردت ما قبضت من المهر ولو لم تقبض برى الزوج
ولا يجب قيمة هذه الاشياء للجهالة خالعهما على شيء لا قيمة له كخمر وخنزير وخنزيرة جاز
المخلع ولا يلزمه شيء اذا طلق بلا مال مشروع بخلاف النكاح فيلزمه فيه مهر المثل ولو
خالعهما على فن بعينه فهاك القن في يدها يلزمها قيمته ولو كان ميتا وقت الخلع فعليه ما
رد ما اعطاها من المهر ولو لم يعلم الزوج بموتها لا الوصل (صل) خالعهما على فن او ثوب
جاز لو كان بعينه والافيجوز في فن ويجب الوسط ولم يجز في الثوب بعنى لا يبرأ من
المهر وتبين لانه معلق بالقبول الا ترى انه لو خالعهما على ما في بطن أمتها هذه فلو كان في
بطنها ولد فهو الزوج والا فطلق بلا شيء اذا طلق معلق بالقبول ووجدوه هذا بخلاف
ما لو جهل ما في بطن الأمه مهر احيث يصح النكاح لا التسمية ويجب مهر المثل (فو)
خالعهما على ما في يدها أو في بيتها من شيء فلو كان فيه شيء في الحال فهو له والا فلا
شيء له وتطلق اذا خلع قد يقع بجانا ولو كان البذل مالا الا انه ليس بموجود في الحال

بان خالها على ما يشر فخلها العام ففيه يلزمها رد ما قبضته من المهر اذا المصدوم لا يصلح
هو خافي العهود فيبقى مجرد تسمية ما هو مال متقوم وذلك يوجب رد ما قبضته من المهر
(فقط) خالها على مال ثم زادت في البذل لم تجز الزيادة لوقوعها والساعة الكعة (ضح)
الزيادة في جعل الطلاق بعد وقوعه لم تجز (عده) لو وقع الخلع يبذل على الزوج
قبيل لم يجز وقيل يجوز بان يجعل ذلك القدر مستثنى من المهر اذا الخلع يوجب براءة
الزوج من المهر فيجعل كأنه خالها على مهرها سوى بديل الخلع المشروط عليه ويجعل
كخلع على كل حقوقها الامانة لان مهرها ولولا مهر عليه يجعل ذلك القدر مستثنى
من نفقة عدها ولو كان يزيد على نفقة عدها يجعل ذلك القدر زيادة في مهرها بمقتضى
الخلع تصح الخلع (شئ) لاحاجة الى هذا التطوير ولكن تحقق الزيادة باصل
العقد كما في البيع (ضك) لو خالها وبذل المال جاز الخلع لا البذل (عده)
خطاب الخلع لو جرى بينه وبين امرأته فالقبول اليها سواء كان البذل مرسلا أو مضافا
الى المرأة أو الى أجنبي إضافة ملك أو ضمان ولو جرى بين الزوج والأجنبي فلو كان
البذل مرسلا فالقبول الى المرأة ولو كان البذل مضافا الى الأجنبي إضافة ملك أو ضمان
لا يشترط قبول المرأة ويصح خلع الفضولي في نفسه (قد) وكله كه جون يك ما يكزرد
بازن من خلع كن يكرو ماه كدشت زن خلع فخواست من ازان تواند كه وكيل را خبر
كد بخلع اجاب في وكيل بعد ازان كه يك ماه بكذرد زن خلع فكد معزول شود اجاب في
(فقط) وكله بطلاق خالها على مال أو طلقها على مال فالصحح انه لم يجز لو مدخوالة
لانه وكله بطلاق لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق يرفعها ولو لم تكن مدخوالة جاز قال
فعلى هذا وكيل الخلع لو طلق مطلقا ينبغي أن يجوز مخالفة الى خير (في) وصكيل
الخلع لو خلعها بالامرض لم يجز وقيل الاصح انه يجوز اذا الخلع بعوض وبدونه متعارف
فيصير وكيلها ما جيعا (ظه) لم يجز الخلع سواء دخل بها أولا اذا الخلع تصرف آخر
غير الطلاق (فو) قالت لزوجها اخويشتن نريد بعدد وكابن فقال الزوج لا تحرق
فروختم فقال الرجل تم الخلع وواقعة وكيل خلع كرد بعده علم انها كانت حراما عليه
وقت الخلع ووقع الخلع في هذه الحرمه هل يجوز قبيل في (فقط) اشارة الى انه
لا يجوز فانه قال الوكيل بطلاق على مال لو طلق وأخذ المال فبين انها كانت بمسائة
ومعتدة فهي تطلق بالامرض لانها لو طلقت بعوض لكان بائنا والبائن لا يلحق
لبائن فيلغوه كرامال فتطلق بجائنا وهذه المسئلة تبدل الى انه في مسئلة الواقعة
لا يصح الخلع اذا الخلع ليس بصريح الطلاق حتى يلغوه كرامال وتطلق بختلاف
وكيل الطلاق على مال (فشين) اردت خالها لم يجز فله بعده هذا الخلع أن يجبرها
على النكاح ولو قال حلال بردي حرام كه فلان كارنكندو كردو بعده قالت في العدة
من سرخرديم شوي كفت به طلاق فروختم لا تطلق ثلاثا (فقط) امرأته
بخلع فهذا على أربعة أوجه الاول أن يقول لها انخلي نفسك بكذا فخلعت يصح ولو لم
يقل الزوج بعده اجرت أو قبلت على المختار اذا اتوا احد يتولى طرفي الخلع اذا كان البذل

ان يبيع من ابويه او من اولاده
البائنين او من زوجته او من
الزوج بان كان الوكيل امرأة
او من لا تقبل شهادته له واجاز
له ما صنع فباع منه سم جاز وفي
وكالة الذخيرة الوكيل بالبيع
اذا باع عن لا تقبل شهادته
ان كان باكثر من القيمة يجوز
بالاجماع وان كان باقل من
القيمة يغبن فاحش لا يجوز
بالاجماع وان كان يغبن يسير
لا يجوز عندنا في حنفية رحمه
الله تعالى وعندهما يجوز وان
كان بمثل القيمة فعن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى روايتان في
رواية الوكيل والبيع لا يجوز
وفي رواية المضاربة يجوز وبيع
المضاربة وشراؤه عن لا تقبل
شهادته يغبن يسير لا يجوز عند
ابي حنيفة ويسعه منه باكثر من
القيمة وشراؤه منه باقل من
القيمة يجوز بلا خلاف وعمل
القيمة يجوز عندهما وكذلك
عندنا في حنفية رحمه الله باتفاق
الروايات وتسام هذا ينظر في
وكالة الذخيرة وفي وكالة تناون
الديناري وكل صدد محجورا
عليه نصيره ببيع شئ فباع
وقبض الثمن وهو محجور عليه
يصح قبضه ولو هلك الثمن في
يده هلك من مال الآمر وبرئ
المشتري من الثمن وكذا في
ايضا ناوسيده يكي را كفت كه
فلان كس ترا وكيل كرد
استبصر في في معين درست
باشد بخلاف خبر هزل كه دو تر با بلسن عدل بايد تا

عزل ثابت شؤدوا لم يحصل ان
كان او فاسقا صيبا او بالغا وفي
العزل لا بد من العدد او العدة
وقد ذكره في الشفعة ولو اخبر
هذا الواحد بالعزل على وجه
الرسالة ينزل سواء كان عدلا
او فاسقا وفي اول وكالة الذخيرة
في شرائط جوازها واذا وكل
رجل رجلا غائبا واخبره رجل
بالوكالة فانه يصير وكيل سواء
كان المخبر عدلا او فاسقا اخبره
من تلقاه نفسه او على سبيل
الرسالة تصدقه الوكيل في ذلك
او كذبه وفرق بين المخبر
بالتوكيل وبين المخبر بالعزل
فشرط في المخبر بالعزل عددا للمخبر
او عدالة والفرق ان المخبر ملزم
قانه يوجب الامتناع من
التصرف فيكون له شبهة
بالشهادة من هذا الوجه فيشترط
فيه احد وصفي الشهادة اما
التوكيل فليس بملزم قانه
لا يوجب شيئا بل يجوز التصرف
فلم يكن له شبهة بالشهادة فلا
يشترط فيه احد وصفي الشهادة
وفي وكالة النوازل لو قال لا تح
اشترى جارية امثله فاشترى
جارية صغيرة لا يوطأ منها
فهو مخالف وفي وكالة المختصر
ولو وكل اليتيم رجلا في امره
فجاز وصيه يجوز قال الوصي
عليك ان يوكل رجلا بكل
ما يجوز له ان يعمل بنفسه في
امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل
ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له

م معلوما على الرواية الماخوذة والثاني ان يقول لها اخلي نفسك بمال ولم يقدر المال
فقلت خلعت او قال لها اخلي نفسك بما شئت فقلت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر
الرواية لا يتم المخلع ما لم يقل الزوج اجرت اذ جهالة البذل تمنع صحة التوكيل وقيل يصح
المخلع والثالث ان يقول اخلي ولم يرد عليه فقالت خلعت نفسي فمن سرح
انه لم يكن خلعا وكذا لو قال نعيه اخلي امرأتى ليس له ان يخلعها بلامال اذا المخلع غالبا
يكون بعوض وانه مجهول ومن سرح لو قال اخلي نفسك فقلت خلعت تطلق
بلا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ والرابع ان يقول اخلي نفسك بلامال فقلت
خلعت يتم بقولها اذا المخلع بلامال طلاق بان فسكتا قال طلق نفسك يا ثنا (ذ) قال
اخلي نعم فقلت خلعت يصح المخلع ولو قال لا تجني اخلي امرأتى فخلعها بلا عوض
لم يحجز هذا امره بانجام اما الوسالة ابتداء ان يخلعها فهي ايضا اربعة الاول ان تقول
اخلي بكذا فخلعها يتم المخلع بقوله ولا يحتاج الى قولها اختلعت على المختار والثاني ان
تقول خالني بمال او على مال ولم تبين قدره فلو خالها على شيء لا يتم ما لم تغيب المرأة في
ظاهر الرواية ومعنى قولنا لا يتم المخلع ان بدله لا يجب وهل نطاق فيل تطلق وقيل
لا وهو الاظهر والثالث ان تقول خالني بلامال فقلت خلعت تطلق والرابع ان تقول
اخلي ولم ترد فقلت خلعت تطلق هذا التلقا بالغة المخلع فلو تافظا بالغة البيع
والشراء فلو قال خويشتن بخرازم بكذا فقلت تخريدم يتم المخلع بقولها وهو المختار ولو
قال بمال لم يذ كر قدره او قال يخبره فقلت تخريدم لا يتم المخلع بقولها ما لم يقل الزوج
فروختم في ظاهر الرواية ولو قال خويشتن بخرازم بلامال ذكر (صط) وكذلك لو
تافظا بالغة البيع والشراء في الفصول كلها فهو على ما وصفنا هذا الاشارة الى انها في هذا
الفصل تطلق بلامال تخريدم كما في اخلي نفسك بلا شيء ولو قال خويشتن اذن تخبر
فقلت تخريدم لا تطلق ما لم يقل الزوج فروختم كذا (مش) فرق بينه وبين قوله
اخلي نفسك فقلت خلعت حيث يصح لان قوله اخلي امر بالمطلاق بالغة المخلع
والزوج عليك امرها به يسدل وبلا بدل فصح الامر وان لم يذ كر البذل اما قوله
خويشتن بخرازم بالغة او ضمة فلا يصح لو لم يكن البذل مقدرا معلوما كذا (ذ) اقول
هذا يقتضي ان لا تطلق وان قال الزوج فروختم اذ البذل لم يذ كر (صف) عن
بعضهم ان قوله خويشتن اذن تخبر كقوله اخلي حتى تطلق بلاذ كر البذل وبلا
قول الزوجه بعده بعث (ص) قال اخلي ولم يذ كر المال فقلت خلعت تبين لو نوى
الزوج حتى تطلق ولا يبرأ عن المهر كقوله طلق نفسك ولو قال خويشتن فقلت تخريدم
فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خويشتن تخبر فقلت تخريدم يسقط المهر وبه يفتي وكذا
العربي (عده) قال خويشتن تخبر فقلت تخريدم فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خويشتن
تخبر بكابين ونفقة عدة او بمال آخر معلوم صح المخلع ولو لم يذ كر البذل او ذكر بدلا
مجهولا لم يصح المخلع وهي امراته وبه يفتي ومراهنات طلاق (فطس) خويشتن بخرازم
بمهرك ونفقة عدتك فقلت تخريدم يتم المخلع بقولها على المختار (ذ) قال خويشتن

نحو بعد وكاين فقالت خريدم فقال الزوج بعده من في فروختم مع الخلع لانه تم بقولها
خريدم بعد قوله نحو بكذا وهي هذا وقال نحو يشتن نحو بعده وكاين فقالت خريدم
فقال الزوج بعده من يكي طلاق دازم يقع طلاقا أحدهما بخلع وآخر بتطليق (من)
قال نحو يشتن نحو فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم هل يتم الخلع فيه روليتان
والاصح انه يتم وهذا الذي ذكرناه كله اذا ارهاها بالخلع بل فقط الشراء فلو امرت زوجها
بالخلع بل فقط البيع بان قالت تن مراقوش أو سر مراقوش أو قالت بالعريسة بمعنى
نفسى فهو أو بعنة أو جه على ما مر في قولها خالعة منى ذكرت المال أولا أو ذكرت مالا
بجهولا فكل جواب مرفقة فهو الجواب هنا ولو قال نحو يشتن خريدى اذن بهرك
ونفقة عدتك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم قيل يتم الخلع لان تقدير كلامه
نحو يشتن خريدى كه من فروختم وقيل لا يتم وقيل يسئل الزوج انه أراد بقوله خريدى
التحقيق أو السوم لو أراد السوم لا يتم الخلع ولو أراد التحقيق يتم ولو قال نحو يشتن
خريدى ولم يقل بهرك ونفقة عدتك ولا تهمة في حقها فقالت خريدم لا يتم الخلع مالم
يقبل الزوج فروختم ولو قال لها برحقى كه زنا ترا دو كردن شريان بود نحو يشتن خريدى
اذن فقالت خريدم فقال الزوج روا كنون لا تطاق اذ قوله روا كنون يحتمل الاقناع
ويحتمل اظهار الفرقة عنها حين علم مقالتها فلا تطاق الا بيينة هذا انما يستقيم على
قول من يقول في قوله نحو يشتن خريدى فقالت خريدم انه لا يتم الخلع أما على قول من
يقول يتم الخلع فلا يستقيم ولو قالت من نحو يشتن خريدم اذ قال الزوج روا لم يكن
خلعا لكن لو نوى الطلاق تطلق والمهر يحاله ولو قالت من نحو يشتن خريدم اذ تو بعدت
وكاين فروختم فقالت نيك آمد لم يكن خلعا ولو قال لها نحو يشتن محمى بكوى
فقالت خريدم لا يتم الخلع مالم يقبل الزوج فروختم وهذا بالاتفاق لانه للسوم خاصة وكذا
لو قالت نحو يشتن محمى خرم فقال الزوج فروختم يتم الخلع جملة (ذ) وفي (عده) لو
قالت محمى خرم يتم الخلع ويكون كقولها خريدم (ذ) قالت نحو يشتن محمى اذ تو
فقال الزوج فروختم يتم الخلع ولا تنوى انما ارادت العدة أو الايجاب لانه لايجاب
(فن) لم يمكن خلعا اذ كرا جعل أولم يذ كر لانه للاستفهام (عده) ولو قالت
نحو يشتن خرم اذ تو فقال فروختم لا يصح ولا تنوى لانه في الفارسية العدة ولو قالت
نحو يشتن محمى اذ تو بهرى ونفقة عدتى فروختمى فقال آرى يتم الخلع ولو قال آرى
بتم لا تطلق (فن) قالت نحو يشتن خريدم اذ تو بعدت وكاين فقال أنت طالق أو قال
طلقتك الصحيح انه جواب فتطلق بانما واذا اطلقت فهل يبرأ الزوج من المهر قيل ببراء
وقيل لا وهو الاصح قال لها بعدت منك تطليقة بكذا فقالت بجان خريدم تبين لانه جواب
على سبيل المبالغة فكان ما قالت به اذ تزوج خريدم ولو قال بعدت منك تطليقة فقالت خريدم
يقع رجعا ولو قال بعدت نفسك فقالت خريدم تبين ولو قالت نحو يشتن خريدم اذ تو
بعدت وكاين فقال من يكي طلاق رجعى دادم يقع رجعا لانه ابتداء لا جواب بخلاف
قوله يكي طلاق دادم لانه يصلح جوابا وبخلاف قوله من يكي طلاق رجعى فروختم فانه

بذلك ثم مات الصبي بطلت
الوكالة وان كان الاب وارثه
وله الولاية على هذا المال
ونظيره اذا وكله ببيع ملك
نفسه ثم باعه الموكل من ابن له
صغير بطلت الوكالة مع أن ولاية
البيع ثابتة ولومات الاب ينزل
الوكيل أيضا والاشكال ان
موت الاب ينبغي ان لا ينزل
الوكيل لان الذي يقع له
التصرف باق وهو الصغير
كالوكيل يوكل آخر باذن الموكل
لا ينزل بموت الوكيل الاول
وكالقاضى ينصب وصيا ثم
موت القاضى لا ينزل الوصى
الا ان الجواب عنه ان الاب
يتصرف بحق ولايته فتصرف
وكيله كانه يقع له فيسقط بعونه
وتصرف الوكيل الثاني يقع
للموكل وتسام هذا يعرف في
الاصل ولو وكل رجلا ببيع
عبد ابنه الصغير ثم بلغ الصغير
ينزل الوكيل ولو اذن لعبد
ابنه الصغير في التجارة فباع
الابن لا يصير محجورا عليه لان
مبنى الاذن على العموم فتناول
المساكين ومبنى الوكالة على
الخصوص فافترق رجل وكل
عبد غيره لا يجبر العبد على
العمل بغير اذن مولاه ولو فعل
بغير اذن مولاه يجوز ولا يلزمه
العهد

(في مسائل الكفالة)

ذكر في كفالة شرح الطحاوى

ان كان الصبي لا يعبر من نفسه لا تتوقف الكفالة على قبول

وليه عند أبي خنيفة ومحمد بنهما
لو قتل الغائب وباتى مفرجه
بعد هذا ان شاء الله تعالى قال
محمد بن جعفر في الاصل ولا
يجوز كفاية الصبي سواء كان
الصبي محجورا عليه او مادونا
له في التجارة وسواء اذن له ابيه
في الكفاية او لم ياذن له لان
اذن الاب للصبي في الكفاية
باطل لانه اذن بما هو تبرع
والتبرع غير داخل تحت ولاية
الاب فلا يملك الاذن قال ولو
كان لرجل قبل رجل مال
فادخل المطلوب ابنه في كفاية
ذلك المال ودراهم ولم يمتل
كان ذلك باطلا ولا يتوقف على
اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يميز
لحسابه وقوله فان بلغ واقر
بالكفاية قبل البلوغ فاقراره
باطل لانه امر بكفاية باطلة
وان جدد الكفاية بعد البلوغ
بعت الكفاية هذا اذا كان
الدين دين الاب فان كان الدين
دين الصبي بان اشترى الاب
او الوصي للصغير بالنسيئة وامر
الصبي حتى ضمن بالمال
اذا جاز الدين وضمن بنفسه
الاب والوصي فضمنانه بالمال
جائر وضمنانه بنفس الاب
والوصي باطل اما ضمنانه
بالمال فلانه التزم شيئا كان
عليه قبل الضمان فان قبل
الضمان كان يرجع ذلك المال
عليه فلم يكن هذا الضمان
تبرعا واما الضمان بنفس الاب
والوصي فلانه التزم شيئا كان لا يلزم ذلك قبل الضمان وهو

جواب فتبين وياتي قوله طلاق رجعي لانها مالت بجواب كلامها والجواب فروختم
(فقط) قوله يكي ملاق دامت لودل عنيت به الابتداء يقع وجعيا ولو قال عنيت به
الجواب كان جوابا ولو لم يخطر بباله شيء لم يكن جوابا أيضا لان جوابها فروختم كذا
واختار (شمس) انه جواب (فن) ولو قال دست كوتاه كردم لم يكن جوابا وقيل
ينبغي أن يكون جوابا لوني جوابا او ملاقا ولو قالت خويشتن خريدم فقال يك طلاق
دست داوم يقع رجعيا على رواية الاصل اذا البائن ليس بسني على روايته وتبين على
رواية زيادات الزيادة اذا البائن سني على هذه الرواية (من) قالت خويشتن
خريدم فقال فروختم لم يميز المخرج ولو قال فروختم يتجوز وعن السعدي انه قال لا بد
من ذكر الاضافة من أحد الزوجين (فتى) لوجرت مقدمات المخرج بين الزوجين فقالت
بعده و يشن خريدم مهر وقال فروختم يصح المخرج وان لم يقل منك وعليه البيع
والحكم قال النسفي رحمه الله تعالى اتفق مشايخ زماننا على أن المخرج يصح بلا
اضافة الى أحدهما انكثرة الاستعمال من العامة وعددهم هذا خلافا لصحاحنا وصار
كقولهم هر چه بدست راست كبرم بر من جني وكقول البائع بعت وقول المشتري
شريت ولم يقل من ذلك فان البيع يتم كذا هنا جلة (فقط ج) كل جامع بطل فيه العمل
وطلقت فهو بائن لان لفظ المخرج لا يجعل بائن كسائر الكليات فكذا حكمه عند
سقوط العمل وكل طلاق بطل فيه العمل وطلقت فهو رجعي اذا الطلاق بلا مال رجعي
فكذا حكمه عند سقوطه (فتى) في كل موضع وقع الطلاق او التحلیم ببدل فهو بائن وفي
كل موضع لم يجب البديل ينظر الى اللفظ فلونخرج مخرج الاصحاح فهو رجعي وان خرج
مخرج الكفاية فهو بائن حتى لو خلعها ثم طلقها على مال تطلق بلا مال (ت) كل طلاق
وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي (عده) قال حو يشن خريدم بكذا وكذا ثلاثا فقلت
خريدم يقع الثلاث بالاقوال ولو قالت خويشتن خريدم بكذا وكذا ثلاثا فقال فروختم
تقع واحدة بالمعنى ويبطل الاول والثاني والثالث كافي للمعاوضات اذا المخرج
من جانبهما معاوضة (من) قال لها قد خلعتك وكرره ثلاثا وادعه الطلاق فهي
واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثا فقلت ثلاثا
لانه لم يقع الا بتبوعها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بالغ قالته ثلاثا فقال بوضيت او
اجرت كانت ثلاثا ثلاثا لا لاق وهذا خلاف ما في (عده) وما في العدة هو الصحيح وفي
(فقط) قالت خويشتن خريدم فقال هذا بار فروختم تقع واحدة (فر) قال طلقتك على
الف طلقتك على ثلاثة آلاف فقالت قبلت فهو على المالين جميعا وعليه العتق على
مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الامكان اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح
بخلاف متى وطلاق (فتم) قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال
دادم يقع ثلاثا ولو كرده بلا او تقع واحدة ولو قال اختاري اختاري فقالت
اخترت يقع ثلاثا (ذ) قالت طلقني طلقني فقال طلقت تطلق ثلاثا ولو قالت
مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال كردم كردم كردم تطلق ثلاثا وهو

ما جازت الكفالة وان كان
محمودا عليه ان مخاطب عليه
وقبل صحت الكفالة وان
مخاطب اجنبيا وقبل منه توقف
على اجازة وليه وان لم يخاطب
وليه ولا اجنبيا وانما مخاطب
الصبي فالمسئلة على الخلاف
على قول ابي حنيفة لا تصح
الكفالة وهو قول محمد ورجحه
الله تعالى وعلى قول ابي يوسف
رجحه الله تعالى تصح لان
مخاطبة الصبي وهو ليس من
اهل قبول الكفالة لا عبرة
لها فخرجت هذه المخاطبة من
البنين والكفالة لا تتم
بالكفيل وحده فتدبرهما
تدبرا لا يبيح يوسف رحمه الله
تعالى قال ولو كفل رجل عن
صبي بنفسه او بماله باذن
ولييه او بغير اذنه صحت الكفالة
سواء كان لصبي محمودا عليه او
كان ما ذوقناه في العبارة لانه كما
يقع مضمون على الاصل يجب
الاصل على ايقائهم وهو مقدور
التسليم للكفيل والكفيل من
اهل التبرع اما كون الكفيل
من اهل التبرع وكون المكفول
به مقدور التسليم للكفيل
بارادة من يلى فظاهر واما
الكفالة بحق مضمون على
الاصل اما اذا كانت الكفالة
بنفسه فلان حضور الصبي
مجلس الحكم اذا كان الصبي
ما ذوقناه في العبارة مستحق
عليه لم يجز خصمه ادعى عليه
المخضم ضمان فعل او ضمان قول وان كان الصبي محمودا عليه

الاصح وقيل تطلق واحدة لانه اجاب عن السؤال الاخير قالت خو يشتن خريدم بمهر
فقال فروختم به طلاق فلو قبلت يقع الثلاث والافلا يقع شي الا اذا ثوبت الشراة الثلاث
تطابقان فيمنشدي صبح المخلع بثلاث قالت خو يشتن خريدم فقال مستهزئا دازهان
فروختم قبل صبح المخلع (فشين) قالت سر خريدم فوكزها الزوج وقال اينك فروختم
ذكرني (ضف) لا تطاق (فصط) سألته الطلاق فوكزها وقال دار طلاق او اينك
طلاق او ضربم يا جنيب اختلف فيه قيل يقع وقيل لا لانه رد لا يقع لا يقع سألته
الطلاق مرد يكي مشت باقلى كردو كفت كه دار طلاق لا تطاق چون اشارت بمشت
باقلى كرده باشد (كهم) قالت مرا طلاق ده مرد چون برداشت وى زد وى كفت اينك
طلاق ثم وكزها وقال اينك دو طلاق هل تطلق قال نعم واقعة قالت سر خريدم فقال
مستهزئا كه من فروختم غى غى ينبغي ان يكون خلعا على ما عليه اشارات الفتاوى
ولو قال في جوابه سادروشم غى غى ينبغي ان لا يقع اذ قوله فروختم وعدد (فو) قالت
خو يشتن خريدم مهر فقال فروختم باقلى وصدده على ديكره قالت امدفه وخلق تام ولو
تات شر يترامى بكذا فقال بعد ما اشتغل بكلمات بعثت ان كان كلاما يتبعه لى بالخلق
لا يقبل المجلس ولو طال ولا يقبل المجلس وان قل ولو قالت خو يشتن خريدم فروش
وقال فعات يكون خلعا ولو لم يقبل فروش لم يكن خلعا قيل وفيه نظر لانه ينبغي ان
يقع وان لم يقبل فروش قالت خو يشتن خريدم فقال فروختم كبره وخلق تام قالت مرا
طلاق ده فقال ابن نيزاده ان يقع از نوى والا فلا كذا (فشين) وفيه قال خو يشتن
مهر حريدى فقالت خريده كبر او همين كبر يقع لوثت التحقيق ولو قال لها
بيرون آى فقالت من بيرون امدم فقال من رها كردم خلع بود يا طلاق اجاب خلع بود
لو اراد به الجواب ثم قال لا حاجة الى التية لانه اراد به الجواب طاهر او هو لا يرون امدم
متعارف في المخلع وكذا قوله رها كردم متعارف في المخلع قوله رها كردم وان كانت
فارسية قوله خلعت سيدات الا انه صاد كصرح لكثرة استعماله بين العوام فتبين
بالانية في قوله رها كردم قالت خو يشتن خريدم ودى في بيت فقال فروختم وهو في بيت
آخروكل منه ما يسمع كلام الآخر يصح المخلع قال سر تو فروختم مهر فقال خريدم ولم
يسمع الروج كلامها الا يصح المخلع قال لها سر خريدى مهر فقال تبدين كاذبا رها خريدم
لا تطاق لانه اجاب آخر فلا بد من قبوله حتى لو قال بهد وفروختم تطلق (فو) قال
خو يشتن خريدم مهر وصدده فقالت خريدم مهر لا يتم المخلع ما لم يقبل الزوج ج فروختم اذ
كلامها ليس بجواب لقوله لانها زادت على حرف الجواب اذ قوله رها خريدم معناه يكتفى
ولو قالت خريدم مهر وعدة يتم المخلع وان لم يقبل الزوج فروختم يجعل جوابا ولو زادت لانها
لم تقصر عن التمام بل اعادت جميع ما في السؤال والزيادة على الجواب اعلمت الجواب
اذا قصر الجيب عن التمام (فشين) قال خلعتك كذا ودها فجعلت المرأة تهمل الدراهم
فلما تم العقد قالت فبات ينبغي ان يصح (عده) قيل لها تو خو يشتن خريدم زشوى بكذا
فقلت خريدم وقيل للزوج فروختم فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فروختم لم يجز المخلع

لنفسه وجلس المحكم مستحق
 أو أخذ بضمان الفعل فيستحق
 حضوره للاشارة اليه وان كان
 لا يستحق حضوره للجواب ثم
 ذابحت الكفالة وأخذ
 الكفيل بحضور الصبي فأراد
 الكفيل ان يحضر الصبي فهذا
 على وجهين ان حصلت
 الكفالة له باذن من يلى عليه
 يحضر الصبي على ان يحضر معه
 لان اذن من يلى على الصغير
 بالكفالة جائز لان الاذن
 بالكفالة عن الصغير امر قضاء
 ما عليه من الدين والاب
 والوصى يملكان الامر بقضاء
 الدين عن الصغير وملكان
 الامر بالكفالة عنه واذا صح
 الامر بالكفالة عن الصغير
 منها ما صار ذلك بمنزلة امر الصبي
 بعد البلوغ والبالغ اذا امر آخر
 بان يكفل بنفسه اذا طول
 الكفيل بحضوره كان له
 مطالبة المصكفول به حتى
 يحضر وان كان بغير امر من يلى
 عليه ان كان بغير اذن الصبي
 أيضا لا يجبره على ان يحضر
 معه وان كان باذن الصبي فان
 كان ما ذوقه في التجارة يحضر
 على ان يحضر معه وكذا اذا
 كفل عنه بمال بامر وادى
 كان له ان يرجع بذلك عليه
 لان امر الصبي المأذون له
 بالكفالة بنفسه وما عليه معتبر
 ثم عاون كان لا يجوز كفالة
 من الغير لان كفالة عن الغير
 تبرع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع اما

قالت خوتن ثم خر يدم فقال فروختم في زبان من فهو على المهر ولو قال ان دخلت الدار
 فانت طالق بلاجرافى يشترط القبول عند دخول الدار (ذ) قال أنت طالق في زبان من
 فعنه أنت طالق على ان يرى من المهر فان قبلت طلاق وسقط المهر من ذمته وان لم تقبل
 لم تطلق واقعة قال لامرأته الصبية أنت طالق بمهره فقبلت قيل ينبغي ان تطلق رجعيًا
 ولا يسقط المهر قال ان فعلت كذا فانت طالق على ان يرى من المهر يشترط قبولها بعد
 ما فعلت لانه طلاق مباشرة ذلك الفعل بشرط البراءة فيصير قاطعًا لا عند مباشرتها
 ذلك الفعل أنت طالق على ان يرى الخ فبشرط القبول في ذلك الوقت (شين) قال اكر
 فلان كاركنى تو طلاق تانيراز من مهر با حسن كفت كه تو طلاق في زبان من وقبلت هل
 يبر الزوج قال نعم واكر برايكند لاتفاق درين صورة كه تانيرازرى كفيد باشد اكر برا
 كند وانكار كه كند ابرا كند تطلق وهذا بخلاف قوله اكر فلان كاركنى في زبان من
 اكر اين زده شوى في از مهر و نفقة عدة و غيران يبراز كند يا اكر كند و اكر براى كند
 تطلق والفرق بين الصورتين نشا من كلمة مع لانها للقران في الفصل الاول لانه ذكر
 يا بيزادى من وفي الفصل الثاني ذكر في زبان من فلا يشترط القران (فصط) قال ترى
 طلاق في زبان من بنفسى ان تبرأ ذمته أولا من المهر حتى تطلق ولو جعل امرها بيدها
 وقال في زبان من فاذا وجد الشرط فعلها ان تبرئ ذمته أولا ثم تطلق نفسها حتى يقع
 كذا (سين) وفي (صع) فذاني قوله في زبان من روايتان عن (شين) كما ترى أقول
 افادنى المسئلة الاولى انه في قوله في زبان من لا يشترط تانرا لبراءة عن الشرط بل يستوى
 فيه تقديم البراءة على الشرط وتاخره عنه وافاده ثانيا ان البراءة يجب تقديمه على الطلاق
 والفرق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم من وجوب تقديمه على الطلاق وجوب
 تقديمه على الشرط فلا يلزم منه ان يكون فيه روايتان (ذ) اختلاف في كية المخلع فقال
 مرتان وقالت ثلاث قيل اقول له وقيل لو اختلفا به بعد التزوج لم يحجز التزوج لانه
 وقع المخلع الثالث وانكره فاقول له ولو اختلفا في العدة او بعد مضيها فقال هي
 مدة المخلع الثاني وقالت هذه مدة المخلع الثالث فاقول لها فلا يحل النكاح (شين)
 قالت سر خوش خر يدم بفروختم فقال فروختم فاقول له اما في حق الطلاق فظاهر وكذا
 في حق سقوط المهر اذا المخلع من جانبها بمادة فصار كقوله بهت فلم تقبل وقال الاخر
 قبلت فاقول للمشتري ولو قال سر تو فروختم وتو بخرندى فقالت سر يدم فاقول له أيضا
 (صر) قال طالق على الفأس ولم تقبل وقالت كنت قبلت فاقول له بيمينه بخلاف
 قوله بعثك قنى فلم تقبل وقالت قبلت فان القول لها اذا الطلاق على مال بلا قبول عقد
 تام لانه يمين فلم يكن اقرا به اقرارا بقبول المرأة فهي تدعى وقوع الطلاق والزوج
 ينكر اما البيع بلا قبول فليس بشئ وانما يكون معتبرا وانضم اليه القبول واقرار
 الانسان به قد يكون اقرارا بعقد معتبرا لان غير المعتبر ليس به قد حقيقة فيكون اقراره
 بالبيع اقرارا بقبول المشتري (يس) ادعى خاها وهي تنكر فاقول لها وتطابق باقرار

التبوع عليه وان كان الصبي
محجورا لا يجبر على ان يحضر مع
الكفيل لان امره بالكفالة لم
يصح وان كان الصبي غير تابع
فطالب أبوه من رجل ان
يضمنه فضمنه كان حائرا
واخذ به الكفيل وكذا
وصيه او جده ان كان الاب
ميتا وكذلك القاضي اذا لم يكن
له وصي ولا جد فان تغيب
الغلام واخذ الكفيل ابا
الغلام وقال انت امرتي ان
اضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ
بذلك حتى يحضر ابنه وليس
طريقه ان الاب امره بالكفالة عن
الصغير فان مجرد الامر بالكفالة
عن الغير لا يثبت للأموال
حتى مطالبته الا امره بالكفالة
الا ترى ان من قال لغيره ا كفل
بنفس فلان ابن فلان وكفل
وغاب المطلوب فاداء الطالب ان
يطالب الامر بالكفالة باحضار
المطلوب لم يكن له ذلك ولكن
طريقه ان الصبي في يده
وقبضه وتديره ولهذا قالوا ان
الصبي المأذون له اذا اعطى
كفيلاً بنفسه ثم تغيب الصبي
فان الاب يطالبه باحضاره
وطريقه ان الصبي في يده
وتديره قال رجل دفع الى صبي
محجور عليه عشرة دراهم
وقال انفقها على نفسك فخاف
انسان وضمن للدافع عن
الصبي بهذه العشرة لا يجوز
لانه ضمن ما ليس بمضمون

الزوج لانه اقر بطلاق ثم ادعى البطل او سقوط المهر وهي تنكر فاقول لها وكذا العتق
(قسط) زن دهوي مهر ونفقة عدة في كذا كراهي اطلاق داذ هو ادعى الزوج الخلع
وليس لها اي ذمة قول قول زن بائنا ددر حق مهر وقول قول شوي بائنا ددر حق نفقة اقول
على ما مر ينبغي ان يصح كون القول لها في النفقة ايضا لانه اقر بطلاق وادعى سقوط
النفقة وهي تنكر (عدة) قال يا زن خلع كردم او قال خريدم وفروخت كردم وهي
تنكر تطلق باقراره وهذا لو لم يسبق بينهما خلع اصلا ولو سبق في خلع فاسد فقال هو ذلك
بناء على ان الخلع صحيح قيل يقع وقيل لا ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال يا زن خلع لم يجز
عند الكل (فقط) صح المبرم فقال كنت طلقها فانما انه يقع في تلك الحالة فان اضافه الى
حالة البرسام لا يقع والافيقع وكذا النوم (خ) قال صبي ان شربت فسكل امرأة تزوجها
هي طالق فشرب وهو صبي ثم تزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق وقع فقال هذا
الباع ادى حرامت بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امراته ابتداء وقال بعضهم
لا تحرم وهو الصحيح لانه لم يقر بالحرمه ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادق عليه وذلك
السبب باطل (قن) صبي قال ان فعلت كذا فسكل امرأة تزوجها طالق وفعله وهو صبي
وانفعل بمينه ثم تزوج بعد بلوغه وقال لها تو بر من حرامى بدان سو كذا قال هو اقرار بانها
حرام عليه ويكون تحرما ابتداء والقول قوله انه اراد به الواحدة والثلاث اقول هي
ما مر من التصديق ينبغي ان لا تحرم لانه اضاف الحرمه الى سبب باطل (قن) تكلمت
فقال هذا كفر وحرمت على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فمن النسخ رحمه الله
انما لا تحرم (ذ) خلعها فاسد فساء له رجل باذن جد اى كريت فقال نعم فهذا اقرار
بالحرمه وهو حجة عليه (فقط) مثل النسخ عن خلعها ثم تزوجها ثم قال تو بر من حرامى
بدان خلع قال تحرم لانه اخبر انهما الا ان حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه
باقراره يجب المسح في هذا النكاح بالغاما بالغ لانه لا يصدق في حقها (خ) قالت
لزوجه من وكيل تو هتتم فقال هتتى فطلقت نفسها ثلاثا فقال تو بر من حرام كسى
جدا بايد شد فتفرقا فادان ان يراجعها قالوا امثل من نيته لو قال عنيت به التوكيل بطلاق
ولم ينو تعدد تبين بواحدة وهذا انما يصح على قوله اما على قول ح روح فقالوا لا يقع شيء
وبه يقتضى (ص) خلعها فمثل عن ذلك فقال هي المرة الثالثة اجاب الائمة ان الخلع
الثالث لم يجز اقول فيه نظر قال وليس له أن يتزوج بها لاقراره بالخلع ثلاث مرات (بس)
الباغ خلع امرأته الصبية على مال أو مهر تطلق مجانا لانه ملق الطلاق بقبولها المال وقد
وجد فتطلق مجانا لان هذا تبرع فلا تملكه اقول ملقة بقبول موجب المال ويترتب عليه
ولم يلقه بقبول مطلق فينبغي ان لا تطلق لعدم الشرط وهذا رد فيه وفي نظائره فليتأمل
ولو خلع امرأته الامة على مال تطلق والمال يلزمها في الحال لو باذن المولى والاقبدا العتق
ولو خالعه على المهر تطلق ولا يندم المهر لانه لاها فلا يبرأ الارضاء ولو طلق الصبية
بمال يصبر رجعا وفي الامة يصبر بائنا اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي
الصبية يقع بلا مال ولو عاقلة وكذا المدبرة وأم الولد الا ان الامة القنينة تباع في الدين

على الاصل وبمثلها لو ضمن قبيل الدفع بان قال ادفع الى

فلان الصغير عشرة دراهم على
 به يبره مستقرضا العشرة من
 الدافع وآمر الله بالدفع الى الصبي
 فينوب قبض الصبي عن قبضه
 وكذا الصبي المجهور عليه اذا
 باع شيئا بغير اذن من وكفل
 بالدولة المشتري ان قبض بعد
 ما قبض الصبي الثمن لا يجوز
 وان كان قبل ذلك الشار وفي
 المتن في بعد مجبور عليه اشترى
 متاوضعا رجل لبايع الثمن
 لا يلزم المكفيل ولو ضمن المبيع
 معينه كان ضامنا هذه الجملة
 في كفاية الذخيرة في الفصل
 الثالث منها وفي كافي باب اذن
 الصبي والمعتوه من ماذون
 الاصل اذا باع الصبي وهو بمقل
 البيع والشراعه بعد ان رجل
 وسلم العبد وقبض الثمن ثم ان
 رجلا ضمن للمشتري الدرك في
 العبد فاستحق العبد من يد
 المشتري فان كان ماذونا له
 ورجع المشتري بالثمن ان شاء
 على الصبي وان شاء على الكفيل
 فان اخذ الكفيل يرجع على
 الصبي ان كفل باذنه وان كان
 الصبي مجبور عليه فضمان
 الكفيل باطل ولا يكون
 للمشتري على الصبي سبيل ولا
 على الكفيل وان كان الثمن
 قائما اخذه المشتري فان
 استهلكه الصبي لا يجب عليه
 الضمان عندنا في حنيفة ومحمد
 وجهما والله ايضا على ما عرف
 في الرواية هذا اذا ضمن بعد
 الشراء فان ضمن في اصل الشراء بان قال المشتري اشترى

لو قبلت باذن المولى وهو مال لا تباعان كذا (ذ) وفي (ظ) تباع الامة الماذونة قيسه الا ان
 يغذيها المولى كسائر الديور والمدة واما الولد تؤدي من كسبها والتمت باذن المولى
 او غير اذنه اقول في عدم الاذن ينبغي ان يؤخر الى العتق اذا اكتسب للمولى فلا يعمل
 غيره الا برضاه (يس) قال لامرأته الصبية متى غبت فامرك ببيدك لتطلي نفسك متى
 شئت بعد ابراء المهر فغاب فطلعت نفسها بعد ما ابرأته عن المهر قيل ينبغي ان تطلق
 رجعا محال لان طلاق الصبية على مال رجعي لانه لا يلزمها المال فيصير قاتلا عند
 وجود الشرط انت طالق يكذا من المال فتطلق محانا (شر) البائع خلع امرأته الصبية
 فلو كان بلفظ الخلع فهو بائن ولو كان بلفظ الطلاق فهو رجعي (ذ) الصبية وكلمة رجلا
 بخلاف نكاحها بمهرها فلو ضمنه تبين وفاقا والاقيل تبين وقيل لا ولو خلعها أبوها أو أجنبي
 بمهرها فلو ضمنه الخلع طلاق فلو بلغت تأخذ الزوج بنصف المهر لو لم يدخل بها وبكاه
 لو دخل (شمخ) ترجع البنت بنصف المهر في الفصل الاول وبكاه في الثاني على الاب لا على
 الزوج وهذا لو ضمن مهرها للزوج والا فلا شك ان المهر لا يسقط بهذا الخلع لصغرهما وهل
 تبين لو قبضت الصبية عقد الخلع وكانت من أهله بان تعقل العقد وتبرهنه اطلاق وفاقا
 ولا يسقط المهر ولو لم تقبله الصبية فلو كان الخلع أجنبيا لا تبين وفاقا وهل يتوقف على
 اجازتها بعد بلوغها اختلاف فيه ولو كان أبوا لم يضمن هل تطلق قال (خه) اختلاف فيه
 المشايخ وقال (ح) فيه روايتان جلة (ذ) وفي (كشخ) تطلق ولا جعل عليها ولا على أبيها
 على قول ابن سلقه وعنده ان الجعل يجب على الاب وان لم يضمن قيل تطلق وقيل
 يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف لعدم الغائبة بل تطلق ويجب كل المهر مدخولة
 ونصفه صغيرة مدخولة وهو الصحيح (ت) خلع الصبية أبوها على مال جازا الخلع ولا يجب
 المال عليها ولو ضمنه أبوها يلزمه ولا يرجع به عليها (صل) خلعها أبوها بمهرها ولم يدخل
 بها وضمنه جازولها نصف المهر وضمن الاب للزوج نصف المهر فان قيل كيف يصح
 الخلع بمهرها وهو ملكها وليس للاب ابطال ماله وكيف يصح ضمان الاب المهر لزوجها
 وهو عليه ولا ي معنى ضمن الاب للزوج نصف المهر الذي ضمن الزوج للصغيرة هذه من
 مشكلات المسائل وهذا لانه اضاف الخلع الى مالها ولو اضافه الى مال غيرها بان
 نكحها على قن انسان صح الخلع لانه لو اضاف الشراء الى مال غيره بان شري بمال غيره
 صح الشراء فلا ن يصح الخلع والخلع اقرب الى الجواز اولي الا ان تسلم البطل في الشراء
 يجب على العاقد ولو عقد بلا ضمان وفي الخلع لا يجب عليه الا بضمان اذ حقوق العقد
 في الخلع ترجع الى طرف من له العقد وان كان اذا ضمن ترجع اليه الحقوق بحكم الضمان
 وتطلق اذا الطلاق معلق بقبوله فيقع اذا قبل ويجب لما نصف المهر لا النصف بطلاق قبل
 الدخول وعلى الزوج نصف المهر للصبي وعلى الاب نصف المهر للزوج لانه ضمن كل المهر
 فخرج من تسامحه وسقط نصفه فضمن النصف كما لو خلع على مال غيرها وخرج من تسامحه ويقع
 باثنا لانه ملاق بعرض ولو كان بلفظ الطلاق ولانه قبل الدخول هذا لو لم يدخل فلو دخل
 فلها كل المهر والاب يضمنه للزوج لانه ضمن كل المهر ولم يقدر على تسامح شيء منه

بعد الشراء قبل الدفع بان قال
المشتري ادفع الثمن الى الصبي
الذي اشترى به منه هذا العبد
على انك ضامن او قال الضامن
ادفع الثمن الى الصبي على اني
ضامن لك ثم استحق المبيع
رجع المشتري على الكفيل
سواء كان الصبي ماثونا او
محمورا عليه وتعم هذا ينظر
في هذا الباب وفي هذا الباب
ايضا على سبيل الاستشهاد
قال اقرض هذا الصبي مائة
درهم على اني ضامن لك
فاقرضه يكون له ان يرجع
على الكفيل وفي غير الهيظ
هشام قال سالت محمدا عن
قال فبره بع من هذا المحمور
عليه متاعا وانما ضامن لثمنه
فباعه متاعا قال لي محمدا
الله ما حال المتاع قلت قبضه
واستلمكم قال لا يضمن الضامن
لانه ضمن الثمن ولا ثمن عليه
لان البيع فاسد ولو قال ما بعته
من درهم الى مائة فانا ضامن
له فباعه ثوبا يساوي خمسين
وقبضه واستهلكه يضمن ثمنه
الثوب وقوله انما ضامن له
مخالف لقوله انما ضامن الثمن
الا ترى ان رجلا لو قال لا تتر
بائع فلانا يعني محمورا عليه
فباعته له وانما ضامن فباعه
بيعا فاسدا وقبضه واستهلكه
كان الكفيل ضامنا الذي
لزم المشتري لقساد البيع ولو
قال انما ضامن للثمن لم يلزم
الكفيل ذكر في آخر الفصل العاشر من كفاية الذخيرة اذا

فيضمن مثله قال سرح هذا احد وحوه خلع الصبية وحيلة اخرى ان يجبر الزوج بالمهر
على الاب حتى يبرأ الزوج اذا الاب بمالك الاحتيا لبعال الصبي والصبية على غير من عليه
الدين اذا كان المتهال عليه أملا من المحيل والغالب ان يكون الاب أملا من الزوج
ولو كان المتهال عليه مثل المحيل في الملاءة ينبغي ان يصح ايضا كذا ذكره م ر ح (ش)
ولو كان الخالع وليا غير الاب وجعله القاضي وصيا ويحتمل هذه الحيلة ينبغي ان يجوز
اذ لو وصى ان يحتمل بعال اليتيم ايضا (فطس) لو كان المتهال عليه مثل المحيل في الملاءة
لم يجز للوصي ان يحتمل بعال اليتيم اذا لم يجرع له بشرط كون الثاني أملا (ج) فخرج
الصبي لو احوال قبل ابوه او وصيه فلو كان الثاني أملا او مثله يصح والاقلا (طهم) حيلة
اخرى وهي ان يقر الاب بقبض مهرها ونفقة عديتها ثم يدينها زوجها وهذا يختص بالاب
بخلاف سائر الاولياء اذا الاب يصح اقراره به ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره
به ولو اراد ان يكتبه يكتب اقرار الزوج بالبنوة ويكتب اقرار الاب بقبض المهر ونفقة
العدة اقول لو كان الاب صادقا في اقراره فلا فائدة فيه للزوج ولو كذب فهو حرام يجب
التحرز عنه والمراد بالحيلة هي الحيلة الشرعية ليصل بها الرجل الى مراده على وجه الشرع
وهذا ليس بشيء ولكن يمكن ان يقال ان الكلام في حكم اقراره لو اقر لا في انه يجعل
او يحرم فلا اشكال الا انه يبرأ ظاهر الاحتية ولا يليق هذا التلبس بالمسلم كتبت هذا
النظر ثم وجدت نظيره (قسي) فهذا من التوارد (ص) الاب لو خلع الصبية بمهرها واداه
خير الها بان علم انما تضمن العشرة معه فانه يصح على قول مالك وزول المهر عن
ملكها ويبرأ الزوج عنه فلو قضى به نفذ لانه مجتهد فيه (ذ) خلع الاب او الاجني كبيرة
بمهرها جاز ولو اجازته والاقول يضمنه الخالع لم يجز ولا يطلق (صر) يتوقف على
اجازتها فان اجازت جاز ويبرأ الزوج من المهر ولو لم يجز ينبغي ان تطالق لانه متعلق
بالقبول وقد وجد (ذ) ولو ضمنه الاب او الاجني وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين
الزوج والخالع طلاقا بائنا بما كان في حق المرأة اذا بلغها الخبر فاجازت فغذ عليه او برئ
الزوج من المهر فلها ان تأخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على الخالع بحكم الضمان
و يصبر تقدره هذا الخلع كأن الخالع قال للزوج ان اجازت فالبذل عليها وان لم تجز
فالبذل علي وما يجب على الاب من الضمان انما يجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة
اقول ذكر قبيله انه يرجع على الاب بحكم الضمان فبين قوله منافاة ويمكن التوفيق
بان يكون فيه روايتان فاخذ به ما يدل عليه ما ذكر (صر) في هذه المسئلة
ان الزوج يرجع به على الخالع بحكم الضمان والاب كالاجنبي اذ ليس للاب ولاية الخلع
فهو كاجني وكذا لو خلع الاب او الاجني على نفقتها وهي صبية او كبيرة لم تاذن به ولم
يجز بعد الخلع جاز الخلع فطابق ونجيب النفقة على الزوج ثم يرجع هو على الخالع
بسبب الضمان وقال رحمه الله هناك مسائل يحتاج الى ذكرها ومنها ان الاب لو تزوج
كسيرة فطلب وان تبرئ الزوج عن ثمن المهر فلا سبيل اليه بان يقر الاب بقبض
ثمنه لانه كذب حقيقة ومن أمر به فقد امر بالكذب اقول هذا يؤيد ما سبق لنا من

الكفيل ذكر في آخر الفصل العاشر من كفاية الذخيرة اذا

يضمن ليرجع على الابن له ان يرجع وقد ذكرنا مسائل ضمان المهر والثمن من الصبي في النكاح والبيع من هذا المجموع وفي آخر هذا الفصل أيضا الكفالة والضمان بامر المكفول منه وبامر المضمون منه انما يوجب الرجوع على الآخر عند الاداء اذا كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه حتى لو كان المكفول منه صبيًا محجورًا عليه لا يرجع عليه وان كان باهره ولو كان صبيًا محجورًا عليه لا يؤخذ به في الحال وانما يؤخذ به بعد العتاق ذكر في باب الدعوى على الكفيل والمجمل من فتاوى رشيد الدين اذا قبض الأب مال ابنته الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان المال امانة في يده والكفالة بالامانات لا تصح ولو قال ذلك الرجل ان استهلك الأب مال الصبي فانا كفيل بذلك يصح لانه اضاف الكفالة الى سبب الضمان وفي فوائد ابن حفص الكبير رحمه الله الكفالة للصبي المحجور عليه لا يجوز فيلزمه الصبي المحجور عليه من الضار لانه النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذه منفعة فيجوز فالان الهبة والصدقة تصح بالفعل وفعله معتبر فاما هنا فلا بد من قبول وهو قول وقوله غير معتبر قيل يشكل بما لو اجر نفسه يجب الابن

الاقتصار في اقراره بقبضه قال فينبغي ان يجب باذنها لانه لا يصح بلا اذنها الا ان تميزه وينبغي ان يضمن الزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن بالهبة وغرمتك ما ربهته فانما تضمنتمو يصح هذا الضمان لضافته الى سبب الوجوب لان من زعم الأب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها الزوج يجب فالأب ضمن بدني واجب فصم ولو كانت الابنة صبية فلا وجه للهبة ولا للقرار بالقبض لما مر فالحيلة هنا ما مر من أن يجعله الزوج على الأب (من) تزوجها بالقبض ودخل بها فوهبت أمها للزوج القام من المهر وضمنت له فباعها بالقبض لا يرجع الزوج على أمها بدني فان قيل قلنا وهبت الأم الفاقبى من المهر ألف فاذا اختلعت على الفين فالألف زائدة فلم لا يجب له عليها يجب بان هبة الأم لم تصح ففي المهر الفين فصم الخلع على الفين وضمان الأم ليس بالتزام مال له ابتداء بل هو وصد لو طلبت تمام الفين فالأم تعطيه ألفا ولا يلزم الأم شيء مع ان امرأته لم تطلب شيئا ولو ادعى الزوج استثناء أو شرط أو كذبه فالقول للزوج فلو شهد بالخلع أو طلاق بلا استثناء فان قالوا نشهد انه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لم نسمع منه الا كلمة الخلع أو الطلاق فالقول للزوج الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البديل أو نحوه فيثبت بقبول قوله وهذا مما يقبل فيه الشهادة على النفي (صريح) فيما لا يسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد أحوال الناس وعن (طه) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء

(قوله طلق وقال استثنيت لا يصدق الخ) قال شيخ الاسلام القرني قالت وفي فتاوى القاضى الامام لو قال الزوج طلقتمك أمس وفلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين أبي يوسف ومحمد فقال صلى الله عليه وسلم لا يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً بالامر القوي في زمان غلب على الناس الفساد وان خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البديل في الخلع فقال خالته صلى الله عليه وسلم اذا قبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ عليه جعلاً واراد باخذ المجلد ذكر البديل في الخلع لا حقيقة الاخذ وكذا لا يصدق فيما لا يصدق كمالا تصدق المرأة اه كلامه قلت وظاهر كلام الحق الكمال في شرح الهداية ان الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والخلع ولم تنازعه المرأة في ذلك ان القول قوله مطلقا حيث قال بقوله طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء او اشرط ولا تنازع لاشكال ان القول قوله وكذا اذا كذبت المرأة فيه ذكره في الحاوى للامام محمد بن الحارثي ولو شهد عليه بانه ملقها او خالها بغير الاستثناء او قالوا لم يسمن قبيلت وهذه من المسائل التي قيل فيها الشهادة على النفي فان لم يشهد اصلى النفي بل قال لم نسمع منه غير لفظة الطلاق او الخلع والزوج يدعى الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائد شمس الأئمة الارزبغندي لا يسمع دعوى

رجلاً لو استعمل انسا ماس
فيعقد ورأى القاضي ان
يوجب الاجر عليه يجب ولا
عبء القول في وجوب الاجر
(في مسائل الحوالة) *

ذكر محمد وجه الله تعالى في
 الاصل الصبي الساجد في
 المحوالة مثل البالغ وفي فوائد
 شيخ الاسلام برهان الدين
 رحمه الله صبي محمد وعليه أقر
 بحال واحال به على آخر وقبل
 الاخر المحوالة فالمقر له يمكن
 من المطالبة من المتهال عليه ام
 لا اجاب نعم كما في الكفالة وفي
 وصايا الفتاوى الصغرى
 الوصي اذا احتال بحال اليتيم
 يجوز لكن يشترط أن يكون
 الثاني املاً من الاول وان
 كان مثله لا يجوز وذ كر
 الفاضل الامام فخر الدين
 رحمه الله في الفصل الاول
 من يبيع فتاويه الاب
 والوصي اذا قبل المحوالة على
 شخص دون الهيل في الملاءة ان
 وجب بعهدهما جازع عند ابي
 حنيفة ومحمد رحمه الله
 تعالى ولا يجوز عند ابي يوسف
 رحمه الله وان لم يكن واجبا
 بعهدهما لا يصح في قولهم وقد
 عرف مسائل البيوع وذ كر
 صدر الاسلام ابو اليسر رحمه
 الله في باب الخلع من الميسر
 في حيلة هبة صداق الصغيرة
 ان الاب يحتال على نفسه
 بشاقة برأضة الزوج عن

ولو قال طلق واستثنيت صدق و يبقى بان دعوى الاستثناء يصح الا ان يظهر منه ما يدل على (صط) فال طلق ثم استثنيت لم يكن مستثنا عند حوس (ق) طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء صدق لو لم يذكر البديل في الخلع لالوذ كره بان قال طلقك بكذا وفيه لو اخذ به لا في الخلع وقال لم اعن به الطلاق لا يصدق قضاء والمراد ياخذ بالبطلان كره للاحقة الاخذ (فس) ادعى الاستثناء وقال ما قبضت منك فهو حق كان لي عليك وقالت اني دفعته لبذل الخلع فالقول له لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البذل عليها وان اقر ان له عليها مالا واحدا لا مالاين والمرأة مقررة ان له عليها مالا آخر يصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقر ان عليها بديل الخلع والمالك هي المرأة فيقبل قولها وفيه نظر (فو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير انه تكلم به في نفسه بحيث يسمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب ان يجهز به ايمنه بيعة (جف) حلف واستثنى في نفسه وحرك به لسانه ولم تسع اذا ما جاز استثناءه كذا عن س و ح اقول يحتمل ان يراد به انه يصدق ديانة لا قضاء قال وكذا القراء في الصلوة لو سمع اذناه فهو اوثق (ص) قالت خويستين نوبدم از تو فقل فرو ختم وقال عنيت غيرها لا يصدق قضاء (خ) ارادت الخلع فقال قوم لها اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت وقال الزوج بعث وفي ضميره بيع متاع فانها تطلق قضاء اذ قوله بعث جواب كلامهم والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال (حق) وكذا لو نوى منطقة او خشبة في يد قلو اشار الى تلك المنطقة او الخشبة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه لم يرد الخلع وكذا لو اشهد قبل الخلع على هذه المواضع ثم اشار وقت تكامه الى الخشبة او نحوها اشارة تفهم

الاستثناء اذا عرف الطلاق باليمين بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال لعبداه اعتقكما
امر وقالت ان شاء الله تعالى لم يعتقوا في الفتاوى للنسفي لو ادعى الاستثناء وقالت بل
طلقتي قال قول لها ولا يصدق الزوج الا بيمينه بخلاف ما لو قال لها قلت لانا أنت طالق ان
دخلت فقالت مطلقتي منجز القول قوله كذا قاله ثم قال والذي عندي ان ينظر ان كان
الرجل معروفا بالصالح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في الهيئتين
عدم الوقوع تصد يقاله وان صرف بالقسق او جهل حاله ينبغي ان لا يؤخذ بقوله لغلبة
الفساد في هذا الزمان اه كلام الغزالي واول حيثما وقع خلاف وترجع لكل من
القولين قالوا يجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبنا اصحابنا وايضا
كما قلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كرامة له فتطالب التخلص منه
فتفترى عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفرض باطن الامر الى الله
تعالى تأمل وانصف من نفسك واذا كان القول قوله في دعواه الاستثناء هل هو بيمينه
ام لا لم أره لاحد من علمائنا و ينبغي على ما هو العمد ان يكون بيمينه اذا انكرت
الزوجة واما اذا لم تنكره فلا يمين عليه لتصديقها له اللهم الا اذا اتهمه القاضي والقضاة
الا ان يحلفونه لهذا تأمل

يضم ايضا وقد ذكرناه في
قال محمد رحمه الله في الاصل
اذا اذن الرجل لا ينفق في التجارة
وهو يعقل البيع والشرع اجاز
ويصير الصبي ماذونا في
التجارات وكذا الوصي اذا اذن
للمصغر في التجارة وهو يعقل
البيع والشراء ومعنى قول
محمد رحمه الله في الكتاب اذا
كان الصبي يعقل البيع
والشراء أي اذا كان يعقل معنى
البيع والشراء بان كان يعرف ان
البيع مباح سالب للملك والشراء
حالب ويعرف الغبن اليسير
من الغبن الفاحش لا نفس
العبرة فان كل صبي لو اذن
البيع والشراء يملكه ما قال واذا
باع الصبي شيئا من مال نفسه
واشتري لنفسه شيئا قبل
الاذن وهو يعقل البيع
والشراء ينعقد تصرفه عندنا
وينفذ اجازة الولي وكذا الصبي
الذي يعقل البيع والشراء اذا
وكل من غير ما يبيع والشراء
فبإساع واشتري جاز عندنا
والذهب عندنا ان الصبي
المعقل صحيح العبارة فيها
ينفعه من التصرفات سواء كان
مولى عليه او لم يكن كقبول
الدية والاسلام ونحوها يتردد
بين الضرر والنفع كالعبارة
فهو صحيح العبارة انما اذا لا
نفاذ او فيها ضرر من كل وجه
كالطلاق والعاققة فهو فاسد
العبارة نفاذ او انعقادا واعلم
ان كل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله

الشهود وهذا كله في الحكم اما في الديانة فالقول له اشاركوا لا اذا كان اللفظ لا يحتمل
ما نوى (قط) طلبت خلعا بمال فاشهد صديقين ان امرأتى اذا قالت نحو يشتمن خريدم
اقول فروقتم ولا اقول فروقتم ثم خاها عند القاضي ثم قال قلت فروقتم ولم اقل فروقتم
فشهد به فلو سمع القاضي فروقتم يحكم بهما المخلع ولا يلتفت الى شهادتهما ولا هبة
لذلك الاشهاد اما لو قال القاضي لا أتيقن انه تكلم بخلاف او جاءه يسمع شهادتهما ويطلب
المخلع ولو شهد به بعض اهل المجلس انه قال فروقتم يحكم بالمخلع (قون) باع منها تطليقة
بمهرها واشترت فقال من ساعته هرسة هرسة يخاف ان يقع عليها الثلاث لان هذا يصرف
الى الطلاق اسبق ذكره فصار كقوله او فعت هرسة طلاق (فسد) خلعا بتطليقة واحدة
فلاموه على ذلك فقال دوسه يادلم يقع شيء لانه ليس بايجاب (فشين) قال ترايبك طلاق
فلاموه كفت ديكرد اذم يقع آخر لانه جواب لذلك وماء عليه فخص خلعا فقبل له كم
نويت فقال ماتشاء ولم ينوشها طلقت واحدة لان تفويض المشيئة اليها في النية ليس بشيء
(فسد) قالت اخلمني وقالت سه خوام فقال سه يار ثم خلعا تقع واحدة اذا الحكم يقع
بالمخلع وهو واحد ولو خاها فقال لها في عدتها اذمت سه ولم يزدها به فلو نوى ثلاث
طلقات طلقت ثلاثا والاف لانه لم يلفظ بطلاق فصار كما لو قال اذمت واحدة فلا يقع
الاينية (فش) خلعا فقال في مجلسه مراد بين خانه هيجه ليست ثم ادعى شيئا من امته
الييت فان قال كان هذا في الميت وقت المخلع لا تسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت
المخلع فالقول له (خ) قال ان كان هذا في الميت وقت الاقرار لا تسمع دعواه ولو انكر
كونه فيه وقت الاقرار تسمع ولو ادعى انه لم يقل شيئا يسمع لو لم يكن دعواه في ذلك
المجلس وفي الجماع مسألة تدل انه لو ادعى مطلقا لا تسمع وينبغي ان يكون كذلك (صك)
قال لها سر خود از صدة وكاين خريدم فقالت فروقتم لو نوى الطلاق تبين وصحب المهر
ونفقة العدة لانه ذكر (قو) من قال لها نحو يشتمن خريدم فقالت
فروقتم واجاب كما ذكرنا وهذا لان مر خود ونحو يشتمن بمعنى واحدة اذا الرأس يراد به
جميع البدن وقوله از تو بعدة ومهر خريدم لم يصح عوضا لان كلمة من لا تستعمل للعوضنة
فبقى لفظ خريدم وفروقتم وهذا من الكنايات فلا بد من النية اقول مرفي (عده) في
اوائل الفصل ان قولها از كاين خريدم كقولها بكاين خريدم فعلى هذا ينبغي ان يقع
بلائية ومرايضافي (عده) ثمة ان البدل على الزو ج قيل يجوزونيل لا فلي رواية الجواز
ينبغي ان تطلق وصحب المهر ونفقة العدة على الزوج بلا حاجة الى النية

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومتعلقه

الاصل ان الزوج يملك الطلاق بنفسه فيملك تقوى نفسه الى غيره ويتوقف عمله على العلم
ولو لم يرد الزوج بالامر باليد مالا فليس بشيء الا ان يكون في حالة الغضب او مزاكرة
الطلاق فلا يصدق فيه ما قضاه انه لم ينو الطلاق فلو ادعت نية الطلاق او انه كان في

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومتعلقه

فأب اذ اذن للصغير أو لعبد
ابنه الصغير في التجارة يجوز
وكذا وصي الأب بعد موت
الأب وكذا اذن الجدة في الأب
إذا لم يكن له وصي من جهة
الأب يصح وإن كان الأب سياً
فانه لا يصح اذن الجدة ولو اذن
القاضي لعبد اليتيم في التجارة
وليس لليتيم وصي أب جاز
اذن القاضي وإن كان للصغير
أو المعتوه أب أو وصي أو جده
أو الأب فمأى القاضي إن
يأذن للصبي أو المعتوه في
التجارة فاذن له صحه وإن
أبى الأب ذلك لأن الأذن في
التجارة حق للصبي قبل الولي
فإذا طلب من الأب وإلى صار
الأب ماضياً به فانتقلت
الولاية إلى القاضي كالولي
في باب النكاح وقد ذكر
المسألة في مسائل النكاح
وذكر في الهداية وكذا عبد
الصبي المأذون يصير مأذوناً
بأذن الصبي وأذن أبيه ووصيه
والجد ولا يصير مأذوناً بأذن
العم ولا يجوز اذن الأم وحمه
وخاله وأخيه لأن هؤلاء ليس
لهم ولاية التجارة فلا يكون لهم
ولاية اذن ولو أن امرأة ماتت
وأوصت إلى رجل وترك
ابنًا صغيراً ليس له أب ولا جد
ولا وصي الأب وترك
أموالاً لم ير لها هذا الصغير فاذن
الوصي لعبد من عبده الذين
ورثهم من الأم لا يصح وإذا
صح اذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الجار البالغ فيما

فرض أو هذا كونه مطلق صدق مع عينه وتقبل بيته في اثبات الغضب وهذا كونه
الطلاق لا في نية الطلاق إلا أن تقع على أفراد الزوج بها كذا (قط) وفي (طعم)
بذكر في باب الأمر باليسد تعلق نفسها في شامت لا اختلاف في الأمر والخيار قيل هو
كالوكالة تقع بمهمة في العمر إذا لم تعلق بالمشيئة فعلى هذا ملك الزوج عزها فإذا علق
الطلاق بالمشيئة يصير كمن فينقطع الخلاف (طعم) تفويض الطلاق إليها قيل هو
وكالة تملك عزها به والأصح أنه لا يملكه (ثم) وكذا بطلاق نفسها لا يملك من لها
توكيلها كقوله طلق نفسك وثمة لا يملك عزها كذا هذا ولو قال لا جنبي طلق امرأتى صح
عزله ولا يقتصر على المجلس لأن هذا اللفظ لا جنبي توكيل وللرأة تملك ولو قال لا جنبي
طلق امرأتى إن شئت يقتصر على المجلس ولا يملك عزله فالحاصل أن قوله طلق نفسك
تملك في حقها ذكر المشيئة أو لا القيام معنى المسالك في حقها وهو تصرفها نفسها برفع
القيود من نفسها وفي حق الأجنبي تملك لو ذكر المشيئة والأفلا وكذا لو قال لا مرأته طلق
صاحبك فهو توكيل ولا يقتصر على المجلس وله العزل كذا (فو) وفي (شمس) قال
لا جنبي أمرأتى بيدك كان عليك كفاية تقتصر على المجلس ولا يملك عزله (صه) قوله طلاق
أمرأتى بيدك كقوله أمرأتى بيدك (ذ) لو جعل أمرها بيدها أو خيرها فلها أن تختار
نفسها ما دامت في مجلس علمها ولو طال يوماً أو أكثر فلو قامت منه أو أخذت في عمل آخر
خرج الأمر من يدها لأنه دليل الإعراض وأمر اليد يطل بصريح الأعراض فكذا بدليله
(صك) لو أخذت في عمل آخر يعلم أنه قطع لما كانت فيه بطل الأمر والحاصل أنه تملك
بوافق سائر التليكات من حيث أنه يقتصر على مجلس العلم ويخالفه من حيث أنه يبقى
إلى ما وراء المجلس لو كانت غائبة بخلاف سائر التليكات لأن هذا التملك تضمن معنى
التعلق فتعبد بالمجلس بمعنى التليكات وبقي إلى ما وراءه في الغائبة ولم يملك عزله بمعنى
التعلق عملاً بشبهه وقوله اختاري كالأمر في جميع الأحكام إلا في أنه لو نوى بالأمر
باليد ثلاثاً صح في التخيير ولم تجزئية الاثنان فيهما (من) خيرها أو جعل أمرها بيدها
فقبل أن تختار أخذ الزوج بيدها فقامها أو جاءها طوا أو غيرها خرج الأمر من يدها
وكذا الرواة شطت واغتسلت وبطل بقيامها إلا بعودها لو كانت فاعسدة فاضطجعت
فيه روايتان عن أبي يوسف ولو قاعدة فأن كانت لم يطل في ظاهر الرواية وعن س رحمه
الله يطلانه كذا (مح) وذكروا (شيخ) أن فيه روايتين ولو تمكنت فاستوت لا يطل وكذا
لو حتمية فتر بعت أو بالعكس وكذا لو بعت ثياباً ولم تقم عن المجلس وكذا لو نزلت عن
الدابة وبطل بر كونهما وكذا لو سكنت على دابة وانفق فسارت ولو واقفة فاجابت
ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك बात منه وكذا لو ماشية ولو
سبقت خطوتها جواباً لم تبين ولو كانت الدابة سائرة فوقفها بقي خيارها ولو كانت في
بيت فشتت من جانب إلى جانب لم تبطل والسفينة كبيت لا دابة ولا فرق بينهما
حقيقة لتبطل المجلس حقيقة وأقربا بأن سير الدابة يضاف إلى راحتها لا السفينة
بحر يهاجر ويح (مح) وسواء كان على دابتين أو على دابة واحدة أو كانت على دابة

يدخل تحت الاذن فيجوز له
 عقارا كان او منقولاً كما يجوز
 ذلك من الحر البائع واذا افر
 يد من التجارة صح اقراره وليس
 له ان يكاتبه ولو كاله ولا ان
 يعته على مال وكذلك ليس له
 ان يزوج امته عند أبي حنيفة
 ومحمد وجميعهم الا تعالى وعند
 أبي يوسف رحمه الله ذلك
 ومنى صح اذن الاب والوصي
 او القاضي لعبد اليتيم ومحق
 العبد من تباع رقبته في دين
 التجارة عندنا ولو قال القاضي
 لعبد اليتيم اتجر في الطعام
 خاصة او قال اتجر في البر خاصة
 فانه يصير العبد ماذن له في
 التجارة كلها ولا يكون هذا
 من القاضي قضاء في فصل
 مختلف فيه وان كانت هذه
 المسئلة مختلفة فيها ولو ان
 العبد تصرف في فلقه بذلك
 دون من التجارة التي اذن له
 القاضي فيها ومن التجارة
 التي لم ياذن له القاضي فيها
 وخاصم ارباب الديون الى
 القاضي فباطل ديون الغرماء
 التي محقة من تجارة لم ياذن له
 القاضي فيها فانه لا ينفذ
 تصرفه بعد هذا في التجارة التي
 لم ياذن له القاضي ولو رفع
 قضاؤه الى قاض آخر لا يكون
 لذلك القاضي ان يبطل
 قضاءه كما في سائر الاجتهادات
 وكذلك لو قضى القاضي بجواز
 تصرفاته في الانواع كلها

وهو معنى او كان في سفينة او في سفينتين او في محل او محلين حتى لو كان على عاتق رجل
 واحد واختارت نفسها في خطوته تلك بانته والا فلا ولو دعت بطعام فاكلت بطل قل
 او اكثر لا يشرب ماء اذا اكل في مجلس الراي غير متاخر بخلاف الشرب (في) لا يبطل
 باكل اليه بل لو كان من غير ان تدعوه ولو تسكمت بكلام هو ترك للجواب كما امرت
 وكيلها ببيع او شراء او اجنيبا به بطل خياله لا لو قالت ادعوا لي مشورة او شهودا
 اشهدهم لانه اشارة قبول لا اعراض ولو لم يجد من يدعوه شهودا فقامت لتدعوه ولم
 تنتقل اختلاف فيه المشايخ كذا (شيخ) وفي (مس) فقامت لتدعوه ولم تخرج لا يبطل
 ولو خرجت اختلافوا فيه (كفو) استحسن قول (شيخ) فقال من قال الى بطلانه بالقيام
 عال بان المجلس تبطل وان لم يوجد دليل الاعراض الا ترى الى ما مر ان الزوج لو اقامها
 كرها بطل تبطل المجلس وان لم يوجد دليل الاعراض (ذ) قال امرك بيدك فقالت
 لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها تطلق اذ قولها لا الخ ليس بردا لتبطل وفيه نظر
 لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد ولو سمعت او قرأت قليلا بقي لا لو طال (ح) قالت لله
 على صديق زينة او هدي بذنة او هبة شكر المساقلة وتطلعت نفسها تطلق لانه بقي
 لا بشرع الصلاة ولو كانت في صلاة الفرض بقي لا تمامها اذا قطع منهي والاعراض
 انما يكون بترك الاختيار بعد التمكن ولو متطوعة وسلمت على رأس امركتين بقي
 لا لو ادب مع ولم يفصل في (صل) بين تطوع وتطوع (من) من ان الاو بع قبل
 الظاهر كفر يرضى في هذا لانه لم يجز ادائها بغير يمين ولو في الوتر فاقته فلا يبيح لوجوبه
 هذه كفرب وصندهما الشريعة بغيرية واحدة ولو سنة ولذا يقضي بالاجماع اقول وجه
 المناسبة في ذكر قوله ولدا يقضي الخ ليس بظاهر ولو قال وان كان سنة عندهما المكنه
 قريب من الواجب ولدا يقضي الخ لا تضع قال امرك بيدك كفاششت وفارسيته هر باز
 فلها ان تختار نفسها كفاششت في المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلاث الاامها
 لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحدة اقول قوله كفاششت في المجلس الخ
 يقتضي ان يجوز لها الايقاع متعدد في ذلك المجلس وقوله الا انما لا تطلق الخ يقتضي
 ان لا يجوز ذلك في نفسها تدافع فيمكن التوفيق بان مراده بقوله الا انما الخ انها لا تطلق
 دفعة واحدة اكثر من واحدة وهو كذلك ويمكن ان يؤول قوله كفاششت الخ بان لها
 ذلك في المجلس فيكون لها تكرار الايقاع بالنسبة الى المجلس لا بالنسبة الى مجلس
 واحد والاول هو الحق والله اعلم قال فلوشايت اخرى في العدة يقع وكذا الثانية ثم لو
 شاعت بعد تزوج آخر لم يقع خلافا لفر ولوشايت واحدة وتزوجت باخر فعادت الى الاول
 طالت بثلاث عندهما وعند مروح بمابقي فلوشايت ثلاث تطليقات ثلاث مرات يقعن
 واحدة بعد اخرى عندهما وعند يقع ثلثان واحدة بعد اخرى ثم تحرم حرمة طليقة لها
 مرو لو قال امرك بيدك اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار مرة في المجلس وغيره اما حصر
 المرة الواحدة فلا نكحة اذا ومتى لم تقتضيا التكرار واما التعدد الى ما بعد المجلس فلان
 كلمة اذا ومتى عبارة عن الوقت فيوجب ان تعمم الوقت فصار كانه قال امرك بيدك في أي

وقت شئت هو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لردّها ما جعل اليها وكذا قوله اذا
 شئت او مني ما شئت ولو قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر على المجلس وكذا قوله
 ان شئت او ما شئت او كم او اين او اينما (مصل) قال لقنه انت حر حيث شئت فله
 المشيئة في ذلك المجلس فقط وكذا الطلاق فعلى هذا لو قال امرك بيدك حيث شئت
 يقتصر على المجلس هكذا اجاب بعضهم ولو قال لقنه انت حر متى شئت او اذا او كلما
 شئت فله المشيئة في كل زمان حتى لو قال لا اشاء ثم قال شئت العتيق يعتق وكذا الطلاق
 اقول يخالفه ما رقبه من انها لو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لردّها ما جعل اليها
 وهذا يقتضي ان يرتد بقوله لا اشاء فلا تعمل بعده مشيئتها واقعة جعل امرها بيدها
 على انه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شئت وحيث شئت وابن شامت
 وضاب شهرا فلها ان تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى متى يجلسها لان هذه
 الالفاظ لا تقتضي تسمية الاوقات فيقتصر على المجلس (كفو) قال انت طالق حين
 لم اطلقك او زمان لم اطلقك او حيث او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت فان قيل في يوم
 لم اطلقك ينبغي ان لا تطلق الا بعد مضي اليوم لا كما سكت لانه لو طلق في ذلك اليوم
 بعد سكوته لا يتحقق الشرط وهو عدم الطلاق بحجاب بان يوم بحد الوقت هنا اذا لم يجر
 بما لا يعتد (فقط) وهنا الفاظ هروقت وهركا وهرجه كاه وهر زمان وشئى وهميه
 وهر بار واهوان الحنث يتكر ربة وله هر بار وكذا يتكرر في غيره مما ذكرنا عند
 بعضهم وبقى بانه لا يتكرر في هذه الالفاظ الا في قوله هر بار (فو) في قوله طالق يقع
 رجعا وفي الامر باليد تبين ولو قال طلق نفسك ان شئت يقتصر على المجلس (ذ) قال
 لامرأته امر فلانة بيدك لتطلقى امي شئت فهذا مشورة فله ان تطلق نفسها في الحال (فو)
 امرك بيدك فطلقى نفسك عند قوله فطلقى الخ مشورة فله ان تطلق نفسها في الحال (فو)
 قال لا تجر امر اى بيدك فطلقها يقتصر على المجلس (فقط) قال له ان قبت سنة فامر
 امر اى بيدك حتى تخلفها بمهرها فغاب سنة ولم يحضر قال النسفي رحمه الله حوتو كبل
 مطلق حتى لا يقتصر على المجلس والصحيح انه تملك حتى يبطل بقيامه من المجلس (فن)
 قال النسفي رحمه الله عند السؤال هو تو كبل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد فقد فسر بما هو
 تو كبل محض وهو ان يخلفها فصار الحكم للفسر كذا قال عند السؤال الا انه كتب في
 الجواب هو وغيره انه يبطل بقيامه لانه صرح بالامر باليد (ذ) قال امرك بيدك في ثلاث
 تطبيقات فطلقت نفسها ثنتين او واحدة فهي رجعية (هذه) قال امرك بيدك لكي
 تطلقى نفسك او تطلقى نفسك او حتى تطلقى فطلقت فهو بان ولو قال امر تو بدست تو بها
 دم يملك طلاق فهو رجعي كما لو قال امرك بيدك في تطليقة (ذ) قال امرك بيدك هذه السنة
 فطلقت نفسها فزوجها فلا خیار لها في باقى السنة اذا الامر واحد الا انه عتد فانجيل مرة ولو
 قال امرك بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان على مجلسها ولو
 قال امرك بيدك رأس الشهر فلها ان تطلق نفسها عند المسهل ولو قال امرك بيدك الى
 رأس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر فلا يقتصر على المجلس ليفيد

التجارة وهو من غير او مفعوه
 الا انه يعقل البيع والشراء
 او اذن له وصيه ثم ان الاب او
 الوصي اقرا حدهما عليه يد بن
 اوسيع او شرا او اجارة او ودية
 في يده او مضاربة في يده او
 رهن او غير ذلك مما في يده او
 جنابة فان الاب والوصي
 لا صدقان على شئ من ذلك
 اذا كذبهما الصبي او المعتوه
 وكذلك لو اقرا الاب او الوصي
 على عبد ما ذون له لهذا الصغير
 في التجارة اما بالدين او بالجنابة
 كان اقراره باطلا هذه الجملة
 من ما ذون الذخيرة والهيبة
 وفي ما ذون شيخ الاسلام
 القاضى اذا رأى الصغير او
 المعتوه او عبد الصغير يبيع
 ويشترى وسكت لا يكون اذنا
 له في التجارة هكذا ذكر المسألة
 في الفتاوى الصغرى وفي
 ما ذون الهداية والصبي يصير
 ما ذون له بسكوت الولي اذا رآه
 يبيع ويشترى كما في العبد بل
 اولى لانه لا يحل السكوت في
 الصبي ويحسب في العبد وفي
 ما ذون شرح الطحاوى اذا
 اذن لعبد في التجارة وهو
 لا يعلم لا يصير ما ذون له
 كالوكيل ولو قال لاهل السوق
 يا يعوا عبدى ثم قال اذنت
 له في التجارة فبايعوه وهو
 لا يعلم باذن المولى فانه يصير
 ما ذون له قال وذهبكر في
 الزيادات اذا قال الاب لاهل
 السوق يا يعوا ابني فلانا فاني اذنت له في التجارة فبايعوه والصبي لا يعلم فانه لا يصير

ما ذوناله من ايماننا من قال في
 في العبد يصير ما ذوناله وان لم
 يعلم والاصي لا يصير ما ذوناله
 ما لم يعلم وكفالة الصبي الماذون
 له لا تصح سواء اذن له ابو في
 الكفالة او لم ياذن لانه تبرع
 محض وقد ذكرناه في مسائل
 الكفالة والصبي الماذون له
 لا يملك تزويج عماله كونه لانه
 ليس من التجارة كذا ذكر
 في الهداية والصبي الماذون له
 هل يتسكن من ان يتزوج
 امرأه هذا التعليل يشير الى انه
 لا يملك وذهب في مختصر
 القسود في العبد الماذون له
 لا يتزوج ولا يزوج عماله كونه
 ولا يكتب ولا يعتق على مال
 ولا يجب بعد وض ولا يغير
 موضو ذكر فيه أيضا واذا
 اذن ولي الصبي في التجارة
 فهو في البيع والشراء كالعبد
 الماذون له اذا كان يعقل
 الشراء والبيع وفي ماذون
 الجماع في الفتاوى الاب اذا
 جاء بعد الى الورق وقال هذا
 هبة ابني الصغير وقد اذنت له
 في التجارة فيما يعمه ثم استحقه
 مستحق بعد ما لم يعمه الدين صار
 الاب خارما ويحرم الاقل من
 قيمته ومن الدين ونسأله ينظر
 في ماذون شرح الطحاوي وفي
 ماذون الجماع وفي الفتاوى
 القاضى اذا اذن لعبد الصغير
 في التجارة والاب كاره جاز
 ولا يصير محجورا عليه بموت
 القاضى ولو كان الاذن من الاب ومات صار محجورا عليه

التاقيت (فتن) امرت بدمست اوتها دم شش ماه راعا لامر يدها عند تمام ستة أشهر
 ويأتي في فصل ما يصح تعليقه بالنكاح (خ) قال اذا جاء رأس الشهر فامرك بيدك
 فمالةها واحدة قبل دخوله فتزوجها فجاء رأس الشهر قال امر يدها وكذا قال امرك
 بيدك في هذه السنة فمالةها واحدة قبل دخوله فتزوجها في تلك السنة يصير الامر يدها
 عند حرج ولو جعل امرها يدها او يدها اجني بجن الزوج مطبقا لا يبطل الامر باليد
 بخلاف التوكيل حيث ينزل الوكيل وكذا لو حلف بطلاق أو صق لا يبطل ولو جعل
 امرها يدها او مجنون او كافرا أو قن فهو مجنون قال لامرأته الصبية امرك بيدك فطلعت
 نفسها تطلق أقول ينبغي ان يكون هذا في صبية تعقل وتبرأ ولا طلاق وجه أيضا لمعنى
 التعليق وادعته جعل امر الصبية بيدها باي كشايدي زبان شوي متى شئت هي
 غاب فغاب فابراة عن المهر فطلعت نفسها قبل ينبغي ان تطلق رجسها بما نرى (بس)
 في أو اخر فصل الملع (ذ) قال من طلاق تراد ادم فلونوى الايقاع يقع لا لونوى
 التفويض لانه يحتصل التفويض ولا نسبة له يقع لانه ايقاع ظاهر فيصرف اليه ما لم
 ينوشيا آخر (نص) ترا طلاق ايقاع طلاق ترا تفويض (ي) قال لامرأته لك
 الطلاق قال ح لونوى المطلاق تطلق ولولائية اعا وقال س لونوى الطلاق فطلاق والا
 فالامر يدها وادعته قال لم طلاق بتو اذام باي بكشاي ورفني الظاهر انه تفويض
 لا تخيير (من) طلاق برد ورفني تفويض (فسد) قال لما دار طلاق بلاس واما الطلاق تقع
 واحدة (فصا) في قوله دار طلاق يحتاج الى التيقو قيل يقع بلائية قال له قل لامرأتي
 امرك بيدك لا يصير يدها ما لم يقبله المأمور لانه امر بالتفويض ومثله لو قال قل لامرأتي
 ان امرها يدها يصير امرها يدها قبل الاختيار كذا (فقط) وفيه فضولي قال جعلت
 امرك بيدك فقالت اخترت نفسي فاجاز الزوج كانه لم تطلق وبصير الامر يدها في مجلس
 عليها بالاجازة لان تصرف القضولى له مجيز في الحال اذا الزوج يملك الشاء للمحال فينقد
 موقوفها على اجازته ولما تصرف المرأة فليس له مجيز حال وجوده اذا الزوج لا يملك كانه
 لو قال بعد ما خبرها الاجني اخترت نفسي لم يقع وانما ينقد من التصرفات ماله مجيز
 في الحال وما لا فلا وكذا لو قالت جعلت امرى بيدي فاخترت نفسي فاجاز كانه لا تطلق
 ويصير الامر يدها ونظيره ما لو قال لامرأة فقير ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت
 فاجاز الزوج صح الميمن لا الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة اذا الاجازة تعمل في الميمن
 فقط اذا الزوج يملك الميمن لا دخوله في الدار ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلعت
 نفسي فاجاز الزوج ذلك يقع الرجعي للمحال ويصير الامر يدها حتى لو اختارت يقع طلاق
 آخر بائن لان كل واحد من التصرفين له مجيز في الحال فتوقفا على اجازته ولو قالت
 اخترت نفسي فاجاز لم يقع ولونوى الطلاق ولو قالت ابنت نفسي وأجاز يقع لونوى

(قوله اخترت نفسي لم يقع الخ) قال الغزى أقول سيد كرم المصنف في الفصل الرابع
 والعشرين ما يخالفه فليست اهل

الطلاق ولو قالت حرمت يمنع بلانية لان محريم المحلال في حرقنا صار مطلقا اقول فعلى
هذا لو قال الفضولي جعلت امرئ بك سيدك فقالت طلقت نفسي فاجاز الزوج كله ينبغي
ان يقع الرجعي لله الوي صير الامر بيدها حتى لو اختارت يقع طلاق آخر باثن لم امر
(جن) شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ امراته انه فوض اليها قبلهاها وقد طلقت نفسها
بعده جازت شهادتهما ولو شهدا ان فلانا قال لنا فوض اليها قبلنا لم يجوز نظير المسئلة
الاولى انهما لو شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا انه وكاه يبيع عنه فاعلما ثم يباعه جازت
شهادتهما (فو) قال لامرأته بعث منك امرئ بالف ان اختارت نفسها في المجلس
تطلق ويلزمها المال ولو جعل امرها بيدها فقالت است باذناشتم ولم يقل خوشتن
ولا تبين فلو قالت عنيت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت والا فلا ولو قالت للزوج
انت على حرام او انت مني بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن فهذا كله طلاق كذا
(فقط) وفي (كفو) بخلاف قولها انت حرام ولم تقل على او انت بائن ولم تقل مني
فانه باطل ولو قالت انا حرام ولم تقل عليك او انا بائن ولم تقل منك فهو طلاق (مك)
قال لامرأته طلقي نفسك فقالت انا حرام او خلية او برية او بائن او بنته او نحوها
فالاصل فيه ان كل شيء يكون من الزوج مطلقا اذا سالت فاجابها فاذ ا وقعت منه
على نفسها بعد ما صار الطلاق بيدها تطلق ولو قالت طلقتي فقال انت حرام او بائن
طلقت فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها تطلق ايضا ولو قالت له طلقتي فقال الحق
باهلك وقال لم انوبه مطلقا صدق ولا تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها بان قالت
انكمت نفسي باهلي لا تطلق ايضا (ذ) جعل امرها بيدها فقالت طلاق او كنتم
تطلق نوى اولوا وكذا لو قالت امر او كنتم تطلق نوى اولان هذا تعيين للطلاق صرفا
يقال زن فلان امر او كنتم يفهم فيها بينهم انها طلقت نفسها اقول على هذا لو قال رجل
من اهل بلاد الروم كلماى السون او كلماى شرعى السون ان فعل كذا ينبغي ان يصح
المعين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه ويبدل عليه ما ذكر في اوائل اكرام الكافي في
بحث بيع الوفاء من ان الصحيح ان العقد الذي يجري بينهم ان كان بلقا البيع
لا يكون رهناسم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك
في البيع وتلقا بلقا البيع بشرط الوفاء او تلقا بالبيع الجائر صح وعندهم هذا
البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك اى يكون فاسدا ويبدل عليه ايضا ما ذكر في
وقف الخلاصة من انه لو قال ضيعتي هذه سبيل ولم يزد عليه لا تصبروقا الا اذا كان
القائل من ناحية يفهم اهلها منه الوقف المستجمع للشرائط قال ولو قالت فبليت نفسي

(قوله لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلماى السون او كلماى شرعى السون الخ) معناه
ان فصل كذا تجري كلمة الشرع بيني وبينك يعنون بكلمة الترخ للطلاق وفي الجفر في
باب الكنايات ناقل عن المعراج الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالغارسية
ومنها بقية اللغات وكثيرا ما يقع ذلك وسئل عنه

ثم امر رجلا بان يشتري من
احدهما لالا خوشيالا يصح
الا اذا كان هو المعبر عنهما واذا
صبر عن احدهما والاخر
عقد بنفسه جاز في ما دون
الفتاوى الصغرى المولى او
الاب اذا قال اذنت لك في
البشارة فلا تبسح بعين
فاش فباع يصح لان الاذن
لا يقبل التخصيص والعبد
المأذون له والصبي المأذون له
يعايش البيع والشراء بعين
فاش عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وفي شرح خواهر
زاده وحط المأذون له بغير
عيب في المبيع لا يجوز وبعب
يجوز ويجوز ما جيل المأذون
له دينه هلي غريمه وذ كرفي
الذخيرة الصبي المأذون له اذا
باع من ابيه فهو على وجهه اما
ان يبيعه بمثل قيمته او باكثر
من قيمته مقدار ما يتغابن
الناس في مثله او لا يتغابن او
أقل من قيمته بحيث يتغابن
الناس فيه في هذه الوجوه جاز
بيعه عندهم جميعا وما ان
باعه بأقل من قيمته بحيث
لا يتغابن الناس في مثله ففي
هذا الوجه اختلاف الروايات
عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ذكر في بعض النسخ
انه لا يجوز وذ كرفي بعضها
انه يجوز فصار عند ابي حنيفة
وجه الله تعالى روايتان في
المسئلة واذا باع من الاجنبي
بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز وعند

أبي حنيفة رحمه الله يتفق من وصيه ذكر انه لو باع بمثل امة او باكثر او باقل مقدار ما يتعين الناس فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من امة بمقدار ما يتعين الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى ولا يجوز عند محمد وجه الله نص الخلاف في هذه الصورة في الجماع الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتعين الناس فيه فلهي قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يجب ان تدون المسئلة على روايتين وان أقر الصبي قبض الثمن الذي وجب على أبيه أو وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها انه لا يجوز ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الرواية في الاقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله وامام علي فولهما فالأقرار للاب والوصي لا يجوز رواية واحدة هذه المسئلة في الذخيرة واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم جرح عليه صبح جرحه اذا كان الجرح مثل الاذن على ما عرف في كتاب المانون وكذلك الوصي اذا اذن

تطلق وكذا لو جعل امرها يدايها فقال قبلتها تطلق واعلم ان الامر باليد قد يكون مرسلا وقد يكون معلقا بشرط بان قال اذا ندم فلان فامر امرأتى ببيدها او قال بيده فالمرسل فيه ان مطاق غير موقت بحكمه ان المفوض اليه ان كان يسمع فيقتصر على مجلسه ولو ثابتا فيقتصر على مجلس علمه والقبول في المجلس ليس بشرط وان كان يرتد برده والثاني موقت فان علم المفوض اليه بالامر قبل مضي الوقت فالامر بيده في بقية الوقت ولا يبطل بقيامه عن المجلس ولو مضى الوقت ثم علم بقبول الامر لانه حصص التفويض زمان فلا يبقى بعده واما المعلق بشرط فانما يصير الامر بيد المفوض اليه اذا وجد الشرط فاذا وجد فان كان الامر مطلقا غير موقت صار الامر بيده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط وان كان يرتد برده ولو موقفا فعلم قبل مضي الوقت فالامر بيده في البقية ولو مضى الوقت ثم علم بقبول الامر ولو جعل امرها يدايها او بيد اجنبي ثم ردت الامر اورده الاجنبي لم يصح لانه غايك شي لا اقم فيه مع لازمه هذه مروية عن اصحابنا ومرا لا انه يرتد برده والتوفيق انه يرتد برده عند التفويض لا بعد ما قبله اقول يحتمل ان يكون فيه روايتان لانه تمليك من وجه وتعليق من وجه فيصح رده قبل قبوله نظر الى التعليق ولا يصح نظرا الى التعليق لا قبله ولا بعده فتصح رواية صحة الرد نظر الى التمليك وتصح رواية فساد الرد نظر الى التعليق قال وقطعه الاقرار فان رده يصح قبل تصديقه لا بعده ولو جعل امرها بيدها ثم ابانها بطل الامر في ظاهر الرواية وفي (ق) من حوس لا يبطل ولو طلقها رجعها لا يبطل قالوا وهذا لو كان الامر موقفا بان قال امرك بيدك اما المعلق بان قال ان كان كذا فامرك بيدك فان ابانها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط فيصير الامر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد المضي ولو طلقها ثلاثا بطل الامر خلا قال زر وهي مسألة التخيير هل يبطل التعليق ولو جعل امرها بيد امرأة أخرى ثم ابان المفوض اليها في الامر كذا (د) وفي (ق) امر زن خوزيك طلاق بدست بنوزن نهار كراشهر يكما غائب شوذ بطلها ثم طلقها الزوج واحدة ثم تزوجها ثم غاب شهرا ابن امر بدست بنوزن ما ندياني اجاب في وجه برهما ان حل وامر داه بودواين نكاح نوست فهذا بخلاف ما في (د) وفي (ق) لو قال امرك بيدك اذا شئت فابانها ثم تزوجها بقي الامر عند حرج اذا التفويض صحت وتعلق حقها به فلا يبطل بزوال الملك (د) قال ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدك فابانها فتزوج أخرى لم يصح امرها بيد المفوض اليها لانه لم يتزوج عليها ولو قال ان تزوجت امرأة فامرها بيدك ولم يقل عليك والباقي بحاله يصير امرها بيدها اذا الشرط هو التزوج مطلقا (ق) قال ان تزوجت عليك فهي طالق فابانها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق (صل) قال ان تزوجت عليك فانت طالق فطلقها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق كذا (صل) اطلق بلا ذكر البينة فيسأله مسألة الامر باليد ولو قال ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامرك بيدك فابانها فتزوجها ثم تزوج أخرى لا يصير امرها بيدها اذا الشرط التزوج في هذا النكاح ولم يوجد (ق) فوض اليها برانك مهر فخت بنوزن خوز ييش از

لعبدهما في العسارة ثم جاز عليه صمجره اذا كان الحكر مثل الاذن والاب اذا اذن للصغير فباع واشترى ولحقه ديون ثم جاز رجل واستحق الصغير قهر ماء الصغير يرجعون على الاب بديونهم ولا يطل الاذن بموت القاضى وعزله ويعمل جبر القاضى واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو لعبداينه الصغير ثم مات الاب والابن صغير كان موته جبر عليه ولو كان الاذن من القاضى لم يكن موت القاضى جبر عليه وكذلك الامام الاكبر اذا مات لا يطل الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبداينه الصغير في التجارة ثم ادرك الصغير فالعبد يبقى ماذوناه على حاله فرق بين هذا وبين ما اذا مات الاب او جن والصبي صغير بحاله فان عبده يحجر وفرقوا ايضا بين الوكالة وبين الاذن فان الاب اذا وكل رجلا يبيع مال ابنه الصغير او يشتري لابنه الصغير ثم مات الاب او ادرك الصبي فان الوكيل ينزل وفي الاذن قارا اذا ادرك الصبي يتحجر عبده واذا مات الاب يتحجر عبده والذي ذكرنا من الجواب في الاب فكذلك الجواب في الوصى حتى ان الوصى اذا اذن للصبي او المعتوه في التجارة ثم مات الوصى او جن يتحجر الصبي والمعتوه واذا اذن الاب لعبداينه في التجارة ثم مات الاب

تغو بض مهر بخشد بوده است قيل لها ان تطلق نفسها وقيل لا شئ وهو الاصح لانه عاقبه بشرط محال فوض اليها كره كره كره تو زنى ديكر خواهم يا زنى ديكر جز تو بحال من ظاهر شود تو باقى خود كشاده كنى متى شئت فعلها فتزوج بانحرى ثم زوج الاولى هل يصير الامر يدها قال لا لو كان النكاح والزوجية ظاهرة وقت العقد ولو فوض اليها كره كره خياس كم طلقى نفسك متى شئت ففعلها ثم فعلها قبل تطلقها نفسها وتو اذ تطلقى كره يانى اجاب تو انه ولو مضت العدة ثم تزوجها يانى ذكرك فى (بت) وكلمه بان يطلقها بكذا فابانها بنفسه ليس للوكيل تطلقها او كذا لو جدد النكاح ولو ابان امراته فوكل رجلا بتطلقها على مال فطلقها على مال وقبالت تطلق محال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل تطلقى ويجب المال ولو مضت العدة ثم جدد وطبقها لم يقع (فتبره) قال اكرزير تو زنى خواهم امردى بدست تو نهادم فثبتت حرمة المصاهرة بينه وبين امراته بمسه امها هل يبقى الامر قال يبقى انصورا الحكم به فانه لو كبرجوا من نكاح التي زنى بامها او بنتها فمذموم رح لا عند من رح ولو كان شافى المذهب فلا شك انه يبقى ولو قال ان تزوجت عليك مادمت فى نكاحى او ما كنت فامرك ببيدك فابانها فتزوجها ثم تزوج عليها فى قوله مادمت لا يصير الامر يدها وفى قوله ما كنت فكذلك على رواية الكرى فانه ذكر ان مادمت وما كنت سواء (من) فرق بينهما وأشار انه يصير يدها فى قوله ما كنت لانه يثبت كون بعد كون ولا يثبت ديمومية بعد ديمومية وقارسية قوله مادمت فى نكاحى تا تو ذرن نكاحى منى وقارسية قوله وما كنت فى نكاحى تا تو ذرن نكاح من ياشى ويحى بمحنته فى فصل ما يصح تطلقه وتأقيته (ذ) قال اكر بر تو بىل ارم فكذا فتزوج عليها بحيث لا لو طلقها ثم تزوج وقوله بىل ارم فى العرف عبارة عن قوله اكر تو زنى خواهم فوض اليها ان تزوج عليها ثم ادمت على الزوج انك تزوجت على فلانة وقلانة حاضرة تقول زوجت نفسى منه وشهد الشهود بالنكاح يصير الامر يدها ولو كانت فلانة غائبة عن الجاهل وبرهنت هذه انك تزوجت على فلانة قصار امرى بيدى هل تنفع فيه روايتان والاصح انه لا يسمع لانها ليست بخصم فى اثبات النكاح ما يراه اصله فى (فشن) فى فصل القضاء على الغائب (فضم) فوض اليها وقال يى زيان من فاذا وجد الشرط فعليها ابراء الزوج او لا ثم تطلق حتى يقع (كهو) قال امرك بيدك ان ابراءت ينى عن المهر فطلقت نفسها فى المهر لم يقع لو طلق بعد الابراء والا فلا اد التوفيق على شرط الابراء (فو) قالت تركت مهرى عليك على ان تجعل امرى بيدى ففعل لا يبرأ ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا (هـ هـ) فوض اليها ان ضررها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصوصية يان شوى فضررها فطلقت نفسها يجب المهر لا لو قال يلا خسران ويجب ان لا تملك تطلق نفسها الا ببراء المهر او لا ولو فوض اليها على انه لو طاب عنها شهر ولم تصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شئت (قوله ولو فوض اليها على انه لو طاب عنها الخ) قال القزى رحمه الله تعالى قلت وفى البصر

وورثه الاب فقد انجبر العبد
 الخلة في ماذون الذخيرة الصبي
 الماذون له اذا ادعى عليه
 رجل دعوى بخلاف ويقضى
 عليه بالنكول وهو المختار
 وحكي عن نجم الدين الذي في
 رجاء الله انه كان يقول كان
 الفقهاء يسترقند يقتون ان
 الصبي الماذون له لا يخلف من
 خبر رواية ثم وجدت رواية في
 المسوط انه يخلف في ماذون
 كتاب الاحكام في دعوى
 القتاوى الصغرى ذكر في
 الساب السادس والستين من
 ادب القاضي لو ان رجلا له ابن
 لم يدرك اذن له في التجارة
 فاستدان ديناً ومات الابن
 وترك متاعاً وعقاراً والدين
 محيط بما تركه لم يكن لبيه
 ان يبيع شيئاً مما ترك لانه
 مشغول بمحق الثرما فلا يملك
 البيع الا برضا الثرما وكذلك
 العبد الماذون له المديون والله
 تعالى اعلم

(في مسائل الحج)

ذكر في مختصر القندوري
 الاسباب الموجبة لاجراء الصغر
 والرق والجنون فلا يجوز
 تصرف المصبي الا باذن وليه
 ولا تصرف العبد الا باذن
 سيده ولا يجوز تصرف الجنون
 المغلوب بحال ومن باع من
 هؤلاء شيئاً او اشتراه وهو
 يعقل البيع ويقصده فالمولى
 بالخيار ان شاء اجازه ان كانت
 فيه مصلحة وان شاء فسخه وهذا المعاني الثلاثة توجب

وكذا اذا اشتراه من الصغير كان هذا جرحاً الى العبد هذه

فبعث اليها عشرين درهما فلولا لم يكن هذا قد وثقتها هذه المدة بصير امرها بيسدها ولو
 كانت نفقة ما قروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل نفقتها لا يصير
 الامر بيسدها ويرفع اليها عندهما خلافاً لابي يوسف وهي فرع مسألة الدوز ولو لم
 تهب وقال وصات النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال
 صاحب العدة هكذا سمعت الامام الاستاذ ثم رجع بعدمه وقال لا يصديق وكذا في
 كل موضع يدعي ايضاً محقق فيقبل قولها وهو الاصح (صط) لو اختلفا في وصول
 النفقة والباقي بحاله فالقول قولها وبصير الامر بيسدها في رواية لابي رواية (ذ) القول
 قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وعلى هذا الوجه جعل امرها
 بيسدها ان ضر بها لا جناح تطلق نفسها متى شامت فضر بها فاختلعا فقال ضر يتها
 بجناية فالقول قوله لانه ينكر صير ورواية الامر بيسدها وان لم تبين الجناية (نص) ذكر
 مسألة النفقة وقال لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيسدها لانها لما
 نشرت لم يبق لها نفقة فصارت كالمطلقة حتى مضت العدة (شي) قال اكر يك ما نفقة
 توفى الميراث امرك بيدك يس زن في اجازت ثري بخانه يذرفت بخشم قلم يرسل اليها
 نفقة حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيسدها لانها نشرت فلا نفقة لها فقات
 الشرط اقول ينبغي ان يكون هذا عندهما لا عند من رج كافي مسألة الكوز قال
 اكر يك ما نفقة توفى رسم امرك بيدك فارسلها الكزن رسول باين زن نرسا سدد رين
 ما دعوى كويدها زنت تدا نستم هل يصير الامر بيسدها اجيب نعم وفيه نظرقانه ذكر في
 (ذ) انه لو قال ان لم ارسل اليك نفقتك هذا الشهر فكذا فارسلها قضعت من يد
 الرسول لا يحنث لانه ارسل ولو قال ان لم ابعث نفقتك من كرمينة الى شهر فامر بك بيدك
 فبعثها قبل مضي المدة لكن من موضع آخر فامرها بيسدها وفي (نقط) ما يدل عليه
 فانه ذكر لو قال ان لم ابعث نفقتك من كرمينة الى شهر فانت كذا فبعثها من موضع

الرائق لاستاذي رحمه الله تعالى قال ثم اعلم ان ظاهر المتن يقتضي انه لو علم ان طلاقها
 بعدم وصول المال فالقول قوله وقد جزم به في القنية فقال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة
 ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول فانكرت هي فالقول له
 اه لكن صحح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايضاً حتى
 وهي تنكر كما انه يقبل قولها في عدم وصول المال وهو يقتضي تخصيص المتن
 وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال لكن جزم مولانا صاحب البحر
 في فتاواه بقبول قوله اه اقول ولا ينبغي الجزم به مع قول غالب اصحاب القتاوى
 والاصح انه لا يقبل قوله تامل واقول ذا وسط وحسن وله نظائر في الفقه كقبول قول
 الوكيل بقبض الدين بعدم موت الموركل قبضته ودفعتها او هالت يقبل قوله في براءة نفسه
 ولا يقبل قوله في حق براءة المديون لو كذبه في القبض والدفع وورثته فتامل والله تعالى
 اعلم

آخراً قبل مضي المدعي حنث (ذ) قال اكرهك ما برتو اسانم ونفقة من تتو نرسد امرك بيدك
 قبل مضي الشهر نفقة رسيدها ما بردينا مد لا يصير الامر بيدها لانه معلق بالشروطين
 وتوجد احداهما فقط (فتم) اكرهكنم ما نفقة توبرتو اسانم امرك بيدك قال
 المراد نفقة تكمين ما يبيته حادة (خر) قال ان غبت عنك يوماً أو يومين فامرك بيدك
 فغاب يوماً فالامر بيدها لان هذا اول الامر من (فصل) قال ان غبت عنها فان شئت
 طلقك نفسك واحدة وان شئت ثنتين وان شئت ثلاثاً فوجد الشرط فطلقت
 نفسها واحدة هل لما ان تطلق نفسها أخرى في ذلك الجلس قال ليس لما ذلك لانه
 فوض اليها على وجهه التحير فطاشا شئت الواحدة وانتهى الامر مروزي ان غبت عنك
 شهر فامرك بيدك فاسره الكفار هل يصير امرها بيدها احاب في واقعي بعضهم ان
 احبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط اذا لتيان بالشرط مكرها
 وناسحيا وعامدا سواء في الحنث اقول لو حلف لا يخرج رج فهدنخر رج بنفسه حنث فيل
 لا وقبل ان امكنه الامتناع حنث والا فلا فينبغي ان تكون مسئلتنا على هذا الخلاف
 (لذعه) لو لم يؤسر ولكنه غاب شهر الا يوما وحضر في اليوم الاخر فغبت المرأة نفسها
 حتى تم الشهر اقبي (ظه) ان الامر بيدها واقبي (قط) انه لا يصير بيدها لانه معلق
 بغيبته لا بغيبتهسا وتظيره انه لو حلف لا يفارق فريه حتى ياخذ دينه فزومه ففر منه
 لا يحنث لانه لم يفارقه وانما فادقه فريه وكذا لو كابره فانتقلت لا يحنث واقبي (خ)
 ان الزوج لو لم يعلم اين هي لم يصير الامر بيدها ولو علم ولم يذهب اليها فالامر بيدها وهذا
 لو كانت مدخولة فاما قبل دخوله فلو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها اقول فيه نظر
 (فقط) جعل امرها بيدها ان غاب عنها من بخاري شهر من مكان يسكنان فيه فغاب
 قبل ان يبنى بها لا يصير الامر بيدها لانه لم يغب عنها من مكان يسكنان فيه لانه يراد به
 مكان السكنى والاذواج وذلك بعد ان يبنى بها وهل (ذ) بانه قبل البناء بها فغاب
 عنها فان قيل فيه نظر لان الغيبة المشروطة لم تكن متحققة وقت الحلف فينبغي ان
 يصح التعليق ولو غابا باق في الحال بدم بنائه من الا لوقال ان غبت عن بخاري شهرا
 فكذا وهو لم يكن بخاري وقت الحلف فصحت المدة وهو غائب عن بخاري فينبغي ان
 يحنث لوجود الشرط لان مراده انه لو لم يحضر بخاري الى شهر ويحجب بان مقتضى الكلام
 ان يكون ابتداء الغيبة من بخاري ولم يوجد فلا اشكال والحق في مثله ان يعتبر العرف
 فلو كان صرفهم ان يراد به الغيبة المتبدأة من المكان لا يحنث قبل البناء ولو يراد به
 الغيبة المطلقة فينبغي ان يحنث ولو قبل البناء والله اعلم قال ولو كانت مدخولة فغاب
 تلك المدة في المصر ولم ينجى يدها يصير الامر بيدها كذا (خ) اقول ينبغي ان لا يصير بيدها
 اذ الكلام في مسئلة بخاري فلم يوجد الشرط لعدم خروجه من بخاري حينئذ اللهم الا
 ان يفرض جوابه في مسألة اخرى بان حلف ان غاب عنها شهر من مكان يسكنان
 فيه ولم يذ كر المصر ولو كن السياق باباه ولو قال ان غبت عن كورة كذا فامرها بيدها
 فاذا خرج من الكورة الى الرستاق فامرها بيدها ولو قال ان غبت عن بخاري فاسم

عقودهما ولا اقرارهما ولا
 طلاقهما ولا اعتاقهما وان
 اتلفا شيئا لزمهما ضمانه
 واما العبد فاقواله نافذة في
 حق نفسه غير نافذة في حق
 مولاه فان اقر بماله لزمه بعد
 الحجر به ولم يلزمه في الحال ولو
 اقر بحدا وقصاص لزمه لانه
 مبني على أصل الحجر به في الله
 ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه
 بالحسد والقصاص وينفذ
 طلاقه لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يملك العبد والمكاتب
 شيئا الا الطلاق وفي شهادات
 المنتقى السفيه المجهور عليه
 اذا زوج ابنته وأخته الصغيرة
 لم يجز كذا عن محمد رحمه الله
 تعالى وذكر في دعوى المنتقى
 واذا دفع الوصي الى الوارث
 حين ادرك ماله وهو ممن
 يحجر عليه فماله كان دفعه
 جائزا وهو بري من ضمانه
 السفيه المجهور عليه اذا
 استقرض مالا يعطى صداق
 امراته صح استقرضه فان لم
 يعط المرأة وصرف في حوائجها
 لا يؤاخذ به لا قبل البلوغ ولا
 بعده والعبد المجهور عليه لو
 استقرض مالا واستهلكه
 لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ
 به بعد المتق لان الصبي
 المجهور عليه ليس من اهل
 الالتزام فلا يصح التزامه واما
 العبد من اهل الالتزام الا انه
 لا يصح التزامه في حق المولى
 و يصح في حق نفسه في حجر قساوي قاضي خان ومسئلة

استقرض الصبي المجهول عليه
في شهادات الذخيرة شهادة
الوصي لابن الميت يدين على
الميت هل تقبل أن كان
الابن صغيرا لا تقبل بالاتفاق
وان كان كبيرا كذلك الجواب
عندنا حنية رحمه الله تعالى
وعندهما تقبل وهذا إذا كان
الابن كبيرا حال ما قبل الوصي
الوصاية فان كان صغيرا وشهد
له بالدين بعدما كبر لا تقبل
الشهادة بالاجماع وإذا شهد
حران مسلمان بالعان في حق
من المحقوق وكان يوم شهدا
صغيرين أو كافر بن أو عبد بن
قبلت شهادتهما العبد والصبي
والكافر إذا شهدوا فرد
القاضي شهادتهم ثم أعتق
العبد وبلغ الصبي وأسلم
الكافر ثم أعادوا تلك الشهادة
فانها تقبل شهادتهم بخلاف
القاسق إذا شهد ووردت شهادته
ثم أعاد تلك الشهادة بعد التوبة
لا تقبل وكذا الزوج إذا شهد
لزوجته وهو حراً والزوجة
لزوجها وهي حرة فرد القاضي
شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية
فأعاد تلك الشهادة لا تقبل
وهذه الجملة في الفصل الثاني
من شهادات الذخيرة وفي
الذخيرة أيضاً شهادة الصبيان
فما يحدث في الملاءب لا تقبل
وفي شهادات الفتاوى الصغرى
شهادة الصبيان فيما لا يحضره
الأصبيان تقبل عند مالك
وذكر في آخر باب كتاب القاضي إلى القاضي من فتاوى رشيد

بخاري يطابق على القصة على قول أكثر المشايخ وقيل من كرمينة إلى قبر بر (ذ) حلف
لا يدخل كورة كذا أو ستاق كذا فدخل في أرضها يحنث ونيل أن الكورة اسم
للعمران وهو الظاهر والبادء اسم للعمران أيضاً واختلف في بخاري والفتوى في زماننا
على أنه اسم للعمران وشام اسم للولاية وكذا عمراسان حتى لو حلف على واحد من هذه
المواضع أن لا يدخلها فدخل مرة من براها يحنث وكذا فرغاة وسعد وبركستان
اسم للولاية ولو حلف لا يدخل بلخ أو مدينة بلخ أو قرية كذا فهو على العمران (شيخ)
سواده مر فند غير مهر فند وسواده مروغ مر وكذا الكوفة وسواد الري من الري وهذا
كله حسب العرف قال لامرأته كرازين شهر في اذن تو بروم امرئ يسدك ابن مرد
كو كسر أدفت زاني اجازة زن لا يصير الامر يسدها واقعة قاب بعد اوسه ما فاه
ازنويشته كه ا كراز وقت هست من دو ماه بريد ومن يتو رسم طلق نفسه هرگاه كه
حواسي و بعد اوم شد كه كتاب ابن نام به قبل عام يك ماه بود و اذ وقت عيبت اما
اوند نامه ويريد ماته است در بن صورت تواند ياني خود كشادن ياني جئون سه ماه
گذشت است و اين زن و اعلم بشوذه قيل في (يحيى) يصير الامر يسدها فانه قال لو قال
اذا مضى هذا الشهر فامر امرائي يسد فلان فمضى الشهر وفلان لم يعلم حتى مضى شهر
آخر ثم فلان علم يتقو يرضه فله مجلس علمه اذا لمعاق بالشرط كرسى علمه فكانه
قال هند مضى الشهر امرائي يسد فلان وفيه يتوقف على علمه ان كان فلان غائباً
و يقتصر على مجلس علمه كذا هنا اقول قوله هرگاه كه خواهي في مسئلتنا يقتضى
التعظيم فلا يقتصر على مجلس علمه كما مر في أوائل الفصل فلا حاجة الى هذا القياس
فكان القياس غفل عن هذا القيد ولم يكن هذا القيد في اصل الوضع فوقع سهواً
من الكاتب والله اعلم قال بخلاف ما لو قال امرائي يسد فلان شهر حتى انصرف
الى شهر يليه فاذا مضى الشهر لا يبقى اليمن لم يتقو يرضه أولاً اذا لمفوض مؤقفاً
لا يبنى بعد الوقت واقعة جعل امرها يسدها ان تزوج عليها ثم وهبت امرأته نفسها
منه بحضرة يهود وقبل هو فصارت امرأته وقال عني في التقويض التام بلغة
التزوج هل يصدق حتى لا يصير الامر يسدها قال (صع) اجاب بعض من تصدى للافتاء
بالتحصيل الدراية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخطا صرف واجبت انه لا
يصدق فيه يصير الامر يسدها لان نية المخصوص في الفعل لا تصح اذا فعل لا هموم له
اقول لا هموم لفعل وقع فانه واحد وما الفعل النحوي وهو المذكور في مسئلتنا ولم يقع
بعد فلا نسلم انه لا يعتبر فيه العموم بل قد يعتبر باعتبار المشتق منه كما لو حلف لا يدخل
يحنث كيف دخل فانه عام يظهر من محتمل فيما حلف لا يضع قدمه حيث يحنث
بدخوله حافياً او متهللاً لانه مجاز من لا يدخل فهو من باب عموم المجاز لا من قبيل الجمع
بين الحقيقة والمجاز كذا ذكرنا وهذا يدل على ان قوله لا يدخل عام حتى اعتبر عموم
في لا يضع لكونه مجازاً عنه فالاولى ان يقال التزوج يطلق مرافقاً لمعنى النكاح
بلفظ التزوج واليه وبني الايمان على العرف فنية لفظ التزو ج عدول من العرف

الظاهر فلا يصدق فيه الا امر يدها هذا لا المساقا والله اعلم قال وقد ذكرى (قوله) ان
نية التخصيص من الامام في العربية لا في الفارسية وموضوع الفتوى بالفارسية على
انه ذكرى مسائل ان الازادة لا تعتبر مع حقيقة الفعل اقول لا بخلاف ما ان يريد حقيقة
الغوية او العربية فعل كل منهما بحث واختلاف يظهر بالتأمل فيما لو حلف لياثنه
ضدا ان استطاع او حلف لا يضع قدمه في داره او حلف لا يأكل هذا البرقليتأمل فيها
وتحويها من كتاب الايمان حتى يعرف ان الاستدال به لا يتم الا عند البعض وبخوضه
لا تليق القطعة تجعل امرها يدها ان ضربها فامر غيره فضررها فلهذا سئلته الحلف هل
ان يضربها فامر غيره فضررها قيل لا يحسن كما لو حلف لا يضرب قننه فامر غيره وقيل لا يحسن
كما حلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو فرضها او مدشعرها او عضها او حنقها فاما يصير
الامر يدها اذا ضرب فعل يتصل بالشيء فيحصل له الالم قالوا لا هذا لو لم يكن في حالة المزاح
اما لو قلته فيها مزاحا لا يصير يدها وان المهاو كذا الواصا برأسه انقها حالة المزاح
فادماها لا يحسن هو الصحيح لانه لا يعد ضربا عرفا ولا بعضهم قالوا حلف بالفارسية
لا يحسن بهذه الا قاعيل لا بها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط) اقول وكذا
التركية وهذا الحق عندي (جف) حلف لا يضربها فضررها او عضها او حنقها
حنث في عرفهم لا في عرفنا اقول وكذا لا يحسن في عرف اهل الروم (فقط) لو نفض ثوبه
فاصاب وجهها لا يحسن لانه لا يتعارف ضربا ولا يصد يمين (ند) لو رماها بحجارة
او نساها او تحوها لا يحسن لانه رمى لا ضرب وكذا لو دفعها دفعها لم يوجبها لا يحسن ولو
تعمد غيرها بالاضرب فاصابها قيل لا يحسن وقيل لا (ند) قال ان ضرب بشك بلا جناية
فامر بك يبرئك فخرجت من البيت بلا اذنه فضررها قيل لا يصير الامر يدها لو اوقاها
المهل والاقبص يدها وقيل لا يصير الامر يدها ما طاقا والاول اصح فانه ذكر (في)
ان ليس له منعها من الخروج حتى يوفى كل مهرها (عده) خروجها من البيت بعد
ما اوفيت المهمل جناية (فحين) قال امرها يدها كموبراني جناية شرعي يريد فقال
لها مرده روزي تراوسنورد اذم تا بخانه يذرو ما ذروى دمروز گذشت وودوا زده روز شديذر
وما ذرى آمدنوا ويا اشيان بخانه ايشان رفت فضررها يصير امرها يدها فوضه اليها
كمي جناية شرعي ترند ازن كشي فخر يدها خوست داد فضررها كروادات
ميل ابيها باجازت شوى بذهد جناية بوفوا الا فلاوا كرومردان اوردفقات نان نوى
رايكون اندر نه فلهذا جناية قوا كروزان خوردن حشم كرو دليس بجناية قوا كرو شوى
داد عابد كده فوجناية قوا كرو دربرده او از نكند كرو وپيرن شونا محرم مان شوزيد هل
هو جناية قال يختلف باختلاف الأشخاص (عده) لو امهت صوتها اجنبيا فهو
جناية والتكلم مع رفع الصوت مع ضرب الحرم جناية وقفا وكشفها وجهها عند غير محرم
قيل جناية وقيل لا ثم قال لها ما ذرت وما ذه سلك استحو امدوزن كفت ما ذرت
وجوهه توترض بها لا يصير امرها يدها اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكرى
(فو) انه لو قال لها المنة برتواد فقالت المنة خور برتواد قيل ليس بجناية لانها لم

ان يشهد لانه لا يجتهد على
قول الصبيان وهذا في حق
صبي لا يصح كون كلامه
معتبرا اما اذا كان الصبي عبرا
يجوز له ان يشهد اذا اخبره
مثل هذا الصبي ولا يشترط
لفظ الشهادة بل مجرد الخبر
يكفى ولو سمع من المصدوق في
القذف والنسوان والعبد يجوز
ان يشهد اذا كانوا صدقة
ظاهرا ولا حاجة بمجواز اداء
الشهادة عند التسامع ان يسمع
ممن هو اهل للشهادة وفي
شهادات المحيط وشهادة النساء
بانفسرادهن على استهلال
الصبي وهو صبياح الولد بعد
الاتصال من الام او على
تحريك عضو من اعضائه قبل
في حق الصلاة بالاجماع وفي
حق الميراث قال ابو حنيفة رجة
الله تعالى لا تقبل الاشهاد
رجلين او رجلا وامراتين وقال
ابو يوسف ومحمد رجة الله
تعالى تقبل شهادة امرأة اذا
كانت عدلة وفي شهادات
الفتاوى الصغرى شهادة
الوصى للقيم بعد العزل لا تقبل
وان لم يخاصم بخلاف الوكيل
اذا شهد لموكله قبل الخصومة
تقبل وفي متفرقات شهادات
المحيط الاخوان اذا زوجا
اختهما وهي صغيرة ثم ادركت
فتشهدا انها اختارت نفسها
لا تقبل شهادتهما وشهادة
القابلة على تعيين الولد تقبل
بالاجماع حتى لو قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني

فشهدت على الولادة امرأة فهي
بالاجماع بان يقر الزوج بولادة
الولد لكن تنكر ان الولد هذا
لما اذا كان ينكر الولادة اصلا
لا تقبل شهادة القابلة عند
اي حنية روجه الله تعالى وفي
فتاوى رشيد الدين في
آخر باب ثبوت الفسب من
المسداة ذكر في شهادات
المتقي نصراني اسلم وشهد
شهادة قال ان كان عدلا في
النصرانية قبلت شهادته
وان لم يكن عدلا حتى اسلم سالت
عنه هل كان عدلا في
النصرانية فان عدل في
النصرانية قبلت شهادته ولو
كان صديقا بن خمس عشرة سنة
احتمل ثم شهد شهادة فلا بأس
بان تقبل شهادته ينظر في هذا
الجواب فان كلام هشام بعده
في الفرق بينه وبين النصراني
على ان شهادة الصبي حين
احتمل لا تقبل حتى تقع في قلوب
اهل محله انه لا بأس به في حال
يلوذه كما قال في العريب اذا
قرل بين قوم لانه لم يكن له قبل
البلوغ شهادة صبي احتمل ثم
شهد قال محمد روجه الله لا تقبل
شهادته ما لم يستل منه وهذا
على رواه الا انها لا يكتفيان
بقاها العدالة في فتاوى
القاضي ظهير الدين قال محمد
روجه الله في الجامع الصغير وجل
في يده شيء سوى العبد والامة
وسلك ان تشهد انه جعل
البدل ورواية الجامع الصغير في سوري العبد والامة دليل

تسبدا وقال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالبس ومن القول الامن نسلم وعامتهم الى انه
جنابة اذ ليس لها قصاص في الشرع حتى لا يكون النافي جانيا ولو قال لها اي مادت
شيئا هرف قالت مادرت شيئا هرف على الاول الاول ليس بجنابة واما عامتهم فقالت
بعضهم لو كانت ام الزوج حية فهو جنابة في حقه لا لولمبة قال بعضهم لا يصير الامر
بيدها ما لاسوا كانت الام حية او حية اذ الزوج ذكر الجنابة مطلقة لا كونها في حقه
الا ترى انه لو ضرب بها على ترك الصلاة او الغسل في هذه الصورة لا يصير الامر بيدها الا اذا
كانت ذميمة فيكون شهادتها حجة سواء كانت حية او لا (فصل) قال لها اي مكيد
فالت له مثله فهو جنابة لو ضربت بها قال الزوج واما لو قالت توي اختلف فيه فقيل
ليس بجنابة لانها ما اتت بهم يحرق القذف وعندى انه كانت ما قالت توي خو وليدي وعمايه
لو قال لو شمتني فالت طالق فالت توي خود تطلق اذ قولها توي خود شتم كما لو قال يا زاني
فقال بل انت فالت ما يجدان (عده) قال لها اي اذ بارف قالت توي او ما ذر توي او شمت
اجنبيا فانه جنابة فلا يصير الامر بيدها (ذ) لا يرت زوجها الا جعل الكسوة فضر بها
يصير الامر بيدها لانه ليس بجنابة فان لصاحب الحق حق الملازمة ولو تعلقت به
واخذت محبة فهو جنابة ولو قالت اي كاد فهو جنابة ولو قالت اي برق فلا جنابة
لو كان كذلك والا بجنابة ولو قال لها لا تفعل كذا فقالت خو يشن عي ارم ان كان
كذلك في فعله وهو عصية فهو جنابة والادلا ولو طلبت النفقة وانكحت فلا جنابة اما
لو شتمه او فرقت ثوبه فهو جنابة ولو قالت له اي خرا اري ايله فهو جنابة وقولها له اي
هي مره فهو جنابة في حق الشريف (فضم) قالت لانسوانا كرشوي مما مردا
ست شوي من ياري مرد ينست فهو جنابة ولو جنت جنابة شرعية فلم يضربها ثم بعد
ايام جنت جنابة فغير شرعية فضر بها فقال ضربتك للجنابة الاولى فلا يصير الامر بيدها
او قالت ضربتني لثانيه على الامر والقول قوله (فسد) قال امرئ بيدها كذا ترا به
كناء ترنم مكر بخانه روي في ادن من زن بخانه فلان رقت بلاذنه وشوي بادي جنتك
كرد شوي راد شتام دا زه ضربها فطالقت نفسها فقالت تران سبب زدم كه بخانه فلان
رقت بلاذن فالقول قوله ولو قالت في كاه شرعي زدي فقال في كناه شرعي تردم فالقول
قوله ولو قال قلت لك بخانه خورث مردا كنون رقتي بدان سبب زدم زن منك رقتن
است فالقول قوله ولا تسمع البيضة فيه (فشبهه) قال امرها بيدها ان قام ثم قام فطالقت
نفسها فقال املن علمت منذ ثلاثة ايام ولم تطلقي في مجلس علمك وقالت لا بل علمت
الا ان قال قول لها (ت) قال امرئ بيدها فطالقت نفسها فقال انما طالقت نفسك بعد
الاشتغال بكلام او عمل وقالت بل طالقت نفسي في ذلك المجلس بالابتداء فالقول
قواها لاه وجد سببه با تراره وهو التخيير قالها هر عدم الاشتغال بشي آخر (محرم) قال
خيريك امس فلم تخفاري وقالت عدا خرت فالقول قوله (شخ) قال لقنه جعلت امرئ
بيده في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلته لا يصديق اذ المولى لم يقر بعقده
لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والقن يدعي ذلك والمولى

ينكره ولا قول للفن في الحال لانه يخرج عما لا يملك اشياء مخروجة الامر من يده يتبدل
بجلسه اقول على هذا في مسألة الاشتغال بكلام الخ (من ت) ينبغي أن لا يقبل قولها
قال وكذا لو قال استغنتك على مال أمس فلم تقبل فقال القن قبلت فالقول للمولى لان
اعتاقه معلق بشرط القبول ولو أقر بتعلقه منه بشرط آخر لا يقبل قول القن في وجود
الشرط كذا هذا قال وكذا هذا كله في اطلاق وفي أمرك بيدك (عده) دعواها على
زوجها انه جعل الامر بيدها لا يسمع أما لو طاعت نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع
الطلاق ووجوب المهر بناء عليه فانه يسمع وليس للراة ان ترفع الامر الى القاضي فيجبر
الزوج على التقويض (من) قال للصكالك اكتب لها خط الامر على اني متى سافرت بلا
اذنها تطاق نفسها واحدة فقالت لا أريد واحدة وطلبت الثلاث وأبي الزوج ولم يتفق
ونرجا يصير الامر بيدها في تطلقه واحدة ولو قال لمديونه أكرتاجه لزوجهم من ندهي
أمر دن خواستي بدست من نهاوي فقال نهادم فلم يعطه المال في المدة فتزوج امرأة هل
له أن يطلقها قال لا في هذه اللفظة ولو قال زني كما يحواه وتواند ادفعه خواستي يقع على
امرأة ير يد أن يتزوج بها وليس بامم لتي يتزوج بها وهو كقولنا نأخذ من نأخذ في
يوسند في وقباي وروختي قال الا خوزنم واداشتت دورها كرون بدست يوسند است
فقال ذلك الرجل أكرتاجه من است دازم زن ترايك طلاق لا تطلق اذ قوله در دست
تر بودست اخيار عن كون الامر بيده في الماضي ولا يلزم منه بقاءه بل الامر المطلق
مقتصر على المجلس وقد تبدل حتى لو قال در دست تر بودست شت فهو اقرار بقيام الامر
بيده الا ان فيصح النطق (محم) جعل امرها بيدها فطلقها احد هما لم يقع (شين)
قال امرك بيدك أكرتاجه رأسه دينار بنونرسانتم زن راقام خواهر بودي حواله
كردهل يصير امرها بيدها بعد المدة قال لا ان أداه الى المتهال قبل مضي المدة والا
فالامر بيدها قال امرك بيدك أكرتاجه توادشهر بروم مردان شهر بيرون رفت وزن
اوراشامعه كردهل يكون اذا قال لا وا كرجازه خواست زن اشادت كرونر سنده
بودياني لم يكتب جواب هذه المسئلة (صح) واقعه قال امرك بيدك كمي اذن تو كنيزك
خرم قد ذهبت معه الى الخناس واختارت امه فشرها ابي بنندين اذن بودواجاب
بعض اهل زماننا وان لم يكن اهل لاله لثبوت حتى لا يصير الامر بيدها واجبت يصير الامر
بيدها الا لا اذن ما لم تتكلم بالادن وهذا لان القياس بان كونه السكوت اذنا في صورة مما
كما ذهب اليه زفر والشافعي الا ان علماءنا استحسنوا وانبتوا الاذن بالدلالة في كل
موضع مست الحاجة وذا فيما ليسا كت فيه ولاية المنع فان من قدر على النهي ولم ينه عنه
ذلك منه امر اهل ما عرف ومنه المثل السائر في السفيه اذا لم ينه ما مودعه واستقر العرف على
هذا اقول هذا يقتضي كونه كليا وليس كذلك قلنه ذكر في فصل الاحكامات وغيره ان
سكوت البكر ليس باذن لوزوجها غير الوتي وكذا سكوت المسالك اذا باع رجل ملكه وهو
حاضر ليس برضا بخلاف البيع عند بعض افاضه فان فيه خلافا وفي امثال هذه
الساكت ولا يتأمنع مع انه لم يعد ذلك اذا قال فيما رفي (شين) من مسألة المسافرة

الصغير والكبير وروى ابن
سماعة عنه انه فرق بين
الصغير والكبير جعل اليد على
الصغير الذي لا يبر عن نفسه
دليل الملك ولم يجعل اليد على
الكبير وعلى الصغير الذي
يبر عن نفسه دليل الملك
وعن ابي يوسف رحمه الله انه
سوى بين العبد والامام وبين
سائر الاشياء وجعل اليد في
الكل دليل الملك وهكذا
روى عن محمد بن روح وهكذا
روى عن ابي يوسف رحمه الله
في الامالي عن ابي حنيفة
رحمه الله وينظر تمام هذا في
شهادات الهيوط في الذخيرة اهل
المحلة اذا شهدوا على وقف
للمكتب وللشاهد صبي في
المكتب لا تقبل شهادته
وقال بعضهم تقبل لان كون
الصبي في المكتب ليس بامر
لازم في شهادة الهيوط

(في مسائل الدعوى) هـ
ذكر في دعوى الذخيرة ولو
ادعى رجل على صغير شيئا وله
وصي حاضر يريد به الصبي
المجور عليه لا يشترط حضرة
الصغير ~~هـ~~ كذا ذكر شيخ
الاسلام في كتاب القسم ولم
يفصل بين ما اذا كان المدعي
دينا او عينا وجب الدين
بمباشرة هذا الوصي او لم يجب
بمباشرة وذكر الناطقي في
اجناسه اذا كان الدين واجبا
بمباشرة هذا الوصي لا يشترط
احضار هذا الصغير وفي ادب القاضي للخصاف اذا رجع

الدعوى على الصبي المحجور
 يحضر معه ابوه حتى اذا أُلزم
 الصبي شيئا يؤدى عنه ابوه من
 ماله وفي كتاب الافضية ان
 احضار الصبي في الدعوى شرط
 ومن بعض المتأخرين من مشايخ
 زماننا من شرط ذلك سواء
 كان الصغير مدعيا ومدعى
 عليه ومنهم من ابي ذلك وان لم
 يكن للصبي وصي قطاب
 المدعى من القاضي ان ينصب
 عنه وصيا لطلبه القاضي الى
 ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير
 الدين رحمه الله والصحيح انه لا
 يشترط حضرة الاطفال الرضع
 عند الدعوى ويشترط حضرة
 الصبي عند نصب الوصي
 للاشارة اليه هكذا ذكر في
 الفتاوى وفي كتاب الافضية
 ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك
 وقال لو كان الصبي في المهد
 يشترط احضاره بحضرة
 المحكم ولا يشك ان اشتراطه
 بعيد والاول اقرب الى الصواب
 واشبه بالفقه وفي العبد
 المأذون له اذا لم يفته ديون
 واراد القاضي بيعه فانه قاضى
 لا يبيع العبد الا بحضرة المولى
 ويبيع كسبه بدون حضرة
 مولاه ولو شهد بالشهود على
 العبد المأذون له بخصب او
 ودية استهلكها او جدها
 باقراره بذلك او ببيع او
 شراء او باجارة وانكر العبد
 ذلك ومولا مقائب قبلت
 شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا هل العبد

وفيما نحن فيه ليس لها ولاية المنع فلم يكن سكوتها ذنبا كما لو راى المرتبة الراهن يبيع
 الرهن او راى الغريم المالك يبيع فنه المأذون المأذون فسكت لم يكن ذنبا بالبيع
 اذ ليس لهما ولاية المنع عن البيع بخلاف المولى اذا راى عنه يبيع ويشتري فسكت فانه
 اذن منه اقول للغريم منع المولى عن بيع فنه المأذون المأذون مالم يصل اليه حقه ففي
 تقريره نظر قال لا نحره كاه كه في اذن من اذ شهر بردي امر دن خور يشتر بدست من
 تهادي كفت نه اذم بك بار اذن داريس ازان في اذن تراند رقتن اجيب تواند هر كاه
 هر وقتست وهو وقتست بك بار اقرار از كيرد وفيه نظر فانه لو قال ان نحر جت الا باذن
 فكذا يشترط الاذن لكل نحر جة بخلاف الاذن اقول حرف الجهر في باذن اقتضى
 الاذن اكل نحر جة فلا يلزم منه ان يكون الفارسي كذلك بل يجوز ان يكون كقوله الا ان
 اذن والحق ان مثله مبني على العرف فليتامل حرف كل لسان في كل زمان ومكان
 فلا يحكم بحسبه واقعة قال اكر بعد از هر شش ماهي تراشهر يذرم بزم امرك بيدك
 هر چه كار خواهي بك سالت گذشت نبرد بصير الامر بيدها اذ المراد به عرفا عقب كل
 ستة اشهر لاحقة البعدية (شي) قال اكر بعد از ده روز پنج دينار و شتر ساند امرك
 بيدك ده روز گذشت و زير ساند اجاب بصير الامر بيدها الواو ادا كبر بر فورده و وزعام
 شدن نرساند فالامر بيدها ولو لم برد القود قلاما لمعت اخدهما (صع) هكذا نصل ولم
 يفصل فيما قبله لوجود كلمة كل فيه حيث قال بعد از هر شش ماهي وهذا لا يتحقق
 الا اذا اراد القود وقوله مالم يمت احد هما فيه نظر اذا التعلق يستحيل بموت احدهما
 بخلاف مالم يحلف بطلاقها ان لم يفعل كذا ولم يفعله حتى ماتت هو او هي لان ثمة وقوع
 الطلاق معاق بعدم ذلك الفعل وعنده بهز و عجزه في آخر جزء من حياته او حياتها
 فحينئذ يوجد شرط وقوعه فيقع وامافي مسئلتنا فبقاها معاق بعدم ذلك الفعل
 فاذا لم برد القود لا يوجد شرط ايقاعها مالم يمت احدهما فاذا مات هو او هي حين وجود
 الشرط زال النكاح اقول بعدم الفعل بعجزه في آخر جزء من حياته فيحقق هنا أيضا
 و يوجد شرط الايقاع كما يوجد ثمة في تصور الايقاع اذ يفرض موته لاهوتها (فتم) قال
 لا امرأة اكر مرتو بدست تو نهم يك ماه را كه زن من شوى توازن جنين فتزو بها ولم
 يجعل امرها بيدها في المدة لانطاق لانه كقوله هذه المرأة اتى تزو بها طالق (كم)
 الماطقة ثلاثا لو خافت ان يسكها اهلل تقول له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى
 و يقول الزوج قبالت فيجوز النكاح و يصير الامر بيدها فلو بدأ الزوج و قال تزو جئتك
 على ان امرك بيدك قبالت هي بآذان النكاح بلا امر بيدها و افرق ان الزوج حين قال
 امرك بيدك لم تكن هي في نكاحه والامر باليد انما يصح في الملك او مضافا الى الملك
 وقدمنا جميعا فلم يصح وفي الاول حين قبل الزوج بصير الامر بيدها مقارنا لكونها
 منك و حتمه اقول لو تم الامر باليد بجنابته وحده اتم الفرق ولو كانه انما يتم بهما اذ لا بد فيه
 من ايجاب وقبول يقتضى كل منهما الملك والاضافة لكل منهما ركن فلا يبرج احدهما
 فاما ما بد اولنا كلامه في الامر بعدم الملك والاضافة وقبول الآخر فان الملك في كل

المجود عليه باستهلاك أو يذهب وهذا العبد ذاك لا تقبل هذه البيعة إلا بحضور ٣٠٠ المولى ومعناه أنها لا تقبل حتى

يخاطب المولى في بيع العبد
ولا تقبل الشهادة على العبد
و يقضى عليه حتى يؤخذ به
بعد اعتق وان كان المولى
حاضرا مع العبد وادعى
المدعى استهلاك مال أو
غصب مال فالتقاضي يقضى
على المولى وان ادعى استهلاك
وديعة أو استهلاك بضاعة
على العبد المجود عليه
فعندهما لا يسمع القاضي هذا
البيعة على المولى وعند أبي
يوسف رحمه الله يسمع البيعة على
المولى وان شهد الشهود على
اقرار العبد بذلك لا يقضى على
المولى بهذه البيعة سواء كان
المولى حاضرا أو غائبا والصبي
الماذون له الذي اذن له أبوه
أو وصي أبيه في التجارة بمنزلة
العبد الماذون له في التجارة
إذا شهد الشهود عليه بما
هو من ضمان التجارة قبلت
شهادتهم عليه وإن كان الذي
اذن له غائبا وإذا شهد الشهود
على صبي ماذون له أو معتوه
ماذون له يقتل عدا أو قذف
أو شرب خمر أو زنا فجميعا عدا
القتل لا تقبل الشهادة سواء
كان الاذن حاضرا أو غائبا وفي
القتل تقبل إذا كان الاذن
حاضرا ويقضى بالدية على
العاقلة ولو كان الاذن غائبا
لا تقبل وإذا شهدوا على اقرار
الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا
لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا أو غائبا هذه

منها ولكنه لا يكفي لما مر فينبغي ان لا يصير الامر بيدها في كل منهما لما مر وصبر
الامر بيدها فإيهما اذا لبادى رضى به دليل ايجابه فيجعل كانه أعاده بعد قبول الآخر
فالمحصل انه ينبغي ان يستوي في المحكم ولا يتم الفرق بالقدر المذكور (خ) وكلمه بان
زوجها امرأة فزوجها على ان امرها بيدها جازا لنكاح لا الشرط * حيلة أخرى ان يقول
الخل ان تزوجتك فأمرك بيدها حيلة أخرى ان يقول تزوجتك على ان أمرك بيدها
بعد ما تزوجتك فالتقاضي كما مر يدين فقول هي قبلة حيلة أخرى ان يقول ان تزوجتك
و جاءتك فانت طالق ثلاثا أو بانثا ولو خافت ان يسكها ازما ما طويلا ولا يطو هال ثلاثا
تطلق يقول لها ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة أيام او نحوها فانت طالق ثلاثا
أو بانثا (شهي) لو خافت انه اذا تزوجها لا يعطيها الامر تقول المرأة تزوجتك على ان امرى
بيدي أطلق نفسي بانثا متى شئت أو كلما ضربتني أو تزوجت على أو كذا وكذا ما شاءت
من الامور كذا فيه قال أمرك بيدها ان شربت الخمر أو غبت عنك فوجد أحد الامرين
وطلقت نفسها ثم وجد الآخر ليس لها التطليق مرة أخرى كذا (ص) ولو قال ان شربت
الخمر أو غبت عنك أو ضربت فأمرك بيدها بعد وجود كل شرط من هذه الشروط
فوجد أحدهما فطلقت نفسها ثم تزوجها ثم وجد الآخر فينبغي ان يكون لها ان تطلق
نفسها (فشير) قال من سكي بخورم وقادركم وزنا كنتم واكرتكم فان اذن من سه طلاق
اكرى كي اذن من كادها بكنه طلاق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلقت في الاثبات وهو ما
اذا قال اكرى سكي خورم وقادركم وزنا كنتم أمرك بيدها ففعل أحد ما قيل لا يصير الامر
بيدها وقيل يصير اذا الغرض من هذه اللفظ منع النفس عن المحظور وكل واحد من هذه
الافعال بانفراده يصلح غرضه فينبغي ان لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ للجمع
(كقوله) قال الفضل كل واحد منكم شرط على حد قوله غير الكل شرط واحد (فقط) قال
أمرك بيدها اكرى سكي خورم وخوشبده وعصير ديكى حردى كنى خورم يصير الامر بيدها
كه معلق به ريكي است بعد اكانه نه بحمله كذا الجاب ووافقها الباقون من اهل زمانه
واقعة اتر كرا نر بجنايت وفي جنايت أمرك بيدها فضر بها بجناية يصير الامر بيدها
كأمر (العاصم بحرف أو أو الواء) قال القسبي في تفسير قوله تعالى أو كصيب من
السماء ان أو في القرآن هي ثلاثة عشر وجها فمس كلمة أو في القرآن هي أربعة أو جهة
أحدها التخيير قال تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسك والثاني بمعنى الواو كقوله
تعالى ولا تطعمهم ثم آثا لو كفروا والثالث بمعنى بل كقوله تعالى قالوا البشانا وما أو به
يوم والاراد بمعنى الابهام كقوله تعالى أو كصيب (فر) ان معنى أو اثبات أحد الشئين
أو الاشياء على سبيل الابهام مع افراد من غيره في المعنى بالترتيب وهو على مستقاه
ابهام أحد الشئين أو الاشياء في الخبر والتشكيك والتخيير والاباحة والتفصيل
ومعنى الا ان واصل الجميع هو الاول فقط لوجوهها في الجميع اليه لو لم يكن في الكلام
ما هو بزيادة عليه اما الابهام في الخبر فكقوله جاء في زيد او عمرو أو بشرى أحدهم
على انك عرفت اني مني بعينه الا انك ايهما على الخطاب قال تعالى فهي كالبحارة

مناو به وينبغي ان لا يشترط
حاضرة الاطال عند الدعوى
كاذ كرشيع الاسلام نحو امر
زاده وفي فتاوى القاضي
ظاهر الدين ادعى على الميت
دينا والميت ورثة صغار
لا يشترط حاضرة الكل وحاضرة
الواحد يكفي وقال لو ادعى على
ميت دينا وورثته صغار فان
كان للميت وصي لا يشترط حاضرة
الورثة وان لم يكن للميت وصي
وللمت صغار وصي يشترط حاضرة
الورثة الصغار وحاضرة
الواحد تكفي وذكر رشيد
الدين رحمه الله تعالى في
فتاويه في باب دعوى الاب
والوصي القاضي ينصب
وصيا من الصغير عند الدعوى
ولا يشترط حاضرة الصغير بل
يشترط ان يكون القاضي
حاليا بوجود الصغير وان
يكون الصغير في ولاية
القاضي لان نصب الوصي
ليس بقضاء وان كان من
احمال القضاء قال وهذا دليل
على ان عند دعوى الوصي
لا يشترط حاضرة الصغير
وعند القضاء لا يشترط
وذكر رحمه الله تعالى في
باب دعوى الدين على المورث
من قتاو به ولو ان رجلا ادعى
دينا على الميت وورثته
الكبار وضيغ والصغير حاضر
فالقاضي ينصب عن الصغير
وكيلا يدعي عليه واذا قضى على الركيل يكون قضاء على

اواشدقوة واعلم تعالى ابيهم على انهما لمين ليحجزم عن بلوغ حقا ثقتها اول جعل
اوفي امثاله بمعنى بل كما مر اولي من جعله للابهام قال واما التشكيك في الخبر فكقوله
جاء في رجل او امرأة اي احدهما على انك لا تدعى الجاني منهما واقربى بين الابهام
والشك ان الخبر في الابهام يعرف لاني الشك ومثله كثير قال تعالى فالواثنا يوما او
بعض يوم واما التخيير كقوله فذينا دارا ونوبا اي اختر احدهما دون الآخر وكقوله
تعالى اطعام عشرة مساكين الى قوله تعالى او كسوتهم او تحرير رقبة الا يرى ان
الكفارة تسقط بفعل احدها ولذا لو كفر بالانواع كلها كان مؤديا الواجب باحد الى
الصحيح بخلاف قول بعض الناس واما الاباحة فكقوله جالس القراء او الفتها اي
اختر كل صنف تر يده من هؤلاء بلا حظر عن الصنف الاخر عليه وفي التخيير يكون
محظورا عليك وهذا هو الفرق بين الاباحة والتخيير اقول هذا يشك كل بقوله تعالى
او كسوتهم او تحرير رقبة فانه بفعل احدهما لا يصير الاخر محظورا عليه فهو يكتفي
بالنقص عنه بانه لو كفر باحدهما امتنع ان يصح كون كفا بالآخر على ما مر من القول
الصحيح قال ففرقنا ان موجب اوفي الاباحة هو العموم وانه بمعنى واوا العطف اقول وفيه
نظر اذا اوالا لجمع بخلافه ويكن التوفيق بالتاويل قال وعلى هذا لو حلف لا كلم احدا
الاقلانا او قلانا كلاهما لم يحنث ولو قال لا ربيع نسوة لا ادر بكن الاقلات او قلانه لا يصير
موليا نهما جميعا حتى لا يحنث بقر بانهما ولا تقع القرعة بينهما وبينهما معضي المدة بلا
وطء واما التفصيل فكقوله ولذا اذا ذكرت من جماعة قولين مختلفين اجتمع القوم فقالوا
حاربوا او صلحوا اي قال بعضهم حاربوا وقال بعضهم صلحوا قال تعالى وهاوا كونوا
هودا او نصارى تهتدوا فاخبر عن جماعة اليهود والنصارى انهم قالوا ثم فصل ما قاله كل
فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى واما الذي بمعنى الا ان
فكقوله لا ضرر بلك او تستقيم وهو بمعنى حتى قال تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب
عليهم اي حتى يتوب عليهم (شرح) وفي هذه الاستعارة معنى العطف فان غاية الشيء
تصل به كما يصل المعطوف بالمعطوف عليه وعلى هذا قال في (ج) لو قال والله لا ادخلن
هذه الدار اليوم او لا ادخلن هذه الدار اليوم فايها داخل برانه ذكركما وفي موضع
الاثبات في قضى التخيير في شرط البر ولو قال لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار
حنث بايهما كان لان اوفي موضع النبي بمعنى لا ولو قال لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه
الاخرى فان دخل الاولى او لا حنث لا لو دخل الثانية ثم الاولى لان او هنا بمعنى حتى
فكان دخول الاخرى غاية ليمينه فاذا دخلها انتهت اليمين وهذا لا يبعد والتخيير فيه
لنفي في احدا المجانبين ويتعد معنى العطف لعدم الجانسة بين المذكورين فيجعل
بمعنى الغاية لان حرمة الدخول باليمين تحتمل الامتداد فيلحق به ذكركما في قوله
تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم فانه لم يجعل على العطف اذ الفاعل
لا يعطف على الاسم ولا المستقبل على الماضي ونفي الامر يحتمل الامتداد فيجعل بمعنى
الغاية (ج) قال م وج اذا دخلت او بين اثبات ونفي تكون بمعنى حتى ان امكن وهو ان

الكبار واذا حضر الصغار
يرجع بذلك عليهم لان الدين
مقدم على الميراث ذكر شمس
الائمة المحلواني رحمه الله هذا
الفرع في ادب القاضي و ينظر
تمام هذه المسئلة في باب
اثبات الدين والمحقق على
الميت من ادب القاضي لا عدد
الشهيد وفي دعوى فتاوى
قاضي خان ولواحي على عدد
مجموع وعليه مالا بالاستهلاك
قال الفقيه ابو جعفر ليس له
ان يذهب بالعبد الى باب
القاضي بخير اذن المولى لما
فيه من شغل العبد من
خدمة المولى في تلك الساعة
ولكن لو جسد في مجلس
القاضي كان له ان يخلعه
وجل ادعى على غيره ان وصي
باع أغشي منك كذا وكذا في
حال صغرى وانه قد مات قبل
استيفاء شيء من الثمن فادى الى
ثمن اغشي فقد قيل لا تصح
هذه الدعوى لانه بعد موت
الوصى له حق قبض ثمن ما باع
الوصى ويكون لو ارثه او وصيه
فان لم يكن له وصى او وارث
فالقاضي ينصب له وصيا
فان قال المدعى عليه قد ادبت
الثمن الى الوصى فيطالب
بالدينه فان لم يكن له دينه
فيصاف الطالب على العلم قال
وعلى قول من يقول من المشايخ
في الوكيل بالبيع اذا مات قبل
قبض الثمن ففي القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال

في صحيح الظن بانها رضى مكن او لا فيكون للتخير فلو حلف لا يفعل كذا او كذا بحيث
بأيهما كان ولو قال لا فعلان كذا او كذا ففعل أحدهما برهان تركهما حتى مضى الوقت
حدث (شيخ) بدستعار ولا مطلق فتكون بمعنى الواو وهذا عند وجود الدليل وهو ان
يذكر في موضع النفي قال تعالى ولا تطلع منهم آثما وكفور الى ولا كفورا وأصله ان
النكرة في موضع النفي تعم ويتعدى التعميم الا بان يجعل بمعنى الواو ولكن على ان
يتناول كل واحد على الانفراد لا على الاجتماع بخلاف الواو وعلى هذا الاصل تنفرع
المسائل وكذلك لو حلف لا اكلم فلانا او فلانا بحيث باحدهما وفي الواو لا يثبت ما لم
يكلمهما لكن ان تناول كلا منهما على الانفراد حتى لا يثبت له الخية او كذا لو كان في
الايلاء بان قال والله لا أقرب هذه وهذه فثبت المدة بانها جميعا (ج) كلمة او في الاثبات
تكون للتخير حتى لو حلف لا فعلن كذا او كذا بر يا حدهما (شيخ) فالماصل ان اذا
ذكرت بين شيئين في النفي يثبت بوجود أحدهما فان حلف ان كذا فلانا او فلانا
يثبت بوجود أحدهما وفي الاثبات يبر يا حدهما بان قال ان لم اكلم فلانا او فلانا به حكم
أحدهما بر واذا ثبت ان او اذا دخل او استعمل فيسار يداثباته فشرط البر يوجد
يا حدهما فعلى هذا لو قال امرتك بكذا كذا بك ما من من يانعة من تبرؤك او قال
اكر كفش يا مهنر نسائم فوجد أحدهما الا الاخر في المدة لا يصير الامر بيدها وقوله
اكر فلان في نسائم بقوله كذا فلان يانلان نسائم لانه كذا الوجهين يداثبات فمسله
لا فيه رابرا كذا فلان هر دو صورة مقصودا ورسا نيدست درين مدة فسد ذكر او في
الاثبات فيكون للتخير فيبر بوجود أحدهما (صحيح) لو قال وكنت ببيع هذا القن هذا
الرجل او هذا فانه يصح التوكيد استحسانا فكذا قال وكنت باحدهما ببيعه حتى
لا يشترط اجتماعهما على البيع بخلاف ما لو قال لو باع أحدهما تغدولم يكن للآخر
بيعه بعد موافا الى ملكه وقبل البيع يباح لكل منهما ما يبيعه وكذا لو قال لو احدث بيع
هذا او هذا فله ببيع أحدهما أيهما شاء فكذا قال ببيع أحدهما او اما في البيع لو ادخل
كلمة او في المبيع او الثمن فسد البيع للجهالة لان موجب السكامة للتخير ومن له الخيار
منه ما مجهول فلو كان معلوما جاز في الاثنين والثلاثة استحسانا ولم يجز في الزيادة لبقاء
المحظر بعد تعيين من له الخيار ولو كان البسبر من المحظر لا يمنع جوازا في البيع والفا حش
يمنع واما في النكاح فاذا قال للراة تزوجتك بالغ حاله او القين الى سنة او تزوجتك بالغ
درهم او مائة دينار قال س وم تخير لومة قيدا كافي هاتين الصورتين ولا تخير لوم يقد
بان يقول تزوجتك بالغ او بالغين فيجب الاقل اذ لا مائدة في التخير بين قليل وكثير في
جذ من واحد وصحة النكاح لا تتوقف على تسميته البذل فيجب المال عند التسمية في معنى
الايتدا بمنزلة الاقرار بالمسال او بالوصية او بالمخلع او الصلح عن دم العمد على المسال
ويجب الاقل كافي هذه الصورة اذا قل متيقن به ولذا كل ما يصلح بدلا في الصلح عن دم
العمد يصلح مهورا في النكاح اقول في عامة الكتب ان الصلح يقاس على النكاح وهنا
مكس قال حرج يحكم مهر المثل لانه هو الموجب الاصل في النكاح وانما صار الى غيره

في قبض الثمن حتى القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال

هنا حق القبض ينتقل الى
 الذخيرة وقد مرثي منه
 في مسائل الميوع وذ كرفي
 أول دعوى الذخيرة أيضا دار في
 يدي رجل ادعاهما آخر فقام
 صاحب اليدينة على المدعي
 اني اشتريت هذه الدار من
 وصيك في صغرك بكذا الا
 انه لم يسم الوصي واقام على
 ذلك بينة هل تسمع دعواه
 و بينته اختلف المشايخ فيه
 وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه
 الدار مني باطلاق القاضي
 في حال صغرك ولم يسم القاضي
 واقام على ذلك بينته هل تسمع
 دعواه و بينته اختلف المشايخ
 فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود
 على الوقف وتسليم الواقف
 اياه الى المتولي الا انهم لم يسموا
 الواقف او مورا الواقف
 دون المتولي فيه اختلاف
 المشايخ والحاصل ان في دعوى
 الفعل والشهادة على الفعل
 هل يشترط تسمية الفاعل فيه
 اختلاف المشايخ و ادلة الكتب
 قيم متعارضة وموضع هذه
 المسائل دعوى الذخيرة
 والهيوط وقد ذكرناها في فصل
 القضاء في المتهندات من
 كتاب الفصول ذكر في الفصل
 السابع من دعوى الذخيرة
 واذا اختصم رجلان في عبد
 كل واحد منهما يقول هو
 ه بدي وهو في يدهما فان كان
 له بعد صغره لا يعبر عن نفسه
 فالقاضي لا يقضي لواحد منهما

اذا علم قطعا انهما جاهل بحرف او صار الى الموجب الاصل بخلاف الخلع والصلح اذ ليس
 فيهما موجب أصلي في البذل اهتبه بلا بدل فلهذا وجب القدر المتيقن به وبطل الزائد
 لشك هذا حكم او هو اما الواو فلا عطف وقفا ولو كان كنهه ضدنا للعطف مطلقا فوجبه
 الاشتراك به بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر من غير ان يقتضي مقارنة وترتبا
 وهو قول اكثر أهل اللغة ففي لا يكلم فلانا و فلانا أولا يدخل هذه الدار وهذه الدار
 لا يحثت ما لم يكلمهما أو يدخلهما أقول ينبغي ان يحثت باحدهما في الترتيب لان كل
 واحد منهما يصلح فرضا على انفراده في مرقهم فيصير معلقا بكل منهما على حدة (فت)
 ذكر بين الكلام وجعله على ثلاثة أوجه اما ان ينوي الحالف ان يحثت بكلام كل
 منهما فيحثت واما ان ينوي ان لا يحثت حتى يكلمهما فهو كما نوى واما اذا لم يكن اذنية
 اختلف فيه واختار انه لا يحثت فالم يكلمهما معا ثم لا يكلم هذا وهذا ولو حلف
 لا يكلمهما أو حلف بالغاوسية بالين دون صغرك و لم ينوي الحثت بكل منهما ثم تصح
 نيته ولا يحثت باحدهما لانه في قوله فلا ناو فلا ناو قوله هذا وهذا كنهه صحيح نيته
 باذخال حرف العطف بينهما فكانه قال لا يكلم فلانا ولا فلانا وفيه يحثت بكل منهما
 لان كلا منهما يصير متقيا على حدة وهذا لا يمكن في الاكلمهما فلا تصح نيته (جني) قال
 اكر من امست تراخجائته فلان نبرم ومي بدهم فامرانه كذا فذهب به الى دار فلان ولم
 يسقه الخمر تعالى اذا البرم على بالشرطين ولم يوجد في حثت (ذ) قال اكر امسب بجاي
 من سافي ومراعات تكفي فانت كذا مرد بجاي زن رفت وزن مراعات كذا ما زن
 مرد رفت فقد قيل تعلق وهو الاشبه لان شرط البرم مراعاتها لزوم ج بعد مجيئها ولم يوجد
 حثت وحاصله ان الطلاق لو كان معلقا بعدم الفعلين في مدة كما لو قال ان لم ادخل هذه
 الدار وهذه الدار اليوم ا ولم ادخل هاتين الدارين فاذا مضت المدة ولم يوجد شرط البر
 وهو وجود الدخولين في اليوم يحثت (ص) يحثت بدخول أحدهما الا ان يرى وان كان
 شرط الحثت عدمهما لان شرط البر وجودهما ولم يوجد او انما ينظر في هذا الى البر لا
 الى الحثت أقول فيه نظر اذا الكلام يتم نظرا الى الحثت أيضا لان له صورتين لان
 وجودهما شرط البر وانهما في صورتين بعدهما وبعد عدم أحدهما قال فعلى هذا لو قال
 اكر يك ما من ونفقة من يتورس فامرك بيدك فوصل أحدهما الا آخر يصير الامر
 بيدهما وان كان شرط وجود الحثت عدم وصول النفس والنفقة قول كنهه ينظر فيه الى
 شرط البر وهو وجودهما أقول هذا هو عدم ان النظر الى شرط الحثت يقتضي ان
 لا يصير الامر بيدهما في صورة وصول أحدهما فقط ولا يقتضيهما مرقا قال وقوله فلان
 نرسامه قوله فلان وفلان نرسامه هذا اذا علق الملاقى بعدم الفعلين فان ملقه
 بوجودهما لم يحثت ما لم يوجد كلاهما فلو قال لا ادخل هاتين الدارين او ان دخلت هذه
 وهذه فانت طالق او قدم الطلاق أو أخره فهو سواء لا تطلق الا بدخولهما احثي لو حلف
 لا يفعل شيئا سماء ففعل بعضه لا يحثت (جص) ان اكلت من هاتين الفطنتين فكذا
 لا يحثت ما لم ياكل كل منهما واذا ثبت ان الطلاق اذا كان معلقا بوجود الفعلين لا يحثت

انا سرق القبول قوله ولا يقضي
القاضي له ما يشي لا بالمال ولا
باليد ما لم يمسك البيعة على
ذلك ولو قال انا عبد احدهما
لم يصدق وهو عندهما بخلاف
ما اذا قال انا حر الاصل
وكذا اذا كان العبد في يد رجل
فاقرانه لا يتم يصدق والقول
قول صاحب اليد ثم شرط في
الكتاب ان يكون الغلام
كبيراً يتكلم وانما يقول في
بعض النسخ اذا كان يعبر عن
نفسه وانما الشرط ان يتكلم
ويعقل ما يقول فاذا كان بهذه
الصفة يرجع الى قوله وان كان
العبد في يد رجل وهو لا يعبر
عن نفسه فقال صاحب اليد
انه عبدي فالقول قوله ويقضي
له بالملك وان كبر الغلام
وقال انا حر الاصل لا يصدق
الا بيمينه وكذا اذا قال انا لقيط
فهذا كقوله انا حر الاصل
فان اقام ذو اليد بيعة انه عبده
واقام العبد بيعة انه حر الاصل
فبيعة العبد اولى هذه الجملة في
الذخيرة وفي قضاء الجماع
الصغير صبي في يد رجل يعبر
عن نفسه فقال انا حر فالقول
قوله وان كان لا يعبر عن نفسه
فقال انا حر فهو عبد للذي في يده
وذكر في الفصل التاسع من
دعوى الذخيرة رجل ادعى
على رجل انه فقاهي
عبد لي قيمته ألف درهم ووجد
المدعي عليه دعواه والمدعي

بأحدهما فعلى هذا القول ان
أحدهما لا يصير الامر بيدهما
بما روي في قوله بورقة في (فشي) وفي (فقط) انه في مثله
يتعلق بكل واحد لا بالجميع فعلى ذلك ينبغي هنا ان يصير الامر بيدهما بفعل أحدهما
(فقد) قال ان في اذن من سور روى به برى خوافي روى توطاقي تطاق بهما لا
بأحدهما ولو حلف كسب وزر والواين زر بخوارم بحيث بهما لا بأحدهما لما روي
ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكرنا (من) قال ان دخلت دار فلان وفلان
يدخل دارك فانت طالق فدخلت داره وفلان لم يدخل دارها تطلق ولا يراى بهذا الجمع
اقول الحق فيه وفيما تقدمه من امثاله ان يعتبر المعروف

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وأحكامها

(من) المتعارف في نكاح الفضولي في الطلاق المضاف انه يحسن باجازه قولاً لا فعلاً سواء
كان الخائف بان قال ان تزوجت امرأة قطا لي ثلاثاً او قال كل امرأة تدخل في نكاحي
لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر المحكم ذكر سببه المختص به
فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجاً بخلاف قوله كل من يدخل في
ملكه فانه يحسن به قد الفضولي هنا لان ملك الميم لا يختص بالشراء بل له اسباب سواء
(شخص بغير) يحسن بنكاح الفضولي في تدخل في نكاحي وفي تصير حلالاً (صط)
هما كقوله تزوجها في المحكم (فت) قال ان فلانة بعته من اندرايد فكذا لا يحسن
باجازه فعلاً بخلاف قوله ان نكاح من اندرايد وهذا لان العقد يكون بالقول
لا بالفعل ولذا حنث في الثاني لا الاول (ج) في لا يتزوج لا يحسن ان اجازة فعلاً وكذا
لا يحسن في الاصح ان اجازة قولاً (ط) قال كل امرأة تزوجها أو يزوجه اغيري لاجلي
وأجيزه فهي طالق ثلاثاً لا وجه لمجاوزة (ج) غيبته ان يزوجه ما فضولي بلا امرهما

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وأحكامها

(قوله) وكذا لا يحسن في الاصح (الخ) قال الغزي المعتقد خلافه من انه يحسن ان اجازة
قولاً لا فعلاً وعليه الفتوى كما في الخائبة توبه جزم صاحب الكفر وغيره اه (قوله)
غيبته (الخ) اقول وبما يرخض من هذا وما سبق جواب جاذبة الفتوى حلف ليتزوج من
فيل ثالث صيدا لظفر امرأة ثم دم على ذلك فاحيلته هي ان يزوجه فضولي امرأة بلا
امرها فيبلغها فترده فتصل عينه به لانه صدق عليه انه تزوج لكن صرح في الاول والجمية
بانه لا يحسن في مسئلة لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً او نكاحاً تزوجه الفضولي وفي
المبسوط حلف لا يتزوج امرأة فتزوج ج امرأة بغير شهود حنث في القياس لانه منع نفسه
عن أصل العقد والفساد والجواز صفة لا ينعدم أصل العقد بانعدامها الا ترى انه لو
عقد بيمينه على الماضي بان قال ما تزوجت كان على الفاسد والمجائر وهكذا في
المستقبل ووجه الاستحسان ان المقصود من النكاح ملك المحل وذلك لا يحصل بالعقد
الفاسد كيف وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل العقد بغير شهود حيث قال

مقر أن العبد يبيعه فاقام المدعي بيعة على دعواه فالقاضي

لا يمنع بينه ولا يقضي بالارث
 صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فالقاضي يفتي بالارث للمدعي
 هل الفائق ولا يشترط حضرة
 العبد ذكر في باب المساواة
 من الزادات المتنازع كما يمنع
 صحة الدعوى لنفسه يمنع الصحة
 لقبره وذكر القاضى الامام
 جلال الدين في المحاضر من
 اقر بعين لقبره فكما لا يملك
 ان يدعيه انفسه لا يملك ان
 يدعيه غيره بوكالة او وصاية
 وذكر رشيد الدين رحمه الله
 في الباب الثالث عشر من فتاويه
 الوصى اذا اقر بعين لا يبرئ
 ادعى انه الصغير لا تسمع دعواه
 لاجل الصغير ورايت في
 شهادات المنتقى رجل استعار
 من رجل ثوبا ثم اقام البيعة انه
 لابنه الصغير قال اقبل منه
 البيعة وذكر في المنتقى ايضا
 رجل استأجر ثوبا ثم اقام بيعة
 انه لابنه الصغير يقبل وهكذا
 ذكر في دعوى الجاهل
 في الفتاوى وذكر الدينارى
 في فتاويه به - هذا المأخذ متولى
 وقف رادعوى كرد مسددا
 عليه دفع في كونه مكرامة
 اكم ملكه بسبب وارثه
 حواسه لا يصح هذا الدفع لان
 اقرار المتولى على الوقف لا يصح
 فالمحصل ان اشارة الكتب
 من جنس هذه المسائل
 متعارضة فيعمل على ان في
 المسئلة روايتين والاب اذا باع
 ماله بغير فاحش ثم ادعى ان البيع وقع بالتبني حل يملك

فيغيره وكيفت قبل اجازة المرأة الى جزاء لعدم الملك ثم تحيزه المرأة فاجازتها لم تعمل
 فيبعدان النكاح فيجوز اذا لم يكن انعقد على تزوج واحد كذا (ط) وهذه الحيلة انما
 يحتاج اليها اذا قال في حلقه واجبه يزومها لم يقل واجبه قال النفسى رحمه الله يتزوج
 الفضولى لاجله تطاق ثلاثا اذا شرط تزويج الغير له مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها
 قبل دخولها في ملك الزوج اقول فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال فلا يصح
 الا بجازة الا يرى انه بعد عقد الفضولى لوطيقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لما مر كذا هذا
 الا انه لا يقبل الاجازة لانه صادر من دوافع قد انقضت لى ثانيا لاجله فيغيره فعلا قال (صط)
 وعندى انه لا حاجة في المرة الثانية الى عقد الفضولى بل لتزويجها بنفسه لا تطلق اذ
 الامين انحلت بتزويج الفضولى لا الى جزاء الا يرى ان من قال ان تزوجت فلانة او امرت
 انسانا ان يزوجه الى فكذا فامر فزوجها له لم تطلق اذا لم يكن انحلت بالامر لا الى جزاء
 وكذا لو قال ان خطبتها او تزوجتها فكذا فخطبها ثم تزوجها اذا لم يكن انحلت بالخطبة لا الى
 جزاء (عده) ذكر في مسالة استشهد بنجم الذين انه في هذه المسئلة تقبل الاجازة بعد
 ما طلقها قبل الاجازة اما لو قال بعد ما تزوجه الفضولى فانت طالق فهذا الجازة لا لو قال انت
 طالق ولا يبطل التوقف (صط) الطلاق في النكاح الموقوف تبيل اجازة وقيل لا وتبيل
 هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة اما لو طلقها ثلاثا فهو واجازة وقيل لا لاختلاف فيا
 لو طلقها قبل ان يبلغه الخبر اما لو بلغه الخبر فقال مطلقا يكون اجازة وقفا اقول على
 تقدير انه اجازة ينبغي ان تحرم عليه لوطيقها ثلاثا لانه يصير كأنه اجازة ولا ثم طلق وقد
 مر في (ط) انها لا تحرم واما في صورة التعليق كقوله كل امرأة تزوجه فقبرى لى فطالق
 ثلاثا فاذا وجد الشرط طلقت محققا ان يكون الطلاق اجازة على ما ذكر في الخبر
 فينبغي ان تحرم ويحتمل ان لا يكون اجازة ويبدل عليه ما مر من قوله ان الامين تفعل لا الى

لانكاح الابشهود بخلاف البيع فان المقصود هناك وهو الملك يحصل بالعقد الفاسد
 اذا تا كذا بقا قبض وبخلاف ما اذا تدبر الكلام في النكاح لانه في الخبر عن الماضي
 من النكاح ليس مقصوده الحمل والعفة وانما يمينه في الماضي على مجرد الخبر والخبر
 تحقيق عند العقد الفاسد والمجائر ثم قال في الفرق بين البيع والنكاح الاترى انه لو
 اعتقه بعد العقد صدق وان لا يقع الطلاق في النكاح الفاسد قبل ان العقد منعه هنا
 غير منعه هناك اقول ولا يخفى في ان نكاح الفضولى منه قد غير لازم فكان ينبغي ان
 يجري فيه الاستحسان ايضا ويفرق بينه وبين الفاسد ومقتضى ان في المسئلة قياسا
 واستصحابا ففى واقعة الحال لا تفعل الامين تصان وتفعل قياسا ولا شك انه اذا توى
 الفاسد والمجائر في كلامه تصح نيته ولو اقر القياس تامل (قوله فلا يصح الا بجازة)
 اى فلا يصح قوله تطلق الا بالجملة على المجاز بان يراد بقوله تطلق ثلاثا اى لو وجد
 محلا والتسامح استعمال كلام يحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر بحيث لو حمل على
 ظاهره من غير تقدير لكان غير صحيح

الذخيرة اشعري دارالايته

الصغير من نفسه واشهد على
 ذلك شهودا فكبر الابن ولم يعلم
 بما صنع الاب ثم باع الاب تلك
 الدار من رجل وسلمها اليه ثم
 ان الابن استأجر الدار من
 المشتري ثم علم بما صنع الاب
 فادعى الدار على المشتري وقال
 ان ابى كان اشترى هذه الدار
 من نفسه لى فى صغيرى وابها
 ملكى واقام على ذلك بينة
 فقال المدعى عليه فى دفع
 دعوى المدعى انك متناقض
 فى هذه الدعوى لان استيجارك
 الدار منى افرار منك ان الدار
 ليست لك فدعواك بعد ذلك
 الدار لنفسك يكون تناقضا
 هل يكون هذا دفعا مختلف
 المشايخ فيه والاصح انه لا يكون
 دفعا وان ثبت التناقض
 لانه تناقض فيه حقا فان الاب
 يستبد بالشراء للصغير وعسى
 لا يعلم بعد البلوغ فلا يعرف
 الابن كون الدار ملكا له
 فينظر صحة بيع الاب فيقدم
 على الاستيجار فله سامنه ان
 الدار ملك المشتري وفى الحقيقة
 ان الدار ملكه كذا ذكر المسئلة
 فى الذخيرة وفى المسئلة اشكال
 وهو ان دعوى الدار من الابن
 فى هذه الصورة انما تصح لو وقع
 بيع الاب بغير فاحش اما اذا
 كان بيع الاب بمثل القيمة ينبغي
 ان لا يصح دعوى الابن لان
 ربه لم يملكه اذا كان مملكه اهلى

جزء فانه لو كان اجازة لا تفعل الى جزاء (ذ) زوج ابنته البس الخ بلا امره فان خبر الابن به فقال
اكره فلا تة را اذ به من نحو استه است دراسة طلاق فهو اجازة للنكاح وتطلق ثلاثا
(فشين) زوجها فضولي فخالها الزوج فالحل لم اجازة ويتقصص مسددا لافها (فص)
اكره فلا تة نحو اهم يامرياه مراونهم اورا طلاق فمقد الفضولي فاجازة بفعل وسرياسراونها
ولا يحرم عليه (فضم) قال كل امرأة تزوجها فكذا فزوجه فضولي واجازة فعلا ثم اياتها
فزوجها بنفسه قيل تطلق وقيل لا اذا لم ين تحل بنكاح الفضولي لانه صادر به مترجاني
الحكم (من) اجازة نكاح الفضولي بتسليم مهرها وله امرأة قديمة فخلقة بالله ما تزوجت
بغيره وادادني لم افعله بنفسه لا يحنث ولو حلف بالطلاق لا يقع أقول على ما مر انه صادر
مترجاني الحكم ينبغي ان يحنث ويقع وكذا في امثاله (هـ) ان تزوجت هليلك فامر
ببذل فزوجه فضولي واجازة فعلا لا يصير امرها بيدها (فشين) اكره نكاح فضولي
كنتم من اجازة كنتم فهي كذا فزوجه الفضولي فاجازة فعلا لا تطلق (فن) قال لامرأة
ان تزوجتك فكذا واكره الفضولي بزني كنتم تراسة طلاق فلو زوجها له واجازة فعلا
لا تطلق ولو قال از به من هـ فضولي كن فهذا تو كيل فيحنث لو زوجها فينبغي ان يقول
مرا بعه فضولي حاجت است ولا يامر به واكره فلا تة نحو اهم وكذا في زوجها طلق وهذا
في ضربنا كناية عن التزوج لاعتن الخطبة واكره فلا تة را خواهني به كي كنتم او خوان
كي كنتم فزوجها لا تطلق لانها عسارتان عن الخطبة لا التزوج (فشين) هـ فضولي
وفي المجلس هو الزوج ورجل آخر لا ية مقد النكاح ولو زوجها فضولي فبلغها الخبر وما
اجازت وما ردت حتى ولدت لا كثر من ستة اشهر من وقت التزوج اي ثبت فسيب منه أم لا
اجاب ان اجازة النكاح يثبت والا فلا ثم الفضولي اذا تزوج رجلا حلف لا يحجب
التهنئة بالقول بل يسكت ويبعث شيئا من المهر اليها بالغة والى وليها صغيرة فاذا وصل
تم النكاح فبعده لا يضرها اجابة التهنئة قولان قالت حين وصل اليها ما بعده لا ارضى بهذا
النكاح لم يكن لها ذلك اذا النكاح لم يمت في حقها وكان موقوفا في نفسه واجازة فعلا كنتم كذا
(فق) وفي (قطس) الاجازة بالفعل ان يبعث اليها شيئا من المهر فان لم يدفعه المأمور
اليها فلا رواية لهذا في الكتاب وقيل انه اجازة (فص) قيل يشترط وصوله ولا يكفي بعثه
للاجازة وقيل لا يشترط وصوله لاننا نحتاج الى اجازة فعلا وقوله ادفعه اليها اجازة
بالفعل وقد حصلت (فن) يصير مجيزا يبعث بعض المهر وان قل لانه مختص بالنكاح اما
الهدية والعطية فغير مختص بالنكاح فلم يكونا اجازة حتى لو اجازة فعلا به بعث الهدية
تطلق (شهي) الاجازة تتحقق ببعث الهدية ونحوها (فص) قيل المخلوة معها الاجازة اذا

(قوله ولو زوجها فضولي الخ) الضمير يرجع الى الكبيرة سواء كانت بكر او ثيبا قال في
الخاتمة مستشهدا كما لو زوجها يعني البكر البالغة الاجنبى من كف فقد كتبت لا يكون
مكوتها رضى ولا بد من النطق اه أقول قوله لا بد من النطق يعنى وما يقوم مقام
النطق كطلب المهر والنفقة كما تقدم في عقد الفضولي تأمل

الاب يبيع عقارا صغيرا، مثل القبة اذا كان مسلما اهل

ما قرنا في البيوع وذكرك في
فكبر الصغار وادعوا دارا في
يد رجل ميراثا من أبيهم فادعي
المدعي عليه في دفعه وادعي
اني اشتريت حصص الكبار
منهم وحصص الصغار من وصيهم
من جهة أبيهم او من جهة
القاضي بمن مثله او بغبن
يسير عند حاجة الصغار اليه
فهذا دفع صحيح لو اقام البيعة عليه
يندفع ولو كان مكان الدار
عرض لا يشترط ذكر الحاجة
فالوصي يملك بيع العروض من
غير حاجة ولا يملك بيع عقاره
الا لحاجة وفيها ايضا رجل مات
وترك ابنين صغيرين ولكل
ابن قيم على حدة وفي يد احد
القسمين دار يزعم انها دار
الصغير الذي في ولايته ادعي
عليه قيم الصغير الاخر ان
الدار التي في يده نصفها ملك
الصغير الذي انا فيه بسبب
ان هذه الدار كان كلها ملكا
لوالد الصغيرين فادفع الي
نصفها لا قبضه لاجل الصغير
الذي انا فيه فاقام القيم المدعي
عليه بيعة ان والد الصغيرين
قد كان اقرب في حال حياته ان
هذه الدار ملك الصغير الذي
في ولايته يندفع عنه دعوى
القيم المدعي فان اقام القيم
المدعي بيعة تدفع دعوى القيم
المدعي عليه وقال انك ادعيت
قبيل هذا نصف هذه الدار
لاجل الصغير الذي في ولايته
ادعي عليه والا ن تدعي كلها للصغير الذي في ولايته

المخلو مع الاجنبية جرام وقيل لا ولو زوج الصغيرة وليها غير الاب والجد ونيله فضولي
لرجل فاجاز الزوج فعلا بان بعث بهن المهر الى وليها فهو اجازة على شرطية الوصول ايضا
وان لم يكن هذا الولي ولاية قبض م رها لانه لتحقيق الاجازة من الزوج لا ثبوت البراءة
للزوج اقول ينبغي ان لا يكون اجازة على شرطية الوصول لانه لم يصل اليها اذ ليس لغير
الاب والجد من الاولياء ولاية التصرف في ماله حتى لها مطالبة الزوج بعهرها كله ولو
اعتبر واصل المالكات لمساحق الطلب ثانيا ولو قبلها ولمسها بشهوة يكون اجازة فعلا
ولكنه يكره كرجعة بالفعل ولودفع اليها وقال هذا مهرك فهو اجازة فعلا كذا (خا)
اقول فان قيل على هذا ينبغي ان لا تحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز
الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة فعلا وان لم يقل شيئا فلا يعرف انه
مهر بحباب ياله يبعثه بنية المهر لا قول فيكون اجازة فعلا وهو يعتبر بهرا بنية وان لم
يذكر حتى لو اختلفا فاقول قوله قال ولو اجاز بالكتابة ذكرك في (حف) حلف لا يكلمه
اولا يقول معه شيئا فكتب اليه لا يحنت وعن م ر ح انه يحنت (خ) زوج بنته البالغة
بلا رضاها فقالت اخبرت ان رضيت اعي قال الاجازة باطلا اذا التعليق يبطل الاجازة عبرة
بابتداء العقد (ط) زوج ابنته البالغة بلا امره فذهب الابن الى بيت الصهر وسكن معهم
واذا سئل ابن تسكن قال في بيت مهري فهو اجازة للنكاح (جص) قبول التهنئة
والاجازة بقلبه ايضا باجازة (س) قبول التهنئة وقوله للفضولي احسنت او اصبحت يكون
اجازة وكذا البيوع قال (ت) و به ناخذ وفيه زوجها بلا امرها فقالت لم يهني ما فعل او
قالت مراخوش بنايد ابن كاذ لا يكون رد حتى لو رضيت بعده نقض النكاح (فصط)
قال الفضولي بشئ ما صنعت فهو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وصغيرا كذا من م ر ح
وهو رد في ظاهر الرواية وبه يقتضي حررقن غيره فقال مولاه سهل بود لم يكن اجازة لانه كقوله
بالك تبست زوجة بلا امره فقال بالك تبست او نعم ما صنعت او بارك الله لنا فيها قيل
هو ليس باجازة وقيل هو اجازة وقيل وبه يؤخذ (ثي) قوله سهل بود ينبغي ان يكون
على هذا الخلاف ايضا ولو زوجها بلا امرها وهي ثيب فسكنت ثم طالبت الزوج بالمهر
ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكرك في (من) من حلف لا يزوجه بنته فلو وكل به يحنت فالحيلة
ان توكل المرأة بزوجها ثم يقبض الولي بمهرها او يطالبه بعهرها فانه اجازة للنكاح
ولا يحنت (فقط) الطلاق كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة فعلا وقولا (فصط) في
طلاق الفضولي بعث المهر اليها ليس باجازة لوجوب قبيل الطلاق فلا يحال به الى
الطلاق بخلاف النكاح قال لامرأة غيرة ان دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج
فدخلت الدار طلقت وكذا الامر باليد ونحوه من الفضولي يثبت حكمه مقصورا على
(قوله قال لامرأة غيرة ان دخلت الدار الخ) اقول قد تقدم خلافه في الفصل الثالث
واشهر من فانه ذكر جنة انه لا بد من دخولها الدار بعد الاجازة اذا اجازة تعمل في
العين لا في دخولها الدار والله اعلم فاعمل

بجبهة أخرى تندفع دعوى التيم المدهى عليه. إكان التناقض ادعى دارا في يد ٣١ ٣ رجل مبرأ من أيبه فقال المدهى عليه في

وقع دعوى المدعى اشترى يث هذه
 الدار من أمك في صغيرك باطلاق
 القاضي فهوذا دفع ضميم اذا
 تمت ان البيع لم حاجة الصغير او
 لقضاء دين الميت وقد مر جثه
 من قبل كذا ذكر في الذخيرة
 وذ كرفيها أيضا رجل ادعى
 في تركه ميت وصية لابنه
 الصغير بثلاث ماله واقام ابنة
 على ورثة الميت وقضى القاضي
 بالوصية لابنه ثم ان الورثة
 أقاموا ابنة على المدعى بطريق
 الدفع أنه قد كان أقر قبل الحكم
 ان على الميت دين سامت عرفا
 اتركته كان هذا دفعا صحيحا
 ويطل حكم القاضي وسجله
 رجل أوصى لابني ابنة بثلاث
 ماله واحد هما صغير والاخر
 كبير وابوهما ما حي ثم مات
 الموصى فأدعى ابو الصغير على
 وارث الموصى لأجل ابنة
 الصغير الوصية من جهة الميت
 وأدعى الكبير الوصية لنفسه
 من جهة الميت وانكر الوارث
 وصيتهما وقال في دفع دعواهما
 ان هذا الكبير قد أقر بعد
 موت الميت ان الميت ما أوصى
 لي بشئ وكذلك ابو الصغير أقر
 ان الميت ما أوصى لابني بشئ هل
 يمكن هذا دفعا فقل
 في حق الكبير هذا دفع لدعوى
 الاب لا لدعوى الابن حتى لو كذب
 الابن وأدعى الوصية لنفسه
 تسمع دعواه وقد قيل هذا ليس
 بدفع أصلا وهو الاظهر والاشبه
 به الصغير بعد التهمة هل تسمع

حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة وهذا كله بخلاف البيع الموقوف
على اجازة المالك لثاناه اذا اجازته ثبت المالك من حين العقد حتى يثبت المالك المشتري
في الولد والزيادة المحادثة بين عقدوا اجازة كذا (مح) وفي (من) طلق امرأته غيره على
مال أو خلعها بلا أمره ثم الزوج قبض منه المهر من غير ان يجيزه باسائه فيسب
ان يكون اجازة كسوق المهر اليها في النكاح بلا أمرها فقبضته وقيل اجازة الطلاق
لا تكون الا باسائه والفضولي في باب النكاح لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة وفي باب
البيع يملك كذا (شعبي) والفرق ان عهدة البيع تلحقه فيثبت له الرجوع عنه لا يتضرر
بخلاف النكاح فان حقه ترجع الى الموقوف له (شعبي) الفضولي في النكاح يملك النقص
فعلا لا قولا فلو قال قبل الاجازة نفخته لا يتقضى ولو تزوجها أخذها قبل الاجازة كان
نقص النكاح الاول وعن (خ) ان الثاني يتوقف فلا يكون فسخا للاول (شعبي) تزوجه
بلا أمره ففسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج ينسخ (ج) وكله بتزويجها اياه فزوجها
الوكيل بلا اذنها بان زوجها أبوها وهي بالغة فقيل ان تجبر المرأة ان تقض الموكل
النكاح صح نقضه وكذا لو نقضه الوكيل صح نقضه أيضا لقيامه مقام موكله والموكل
أو أحد العاقلين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه (خ) ليس الفضولي النكاح فسخه في
قول م ر ح وس ر ح معه اولا وقال س ر ح آخره ذلك ثم قال والعائدون في الفسخ
أربعة عاقد لا يملك الفسخ قولا وفعلا وهو الفضولي أقول ينبغي ان يكون هذا في النكاح
لا البيع قال حتى لو فسخ النكاح قبل اجازته لم ينسخ ويكذب الزوجه أخذت تلك المرأة
يتوقف الثاني ولا يصير فسخا للاول وما قد ينسخه قولا وفعلا وهو الوكيل بنكاح امرأة
بعينها اذا خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل ينسخه قولا ولو تزوجه أخذت تلك المرأة
لا ينسخ الاول وما قد ينسخه قولا وفعلا وهو الفضولي اذا تزوجه بلا اذنه ثم الزوج موكله
بان يزوجه امرأة غير عينها فزوجها أخذت تلك المرأة ينسخ الاول لا لوقته ينسخه قولا وعاقده
ينسخه قولا وفعلا وهو الوكيل بتزويج امرأة غير عينها اذا تزوجه امرأة خاطب عنها
فضولي فان فسخه الوكيل ينسخ ولو تزوجه أخذت تلك المرأة ينسخ الاول ثم ما في (ج)
والحاصل ان الفضولي لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة والوكيل يملك قبل اجازة
الاول والزوج والمرأة كل منهما يملك فسخ النكاح قبل اجازة الآخر (ت) صغيرة زوجها
وليها من رجل بلا أمره ثم نقضه قبل ان يجيزه الزوج ينتقض ابقا ولا يته فصار كوكيل
مع موكله (ط) فزوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا اذنه خاطب عنه أبوها فأتى أبو

(قوله لا البيع) اقول الكلام في النكاح لا في البيع وقد صرح في البرازية وكثير من الكتب بان الفضولي يملك نقض الشراء (قوله وهو الوكيل الخ) صورته رجل وكل رجلا تزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة ونطقت عنها فضولي فان هذا الوكيل لا يملك التمتع بالقول ولو تزوجه أخذت تلك المرأة لا ينتسخ العقد الاولي تمام ما في قاضي خان

دعواه قد كتمناه في مسائل
 عندك كذا وكذا وأنه صبي
 وجهل القاضي فلان ابن فلان
 وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي
 في ولاية هذا القاضي ثم إن أبا
 فلان وكاني بقبض مال الصغير
 هذا منك وذلك كذا وكذا
 ورفض القاضي بوكالة المدعي
 بشرائطه أو قبض المدعي المال
 ثم إن هذا المدعي عليه بعد
 ذلك بزمان ادعى على هذا
 الوكيل إن هذا الصبي فلان ابن
 فلان قد باع ووكاني بقبض
 ماله منك أي الوكيل عن
 الوصي فقال الوكيل عن الوصي
 بعثت المال إلى الموصي هل
 يصدق فقد قيل لا يصدق
 وأصله الوكيل بالبيع إذا قال
 بعد ما هزله الموكل بماله
 وفيها أيضا صبي له عقارات
 موروثة ادعى بعد بلوغه عقارا
 من عقاراته على رجل أن وصيه
 باعه مكرها وسأله مكرها وأراد
 استرداد ذلك من يد المشتري
 ثم ادعى مرة أخرى بذلك العقار أن
 وصيه باعه بغير فاحش
 فالقاضي يسمع منه الدعوة
 الثانية إذ يجوز أن باع مكرها
 بغير فاحش وفي فتاوى
 القاضي الإمام نضر الدين
 رحمه الله تعالى إذا أقيمت البينة
 على نائب الصغير ثم بلغ الصغير
 يقضي عليه بتلك البينة ولا
 يكلف إعادة البينة وكذا إذا
 أقيمت البينة على المدعي عليه
 ثم مات يقضي بتلك البينة على واريته وكذا لو أقيمت البينة على

الصغير قبل إجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجها بلا ذنبا
 والمسئلة بمحالتها لا يبطل النكاح بموت الابن (ند) من س زوج بقتله الصغيرة
 من غائب فمات الابن ثم إجازة الزوج جاز في قوله كذا فيه ثم فضل الكبيرة يدل على أن
 بقائه الفضولي ليس بشرط لصحة الإجازة في باب النكاح بخلاف البيع (ذ) زوجة فضولي
 بأمرها بالف درهم ثم الفضولي والمرأة جدد النكاح لذلك الرجل بخمسة مائة دينار
 الأول بالثاني حتى إن الزوج لو إجاز النكاح الأول لا يعمل إجازته ولو إجاز الثاني صحيح
 (فقط) ولو كان العاقدان فضولين ثم عقدا ثانيا فزوج يحيزاها شاء ولو كان العاقدان
 برضا أحدهما لم يكن للاخر الإجازة لا خيرا إذا الأول انتقض بالثاني في حق من رضى به
 (فو) يتوقف بيع الفضولي عندنا ويطلب عندنا شافعي ثم لا يخلو ما إن يبيع بغير إذن أو
 دين فلو باعه بغير دين كقدين وقلوس وكيلى ووزنى بغير مئنه بشرط لصحة الإجازة قيام
 أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فإن هلك أحد الأربعة
 لم تجز الإجازة وتجزع قيام الأربعة فالإجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن للصغير ولو قاعا
 ولو ذلك في يد البائع هلك أمانة (ذ) قيام الثمن بشرط للإجازة أيضا وإن باعه بغير
 لا يتعين بالتعيين (هد) ولو كان الثمن عرضا بشرط قيامه أيضا ويكون هذا الإجازة نقد
 لا إجازة عقد حتى يكون العرض الثمن ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع مثليا والافتقار
 لأنه شراء من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا ينفذ بإجازة الوارث في الفاضل أي
 في ثمن دين وعرض وذ كرفي (شهي) بعد هذه المسئلة بخلاف القسمه عند س زوج
 وهو أن التركة إذا كانت بين كبارها يجبرون على بيعته فأنتموه بلا أمر القاضي
 وبعضهم غائب فيتوقف على إجازة الغائب فإن مات قبل الإجازة فجاز ورثته جازت
 عنده استخفافا لا عند مخرج قياسا (جم) في بيع المتباينة من الفضولي إذا هلك
 العرض الذي من جهة الفضولي ثم إجاز المالك ينبغي أن يجوز (سيس) باع ثوبا بلا
 إذنه فخاطه المشتري فبصا فجاز المالك عن س زوج أنه يجوز البيع لا عند زفر (فشين)
 المالك إذا إجاز بيع الفضولي يترتب عليه أحكام التوكيل بالبيع حتى لو حط من الثمن

(قوله بطل النكاح الخ) أقول لأنه قد بدى بالولاية لا بالافتقار بخلاف الكبيرة لكونه
 فضوليا فيه تامل (قوله قيام الثمن بشرط الخ) أطلقه وقيد به بعضهم بكونه طامسا بانه
 فضولي وبعضهم أطلقه وبعضهم ضمنه قال في القضية بعد أن رقب القاضي البديع اشترى
 من فضولي شيئا ودفع إليه الثمن مع علمه أنه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يحجز المالك
 البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رقب القاضي خان وقال يرجع على الفضولي بمثل
 الثمن ثم رقب لرهان صاحب المحيط ثم قال لا يرجع عليه بشئ ثم رقب القاضي بطل الدين
 المرغيناني وقال إن علم أنه فضولي وقت اداء الثمن هلك أمانة ذكره في المنتقى قال
 البديع وهو الأصح اه عزى بسيد كرم المصنف ما ذكره المرغيناني في الصفحة الثانية
 من الورقة الآتية

ذكر في دعوى الذخيرة رجل له
ابنتان صغيرى وكبرى أقام
رجل بيعة على هذا الرجل أنه
زوج ابنته الكبرى منه وأقام
الاب بيعة أنه زوج ابنته الصغرى
من هذا الزوج فالبيعة بينه
الزوج وذ كرفيهما أيضا رجل
قال لامرأة زوجنيك أبوك وانت
صغيرة وقالت المرأة زوجنيك
وانا كبيرة فاقول قول المرأة
والبيعة بينة الزوج وذ كرفيهما
الدين في باب دعوى الاب
والوصى من قتاو به أحد الورثة
بالخ والآخر صغير فادعى رجل
الدين عليهما بدون الوصى صح
الدعوى على الكبير ولا يشترط
حضره الصغير ووصيه لأن
أحد الورثة يتصب خصما وفي
محاضر قتاو به مات رجل من
أمرأة وابن أحدهما صغير
والآخر كبير غائب وترك بقرة
فادعى رجل هذه البقرة على
هذه المرأة فقالت المرأة نعم
بالميراث والباقي بين الولدين
أحدهما كبير غائب والآخر
صغير لا وصى له فالدعوى تسع
على المرأة ويقضى بالبقرة
للدعى لأن أحد الورثة يصلح
خصما عن الميت ولو أن المرأة
انكرت ولم تقل إنها ميراث لها
حتى يقضى القاضي لا يكون
قضاء على وليها وذ كرفيهما
دعوى الاب والوصى من
قداويه قاضي بلدة جعل وصيا
لبنيم فباع الوصى عقاره بثمن
العقار وأقام البيعة وأخذ العقار

ثم المسالك أجاز البيع بثبت البيع والمخط سواهم لم المسالك المخط أوله لم إلا أنه إذا علم
بالمخط بعد الإجازة يثبت له الخيار (نم) والفقه فيه أن يصير بالإجازة كوكيل ولو حطه
الوكيل لا يمكن للموكل من مطالبة المشتري به كذا هذا (نخ) شراء ولم يقبضه حتى باعه
البائع من آخر با أكثر فأجازته المشتري لم يجوز لأنه بيع عالم يقبض باع أمة بالأذن مال كها
فولدت فأجازته فالولد مع أمه لا تشتري (فقط) اختلف البائع والمشتري فقال المشتري
المبيع كان ها المسكاف وقت الإجازة وقال البائع ذلك بعد الإجازة فالتول البائع فضولى باع
نصف دار مشتركة بين رجلين ينفى برف البيع إلى نصيبهما فان أجاز أحداهما صح في
النصف الذي هو نصيب الخبز عند سرح وقال م ربح يجوز في ربه فرق بينه وبين
بيع أحد الشريكين نصفه فانه يجوز في النصف لأن بيع المسالك ينصرف إلى نصيبه
وبيع الفضولى ينصرف إلى النصف الشائع فأجازة أحدهما صح في ربه فضولى
بأعه وودعه آخر فأجازهما المسالك البيع لا الردن ولو اجتمع البيع والإجازة فالبيع
أولى ولو تزوج أمة غيره وباعها آخر فأجازهما المولى جاز البيع وبطل النكاح (عده)
قبض الثمن إجازة وكذا طلبه (فصط) دفع الثمن إجازة ولو باعه فضولى وأخذ المسالك
بثمنه خطأ من الفضولى فهو إجازة (فصط) حالف لا يبيعه فباعه فضولى فقبض
الحالف ثمنه لا يثبت (نخ) فضولى باعه وور به حاضر ما كتب لم يكن سكوتة إجازة ولو باعه
فقال مال كاه أحسنت أو أصبت أو وقت أو كفيته مؤنة البيع أو أحسنت فخر الله
خير الم يكن إجازة لأنه يذ كر للاستمراء إلا أن محمدا قال قوله أحسنت أو أصبت إجازة
استحسانا أقول ينبغي أن يفصل فإن قاله جسد فهو إجازة لا لوقاله استمراء ويفرق

(قوله شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر با أكثر الخ) منه وعماد كرفي استهلاك
الاجنبى للبيع وهو في يد البائع استقدا جواب حادثة الدعوى اشترى أرزاو قبض بعضه
وبقى بعضه في يد البائع فباعه البائع من آخر با أكثر من الثمن الأول وسلمه له فاستهلكه
والجواب أن اتبع المشتري وضمه مثله فقدم على البيع السابق وإن اتبع البائع بطل
البيع ويرجع بالثمن عليه إن كان سلمه له ولو أجاز بيعه لم يجوز لأنه بيع عالم يقبض
وأيضا قيام البيع شرط له الإجازة والله تعالى أعلم (قوله فالولد مع أمه للمشتري)
أقول ومثله لو أقر الكرم كما هو ظاهر إذ كل منه ما زيادة منفصلة متولدة من المبيع
(قوله قبض الثمن إجازة الخ) أقول ومثله قبض الأجرة وطلبها ودفعها في مقصد
الإجازة (قوله فضولى باعه وور به حاضر الخ) أقول في قتاو أمين نقلا عن المحيط إذا
اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضور صاحب السلعة فسكت يكون
رضى ومثله في البرازية نقلا عن المحيط (قوله أقول ينبغي أن يفصل الخ) قال شيخ
الاسلام الغزى قلت واختار ما ذكره المصنف من التفصيل كما أفصح منه الامام
البرازي في جامعهم حيث قال فوجه امرأة فقال فباعته أو بارك الله تعالى لتأنيه
أو أحسنت فهو إجازة في المختار ولو قال بالك نسيت إلا إذا علم أنه قاله على وجه الاستمراء

المثل فبلغ الصغير وادعى

من المشتري بقضاء القاضي ثم
لأنه لما ظهر أن وصيه باع
في زمن الصبا وباع بحجة
شرعية صار الصغير بائعا ببيع
وصيه فخرج عن ملكه فلا
يملك دعواه بعد ذلك ملكا
مطلقا ولو ادعى أني اشتريت
من المشتري الذي اشتري من
الوصي يصح دعواه وفي هذا
الباب أيضا إذا ادعى الوصي
دينا للصغير لا بد أن يبين سبب
الدين أنه بسبب الورثة أو
بسبب آخر لأنه إن كان بسبب
الورثة يحتسب أن التركة
قسمت فوقع هذا الدين في
نصيبه فيكون هذا قسمة الدين
وإنه غير صحيح وفي هذا الباب
رجل مات وله على غيره دين
فنهى القاضي وصيا لأجل
الصغير والكبير الغائب يجوز
لأن للقاضي ولاية لأجل
الكبير الغائب صيانة محقه
في التركة وفي المأخر المردودة
من الذخيرة وكتاب الدعاوى
والبيانات في دعوى وصي صغير
من جهة أبيه دينًا فردا له
أنه لم يكن في الحضرات الذين
لهذا الصغير بأي سبب ولا بد
من بيان ذلك لما قلنا قبيل
هذا ولأن الشهود في شهادتهم لم
يشهدوا على موت الأب والأب
إلى هذا المدي ولا بد من ذلك
وورد محضر في دعوى العقار
للصغير بالأذن المحكمي وقد
كان اشتري والد الصغير لأجل
الصغير وقد استولى عليه أحد فرد المحضر لعله لم يكن فيه

علم القاضي أنه باع الوصي يؤخذ العقار منه ويسلم إلى المشتري

بالقرائن ولو لم توجد ينبغي أن يكون إجازة الأصل والمجد قال وهبة الثمن للمشتري
أو اتصدق به عليه إجازة (كعم) إجازة ببيع الفضولي ولم يعلم أن الثمن فلما علم رد
البيع فالمعتبر إجازته لا رده (قسط) فصبه بباعه ثم شراه بأقل مما باع يكون فسحا
للبيع الأول والزيادة للمشتري لا للغاصب ولا للمالك (ح) أمر ببيع بمائة دينار
فباعه المأمور بالف درهم ولم يعلم به موكله فقال بسته وقال موكله أجزت جازا لبيع
بالف درهم وكذا النكاح ولو قال إلا أجزت ما أمرت به لم يحز (فش) باعه فضولي
فبهرن المالك على الإجازة وإذا أخذ منه من المشتري ليس له ذلك إلا إذا ادعى أن
الفضولي وكله بقبض منه (ح) باع قن غيره فامت في يد المشتري ثم ادعى المالك الأمر أو
الإجازة فإن قال كنت أمرته به صدق ولو قال بلغني فأجزته لم يصدق إلا بينة وكذا الزوج
الكبير مرة أبوها وماتت زوجها فطلبت الارث وادعت الأمر أو الإجازة فهو كالمكر (مد)
أجاز ولم يعلم حال المبيع جازا لبيع في قول من رجح أو لا وهو قول من رجح ثم قال من رجح
لم يحز حتى يعلم قيامه عند الإجازة إذا الشك وقع في شرط الإجازة فلا يثبت بالشك (فتم)
بيع نصف نزل كرم لم يحز قبل الأدراك والحيلة أن يبيع السكل ثم يقبل في النصف فهو
بائع السكل وهو فضولي في النصف ثم فسح العقد في النصف الذي كان فضوليا فيه يجوز
أجاب بنفسه أنه لم يحز (نص) في الفضولي لو ملك المبيع قبل الإجازة فإن ذلك قبل
قبض المشتري بطل العقد وإن ملك بعده لم يحز بالإجازة ولذا لا أن يضمن أيهما شاء
وأيهما اختار تضمنه يبرأ الآخر لأن في التضمن تملك كامله فإذا ملكه من أحدهما
لا يقدر أن يملكه من غيره فإن ضمن المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة منه كأنه

ولو قال أنت أعلم به لا يكون إذا ولو قال غيره أحب إلى لا يكون إذا اه كلام الغزي
(قوله فالمعتبر إجازته لا رده الخ) قال العلامة الغزي فإن قلت ما الفرق بين هذا وبين
ما ذكره قاضي خان من قوله رجل أوصى بوصايا فبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايا
ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح إجازتهم
وإنما تصح إجازتهم إذا أجازوا بعد العلم قلت يمكن أن يقال في الفرق أن الفضولي في
مسئلة البيع بالإجازة صار كالوكيل حتى صح حط من الثمن علم المالك بالمخطأ ولم يعلم
كافي البراقية كالوكيل بالبيع يملك ما عجزوهان بخلاف إجازة الوارث في مسئلة الوصية
لأنهما لا يجوز به موت المورث لا قبله فصل الفرق اه كلام الغزي (قوله فالمعتبر
إجازته لا رده) أقول ولابد بالرد ثم إجازة العبرة لما بدأ به (قوله فإن قال كنت أمرته به
صدق) أقول وجهه أن الأصل في العقود الصحة والمزوم والمشتري صدق على الشراء
والأصل فيه النفاذ فكان القول قول مدعيه وأما في الصورة الثانية فهو صدق على
وفوعه من أصله موقوفًا ويدعى الإجازة الطارئة فلا يقبل قوله إلا بينة تامل وأخذ منه
أنه لو مات في يد المشتري الفضولي القاضي باذن البائعين لا ضمان حيث أضاف العقد
إلى من شراه تامل

جهة غيره من القضاة وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة قاضي آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عنده هذا القاضي يسمع خصومته لانه لم يذكر فيه ان المدعي ماذون له بالتبض ولا يكون له حق القبض عند زفر رجاء الله لانه بمنزلة الوكيل والوكيل بالخصوص لا يملك القبض عنده وعليه التقوى فلا بد من ذكر كونه ماذونا له بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء ثبت ولاية القبض ولا بد ايضا من ذكر الثمن لجواز انه لا يكون مالا ولا بد ان يذكر الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر اشتراء بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار لا يصح ما لم يقل وقت العقد قال وورد محضر في دعوى الصبي فرد بعلة ان الدعوى من الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المجهور عليه اما الصبي الماذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعي عليه فجوابه ايضا صحيح ولو كتب في محضر دعوى الوصي وهو الوصي في تركه ايتام من جهة المحكم وهم فلان وفلان ولم يذكر ان التركة والايتام هل كانت في ولاية القاضي يوجب ذلك خلافا عند بعض العلماء وفي محضر دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير

العين وللمشتري ان يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه تقديمه بضمانه لان سببه له كما تقدم عقده وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضمانه لان سببه له كما تاجر عن عقده وذكر مخرج في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بثمنين البائع وقيل تأويله انه سلم اولا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كقصور (فش) فضولي باع دارا فانه لم يثاؤه ثم اجازه يصح لانه بقي الدار ببقاء العرصه باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فاننا راض به او قال فاننا اجزت البيع مادمت حيا فانما ابيعه قال هذا اجازة لان قوله انا راض او انا اجزت يكفي فلما قوله مادمت حيا ولو قال مادمت حيا فامسككم لم يكن اجازة لان قوله فامسككم لم يكن اجازة (فصط) هلك الثمن في يد الفضولي ولم يميز المالك بينه فان علم المشتري وقت اداء الثمن انه فضولي فانه يملك امانته ولا يفيضه (شحي) باعه فضولي بعرض وهلك العرض في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا تلحقه الاجازة فبرد المبيع على ماله كما ويضمن البائع للمشتري مثل عرضه لو لم يثاها والافقة منه لانه قبضه به عقد فاد وتصرف البائع في العرض قبل القبض بطل وبعد اجازة قبضه باذن المشتري ولو دلالة وتصرف المشتري في البيع قبل الاجازة لم يميز سواء قبض المبيع او لا لعدم اذن ماله والاصل عندنا ان العقود تنوقف على الاجازة ان كان له يميز حال العقد والاصل بطل الشافعي بطل مطلقا بانه ان الصبي المجهور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وزوج وامته وكتابة فقه ونحوها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبي او لو بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه جاز ولم يميز بين نفس البلوغ والاجازة ولو طلق الصبي امراته او خلعها او حررقه مجانا او بعوض او وهب ماله او تصدق به او زوج فقه امراته او باع ماله بمائة فاحشة او شري شيئا باكثر من قيمته فاحشا او عقد عقدا لوفقه له وابع في صباه لم يميز عليه فهذه كلها باطله وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم يميز لانه لا يميز لها وقت العقد ولم تنوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله او نعت ذلك الطلاق او العتق فيقع لانه يصلح للابتداء والشراء لا يتوقف اذا وجد نفاذا على المشتري حتى لو اشترى جر بالغ لرجل بلا امره فهو لنفسه اجازة لرجل او لا ولو لم يجد نفاذا عليه يتوقف على من شره له كصبي وقت مجورين اذا شر بالغيهما يتوقف فان اجازها وهو سنده على المهر لا العاقد وهذا الرضا في العاقد العقد الى نفسه واما الواضحة الى من شري له بان قال بعته من فلان وقبضه له فانه يتوقف على فلان ولو قال شريته لفلان فقال البائع بعته من فلان فقال المشتري قبلت نفذ على

(قوله هلك الثمن في يد الفضولي) فائدة ولو اراد المشتري استرداد الثمن من الفضولي بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك في البحتي في آخر كتاب الوكالة (قوله ان الصبي المجهور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لوفقه له وليه الخ) يدخل في الولي القاضي فافهم

لا بد ان يذكر انه وصي من
 انه وصي من جهة الحاكم ولم
 بسم القاضي الذي ولاه جاز
 كذا الجواب عطاء من جزة وكذا
 متولى الاوقاف ونفذ كراهه
 في فصل خلد السمات من
 كتاب الفصول وفي فتاوى
 رشيد الدين وفي دعوى الوصي
 من جهة القاضي لا بد ان
 يذكر انه وصي من جهة
 المحكم اذ لم يكن في التركة
 وصي من جهة الميت لانه اذا
 كان وصيا من جهة الميت
 لا يملك القاضي نصب وصي
 آخر من غير سبب موجب
 والسبب الموجب الخيانة او
 غيرهما ما يستحق به العزل
 ذكر في باب دعوى التكاح
 من فتاوى رشيد الدين ماتت
 المرأة وهي الزوج مهورها
 اولادها غار لا يخلوا ما ان يكون
 الاب مقرا بالمهر او منكر ان كان
 كان مقرا لا يؤخذ منه لان
 الاب يملك حفظ مال الصغير
 وان كان منكر ان ينصب
 القاضي وصيا وينت المهر
 على الاب ويأخذ منه ويدفع
 الى الوصي لانه لما انكر خا هرت
 نيافته وعند ظهور الخيانة
 كان للقاضي ولاية دفع مال
 الصغير الى الوصي والله اعلم
 (في مسائل ادب القاضي)
 وفي مجموع التوازل السلطان
 اذا قل لصي اذا ادركت فصل
 بالناس اواقض جازئ شخ
 الاسلام برهان الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان صيا

نفسه ولا يتوقف وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلوسبق احدهما فشري
 الوكيل نفذه على موكله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعليه العهدة (فو) اضافة
 الفضولي على وجوه احدها ان يقول البائع بعته منه ويقول الفضولي شريته او قبالت
 فقيه يتوقف على اجازته وثانيها ان يقول الفضولي لبائعه بعته ويقول البائع بعته
 ويقول المشتري شريته او قبالت يتوقف ايضا وثالثها ما لو قال شريته لفلان فقال
 البائع بعته او قال البائع بعته منك لفلان فقال الفضولي قبالت او شريته فانه ينفذ على
 المشتري ولا يتوقف ولو قال الفضولي بعته منك فقال الفضولي قبالت لفلان او شريته
 له او قال الفضولي شريته لفلان فقال البائع بعته منك فاصح انه يتوقف ولا
 ينفذ على الفضولي (ج) اذا شراه نفذه اليه ولا يتوقف وان اضاف الشراء الى المشتري
 له وهذا اصل اختلاف فيه المتأخرون (خ) شراه واشهد انه يشريه لفلان وقال فلان
 وضيت فللمشتري ان يمنع انقن منه لانه اذا لم يكن وكيل اصار مشتري نفسه فلا يتغير
 عقده بالاجازة اذا الاجازة تعمل في الموقوف لا النافذ فان دفعه اليه المشتري واخذ منه
 كان بيعا بينهما ما يتعاط (ذ) وفي شراء الفضولي لو ظن المشتري والمشتري له ان الشراء
 دفع للمشتري له فسلمه اليه يشنه وقبله الاخر صحيح ويجعل كانه ولاه منه بشراء ولو علم
 بعده انه كان نافذا على المشتري دون المشتري له فلا يملك المشتري ان يأخذه بل ارضاه ولو
 اختلفا فقال المشتري له امرتك بشرا ثم لي وقال المشتري شريته لك بلا امرك فهو لي
 فالقول للمشتري له اذا المشتري لما اقر انه شراه له فقد اقر انه شراه بامر (ص) (صالح
 الفضولي) (ط) الفضولي لو صالح من غيره فلا يخلوا ما ان يكون الدعوى في الدين
 او الدين وكل وجه لا يخلوا ما ان يقر المدي عليه او ينكر ولا يخلوا ما ان يكون بامر
 او بدونه فان كان الدعوى في الدين فصالح المدي بلا امر المدي عليه فانه على خمسة
 (قوله وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل) اقول وهذا ايضا اذا لم يخالف الوكيل امالو
 خالف واصاف العقد الى الموكل فلا شبهة في توقف العهدة قال في البحر والصحيح انه اذا
 اضيف العهدة في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان اه ذكره في
 الكلام على شراء الفضولي فتأمل (قوله وهذا ولم يسبق في الخ) اقول فلو ادعى انه
 وكيل ولم يثبت ذلك بوجه الشرعي في حكمه حكم الفضولي تأمل (قوله بعته منه
 الخ) تنبيه لقوله هنا بعته منه وبقوله فيما تقدم بعته لفلان وبه يظهر الفرق بين
 الفرعين (قوله شراه واشهد انه يشريه لفلان الخ) واقعة القموى وكله بقبض دينه
 من فلان وشراه بعته له فاشترى له صيدا من ماله لعدم يسرق قبض دينه منه وبعته
 اليه مخبرا بجمته مع رسوله فسلمه ومنه في كراهه انه يكون بيعا بالتعاطي خصوصا
 على قول من شرطه من أحد المجانبين تأمل (قوله بشنه) اي بعد قبض ثمنه هذا على
 قول من شرط الاعطاء من المجانبين وأما على قول من شرطه من أحدهما كما هو الاصح
 وقال برهان الدين الساركي في الفريض وبه يقتضي في كفي بيانه مع قبض المبيع فقط تأمل

أوجه اما ان يقول صالح فلا ناعلى ألف من دعوته عليه او يقول صالح محتك من
دعواتك على فلان او قال صالحنى او صالح بالف من مالى او صالحه بالف على انى ضامن
لما من دعواتك على فلان فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازته لانه لم يصف الى نفسه
ولا الى ماله ولم يضمن فلا يمكن تنفيذ عليه فيتوقف على اجازته كخلاف الفصولى اذالم
يضمن ولم يصف الى ماله لم يجوز توقف على اجازتها كذا هنا فان اجاز المدعى عليه جاز
و يطالب المدعى عليه لا الفصولى لانه لم يضمن الى نفسه فلا ترجع الحقوق اليه ولو قال
صالح محتك على ألف قيل انه كقول صالحنى فينفذ الصلح عليه لانه اضاف الصلح الى نفسه
وصار كوكيل يقول شريت يكون والعاقبة بهذا اللفظ وقيل انه كقوله صالح فلانا
لانه كالم يصف الصلح اليه لم يصف الى نفسه فيقع العقد للمدعى عليه اذ العقد يقع لمن
له منفعة فيه والمنفعة للمدعى عليه اظهر بخلاف قواه صالحنى ولو قال صالحنى او قال
صالح بالف من مالى او على انى ضامن ينفذ عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى
عليه ولا يصير له ما ادعاه المدعى وان اضاف العقد الى نفسه لانه دين يابى التليك هذا لو
صالح بلا امر المدعى فان كان بامره ففي قوله صالح فلانا ينفذ على المدعى عليه ويلزمه
المال وفى قوله صالح محتك قيل هو كقوله صالح فلانا حتى لا ترجع اليه الحقوق وقيل هو
كقوله صالحنى حتى ترجع اليه الحقوق ولو قال صالحنى نفذ الصلح على المدعى عليه لامره
و يلزمه المال اى المصالح وكذا لو قال صالح بالف من مالى اذ الاضافة الى نفسه والى
ماله سواء كما راقول ينبغى ان يرجع على المدعى عليه لادائه بامره ولو قال صالحه بالف
على انى ضامن نفذ على المدعى عليه ويلزمه المال وهو كقيل به وهذا لو كان منكرا لادين
فان كان مقرا به وصالح بلا امره ففي قوله صالح فلانا يتوقف على اجازته لما روى قوله
صالح محتك اختلاف كما روى صالحنى ينفذ عليه لا اضاقة الى نفسه ولا يتوقف لانه
ليس فيه استعاط الدين عنه فيجوز له الا رضاه ولا يصير المدعى ملكا للفصولى بخلاف ماله
كان المدعى عينه والمدعى عليه مقرا وصالح بلا امره فان شراه الفصولى بملكه اذ الدين يجوز
شراؤه وان كان في يد غيره المالك بخلاف الدين فانه لا يصح شراؤه لغير المدين وفى قوله
بالف من مالى فكذا الجواب اذ الاضافة الى نفسه والى ماله سواء وفى قوله على انى
ضامن توقف على اجازة المدعى عليه بخلاف انكاره فانه ينفذ عليه على المصالح لانه لا يمكن
جملة على ضمان الكفالة لانه لا يلزمه الاصيل فعمل على ضمان العقد فاقضى
نفذه عليه اذ النفاذ ثابت فى الظاهر لجواز الصلح بدون الحق واذا كان المدعى عليه
مقرا كان راضيا به من حيث الظاهر بخلاف انكاره هذا اذا كان مقرا والصلح بلا
امره فان كان بامره وهو مقرا بدينه فلا يخفى من جهة اوجه اضافة قوله صالح فلانا نفذ
على المدعى عليه ولزمه وفى صالح محتك اختلاف كما روى صالحنى نفذ عليه ولزمه
و يرجع على الآخر وكذا قوله صالح بالف من مالى اذ الاضافة الى نفسه والى ماله سواء
وفى قوله صالحه بالف على انى ضامن نفذ على المدعى عليه لامره ويلزمه المال لانه ضمان
كفالة هذا كله فى الدين اما العين فهو على وجهين اما ان يكون المدعى عليه مقرا

بجملة القضاء فينبغى

الى تقليد جديد وكفى
المنتقى عن محمد رحمه الله ان
النصرانى اذا استؤمن فاسلم ليس
له ان يصلى بالناس وكذا
الصبي اذا استتفى ثم باع
يحتاج الى تقليد جديد وكفى
العبد روايتان وفى الذخيرة
اذا استتفى الصبي ثم ادرك
ليس له ان يقضى بذلك الامر
والعبد اذا استتفى ثم هتق
كان له ان يقضى بذلك الامر
وفى فتاوى النسفى سلطان
مات وانفقت الرعية على ابن
صغيره وجعلوه سلطانا ما حال
القضاة والخطباء وتقليده
ايامهم مع عدم الولاية قال ينبغي
ان يكون الاتفاق على وال
عظيم فيكون سلطانا لهم
فيكون التقليد منه وهو بعد
نفسه تيمنا بالسلطان
ويعظمه لشرفه ويكون
السلطان فى الحقيقة هو القاضى
اذا خرج الى القرى ونصب
قضا فى امور صغيرة او وقف
او فى نكاح ايتام جاز كذا
حكى فى فتاوى ظاهر الدين
المرغينانى رحمه الله لانه ليس
بقضاء ولا من احوال القضاء
وذ كرسايب الهيظ فى
الفصل الحادى والثلاثين من
شهادات الهيظ هذه المسئلة
وقال هذا مشكل عندي لان
القاضى انما يفعل ذلك بولاية
القضاء الا ترى انه لو لم يؤذن
له فى ذلك لا يملك فكأن من
ان يشترط المصر ولو امر انسانا

بالقسم في الرضا في جازية اتفاق
إذا كان ما ذوناه وفي أفراد
الدعوى والبيانات الصبي
التاجر والعبد التاجر يستخلف
ويقتضى عليه بالنسكول وذو كمر
الغنية أبو الليث رحمه الله أن
الصبي الماذون له يحلف عند
علمائنا وبه نأخذ وفي الملتقط
وذو كمر في الفتاوى أنه لا يمين
على الصبي الماذون له حتى
يدرك وذو كمر في النوادر يحلف
الصبي الماذون له ويقتضى
بنسكوله وكذا ذكر في أفراد
الأصل وعن محمد رحمه الله لو
حلف وهو صبي ثم أدرك لا يمين
عليه فهذا دليل على أن يمينه
معتبرة والصبي المجهور عليه
لا يصح إقراره فلا يتوجه عليه
اليمين وينظر تمام هذه المسائل
مع اختلافاتها في أدب القاضى
من التجربة رجل ادعى على
ولي صغيرة أنه زوجها منه
وأنكر الولي لا يستخلف عند
أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما
بناء على أنه لا يصح إقرار الولي
على متوليته بالنسكاح عنده
خلافا لما ولاه لا يمين في
النسكاح عنده خلافا لما وكذا
لو كانت الدعوى في الوصي
والأمر بالنسكاح فهو على الخلاف
ولو ادعى أنه زوج ابنته الكبيرة
منه وأنكر الأب لا يستخلف
بالاتفاق بخلاف ما إذا كانت
صغيرة فإنه يستخلف عندهما
لأن إقراره عليها جائز عندهما
ثم إن كانت كبيرة تستخلف إلا بنية على العلم لأنها تستخلف

أو منكر أو الصلح في كل منهما بما مر أو بدونه فإن كان منكر أو الصلح بما مر من حكمه
كحكم الصلح عن الدين بما مر المدعى عليه وكذا الصلح بالأمر نظير الصلح عن الدين بأمره
ويستحكم به ما أمالو كان مقر أو الصلح بالأمره في قوله صالح فلا يابكذا يتوقف ولم ينفذ
على الفضولي وإن صار مشترى بالدين والشراء لا يتوقف إذا الشراء أغلا لا يتوقف إذا
وجسد تقاذ على العسافد ولم يجده هنا لأنه لم يضاف الشراء إلى نفسه ولم يكن تنقيده على
المدعى عليه لعدم أمره ويجوز أن يتوقف الشراء في الجملة كشرائه له وروايت عند
سح و ح وفي قوله صالح كقولك قيل هو كصالحني وقيل كصالح فلا يابكذا وفي قوله صالحني
أو صالحه بالف من مالي ينفذو يصير مشترى لنفسه إذا المدعى حين يقبل البيع وهو
أضاف الشراء إلى نفسه إلا أنه نواه لغيره فينفذه عليه كالأوقاف شر يته وتوى لقان بخلاف
الدين فإنه لا يقبل الشراء وفي قوله صالحه على أني ضامن يتوقف فإن أجاز صار كقبلا كما
في الدين وإن صالح بأمره في قوله صالح فلا ينفذ على المدعى عليه ونرج المصالح من
الدين وفي قوله صالح كقولك اختلاف كما مر وفي قوله صالحني أو صالحه بالف من مالي
نفذ على المدعى عليه ويصير المأمور هو المطالب يبدله لاضاقته إلى نفسه وماله وفي قوله
صالحه على أني ضامن نفذ على المدعى عليه فكأنه صالح بنفسه ويصير المأمور كقبلا
لأنه لم يضاف إلى نفسه ولا إلى ماله وإنما أضاف الضمان إلى نفسه فيصير كقبلا أقول يصير
الكل أد بعين مسئلة فإن صلح المدعى مع الفضولي فلا تقاوجه أما أن يتصالحا على
أن يكون المدعى للفضولي أو تصالحا على أن يسلم المدعى للدعى عليه ويبرئه من دعواه
على كذا من مال الفضولي أو على أنه ضامن له أو تصالحا على أن يسلم المدعى للدعى
عليه بكذا ولم يصفه إلى ماله ولم يصفه أقول أقسامه الأولية قسمان لا ثلاثة فإن كان
التقسيم باعتبار أقسامه الأولية فهو على قسمين وإن كان باعتبار رسم القسم فهو أكثر
من الثلاثة فعلى كذا التقديرين لا يتم المحصر على الثلاثة فإن صالح على أن يكون
المدعى للمصالح جاز سواء أضاف إلى ماله أو لا وضمن أو لا لأنه صار مشترى بالمدعى من المدعى
بشأن معلوم جاز للمصالح أن يطالب المدعى بتسليم المدعى لأنه مشترى فطالب بآئمه
بتسليم المبيع قال أمكن له تسليمه بأن يبرهن أو أقر المدعى عليه للمدعى سلم إليه والا
فالمصالح أن يفسخ الصلح ويرجع يبدله عليه لأنه في المعنى يباح للمصوب من غير القاصب
والقاصب جاحد ولا ينفذه وحكمه ما بيننا فإن بيع المصوب لرجل مع وجود خاصه
موقوف فإن أمكنه تسليمه ينفذه نقذوا لا فلا مشترى ففسخه كذا هنا والمصالح أن يخصم
المدعى عليه لو جاحد لأنه يدعى المالك لنفسه فينصب خصمه له ولو أقر للمدعى لا تسع
خصوصة المصالح مع العلم أن زعم المصالح أنه موقوف المدعى أو خاصه فلا خصوصة له معه ولو
صالح على أن يكون المدعى للمدعى عليه وإن يبرئه المدعى عن الدعوى فإن أضاف الصلح
إلى ماله أو ضمن يبدله جاز لأنه بذل مالا بأزاء اسقاط حقه في الدعوى والصلح من الاسقاط
جائز لو أضاف إلى ماله أو ضمن يبدله كذا لم يصلح من دين أو دم عمد ولا سبيل للمصالح على
المدعى إلا أن يستحق المدعى بينة فيسقط الصلح ويرجع المصالح يبدله على المدعى وإن

استحق نصفه يرجع بنصفه وان أقر به ذواليد للمدعي فسد الصلح وذكر م ر ح ان
 المدعي يكون المصالح لانه كسرت منه وان وقع الصلح على ان يكون المدعي للمدعي عليه لانه
 لما أقر به صار المصالح مشتريا للمدعي ا يكون الثمن عليه والمبيع لغيره وهو لم يجز واما ما دام
 جاحدا فلا يكون مشتريا فيصح وان صالحه على ان يكون المدعي للمدعي عليه ويبرئه
 من الدعوى ولم يضاف الى ماله ولم يضمنه يتوقف على المدعي عليه فان أجاز له صح وزمه
 المسال والابطال الا اذا قضى المصالح من ماله بديل الصلح فينفذ كالأوصاف الى ماله ابتداء
 وانما توقف هذا لانه يحتل ان يكون الصلح على المصالح او بمسأل على المدعي عليه
 فاذا أطلق جعل الحساب على المدعي عليه اذا المنفعة له وصار كخارج الفضولي بلا اذن من ان
 أضافه الى ماله او ضمن بدله نفذ عليه والا توقف على اجازتها الا ان يؤدي الفضولي بدله
 قبل ان تبطل المرأة الخلع جلة (حظه) وفي (ج) فضولي قال للداير صالحني من دينك
 عليه على هذا الصلح واستحق البديل لا يلزم المصالح شي بل يرجع الدين الى أصل حقه
 فرق بينه وبين الخلع فانه لو قال لا تخراج امرأتك علي هذا الخلع يتم الخلع ويلزمه
 المسمى لو قدر على نسيائه والاختلاف اوقعتهم وينظر الفرق خمسة (ت) الفضولي اذا أضاف
 العقد الى نفسه يلزمه البديل وان لم يضمنه ولم يصفه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا
 الصلح عن الغير واستدلو اياه بما لو قال لا تخرجني طلاق امرأتك بالف ولم يرد عليه فقال
 بعت طلاق هذه لا هذا مجاز ولزم المشتري حصة التي طلقته والامر بالصلح أمر بالضممان
 حتى لو أمره بصلح منه فصالح وادى بدل الصلح من مال نفسه يرجع على الآخر وان لم يأمره
 بالضممان وإذا الأمر بالخلع أمر بالضممان والامر بالنكاح لم يكن أمر بالضممان حتى ان وكيل
 النكاح لو ضمن المهر وادى اليها لا يرجع به على موكله لو لم يأمر به (ما ينفذ من التصرفات
 السابقة باجازه لاحقة) (ف) (ق) باعه او وزجه بلا اذن ثم أجاز بعد وكالته مجاز
 استحسانا (ج) لم يجز (فس) باع مال يتيم ثم جعله القاضي وصيا له فأجاز ذلك المبيع صح
 استحسانا (د) لو وزجه فضولي ثم الزوج وكل رجلا يزوجه امرأة فأجاز الوكيل نكاح
 الفضولي هل يجوز اختلاف فيه (ش) بيع او كيل بسل عليه بوكالته لم يجز حتى يجيز
 موكله او الوكيل كافي نكاح الفضولي بعد علمه بوكالته ولو مات فباع وصيه قبل علمه
 بوصايته وموته جاز استحسانا وبه يرد ذلك قبوله له الوصاية ولا يملك هو عزل نفسه (ق)
 باعه بلا أمر ثم أجاز بعد وكالته جاز لا لو ملكه فأجاز ثم قال وهو هذا غير مسلم على إطلاقه
 الا يرى انه لو زوج أمه غيره ثم ملكها فان حرم عليه ومثله ان يجيز ذلك العقد (ض)
 باع مال غيره فأجاز وكيله ما لكانه جاز وتعلق حقه بالباشرة لا الوكيل ولو أمره بشراء
 فن فشرأه آخر فأجاز الوكيل لم يجز (ع) من م ر ح وكله بان يزوجه امرأة فزوجه
 فضولي والوكيل حاضر فأجاز جاز وكذا البيع ولو وكله ان يطلقها فطلقها فضولي والوكيل
 حاضر فأجاز لم يجز كذا العتق ولو كان الوصي كميل غائبا لم يجز في الكل والخلع والكتابة

قوله لا يملكه فجاز الخ اطروا الملك البات على الموقوف

فيما يدعي على الصغير خصمان
 في حق إقامة البينة حتى تقبل
 البينة عليهم ما وليا بخصمين
 في حق الاستخلاف حتى
 لا يعلقان على ذلك في الساب
 الثاني والعشرين من أدب
 القاضي وفي الساب الثالث
 والعشرين ذكر القاضي الامام
 نضر الدين في دعوى فتاويه
 ولو ادعى ضبيعة أو عينا أنها له
 فقال ذواليد على ابني الصغير
 فلان لا يستخالف المدعي عليه
 وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال
 المشتري انها لابني الصغير
 لا يكون للمدعي أن يستخلفه
 لان اقراره لولده الصغير قد صح
 وزم ولو استخلف فنكل
 لا يصح نكله فان قال المدعي
 ان هذا قد استهلك داري
 باقراره لولده الصغير فاستخلفه
 لي حتى يصير ضامنا عند النكول
 فهو على الخلاف عندهما
 لا يستخلف وعند محمد رحمه الله
 يستخلف وانما يستخلف عند
 محمد رحمه الله اذا اراد ان يأخذ
 القيمة عند النكول اما لو اراد
 ان يأخذ الضبعة لا يستخلف
 أيضا ثم اذا استخلف ونكل
 يقضى عليه بالقيمة عنده لان
 عنده العقار يضمن بالتعصب
 وكذلك بالجوداي في رواية
 الحسن عند أبي حنيفة رحمه
 الله وهو اختيار شمس الأئمة
 المحلواني وقال الشيخ الامام أبو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 باقراره لولده الصغير لا يسقط منه اليقين ويخالف ويقضى عليه

بالتسكول ويدفع الدار الى
 وضمن الاب للمدعي قعة العين
 وعلى قول هذا القائل لا فرق
 بين ما اذا اقر لابنه الصغير
 اولاد بنه الكبير الغائب أو
 للأجنبي فانه لو اقر وقال هذه
 الدار لأبني الكبير الغائب أو
 لقلان الاجنبي لا يسهط عنه
 المين ويخالف وان تكل تدفع
 الى المدعي فان حضر الغائب
 بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ
 الدار لسبق اقراره وبعض
 معايير زماننا في قوا بين الاقراء
 للصغير وبين الاقراء للغائب
 والفرق ان اقراره لولده الصغير
 لا يتوقف على تصديق الصغير
 واذا صح اقراره ولزم صادرا ملك
 لولده الصغير حكما فلا يفيد
 تخليفه لانه لو تمكّل لا يصح
 تسكوله على ولده الصغير اما
 الاقرار للغائب لا يلزم بل
 يتوقف على التصديق فيفيد
 تخليفه بعدما اقر لولده الكبير
 بوضيح هذا انه لو اقر لولده الصغير
 بعد ان اقرانه لا يتم لا يصح اقراره
 للثاني لما قلنا وقال القاضي
 الامام ابو علي النسفي رحمه
 الله اذا اقر للصغير بسقط عنه
 المين سواء كان الصغير ابنا له
 أو غيره ثم اذا لم يخلف الاب
 على دعوى المدعي عند بعض
 المشايخ فلو اراد المدعي اقامة
 البينة انه ملكه أو اراد التفيج
 ان يقيم البينة على الشراء
 كان له ذلك ويصكون الاب
 نهما وتسع البينة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان

كنكاح باع فن مال مولاه ثم اذن له بالتصرف او عتق لا ينفذ البيع باجازه لتوقفه على
 اجازته ولاء فلا ينفذ باجازه فانه اقول هذا القدر من التعليل لا يكفي فانه يشكل بنكاحه
 ايضا فانه يتوقف على مولاه فلا بد من ضمنية أخرى ليم التعليل والفرق قال ولو تزوج بلا
 اذن مولاه ثم اذن له في النكاح فاجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يؤذن
 ولكنه عتق جاز النكاح ولا يشترط الاجازة بعد عتقه والصبي لو تزوج او باع ثم بلغ لم يحجز
 الا باجازه بعد بلوغه ولو لم يبلغ ولكن اذن له المولى فاجاز يجوز ينبغي ان لا ينفذ بمجرد
 الاذن بلا اجازة كقن (ج) اذن له مولاه لا يؤخذ في الحال بدين استدانه حال النكاح فلا
 تنفذ اقراره وصقوده ويؤخذ بعد عتقه والقن المحجور لو باع شيئا فاعتق فاجاز البيع لم يحجز
 ولو اقر بدين ثم اذن له مولاه لا ينفذ اقراره ولو حره نفذ لزوال ملك مولاه والمكاتب لو
 زوج قنه ثم عتق فاجاز لم يحجز الا بحجبه وقت العقد القاضي لو زوج صبي او صبية ولم يكن
 في منشوره تزويج الصغار ولم ياذن له السلطان به ثم اذن له فاجاز ذلك جاز استحسانا كذا
 (فقط) وفي (ذ) الصبي والصبيّة لو زوجا انفسهما بلا اذن فاجازة المولى جاز (فقط) زوج
 الا بعدد مع قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب فغالب الاقرب وتحوّل الولاية
 الى الابعد لم يحجز ذلك النكاح الا باجازه بعد تحوّل الولاية اليه ولو زوج ابنة الكبير بلا
 اذنه بغير الابن قبل اجازته فللاب ان يحجز ذلك النكاح (فقط) زوج احته وابوهم
 حتى مات الاب قبل اجازته فاجاز الاخ المزوج جاز لا لو سكت ولو باع مال أبيه مات الاب
 ولا وارت فيه لا ينفذ البيع الا بتجديد البيع اذا النكاح ولا يه لا تعليق والبيع عليه بعد
 كون المالك مالكا (ج) تزوج بلا اذن مولاه فبأيه فاجاز المشتري يجوز ويمسأله الامة
 الا ان باعهما من محل له وطوفا فاجاز المشتري النكاح لم يحجز اذا محل البسات اذا طرأ
 على الموقوف ابطاله والوارث كالمشتري وكذا فاضولي باع ثم وكله مالكة فاجاز جاز وكذا
 صبي تزوج او باع ماله ثم اذن فاجاز جاز استحسانا في هذه المسائل لا قياسا وهو قول زفر
 رح (ش) نكاح القن والامة ينفذ بعقدهما وباجازة المولى وباجازتهما بعد الاذن
 بنكاح لا بنفسه لا اذن بالنكاح واما بيهما ونحوه فينفذ باجازه المولى لا باذن وصق
 ولا باجازتهما بعد العتق لان حكم البيع قبل العتق يثبت للولد وبعد عتقه يثبت للقن
 فيحتاج الى تعليق جديد اقول ينبغي ان يكون هذا في بيع مال مولاه لا في مال غيره قال
 غير الاب والمجد ولو زوج الصبيّة من غير كف لم يحجز وفاقا ولو بلغت فاجازت لم يحجز ايضا

(قوله الصبي والصبيّة الى قوله جاز) اقول اطلقه ومقديان يكون له أب او جد
 مطلقا او يكون بهر المثل والمولى غيرهما انظر ما كتبناه عن الذخيرة في أحكام الصبيان
 (قوله وتحوّل الولاية الى الابعد الخ) اقول فلو لم يغب الاقرب وبلغت قبل الاجازة
 منه فاجازت جاز ولو مات الابعد فاجاز الاقرب جاز وقد تقدم انه لا يشترط بقا
 الفضولي في النكاح ومذاه لم جواب حادثة القنوى زوجهما مع وجود الاب ومات الجا
 و بلغت فاجازت جاز (قوله ولو بلغت فاجازت الخ) وسأني في أحكام الصبيان تزويج

القاضي الامام نهر الدين وفي
 ادب القاضي من الذخيرة
 ذكر القاضي الامام نهر الدين
 في دعوى فتاويه ولو ادعى
 ارضا في يد رجل انها له فصبها
 منه فواليد فقال المدعي عليه
 هي وقف على سبيل الخبير
 المعلوم لا تندفع عند الخصومة
 فان اقام المدعي بيعة على ما ادعى
 يقضي له وان لم يكن له بيعة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله بحلف
 المدعي عليه على دعوى المدعي
 فان حلف برئ وان نكل
 ضمن قيمته المدعي على قول
 محمد رحمه الله لانها صارت
 وقفيا بقراره فاذا نكل تعذر
 عليه تسليمها الى المدعي بحكم
 اقراره بالوقف فيضمن قيمتها
 للمدعي ولو اقام المدعي عليه
 البيعة على الوقف فشهدوا انه
 وقف ولم يذكروا الواقف
 لا تندفع عنه خصومة ولا يبرأ
 من الضمان لانها صارت
 وقفيا بقراره فكان وجود
 هذه البيعة وصدها بمنزلة
 الاقرار بالوقف وبمنزلة الاقرار
 لولده الصغير او لولد صغير غيره
 فكما يلزمه الاقرار لولده
 الصغير يلزمه الوقف وذكر
 رحمه الله في موضع آخر من
 دعوى فتاويه قال الشيخ
 الامام محمد بن الفضل رحمه الله
 وينبغي ان يقتضى بقول محمد رحمه
 الله وبفتاوى بالقيمة عند النكول
 كيلا يهتال بهذه الحجة دفعا للمؤمن من نفسه فليدعوا

وكذا لو نص غيرهما من مهر مثلهما انقصا فاحتمل يجوز ولو بلغت فجازت لا ينفذ ولو باع
 قنا بخيار للبائع فخره المشتري ثم اجاز البائع البيع لا يعتق (شم) شراء بلا امر مالكة
 ثم وكاه المالك ببيعه واطاق له ان يوكل من شاء ثم ان الوكيل قال اجزت ذلك البيع
 لنفسه لم يجوز وقال المشتري ابياتة اجز هذا البيع فاجازوا ولو لم يجعل المالك له حق
 التوكيل لم يجوز وينظر في (جف) اجز منه سنة فخره في اثناء السنة ان شاء القن فخرج
 الاجارة واجرم ما مضى للمولى وان شاء اجازوا جرماني القن الا ان المولى هو الذي يتولى
 جميع الاجرة ولو مات المولى فاجازت ورثته الاجارة لم يجوز ونسأه ينظر في (بس مخ) قال
 المدعيون ادفع الى انما اذلان هاتيك فعمى ببيعة الطالب وانا استيوكيل عنه قد دفع واجاز
 الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجارة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا تعتبر الاجارة ولو
 اجاز حال قيام المال ولكن المدعيون لا يجوزون يقولون لا اجز ان تدفع المال الى الطالب
 لا يعتد بقوله لانه دفع اليه لصاحب الحق كذا (شي) وفي (فش) من قبض دين
 غيره بلا امره ثم اجاز له الطالب لم يجوز قائما او هالكا وكذا قبض مكاتبه وقتنه ولو اقرض
 مال غيره فاجازه به يكون المقرض وبالمال وان لم يجوز ضمن القابض برئ الدافع ولو
 ضمن الدافع مال ما دفع بضمائه وفيه المضارب لا يملك اقرض مال المضاربة ما لم يصرح
 له فيه ولو اقرضه ثم اجاز وبالمال يصح لرقائما وقت الاجارة والا فلا (خل) المشتري
 من الغاصب لو حرر فاجاز المالك ببيعه لا ينفذ بعتقه قياسا وهو قول مرجح وينفذ
 مندهما وجهه الله اسق سائنا ولو باعه المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع الاول
 لم ينفذ بيع المشتري وفاقا والمشتري من الرهن لو باع او حرر فاجاز الرهن البيعة نفذ
 بعتقه وبيعه وفاقا وكذا المشتري من الوارث والدين محيط (شعي) باع مالك غيره فشرأ
 من مال كاه وسلم الى المشتري لم يجوز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب
 ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المقصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه اما لو شرأ
 الغاصب من مال كاه او وهبه له او وثقه منه لا ينفذ ببيعه قبله (شي) فغصب شيئا وباعه
 فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع (ذ) فغصبه

الصبي او باع ثم باع لم يجوز الا بهدا جازته ولا ينفذ بالبلوغ وما هنا في غير الكف او بدون
 مهر المثل (قوله ولو بلغت فجازت لا ينفذ) اقول اكونه وقع باطلا وهو لا يتوقف
 وهذا على القول بعدم توفقه من غير الاب والجد اذا كان من غير كف او بغبن فاحش
 تأمل (قوله ولو باعه المشتري من الغاصب) الجارو الجور ومثله في المشتري لا يباعه
 (قوله فاجاز المالك الخ) فلو ضمن المالك الغاصب ذكركم الشيخ في جواز بيع
 المشتري منه خلافا فانظر في الفصل الثاني والثلاثين (قوله لم ينفذ بيع المشتري الخ)
 لما تقدم ان تصرف المشتري في المبيع قبل الاجازة لم يجوز اه فلو اجاز المالك البيع
 (الثاني جازو بطل الاول وسياتي في الفصل الثاني والثلاثين في بيع الغصب والرهن
 فارجع اليه

يستأنف عند مجزعه الله اذا
الضيعة والعقار عند النكول
لا يستأنف ايضا ذكر في
دهوى المنتقى ودعوى الجاهل
في الفتاوى القاضى اذا اودع
مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد
على القاضى وانكر القاضى
قبض الوديعة منه فلا يمين
عليه وكذا اذا باع ثم ادعى
المشتري الرد بالعيب عليه
فقال القاضى ابرأ تنى من هذا
العيب لا يمين على القاضى
ذكر في باب دعوى مال
الشركة من فتاوى رشيد
الدين في نوادر هشام بن محمد
وجه الله ان القاضى اذا قبض
مال اليتيم ووضعه في بيته ومات
القاضى ولا يدري أين المال
ولم يبين ضمن في تركه وان
عرف انه دفع الى قوم ولا يدري
الى من دفع لا يضمن ولو قال
القاضى حال حياته ضاع مال
اليتيم عندى او قال انفقته
عليه لا ضمان عليه ولو مات
قبل بيانه ضمن والامانات
تدقل مضمونة بالموت عن
تجهيل الا في ثلاث مسائل
متولى الاوقاف واحدا معاوضين
والسلطان اذا اودع القيمة
عند بعض العامين ومات ولم
يبين عند من اودع فانه لا ضمان
عليهم يتطرق في وديعة
الفتاوى الصغرى وفي وديعة
الذخيرة القاضى اذا قبض
أموال اليتامى ولم يبين فهذا

اراد المذمى ان يلحقه القيمة عند النكول اما لو اراد ان ياتخذ

وقبضه فاجاز ما له من قبضه برئ عن الضمان ولو انتفع به فامر بحفظه لا يبرأ عن
الضمان ما لم يحفظ ولو اودع مال الغير فاجاز للمالك برئان عن الضمان وفيه الاجازة في
العقود تلحق الموقوف لا المفسوخ والاجازة لا تلحق الافعال عند حرج وتلحقها عند
م رج كعقود حتى ان الغاصب لو رد المصوب على اجنبي فاجاز للمالك برئ الغاصب
عند م رج لا عند ح رج ولو بعث دينه بيد رجل الى الدائن بقاء الرجل الى الطالب
واخبر به ورضى به وقال لمن جاء به اشترى به شيئا ثم هلك قيل يهلك من مال المديون
وقيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح اذا الرضا بقبضه في الانتهاء كادى بقبضه في
الابتداء وهذا التعليق اشارة الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح

• (الفصل الخامس والعشرون في الخيارات) •

وهي انواع منها ما يثبت في تصرفات فحتمل الفسخ لا فيما لا فحتمله كنسكاح وطلاق
وعتق ومنها ما يثبت فيما لا فحتمل الفسخ لا فيما فحتمله اما الخيارات التي لا يثبت
فيها لا فحتمل الفسخ فمنها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لمما ولا حدهما يصح
النسكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعى يبطل به النسكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت
في النسكاح لا في المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا
لا يثبت في النسكاح فلا ترد المرأة بعيب مما وقال الشافعى له ان يرد المرأة باحد العيوب
الخمسة يحنون وبخام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان
ردها بعد فلهما كمال المهر ولا يرد الزوج يحنون وبجذام وبرص عند ح رج وس رجوما
الله وقال م رج لم يرد ولا يرد بعتق وجب ولها المطالبة بالامساك بالمعروف والتفريق
بناء عليه ولدا كانت الفرقة بسبب العنة والحب طلاقا باثما كذا (خ) وفي (جص قد)
لو خبرها القاضى بعد مضي السنة في العنين يقتصر على المجلس وبطل خيارها
بقيامها ولزمها النسكاح اما الخيارات التي تتعلق بالنسكاح فاربعة خيار الخيرة وخيار
العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاءة وخيار البلوغ اما خيار الخيرة فاذا قال لامرأته
اختارى نفسك او اختارى ينوى به الطلاق فلهما الخيار في مجلسها وان تطاول يوما
او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا كخيار قبول البيع وخيار المشيئة
وغيرهما وكان القياس ان يكون لها الخيار ابدا اعتبارا بخيار رضى وقصيب وبلوغ
الا انه ترك بالاثرو هذا الخيار يختص بالمرأة ولا يبطل بسكوته بكرة كانت او ثانيا

(قوله الاجازة تلحق الافعال الخ) وفي متن تدوير الابصار الاجازة لا تلحق الا تلاف فلو
اتلف مال غيره تعديا فقال المالك اجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان وفي شرحه
كذا في البرازية من كتاب الدهوى ثم قال بعد ان نقل ما نقله هنا في هذا فيكون
الصحيح انها تلحق الا تلاف لانه من جملة الافعال فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق
الافعال في الصحيح والله تعالى اعلم

• (الفصل الخامس والعشرون في الخيارات) •

القاضي من المشتري قاض باع
مال اليتيم او او دعه او باعه
امنه بامر وهو يعلم بذلك من
رجل ثم مات هذا القاضي
واستقضى غيره فشهد قوم
عنده انهم سمعوا القاضي
الاول يقول بعث فلانا مال
اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة
تقبل ويؤخذ المشتري بالمال
وكذلك الوديعة وان لم يكن
الاول اشهدهم انه قضى
بذلك رد كرفيه ايضا القاضي
اذا جعل لليتام وكلا واخرى
عليه من ماله جعل ليقبض
ديونهم ويتقاضى فقبض شيئا
فهو ملك في يده قال ان كان
الجعل اجري عليه مشاهرة
لا يضمن ولو استأجره لقبض
دين او عين يضمن على قول من
يضمن الاجير المشترك ذكر في
ادب القاضي من الدخيرة
رجل التقط لقيطاً فباعه رجل
وقال ان هذا اللقيط الذي
القطه اني وانا احق به وانكر
ذواليدانه اخوه يحلف ذواليد
على ذلك وفي فتاوى القاضي
الامام فخر الدين رحمه الله
ادعى على رجل ان عبده الصغير
اقتل عليه شيئاً واراد ان
يستخلف المولى كيف يستخلفه
قال يستخلفه باق له ما تعلم بان
صديقك هذا استهلك كذا وكذا
او باق له شيء من
الوجه الذي يدعى وذكرفيه
ايضا اذا اتهم القاضي وصي
اليتيم او قيم الوقف ولم يدع عليه شيئاً معلوماً فانه يحلف

لا لو كانت او شر بت قليلا لان ذلك القدر ليس باعراض وقد مر في فصل الامر باليد وكل
جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليق طلاقها بعشيتها وفي قوله طلق نفسك وفي
امر بك ببيدك وفي طلب الشفعة في كل موضع يبطل الخيار تبطل هذه الامور وفي كل
موضع لا يبطل الخيار لا تبطل هذه الامور والفرقة بينهما الخيار والاحتياج الى القضاء
وتبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعده (ج) خبرها وسعت الاثم لم تعلم
ثبوت الخيار لها فقامت من المجلس بطل خيارها بعض هذه المسائل في (ج) وبعضها
في (خ) واما خيار العتق للمتكبره اذا كانت أمة او مدبرة او ام ولد فعقدت قبل دخوله
او بعده فلهما حق الفسخ حرا كان زوجها او قسرا وقال الشافعي لا خيار لها في الزوج
الحر وكذا المكاتبه الصغيرة او الكبيرة لو زوجها المولى برضاها فعقدت باءاء او تحرير
تختبر هذنا وهذا الخيار كخيار الخيرة يثبت للاثني لا لذكر ووقوع الفرقة به لا يتوقف
على القضاء ولا يبطل بكونه ويمتد الى آخر المجلس الا اذا بطلته صريحا او دلالة بان
تمكنه من نفسه او بفسخه وانما يقارن هذا الخيار خيار الخيرة بوجهين احدهما ان
الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف الخيرة لانه يثبت بتسليم الزوج وهو اهل
للاطلاق (مق) هو كخيار الخيرة والصحيح هو الاول (خ) والثاني ان خيار العتق يعذر
فيه بالجهل بخلاف الخيرة اذا لامه مشغولة بخدمة المولى فلا تنفرد عنه لم الاحكام
بخلاف الحرة اقول على هذا اذا كانت الخيرة أمة ينبغي ان تعذر بجهل (ذ) لو علمت
بالعتق لا بخيار العتق لا يبطل بقياسها وهو قول الكرخي ومشايع بخاري اقول هذا
اشارة الى ان فيه خلافا قال وكما ثبت لخيار العتق منكم وحة فكذا في عتق الرجعي
ويستوى كون الامة صبية او كبيرة الا ان الصبية لا تصرف بحكم هذا الخيار فخا
او اجازة ما لم تبلغ لان هذا ان تصرف تردد بين نفع وفرض والصبي لا تؤهل لذلك وكذا وليها
لا تصرف به كقيام مقامها فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا البلوغ اذا الصحيح
انه ليس لخيار البلوغ وقيل يخبرها خيار العتق لا البلوغ مع ان لخيار البلوغ
لان خيار العتق ينظم خيار البلوغ لانه اعم من خيار البلوغ اقول فيه نظر (س) ثم
الفرقة بهذا الخيار ان كانت قبل دخوله لا يلزمه المهر لخبرها من قبل المراقبان كانت
بعد دخوله يجب كل المهر وانما يثبت لخيار العتق لو زوجها المولى او تزوجت باذنه
اما لو تزوجت بلاذنه فلا خيار لها (ج) اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح
بغية الزوج (خ) واما الخيار بعدم الكفاءة فلو تزوجت نفسها بغير الكفاءة فلا ولياء
فسخه وهذا الاثم لا بقضاء وقبل القضاء النكاح قائم بكل احكامه من طلاق وظهار
وتوارث وخيار المولى لا يبطل بسكوت ولا بالامتناع عن طلب التفريق وان طال
الزمان ما لم تلدو بصيرة فخلا طلاقا حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر ولا بعده وعليه
نفقة العدة وان اجاز المولى بطل حقه وكذا لو اخذ مهرها ولو زوجها وليها بغير الكف ثم
اقر قائم زوجته نفسها من هذا الزوج بغير اذن وليها فله ان يفرق بينهما اذا رضى في
عقد لا يدل على الرضى في عقد آخر ولو زوجها المولى بغير كف فطلقها رجعا ثم راجعها

لنأثر الموقف والمشير في سائر الاستصلاف حتى لو ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التخليف من القاضي او قال كان هذا شرايكي وقد خان في الرجوع لا أدري كم قدره واراد ان يخلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا المدينون اذا قال قضيت به من ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره واراد ان يخلف الطالب لا يلتفت اليه وذكر القاضي الامام فخر الدين في دعوى فتاويه المحر والجد والبالغ والصبي والمأذون في المحبس سواء وكذا الاقارب والاجانب الا الوالدين والاجداد والمجذبات فانهم لا يجلسون في ديون فروعهم الا في الثقة وغيرهم يجلس بعضهم في دين بعض وذكر في الذخيرة الصبي الناصر الذي لم يحتمل بمنزلة الرجل في المحبس قال هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع لو ان خلافا راعى المحل استهلك رجل مالا وله دار واراض ولا ابله ولا وصي لم يجلس لذلك ولكن ان شاء القاضي جعل له وكيفا يبيع ماله حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وصي ممن يجوز بيعه عليه فانه يجلس وبعض مناصحتنا مالوا الى المحبس مطلقا ووجه لوجه كالبالغ وكان شيخ الاسلام خواجه

الدعوى اذا ادعى شيئا مجهولا فسكما يمنع قبول البينة يمنع

لم يكن له ان يفرق بينهما ولو زوجها أحد الاولياء بغير كف له لم يكن له ولا لمن دونه حق الفسخ (ق) تزوجت بغير كف فرضي به بعض الاولياء ليس للباقي فسخه اذا انعقد وقع مصلحته برأيهم فلم يجوز ابطاله الا اذا كان اقرب فيكون له نقضه (ط) لقولي لا بعد نقضه لو كان الاقرب غائبا فمصلحة منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب زوجه وانتصب الا بعد خصمها عن الاقرب في اقامة البينة لانه خصم وقبض المهر مع تجهيزها رضا ولو قبض مهرها ولم يجزها من المهر قيل رضا وقيل لا ما لم يجزها منه ولو خصم زوجها بنقضها او ببقية مهرها فهو رضا استصفا اذا كان عدم الكفاية ثابتا عند القاضي والا فلا أقول وعلى هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل (جس) تزوجت بغير كف فلها الامتناع من الوطء حتى يرضى الولي وكفاية النساء للرجال غير معتبرة عند حذافا لما كذا (ق) ويخاصم في الكفاية ذوالرحم المهرم منها وكذا بنوا الأم وكل ولي اذا العار يلحق الولي وهذا الولي (مق) ومرفي (خ) ان الفسخ للاولياء من العصبية وأما خيار البلوغ فهو ان غير الاب والجد ولو زوج صديقا او صديقة ثم بانها فلهما خيار الفسخ عند حرم لاهند من روح ولو زوجهما القاضي فمن حرج روايتان والظاهر الخيار وكذا الزوجت ما الام فيه روايتان والظاهر هو الخيار واما المعتوهة ولو زوجها اخوها او غيرها فقلت فلها الخيار لا لزوجهها الاب او الجد ولو زوجها ابنا فلا رواية فيه من حرج قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالأب ومن محدرجه الله ان لها الخيار ولو زوج امته الصبية ثم صفت وبلغت فلها خيار العتق وهل لها خيار البلوغ فيه اختلاف والصحيح عدمه اذا المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولايته فوق ولاية الاب والجد ثم خيار البلوغ يغادر خيار العتق في انه يثبت للذكر والا نفي وخيار العتق لا يثبت الا للأنثى وايضا خيار العتق للبكر لا يبطل بسكوته بل يعتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يثبت بسكوت البكر ولا يعتد الى آخر المجلس حتى ان البكر لو بلغت ولم تفصح ساعة ما بلغت يبطل خيارها وان كان المجلس قائما لكن بشرط علمها بالنكاح لا بثبوت الخيار والامة البكر اذا صفت ولم تفصح لا يبطل خيارها مادام المجلس قائما كذا (بس) وفي (كح) خيار البلوغ يعتد الى آخر المجلس ايضا عند بعض العلماء لاهند من روح فانه قال فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج حاضرا (قوله تزوجت بغير كف فرضي به بعض الاولياء الخ) قال الغزي أقول فيد بالرضي لان التصديق بانه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد الاولياء ان الزوج كف وأثبت الاتحراه ليس بكف فيكون له ان يطالبه بالتفريق لان المصدق ينسب بسبب وجوبه وانكاره يوجب الشيء لا يكون اسقاطا له كذا في البحر الرائق اه (قوله فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت الخ) في تنوير الابصار ولمولانا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الغزي وبطل خيار البكر بالسكوت عالة بالنكاح ولا يعتد الى آخر المجلس وان جهلت به بخلاف المعتقة وخيار الصغيرة والثيب اذا بلغا لا يبطل بلا صريح او دلالة كالقبلة والنس لا بقاءها عن المجلس اه

اباوصى لم يحبس لان المحبس
انما شرع ناديا واضجارا
للأب والوصي فاذا لم يكن له أب
او وصي لم يوجد معنى الاضجار
والحبس في حق الصبي لم شرع
للتأديب بدون الاضجار فلم
يحبس لهذا واما اذا كان
محبورا عليه واستهلك لرجل
مالا فان كان له أب او وصي
يحبس بدنه بمعنى الأب أو
الوصي لان قضاء الدين الذي
على الصغير على أبيه ووصيه
في الامتناع بصرف المال ليس
وان لم يمكن له أب او وصي
ينصب القاضي فيها يبيع
ماله بقدر الدين وفي الغرماء
حقهم هذه الجملة في ادب
القاضي من الذخيرة وفي
شهادات المنتقى اذا اقام الوارث
الكبير يفتي بماله على رجل
ليت وحبس له ثم اراد تخليته
وفي الورثة صفار قال ينبغي
للقاضي أن يستوثق للصغار
وان لا يضل سبيل المعصون
حتى يوفي حق الصغار وهكذا
ذكر المسئلة في فتاوى رشيد
الدين تعديل الصبي لا يجوز
والمحصل ان العبد في المزرعة
ورسول القاضي الى المزرعة
وفي المترجم عن الشاهد
الاجمعي وعن الخصم الاجمعي
ليس بشرط عند أي حقيقة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى
قالوا حد يكتفي وعند محمد رحمه
الله العدد شرط والواحد

أو نائبه ينسخ النكاح لو قضى به وان لم تختر نفسها في تلك الساعة يبطل خيارها
وخيار البلوغ للثيب والغلالم يمتد الى ما وراء الجاهل والعمر وقتله ولا يبطل الا
بالإبطال نصا أو عابدا على الرضا أقول في شرح الهداية ما يدل على ان خيار البلوغ
يقتصر على الجاهل حيث جعل الاستتغال بعمل آخر مبطلا للخيار وهذا يدل على انه
يقتصر على الجاهل قال وهذا الخيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى سائر
الخيارات كخيار رؤية وصيب لا يقتصر على الجاهل فلو قال الغلام نقضت النكاح ونوى
به الطلاق فمن حرج انه طلاق وان نوى ثلاثا فثلاث وايضا خيار البلوغ يفارق خيار
العتق في ان الفرقة بالبلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضي وتثبت في العتق بقولها اختوت
نفسى ثم لها المهر كله لو دخل والاسقط كاه وهي فرقة لا ملاقى سواء كان من الرجل
او من المرأة ولو دخل بها بعد البلوغ وهي ثيب فهل يبطل كما يبطل بوقاع وطلب المهر او
طالب فمض النفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر (فقط) الثيب البالغة لزوجها ولو لم يخل
بها زوجها رضاها هل هو اجازة من الرواية فيه وعندى انه اجازة ينظر نحوه في احكام
المخلوة ومرفى في فصل الفضولي به واقعة صبية زوجت نفسها ودخل بها ثم بلغت فدخل بها
برضاها فعلى قياس المخلوة في الفضولي ينبغي ان تكون اجازة وكذا على ما ذكر (فقط)
وفي (ن) احمد الزوجين قال كان النكاح في الصبي أو في المجنون وعرف هو منه
لانكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا واجازة أقول - ذابستقيم اذا كان
العاقدة غيره اما لو كان العاقد هو المجنون او صبيا لا يبرأ (ص) صبية زوجها عاها
فبلغت فهي على خيارها ما لم ترض بنكاح نكاحا ودلالة كعالم او طالب نفقة اما لو
أكانت من طاهامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها لانه ليس برضا وفرق آخر ان
الجهل بخيار العتق عذر لا الجهل بخيار البلوغ فلو لم تعلم به لا تعذر حتى لو انها بلغت وهي
بكر وسكنت وقالت لم أعلم بالخيار فلهذا استوت وقال الزوج لا يل علمت فاقول للزوج
ويبطل خيارها اذا اظهر شاهدان زوج فان الصبية تبلغ لا محالة واذا كانت تبلغ
لا محالة تسئل هي عن هذه المسئلة هل لها الخيار اذا بلغت أم لا فاعلم ذلك فالظاهر انها
كاذبة والزوج صادق فصدق واما الامة فلا تمتق لا محالة حتى تسئل عن هذه المسئلة
فالظاهر صدقها في دعوى الجهل فصدقت أقول في قوله تسئل عن هذه المسئلة الخ تنظر
اذا السؤل عن الخيار حال البلوغ بمذوع غطوره واقول ايضا قوله وقالت لم أعلم بالخيار
فلما سكت وقال بل علمت الخ يشتر بان العلم به شرطا حتى لو قبل قولها لما بطل
خيارها وليس كذلك لما رقى (ب) من ان العلم به لا يشترط واية اشارة هذا القائل
ايضا حيث قال فلو لم تعلم به لا تعذر فبين كلاميه منافاة ولو لم يكن شرعه الاشعار بان العلم
به شرط لما احتج الى هذا التقدير بل يكفي ان يقال قولها لم أعلم بالخيار الخ لا يفيد
وان سلم ان العلم به ليس بشرط قال فان بلغت بغير دليل ولم تقدر على الاشارة قال
م ر ح كدات الدم تقول نقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم
الساعة واخبرت نفسي فليل له أيسر لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت انهادت الدم

لا يكفي ويكفيه الاثنان اذا كان المشهود به حقا ثبت

شروط الشهادة سوى التلفظ
بلفظ الشهادة من العدالة
والبلوغ والعقل والبصيرة وان
لا يكون محدودا في قذف شرط
والحرية شرط بالاجماع في
ظاهر الرواية والاسلام شرط
بالاجماع اذا كان المشهود
عليه مسلما واجفوا على ان
التلفظ بلفظ الشهادة ليس
بشرط وفي تركية العلانية
العدد شرط بالاجماع لان
معنى الشهادة فيها ابين
لاختصاصه بمجاس القضاء
بمختلف تركية المبرهنه ما
قال والاصح اذا بلغ وشهد
شهادة شخصه حكمه حكم العربي
اذا نزل بين قوم لا عدونه حتى
يظهر عندهم صلاحه وعدالته
هكذا ذكر هذه النجاة في ادب
القاضي من الذخيرة وقدر
شي من هذا في مسائل
الشهادات من هذا
الكتاب

• (في مسائل الاقرار) •
ذكر شمس الاثثة السرخسي
وجه انه في اقرار الاصل رجل
اقراره كان اقراره هو صبي
فلان بالف درهم وقال
اطالب ابل اقررت به الى
بعد البلوغ قال قول قول المقر
معجبه لانه اضاف الاقرار
الى حالة معهوده تنافي الضمان
ولو قال اخذت منك ألف
دوهم واناصي او ذاهب
العقل من مرض يعرف انه كان أصابه فهو ضامن له

في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطلب خيارها أقول دل هذا على ان الكذب
مباح عند الضرورة وان كان غير الاربع المستثناة ومن مخرج لو قالت عند الله - هود
او القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها ولو قالت بلغت أمس ونقضت
لا يقبل ولو قالت لم أعلم بالنكاح الا الآن ونقضت قبل قولها كذا (خ) أقول في مسألة
أمس والليل ينبغي ان يقبل قولها مع اليمين لانها قد تبلغ بالاختيار في وقت يتعذر فيه
الاشهاد وتكليف الاتهاد في مخرج والمخرج مدفوع بشرط الضرورات مستثنات
عن قواعد الشرع فينبغي ان يقبل قولها وان اضافته الى الماضي وهذا اولى من ترويج
الكذب وسندين فمما سمي من المحيط ان فيه اشارة الى ما قلنا وينبغي ان تكون
الشفعة كذلك (شصل) فلو لم يكن عندها شيء هود فاذا وجدتهم قوبل بلغت بحض
حضت الآن ونقضت فاشهدوا عليه ولو بلغت باحتلام او بسن تقول كما بلغت نقضت
فاشهدوا او تقول اشهدوا اني بلغت ونقضت فان قالوا متي بلغت تقول كما بلغت نقضت
ولا تزيد على هذا لانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار
البلوغ كشفة فانها كما بلغت ينبغي لها ان تختار نفسها كالتفيع وتشهد على النقص
لو عندها من تقبل شهادته والا تخرج الى الناس وتختار ثانيا ولو لم تختار في بيتها حتى
خرجت الى الناس جلت خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها المكن شرط
لا ثباته بيينة ليسقط اليمين عنها وتوليةها على اختيارها نفسها كتحليف الشفيع
على طلب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت او حين بلغت طلبت
الفرقة صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى
البيينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت بالقول له ولو قال علمت أمس
وطلبت لا يقبل ويكاف اقامة البيينة اقول قوله والاشهاد لا يشترط لاختيارها الى
قوله ليسقط اليمين الى قوله صدقت مع اليمين يستدعي ان تصدق مع اليمين ايضا في
مسألة أمس لان قولها للقاضي حين بلغت طلبت الخ اخبار عن الماضي لا عن الحاضرة
عند القاضي والامسا احتيج الى البيينة لانه يحصل حينئذ على البلوغ الا في مجلس
القاضي فينبغي ان يستوى هو وقوله أمس في الحكم (خ) ولو بلغت وقالت الحمد لله
اخبرت نفسي فهي على خيارها ولو بلغت في مكان عمة قطع من الناس فبعت امتهما
لثاني بشهود تشهدهم على اختيارها بطل فينبغي ان تقول في قول البلوغ اخبرت
نفسى ونقضت النكاح فبعده لا يطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن ونحوه البكر
اذا استؤمرت فسكتت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فردت صم ردها ولو ثبت
البكر خيارا ابلوغ والشفعة تقول طلبت المحقين ثم تفسر فبدا بالاختيار وقيل بالشفعة
وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فيصير هذا البكر رد النكاح على قول من يجعل
هذا البكر رد النكاح وتبدأ التيب بالشفعة لان خيار البلوغ لليب لا يطل بسكوت
ولو قامت عن مجلسها (شصل) بلغت بكرا فقالت ترددت كما بلغت والزوج يقول
سكتت فالقول للزوج فكذلك لو طلبت الشفعة كما سمعت فقال المشتري سكتت فالقول

المشتري وهذا في الاختلاف بعد البلوغ وسماع البيع اما لو اختلفا حال البلوغ فقالت ردوت وقال سكت فالقول قوله ولو قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج ج رضىت فالقول قوله سكتنا (خ) لو اختلفا أحدهما الفرقة وودا النكاح بخيار البلوغ لم يكن رد ولا يطل به العقد فالمحكم القاضي به فيتوارثان قبل الحكم بخلاف النكاح بعد البلوغ فإنه يطل برده (محض) حكم الايلاء والظهار والطلاق ونسبها قاطبة بينهما لم يفرق القاضي وكذا الخيار بعد الكفاءة (شي) بلغت والزوج غائب هل لها ان تختار نفسها وهل يفرق لاشك انه لا يفرق لانه قضاء على الغائب ولكن لها ان تختار نفسها من بلغت ثلاثا يطل حقها اذا حضر الزوج ج تدعى انها اختارت نفسها فيفرق بينهما ولو ثبتا فان شامت اختارت نفسها كما مروا ن شامت تنتظر حضوره (خ) ولو وكل في خصوصه الكفاءة وخيار الادراك وغاب جازت الوكالة ويقضى بالتفريق عليه والقاضي يفرق بينهما يجب ولو كان الزوج غائبا فان وكل بخصوصه فيه تقبل الوكالة وما لم يكن منه خصم لا يفرق بينهما والمحال ان كل فرقة تحتاج الى الحكم لم يجز الحكم عند غيبته كما في خيار الادراك والتزويج من غير كف والفرقة بلعان وعنة وجب واباهن الاسلام وكل فرقة لا تحتاج الى الحكم تصح بغيبته الا نكاحا بخير وعق و امر باليد ولو خالع و شرط الخيار لها جاز عند ح رج وقال لم يجز ولو شرط له الخيار لم يجز وقا (جس) خلعها بخيار لها ولم يوقت فان اختارت في المجلس فلها ما اختارت وان لم تقل شيئا حتى قامت فالطلاق واقع والمخلع ثابت قال (ث) وبه نأخذ (نم) اختلعا وقالت ان لم اؤد بدل المخلع الى اربعة ايام يكون المخلع باطلا فذمت المدة ولم تؤده فهو كخلع بشرط الخيار وخيار الرؤية لا يثبت في بدل المخلع ويرد به فاحش العيب لا يرد به كما في المهر (شمل) خلعها بأمة فوجدتها كافرة او فأتى زوج لا يرد هاهنا لانه عيب يسير فلا يرد به بدل المخلع واما الخيارات التي ثبتت في عقود فتمثل الفسخ انواع منها خيار شرط ورؤية وعيب وتعيبين وتفریق المعة ودعاية بهلاك البعض قبل القبض والاستعاقاق (ص) اما خيار الشرط فيثبت في البيع الفاسد كما في البخار حتى لو باع قنابا فدرهم ودرهم ونحوه لم يجز لا نافذا ولا موقوفا وخيار الشرط لا يثبت في الصرف والسلم حتى لو شرط الخيار في الصرف والسلم لاحدهما يطل العقد كذا (س) ويثبت في القسمة لانها بائنة كبيع كذا (سد) وفي (صل) شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لهما ولا أحدهما موقتا بثلاثة ايام او اقل وان شرط أحدهما فسد البيع عند ح رج كما لو شرط أبدا وقال س ومن وأين أي ليلى لو ذكر او قتا معلوما كشهرو سنة أو أكثر يجوز و زفر والشافعي مع ابي حنيفة وجه الله (صق) هو يصح في ثمانية اشياء في بيع واجارة وقسعة وصلم عن مال بعينه وبغيره وكفاية وخلع وعق على مال لو شرط الخيار للمرأة والفقن يصح عند ح رج ولو شرط للزوج والمولى لم يجز وقا ولو شرط لاهن جاز ولا للزمن اذله نقض الرهن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس او مال و شرط الخيار للكفول له او للكفيل جاز

الاخذ صديا او بالغاجضونا كان او عاقلا وذ كرفيه ايضا احد الزوجين مني اضافة الاقرار بالنكاح الى حال يتساقى أصل العقد لانعدام الاهلية يكون القول قوله الا ان يثبت الا نكاحا يدعيه بالبينة وذلك مثل ان يقول تزوجتك وانا صبي او ثلثم او مجنون وقد صرف منه المجنون فالقول قوله لانه اضاف العقد الى حالة معهودة تتساقى اهلية العقد فكان منكرا معني وان كان لا يعرف جنونه فالنكاح لازم وذكر في اقرار الجاهل الا صغر وفي دعوى قسوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى رجل اقر وقال لامرأته تزوجتك وانا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجتها باذن وليك فان قال لا يسأله هل رضى وليك بعدما تزوجتك فان قال لا يسأله هل اخذت بعدما بلغت فان قال لا يسأله هل تميز الا ان فان قال لا فحينئذ يفرق بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خيار البلوغ ذكر في باب ما يكون اقرارا من المدعي عليه وما لا يكون من قسوى رشيد الدين المدهي عليه جاء بخط البراءة انه ابراه عن هذا المسال قاضي المدهي ان وقت البراءة كنت صديا صلي لانه اسند البراءة الى حالة

منهودة فتأني صحة البراءة وقى
ان كان مراهما صحيح الاقرار
والقسمة ولا يقبل قوله ان لم
اكن بالتعاوان لم يكن مراهما
بل كان مثله لا يحتسب عادة
لا يصح الاقرار والقسمة فاذا
تبين بهذه المسألة ان قبل اتي
عشر سنة لا يصح الاقرار
وبعد اثني عشر سنة لا يصح
ايضا لا بحالة بل انما يصح
بشرط ان يكون بحال محتمل
مثله عادة وقد مر في مسائل
الطلاق والقسمة ذكر في اقرار
المنتقى رجلا قال لرجل لك
على ألف درهم ولا يعلم المفتره
بذلك ولم يبر بينهما خطبة
ولا معاملة لا يسه ان ياخذ الا
ان يعلم ان له عليه ولو اقره
مدار والمقره صغير فكبر وسعه
أخذهما منه وفي اقرار المنتقى
قال محمد رحمه الله رجل احدى
جار يته ثم اختلفا في ولدها
فقال المولى اعتقتك بعد
ولده فهو بهى وقالت
الامة ولده بعد ما اعتقتى فانه
ينظر الى الولد فان كان بهر
من نفسه فالقول قوله وان
كان صغيرا لا يبرهن نفسه
فالقول قول من هو بيده منهما
وان اقاما بينة فالينة بينته اذا
اقر الرجل ان لهذا الصغير على
الف درهم من قرض اقرضنيه
او من عن مبيع باعني والصبي
ليس من اهل القرض والمبيع
فانه يصح اقراره وان كان
لا يتصور وجود السبب من جهة المضيع ولكن انما يصح

ولو استاجر بخيار له ثلاثة ايام جاز كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستاجر ابر
يومين اقبى (صط) انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل
خياره (فصط) شرطه الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام فله الخيار في كل
الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهي ما لم تنقض الغاية عند حرج وقال لم تدخل
الغاية في الخيار اذ لم استقصينا بحث الغاية في الفصل السادس والعشرين ولو باعه
بخيار ولم يبين المدة فسد البيع وفاقا فان ابطال ذوا الخيار بخياره في ثلاثة ايام فادالى
المجواز خلا فالزفر ولو ابطه به ذها فادالى المجواز عند من ربح لا عند حرج وزفر ربحه
الله ثم لو شرط لهما في البيع لا يثبت حكم العقد أصلا ولو شرط لاحدهما الا يثبت حكم
العقد في حق من له الخيار كذا (خ) وفي (بس) ولو باع شرطه أكثر من ثلاثة ايام فسد
البيع عند حرج فان اجاز ذوا الخيار في الثلاثة وسقط الخيار بموت ذى الخيار او بموت
القرن او حرره المشتري او حدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند حرج وعليه
الثلث وكذا لو باعه بشرط الاجل الى حصاد او ديار ثم حذف الاجل قبل ذلك الوقت
يصح العقد واختلف عبادة اصحابنا فيه فقال اهل العراق يفسد العقد ويرفع الفساد
بحذف الشرط وقال اهل بلخ يتوقف العقد اذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد وذكر
الكرخى عن حرج ايضا ان البيع وقوف على اجازة المشتري في المدة وان ثبت للبائع
حق الفسخ قبل الاجازة ولو كان الخيار للبائع والمشتري فسات احدهما لزم البيع من
جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت الخيار وتم البيع وخيار الشرط لا يورث خلافا
للساقى كذا (بد) وذكر (صر) شري احدهما على ان ياخذ احدهما وهو بالخيار فيه
ثلاثة ايام جاز فلو مات بطل خياره ولزمه احدهما وينقل الى ورثته (بس) هلك المبيع
في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع ينقض البيع ويلزم المشتري القصة فلو كان للمشتري
يلزمه الثمن ويتم البيع (شعبى) هلك المبيع قبل قبضه يباع باثنا او بالخيار باثنية مساوية
او بفعل البائع او بفعل المبيع يبطل البيع وان هلك بفعل احبى يتخير المشتري ان شاء
فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك (جم) الخير لو تنقض البيع بغية الاخر لم يجوز
وله ان يرضى بعده وهذا عندهما وقال من ربح وزفر ومالك والشافعى رجهم الله يجوز
اعتبار بالمعققة فاتها واختارت نفسها بلا علم الزوج يصح كذاها بل أولى (خ) نقضه
بغية الاخر يتوقف عند حرج وم ان علم به الاخر في مدة الخيار جاز ولا فلا هذا في الفسخ
يقول فان فسخ بفعل يجوز بلا علم الاخر وفاقا وهو ان تصرف في المبيع ببيع او ولاء
فان كان الخيار للبائع تضمن ذلك فسخ البيع ولو للمشتري فهو اجازة وان اجاز بحضور
الاخر جاز وفاقا وخيار الرؤية على هذا الخلاف والمراد بالحضرة العلم لا نفس المحضور
حتى لو علم الاخر في المدة صح الفسخ رضى به او لا حضرا ولا وان لم يعلم حتى مضت المدة
لا يفسخ البيع اذ العقد قد تم بمضى المدة والفسخ لم يعمل اذا لم يعلم ولو كان الخيار
للمشتري بين فسخ احدهما بغية الاخر لم يجوز (مى) باعه بخيار ففسخه في المدة انفسخ
فان قال بعده اجزت وقبل الماشترى جاز استفسانا ولو كان الخيار للمشتري فاجاز ثم فسخ

الولى سببه قاتلنا السب
وجعلنا هذا من المقرر الزاماً
للسال بجهة اخرى وهى مباشرة
الولى سببه مذكور في حيل
الذخيرة في مسائل النكاح
على سبيل الاستشهاد وفي
مختصر القدرى وان قال محل
فلانة على ألف فان قال قد
اوصى به فلان او مات أبوه
فورثه فالأخرار صحيح وان اهتم
الاقرار لم يصح وذكر المسألة
في الهداية هكذا هم قال ولو قال
المقر باعنى او اقرضنى لم يلزمه
شئ لانه من مستقيل وان اهتم
الافرار لم يصح عند أى يوسف
رحمه الله وقال م صح والله سبحانه
ونعالى أعلم

• (في مسائل دعوى النسب) •
ذكر في شهادات الجامع في
الافتاوى في مسائل نحر الدين
النسب رحمه الله عبد صغير في يدي
انسان جاءت امرأة وادعت انها
مملوكة وهذا الصغير ولد لها وهو
حرو وكل الرجل وكيلها وقاب
فاقت البينة على الوكيل تسع
في العتق ولا تسع في النسب
وذكر في دعوى الجامع الصغير
صبي في يد رجل فقال هو ابن
عبدى فلان الغائب ثم قال
هو ابني لم يكن ابنه أبداً وان وجد
العبدان يكون ابنه وقال أبو
يوسف ومحمد اذا وجد العبد فهو
ابن المولى وتفسير المسألة رجل
في يده صبي ولد في يديه وهو
بيعه ولا يامن المشتري ان
يذهب البائع يوم ما يفر البائع بالنسب للعبد خوفاً من انتقاص

وقيل البائع جازو ينفذ كذا (جف) وفي (بس) من اذ الخيار لو اختار الرد والقبول
بقوله فهو باطل لتعاقب الاسكام بالقاهر لا الباطن وتظيره في (قو) ان البائع لو أنكر بيع
الامة والمشتري يذهب به لا يبيع البائع وطوره الان انكار البائع ان كان قد خافا فالفسخ لا يتم
به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بلسانه بان يقول عزمت على ترك الخصومة او
قد خفت البيع وسعه الوطء اذا الفسخ تم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه
لم يحل للبائع وطؤها ولا ينفذ البيع ان لم يوافق البائع أصلاً فيبغى ان يسعه الوطء
اذا فسخ حيث قد يتم بدون المشتري هل واذا كان الخيار للمشتري فتصرف في البيع
جاز وسقط خياره وكذا لو رهن او وهب وان لم يسلم وكذا لو عرض له البيع بخلاف خياره
البائع فان هبته ورهنه بالتسليم وعرضه للبيع لا يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع
بغية الآخر اقول فيه نظراً لانه فسخ بفعل فينبغي ان يملكه بغية الآخر (ذ) لو اجره
المشتري بخيار بطل خياره وان لم يسلم وشرط في الكتاب تسليحه في حق البائع لكن
الحاكم يقول التسليم ليس بشرط في حق البائع ايضاً اذا التمساع يثبت للمستاجر بنفس
العقد فصار كبيع (خل) لو كان الخيار للمشتري ينفذ البيع باجازه قولاً او فعلاً بتصرفه
و بموته وبمضى المدعو بصيرورة المبيع بحال لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسيرا
فاحش بفعل المشتري او بفعل البائع او الاجنبي او بفعل المبيع او باقفة مساوية
قال سرح آخر اقول هو قول مروح ايضاً لو نقص في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل
خيار المشتري (خ) باع بخيار فذهب او رهن وسلم او اجر او باع او فعل بالمبيع ما يدل
على استبقاء الملك كوطء وقبلة ونظر الى فرجها بشهوة كان فسخا للبيع علم به المشتري
اولاً والظن الى الفروج بلا شهوة لا يبطله وكذا الوصل الى المشتري ثم غصبه لم يكن ذلك
فسخا للبيع ولا ابطالا لانه يادوكذا لو باع فسخه بخيار يوم على ان يستغله او يستقدمه جاز
فان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرمه بخيار يوم على ان ياكل من ثمره لم يجز البيع
اذا اكله والمنفعة لا يقابلها الثمن فلم يكن منقلاً جزءاً من المبيع بخلاف الثمر باع داراً
فيه ساكن باع وشرط الخيار للمشتري ورضى به الساكن فطالب المشتري الاجر من
الساكن بطل خياره ولو اشترى داراً بخيار فقام على الساكن لا يبطل خياره ولو ابتعد
الساكن بطل خياره (ذ) مما له خيار العيب (فقط) خيار الثمر ما في القصة لا يبطل بدوام
السكنى وفي كتاب البيوع ذكر الساكن مطلقاً قال (ص) ما في كتاب البيوع محمول على
ابتداء السكنى اما لو استدام السكنى لا يسقط خياره كما في القصة ولو اشترى قناباً بخيار
فجعله اوسقاه دواء او حاق رأسه فهو رضا لا لأمر أمة بشئ او دهن او لبس ولو اشترى
ارضاً مع حرث فسقى المحرث او فصل منه شيئاً او حصده او عرض المبيع للبيع بطل خياره
لا لو عرض له ليقوم ومشتري الدار لو اسكنه رجلاً باجر او بلاجر او رهن منه شيئاً او بنى او
حصص او طين او هدم منه شيئاً فهو رضا (فقط) لو اسكن رجلاً باجر بطل خيار الرقبة
لا لو بلاجر ولو طعن في الرحي ليعلم قدر طعنه ان طعن اكثر من يوم وليلة بطل خياره
لا فيما دونه ولو قصحوا فراداة او اخذ من مرقها لم يكن رضا ولو ذبحها وبزها فهو

يذهب البائع يوم ما يفر البائع بالنسب للعبد خوفاً من انتقاص

البيع قال هذا يكون مخرجا
 أو لم يعرف منه تصديق ولا
 تكذيب لم يصح دعوى المقر
 عنده بحال وصحته إذا صدق
 الغائب أو لم يعرف منه تصديق
 ولا تكذيب لا تصح دعوى
 المقر أما إذا كذب الغائب تصح
 دعوى المقر والعادل تعرف في
 الجامع الصغير في يد مسلم
 ونصراني فقال أنصراني دو
 ابني وقال المسلم هو مبدى فهو
 ابن النصراني لأنه لا تعارض بين
 دعوى الرق ودعوى النسب
 له مرجع بالاسلام امرأة ادعت
 مديا أنه ابنها لم تجز دعوتها حتى
 تأتي بأمرأة تشهد على الولادة
 بريده امرأة لها زوج لاها
 فعدت الزام النسب على الغير
 وسب لزوم النسب قائم وهو
 الكاخ لكن الحاجة إلى اثبات
 الولادة وتعيين الولد وذلك يثبت
 بشهادة القابلة وشهادة القابلة
 على نفس الولد مقبولة بالإجماع
 وهذا كرواها في الشهادات
 قال وهذا إذا كانت منكوبة
 فإن كانت معتدة وادعت
 النسب احتاجت إلى حجة رامة
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فإن لم تكن معتدة ولا منكوبة
 كان القول قولها من غير حجة
 وتعام هذا ينظر في دعوى
 الجامع الصغير ذكر في كتاب
 دعوى النسب من الذخيرة
 ادعت المرأة على رجل أنه تزوجها
 وأن هذا الصبي الذي في يديها

وضواؤه وبيع شق الأوداج بجملة (فقط) وفي (خ) لو استقدم الخادم مرة أو لم يس الثوب
 مرة أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو قدم له مرتين بطل (فقط) شري فباختياره فرآه
 يحجم الناس باجر فسكت فهو رضا لا لبلاجر لأنه كاستخدام الأبرى أنه لو قال له اعطني
 فحجمه لم يكن رضا شري أمة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضا لأنه استخدام ولو ركب
 دابة ليس فيها أولادها على البائع يبطل خياره فباسا لا استحصانا كذا (خ) وفيه باع
 بخيار فوهب ثمنه للمشتري في المدة أو أبرأه من ثمنه أو شري به شيئا من المشتري منه تصرفه
 و بطل خياره ولو شري من غير المشتري شيئا بطل خياره ولو لم يجر شراؤه ولو
 كان الثمن دينارا والخيار للمشتري فقبض البائع منه وتصرف فيه لا يبطل خياره (عن)
 شراؤه بخيار فقبضه أو نفعه لم يبطل خياره ولو لم يره فلما رآه قبضه أو نفعه بطل خياره
 وكذا خيار العيب وهو إذا لو تخير البائع فدفع المبيع إلى المشتري لا يبطل خياره ولو
 للمشتري فأبرأه البائع من ثمنه لم يجر أبرأه (خر) المشتري بعد البراءة بالخيار بين رد
 وأخذ كذا من مروح وما مر أنه لم يجر أبرأه فهو قول من روح (بر) لو تخير البائع فلم
 المبيع إلى المشتري فلو سلمه على وجه التخليك بطل خياره لا لو سلمه على وجه الاختيار
 (شي) باع بخيار فخط شيئا من الثمن فعلى قياس مسألة الأبرأه ينبغي أن يبطل خياره
 (خ) شري وقبض فقال له البائع بعد أيام أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس فهذا
 كقوله لك أقاله هذا البيع ولو قال له أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام وهو
 الصحيح شري بخيار وليس للبائع طلب ثمنه قبل سقوط الخيار شري بكرة أو شاء بخيار
 فلهما قال ح رج بطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله لا حتى يشرب اللبن أو يلقه ذو
 الخيار ولو ادعى الالة المبيعة إلى فرأشه لا يبطل خياره سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري
 (فقط) باع شاء بخيار فخرصوه فهو فسخ تباعا فليأتم قال البائع للمشتري خبرتك
 شهر أو ثلاثة أيام فلا يتخير من ساعتها شهرا أو ثلاثة أيام وقال ح رج يتخير كما قال
 ويفسده العقد فيما شرط أكثر من ثلاثة أيام ولو لم يفسد بالعدا الصحيح مكان الخيار
 شرطا فاسد يبطل الشرط ولا يفسد العقد عندهما وقال ح رج يلتحق به الشرط الفاسد
 ويفسد ولو لم يفسد بالعقد الصحيح شرطا جازا يلتحق به وفاقا باع أرضا بخيار وتقابضا
 ففقه البائع في المدة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بثمن دفعه
 للبائع فلو أخذ البائع هذه الأرض في زرعها فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري
 وللبائع أخذها منه متى شاء قبل أداء الثمن وليس للمشتري حبسها بثمنه لأنه لما زرعه
 بأذنه صار كأنه سلمها إلى البائع المشتري بخيار ولو قال أجزت شراء أو شئت أخذها أو
 رضيت أخذها بطل خياره ولو قال هو يتأخذها أو أحببت أو أردت أو أعجبتني أو وافقتني
 لا يبطل وكيل البيع أو الوصي باع بخيار أو المالك بنفسه باع بخيار له يره فبات الوكيل
 أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال م رحمه الله يتم
 البيع في كل ذلك لأن لكل منهم حق في الخيار والمجنون كوت ولو باع أب أو وصي مال
 صبي بخيار فبلغ الصبي في المدة قال م رج يتم البيع ويبطل الخيار وعن م رج ثلاث

ثم ان احدا الشاهدين ادعى ذلك لنفسه لا يصح دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهدت امرأة على نسب صبي من امرأة ادعت نسبه فلم يقبل القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان الشاهدة ادعت نسب الولد لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله [ولو كبر الابن وادعى انه ابن الشاهدة والشاهدة تنكره واقام بينة على ذلك قبلت بيئته امرأة تقر بصبي انه ابنها وشهدت له على القابلة ثبت النسب منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا ما ذكر في الكتاب من الجواب انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثم منافع اما اذا كان ثم منازع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل آخر وذلك الرجل ينكر لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم جها وان كان المنازع لها امرأة اخرى في المسئلة روايتان في احدي الروايتين يقضى بالنسب منهما اذا اقامت كل واحدة منهما امرأة وفي رواية اخرى لا يقضى بالنسب من واحدة منهما ما لم تقوم كل واحدة رجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة موضوعة كتاب اللقيط امرأة حرة لها ابن مسغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك المرأة قهرها بينهما

روايات يتقارن (خ) باع بخيار فصالحه المشتري على نقدا وعرض بعينه على ان يبطل خياره جازوا يصحكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على انه يبطل خياره فيحط عنه من الثمن كذا لو يزيد هذا العرض في البيع جاز (جص) شري بخيار فاردده فاختفى بائنه قيل للقاضي ان ينصب من البائع خصما ليرده عليه وقيل لا هذا ومثله الا هذا رمت في او اخر فصل المحكم على الغائب ذوا الخيار لو قال ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري بطل ذلك لا خياره وكذا خيار العيب لو قال ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياري ولم يرد اليوم لم يبطل خياره ولو قال ابطلت خياري عند انا اذا جاء عند (ح) انه يبطل خياره جلة (خ) وفي (خل) شري بخيار فارد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة كعمال وسمن وبرموانج لا يباحض عن العين يمنع الرد و يلزم البيع الا عندم روح وان كانت متصلة لم تتولد كصبي وخياطة ولسو يقي ومن وبناء ارض وقرس شجرة منع الفسخ وفاقا ولو كانت منفصلة متولدة كعقرو ولد وارث ولبن وثمر ووصف يمنع وفاقا وان كانت منفصلة لم تتولد كفلة وكسب وهدية وصدقة لا يمنع وفاقا فان اجاز المشتري فهي له والا فكذلك عندهما وعند روح ترد على البائع (فص) يبطل خيار الرؤية برؤية وكيل القبض عند روح واجمعوا ان خيار الشرط والعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض (ها) المشتري بخيار لو رهن بائنه جاز الرهن به (جغ) الفسخ بخيار بشرط ورؤية وعيب اذا كان قبيل القبض فسخ من الاصل بقضاء او بدونه كذا في (بس) شري بخيار فاختار احدهما رده والا خر مسامحة فليس لاحدهما ان يرد حصة دون الاخر عند روح وقال من وم له ذلك وكذا لو شري باقنا لم يراه او وجد اصابه قبل قبضه فاراد احدهما الرد فهو على هذا الخلاف واما خيار التعيين فله صورتان احدهما شري بخيار فارد رده على بائنه محكم خيار الشرط فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك قال قول للمشتري مع عيئه اقول الاصل ان القول في التعيين للثلاث حتى لو اراد رده بعيب فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا يصدق البائع مع عيئه فعلى هذا ينبغي ان يكون القول للبائع في مسئلة

(قوله يصدق البائع الخ) قال قاضي خان لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف العيب اذا اراد المشتري ان يرد المبيع بعيب يحدث مثله عن المبيع والمشتري وانكر البائع ان يكون العيب عنده فان القول قول البائع وفيه رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوم ما قبضه ثم جاء يرد بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار بشرط واراد ان يرد بخيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب قال قول فيه قول البائع وفيه في خيار الرؤية اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما دأيت وقال المشتري لم اره كان القول قول المشتري اقول به استعدنا جواب حادثة الفتوى وهي

رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك المرأة قهرها بينهما

الرجل لامرأة حرة هذا ابني منك
وصدقته المرأة فهو ابنهما
ويتقضى بالنكاح بينهما يعني
بنكاح صحيح لا فاسد
وهنا هم هذا ينظر في الفصل
العاشر من كتاب دعوى النسب
من الذخيرة بعد صغير بين
رجلين احدهما ادعى
الاخر انه ابنه صحته دعوى
هنا في حنفية رجع الله تعالى
و يكون مولى لهما وتمامه ينظر
في الفصل العاشر منها وذكر
في آخر كتاب دعوى النسب
وجعل ادعى فلان صغيرا لا يعرف
نسبه ولا يعرف من نفسه فان
صدقه الذي الغلام في يده ثبت
نسبه منه والا فلا وان اقر الذي
في يده الغلام انه لقط صحت
دعوى هذه الجملة في كتاب دعوى
النسب من الذخيرة وفي باب
دعوى النسب من فتاوى رشيد
الدين ص في يد رجل فقال هذا
ابني وابنتك او قال ابنتك وابني
وقال الاخر صدقت فانه ابن
القائل اولا ولو قال هذه الجارية
ام ولدي وام ولدك او قال ام
ولدك وام ولدي فقال الاخر
صدقت تكون ام ولدهما
وقال ابو يوسف رجه الله في
الفصلين تكون لاسبقهما ولا
يتوقف على قبول صاحبه ولو
قال هذا الولد لي ثم قال ليس
بولدي لا يصح النفي لانه ثبت
النسب فلا ينتفي بالنفي بعد صغير
لا يعرف من نفسه بين رجلين ادعى احدهما انه ابني ثم ادعى

خيار الشرط ايضا والاصل الاخر ان القول للقباض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته
فعل هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كفي خيار الشرط
والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتعدا في هذا المحرك قال ولو لم يقبض
المبيع فارد المشتري ان يبيح المبيع ويأخذ المبيع من يده بائعه فقال ليس المبيع
هذا وقال المشتري هو هذا الميز كرهم رجع وقالوا ينبغي ان يكون القول للبائع
كالوا دعي بيع هذا وانكر البائع المبيع أصلا هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان
للبائع فان كان موهوبا فارد البائع أخذه فقال المشتري هو هذا وقال البائع ليس هذا
فالقول للمشتري مع عيبه ولو لم يكن مقبوضا فارد البائع الرام المبيع في عين فقال المشتري
ما اشتريته هذا قال القول للمشتري والثانية لو شري ثوبين على ان يختار أيهما شاء ويرد
الاخر في ثلاثة أيام جاز كذا (يس) يجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في
جانب المشتري والبائع ان يلزم أيهما شاء على المشتري ويأخذ الاخر فان هلك
أحدهما في يد المشتري فله ان يلزمه أيهما شاء وان هلك أحدهما أو عيب في يد البائع
فله ان يلزمه الباقي والسليم لا المسالك والمعيب الا ان يرضى المشتري فان ألزم المعيب
ولم يرض فليس له ان يلزمه الاخر منه ولو قبضهما المشتري وخيار التعيين للبائع
فهنا كافي بيان بحاله فان مات البائع فاختار لورثته وكذا لو مات المشتري واختاره
ويورث خيار التعيين لا الشرط وان عيب أحدهما في يد المشتري والخيار للبائع فله
الزامه ذلك ولو أخذ البائع كذلك فلا شيء له على المشتري من ضمان نقصانه ولو كان
الخيار للمشتري وهلك أحدهما في يد البائع أخذ المشتري الباقي ان شاء وخيار
التعيين لم يجز الا موقتا بثلاثة أيام ويلزمه أحدهما الا ان يكون مع ذلك خيار الشرط
فيكون المبيع مضمونا بثمن وغير المبيع أمانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا
الا ان هنا ما يعين للمبيع مضمون بقيمته والباقي كما قلنا في البيع الجائر فان ما قاما
ضمن نصف قيمة كل منهما وأما خيار الرؤية فيقتصر بالمشتري في ظاهر الرواية ومن
حرج ان للبائع خيار الرؤية ايضا لصحة بالمشتري بجملة (فقط) وفي (ضم) خيار الرؤية
وخيار العيب يثبتان في البيع الفاسد ثم اعلم بان خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك
بعد مقتضى القسح كبيع واجارة وقسمة وصلح عن دعوى الاموال أما في عقد لا يحتل
القسح كبيع ونكاح وصلح عن القود ونحوها من العقود التي يكون المردود فيها
مضمونا بنفسه لا بما يقابله فلا يثبت خيار الرؤية فيها كذا (شخصي خ ص) أقول
قولهم النكاح لا يحتل القسح بشكل بمسألة الردة وملك أحدهما الاخر فان النكاح

ان بائع قطن حاجب جاء بنموذج للمشتري ثم اخلف في الموافقة للنموذج فقال البائع هو
موافق وقال المشتري هو مخالف وكان بعد ذلك النموذج فالقول للمشتري لانه ينكر
كونه المبيع ضمنيا بانكار الموافقة والبيئة للبائع لانه يدعي انه المبيع ضمنيا بدعوى
الموافقة تأمل

من الاول لان يدعواه اولاً ثبت
النسب من الاول فلا يتكّن
من القطع الا اذا وقع الدعواتان
معاً حينئذ ثبت النسب منهما
صبي ابن عشرة سنين تزوج بامرأة
وجاءت بولد لا يثبت النسب
لان ادعى مدة البلوغ اثنا عشر
سنة بان هبدا لله بن مسعود
رضي الله عنه يقول عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الحرب فخرج الحرب
وكنت بن عشرة سنين فردني
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما صرت ابن اثني عشرة سنة
عرضت عليه فقبلني وانما رد
اولاً لمكان الصبي هذه الجهة
في فتاوى رشيد الدين وعن
نافع عن ابن عمر قال عرضني ابني
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم احدث في القتال وانا
ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني
ثم عرضني يوم احدثني وانا ابن
خمس عشرة سنة فاجازني رجل
زوج امته من رضيع ثم جاءت
بولد فادعاه المولى انه منه ثبت
النسب لانه اقر بنسب من
ملكه وليس له نسب معلوم
في دعوى الاصل صبي حربي يد
انسان يدعي انه ابنه ولا بينة
له فاقام آخر البينة انه ابنه فهو
اولى من ذي البذل ان له بينة
ولا بينة لذي اليد فاذا قضى
القاضي للمدعي يكون الصبي
حراً وان لم يعرف امه الا ان
يكون المدعي عبداً والاصل
في هذا ان المدعي اذا قام البينة وهو حر يكون الولد حراً الا ان

ينبغي في هاتين الصورتين بعد التمام فخواهم عن الفسخ بعدم الكفاة والعق
والبلوغ بانه ليس بفسخ بل هو كاستناع من النكاح لا يرد لانه قبل التمام (خ) ثبت
الخيار للبائع في الثمن لو عينا والكيل والوزن اذا كانا عينا فلهما كسائر الاعيان وكذا
التمر من الذهب والفضة والاواني ولا يثبت خيار الرؤية فيها هلان ديناً في الذمة كالسلم
والدراهم والدنانير عينا كان او ديناً والكيل والوزن لو لم يكونا عينا فلهما كمتقدين
لا يثبت فيهما خيار الرؤية اذا قبض (ج) صح فسخه قبل الرؤية لمخل في الرضا
لا الخيار ولو ابطال خياره قبل الرؤية لم يحز حتى لو رآه بعد فله خيار الرؤية وكذا بعد
الرؤية اذا مكث او ابطال باللسان لا يطل ما لم يقل رضيت كذا (طعم) أقول قد عرف
(قد) انه يبطل برؤية وكيل القبض عند ح وهذا يدل انه يبطل بالرؤية فضلاً عن
السكوت والابطال بلسانه ويمكن التوفيق بان يعمل ما في (طعم) على ما قبل القبض وما
في (قد) على القبض فلورآه يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يقل رضيت (ذ) صريحاً او دلالة
بالصريح قوله بعد الرؤية رضيت او اخبرت والدلالة ان يراه ثم يشتريه او يراه بعد شرائه
في قبضه او يتصرف فيه تصرف المالك كما في خيار الشرط فاذا فعل شيئاً من ذلك يبطل
خياره (ح) الفسخ بخيار الرؤية يصح بالاقضاء ورضاء وهو فسخ على كل حال قبل
القبض وبعده (مكي) كذلك لكنه لا يصح الا بضرورة البائع عند ح وم وقال
س ر ح يصح بغيره أيضاً والرضا يصح بغيره وفقاً (فقط) لو فسخ بخيار الرؤية ولم يعلم
به البائع حتى هلك المبيع يتقرر عليه الثمن اذا فسخ لم يتم لان قسامه على البائع به
ويختلف البائع انه لم يعلم بفسخه (ذ هذه) شري محدوداً واخر بقبضه فقبض لم ارجع
المحدود لا قبل قوله ويورث خيار العيب لا الرؤية والشرط ولا توقف الرؤية بوقت
بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كتنديره واجارته ورهن
وهبة وبيع (فقط) شري ما لم يره فاجره بعد قبضه بطل خياره بمجرد الاجارة ولو
باع بعد قبضه قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب محك او عاه وفسخ من كل وجه او فلت
الرهن او نقض الاجارة لم يعد خيار الرؤية وهو الصحيح ولو باع بعد الرؤية على
انه بالخيار او عرضه على بيع او وهب ولم يسلم لم يبطل خياره لا لو فعله قبل الرؤية
أقول دل هذا على انه لا يبطل بمجرد الرؤية والقبض والا صار ذكر البيع والهبة مستردكا
لانه يبطل حينئذ رؤية وقبض سواء باع او وهب او افان قبل الغرض انه باع او
وهب قبل قبضه يقال التصرف قبل قبضه لم يحز فينبغي ان لا يبطل به الخيار (فقط)
باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية الا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا لو باع بيعاً
فاستأواه هلك بعض المبيع هذا المشتري بطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة
فاذا تم ذرود بعضه هلك او عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع
أو قال رضيت ببعضه بطل خياره عند م ر ح لا عند س ر ح ولو شري ما لم يره فراه
قبضه أو تقدمه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراء قبضه وسوله (م) رؤية
الرسول بالقبض لا تبطل الخيار وفقاً (ت) قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب

في هذا ان المدعي اذا قام البينة وهو حر يكون الولد حراً الا ان

يعرف انه من امرأته وان
 أمه امرأة مرة وانما صار هكذا
 لان الغالب ان الحر يتزوج
 الحررة فاذا ثبت النسب منه
 فالظاهر ان الولد من الحررة مالم
 يثبت خلاف ذلك والعبد في
 الغالب يتزوج الامة فاذا ثبت
 النسب من العبد فالظاهر ان
 الولد من المملوك مالم يثبت
 خلاف ذلك فلهذا المعنى يكون
 ولد الحر حرا وولد العبد عبدا
 مالم يثبت خلافه صفي في يد
 رجل اقام رجل بينه ابنة
 من امرأته هذا واقام ذواليد
 بينه ابنة من امرأته هذه فتدو
 السيد اولى لانه أثبت الولادة
 وهو القابض فمكان اولى كما
 في التنازع فكذلك في اثبات
 النسب ولو كان ذواليد عبدا
 واقام بينه ابنة من امرأته
 هذه وهي امة واقام رجل بينه
 انه ابنة من هذه المرأة وهي حرة
 فالحر اولى باثبات النسب من
 العبد لان في بينته اثبات النسب
 واثبات الحرية ولو كان
 الخارج من اهل الذمة والذي في
 يديه العبد عبدا يقضى للذي لان
 في بينته اثبات النسب والحرية
 وخاتمة ما في السباب ان في بينة
 العبد اثبات الزيادة وهي
 الاسلام وفي اثبات الاسلام
 لا يثبت زيادة قبض ولا زيادة
 ملك فمكان الخارج اولى ولو
 قال الخارج هو ابني من امرأتي
 هذه وقال ذواليد هو ابني ولم
 ينسبه الى امه وهو ما حرج بالخارج اولى لان في بينته

كان المدعى عبدا فلولد يكون مملوكا ايضا لان يعرف ان

رضا بالعيب (ح) انه ليس برضا بالعيب حتى لا يسقط خياره عند من ربح خيار
 الرؤية يبطل برؤية وصكيل القبض عند من ربح لا مندهما كالمقبض الوكيل
 قبل رؤيته ثم اسقط خيار الرؤية لموكله لا يبطل خيار موكله وأجمعوا ان خيار العيب
 لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه بالعيب كذا (خ) وفي (ذ) رؤية وكيل
 الشراء كروية موكله وقا قاورؤية رسول الشراء ليست ككروية مرسله قال (مش)
 فعلى هذا لو وكله أو ادته قبل الشراء حتى رآه ثم شراء الموكل أو المرسل بنفسه
 يجب ان يثبت له الخيار واتوكل به بالرؤية مقصودا لا يصح ولا يصير رؤية كروية
 موكله حتى لو شري شيئا لم يره فوكل رجلا برؤية وقال ان رضيته فلهذا لم يجوزوا وكيل
 بالشراء لو شري ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهو ذاقه ساوكل
 بشراء شيء لا بعينه ففي المعين ليس للوكيل خيار الرؤية (ذ) وكله بشراء فن لا بعينه فشرأ
 قناراه الوكيل فليس له ولا لموكله خيار الرؤية وكذا خيار العيب (فقط) التوكيل
 باسقاط خيار الرؤية لا يصح ومن رأى شيئا ثم شرأه فلا خيار له الا ان تطول المدة فالتشهر
 ولو لم يمددونه فصير ولو تغير فله الخيار على كل حال ولا يصدق في دعوى التفسير الا
 بحجة الا اذا طالت المدة (ص) فعليه البينة في التغير وعلى البائع البين وقيل لو رآه
 غير قاصد شراء ثم شرأه فله الخيار وروى ان من رأى ثوبين ثم شرأهما بثمن متفاوت
 متفرقين فله الخيار لانه بما يصحكون الا ردأبا كثر التغير وهو لا يعلم ولو شري ثوبا
 ملقوقا قدره قبل وهو لا يعلم انه ذلك فله الخيار ولو رأى ثوبا باقرفع البائع بعضها فشري
 الباقي وهو لا يعرف الباقي فله الخيار (قت) شرأه وحمله البائع الى بيت المشتري
 فراه ليس له الرد كذا اختاره (ث) لانه لو رده يحتاج الى التحمل فيصير هذا كعيب
 حدث عند المشتري (فض) شري دهننا في زق فله رده بعيب في بلد شرأه فيه ان لم
 يذهب من الزق شيء (فقط) مؤنة رد المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على
 المشتري ولو شري متاعا وحمله الى موضع فله رده بعيب أو رؤية الى موضع العقد والا فلا
 (فقط) شري ثوبا بالرى فحمله الى الكوفة قال مروح ليس له الرد بعيب حتى يرده الى
 الرى ولو كان مكان التمرامة اشار مروح انها ليست كفر حيث قال اوى سحر هذه
 ثمة وهنأقر بيا ولا يرى تحملها تلك المؤنة ولو شري امة أو متاعا فحمله الى موضع فلا يرد
 بخيار رؤية الا في مكان المقدس في خيار الرؤية بين الامة وغيرها ولو شري أرضا لم
 يره فزرها كاره بطل خياره وكذا لو قال الا كارضيت (هر) نصرف المشتري
 في المبيع بسقط خياره الا في الاعارة فانه لو اعار الارض قبل ان يراه ليزرعه المستعير
 لا يسقط خياره قبل الزراعة (خ) شري دارا لم يره فبيع دار يجنبه فاحذبه بشفعة
 لا يبطل الخيار في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشرط اذا اتخذ بالشفعة دليل الرضا
 وخيار الرؤية لا يبطل بصر مع الرضا قبل رؤيته فلا يبطل بدليله وخيار الشرط
 يبطل بصر مع الرضا فيبطل بدليله ولو عرض له المشتري على البيع بطل خيار الشرط
 لا الرؤية (صع) وقد مر خلاف هذا أقول الكلام هنا في العرض على البيع قبل

ذكر في وصايا النوازل وصي
 اخذ السلطان الغالب او
 متقلب على كورة قطاب بعض
 مال اليتيم فان اعطاه فهو ضامن
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 ان خاف الوصي على نفسه
 القتل او التلاف ضرر من
 اهضائه فدفع فلا ضمان عليه
 وان خاف على نفسه ما لم يمس
 او اقيد فدفع فهو ضامن وان
 خاف ان يأخذ ماله ويبقى له
 قدر الكفاية لا يحمل ان
 يدفع مال اليتيم ولو دفع فهو
 ضامن وان خاف اخذ ماله كله
 فلا ضمان عليه ان دفع مال
 اليتيم وهذا كله اذا كان
 الوصي هو الذي دفع فان كان
 السلطان هو الذي اخذ فلا
 ضمان على الوصي وياتي شيء
 من هذا في مسائل الوصايا ان
 شاء الله تعالى السلطان اذا
 طمع في مال اليتيم فاعطاه
 الوصي شيئا من مال اليتيم ان
 كان يقدر على دفع الظلم من
 غير اعطاء شيء لا يجوز له ان
 يعطى وان اعطى ضمن وان
 كان لا يقدر على دفع الظلم الا
 باعطاء المال كان له ان يعطى
 ضمانه للباقي ولا يضمن في فصل
 تصرفات الوصي من بيع
 قساوى القاضى الامام فخر
 الدين رحمه الله ورايت في موضع
 وكذا المحقق في الوصي في
 التركة طمع فيه السلطان

الرؤية توثق في العرض بعد رؤيته فيعطى بعرضه بعد رؤيته لا قباهل الما من الاعتبار
 بصريح الرضا فلم يخرى هذا (فقط) شري سر جاباداته وقبضه ولم ير الله يد فرآه
 فله رد الكل وكذا الرضى بآداته لو لم ير شيئا مما ينامنه فرآه فله الخيار وروى عن ح ر ح
 ان رؤية الدهن في القارورة لا تعتبر حتى يضع منه على راحته ورؤية الطهارة تكفى الا
 ان يحسكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا او نحوها فتعتبر رؤية ورؤية أحد
 المصرعين او الخمين او النعيلين لا تكفى (ت) شري شاء أو بقرة فقلب لبنها بطل
 خيار الرؤية والشرط لا عند س ر ح ما لم يهلكه وكذا يمنع الرد بعيب اذا لم يكن
 زيادة مثولدة فيمنع الرد رضى به البائع أولا وكذا لو أخرجت الثمرة فاكل الثمر ولو اكل كل غلة
 القن أو والده ارفله رد بعينه (فقط) اسماجر كرم لم يره وقد كان وب الكرم باع الاشجار
 قبل الاجارة صحمت الاجارة ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خياره صبرة
 بالبيع ولو اكل من ثمار الكرم فقد قيل لا يبطل خياره في الاجارة ولو قبل يبطله فله
 وجه (جف) شري شاء لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به أو صبه على الارض
 ففعل بطل خياره في الشاة بقبض اللبن (شي) جندبارة فميين باجارة كرت بيتك
 صفقة وبعض اربن زمين ساراد يذ بخيار رؤية باقى تواند كه كل رار كنند ينبغي ان
 يملك اذا لم يبيع اذا كان اشياء متفاوتة لم تكن رؤية أحدها كروية كلها فله رد
 الكل (فقط صل) خيار الرؤية والشرط يمنع تمام الصفقة قبض أو لا قبض له
 رد بعض دون بعض لتفرق الصفقة على البائع قبل التمام ويمثلها خيار العيب قبل
 القبض وأما بعده فله رد العيب فقط ولو شري عدل زطى ولم يره ثم باع المشتري ثوبا منه
 ثم رأى الباقي فليس له رد بخيار الرؤية فلو عايناهما الى ملكه بسبب هو فخرج من
 كل وجه فله رد الكل بخيار الرؤية ولو أجاز للمشتري انه قد في بعض المبيع دون بعضه
 بان شري ثوبا بين اوقنين أو نحوهما فقبضهما فرآهما أو رضى بأحدهما فقال وصيت بهذا
 لم يجوز الخيار بحاله ولو لم يقبل وصيت بهذا ولكن عرض أحدهما للبيع لم يكن له
 ردهما وكذا لو رآهما في يد البائع فقبض أحدهما فهو دليل الرضا بهما فلا يردهما كذا
 (نج) وى (مى) من ح ر ح لو رآهما ورضى بأحدهما فهو رضا بهما ولو رأى
 أحدهما ورضى به لم يكن رضا بهما ولو شري دارا لم يره فاصكنه رجلا بلا أجر فلا رواية
 فعلى قياس خيار الشرط ينبغي ان يبطل خيار الرؤية عند ح ر ح ولو شراه ولم
 يقل بسند آمدا ينامنه فقال تقوم اشهدوا على شرا هذا الدار بطل خيار الرؤية
 (قسط) لو كان المبيع اشياء فان كان عددا متفاوتا كبطح ودرمان وسفر رجل
 ونسب لا يبطل خيار الرؤية ما لم ير الكل وان كان عددا متقاديا كبض وجوز
 ونحوه فان كان في وعاء واحد رؤية بعضه رؤية كله لو كان الباقي على تلك
 الصفقة ولو في وعاءين قيل كذلك رؤية أحدهما كروية الكل اذا كان الباقي على
 تلك الصفقة وقيل لا والاول اصح (مى) شري ذقين من سمى أو زيت أو عسل أو
 حلين من قطن أو حناء أو براوشى من المحبوب ورأى أحدهما ورضى به فليس له رد

عليه السلام ان لم يبرز منه من يده لا يضمن
 وهو الاستحسان وهو رواية
 من أبي يوسف وجهه الله قال
 الفقهاء كثيرا المشايخ أخذوا
 بهذا القول الوصي اذا اتفق
 على باب القاضى على وجهه
 الرشوة يضمن وماهه على
 وجه الاجارة لا يضمن مقدار
 أجر المثل وقد مر في مسائل
 الاجارات وفي وصايا التوازل
 ولو اوصى الى امراته وترك ورثة
 صغار بلغاء سلطان جائر قتل
 في داره فقال لامراته ان لم تعط
 شيئا استولى على اموالنا قال ابو
 القاسم مصانعتنا جائزة والله
 يعلم المقصد من المصلح وفي فتاوى
 النسفي الوصي اذا طول بجباية
 دار الينم وكان بحيث لو امتنع
 ازدادت المؤنة فدفعت من التركة
 حصة داره فلا ضمان عليه
 وكان كالمصانعة وهذا لان
 الجباية في هذا الزمان التفتت
 بالخراج ولودفع الوصي خراج
 أرض الينم من ماله لا يضمن
 فكذا الجباية وينظر جنس
 هذه المسائل في وصايا الذخيرة
 في فصل تصرفات الوصي وفي
 اكراه فتاوى قاضى خان اذا
 اكراهت المرأة على ارضاع
 صغيرا واكره الرجل على ان يرضع
 من لبن امراته صغيرا ففعل ثبت
 احكام الرضاع وفي اكراه فتاوى
 قاضى خان اذا اكراه الرجل ان
 يزوج ابنته الصغيرة من رجل
 ليس بنفسها او ياتل من مهرها ففعل فان كان

الاخر الا ان يكون مخالفا للاول فينخذ باخذهما او يردهما وقال النسفي لو شري وقر
 ببيع فان كان من نوع واحد فروية بعضها كروية كلها وان كان من انواع لم يكن
 كذلك والاصح انه لم يكن روية بعضها كروية الكل الا ان يكون في سرية (قضا)
 لو كان المبيع من نوع واحد من كيلي ووزني في وعاء واحد او في اوعيه فروية البعض
 تكفي قيل هذا اذا لم تتفاوت وفي العدي المتقارب والمتفاوت يعتبر روية الجميع
 ونخص الكرمي ما يتفاوت وفي عنب الكرم يعتبر ان يرى من كل نوع شيئا وفي التفصيل
 نوعا منها لان اشجار النخل كلها جنس واحد فلا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه السلام
 القرى بالتمر مثل بمثل وفي الرمان الحامض والمالحو يعتبر ان يراهما وفي ثمار على رؤس
 الاشجار يعتبر روية كلها بخلاف الموضوع على الارض (غير) في الكيلي والوزني
 لو رأى الثوب زوج سستة خيباره (خ) العدي المتقارب كالجاس ونقاج والكيلي
 والوزني اذا كان في وعاء واحد او موضوعا على الارض فهو شيء واحد اذا رأى منه
 حقة ورضي به فهو كروية كله اذا كان غير المرقى كرقى واذا كان في وعاءين فرأى
 أحدهما فالصحيح انه كروية بينهما كشيء واحد وانفقوا انهما كشيء واحد في حكم
 العيب حتى لو وجد عيبا في أحد الوعاءين عيبا فان كان قبل القبض أخذهما أو ردهما
 و بعد القبض برد المعيب فقط أقول هذا يتأني قوله انهما كشيء واحد في حكم العيب فان
 الشيء الواحد ككيلي في وعاء واحد اذا وجد عيب ببعضه فله رد كله لا المعيب فقط قال
 كمالو وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الروية يمنع تمام الصفقة قبض أولا
 اما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرقى على صفقة المرقى فان لم
 يكن بقي خيار الروية فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفقة وقال البائع هو على
 تلك الصفقة فاقول للبائع والبينة للمشتري ولو شري قنأ أو أمة فرأى الوجه ورضي به ولم ير
 سائر الاعضاء بطل خياره وان كانت الامة متقنة فرأى صدرها وظاهرها وساقها ولم
 يوجهها لا يبطل خياره وكذا القن وان كان المبيع دابة أو فرسا أو ابلا وروى عن مروح
 انه اذا رأى العجز ورضي به بطل خياره وعن سروح انه لا يبطل مالم يوجهه
 ومؤخره وان كان شاة لحم فلا بد من الجسم مع الروية يعني يبطل خياره اذا المقصود هو
 اللحم وهو لا يعرف الا بالجسم وان كان شاة قنية فلا بد من النظر الى ضرعها مع روية
 جسدها وان كان المبيع منقول لا فير المحيوان فان كان شيء منه مقصودا كوجهه في
 المعافر ونحوه فله الخيار مالم يوجهه وان لم يمكن شيء منه مقصودا ككرباس بطل
 روية بعضه لو كان الباقي مثله وان كان ثوبا يتخلف قيمته باختلاف العلم تعتبر روية
 العلم أيضا وان كان الثوب بطر يافراى موضع الطي كفي وان كان ثوبا بخرم لم يركل
 ثوب لا يبطل خياره اذا الثوب عدي يتفاوت وان كان عقارا كفي روية خارج الدار في
 طامة الروايات قالوا هذا اذا لم يكن في الدار بيتا فان كان فيه بناء فلا بد من روية الداخل
 وما هو المقصود منه وبه يقتضى لان داخل الدار كوجه الآدمي وان كان كرمافا لو رأى
 رؤس الاشجار من الخارج ورأى رأس كل شجر كفي (جمع) لو رأى خارج الدار

مثلها وان لم يكن كقوله لا

يصح النكاح والله اعلم
 (في مسائل الجنائيات) هـ
 قال محمد رحمه الله في الاصل
 الصبي كالبالغ في دية النفس
 وامرافها اذا كان لها منفعة
 مقصودة تفوت بقطعها كاللسان
 واليد والرجل واشياء ذلك
 ويجب الارش كاملا بتفويتها
 اذا علم صحتها في بعضها بالحركة
 وفي اللسان بالصكلام وفي
 اليد يستدل بها على النظر
 ولا يكتفى بالاصل فيقال هو
 النقص لان هذا يحمله التبديل
 والمحمول لا يصلح للارام وما
 كان في تفويته تغويت
 الجاهل دون المنفعة كالاذن
 الشاحصة والشعر ففيه الدية
 كاملة من غير تفصيل لان الجاهل
 والزينة لا يتفاوت قال في
 الاصل واذا قطع ذكر مولود
 فان كان قد بدا صلاحه بان
 تحرك في العمد القصاص اذا
 قطعه من الحشفة وفي الخطا
 الدية كاملة وان قطع بعض
 الحشفة او بعض الذكرك فلا
 قصاص وان قطع الذكرك من
 الاصل فكذلك على رواية
 الاصل واراد بالتحرك التحرك
 للبول وفي فتاوى القضايل وفي
 لسان الصبي الدية اذا كان
 استعمل واما اذا لم يستعمل ولم
 يتحرك ففيه حكومة عدل وفي
 الماروني اذا قطع لسان صبي
 وكان يصح فادى القاطع انه
 اخر من وصياحه صياح اخر من لم يقبل قوله وعليه الدية

اورؤس الاشجار في الكرم بطل خياره في عرفهم اما في عرفنا فالدور مختلفة فلا تنكفي
 رؤية الخسار ج ولا رؤس الاشجار (ذ) يعتبر في الدور ما هو المقصود حتى لو كان
 في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيت طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط
 رؤية صحن الدار لا رؤية المزبلة والمطبخ والعلو الا في موضع يكون العلوم مقصودا كما في
 سمرقند وبعضهم شرطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه (فضم) رؤية بيوت
 الدار لا تنكفي فله الخيار ما لم يسطعه في ديار سمرقند (علق) شري دارا واستثنى منه
 بدلتها لا بد من رؤية المستثنى فكما يشترط رؤية المبيع لسقوط الخيار يشترط
 رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى منه اقول لو كان
 المستثنى مغطى بشئ فرأى قطاه وهو مغطى به ينبغي ان يكتفى به اذا تعرض منه
 معرفة المستثنى منه وهي تحصل هنا بما قلنا وفي المغيب في الارض كجزر وبطل وسلمج
 ونحوها اختلافات والخسار ما روى عن سرح ان الخيار يثبت للشري اذا قلع
 والقلع على البائع في ظاهر الرواية قال سرح رؤية البعض لا تنكفي وعنه ولو قلع
 ما يستدل به على الباقي فرضيه لزمه ولو تشاحا فتال البائع اخشى ان قلعت ان لا ترضى
 وقال المشتري اخشى ان قلعت ان لا يكون كما اريد فيلزمني بفسخ البيع اقول هذا يدل
 على ان الخيار يسقط بمجرد قلع المشتري قال وان بعث المشتري غلامه فقلعه فله خيار
 الرؤية وان قصه القلع لانه نقصان السعر وقيل ان كان في الرد ضرر بالبائع لا يردوان
 كان المغيب مما يكال ويوزن كالصل والردين ونحوهما فان البائع يقلع قدر ما يدخل تحت
 الكيل او الوزن فان رضيه المشتري يؤمر البائع بقلع الباقي وما لا يكال ولا يوزن ان قلع
 البائع البعض او قلع المشتري باذنه فرضي به ثم قلع الباقي فله الرد جملة (فقط) وفي (خ)
 وفي المجلد اذا قلع البعض قرأه لا يبطل خياره لانه عددي متفاوت قال ح وهذا كله
 اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل نباته او بعد نباته الا انه لا يدرى
 اهو ثابت في الارض ام لا لم يجز بيعه ولو شري كرجلين من الجزر فقام أحدهما فوجده
 جيدا ثم قلع الآخر فوجده معيبا لا يرد شيئا منه له عليه بالقلع ولو شري جزرا في جوارق
 فوجد في أحدها جزرا طويلا وفي الآخر قصيرا فان كان الصغير لا يشتري بما يشتري به
 الكبير فهو عيب فيرجع بنقصان العيب جملة (خ) اقول ينبغي ان يكون هذا اذا
 تعيب منه او باع شيئا منه أو نحوه والا فله الرد بالعيب لا الرجوع بنقصانه واما خيار
 العيب ففي (خ) ان المهر وبطل الخلع وبطل الصلح من دم المهر يدفع أحسن العيب
 لا يسيره وفي غيرهما يرد بهما والعيب الفاخر في المهر كل ما يخرج من الجيد الى الوسط
 ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد المهر بغير العيب اذا لم يكن كيليا أو وزنيا واما
 الكيل او الوزن فيرد بغيره أيضا (عده) خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان
 العيب قديما أو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع فانه لا يرد بعيب حدث بعد
 القبض (ث) خيار العيب في الاجارة يفارق خيار العيب في البيع فانه ينفرد بالرد
 في البيع قبل قبضه لا بعده بل يرد بحكم أو برضا وينفرد في الاجارة بالرد بالعيب قبل

في الخط والنقص في العمد
وجه الله ان في لسان الطفل
حكومة تدل وذكرا الشيخ
الامام الزاهد الطواوسي ان
عامة اصحابنا يقولون ان فيه
كمال الدية لانه ازال عضوا يتفقد
به حالة الافتعاق فانه صار بحال
يتفقد سائر اعضائه ويتفقد
بلسانه ايضا وهو الغادر ووقع
في بعض نسخ رواية الجامع
نه ان محمدا رجه الله ان في
لسان الصبي ان استهل حكومة
عدل وان تكلم فالدية كاملة
وفي الماروني عن محمد رجه الله
في امر اخر جرح راس ولد هاولم
يخرج منه شيء غير الراس فناء
رجل وفتة عينه جعلت عليه
الدية ولا تجعل عليه النقص
ما لم يخرج مع الراس نصفه
او اكثر وفي الماروني اذا
فقد عين صبي ساعة ولدا وبعد
ذلك بايام وزعم القائل انه
لم يصر بهذه العين او قال لا
ادري ابصر بهام لا كان
عليه حكومة عدل والقول
قوله الا اذا شهد الشهود انها
كانت صحيحة لا يرون بهادة
او انه كان يطرف بها حينئذ
يبب الدية وفي المنتقى قال
محمد رجه الله في الجنين اذا
خرج راسه من بطن امه فقطع
انسان اذنيه او فقا عينيه
وقد علم انه يبصر ثم ولدته
حيات عليه الدية كاملة وان
القتل ميتا كان عليه مائة
وقالا حكومة من قبة الجنين وفي المحيط لوضرب سن انسان

وان لم يسمع له صياح فعلى القاطن حكومة وذكرا الكرمي

فبضه وبعده (فت) خيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشر كافي نصيبه
بعد القسمة عيبا فان كان شيئا واحدا حكما ككيلى ووزنى فله رد كاه ونقص القسمة
سواء كانت بتراض او بحكم اذا القسمة بتراض بيع والمحكم في البيع هذا وكذا اذا
كانت بحكم اذا القاضي عين نصيبه على انه سليم ولم يوجد له الرد شرعا تحقيقا للتسوية
وان كان نصيبه اشياء ككتاب او عبيدا او غنم رد المعيب فقط كافي البيع ويكون
المردود بينه وبين شركائه ويرجع نصيبه فيما اخذ شركاؤه لان عوض المردود في جميع
ما اخذوه فان كان المعيب دارا فسكنه بعد علمه بعيبه لم يكن رضا استعسا او قال في
البيوع السكتي بعد علمه بعيبه دليل الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما هو رضا ثمة رضا
هنا وانما يختلف الجواب باختلاف الموضوع فموضوع البيع انه لم يكن سا كنافيه
وقت البيع ثم سكن وموضوع القسمة انه كان سا كنافيه فقام على السكتي (فت)
ومرثا في خيار الرقبة من (كم) وفي (صل) خيار العيب يثبت في السلم من
المال فلو ادعى دينا ففصل على تن فله رد به عيب وحكمه كحكم البيع فان رده بحكم
كان فصلا للصلم فلن رده عليه ان يرد على بائعه ولو رده بلا حكم فهو كبيع مبتدأ فليس له
رده على بائعه (هد) باع المعيب فرد عليه بعيبه فان قبله بحكم بان اراد او بدينة او بشكول فله
رده على بائعه الاول لانه قد خرج من الاصل بفعل البيع كان لم يكن غاية الامرانه ان ذكر
قيام العيب اسكنه صا رده كذا بشرط بحكم اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد
عيبا فبرهن البائع انه بريء من كل عيب لا يقبل للتناقص مع انه كذب شرعا في انكار
البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل قال ومعنى المحكم بالاقرار انه انكار الاقرار
فبرهن اقول انما الاول به لانه لو لم ينكر الاقرار رد باقراره بلا حكم فلا يرد على بائعه
فاقول لا حاجة الى هذا القائل لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بحكم
فلا يكون بيعا في حق بائعه لعدم الرضا كما صرح في وكيل البيع اذا رد القاضي باقراره
بخلاف رد باقراره بلا حكم فانه بيع في حق الثالث قال وهذا بخلاف وكيل البيع اذا رد
عليه بعيب بدينة حيث يكون رد على موكله اذا لبيع ثمة واحد وهما بيعة ان ففسخ
الثاني لا يفسخ الاول وان قبله بلا حكم ليس له ان يرد لانه بيع جديد في حق الثالث وان
كان فسخا في حقهما والاول ثامهما ولو رد عليه بلا حكم بيع لا يحدث مثله ليس له ان
يخاصم بائعه وقيل له ذلك لليقين بقيام العيب عند بائعه بخلاف ما يحدث مثله (شحي)
خيار العيب يثبت بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث فلورده
(قوله وان كان نصيبه اشياء الخ) وفي النصف وان اقتسموا شيئا من المتاع ثم وجد
احدهم بواحد من المتاع او الماشية عيبا فله ان يرد الجميع ويبطل القسمة وان شاء
رضى وليس له ان يرد المعيب خاصة الا يرضى الا بغيره ام (قوله رد المعيب) اقول
فلو هلك في يده قبل الرجوع ان يرجع بالنقصان حيث لم يوجد منه ما يمنع الرد من
الامور التي ذكرت في باب ما يمنع الرد والله تعالى اعلم

بالغاو وصيا وفي القلع يختلف
الجواب ان كان صغيرا يستأني
وان كان كبير الا يستأني
لانه لا يتوهم ان قد قوله ان
كان كبيرا يعني بالغوا قال ابو
حنيفة رحمه الله من الصبي
الذي لا يتغزل شي فيسا وقال
ابو يوسف فيها حكمومة
صدل هكذا ذكر في المنتقى
وذكر في موضع آخر منه في من
الصبي الذي لم يتغزل الم يثبت
دية حكمامة وفي نوادر ابن
سماعة قال سالت محمد ارحمه
الله عن قلع سن صبي او حلق
راس امرأة فصالح ابا الصبي
والمرأة على دواهم ثم نبت
الشعر والسنة فاجبر في ان ابا
حنيفة رحمه الله قال يرد
الدراهم وكذلك قول محمد
رحمه الله الا ان محمدا قال يملك
منها مائة درهم او ما يد اوى به السن
هذه الجملة في الفصل الثاني من
جنايات المحيط وفي الذخيرة
اذا قلع سن صبي واجل حولا
فجات الصبي قبل تمام الحول
لا شيء على الجاني عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
الله فيه حكمومة صدل ذكر
الفتية ابو الليث رحمه الله في
النوازل صبي مات في الماء او
سقط من سطح فجات ان كان
عن يحفظ نفسه لا شيء على
الابوين وان كان عن لا يحفظ
نفسه فعليهما كفارة ما الاول
فلا انه ان كانت له قوة حفظا
نفسه كان هذا كالبائع وما الثاني فلان يحفظه عليه بها

بالعيب قبل قبضه يتفهم بقوله رددت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضاء ولو رده
بعد قبضه لا يفسخ الا برضا البائع او بحكم فان رده برضاه فهو فسخ في حقهما وبيع جديد
في حق ثالث سواء هما وان رده بحكم فهو فسخ عام وكذا كل عقد يفسخ بالرد ويكون
المردود مضمونا بما يقابل فانه يرد بغير العيب وفاحشه واما كل عقد لا يفسخ بالرد
ويكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابل كعقد وبيع خلع وقود فانه يرد بما حشه لا بغيره
(قت) ثم اهل ان العيوب اقسامها القسم الاول ما هو ظاهر براء كل أحد كعور وشلل
ومعم ونخس وهرج وسن ساقطة وسودا وشافية واصبح زائدة وشدق وقروح ومرض
ونحوه ثم في الاواني ونرق وعقوبة في الثياب ونزول في الارض فلو علم به بعد البيع فله
رده ان كان بعيب لا يحدث مثله في تلك المدة ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول
للبيع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري
على بدقه والافله تخليفه بالله بعته ومثلته وما به هذا العيب فان نكل ودلا لو حلف
(يس) الصواب تخليفه بالله لقد سلمته بحكم هذا البيع وما به هذا العيب او والله ليس له
حق الرد عليك بسبب بدعيه لانه لو حلف بالله بعته ومثلته وما به هذا العيب ربما يكون
العيب بعد البيع قبل تسليمه فحينئذ صادق فيبطل حق المشتري فلونكل البائع فله ان
يحلف المشتري على انه ما رضى به صريحا ودلالة لانه ادعى عليه امر الواقع به يلزمه فاذا
انكر حلف القسم الثاني ما لا يعرفه الا اطباء ككلى وشل وسجى قديمة ونحوها فعلى
القاضي ان يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا من بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه
مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كشهادة فان قال انه موجود فيه ولا
يحدث في مثل هذه المدة رده وان قال لا يحدث مثله في هذه المدة والبائع ينكر كونه عنده
تقدم حكمه من بيعة وتخليف (كهم) العيب الذي لا يثبت الا بقول الاطباء لا يثبت
في حق سماع المخصوصة ما لم يتفق عدلان منهم بخلاف عيب لا يطالع عليه الرجال فانه
يثبت في حق سماع المخصوصة بقول امرأة واحدة ولم يذكر العدالة في القسم الثالث
ما لا يعرفه الا النساء وهو ما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي ان يريه حرة
عدلت والاثنان أحوط فان اخبرت انه لا عيب بها فلا خصومة اذا لا بد لها من ثبوت
العيب لتخاصم فان اخبرت بالعيب فلا يرد بمجرد قولها اذ مجرد قولها ليس بملزم أقول
على هذا ينبغي ان لا رد في القسم الثاني بمجرد قول الواحد لانه ليس بملزم أيضا قال لكن
يخلف البائع فيرد لونه كل والا فلا وعن سرج انه يرد بمجرد قولها لان قولها حجة فيما
لا يطالع عليه الرجال أقول على هذا ينبغي ان يرد بمجرد قوله كما هو عند البعض وعند مروح
ان العقد يفسخ قبل القبض بقولها لا بعده بحجة الى انتهاء في ضمان البائع ومجرد
قولها ليس بحجة فيه في القسم الرابع ما لا يعرف الا بالخبر كباقي وسرقته وهو ما فان
انكر البائع لا تسع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن عليه
ولا يثبت له على وجوده عند البائع بحجة على انه ما سرق او ما أبق او ما بال عنده بعد
البلوغ وفي المجنون يخلفه على انه ما جن خطا فان نكل رد والا فلا ولا بيعة للمشتري على

فصاوا بتركمه تلقين له فوجيت
فعلية الكفارة حكاة نصير
رجه الله وذكر من النقيبه ابى
يكروا الفقيه ابى القاسم رجها
الله في الوالدين اذالم يتعاهدا
الصبي حتى سقط من سقم او
وقع في نار ومات لاشئ عليهما
الا التوبة واجازا الفقيه ابو
الليث رجسه الله انه لا كفارة
على احدهما الا ان يكون سقط
من يده لان الكفارة على الانسان
انما تحب اذا اتصل فعله
بأهل الأخرى ان من حفر بئرا
على قارة الطريق وقع فيها
انسان فمات او كان سائقا او
قائدا للداية فاصابت الدابة
انسانا فمات انه لا كفارة عليه
كذا ههنا وذكر في التوازل ايضا
الام اذا تركت الصبي عند الاب
وقد هبت والصبي يقبل ندى
غيره فلم ياخذ الاب للصبي
ظمرا حتى مات جوعا فالاب
ياثم وعليه الكفارة والتوبة
وان كان لا يقبل ندى غيرها
وهي تعلم بذلك فلا ثم عليها
وعليه الكفارة حكاة من نصير
رجه الله وينبغي ان تكون
المسئلة مختلفا فيها كالاولى
وفي فتاوى اهل سمرقند صبية
بنيت ست سنين صحت وكانت
تألسة الى جنب النار فخرجت
الام بهدروج الوالد الى بعض
النهار فاحترقت الصبية وما
تتلاذيه على الام وان كان
كان لها مال يعينى ان تعق

عيب عنده يحلف عنده ما على العلم انه جن عند المشتري أو أبق أو سرق أو بال في فراشه
ولا يحلف عند حرج اذا لم ين توجبه بعد دمه واليه واليه على العيب شرطا
لتوجبه المخصوصة ولم توجد (خ) ما يظن من العيوب في حيوان وقن وأمة فالطريق
هو الرجوع الى أهل البصر ان أخبر به واحد عدل يثبت العيب في حق المخصوصة
وان شهد به عدلان وشهدا انه كان عند البائع برده عليه اقول هذا يشترط ان لا يرد
بواحد قال وما لا ينظر اليه الرجال كقرون ورق يثبت بخير الواحد في حق المخصوصة لافي
حق الرد في ظاهر الرواية ولو شري قنا قد أبق أو سرق أو بال في فراشه عند بائعه في كبره
ولم يسل عند المشتري قبل له ان يردده وقيل لا مال به عند المشتري وهو الصحيح والعنة
عيب وكذا المخصى ولو شري قنا على انه خصى فوجده غللا لا يردده وعلى عكسه يرد
والنكاح عيب في قن وأمة ولو شراه فابق من يده وكان أبق عند البائع لا يرجع
بنقص العيب مادام القن حيا آبقا عند حرج وكذا لو سرق المبيع فعلم بعيبه لا يرجع
بنقصه (قشبن) ليس للمشتري أن يطالب البائع بتمنه قبل هو الا ببق ولو شري قنا
فسرق عنده أقل من عشرة دراهم وكان سرق عنده بائعه مثله فله رده به وكذا لو أبق عنده
الى مادون السفر فله رده به لانه يسمى سارقا آبقا وكذا لو كان القن ثقب البيت ولم
يخرج شيئا منه فله رده به (جف) ابق من غاصبه الى مولا ليس بعيب وان لم يرجع
الى مولا وهو يعرف المنزل فهو عيب لو كان يقوى على الرجوع اليه (فقط) اباقه
فصادون السرق عيب واختلقوا انه هل يشترط الخروج عن البلد لكونه عيبا (فش)
اباقه من البلدة الى القرية عيب وهكذا اباقه في البلدة من مولا عيب اذا عيب
ما ينقص القيمة وهذا كذلك اقول على هذا ينبغي ان يكون العيب عيبا حتى لو عيب
عند المشتري يمنع الرد بعيب (فصل) نصاب السرقة ليس بشرط ليكون عيبا حتى
لو سرق درهمين فهو عيب سواء سرق من مولا أو من اجنبي ولو سرق بصلا او بطيخا
من الفاكهة او قلسا كما يسرق التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق من الما كولات ليا كل
من الاجنبي عيب لامن مولا ولو سرق بطيخا من فاكهة الاجنبي فهو عيب وهو اختار
وان سرق للادخار فهو عيب والاجنبي ومولا فليس سواء والصحيح ان سرقة السرقة
عند المشتري شرط وفاقا ولو نذت السرقة الى منزل البائع فهو عيب فان عجز دا رج
ذكر ان خلع الرهن عيب من الدابة وقيل لو كان هذا مرة او ثلاثا لم يكن عيبا ولو كان
على سبيل الدوام فهو عيب كزنا القن وقيل هو عيب في القن لافي الدابة وكونه
مقاما ان كان به عيبا كقمار يزد وشر نهم ونحوهما فهو عيب وان كان عمالا بعد
عيبا عرفا كقمار يجهزو بطيخ يقال بالقمارسية كرقيا خمن وششته زدن ونحوه زدن
لم يكن عيبا شرب الخمر هل هو عيب قال ابو حنيفة رحمه الله شرب النبيذ مما يحل وما
لا يحل ليس بعيب في قن وأمة ولكن عيب في الدين لانه لا ينقص المالية والسهر عيب
فيهما الماقي من الضرر فينقص المالية فيهما (صم) شرب الخمر على سبيل الاعلان
والادمان عيب لا على سبيل الكتمان احبانا (صل) الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع

استحباب فاما وجوب اليد فانه
فهو على ما ذكرنا قبل هذا قال
محمد رحمه الله في الجامع الصغير
رجل غصب صبي اراخات
في يده خنقا او يحمي فليس
عليه شيء وان مات بصاعقة او
نمشة حية فعلى عاقلة الغاصب
الدية هذا هو لفظ هذا الكتاب
وفي الاصل يقول اذا غصب
الرجل صبي اراخه بيه
فان فهدا على وجهين اما ان
يموت بامر لا يمكن التحرر منه
والحفظ بان قتل او اصابه حجر
اسقط عليه حائط او نزلت
صاعقة من السماء فاصابته
قتلته او نهشته حية او كاه
سبع او تردى من حائط او جبل
فان الغاصب يضمن في قول
طائفة الثلاثة رحمه الله
وقال زفر والشافعي رحمه الله
لا يضمن واجمعوا على انه لو
قتل الصبي نفسه فانه لا ضمان
على الغاصب وفي العبد
يضمن مات بامر يمكن التحرر
عنه او بامر لا يمكن التحرر عنه
وفي المنتقى لو مات الصبي في يد
الغاصب من حرا او بر من غير
فعل الغاصب كائن دية
على عاقلة الغاصب وان
غصب من الغاصب ولا يدرى
أحى أم ميت فلا شيء على
الغاصب واما زفر والشافعي
رحمهما الله ذهبا في ذلك الى
ان الغاصب لا يصح لو ضمن
الصبي بهذه الاسباب فانما
يضمن اما بالغصب او بالجناية عليه ولا يجوز ان يضمن

فسق فلا يوجب سجدة كسكونه آكل المحرام أو تارك الصلاة ولو شرب ثوبا بوقت
كار كردن می صید فهو عيب ولو شرب بقره تشرب لبها من ضررها ساقه وعيب سجدة
(فصل) وفي (قو) السعال عيب لو غش والافلا كاديا كوسغند بليدي می خورد
اگر پیوسته خود فهو عيب واگر در هفته یکی بار در دو بار خورد عیب بنسود و همچنین
اگر مکس خورد (می) دایه تا کل الذباب فان کثر ذلك فهو عيب لان كانت تأکل
احيانا ولو شرب بقره فوجد ساقليه الا كل فله الرد به لا لو وجد الحمار بطي والذهب الا
اذا اشترى على انه يحول وان كان بعثر كثيرا داء ساقه وعيب لا لو احبنا (بس) والمحرن
عيب وهو الكسل في الدابة على وجه لا تسير الا بتسمير بطيخ (خ) المحرون هو الذي
يقف في الظل يقي في بعض المواضع من غير ما نعه واقعة شري فربما فوجده كبير السن
فيل ينفخ ان لا يكون له الرد الا اذا شرا على انه صغير السن لما مر من مسئلة حمار وجده
بطي بالسير (فصل) شري امة على انها صغيرة فاذا هي كبيرة السن ليس له الرد اذا
المقصود هو الخدمة والكبيرة اقد وعلمها اقول ينبغي ان يكون له الرد لو وجدها كبيرة
بحيث ضعفت قواها ولو رايتها وجع الفرس مرة بعد اخرى فله الرد لو قد عاها لا لو حديثا
ولو شري قنابر كتيه ورم فقال البائع انه ورم حديثا صابه ضرب فاورمه وليس
بقديم فشراه على ذلك فظهر قدمه فليس له الرد كذلك لو شرا على انه حديث فوجده
قد عا (خ) هذا اذا لم يبين السبب فاما لو بينه فظهر انه كان بسبب آخر فله رده كما
لو شري قنابرجوما فقال بائعه هو حي يوم فاذا هو غيره فله الرد اذا العيب يختلف باختلاف
السبب (ص) لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا ينال الخفي على
الناس كالعدد ونحوه لم يكن له الرد وان كان خفيا فله الرد يعلم منه كثير من المسائل ولو
راى على رجل الفرس ورما فقال منع خورده است واذا هو حتام يرد وقيل لا (طه) شري
فرسا باحدى وجليه يتر يقال له بالغارسية حتام فقال بائعه انه يتر آخر فشراه على ذلك
فظهر انه حتام ليس له الرد كما في مسألة الورم ونظيره سوى شرا على انه لم يعتنا من السمن
فظهر انه لم يعتن بنصف من السمن لا خيارا للمشتري وكذا لو شري قيصا على انه مختل من
عشرة اذرع من الكرباس فبين انه مختل من اقل من ذلك والمشتري ينظر اليه وقت
الشراء فلا خيار له جنة (فقط) وفي (خ) لا يرد البارد انه لانها ليست بعيب ويرد المسوس
والعفن وكذا لا يرد انا فضة برداءة بلا غش وكذا الامة لا ترد بغير الوجه وسواء لو كانت
مخرقة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فله ردها ولو كانت ولدت عند البائع او عند غيره
فله ردها في رواية قوية يفتى ولا يسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بسبب حبيل او داء
(في) برد في المشط لانه في اوانه لكبر وفي غير اوانه للداء اقول جعل الكبر هنا هيبا لافي
عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض لكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله
لا يسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بحبل او داء ويدينه ما نفاة (خ) لم يحمض عند
المشتري شهرا او اربعين يوما قال عدم الحيض عيب واقله شهر فاذا ارتفع هذا القدر عند
المشتري فله الرد لو ثبت انه كان عند البائع (قد) طريق اثباته اقرار البائع او تكواه

كما في العبد ولا يجوز ان يضعن
بالجناية لان الجناية امام مباشرة
او تسبب ولم يوجد من
الغاصب مباشرة جناية على
الصبي لان حدة المباشرة ان
يتصل فعل الانسان بغيره
ويحدث منه التلف كما يخرج
والضرر بغيره ما ودنا
التلف لم يحدث من الفعل الذي
اتصل بالصبي وهو الغصب
ولم يلقه انما حدث من ثم من حية
فالمباشرة لم توجد ولهذا
لا يجب عليه الكفارة ولم
يوجد تسبب لان حدة
التسبب ان يتصل باثر فعله
بغيره لاحقيقة الفعل ويتلف
باثر فعله وهنالك يحصل ذلك
لان التلف باقتراس السبب
وهذا يمنع وجوب الضمان على
السبب كما لو وقع في البئر انسان
فلم يمت فوقع عليه آخرو مات
من وقع الثاني عليه فانه
لا ضمان على حافر البئر ولا لهم
يقولون بانه اذا قتله انسان
فان الغاصب يضعن ولو كان
الغصب من الغاصب تسببا
للجناية على الصبي لكان
لا يضعن المتسبب مع المباشر
في الحاقر مع الدافع فهذا
تعليل زفر والشافعي رحمهما
الله وانه اوضح واختلف
صحابات مشايخنا في هذه
المسئلة من مشايخنا من قال
بان الغاصب انما يضعن هندا
بسبب الغصب لا بالجناية فوزه

لا غير (غ) ادعى صيا باطنا في الامة قال س رخ يحالف البائع بالله تعالى لقد بعتهما
وسلمتها وما بها هذا العيب وعند ح وم لا يحلف (خ) ادعى عدم بيعها واسترد
بعض ثمنها فاضت ان اعطاء البائع على وجه الصلح عن العيب فانه ان يسترده منه (ن)
شراها وهي عن تقيض فوجد امر تقيض فوجد ح روح يدعيها حتى يتبين انها
ليست بحامل وقال ابو مطيع يدعيها تسعة اشهر وقال س فيان الثوري يدعيها ستين
وقال م روح يدعيها اربعة اشهر وعشرا ولو شراها في انها بكر فقال هي ثيب يرجع
الى النساء فان قلن هي بكر فالقول للبائع بلايين وان قلن هي ثيب فالقول للبائع مع عيته
وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ فلوزايلها كما علم انها ليست بكر بل بالثبث ترد والازمة
وعن س رخ انها ترد بشهادة النساء كذا (خ) وفي (ذ) شراها على انها بكر فافر
البائع انها ثيب فله الرد فلو امتنع الرد بسبب رجوع المشتري بخصصة البكارة من الثمن
فتقوم بكر او ثيبا فيرجع بقضلي ما بينهما ولكن من الثمن ولو شرط الثيوبه فاذا هي
بكر فهي له ولا خيار للبائع (ت) وانما شرط علم كونها بكر ايا قرار البائع لانه لو علم
بالوطئ فانه يمنع الرد وان علم بقول النساء فيقولن لا يثبت الرد (خ) وطئها قبلها
يشه ولا ترد بعيب فيرجع بنقصانه الا اذا رضى البائع باخذها لا يدفع نقصانه ولو وطئ
المشتري فعلم بعيبها فباعتها به بالعلم او قبضه لا يرجع بنقصان عيبها لان شرط الرجوع
ان لا يرضى البائع برده الا يرى انه لو رضى به فلا شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد
البيع ولو وطئها عند المشتري برتا او تكاح او زوجها المشتري ولم يطأها الزوج ثم رأى
عيبا فله الرجوع بنقصه لا الرد لانه تحقق المانع في الوجه كما يشري خفيين فوجد دهما
ضيقين لا تدخل فيهما رجلاه ان لم يدخل اعمالا في رجله لارد وان لم يدخل لالعله قيل لو
شراهما ليبيعهما بر د لا لو شراهما مطلقا وقبيل بر د مطلقا ولو وجد احدهما الضيق
من الاخر فان خا رجلاهما لم يسخف الناس عادة ردوا الا فلا جاء (فقط) ولو لم
يدخل لالعله في رجليه فقال له البائع دياوى تو افراخ شو د فلبس هو ما فلم يتسع هل له الرد
كانت واقعة الفتوى واجاب (شي) انه لا يرد لو خاصم بانه في عيب ثم ترك الخصومة
اياما فخاصمه فقال له البائع لم امسكه طول المدة بعد علم عيبه فقال المشتري امسكه
لا تقارنه هل يزول العيب فله الرد (فقط) وكذا لو اراد الرد بعينه ولم يجد بانه فاطعمه
وامسكه اياما ولم يتصرف فيه ثم عرف ايدل على الرضا ثم وجد بانه فله الرد باع بعض الدار
فوجد ديه عيبا قال س وس لا يرد ولا يرجع بشئ ولو وجد عيبه قبل القبض فقال للبائع
ردته عليك ينتقض البيع قبل البائع او لا ولو شري بر د ونا في احدى يديه جرح انقمل
ونبت عليه اشعر ولم يعلم به ثم جاء به بعد ايام ويسبل منه دم فان كان لا يحدث منه في
المدة فله رده والا فالقول للبائع انه حدث عند المشتري ولو شري مشجرة فوجد بعض
اشجارها عيبا قال البلخي يرد الكل لا المعيب فقط وان تبانث الاشجار وقال (خ)
ان كان قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض وشري المشجرة بارضاها
فكذلك ولو شري الاشجار خاصة رد المعيب فقط ذهب به الى بائه ليرده بعينه فهالك

بمال فقلنا الشبه بالعبد من وجهه اذا هلك باخر يمكن التفرز منه بضمن واذا هلك باخر لا يمكن التفرز عنه لا بضمن توغيرا للشبه بين حظهما ومن سلك هذه العبارة احتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي بخلاف مالومات بالجمي لان حدوث الموت بالجمي لا يضاف الى خصبه وثقله قال الله تعالى ايمانكم وتوايدركم الموت ومنهم من قال بان الغاصب ضمن بالتسبب لا بالباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة حقيقة لكن وجد حد القريب وهو اتصال اثر فعله له ويستقيم اضافة التالف الى فعله كما في حق البئر اتصال التالف باثر فعله وهو الحق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي واستقامة اضافة التالف الى اثر فعله فصاوم مقسبا والمقاسب ضامن متى لم يجب الضمان على المباشرة بخلاف مالو غصب حرا كبيرا ونقراء الى مكان فاصابه شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة والتسبب اما المباشرة فظاهرة واما التسبب فلان التالف حينئذ لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه من الاسباب المتلفة وكان كالمشي اذا سلم بالبئر وقع فيها لا يضمن المحاصر بخلاف الصغير لانه

في الطريق فانه يملك على المشتري ثم يرجع بقصانه على بائعه بجهة (فقط) مثل (فشين) وجد عيب الدابة في الطريق واد عليها حل اكرتروا كروا دابة هلاكى شوذدريان راء يدين دابة كذاشت وتعتزل بردها له الرد بعده اجاب لا وقال بعضهم اقتوا بانه بردها فيه من الضرورة كالوجه عليه الهالف في وعاء واحد وكبه والفرق بينهما واضح لانه يموت بلا علف فلا يمكن الرد بدونه بخلاف الحمل (قت) فلو امكنه ان ياتي بعاقه من ضمير ان يحمل عليه فلو حل عليه لم يمنع رده لانه حل وركب بلا حاجة (فشين) ادعى عيبا في حماره كبه لبرده فبهر عن البيعة فركبه جاثيا فله الرد (فش) وجد عيبا وبائع غائب فاشتت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند رجل فأتى في يده هالك على المشتري اذا رد على بائعه لم يثبت ان يثبت عيبه (شي) ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع اما لو قضى به فيبغى ان يملك من مال البائع اذا غابته انه حكم على الغائب بالانصاف ولكنه ينبغي في اظهر الروايتين شراء فاجوه فوجه دعيه فله تقض الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه برده بعد فكه شري ثوبا فاذا هو ص غير فله رده وكذا خف وقلموه فان قال البائع انه الخياط فاذا اياه فقال الخياط انه ص غير فله رده وكذا لو قضاه دراهم زبوا وقال له ابيض اتفق فاذا راجت والا فردها على فقبلها على هذا قل ترج فله ردها بخلاف مالو قال له البائع اعرضه على البيع فان لم يشتر منك فردده على فلم يشتر منه لم يكن له رده ولو استقال البائع فاني ان يقبله فليس هذا بعرض المبيع على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبينه منى فقال نعم بطل حق الرد فله كذا (خ) لو قال المشتري للبائع ان لم ارده اليوم فقد رخصت بالعيب لغا فله الرد والزيادة هل تمنع الرد بعيب اعلم بان الزيادة نوعان متصلة ومتصلة وكل منهما متولدة اولا فالمتصلة التي لم تتولد كصبغ وبتا ونحوه تمنع الرد بعيب وفاقا وان قبل له البائع فله الرجوع بنفسه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنفسه لادده فله ذلك عند م ر ح لا عنده ما والمتصلة المتولدة كولد ونحوه كادش وعقرة مع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمتصلة التي لم تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ) اما الزيادة المتصلة كسمن وجمال فالصحيح انها لا تمنع الرد بعيب (فع) لا فرق في كون الولد مانعا من الرد بين شرائها حائلا او حاء لا قولت عنده فاذا ولدت الامه تمنع ردها بعيب سواء هلك الولد او لا بخلاف غير ما حيث لا يمنع رد الام

(قوله اعلم بان الزيادة نوعان الخ) لم يفصل بين الزيادة المادية فبيل القبض وبين المادية بعدة والحكم مختلف وقد اشبع الكلام على ذلك في الصرم فصلا (قوله بسائر اسباب الفسخ الخ) وسياق في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة ان زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الامتصلا لم تتولد كصبغ وخياطة ولتسويق واما البتة وانقرس يمنع الرد لا الشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعكسها اه فتأمل في قوله بسائر

الكبير أن لو شغل الكبير
العذر فمنا وهناك يكون
ضامنا لانه عجز عن حفظ نفسه
هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه
وفي جنائيات المنتقى قال أبو حنيفة
رحمه الله في رجل قط رجلا
فطره فدام سبيع فقتله السبع
لم يكن على الذي فعل قود
ولاديه ولكنه يعزروا بضرب
وبعس حتى يموت قال أبو
يوسف رحمه الله وأما أنا فإرى
أن بعس أبدأ حتى يموت ولا
يلزم على ما قلنا الوحدس الطعام
من الصبي حتى مات فإنه
لا يضمن لانه لم توجد المباشرة
والنسيب لأن التلف حصل
من المجموع والمجموع غير حادث من
فعله الذي اتصل به وهو المحبس
وإنما حدث من طبعه فانه خلق
على وجهه يجموع الا ترى انه
من غير محبس يعز به المجموع
فصار ظهيرا لموت حتى أنفه
في المكان الذي حبسه ولا
يلزم على ما قلنا إذا صاح
الرجل بصبي على حائط أو
على شاطئ جبل فخرج فسقط
فان فانه لا يضمن نص الطعام
على هذا في محتمره لانه لم
توجد المباشرة والنسيب لأن
هذا أثر قوله لا فعله الا ترى
ان من قال لغيره قولا ساء
ومات عقيبه لا يضمن لأن
المتصل به القول لا الفعل من
سلك هذه الطريقة لا يحتاج
إلى تخصيص قوم بغيره
الله تعالى في الصبي فانه يقول سواء كان الصبي بعير من نفسه

بببب إذا هلك الولد إذا ولادة لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري أمه حاملة فولدت
زال العيب (خل) خيار الرقبة والشروط يبطل بولادة الأمهات الولد أو لا ولادة
تنقص في بنات آدم لا في غيرهن (فصل) شري شاة بخيار أو دجاجة فباضت أو ولدت الشاة
بطل خياره قال كان الولد ميتا أو البيضة فاسدة فهو على خياره إلا إذا انتقصت بالولادة
وكذا خيار العيب فان مات ولد الشاة فله الرد بهيب إلا إذا انتقصت بالولادة (خ) شري
أرضاً فوجد فيه طر يقايم فيه الناس فله الرد بحجة (ح) له الرد بحجي فآخذ كل يومين
أو ثلاثاً أيام ولو صار بها صاحب فراش عند المشتري فهذا عيب آخر غير المحي فيرجع
بتقصه ولا يرد وكذا لو كان به درج أو جدرى فأنقبر فله الرد ولو كان به جرح فذهب به
يده عند المشتري أو كانت موضحة فصارت عنده آمة ليس له الرد كأن يحكم عند بائعه ثم
عند مشتر به إن لم يمتد في الوقت الذي كان يحكم فيه عند البائع فله الرد ولو حكم في غير
ذلك الوقت أقول ينبغي أن لا يبطل الرد بهذا القدر لأن حكم العيب مثلاً سبباً واحداً وإن
تغير وقتها كان يحكم في الظاهر مثلاً ثم في البوابة الأخرى في العصر وهذا القدر من التغير
لا يقدح في كونه عيباً وفي كونه سبباً واحداً فينبغي أن لا يبطل حق الرد به بخلاف ما لو صار
ر بهاء مثلاً ولو شري أرضاً فزرت عند المشتري وكانت تنزع هذا البائع فله الرد لا بحسب سبب
النزوه وتسفل الأرض وعرب الماء وكان الثاني عين الأول إلا أن يصح مما غالب أو رفع
المشتري التراب من وجه الأرض ويعلم أنها تزل برفع التراب أو بالماء الغالب الذي جاء
من مواضع أخرى يكون الثاني غير الأول فلا يرد وكذا لو اشتبه فلا يردى أنه غيره أو صينه
لا يرد قال السعدي الجواب في مسألة المحي والتمار إلا أنه يشكك بمسألة (ت) شري
أمة بيضاء إحدى العينين وهو لا يعلم فأنجل البياض عند المشتري فعاد ليس له الرد ولو
شراها على ما به فلم يقبضها حتى أنجل ثم عاد عند البائع فله الرد جعل الثاني غير الأول
في المسألة الأولى فقال لا يرد وجعل الثاني عين الأول في الثانية فقال فله الرد قال
السعدي كنت أشاور (ح) وهو يشاورني فيما يشكل فشاورة فما استفدت منه

أسباب القبح لكن الكلام هنا على الفسخ في الصحيح وهناك على الفاسد والذي
يمنع الرد بالعيب يمنع الإقالة كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما وقد سئل في
بيع استغله المشتري هل تصح الإقالة فيه أم لا فاجبت بقولي نعم تصح ونظير الغالة
أرجع إلى ما كتبناه على البحر وقولي استغله المشتري أي كل غلته والغلة اسم للزيادة
المنفصلة كاجرة الدار وكب العبد فافهم ولا تتوهم مخالفتي في الخلاصة وجعل باع
من آخر كرم فاسلمه إليه فأكل نرله يعني ثمره سنة ثم تقايلا لا تصح وكذا إذا هلك
الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الأجنبي (قوله إذا هلك الولد) أقول أي بآفة
مما وية فان كان بفعل المشتري خير البائع أن شاء قبله ورد الثمن وإن شاء رد حصه
العيب وإن كان بفعل الأجنبي لا رد لأن ضمانه كبقاء عينه ويرجع حصه العيب كافي
البحر نقله عن القنية

الى تخصيص من قول محمد رحمه الله

في قوله قتل الصبي أو أصابه
 هـ أن العاصب ضامن فانه
 يحتاج الى ان يجعل قوله قتل
 اذا حصل القتل عن لا تعتبر
 جناية فاما اذا قتله من تعتبر
 جنايته بان قتل هذا الصبي
 انساناً في يد العاصب يقول
 بان العاصب لا يضمن لان
 عنده هذا القاتل العاصب
 وتسبب والمتسبب لا يضمن
 متى أمكن إيجاب الضمان
 على المباشركما في الدافع
 والمحاصر وكما في المسك
 والقاتل هذه الجاه في الفصل
 الثالث عشر من جنسيات
 الهيوطي نظر شرح هذه المعاني
 على سبيل الاستقصاء ثم وانما
 قتلت منها فطرة من بحر وقصيرة
 من ماوية ومسالمة غصب
 الصبي المحر اذا قتله رجل في
 يد العاصب كبت من غصب
 المنتقى في مسائل الغصب من
 هذا المجموع فانه قال لو غصب
 مرا صغيراً فقتله رجل خطافي
 يديه فلا ولياء الصبي ان يتبعوا
 ما اتته أيهما شاءوا وينظر تمامه
 ثم ذكر في الهيوطي وذكر
 الناطقي مسئلة الصياح على
 الصبي في صورة أخرى وذكر
 فيها خلافا فقال صبي على حائط
 صاح به رجل فوقع ومات قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف وزنوا لشي
 عليه وفي نوادر ابن دسليم اذا
 صاح فقال لا تقع فوقع لا يضمن
 وان قال وقع فوقع يضمن لان قوله وقع أمر بان يفعل فعل

فرفاجلة (خ) أمول الشافي غير الاول في المشتكين واسكنه ردف الثانية لمحوته عند
 البائع قبل قبضه فرد له الا لانه عين الاول لانه لو كان عين الاول لم يجزله الردل ضامه
 لعله فبين قوله ضامه وبين جعله عين الاول منساقاً ولوقال في الثانية ليس له الردية
 اشكاله (ش) ثوبه عرج فعالمه فبرئ فبماه فعاد ذلك العرج أجاب انه لا يرد لانه لما
 برئ يكون هذا عرجاً غير مودل بعض أئمة زمانه ان ثبت ان العرج انما حدث بسبب دلة
 العرج القديم فله الرد (جف) شري كبات غزل فاستعمل بعضها فوجد اسفلها اردأ
 من بقيتها الزمته لانها كثر واحد وقيل رجع بمكة العيب وقال من رجع ان شاء
 رده مثل الغزل الذي استعمله اورد كاه وكذا جميع ما يكال ويوزن (خ) وجد عيب فن
 فضر به فلا يرد ولا يرجع بنقصه ان ائرفيه الضرب والافرد ولو جرد فثم وجده
 عيباً فان لم يكن الجرد نقصاً فله الرد قال م ر ح والجرد مندي ليس بنقصان فيسئل له ان
 شري كرها فامر عنده بنقصه سارده وضعها على الارض ثم وجد عيب الكرم قال لو لم
 ينقصه القصاص فله الرد اقول ينبغي ان لا يكون له الرد اذا التمرز يادة منفصلة متولدة
 وهي منع الرد كما مر ولم ارفها خلافاً ولكن يظهر من هذا ان فيها روايتين (ح) شري
 جراباً مرياً فوجد عيباً بالثياب وقد اتلف الجراب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي ان
 يكون الجواب في الثمن والامة كذلك اذا وجد عيباً عيباً بعد ما اتلف ثوبه ماله الرد
 بكل الثمن شري شاة او بقره مع ولدها فلعلم بعيب فارتفع منه ما ولدها فله رد ما ولدها ولم يكن
 ذلك رضا ولو ارسل هو عليها واحتلب المشتري من لبنها شيئاً فشر به الولد او اطعمه
 هو اياه بعد علمه بالعيب فهو رد (قد) شري بقره فشر به من لبنها فوجد عيباً لا يرد ولا
 يرجع بنقصه (شهي) لا يرد رضي به البائع او لا يرد لكن يرجع بنقصه وكذا الوافر الشهير
 فاكاه ولوا كل غلة الثمن او ائدار فله الرد (عد) شري امه فارضعت ولدها المشتري فوجد
 عيباً فله الرد ومرايه استدام (شبه) حلب لبن البقرة فهو رد ما شر به اولاً لانه لا يمكنه الرد
 بلا لبن لانها وعاقه ولا مع اللبن لانه انفصل فلا يمكن فخرج العمد فيه تبعاً للمنفخ في الاصل

(قوله ولكن يرجع بنقصه الخ) قال الغزي وهو المختار اه كلامه وهكذا الوافر
 الشجر فاكاه الخ قال شيخ الاسلام الغزي وفي السراجية اشترى ثياباً كل ثوبه ثم وجد به
 عيباً لم يرد ما انتهى وهذا موافق لما ذكرهنا وفي شرح النظم الوهباني معزياً الى الهيوطي
 اشترى كرها فاكاه كل الثمار ثم اطعم على عيب فله الرد وكذا اذا اشترى بقره واكل كل من
 لبنها ونقل عن أبي يوسف حين اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيها لمول المشتري ثم
 وجد بها عيباً فله ان يرد ما ولدها حلب لبنها فامسك لبنها وشر به ثم وجد بها عيباً لم
 يرد ما وعلى هذا قالوا اشترى شاة فرضضها ولدها واطعم على عيب بها ابد ذلك فله ان
 يرد ما وفي البرازي اشترى مرصاً ثم اطعمها على عيب ثم امرها بالادضاع له الرد لانه
 استدام ولو حلب اللبن فاكاه او باع لا يرد لان اللبن جزؤ منها فاستيفاء دليل الرضى
 وفي الفتوى الحلب بلا بيع او كل لا يكون رضى وحلب الشاة رضى شر بأم لا اه

وان قال وقع فوقع يضمن لان قوله وقع أمر بان يفعل فعل

الوقوف فصار بمنزلة ما لو قال
قال واذا قتل الصبي المخصوص
رجلا لم يكن على الغاصب
شيء بالاتفاق والادلة تعرف
في المحيط واذا حمل الرجل
الصبي المخر على دابة وقال له
امسكه الي والحامل ليس يولي
الصغير فقط الصبي من
الدابة ومات ضمن الحامل
سواء كان الصبي مقسدا على
الدابة او لا يقصد ذلك لانه صار
خاصا بالدابة ويجعله على الدابة
وغاصب الصغير ضامن اذا
حصل هلاك بامر يمكن التحرف
عنه واستقوط من الدابة يمكن
التعريض عنه بعد الحمل عليها
ولانه صار مستعملا للصبي في
عمل من اعماله وهو امساك
الدابة بغير اذن وليه ومن
استعمل صبي بغير اذن وليه
وهذا بسبب استعماله يضمن
كما لو قال لصبي اصعد هذه
الشجرة وانقضت لي ثمارها
فصعد فقط فمات ضمن ولو
قال اصعد هذه الشجرة
وانقضت ثمارها لتا كلها فقط
ومات لم يضمن لانه ما لم يعمل
لنفسه ويجب دية الصبي على
عاقله الرجل لانه مخطئ محض
فانه قصد حمله على الدابة ولم
يقصد اهلاكه وكان مخطئا
وشبه العمد يجب على العاقله
فهذا أولى وقاويل هذه
المسألة اذ حمله على الدابة وهي
واقفة اما اذا كانت تسير

(فد) واذا لم يتزود كره بان جيزي ز ياده كذا يبيع وددت ان يبيع بها
جديد اشود اقول البيع الجديد لا يحتاج الى زيادة شيء قال شري قنابوقه لا
وسله ثم رجع فيه بلا رضا فله الرد بعينه عند م ر ح لا عندهما شري قنابوقه في
فراشه يضمنه القاضى عند عدل لينظر فيه ولو كسب في يد المشتري فالتلف كسبه بعد
ما علم بعينه لم يكن رضا بالعيب شري فتعيب عند المشتري بفعله او بفعل اجني او
بأقمة ميساويه فلم بعينه فلا يرد به ف يرجع بنقصه فيقوم سائلا ومعييا فان نقص العيب
عشر القيمة مثلا كان حصة النقص عشر الثمن على هذا فان رضى البائع باخذه ورد
كل ثمنه فله ذلك جملة (خ) وفي (صل) الاصل في مسائل الردوع بنقصه انه متى امتنع
الرد من جهة المشتري ان كان بفعله مضمون لا يرجع بنقصه وان كان بفعل غيره
مضمون يرجع به وان امتنع الرد من جهة البائع او الشرع يرجع بنقصه ويضمنه لو شري
ثوبا بقطعه ولم يخطه او امانة فوطئها فوجد عيبا رجع بنقصه لان امتناع الرد حصل من
البائع اذ المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص الا ترى ان البائع لو قبله جاز فلم يوجد
الامساك من المشتري فيرجع اذ البائع شرط السلامة فقد فات شريه فيرجع بحصته اذا
امتنع الرد ولو صبغته او طعمه وخطاه او ولدت الامه فيرجع بنقصه اذ الرد امتنع من جهة
الشرع اذ المشتري يرد الا ان الشرع يمنعه عن الرد لئلا يضر المشتري راضيا بالعيب
وكذا لو صبغته او خطاه فقرأى عليه ثم باعه يرجع بنقصه اذ الرد امتنع فلا يحال الى البيع ولو
قطعه ولم يخطه فقرأى عليه فباعه لا يرجع اذ الرد غير امتنع اصلا فاذا باع امتنع من كل
وجه يبيعه فكأنه باعه بلا نقص فلا يرجع ولو مات القن يرجع اذ الرد امتنع من جهة
الحكم لامن جهة المشتري وكذا لو طعن برأوات سوي قسا اذ الرد امتنع للشرع (بس) لو
طعن برأوات سوي قسا ثم رأى عليه لا يرجع بنقصه عند م ر ح خلافا لما كانا كل
ثم رأى عليه هذا الذي ذكرنا اذ امتنع الرد من جهة البائع او من جهة الشرع اما لو
امتنع من جهة المشتري فلا يخطه اما ان يمتنع بفعله مضمون او بفعل غيره مضمون
والمراد بالمضمون انه لو حصل ذلك الفعل في ملك الغير يوجب الخصمان فلو امتنع بفعل
مضمون لا يرجع كما لو اخرج المبيع من ملكه يبيع او هبة ثم رأى عليه لا يرجع بنقصه
وافقه فيه ان المشتري صار محسبا لان البائع يقول رده على وكذا لو باع بعضه لا يرجع
بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي في قول اصحابنا الثلاثة لا يرجع بنقصه اذ الرد امتنع من
جهة المشتري بفعله مضمون فصار كمالو باعه الا انه لا يضمن بحق ملكه اقول ينبغي ان
يرجع بنقصه في الباقي اذ الرد امتنع فيه من جهة البائع على ما مر في بيان قطع الثوب
انه يرجع اذ الرد امتنع من جهة البائع اذ المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص
(خ) وعن م ر ح لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى
(بس) وكذا لو كاتبه اسرده على مال لا يرجع لانه عوض بآرائه فكأنه باع كذا ذكر
في ظاهر الرواية وكذا لو قتله غيره او شري ثوبا او طعمه فالتلفه او اكله غيره لا يرجع لانه
وجب عليه مثله او قيمته فصار كبيع وعن م ر ح انهما قال لا يرجع بنقصه لانه وصل اليه

إذا كانت تسير بسير صاحبها
حتى كان مضافا إلى صاحبها
سواء كان الصبي يعقبك
أو لا يستحق فلما إذا سارت
بنفسها فلا ضمان عليه لأن
المكلف هي فيصكون جبارا
وذكر في بعض الروايات
إذا سقط الصبي وهو يسير
الدابة يعني الصبي يسير وكان
الرجل جل الصبي عليها وهي
واقفة ثم سيرها الصبي فوقع
ومات لا ضمان على الرجل
لأن السير مضاف إلى الصبي
لا إلى الرجل فصار كما إذا قتل
الصبي المقصوب نفسه وان
جاء عليها وهي واقفة
فوطئت انسانا إن وطئه
وهي واقفة قضيت عليه على
صاحبها وإنه ظاهر وإن
وطئه بعد ما سارت فإن
سارت يسير الصبي والصبي
من سير الدابة فالضمان على
عاقلة الصبي وكذلك إذا
أفسدت مالا فضعان ذلك في
مال الصبي وليس على الرجل
من ذلك شيء وكان بمنزلة
ما لو ناوله سكيناً فقتل نفسه لم
يكن عليه ضمان وصار كما إذا
أمره أن يصعد شجرة معينة
فصعد شجرة أخرى وهذا أمره
بإمساك الدابة لا بتسييرها
وصار كما إذا ناوله سكيناً وقال
له امسك فقتل بذلك رجلاً
وجبت الدابة على عاقلة الصغير
ولم يكن لعاقلة الصغير غير أن
يرجعها على عاقلة الآخر لأنه لم يستعمله في القتل وإنما

قيمة مبيد الانهائي الواجب على قاتله فيرجع على البائع بالنقص وإن امتنع الرد من
جهة المشتري بفعل غير مضمون فله الرجوع بنقصه كما حرمه أو دبره إذا العتق في ملك الغير
غير مضمون واختلوا من جهة هذا في مسألة اثنين أحدهما أن المبيع لو كان ثوباً قلبه حتى
تخرق فرأى عيبه وكان طعاماً فكله يرجع عندهما إلا عند حرج إذا الراد امتنع من
جهة المشتري بفعل مضمون فصار كقتل وبيع ولهما أن الراد امتنع من جهة المشتري
بصنع يضره الناس فصار كعتق ولكنه يشك في بيع فانه مما يصنع الناس ومع ذلك
بطل حقه أقول كنت اعترض بهذا وأجيب بأن المراد هو صنع مقصود أصلي وللبيع
والاكل ونحوهما كذلك بخلاف البيع فإن المقصود الأصلي بالشرع هو الانتفاع به
لا البيع فافترقا فلو أكل به عنده لا يرجع عند حرج بنقصه فيها أكل ولا يرد ما بقي كبيع بعضه
ومع الاعتراض به عند حرج يرجع بنقص ما أكل وعنده في الباقي روايتان في رواية
يرجع بنقصه ولا يرد إلا أن يرضى البائع وفي رواية يرد ما لم يرض البائع أقول الرواية
الأولى تؤيد ما مر من اعتراض في بيع البعض قال وعند حرج يرد ما بقي بحصته من
الثمن ويرجع بنقص العيب فيها كله (خ) وهذه الفتوى عبرة للبعض بكلمة هذا إذا كان
الطعام في وعاء واحد ما لو كان في وعاءين فكل أحدهما أو باده فله بيع في كله فله
رد الباقي بحصته وفاقا إذا السكيلي أو الوزني إذا كان في وعاءين فهو في حكم العيب
كشيتين مختلفتين ولو شري طعاماً في وعاءين فوجد عيب في أحدهما فله رد الباقي فكذلك
لزمه هذا البعض وله رد الباقي إذا عده لوباع نصفه ثم رأى عيبه فله رد الباقي فكذلك
يرضيه إذا السكيلي والوزني عنده كاشيات مختلفة فالحكم فيه كحكم قنين وتو بين ونحوه
وكذا لو شري دقيقاً فغير بعضه ثم علم أنه كان مراد الباقي ويرجع بنقص ما خبز وكذا
لو شري سمناً ثانياً فله فاقراً البائع أنه مات فيه فارة يرجع بنقصان العيب في الفتوى
وهو قول من قالوا كل طعاماً ثم علم بعيبه يرجع بنقصه عندهما ولو شري أرضاً
فحمله من دأثم رأى عيبه لا يرد وفاقا واختلوا في الرجوع بنقصه وانظر أنه يرجع كما لو
وقف أرضاً ثم رأى عيبه فانه يرجع بنقصه ولو شري ضيعة مع ما فيها من الغلات فرأى
عيباً في الواجب أن يرد ما كان له لولم لا يرد جميع الغلات بعد ما علم أو تركها كذلك بنقص
فلا يمكنه الرد بعده ولو شري بعيراً فدخل داره سقط فذبحه رجل بامر المشتري فظهر
عيبه يرجع بنقصه عندهما وبه أخذ المشايخ كما لو أكل طعاماً ولو سلم عيبه قبل
الذبح فذبحه هو أو غيره بأمره لا يرجع ولو شري فتاة على أنه خادمة فوجدته لا لاقه و مات
عنده قبل رده يرجع بنقصه وعن حرج لا يرجع (فشين) كثير من خبر يد شرط أنك
بأناسك و يش زانك معلوم كذا في فروغ خب بين شرط معلوم شركة ثانياً يشودست
بخر يد أول رد كرهوى تواند كه يمانع خود رده كذا أجاب تواند ولو رده بعيب على
بائعهم ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري فله رده على المشتري مع إرض عيب كان
عنده البائع أو يمسكه ولا شيء له ولو شري شجرة ليقتل منها باباً أو نحوها فوطئها فوجدتها
لا تعلم لذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد إلا برضا بئنه (بص) شري برافيه فباد

يرجعها على عاقلة الآخر لأنه لم يستعمله في القتل وإنما

استعمله في الامساك وان
الرجل والداية واقفة ثم سارت
ووطئت انسانا او غسدت
مناحلا ضمان على الصبي ولا
على الحامل لان الصبي بمنزلة
الحمل والرجل لم يمسر الدابة
واعاسارت بنفسها واختيارها
فكانت منعقدة وما اصابته
المنغلة فانه يهدر لقوله عليه
السلام فعلى الجاهل جبار
والمراد به اذا كانت منعقدة
قال ودوى الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة رحمه الله انه قال
اذا قط الرجل صبيبا والقاء في
الشمس حتى قتله المرأة والقاء
في ظل يوم يارد فقتله المرد فعلى
حائله الدية وكذا اذا قطه
والقاء بين يدي سبع حتى
اكله فعلى حائله الدية ولو
ضرب صبيبا فذهب به
الى بيته وقتله كان للاب
الخيار ان شاء ضمن الدية على
حائله بالنقص وان شاء قتله
بالقتل ولو قتله اجنبي في يده
كان الاب بالخيار ايضا فان
قتل القاتل برئ الغاصب
وحائله وان ضمن حائله
الغاصب الدية رجموا بها
في مال القاتل وفي المتن
رجل امر صبيبا ان يسقي له دابة
من النهر وارسله في حاجة فقات
او قتل لم يكن على الرجل شيء
فان فرق في النهر ووضعه دابة
او شتمه حية كان الذي امره
ضامنا والدية على العاقلة واذا
جعل الرجل صبيبا نفسه على الدابة فوطئت الدابة انسانا

فذهب الغيار عنه ونقص به في السكيل فلا يرد بعيب وكذا لو كان فيه رطوبة فمست
قال ويحيى على هذا القياس لشرى خشبا رطبا فليس عنده ولو رأى عيب دابة فركبها
فقال الدائع وكتبها في حاجتك فليس لك الرد وقال المشتري ركبته لا ردها اليك فاقول
للمشتري (فقط) شرى زوج ثور فوجد باحدهما عيبا ظاهرا الجواب ان له رد المعيب
فقط كقنن وقال مشايخنا ان الف أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل الا معه يردهما
لا المعيب وحده فصار كصراحي الباب (فقط) شرى ابريسما ولبه بماء فوجد دابة
كرده بر جميع بنقص العيب ولو وجد من شاد انم رأى عيبه لم يرد الا برضا بائنه (فقط)
بل ابريسما فمأخرى عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو وقع في الماء فمأخرى عيبه لا
يرده وان رضى بائنه وهذا مشكل ولو ادخل في النار فمأخرى عيبه لم يرد اذا لم يجد
ينتقص بالنار بخلاف الذهب والفضة كحديث اقول الذهب ينتقص في النار اذا ذاب
ايضا الا هم الا ان يكون قبل الذوب ولو وجد من كينا فمأخرى عيبه فان حده بغير رطله الرد
لا لو حده بغير دلالة ينتقص منه (فص) دهرم خرد انك دباغت عشرين في استوسه رآه
دراهم كرمه لم يرد شره دباغت ساج استوان عيب فاحش استواند كه نقص آن
سه بغير ذبون رد نم تواند كردن وباقي رارد كند اجاب نقص آن سه بغير ذباني ويا هل
بصف نه ايدا كر كويند دباغت ساج است انكاه بعيب رد كند بجهت (فقط) وجد الثمن
عز كوما فمأخرى كسكا يا ينبغي ان لا يسطل الرد بخلاف ما لو سقاء دواء لاجل الاملاق
فانه يسطله ولو وجد يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لا لو باع بخلاف
ماله جدا لامة ذاتية فهو عيب باجرو بغيره ولو شرى عيبا فمأخرى عيبا آخر فمأخرى العيب
الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد ولو طالع ثم علم عيبا آخر فله الرد شرى بزر الفيلق على
انه تركي فمأخرى الدودتين انه غير تركي وبينهما تفاوت بطل البيع اذا الثمن معدوم
لانهما جاحسان مختلفان كروى مع هروى وعمامة شهر ستانية مع السهر قسدية (فد)
تخم كرم جوار خوا به خريدس نهرايد آمدونقا به بر فروشده بعه يار كر ذقيل بر جمع
بماضره وقيل جون تعاديايد امذجنس ديكر يا شد بيع فاسد بود مثل تخم نغانه نوى
دهندوا فمأخرى دازه است باز خواهدوا اين جا بيبست كه نغانه بايد اما كر جوار خوا به خريد
يديسه نر يد يا قبا فمأخرى جنس يكس جيزي واجب في شونو وليسه الاعتماد (فقط)
شرى بزر الفيلق فلم يخرج الدود قال ان لم يكن منتقاه به أصلا بطل البيع فبر الثمن ولا
يجب على المشتري مثله كن شرى بيضة فكسر ما فوجدها فاسدة لا يجب على المشتري
مثلا ولو بل بزر الفيلق بماء فوجد بعضه فاسدا فان لم ينتقسه البطل رد الفاسد ويرجع
بخصته من الثمن شرى برا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خريفي اختار المشايخ انه
يرجع بنقص العيب وهو فوله ما بناء على ما شرى طاهما فا كله فظهر عيبه وقد مر ان
التموى على فوله ما ولو شرى بزر على انه بزر بطيخ كذا فزرعه فظهر على صفة أخرى جاز
البيع لا اتحاد الجنس من حيث انه بطيخ واختلاف الصفة لا ينسدا له رد ولا يرجع بنقص
العيب عند ح رج (مح) شرى على انه بزر بطيخ شوى فزرعه فوجد صيفيا بطل البيع

اذا نوليه قتل من ذلك ضمن
وكذلك اختلف المشايخ فيها
اذا قال له اصعد هذه الشجرة
ولم يقل شيئا آخر او قال انفض
الثمار لنفسك فقط فيه
اختلف المشايخ وجههم الله
ايضا وقد ذكرنا في مسائل
النصب ان المختار في المسئلتين
الاضمان وباني شيء منه في
آخر هذا الفصل ولو وضع
المحطب بين يدي عبد مجبور
عليه ولم يامر بشيء وكسر العبد
المحطب فوقعت قطعة من
ذلك على عين الغلام ونهبت
عينه فلا شيء على صاحب
المحطب هذه المجلة في الفصل
الثالث عشر من جنائيات
الهيوط وفي الفتاوى المتفرقة
لصاحب الهيوط في كتاب
النصب ورد فتوى بعض
البلدان وجعل كان يكسر
المحطب فإفلام وجعل
وقال أعطني حتى اكسرفاني
ان يعطيه فالح عليه في ذلك
واخذ منه القدر وكسر بعض
المحطب ثم قال انت يا ابن حني
اكسرفاني بمحطب فكسر
العلام فضرب بعض المكسور
من المحطب على عينه فذهبت
عينه لا يكون على صاحب
المحطب شيء لان صاحب
المحطب لم يامر بالعلام بكسر
المحطب ولم يستعمله في شيء
وانما فعل العبد باختيار نفسه
فلا يكون الرجل ضامنا لشي
وقد ذكرنا مسائل نصب العبد واستعماله في غير

ومتي غرض من رد البعض لزمه السكك سواء كان المبيع واحدا او اشياء مختلفة هذا
الذي ذكرنا لو وجد بعض المبيع معيبا فاما لو استحق بعضه تبطل القبض بطل المبيع
بقدره والمشتري ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده سواء تعيب به الباقي او لا
الصفة تفرقت على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبض بعض
دون بعض واستحق ما قبضه او غير حكمه ما مر ولو قبض السكك ثم استحق بعضه بطل
المبيع بقدره ثم لو تعيب به الباقي كما لو كان المبيع واحدا على تعيبه ضرر كذا وارض
وكرم وفن وغيرهما فالمشتري ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده وكذا لو كان المبيع
شئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما اقله الخيار في الباقي ولو لم يتعيب به
الباقي ككون المبيع ثوبين او قنبر فاستحق أحدهما او صبرة او وجلة كيلى او وزنى
فاستحق بعضه لزمه الباقي بحصته بالخيار اذا لا ضرر في تعيبه (مثل رد المعيب فقط
ان شاء الا في كيلى او وزنى من نوع واحد فلا يس له الا ان رد كله او يحسكه وله فصل
بين كونه في وعاء او اوعية الا ان مشايخنا قالوا اذا صح ان في وعاء واحد يرد الكل
او يحسكه كقنبر واحد ولو في وعاءين رد المعيب فقط كقنبرين (قسط) شري عشر دراهم
فاستحق احدهما لا خيار للمشتري ولكن يرجع بحصة ارض واحدة بخلاف ما لو شري
ارض على انه عشرة اذرع وهي انقص بخير أخذ به كل الثمن او تركه اذ كل واحد
من الاراضي اصل برأيه اما الدرع فوصف فلا يقابل به شيء من الثمن (شخصي) نروجهما
يداد بعينه فاستحق بعضه فخير تاخذ بثينة الدار وحصة المستحق من الثمن او تاخذ
قصة كل الدار وترك بقيته اد الشريك في الاعيان الجمعية عيب (قسط) لو استحق بعض
الدار شائع بخير المشتري من دنا رديته ورجع بكل ثمنه او اسبغها ورجع بثمن
المستحق ولو استحق منه موضع بعينه فلو كان قبل قبضه فهو خير كما مر ولو بعده فلا خيار له
ورجع بثمن المستحق وقال المصنف له رد كله بكل ثمنه (قسط) استحق بعض الدار وله
ودقيقته بسبب التفرقة بخلاف ثوبين استحق أحدهما ليس له رد الباقي لان منفعة
الدار تتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بثوب آخر (ومن الخيار خيار الرقبة
في الاستصناع) اعلم ان الاستصناع في خف وثلثه وطست وتذو وقيمة وآنية
من نحاس ونحوه يجوز ان تعامل الناس فيه وينعقد اجاره ابتداء ربيعها انما من سلم حتى
لومات الصانع قبل التسليم بطل فلا يستوفى المصنوع من تركته وينعقد بيعا عند التسليم
حتى لو سلم بثبت المستصنع خيار الرقبة وهذا هو الناس فيه تعامل وأما ما لا تعامل
فيه كاستصناع في ثياب في قلب سلبا بضرب الاجل وفاقا ثم اذا صار سلبا لم يمكن
للمستصنع فيه خيار الرقبة كافي السلم (قسط) قال له على ألف على اني بالخيار جازا لاقرار
لا الخيار لان اثره اثبات حتى الفسخ بعد تمام العقد والاقرار بعد التمام لا يحتمل
الفسخ كالتسكاح بخلاف الكتابة لانها تقبل الفسخ اقول فان قيل الاقرار يقبل
الفسخ كما ذكر في كتاب الاكراه مع ان خيار الشرط ينسخ التمام فينبغي ان يقبل
الفسخ بخيار فخواه يظهر بالتامس قال ولو ابراه عن الدين على انه بالخيار بطل الخيار

لا البراءة لانه اسقاط والاستقاط لا يحتمل القسح وكذا في المبيع بطل الخيار لا الهبة وكذا
لو قال وكاتلتك على اني بالخيار بطل الخيار اذ له ولاية الرجوع (فيمر) وقعه على انه بالخيار
بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجد على انه بالخيار بطل الخيار لا المسجد (شعي) هلاك
المبيع قبل قبضه بفعل المبيع او بفعل البائع او بآفة تسببها يه بطل البيع ولو بفعل
اجنبي يغير المشتري فسخ او اجازو ضمن المهلك لولا هلك بعضه قبل قبضه فلو هلك بفعل
البائع طرح عن المشتري حصة النقصان من الثمن سواء كان النقصان قدرا او وصفا
ويخير المشتري اخذه بخصته من الثمن او تركه ولو بفعل اجنبي يغير المشتري فسخ البيع او
اجازو ضمن المهلك ويلزم المشتري كل الثمن سواء كان النقصان قدرا او وصفا ولو بآفة
مساوية فان كان النقصان قدرا يطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو غير في الباقي
أخذه بخصته او تركه ككون المبيع كيليا او وزيا او معديا متقاربا وفات بعض من
التقديرات ان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو غير أخذه بكل
الثمن او تركه والوصف هو ما يدخل في البيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض وأطراف
في الحيوان وجودة في الكيل والوزن اذا الاوصاف لا قسما لها من الثمن الا اذا ورد
عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض ثم استحق من الاوصاف يرجع بخصته من الثمن
(غير) باع أرضا على ان فيه نخيلا وصي عددها ولم يسم او باع دارا على ان فيه بيوتا ولم
تسكن فانه يجوز العقد ويخير المشتري أخذه بكل الثمن او تركه والاصل فيه ان
ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدم فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا
شرط ولم يوجد يجوز بغيره في (نخ) وفي (جص) قيل صفة العيب الفاحش ان يرد من
المجودة الى الرداءة او الى منزلة بينهما فاما ما دام في حد المجودة وان جاز ان يكون غيره
أجوده منه فلا يرد من عينه الى قيمته وقيل صفة العيب الفاحش هو ان يرد من عزة البيع
الى كساده وقيل ان يقع رغبة الباع فيه فاما ما كان بحال لا يزهدهم فيه فليس
بفاحش وقيل يرجع فيه الى أهل خبره هذا اطلاقا فيه القول بانه فاحش فذلك فاحش
واما ان امتنع عليه الغاظهم فلا وقيل ما دخل في اجتهاد المجتهدين فهو غير فاحش
وما لم يدخل فهو فاحش (فصط) رأى عينا فصالحه على مال ثم وجد فيها آخر فله رد مع
بدل الصلح ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب برئ بدل الصلح وقيل هذا لو زال بلا
علاج فان زال بعلاجه لا رد (ن) غصب فناء قصار في عينه بياض فرده الى مالكه
وضمن ارضه فباعه ماله كما تجلي بياضه رجح الغاصب على رب القن بما أخذ من ارض
العيب (قت) الصلح من العيب على شيء يدفعه البائع والمبيع للمشتري جاز ولو على شيء
يدفعه المشتري والمبيع للبائع لم يجوز لانه بالالا اذا باعه باقل من الثمن الاول وقد تقد

(قوله ولو على شيء يدفعه المشتري الخ) انظر ما نؤرخه به عيب عند المشتري والمسئلة
بما لم يقصده على شيء يدفعه المشتري بقبضه والمبيع للبائع والظاهر جوازه

قال حاطب الصغير فاشه دعي
أيما ووصيه فلم ينقض حتى
سقط وأتلف شيئا فالضمان
على الصبي ولا يصيب شيء من
ذلك على الأب والوصي سواء
قرط في النقص أو لم يقرط
فان لم يسقط الحائط حتى بلغ
الصبي ثم سقط وقتل انسانا
او مات الأب والوصي ثم سقط
فلا ضمان على أحد لان حكم
ذلك الاشهاد قد بطل لان
ولاية الأب والوصي والشبوت
الأب والوصي وبلوغ الصغير
وان تقدم على الصبي تقدما
مستطيلا ثم سقط الحائط
على انسان فديته على ماله
الصبي وروى بشر بن أبي
يوسف وجهما الله في رجل
أخرج من دار ولده الصغير
حنطا او كنيقا او فعل ذلك
وكيل الرجل في داره فتولد منه
تلف فالضمان على الوصي
والوكيل لقيام فعلهما مقام
فعل الصبي والموكل قصار
الموكل والصبي جانيين واذا
ضر بامر رجل بطن امرأة
فالقتل جناية ميتة على الضارب
الغرة وهي عبدا وامة فقتله
ثم ساءت درهم وهذا استعسان
أخذه عليا وثار وجهه سم الله
والقياس ان لا يصيب شيء وهو
قول زفر رجه الله ويستوى
في ذلك الذك والانتى لان
الا نافي هذا الباب مطلقا
ولا كفارة على الضارب وفي
القوائد المبرهنة اذا ضرب بطن امرأة فالقتل جناية ميتة

فيه الغرة هذا اذا كان بعد
 لا يكره حتى وهل يكره اسقاط
 الجنين قبل ان تنفخ فيه
 الروح قل عامة المشايخ
 لا يكرهه وبه ائتي صاحب المحيط
 وقال الامام علي انتهى يكره
 وبه ائني ابو بكر محمد بن الفضل
 والجنين اذا انفصل ميتا عن
 ولدا ونفسا على حدة في حق
 غيره من العباد وفي حق بعض
 الاحكام حتى نصير الحاربة
 ام ولده ونصير المرأة نفسها
 وتعمل المعتدة للازواج وفي حق
 نفسه اعتبر عضوا من اعضاء
 الام حتى لا يسي ولا يرث
 وكذلك في حق الله تعالى
 اعتبر عضوا من اعضاء الام
 حتى لا تقام عليه صلاة الجنائز
 والكفارة حق الله تعالى
 فيعتبر الجنين في حق حكم
 الكفارة بمنزلة مضمون
 اعضائها والكفارة لا يجب
 باتلاف مضمون اعضائها
 واذا خرج الجنين حيا ثم مات
 فعلى المصارف الدية الكاملة
 وما يسه الكفارة ويعتبر نفسا
 وولده في حقه وفي حق غيره
 سواء كان الحق لله تعالى او
 لعباده صلى الله عليه وسلم
 ويرث ونصير الحاربة ام
 ولده وتنقض به المدة قال
 ويكون بدل الجنين بين
 ويرث على فرائض الله تعالى
 يريد به الغرة اذا انفصل ميتا
 وانما لا يرث من غيره اذا
 انفصل ميتا لان ذلك من

أربعة أشهر حتى تنفخ فيه الروح أما اذا كان أقل من ذلك

الثلث كاه (ضخ) شراء عتقة وتبضعها من عيب فتصالحها على ان ياخذها البائع ويرد
 مائة الا واحد ا ول ح د ح او ا ح البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الباقي من الثمن
 وان قال لم يكره هذا في أوله فهو لم يكره لثا باقي وهو قول سوم وان كان عيبا
 لا يحدث مثله وتاخذ المدة في رد المائة (نقد) اعني عيبا فانه يكره بانه فتصالحها على
 مائة في ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 فللبائع ان يخذ بدل الصلح ولو شراها ثم صلح من كل عيب على مال جازا في الصلح باطل
 بعوض راب الى الحق يجوز بدو وض و بدوته ولو لم صلح ولو كان شري منه العيب ولم يجوز
 والمدهي على موهوبته لا يكره في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 شريها فربما عيبا في الصلح لا يكره في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 فربما عيبا في الصلح لا يكره في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 حذير في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 مائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 جازا الصلح وكيل الشراء ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 جازا في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 في رد المائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 ثم صلح مائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 واغشاء الثمن بطل ان يتفرقا جازا لان بعض لا يراههم صار باراء طعام شرا و بعضها
 بازا طعام صلح عليه نصير كالم راء كان له عام من جند الاول او من غير
 جنسه وهو ذاة مائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 يجوز الا ان يبرسه مائة طعام مائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 فصالحه البائع على دواء محال ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 حاله جازا لوهو جازا لانه لم يدره وهو جازا لانه لم يدره وهو جازا لانه لم يدره
 ائني في رد المائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 عوضا من الدواهم التي عاينها في رد المائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 على مائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 عيبه فصالحه البائع الاول يجوز ان يبرسه مائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 لانه لم يدره من غيره في رد المائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق

ما هو جوابه من جازا ثمنه ما يبيع بابل في ثمنه ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 ما شريه من ائني في رد المائة في ثمنها ائني في رد المائة في ثمنها وان العيب لم يكن او كان قزاق
 فلا يأتا الى

الاول ولومات القن في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بعيه يرجع
 به على بائنه وهو المالك تری الاول وهو لا يرجع على بائنه
 الاول عند حرج ولو صالحه لم يصير صلحه
 وعند ماله الرجوع عليه
 ويجوز صلحه جلة
 (بس)
 م

اعضاء الام فان ماتت الام من
 القرب ثم خرج الجنين ميتا
 فلا غرة في الجنين بخلاف
 ما اذا خرج الجنين حال حياة
 الام ثم ماتت الام بعد ذلك
 او لمقت فانه يجب في الجنين
 الغرة وان ماتت الام
 من الضرب فعلى الضارب
 دية الام في ثلاث سنين

تم الجزء الاول من كتاب جامع الفصولين
 و بابه الجزء الثاني أدلة الفصل السادس والعشرون

